

حاشية الشهاب

المسماة

عناية القاضي وكفاية الرازي

للقاضي شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي

المتوفى سنة ١٠٦٩ هـ

على

تفسير البيضاوي

الإمام أبي سعيد ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد

المتوفى ٦٩١ هـ

ضبطه وخرّج آياته وأحاديثه

الشيخ عبد الرزاق المهدي

الجزء السادس

المحتوى:

من أول سورة الإسراء - إلى آخر سورة المؤمنين

منشورات

محمد علي بيضون

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة لدار الكتب العلمية بيروت - لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو جزءاً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر. أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

© Copyright
All rights reserved

Exclusive rights by DAR al-KOTOB al-ILMIYAH Beirut - Lebanon. No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

الطبعة الأولى

١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

العنوان : رمل الظريف، شارع البحري، بناية ملكارت
تلفون وفاكس : ٣٦٤٢٩٨ - ٣٦٦١٢٥ - ٦٠٢١٢٣ (١ ٩٦١)٠٠
صندوق بريد: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH

Beirut - Lebanon

Address : Ramel al-Zarif, Bohtory st., Melkart bldg., 1st Floore.
Tel. & Fax : 00 (961 1) 60.21.33 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon



سورة بني اسرائيل مكية

وقيل إلا قوله تعالى: ﴿وإن كادوا ليفتنونك﴾ إلى آخر ثمان آيات وهي مائة وعشر آيات.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾ سبحان اسم بمعنى التسبيح الذي هو التنزيه وقد

بسم الله الرحمن الرحيم

سورة الإسراء

كونها بتمامها مكية قول الجمهور، والقول الآخر مروى عن قتادة رضي الله عنه، وهذا القول فيه نظر سيأتي في تفسير قوله: ﴿ويسألونك عن الروح﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٨٥] ولم يحك الداني رحمه الله في كونها مكية خلافاً وفي عددها خلاف يسير فقيل: مائة وإحدى عشرة. قوله: (سبحان اسم بمعنى التسبيح الذي هو التنزيه الخ) أي مصدر غير علم هنا، وهو مصدر سبح تسبيحاً بمعنى نزه تنزيهاً، ويكون التسبيح مصدر سبح إذا قال: سبحان الله أيضاً، حتى أن بعضهم ظن أنه مخصوص بالمعنى الثاني وليس كذلك، وقد ذهب إلى هذا صاحب القاموس رحمه الله في شرح ديباجة الكشف وجعل سبحان مصدر سبح مخففاً، وقال الزمخشري: إن سبحان علم للتسبيح دائماً وهو علم جنس لأن علم الجنس كما يوضع للذوات يوضع للمعاني، وخالفه المصنف رحمه الله تبعاً لابن الحاجب ففصل فيه فقال إنه إذا أضيف ليس بعلم لأن الأعلام لا تضاف إلا شذوذاً وإذا لم يضاف فهو علم لأنه سمع ممنوعاً من الصرف كما سيأتي، وقوله اسم أي اسم جنس لا علم وهو رد على الزمخشري فلا ينافي كونه مصدرًا كما قال في البقرة إنه مصدر كالغفران أو أراد أنه اسم مصدر لأن قياس مصدره التسبيح، فمن قال إنه يريد أنه اسم لا مصدر وادعى تأويل كلامه في سورة البقرة لم يصب، وقوله: التنزيه احتراز عن التسبيح بمعنى قول سبحان الله فإنه غير مراد هنا، وما ذكر في الكشف من أن الوجه ما ذهب إليه الزمخشري لأنه إذا ثبتت العلمية بدليلها فالإضافة لا تنافيها وليس من باب زيد المعارك بل من باب حاتم طيء، ولذا لم يضاف إلا لأسمائه تعالى لدلالته على تنزيهه بليغ يليق بكبريائه فيرد عليه أن من منع إضافة العلم قياساً لم يفرق بين إضافة وإضافة فإن ادعى أن بعض الأعلام اشتهرت بمعنى كحاتم بالكرم فيجوز في نحوه الإضافة لقصد التخصيص ودفع العموم الطارئ فما نحن فيه ليس من هذا القبيل، كما لا يخفى ثم إنه قيل إن

يستعمل علماً له فيقطع عن الاضافة ويمنع عن الصرف قال:

قد قلت لما جاءني فخره... سبحان من علقمة الفاخر...

قوله: بمعنى التسبيح الذي هو التنزيه المراد منه لا الذي بمعنى التعجب كما إذا قطع عن الإضافة أو استعمل بمن كما في البيت وهو تفسير لكلامه بما لم يرد له من معناه، ولما حققه المدقق قدس سره من أن المعنى ما أبعد الذي له هذه القدرة عن جميع النقائق، فلا يكون اصطفاؤه لعبده المخصوص به إلا حكمة وصواباً، فالتنزيه لا ينافي التعجب كما توهم والتعجب هاهنا تبع بخلافه في قوله: ﴿سبحانك هذا بهتان عظيم﴾ [سورة النور، الآية: ١٦] فافهم، ومن هذا ظهر مناسبة أول هذه السورة لخاتمة السورة التي قبلها وارتباطها بها وأن في سبحان ثلاثة مذاهب أنه علم جنس دائماً وأنه علم إذا لم يصف غير علم إذا أضيف وأنه ليس بعلم أصلاً كما سيأتي. قوله: (وقد يستعمل علماً له) أي للتنزيه فيقطع عن الإضافة لأن الأعلام لا تضاف قياساً، ويمنع من الصرف للعلمية والزيادتين، قال الرضي: ولا دليل على علميته لأنه أكثر ما يستعمل مضافاً فلا يكون علماً وإذا قطع فقد جاء متوناً في الشعر كقوله:

سبحانه ثم سبحانا نعوذ به وقبلنا سبحات الجود والحمد...

وقد جاء باللام كقوله:

سبحانك اللهم ذا السبحان

قالوا ودليل علميته قوله:

سبحان من علقمة الفاخر

ولا منع من أن يقال: حذف المضاف إليه وهو مراد للعلم به وأبقى المضاف على حاله مراعاة لأغلب أحواله أي التجرد عن التثنية كقوله:

خالط من سلمى خياشيم وفا

اه. قوله: (قد قلت لما جاءني فخره النخ) هو من قصيدة طويلة للأعشى، أولها:

شاققتك من قبله أطلالها بالشط فالجزع إلى حاجر...

وسببها أنه لما تنازع الشرف ودعوى الكرم علقمة بن علاثة وابن عمه عامر بن الطفيل العامريان على ما جرت به عادتهم في الجاهلية، وكان علقمة كريماً رئيساً وعامر عاهراً سفيهاً وساقاً إبلاً كثيرة لتنحر لمن قر له أي الفضل هاب حكام العرب أن يحكموا بينهما فأتوا هرم بن سنان، فقال لهما: أنتما كركبتي البعير تقعان على الأرض معاً وتنهضان معاً قالاً فأينا اليمين قال: كلا كما يمين فمكثا سنة لم يحكم أحد بينهما، فأتى الأعشى علقمة مستجيراً به فقال: أجيرك من الأسود والأحمر فقال له: ومن الموت قال لا، فأتى عامراً فقال له: مثله فقال له: ومن الموت قال: نعم، قال: وكيف قال إن مت في جواربي وديتك، فلما بلغ ذلك علقمة

وانتصابه بفعل متروك إظهاره، وتصدير الكلام به للتنزيه عن العجز عما ذكر بعده وأسرى وسرى بمعنى وليلاً نصب على الظرف، وفائدته الدلالة بتنكيهه على تقليل مدة

قال: لو علمت مراده لهان عليّ فقال الأعشى: يهجو علقمة، ويفضل عليه عامراً بقصيدته هذه ومنها قوله:

إِنَّ الذي فيه تماريتما	بين للسامع والناظر...
ما جعل الحدّ الظنون الذي	خيب صوب اللحب الماطر...
مثل الفراتيّ إذا ما جرى	يقذف بالبوصي ^(١) والماهر...
أقول لما جاءني فخره	سبحان من علقمة الفاخر...
علقم لا تسفه ولا تجعلن	عرضك للوارد والصادر...

والشاهد في قوله: (سبحان من علقمة النخ) لمنعه من الصرف، والمراد التعجب من فخره على عامر كما يقولون سبحان الله من كذا أي أعجب منه، وقال الراغب: إنه تهكم ومن زائدة، وهو مضاف لعلقمة، وقيل: أصله سبحان الله فحذف المضاف إليه فلا شاهد فيه، وعلقمة المذكور صحابيّ قدم على النبي ﷺ فأسلم وهو شيخ واستعمله عمر بن الخطاب رضي الله عنه على خوران فمات بها، وفي الاستيعاب أنه كان من المؤلفّة، وقوله: يفعل متروك إظهاره أي لم يسمع من العرب إظهاره وهو سبح مشدداً بمعنى نزه لا مخففاً كما مرّ تحقيقه، وقوله للتنزيه عن العجز، ولا ينافي قصد التعجب كما قدّمناه، وقوله عما ذكر بعده وهو الإسراء المذكور، وعدل عن قول الزمخشريّ: إنه للتنزيه البليغ عن جميع القبائح التي تضيفها إليه أعداء الله لأنه يأباه المقام كما قاله الطيبي، لكن الذي دعا الزمخشريّ إلى التفسير به مع أنه شامل لما ذكر أنه تفسير مأثور. قال في الإعراب المسمى بالعقد الفريد عن طلحة رضي الله عنه قال: سألت رسول الله ﷺ عن تفسير سبحان الله فقال: «تنزيهه من كل سوء»^(٢) فتأمل. قوله: (وأسرى وسرى بمعنى) هذا قول أبي عبيدة رحمه الله وهو سير الليل أو أكثره وليست همزة أسرى للتعدي بل هما بمعنى ويشير إليه ما ذكره بعده، وقيل: الهمزة للتعدي ومفعوله محذوف تقديره أسرى ملائكته بعبد، وقيل: أسرى لأول الليل وسرى لآخره، وهو قول الليث وعليه فهو مختص بالليل، وأما سار فعام، وقيل: إنه مختص بالنهار، وليس مقلوباً من سرى. قوله: (وفائدته الدلالة بتنكيهه النخ) أي مع أنّ السرى والإسراء لا يكون إلا ليلاً فلا حاجة لذكره معه كما أشار إليه ولا فائدة في ادّعاء أنه للتأكيد أو تجريد الإسراء أو استعماله في مطلق السير مع ذكره بعده، وقوله: يقليل المدّة أي مدّة الإسراء كذا في الكشف وتبعه المصنف رحمه الله كغيره واعترض عليه بأنّ البعضية المستفادة من من التبعية هي البعضية في الأجزاء والبعضية

(١) البوصيّ هو ضرب من سفن البحر معرّب. اهـ. الصحاح.

(٢) تقدم مراراً أخرجه الحاكم وغيره من حديث ضعيف.

الإسراء ولذلك قرئ من الليل أي بعضه كقوله: ومن الليل فتهجد به ﴿مَنْ أَلْمَسِجِدَ الْحَرَامِ﴾ بعينه لما روي أنه عليه الصلاة والسلام قال: «بيننا أنا في المسجد الحرام في

المستفادة من التنكير في الأفراد والجزئيات فكيف يستفاد من التنكير أنّ الإسراء كان في بعض من أجزاء الليل فالصواب أنّ تنكيره لدفع توهم أنّ الإسراء كان في ليل أو لإفادة تعظيمه كما هو المناسب للسياق والسباق، وأجيب بوجهين: الأول أنّ التبعض في الأجزاء مقارب لتقليل الأفراد فيستعمل ما لأحدهما في الآخر بأن يراد من ليلاً بعضه وهو أبلغ وأدلّ على المعجزة؛ الثاني: أنّ ليلاً وإن كان اسماً لمجموع الليلة إلا أنه أريد منه بعضها مجازاً، والمعنى المجازي له أفراد متفاوتة قلة وكثرة فنون حينئذٍ للتقليل، وهذا وجه حسن انتهى، ولا يخفى ما فيه من السماحة فإنّ التجوّز في التنوين بدون التجوّز في الصيغة هنا غير متصوّر، فالجواب الأوّل بدون ملاحظة الثاني غير صحيح، وأمّا الثاني فلا وجه له كما ستراه عن قريب إذا عرفت هذا فالاعتراض لا يرد ابتداء لأنّ ما ذكر في الكشف نص عليه الشيخ عبد القاهر في دلائل الإعجاز، فما ذكر من الفرق عمن روه والذي تمسك به بعض المتأخرين من كلام الرضي لا دليل فيه لمن تأمله بنظر صادق وليس هذا محل رده، وقد كتبناه في حواشيه وتحقيق ما ذكره الشيخان على ما صرح به الفاضل اليمني نقلاً عن ابن مالك وسيبويه أنّ الليل والنهار إذا عرّفا كانا معياراً للتعميم وظرفاً محدوداً فلا تقول صحبته الليلة وأنت تريد ساعة منها إلا أن تقصد المبالغة كما تقول: أثنائي أهل الدنيا لناس منهم بخلاف المنكر فإنه لا يفيد ذلك، فلما عدل عن تعريفه هنا علم أنه لم يقصد استغراق السرى له، وهذا هو المراد من البعضية المذكورة، ولا حاجة إلى جعل الليل مجازاً عن بعضه، كما أنك إذا قلت: جلست في السوق وجلوسك في بعض أماكنه لا يكون فيه السوق مجازاً كما لا يخفى، وهذا ما أشار إليه المدقق في الكشف أيضاً، وقيل: المراد بتنكيره أنه وقع في وسطه ومعظمه كما يقال: جاء فلان بليل أي في معظم ظلمته فيفيد البعضية أيضاً، وينافيه ما سيأتي في الحديث، وقوله: قرئ من الليل هي قراءة عبد الله وحذيفة، وقوله: ومن الليل فتهجد سيأتي وجه تخصيص البعض فيه. قوله: (لما روي أنه عليه الصلاة والسلام) الرواية الأولى متفق عليها من حديث مالك بن صعصعة^(١) مطوّلاً، وما سيأتي من أنه ﷺ كان نائماً في بيت أم هانئ بعد صلاة العشاء فأسرى به ورجع من ليلته وقصّ القصة على أم هانئ الحديث رواه النسائي باختصار عن ابن عباس رضي الله عنهما^(٢)، وأورده ابن سعد وأبو يعلى والطبراني من حديث أم هانئ^(٣) رضي الله عنها مطوّلاً كذا في تخريج

(١) أخرجه البخاري ٣٢٠٧ و ٣٣٩٣ و ٣٤٣٠ و ٣٨٨٧ و مسلم ١٦٤، والترمذي ٣٣٤٦، والنسائي ٢١٧/١ و ٢١٨، وأحمد ٤/٢٢٠٨ و ٢١٠، وابن حبان ٤٨، والبيهقي في الدلائل ٢/٣٨٧، والبخاري ٣٧٥٢ وابن منده ٧١٧، وأبو عوانة ١/١٢٠ كلهم من حديث أنس بن مالك عن مالك بن صعصعة مطوّلاً.

(٢) أخرجه النسائي في التفسير ٣٠٣ عن ابن عباس وإسناده حسن رجاله ثقات.

(٣) أخرجه ابن إسحاق كما في سيرة ابن هشام ١/٤٠٢ دون إسناد والطبراني في الكبير كما في =

الحجر عند البيت بين النائم واليقظان إذ أتاني جبريل بالبراق» أو من الحرم وسماء المسجد الحرام لأنه كله مسجد. أو لأنه محيط به ليطابق المبدأ المنتهي لما روي أنه ﷺ كان نائماً في بيت أم هانئ بعد صلاة العشاء فأسرى به ورجع من ليلته وقصّ القصة عليها، وقال: مثل لي الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فصليت بهم ثم خرج إلى المسجد الحرام وأخبر به قريشاً فتعجبوا منه استحالة وارتدّ ناس ممن آمن به وسعى رجال إلى أبي بكر رضي الله تعالى عنه فقال: إن كان قال لقد صدق، فقالوا: أتصدّقه على ذلك قال: إني لأصدّقه على

العراقي، وهذا مما يؤيد أنّ الإسراء كان مرّتين مرّة بروحه قبل البعثة، ومرّة بجسده بعدها، وبهذا يجمع بين ما في الروايات من الاختلاف مع صحتها ثم إنه لكون رؤيا الأنبياء عليهم الصلاة والسلام تقع بعينها وتجيء كفلق الصبح أسرى به بعد ذلك حقيقة وكان الإسراء الروحانيّ تقدمة لهذا وتعلّماً لطريق الدخول في حظائر القدس فافهم^(١)، والحجر بكسر الحاء المهملة وسكون الجيم وبالراء المهملة ما يلي الميزاب من المحوطة المعروفة المفرزة من البيت بحائط قصير. قوله: (بين النائم واليقظان) اليقظان بسكون القاف صفة من اليقظة بفتحها ولا تسكن إلا في ضرورة الشعر كقوله:

فالعمر نوم والمنية يقظة والمرء بينهما خيال ساري...

والمراد بكونه بينهما أنه قد عرضت له سنة وتطور يعتري قبل النوم على ما هو عادته ﷺ إذا نزل عليه الوحي وهو مستيقظ حقيقة؛ والبراق بضم الباء من دواب الجنة سمي به لشدة سرعته كالبرق الخاطف. قوله: (أو من الحرم) عطف على قوله: من المسجد الحرام بمعنييه فعلى الأوّل هو من نفس المسجد وعلى هذا ليس منه نفسه، وقوله: وسماء الخ أي أطلقه عليه توجيه لإطلاق المسجد الحرام على الحرم فالأوّل على أنه حقيقة لغوية لأنه كله محل للسجود وحرام محترم ليس بحل، والثاني على أن المراد به معناه المتعارف وهو مجاز بعلاقة المجاورة الحسية والإحاطة؛ وقوله: ليطابق الخ توجيه للإطلاق المذكور وبيان لنكته فيه وهو أنه لما كان المنتهى مسجداً عبر عن المبدأ به لتتم مناسبته له لا أنه سمي بذلك ليتطابقاً فإن المبدأ ليس عين المسجد كالمنتهى كما توهم، وفسره بعضهم بما يتعجل منه مع ظهوره وهذا تعليل للعلة مع المعلل لبيان مرجح المجاز، فلا يلزم تعلق حرفي جرّ بمعنى بمتعلق واحد، وقوله: لما روي

= المجمع ١/ ٧٥-٧٦ من حديث أم هانئ وقال الهيثمي: فيه عبد الأعلى بن أبي المساور متروك كذاب اهـ.

(١) قال الحافظ ابن كثير في تفسيره ٣/ ٢٢ ما ملخصه: وإذا حصل الوقوف على مجموع هذه الأحاديث صحيحها وحسنها وضعفها يحصل مضمون ما اتفقت عليه من مسرى رسول الله ﷺ من مكة إلى بيت المقدس وأنه مرة واحدة...، ومن جعل من الناس كل رواية خالفت الأخرى مرة على حدى فأثبت إسرءات متعددة فقد أبعد وأغرب وهرب إلى غرب مهرب ولم يتحصل على مطلب. والحق أنه عليه السلام أسرى به يقظة لا نائماً من مكة إلى بيت المقدس اهـ.

أبعد من ذلك، فسمي الصديق واستنعت طائفة سافروا إلى بيت المقدس فجلى له فطفق ينظر إليه وينعته لهم فقالوا: أما النعت فقد أصاب، فقالوا: أخبرنا عن غيرنا فأخبرهم بعدد جمالها وأحوالها وقال: تقدم يوم كذا مع طلوع الشمس يقدمها جمل أورك، فخرجوا يشتدون إلى الثنية فصادفوا العير كما أخبر ثم لم يؤمنوا وقالوا: ما هذا إلا سحر مبین وكان

الخ تعليل لقوله من الحرم، وأم هانئ بالهمز بنت أبي طالب الصحابية رضي الله عنها، وقوله: مثل لي الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فصليت بهم مجهول من التمثيل وهو إظهار المثل والصورة فهو إما روحاني أو بالبدن المثالي الذي أثبتته الحكماء والصوفية والظاهر أنه بالبدن الحقيقي لأنهم عليهم الصلاة والسلام أحياء في قبورهم، وهو الذي يقتضيه قوله أنه ﷺ صلى بهم ولذا قيل إن مثل مخفف بوزن ظرف أي انتصب ولا حاجة إليه لأن المشدد بمعناه؛ قال الراغب في مفرداته: يقال مثل الشيء أي انتصب ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: «من أحب أن يتمثل له الناس قياماً»^(١) وقد ذكر في الحديث أنه ﷺ دخل بيت المقدس ووجد فيه نفرأ من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فصلى بهم وفي حديث عند الترمذي كما في الروض الأنف أنه أنكر أن يكون ﷺ صلى بهم وقال: ما زابل ظهر البراق حتى رأى ما رأى^(٢) والمثبت مقدم على النافي، وقوله استحالة مفعول له لقوله: تعجبوا وفي نسخة واستحالوه أي عدوه محالاً، وقوله: فتعجبوا منه أي من إخباره بمثله من المحال إذ ليس له تحقق عندهم حتى يتعجب منه، وسعى بمعنى مضى وأسرع أو من السعاية وهي نقل الخبر على وجه الإفساد وإنما سعوا إليه رجاء أن يرجع عما هو عليه. قوله: (فسمي الصديق الخ) الصديق صيغة مبالغة كسكيت فإن كانت من الصدق لأن المعروف أخذها من الثلاثي فالمراد شدة صدقه فيما أجابهم به وإن كانت من التصديق على خلاف القياس فالمراد كثرة تصديقه له، أو هو من الصداقة، واستنعت أي طلب منه نعته، وقوله: بيت المقدس بالإضافة بوزن مجلس اسم مكان أو مصدر ميمي من القدس وهو الطهر أي المكان الذي يطهر فيه العابد من الذنوب أو يطهر من عبادة الأصنام وجاء فيه ضم الميم وفتح القاف وتشديد الدال المفتوحة وقد تكسر ويقال البيت المقدس بالتوصيف والأشهر الإضافة؛ وجلى مجهول مشدد أي أظهره الله له حتى شاهده فنعته^(٣)،

(١) أخرجه أبو داود ٥٢٢٩، والترمذي ٢٧٥٥، وأحمد ٩١/٤، ٩٣ كلهم من حديث معاوية. قال الترمذي حديث حسن اهـ. وصححه المنذري في ترغيبه ٤٣١/٣. وتماهه: «فليتوا مقعده من النار».

(٢) مراد المصنف ما أخرجه الترمذي ٣١٣٢ من حديث بريدة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: لما انتهينا إلى بيت المقدس قال جبريل بإصبعه فخرق بها الحجر وشد به البراق. قال الترمذي: حسن غريب. والظاهر أن هذا الحديث هو مراد المصنف لأن ليس فيه ذكر صلاة أو غيرها بل فيه العروج مباشرة وصححه الألباني في صحيح الترمذي رقم ٣٣٥٢.

(٣) يشير المصنف إلى ما أخرجه البخاري ٣٨٨٦، و٤٧١٠، ومسلم ١٧٠، والترمذي ٣١٣٢، وأحمد ٣/٣٧٨، ٣٧٧، وعبد الرزاق ٣٢٩/٥ والبيهقي في الدلائل ٣٥٩/٢، وابن حبان ٥٥ وأبو =

ذلك قبل الهجرة بسنة، واختلف في أنه كان في المنام أو في اليقظة، بروحه أو بجسده

والعير بكسر العين الجمال وتعيين قدومها وما معه بإعلام الله له، وهو من معجزاته ﷺ لأخباره بالغيب فيه، والأورق من الجمال الأبيض المائل للسواد وليس بمحمود فيها وإن طاب لحمه لهم، وقوله: يقدم الأول من القدم وهو من باب علم والثاني من قدم يقدم كنصر ينصر بمعنى تقدم ويجوز كونه ماضياً من الفعل، وقوله: يشتدون بمعنى يسرعون في المشي من قولهم: شدّ عليه إذا حمل عليه جملة أو هو من الشدة وأصله يشتدّ جزئهم، والثنية مكان مرتفع في جبل يكون طريقاً والمراد بها ثنية مخصوصة بمكة يدخل القادم من الشام منها وهي معروفة، وإلى متعلق بيشتدون أو يخرجوا، وكونه قبل الهجرة بسنة قول وقيل: بستة عشر شهراً وقيل: كان قبل البعثة وقد علمت أنه وقع مرتين كما مرّ؛ وقولهم: ما هذا إلا سحر مبین أي ما ذكر لأنّ السحرة في زعمهم تطلع على بعض المغيبات. قوله: (واختلف في أنه كان في المنام الخ) فعن عائشة رضي الله عنها كانت رؤيا حق وقالت: لم ن فقد بدنه وإنما عرج بروحه ﷺ^(١) واحتج لهذا القول بقوله تعالى: ﴿وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة للناس﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٦٠] لأن الرؤيا تختص بالنوم وكذا وقع في البخاري، وذهب الجمهور إلى أنها يقظة والرؤيا تكون بمعنى الرؤية في اليقظة كما في قول الراعي يصف صائداً:

كبير للرؤيا وهش فؤاده وبشر قلباً كان جمأً بلابله...

وقال الواحدي: إنها رؤية اليقظة ليلاً فقط واحتجوا بما سيأتي؛ قال السهيلي في الروض: وذهبت طائفة ثالثة منهم القاضي أبو بكر إلى تصديق المقالين وتصحيح الحديثين بأن الإسراء كان مرتين إحداهما في نومه قبل النبوة بروحه توطئة وتيسيراً لما بعده مما يضعف عنه قوى البشر فيما شاهده بعدها وعاناه بجسده، وحكى هذا القول عن طائفة من العلماء؛ وبه جمع بين ما وقع في طرق الحديث من الاختلاف على ما فصله، وحكى المأزري في شرح مسلم قولاً رابعاً جمع به بين القولين فقال: كان الإسراء بجسده في اليقظة إلى بيت المقدس فكانت رؤية عين ثم أسري بروحه ﷺ منه إلى ما فوقه فكانت رؤيا قلب ولذا شنع الكفار عليه قوله عليه الصلاة والسلام: أتيت بيت المقدس في ليلتي هذه^(٢) ولم يشنعوا عليه قوله: فيما سوى ذلك وكلام المصنف رحمه الله فيه إيهام لهذا القول؛ قيل والمراد بالمنام هنا ما يشمل ما بين حالي النائم واليقظان كما مرّ في الرواية الأولى ولا حاجة إليه لأنّ تلك الحالة كانت عند مجيء جبريل عليه الصلاة والسلام بالبراق لا وقت العروج فتأمل.

= عوانة ١/١٣١، وابن منده ٣٧٨ كلهم من حديث جابر بن عبد الله سمعت رسول الله ﷺ يقول: لما كذبتني قريش قمت في الحجر فجلى الله لي بيت المقدس فطفقت أخبرهم عن آياته وأنا أنظر.

(١) أخرجه ابن إسحاق كما في سيرة ابن هشام ١/٣٩٩ عن عائشة موقوفاً وكذا أخرجه ابن إسحاق ١/٤٠٠ عن معاوية.

(٢) هو بعض حديث أنس بن مالك الطويل في الإسراء أخرجه مسلم ١٦٢.

والأكثر على أنه أسرى بجسده إلى بيت المقدس ثم عرج به إلى السموات حتى انتهى إلى سدرة المنتهى ولذلك تعجب قريش واستحالوه، والاستحالة مدفوعة بما ثبت في الهندسة أنّ ما بين طرفي قرص الشمس ضعف ما بين طرفي كرة الأرض مائة ونيفاً وستين مرة، ثم

قوله: (بروحه أو بجسده) الظاهر أنه لف ونشر فقوله: بروحه راجع للمنام وبجسده لليقظة والمراد روحه فقط وكون المراد بروحه أو بجسده في اليقظة خلاف الظاهر. قوله: (ولذلك تعجب قريش واستحالوه) لأن النائم قد يرى نفسه في السماء ويذهب من المشرق إلى المغرب ولا يستبعده أحد، وأما كون العروج بروحه يقظة خارقاً للعادة ومحللاً للتعجب أيضاً والجواب بأنه غير منكر كالانسلاخ الذي ذهب إليه الصوفية والحكماء، فأمر لا تعرفه العرب ولم يذهب إليه أحد من السلف. قوله: (والاستحالة مدفوعة بما ثبت في الهندسة الخ) دليل عقلي على صحته ورد لاستحالته، والثانية في اصطلاح المتجمعين جزء من ستين جزءاً من الدقيقة والدقيقة جزء من ستين جزءاً من الدرجة وهي جزء من خمسة عشر جزءاً من الساعة المقدر بها الليل والنهار، قال أستاذ عصرنا الفيلسوف في العلوم الرياضية: المولى عبد الوهاب هذا غير سديد من وجوه، منها أن علم الهندسة ليس مظنة للبحث عما ذكر ولو قال بالهندسة لهان الأمر لأن براهين الهيئة تعلم من الهندسة كما هو معروف عند من له معرفة بتلك الفنون، ومنها أن ما بين طرفي قرص الشمس وهو قطرها خمسة ونصف بما يكون به قطر الأرض واحداً على ما بين في مباحث الأبعاد والإجرام من التذكرة وغيرها وأما ما كان مائة ونيفاً وستين مرة فهو جرم الشمس بالنسبة إلى كرة الأرض إذ بين ثم إن نسبة كرة الأرض كنسبة مائة وستة وستين وربع وثمان هو الشمس إلى الواحد بناء على ما أثبتوه ثمة من أن نسبة كرة إلى كرة كنسبة مكعب قطر الأولى إلى مكعب قطر الأخرى، ومنها أنّ قطر الشمس الذي هو كالواقع في مأخذ حركة مركزها بالحركة الأولى يصل طرفه المتأخر إلى موضع طرفه المتقدم وهو المراد بوصول طرفها الأسفل إلى موضع طرفها الأعلى على أنّ الطرف المتقدم أعلى من الطرف المتأخر، وكذا المتأخر أعلى من الطرف المتقدم في الارتفاعات الشرقية والانحطاطات الشرقية في جميع ما يتعين فيه الشرق والغرب من الأفاق مع أن الطرف المتقدم أعلى من جميع جوانب الشمس والمتأخر أسفل جميع جوانبها عند طلوع مركزها في أفق الاستواء فلا غبار في ذلك الوصول لكن كون زمانه أقل من ثانية ممنوع بناء على ما بين في محله من أنّ قطر الشمس، وجد في أكثر أحوال بعدها مساوياً في النظر لقطر القمر في بعده الأبعد وقد بين أيضاً أنّ قطر القمر في بعده الأبعد إحدى وثلاثون دقيقة وثلاث دقائق فكيف يتصور أن يقطع مركز الشمس مقدار قطرها في أقل من ثانية فيقع فيه ذلك لوصول سواء كانت الثانية ثانية الدرجة أو الساعة أو اليوم إذ اللازم مما ذكر أن يكون زمان الوصول المذكور إحدى وثلاثين دقيقة من دقائق الدرجة أو دقيقتين من دقائق الساعة أو خمس ثوان من ثواني اليوم بالتقريب والذي يقطعه مركز الشمس في أقل من ثانية هو مقدار قطر الأرض على أن تكون الثانية ثانية اليوم ولو اكتفى بذلك القدر

إن طرفها الأسفل يصل موضع طرفها الأعلى في أقل من ثانية. وقد برهن في الكلام أن الأجسام متساوية في قبول الأعراض وإن الله قادر على كل الممكنات، فيقدر أن يخلق مثل هذه الحركة السريعة في بدن النبي ﷺ أو فيما يحمله والتعجب من لوازم المعجزات ﴿إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ بيت المقدس لأنه لم يكن حينئذ وراءه مسجد ﴿الَّذِي بَنَّا حَوْلَهُ﴾ بركات الدين والدنيا لأنه مهبط الوحي ومتعبد الأنبياء عليهم الصلاة والسلام من لدن موسى عليه الصلاة والسلام ومحفوظ بالأنهار والأشجار ﴿لِزَيَّيرِهِ مِنْ أَيْنِئْتَهُ﴾ كذهابه في برهة من

من سرعة حركته ولم يلتزم بيان ما هو أزيد منه لثم إثبات المقصود وهو جواز أن يقطع جسم مسافة بعيدة في زمان قليل أو يحزّر تحريراً تاماً فليتأمل هذا مرة بعد أخرى فإن دقائقه لا تصل إلى درجة منها بنظرة أولى ولا ثانية وهذا ملخص ما ذكره فمن أراد فعليه بالنظر فيه وهو مما لا شبهة في وروده إلا أن ما أورده أولاً أمر سهل وقد أشار هو إلى دفعه فتدبر؛ والنيف مشدداً بوزن كيس ويخفف ما زاد على العقد إلى أن يبلغه.

تنبيه: عبد الوهاب المذكور من موالي الروم له يد طولى وتأليف العلوم الرياضية توفي بعد عشر وألف قاضياً بالمدينة المنورة رأته مدرساً بسليمية إردنه وكان زاهداً فاضلاً ويعرف بقواله إلى زاده. قوله: (وقد برهن في الكلام أن الأجسام متساوية في قبول الأعراض الخ) أقول أن المصنف رحمه الله تبعاً للإمام أراد أن يثبت صحة الإسراء بدليل عقلي فذكر له أولاً: دليلاً من علم الهيئة، وثانياً: من علم الحكمة أخذه من كلام الرازي في المسائل الأربعين وهو أن الأجسام لما كانت متساوية في الذوات والحقائق وجب أن يصح على كل واحد منها ما يصح على غيره لأن قابلية ذلك العرض إن كانت من لوازم تلك الماهية فأيما حصلت لزم حصول تلك القابلية فوجب أن يصح على كل واحد منها ما يصح على كل منها وإن لم تكن من لوازمها كانت من عوارضها فيعود الكلام فإن سلم وإلا دار أو تسلسل وهذا بناء على تركيبها من الجواهر الفردة، وهذا مما أجمعوا عليه غير النظام ورده القرافي في حواشيه، وصاحب لباب الفصول وبينوه وأنه لا وجه له وليس باب المعجزات محتاجاً لمثل هذه الترهات، والمراد بالإعراض ما يعرض لها كالأعراض والحركات وما يحمله هو البراق قيل: والأولى الواو بدل أو لأن المعراج إنما كان بالبراق وليس بشيء. قوله: (والتعجب من لوازم المعجزات) لما دفع الاستحالة ورد حينئذ أنه أمر ممكن فلا ينبغي التعجب منه فدفع بأن المعجزات أمور خارقة للعادة فيتعجب منها وإن كانت ممكنة لأن التعجب يلزم ما خالف العادة لا الاستحالة والمراد باللوازم المذكورة إنكار الأمم لها فإنه يتعجب حينئذ منه مع إمكانه وشمول القدرة له. قوله: (لأنه لم يكن حينئذ وراءه مسجد) وجه لتسميته بالأقصى بمعنى الأبعد فهو أبعد بالنسبة إلى من بالحجاز، وفي تاريخ القدس أنه سمي به لأنه أبعد المساجد التي تزار من المسجد، وقيل: لأنه ليس وراءه موضع عبادة، وقيل: لبعده عن الأقدار والخبائث. قوله: (ومتعبد الأنبياء عليهم الصلاة والسلام من لدن موسى عليه الصلاة والسلام) لا يخفى أنه بناه داود وأتمه سليمان عليه

الليل مسيرة شهر ومشاهدته بيت المقدس وتمثل الأنبياء عليهم الصلاة والسلام له ووقوفه على مقاماتهم، وصرف الكلام من الغيبة إلى التكلم لتعظيم تلك البركات والآيات وقرىء

الصلاة والسلام فكان متعبداً قبل موسى عليه الصلاة والسلام أيضاً ف فيما ذكره نظر وكأنه أراد أنه قبله الأنبياء عليهم الصلاة والسلام أو أراد أنه بعد تخريبه، وقوله ومحفوظ بالأنهار تفسير لقوله: حوله، وقوله: في برهة بضم الموحدة وتفتح وسكون الراء المهملة بمعنى مدة كما فسره الراغب فالمعنى في مدة وقطعة من الليل من غير نظر إلى طول وقصر لأنه علم مما مرّ فلا وجه لما قيل إن المناسب أن يذكر ما يدل على القلة، وقوله: (كذهابه الخ) بيان لتلك الآيات وقوله: ومشاهدته بيت المقدس لما انجلى وظهر له لينعته لهم بمكة كما مرّ، وتمثل الأنبياء صلى الله عليهم وسلم له حين اجتمع بهم عليه الصلاة والسلام وصلى بهم، وقوله: ووقوفه على مقاماتهم إذ رأى كلاً منهم في سماء على تفاوت رتبهم على ما فصل في حديث المعراج، ولا حاجة إلى تقدير ثم إلى السماء بعد قوله إلى المسجد الأقصى كما قيل لأنه المراد بقوله: لنزله من آياتنا إذ معناه لنرفعه إلى السماء حتى يرى ما رأى. قوله: (وصرف الكلام من الغيبة إلى التكلم لتعظيم تلك البركات والآيات) أي صرف من الغيبة التي في قوله: ﴿سبحان الذي أسرى بعبده﴾ [سورة الإسراء، الآية: ١] إلى صيغة المتكلم المعظم في باركنا وما بعده لتعظيم ما ذكر لأنها كما تدل على تعظيم مدلول الضمير تدل على عظم ما أضيف إليه وصدر عنه كما قيل:

إنما يفعل العظيم العظيما

فهو التفات ونكتته أن قوله الذي أسرى بعبده يدل على مسيره من عالم الشهادة إلى عالم الغيب فهو بالغيبة أنسب، وقوله باركنا حوله لإنزال البركات فيناسب تعظيم المنزل والتعبير بضمير العظمة، وأيضاً هو من عالم الشهادة وقوله: لنزله يفيد الاتصال وعز الحضور فيناسب التكلم معه وأما الغيبة فلكونه ليس من عالم الشهادة ولذا قيل: إن الغيبة أليق وآياتنا يناسب التعظيم كما مرّ، وقوله: إنه هو السميع البصير بالغيبة لأنه مقام محو الوجود في غيبة الشهود، فإن قلت الالتفات لا يكون إلا في أول ما غير وعدل فيه من الكلام، وهو قوله: باركنا وأما قوله لنزله: وآياتنا فليس فيهما التفات لجريهما على نسق ما قبلهما كما لا يخفى، قلت: مراده أن الالتفات في الأول وأجرى الكلام عليه دون أن يرجع إلى النمط الأول لهذه النكتة أما على قراءة ليريه بياء الغيبة وهي قراءة الحسن ففيه التفاتات أربعة كما في الكشف، وقوله لتعظيم تلك البركات والآيات قيل إنه إشارة إلى دفع ما يقال إن الخليل عليه الصلاة والسلام أرى ملكوت السموات والأرض وأرى نبينا ﷺ بعضها فمعراج إبراهيم عليه الصلاة والسلام أفضل لأن بعض الآيات المضافة إليه تعالى أشرف وأعظم من ملكوت السموات والأرض كلها قال تعالى: ﴿لقد رأى من آيات ربه الكبرى﴾ [سورة النجم، الآية: ١٨] ولا يخفى أن السؤال غير

ليريه بالياء ﴿إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ﴾ لأقوال محمد ﷺ ﴿الْبَصِيرُ﴾ بأفعاله فيكرمه ويقربه على حسب ذلك ﴿وَأَتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَحَمَلْنَاهُ هُدًى لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ أَلَّا تَتَّخِذُوا﴾ على أن لا تتخذوا كقولك: كتبت إليك أن أفعل كذا وقرأ أبو عمرو بالياء على أن لا يتخذوا ﴿مِن دُونِي﴾

وارد لأن ما رآه إبراهيم عليه الصلاة والسلام ما فيها من الدلائل والحجج وليس ذلك مقاوماً للمعراج فتأمل. قوله: (لأقوال محمد ﷺ الخ) فضمير أنه وهو الله وأتى به على الغيبة ليطابق قوله: بعبده ويرشح ذلك الاختصاص بما يوقع هنا الالتفات في أحسن مواقعه وينطبق عليه التعليل أتم انطباق إذ المعنى قربه وخصه بهذه الكرامة لأنه مطلع على أحواله عالم باستحقاقه لهذا المقام، قال الطيبي: إنه هو السميع لأقوال ذلك العبد البصير بأفعاله العالم بكونها مهذبة خالصة عن شوائب الهوى مقرونة بالصدق والصفاء، مستأهلة للقرب والزلفى ولا بعد في أن يرجع الضمير إلى العبد كما نقله أبو البقاء انتهى وتبعه فيه بعض المحشين ولا يرد عليه شيء ولا يمتنع إطلاق السميع والبصير على غيره تعالى، كما توهم لا مطلقاً ولا مقيداً نعم الأول أظهر ولداً ذهب إليه الأكثر، ثم قال: ولعل السر في مجيء الضمير محتملاً للأمرين الإشارة إلى أنه ﷺ إنما رأى ربه كما في حديث كنت سمعه وبصره^(١) فافهم تسمع وتبصر، ويكرمه من التكريم أو الإكرام، وقوله: على حسب ذلك أي أقواله وأفعاله أو سمعه ورؤيته لما صدر منه. قوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ الآية عقب آية الإسراء بهذه استطراداً بجامع أن موسى عليه الصلاة والسلام أعطي التوراة بمسيره إلى الطور وهو بمنزلة معراجه لأنه منح ثمة التكليم وشرف باسم الكليم وطلب الرؤية مدمجاً فيه تفاوت ما بين الكتابين ومن أنزلا عليه وإن شئت فوازن بين أسرى بعبده وآتينا موسى وبين هدى لبني إسرائيل ويهدي للتي هي أقوم، والواو استثنائية أو عاطفة على جملة سبحان الذي أسرى الخ لا على أسرى لعبده وتكلفه، وضمير وجعلناه المنصوب لموسى أو للكتاب ولبني إسرائيل متعلق بهدي أو بجعلناه وهي تحليلية. قوله: (على أن لا تتخذوا الخ) وفي نسخة على أي لا تتخذوا فهي بيان لأن أن تفسيرية بمعنى أي وهو الموافق لما في الكشاف ولا على هذا ناهية جازمة وهي تفسير لما تضمنه الكتاب من الأمر والنهي، والكتاب المكتوب وإن كان في الأصل مصدراً وتفسيره بكتابة شيء هو أن لا الخ سيأتي ما فيه وعلى الأولى فالمعنى على أن يكون إلا بمعنى أن لا وهي مفسرة أيضاً وليس المراد أنه بمعنى لثلا بحذف الجار كما في قراءة يتخذوا بالغيبة. قوله: (بالياء على لأن لا يتخذوا) وفي نسخة على أن لا يتخذوا أي تقديره كذا ومعناه على الأولى أن أن ناصبة لا مفسرة

(١) هو بعض حديث أخرجه البخاري ٦٥٠٢، وابن حبان ٣٤٧ عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: إن الله جل وعلا يقول: «من عادى لي ولياً فقد آذاني وما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إلي مما افترضت عليه وما يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها...».

وَكَيْلًا ﴿ رَبَّا تَكْلُونُ إِلَيْهِ أُمُورَكُمْ غَيْرِي ﴾ ﴿ذُرِّيَّةً مِّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ﴾ ﴿نَصَبَ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ أَوْ النَّدَاءِ إِنْ قُرِئَ أَنْ لَا تَتَّخِذُوا بِالنَّهْيِ عَلَى النَّهْيِ يَعْنِي قَلْنَا لَهُمْ: لَا تَتَّخِذُوا مِنْ دُونِي وَكَيْلًا يَا ذُرِّيَّةَ مِنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ أَوْ عَلَى أَنَّهُ أَحَدُ مَفْعُولِي لَا تَتَّخِذُوا وَمِنْ دُونِي حَالٍ مِنْ وَكَيْلًا فَيَكُونُ كَقَوْلِهِ: وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا، وَقُرِئَ بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ خَبِرَ

وقبلها حرف جر مقدّر كما خرجت عليه القراءة الأولى أيضاً، وعلى الثانية المعنى أيضاً هذا ولكنه لا يناسب النسخة السابقة ولا تظهر المغايرة بينهما والحاصل أنّ أبا عمرو رحمه الله قرأ بالتحية والباقون بالفوقية قال أبو البقاء: تقديره على الغيبة جعلناه هدى أو أتينا موسى الخ لثلاثاً يتخذوا وعلى غيرها فيه وجهان أنّ أن التفسيرية لما تضمنه الكتاب من الأمر والنهي أو لا زائدة والتقدير مخافة أن يتخذوا ولا يخفى أنّ تفسير الكتاب بمعنى المكتوب وهو التوراة غير ظاهر ولذا قيل إنه مصدر والمعنى كتابة شيء هو أن لا يتخذوا الخ وهو أيضاً خلاف الظاهر فتأمل؛ وجوز على المصدرية أن يكون أن لا يتخذوا بدلاً من الكتاب. قوله: (رباً تكلون إليه أموركم غيري) إشارة إلى أن وكيلاً فاعيل بمعنى مفعول وهو الموكول إليه أي المفوض إليه الأمور وهو الرب وأن دون بمعنى غير ومن زائدة ويجوز أن تكون تبعيضية ومن دوني وكيلاً مفعولاً لتتخذوا وكون دون بمعنى غير مصرح به في كتب اللغة والعربية ولها معانٍ آخر وحاصله النهي عن الإشراف. قوله: (نصب على الاختصاص الخ) هذا توجيه لقراءة النصب وهي المشهورة ولذا بدأ بتوجيهها وعلى الاختصاص هو مفعول لا خص أو أعني مقدراً وليس ببناء وإن كان على صورته على ما حقق في النحو وعلى النداء فيا محذوفة فيه والتقدير يا ذرية من الخ وجوز فيه أيضاً البدلية من وكيلاً لأن المبدل منه ليس في حكم الطرح من كل الوجوه أي لا تتخذوا من دوني ذرية من حملنا، وأما كونه بدلاً من موسى كما ذكره أبو البقاء فبعيد جداً. قوله: (إن قرئ أن لا تتخذوا بالثناء) أي بالثناء الفوقية للخطاب وهذا قيد للنداء وخصه به تبعاً لغيره كمكي فإنه قال: من قرأ يتخذوا بالياء التحية يبعد معه النداء لأن الياء للغيبة والنداء للخطاب فلا يجتمعان إلا على بعد؛ قيل: وليس كما زعم إذ يجوز أن ينادي الإنسان شخصاً ويخبر عن آخر فيقول: يا زيد ينطلق بكر وفعلت كذا يا زيد ليفعل عمرو كيت وكيت، وهذا إن سلمت صحته لا يدفع البعد الذي قاله وهو لا ينكر. قوله: (أو على أنه أحد مفعولي لا تتخذوا الخ) عطف على قوله: على الاختصاص، وجملة ومن دوني حال حالية أو اعتراضية أو معطوفة على اسم أن وخبرها يعني أنه ليس أحد مفعولي اتخذ كما في الوجهين السابقين ومن على هذا يجوز فيها أن تكون ابتدائية ووكيلاً مفعول ثانٍ على التقديم والتأخير وهو بمعنى وكلاء لأنّ فعيلاً بمعنى مفعول يستوي فيه الواحد المذكور وغيره فلا يرد عليه أنّ المفعول الثاني خبر معنى وهو غير مطابق هنا. قوله: (فيكون كقوله الخ) أي مثله في المعنى لأنّ الوكيل بمعنى الوكلاء والمراد الأرباب كما مرّ فهو إشارة إلى عدم انتهائهم لاتخاذهم عزيزاً وعيسى عليهما الصلاة والسلام ربا. قوله: (على أنه خبر مبتدأ محذوف) تقديره هو ذرية ولا بعد فيه كما توهم وقوله: أو بدل

مبتدأ محذوف أو بدل من واو يتخذوا، وذرية بكسر الذال وفيه تذكير بإنعام الله تعالى عليهم في إنجاء آبائهم من الغرق بحملهم مع نوح عليه السلام في السفينة ﴿إِنَّهُمْ﴾ إن نوح عليه السلام ﴿كَانَ عَبْدًا شَكُورًا﴾ يحمد الله تعالى على مجامع حالاته وفيه إيماء بأن إنجاءه ومن معه كان ببركة شكره وحث للذرية على الاقتداء به، وقيل: الضمير لموسى عليه الصلاة والسلام ﴿وَفَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ وأوحينا إليهم وحياً مقضياً مبتوتاً ﴿فِي الْكِتَابِ﴾ في التوراة ﴿لِنُفِيسِدَنَّ فِي الْأَرْضِ﴾ جواب قسم محذوف أو قضينا على إجراء القضاء المبتوت

من واو يتخذوا قال ابن عطية: ولا يجوز هذا في القراءة بالتاء الفوقية لأن ضمير المخاطب لا يبدل منه الاسم الظاهر، ورد بأنه يجوز في بدل البعض والاشتمال والكل إذا أفاد الإحاطة والشمول نحو جنتكم كبيركم وصغيركم مع أنه جوزه الأخفش والكوفيون فلذا أطلقه المصنف رحمه الله ولم يقيد بقراءة. قوله: (وذرية بكسر الذال) أي القراءة المشهورة بالضم وقرئ بالكسر أيضاً وهو معطوف على قوله: بالرفع لا على المستتر في قرئ وهذا من تغييرات النسب، قال الراغب الذرية أصلها الأولاد الصغار وإن كان يقع على الصغار والكبار، ويستعمل للواحد والجمع وأصله الجمع وفيه أقوال، قيل هو من ذرأ الله الخلق فترك الهمز فيه كما في برية وأصله ذروية وقيل: هو فعلية كقمرية وقيل إنه من الذر وتحقيقه في المفصلات وليس هذا محله. قوله: (وفيه تذكير بإنعام الله تعالى) إشارة إلى مناسبة ما ذكر هنا وأنه أيما إلى علة النهي كأنه قيل: لا تشركوا به فإنه المنعم عليكم والمنجي لكم من الشدائد وإنهم ضعفاء محتاجون إلى لطفه وفي التعبير بالذرية الغالب إطلاقها على الأطفال والنساء مناسبة تامة لما ذكر وذكر حملهم في السفينة للإشارة إلى أنه لم يكن لهم حينئذ وكيل يتكلمون عليه سواء، وقوله: يحمد الله الخ المراد بمجامع حالاته جميع حالاته والباء ظرفية وهذا من صيغة المبالغة في شكور، وفسر الشكر بالحمد الواقع في مقابلة النعمة لأنه رديفه، ووجه الإيماء أنه مسوق على وجه التعليل لما قبله وفيه أيضاً حث لهم على الاقتداء، وقيل: إنه استطراد. قوله: (وأوحينا إليهم وحياً مقضياً مبتوتاً) المبتوت المقطوع به لأن القضاء بمعنى الحتم كما يدل عليه قوله في الكتاب، ولما كان قضى يتعدى بعلى وقد تعدى هنا بإلى ذهب بعضهم إلى أن إلى بمعنى على، وأما المتعدى بنفسه في قوله: قضى زيد منها وطراً فمعنى آخر، وذهب المصنف كغيره إلى أنه ضمن معنى الإيحاء فعدى بها وجعل المضمن أصلاً والمضمن فيه تابعاً صفة لمصدره لا حالاً كما اشتهر من عكسه لما مر من تحقيقه وقول الراغب: القضاء يكون بفصل الأمر قولاً أو فعلاً وكل منهما إما إلهي أو غيره فمن القول الإلهي وقضينا إلى بني إسرائيل فهذا قضاء بالإعلام والفصل في الحكم أي أعلمناهم وأوحينا إليهم وحياً جزماً ليس فيه ما يقتضي عدم التضمنين كما قيل، والوحي إليهم الإعلام ولو بواسطة النبي ﷺ والكتاب، فلا وجه لما توهم من أنه لا معنى للوحي إليهم، وفسر الكتاب بالتوراة وقيل إنه اللوح المحفوظ على أن إلى بمعنى على. قوله: (جواب قسم محذوف أو قضينا) أي أو جواب قضينا فهو معطوف على

مجرى القسم ﴿مَرَّتَيْنِ﴾ إفسادتين أولاهما: مخالفة أحكام التوراة وقتل شعياً، وثانيتها: قتل زكريا ويحيى وقصد قتل عيسى عليهم السلام ﴿وَلَقَدْ عَلَّمْنَا كَلِيمًا﴾ ولتستكبرن عن طاعة الله تعالى أو لتظلمن الناس ﴿فَإِذَا جَاءَ وَعَدُ أُولَاهُمَا﴾ وعد عقاب أولاهما ﴿بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَنَا﴾ بختنصر عامل لهراسف على بابل وجنوده، وقيل: جالوت الجزري، وقيل:

قسم يعني أنه إما جواب قسم تقديره والله لتفسدن الخ بقريئة اللام وهو مؤكد لتعلق القضاء أو جواب قوله: قضينا لتضمنه معنى القضاء وإجرائه مجراه في تلقيه بما يتلقى به كما قال العرب: قضاء الله لأفعلن كذا. قوله: (إفسادتين) إشارة إلى أن مرتين منصوب على أنه مصدر لتفسدن من غير لفظه وعدل عنه لأن ثنية المصدر وجمعه ليس بمطرود والفعل الواحد. قوله: (مخالفة أحكام التوراة وقتل شعياً الخ) شعياً نبي بعث بعد موسى عليهما الصلاة والسلام قيل: لما بلغهم الوحي أرادوا قتله فهرب ودخل شجرة انفلقت له فنشروها وهو في وسطها فقتلوه، كذا قال ابن إسحق رحمه الله، ووقع في نسخة وقيل ارمياء فقيل إنه مرّضه لأنه لم يثبت قتله والذي وقع في الكشاف حبسه، وقيل إنه الخضر عليه الصلاة والسلام وإن نظر فيه فإنه صاحب موسى عليه الصلاة والسلام كما سيأتي، وفي الكشاف أن أرميا بضم الهمزة وكسرهما وتشديد الياء وتخفيفها وفي القاموس أنه نبي وقوله: قتل زكريا ويحيى عليهما الصلاة والسلام في تفسير القرطبي أن زكريا مات بأجله ولم يقتل فلذا قيل: الأولى الاقتصاد على يحيى، وذكر في الكشاف قتل زكريا بما وقع في المرة الأولى وضم إليه حبس أرميا وذكر قتل يحيى في المرة الثانية فقال في الكشاف هذا فيمن جعل هلاك زكريا قبل يحيى وأرميا كان في زمن بختنصر، وبينه وبين زكريا أكثر من مائتي سنة. قوله: (ولتستكبرن عن طاعة الله الخ) أصل معنى العلوّ الارتفاع وهو ضدّ السفّل فتجاوز به عن التكبر والاستيلاء على وجه الظلم هنا كما أشار إليه المصنف رحمه الله، وقوله: وعد عقاب أولاهما ضمير أولاهما للمرتين قبله، والوعد هنا بمعنى الوعيد وفيه مضاف مقدر وهو عقاب وقيل: الوعد بمعنى الموعد اسم الوقت أو هو مقدر معه وفي نسخة بدل وعد وعيد وهي أظهر. قوله: (بختنصر) بضم الباء وسكون الخاء المعجمة والتاء المثناة معرّب بوخت بالعبرانية معناه ابن، ونصر بفتح النون وتشديد الصاد المهملة وبالراء المهملة اسم صنم وهو علم أعجمي مركب قال في القاموس: كان وجد عند الصنم ولم يعرف له أب فنسب إليه قيل إنه ملك الأقاليم، وقال ابن قتيبة: لا أصل لملكه لها، وعليه قول المصنف رحمه الله عامل لهراسف وهو ملك ذلك العصر، وبابل مملكة معروفة وعن ابن إسحق رحمه الله إنه لما عظم فساد بني إسرائيل استحلوا المحارم وقتلوا شعياً عليه الصلاة والسلام فجاءهم بختنصر ودخل بجنده بيت المقدس فقتلهم حتى أفناهم، وقوله: وجنوده بالنصب عطف على بختنصر. قوله: (وقيل جالوت الجزري) بالجيم والزاي المعجمة نسبة إلى جزيرة بابل المعروفة الآن بالجزيرة المعمرية أي وقيل: الذي غزاهم جالوت يعني مع جنوده، وكذا ما بعده ولم يذكره اكتفاء، وقيل الخزري بخاء معجمة وزاي مفتوحتين نسبة

سنجاريب من أهل نينوى ﴿أُولَىٰ بِأَسِ شَدِيدٍ﴾ ذوي قوّة وبطش في الحرب شديد ﴿فَجَاسُوا﴾ تردّدوا لطلبكم وقرىء بالحاء المهملة وهما أخوان ﴿خَلَّلَ الدِّيَارَ﴾ وسطها للقتل والغارة فقتلوا كبارهم وسبوا صغارهم وحرّقوا التوراة وخزّبوا المسجد، والمعتزلة لما منعوا تسليط الله الكافر على ذلك أولوا البعث بالتخلية وعدم المنع ﴿وَكَانَ وَعْدًا مَّفْعُولًا﴾ وكان وعد عقابهم لا بدّ أن يفعل ﴿ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمُ الْكَرَّةَ﴾ أي الدولة والغلبة ﴿عَلَيْهِمْ﴾ على الذين بعثوا

للخزر وهو ضيق العين وصغرها وجيل من الناس، وسنجاريب يروى بالجيم وهو المعروف، وروي بالحاء المهملة وهو اسم ملك، ونينوى بكسر النون ثم ياء مثناة تحتية ساكنة ثم نون مضمومة وواو مفتوحة بعدها ألف قرية بقرب الموصل منها بعث يونس عليه الصلاة والسلام، وفي الأعلام للسهيلى أنّ المبعوث لهم هم أهل بابل وكان عليهم يختنصر في المرّة الأولى حين كذبوا إرميا وجرحوه وحبسوه، وأمّا في المرّة الآخرة فاختلف في المبعوث عليهم وأنّ ذلك كان بسبب قتل يحيى بن زكريا عليهما الصلاة والسلام، وكان قتله ملك من بني إسرائيل والحامل على قتله امرأة اسمها ازييد قتلت سبعة من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فبقي دم يحيى يغلي حتى قتل منهم سبعون ألفاً فسكن وقيل إنّ المبعوث عليهم يختنصر وهذا لا يصح لأنّ قتل يحيى عليه الصلاة والسلام كان بعد رفع عيسى ﷺ واختنصر كان قبل عيسى بزمن طويل وقبل الاسكندر وبين الاسكندر وعيسى عليه الصلاة والسلام نحو ثلثمائة سنة ولكنه إن أراد بالمرّة الأخرى حين قتلوا شعيباً صح فقد كان يختنصر، حياً إذ ذاك فهو الذي قتلهم وخزّب بيت المقدس واتبعهم إلى مصر وأخرجهم وبعض هذا عن الطبري. قوله: (بأس شديد) قال الراغب: البؤس والبأس والبأساء الشدّة والمكروه، إلا أنّ البؤس في الفقر والحرب أكثر والبأساء في النكايه ولذا قيل أنّ وصفه بالشديد للمبالغة كأنه قيل ذو شدة كظل ظليل ولا بأس فيه، وقيل إنه تجريد وهو صحيح أيضاً، وقوله في الحرب لما مرّ عن الراغب. قوله: (تردّدوا لطلبكم الخ) قال الراغب: جاسوا الديار توسطوها، وتردّدوا بينها ويقاربها حاسوا وداسوا وقيل: الحوس طلب الشيء بالاستقصاء، وقوله: وقرىء بالحاء المهملة هي قراءة طلحة وأبو السماك وقرىء أيضاً تحوسوا بزنة تكسروا وهما شاذان، وقوله: وهما أخوان أي متقاربان لفظاً ومعنى.

قوله: (وسطها) يعني أنّ خلال اسم مفرد بمعنى وسط ولذا قرىء خلل الديار، وقيل إنه جمع خلل أي وسط كجبال في جبل، وقوله: للقتل والغارة بالغين المعجمة بمعنى النهب هذا يقتضي أنّ قوله: لطلبكم من معنى الحوس كما مرّ تفسيره به وإن احتمل خلافه، وحرّقوا بالقاف من الحريق، وخزّبوا بالخاء المعجمة من التخريب. قوله: (والمعتزلة لما منعوا تسليط الله الكافر الخ) بناء على مسألة القبح العقلي فلا يسند مثله إلى الله فجعلوه مجازاً عن عدم المنع ولا قبح فيه وتارة قالوا: لا قبح في نفس البعث وإنما القبح في التخريب والتحريق المسند إليهم وتفصيله في الكشف وشروحه. قوله: (وكان وعد عقابهم لا بدّ أن يفعل) يعني اسم كان

عليكم وذلك بأن ألقى الله في قلب بهمن بن اسفنديار لما ورث الملك من جدّه كشتاسف. بن لهراسف شفقة عليهم فردّ أسراهم إلى الشام وملك دانيال عليهم فاستولوا على من كان فيها من أتباع بختنصر أو بأن سلط داود عليه الصلاة والسلام على جالوت فقتله ﴿وَأَمَدَدْنَاكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَجَعَلْنَاكُمْ أَكْثَرَ نَفِيرًا﴾ مما كنتم والنفير من ينفر مع الرجل من قومه وقيل: جمع نفر وهم المجتمعون للذهاب إلى العدو ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ﴾ لأنّ ثوابه لها ﴿وَلَنْ أَسْأَلُكُمْ فَلَهَا﴾ فإنّ وبالها عليها وإنما ذكرها باللام ازدواجاً ﴿فَإِذَا جَاءَ وَعَدُ

ضمير الوعد السابق ومعنى مفعولاً متحتم الفعل والألم يفد الحمل وقيل الضمير للجوس، وقيل إنه حملة على كونه مفعولاً قبل وقت الوعد فاحتاج إلى التأويل ولك أن تحمله على أنه كان قبل وقت النزول فلا حاجة إليه فتأمل. قوله: (أي الدولة والغلبة) أصل معنى الكثر العطف، والرجوع ومنه الكثر والفَرّ في الحرب وغيره، قال امرؤ القيس:

مكّر مفرّ مقبل مدبر معاً

ولذا سمي القتل به والحبل المفتول أيضاً والكثرة مصدره ثم أطلقت على الدولة والغلبة مجازاً شائعاً كما يقال: تراجع الأمر، ولام لكم للتعديّة، وقيل إنها للتعليل وعليهم متعلق بالكثرة لما فيها من معنى الغلبة أو هو حال منها وجوّز تعلقه برّدنا وشفقة مفعول ألقى، والأسرى جمع أسير وردّهم إلى الشام من أرض بابل بعد قتل بختنصر ونقل باقيهم إليها، وقوله: من أتباع بختنصر جعل جار الله قتل بختنصر من آثار هذه الكثرة وهذا ناظر إلى أنّ المبعوث قتل بختنصر وما بعده ناظر إلى أنه جالوت، وفي الباب أنّ معرفة هؤلاء الأتوم بأعيانهم لا يتعلق بها كبير غرض إذ المقصود أنهم لما كثرت معاصيهم سلط الله عليهم من ينتقم منهم مرة بعد أخرى. قوله: (أو بأن سلط داود عليه الصلاة والسلام على جالوت فقتله) قيل إنه يرده قوله: وليدخلوا المسجد الخ فإنّ المسجد الأقصى هو المراد به أول من بناه داود ثم أكمله سليمان عليهما الصلاة والسلام فلم يكن قبل داود مسجد حتى يدخلوه أول مرة إلا أن يرتكب المجاز فيه، ودفع بأن حقيقة المسجد الأرض لا البناء أو بحمل قوله دخلوه على الاستخدام ولا يخفى أنّ المعترض أشار إلى ما ذكره هذا القائل مع ما فيه من التلطف، والأولى ما أشار إليه العلامة في شرح الكشاف من أنّ المبعوثين في المرة الآخرة لا يتعين كونهم المبعوثين أولاً فتدبر. قوله: (مما كنتم) بيان للمفضل عليه المقدر وقيل تقديره من أعدائكم، وقوله: من ينفر أي يذهب معه من قومه وصحح السهيلي أنه اسم جمع لغلبته في المفردات وعدم اطراد مفردة. قوله: (لأنّ ثوابه) أي الإحسان لها أي للأنفس يعني أنّ اللام هنا للنفع كقوله: لها ما كسبت واللام في التفسير لتعليل كونه نافعاً لها وكذا قوله: فإنّ وبالها الخ وفي قوله: عليها إشارة إلى أنّ اللام الثانية بمعنى على وعبر بها لمشكلة ما قبلها والازدواج افتعال من المزوجة والمراد به المشاكلة لا ما اصطلاح عليه أهل البديع، وقيل: اللام بمعنى إلى أي

الْآخِرَةَ ﴿ وَعَدَّ عَقُوبَةَ الْمَرْءِ الْآخِرَةَ ﴿لِيَسْتَفْهُوا وَيُؤْهِمَكُم﴾ أي بعثناهم ليسؤوا وجوهكم أي ليجعلوها بادية آثار المساء فيها فحذف لدلالة ذكره أولاً عليه، وقرأ ابن عامر وحمزة وأبو بكر ليسوء على التوحيد والضمير فيه للوعد أو للبعث أو لله، ويعضده قراءة الكسائي بالنون، وقرئ لنسوان بالنون والياء والنون المخففة والمثقلة وليسو أن بفتح اللام على

إساءتها راجعة إليها، وقيل إنه تهكم وقيل إنها بمعنى على كما في قوله:

فخرَ صريعاً لليدين ولللم

وقيل إنها للاستحقاق كما في قوله: لهم عذاب، وفي الكشف أنها للاختصاص قيل: وهو مخالف في الآثار من تعدى ضرر الإساءة إلى غير المذنب إلا أن يقال: إن ضرر هؤلاء القوم من بني إسرائيل لم يتعدهم ولا حاجة لمثله من التكلف لأن الثواب والعقاب الأخرويين لا يتعديان وهما المراد هنا، والإحسان والإساءة بمعنى الأنعام وصدّه وإحسان العمل وما يخالفه قيل والمراد هنا الثاني لا الأعمّ الشامل لهما وهو فعل ما يستحسن له أو لغيره والألم يلائمه كلام علي كرم الله وجهه المنقول في الكشف والظاهر أن المراد هو الأعمّ إذ هو أنسب وأتم، ولذا قيل إن تكرير الإحسان في النظم دون الإساءة إذ قيل فلها دون فإساءتكم لها إشارة إلى أن جانب الإحسان أغلب وأنه إذا فعل ينبغي تكراره بخلاف ضده فتأمل. قوله: (بعثناهم ليسؤوا) إشارة إلى أنه متعلق بجواب إذا المحذوف لدلالة ما قبله عليه كما صرح به في قوله: فحذف الخ، وقوله: بادية آثار المساء فيها بنصب بادية منوناً ورفع آثار به يعني أنه عدى المساء إلى الوجوه وإن كانت عليهم لأن آثار الأعراض النفسانية إنما تظهر في الوجه كمنضارة الوجه وإشراقه بالفرح وكلوحه وسواده بالخوف والحزن، فالوجه عبارة عن الذات لظهور الآثار فيه فهو مجاز مرسل وقيل إنه استعارة تبعية، وقيل: الوجوه بمعنى الرؤساء وهو تكلف واختير هذا على ليسؤوكم مع أنه أخصر وأظهر إشارة إلى أنه جمع عليهم ألم النفس والبدن المدلول عليه بقوله وليتبروا، وقوله: للوعد أي بمجيء وقت العقوبة أو للبعث المدلول عليه بما مرّ والإسناد مجازي بخلافه في الوجه الأخير، وقوله: بالنون أي في أول المضارع وهذه القراءة مناسبة لقوله: بعثنا وما معه والضمير في القراءة المشهورة للعباد والقرآآت على ما في شرح الشاطبية محصلها أن الحرميين وأبا عمرو وحفصاً قرؤوا بالياء وضم الهمزة وواو ممدودة، وابن عامر وشعبة وحمزة بالياء وفتحها والكسائي بالنون والفتح أما على قراءة النون فاللام لام الأمر دخلت على المتكلم كما في قوله: (ولنحمل خطاياكم) وجواب إذا هو الجملة الإنشائية على تقدير الفاء وكذا إذا كان بالياء، وقيل: اللام على هذه القراءة يجوز أن تكون لام الأمر، وقوله: على الأوجه الأربعة أي النون والياء في أوله مع التثقيب والتخفيف، وقوله على أنه جواب إذا أي والفاء محذوفة لأنّ الجمل الإنشائية لا تقع جواباً بدونها والضمير للعباد على حدّ عندي درهم ونصفه والمراد به في الأخيرة أنه في معنى الجواب لأنّ اللام المفتوحة قسمية وجواب القسم

الأوجه الأربعة على أنه جواب إذا، واللام في قوله: ﴿وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ﴾ متعلق بمحذوف هو بعثناهم ﴿كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبَرَّأُوا﴾ ليهلكوا فاعلبوه واستولوا عليه أو مدة علوهم ﴿تَبَيَّرًا﴾ وذلك بأن سلب الله عليهم الفرس مرة أخرى فغزاهم ملك بابل من ملوك الطوائف اسمه جودرز، وقيل: خردوس قيل دخل صاحب الجيش مذبح قرايبينهم فوجد فيه دماً يغلي فسألهم عنه فقالوا: دم قربان لم يقبل منا، فقال: ما صدقوني فقتل عليه ألوفاً منهم فلم يهدأ الدم ثم قال: إن لم تصدقوني ما تركت منكم أحداً، فقالوا: إنه دم يحيى فقال: لمثل هذا ينتقم ربكم منكم ثم قال يا يحيى قد علم ربي وربك ما أصاب قومك من أجلك فاهدأ بإذن الله تعالى قبل أن لا أبقى أحداً منهم فهدأ ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَنْ يَرْجِعَكُمْ﴾ بعد المرة الآخرة ﴿وَإِنْ عُدْتُمْ﴾ نوبة أخرى ﴿عُدْنَا﴾ مرة ثالثة إلى عقوبتكم وقد عادوا بتكذيب محمد ﷺ وقصد قتله فعاد الله تعالى بتسليطه عليهم فقتل قريظة وأجلى بني النضير وضرب الجزية على الباقيين، هذا لهم في الدنيا ﴿وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا﴾ محبساً لا يقدرّون على

ساذ مسدّ جواب إذا وهذا يحتمل عوده إلى الأخير وإلى ما قبله من قوله: وقرىء لسوأن بالنون، فتأمل. قوله: (متعلق بمحذوف هو بعثناهم) هذا على الوجه الأخير كما أنه كذلك إذا كانت اللام لام الأمر لكنه حينئذ يحتمل أن تكون هذه اللام لام أمر أيضاً وهذه الجملة معطوفة على جملة قبلها ومن جعل الأولى لام كي وهذه مثلها فالجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور وهو متعلق ببعثناهم المحذوف أيضاً فعبارة المصنف رحمه الله يمكن أن تشملهما أو متعلقه مقدّر وهو من عطف جملة على أخرى وكما دخلوه نعت لمصدر محذوف أو حال أي دخولا كما دخلوه أو كائنين كما دخلوه، وأول منصوب على الظرفية الزمانية والتبديد الهلاك كما فسره المصنف رحمه الله به. قوله: (ما غلبوه واستولوا عليه) يعني أنّ ما موصولة والعائد محذوف وهو إمّا مفعول أو مجرور أو مصدرية ظرفية أي ليهلكوهم ما داموا غالبين عليهم قاهرين لهم وأسماء الملوك المذكورة غير مضبوطة عندنا واهدأ وهدأ مهموز الآخر بمعنى سكن، وقوله: نوبة بالنون والباء الموحدة بمعنى مرة. قوله: (عدنا مرة ثالثة) قال الراغب: العود الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه إمّا انصرافاً بالذات أو بالقول أو العزيمة فقوله: مرة ثالثة إن تعلق بالعقوبة على أنّ المعنى عاقبتكم عقوبة ثالثة فلا خفاء فيه لتقدّم العقوبة بتسليط أعدائهم عليهم مرتين، وإن تعلق بالعود فمعناه عودة ثالثة، والعود إنما يكون بعد الترك المسبوق بالفعل فالمرة الأولى لا عود فيها بل في الثانية فتكون هذه عودة ثانية لا ثالثة، ولذا أورد عليه أنّ العود مرتين والأول بدء لا عود ويدفع بأنّ العود قد يطلق على الفعل، وإن لم يسبق مثله كما ذكر في قوله تعالى: ﴿أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾ [سورة الأعراف، الآية: ٨٨] وأمّا القول بأنّ أول المرات كونهم تحت أيدي القبط فتكلف ظاهر، وأمّا الكلام في أنّ عبارة الكشاف مثل هذه أو لا فمن الفضول هنا ومن دفعه بأنّ المراد بالعود الرجوع فقد وقع فيما فرّ منه. قوله: (هذا لهم في الدنيا) هذا توطئة لما بعده وبيان لأنّ ما ذكر جامع لعذابهم في الدنيا والآخرة وقوله: محبساً أي مكاناً للحبس المعروف فإن كان اسماً للمكان فهو جامد لا يلزم تذكيره وتأنّيه وإن كان بمعنى حاصراً أي محيطاً بهم وفعليل بمعنى

الخروج منها أبد الآباد. وقيل: بساطاً كما يبسط الحصير ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّذِي هُمْ أَقَوْمٌ﴾ للحالة أو الطريقة التي هي أقوم الحالات أو الطرق ﴿وَيَبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا﴾ وقرأ حمزة والكسائي وبشّر بالتخفيف ﴿وَأَنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ عطف على أَنَّ لهم أجراً كبيراً والمعنى أنه يبشّر المؤمنين ببشارتين ثوابهم وعقاب أعدائهم أو على يبشّر بإضمار يخبر ﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ بِالشَّرِّ﴾ ويدعو الله تعالى عند غضبه بالشّر على نفسه وأهله وماله أو يدعو بما يحسبه خيراً وهو شرّ ﴿دُعَاةُ بِالْخَيْرِ﴾ مثل دعائه بالخير ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ مَجْبُولًا﴾ يسارع إلى كل ما يخطر بباله لا ينظر عاقبته، وقيل: المراد آدم عليه الصلاة والسلام فإنه لما انتهى الروح إلى سرته ذهب لينهض فسقط

فاعل يلزم مطابقتها، فإما لأنه على النسب كلابن وتامر أو لحملة على فاعيل بمعنى مفعول أو لأنّ تأنيث جهنم غير حقيقي أو لتأويلها بمذكر، وقوله: أبد الآباد بالمدّ جمع أبد وليس مولداً كما قيل ومعنى أبد الآباد دائماً. قال في الأساس: يقال لا أفعله أبد الآباد وأبد الأبيد وأبد الآبدن، وقوله بساطاً كما يبسط الحصير كقوله لهم: من جهنم مهاد فهو تشبيه بليغ والحصير بهذا المعنى بمعنى محصور لحصر بعض طاقاته على بعض كما قاله الراغب. قوله: (للحالة أو الطريقة) يعني أنه صفة لموصوف حذف اختصاراً لتذهب النفس كل مذهب فلذا كان أبلغ من ذكره كما في الكشاف وتعدية هدى بنفسه وباللام وإلى تقدمت ولم يذكر تقديره بالملة كما في الكشاف والقراءة بالتخفيف ضد التشديد لأنه يقال: بشرته وبشرته وأبشّرت كما مرّ. قوله: (عطف على أَنَّ لهم أجراً الخ) يعني أنه إما معطوف على أن الأول فهو مبشّر به أيضاً لأنّ مصيبة العدو سرور، أو البشارة مجاز مرسل بمعنى مطلق الأخبار الشامل لهما فلا يلزم الجمع بين معنيي المشترك أو الحقيقة والمجاز حتى يقال إنه من عموم المجاز وإن كان راجعاً لهذا، أو أنه مفعول يخبر مقدّر فهو من عطف الجملة على الجملة، وأخره لأنّ التقدير خلاف الظاهر. قوله: (ويدعو الله) أي يدعو الإنسان الله عند غضبه بالشّر فالباء فيهما صلة الدعاء، ووقوع ذلك عند الغضب على نفسه أو غيره كما سيأتي مشاهد يعني أنّ الإنسان إذا ضجر دعا بالشّر وألح فيه كما يدعو بالخير ويلح فيه، وقيل: الباء بمعنى في يعني أنه يدعو في حالة الشر والضرّ كما كان يدعو في الخير فالدعوى به ليس الشر والخير، وقيل إنها للسببية وتركهما المصنّف رحمه الله لمخالفتها الظاهر وقوله: أو يدعو بما يحسبه خيراً وهو شرّ فلا يدعو في الدعاء به بناء على زعمه وظنه سواء كان خيريته وشريته لنفسه أو لغيره وهذا غير مقيد مجال الغضب وهو ظاهر، وقوله: مثل دعائه الخ يعني أنه مصدر تشبيهي وأصله دعاء كدعائه فحذف الموصوف وحرف التشبيه فانتصب وليس المراد أنّ فيه مضافاً مقدراً أي مثل، وقيل المراد آدم عليه الصلاة والسلام يعني أن المراد على الأول جنس الإنسان وقيل إن المراد من الإنسان الثاني آدم عليه الصلاة والسلام ووجه ارتباطه بما قبله إفادته أن عجلته بالدعاء لضجره أو لعدم تأمله من شأنه وأنه موروث له من أصله:

روي أنه عليه السلام دفع أسيراً إلى سودة بنت زمعة فرحمته لأنيته فأرخت كتافه فهرب فدعا عليها بقطع اليد ثم ندم فقال عليه السلام: اللهم إنما أنا بشر فمن دعوت عليه فاجعل دعائي رحمة له فنزلت، ويجوز أن يريد بالإنسان الكافر وبالذم الاستعجاله بالعذاب استهزاء، كقول النضر بن الحرث: اللهم انصر خير الحزبين اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك الآية فأجيب له فضرب عنقه صبراً يوم بدر. ﴿وَجَعَلْنَا آيَاتٍ لِلنَّهَارِ وَآيَاتٍ لِّللَّيْلِ﴾ تدلان على القادر

شنشنة أعرفها من أخزم

فهو اعتراض تذييلي وكلام تعليلي، ولينهض بمعنى ليقوم كما روي أنه لما وصلت الروح لعينيه نظر إلى ثمار الجنة فلما دخلت جوفه اشتهاها فوثب عجلأ إليها فسقط فأول بلاء وقع على الإنسان من بطنه، وهذا رواه القرطبي فالعهدة فيه عليه. قوله: (روي أنه عليه السلام الخ) سودة أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها وزمعة بفتح الزاي المعجمة وفتح الميم والعين المهملة أبوها وهي في الأصل زوائد خلف الأرساغ وبها سمي، وكتافه بكسر الكاف والتاء المثناة الفوقية والفاء اسم حبل تشد به اليدان وفي نسخة أكتافه جمع كتف، وقوله: فدعا عليها بقطع اليد أي قال: اللهم اقطع يديها^(١) لكونها حلت يده، ورواه الزمخشري أيضاً قريباً من هذا لكن قال ابن حجر أنه: لم يوجد كذا في كتب الحديث والذي رواه الواقدي في المغازي عن ذكوان عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن النبي ﷺ دخل لها بأسير، وقال لها: احتفظي به قالت فهرب مع امرأة فخرج ولم تشعر فدخل فسأل عنه فقلت والله لا أدري فقال: قطع الله يدك^(٢) وذكر نحواً من هذا، وقوله: فاجعل دعائي رحمة يعني أنه ﷺ رجا من الله أن يجعل الدعاء على أحد من أمته عند الغضب لله رحمة له بأن لا يؤثر فيه دعاؤه، وهذا من شفقتة ﷺ بأمرته ورأفته بهم، وقوله فاجعل دعائي الخ هذا وقع في مسلم في معاوية لما دعاه فقيل إنه يأكل. قوله: (ويجوز أن يريد بالإنسان الكافر الخ) يعني المراد بالدعاء على هذا ما هو على صورته لقصد الاستعجال فهو مجاز محتمل للحقيقة، والنضر معروف من كفار قريش، وقوله: خير الحزبين يعني حزبي المسلمين والمشركين، وقوله: (اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك) الآية وتامها فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم فنصر الله حزب رسول الله لأنهم خير محض وابتلى هو بالعذاب فقتل، وقوله: صبراً أي مصبوراً محبوساً يقال صبرته أي حبسته ويقال قتل صبراً إذا أمسك وحبس حتى يقتل بخلاف من قتل في حرب أو على غفلة منه وصبراً منصوب على المصدرية أي قتلاً صبراً ورجح الإمام هذا الوجه فقال إنه تعالى لما شرح ما خص به نبيه ﷺ من الإسراء وإيتاء موسى عليه الصلاة والسلام التوراة وما فعله بالعصاة

(١) أخرجه أحمد ١٤١/٣ وعزاه إليه في المجمع ٢٦٦-٢٦٧/٨ من حديث أنس بن مالك وصاحبة الحادثة هي حفصة بنت عمر وليست سودة بنت زمعة وقال الهيثمي: رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح اهـ.

(٢) قال الحافظ في تخریج الكشاف ٦٢٦/٢: أخرجه الواقدي من رواية ذكوان عن عائشة، وهو ضعيف لضعف راويه محمد بن عمر الواقدي راوي الحديث.

الحكيم بتعاقبهما على نسق واحد بإمكان غيره ﴿فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ﴾ أي الآية التي هي الليل بالإشراق، والإضافة فيها للتبيين كإضافة العدد إلى المعدود ﴿وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً﴾

المتمردين من تسليط البلاء عليهم كان ذلك تنبيهاً على أن طاعة الله توجب كل خير وكرامة ومعصيته توجب كل بلية وغرامة لا جرم قال: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِمَنِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٩] ثم عطف عليه ﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَتَيْنِ﴾ [سورة الإسراء، الآية: ١٢] الخ بجامع دليلي العقل والسمع أو نعمتي الدين والدنيا، وأما اتصال قوله: ويدع الإنسان بالشر الخ فهو أنه تعالى لما وصف القرآن حتى بلغ به الدرجة القصوى في الهداية أتى بذكر من أفرط في كفران هذا النعمة العظمى قائلاً اللهم إن كان هذا هو الحق الخ فظهر أنّ هذا الوجه كما نقل عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما هو المذهب. قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَتَيْنِ﴾ قال المعرب: الجعل بمعنى التصيير متعدد لاثنتين، أو بمعنى الخلق متعدد لواحد وآيتين حال مقدرة واستشكل الأوّل بأنه يستدعي أن يكون الليل والنهار موجودين على حالة ثم انتقلا عنها إلى أخرى وليس كذلك ويدفع بأنه من باب ضيق فم الركبة وهو مجاز معروف، وقوله: تدلان على القادر الحكيم الدلالة من نفس الآية لأنها العلامة الدالة على شيء وهما دليلان بتغيرهما على وجود فاعل مختار قادر لما في ذلك من القدرة الباهرة، حكيم لما فيه من الحكمة الظاهرة ويستلزم هذا وحدته أيضاً. قوله: (بتعاقبهما على نسق واحد) فالتعاقب دليل القدرة والنسق الواحد دليل الحكمة فلذا قيده بقوله: بإمكان غيره، والضمير للتعاقب أو للنسق والباء فيه للمصاحبة وفي قوله: بتعاقبهما للسببية فلا محذور في تعلقهما بالدلالة مع اختلاف معناهما، ومن أرجح ضمير غيره للقادر الحكيم وإن استبعد جعل باء للسببية أيضاً كأنه أبدله من الظرف الأوّل لأن تعاقبهما يشتمل على الحدوث والإمكان المقتضي للاستناد إلى واجب الوجود فلا محذور فيه فافهم، ولبعض الناس هنا خبط تركناه خوف الملل. قوله: (أي الآية التي هي الليل بالإشراق) الجازّ والمجروور متعلق بمحوه إزالته بالضوء، وعدل عما في الكشاف وغيره من تفسيره بجعلنا الليل ممحوّ الضوء مطموسه مظلماً لا يستبين فيه شيء كما لا يستبين ما في اللوح الممحوّ فليل في وجهه أن المحو إزالة الشيء الثابت وليس فيما ذكره الكشاف ذلك فلا وجه للعدول عن الحقيقة بلا ضرورة ثم تعقب بأنه يكفي ما بعده قرينة على تلك الإرادة فإن محو الليل في مقابلة جعل النهار مضيئاً وعلى ما ذكر المصنف رحمه الله قد لا يتعلق بمحو الليل فائدة زائدة على ما بعده وقيل عليه أنّ الظلمة هي الأصل والنور طارئ فيكون الليل مخلوقاً مطموس الضوء مفروغ عنه فالمراد بيان أنه تعالى خلق الزمان ليلاً مظلماً ثم جعل بعضه نهاراً بإحداث الإشراق لفائدة ذكرها وكون محو الليل في مقابلة جعل النهار مضيئاً لا يوجب حمله على المجاز لفائدة بيان إبقاء بعض الزمان على إطلاقه وجعل بعضه مضيئاً ولا يخفى ما فيه من التكلف، وأن المقام لا يلائمه فإن السياق لتفصيل الآيتين وعلى هذا المصرح به إحداهما فتأمل، وقوله: والإضافة فيها للتبيين أي على هذا الإضافة بيانية على تقدير من لصحة الحمل فيها بخلافها على الوجه الآتي وإضافة العدد كأربع نسوة مثلاً وهي بيانية

مضيئة أو مبصرة للناس من أبصره فبصر أو مبصراً أهله كقولهم: أجبني الرجل إذا كان أهله جنباء وقيل: الآيتان القمر والشمس، وتقدير الكلام وجعلنا نيري الليل والنهار آيتين أو جعلنا الليل والنهار ذوي آيتين ومحو آية الليل التي هي القمر جعلها مظلمة في نفسها مطموسة النور أو نقص نورها شيئاً فشيئاً إلى المحاق وجعل آية النهار التي هي الشمس مبصرة جعلها ذات شعاع تبصر الأشياء بضوئها ﴿لِتَبْتَغُوا فَضْلاً مِّن رَّيْكُمْ﴾ لتطلبوا في بياض النهار أسباب معاشكم، وتتوصلوا به إلى استنابة أعمالكم ﴿وَلِتَعْلَمُوا﴾ باختلافهما أو

أيضاً. قوله: (مضيئة) فهو مجاز بعلاقة السببية أو هو من الإسناد المجازي كقولك: نهازه صائم أي مبصر من هو فيه أو هو للنسب أي ذات أبصار، وقوله أو مبصرة للناس يعني أنه من أبصره المتعدّي من بصر فأبصره غيره أي جعله مبصراً ناظراً والإسناد إلى النهار مجازي من الإسناد إلى سببه العادي والفاعل الحقيقي هو الله، وقوله: أو مبصراً أهله برفعه وهو مروى عن أبي عبيدة من باب أفعل المراد به غير من أسند إليه كأضعف الرجل إذا ضعفت ماشيته وأجبني من الجبن ضد الشجاعة إذا كان قومه جنباء بضم الجيم وفتح الباء الموحدة وبالنون والمدّ جمع جبان، فأبصرت الآية بمعنى صار أهلها بصراء وهو معنى وضعي لا مجازي. قوله: (وقيل الآيتان القمر والشمس) فالإضافة لامية ويحتاج حينئذ في قوله: وجعلنا الليل والنهار إلى تقدير مضاف في الأول أو الثاني كما ذكره المصنف رحمه الله إن جعلناه متعدياً إلى مفعولين والليل والنهار هو المفعول الأول وآيتين الثاني فإن عكس كما في البحر وجعل الليل والنهار منه وبين على الظرفية في موضع المفعول الثاني أي جعلنا في الليل والنهار آيتين وهما النيران لا يحتاج إلى تقدير كما إذا كان متعدياً لواحد بمعنى خلقنا والليل والنهار منصوبان على الظرفية كما جوزه المعربون. قوله: (ومحو آية الليل التي هي القمر الخ) فمعنى محوها خلقها كمدة غير مشرقة بالذات لأنّ ضوءها مكتسب من الشمس على ما ذكره أهل الهيئة فالمحو ليس بمعنى إزالة ما ثبت بل خلقها كذلك كما مرّ عن الزمخشري، وعلى الثاني هو على ظاهره لأنه تنقيص نورها المكتسب شيئاً فشيئاً حتى يزول في آخر الشهر والنقص المذكور بحسب الرؤية والإحساس وإذ ما قابل الشمس مضيء دائماً، وقوله: إلى المحاق أي إلى أن ينمحق ضوءه ويذهب لقيته في آخر الشهر والمحاق يطلق على ثلاث ليال من آخره لذلك، وقوله: تبصر الأشياء بضوئها إشارة إلى أنّ فيه إسناداً مجازياً إلى السبب العادي أو تجوّزاً بعلاقة السبب كما مرّ. قوله: (لتطلبوا في بياض النهار) يعني أن معنى الابتغاء الطلب وقوله: لتبتغوا متعلق بقوله: وجعلنا آية النهار مبصرة، وفيه مقدّر أي لتبتغوا فيه ليرتبط معنى به، وقوله: بياض النهار فيه تسمح استعملته العرب أي في النهار الأبيض ووصفه باللون تجوز أيضاً، والمعاش مصدر ميميّ وضمير به لبياض النهار واستنابة الأعمال ظهور ما يفعل فيه، وقوله: باختلافهما أي تعاقبهما على نسق راجع إلى المعنى الأول وهو أنّ الآيتين نفس الليل والنهار، وقوله: أو بحركاتهما راجع إلى الثاني وهو أنهما النيران، قيل: والظاهر المناسب أن يقال: المراد لتعلموا بالليل فإن

بحركاتهما ﴿عَكَّدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ﴾ وجنس الحساب ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ﴾ تفتقرون إليه في أمر الدين والدنيا ﴿فَصَلَّاتُهُ تَفْصِيلاً﴾ بيناه بياناً غير ملتبس ﴿وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَلِبَتَهُ﴾ عمله وما قدر له كأنه طير إليه من عش الغيب ووكر القدر لما كانوا يتيمنون ويتشاءمون بسنوح الطائر ويروحه

عدد السنين الشرعية والحساب الشرعي يعلم به غالباً أو بالقمر لقوله تعالى: ﴿قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ النَّاسِ وَالْحِجْ﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٨٩] أو المراد باختلافهما اختلافهما مع ما فيهما من التيرين كما قيل وهذا مع كونه خلطاً لأحد القولين بالآخر مما لا حاجة إليه فإن السنين شمسية وقمرية وبكل منهما العمل فلو قيل أنّ هذه مبينة لأحدهما وتلك للآخر لا محذور فيه وكون الشرع معولاً على أحدهما لا يضرنا. قوله: (وجنس الحساب) أي الحساب الجاري في المعاملات كالإجازات والبيوع المؤجلة وغير ذلك، وقيل: المراد به الحساب للشهور والأيام والساعات، وقوله تفتقرون تخصيص له ليخرج ما استأثر الله به ونحوه، وفي نصب كل وجهان: أحدهما أنه منصوب على الاشتغال ورجح نصبه لتقدم جملة فعلية وكذا وكل إنسان الزمناه، والثاني أنه معطوف على الحساب وجملة فصلناه صفة شيء وهو بعيد معنى. قوله: (بيناه بياناً غير ملتبس) بيان لمعنى التفصيل لأنه من الفصل بمعنى القطع فهو يقتضي الإبانة التامة فتأكيده بالمصدر يفيد ما ذكره وليس هذا إشارة إلى أنه مصدر نوعي كما توهم. قوله: (عمله وما قدر له كأنه طير إليه من عش الغيب ووكر القدر) إشارة إلى ما ذكره الزمخشري في سورة النمل من أنهم كانوا يتفألون بالطير ويسمونه زجراً فإذا سافروا ومّر بهم طير زجروه فإن مرّ بهم سانحاً تيمنوا وإن مرّ بارحاً تشاءموا ولذا سمي تطيراً، والسانح والبارح مفصل في كتب اللغة والأدب فلما نسبوا الخير والشر إلى الطائر استعير استعارة تصريحية لما يشبههما من قدر الله وعمل العبد لأنه سبب للخير والشر ومنه طائراً لله لا طائرك أي قدر الله الغالب الذي ينسب إليه الخير والشر لا طائرك الذي تتشاءم به وتتيمن، وفي كلامه ما يشعر بأن فيه استعارة تصريحية كالمكنية التي يلزمها التخيلية بتشبيه الغيب والقضاء والقدر بوكر وعش وهو مقر الطائر الذي يختفي فيه ولا يخفى ما فيه من اللطف. قوله: (لما كانوا يتيمنون الخ) قد مرّ تقريره بما يغني عن الإعادة، والسنوح المرور من جهة اليسار إلى اليمين والبروح عكسه ومنه السانح والبارح، وللعرب فيه مذهبان أشهرهما هذا، والثاني عكسه وقلت في الأمثال المسماة بالسانح والبارح:

كم سانح وبارح من الغير لغافل يطير من وكر القدر...

وقوله: من قدر الله تعالى، وعمل العبد بيان لما الموصولة فإن كان قدر الله بمعنى مقدّره فلا إشكال فيه بأنه مخالف لتفسيره الطائر بما قدره الله، وإن أبقى على ظاهره فهو بيان لما يستعار للعمل لأنه سبب الخير والشر كما يستعار للقدر لأنه السبب الأصلي أو سبب السبب وهو سبب وإما استعارته للاعتقاد الفاسد في قوله: طائركم معكم فهو راجع إلى العمل وملحق به إذ هو عمل قلبي وإن تبادر من العمل عمل الجوارح وكون من تعليلية يباه عطف العمل عليه إذ الظاهر أنه في كلامه أولاً وآخراً بمعنى واحد فتأويله يكسب العبد هنا خلاف الظاهر. قوله:

استعير لما هو سبب الخير والشر من قدر الله وعمل العبد ﴿فِي عُنُقِهِ﴾ لزوم الطوق في عنقه ﴿وَيُخْرِجُ لَكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا﴾ هي صحيفة عمله أو نفسه المنتقشة بآثار أعماله فَإِنَّ الأعمال الاختيارية تحدث في النفس أحوالاً ولذلك يفيد تكريرها لها ملكات، ونصبه بأنه مفعول أو حال من مفعول محذوف وهو ضمير الطائر ويعضده قراءة يعقوب ويخرج من خرج وغيره ويخرج، وقرىء ويخرج أي الله عز وجل ﴿يَلْقَاهُ مَنْشُورًا﴾ لكشف الغطاء، وهما صفتان للكتاب أو يلقاه صفة ومنشوراً حال من مفعوله، وقرأ ابن عامر يلقاه على البناء للمفعول من

(لزوم الطوق في عنقه) الظاهر أن يقول: كما في الكشاف القلادة أو الغل لأنه كما في الكشاف إشارة إلى وجه تخصيص العنق لظهور ما عليه من زائن، كالقلادة والطوق أو شائن كالغل ولأنه العضو الذي يبقى مكشوفاً وينسب إليه التقدّم والشرف ويعبر به عن الجملة وسيد القوم فهو لشبيه للعمل اللازم لصاحبه خيراً أو شراً لا للزوم الذي في ضمن الإلزام بالطوق أو الغل في اللزوم والظهور الشائن أو الزائن فتأمل.

قوله: (أو نفسه المنتقشة بآثار أعماله) فكتابه عبارة عن نفسه وصور الأعمال المتمثلة فيها كالكتابة ونشره وقراءته عبارة عن ظهوره له ولغيره وهذا منزع صوفي حكمي بعيد من الظهور قريب من البطون ولذا قيل في بيانه إن ما يصدر عن الإنسان خيراً أو شراً يحصل منه في الروح أثر مخصوص وهو خفي ما دامت متعلقة بالبدن مشغلة بواردات الحواس والقوى فإذا انقطعت علاقته قامت قيامته لانكشاف الغطاء باتصالها بالعالم العلوي فيظهر في لوح النفس كل ما عمله في عمره وهو معنى الكتابة والقراءة وليس في هذا ما يخالف النقل، وقد حمل عليه ما روي عن قتادة رحمه الله من أنه يقرأ في ذلك اليوم من لم يكن قارئاً ولا وجه لعهده مؤيداً له، والقيامه على هذا الوجه القيامة الصغرى. قوله: (فإن الأفعال الاختيارية الخ) تعليل وبيان لانتقاش النفس بالآثار أي حصول كيفية لها من عملها وتلك الكيفية قبل رسوخها فيها تسمى حالاً وبعده تسمى ملكة عندهم، وهي قد تحدث عن كثرة العمل وتكرره فشبّه تلك الصور بنقوش الكتابة. قوله: (وهو ضمير الطائر) وفي نسخة هو بدون واو أي المفعول المحذوف هو ضمير عائد إلى طائره تقديره يخرج له حال كونه كتاباً. قوله: (ويعضده قراءة يعقوب) أي يعضد كونه حالاً فإن الأصل توافق القراءتين فإنه قرأه مبنياً للفاعل من خرج يخرج وفاعله ضمير الطائر وغيره وهو أبو جعفر بن القعقاع قرأه مجهولاً ففيه ضمير مستتر هو ضمير الطائر وقد كان مفعولاً، فإن قلت هذه القراءة يحتمل أن يكون له فيها نائب الفاعل فلا تعضده، قلت إقامة غير المفعول مع وجوده مقامه ضعيفه، وليس ثمة ما يكون حالاً منه فتعين ما ذكره كما قاله ابن يعيش في شرح المفصل، وقوله: وغيره بالجر معطوف على يعقوب، ويخرج بصيغة المجهول من الأفعال ووقع في نسخة إسقاط لفظ غيره بعطف يخرج مراداً به لفظه على يعقوب على قوله يخرج والنسخة الأولى أشهر وأظهر ولا إشكال فيها، وقوله وقرىء ويخرج أي بالغبية على الالتفات. قوله: (لكشف الغطاء) هو ظاهر في المعنى الثاني للكتاب والظاهر أنه اختاره

لقيته كذا ﴿أَقْرَأُ كِتَابَكَ﴾ على إرادة القول ﴿كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ أي كفى نفسك والباء مزيدة وحسيباً تمييز وعلى صلته لأنه إما بمعنى الحاسب كالصريم بمعنى الصارم وضريب القداح بمعنى ضاربها من حسب عليه كذا أو بمعنى الكاف فوضع موضع الشهيد لأنه يكفي المدعي ما أهمه وتذكيره على أن الحساب والشهادة مما يتولاه الرجال أو على تأويل النفس بالشخص ﴿مَنْ أَهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا﴾ لا ينجي اهتداؤه غيره ولا يردي ضلاله سواه ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ ولا تحمل نفس حاملة وزراً وزر نفس أخرى بل إنما تحمل وزرها ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ يبين الحجج

لانطباقه على الوجهين ولو فسره بكونه غير مطوي كان على الأزل فقط، وقراءة ابن عامر من التفعيل كقوله: وما يلقاها إلا الصابرون عليهما أي يلقي إليه من جانب الله، وعلى كونهما صفتين فيه تقدّم الوصف بالجملة على الوصف المفرد وهو خلاف الظاهر، والقول: المضممر قبل اقرأاً تقديره يقال: اقرأ وهذه الجملة إما صفة أو حال كالتي قبلها كما ذكره المعرب أو مستأنفة وجملة: كفى بنفسك الظاهر أنها من مقول القول المقدر أيضاً. قوله: (أي كفى نفسك) يعني أن كفى فعل ماض فاعله نفسك والياء زائدة كما في بحسبك درهم وذكر وإن كان مثله يؤنث كقوله: ما آمنت قبلهم من قرية لأن تأنيثه مجازي والقول بأنه اسم فعل أو فاعله ضمير الاكتفاء غير مرضي كما مرّ وقوله: وحسيباً تمييز كقوله: حسن أولئك رفيقاً والله دره فارساً وقيل إنه حال وعده بعض شراح الكشاف تجريد أي جرد من نفسك شاهداً هو هي فقيل إنه غلط فاحش وفيه بحث فإن الشاهد يغيّر المشهود عليه فإن اعتبر كونه في تلك الحالة كأنه شخص آخر كان تجريداً لكنه لا يتعلق به هنا غرض فتدبر. قوله: (وعلى صلته لأنه الخ) قدم لرعاية الفواصل وعدى بعلى لأنه بمعنى الحاسب والعاذ وهو يتعدى بعلى، كما تقول: عدد عليه قبائحه واستشهد بضريب وصريم لأن مجيء فعيل الصفة من فعل يفعل بكسر العين في المضارع قليل، والصارم القاطع والهاجر. قوله: (أو بمعنى الكافي الخ) يعني أنه تجوز به عن معنى الشهيد فعدى بعلى كما يعدى بها الشهيد، وقوله لأنه يكفي الخ، بيان لعلاقة المجاز وأما كونه بمعنى الكافي من غير تجوز لكنه عدى تعدية الشهيد للزوم معناه له كما في أسد علي فتكلف بارد. قوله: (وتذكيره) أي حسيباً وهو فعيل بمعنى فاعل لأنه مما يغلب في الرجال فأجرى على أغلب أحواله أو النفس مؤولة بالشخص، أو محمول على فعيل بمعنى مفعول، وقوله على أن الحساب أي مبني أو يبني على أن الخ وقوله: لا ينجي اهتداؤه غيره الخ أي في الآخرة لأنه قد يتعدى حكمه في الدنيا أو في الدارين بمعنى أنه لا يوجب ذلك بالذات إيجاباً مطرداً، ويردى بالمهملة أي يهلك ويضر. قوله: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ مؤكد لما قبله للاهتمام به، روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنها نزلت في الوليد بن المغيرة لما قال: كفروا بمحمد ﷺ وعليّ أوزاركم، ولذا خص نفي التحمل بالوازر، فتأمل. قوله: (يبين الحجج ويمهد الشرائع) بيان للمقصود من البعثة وليس المراد أن ثمة صفة مقدرة في النظم

ويمهد الشرائع فيلزمهم الحجة وفيه دليل على أن لا وجوب قبل الشرع ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً﴾ وإذا تعلق إرادتنا بإهلاك قوم لإنفاذ قضائنا السابق أو دنا وقته المقدر كقولهم: إذا

وقوله: وفي دليل على أن لا وجوب قبل الشرع هذا ردّ لما في الكشف مع ما في كلامه مما يعلم من شروحه أي لا يجب علينا شيء من الأحكام قبله كما ذهب إليه غير أهل السنة لأنه لو كان لشيء وجوب علينا قبله لعذبنا بتركه قبله والتالي باطل لهذه الآية فكذا المقدم، ولما كانت هذه الملازمة غير مسلمة عند الأشاعرة لأنهم لا يقولون بلزوم تعذيب العاصي عليه تعالى كما بين في الكلام والقائلون بلزوم وجوبه على الله هم المعتزلة فالملازمة مسلمة عندهم لا عندنا قيل إنه دليل إلزامي وإلا فارتكاب المعاصي لا يوجب التعذيب عند أهل السنة يعني أنّ هذا الدليل تامّ عندهم لأنّ هذه المقدّمة مسلمة عندهم فيكفي ذلك في الردّ عليهم، وما قيل في ردّه أنّ مراد المصنف رحمه الله أنه لا وجوب لشيء علينا من الأحكام التكليفية قبل أن تشرع وإلا عذبنا بتركه قبله لا أنه لا يجب تعذيبنا عليه تعالى بالمعصية قبل شرع حتى يرد عليه أنّ المذهب عدم وجوب الإثابة والعقوبة على الله فيحتاج إلى ذلك التأويل انتهى ناشئ من عدم التدبر وأنه لا محصل له فإنّ قوله: وإلا عذبنا مقدّمة غير صحيحة عند الأشاعرة فإن بناها على مدعي الخصم رجع بالآخرة إلى ما قاله من ردّ عليه بعينه، ثم إنّ وجوب تعذيب العاصي عند القائلين به من المعتزلة وجوب شرعي لا عقلي قال في شرح التجريد: اتفق الأمة على أنّ الله تعالى يعفو عن الصغائر مطلقاً وعن الكبائر بعد التوبة، واختلفوا في جواز العفو عن الكبائر بدون التوبة فذهب جماعة من المعتزلة إلى أنه جائز عقلاً غير جائز سمعاً، وذهب الباقيون إلى وقوعه عقلاً وسمعاً اهـ. (أقول) هذا ما قاله أصحاب الحواشي وفي شرح المحصول للأصفهاني لا دليل في الآية على ما ذكر لاحتمال أن يكون المراد بالرسول العقل وأن يكون المنفي عذاب المباشرة وليس فيها نفي التعذيب عن جميع الذنوب ولا يلزم من نفيه نفي الاستحقاق، وأجاب بأنّ الأصل الحقيقة والمنفي إيقاع العذاب مطلقاً بمباشرة أم لا، وفي تفسير الإمام الاستدلال بالآية ضعيف لأنه لو لم يثبت العقلي لم يثبت الشرعي وهو باطل وبيان الملازمة أنه إذا جاء نبيّ بشرع ومعجزة فهل يلزم قبول ما جاء به أم لا فإن قلنا بلزومه فهل هو بشرعه أو بشرع غيره فإن كان بشرعه لزم إثبات الشيء بنفسه وإن كان بشرع غيره دار أو تسلسل فلزم الرجوع إلى الوجوب العقلي وردّه شيخنا في الآيات البيّنات بما يطول شرحه فانظره. قوله: (وإذا تعلق إرادتنا بإهلاك قوم لإنفاذ قضائنا الخ) لما كان ظاهر الآية أنه تعالى يريد إهلاك قوم ابتداء فيتوسل إليه بأن يأمرهم فيفسقوا فيدمرهم وإرادة ضرر الغير ابتداء من غير استحقاق الأضرار مما ينزه عنه تعالى لمنافاته للحكمة وما ربك بظلام للعبيد دفع بوجوه، منها ما أشار إليه المصنف رحمه الله بقوله: وإذا تعلق الخ يعني أنه إذا تعلق الإرادة بإهلاكهم لما سبق من القضاء والعلم بأنهم من ذوي المعاصي المهلكين وقع منهم العصيان فأهلكوا، وقد ردّ هذا في الكشف بأنه في زمان تعلق الإرادة يجب الفعل بالتفسير بهذا دون الرجوع إلى التأويل الثاني غير مجد،

أراد المريض أن يموت ازداد مرضه شدة ﴿أمرنا مترفها﴾ متنعميها بالطاعة على لسان رسول بعثناه إليهم، ويدل على ذلك ما قبله وما بعده فإن الفسق هو الخروج عن الطاعة والتمرد

ولهذا اقتصر عليه في الكشف، وقيل أن مراده إذا قرب تعلقها وأنه من مجاز المشاركة لكنه لا يدفع ما ذكر وإن دفع السؤال الأول كما قررناه فالحق أن يقال: إن الإرادة لها تعلقان: قديم وهو المتحقق في علمه بأنه سيقع في وقته المعين له وحادوث وهو المتعلق به إذا وجد، والمراد هنا هو الثاني لأن إذا معلقة على فسقهم مقارنة له كقوله: إذا كبر الإمام فكبروا، والواقع معه في زمانه الممتد هو التعلق الثاني لا الأول القديم السابق عليه القضاء سبقاً ذاتياً على أن المراد بإنفاذه انفاذه في وقته المقدر له كما توهم فإنه لا يدفع السؤال إلا بتكلف وإن ذهب إليه بعضهم فتأمل. قوله: (أو دنا وقته المقدر كقولهم إذا أراد المريض الخ) على هذا اقتصر في الكشف وهو مبني على أصولهم كما في الكشف وعلى نهج قوله: جداراً يريد أن ينقض كما سيأتي تحقيقه فهو مجاز للتنبه على عاقبة أمرهم فيجري مجرى قولهم: إذا أراد التاجر أن يفتقر أخته النوائب من كل جهة وجاءه الخسران من كل طريق وقولهم: إذا أراد العليل أن يموت خلط في أكله وشرع في أكل ما تتوق إليه نفسه لما كان المعلوم من حال هذا الخسران ومن حال هذا الهلاك حسن هذا الكلام كما في الدرر الشريفة يعني أن دلالة أمر على وقوع شيء عقبه ينزل منزلة الإرادة لذلك الشيء لما بينهما من اللزوم أو المشابهة فتدبر؛ وقوله: قوم إشارة إلى أن المراد بقرية أهلها. قوله: (أمرنا مترفها متنعميها بالطاعة) لما كان المتبادر منه أن التقدير أمرناهم بالفسق كقوله: أمرته فقام إذ تقديره أمرته بالقيام كما سيأتي تحقيقه وهو غير صحيح لأن الله لا يأمر بالفحشاء إلا بارتكاب التأويل الآتي قدر له هذا المتعلق ولم يلتفت إلى رده الآتي لأنه مأثور عن ابن عباس رضي الله عنهما وسعيد بن جبير كما نقله المفسرون وقوله: متنعميها بصيغة الجمع المضافة وقوله: على لسان رسول بيان للواقع المقدر بقرينة قوله: حتى نبعث رسولاً. قوله: (ويدل على ذلك ما قبله وما بعده الخ) رد على الزمخشري كما سيأتي تفصيله مقتدياً بالإمام فيه يعني أن ما زعمه من أنه لا دليل على تقدير ما ذكر ممنوع بل الدليل عليه ظاهر فإن فسق وعصى متقاربان بحسب اللغة وإن خص في الشرع بمعصية خاصة، وذكر الضد يدل على الضد، كما أن النظر يدل على نظيره فذكر الفسق والمعصية دال على تقدير الطاعة كما في قوله: سراويل تقيكم الحرّ فيكون كقوله أمرته فأساء إلي أي أمرته بالإحسان بقرينة المقابلة بينهما المقتضية بالعقل الدال على أنه لا يؤمر بالإساءة كما لا يؤمر بالفسق والنقل أن الله لا يأمر بالفحشاء والتعجب من جعل المصنف ما ذكر دليلاً على تقديره مع أن الزمخشري جعله دليلاً على خلافه مما يتعجب منه ثم إن المدقق في الكشف رد ما ذكره المصنف رحمه الله كغيره بأن الزمخشري لم يمنع هذا التقدير من هذا المسلك بل المانع عنده أن تخصيص المترفين حينئذ يبقى غير بين الوجه وكذلك التقييد بزمان إرادة الإهلاك ولظهوره لم يتعرض له، وأيضاً شهرة الفسق في أحد معنييه تمنع من عدّه مقابلاً بمعنى العصيان على أن

في العصيان فيدل على الطاعة من طريق المقابلة، وقيل: أمرناهم بالفسق لقوله: ﴿فَفَسَقُوا فِيهَا﴾ كقولك: أمرته فقرأ فإنه لا يفهم منه إلا الأمر بالقراءة على أن الأمر مجاز من الحمل عليه أو التسبب له بأن صب عليهم من النعم ما أبطرتهم وأفضى بهم إلى الفسوق، ويحتمل أن لا يكون له مفعول منوي كقولهم: أمرته فعصاني وقيل: معناه كثرنا يقال أمرت الشيء

ما ذكر من نبو المقام عن الإطلاق قائم في التقييد بالطاعة، فافهم ولا تغتر بما أثره الإمام وشنع بأنه لا فرق بين أمرته ففسق وأمرته فعصاني، وأيده غيره بأن الفسق الخروج عن الأمر فذلك من عدم تدبر ما أورده جار الله على ما يجب انتهى يعني أن الأمر بالطاعة واقع من الله في كل زمان ولكل أحد فلا وجه للتقييد حينئذ وأن هذا هو الداعي لاختيار الزمخشري ما ذكر ولما ورد عليه أنه ليس في كلامه ما يدل عليه تلافاه بأنه تركه لظهوره ولا يخفى أنه قول بسلامة الأمير ونظر بعين الرضا إذا أدخل في الكلام ما ليس فيه، وأما التقييد المذكور فظاهر لأنهم أئمة الكفر ورؤساء الضلال وما وقع من سواهم باتباعهم ولو لم يلاحظ هذا لم يكن للتقييد وجه في سائر الوجوه فتدبر. قوله: (وقيل أمرناهم الخ) هذا ما ارتضاه الزمخشري وملخصه أن المراد أمرناهم ففعلوا، والأمر مجاز لأن حقيقته أن يقول لهم: افسقوا وهو لا يتأتى لما مر فالوجه أنه أفاض النعم عليهم ليشكروا فعكسوا ذلك وجعلوها ذريعة إلى المعاصي واتباع الشهوات فكأنهم مأمورون بذلك لتسبب إيلاء النعمة له فلما آثروا الفسوق أهلكتهم، وهذا هو الوجه لأن المستفيض حذف ما يدل عليه، ونظيره لو شاء لأحسن إليك أي لو شاء الإحسان فلو أضمرت خلفه لم تكن على سداد، وكأنك تروم من مخاطبك علم الغيب فهو إما استعارة تمثيلية أو تصريحية تبعية لا مجاز مرسل كما يوهمه لفظ التسبب، فافهم. قوله: (على أن الأمر مجاز من الحمل عليه أو التسبب له) متعلق بقوله قيل الخ ومن متعلقه بمقدّر أي ناشيء من الحمل لأنه وجه الشبه فإنه شبه إفاضة النعم وصبها على أهل الأهواء بأمرهم بالفسق والجامع مع ما ذكر أو شبه حالهم في تقلبهم في النعم مع عصيانهم وبطرتهم بحال من أمر بفساد فبادر إليه، هذا ما في شروح الكشاف فقوله: بأن بيان للمستعار له، فما قيل من أن الأولى إبدال من بفي فيكون الأمر مستعملاً في معنى الحمل والتسبب مجازاً مرسلأً وصحة كلام المصنف بأن يراد بالحمل والتسبب الصب فإنه حمل وتسبب مخصوص ويجعل الأمر مستعملاً في الصب وما أفضى إلى الفسق فعلاقته المشابهة في الحمل والتسبب فالتعبير عن الصب بالحمل والتسبب للإشارة إلى وجه الشبه على أنه استعارة تبعية تعسف من غير داع وتطويل من غير طائل، وقيل: أمرنا استعارة لحملنا وتسببنا لاشتراكهما في الإفضاء إلى الشيء، وقوله: بأن صب الخ بيان للحامل من جانبه تعالى، وكونه استعارة للصب وإن صح ليس بمراد فيه، وفيه ما فيه فتدبر. قوله: (ويحتمل أن لا يكون له مفعول منوي الخ) يعني أنه ينزل منزلة اللازم كما في المثال المذكور لأن القرينة قائمة على أنه ليس بتقدير أمرته بالعصيان ولا قرينة على تقدير شيء آخر، ودلالة الضد على ضده خفية فلا يقدر بالطاعة فيكون المعنى وجهنا الأمر فوجد منه العصيان أو

وأمرته فأمر إذا كثرته، وفي الحديث خير المال سكة مأبورة، ومهرة مأبورة أي كثيرة النتائج وهو أيضاً مجاز من معنى الطلب ويؤيده قراءة يعقوب أمرنا ورواية أمرنا عن أبي عمرو ويحتمل أن يكون منقولاً من أمر بالضم إمارة أي جعلناهم أمراء وتخصيص المترفين لأن غيرهم يتبعهم ولأنهم أسرع إلى الحمافة وأقدر على الفجور ﴿فَحَقَّ عَلَيْنَا الْقَوْلُ﴾ يعني كلمة العذاب السابقة بحلولة أو بظهور معاصيهم أو بانهماكهم في المعاصي ﴿فَدَمَّرْنَا تَدْمِيرًا﴾

الفسق، وقد نفى جار الله هذا الاحتمال وذكر أن ما نحن فيه ليس كما ذكر في المثال والمصنف رحمه الله لم يلتفت إلى رده تبعاً للإمام وقد ضعفه في الكشاف فإن أردت التفصيل فراجعه وقد مرّت زبدته. قوله: (وقيل معناه كثرنا الخ) أمرت بفتح الميم وأمر بكسرها مطاوعه لازم والأول متعدّ فيختلف لزومه وتعديه باختلاف حركته، وقد قيل إنّ المكسور يكون متعدّياً وأنه قرئ به، وقوله: أمرنا بالمدّ يعني أنه يتعدى بنفسه وبالهمزة أيضاً، وأصله أمرنا فأبدل منه وهذا ذهب إليه أبو عبيدة والفارسي وغيرهما، واستدلوا بالحديث الآتي، وقوله: خير المال^(١) الخ هو حديث صحيح ذكر المخرّج سنده والسكة النخل المصفوف ومأبورة بالباء الموحدة والراء المهملة من تأبر النخل تلقح وتثمر وهو معروف، والمهرة أنثى الخيل ومأبورة بمعنى كثيرة الحمل والنتاج ومعناه خير المال زرع أو نتاج. قوله: (وهو أيضاً مجاز من معنى الطلب) أي هو في الحديث مجاز كما في الآية كان الله تعالى قال لها: ﴿كوني كثيرة النتائج فكانت﴾ فهي إذا مأبورة غير منهيّة، وهذا من فائق اللغة بعينه، ومثله معنى ما قيل:

ومهضهف قال الإله لحسنه كن فتنة للعالمين فكانه ...

فلا يتم الاستدلال بالحديث كما ذكروه وقيل أصله مؤمرة فعدل عنه للمشاكلة كما في مأزورات غير مأجورات. قوله: (ويؤيده) أي يؤيد القول بأنه من أمر بمعنى: كثر قراءة يعقوب رحمه الله أمرنا بالمدّ من الأفعال وما روي عن أبي عمر ومن قراءة أمرنا بالتضعيف فإنه ليس من الأمر ضدّ النهي فيكون من أمر بمعنى كثر فهو يدل على وجوده لو لم يحتمل أن يكون منقولاً من أمر بالضم إذا صار أميراً لأنه معروف فيه، وفعل المضموم مخصوص بهذا المعنى بخلاف غيره من المعاني فلذا قيده به ليتعين فلا يرد عليه أنه مثلث كما في كتب اللغة فلا وجه لتقييده مع أن شهرته تكفي فيه، وضمه للاحاقه بالسجاياء، وقوله: وتخصيص المترفين الخ دفع للسؤال الذي مرّ تقريره في الكشف. قوله: (يعني كلمة العذاب السابقة) بالتأنيث كما في بعض النسخ وفي بعضها السابق بدون تاء على أنه صفة الكلمة لتأويلها بالقول، وقوله: بحلولة الضمير للعذاب والباء للملابسة أو السببية متعلقة بحق، وكذا هي فيما عطف عليه والكلمة هنا

(١) أخرجه أحمد ٤٦٨/٣، والطبري كما في المعجم ٢٥٨/٥ كلاهما عن سويد بن هبيرة. وقال الهيثمي

ورجال أحمد ثقات اهـ.

أهلكنها بإهلاك أهلها وتخريب ديارهم ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا﴾ وكثيراً أهلكننا ﴿مِنَ الْقُرُونِ﴾ بيان لكم وتمييز له ﴿مِنَ بَعْدِ نُوحٍ﴾ كعاد وشمود ﴿وَكَفَىٰ بَرِيكَ﴾ بِذُنُوبِ عِبَادِهِ خَيْرًا بَصِيرًا ﴿يدرك بواطنها وظواهرها فيعاقب عليها وتقديم الخير لتقدم متعلقه ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْمَاجِلَةَ﴾ مقصوراً عليها همه ﴿عَمَلْنَا لَهَا فِيهَا مَا شَاءَ لِمَنْ نُرِيدُ﴾ قيد المعجل والمعجل له بالمشيئة والإرادة لأنه لا

بمعنى الكلام وهو الوعيد السابق والفاء للتعقيب. قوله: (بإهلاك أهلها) إشارة إلى التقدير أو بيان المراد من التدمير، وهو الإهلاك مع طمس الأثر وهدم البناء كما في البحر. قوله: (وكثيراً الخ) إشارة إلى أن كم خبرية، وقوله: وتمييز له أي مجرور بمن البيانية لا زائدة فقوله: من بعد نوح من فيه لا ابتداء الغاية فلذا جاز اتحادها مع ما قبلها متعلقاً وخصه بالذكر ولم يقل من بعد آدم عليه الصلاة والسلام لأنه أول رسول أذاه قومه فاستأصلهم العذاب، ففيه تهديد وإنذار للمشركين، وقوله: يدرك الخ تفسير لهما على اللف والنشر المرتب. قوله: (وتقديم الخير) أي لفظاً على بصير التقدم متعلقه وهو المعلوم منه تقدماً وجودياً على الأمر الظاهري لأنه ينشأ عنه غالباً، وقيل إنه تقدم ترتبي لأن العبرة به، كما في الحديث أن الله لا ينظر إلى صوركم وأعمالكم وإنما ينظر إلى قلوبكم ونياتكم^(١) ونحوه، ثم إنه قال في الكشف إنه نبه بقوله: وكفى بربك بذنوب عباده الخ على أن الذنوب هي أسباب الهلكة لا غير، والمصنف رحمه تركه لخفائه وقد بينوه بأنه لما عقب إهلاكهم بعلمه بالذنوب علماً أتم دل على أنه جازاهم بها، وإلا لم ينتظم الكلام وأما الحصر فلا أن غيرها لو كان له مدخل كان الظاهر ذكره في معرض الوعيد ثم لا يكون السبب تاماً ويكون الكلام ناقصاً عن أداء المقصود فلزم الحصر، وهو المطلوب، ومنه يعلم ما قيل متعلقه بذنوب عباده ويرد عليه أنه متعلق ببصيراً أيضاً على التنازع. قوله: (مقصوراً عليها همه) في الكشف كالكفرة وأكثر الفسقة، وأسقطه المصنف رحمه الله لا ابتناؤه على مذهبه، والقصر مأخوذ من المقابلة فإنه جعله قسيم من أراد الآخرة فلو أرادهما لم يصح التقسيم وإنما قال: كالكفرة وأكثر الفسقة لأنه اعتبر في المقابل الإيمان والسعي لها حق السعي كذا في الكشف وفيه نظر، وقيل إنه مأخوذ من كان فإنها تدل في مثله على الاستمرار ولأنه قسيم والقسمه تنافي الشركة، ولقوله جعلنا له جهنم الخ فإن مريدهما ليس كذلك وهو ملحق بالقسم الثاني، ولا يخفى أن إلحاقه بالثاني ينبو عنه قوله حقها من السعي فلذا قيل إنه سكوت عنه ولا ضمير فيه، وقيل إنه مأخوذ من الإرادة لأنها عقد القلب وتمحض النية وهو بعيد. قوله: (قيد المعجل) في قوله: ما نشاء، والمعجل له في قوله: لمن نريد،

(١) صحيح، أخرجه مسلم ٢٥٦٤ ح ٣٤٠٣٣، وأحمد ٥٣٩/٢، ٢٨٤، ٢٨٥، وفي الزهد ص ٥٩ وابن ماجه ٤١٤٣، والبغوي ٤١٥٠، وابن حبان ٣٩٤، وأبو نعيم في الحلية ١٢٤/٧ و ٩٨/٤ كلهم من حديث

يجد كل متمن ولا كل واجد جميع ما يهواه، وليعلم أنّ الأمر بالمشيئة والهّم فضل ولمن نريد بدل من له بدل البعض وقرىء ما يشاء والضمير فيه لله تعالى حتى يطابق المشهورة، وقيل لمن فيكون مخصوصاً بمن أراد الله تعالى به ذلك وقيل: الآية في المنافقين كانوا يراؤون المسلمين ويغزون معهم ولم يكن غرضهم إلا مساهمتهم في الغنائم ونحوها ﴿ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُمْ جَهَنَّمَ يَصَلُّنَهَا مَذْمُومًا مَدْحُورًا﴾ مطروداً من رحمة الله تعالى ﴿وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا﴾ حقها من السعي وهو الإتيان بما أمر به والانتهاه عما نهى عنه لا التقرب بما يخترعون بآرائهم، وفائدة اللام اعتبار النية والإخلاص ﴿هُوَ مُؤْمِنٌ﴾ إيماناً صحيحاً لا شرك معه ولا تكذيب فإنه العمدة ﴿فَأُولَٰئِكَ﴾ الجامعون للشروط الثلاثة ﴿كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا﴾ من الله تعالى أي مقبولاً مثاباً عليه فإن شكر الله الثواب على الطاعة ﴿كَلَّا﴾ كل واحد من

وذكر المشيئة في أحدهما والإرادة في الآخر إن قيل بترادفهما تفنن، وقوله: وليعلم أنّ الأمر بالمشيئة والهّم فضل يحتمل أنّ الهّم مجرور معطوف على المشيئة والمراد به إرادة العبد وعزمه على ما يريد يعني وجود أمر بعد مشيئة العبد وعزمه فضل من الله تعالى لتوقفه على إرادته، وقيل هو مرفوع خبره فضل وخبر أنّ بالمشيئة وليس الهّم منصوباً معطوفاً على اسم أنّ والمعنى أنه لا بد في حصول كل أمر منها وإنما التأثير لها لا للهّم فإنه فضل من الله موقوف عليها أيضاً، وقوله: لأنه لا يجد الخ تعليل على اللف والنشر الغير المرتب أي لا يجد بعض من يتمنى ما تمنى أصلاً وبعض من وجد يجد بعضه لأكله. قوله: (ولمن نريد بدل من له بدل البعض) يعني الجار والمجرور من الجار والمجرور فلا يحتاج إلى رابط لأنه في بدل المفردات أو المجرور بدل من الضمير المجرور بإعادة العامل وتقديره لمن نريد تعجيله له منهم. قوله: (وقرىء ما يشاء) بضمير الغيبة وقوله: والضمير فيه لله تعالى أي ضمير الغائب ليطابق المشهورة والضمير فيها لله أيضاً لكن الظاهر هو الوجه الثاني فإنه حينئذ يكون التفاتاً، ووقوع الالتفات في جملة واحدة إن لم يكن ممنوعاً فغير مستحسن كما فصله في عروس الأفراح، وقوله: مخصوصاً بمن أراد الله تعالى به ذلك يعني كنمرود وفرعون ممن ساعده الله على ما أراد استدراجاً له، وقوله: وقيل الخ هذا أيضاً على كون ضمير الغيبة لمن ولا عموم للموصولين فيه أيضاً لكن المراد بالأول المنافق والمراثي والمراد بما يشاء جزاء ما أعده وسيلة للدنيا مما هو من أعمال الآخرة فيها، والمساهمة المشاركة في السهام والانصباء الحاصلة من الغنائم ولا يخفى موقعها هنا مع الغرض من اللطف، وهو معطوف على ما قبله بحسب المعنى وقيل: المقابلة بينه وبين ما قبله باعتبار العموم والخصوص أو المنافاة فإنّ المنافقين أرادوا بعمل الآخرة الدنيا فتأمل. قوله: (حقها من السعي) من إمّا تبعية أو بيانية وكون سعيها سواء كان مفعولاً به على أنّ المعنى عمل عملها أو مصدرأ مفعولاً مطلقاً بمعنى ما يحق ويليق بها مأخوذ من الإضافة الاختصاصية فيخرج من يتعبد من الكفرة ويزعم أنه سعى لها وإليه أشار بقوله: بما يخترعون بآرائهم جمع رأي، وقوله: اعتبار النية

الفريقين والتنوين بدل من المضاف إليه ﴿تُمِدُّ﴾ بالعطاء مرة بعد أخرى ونجعل أنفة مدد السالفة ﴿هَتُولَاءَ وَهَتُولَاءَ﴾ بدل من كلا ﴿مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ﴾ من معطاه متعلق بمد ﴿وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ ممنوعاً لا يمنعه في الدنيا من مؤمن ولا كافر تفضلاً؛ ﴿أَنْظُرَ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ في الرزق وانتصاب كيف بفضلنا على الحال ﴿وَلِلْآخِرَةِ أَكْبَرُ دَرَجَاتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا﴾ أي التفاوت في الآخرة أكبر لأن التفاوت فيها بالجنة ودرجاتها النار ودرجاتها ﴿لَا

والإخلاص أي الله في عمله سواء كانت للأجل أو للاختصاص، وقوله: فإنه العمدة إشارة إلى وجه تفسيره بما ذكر فإن ما عده لا يعد مؤمناً وقوله الجامعون الخ إشارة إلى الإشارة راجعة إلى جميع ما قبله كما مر في قوله: أولئك هم المفلحون، وقوله: من الله من ابتدائية أي من جانبه ومثاباً تفسير لمشكوراً ومقبولاً من لوازم الإثابة، وقوله: بدل من المضاف إليه أي عوض، وهذا بناء على أن تنوين كل وبعض تنوين عوض عن الاسم المفرد كما يكون عوضاً عن الحرف في جوار وغواش وعن الجملة في يومئذ وهو قول للنحاة، وقيل إنه تنوين تمكين، وكلا مفعول نمذ مقدم عليه. قوله: (نمذ بالعطاء مرة بعد أخرى) فسره به لأنه يشعر بالتكرار كما مد الماء ونحوه، قال تعالى: ﴿وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ [سورة لقمان، الآية: ٢٧] وقوله: ونجعل أنفة مدد السالفة إن كان أنفة بناء الوحدة منوناً فمددا منون ولسالفة بلام الجر وتاء الوحدة أيضاً، وإن كان مضافاً لضمير العطاء الغالب فسالفة كذلك والسالف ما سبق منه والأنف بالمد ما استؤنف مرة بعد مرة أخرى، وقوله: من معطاه إشارة إلى أن العطاء اسم مصدر واقع موقع المفعول وقوله: ممنوعاً لأنه من الحظر بمعنى المنع من الحظيرة، وقوله: في الرزق قيده به لدلالة السياق أو المراد به اللغوي فيتناول الشرف ونحوه كما يقال: السعادة أرزاق أو هو تمثيل.

قوله: (بدل من كلا) أي بدل كل من كل لكنه قدره فيما مضى بكل واحد من الفريقين تبعاً للزمخشري فورد عليه ما أورده عليه أبو حيان والمعربون وتبعهم المحشي من أنه لا يصح على هذا التقدير لأنه يكون بدل كل من بعض كقوله:

رحم الله أعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات...

وهو مردود كما بين في النحو فالظاهر أن يقدر كل الفريقين ومن لم يفهم مراده قال في تقريره: أي نمذ هذا الفريق وذاك الفريق لا كل فرد منهما ولذا قال: كل واحد دون أحد وفرد، والعجب من أبي حيان أنه خالف النحاة في أن كلا إذا أضيفت إلى نكرة قد ترد لكل المجموعي لا بمعنى: كل فرد مستدلاً بقول عنترة:

جادت عليه كل عين ثرة فتركن كل حديقة كالدرهم...

وعليه قول الأصوليين كل رجل يشيل الصخرة العظمية وإن نازعه السبكي فيه في رسالة كل وعلى ما ذكر لا يرد عليه شيء عند النظر الصحيح وكأنه أشار إليه بقوله: الأولى فتأمل. قوله: (وانتصاب كيف الخ) أي أنها في محل نصب لأنها مبنية على الفتح قال نجم: الأئمة

تَجَعَّلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ ﴿الخطاب للرسول ﷺ والمراد به أمته أو لكل أحد﴾ فَتَقَعَّدَ ﴿فتصير من قولهم: شحذ الشفرة حتى قعدت كأنها حربة أو فتعجز من قولهم: قعد عن الشيء إذا أعجز عنه﴾ مَذْمُومًا مَحْدُولًا ﴿جامعاً على نفسك الذم من الملائكة والمؤمنين والخذلان من الله

إنما عدّ كيف في الظروف لأنه بمعنى على أي حال والجار والمجرور والظرف متقاربان، وكون كيف ظرفاً مذهب الأخص، وعند سيبويه هو اسم بدليل إبدال الاسم منه نحو كيف أنت أصحيح أم سقيم ولو كان ظرفاً لأبدل منه الظرف نحو متى جئت أيوم الخميس أم يوم الجمعة فإن جاء بعد كيف ما يستغنى به فكيف منصوب المحل على الحال فتأمل، وناصبه ما بعده من الفعل وليس مضافاً للجملة كما توهم والجملة بتمامها في محل نصب بقوله: انظر وهو معلق هنا كما بين في محله، والمعنى انظر إلى هذه الكيفية العجيبة. قوله تعالى: ﴿أكبر درجات وأكبر تفضيلاً﴾ درجات وتفضيلاً منصوبان على التمييز والمفضل عليه محذوف تقديره من درجات الدنيا وتفضيلها وقوله: بالجنة ودرجاتها والنار ودرجاتها عمم الدرجات ليشمل الدرجات فللتفضيل بمعنى التفاوت فاعتبر التفاوت بين أهل الجنة والنار وبين أبعاض الفريقين. قوله: (الخطاب للرسول ﷺ الخ) إنما جعل المراد به أمته على حدّ قوله:

إياك أعني وسمعي يا جاره

أو المراد به العموم على حدّ قوله ولو ترى إذ وقفوا على النار وهو معنى ما قيل إن الخطاب للإنسان لأن ما بعده ليس مما يصف به نبيه وحببيه ﷺ ولو على طريق الفرض والتقدير. قوله: (فتصير من قولهم شحذ الشفرة حتى قعدت كأنها حربة) شحذ بمعنى سن وحدد والشفرة السكين الكبيرة وكل نصل عريض وقعد بمعنى صار ويلحق به في العمل، قال الرضي: من الملحقات بصار قعد في قول إعرابي: أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة أي صارت وقال: إنما تعمل قعد هذا العمل في هذا المثل فلا يقال قعد كاتباً لكونه مثله ولذا قيل: إن تفسيره بتصير هنا غير جيد وهذا غير مسلم لأن الفراء ذهب إلى إطراد قعد بمعنى صار، ومنه قول الراجز:

من دون أن تلتقي الأركاب ويقعد الأير له لعاب...

وحكى الكسائي قعد لا يسأل حاجة إلا قضاها فما ذكر مبني على قول الفراء: وعلى قول الأصحاب: مذموماً محذولاً حال، وعلى قول الزمخشري خبر يقعد. قوله: (أو فتعجز من قولهم قعد الخ) بمعنى العاجز عن القيام ثم تجوّز به عن مطلق العجز، وقيل القعود كناية عن العجز فإن من أراد أخذ شيء يقوم له ومن عجز قعد، وأما القعود بمعنى الزمانة فحقيقة والإقعاد مجاز كأن مرضه أقعده والقعود اللبث مطلقاً قائماً أو قاعداً أو هو حقيقة أيضاً وفيه نظر إلا أن يريد أنه حقيقة عرفية لا لغوية لأنه ضد القيام. قوله: (جامعاً على نفسك الخ) يشير إلى أنهما خبران على الأوّل وحالان مترادفان على الثاني لا متداخلان ولا من قبيل حلو حامض كما قيل وقوله: ومفهومه الخ ومثله من المفاهيم معتبر مقصود هنا فتأمل. قوله: (وأمر أمراً

تعالى، ومفهومه أن الموحد يكون ممدوحاً منصوراً ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ﴾ وأمر أمراً مقطوعاً به ﴿أَلَّا تَعْبُدُوا﴾ بأن لا تعبدوا ﴿إِلَّا إِيَّاهُ﴾ لأن غاية التعظيم لا تحق إلا لمن له غاية العظمة ونهاية الأنعام وهو كالتفصيل لسعي الآخرة، ويجوز أن تكون أن مفسرة ولا ناهية ﴿وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ وبأن تحسنوا أو أحسنوا بالوالدين إحساناً لأنهما السبب الظاهر للوجود والتعيش ولا يجوز أن تتعلق الباء بالإحسان لأن صلته لا تتقدم عليه ﴿إِنَّمَا يَلْبِغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾ إما هي أن الشرطية زيدت عليها ما تأكيداً ولذلك صح لحق النون المؤكدة للفعل

مقطوعاً به) كذا في الكشف فقيل: إنه مجاز، وقيل: إنه ضمن معنى الأمر لكونه جامعاً للمعنيين الأمر والقضاء الذي هو القطع وليست ضرورة داعية إلى هذا التضمن ورد بأن الداعي إليه أن المقضي يجب وقوعه ولم يقع التوحيد من بعض المخاطبين وقيل إنه أراد أنه مجاز عن الأمر المبتوت الذي لا يحتمل النسخ ولو كان تضميناً لكان متعلق القضاء حينئذ الأمر دون المأمور به وإلا لزم أن لا يعبد أحد غير الله فيحتاج إلى تخصيص الخطاب بالمؤمنين فيرد عليه بأن جميع أوامر الله بقضائه فلا وجه للتخصيص والأمر هنا لمطلق الطلب ليتناول طلب ترك العبادة لغيره تعالى، وأنت خير بأن ما ذكره متوجه لو أريد بالقضاء أخو القدر أما لو أريد به معناه اللغوي الذي أشار إليه فلا يرد ما ذكره والتضمن عليه هنا شراح الكشف والداعي إليه أنه لو كان مجازاً لكان بمعنى أمر فقط ولم يلاحظ فيه معنى القطع الحقيقي له، فتأمل وأما التجوز في الإيمان بما ذكر فيغني عنه أن معنى لا تعبدوا غيره بمعنى اعبدوه وحده فهو أمر باعتبار لازمه وإنما اختيار هذا للإشارة إلى أن التخلية بترك ما سواه مقدمة مهمة هنا. قوله: (بأن لا تعبدوا) إشارة إلى أن أن مصدرية والجاز مقدر قبلها ولا نافية ويجوز أن تكون ناهية كما مر ولا ينافيه كونها في تأويل المصدر كما أسلفناه، وأما كونه أخباراً عن إنشائه الماضي فتعسف وغاية التعظيم العبادة وهي لا تحق وتليق إلا لمن كان في غاية العظمة منعماً بالنعم العظام وهذا لا يوجد في غيره فلذا أمروا بأن لا يعبدوا غيره. قوله: (وهو كالتفصيل) أي هذا وما عطف عليه من الأعمال الحسنة كالتفصيل لأنه لا يشمل جميع مساعيها ولذا عطف بالواو، وقوله ويجوز أن تكون أن مفسرة لتقدم ما تضمن معنى القول: دون حره وهذا معطوف بحسب المعنى على قوله: بأن لا تعبدوا لأنه في معنى وأن مصدرية كما مر وقوله ولا ناهية، وقيل إنها مخففة واسمها ضمير شان محذوف ولا ناهية، وقيل مصدرية ولا زائدة وبأياه الاستثناء. قوله: (وبأن تحسنوا) وفي نسخة وأن تحسنوا بعطف المقدر على أنها مصدرية ولا نافية، وقوله: أو أحسنوا على أن أن تفسيرية ولا ناهية وهو معطوف على لا تعبدوا. قوله: (لأن صلته لا تتقدم عليه) وجعله الواحدي صلة له فقيل إن كان المصدر منحللاً بأن والفعل فالوجه ما ذكره المصنف تبعاً للكشف، وإن جعل نائباً عن أحسنوا فالوجه ما قاله الواحدي وهذا كله إن لم نغتفر ذلك في الظرف مطلقاً لتسامحهم فيه كما ذهب إليه كثير من النحاة. قوله: (ولذلك صح لحق النون

وأحدهما فاعل يبلغن أو بدل على قراءة حمزة والكسائي من ألف يبلغان الراجع إلى الوالدين وكلاهما عطف على أحدهما فاعلاً أو بدلاً ولذلك لم يجز أن يكون تأكيداً للألف ومعنى عندك أن يكونا في كنفه وكفاته ﴿فَلَا تَقُلْ هُمَا أَفِي﴾ فلا تتصجر مما يستقذر منهما ولا تستثقل

المؤكدة للفعل) تبع فيه الزمخشري، وهو المذهب المشهور من أنه لا يؤكد بها الفعل بعد إن الشرطية إلا إذا زيدت عليها ما واختلف فيه فقل إنه واجب وقيل إنه لا يجب وعليه قوله ابن دريد:

أما ترى رأسي حاكى لونه طرة صبح تحت أذيال الدجى . . .

فلا يرد ما اعترض به أبو حيان من أنه مخالف لقول سيبويه رحمه الله: وإن شئت أفحمت النون كما أنك إن شئت لم تجيء بها مع أنه قيل إن سيبويه إنما نص على أن نون التوكيد لا يجب الإتيان بها بعد أما وإن كان أبو إسحاق قال بوجوبه وليس كلامه نصاً فيما زعمه. قوله: (أو يدل على قراءة حمزة والكسائي من ألف يبلغان النخ) لا فاعل والألف علامة التثنية على لغة أكلوني البراغيث وكلاهما عطف عليه فإن رد بأنه مشروط بأن يسند للمثنى نحو قاما أخواك مثنى أو مفرقاً بالعطف بالواو خاصة على خلاف فيه نحو قاما زيد وعمرو وهنا ليس كذلك، واستشككت البدلية بأن أحدهما عليه بدل بعض من كل لا كل من كل لأنه ليس عينه وكلاهما معطوف عليه فيكون بدل كل من كل لكنه خال عن الفائدة، على أنا نقول أن عطف بدل الكل على غيره مما لم نجده، وقد أجيب عنه بأننا نسلم أنه لم يفد البديل زيادة على المبدل منه لكنه لا يضر لأنه شأن التوكيد ولو سلم أنه لا بد منها ففيه فائدة لأنه بدل مقسم كما قاله ابن عطية فهو كقوله:

وكنت كذي رجلين رجل صحيحة وأخرى رمى فيها الزمان فشلت . . .

إلا أنه تعقب بأنه ليس من البديل المذكور لأن شرطه العطف بالواو وأن لا يصدق المبدل منه على أحد قسميه وهنا قد صدق على أحدهما وهذا محتاج إلى التحرير فانظره. قوله: (وكلاهما عطف على أحدهما فاعلاً أو بدلاً) قد علمت ما في البدلية من القيل والقال، واختار في البحر أن يكون أحدهما بدلاً من الضمير وكلاهما فاعل فعل مقدّر تقديره أو يبلغ كلاهما وهو من عطف الجمل، وقوله: ولذلك لم يجز أن يكون تأكيداً للألف أي ضمير التثنية لأن التأكيد لا يعطف على البديل كما لا يعطف على غيره ولأن أحدهما لا يصلح توكيداً للمثنى ولا غيره فكذا ما عطف عليه ولأن بين إبدال بدل البعض منه وتأكيده تدافعا لأن التوكيد يدفع إرادة البعض منه وهذا القول منقول عن أبي علي الفارسي رحمه الله، قال في الدر المصون: ولا بد من إصلاحه بأن يجعل أحدهما بدل بعض من كل ويضمربه بعده فعل رافع لضمير تثنية وكلاهما توكيد له والتقدير أو يبلغان كلاهما وهو من عطف الجمل حينئذ لكن فيه حذف المؤكد وإبقاء توكيده وقد منعه بعض النحاة، وفيه كلام في مفصلات العربية، وقوله: أن يكونا في كنفه أي

من مؤنهما وهو صوت يدل على تضجر، وقيل: هو اسم الفعل الذي هو أتضجر وهو مبني على الكسر لالتقاء الساكنين وتوينه في قراءة نافع وحفص للتكثير، وقرأ ابن كثير وابن عامر ويعقوب بالفتح على التخفيف وقرئ به منوناً وبالضم للاتباع كمنذ منوناً وغير منون والنهي عن ذلك يدل على المنع من سائر أنواع الإيذاء قياساً بطريق الأولى، وقيل: عرفاً كقولك فلان لا يملك النقيير والقطمير، ولذلك منع رسول الله ﷺ حذيفة من قتل أبيه وهو في صف المشركين نهى عما يؤذيها بعد الأمر بالإحسان بهما؛ ﴿وَلَا تَنْهَرُهُمَا﴾ ولا تزجرهما عما لا يعجبك بإغلاظ وقيل: النهي والنهر والنهم أخوات ﴿وَقُلْ لَهُمَا﴾ بدل التأنيف والنهر ﴿قَوْلًا كَرِيمًا﴾ جميلاً لا شراسة فيه ﴿وَإَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلِيلِ﴾ تذلل لهما وتواضع فيهما جعل

في منزله وكفالته أي في حال يلزمه القيام بأمرهما في المعيشة، كقوله: وكفلها زكريا ومنه الكفالة المعروفة وذلك لكبر سنهما وعجزهما عن الكسب وغيره. قوله: (فلا تتضجر مما يستقدر منهما) هذا بيان لمحصل معناه ومؤن بضم الميم وفتح الهمزة جمع مؤنثة وهي معروفة وأف اسم فعل بمعنى أتضجر وذكروا فيها أربعين لغة لا حاجة إلى تفصيلها والوارد منها في القراءات سبع ثلاث متواترة وأربع شاذة فقرأ نافع وحفص بالكسر والتنوين، وابن كثير وابن عامر بالفتح دون تنوين، والباقون بالكسر دون تنوين ولا خلاف بينهم في تشديد الفاء، وقرأ نافع في رواية عنه بالرفع والتنوين، وأبو السماك بالضم من غير تنوين وزيد بن علي بالنصب والتنوين، وابن عباس رضي الله عنهما بالسكون، واسم الفعل بمعنى الماضي والمضارع قليل والكثير فيه الأوامر وقوله: وهو صوت وهو هذا اللفظ الذي يقوله: المتضجر كأخ الذي يقوله المتوجع وقوله وقيل هو اسم الفعل الذي هو أتضجر كأوه بمعنى أتوجع وهو قليل كما مر، وقوله لالتقاء الساكنين لأنه الأصل في التخلص منه والساكنان الفآن، وقوله: للتكثير فالمعنى أتضجر تضجر أما وإذا لم ينون فهو تضجر مخصوص، وقوله: على التخفيف ليس المراد به ترك التشديد فإنهم لم يقرؤوا به بل تخفيف الفتح لأنه أخف من الكسر، وقيل المراد به ترك التنوين، وقوله: وقرئ به أي بالفتح وهي قراءة زيد وبالضم معطوف على قوله به، والاتباع للهمزة وهي رواية عن نافع كما مر. قوله: (قياساً) أي قياساً جلياً لأنه يفهم بطريق الأولى ويسمى مفهوم الموافقة ودلالة النص وفحوى الخطاب ولا خلاف فيه بين الحنفية والشافعية على أنه مفهوم كما تقرّر في الأصول وقوله: وقيل عرفاً يعني أنه يدل على ذلك حقيقة ومنطوقاً في عرف اللغة كما في المثال المذكور فإنه يدل على أنه لا يملك شيئاً قليلاً أو كثيراً، والنقيير نقرة في ظهر النواة والقطمير شق النواة أو قشرة رقيقة عليها. قوله: (ولذلك) أي لدلالة النص على ما ذكر منع الخ، وقال ابن حجر حديث حذيفة رضي الله عنه وأنه استأذن رسول الله ﷺ في قتل أبيه، وهو في صف المشركين فقال: دعه بل غيرك كما في الكشاف لم أجده مروياً في كتب الحديث ولم يصح عن والد حذيفة أنه كان في صف المشركين فإنه استشهد بأحد مع المسلمين كما في صحيح البخاري لكن نحو القصة المذكورة وقعت لأبي عبيدة بن الجراح^(١)

للذل جناحاً كما جعل لبيد في قوله:

وغداة ريح قد كشفت وقرّة... إذ أصبحت بيد الشمال زمامها...

وقوله: نهى عما يؤذيها الخ بيان لمحصل معنى الآية من قوله: ﴿وبالوالدين إحساناً﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٢٣] إلى هنا، لا بقوله: ﴿ولا تنهرهما﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٢٣] كما قيل، وقوله: بإغلاظ متعلق بتنهرهما أو تزجرهما، وقوله: أخوات أي متقاربة في المعنى أمّا النهي والنهر وهو الزجر فظاهر وأمّا النهم بسكون الهاء والميم فلأنه يكون بمعنى الزجر أيضاً كما يكون بالفتح بمعنى شدة شهوة الطعام، وقوله: بدل التأيف والنهر معلوم مما قبله لا أنه مقدر في الكلام وقوله جميلاً أي حسناً لأنه يرد بهذا المعنى في مثله لا بمعنى - كثرة العطاء - والشراسة بفتح الشين المعجمة والراء والسين المهملتين بينهما ألف الصعوبة ومخالفة الطباع اللينة وسوء الخلق، وقوله تذلل لهما وتواضع هو بيان لمحصل معنى الكلام، وقوله فيهما، كأنه معناه في حقهما وفي معاملتهما. قوله: (جعل للذل جناحاً كما جعل الخ) يعني أنّ فيه استعارة مكنية وتخيلية كما في بيت لبيد المذكور وهو من معلقته المشهورة فشبّه الذل بطائر منحط من علو تشبيهاً مضمراً وأثبت له الجناح تخيلاً والخفض ترشيحاً لأنّ الطائر إذا أراد الطيران والعلو نشر جناحيه ورفعهما ليرتفع فإذا ترك ذلك خفضهما أيضاً هو إذا رأى جارحاً يخافه لصق بالأرض وألصق جناحيه وهي غاية خوفه وتذله، وقيل: المراد بخفضهما ما يفعله إذا ضم فراخه للتربية وأنه أنسب بالمقام. قوله: (وغداة ريح البيت) غداة مجرورة على إضمار رب والغدة أول النهار خصها لشدة بردها، وقرّة بفتح القاف وقيل إنها مكسورة البرد الشديد وهو معطوف على ريح أو غداة، وقوله كشفت بصيغة المتكلم أي أزلت ضررها بكنّ الضيوف وإطعامهم وإيقاد النار لهم، ومن زعم أنه روي مجهولاً مع تاء التأنيث فقد أخطأ لأنه مختل الوزن ولا رواية فيه وأصبحت ناقصة واسمها ضمير مستتر للغداة أو الريح أو القرّة وبيد الشمال زمامها من الخبر والمبتدأ خبرها كذا في شرح المعلقات، والمعنى أنّ تلك الغداة أو الريح الباردة أو القرّة حصلت في ذلك الوقت وأتت بسبب هبوب الشمال وهي معروفة بالبرودة فكأنها قائدة لها كما تقاد الإبل بأزمتها وهذا محل الشاهد ولا تكلف فيه كما توهم أن اسم أصبحت زمامها وأنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه والجارّ والمجرور خبرها، وأوهن منه ما قيل إن أصبحت تامّة بمعنى دخلت في وقت الصباح وأنها مسندة لضمير القرّة وزمامها فاعل الظرف وجملته حالية وقوله للشمال بفتح الشين وفيه لغات أخر ففيه استعارتان مكنيتان بتشبيه

(١) قال الحافظ ابن حجر في تخريج الكشاف فيم نقله عنه المصنف رحمه الله: حديث حذيفة رضي الله عنه وأنه استأذن رسول الله ﷺ في قتل أبيه وهو في صف المشركين فقال دعه بل غيرك كما في الكشاف لم أجده مروباً في كتب الحديث ولم يصح عن والد حذيفة أنه كان في صف المشركين فإنه استشهد بأحد من المسلمين كما في صحيح البخاري لكن نحو القصة المذكورة وقعت لأبي عبيدة بن الجراح اهـ.

للشمال يداً وللقرة زماماً وأمره بخفضه مبالغة أو أراد جناحه كقوله تعالى: ﴿واخفض جناحك للمؤمنين﴾ وإضافته إلى الذل للبيان والمبالغة كما أضيف حاتم إلى الجود والمعنى واخفض لهما جناحك الذليل، وقرئ الذل بالكسر وهو الانقياد والنعته منه ذلول ﴿مِنَ الرَّحْمَةِ﴾ من فرط رحمتك عليهما لافتقارهما إلى من كان أفقر خلق الله تعالى إليهما

الشمال برجل قائد والقرة بناقة منقادة وتخيلتان في الزمام واليد وقوله: وأمره بصيغة الفعل معطوف على جعل ومبالغة مفعول له أو اسم مرفوع خبره مبالغة ووجه المبالغة ما فيه من الترشيح لأنه أبلغ من التجريد لا الإيجاب لأنه يفهم من تواضع وتذلل أيضاً. قوله: (أو أراد جناحه) فيه استعارة تصريحية تحقيقية مرشحة أو تمثيلية ويحتمل المكنية أيضاً على بعد، ووقع في بعض النسخ بالواو بدل أو وهو من سهو الناسخ، والجناح الجانب كما يقال: جناحا العسكر وخفضه مجاز كما يقال: لين الجانب ومنخفض الجانب، وقوله: للبيان لأنه صفة مبينة لأن المراد من خفض الجناح التذلل والمبالغة لأنه وصف بالمصدر كما مرّ تحقيقه والكلام عليه فكأنه جعل الجناح بمنزلة عين الذل وأما أنه يفيد أنه خلق منه كما قيل فلا وجه له، وتحقيقه في الكشف أن فيه وجهين وجناح الذل في الوجه الأول بل خفض الجناح تمثيل في التواضع كما أشار إليه في سورة الشعراء وجاز أن يكون استعارة في المفرد، وهو الجناح ويكون الخفض ترشيحاً تبعياً أو مستقلاً كما مرّ في قوله واعتصموا بحبل الله ولما كان الأول أبلغ وأظهر اكتفى به في الشعراء، وفي الوجه الثاني استعارة بالكناية ناشئة من جعل الجناح للذل ثم المجموع كما هو مثل في غاية التواضع، ولما أثبت لذله جناحاً أمره بخفضه تكميلاً، وما عسى أن يختلج في بعض الخواطر من أنه لما أثبت لذله جناحاً فالأمر برفع ذلك الجناح أبلغ في تقوية الذل من الأمر بخفضه لأن كمال الطائر عند رفعه فهو ظاهر السقوط إذا جعل المجموع تمثيلاً لأن الغرض تصوير الذل كأنه مشاهد محسوس وأما على الترشيح فهو وهم لأن جعل الجناح المخفوض للذل بدل على التواضع وأما جعل الجناح وحده فليس بشيء ولهذا جعل تكميلاً والأول أبلغ وأوفق بنظره في القرآن فافهم فإنه من بدائعه والذل بالكسر في الدواب ومعناه سهولة الانقياد وبالضم في الإنسان ضدّ العز والنعته منه ذليل ومن الأول ذلول. قوله: (من فرط رحمتك الخ) قال في الكشف: إن هذا إشارة إلى أنّ من ابتدائية على سبيل التعليل ولا تحتمل البيان حتى يقال لو كان كذا لرجعت الاستعارة إلى التشبيه إذ جناح الذل ليس من الرحمة أبداً بل خفض جناح الذل جائز أن يقال إنه رحمة وهذا بين اهـ. يعني أنه لو كان بياناً لكان على سبيل التجريد وهو من أقسام التشبيه وهم قد صرحوا بأنه استعارة، ثم إنه بعد التنزل لا مجال له هنا فتدبر، وفرط الرحمة زيادتها والمبالغة فيها وهو مأخوذ من جعل جنس الرحمة مبدأ للتذلل فإنه لا ينشأ إلا عن رحمة تامة لا من كون التعريف للاستغراق كما قيل. قوله: (لافتقارهما إلى من كان أفقر خلق الله تعالى إليهما) تعليل لاحتياجهما إلى أشدّ الرحمة لأن احتياج المرء إلى من كان محتاجاً له غاية

بالأمس ﴿وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا﴾ وادع الله تعالى أن يرحمهما برحمته الباقية ولا تكتف برحمتك الغانية وإن كانا كافرين لأن من الرحمة أن يهديهما؛ ﴿كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾ رحمة مثل رحمتها علي وتربيتهما وإرشادهما لي في صغري وفاء بوعدك للراحمين روي أن رجلاً قال لرسول الله ﷺ: إن أباي بلغا من الكبر أني ألي منهما ما وليا مني في الصغر فهل قضيتهما قال لا فإنهما كانا يفعلان ذلك وهما يحبان بقاءك وأنت تفعل ذلك وتريد موتهما ﴿رَبِّكَزُّرًا﴾ أعظم بما في نفوسكم من قصد البر إليهما واعتقاد ما يجب لهما من التوقير وكأنه تهديد على أن يضمر لهما كراهة واستثقالاً ﴿إِنْ تَكُونُوا صَالِحِينَ﴾ قاصدين للصالح ﴿فَإِنَّهُ كَانَ الْأَوَّيْبَ﴾ للتوايبن ﴿عَفْوَرًا﴾ ما فرط منهم عند حرج الصدر من أذية أو تقصير وفيه تشديد

الضراعة والمسكنة فيرحم أشد رحمة كما قلت:

يا من أتى يسأل عن فاقتي ما حال من يسأل من سائله ...
ما ذلة السلطان إلا إذا أصبح محتاجاً إلى عامله ...

قوله: (وادع الله تعالى أن يرحمهما برحمته الباقية) الخطاب للولد، ورحمته الغانية هي ما تضمنها الأمر والنهي السالفان، والرحمة الباقية هي رحمة الآخرة وخصها لأنها الأعظم المناسب طلبه من العظيم ولأن رحمة الدنيا حاصلة عموماً لكل أحد، ولا تكتف نهي معطوف على الأمر قبله وهذه الرحمة التي في الدعاء قيل إنها مخصوصة بالأبوين المسلمين، وقيل عامة منسوخة بآية النهي عن الاستغفار، والمصنف رحمه الله ذهب إلى أنها عامة غير منسوخة لأن تلك الآية بعد الموت وهذه قبله ومن رحمة الله لهما أن يهديهما للإيمان فالدعاء بها مستلزم للدعاء به ولا ضير فيه، فيجوز الدعاء لهما بالرحمة على هذا الوجه فإن كان المراد رحمة الدنيا فهي دعاء بالزيادة. قوله: (رحمة مثل رحمتها) فالكاف للتشبيه لا للتعليل كما ذهب إليه بعضهم لأنه مخالف لمعناها المشهور مع أن هذا يفيد ما أفاده التعليل، كما أشار إليه المصنف رحمه الله والجار والمجرور صفة مصدر مقدر أي رحمة مثل رحمتها لي في صغري، وقال الطيبي رحمه الله: إن الكاف لتأكيد الوجود كأنه قيل رب ارحمهما رحمة محققة مكشوفة لا ريب فيها، كقوله: مثل ما أنكم تنطقون قال في الكشف وهو وجه حسن، وأما الحمل على أن ما المصدرية حينية والمعنى ارحمهما وقت أحوج ما يكون إلى الرحمة، كوقت رحمتها لي وأنا لحم على وضم وليس ذلك إلا في القيامة والرحمة الجنة لأنها الرحمة الباقية فتعسف لا يساعده اللفظ والمعنى، وقوله وفاء بوعدك إشارة إلى ما ورد من نحو الراحمون يرحمهم الرحمن وغيره، وقوله روي تبع فيه الزمخشري وقال ابن حجر رحمه الله: إنه لا يوجد في كتب الحديث، وقوله: فهل قضيتهما أي حقهما كما صرح به في الكشف، وفي إيراده إشارة إلى فائدة طلب الرحمة لهما من الله فإنه لا يفي بحقهما وإنما يوفيه الله عنه وهو أيضاً توطئة لما بعده وفيه تهديد ووعيد لمن خالفه في ذلك، والظاهر أنه وعد لمن أضمر البر ووعيد لغيره. قوله: (قاصدين للصالح) أي بما صدر في حقهما أي مع صدوره حال البادرة والحدة فلذا

عظيم ويجوز أن يكون عامًا لكل تائب ويندرج فيه الجاني على أبويه التائب من جنايته أوليا لوروده على أثره ﴿وَمَاتَ ذَا الْقَرْبَىٰ حَقًّا﴾ من صلة الرحم وحسن المعاشرة والبرّ عليهم وقال أبو حنيفة: حقهم إذا كانوا محارم فقراء أن ينفق عليهم، وقيل: المراد بذئ القربى أقارب الرسول ﷺ ﴿وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَلَا يُبْدِرُ تَبْدِيرًا﴾ بصرف المال فيما لا ينبغي وإنفاقه على

فسره بالقصد، والأوبة الرجوع وهي التوبة هنا لأنها رجوع عن الذنب، وحرّج الصدر ضيقه، وقوله: وفيه تشديد عظيم على الأولاد في حق أبويهم ووجهه كما في الكشف أنه شرط في البادرة النادرة قصد الصلاح وعبر عنه بنفس الصلاح، ولم يصرّح بصورها بل رمز إليه بقوله فإنه كان للأوابين الخ لدلالة المغفرة والتوبة على الذنب، فشرط قصد الصلاح والتوبة وهو استثناء يقتضيه مقام التأكيد والتشديد، كأنه قيل: كيف يقوم بحقهما وقد تبدر بوادر فليل إذا بنيتم الأمر على الأساس وكان المستمرّ ذلك ثم اتفقت بادرة من غير قصد إلى المساءة فلفظ الله يحجز دون عذابه. قوله: (ويجوز أن يكون عامًا الخ) عطف على ما قبله بحسب المعنى لأنه في قوّة أن يقال ورد في حق هؤلاء، وقوله: أولياً صفة مصدر مقدر أي اندراجاً وقد وقع مصرّحاً به في بعض النسخ، وقوله لوروده على أثره أي لوقوعه بعده وهو تعليل للاندرج، وقيل إنه سقط من بعض النسخ، قوله ويندرج الخ فيشكل التعليل حينئذ إلا أن يراد أن يكون عامًا لغيره، وهو تعسف لا حاجة إليه فإنه إنما سقط من قلم الناسخ. قوله: (من صلة الرحم وحسن المعاشرة) هذا متفق عليه وذكره توطئة لمذهبه من أنه لا تجب النفقة على غير أصل وفرع خلافاً لأبي حنيفة على ما فصل في الفروع لكنه قيل عليه إن عطف المسكين وابن السبيل عليه مما يدل على أن المراد الحقوق وذا القربى ظاهر في العموم لا يختص بالقرابة الولادية، وقوله في النظم حقه يشعر باستحقاقه ذلك لاحتياجه فلا يرد قوله في الكشف الحق أن إيتاء الحق عام والمقام يقتضي الشمول فيتناول الحق المالي وغيره فلا ينهض دليلاً على إيجاب نفقة المحارم مع أنه إذا عم دخل فيه المالي وغيره فكيف لا ينهض وقوله: إذا كانوا محارم فقراً اقتصر عليه لأنه محل الخلاف ويفهم منه أنهم إذا لم يكونوا كذلك حقهم صلّتهم بالموادّة والزياره ونحوهما، وأقارب الرسول ﷺ حقهم توقيرهم ومحبتهم وإعطاؤهم الخمس، ومرّضه لأنه لا قرينة على التخصيص وفيه أن الخطاب قرينة وهو مروى أيضاً.

قوله: (بصرف المال فيما لا ينبغي) إشارة إلى أن التبذير المشتق من تفريق البذر في الأرض المراد منه ما ذكر وهو شامل للإسراف في عرف اللغة ويراد منه حقيقته وإن فرق بينهما على ما نقل في الكشف بأن الإسراف تجاوز في الكمية وهو جهل بمقادير الحقوق والتبذير تجاوز في موقع الحق وهو جهل بالكيفية وبمواقعها وكلاهما مذموم، والثاني أدخل في الذم، وأما قوله فيه أنه يتناول في الآية بطريق الدلالة إذ لا يفترقان في الأحكام لا سيما وقد عقبه بالاقتصاد المناسب للكمية المرشد إلى إرادته ففيه نظر غفل عنه من أورده من عنده فإنه إذا كان التبذير أقوى وأدخل في الذم كيف يدل على ما دونه بطريق الدلالة فتأمل، والمسكين وابن

وجه الإسراف، وأصل التبذير التفريق وعن النبي ﷺ أنه قال لسعد وهو يتوضأ ما هذا السرف قال: أو في الوضوء سرف، قال نعم وإن كنت على نهر جار ﴿إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيْطَانِ﴾ أمثالهم في الشرارة فإن التضييع والإتلاف شر وأصدقاءهم وأتباعهم لأنهم كانوا يطيعونهم في الإسراف والصرف في المعاصي، روي أنهم كان ينحرون الإبل ويتياسرون عليها ويبدرون أموالهم في السمعة فنهاهم الله عن ذلك وأمرهم بالإفناق في القربات ﴿وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا﴾ مبالغاً في الكفر به فينبغي أن لا يطاع ﴿وَمَا تُعْرَضُونَ عَنْهُمْ﴾ وإن أعرضت عن ذي القربى والمسكين وابن السبيل حياء من الرد ويجوز أن يراد

السبيل يعطى من الزكاة كما بين في محله، ثم إنه قيل أن الإسراف منهى عنه ولو في وجوه الخير وأن ما أورده الزمخشري من قول القائل: لا سرف في الخير لا عبرة به وفيه نظر. قوله: (وعن النبي ﷺ^(١) الخ) رواه أحمد بن حنبل رحمه الله عن ابن عمرو رضي الله عنهما وغيره وهو حديث صحيح. قوله: (أمثالهم في الشرارة) بفتح الشين مصدر كالطهارة أي في كونهم شراً وهو إشارة إلى أن الأخوان جمع أخ وهو بمعنى المثل والمشابهة في الصفة مجازاً واستعارة كما وقع في الحديث بكلماته بأخي السرار أي كلام يشبه المسار به وكذا قولهم للخير أخو الشر فالأخ المماثل حقيقة أو ضداً كما يسمى المتقابلان زوجين، ولذا أريد به الأصدقاء أو الاتباع فهو مجاز تشبيهاً لقران الصحبة والتبعية بقران القرابة فظهر أن الكل على الاستعارة وإن كان الوجه مختلف وقوله لأنهم كانوا يطيعونهم في الإسراف بيان لوجه جعلهم أصدقاء وأتباعاً بإطاعتهم لهم كما يطيع الصديق صديقه والتابع متبوعه وكأنه مجاز على مجاز لشهرة الأول التي ألحقته بالحقيقة فتأمل. قوله: (روي أنهم) أي الكفرة وهذا مما عرف في الجاهلية، والتياسر تفاعل من يسر إذا ضرب قدام الميسر على جزور ينحر ويقسم على سهام الميسر كما مر بيانه وعداه بعلى لتضمينه معنى يتزاحمون أو يتراهنون أو يجتمعون، وقوله في السمعة بضم فسكون وهي الرياء الذي يشتهر ويسمعه الناس، وقوله في القربات جمع قربة وهي ما يتقرب به إلى الله وقوله مبالغاً من صيغة فعول، وأشار بقوله في الكفر إلى أنه يجوز أن يكون من الكفر ضد الإيمان، وقوله بنعماء بالمد بمعنى النعمة إشارة إلى أنه من كفران النعمة والمقصود زجرهم عن اتباعه. قوله: (وإن اعترضت عن ذي القربى الخ) إشارة إلى ارتباطه بما قبله ولذا خص ضمير عنهم بهم وإن احتمل العموم والخطاب عام وقيل معنى أن أعرضت أردت الإعراض فقل لهم قولاً ميسوراً ولا تعرض وقيل المعنى إن ثبت وتحقق في المستقبل أنك أعرضت عنهم في

(١) أخرجه ابن ماجه ٤٢٥، وأحمد ٢/٢٢١، والحكيم الترمذي في «الأكياس والمغترين» ص ٢٧ كلهم من حديث عبد الله بن عمرو قلت: وفي إسناده ابن لهيعة سيء الحفظ ولذلك ضعفه الحافظ في التلخيص ص ٥٣ وكذا البوصيري في الزوائد (ق ٣٢/٢) قال: لضعف حيي بن عبد الله وعبد الله بن لهيعة اهـ. تنبيه: وقع في الأصل: عن ابن عمر وهذا خطأ والصواب ابن عمرو كما في كتب الحديث.

بالإعراض عنهم أن لا ينفعهم على سبيل الكناية ﴿أَتَيْتَهُ رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ تَرْجُوهَا﴾ لانتظار رزق من الله ترجوه أن يأتيك فتعطيه أو منتظرين له وقيل: معناه لعقد رزق من ربك ترجوه أن يفتح لك فوضع الابتغاء موضعه لأنه مسبب عنه، ويجوز أن يتعلق بالجواب الذي هو قوله تعالى: ﴿فَقُلْ لَهُمْ قَوْلًا مَيْسُورًا﴾ أي فقل لهم قولاً ليناً ابتغاء رحمة الله برحمتك عليهم بإجمال القول لهم والميسور من يسر الأمر مثل سعد الرجل، ونحس وقيل القول الميسور

الماضي فقل الخ والمراد سببية الثبوت للأمر بهذا القول فهذا وجه تفسيره المضارع بالماضي، وإن كانت أن تخلصه للاستقبال وفيه نظر. قوله: (حياء من الرد) أي من رد من سأل صريحاً منهم وفي الحديث كان عليه الصلاة والسلام إذا سأل شيئاً ليس عنده أعرض وسكت وفيه إشارة إلى أن هذا علة الإعراض لانتظار الرزق، وكونه كناية عن عدم النفع وترك الإعطاء لأن هذا شأن من لم يعط فهو لازم عرفاً وما وقع في نسخة ينفقهم بالقاف من تحريف الناسخ وليس ما ذكر علة له بل عدم حصول ما يعطيه. قوله: (لانتظار رزق من الله) في الكشف أن قوله ابتغاء رحمة أما أن يتعلق بجواب الشرط مقدماً عليه أي فقل لهم قولاً سهلاً ليناً وعدهم وعداً جميلاً رحمة لهم وتطييباً لقلوبهم ابتغاء رحمة من ربك أي ابتغ رحمة الله التي ترجوها برحمتك عليهم وأما أن يتعلق بالشرط أي وإن أعرضت عنهم لفقد رزق من ربك ترجوه أن يفتح لك فسمي الرزق رحمة فردهم رداً جميلاً فوضع الابتغاء موضع الفقد لأن فاقد الرزق مبتغ له فكان الفقد سبب الابتغاء والابتغاء مسبباً عنه فوضع المسبب موضع السبب والمصنف رحمه الله لم يرد أنه علة لما قبله وقد أشار إليه فيما تقدم، لكنه أجمل ما في الكشف فلا وجه لما قيل، كون انتظار الرزق علة للإعراض ممنوع وكذا عدم النفع بل هو معلل بالخيار كما ذكره، وقيل: إنه يعني أن إعراضك عنهم بترك الجواب المورث لليأس لانتظار ما ذكر لكن ما ذكره من تعلقه بالجواب أورد عليه أن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها في غير باب أما وما يلحق بها فيما أن يكون جرى فيه على المذهب الكوفي المجوز له مطلقاً أو أراد التعلق المعنوي فيضم ما ينصبه، ويجري هذا مجرى تفسيره وأن يأتيك بدل من الضمير بدل اشتمال. قوله: (أو منتظرين له) إشارة إلى أن المصدر حال مؤؤل باسم الفاعل وجمعه باعتبار المعنى لأن الخطاب لغير معين عام ففيه معنى الجمع، وكونه للتعظيم لا يناسب المقام وفي نسخة منتظراً وهي ظاهرة، وحمله في الأولى على انتظار السائلين بعيد، ولا وجه للتقييد به وهي حال مؤكدة، وقوله: ويجوز أن يتعلق بالجواب مَرّ تفصيله. قوله: (وقيل معناه لفقد رزق من ربك) عطف على ما قبله من تفسير الابتغاء بالانتظار، قال في الكشف: ابتغاء الرزق أقيم مقام فقدانه وفيه لطف فكان ذلك الإعراض لأجل السعي لهم وهو من وضع المسبب موضع السبب كما مَرّ وإذا جعل الإعراض كناية عن عدم نفعهم فالابتغاء مجاز عن عدم الاستطاعة متعلق بالشرط لا يخفى جريانه على التعليق بالجزاء أيضاً، وقوله: ليناً تفسير لميسوراً، والإجمال القول الجميل الحسن. قوله: (والميسور من يسر الأمر مثل سعد الرجل ونحس) اليسر السهولة واليسير والميسور السهل

الدعاء لهم بالميسور وهو اليسر مثل أغناكم الله تعالى ورزقنا الله وإياكم ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾ تمثيلان لمنع الشحيح وإسراف المبذر نهي عنهما أمر بالاقتصاد بينهما الذي هو الكرم ﴿فَتَقَعْدَ مَلُومًا﴾ فتصير ملوماً عند الله وعند الناس بالإسراف وسوء التدبير ﴿مَحْسُورًا﴾ نادماً أو منقطعاً بك لا شيء عندك من حصره السفر إذا

وتيسر تسهل وتهياً كاستيسر، وقوله من يسر أي المجهول وكذا ما بعده فكأنه لم يسمع إلا مجهولاً إذا تعدى كما في الكشاف والميسور اسم مفعول منه، أو المراد بالقول الميسور الدعاء لهم باليسر مثل أغناكم الله ونحوه كيسر لكم الرزق فعلى هذا يكون الميسور مصدراً بتقدير مضاف، كما في الكشاف، أي قولاً ذا ميسور أي يسر قال العلامة: وفيه نظر لأن الميسور معناه ذا يسر ولهذا وقع صفة لقولاً فأَيُّ ضرورة في أن يجعل مصدراً ثم يؤول بذا ميسور وما قيل إن قول المصنف وهو اليسر يشير إلى أن الميسور مصدر، وقول ميسور من باب رجل عدل فاندفع ما ذكره العلامة لا يسمن ولا يغني من جوع فالحق في دفعه أنه إذا أريد به قولاً يشتمل على الدعاء لا يكون القول حيثئذ ميسوراً بل ميسراً لما أرادوه وميسور ومعسور مصدرين مما ثبت في اللغة من غير تكلف فجعله صفة مبالغة أو بتقدير مضاف له وجه وجيه، فتأمل.

قوله: (تمثيلان لمنع الشحيح وإسراف المبذر) يعني أنهما استعارتان تمثيلتان شبه في الأولى فعل الشحيح في منعه بمن يده مغلولة لعنقه بحيث لا يقدر على مدها وفي الثانية شبه السرف ببسط اليد بحيث لا تحفظ شيئاً وهو ظاهر، وقوله: أمر بالاقتصاد بدل من نهي بدل اشتمال على ما وقع من ترك الواو في نسختنا، وقوله: الذي هو الكرم أي الجود الممدوح لأنه يختص به في العرف فلا وجه لما قيل الأولى: أن يقول هو الجود إذ لا اختصاص للكرم بالبذل المالي، وقوله: عند الله لأنه غير مرضي وعند الناس لأن من لا يحتاج إليه يطعن فيه بعدم تداركه لأحواله ومن يحتاج بذمته بإعطاء غيره أو تنقيصه بل عند نفسه أيضاً كما سيذكره. قوله: (بالإسراف وسوء التدبير) قيل: الأولى أن يعتبر فيه التوزيع فتقعد منصوب في جواب النهين والملموم راجع قوله: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٢٩] كما قيل:

إن البخيل ملوم حيثما كانا

والمحسور راجع إلى قوله: ﴿وَلَا تَبْسُطْهَا﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٢٩]. قوله: (نادماً) فهو من الحسرة وهي كما قال الراغب: الغم والندم على ما فات كأنه انحسر عنه الجهل الذي حمله على ما ارتكبه أو المحسرات أي انكشفت قواه عنه أو أدركه إعياء عن تدارك ما فاته فلذا قيل: محسوراً دون حاسر لأنه أبلغ. قوله: (أو منقطعاً بك) ضبط بفتح الطاء على صيغة المفعول لأنه من انقطع بالمسافة مبيناً للمفعول إذا عطبت دابته ونفذ زاده فانقطع، وقوله: لا شيء عندك تفسير له، وقوله: من حصره السفر أي أعياءه، وأقفه حتى انقطع عن رفقته فهو حاسر ومحسور أما الحاسر فتصوّر أنه قد حصر نفسه، وأما المحسور فتصوّر أن التعب قد حصره، وقوله: إذا

بلغ منه وعن جابر بينا رسول ﷺ جالس أتاه صبي فقال إن أمي تستكسيك درعاً فقال ﷺ من ساعة إلى ساعة يظهر فعد إلينا فذهب إلى أمه فقالت قل له أن أمي تستكسيك الدرع الذي عليك فدخل ﷺ داره ونزع قميصه وأعطاه وقعد عرياناً وأذن بلال وانتظروا الصلاة فلم يخرج فأنزل الله ذلك ثم سلاه بقوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾ يوسعهُ ويضيقه بمشيئته التابعة للحكمة البالغة فليس ما يرهقك من الإضافة إلا لمصلحتك ﴿إِنَّهُ كَانَ بِعِبَادِهِ خَبِيرًا بَصِيرًا﴾ يعلم سرهم وعلنهم فيعلم من مصالحتهم ما يخفى عليهم ويجوز أن يريد أن البسط والقبض من أمر الله تعالى العالم بالسرائر والظواهر فأما العباد فعليهم أن يقتصدوا أو أنه تعالى يبسط تارة ويقبض أخرى فاستنوا بسنته ولا تقبضوا كل القبض ولا تبسطوا كل البسط وأن يكون تمهيداً لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ﴾ مخافة الفاقة وقتلهم أولادهم هو وأدهم بناتهم مخالفة الفقر فنهاهم عنه وضمن لهم إرزاقهم فقال: ﴿مَنْ نَزَّهْتُمْ

بلغ منه أي إذا بلغ السفر منه الجهد كمن بلغ منه المرض إذا أثر فيه فهو استعارة. قوله: (وعن جابر الخ) هذا الحديث ذكره في الكشاف هكذا بينا رسول الله ﷺ جالس إذا أتاه صبي فقال: إن أمي تستكسيك درعاً فقال: من ساعة إلى ساعة يظهر فعد إلينا فذهب إلى أمه فقالت له قل له: إن أمي تستكسيك الدرع الذي عليك فدخل ﷺ داره، ونزع قميصه وأعطاه له وقعد عرياناً وأذن بلال وانتظروا فلم يخرج للصلاة^(١) قال العراقي إنه لم يجده في شيء من كتب الحديث وقوله: تستكسيك أي تطلب منك كسوة لها والدرع هنا القميص، وقوله: من ساعة إلى ساعة تركيب مشهور في الألسنة ومعناه ما في المثل من العمود إلى العمود فرج إلى آخر سؤالك من ساعة إلى ساعة أخرى يظهر لك مرادك وتظفر به، فإنما تترقب حصوله ونرجوه وقوله: فأنزل الله ذلك وهو لا ينافي كونه عاماً، وقوله: يوسعهُ تفسير للبسط ويضيقه تفسير ليقدر فإن يقدر، ويقتر مترادفان. قوله: (فليس ما يرهقك) أي يغشاك ويعرض لك في بعض الأحيان والإضافة أفعال بمعنى تضييق الحال ومن تعليلية وجوز في يرهقك أن يكون أفعالاً من الإرهاق فمن بيانية وإلا ظهر الأول. قوله: (يعلم سرهم وعلنهم) لف ونشر مرتب كما مرّ وقوله فيعلم من مصالحتهم الخ إشارة إلى أن المراد من علم الظاهر والباطن أنه أعلم بمصالحتهم فيقدرها على وفق حكمته فهو تسلية له، وقوله: ويجوز أن يريد الخ فيكون ذكر أن القبض والبسط موكول إليه لعلمه بجميع أحوال عباده عبارة عن أنهم ينبغي لهم الاقتصاد في أمورهم أي الاعتدال والتوسط في الاعطاء والانفاق لأن الزيادة عنه والنقصان إنما هو الله، وقوله: (أو أنه الخ) فيكون تعليماً لهم وحثاً لهم على التخلق بأخلاق الله حسبما يقتضيه الحال، وقوله: (وأن يكون تمهيداً الخ) لأنه إذا كان القبض والبسط لله لا ينبغي أن يخشى الفقر الحامل على ذلك، وقوله:

(١) ما نقله المصنف عن ابن حجر هو في تخريجه للكشاف ٦٣٤/٢ وأما حديث قتل أبو عبيدة لأبيه فإنه يأتي في سورة المجادلة عند الآية ٢٢.

وَيَاكُذِّبُ إِنَّ قَلْبَهُ كَانَ خَطِيئًا كَبِيرًا ﴿﴾ ذنباً كبيراً لما فيه من قطع التناسل وانقطاع النوع والخطء الإثم يقال: خطيء خطأ كإثم، وقرأ ابن عامر خطأ وهو اسم من أخطأ يضاة الصواب وقيل لغة فيه، كمثل ومثل وحذر وحذر وقرأ ابن كثير خطاء بالمد والكسر وهو إما لغة فيه أو مصدر خاطأ وهو وإن لم يسمع لكنه جاء تخاطأ في قوله:

تخاطأه القناص حتى وجدته... وخرطومه في منقع الماء راسب...

وهو مبني عليه، وقرىء خطاء بالفتح والمدّ وخطا بحذف الهمزة مفتوحاً ومكسوراً ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّينَةَ﴾ بالعزم والإتيان بالمقدمات فضلاً عن أن تباشروه ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا فَحِشَةً﴾ فعلة

وأدهم بناتهم أي دفنها حية كما كانوا يفعلونه في الجاهلية. قوله: (كإثم) أي لفظاً ومعنى، ويكون بمعنى تعمد الكذب وليس بمراد هنا وقرأ ابن ذكوان بفتح الخاء والطاء من غير مدّ وخرجها الزجاج على وجهين، أحدهما: أن يكون اسماً أي اسم مصدر لأخطأ يخطيء إذا لم يصب وإليه أشار المصنف رحمه الله بقوله: اسم أو هو مصدر خطيء بمعنى أخطأ كما في قوله:

والناس يلمون الأمير إذا هم خطئوا الصواب ولا يلام المرشد...

وقوله: وقيل لغة فيه إشارة إلى هذا يعني أنه مصدر خطيء خطأ وخطأ والمعنى أن قتلهم غير صواب كما صرح به الراغب وقد استشكلوا هذه القراءة لأن الخطأ ما لم يعتمد وليس هذا محله ورد بأنهم لم يقفوا على ما مرّ عن أهل اللغة والتفسير. قوله: (وقرأ ابن كثير خطاء) بوزن قتال والباقون بكسر فسكون وهي التي فسر عليها أولاً وهو مصدر خاطأ يخاطيء خطاء كقتال يقاتل قتالاً، قال أبو علي الفارسي: وإن كنا لم نجد خاطيء لكنه وجد تخاطأ مطاوعه فدلنا عليه وأنشد عليه شعراً للعرب كما أشار إليه المصنف رحمه الله فلا عبرة بقول أبي حاتم أنّ هذه القراءة غلط، وقوله: وهو أي الخطاء إما لغة أي في مصدره وإن لم يكن من المفاعلة كقيام قياماً أو هو من المفاعلة، وقوله: وهو مبني عليه أي التفاعل مبني على المفاعلة لأنه مطاوعه فيدل عليه كما مرّ، والقناص بالتشديد الصائد، والخرطوم الفم ومنقع بفتح الميم محل اجتماع الماء، وراسب بمعنى داخل يصف صيداً ظفر به وهو يشرب. قوله: (وقرىء خطاء بالفتح والمدّ) وهذه قراءة للحسن شاذة وهي اسم مصدر لأخطأ كأعطى وقرىء أيضاً خطأ بفتح الخاء والطاء وألف في آخره مبدلة من الهمزة كعصا وإليه أشار المصنف رحمه الله بقوله: وخطا بحذف الهمزة مفتوحاً لكن عبارته توهم أنه من قصر الممدود وليس كذلك لأنه ضرورة لا داعي إليها، وقوله: ومكسوراً أي مكسور الخاء مع ألف في آخره وهذه قراءة أبي رجاء، وقرىء خطأ بفتح فسكون وهمزة في آخره وهي مروية عن ابن عامر، وقرىء في الشواذ خشية بكسر الخاء. قوله: (بالعزم والإتيان بالمقدمات) فهو نهي عنه على أبلغ وجه سواء كان كناية أو دلالة وفيه إشارة إلى تحريم العزم على المحرّمات إذا صمم عليه وقوله: فعلة بفتح الفاء إشارة إلى وجه تأنيته وهو خبر لمذكر أو إلى تقدير موصوف مؤنث، وقوله: ظاهرة القبح تفسير لفاحشة.

ظاهرة القبح زائدته ﴿وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ وبئس طريقاً طريقه وهو الغضب على الإيضاع الموزني إلى قطع الأنساب، وهيج الفتن ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ إلا بإحدى ثلاث كفر بعد إيمان وزنا بعد إحصان، وقتل مؤمن معصوم عمداً ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا﴾ غير مستوجب للقتل ﴿فَقَدْ جَعَلْنَا لِرِيسِهِ﴾ للذي يلي أمره بعد وفاته وهو الوارث ﴿سُلْطَانًا﴾ تسلطاً بالمؤاخذه بمقتضى القتل على من عليه أو بالقصاص على القاتل فإن قوله تعالى: ﴿مَظْلُومًا﴾

قوله: (وبئس طريقاً طريقه) إشارة إلى أن ساء بمعنى بئس وحكمها حكمها وسبيلاً بمعنى طريقاً تمييز، وقد اعترض عليه أبو حيان بأن الفاعل في بابه ضمير التمييز فلا يصح تقديره طريقه وسبيله لأنه ليس بمضمر ولا اسم جنس فالظاهر تقديره بئس السبيل سبيلاً بلا إضافة وقيل الإضافة فيه بيانية أي بئس طريقاً الطريق الذي هو الزنا فإنه طريق لقطع الأنساب وهيج الفتن كما ذكره المصنف رحمه الله فإن جعلت لامية وطريقه العزم والإتيان بمقدماته احتاج حينئذ إلى تقدير مضاف وهو الغضب أي طريق الغضب فتأمل. قوله: (وهو الغضب) بالمهمله على الإيضاع بالكسر والمعجمة أي الإكراه على المجامعة والتصرف في البضع بغير حق واستيلاء اليد المبطله على حق الله، وتأديته إلى قطع الأنساب، أما في نفس الأمر أو بحسب الشرع إذا لم يكن لها بعل أو كان ولو عنت ونحوه، وهيج الفتن تحريكها وهو ظاهر. قوله: (إلا بالحق) قال المعرب أي إلا بسبب الحق فيتعلق بلا تقتلوا، ويجوز أن يكون حالاً من فاعل لا تقتلوا، أو من مفعوله، أي لا تقتلوا إلا ملتبسين بالحق وأما تعلقه بحرم الله فبعيد وإن صح ومعنى تحريمها تحريم قتلها فالمعنى حرم قتلها إلا بحق فمن قال: لا محصل له لم يصب، قال الضحاك: وهي أول آية نزلت في شأن القتل، وقوله: إلا بإحدى الخ تفسير لقوله بالحق بالحديث الصحيح الذي رواه الشيخان وغيرهما عن ابن مسعود «لا يحل دم امرئ يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث النفس بالنفس والثيب الزاني والتارك لديته المفارق للجماعة»^(١) وفي الكشف أنه ينتقض حصره بدفع الصائل فإنه ربما أدى إلى القتل ودفعه بأن المراد ما يكون بنفسه مقصوداً به القتل وهذا المقصود به الدفع لكنه قد يفضي إليه، وقوله: كفر يعد إيمان قد عرفت أن هذا بعينه نص الحديث والحصر فيه ليس بحقيقي فلا يرد النقص بالكفر الأصلي كما في الجهاد، وقوله: وقتل مؤمن قتل قيده به بناء على مذهبه من أن قاتل الذمي لا يقتص منه لكنه ينتقض بما إذا كان قاتله ذمياً أيضاً فتأمل. قوله: (غير مستوجب للقتل) يتناول العمد والخطأ على التفسير الأول لقوله سلطاناً وقوله: وهو الوارث بناء على الأغلب ولو أبقاه على عمومه كان أولى، وقوله: تسلطاً إشارة إلى أنه مصدر كالغفران، والمؤاخذه أعم من أخذ

(١) أخرجه البخاري ٦٨٧٨ مسلم ١٦٧٦ ح ٢٥، وأبو داود ٤٣٥٢ والترمذي ١٤٠٢، وابن ماجه ٢٥٣٤، والدارمي ٢/٢١٨، وأحمد ١/٤٤٤، والبيهقي ٨/٢١٣، ٢٨٣، ٢٨٤، والبيهقي ٢٥١٧، والطيالسي ٢٨٩، وابن جبان ٤٤٠٨ كلهم من حديث عبد الله بن مسعود.

يدل على أن القتل عمد عدوان فإن الخطأ لا يسمى ظلماً ﴿فَلَا يُسْرِفَ﴾ أي القاتل ﴿فِي الْقَتْلِ﴾ بأن يقتل من لا يستحق قتله، فإن العاقل لا يفعل ما يعود عليه بالهلاك، أو الولي بالمثلثة وقتل غير القاتل، ويؤيد الأول قراءة أبي فلا تسرفوا وقرأ حمزة والكسائي فلا تسرف على خطاب أحدهما ﴿إِنَّهُ كَانَ مَنصُورًا﴾ علة النهي على الاستئناف والضمير إما للمقتول فإنه منصور في الدنيا بثبوت القصاص بقتله وفي الآخرة بالثواب، وإما لوليه، فإن الله تعالى نصره حيث أوجب القصاص له وأمر الولاة بمعاونته، وأما للذي يقتله الولي، إسرافاً بإيجاب

المال والقصاص، وبمقتضى يتعلق بالمؤاخذة وعلى من متعلق بتسلطاً، ومن عليه بتقدير من هو عليه، والضمير المحذوف للمقتضي والمجرور بعلى لمن، وقوله: أو بالقصاص أي فقط عطف على قوله بالمؤاخذة، وقوله: لا يسمى أي لا يطلق عليه أنه ظلم في نفسه وكذا لا إثم فيه أيضاً وإن قيل إنه يأنم فيه ولذا شرعت الكفارة فيه فإنها لعدم الثبوت واجتناب ما يؤدي إليه، ولذا ورد في الحديث (رفع عن أمي الخطأ)^(١) فلا حاجة إلى أن يقال المراد أنه لا يسمى ظلماً في العرف وإلا فهو يتضمن الإثم، ولذلك وجبت كفارة على أنه ناشيء من عدم الفرق بين الإثم والظلم وإهمال لقوله يسمى فتدبر. قوله: (أي القاتل) أي مرید القتل ومباشره ابتداء، ويرد على هذا التفسير أنه تأباه عبارة الإسراف فإن حقه النهي عن القتل مطلقاً فإن دفع بأنه فسر الإسراف بالقتل بغير حق ولا أباء فيه ورد عليه أنه يصير بمعنى قوله: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [سورة الأنعام، الآية: ١٥١] فلا وجه لتفريعه عليه، وإن كان تأكيداً فالوجه هو الثاني، وقوله: ما يعود عليه بالهلاك يعني القصاص إشارة إلى أنه نصح لهم ببيان ما ينفعهم. قوله: (أو الولي بالمثلثة) بالمقتول وهي معروفة، وقتل غير القاتل سواء كان وحده أو معه وسواء كان القاتل واحداً أو متعدداً. قوله: (ويؤيد الأول قراءة أبي) لأن القاتل متعدّد في النظم في قوله ولا تقتلوا، والأصل توافق القراءتين ولم يجعلها معينة لأن الولي عام هنا فهو في معنى الأولياء فيجوز جمع ضميره بهذا الاعتبار ويكون التفاتاً وتوافق القراءتين ليس بلازم، وقوله: على خطاب أحدهما أي القاتل أو الولي التفاتاً أي يجوز فيه الوجهان. قوله: (علة النهي على الاستئناف) أي البياني، وقوله إما للمقتول أي أولاً والتعليل للنهي عن الإسراف

(١) الحديث منكر بهذا اللفظ والمعروف ما أخرجه ابن ماجه ٢٠٤٥، والبيهقي ٣٥٦/٧، والطحاوي في معاني الآثار ٩٥/٣، والطبراني في الصغير ٢٧٠/١ والدارقطني ١٧٠-١٧١، وابن حبان ٧٢١٩، والحاكم ١٩٨/٢، وابن حزم في الأحكام ١٤٩/٥ كلهم عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله تجاوز عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه».

صححه الحاكم على شرط الشيخين ووافقه الذهبي. وقال البوصيري في مصباح الزجاجة ١٣٠/٢: هذا إسناد صحيح إن سلم من الانقطاع، والظاهر أنه منقطع. قال المزي في الأطراف ٨٥/٥: رواه بشر بن بكر التنيسي عن الأوزاعي عن عطاء، عن عبيد بن عمير، عن ابن عباس.

قال البوصيري: وليس يبعد أن يكون السقط من صنعة الوليد بن مسلم فإنه كان يدلّس تديّس التسوية اهـ.

القصاص أو التعزير والوزر على المسرف ﴿وَلَا تَقْرُبُوا مَالَ الْيَتِيمِ﴾ فضلاً أن تتصرفوا فيه ﴿إِلَّا بِأَنَّىٰ هِيَ أَحْسَنُ﴾ إلا بالطريقة التي هي أحسن بأن ينميه أو يثمره ﴿حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ﴾ غاية لجواز التصرف الذي دل عليه الاستثناء ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ﴾ بما عاهدكم الله من تكاليفه أو ما عاهدتموه وغيره ﴿إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾ مطلوباً يطلب من المعاهد أن لا يضيعه ويفي به أو مسؤولاً عنه يسأل الناكث، ويعاتب عليه لم نكثت، أو يسأل العهد تبكيتاً للناكث كما

سواء كان النهي والضمير فيه للقاتل أو الولي وكذا إذا عاد الضمير للولي قوله: للذي يقتله الولي إسرافاً والنهي وضميره حينئذ للولي فقط، والتعزير في المثلة بالمقتص منه، والوزر أي الإثم في الكل ويدخل به ما إذا كان فاعل المثلة سلطاناً. قوله: (فضلاً أن تتصرفوا فيه) بتقدير الجاز أي عن أن تتصرفوا فيه يعني أنه نهى عن القرب منه فيعلم منه النهي عن التصرف فيه بالطريق الأولى ودلالة النص، وهو كناية فلا ينافي إرادة المعنى الأصلي منها، فالاستثناء دال أيضاً على جواز القربان والتصرف بالتي هي أحسن، ولم يتعرض المصنف رحمه الله له ثمة لأنه معلوم بالطريق الأولى أيضاً فلا يتوهم أن الاستثناء يدل على جواز القربان بالتي هي أحسن لا التصرف فيه، وقوله: بالطريقة التي الخ بيان لتقدير موصوف مؤنث بقرينة صفته وتلك الطريقة كحفظه وهي معروفة، وقوله: بما عاهدكم الله بحذف العائد أي عليه إن كانت ما موصولة والعهد بمعنى المعهود، وعهد الله ما كلفهم به وأما عهد العباد فشامل لما عاهدوا الله عليه من التزام تكاليفه وعاهدوا العباد عليه، ويدخل فيه العقود وغيره منصوب معطوف على ضمير المفعول. قوله: (مطلوباً يطلب من المعاهد الخ) فالمسؤول من سألته كذا إذا طلبته فمسؤول بمعنى مطلوب، وقوله: يطلب الخ إشارة إلى أن المطلوب عدم إضاعته والثبات عليه فالإسناد مجازي أو فيه مضاف مقدر بعد حذفه ارتفع الضمير واستتر، وأصله مطلوب عدم إضاعته ومثله من الحذف والإيصال شائع، فلا تعسف فيه من جهة اللفظ كما قيل ولا من جهة المعنى أيضاً لأن الجملة الاستثنائية التعليلية مساوية للمعلل بها فيكون تعليلاً للشيء بنفسه إذ طلب عدم إضاعته عين طلب الوفاء به فإن مآله إلى أن يقال: أوفوا بالعهد فإن عدم إضاعته لم تزل مطلوبة من كل أحد فتطلب منكم أيضاً كما أفاده الفاضل المحشي، وقوله: من المعاهد صيغة الفاعل شامل للمعاهد بزنة المفعول لأن باب المفاعلة فيه كل جانب فاعل ومفعول فلا يرد ما قيل إن هذا الوجه يختص بما إذا فسر العهد بما عاهدتموه ولو قال: من المعاهد أو المعهود له كان جارياً على التفسيرين كما في الوجوه الآتية سوى الأخير إلا أن يفسر صاحب العهد بما يعم غير المعاهد أعني المعهود له فإنه يجري على التفسيرين أيضاً، وقوله أو مسؤولاً عنه أي على الحذف والإيصال، وقوله: يسأل الخ، بيان للمسؤول عنه. قوله: (أو يسأل العهد الخ) ﴿بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلْتُمْ﴾ مجهول بكسر التاء على خطاب المؤنث أو بسكونها على حكاية ما وقع في القرآن، والاستشهاد به بناء على أنه لا سؤال ثمة وإنما القصد التوبيخ كما في هذا الوجه، وقيل إنه استشهاد لمجرد السؤال لأن سؤالها بعد إحيائها يوم القيامة وهو سؤال حقيقي

يقال: للمؤودة بأيّ ذنب قتلت فيكون تخيلاً، ويجوز أن يراد أنّ صاحب العهد كان مسؤولاً ﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ﴾ ولا تبخسوا فيه ﴿وَرَبُّوْا بِالْقِسْطِ الْأَسْتَقِيمِ﴾ بالميزان السوي، وهو رومي عرب ولا يقدر ذلك في عربية القرآن لأنّ العجمي إذا استعملته العرب وأجرته مجرى كلامهم في الإعراب والتعريف والتنكير ونحوها صار عربياً، وقرأ حمزة والكسائي وحفص بكسر القاف هنا وفي الشعراء ﴿ذَلِكَ حَبْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ وأحسن عاقبة تفعيل من آل إذا رجع ﴿وَلَا تَقْفُ﴾ ولا تتبع وقرىء، ولا تقف من قاف أثره إذا قفاه

فتأمله. قوله: (فيكون تخيلاً) التخييل له استعمالات كما ذكره الشريف في حواشي شرح المفتاح حيث قال: إنه يطلق على التمثيل بالأمر المفروضة وعلى فرض المعاني الحقيقية وعلى قرينة الاستعارة المكنية وسيأتي تفصيله إن شاء الله تعالى فالمراد بالتخييل التمثيل بالاستعارة التصريحية للأمر المفروض فإن جعل العهد مسؤولاً كذلك ويصح أن يراد معناه الاصطلاحي بأن يشبه العهد بشخص تصدر عنه أمور ويجعل كونه مسؤولاً عنها على التخييل قرينة لتلك المكنية وهذا مما لا خفاء فيه فلا وجه لما قيل إنّ الظاهر أن يقول فيكون تمثيلاً أي يجعل العهد تمثيلاً على هيئة من يتوجه إليه السؤال كما تجسم الحسنات والسيئات لتوزن إذ الظاهر أنّ الواقع ليس تخيلاً خالياً عن الحقيقة وكذا ما قيل إنّ مراده التخيلية المجردة عن المكنية لعدم ظهور وجه الشبه بين العهد والمسؤول عنه وقوله: لم نكثت بالخطاب معلوماً ومجهولاً، والتبكيك التوبيخ والتقريع، وهذا كما ورد في الحديث من وقوف الرحم بين يدي الرحمن وسؤالها عن وصلها وقطعها. قوله: (ويجوز أن يراد أنّ صاحب العهد الخ) أي يقدر مضاف قبل العهد كما ذكره، وقوله: ولا تبخسوا أي ولا تنقصوا فيه، وقوله: لسوي أي المساوي بلا نقص فيه. قوله: (وهو رومي) أي معرب من لغة الروم لفقد مادته في العربية وقيل: إنه عربي، وقيل إنه مأخوذ من القسط وفيه نظر، وقوله: ولا يقدر ذلك في عربية القرآن المذكورة في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [سورة يوسف، الآية: ٢] لأنه بعد التعريب والسماع في فصيح الكلام يصير عربياً فلا حاجة إلى إنكار تعريبه أو ادعاء التغليب كما هو مشهور.

قوله: (وأحسن عاقبة) إشارة إلى أنه هنا بمعنى العاقبة لا بمعنى التفسير لأنه يطلق عليهما، إذ هو من الأول وهو الرجوع إلى الغاية المرادة منه علماً أو فعلاً فالعلم كما في قوله: (وما يعلم تأويله إلا الله)، والفعل كقول ابن تيمية:

وللنوى قبل يوم البين تأويل

وقوله: يوم يأتي تأويله كما حققه الراغب، من ظنّ أنه لا يكون إلا بهذا المعنى فقد وهم فاحفظه. قوله: (ولا تتبع) بالتشديد والتخفيف أصل معنى قفاه اتبع قفاه، ثم استعمل في مطلق الإتيان وصار حقيقة فيه، وقاف أثره إذا قصه واتبعه ومنه القيافة وأصل معناها ما يعلم من

ومنه القافة ﴿مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ ما لم يتعلق به علمك تقليداً، أو رجماً بالغيب واحتج به من منع اتباع الظنّ وجوابه أنّ المراد بالعلم هو الاعتقاد الراجح المستفاد من سند سواء كان قطعاً أو ظناً واستعماله بهذا المعنى شائع، وقيل: إنه مخصوص بالعقائد، وقيل: بالرمي وشهادة الزور ويؤيده قوله عليه الصلاة والسلام من قفا مؤمناً بما ليس فيه حسبه

الأقدام وأثرها وهو أمر معروف عند العرب وقيل إن قاف مقلوب قفا، كجذب وجبذ والصحيح خلافه، والقافة كسادة جمع قائف أو اسم جميع له بمعنى متبع الأثر ليعلم منه شيئاً، وقراءة الجمهور بسكون القاف وضم الفاء وحذف حرف العلة الأخير وهو الواو للجازم وقرىء بإثباتها في الشواذ كقوله:

من هجو زيان لم تهجو ولم تدع

وهو معروف في النحو، والقراءة الثانية بضم القاف وسكون الفاء كتقل على أنه أجوف مجزوم. قوله: (ما لم يتعلق به علمك تقليد الخ) تقليداً منصوب على أنه مفعول له متعلق بقوله: ولا تتبع المفسر لقوله: ولا تقف وهو قيد للمنفى لا للنفي فيكون نفيًا للتقليد الصرف، كما كان يفعل الكفرة من قولهم إنا وجدنا آباءنا فعلوا كذا، وأما تقليد المجتهدين فسيأتي بيانه، وقوله: أو رجماً بالغيب أو فيه للترديد في التفسير أو لتقسيم ما كان بغير علم والرجم بالغيب استعارة للمتوهم لا من غير سند. قوله: (واحتج به من منع اتباع الظنّ) وكذا من منع العمل بالقياس من الظاهرية، وكذا العمل بالأدلة الظنية مطلقاً، وقوله: وهو الاعتقاد الراجح الخ فخرج المرجوح والمتساوي الطرفين لأنه ليس العمل بالأدلة الظنية مطلقاً، وقوله: هو الاعتقاد الراجح الخ فخرج المرجوح والمتساوي الطرفين لأنه ليس بعلم ولا ظنّ، وظاهره أنّ الظنّ يسمى علماً حقيقة وهو مخالف للمشهور، قال في شرح المواقف: الظنّ والتقليد لا يسمى علماً لا لغة ولا شرعاً ولا عرفاً، فقوله: واستعماله بهذا المعنى شائع كقوله تعالى: ﴿إِن عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ﴾ [سورة الممتحنة، الآية: ١٠] إشارة إلى دفع ما ذكر، وقيل إنّ الشرع أجرى الظنّ وإن لم يكن علماً مجرى العلم، وأمرنا بالعمل به للإجماع على وجوب العمل بالشهادة والاجتهاد في القبلة وغير ذلك، مما لا يحصى من الأحكام الفرعية، وقوله: المستفاد من سند أي ما يسند إليه ظنه من دليل أو أمانة فيدخل فيه التقليد، لأنّ له سنداً وهو حسن فإنه بالمجتهد أو سند المجتهد سند له في الحقيقة لعلمه بأنه لا يقول من غير دليل. قوله: (وقيل إنه مخصوص بالعقائد) أي ما ذكر من النهي عن اتباع ما ليس بعلم قطعي مخصوص بما ذكر فلا ينهض حجة لمن منع العمل بالظنّ مطلقاً حتى في القياس والتقليد في الفروع ونحوه والمخصص له أمر خارج عن الظنّ وهو عمل الناس والأثار الشاهدة بخلافه، وقوله: وقيل بالرمي أي القذف والذمّ بما لم يتحققه أو الشهادة بخلاف ما يعلمه أو بما لم يعلمه، وتخصيصه بما ذكر يدفع الاستدلال به على ما مرّ أيضاً، وأما القول بأنّ المراد به مطلق الشهادة فباطل ولا سند فيما ظنه القائل به سنداً وهو ظاهر. قوله: (ويؤيده عليه الصلاة

الله في ردغة الخبال حتى يأتي بالمرخرج .
وقوله الكميت :

ولا أرمي البريء بغير ذنب ... ولا أقفو الحواصن إن قفينا ...
﴿إِنَّ السَّعَّ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ﴾ أي كل هذه الأعضاء فأجراها مجرى العقلاء

والسلام^(١) أي يؤيد كون المراد به الرمي والقذف وشهادة الزور لأنهما سواء في أنهما نسبة ما لا أصل له إلى غيره فدلليل أحدهما دليل للآخر، وقيل: إنه مؤيد للرمي وحده، فكان عليه أن يقدم شهادة الزور عليه أو يؤخرها عن الدليل، والحديث المذكور رواه الطبراني وغيره، بمعناه مع مخالفة ما في لفظه حتى قال العراقي: لم أجده بهذا اللفظ بعينه مرفوعاً ولا ضمير فيه، والردغة بفتح الراء المهملة وسكون الدال المهملة وفتحها والغين المعجمة أصلها في اللغة الوحل الشديد، والخبال بفتح الخاء المعجمة والباء الموحدة أصله الفساد في العقل ونحوه، وأما ردغة الخبال الواردة في الحديث ومثلها طينة الخبال الواردة في حديث من شرب الخمر كان حقاً على الله أن يسقيه من طينة الخبال^(٢) ففسرت في كتب الحديث بما يخرج من أبدان أهل النار من القيح والدم والصدید ونحوه، وهو تفسير مأثور وقوله: قفا بمعنى اغتاب وقذف. قوله: (حتى يأتي بالمرخرج) المرخرج بفتح فسكون المعروف في معناه أنه ما يخرج عن عهده ولما كان هذا غاية لحبسه في النار الواقع في الآخرة ولا مخرج له ثمة عن عهده ما صدر منه لأن المتبادر إثبات ما ادعاه ونحوه أولوه بأن المراد بالمرخرج ما يخرج من حبسه في النار وهو أن يحمل عليه من ذنوب المغتاب ما يعذب به على مقداره ثم يخرج منها فالإتيان به مجاز عن تحمل ما يعذب به لأنه مسبب عما أتى به أولاً، وقيل إنه على حدّ قوله حتى يلج الجمل في سمّ الخياط فهو كناية عن أنه لا إتيان له بدافع ولا خروج له عن عهده لتعليقه على ما لا يكون فيفيد ما ذكر على أبلغ وجه وأكده وأما تفسيره بحتى يتوب فلا وجه له لما مرّ إلا أن يؤول حبسه بفعل ما يستوجب حبسه، ولا يخفى بعده. قوله: (وقول الكميت) بالتضمير شاعر إسلامي معروف وهم ثلاثة هذا أصغرهم والبيت من قصيدة له هجا بها نساء كليب، وقوله: بغير ذنب تأكيد لكونه برياً وأقفو بمعنى أقدف كما مرّ، والحواصن بالحاء والصاد المهملتين بمعنى المحصنات من النساء جمع حاصنة بمعنى محصنة أي عفيفة، وإن قفينا بصيغة المجهول أي قذفهنّ غيري، والنون ضمير الإناث والألف لاطلاق القافية إشباعاً للفتحة. قوله: (فأجراها مجرى العقلاء) هذا بناء على أنّ أولئك هل يختص بالعقلاء أو يغلب فيهم كما قيل أو هي عامة

(١) عزاه المصنف للطبراني وغيره ولكننا لم نجد في مظاهره بهذا اللفظ وقال العراقي في تخريجه لليضاوي كما ذكر المصنف: لم أجده بهذا اللفظ بعينه مرفوعاً ولا ضمير فيه اهـ.

(٢) هو بعض حديث أخرجه مسلم ٢٠٠٢، والنسائي ٣٢٧/٨، وأحمد ٣٦١/٣، والبيهقي ٢٩٢-٢٩١/٨، وابن حبان ٥٣٦٠، والبغوي ٣٠١٥، والبزار ٢٩٢٧ كلهم من حديث جابر بن عبد الله ولفظه: «كل مسكر حرام إن على الله عهد لمن شرب المسكر أن يسقيه من طينة الخبال يوم القيامة».

لما كانت مسؤولة عن أحوالها شاهدة على صاحبها، هذا وإن أولاء وإن غلب في العقلاء لكنه من حيث إنه اسم جمع لذا وهو يعم القبيلين جاء لغيرهم كقوله:
والعيش بعد أولئك الأيام...

﴿كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ في ثلاثتها ضمير كل أي كان كل واحد منها مسؤولاً عن نفسه يعني عما فعل به صاحبه، ويجوز أن يكون الضمير في عنه لمصدر لا تقف أو لصاحب السمع والبصر وقيل: مسؤولاً مسند إلى عنه، كقوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ والمعنى يسأل صاحبه عنه وهو خطأ لأنّ الفاعل وما يقوم مقامه لا يتقدّم وفيه دليل على أنّ

لهم ولغيرهم فعلى الأول تكون تلك الأعضاء منزلة منزلة العقلاء لصدور أفعالهم أو ما يشبهها منهم ففيه استعارة بقرينة الإشارة بما يشار به إلى العقلاء وهو أولئك وعلى غيره لا حاجة إليه وإليه أشار بقوله: هذا الخ أي الأمر هذا أو خذ هذا، وكونها بمعنى خذ بعيد، وقوله لما بفتح اللام وتشديد الميم جوابها محذوف بقرينة ما هو مقدّم عليها مما مر هو بمعناه أو بكسر اللام التعليلية وتخفيف الميم وما مصدرية وقوله: اسم جمع لذا أي اسم جمع لا مفرد له من لفظه وإنما له مفرد من معناه كرهط. قوله: (كقوله) أي قول الشاعر وهو جرير في قصيدته المشهورة وأوله:

ذمّ المنازل بعد منزلة اللوى

وقال ابن عطية الرواية: بعد أولئك الأقوام فلا شاهد فيه، وما وقع للمصنف رحمه الله كالزمخشري مسطور في الكتب المعتمدة فلا يلتفت إلى ردّه ومعناه أنه يخاطب صاحبه ويقول له: اذم كل منزل وكل حياة بعد تلك المنازل وأيامها الخالية فيها واللوى موضع معروف. قوله: (في ثلاثتها ضمير كل) أي في كان وعنه ومسؤولاً ضمير مفرد عائد إلى كل أولئك بتأويل كل واحد منها مع أنه يجوز الأفراد وإن لم يؤوّل بذلك لأنّ كلا المضافة إلى نكرة يطابق الضمير العائد إليها المضاف إليه أفراداً وجمعاً وهل هو لازم أو لا فيه كلام فإن كان المضاف إليه معرفة كما هنا جاز فيه الأفراد وغيره مراعاة للفظ أو المعنى ولذا لم يقل: كانت عنها مسؤولة لأنّ كل عبارة عما أضيف إليها وهو جمع معنى. قوله: (عن نفسه) بيان لمعنى النظم وأنّ السؤال عن نفسه لا عن غيره، وقوله عما فعل به صاحبه ما مصدرية أو موصولة بحذف العائد أي فعله به، والباء للتعدية أو للسببية أي هل استعمله لما خلق له أم لا، وقوله ويجوز الخ معطوف بحسب المعنى على ما قبله وقوله المصدر لا تقف فيه تسمح لأنه مصدر تقف. قوله: (أو لصاحب السمع والبصر) وهو القافي وقد جوز هذا في ضمير كان ففيه التفات لأنّ الظاهر كنت حينئذ. قوله: (وقيل مسؤولاً مسنداً إلى عنه) على أنه نائب الفاعل وقائله الزمخشري وهذا ردّ عليه تبعاً لأبي البقاء وغيره لأنّ القائم مقام الفاعل حكمه حكمه في أنه لا يجوز تقدّمه على عامله كأصله قال المعرب رحمه الله: وليس لقائل أن يقول إنه على رأي

العبد مؤاخذ بعزمه على المعصية وقرىء والفواد بقلب الهمزة واواً بعد الضمة ثم إبدالها بالفتح ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرْحًا﴾ أي ذا مرح وهو الاختيال، وقرىء مرحاً وهو باعتبار

الكوفيين في تجويزهم تقديم الفاعل لأن ابن النحاس حكى الإجماع على عدم جواز تقديم القائم مقام الفاعل إذا كان جازاً ومجروراً فليس هو نظير غير المغضوب عليهم إلا أن ينازع فيه، وفي شرح المفتاح أنه مرتفع بمضمرة يفسره الظاهر وجوز إخلاء المفسر عن المسند إليه إذا لم يكن فعلاً للحاقه بالجوامد لعدم أصالته في العمل وهو مخالف للقياس والنقل، قال في الكشف فالوجه أنه حذف منه الجاز فاستتر فيه الضمير ولو علل جواز تقديمه بأن المجرور بالحرف لا يلتبس بالمتبداً لكان له وجه كما في التقريب، وجوز أن يكون مسؤولاً مسنداً إلى المصدر المدلول عليه ولكنه لا يصلح تصحيحاً لكلام الكشاف. قوله: (مؤاخذ بعزمه) إذا صمم عليه بخلاف مجرد الخاطر كما فصله في الإحياء وقد قيل عليه إنه يجوز أن يكون ما يسأل عنه الفؤاد العقائد لا الهم بأمراً ولا حجة للمحتمل فتأمل. قوله: (وقرىء والفواد النخ) أي قرأ بعضهم وهو الجراح العقيلي بفتح الفاء وإبدال الهمزة واو وتوجيهها أنه أبدل الهمزة واواً لوقوعها بعد ضمة في المشهور ثم فتح الفاء تخفيفاً وهي لغة فيه ولا عبرة بإنكار أبي حاتم لها. قوله: (ذا مرح) المرح شدة الفرح والسرور كذا فسر المعرب وفسره المصنف كغيره بالاختيال وهو افتعال من الخيلاء وهي العجب والكبر وهو أنسب أي لا تمش مشية المعجب المتكبر وفي انتصابه وجوه فقيل إنه مفعول به وقيل إنه مصدر وقع موقع الحال مبالغة فهو إما مؤول بمرح بكسر الراء بصفة الشبهة كما قرىء به أو مقدر فيه مضاف كما هو معروف في مثله وإليه أشار المصنف رحمه الله. قوله: (وهو باعتبار الحكم أبلغ) يعني القراءة بالوصف هنا أبلغ من قراءة المصدر المفيد للمبالغة بجعله عين المرح كما يقال رجل عدل لأنه واقع في حيز النهي الذي هو في معنى النفي ونفي أصل الاتصاف أبلغ من نفي زيادته ومبالغته لأنه ربما يشعر ببقاء أصله في الجملة وجعله المبالغة راجعة إلى النفي دون المنفي بعيد هنا كما لا يخفى، هذا ما عناه المصنف رحمه الله وهو تعقب لما في الكشاف فإنه قال: مرحاً حال أي ذا مرح وقرىء مرحاً وفضل الأخفش المصدر على اسم الفاعل لما فيه من التأكيد اه فرده بأن المصدر أكد لما مرّ لكنه في الإثبات لا في النفي وما في حكمه، وقال الطيبي رحمه الله: إن القراءة باسم الفاعل شاذة وفي كلامه تسامح لأنه قال وفضل الأخفش الخ بعدما أوله بذى مرح وإنما يكون المصدر أبلغ إذا ترك مجاله، ولا يرد ما ذكره لأن أول كلامه إشارة إلى دفع ما ذكره الأخفش حتى لا تفضل إحدى القراءتين على الأخرى أو هو ماش معه على تفضيل المتواترة على الشاذة أو ما ذكر أولاً أراد به تصوير المعنى لا تقدير المضاف ولو سلم فهو مبتني على ظاهر التركيب فإن العدول عن التصريح يشعر به على أن جعله صاحب مرح أبلغ لجعله ملازماً له كأنه مالك حائز له، فإن قلت مرح صفة مشبهة تدل على الثبوت ونفيه لا يقتضي نفي أصله أيضاً، قلت هذه مغالطة نشأت من عدم معرفة معنى الثبوت فيها فإن المراد به أنها لا تدل على تجدد

الحكم أبلغ وإن كان المصدر أكد من صريح النعت ﴿إِنَّكَ لَنْ تَخْرِقَ الْأَرْضَ﴾ لن تجعل فيها خرقاً بشدة وطأتك ﴿وَلَنْ تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا﴾ بتناولك وهو تهكم بالمختال وتعليل للنهي بأن الاختيال حماقة مجرّدة لا تعود بجدوى ليس في التذلل ﴿كُلُّ ذَلِكَ﴾ إشارة إلى الخصال الخمس والعشرين المذكورة من قوله تعالى: ﴿ولا تجعل مع الله الهاً آخر﴾ وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنها المكتوبة في ألواح موسى عليه السلام ﴿كَانَ سَيِّئًا﴾ يعني

وحدوث لا أنها تدل على الدوام كما ذكره النحاة، ثم إن ما ورد على الزمخشري أورده بعضهم على المصنف رحمه الله من عنده وقد عرفت دفعه، نعم يرد عليه أنّ ما ذكره فيه تفضيل القراءة الشاذة على المتواترة ولا وجه له، فتدبر. قوله: (لن تجعل فيها خرقاً) فسره به إشارة إلى أنه ليس المراد به النفوذ من جانب إلى آخر كما يتبادر منه، وقوله: بتناولك أي بتكلفك الطول بمد قامتك كما يفعله المختال تكلفاً وهذا بياناً لحاصل المعنى فلا ينافي كونه تمييزاً أو مفعولاً له، وقيل إنه إشارة إلى أنه منصوب على نزع الخافض وأنّ الطول بمعنى التناول وكونه إشارة إلى أنه مفعول له لما بين اللام والباء من الملابس تكلف لا داعي له، وقوله: وتعليل لأن مآله إلى أن لا فائدة فيه والجدوى بالجيم والبدال المهملة الفائدة. قوله: (إشارة إلى الخصال الخمس والعشرين الخ) وذكره لتأويله بالمذكور ونحوه، وأولها ﴿ولا تجعل مع الله الهاً آخر﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٢٢] وهي النهي عن اعتقاد أنّ له شريكاً، وثانيها وثالثها قوله: ﴿وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٢٣] إذ هي أمر بعبادة الله ونهي عن عبادة غيره ورابعها ﴿وبالوالدين إحساناً﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٢٣] وخامسها ﴿ولا تقل لهما أف﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٢٣] وسادسها ﴿ولا تنهرهما﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٢٣] وسابعها ﴿وقل لهما قولاً كريماً﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٢٣] وثامنها ﴿واخفض لهما جناح الذل من الرحمة﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٢٤] وتاسعها ﴿وقل رب ارحمهما﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٢٤] وعاشرها ﴿وأت ذا القربى حقّه﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٢٦] وحادي عشرها ﴿والمسكين﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٢٦] وثاني عشرها ﴿وابن السبيل﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٢٦] وثالث عشرها ﴿ولا تبذر تبذيراً﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٢٦] ورابع عشرها ﴿فقل لهم قولاً ميسوراً﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٢٨] وخامس عشرها ﴿ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٢٩] وسادس عشرها ﴿ولا تبسطها كل البسط﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٢٩] وسابع عشرها ﴿ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٣١] وثامن عشرها ﴿ولا تقتلوا النفس﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٣١] وتاسع عشرها ﴿ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٣٣] وعشروها ﴿فلا يسرف في القتل﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٣٣] وحادي عشرها ﴿وأوفوا بالعهد﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٣٤] وثاني عشرها ﴿وأوفوا الكيل﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٣٥] وثالث عشرها ﴿ووزنوا بالقسط المستقيم﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٣٥] ورابع عشرها ﴿ولا تقف ما ليس لك به علم﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٣٦] وخامس عشرها ﴿ولا تمش في الأرض مرحاً﴾ [سورة الإسراء،

المنهي عنه فإن المذكورات مأمورات ومنه، وقرأ الحجازيان والبصريان سيئة على أنها خبر كان والاسم ضمير كل وذلك إشارة إلى ما نهى عنه خاصة وعلى هذا قوله: ﴿عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ بدل من سيئة أو صفة لها محمولة على المعنى فإنه بمعنى سيئاً وقد قرئ به، ويجوز أن ينتصب مكروهاً على الحال من المستكن في كان أو في الظرف على أنه صفة سيئة والمراد به المبعوض المقابل للمرضي لا ما يقابل المراد لقيام القاطع على أن الحوادث كلها واقعة بإرادته تعالى ﴿ذَلِكَ﴾ إشارة إلى الأحكام المتقدمة ﴿مِمَّا أَوْحَىٰ إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ الْحِكْمَةِ﴾ التي هي معرفة الحق لذاته والخير للعمل به ﴿وَلَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ كرهه للتبني على أن التوحيد مبدأ الأمر ومنتهاه فإن من لا قصد له بطل عمله ومن قصد بفعله أو

الآية: [٣٧] وكلها تكليفات. قوله: (يعني المنهي عنه الخ) في هذه الآية قراءتان فقرأ الكوفيون وابن عامر سيئه برفعه على أنه اسم كان وإضافته إلى ضمير الغائب المذكور وهي التي فسرها المصنف رحمه الله أولاً، وقرأه الباقون مؤنثاً منصوباً وعلى الأولى اختلف المفسرون في تفسيرها فذهب المصنف كغيره إلى أن كل ذلك شامل لجميع ما مر من الأوامر والنواهي وهو مبتدأ والجملة بعده خبره وسيئه المنهيات منه، فالإضافة لامية من إضافة البعض إلى الكل، وذهب آخرون إلى أن الإضافة بيانية وأن كل ذلك سيئ أما النواهي فظاهرة وأما الأوامر فلأنها نهى عن أضدادها فهي دالة عليه في الجملة أو الإشارة إلى ما نهى عنه كما في الوجه الآتي والأول أظهر ومنه جمع منهي وفيه شيء. قوله: (إشارة إلى ما نهى عنه خاصة) بطريق التصريح ويجوز التعميم على أن الإشارة إلى ما نهى عنه صريحاً أو ضمناً كما مر وقوله: بدل من سيئة أو صفة لها أي مكروهاً، وعند ربك متعلق به مقدم من تأخير وقوله محمولة على المعنى لتذكيره على الوصفية لا على البدلية فإنه لا يعتبر فيها المطابقة، وقل: إن السيئة بمعنى الذنب جرت مجرى الجوامد، وضعف البدل بأن بدل المشتق قليل، وقيل: إنه خبر كان لجواز تعدد خبرها وقوله على أنه صفة سيئة فيستتر فيه ضميرها والحال حيثئذ مؤكدة. قوله: (والمراد به المبعوض) أي المراد بالمكروه هنا وهو جواب عن قول المعتزلة أن القبائح لا تتعلق بها الإرادة وإلا اجتمع الضدان الإرادة المرادفة أو الملازمة للرضا عندهم والكراهة ونحن لا نقول بذلك لما ذكره المصنف رحمه الله وقوله: لقيام القاطع الخ دفع لقولهم لا يعدل عن الظاهر بلا دليل ولا ضرورة، وقوله: إشارة الخ بتأويل المذكور كما مر وهي من قوله: ﴿وَلَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ الخ. قوله تعالى: ﴿مِمَّا أَوْحَىٰ إِلَيْكَ﴾ الخ أي كائن مما أوحى ومعلوم به وقوله: من الحكمة جوز فيه المعرب أن يكون حالاً من الموصول أو من عائده المحذوف أو متعلقاً بأوحى، ومن تبعية أو ابتدائية أو متعلقاً بمحذوف ومن بيانية أو الجار والمجرور بدل مما أوحى. قوله: (التي هي معرفة الحق لذاته الخ) تفسير للحكمة وهي إما نظرية وأجلها معرفة الله ولذا اقتصر المصنف رحمه الله عليها وقيل إن أريد بالحكمة ما سبق ذكره فهو ظاهر وبأباه التعميم في قسميها وإما عملية وإليها أشار بقوله والخير الخ. قوله: (فإن من لا قصد له بطل

تركه غيره ضاع سعيه وأنه رأس الحكمة وملاكها ورتب عليه أولاً ما هو غاية الشرك في الدنيا وثانياً ما هو نتيجته في العقبي فقال تعالى: ﴿فَلْتَقَى فِي جَهَنَّمَ مَلُومًا﴾ تلوم نفسك ﴿مَذْحُورًا﴾ مبعداً من رحمة الله تعالى ﴿أَفَأَصْفَكَ رُحْمًا﴾ خطاب لمن قالوا الملائكة بنات الله، والهزمة للإنكار والمعنى أفضلكم ربكم بأفضل الأولاد وهم البنون ﴿وَأَتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنْتِثًا﴾ بناتاً لنفسه وهذا خلاف ما عليه عقولكم وعادتكم ﴿إِنَّكُمْ لَقَوْلُونَ قَوْلًا عَظِيمًا﴾ بإضافة الأولاد إليه وهي خاصة بعض الأجسام لسرعة زوالها ثم بتفضيل أنفسكم عليه حيث تجعلون له ما تكرهون ثم بجعل الملائكة الذين هم من أشرف الخلق أدونهم ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا﴾ كررنا هذا المعنى بوجوده من التقرير ﴿فِي هَذَا الْقُرْآنِ﴾ في مواضع منه ويجوز أن يراد بهذا

عمله الخ) قيل إنه لا دلالة على أن التوحيد مبدأ الأمر ومنتهاه وهو غير متوجه إذ مراده كما نطق به كلامه أن فائدة الأعمال متوقفة على التوحيد فإن من عمل عملاً من غير قصد أصلاً عمله باطل لا يثاب عليه ومن قصد به غير الله كالأصنام أو الرياء كان سعيه ضائعاً إذ لا يفيد شيئاً فبقي أن يقصد به وجه الله لا غير لينفعه وهذا متوقف على معرفة الله تعالى وتوحيده، ومن الناس من رده وتردد فيه من غير محصل لكلامه. قوله: (وإنه رأس الحكمة وملاكها) معطوف على قوله أن التوحيد الخ الرأس معروف ويطلق على الأول والأشرف والمراد الثاني لأن الأول بمعنى المبدأ وقد تقدم ذكره والملاك بكسر الميم ما به البقاء فالمراد أنه أشرف الأمور وبه يكون بقاؤها وثباتها لأنه علم أنه من الحكمة بدخوله فيها ثم لما أعاد ذكره تأكيداً علم منه أنه مما يعتني به لما ذكر. قوله: (ورتب عليه الخ) يعني قوله مذموماً مخذولاً وقوله: فلتلقى في جهنم الخ، وقوله: تلوم نفسك لأنه في القيامة يشغل كل أحد بنفسه فلا يتفرغ للوم غيره ولو سلم فيعلم منه لوم غيره بالطريق الأولى. قوله: (والهزمة للإنكار الخ) بمعنى أنه لم يكن ذلك من الله ولا يليق صدور اعتقاده بعقل وهي مقدمة من تأخير أو داخلة على مقدر على ما تقرر والفاء على الأول لسببية الإنكار لا لإنكار السببية، وقوله: أفضلكم تفسير لأصفاكم لأنه من كونه صافياً أي خالصاً والباء داخلة على المقصور والكلام فيه معروف؛ وقوله: بناتاً لنفسه أي لتكون أولاداً له لا للزوج، وعبر بالإناث إظهاراً لخستهن وقوله: خلاف ما عليه عقولكم يعني من ترك الأشرف مع القدرة عليه وعادتهم من قبل ترك البنات بؤادهن وإضافة الأولاد نسبتها وفي نسخة هن بدل هي باعتبار البنات والصحيح الأولى؛ وقوله لسرعة زوالها فيحتاج إلى بقاء النوع بالتوالد وأنت ضمير زوالها العائد للبعض لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه أو لتأويله بالمتوالدة ويصح رجوعه للأجسام وقال بعض: لأن منها ما لا يتوالد كالفلكيات وقوله: بتفضيل معطوف على قوله: بإضافة الأولاد وكذا ما بعده، وما تكرهون هو البنات وأدونهم الإناث. قوله: (كررنا هذا المعنى) يشير إلى أن التصريف تكرير الشيء من حال إلى حال والمراد به التعبير عنه بعبارات، ومفعوله محذوف أي صرفناه. قوله: (في مواضع منه) إشارة إلى أن القرآن المراد منه المجموع، وقوله: ويجوز أن يراد بهذا القرآن إبطال إضافة البنات

القرآن يبطل إضافة البنات إليه على تقدير ولقد صرفنا القول في هذا المعنى أو أوقفنا التصريف فيه، وقرء صرفنا بالتخفيف ﴿لِيَذْكُرُوا﴾ ليتذكروا وقرأ حمزة والكسائي هنا وفي الفرقان ليذكروا من الذكر الذي هو بمعنى التذكر ﴿وَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا نُفُورًا﴾ عن الحق وقلة طمأنينة إليه ﴿قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ﴾ أيها المشركون وقرأ ابن كثير وحفص عن عاصم بالياء فيه وفيما بعده على أن الكلام مع الرسول ﷺ ووافقهما نافع وابن عامر وأبو عمرو وأبو بكر ويعقوب في الثانية على أن الأولى مما أمر الرسول ﷺ أن يخاطب به المشركين والثانية مما نزه به نفسه عن مقالهم ﴿إِذَا لَابْتَغَوْا إِلَيَّ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ جواب عن قولهم وجزاء للو، والمعنى لطلبوا إلى من هو مالك الملك سبيلاً بالمعازة كما يفعل الملوك

الخ، لا يعني به أنه أطلق القرآن وأراد به الإبطال من باب إطلاق اسم الحال على المحل بل المراد أن هذا القرآن إشارة إلى البعض المشتمل على الإبطال ويؤيده قوله ولقد صرفنا القول في هذا المعنى كما أفاده في الكشف، وصرفنا متعد مفعوله القول المقدر وإيقاع القرآن على المعنى وجعله ظرفاً للقول إما بإطلاق اسم المحل على الحال لما اشتهر أن الألفاظ قوالب للمعاني أو بالعكس كما يقال الباب الفلاني في كذا، وهذه الآية في تحريم كذا أي في بيانه وكلا الاستعمالين شائع، وقوله: أو أوقفنا الخ على تنزيله منزلة اللازم وتعديته بفي كما في قوله: تجرح في عراقيتها نصلي، وفي نسخة بالواو بدل أو فيكون مع ما قبله وجهاً واحداً ويكون قوله على تقديره ولقد صرفنا القول بياناً لحاصل المعنى لا لتقدير المفعول لكنه خلاف الظاهر. قوله: (ليتذكروا) إشارة إلى أصل لفظه وأنه من التذكر بمعنى العظة وأما قراءة التخفيف فمن الذكر بمعنى التذكر ضد النسيان والغفلة، ثم إن الزمخشري أشار إلى نكتة هنا وهو أنه قال أي كزرنه ليتعظوا ويعتبروا ويطمئنوا إلى ما يحتج به عليهم فإن التكرار يقتضي الإذعان واطمئنان النفس به فيكون قوله: وما يزيدهم تعكياً وهو معنى لطيف تركه المصنف رحمه الله، وقوله: وقلة طمأنينة إليه قيل: القلة بمعنى العدم أو كناية عنه ويجوز ابقاؤها على ظاهرها لأنهم ربما اطمأنوا لبعضه ظاهراً، وقوله وفيما بعده هو عما يقولون، وقوله: على أن الكلام مع الرسول ﷺ بمعنى أنه إذا أمر أحد بتبليغ كلام لأحد فالمبلغ له في حال تكلم الأمر غائب ويصير مخاطباً عند التبليغ فإذا لوحظ الأول فحقه الغيبة وإذا لوحظ الثاني فحقه الخطاب كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا وَاسْتَغْلِبُونَ﴾ [سورة آل عمران، الآية: ١٢] وقد قرء بالوجهين وقيل إنه يريد أنه ليس من جملة القول المأمور به بل كلام الله مع رسوله ﷺ معترضاً بين الشرط والجزاء، وعلى قراءة الخطاب هو متعلق بالشرط وفيه نظر. قوله: (مما أمر الرسول ﷺ الخ) أي باعتبار حاله عنده مكالمتهم لا باعتبار حاله مع الله، وقوله مما نزه به نفسه أي ابتداء من غير أمر للرسول ﷺ لهم، وقوله عن قولهم وهو أن مع الله آلهة وقوله وجزاء للو لاقترانها بإذا واللام وقوله لطلبوا الخ فقوله إلى ذي العرش بمعنى إلى مقابلته ومغالبته والمعازة بالزاي المعجزة مفاعلة من العز ومعناها المقاومة والمغالبة من عزه إذا غلبه وهذه الآية، كقوله تعالى:

بعضهم مع بعض أو بالتقرب إليه والطاعة لعلمهم بقدرته وعجزهم كقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ﴾ ﴿سَبْحَتُمْ﴾ ينزّه تنزيهاً ﴿وَتَعَلَّىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا﴾ تعالياً ﴿كَبِيرًا﴾ متباعداً غاية البعد عما يقولون: فإنه في أعلى مراتب الوجود وهو كونه واجب الوجود والبقاء لذاته واتخاذ الولد من أدنى مراتبه فإنه من خواص ما يمتنع بقاؤه ﴿تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَوَاتُ الْأَسْفَلُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾ ينزّهه عما هو من لوازم الإمكان وتوابع الحدوث بلسان الحال حيث تدل بإمكانها وحدوثها على الصانع القديم الواجب لذاته ﴿وَلَكِنَّ لَا نَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ أيها المشركون لإخلالكم بالنظر الصحيح الذي به

﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾ [سورة الأنبياء، الآية: ٢٢] ففيها إشارة إلى برهان التمانع بتصوير قياس استثنائي استثنى فيه نقيض التالي كما سيأتي تقريره ثمة. قوله: (أو بالتقرب إليه والطاعة) فالسبيل بمعنى الوسيلة الموصلة إليه وضمير ابتغوا فيهما للآلهة قالوا إنه إشارة إلى قياس اقتراضي والمراد بالآلهة من عبد من أولي العلم كعيسى والعزير عليهما الصلاة والسلام وتقريره هكذا لو كان كما زعمتم آلهة لتقربوا إليه وكل من كان كذلك ليس إلهاً فهم ليسوا بآلهة ولو على الأول امتناعية وعلى هذا شرطية والقياس مركب من مقدمتين شرطية اتفاقيه وحملية. قوله: (ينزّه تنزيهاً) يشير إلى أنّ سبحان مصدر سح بمعنى نزه وبرأ لا بمعنى قال سبحان الله كما مرّ تقريره، وينزّه بالياء في أوله مجهول مضارع نزه تنزيهاً كما في النسخ الصحيحة لا بالتاء ماضي تنزهاً كما ظنه بعضهم فحبط إذ قال قدر فعله من التفعّل لا من التفعيل ليناسب قوله تعالى ولم يقل تنزهاً لما مرّ أنّ سبحان من التسبيح الذي هو التنزّه وقوله تعالياً إشارة إلى أنّ علوّاً مصدر من غير فعله كقوله أنبتكم من الأرض نباتاً. قوله: (متباعداً غاية البعد) إشارة إلى أنّ الكبير من صفات الأجسام فإذا وصفت به المعاني فسر بما يليق بها وهو ما ذكره هنا، وذكر العلوّ بعد عنوانه بذی العرش في أعلى مراتب البلاغة، وقوله: ما يمتنع بقاؤه أي عادة لا بالذات ولذا توالد وتناسل لبقاء نوعه في الجملة. قوله: (ينزّهه عما هو من لوازم الإمكان) يعني أن في قوله تسبح الخ استعارة تمثيلية أو تبعية كتنظت الحال فإنه استعير فيه التسبيح للدلالة على وجود فاعل قادر حكيم واجب الوجود منزّه عن الإمكان وما يستلزمه كما يدل الأثر على مؤثره فجعلت تلك الدلالة الحالية كأنها تنزّه له عما يخالفه:

وفي كل شيء له آية تدل على أنه الواحد...

فلوازم الإمكان الأمور الموجبة والمستلزمة له وقوله: حيث الخ إشارة إلى أنها محتاجة إلى الفاعل في الوجود والبقاء لأنّ سببه الإمكان والحدوث على ما اختاره المحققون من أهل الكلام وبهذا ظهر وجه الشبه وإن الدلالة مشبهة بالتنزيه لا أنها مفروغ منها كما توهم. قوله: (أيها المشركون) إشارة إلى جواب سؤال مقدر وهو أنه إذا كان التسبيح بمعنى الدلالة الظاهرة المشبهة بالتنزيه كيف قيل إن الناس لا يفهمون ذلك وكثير من العقلاء فهمه ولهذا ذهب بعض الظاهرية وارتضاه الراغب أنه تسبيح حقيقي ولكننا لا ندركه لحكمة ولا يستغرب هذا وقد

يفهم تسييحهم ويجوز أن يحمل التسييح على المشترك بين اللفظ والدلالة لإسناده إلى ما يتصور منه اللفظ وإلى ما لا يتصور منه، وعليهما عند من جوز إطلاق اللفظ على معنييه وقرأ ابن كثير وابن عامر ونافع وأبو بكر يسبح بالياء ﴿إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا﴾ حين لم يعاجلكم بالعقوبة على غفلتكم وشرككم ﴿عَفْوًا﴾ لمن تاب منكم ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ

سبح الحصى في كف نبينا عليه أفضل الصلاة والسلام^(١) وسلمت عليه الحجارة^(٢) فدفعه بأن الخطاب للمشركين والكفرة بقرينة ما قبله فإنه مسوق لهم وهم لو فقهوه ما أشركوا وسيأتي ما يرد عليه ودفعه وأن السؤال مدفوع على عموم الخطاب أيضاً. قوله: (ويجوز أن يحمل التسييح على المشترك الخ) معطوف على ما قبله بحسب المعنى أي يجوز أن يراد به الدلالة على تنزيه الباري عما ذكر مطلقاً سواء كانت حالية أو مقالية على أنه من عموم المجاز أو بالجمع بينهما على رأي من جوزه، وعبر بالجواز رداً على ما يفهم من ظاهر كلام الكشاف من منعه وإشارة إلى أنه مرجوح عنده لأنه مع بعده لا يلائمه قوله لا تفقهون لأن منه ما يفقهه المشركون وغيرهم وهو التسييح اللفظي وأن أجيب عنه بأنهم لعدم تدبرهم له وانتفاعهم به كان فهمهم بمنزلة العدم أو أنهم لعدم فهمهم لبعضه جعلوا كمن لا يفهم الجميع تغليبا وهذا وإن حسم السؤال لكنه ضغث على إثالة، وقوله وعليهما عطف على قوله على المشترك أي على اللفظ والدلالة الحالية معاً، وقوله على معنييه أي الحقيقي والمجازي كما يحمل على الحقيقيين والمجازيين. قوله: (وقرأ ابن كثير الخ) قرأ أبو عمرو والأخوان وحفص بالتاء الفوقية تسبح له السموات، والباقون بالتحتية لأن التانيث مجازي مع الفصل، وقال ابن عطية أنه أعيد على السموات والأرض ضمير العقلاء لإسناده ما هو من أفعالهم لها، وردة المعرب بأنه ظن أن ضميرهن يخص العاقلات وليس كذلك. قوله: (حين لم يعاجلكم الخ) إشارة

(١) أخرجه البزار ٢٤١٣ في خبر مطول من طريق قريش بن أنس عن صالح عن أبي الأخضر عن الزهري عن سويد بن يزيد عن أبي ذر وفيه قال: فتناول النبي ﷺ سبع حصيات فسبحن في يده حتى سمعت لهن حيناً كحنين النحل ثم وضعهن فخرسن... « وقريش بن أنس تغير بأخيه وصالح بن أبي الأخضر ضعيف وسويد بن يزيد قال البيهقي في الدلائل ٦٥/٦ بعد ما رواه من طريق الكديمي عن قريش بن أنس: وكذلك رواه محمد بن بشار عن قريش عن أنس عن صالح بن أبي الأخضر وصالح لم يكن حافظاً والمحفوظ رواية شعيب بن أبي حمزة عن الزهري قال: ذكر الوليد بن سويد أن رجلاً من بني سليم كبير السن كان ممن أدرك أبا ذر ونقل الحافظ كلام البيهقي في الفتح ٥٩٢/٦: والوليد في البزار ٢٤١٤ وفيها إسحاق بن إبراهيم الحمصي يهّم كثيراً وشيخه عمرو بن الحارث الحمصي لم يوثقه الحارث إلى عبد الله بن سلام. وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة ١١٤٦ من طريق آخر وفيه ضعف فيتقوى إن شاء الله بهذه الطرق. وانظر المجمع ١٧٩/٥.

(٢) أخرجه مسلم ٢٢٧٧، والترمذي ٣٦٢٤، والدارمي ١٢/١، وابن أبي شيبة ٤٦٤/١١، والطيالسي ٢/١٢٣، والطبراني في الكبير ١٩٠٧ و١٩٦١ و١٩٩٥ و٢٠٢٨ وفي الصغير ٦٢/١، وأبو نعيم في أخبار أصبهان ١٠٨/١، والبغوي في شرح السنة ٣٧٠٩ كلهم من حديث جابر بن سمرة.

الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا يَحْجِبُهُمْ عَنْ فِهْمٍ مَا تَقْرُؤُهُ عَلَيْهِمْ ﴿مَسْتُورًا﴾ ذَا سِتْرٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَدَهُ مَاتِيًا﴾ وَقَوْلُهُمْ: سَيْلٌ مَفْعَمٌ أَوْ مَسْتُورًا عَنِ الْحَسِّ أَوْ بِحِجَابٍ آخَرَ لَا يَفْهَمُونَ وَلَا يَفْهَمُونَ أَنَّهُمْ لَا يَفْهَمُونَ نَفْيَ عَنْهُمْ أَنْ يَفْهَمُوا مَا أَنْزَلَ عَلَيْهِمْ مِنَ الْآيَاتِ بَعْدَمَا نَفَى عَنْهُمْ التَّفَقُّهَ لِلدَّلَالَاتِ الْمَنْصُوبَةِ فِي الْأَنْفُسِ وَالْأَفَاقِ تَقْرِيرًا لَهُ وَبَيَانًا لِكُونِهِمْ مَطْبُوعِينَ عَلَى الضَّلَالَةِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ قَوْلُهُ: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً﴾ تَكْنِهَا وَتَحْوِلُ دُونَهَا عَنِ إِدْرَاكِ

إِلَى دَفْعِ مَا قِيلَ جَعَلَ الْخَطَابَ لِلْمَشْرِكِينَ لَا يَنْسَبُ قَوْلُهُ أَنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَأَنَّ قَوْلَهُ لَا تَفْقَهُونَ إِشَارَةٌ إِلَى مَا عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ مِنَ الْغَفْلَةِ وَعَدَمِ الْعَمَلِ بِمَقْتَضَاهُ، وَرَدُّ بَأَنَّهُ لَا يَلْتَمِثُ مَعَ مَا قَبْلَهُ مِنَ الْإِنْكَارِ عَلَى الْمَشْرِكِينَ لِمَا أَسْنَدُوهُ إِلَيْهِ فَلَمَّا نَزَّهَهُ عَنْهُ قَالَ هَذَا التَّنْزِيهِ مِمَّا شَهِدَ بِهِ حَتَّى الْجَمَادِ، وَأَمَّا التَّذْيِيلُ بِقَوْلِهِ أَنَّهُ كَانَ حَلِيمًا الْخِ، فَوَجْهُهُ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْمَصْنِفُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَعَاجِلُهُمْ بِالْعُقُوبَةِ مَعَ كُفْرِهِمْ وَقُصُورِهِمْ فِي النَّظَرِ وَلَوْ تَابُوا لَغُفِرَ لَهُمْ مَا صَدَرَ مِنْهُمْ فَكَأَنَّهُ قِيلَ مَا أَحْلَمَ اللَّهُ وَأَكْرَمَهُ وَهَذَا فِي غَايَةِ الْبَلَاغَةِ وَالِانْتِظَامِ. قَوْلُهُ: (يَحْجِبُهُمْ عَنْ فِهْمٍ مَا تَقْرُؤُهُ) قِيلَ عَلَيْهِ إِنَّهُ وَإِنْ رَوَى عَنْ قَتَادَةَ وَاخْتَارَهُ الزَّجَاجُ وَغَيْرِهِ لَا يَلِثُ قَوْلُهُ: بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ الْخِ إِلَّا بِتَقْدِيرِ حَذْفِ مِضَافِينَ أَيْ جَعَلْنَا بَيْنَ فِهْمِ قِرَاءَتِكَ وَأَيْضًا هُوَ عَلَى هَذَا مَكْرَرٌ مَعَ مَا بَعْدَهُ مِنْ غَيْرِ فَائِدَةٍ جَدِيدَةٍ فَالْأَوْلَى أَنْ يَحْمَلَ عَلَى مَا رَوَى مِنْ أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي أَبِي سَفْيَانَ وَأَبِي جَهْلٍ وَالنُّضْرِ وَأُمِّ جَمِيلٍ إِذْ كَانُوا يُؤذُونَهُ إِذَا قَرَأَهُ فَحَجَبَ اللَّهُ أَبْصَارَهُمْ عَنْهُ فَكَانُوا يَمْرُونَ وَلَا يَرُونَهُ، وَمَنْ النَّاسُ مِنْ يَرِدُّ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ سَهْلٌ مِنْ غَيْرِ بَيَانٍ لَوْجِهَةِ السَّهُولَةِ وَكَانَ السَّكُوتُ عَنْهُ خَيْرًا لَهُ بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَقْدَرُ فِيهِ وَإِنَّمَا يَلْزَمُ لَوْ كَانَ حَقِيقَةً وَهَذَا تَمَثِيلٌ لَهُمْ فِي عَدَمِ اسْتِمَاعِ الْحَقِّ بِمَنْ كَانَ وَرَاءَ جِدَارٍ وَحَجَبَ كَمَا أَنَّ الْأَكِنَّةَ كَذَلِكَ وَأَمَّا الْإِعَادَةُ مِنْ غَيْرِ إِفَادَةٍ الَّتِي أَدْعَاهَا فَقَدْ كَفَانَا الْمَصْنِفُ رَحِمَهُ اللَّهُ شَرِّهَا فَإِنَّ قَوْلَهُ: تَسْبِيحُ لَهُ السَّمَوَاتِ الْخِ نَفْيَ لِفَهْمِهِمْ لِلدَّلَّةِ الْآفَاقِيَّةِ وَالنَّفْسِيَّةِ ثُمَّ عَقَبَهَا بِمَا هُوَ أْبْلَغُ وَهُوَ أَنَّهُمْ لَا يَفْهَمُونَ فَصِيحُ الْمَقَالِ فَضْلًا عَنْ دَلَالَةِ الْحَالِ ثُمَّ صَرَّحَ بِمَا اقْتَضَاهُ مِنْ كُونِهِمْ مَطْبُوعِينَ عَلَى الضَّلَالِ وَأَيُّ فَائِدَةٍ بَعْدَ هَذَا أَجَلَ لِمَنْ كَانَ ذَا بَالٍ وَقَدْ تَتَبَعْنَا كَلَامَ الْكَشَافِ وَالْمَصْنِفِ فَرَأَيْنَاهُمَا إِذَا اقْتَصَرَا عَلَى تَفْسِيرٍ أَوْ قَدَمَاهُ فَهُوَ مَأْثُورٌ عَنِ السَّلْفِ مَا لَمْ يَدْعُ دَاعٍ إِلَى سِوَاهُ. قَوْلُهُ: (ذَا سِتْرٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَدَهُ مَاتِيًا﴾) لِمَا كَانَ الْحِجَابَ سَاتِرًا لَا مَسْتُورًا ذَهَبُوا فِي تَأْوِيلِهِ إِلَى وَجْهِهِ، مِنْهَا مَا ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّهُ لِلنَّسَبِ كِلَابِنِ وَتَامِرٍ، وَهُوَ وَأَنْ اشْتَهَرَ فِي فَاعِلٍ فَقَدْ جَاءَ فِي مَفْعُولٍ أَيْضًا كَمَا نَهَوْنَا عَلَيْهِ وَلَهُ نِظَائِرٌ كَرَجَلٍ مَرْطُوبٍ وَمَكَانٍ مَهُولٍ وَجَارِيَةٍ مَغْجُوجَةٍ، وَلَا يُقَالُ رَطْبَةٌ وَهَلْتَهُ وَغُنْجَتُهُ وَعَلَيْهِ يَخْرُجُ كُلُّ مَا جَاءَ عَلَى مَفْعُولٍ مِنَ اللَّازِمِ فَاحْفَظْهُ، وَمِنْهُ وَعَدَا مَاتِيًا أَيْ ذَا إِيْتِيَانٍ لِأَنَّهُ آتٌ وَكَذَا سَيْلٌ مَفْعَمٌ بِالْفَتْحِ فَإِنَّهُ مَفْعَمٌ بِالْكَسْرِ مِنْ أَفْعَمَتِ الْإِنَاءَ إِذَا مَلَأْتَهُ وَأَهْلُ الْمَعَانِي مَثَلُوا بِهِ لِلْإِسْنَادِ الْمَجَازِيِّ وَهُوَ جَائِزٌ فِيهِ كَمَا يَجُوزُ فِي النِّظْمِ هُنَا كَمَا فِي شُرُوحِ الْكَشَافِ وَلِكُلِّ وَجْهَةٍ لَكِنْ صَاحِبُ الْكَشَافِ رَجَحَ النِّسْبَةَ عَلَى التَّجَوُّزِ فِي الْإِسْنَادِ فِي هَذَا الْمَثَلِ بِأَنَّهُ لَوْ قِيلَ أَفْعَمُ السَّيْلِ الْوَادِي كَانَ التَّجَوُّزُ بِحَالِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ لَكِنْ الْمَثَلُ لَا يَتَحَمَّلُ الْقِيلَ وَالْقَالَ.

الحق وقبوله ﴿أَنْ يَفْقَهُوهُ﴾ كراهة أن يفقهون ويجوز أن يكون مفعولاً لما دل عليه قوله: وجعلنا على قلوبهم أكنة أي منعناهم أن يفقهوه ﴿وَوَقَىٰ آفَاتِهِمْ وَقَرَأَ﴾ يمنعهم عن استماعه ولما كان القرآن معجزاً من حيث اللفظ والمعنى أثبت لمنكريه ما يمنع عن فهم المعنى وإدراك اللفظ ﴿وَإِذَا ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِي الْقُرْآنِ وَحْدَهُ﴾ واحداً غير مشفوع به ألتهم مصدر وقع موقع الحال

قوله: (أو مستوراً عن الحسن) فيكون بياناً لأنه حجاب معنوي لا حسي فهو على ظاهره حقيقة، وقيل إنه على الحذف والإيصال والأصل مستوراً به الرسول ﷺ عن رؤيتهم أو فهم ما يقرؤه وإدراكه، وقوله: أو بحجاب آخر فيكون عبارة عن تعدد الحجب، وقوله: لا يفهمون ولا يفهمون أنهم لا يفهمون بيان لتعدد الحجب المجازية فالحجاب الأول: عبارة عن عدم الفهم، والثاني: عدم فهم عدم الفهم، وعن الأخفش أن مفعولاً يرد بمعنى فاعل، كميمون ومشووم بمعنى يأمن وشائم كما أن فاعلاً يرد بمعنى مفعول كماء دافق فإن أراد أنه حقيقة فقريب، وقوله: نفي عنهم تفصيل لمعنى هذه الآية مع ما قبلها وما بعدها وبيان لارتباطها، وقوله: النفقة للدلالات ضمنه معنى التفتن والتدبر فعده باللام، وقوله: مطبوعين أي مجبولين ومخلوقين وكلامه ظاهر، وقوله: تكنها يقال كنه وأكنه إذا ستره. قوله: (كراهة أن يفقهوه) يعني أنه مفعول له بتقدير مضاف أو هو مفعول به لفعل مقدر مفهوم من الجملة أو من أكنة وأما جعله من التضمنين كما قيل فغير ظاهر فإنه لا يظهر تضمين جعلنا أو أكنة أو الجملة بتمامها كما ذهب إليه بعض الشراح. قوله: (يمنعهم عن استماعه) أي عن حق استماعه، وكذا قوله فهم المعنى وإدراك اللفظ أي كما ينبغي ويليق به فإنهم كانوا يسمعون اللفظ من غير تدبر فلا يدركون إعجازه فقد منعوا عن إدراكه على ما ينبغي وكذا حال المعنى فلا يرد أن فهم المعنى موقوف على إدراك اللفظ فالجعل الثاني على تقدير كونه حقيقة كاف في الأمرين كما قيل: وهذا لو سلم لا يرد على المصنف رحمه الله ولو حمل على ظاهره لأنه ترق فكأنه لما قال لا يفهمون المعنى قال: بل لا يدركون لفظه فضلاً عنه ولا محذور فيه حتى يتكلف له ما ذكر. قوله: (واحداً غير مشفوع به الخ) أي مقرون بذكره ذكر شيء من الآلهة، كما كانوا يقولون بالله واللوات مثلاً وعدم اقترانهم به صادق بنفيهم فلا يرد ما قيل إن المتبادر من هذا كونه غير مشفوع به في الذكر، وقوله: بعده هرباً من استماع التوحيد يقتضي أنه غير مشفوع به في الألوهية، وقوله: مصدر وقع موقع الحال في الدر المصون أنّ فيه وجهين أحدهما أنه منصوب على الحال وإن كان معرفة لفظاً فإنه في قوة النكرة إذ هو في معنى منفرداً وهل هو مصدر أو اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال فوحده موضوع موضع اتحاد، واتحاد وضع موضع متوحد، وهذا مذهب سيبويه رحمه الله أو هو مصدر أوجد على حذف الزوائد وأصله اتحاد أو هو بنفسه مصدر وحده فعلاً ثلاثياً، يقال: وحده يحده وحداً وحدة كوعد أو عدة، وقال الزمخشري: إنه مصدر الثلاثي سادا مسداً الحال بمعنى واحداً كجهدك، وهذا ليس بمذهب سيبويه، والثاني:

وأصله يحد وحده بمعنى واحداً وحده ﴿وَلَوْ عَلَيَّ آدْبُرُهُمُ نُورًا﴾ هرباً من استماع التوحيد ونفرة أو تولية، ويجوز أن يكون جمع نافر كقاعد وقعود ﴿فَنَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِ﴾ بسببه ولأجله من الهزة بك وبالقرآن ﴿إِذْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ ظرف لا علم وكذا ﴿وَإِذْ هُمْ نَجْوَى﴾ أي نحن أعلم بغرضهم من الاستماع حين هم مستمعون إليك مضمرون له، وحين هم ذوو نجوى يتناجون به، ونجوى مصدر، ويحتمل أن يكون جمع نجوي ﴿إِذْ يَقُولُ الظَّالِمُونَ إِنَّا تَبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا﴾ مقدر باذكر أو بدل من إذ هم نجوى على وضع الظالمين موضع الضمير للدلالة على أن تناجيهم بقولهم: هذا من باب الظلم، والمسحور هو الذي سحر به فزال عقله، وقيل الذي له سحر، وهو الرئة أي إلا رجلاً يتنفس ويأكل ويشرب مثلكم ﴿أَنْظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ﴾ مثلوك بالشاعر والساحر والكاهن والمجتون ﴿فَضَلُّوا﴾ عن الحق في جميع

أنه منصوب على الظرفية وهذا مذهب يونس، وعلى الحالية إذا وقعت بعد فاعل ومفعول كقوله: وإذا ذكرت ربك في القرآن وحده جاز كونها حالاً من كل منهما أي موحداً له أو موحداً بالذكر فقول المصنف رحمه الله واقع موقع الحال أي لا منصوب على الظرفية ولا على المصدرية بفعل هو الحال في الحقيقة وهذا معنى قوله وحده أي هو حال وحده لا مع عامله ولا مع متعلقه. قوله: (هرباً) يعني أنه مفعول له أو مفعول مطلق لقوله ولوا فهو منصوب بولوا لتقارب معناه، أو جمع ناقر فهو حال، وقوله: بسببه ولأجله يعني أنه متعلق يستمعون والضمير لما والباء سببية في به لا بمعنى اللام إلا أنه وقع في نسخة أو بدل الواو وعليها يتعين ذلك، وقد تجعل الباء للملابسة أي يستمعون بقلوبهم أو بظاهر أسماعهم والأول أولى وإما بآء بما فمتعلقة بأعلم لأن أفعل للتعجب أو التفضيل في الجهل والعلم يتعدى بالباء وما سواهما باللام تقول هو أعلم بحاله وأكسى للفقراء، وقوله: من الهزة الخ بيان لما وقوله ظرف لأعلم أي متعلق به أي نحن أعلم بما هم عليه في هذا الوقت، وليس المراد تقييد علمه بل الوعيد لهم وقيل إنه متعلق يستمعون الأولى، وقوله: بغرضهم من الاستماع وهو الهزة السابق، وقوله: مضمرون أي مخفون لغرضهم وهو يعلم من الاقتصار على الاستماع المقابل بالنجوى، وقوله ذوو نجوى إشارة إلى تقدير المضاف على المصدرية وإذا كان جمع نجوي فهو كقتيل وقتلي. قوله: (على وضع الظالمين) أي وضع الظاهر موضع الضمير إذ الظاهر إذ يقولون لكنه عبر به للإشارة إلى أنهم بهذا متصفون بالظلم له أو لأنفسهم وقوله للدلالة متعلق بقوله بدل لبيان فائدة الإبدال وبقولهم خير أن. قوله: (هو الذي سحر به فزال عقله) فهو كقولهم أن هو إلا رجل مجنون، وبه متعلق بسحر لتضمينه معنى فعل السحر به، وقوله: الذي له سحر بسكون الحاء وسينه مثلثة، كما في الدرر والغرر وقد تفتح حاؤه، والرئة مهموز آلة للتنفس معروفة في الجوف، وقوله: يتنفس الخ إشارة إلى أن مسحوراً بمعنى ذا سحر وهو كناية عن كونه بشراً مثلهم لا يمتاز عنهم بشيء يقتضي اتباعه على زعمهم الفاسد، يقال: رجل مسحور ومسحر أي يأكل ويشرب ومنه سحور الصائم أو هو من وقت

ذلك ﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا﴾ إلى طعن موجه فيتهافتون ويخطبون كالمتحير في أمره لا يدري ما يصنع أو إلى الرشاد ﴿وَقَالُوا لَوْ أَنَّا كُنَّا عِظْمًا وَّرَفْنًا﴾ حطاماً ﴿أَوَنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا﴾ على الإنكار والاستبعاد لما بين غضاضة الحي وبيوسة الرميم من المباعدة والمنافاة.

السحر لأنه زمانه وهذا تفسير أبي عبيدة وقيل إنه بعيد لفظاً ومعنى لأنه لا يناسب ما بعده من كونه ضرب مثلاً ولذا أخره المصنف رحمه الله ومرضه. قوله: (مثلوك بالشاعر الخ) أي قالوا تارة هذا وتارة هذا مع علمهم بخلافه وإنما قصدوا تشبيهه حاله فيما قلته ونطقت به من القرآن بحال هؤلاء فتكون مثلوك بمعنى شبهوك إما على أن الأمثال جمع مثل بفتحيتين أو مثل بكسر فسكون، وفي الكشف الأظهر أن تفسير ضربوا لك الأمثال بمعنى بينوا لك الأمثال كما ذكر في غير هذا المحل بقوله وقالوا أنذا كنا الخ المقالات الثلاث ألا ترى قوله: واضرب لهم مثلاً فتفسيره بمثلوك غير ظاهر إذ الظاهر حينئذ مثلوا لك وبه يرتبط الكلام أتم ارتباط فلما ذكر استهزاءهم بالقرآن عجبه من استهزائهم بمضمونه من البعث دلالة على أنه أدخل في التعجب لمخالفته العقل وأما على هذا التفسير فيكون وقالوا معطوفاً على فضلوا لأنه من الضلال أو على مقدر تقديره مثلوك بما ذكر، وقالوا: وأورد عليه أنه لا يظهر كون المقالتين الأخيرتين من ضرب المثل فالأولى الاختصار على الأولى كما في قوله: ﴿وضرب لنا مثلاً ونسي خلقه قال من يحيي العظام﴾ [سورة ياسين، الآية: ٧٨] الآية وسميت أمثالا للتعبير عنها بعبارات شتى أو باعتبار تعدد القائل (قلت) ليس التعبير عنها بالأمثال لما ذكر بأقرب من جعل ما يتعلق بالمثل مثلاً على التغليب ثم إنه على ما اختاره في الكشف يكون قوله قالوا معطوفاً على ضربوا عطفاً تفسيريّاً، والظاهر فيه الفاء، وعلى ما ذكره المصنف أيضاً ولا حاجة لما تكلفه ولا وجه لعطفه على ضلوا والارتباط عليه تام أيضاً لأنه لما تعجب من ضربهم الأمثال بما ذكر عطف عليه أمراً آخر أعجب منه، فلا داعي لما ذكره أصلاً كما أنه لا وجه لما اعترض به على هذا التفسير بأنهم ما مثلوه ﷺ بما ذكر بل قالوا تارة أنه ساحر وأخرى أنه شاعر الخ، وأيضاً كان الظاهر أن يقال فيك لا لك فإن ما ذكره على طريق التشبيه لتفريقه بين الأقرباء والأصدقاء وعجزهم عن معارضته ﷺ لإخباره بالغيب واشتماله على المحال بزعمهم، ولك أظهر من فيك لأنه الممثل له وتفسير ضربوا بينوا هنا لا حاجة إليه بل لا يناسب فتأمل. قوله: (إلى طعن موجه) أي له وجه يقبل به، وقوله: يتهافتون بمعنى يقعون الضعف ما يتمسكون به ويختص في الاستعمال بالوقوع في الشر، وقوله: أو إلى الرشاد بيان للمعلقة بوجه آخر، والرفات ما يلي فتفتت وقيل إنه التراب والحطام ما تكسر من اليبس وهما متقاربان، وصيغة فعال تكون لما تفرّق كدقاق وفتات، وقوله على الإنكار أي قالوا هذا قولاً مبنياً على الإنكار وهو إشارة إلى أن الاستفهام إنكاري بمعنى أنه لا يكون هذا وغضاضته طراوته ورطوبته، ولذا قابلها ببيوسة الرميم أي البالي لأن البيوسة تقتضي التفرّق والفناء المنافي للحياة والرطوبة تقتضي الاتصال المقتضي للبقاء والحياة كما يعلم من

والعامل في إذا ما دلّ عليه مبعوثون لأنفسه لأن ما بعد إنّ لا يعمل فيما قبلها وخلقاً مصدر أو حال ﴿قُلْ﴾ جواباً لهم ﴿كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا أَوْ خَلْقًا مِمَّا يَكْتُمُونَ فِي صُدُورِكُمْ﴾ أي مما يكبر عندكم عن قبول الحياة لكونه أبعد شيء منها فإن قدرته تعالى لا تقصر عن إحيائكم لاشتراك الأجسام في قبول الأعراض فكيف إذا كنتم عظاماً مرفوثة، وقد كانت غضة موصوفة بالحياة قبل الشيء وقبل لما عهد فيه مما لم يعهد ﴿فَسَيَقُولُونَ مَنْ يُعِيدُنَا قُلْ﴾

علم الحكماء فسقط ما قيل إنّ الأولى أن يقال لما بين العظام والأجزاء المتفتة المنتشرة والبدن المجتمع من الأجزاء التي فيها الحياة والقوى الحيوانية من التباعد والتنافر. قوله: (والعامل في إذا ما دلّ عليه مبعوثون) وهو نبعث مقدراً بقرينة ما ذكر وأن الاستفهام بالفعل أولى لا نفسه لأن أنّ لها المصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها كما بينه النحاة وكذا الاستفهام مانع أيضاً كما ذكره وإن كان تأكيداً وليس عدم ذكره لأنه غير مانع لهذا كما توهم، وهذا على القول بأن العامل في إذا الشرطية الجواب أو ما في حيزه، وأما على القول بأن العامل الشرط فلا حاجة إلى التقدير وهو خلاف المشهور عند النحاة، وفي الدرر المصون إذا هنا متمحضة للظرفية، ويجوز أن تكون شرطية فالعامل فيها جوابها المقدر أي أنذا كنا عظاماً ورفاتاً نبعث أو نحوه كنعاد، وهذا المحذوف جواب الشرط عند سيبويه والذي انصب عليه الاستفهام عند يونس، قيل وعلى كونها شرطية والعامل الشرط يرد أن عمله فيها يوجب كونها ظرفاً له وذلك لا يكون إلا بعد تعيين مدلولها وهو لا يكون إلا بشرطها وهو تخيل واه لأنّ المعنى حينئذ أنبعث وقد كنا رفاتاً في وقت فدعوى ادعاء التعيين لا يتعين وهو ظاهر. قوله: (وخلقنا الخ) أي نصبه إما على أنه مفعول مطلق من غير لفظ فعله أو حال بمعنى مخلوقين، ووحيد لاستواء الواحد وغيره في المصدر. قوله: (كونوا حجارة) قال الزمخشري: أي لمشاكله قولهم كنا وأما الأمر فقيل إنه للاستهانة أو الإهانة وقال الطيبي أنه أمر تسخير كقوله: ﴿كُونُوا قردة خاسئين﴾ [سورة البقرة، الآية: ٦٥] لكونه على الفرض وإلا لزم أن يكونوا حجارة قال في الكشف وهو غير ظاهر لأنه لا معنى للتسخير الفرضي ولو جعل من قبيل كن فلاناً كقوله:

كن ابن من شئت واكتسب أدبا يغنيك عما ذكرت من نسب . . .

على معنى أنت فلان باستعمال الطلب في معنى الخبر أي أنتم حجارة ولستم عظاماً ومع ذلك تبعثون لا محالة لكان وجهاً قوياً وفيه بحث لأنه كيف يقال أنتم حجارة على أنه خبر وهو غير مطابق للواقع فلا بدّ من قصد الإهانة وعدم المبالاة وجعل الأمر مجازاً عن الخبر والخبر خبر فرضي وليس فيه ما يدل على الفرض كان ولو الشرطية، وهو مما لا يخفى بعده وليس بأقرب مما استبعده فالصواب أنه للإهانة كما جنح إليه في الإيضاح فتدبر. قوله: (أي مما يكبر الخ) يشير إلى أنّ الكبر في الأصل للمحسوسات ويوصف به المعاني كالعظيم ثم شاع فيما يستبعد وقوعه وهو المراد هنا، وقوله فإنّ قدرته تعالى الخ جواب عن إنكارهم البعث بعد كونهم عظاماً بالية بأنه أمر هين عليه تعالى ولو كنتم أجساماً لم تتصف بالحياة كالحديد

الَّذِي فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴿٥٢﴾ وكنتم تراباً وهو أبعد منه من الحياة ﴿فَسَيَنْظُرُونَ إِلَيْكَ زُجُورًا﴾
 فسيحزكونها نحوك تعجباً واستهزاء ﴿وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا﴾ فإن كل ما
 هو آت يكون في زمان قريب وأن يكون اسم عسى أو خبره والاسم مضمّر ﴿يَوْمَ يَدْعُوكُمْ
 فَتَسْتَجِيبُونَ﴾ أي يوم يبعثكم فتنبعثون استعار لهما الدعاء والاستجابة للتنبيه على سرعتهما

والحجارة فإنه يقدر على خلق الحياة فيها لتساوي الأجساد في قبول الأعراض فضلاً عما كان
 متصفاً بها فمن قال إنه تصوير لمعنى النظم إلى قوله فسينغضون لأن هنا إنكارين إنكار للبعث
 وإنكار لمن يقدر عليه وهذان جواب عن الثاني والكلام في الأول لم يصب وهذا إنما يحتاج
 إليه في كلام الكشاف كما في الكشف، وهو الذي غره لعدم التدبر. قوله: ﴿قُلْ الَّذِي
 فَطَرَكُمْ﴾ مبتدأ خبره يعيدكم أو فاعل به أو خبر مبتدأ مقدر على اختلاف في الأولى كما فصل
 في محله، وقوله: وهو أبعد منه من الحياة وفي نسخة وما هو أبعد الخ ومن فيهما متعلقة
 بأبعد، والثانية: صلته والأولى: تفضيلية وضمير منه لما ذكر من العظام والرفات ومرفوطة
 بمعنى مفتتة، وقوله فسيحزكونها تفسير لقوله: فسينغضون إليك فإنه بمعنى إلى جانبك وتحريك
 الرأس لذلك معروف. قوله: ﴿فإن كل ما هو آت﴾ أي محقق إتيانه قريب ولم يعين زمانه لأنه
 من المغيبات التي لا يطلع عليها غيره تعالى فبعد تحقق الوقوع القريب والبعيد سواء وقيل إنه
 قريب لأن ما بقي من زمان الدنيا أقل مما مضى منه. قوله: ﴿وانتصابه على الخبر الخ﴾ أي على
 أنه وصف منصوب على أنه خبر يكون الناقصة واسمها ضمير يعود على البعث المفهوم مما قبله
 أو العود أو هو منصوب على الظرفية وأصله زماناً قريباً فحذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه
 فانتصب انتصابه، ويكون على هذا تامة فاعلها ضمير العود أي عسى أن يقع العود في زمان
 قريب، وقوله: وأن يكون اسم عسى يعني عسى يجوز أن تكون تامة وناقصة فعلى الأول أن
 يكون مرفوع بها ولا خبر لها أي قرب كونه في وقت قريب أو كونه قريباً على وجهي يكون
 قريباً وهو الوجه الأول في كلام المصنف رحمه الله لكنه تسمح في تسمية مرفوعها اسماً فإنه
 مخصوص بالناقصة، وأما التامة فمرفوعها فاعل، وعلى الثاني فاسمها مضمّر راجع إلى العود
 كما مرّ فإن قلت إذا كان المعنى على التمام قرب أن يكون البعث قريباً لم يكن فيه فائدة،
 قلت: قال نجم الأئمة أنه لم يثبت معنى المقاربة في عسى لا وضعاً ولا استعمالاً ويدل لما
 ذكره التصريح بقريباً بعده في هذه الآية فلا حاجة إلى القول بأنها جردت عنه، كما قيل فالمعنى
 يرجى ويتوقع قرب. قوله: ﴿أي يوم يبعثكم فتنبعثون﴾ بالبناء للفاعل فيهما، والأول من البعث
 الثلاثي والثاني من الانفعال المطاوع له وقوله استعار لهما أي للبعث والانبعث ولا دعاء ولا
 استجابة فهو كقوله: ﴿كن فيكون﴾ فشبههما بذلك في السرعة والسهولة عليه، أما الأول فلأن
 قول قم يا فلان أو كن أمر سريع لا ببطء فيه وكذا الثاني لأن مجرد نداءه ليس كمزاولة إيجاد
 بالنسبة إلينا، فمن قال إنه ظاهر في الاستعارة الثانية وأما الأولى فباعتبار ترتب سرعة الاستجابة
 والانبعث على الدعاء والبعث لم يأت بشيء، وقيل إنه حقيقة كما في قوله: ﴿يوم ينادي

وتيسر أمرهما وأن المقصود منهما الإحضار للمحاسبة والجزاء ﴿بِحُجْرَةٍ﴾ حال منهم أي حامدين الله تعالى على كمال قدرته كما قيل إنهم ينفضون التراب عن رؤوسهم ويقولون: سبحانك اللهم وبحمدك أو منقادين لبعثه انقياد الحامدين عليه ﴿وَتَقْتُلُونَ إِن لَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ وتستقصرون مدة لبثكم في القبور كالذي مرّ على قرية أو مدة حياتكم لما ترون من الهول ﴿وَقُلْ لِمَ كَادَى﴾ يعني المؤمنين ﴿يَقُولُوا أَلَيْسَ هِيَ أَحْسَنُ﴾ الكاملة التي هي أحسن ولا يخاشنوا المشركين ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ بَيْنَهُمْ﴾ يهيج بينهم المرء والشرّ فعلل المخاشنة بهم تفضي إلى العناد وازدياد الفساد؛ ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَتْ لِلإِنْسَانِ عَدُوًّا مُّبِينًا﴾ ظاهر العداوة ﴿رَبِّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾

المنادي من مكان قريب ﴿وقيل إنه كناية عن البعث والانبعث لعدم المانع من إرادة حقيقتهما، فتدبر ثم إن قوله يوم يدعوكم فيه وجوه للمعربين ككونه بدلاً من قريباً على أنه ظرف أو منصوب بيبكون أو منصوب بضمير المصدر المستتر في يكون العائد على العود بناء على جواز أعمال الضمير أو منصوب بمقدر كاذكر أو تبعثون، وأما أنه بدل من الضمير المستتر في يكون بدل اشتمال ولم يرفع لأنه إذا أضيف إلى الجملة قد بينى على الفتح فتكلف وادعاء ظهوره ولا يسمع فإنه مكابرة وكذا القول بأنه لا وجه له إلا برفع يوم، ولا رواية له. قوله: (وَأَنَّ المقصود الخ) لأن الدعوة والنداء إنما يكون لأمر ودعوة السيد لعبده إنما تكون لاستخدامه أو للتفحص عن أمره والأول منتف لأن الآخرة لا تكليف فيها فتعين الأخير، فلا يقال إنه لا دلالة فيه على الإحضار لما ذكر بعده حتى يقال إنه تبرع من المصنف رحمه الله لبيان الواقع وكيف يتأتى هذا وقد أدخله المصنف في وجه الشبه وما قيل إن الدعوة تشعر بالإحضار والاستجابة بالسؤال المشعر بالحساب والجزاء لأن السؤال يكون له فليس بشيء كما لا يخفى. قوله: (حال منهم) أي من ضمير المخاطبين أي تستجيبون حامدين أو منقادين وقيل إنه متعلق بیدعوكم وفيه بعد وإذا كان بمعنى حامدين فهو حقيقة والباء للملاسة وقد أيد بما ذكر من الأثر وينفضون بالفاء والنفض معروف وإذا كان بمعنى منقادين فهو مجاز لأن من رضي فعلاً وحمده انقاد له، وقوله: كالذي مرّ على قرية إشارة إلى الآية التي مرت، وقوله: لما ترون من الهول لأنهم يذهلون به. قوله: (يعني المؤمنين) يعني أنّ الإضافة هنا للتشريف فيختص بالمؤمنين اختصاص بيت الله بالكعبة وإن كانت البيوت كلها لله والمقول لهم هم العباد المشركون، وقيل أمر مقدر مقوله بقرينة جوابه وهو يقولوا أي قل لهم قولوا التي الخ أو يقولوا بتقدير لام الأمر أي ليقولوا وهو إرشاد لهم أن لا يقولوا إلا بأمره، وقد مرّ تفصيله. قوله: (الكلمة التي هي أحسن) بيان لتأنيث التي إما بتقدير موصوف لها مؤنث أو بكونها عبارة عن الكلمة المؤنثة، والمراد بالكلمة معناها اللغوي الشامل للكلام وقوله ولا تخاشنوا المشركين بالغيبة والخطاب أي تغلظوا القول لهم وهذا قبل الأمر بالقتال ونزول آية السيف. قوله: (يهيج بينهم المرء والشر) المرء المجادلة والمخاصمة وضمير بينهم للمؤمنين والمشركين، والمراد أنّ المخاشنة تفضي إلى

إِنْ يَشَأْ يُرْسِلْكُمْ أَوْ إِنْ يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ ﴿٥٥﴾ تفسير للتي هي أحسن وما بينهما اعتراض أي قولوا لهم هذه الكلمة ونحوها ولا تصرّحوا بأنهم من أهل النار فإنه يهيجهم على الشر مع أن ختام أمرهم غيب لا يعلمه إلا الله ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾ موكولاً إليك أمرهم تقسرهم على الإيمان وإنما أرسلناك مبشراً ونذيراً فدارهم وأمر أصحابك بالاحتمال منهم، روي أن المشركين أفرطوا في إيذائهم فشكوا إلى رسول الله ﷺ فنزلت، وقيل شتم عمر رضي الله عنه رجل منهم فهم به فأمره الله بالعتف ﴿وَرَبِّكَ أَعْلَمُ بِمَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ وبأحوالهم فيختار منهم لنبوته وولايته من يشاء وهو رد لاستبعاد قريش أن يكون يتيم أبي طالب نبياً

تحريك الشيطان لهم على هذا فتؤذي إلى عنادهم وإصرارهم على الكفر وإيذاء المؤمنين فيتزايد الفساد ويفوت المقصود وقوله ظاهر العداوة إشارة إلى أن مبيناً من أبان اللازم كما مر. قوله: (تفسير للتي هي أحسن الخ) فالخطاب هنا للمشركين والمعنى أن يشأ يعذبكم بإبائكم على الكفر وإن يشأ يرحمكم بتوفيقكم للإيمان، وقيل إنه استئناف وليس تفسيراً للكلمة والخطاب للمؤمنين وهو مروى عن الكلبي والمعنى أنه إن يشأ يرحمكم أيها المؤمنون في الدنيا بإنجائكم من الكفرة ونصركم عليهم وإن يشأ يعذبكم بتسليطهم عليكم فالتى هي أحسن المجادلة الحسنة، وقوله: ولا تصرّحوا الخ أي بل علقوا أمرهم على مشيئة الله كما في الآية. قوله: (مع أن ختام أمرهم) في العذاب والرحمة غيب أي غائب علمه ومخفي من غير الله فلا ينبغي القطع بأنهم من أهل النار حتى أن المؤمن إذا صرح بذلك ينوي تعليقه على الإرادة أيضاً فمن قال لا وجه لهذه العداوة لم يصب.

قوله: (موكولاً الخ) أي مفروضاً إليك، وهذا قبل آية السيف، وقوله بالاحتمال أي باحتمال أذيتهم، وقوله: فنزلت أي آية قل لعبادي إلى ما هنا، وهذا وجه آخر معطوف على ما قبله بحسب المعنى وهو مروى وهو مخالف للأول في الخطاب ومعنى الرحمة والعذاب فتذكره. قوله: (وقيل شتم عمر رضي الله عنه رجل الخ) هذا سبب آخر للنزول، وعليه يختلف المعنى ويكون الخطاب في ربكم الخ للمؤمنين، والمراد بالتى هي أحسن الكلمة الحسنة التي لا شتم فيها ولا سب كأن يقول له عفا الله عنك وهداك ونحوه، وقوله فهم به أي قصد سبه أو ضربه أو نحوه مما يكون جزاء له، وقوله: وما أرسلناك عليهم وكيلاً تعريض لهم أي فكيف بأصحابك وأتباعك، فإن قلت ما فسر به وكيلاً لا يظهر له وجه فما معناه، قلت قوله تقسرهم على الإيمان معناه أن الوكيل يتصرف في أمور موكله فتجوز به عن إلجائه إلى الإيمان لأنه من جملة أحواله فوجه ظاهر، وكذا قوله أن المشركين الخ معناه أنك لا تصرف لك في أمورهم حتى تأمرهم بترك الأذية نعم ما ذكر عن عمر رضي الله عنه لا وجه له إلا جعله نظيراً لما قبله فتأمل. قوله: (يتيم أبي طالب) هو النبي ﷺ وعبر بهذه العبارة حكاية عن الكفار في حال استبعادهم وإلا فهذه العبارة لا يجوز إطلاقها على النبي ﷺ حتى أفتى المالكية بقتل قائلها كما في الشفاء فكان ينبغي للمصنف رحمه الله تركها، والجوع بضم الجيم وتشديد الواو جمع جائع

وأن يكون العراة الجوع أصحابه ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّنَ عَلَى بَعْضٍ﴾ بالفضائل النفسانية والتبريء عن العلائق الجسمانية لا بكثرة الأموال والاتباع حتى داود عليه السلام فإن شرفه بما أوحى إليه من الكتاب لا بما أوتيته من الملك، قيل: هو إشارة إلى تفضيل رسول الله ﷺ وقوله: ﴿وَمَا آتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا﴾ تنبيه على وجه تفضيله وهو أنه خاتم الأنبياء وأتمته خير الأمم المدلول عليه بما كتب في الزبور من أن الأرض يرثها عبادي الصالحون وتنكيره ههنا وتعرفه في قوله: ولقد كتبنا في الزبور لأنه في الأصل فعول للمفعول

والعراة جمع عار واستبعادهم ذلك لجهلهم وظنهم أن النبوة تتوقف على قوة صاحبها بالمال ونحوه وكون اتباعه أغنياء أشد، ولذا خص الله داود عليه الصلاة والسلام بالذكر هنا إشارة إلى أنه لم يفضل بالملك وإنما فضل بالوحي كما سيذكره المصنف رحمه الله. قوله: (بالفضائل النفسانية) ليس هذا مبنياً على مذهب الحكماء كما مر تحقيقه في سورة الأنعام، والتبريء مهموز وقد تبدل همزته ياء لكسر ما قبلها كالتوضي وليس كثرة زوجاته ﷺ من العلائق الجسمانية كما يتوهمه من لا يتأمل قوله «حبيب إليّ من دنياكم النساء»^(١) وقد ذكر علماء الحديث أنه من خصائصه ﷺ جواز الزيادة على الأربع دون أمته وكان ذلك جائزاً في الملل السالفة كما ذكر في قصة سليمان عليه الصلاة والسلام وحكمته أن يقفن على ما يتعلق بالنساء من الشرع كأمر الحيض ونحوها مما يتحاشى الرجال عن ذكره، وقد قالوا إن عائشة رضي الله عنها أخذ عنها ريع العلم، وليس في كلامه إشارة إلى أن المراد ببعض النبيين داود عليه الصلاة والسلام كما توهم، وقوله: حتى داود عليه الصلاة والسلام توطئة لما بعده وإشارة إلى وجه تخصيصه كما مر. قوله: (قيل هو) أي ما ذكر هنا ومرّضه لبعده فإنه على ما قيل تلميح إلى ما وقع في الزبور من وصفه بما ذكر فيه حتى شبه بقصة المنصور وقد وعد الهذليّ بعدة فنسيتها فلما حجا وأتيا المدينة قال له يوماً وهو يسايره: يا أمير المؤمنين هذا بيت عاتكة الذي يقول فيه الأحوص:

يا بيت عاتكة الذي أتغزل

فتظن لمراده وعلم أنه يشير إلى قوله في هذه القصيدة:

وأراك تفعل ما تقول وبعضهم مذاق اللسان يقول ما لا يفعل

فأنجز عدته، وقوله: تنبيه أي قوله وآتينا الخ تنبيه على وجه تفضيله عليه الصلاة والسلام. قوله: (وتنكيره هاهنا الخ) المعنى أنه في الأصل وصف أو مصدر ولما كان فعول بالفتح في المصادر نادراً والمعروف فيه الضم نظره وأيده بقراءة الضم، فمن قال إنه تأييد لكونه وصفاً أو مصدراً لا علماً لم يصب فيبعد جعله علماً دخلت عليه أل للمح أصله الوصفي،

(١) أخرجه النسائي ٦١/٧ وأحمد ٣/١٢٨ و١٩٩ و٢٨٥ عن أنس بن مالك بإسناد حسن ولفظه: «حبيب إليّ الطيب والنساء وجعل قرّة عيني في الصلاة». وأما لفظ ثلاث لم يبرد منه شيء في كتب الحديث.

كالحلوب، أو المصدر كالتبول ويؤيده قراءة حمزة بالضم، وهو كالعباس أو الفضل أو لأن المراد وآتينا داود بعض الزبر أو بعضاً من الزبور فيه ذكر الرسول عليه الصلاة والسلام ﴿قُلْ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ﴾ أنها آلهة ﴿مِنْ دُونِي﴾ كالملائكة والمسيح وعزير ﴿فَلَا يَمْلِكُونَ﴾ فلا يستطيعون ﴿كَشَفَ الضَّرَّ عَنْكُمْ﴾ كالمرض والفقر والقحط ﴿وَلَا تَحْوِيلًا﴾ ولا تحويل ذلك منكم إلى غيركم ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ﴾ هؤلاء الآلهة يبتغون إلى الله القربة بالطاعة ﴿أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾ بدل من واو يبتغون أي يبتغي من هو أقرب منهم إلى الله

كالعباس أو المصدر كالفضل، وهذا للمعنيين فلا يفيد نكتة لعدم دخولها هنا لأنه على الأصل، وقوله بعض الزبر فهو نكرة غير علم ونكر ليفيد أنه بعضاً من الكتب الإلهية أو من مطلق الكتب ولا إشكال حينئذ في دخول اللام عليه كما في الوجه السابق والتعريف على هذا عهدتي وعلى ما بعده يفيد أنه جزء من الكتاب المخصوص، وقد مرّ الكلام على إفادة التكرير لمثله في أول هذه السورة في قوله: ليلاً، فالزبور كالقرآن يطلق على مجموعه وعلى أجزائه. قوله: (قراءة حمزة بالضم) هي مؤيدة للمصدرية، كما بينا ومن قال: فإنه جمع زبر بكسر الزاي بمعنى المزبور، والأصل توافق القراءتين لم يصب، وحاصله أنه جواب عن سؤال مقدر، وهو أن زبور أعلم ولذا لم تدخله أل هنا لئلا يجتمع تعريفان فلم دخلت عليه في آية أخرى، فأجاب بأن دخولها لا ينافي العلمية، لأنها للمح أو أنا لا نسلم أنه علم لأنه نكرة بمعنى كتاب مطلقاً وعلى تقدير اختصاصه بكتاب داود عليه الصلاة والسلام أيضاً فليس يعلم لإطلاقه على ما يشمل كله وبعضه فهو من غلبة اسم الجنس لا العلم فمن قال اللائق بقانون المناظرة تقديم الجواب الثاني ثم الثالث إلا أنه قدم ما حقه التأخير اهتماماً بشأنه لم يصب. قوله: (إنها آلهة) إشارة إلى تقدير متعلق لزعمتم قائم مفعوليه لأن حذفهما معاً أو حذف ما يسد مسدّهما جائز، وإنما الخلاف في حذف أحدهما وأنت الضمير إشارة إلى أنها بمنزلة الأصنام غير العقلاء في عدم القدرة على ما ذكر والدال على هذا المقدر قوله من دونه، وقوله: كالملائكة والمسيح وعزير عليهم الصلاة والسلام لأن بعض الكفار عبد بعض هذه وبعضهم الآخر، وقوله: ولا تحويل ذلك منكم إلى غيركم ممن لم يعبد، وقيل المراد بالتحويل تحويله من بعض إلى آخرين أو تبديله بمرض آخر، وهذا أظهر. قوله: (هؤلاء الآلهة الخ) هذا هو الداعي إلى جعل الآلهة قبله عبارة عن المسيح وغيره من العقلاء لا الأصنام وإن كان الكلام مع المشركين وأولئك مبتدأ وجملة يبتغون خبره والموصول نعت أو بيان والإشارة إلى الأنبياء عليهم الصلاة والسلام المعبودين دون الله، والواو ضمير عبادهم والعائد محذوف أي يدعونهم آلهة، أو يدعونهم لكشف الضر عنهم أو الذين خبره، ويبتغون حال أو بدل من الصلة وقرئ يدعون بالغيبة والخطاب. قوله: (بدل من واو يبتغون) لا من واو يدعون كما قيل وهو بدل بعض من كل وأي موصولة كما أشار إليه المصنف رحمه الله وهي مبنية على الضم لحذف صدر صلتها والتقدير أيهم هو أقرب فجملة هو أقرب صلتها، وقيل إنها استفهامية فهي مبتدأ

الوسيلة فكيف بغير الأقرب ﴿وَبِرْجُونِ رَحْمَتِهِ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾ كسائر العباد فكيف تزعمون أنهم آلهة ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ حَذُورًا﴾ حقيقاً بأن يحذره كل أحد حتى الرسل والملائكة ﴿وَلَإِنْ مِنْ قَرْبَةٍ إِلَّا نَحْنُ مُهْلِكُوهَا قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ بالموت والاستئصال ﴿أَوْ مُعَذِّبُوهَا عَذَابًا شَدِيدًا﴾ بالقتل وأنواع البلية ﴿كَانَ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ﴾ في اللوح المحفوظ ﴿مَسْطُورًا﴾ مكتوباً ﴿وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ﴾ وما صرفنا عن إرسال الآيات التي اقترحها قريش ﴿إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأُولُونَ﴾ إلا تكذيب الأولين الذين هم أمثالهم في الطبع كعاد وثمود، وأنها لو أرسلت لكذبوا بها تكديماً أولئك واستوجبوا الاستئصال على ما مضت به سنتنا وقد قضينا أن

وأقرب خبرها فليست بدلاً حيثنذ بل جملتها في محل نصب يبدعون أو يتبعون، وأورد عليه أنه يلزمه تعليق غير أفعال القلوب، ولذا قدر بعضهم قبله ينظرون بمعنى يكفرون، ويمكن أن يقال: إنه يتضمن معنى فعل قلبي فيجري التعليق فيه وكله تكلف فلذا لم يلتفت إليه المصنف رحمه الله ومذهب يونس عدم اختصاص التعليق بأفعال القلوب وهو مذهب مرجوح نحن في غنى عنه. قوله: (أي يبتغي من هو أقرب منهم) ولا ينافيه جمع يرجون ويخافون لعدم اختصاصه بالأقرب أو لكون الأقرب متعدداً كالملائكة، وقوله فكيف تزعمون نتيجة ما تقدم كله من الابتغاء والرجاء والخوف، وقيل إنه نتيجة الرجاء والخوف ونتيجة الابتغاء استبعاد عدم ابتغاء من ليس بأقرب، ويلزم نفي كونهم آلهة فيتحدان بحسب المال، وقوله: حقيقاً الخ أول به لأن من العصاة والكفرة من لم يخذره، وقوله: بالموت أي خفف أنفه لذكر القتل بعده، وفيه إشارة إلى دخول أهلها في ذلك، قال ابن فارس والأزهري: لم يسمع للتحف فعل، وحكى ابن القوطية فعلا له من باب ضرب وقيل أول من تكلم به النبي ﷺ ورد بأنه سمع في الجاهلية قال السموأل:

وما مات منا سيد حثف أنفه

ومعناه أن روحه تخرج منه وهو يتنفس لا بغتة بضرب سيف. قوله: (وما صرفنا عن إرسال الآيات الخ) قيل عليه أن المنع حقيقة صرف الغير له عن فعله والصرف والمنع محال في حق الفاعل المختار كما ذكره الطيبي فلا يفيد تأويل أحدهما بالآخر فكان عليه أن يجعله مجازاً عن الترك كما في الكشاف وغيره، ومن الناس من منعه منعاً مجرداً لا يسمع مثله ومنهم من سلمه واعترض على المعترض فقال: ليس مراد المصنف رحمه الله تأويل المنع بالصرف بل توضيح معناه وبيان حقيقته ثم تفسيره بتركنا لا يلائم إلا معنا بسكون العين والإسناد للمتكلم، والذي في النظم بفتحها على الغيبة نعم يجوز أن يكون معنى الآية ما ذكره لكن لا على أن يكون المنع مستعاراً للترك كما صرح به بل على أن يكون مجازاً مرسلأ بعلاقة اللزوم فيكون معنا مجازاً عن تركنا على التكلم لا على الغيبة لعدم جريان التبعية في المجاز المرسل على المشهور اهـ. وعبارة الزمخشري استعير المنع لترك إرسال الآيات من أجل صارف الحكمة اهـ، فقال الشارح العلامة في شرحه المنع كلف الغير عن فعل يريد أن يفعله وذلك في حقه تعالى

لا نستأصلهم لأنّ منهم من يؤمن أو يلد من يؤمن ثم ذكر بعض الأمم المهلكة بتكذيب الآيات المقترحة فقال ﴿وَأَيُّنَا مُؤَدِّئَاتُكَ﴾ بسؤالهم ﴿مُبْصِرَةٌ﴾ بينة ذات أبصار أو بصائر أو جاعلتهم ذوي بصائر، وقزىء بالفتح ﴿فَطَلَمُوا بِهَا﴾ فكفروا بها وظلموا أنفسهم بسبب عقرها ﴿وَمَا تُرْسِلُ بِالْآيَاتِ﴾ أي بالآيات المقترحة ﴿إِلَّا تَخَوِّفًا﴾ من نزول العذاب المستأصل فإن

محال فهو ليس حقيقة في معناه بل مستعار للصرف عن إرسال الآيات فإنه إذا صرفه عن الإرسال فكأنه منعه عنه، والمعنى وما صرفنا عن إرسال الآيات المقترحة إلا تكذيب الأولين فإنه مؤدّ إلى تكذيب الآخرين المقترحين اتباعاً لهم، وتكذيبهم يتضمن تعجيل العذاب بحكم عادة الله تعالى والحكمة تقتضي تأخيره لبعث النبي ﷺ فيهم فتكون الحكمة صارفة عن إرسالها وحاصله أننا تركنا إرسال الآيات فإنه لو أريد ظاهره والمنع مسند إلى تكذيب الأولين يلزم أن يكون ترك إرسال الآيات مسنداً إلى التكذيب لكن التارك هو الله تعالى (أقول) هذا تحقيق لكلام الكشف بلا مزيد عليه وهو بعينه كلام المصنف رحمه الله، وقد صرح به في الكشف بعده حيث قال: والمعنى وما صرفنا عن إرسال ما يقترحونه، وتقديره أنه مبني على مقدّمة وهي الفرق بين المنع والصرف والترك بأن المنع يقتضي القسر ويكون من فاعل آخر هو المانع، وأمّا عدّ الأمور المعنوية مانعاً فاصطلاح أو عرف طار على أصل اللغة، وكون فاعل آخر قاسر الله محال منزّه عنه والصرف يكون في المعاني ولغير القاسر لإشعاره بوصوله إليه وتمكّنه منه ثم إنه منصرف عنه والترك أعمّ لأنه عدم الفعل سواء كان لصارف أو لا فيجوز أن يكون المنع هنا مجازاً عن الصرف أو الترك لكن الثاني لا يتأتى هنا لأنه لو كان منع مجازاً عن الترك والتارك هو الله لكان ضمير الله فاعلاً وإن كذب مفعولاً عكس ما في النظم والقلب لا يليق هنا إلا أن ما ادّعه من لزوم اتحاد الفاعل في المعنى الحقيقي والمستعار له مما لم يقدّم عليه دليل بل الظاهر خلافه. ولذا صرح الطيبي بأنه مستعار للترك ولم يلتفت لهذا، وما يدل عليه ما ذكره المدقق في الكشف في أول سورة البقرة في قولهم شجاع يفترس الأقران بعد ما قرّر أن فيه استعارة مكنية وتخييلية أنه يجوز أيضاً جعل الافتراس استعارة تصريحية بعد أن تعرف أن المقصود هو التنبيه على أنه أسد كي يجيء الافتراس وسائر ما للأسد اه، ولا شك أنه بمعنى يقتل وفاعله الشجاع والمشبه به الافتراس وفاعله الأسد فتأمل، والمعترض لم يصب لعدم وقوفه على مرادهم والمجيب أخطأ خطأ على خطأ وزاد في الطنبور نعمة لفرقه بين الاستعارة والمجاز المرسل بسلامة الأمير فرحم الله امرأ نطق فغنم أو سكت فسلم، وقوله: تكذيب إشارة إلى أن أن مصدرية، وقوله: في الطبع أي في كونهم مطبوعاً على قلوبهم، وقوله: مضت به سنتنا يعني أنه عادة الله. في مثله. قوله: (لأنّ منهم من يؤمن الخ) أو لمنع الخلو في البعض لا الجمع، لأنّ منهم من آمن بعد ذلك وولد من آمن كأبي سفيان رضي الله عنه والمجموع تعليل واحد، ومن أفادت أنّ منهم من ليس كذلك لكنه ترك استئصاله لكونه لم يقدر له ذلك، فلا يرد عليه أنّ هذا التعليل غير مانع من استئصال المعاندين خاصة، على أنه غفلة عن معنى الاستئصال. قوله: (ذات أبصار أو بصائر) لما كان المقام يقتضي أنّ الغير يراها ظاهرة بينة فكان الظاهر

لم يخافوا أنزل أو بغير المقترحة كالمعجزات وآيات القرآن إلا تخويفاً بعدذاب الآخرة فإن أمر من بعثت إليهم مؤخر إلى يوم القيامة والباء مزيد أو في موقع الحال والمفعول محذوف؛ ﴿وَإِذْ قُلْنَا لَكَ﴾ واذكر إذ أوحينا إليك ﴿إِنَّ رَبَّكَ أَحْلَطَ بِالنَّاسِ﴾ فهم في قبضة قدرته أو أحاط بقريش بمعنى أهلكهم من أحاط بهم العدو فهي بشارة بوقعة بدر والتعبير بلفظ الماضي لتحقق وقوعه ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ﴾ ليلة المعراج وتعلق به من قال إنه

مبصرة على صيغة المفعول أولوه بما ذكر يعني أنّ الصيغة للنسب يعني أنها ذات أبصار أو ذات بصيرة يبصرها الغير ويتبصر بها والتاء للمبالغة لا للتأنيث بتقديره موصوف مؤنث كما توهم لأن صيغة النسب يستوي فيها المذكر والمؤنث كما فصله الرضي وفيه بحث ذكرناه في حواشيه، وقوله أو جاعلتهم ذوي بصائر على أنه اسم فاعل من أبصره صيره ذا بصيرة وإدراك فيؤمنون به والهزمة للتعدي فيفيد الجعل المذكور، وقوله: وقرئ بالفتح أي بفتح الميم والصاد أي محل أبصار بجعل الحامل على الشيء بمنزلة محله كقولهم: الولد مجنونة مبخله وهذه قراءة قتادة أو بفتح الصاد مع ضم الميم اسم مفعول على الحقيقة وبها قرئ أيضاً وهي منصوبة على الحالية وقرئ بالرفع على إضمار مبتدأ، وقوله: فكفروا بها إشارة إلى أن الباء صلة لكونه بمعنى الكفر، إذ الكفر ظلم عظيم، وقوله: وظلموا الخ وجه ثان بإبقاء الظلم على ظاهره، وحذف مفعوله وجعل الباء سببية بتقديره مضاف أو هو بيان لوجه السببية ولو أتى بدل الواو بأو كان أظهر. قوله: (أو بغير المقترحة) يعني أنّ الآيات إمّا المقترحة فالتخويف بالاستئصال لإنذارها به في عادة الله أو غيرها فالتخويف بعدذاب الآخرة لا عذاب الدنيا، كالاتئصال فالحصر إضافي فلا ينافي كون نزولها لتصديق النبي ﷺ حتى يؤمنوا به. قوله: (والباء مزيدة) في المفعول أو للملاسة والمفعول محذوف أي نرسل نبياً ملتبساً بها، وقيل إنها للتعدي وإن أرسل يتعدى بنفسه وبالباء وردّ بأنه لم يتقل عن أحد من الثقات، ولا حجة في قول كثير:

لقد كذب الواشون ما بحث عندهم بسرّ ولا أرسلتهم برسول...

لاحتمال الزيادة فيه أيضاً مع أنّ الرسول فيه بمعنى الرسالة فهو مفعول مطلق والكلام في دخولها على المفعول به فتأمل. قوله: (واذكر) إشارة إلى متعلق إذ وأن القول بواسطة الوحي، وقوله: في قبضة قدرته فالناس عام، والإحاطة مجاز عن شمول قدرته وقبضة قدرته استعارة أو تشبيه كما سيأتي تحقيقه في سورة الملك، والمعنى أنّ له التصرف فيهم كيفما يشاء، وهو وعيد لهم بأنه لا يعجزه شيء عما أراد وقوله أحاط بقريش فتعريف الناس للعهد والإحاطة مجاز عن الإهلاك من أحاط بهم العدو إذا أخذ بجوانبهم لإهلاكهم كقوله: وأحيط بشمره كما سيأتي، وقوله: فهي بشارة أي على هذا التفسير الثاني. قوله: (وتعلق به) أي بما ذكر بناء على تفسيره بما ذكر وكون الرؤيا مخصوصة بالمنام ومن قال الخ هو إشارة إلى ضعفه لأنّ قوله إلا فتنة للناس يردّه، ولذا قيل إنّ بعضهم قال له ﷺ: لما قص عليهم الإسراء لعله شيء رأيته في منامك، وقوله: فسر الرؤيا بالرؤية يعني أنّ الرؤيا في اللغة بمعنى الرؤية مطلقاً وهو معنى

كان في المنام ومن قال أنه كان في اليقظة فسر الرؤيا بالرؤية أو عام الحديدية حين رأى أنه دخل مكة وفيه أن الآية مكية إلا أن يقال: رآها بمكة وحكاها حينئذ، ولعله رؤيا رآها في وقعة بدر لقوله تعالى: ﴿إذ يريكهم الله في منامك قليلاً﴾ ولما روي أنه لما ورد ماء قال: لكأني أنظر إلى مصارع القوم هذا مصرع فلان وهذا مصرع فلان فتسامعت به قريش

حقيقي لها، وقيل إنها حقيقة رؤيا المنام أو رؤيا اليقظة ليلاً، وقد ذكر السهيلي أنه ورد في كلام العرب بهذا المعنى وأنه كالقربى والقربة، وقيل إنه مجاز إما مشاكلة لتسميتهم له رؤيا أو جار على زعمهم أو على التشبيه بها لما فيها من خرق العادة أو لوقوعها ليلاً أو لسرعتها. قوله: (أو عام الحديدية) معطوف على قوله ليلة المعراج يعني أو الرؤيا التي وقعت في عام الحديدية إذ رأى ﷺ فيه أنه دخل مكة^(١) وسيأتي تفصيله في سورة الفتح. قوله: (وفيه أن الآية مكية) وقصة الحديدية بعد الهجرة وأما كونها مكية وأخبر فيها عما سيراه وعبر بالماضي لتحققه فبعيد لقله جدواه كالقول بأن الحديدية من الحرم المكي، وقوله إلا أن يقال الخ يعني أنه رأى تلك الرؤية بمكة ونزلت عليه هذه الآية ولكنه ذكرها عام الحديدية لأنه كان إذ ذاك بمكة فعلم أنه دخوله بعد خروجه منها، والفتنة واقعة حين الحكاية حين صدّه المشركون حتى قال عمر رضي الله عنه ما قال كما سيأتي، والحديدية بالتخفيف وقد يشدد بئر أو شجرة حذاء، ولا يخفى ما في هذا من التكلف أيضاً. قوله: (ولعله) أي لعل المراد بما ذكر في هذه الآية أي رأى وقعة بدر بعينها في مكة ورأى من قتل بها وموضع قتله، وقوله في وقعة بدر أي في شأنها وشأن ما وقع فيها فلا يرد عليه ما مرّ من أنها مكية فيحتاج إلى الجواب بما مرّ وتكون الرؤيا على ظاهرها، والفتنة فيها أظهر، وقوله لقوله تعالى: ﴿إذ يريكهم الله﴾ [سورة الأنفال، الآية: ٤٣] الخ، قيل: إنه تعليل لكونه وقع له رؤيا في وقعة بدر لا ليكون المراد بهذه الآية تلك الرؤيا بعينها إذ لا دلالة فيها على ذلك، وكذا ما روي على ما فيه، وقوله: لكأني^(٢) الخ اللام في جواب قسم مقدّر للتأكيد والمصارع جمع مصرع وهو محل صرع فيه القتل ووقع، قيل: ولا دلالة في هذا على أنه كان رؤيا منام لجواز كونه بوحى وكأنّ لملاحظة المصرع بوصف المصرعية ولا يخفى أنه لو كان بوحى عين فيه تلك المضارع لقال: إني أعلمها ويؤيده أنه روي أنه صرّح بكونها رؤيا منام، وقوله ماء أي ماء بدر وذكر باعتبار المكان، وما ذكره من السخرية هو المراد بالفتنة على هذا، وهذا الحديث وإن لم يوجد بعينه كما قاله ابن حجر لكنه بمعناه في مسلم. قوله: (فتسامعت به قريش) أي سمعوه فالتسامع ليس على أصله، وقيل إن بعضهم

(١) لم أقف على إسناده وإنما رواه ابن هشام في سيرته ٣/٣٢٢ وكذا ذكره ابن كثير في تفسيره ٤/١٨٠.

(٢) أخرجه البخاري ٤٦٠٩٣٩٥٢، ومسلم ١٧٧٩-٢٨٧٤ وأبو داود ٢٦٨١ والنسائي ١/١٨٥، وأحمد ١٠٥/٢-١٨٨-٢٢٠-٢٥٧-٢٥٨، وأبو يعلى ٣٧٦٦-٢٨٠٣، وابن حبان ٤٧٢١-٤٧٢٢-٦٤٩٨.

واستسخرها منه، وقيل: رأى قوماً من بني أمية يرقون منبره، وينزون عليه نزو القردة فقال هذا حظهم من الدنيا يعطونه بإسلامهم، وعلى هذا كان المراد بقوله: ﴿إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ﴾ ما حدث في أيامهم ﴿وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ﴾ عطف على الرؤيا وهي شجرة الزقوم لما سمع المشركون ذكرها قالوا إن محمداً يزعم أن الجحيم تحرق الحجارة، ثم يقول ينبت فيها الشجر ولم يعلموا أن من قدر أن يحيي وبر السمندل من أن تأكله النار وأحشاء النعامة من أذى الجمر وقطع الحديد المحماة الحمر التي يتبلعها قدر أن يخلق في النار شجرة لا تحرقها ولعنها في القرآن لعن طاعمها، وصفت به على المجاز للمبالغة أو وصفها بأنها في أصل الجحيم فإنه أبعد مكان من الرحمة أو بأنها مكروهة مؤذية من قولهم: طعام ملعون لما كان ضاراً، وقد أولت بالشیطان وأبي جهل والحكم بن أبي العاصي وقرئت بالرفع على الابتداء، والخبر محذوف أي والشجرة الملعونة في القرآن كذلك ﴿وَيُخَوِّفُهُمْ﴾ بأنواع التخويف ﴿فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَانًا كَبِيرًا﴾ إلا اعتواً متجاوز الحد ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَكِئِكَةِ اسْجُدُوا

أسمع بعضاً وفيه نظر لأنه لا يكون على حقيقته أيضاً وقوله: يرقون بالقاف أي يصعدون، وقوله: ينزون بالزاي المعجمة أي يشبون عليه، والقردة جمع قرد، وقوله وعلى هذا الخ ففيه مضاف مقدر أي جعلنا تعبير الرؤيا أو الرؤيا مجاز عنه باعتبار ما كان. قوله: (لما سمع المشركون ذكرها الخ) هو ما سيأتي من أنها شجرة في جهنم، والسمندل باللام طائر مشهور وهو باللام عند الأزهري وبالراء عند غيره وظاهر كلام القاموس أنهما متغايران فإنه قال السمندر والسמידر دابة، وقال في اللام: السمندل طائر بالهند لا يحترق بالنار، وفي حياة الحيوان: أن بعض أهل اللغة سماه سندل بغير ميم، وسماه ابن خلكان سمند بغير لام وقال القزويني: إنه حيوان كالفار ولك أن تقول أنه فارسي بالراء كما وقع في أشعارهم وعرب باللام وهو طائر فيهما أو دويبة فلا يفرّك ما وقع لهم فيه والحمر بالمهملة جمع حمراء. قوله: (ولعنها في القرآن لعن طاعمها) فوصفت به على أنه مجاز في الإسناد ووجه المبالغة أنه بسبب كونها شديدة اللعنة سرت اللعنة إلى غذائها هذا إن أريد باللعة معناها المتعارف فإن أريد معناها اللغوي وهو البعد فهو لكونها في أبعد مكان من الرحمة لكونها في أصل الجحيم أي قعرها، والنلاعن الواصف باللعن والداعي به، والملعون بمعنى المؤذي لأنها تغلي في البطون كغلي الحميم وهو إما مجاز مرسل أو استعارة، وتأويلها بمن ذكر على الاستعارة كأنهم شجر جهنم ياباه قوله: طلعتها كأنه رؤوس الشياطين وما معه من الأوصاف كما سيأتي لكنه ورد في حديث مسند عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت لمروان بن الحكم: سمعت رسول الله ﷺ يقول الشجرة الملعونة أبوك وجدك^(١) فقوله طلعتها الخ من جملة المشبه به. وروي أيضاً أن الله تبارك وتعالى

(١) لم أقف على إسناده وإنما قال عنه الحافظ ابن كثير: في تفسيره ٤٧/٣ وقيل: المراد بالشجرة الملعونة

بنو أمية. وهو غريب ضعيف اهـ.

لِأَدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ قَالَ مَا أَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ﴿٦٢﴾ لمن خلقته من طين فنصب بنزع الخافض ويجوز أن يكون حالاً من الراجع إلى الموصول أي خلقته، وهو طين أو منه أي أسجد له وأصله طين، وفيه على الوجوه الثلاثة إيماء بعلّة الإنكار ﴿قَالَ أَرَأَيْتَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾ الكاف لتأكيد الخطاب لا محل له من الإعراب وهذا مفعول أول، والذي صفته والمفعول الثاني محذوف لدلالة صلته عليه، والمعنى أخبرني عن هذا الذي كَرَّمْتَهُ عَلَيَّ بأمرى بالسجود له لم كَرَّمْتَهُ عَلَيَّ ﴿لَيْنَ آخَرَتَيْنِ إِلَيَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ كلام مبتدأ واللام

أنزل عليه ﷺ بعد هذه الرؤيا: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [سورة القدر، الآية؛ ١] تسلياً له ﷺ بأنه أعطاه بعدد ملكهم لأنّ مدّتهم ألف شهر ولا يرد عليه أنه لم يكن له منبر كما لا يخفى وأما كون أبي جهل ومن بعده لم يلعنوا في القرآن بخصوصهم فمن فسره به لا يسلمه، وقوله بأنواع التخويف أخذه من حذف متعلقه المفيد للعموم والعتوّ تفسير للطغيان وتجاوز الحدّ تفسير لكبير وكونه من مفهوم الطغيان أو العتوّ في اللغة لا يضّرّ لا سيما مع تفاوت مراتب التجاوز فتأمل . قوله: (فنصب بنزع الخافض) ويؤيده التصريح به في آية أخرى، وقوله ويجوز أن يكون حالاً أشار بالجواز إلى أنه خلاف الظاهر لكونه جامداً ولذا أوّله بعضهم بمتأصلاً، وقوله: وهو طين إشارة إلى أنّ الطينة مقدّمة على خلقه إنساناً مقارنة لابتداء تعلقه به كما يقال جاءني زيد وهو راكب فإنه لا يضرّه نزوله بعده، وقيل إنه لتحصيل الهيئة وقوله: أو منه أي هو حال من الموصول نفسه لا من الضمير الراجع إليه، وقوله: أي أسجد بيان لكونه المعنيّ منه في الثاني يعني أنّ معنى قوله وهو طين أنّ أصله ذلك إذ ظاهر التركيب يقتضي السجود له في حال الطينية فلذا أوّل بما ذكر، وفيه نظر لأنّ المضيّ بالنظر إلى زمان الحكم فيقتضي تقدّم طينته على السجود وذكر الخلق مع أنه يكفي في المقصود أن يقال لمن كان من طين أدخل في المقصود مع أنّ فيه إيماء إلى علة أخرى، وهي أنه مخلوق والسجود إنما هو للخالق، فما قيل إنه لم يقل هنا وهو طين كما في الوجه الأوّل لأنه لم يكن طيناً وقت السجدة بل أصله طين وكان طيناً وقت الخلق لا وجه له وكذا ما أورد عليه من أنه حينئذ يضحّ قوله خلقته ولا معنى للجواب بأنّ الموصول اقتضاه لا محالة وأنه لو قيل لم يقل لمن أصله من طين لم يسمع لأنه تعيين للطريق فتدبر . قوله: (الكاف لتأكيد الخطاب النخ) أي حرف خطاب على ما بين مؤكّد لمعنى التاء قبله وليس تأكيداً اصطلاحياً ولذا قال لا محل له من الإعراب لأنه لو كان تابعاً كان له محل كمتبوعه . قوله: (وهذا مفعول أول النخ) هذا بناء على أن رأى فيه علمية تتعدّى إلى مفعولين كما ذهب إليه بعض النحاة لا بصرية متعدّية لواحد كما ذهب إليه آخرون واختاره الرضي وقد مرّ تفصيله في سورة الأنعام وجعل المفعول اسم إشارة للتحقير وقوله والمفعول الثاني محذوف وهو ما تضمنه الاستفهام الذي أشار إليه بقوله لم كرمته عليّ، والمعنى أعلمت هذا مكرماً عليه ومن جعله متعدّياً لواحد جعل الجملة الاستفهامية مستأنفة، وقوله والمعنى أخبرني بعني أنه إنشاء مجاز عن إنشاء آخر وهو ما ذكر لأنّ الرؤية أو العلم سبب للإخبار لازم

موطئة للقسم وجوابه ﴿لَا حَتَّكَ ذُرِّيَّتُهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ أي لأستأصلنهم بالإغواء إلا قليلاً لا أقدر أن أقاوم شكيمتهم من احتك الجراد الأرض إذا جرد ما عليها أكلاً مأخوذ من الحنك وإنما علم أن ذلك يتسهل له، إماماً استنباطاً من قول الملائكة أتجعل فيها من يفسد فيها مع التقرير أو تفرساً من خلقه ذا وهم وشهوة وغضب ﴿قَالَ أَذْهَبَ﴾ امض لما قصدته وهو طرد وتخلية بينه وبين ما سؤلت له نفسه ﴿فَمَنْ يَبْعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ﴾ جزاؤك وجزاؤهم

له، وقوله كلام مبتدأ أي مستأنف لا محل له وجوابه أي القسم. قوله: (لاستأصلتهم بالإغواء) أي لأهلكنهم أو لأعمنهم به جميعاً وعلى الأول وهو الظاهر هو إهلاك معنوي، كما أشار إليه بقوله بالإغواء وهو من حنك الجراد الأرض إذا أهلك نباتها من الحنك وهو الفم والمنقار فهو اشتقاق من اسم عين، وقوله: جرد ما عليها أي أكله وأفناه إشارة إلى وجه تسميته جراداً، وقيل المعنى لأسوقنهم وأقودنهم حيث شئت من حنك الدابة إذا جعل الرسن في حنكها، وفي كلام المصنف رحمه الله إشارة إليه بقوله: لا أقدر أن أقاوم شكيمتهم، والمعنى لا أقدر على تسخيرهم حتى ينقادوا إلي.

قوله: (وإنما علم أن ذلك الخ) أي كونه متيسر له اغواؤهم حتى ذكره مؤكداً قبل وقوعه، وقوله: مع التقرير أي مع تقرير الله لقول الملائكة إذ لم يرد عليهم بل قال: إني أعلم ما لا تعلمون وقوله: أو تفرساً أي علمه بالفراسة لما رأى فيه من القوى الشهوانية المقتضية لذلك كشهوة الطعام والجماع وشهوة الانتقام للغضب والوهم الذي يحسن له ما يحمله على اتباعه حتى يمنعه العقل عنه. قوله: (وهو طرد وتخلية الخ) يعني ليس المراد به حقيقته وهو الأمر بالذهاب ضد المجيء بل المراد به تخليته، وما أراد كما تقول لمن يخالفك افعل ما تريد وينبغي أن يحمل قوله طرد على أنه إهانة له، لأنه المقصود من التخلية لكن إن بقي على ظاهره فيه جمع بين الحقيقة والمجاز وهو جائز عند المصنف رحمه الله وما سؤلت له نفسه بالإغواء. قوله: (ويجوز أن يكون الخطاب للتابعين) في قوله ومن تبعك على الالتفات من غيبة المظهر إلى الخطاب وهذا الوجه ذكره الزمخشري وتبعه المعربون وقال ابن هشام في تذكرته: عندي أنه فاسد لخلو الجواب أو الخبر عن الرابط لأن الضمير ليس عائداً على لفظه إنما هو مفسر بالحضور انتهى وتبعه بعض أرباب الحواشي وهذا بناء على أن ضمير الخطاب لا يكون رابطاً فلا يصح زيد يقوم أبوك ولو أول بالغائب في الالتفات ومن لم يشعر بوجهه، قال: المعنى فإن جهنم جزاؤكم يا أتباعه حتى يحصل الربط وقد أوجب بأنه مؤول بتقدير فيقال لهم إن جهنم جزاؤكم ورد بأنه يخرج من الالتفات وهو غير مسلم وفي حواشي الجاربردي يجوز أن يكون من الذهاب ضد المجيء، فمعناه كمعنى قوله أخرج منها فإنك رجيم، واعلم أن ضمير الخطاب إن سلم أنه لا يكون عائداً إلا نسلم أنه إذا أريد به الغائب التفاتاً لا يربط لأنه ليس بأبعد من الربط بالاسم الظاهر، وهذا هو الذي ارتضاه الزمخشري فيه قولان ينبغي التنبه لهما.

فغلب المخاطب على الغائب ويجوز أن يكون الخطاب للتابعين على الالتفات ﴿جَزَاءً مَوْفُورًا﴾ مكملاً من قولهم فر لصاحبك عرضه، وانتصاب جزاء على المصدر بإضمار فعله أو بما في جزاؤكم من معنى تجاوزون أو حال موطئة لقوله موفوراً ﴿وَأَسْتَفْزِرُ﴾ واستخف ﴿مِنْ أَسْتَطَعَتْ مِنْهُمْ﴾ أن تستفزه والفز الخفيف ﴿بِصَوْتِكَ﴾ بدعائك إلى الفساد ﴿وَأَلْبَبَ عَلَيْهِمْ﴾ وصح عليهم من الجلبة وهي الصياح ﴿بِحَيْكِكَ وَرَجِيكَ﴾ بأعوانك من راكب وراجل والخييل

قوله: (من قولهم فر) كعد من وفر المتعدي ويكون لازماً ومعناه كمل وكثر وقوله: بإضمار فعله أي تقديره بتجاوزون أو تجاوزون لأنهما بمعنى وهذا المصدر لهما فلا يقال الأظهر أن يقول المصنف تجزون وقوله: أو بما في جزاؤكم الخ يعني أنه منصوب بالمصدر لتأويله بالفعل، وفيه نظر إذ هو حال موطئة لصفحتها التي هي حال في الحقيقة ولذا جاءت جامدة، كقوله: ﴿قَرَأْنَا عَرَبِيًّا﴾ [سورة يوسف، الآية: ٢] ولا حاجة لتقدير ذوي فيه حينئذ وصاحب الحال مفعول تجزون، وقيل إنه حال من الفاعل بتقدير ذوي جزاء، وقيل إنها مؤكدة لمضمون الجملة نحو هو حاتم جواداً، وقيل إنه تمييز وقوله: واستخف يقال استفزه إذا استفزه فخدعه وأصل معنى الفز القطع، ويقال: للخفيف فز أيضاً ولذا سمي به ولد البقرة الوحشية ومن موصولة، وقيل إنها استفهامية وهو تكلف بعيد، وقوله: أن تستفزه بيان لمفعوله المقدر بقرينة ما قبله وعبر عن الدعاء بالصوت تحقيراً له حتى كأنه لا معنى له. قوله: (وصح) وقيل معناه اجمع والباء زائدة كما في قرآن بالسور، والجلبة بفتحات. قوله: (بأعوانك) يتناول جند الشياطين ومن يتبعه من أهل الفساد كما في الكشاف فلو خص بالأول فالظاهر أنّ الخيل والرجل كناية عن الأعوان والأتباع من غير ملاحظة لكون بعضهم راكباً وبعضهم ماشياً وهذا غير التمثيل الآتي لأنه في المجموع كما سيأتي بيانه، وقد يقال في تفسيره بالأعوان إشارة ما إليه فتأمل. قوله: (والخييل الخيالة) أصل معنى الخييل الأفراس ولا واحد له من لفظه، وقيل إنّ واحده خائل لاخياله في مشيه وقد يطلق على فرسانها وهو مجاز في الأصل والخيالة بفتح الخاء وتشديد الياء ركبان الخيل وأصحابها، وقوله ﷺ يا خيل الله اركبي^(١) من بليغ الكلام قاله ﷺ في بعض غزواته،

(١) أخرجه أبو داود ٢٥٦٠ في الجهاد باب في النداء عند النفير «يا خيل الله اركبي» من حديث سمرة بن جندب، وإسناده ضعيف ولفظه: «أما بعد: فإن النبي سمى خيلنا خيل الله، وإذا فرعنا وكان رسول الله ﷺ يأمرنا إذا فرعنا بالجماعة والصبر والسكينة، وإذا قاتلنا».

وفي جامع الأصول ١٧١/٩: أخرجه رزين. والشطر الأخير من الحديث: وهو قوله يا خيل الله اركبي: ذكره السخاوي في المقاصد الحسنة ونسبه لأبي الشيخ في النسخ والمنسوخ من حديث سعيد ابن جبير عن قصة المحاربين قال: كان ناس أتوا رسول الله ﷺ فقالوا نبايعك على الإسلام... فذكر القصة وفيها فأمر النبي ﷺ فنودي في الناس: يا خيل الله اركبي فركبوا لا ينتظر فارس فارساً. وللعسكري من حديث عبد الله بن المثنى عن تمامة عن أنس في حديث ذكره قال: فنادى منادي رسول الله ﷺ: يا خيل الله اركبي، ومن حديث يوسف بن عطية عن ثابت عن أنس، أن النبي ﷺ قال =

الخيالة ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: يا خيل الله اركبي والرجل اسم جمع للراجل كالصحب والركب ويجوز أن يكون تمثيلاً لتسلطه على من يغويه بمغوار صوت على قوم فاستفزه من أماكنهم واجلب عليهم بجنده حتى استأصلهم، وقرأ حفص ورجلك بالكسر وغيره بالضم وهما لغتان كندس وندس ومعناه وجمعتك الرجل، وقرئ ورجالك ورجالك ﴿وَشَارِكُهُمْ فِي الْأَمْوَالِ﴾ بحملهم على كسبها وجمعها من الحرام والتصرف فيها على ما لا ينبغي ﴿وَالْأَوْلَادِ﴾ بالحث على التوصل إلى الولد بالسبب المحرم والإشراك فيه بتسميته عبد العزى والتضليل بالحمل على الأديان الزائغة والحرف الذميمة والأفعال القبيحة ﴿وَعَدَّهُمْ﴾ المواعيد الباطلة كشفاعة الآلهة والانتكال على كرامة الآباء وتأخير التوبة لطول

وقد استنفر أصحابه رضي الله عنهم كما وقع في الأحاديث الصحيحة من طرق. قوله: (والرجل اسم جمع للراجل الخ) لا جمع لغلبة وزنه في المفردات والراجل خلاف الفارس، وقوله: ويجوز أن يكون تمثيلاً الخ الظاهر، أنه يريد أنه استعارة تمثيلية مركبة استعير فيه المجموع والهيئة للمجموع والهيئة، وهذا لا ينافي أن يكون في الوجه الأول تجوزاً في المفردات كأن يراد بالصوت الوسوسة أو كناية لأنه ليس على طريق التمثيل المشهور، ومن قال إنه تمثيل من غير أن يلاحظ فيه شيء يشبه الصوت وآخر يشبه الخيل والرجل بخلافه على الوجه الأول فإنه لوحظ فيه ذلك لأنه لا تمثيل على الأول لم يصب والذي غره كلام صاحب الكشف هنا وهو محل بحث، وقوله لتسلطه وفي نسخة لتسليطه بيان لذلك المجموع ووجهه ما ذكره من استئصالهم وإهلاكهم أو غلبته وتسخييره لهم والمغوار بالكسر الكثير الغارة وهي الحرب والنهب، وقوله: فاستفزه من أماكنهم أي أزعجهم. قوله: (وقرأ حفص ورجلك بالكسر) أي بكسر الجيم مع فتح الراء وهو صفة كحذر بمعنى راجل، وقوله: بالضم أي بضم الجيم مع فتح الراء أيضاً وقد جاءت ألفاظ من الصفة المشبهة على فعل وفعل كسراً وضمّاً كندس وهو الحاذق الفطن. قوله: (ومعناه وجمعتك الرجل الخ) يريد توجيه القراءتين فإنه مفرد، والمناسب للمقام وما عطف عليه الجمعية فأشار إلى أنه مفرد أريد به الجمع أي واجلب عليهم بجمعك الرجل أي الرجال والرجل مفعول جمعك لأنه مصدر، ومن العجيب أن بعضهم قال إنه مضاف إليه ولم يجعل الكاف في جمعك مانعاً للإضافة لجعلها في حكم كلمة واحدة. قوله: (وقرئ ورجالك ورجالك) رجال في الأول ككفار جمع كافر والثاني بالكسر كنبال وكلاهما جمع

= لحارثة بن النعمان كيف أصبحت... الحديث. وفيه أنه قال: يا بني ادع الله لي بالشهادة فدعا له، قال فنودي يوماً يا خيل الله اركبي قال: فكان أول فارس ركب وأول فارس استشهد، ثم ذكر الحافظ السخاوي روايات كثيرة بهذا المعنى، يدل مجموعها على أن الحديث حسن. وقال السخاوي: قال العسكري: قوله: يا خيل الله اركبي، هذا على المجاز والتوسع أراد: يا فرسان خيل الله اركبي، فاختصر لعلم المخاطب بما أراد اهـ.

الأمّل ﴿وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا﴾ اعتراض لبيان مواعيده والغرور تزيين الخطأ بما يوهم أنه صواب ﴿إِنَّ عِبَادِي﴾ يعني المخلصين، وتعظيم الإضافة والتقييد في قوله: إلا عبادك منهم المخلصين يخصصهم ﴿لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ أي على إغوائهم قدرة ﴿وَكُفْرَ بِرَبِّكَ وَكَيْلًا﴾ يتوكلون عليه في الاستعاذة منك على الحقيقة ﴿رَبُّكُمْ الَّذِي يُرْسِي﴾ هو الذي يجري ﴿لَكُمْ الْفُلْكَ فِي الْبَحْرِ لِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾ الريح وأنواع الأمتعة التي لا تكون عندهم ﴿إِنَّهُمْ كَانَتْ يُكْفَرُ بِكُمْ رَجِيمًا﴾ حيث هيأ لكم ما تحتاجون إليه وسهل عليكم ما تعسر من أسبابه ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ﴾ خوف الغرق ﴿ضَلَّ مَنْ دَعَاكَ﴾ ذهب عن خواطركم كل من تدعون في حوادثكم ﴿إِلَّا آيَةً﴾ وحده فإنكم حينئذ لا يخطر ببالكم سواه

رجلان وراجل كما في الكشف، وفي بعض نسخ الكشف رجال بالفتح والتشديد على أن أصله رجالة فحذفت تاؤه تخفيفاً، وقوله: بحملهم على كسبها الخ يعني أن المشاركة فيها مجاز عما ذكر وكذا ما بعده وتسميتهم عبد العزى وعبد الحرث بنسبتها إلى غير الله كأنه شركة فيها والانتكال على كرامة الآباء فإنه يعدهم بأنها تنفعهم، وقوله: اعتراض أي بين ما خاطب به الشيطان وإن لم يكن بين كلامين متطالبيين، ولذا قيل إنه اعتراض بياني. قوله: (وتعظيم الإضافة الخ) يعني أن الإضافة هنا للتعظيم فتدل على تخصيص المضاف إليه بالمخلصين منهم كما وقع التصريح به في الآية الأخرى ولقرينة كون الله وكيلاً لهم يحميهم عن شر الشيطان فإن من هو كذلك لا يكون إلا عبداً مكرماً مخلصاً فلا يرد عليه أنه وقع هذا أي تعظيم الإضافة للكل من غير تخصيص في قوله: ﴿يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم﴾ [سورة الزمر، الآية: ٥٣] مع أن الإضافة هناك قرينة على أن الإضافة ليست للتعظيم بل للترحم والتقييد في الآية الأخرى وإن وقع من الشيطان فهو مع أن الله تعالى قرره أدل دليل على ما ذكر لكون الخصم معترفاً بأن من حماه الله منه عبد مخلص، وقوله: قدرة تفسير لسُلطان على أنه مصدر بمعنى التمكن من التسلط بالقدرة وعلى إغوائهم متعلق به. قوله: (يتوكلون عليه في الاستعاذة الخ) يعني المراد بالوكيل الملجأ إليه، وقوله هو الذي يجري إشارة إلى أن الذي خبره بكم لا صفته، وأن الخبر يزجي وأصل معناه يسوق والمراد به يجري هنا، وقوله: إلا متعة التي لا تكون عندهم قيده به لأنه الداعي إلى مثله من السفر غالباً وما تعسر من أسبابه هو سفر البحر. قوله: (ذهب عن خواطركم الخ) يعني أن المراد بضللالهم غيبتهم عن الفكر لا عن النظر والحس، لأنه معلوم من قولهم ضل عنه كذا إذا نسيه ولا حاجة إلى جعله من ضل بمعنى ضاع أو غاب وإن كان أصل معناه لغة على ما حققه في الكشف، ومن إن كانت عبارة عن المدعويين مطلقاً فلاستثناء متصل وإن كانت عبارة عن آلهتهم فقط فهو منقطع بقرينة قوله فلما نجاكم إلى البر أعرضتم فإنه يدل على أنهم في السراء كانوا يدعون آلهتهم وحدها كما اختاره في الكشف، وقوله: لكشفه أي لإزالة الضرر. قوله: (أو ضل كل من تعبدونه الخ) إغائتكم إما بالغين

فلا تدعون لكشفه إلا إياه أو ضلّ كل من تعبدونه عن إغاثتكم إلا الله ﴿فَلَمَّا تَجَنَّكَ﴾ من الغرق ﴿إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ﴾ عن التوحيد وقيل: اتسعتم في كفران النعمة كقول ذي الرمة:
 عطاء فتى تمكن في المعالي... وأعرض في المكارم واستطالا...

﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ كَفُورًا﴾ كالتعليل للإعراض ﴿أَفَأَمِنْتُمْ﴾ الهمزة فيه للإنكار والفاء للعطف على محذوف تقديره أنجوتم فأمنتم فحملكم ذلك على الأعراض فإن من قدر أن يهلككم في البحر بالغرق قادر أن يهلككم في البرّ بالخسف وغيره ﴿أَنْ يَخْصِفَ بِكُمْ جَانِبَ الْبَرِّ﴾ أن يقلبه الله وأنتم عليه أو يقلبه بسببكم فبكم حال أو صلة ليخسف وقرأ ابن كثير وأبو عمرو بالنون فيه وفي الأربعة التي بعده وفي ذكر الجانب تنبيه على أنهم كما وصلوا الساحل كفروا وأعرضوا وأنّ الجوانب والجهات في قدرته سواء لا معقل يؤمن فيه من أسباب الهلاك ﴿أَوْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا﴾ ريحاً تحصب أي ترمي بالحصباء ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُوا لَكُمْ وَكَيْلًا﴾ يحفظكم من ذلك فإنه لا راد لفعله ﴿أَمْ أَمِنْتُمْ أَنْ يُبْعِدَكُمُ فِيهِ﴾ في البحر ﴿نَارًا أُخْرَى﴾ بخلق

المعجزة والثاء المثلثة أو بالمهملة والنون وهو ظاهر والضلال على هذا بمعنى الغيبة أو بمعنى عدم الاهتمام إلى طريق الإغاثة والدعوة بمعنى العبادة لا بمعناها الظاهر كما في الوجه الأول وعلى هذا الوجه الاستثناء يحتمل الاتصال والانقطاع أيضاً بناء على تقييد من وإطلاقه وأما ما قيل من أنه لا داعي لجعل الاستثناء منقطعاً على هذا كما في الكشف وحققه بأنّ عبادتهم مخصوصة بألّهم فيقتضي ذلك كونه منقطعاً لا محالة فسد لباب الاحتمال واختصاص العبادة ممنوع كيف وقد قالوا: ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى، فهو المعبود الحقيقي عندهم فتأمل. قوله: (عن التوحيد) هذا على الوجهين وهو على الثاني أظهر فإنه يقتضي اختصاص ما ذكر، وقوله: اتسعتم يعني أنه من العرض مقابل الطول وهو كناية عن التوغل في التوسع في كفران النعم بقرينة ما بعده، ولما كان هذا غير مشهور ذكر بيت ذي الرمة شاهداً عليه ومعناه أنه لتمكنه في المعالي له عطاء جم، ومكارم عريضة طويلة وهذا استعارة لأنّ الطول والعرض مخصوص بالأجسام وذكر العرض يغني عن الطول في الآية للزومه له، وقوله: كالتعليل للإعراض يعني بمعنييه لكنه على الأول يصح أن يكون من الكفر والكفران، وعلى الثاني من الكفران لا غير، ولم يجعله تعليلاً لإعراضهم لأنه غير مخصوص بهم وفيه لطف حيث أعرض عن خطابهم بخصوصهم وذكر أنّ جنس الإنسان مجبول على هذا فلما أعرضوا أعرض الله عنهم. قوله: (الهمزة فيه للإنكار) بمعنى أنه لا ينبغي الأمن وعطف الفاء في مثله على مقدر أحد المذهبيين المشهورين فيه والمذهب الآخر أنها مقدّمة من تأخير لأصالتها في الصدارة واختار المصنف رحمه الله هذا لأنه لا يظهر تسبب الإنكار للأمن على ما قبله لترتبه على النجاة منه كما أشار إليه وقوله فحملكم الخ إشارة إلى أنّ الفاء تفيد سببته لما قبله كما تقول: تأهب للشتاء فقد دنا وقته فهو معطوف عليه والجملة معترضة، وقوله فإنّ الخ بيان لوجه الإنكار

دواعي تلجئكم إلى أن ترجعوا فتركبوه ﴿فَيُرْسِلَ عَلَيْكُمْ قَاصِفًا مِّنَ الرِّيحِ﴾ لا تمرّ بشيء إلا قصفته أي كسرتة ﴿فَيَغْرِقُكُمْ﴾ وعن يعقوب بالتاء على إسناده إلى ضمير الريح ﴿يَمَا كَفَرْتُمْ﴾ بسبب إشراككم أو كفرانكم نعمة الإنجاء ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُوا لَكُمْ عَيْنًا يَهَبُ بِئِيمًا﴾ مطالباً باتباعنا بانتصار أو صرف ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ بحسن الصورة والمزاج الأعدل واعتدال القامة والتمييز بالعقل والإفهام بالنطق والإشارة والخط والتهدي إلى أسباب المعاش والمعاد والتسلط على ما في الأرض والتمكن من الصناعات وانسحاق الأسباب والمسببات العلوية والسفلية إلى ما يعود عليهم بالمنافع إلى غير ذلك مما يقف الحصر دون إحصائه ومن ذلك

وتوطئة لما بعده. قوله: (أن يقلبه) تفسير للخسف، وقوله: وأتم عليه من قوله بكم على أنها للمصاحبة والجاز والمجرور حال أي مصحوباً بكم، وقوله: أو يقلبه بسبيكم فهي متعلقة بالفعل قيل ولا يلزم من خسفه بسبيهم أن يكونوا مهلكين مخسوفاً بهم، كما في الأول وأجيب بأن المعنى جانب البر الذي أنتم فيه فيلزم من خسفه هلاكهم ولولا هذا لم يكن في التوعد به فائدة، فقوله فيكم الخ لف ونشر مرتب كذا في الدرّ المصون وفيه جانب البر منصوب على الظرفية، وعليه فيجوز كون الباء للتعدي بمعنى بغيكم فيه كما فسره به في القاموس والأربعة نرسل ونعيدكم، وفنرسل وفنغرقكم، وقوله: وفي ذكر الجانب الخ لأنّ العدول عن البرّ الأخصر لا بدّ له من نكتة، وهي ما ذكر فالمراد به طرفه مما يلي البحر وهو الساحل لا ما يشمل جميع جوانبه، وقوله: كما وصلوا أي أول وصولهم، وهذه الكاف تسمى كاف المفاجأة والقرآن، وقوله: وإنّ الجوانب الخ على تعميمه وكان الظاهر أو بدل الواو أي ليس جانب من جوانبه وإن بعد عن البحر مانعاً، وعاصماً مما يريده والمعقل بكسر القاف الحصن أي المانع والملجأ، وقوله: ترمي بالحصباء وهي الحجارة الصغار وهو عبارة عن شدتها وذكرها إشارة إلى أنهم خافوا إهلاك الريح في البحر فقال إن شاء أهلككم بالريح في البرّ أيضاً وقوله يحفظكم الخ إشارة إلى أنّ الوكيل هنا الموكل بالأمر الحافظ لها، وقوله: فيه أي بركوب الفلك وليس الضمير للفلك لأنها مؤنثة. قوله: (بخلق دواعي الخ) وهو بيان لسبب العود ولا ينافي كون العود أيضاً بخلقه، وفعله كما قيل إنّ الزمخشريّ قصده بهذا التفسير بناء على أنّ أفعال العباد مخلوقة لهم فلذا خص الخلق بالدواعي فلا اعتراض على المصنف رحمه الله لحمله على الصلاح، وقوله: فتركبوه أتى به لقوله فيه، وقوله: لا تمرّ الخ كناية عن شدتها، وقوله: بسبب إشراككم يعني أنّ الباء سببية وما مصدرية والكفر إمّا بمعناه المعروف أو بمعنى كفران النعمة وفي نسخة وكفرانكم بالواو والأولى أظهر في التقسيم، وقوله: مطالباً ففعليل بمعنى مفاعل أو تابعاً وغريماً فهو بمعنى فاعل كما ذكره أهل اللغة، وقوله يتبعنا أي يطالبنا بإنجائهم لانتصاره لهم أو لصرفنا وردنا عما أردناه والثاني قبل الإغراق والأول بعده. قوله: (بحسن الصورة الخ) الإشارة والخط معطوفان على النطق والتهدي تفعل من الهداية بمعنى الاهتداء معطوف على

ما ذكره ابن عباس، وهو أنّ كل حيوان يتناول طعامه بفيه إلا الإنسان فإنه يرفعه إليه بيده ﴿وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَيْبِ وَالْبِخْرِ﴾ على الدواب والسفن من حملته حملاً إذا جعلت له ما يركبه أو حملناهم فيهما حتى لم تخسف بهم الأرض ولم يغرقهم الماء ﴿وَرَزَقْنَاهُمْ مِّنَ الْطَّيِّبَاتِ﴾ المستلذات مما يحصل بفعلهم وبغير فعلهم ﴿وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ بالغبلة والاستيلاء أو بالشرف والكرامة والمستثنى جنس الملائكة عليهم الصلاة والسلام أو الخواص منهم ولا يلزم من عدم تفضيل الجنس عدم تفضيل بعض أفراده والمسألة موضع

الإفهام والتسلط على ما في الأرض كتسخير الحيوانات والأسباب العلوية كالشمس والقمر والأمطار والمسبيات كالسحاب والرياح والعلوية والسفلية راجع إليهما لا لف ونشر ومما يقف الحصر استعارة لطيفة. قوله: (ومن ذلك ما ذكره ابن عباس) رضي الله عنهما قيل عليه أنه ينتقض بالقردة فإنها كذلك فلا يكون هذا كرامة ولا خاصة للإنسان وندفعه بعد القول بأنه بالنظر للأغلب بأنه لكونه من ذوات الأربع يده في حكم الرجل فلا كرامة في أكله بها والأمر في مثله سهل على طرف الأنامل. قوله: (على الدواب والسفن) فهو من حملته على كذا إذا أعطيته ما يركبه ويحملة فالمحمول عليه مقدّر بقرينة المقام كما في قولهم حملته إذا جعلت له ما يركبه، وحملاً بفتح الحاء وسكون الميم أو المراد حملهم على البر والبحر بجعلهم قارين فيهما بواسطة أو دونها، كما في السباحة في الماء وأصل معنى الحمل فيهما واحد. قوله: (والمستثنى جنس الملائكة عليهم الصلاة والسلام الخ) المراد بالاستثناء هنا معناه اللغوي وهو الإخراج بما يقتضيه مفهوم تخصيص الكثير بالذكر فإنه يقتضي أن غيرهم لم يفضل عليه وإلا لم يكن للتخصيص وجه والمراد به الملائكة هاهنا إما جنسهم أو الخواص منهم على المذهبين المذكورين في الأصول إذ لم يذهب أحد إلى أنهم الجنّ أو غيرهم. قوله: (ولا يلزم من عدم تفضيل الجنس الخ) جواب لسؤال واعتراض على الزمخشري، كغيره ممن قال إن ظاهر الآية يدل على تفضيل الملك على البشر وهو مخالف للمشهور من مذهب أهل السنة فدفعه بأن تفضيل جنس على جنس آخر لا يقتضي تفضيل كل فرد منه على كل فرد من الآخر، فالمراد بالجنس في كلامه الاستغراق أي اللزوم من النظم عدم تفضيل جنس البشر بمعنى: كل فرد فرد منه على جنس الملك إذ بني آدم عام وليست إضافته للعهد فكذا ضميره أو على الخواص منهم فلا ينافي ذلك تفضيل بعض أفراد البشر على كل الملك أو على بعضه على المذهبين في المسألة، ثم المسألة مختلف فيها بين أهل السنة فمنهم من ذهب إلى تفضيل الملائكة عليهم الصلاة والسلام مطلقاً ونقل عن ابن عباس رضي الله عنهما واختاره الزجاج ومنهم من فصل فقال الرسل من البشر أفضل مطلقاً ثم الرسل من الملائكة على من سواهم من البشر والملائكة ثم عموم الملائكة على عموم البشر وعليه أكثر الحنفية والأشعرية ومنهم من عمم تفضيل الكمل من نوع الإنسان نبياً كان أو ولياً ومنهم من فضل الكرويين من الملائكة مطلقاً ثم الرسل

نظر. وقد أول الكثير بالكل وفيه تعسف ﴿يَوْمَ نَدْعُوا﴾ نصب بإضمار اذكر أو ظرف لما دل عليه ولا يظلمون وقرئ يدعو ويدعي ويدعو على قلب الألف واواً في لغة من يقول: أفعو في أفعى أو على أن الواو علامة الجمع كما في قوله: ﴿وَأَسْرَوِ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾.

من البشر ثم الكمل منهم ثم عموم البشر على عموم الملائكة وإليه ذهب الرازي والغزالي. قوله: (والمسألة موضع نظر) مراده ما ذكره في الكشف من أن هذه المسألة لا تستند إلى دليل قطعي ولا يخلو دليل من أدلتها عن الطعن، ولذا لم يضل أحد من أصحاب الأقوال فيها ولم ينسب إلى بدعة لعدم إخلاله بتعظيم الفريقين، فمن قال معنى كونها موضع نظر أنه مختلف فيها لم يأت بشيء. قوله: (وقد أول الكثير بالكل) كما أن القليل يكون بمعنى العدم وفيه تعسف لأنه لم يرد في القرآن ولا في كلام الفصحاء بهذا المعنى وعلى تسليمه لا فائدة لذكره حيثنذ كذا قيل لكن المصنف تبع في هذا الزمخشري مع أنه قيل إنه فسر الأكثر في قوله تعالى: ﴿وما يتبع أكثرهم إلا ظناً بالجميع﴾ فكانه أراد أنه تعسف هنا لأن من التبعية تنادي على خلافه وكونها بيانية خلاف الظاهر وإذا كان التفضيل في الغلبة والاستيلاء لا يكون دليلاً على المدعي لأن التفضيل المختلف فيه كونهم أقرب منزلة عند الله وأكثر ثواباً. قوله: (نصب بإضمار الخ) على أنه مفعول به لأنه من الظروف المتصرفة لا على الظرفية كما في الوجه الآتي بعده فهو يخالفه من وجهين ولم يجعله معمولاً ليظلمون المذكور مع أن التقدير خلاف الظاهر لأن الفاء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وإلا لما دل عليه يقرؤون لأنهم لا يقرؤون كتابهم حين الدعوة فلا وجه لتعلقه به ولأن نفي الظلم يومئذ أهم من إثبات القراءة فيه إن سلم صحته، وفيه أعارب آخر مفصلة في الدر المصون، وقوله: يدعو أي بالياء أي الله أو الملك ويدعى مجهولاً. قوله: (ويدعو على قلب الألف واواً) أي بضم الياء وفتح العين بعدها واو وهي منقولة عن الحسن رحمه الله ولما كان الظاهر حيثنذ يدعون بإثبات النون التي هي علامة الرفع خرجوها على وجهين، الأول: ما أشار إليه المصنف رحمه الله بقوله على قلب الألف واو الخ يعني ليست الواو ضمير الجمع حتى يبرد ما ذكر بل هي منقلبة من الألف وأصله يدعي كما في القراءة الأخرى فجاء به كذا على لغة من يقلب الألف في الآخر واواً فيقول في أفعى وهي الحية أفعو لكن هذه تكون في الوقف وهذه في الوصل، أما إجراء له مجرى الوقف وأما لأنها لا تختص به كما نقل عن سيوييه، والثاني: ما أشار إليه بقوله أو على أن الواو الخ يعني أن الواو ليست ضميراً بل حرف أتى به علامة للجمع وليست فاعلاً بل الفاعل كل أناس وحيثنذ ليس حذف النون شاذاً على حد قوله:

أبيت أسري وتبيتي تدلكي وجهك بالعنبر والمسك الذكي ...

لقلة المبالاة بها كما سيأتي ولا يجوز أن يقال إنه للضرورة لوقوعه في هذه القراءة وفي الحديث لا تؤمنوا حتى تحابوا فكيف يقال إنه من ضرورة الشعر فتأمل، ولا وجه لما أورد على

أو ضميره وكل بدل منه والنون محذوفة لقلة المبالاة بها فإنها ليست إلا علامة الرفع وهو قد يقدر كما في يدعي ﴿كُلُّ أَنَاثٍ بِأُمِّهِمْ﴾ عن ائتموا به من نبيٍّ أو مقدّم في الدين أو كتاب أو دين وقيل بكتاب أعمالهم التي قدّموها فيقال: يا صاحب كتاب كذا أي تنقطع علاقة الأنساب وتبقى نسبة الأعمال، وقيل بالقوى الحاملة لهم على عقائدهم وأفعالهم، وقيل: بأمتهم جمع أم كخف وخفاف والحكمة في ذلك إجلال عيسى عليه السلام وإظهار شرف الحسن والحسين رضي الله عنهما وأن لا يفتضح أولاد الزنا ﴿فَمَنْ أَوْفَى﴾ من المدعّوين ﴿كَتَبَهُ بِمِثْلِهِ﴾ أي كتاب عمله ﴿فَأُولَئِكَ يَفْرَهُونَ كِتَابَهُمْ﴾ ابتهاجاً وتبجحاً بما يرون فيه ﴿وَلَا يُظَلِّمُونَ فِتْيَانًا﴾ ولا ينقصون من أجورهم أدنى شيء وجمع اسم الإشارة

هذا من أنه إما أن يقول إنها بدل من الألف فيرجع لما قبله أو زائدة فيلزم حذف لام الفعل من غير سبب لاختيار الثاني وأنها حذفت لسبب وهو التقاء الساكنين الواو التي هي لام حذفت ضمتها للاستثقال والواو التي هي علامة الجمع، وقوله أو ضميره فهي فاعلة وكل بدل كل منه بخلافه على الأول. قوله: (والنون محذوفة لقلة المبالاة بها) ظاهره أنه جار على الوجهين وأن النون لما كانت علامة إعراب عوملت معاملة حركته في إظهارها تارة وتقديرها أخرى وخالف الزمخشري في جعل هذا توجيهاً له على كونها علامة إعراب لأنّ النون إنما تلزم وتكون علامة إعراب بعد ضمير الجمع لا بعد علامته فإنه لا يجب فيه ذلك ورفعه حينئذ بحركات مقدّرة كما في يدعي المفرد لأنه مفرد مثله، وأما على الوجه الثاني: فحذفها مخصوص بالضرورة فلا تقلّ المبالاة بها هنا وقد ردّه صاحب التقريب بأنها علامة رفع فيهما من غير فرق بينهما وهو الحق ومن قال إنّ قوله والنون محذوفة الخ على أن تكون الواو ضميراً، وإلا فعلى كونها علامة جمع لا يقال النون محذوفة إذ الكلمة مفردة ألحقت بها علامة الجمع والرفع تقديري فهو مقدّر كما في يدعي والنون غير مقدّرة إذ لا موجب للحذف هنا كما في البيت السابق الذي حذفت فيه النون ضرورة فقد خبط خبطاً عجيباً، ومن أمثلة كونها علامة يتعاقبون فيكم ملائكة ورفعه بالنون بلا خلاف ومنه تعلم أنّ الإعراب بالحروف يكون ملفوظاً ومقدّراً، فلا حاجة إلى تصويره بمسلميّ الجمع المضاف للياء. قوله: (من نبي الخ) يعني المراد كل متبع عاقلاً أو لا، وعلى الوجه الآخر المراد به كتاب الأعمال فقط، وقوله التي قدّموها صفة أعمالهم توجيه لإطلاق الإمام عليه، وقوله تنقطع علاقة الأنساب الخ يعني على هذا التفسير وما قبله لأنه لا يدعي بابن فلان وإنما ينادي يا صاحب هذا الكتاب الفلاني أو الدين الفلاني أو أتباع فلان. قوله: (بالقوي) كالعصب والعصية فيقال: يا أصحاب العصية والجاهلية ولأتباعهم لها جعلت إماماً ولا يخفى بعده ولذا مرضه. قوله: (وقيل بأمتهم جمع أم الخ) ضعفه لأن المعروف في جمع أم أمّهات ولما في تعليقه من الدخول مع ما فيه كما ستره، وقوله: والحكمة في ذلك أي في النداء بالأمّهات نحو يا ابن فلانة أما تعظيم المسيح ﷺ للإشارة بأنه لا أب له وأنه روح الله ولو نودي الناس بأبائهم ونودي بأمه لربما يشعر ذلك بنقص وكذا تعظيم الحسن والحسين رضي

والضمير لأن من أوتي في معنى الجمع وتعليق القراءة بإيتاء الكتاب باليمين يدل على أن من أوتي كتابه بشماله إذا اطلع على ما فيه غشيمهم من الخجل والحيرة ما يحبس ألسنتهم عن القراءة ولذلك لم يذكرهم مع أن قوله: ﴿وَمَنْ كَانَتْ فِي هَذِهِ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَىٰ﴾ أيضاً مشعر بذلك فإن الأعمى لا يقرأ الكتاب والمعنى ومن كان في هذه الدنيا أعمى القلب لا يبصر رشده كان في الآخرة أعمى لا يرى طريق النجاة.

﴿وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ منه في الدنيا الزوال الاستعداد وفقدان الآلة والمهلة، وقيل: لأن

الله عنهما بيان نسبهما من رسول الله ﷺ ولو نسبنا إلى أبيهما لم يفهم هذا لا لأن أمهما رضي الله عنها أفضل من علي رضي الله عنه أو سترنا على خلقه حتى لا يفتضح أولاد الزنا فإنه لو نودي الناس بأبائهم ونودوا هم بأمهاتهم علم أنهم لا نسبة لهم إلى آباء يدعون بهم وفيه تشهير لهم ولو نودوا بآباء لم يعرفوا بهم في الدنيا ولم ينسبوا لهم شرعاً كان كذلك، فما قيل إن رعاية حق عيسى عليه الصلاة والسلام في امتيازاه بالدعاء بالأُم كرامة له عليه الصلاة والسلام لا غض فيه ليجبر يجعل الناس أسوة له في الانتساب إلى الأمهات وإظهار شرف السبطين رضي الله عنهما بدون ذلك أم، فإن أباهما خير من أمهما رضي الله عنهما مع أن أهل العباء كالحلقة المفرغة، وأما أولاد الزنا فلا فضيحة إلا لأمهاتهم وهي حاصلة دعي غيرهم أو لم يدع مع أنهم لا ذنب لهم يترتب عليه الافتضاح ظاهر السقوط بما قررناه، وقوله: كالحلقة المفرغة جواب تسليمي، أي علي رضي الله عنه لكونه أحد الخلفاء الأربعة الذين ظاهر كلام أهل السنة أنهم أفضل من غيرهم من الصحابة مطلقاً أفضل ولو سلم فلكل منهما أفضلية وشرف من جهة، ككون فاطمة رضي الله عنها بضعة من أشرف الأنبياء ﷺ وعلي رضي الله عنه هو ما هو في صفات الكمال واعتبار أحد الجهتين لا ينافي اعتبار الأخرى فلا يرد عليه أن بين كلاميه تنافياً وكيف يتوهم أنه يريد تساوي أهل الكساء من كل وجه وفيهم النبي ﷺ، وقوله: أدنى شيء تفسير لفتيلاً فإنه ما في شق النواة وهو حقير جداً.

قوله: (وتعليق القراءة الخ) يعني بقوله: ما يحبس ألسنتهم عن القراءة الكاملة بالإفصاح كما في الكشف للتصريح بقراءتهم في غير هذه الآية، وهذا يؤخذ من مفهوم الشرط، وقوله: ولذلك لم يذكرهم أي بوصف القراءة، وقوله: مشعر بذلك أي بكون قراءتهم كالعدم لأن الأعمى لا يقرأ وإنما جعله مشعراً لأنه من عمى البصيرة لكنه لكونه مستعاراً من عمى البصر أشعر به. قوله: (والمعنى ومن كان في هذه الدنيا أعمى القلب الخ) يعني أن العمى هنا من عمى البصيرة فقوله: لا يبصر رشده بمعنى ليس له بصيرة تهديه إلى ما يرشده لفقد النظر الصواب، وقوله: لا يرى طريق النجاة يريد أنه استعارة لعدم النجاة لأنه لا طريق له إليها حتى يراه إذ طريقها الإيمان والعمل وهما لا يفيدان يوم القيامة فرأى في كلامه بصرية على الاستعارة وقيل إنها قلبية والمراد نفي النجاة إذ لا طريق لها بعده أو المراد نفي إدراك ما هو طريق النجاة لو كان في الدنيا أي الإيمان وهو المناسب لما سيأتي فتأمل، وقوله: منه في الدنيا

الاهتداء بعد لا ينفعه والأعمى مستعار من فاقد الحاسة، وقيل: الثاني للتفضيل من عمي بقلبه كالأجهل والأبله ولذلك لم يمله أبو عمرو ويعقوب، فإن أفعال التفضيل تمامه بمن فكانت ألفه في حكم المتوسطه كما في أعمالكم بخلاف النعت فإن ألفه واقعة في الظرف لفظاً وحكماً فكانت معرضة للإمالة من حيث إنها تصير ياء في التثنية، وقد أمالهما حمزة والكسائي وأبو بكر وقرأ ورش بين بين فيهما ﴿وَلَنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ﴾ نزلت في ثقيف قالوا لا ندخل في أمرك حتى تعطينا خصلاً نفتخر بها على العرب لا نعشر ولا نحشر ولا نجبي في صلاتنا وكل ربا لنا فهو لنا وكل ربا علينا فهو موضوع عنا، وأن تمتعنا باللات سنة وأن تحرم وادينا كما حرمت مكة، فإن قالت العرب لم فعلت ذلك فقل إن أمرني، وقيل في قريش قالوا: لا نمكنك من استلام الحجر حتى تلم بألتهنا وتمسها بيدك وإن هي المخففة واللام هي الفارقة والمعنى أن الشأن قاربوا بمبالغتهم أن يوقعوك في الفتنة بالاستئزال ﴿عَنِ

يعني أنه مفضل على نفسه باعتبارين، وقوله: لزوال الاستعداد أي استعداده لعمل ما ينجيه وفقدان الآلة كأن المراد بها العمل لأنه لا يمكنه والمهلة معطوفة على الآلة وهي ظاهرة. قوله: (وقيل لأن الاهتداء بعد) أي بعد الدنيا لا ينفعه، يعني أن الأعمى فاقد حاسة البصر استعير في الأول لمن لا يهتدي إلى طريق النجاة في الدنيا لفقدان النظر أي الفكر وفي الثاني لمن لا يهتدي إلى طريق النجاة في الآخرة لعدم انتفاعه بها فيها، وهذا ما في الكشف وقد فسره المصنف رحمه الله بأنه لا طريق له إلى النجاة كما مر، وقوله: والأعمى مستعار من فاقد الحاسة يعني على المسلكين إذ الخلاف إنما هو في المراد منه، فتأمل. قوله: (وقيل الثاني للتفضيل) بناء على أن العمى كما يكون للبصر يكون للبصيرة وعلى الثاني، فهو من العيوب الباطنة التي يجوز أن يصاغ منها كالأحمق والأبله فإن كان حقيقة فيهما فلا إشكال، وإن كان مجازاً فيجوز إلحاقه بما وضع لذلك وقد منعه بعضهم لأن العلة فيه وهي الإلباس بالوصف موجودة فيه، وقوله ولذلك أي لكونه أفعال تفضيل غير معرف باللام ولا مضافاً وهو لا يستعمل بدون من الجارة للمفضل عليه ملفوظة، أو مقدرة وهو معها في حكم الكلمة الواحدة فتكون ألفه كأنها في وسط الكلمة كألف أعمال والألف المتوسطه لا يحسن ويكثر إمالتها، كالمترفة فلذا أمال بعض القراء إحداهما دون الأخرى وبهذا صرح أبو علي رحمه الله في النجدة، وهذا الكلام مأخوذ منه فلا يرد عليه إمالة أدنى من ذلك والكافرين وقراءة بعض القراء بإمالتها حتى يقال: إن من أمالهما لا يراه اسم تفضيل أو هو للمشكلة مع أنه لا يحسم مادة السؤال فإنه إذا أميل مع من وفي الوسط الحقيقي لا يتأتى ما قالوه هنا، والجواب أنه لما ذكر ما يحسن إمالته مقارناً لما لا يحسن حسن عدم الإمالة للفرق بينهما فلا يرد عليه ما ذكر فتدبر، وقوله: معرضة للإمالة أي صالحة لها وقوله: من حيث إنها تصير ياء في التثنية يعني وافعل من لا يشي ولا يجمع كما تقرر في النحو والإمالة تقرب من الياء، وقوله: بين بين بالتركيب أي بين الألف والياء. قوله: (نزلت في ثقيف) اسم قبيلة معروفة. وقوله: لا ندخل في أمرك أي لا نسلم،

الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ﴿١﴾ مِنَ الْأَحْكَامِ ﴿٢﴾ لِتَقْرَأَهُ عَلَىٰ عِبَادِهِ ﴿٣﴾ غَيْرَ مَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ﴿٤﴾ وَإِذَا لَأْتَمُدُّكَ ﴿٥﴾ قَلِيلًا ﴿٦﴾ وَلَوْ أَتَبَعْتَ مَرَادَهُمْ لَأَتَخَذُوكَ بِأَفْتِنَانِكَ ﴿٧﴾ وَلِيَا لَهُمْ بَرِيئًا ﴿٨﴾ مِنْ وِلَايَتِي ﴿٩﴾ ﴿وَلَوْلَا أَن تَبَشِّرَكَ﴾
والمعنى أنك كنت على صدد الركون إليهم لقوة خدعهم وشدة احتيالهم لكن أدركتك عصمتنا فمنعت أن تقرب من الركون فضلاً عن أن تركز إليهم وهو صريح في أنه عليه الصلاة والسلام ما همم بإجابتهم مع قوة الداعي إليها ودليل على أن العصمة بتوفيق الله وحفظه ﴿إِذَا لَأَذْنُوكَ﴾ أي لو قاربت لأذقناك ﴿صَمَفَ الْحَيَّةِ وَصَعَفَ الْعَمَامِي﴾ أي عذاب

وقوله: لا نعشر مجهول من التعشير وهو أخذ العشر لأن زكاة المعشرات كانت بالمدينة كما في الكشف، وقيل: المراد لا تؤخذ صدقة أموالنا على التغليب، وقوله: تحشر مجهول أيضاً أي لا تبعث ونساق إلى عزة وجهاد ونجبي بضم النون وفتح الجيم وكسر الباء الموحدة والياء آخر الحروف من التجية وهي وضع اليدين على الركبتين أو على الأرض أو انكباب على الوجه فهي كناية عن الرجوع أو السجود والمراد لا نصلي لكن إن ثبت أن النبي ﷺ قال لهم لا خير في صلاة ليس فيها ركوع^(١) فالمراد الأول، وكذا قول المصنف رحمه الله في صلاتنا يقتضي أن الأخير غير مراد فمن فسره به لم يصب، وقوله: موضوع عنا أي مرفوع عنا فلا يؤخذ منا، وقيل: معنى كل ربا لنا أي كمال الغنمة وكل ربا علينا أي ما يؤخذ من الواجبات وغيره ولا وجه له، وقوله: وإن تمتعنا الخ أي ترك ذلك الصنم لنا ولا تبطله، قالوا: حتى نأخذ ما يقرب لها، وواديهم واد بالطائف ويسمى وجا، وقال العراقي: هذا الحديث لم نجده في كتبه والشعبي زواه عن ابن عباس رضي الله عنهما من غير سند وفيه زيادة في الكشف، واستلام الحجر تقبيله وفي كونه سبباً للنزول ما يقتضي أنه أبدى لهم لنا ليؤلفهم وهذا بالوضع أشبه، وقوله: الفارقة أي بين المخففة وغيرها كما بين في النحو، وقوله: إن الشأن إشارة إلى أن اسمها ضمير شأن مقدر، وقوله: قاربوا معنى كادوا، وقوله: بمبالغتهم من أن والتأكيد باللام، وقوله: بالاستئزال إشارة إلى أنه مضمن معنى هذا ليتعدى بعن، وقوله: غير ما أوحينا إليك مما مر ذكره. قوله: (بريئاً من ولايتي) يعني أنه يكون بينه وبينهم مخالفة ومخالفة عدو الله تقتضي عدم مخالفته كما قيل:

إذا صافى خليلك من تعادي فقد عاداك وانفصل الكلام...

لا أن في النظم ما يدل على الحصر، وقوله: تثبتنا إشارة إلى أن أن مصدرية، وقوله: إن تميل تفسير للركون وأصل معناه الميل إلى الركن، وقوله: وهو صريح في أنه عليه الصلاة والسلام ما هم أي قصد وعزم لا أنه هم فتمتعه نزول هذه الآية كما قيل، وقوله: ودليل على أن

(١) أخرجه أبو داود ٣٠٢٦، وأحمد ٢١٨/٤ عن عثمان بن أبي العاص بإسناد حسن. بلفظ: لا خير في دين ليس فيه ركوع.

الدنيا وعذاب الآخرة ضعف ما يعذب به في الدارين بمثل هذا الفعل غيرك لأن خطأ الخطير أخطر وكان أصل الكلام عذاباً ضعفاً في الحياة وعذاباً ضعفاً في الممات بمعنى مضاعفاً ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ثم أضيفت كما يضاف موصوفها، وقيل الضعف من أسماء العذاب وقيل: المراد بضعف الحياة عذاب الآخرة وبضعف الممات عذاب القبر ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا﴾ يدفع العذاب عنك ﴿وَإِنْ كَادُوا﴾ وإن كاد أهل مكة ﴿يَسْتَفْرِزُونَ﴾ ليزعجونك بمعاداتهم ﴿مِنَ الْأَرْضِ﴾ أرض مكة ﴿لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ جَنَّاتِكَ﴾ ولو خرجت لا يبقون بعد خروجك ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ إلا زماناً قليلاً وقد كان كذلك فإنهم أهلكوا بيدر بعد هجرته بسنة وقيل الآية نزلت في اليهود حسدوا مقام النبي بالمدينة فقالوا: الشام مقام الأنبياء فإن كنت نبياً، فالحق بها حتى نؤمن بك فوق ذلك في قلبه فخرج مرحلة

العصمة أي عصمة نبينا ﷺ على أن التعريف للعهد أو عصمة كل أحد لأنه يعلم منه بالطريق الأولى، وقوله: لو قاربت قدره لأن إذا حرف جواب وجزاء فيقدر شرط دل عليه ما قبله. قوله: (أي عذاب الدنيا) ففي الكلام مضاف مقدر وقد كان موصوفاً وعذاب الآخرة يتناول عذاب القبر لأنه دهليز الآخرة وقد عدوه منها، ويعذب مجهول وغيرك نائب فاعله، وقوله: لأن خطأ الخ إشارة إلى وجه التضعيف والتعبير بالخطأ حسن جداً، وكونه عذاب غيره على الفرض، وفيه تنزيه وإجلال لقدره فإن مثل الركون والهتم موضوع عنا ما لم يقارنه غيره فإذا ضوعف جزاؤه ووعيده عليه علم نزاهته عنه. قوله: (وكان أصل الكلام الخ) والإضافة فيه على معنى في ويقدر حينئذ ضعف عذاب الحياة ولو قدر ابتداء هكذا، كان أسهل وتكون الإضافة لامية ولا داعي لهذه الاعتبارات، والقرينة على تقدير العذاب هنا قوله: أدقناك، وقوله: وقيل الضعف من أسماء العذاب هذا القائل عني أنه عبر به عنه لكثرة وصف العذاب به كقوله: عذاباً ضعفاً من النار وقوله وقيل المراد الخ يعني أنهم في الآخرة لا يموتون فلهم فيها حياة مضاعفة وموتهم في القبور أضعاف موتهم قبله، وقوله: يدفع العذاب الدفع أسهل من الرفع فلا يجد من يرفعه بطريق الأولى. قوله: (أرض مكة ليخرجوك الخ) قيل عليه كاد للمقاربة لا للحصول وقد حصل الخروج كما قال تعالى: ﴿وَكَايِنٍ مِنْ قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِنْ قَرْيَتِكَ الَّتِي أَخْرَجْتِكَ﴾ [سورة محمد، الآية: ١١٣] وأجيب بأنهم إنما هموا بإخراجه ﷺ ولم يخرجوه كما في حديث دار الندوة ولكنه ﷺ خرج بنفسه مهاجراً إلى ربه بأمره والإخراج المذكور في الآية مجاز عن إرادته وتسببه ولذا قال المصنف رحمه الله: ولو خرجت ولم يقل أخرجت ولو بمعنى أن فيه أو الآية نزلت قبل إخراجه وقد قرب ذلك لأنها مكية والقول بأنها مدنية غير مرضي وإن ذهب إليه بعضهم كما يدل عليه إذا والسباق، وقيل الأرض أرض العرب وعليه فلا إشكال. قوله: (إلا زماناً قليلاً) يجوز أن يكون التقدير إلا لبثاً قليلاً لكنه اختاره لأن التوسع بإقامة الوصف مقام الموصوف بالظرف انساب والمراد بعدم لبثهم إهلاكهم سواء كان بالاستتصال أولاً وعلى تفسير

فنزلت فرجع ثم قتل منهم بنو قريظة وأجلى بنو النضير بقليل، وقرىء لا يلبثوا منصوباً بإذا على أنه معطوف على جملة قوله وإن كادوا ليستفزونك لا على خبر كاد فإن إذا لا تعمل إذا كان معتمداً ما بعدها على ما قبلها، وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي ويعقوب وحفص خلافاً وهو لغة فيه قال الشاعر:

عفت الديار خلافهم فكأنما... بسط الشواطب بينهنّ حصيراً...

﴿سُنَّةٌ مَّن قَدْ آرْسَنَّا قَبْلَكَ مِن رُّسُلِنَا﴾ نصب على المصدر أي سنّ الله ذلك سنة وهو أن يهلك كل أمة أخرجوا رسولهم من بين أظهرهم فالسنة لله وإضافتها إلى الرسل لأنها من أجلهم ويدلّ عليه ﴿وَلَا يَجِدُ لِسُنَّتِنَا مَحْوِيًّا﴾ أي تغييراً ﴿أَفِرُّ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ أي لزوالها ويدلّ عليه قوله عليه الصلاة والسلام: أتاني جبريل للذوك الشمس حين زالت، فصلّى بي الظهر، وقيل لغروبها وأصل التركيب للانتقال ومنه ذلك فإنّ الدالك لا تستقرّ

الأرض بأرض العرب المراد به الاستئصال وأشار إلى أنّ المراد به ذلك بقوله: وقد كان ذلك الخ وقوله: وقيل إنّ المراد بالأرض أرض المدينة، وقوله: ثم قتل الخ بيان لعدم اللبث على هذا التفسير، وقوله: بقليل يكفي في التراخي المدلول عليه بثمّ أو هو تراخ في الأخبار. قوله: (وقرىء لا يلبثوا منصوباً) شرط عمل إذن النصب استقبال ما بعدها وكونها في أول جملة، كما ذكره النحاة فلهذا وفقوا بين القراءتين بأنها على الأولى معطوفة على قوله: يستفزونك وهو خبر كاد فتكون متوسطة في الكلام لكون الجملة الداخلة عليها خبر كاد، وعلى الثانية: هي معطوفة على جملة وإن كادوا فلا يكون كذلك فتعمل ولا يخرجها العطف عن ذلك، وإليه أشار بقوله فإن إذا الخ، وما بعدها فاعل معتمداً لكونه معتمداً، وقوله: وهو لغة فيه أي في خلف المقابل لقدام لا مصدر خالف خلافاً. قوله: (عفت الديار الخ) يصف دروس ديار الأحباب بعدهم فخلافهم فيه بمعنى بعدهم وخلفهم، وعفت بمعنى درست وخربت، وبسط بمعنى مدّ وفرش، والشواطب جمع شاطبة وهي التي تشطب حوص النخل وتشقه لتسج منه حصيراً يعني أنها غير مكنوسة، والحصير ما يبسط على الأرض مما عمل من الخوص ونحوه. قوله: (نصب على المصدر) لفعل مقدّر وقيل إنه منصوب على نزع الخافض أي كسنة فلا يوقف على قوله: قليلاً، كما في الدر المصون فالمراد تشبيه حاله بحال من قبله لا تشبيه الفرد بفرد من ذلك النوع، والمعنى على هذا وعلى ما قبله أنّ هذا ليس بيدع بل سنة جرت قبلك. قوله: (فالسنة لله) يعني أنه لم يصف إلى من سنه كما هو المشهور في مثله فأضيف إلى من سنّ لهم إضافة اختصاصية بدليل ما بعده كما أشار إليه بقوله، ويدلّ عليه أي على أنّ السنة لله. قوله: (لزوالها) تفسير للذوك لغة وقدّمه لأنه الأشهر وللتصريح به في الحديث المذكور الذي رواه البيهقي، وغيره عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه^(١)، وقوله: وقيل لغروبها إشارة إلى القول الآخر في

(١) أخرجه البيهقي ١/٣٦١-٣٦٢ من حديث أبي مسعود وهو منقطع بين أبي بكر بن حزم وأبي =

يده، وكذا كل ما تركب من الدال واللام كدلج ودلح ودلع ودلف ودله وقيل: الدلوك من ذلك لأن الناظر إليها يدلك عينيه ليدفع شعاعها واللام للتأقيت مثلها في ثلاث خلون ﴿إِلَى غَسَقٍ آتِلٍ﴾ إلى ظلمته، وهو وقت صلاة العشاء الأخيرة ﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ﴾ وصلاة الصبح سميت قرآناً لأنه ركنها كما سميت ركوعاً وسجوداً واستدل به على وجوب القراءة فيها ولا

معنى الدلوك، وقوله: وأصل التركيب أي المادة المركبة من ذلك يدل على معنى الانتقال لوجوده في جميع معانيها ففي الزوال انتقال من وسط السماء إلى ما يليه، وفي الغروب انتقال مما يقابل الأرض إلى ما تحته وفي ذلك المعروف انتقال اليد من محل إلى آخر بل ما كان أوله دال ولام بقطع النظر عن آخره يدل على ذلك كدلج بالجيم من الدلجة وهي سير الليل، والانتقال فيه من مكان إلى آخر، أو من قولهم دلج بالدلو إذا مشى بها من رأس البئر للصب، ودلج بالحاء المهملة إذا مشى مشياً متاقلاً، ودلع بالعين المهملة إذا أخرج لسانه ويكون متعدياً ولازماً، ودلف بالفاء إذا مشى مشي المقيد أو بالقاف لإخراج المائع من مقره، ودله إذا ذهب عقله ففيه انتقال معنوي، وقوله: وقيل الدلوك من ذلك بمعناه المعروف فيه فهو مصدر مزيد مأخوذ من المصدر المجرد لأنه الأصل، كما قالوه في الطهارة وسموه اشتقاقاً وبه صرح الزمخشري فمن قال: إن هذا يدل على أن الدلوك ليس بمصدر لم يصب، وتعليه بأن المصدر لا يشتق غفلة عن هذه القاعدة المقررة عندهم، وهذا على القول بأنه الزوال لكن يكون دلوك الشمس تجوزاً في نسبة الإضافة عن دلوك ناظرها بحسب الأصل، ومن قال إنه ليس بمشتق منه لأن الأول مصدر دلكت الشمس دلوكاً بأحد معانيه والثاني مصدر دلوكه دلوكاً إذا غمزه ووعكه لم يأت بشيء. قوله: (واللام للتأقيت الخ) أي لبيان الوقت بمعنى بعد وتكون بمعنى عند أيضاً وقيل إنها للتعليل، لأن دخول الوقت سبب لوجوب الصلاة، وقوله: ليدفع شعاعها أي ليدفع ما يلحق العين من شعاعها، وقوله ثلاث إشارة إلى أنه شاع استعمالها في التاريخ، كما بين في النحو وقوله إلى ظلمته بيان لمعنى الغسق وهو الظلمة وقال ابن شميل هو دخول أول الليل. قوله: (وصلاة الصبح) عطف تفسيري وفي نسخة، وهو صلاة الصبح وهما بمعنى، وقوله:

سميت قرآناً يعني أنه من تسمية الكل باسم جزئه لأنه ركنها فيدل على وجوب القراءة فيها صريحاً وفي غيرها بدلالة النص والقياس، وقوله ولا دليل الخ رد على من استدل بها من الحنفية، كما في الكشاف على وجوب القراءة فيها بأنه يجوز أن يكون التجوز به لوقوعه فيها على سبيل الندب كما سميت تسبيحاً، وهو ليس مما يجب فيها ورد بأن العلاقة المذكورة علاقة الجزئية والكلية بدليل ما نظر به من الركوع والسجود فجعله ركناً كتنظيره وجبه مع أن

= مسعود فالحديث ضعيف بهذا الإسناد لكن صح بدون لفظ دلوك عن جماعة من الصحابة وانظر سنن

البيهقي ١/٣٦٤، ٣٦١.

تنبيه: وقع في الأصل عن ابن مسعود وهذا خطأ والصواب عن أبي مسعود كما في سنن البيهقي.

دليل فيه لجواز أن يكون التجوز لكونها مندوبة فيها نعم لو فسر بالقراءة في صلاة الفجر دلّ الأمر بإقامتها على الوجوب فيها نصاً، وفي غيرها قياساً ﴿إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ تشهد ملائكة الليل وملائكة النهار أو شواهد القدرة من تبدل الظلمة بالضياء والنوم الذي هو أخو الموت بالانتباه، أو كثير من المصلين أو من حقه أن يشهده نجم الغفير، والآية جامعة للصلوات الخمس إن فسر الدلوك بالزوال ولصلوات الليل وحدها إن فسر بالغروب،

الندبية لا تصلح علاقة معتبرة إلا بتكلف، والتسبيح ليس بمعنى قول سبحان الله بل بمعنى التنزيه البليغ الحاصل بقراءة الفاتحة بل بالتكبير الواجب بالاتفاق وبالفعل الشامل لجميع الأركان، وأورد عليه أن قراءة الفاتحة والتكبير ليسا بركنين عند مخالف المصنف والوجوب لا يستلزم الركنية فلا يدفع النقص والتسبيح فعلاً أمر مبهم لا بدّ من بيانه حتى يتكلم عليه (أقول) ما ذكره المصنف رحمه الله ليس انتصار المذهب الشافعي حتى يردّ عليه بما ذكر، وكذا ما وقع في الكشف فإنه ردّ على ابن عليه والأصم القائلين بندية القراءة والاكتفاء بما ذكر من العلاقة لا تكلف فيه لأنه من الصلاة الكاملة فهو كظائره بلا ضرر ولا ضير، ومذهبهما في التكبير غير معلوم فدعوى الاتفاق غير مسلمة منه ولو كان كما ذكره لكان الوجوب كافياً في علاقة أخرى وهي اللزوم، وأما التنزيه الفعلي في الصلاة كلها لأنها عبادة وهي عبارة عن التعظيم، والتنزيه فليس بأمر مبهم بل هو أظهر من الشمس نعم هو أمر معنوي لا يظهر عدّه ركناً، ومن ردّه بأن القراءة والتكبير من أركان الصلاة عند الشافعي رحمه الله كما في الهداية فكيف لا يدفع النقص فقد شرحه بما لا يوافق المشروح فتدبر. قوله: (نعم لو فسر النخ) يعني أنها إذا جعلت مجازاً عن الصلاة دلّ على وجوبها للأمر بها لا على القراءة ووجوبها وإن كان علاقة التجوز وقوعها فيها أما إذا أبقى على حقيقته دلّ على ما ذكر وهو الذي اختاره الإمام وفي أحكام الجصاص تقديره أقم قرآن الفجر وفيه دلالة على وجوب القراءة في صلاة الفجر لأن الأمر للوجوب ولا قراءة في ذلك الوقت واجبة إلا في الصلاة، فإن قيل معناه صلوا الفجر قيل له هذا غلط من وجهين، أحدهما: أنه صرف عن الحقيقة بغير دليل، والثاني: أن قوله ومن الليل فتهجد به نافلة لك ياباه فإنه لا معنى للتهجد بصلاة الفجر اه، وما قال إنه غلط لا وجه له لأن الدليل قائم وهو قوله: أقم لاشتهار أقم الصلاة دون أقم القراءة، وضمير به راجع إلى القرآن بمعناه الحقيقي استخداماً فتدبره. قوله: (تشهده ملائكة الليل وملائكة النهار) أي الكتبة والحفظة لنزول ملائكة النهار في ذلك الوقت وبعده تصعد ملائكة النهار فتلتقي الطائفتان في وقتي الصبح والعصر كما في الكشف وغيره. قوله: (أو شواهد القدرة) أي تشهد وتحضر فيه شواهد وأدلة على قدرته تعالى، وقوله بالانتباه أي الذي هو أخو الحياة، وقوله أو من حقه لو قال إذ من حقه لكان أظهر. قوله: (والآية جامعة للصلوات النخ) بدخول الغاية تحت المغيا المبين بالسنة، وفعل الرسول ﷺ لأنها تدلّ على أن فيه أوقات صلوات إجمالاً بينها الله بوحى آخر، وغسق الليل ممتدّ إلى الفجر لا أن كل وقت منه وقت صلاة إذ لا صلاة في وقت الكراهة، كما بعد

وقيل: المراد بالصلاة صلاة المغرب وقوله: لدلوك الشمس إلى غسق الليل بيان لمبدأ الوقت ومنتهاه، واستدل به على أن الوقت يمتد إلى غروب الشفق ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ﴾ وبعض الليل فاترك الهجود للصلاة والضمير للقرآن ﴿نَافِلَةً لَّكَ﴾ فريضة زائدة لك على الصلوات المفروضة أو فضيل لك لاختصاص وجوبه بك ﴿عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا

العصر فلا يقال إن هذا لا يجري على مذهب المصنف رحمه الله لأن بين المغرب والعشاء وقتاً مهملاً على أحد قولين وليست الآية حجة عليه كما قيل، وقوله: ولصلاة الليل وحدها هذا مبني على أن مبدأ النهار طلوع الشمس كما هو في العرف ومصطلح المنجمين، وأهل الشرع على أن مبدأه الفجر الصادق وقد ورد بهذا المعنى في حديث صلاة النهار عجماء^(١) أي سرية فإنه أدخل الفجر في الليل فليس مجرد اصطلاح كما توهم والحاصل أن الظهر والعصر يخرجان على هذا فلا يرد عليه شيء. قوله: (وقيل المراد بالصلاة) في قوله أقم الصلاة صلاة المغرب وحدها فيكون في الآية صلاتان، وقوله: بيان لمبدأ الوقت ومنتهاه، فالغاية خارجة على هذا القول الضعيف عنده لأن بينهما وقتاً مهملاً على القول الجديد عند الشافعي وهو ما قاله بعد خروجه من بغداد فلا تنافي بين كلاميه كما توهم، وقوله: على أن الوقت أي وقت المغرب على هذا التفسير وعلى غيره لا يمتد كما مر، وهو مذهب الحنفية في الامتداد. قوله: (وبعض الليل) إشارة إلى أن من تبعية وأنه لا يستغرق الليل به كما في الحديث لبندك عليك حق^(٢) وقوله فاترك الهجود بيان لأن الهجود بالضم أصل معناه النوم والتفعل للسلب كتائم بمعنى ترك الإثم ومعناه صلّ ليلاً ولذا فسره ابن فارس به، وقوله: والضمير للقرآن أي استخداماً أو هو على ظاهره كما مرّ وقيل الهجود من الأضداد يكون بمعنى اليقظة والنوم وإن تهجد يكون بمعنى صلّ في الليل حقيقة ومن الليل في محل نصب، والفاء عاطفة على مقدر أي قم فتهجد أو هو على نسق وإيائي فارهبون فهي مفسرة. قوله: (فريضه) فهي بمعناها اللغوي وهي زائدة، ولذا سميت النافلة نافلة لزيادتها على الفرض وهذا بناء على أن قيام الليل كان واجباً عليه وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن النبي ﷺ خاصة أمر بقيام الليل، وكتب عليه دون أمته لكن صحح النووي أنه نسخ عنه فرضية التهجد ونقله أبو حامد من

(١) ذكره العجلوني في كشف الخفاء رقم ١٦٠٩ وقال: قال في اللآلئ كالمقاصد: قال النووي في شرح المهدب في الكلام على الجهر بالقراءة إنه باطل لا أصل له وقال الدارقطني لم يرو عن النبي ﷺ وإنما هو من قول بعض الفقهاء، وذكره الروياني في بحره وقال: المراد أن معظم الصلوات النهارية لا جهر فيها فلا ترد الجمعة والعيدين والصبح وذكر غيره أنه من كلام الحسن البصري وذكره أبو عبيد في فضائل القرآن من قول أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود اهـ.

(٢) هو بعض حديث أخرجه البخاري ١٩٦٨ و٦١٣٩، والترمذي ٢٤١٣ والبيهقي في السنن ٢٧٦/٤ وابن حبان ٣٢٠ كلهم من حديث أبي جحيفة.

تَحْمُودًا ﴿١﴾ مقاماً يحمده القائم فيه وكل من عرفه، وهو مطلق في كل مقام يتضمن كرامة، والمشهور أنه مقام الشفاعة لما روى أبو هريرة رضي الله تعالى عنه أنه عليه الصلاة والسلام قال هو المقام الذي أشفع فيه لأمتي، ولاشعاره بأن الناس يحمودونه لقيامه فيه وما ذاك إلا

الشفاعية وقال إنه الصحيح، وفي مسلم^(١) ما يدل عليه أو المراد بالنافلة الفضيلة إما لأنه فضل على أمته بوجوبها عليه ليزداد ثواباً أو هو فضيلة له لا مكفرة لذنوبه لكونه غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر كما فصل في شروح البخاري. قوله: (يحمده القائم فيه) أي الموجود في ذلك المقام وهو كل من بالمحشر وقوله: وهو أي المقام المحمود معناه المتبادر منه ما ذكر لكن المشهور أنه مقام الشفاعة مطلقاً، وهو كما في شرح الكرماني مقام يحمده فيه الأولون والآخرون حيث لا أحد إلا وهو تحت لوائه ﷺ وهو مقام الشفاعة العظمى حيث اعترف الجميع بعجزهم، وقيل له اشفع تشفع فيشفع لجميع الخلائق في تخليصهم من هول الموقف وهذه هي الشفاعة العامة^(٢)، ثم يشفع بعد ذلك لعصاة أمته^(٣) والشفاعتان كلاهما في موقف المحشر فلا منافاة بين ما في الحديث من الشفاعة لأمته ﷺ في الذنوب والشفاعة لجميع أهل الموقف من الخلاص من هوله ودهشة الانتظار، فلا يرد على ما في الحديث أن ظاهره أن المراد به مقام الشفاعة الخاصة بأمته والمشهور أنه مقام الشفاعة العامة لأهل المحشر وبه يجمع بين الروایتين فإن كلا منهما ورد في حديث صحيح، وقوله: سابقاً وكل من عرفه لدخوله في الشفاعة الأولى فلا وجه لما قيل إن ذلك ليس لوصول نفعه إليهم بل لاستحقاقه لذلك. قوله: (ولاشعاره بأن الناس يحمودونه الخ) وجه الإشعار أن مقامه محل قيامه في الأصل ثم شاع في

(١) يأتي تخريجه في سورة المزمل إن شاء الله.

(٢) مراد المصنف حديث الشفاعة الطويل أخرجه البخاري ٤٤٧٦ و٧٤١٠ و٧٥١٠ و٧٥١٦ ومسلم ١٩٣، وابن أبي شيبة ٤٥٠/١١-٤٥١، والطيالسي ٢٠١٠، وأحمد ٣/١١٦-٢٤٤، وابن أبي عاصم في السنة ٨٠٥ و٨٠٦، وأبو عوانة ١/١٧٨-١٧٩-١٨٠، وابن منده في الإيمان ٨٦٤ و٨٦٦، وابن حبان ٦٤٦٤، وابن خزيمة في التوحيد ص ٢٤٧-٢٥٠ من طرق عدة كلهم من حديث أنس في خبر استشفاع الناس يوم القيامة بالأنبياء.

وفي الباب: عند البخاري ٣٣٤٠، ومسلم ١٩٤ من حديث أبي هريرة.

(٣) مراد المصنف ما أخرجه الترمذي ٢٤٣٦، وابن ماجه ٤٣١٠، وابن حبان ٦٤٦٧، وابن خزيمة في التوحيد ص ٢٧١، الحاكم ١/٦٩ كلهم من حديث جابر: أن النبي ﷺ قال: شفاعتي لأهل الكباير من أمتي. وإسناده جيد رجاله كلهم ثقات قال الحاكم: قد احتجا جميعاً بزهير بن محمد العنبري وقد تابعه محمد بن ثابت على محمد بن جعفر هـ. وأخرجه أبو داود ٤٧٣٩، والترمذي ٢٤٣٥، والطيالسي ٢٠٢٦ وأحمد ٣/٢١٣ وابن خزيمة في التوحيد ص ٢٧٠ وابن حبان ٦٤٦٨ والبزار ٣٤٦٩ والحاكم ١/٦٩ و٣/٢١٣ والطبراني في الصغير ٤٣٨ و١١٠١ وأبو نعيم ٧/٢٦١ من طرق من حديث أنس وصححه الحاكم على شرطهما ووافقه الذهبي وهو كذلك فهو مروى من طرق كثيرة عن أنس. وفي الباب أحاديث كثيرة. والله الموفق.

مقام الشفاعة، وانتصابه على الظرف بإضمار فعله أي فيقيمك مقاماً أو بتضمين يبعثك معناه أو الحال بمعنى أن يبعثك ذا مقام ﴿وَقُلْ رَبِّ ادْخُلْنِي﴾ أي في القبر ﴿مُدْخَلَ صِدْقٍ﴾ إدخالاً مرضياً ﴿وَأَخْرِجْنِي﴾ أي منه عند البعث ﴿مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾ إخراجاً ملقى بالكرامة وقيل: المراد إدخال المدينة، والإخراج عن مكة، وقيل: إدخاله مكة ظاهراً عليها وإخراجه منها أمناً من المشركين، وقيل: إدخاله الغار وإخراجه منه سالماً، وقيل: إدخاله فيما حمله من أعباء

مطلق المحل وحمد المقام من حيث هو مقام يقتضي أن يكون ذلك القيام مقاماً محموداً أيضاً، ولا معنى لكونه قياماً عظيماً بعد البعث إلا كونه للشفاعة إذ لا يتصور كونه للعبادة ولا للخطابة إذ لا يكون مثله بعد البعث ومجرد القيام لا يحمد ولذا فسره في الأحاديث، وعبر عنه بالإشعار لخفائه ودفته فلا وجه لما قيل إنه لا مانع في ظاهر اللفظ من إرادة مقامه في الجنة مثلاً فوجه الإشعار غير واضح إلا على مذهب من يقول إن الحمد قد يكون في مقابلة الأنعام وليس المصنف رحمه الله منهم كما مر مع أن ما ذكره بعيد عن البعث ولا يناسب عسى فإنه محقق وإن كانت عسى من الله إيجاباً لأن الكريم لا يطمع فيما لا يفعل كما صرح به المفسرون وقد حاول بعضهم دفعه بما لا طائل تحته. قوله: (وانتصابه على الظرف الخ) إشارة إلى دفع ما يقال إن النحاة ذكروا أن اسم المكان الذي على مفعول ونحوه لا ينتصب مطلقاً إلا المبهم منه، وإنما ما كان محلاً للحدث المشتق كمقعد ومكان، فلا يجوز فيه ذلك إلا إذا كان العامل فيه من لفظه نحو جلست مجلس زيد، ولا يجوز أكلت مجلس زيد إلا على خلاف القياس خلافاً للكسائي فلذا أضمر له فعلاً من لفظه، ويجوز أن يكون ناصبه يبعثك لتضمنه معنى فعله وهذا بناء على أن التضمين ليس بتقدير ليغايير ما قبله وقوله معناه، أي يقيمك أو نصبه ليس على الظرفية حتى يرد ما ذكر فهو إما حال بتقدير مضاف كما ذكره المصنف أو مفعول به ليبعثك لكونه مضمناً معنى يعطيك، وقوله: أو الحال معطوف على قوله على الظرف. قوله: (أي في القبر) حمله عليه بقربة ذكره بعد البعث، وقوله: مرضياً أي مبراً مما لا يرضى عند الله من السيئات تفسير لصدق لأنه نظير رجل صدق أي رجل صادق بمعنى جيد مرضي والإضافة لأجل المبالغة نحو حاتم الجود أي يستحق أن يقال فيه أنه إدخال مرضي لا يرى فيه ما يكره لأنه في مقابلة مدخل سوء، قال الفاضل اليميني الصدق من وصف العقلاء فإذا وصف به غيرهم كان دالاً على أنه مرضي وقوله عند البعث بقربة ذكره عقبه، وقوله: ملقى بالكرامة أي بإكرام الله والملائكة عليهم الصلاة والسلام، وقوله: وقيل المراد إدخال المدينة الخ ويدل عليه قوله وإن كادوا ليستفزونك الآية وهذا يدل على أنها مكينة وقوله: وقيل إدخاله مكة، وهذا يدل على أنها مدينة وفي الكشف أنها نزلت في يوم الفتح قال في الكشف أنه يدل على أن بعض السورة نزل بعد الهجرة وقد ذكر في قوله وإذا لا يلبثون وجهاً يدل على أن الأرض أرض المدينة وهو يدل بظاهاه على أن بعضها مدني وإن كان مرجوحاً. قوله: (وقيل إدخاله فيما حمله من أعباء

الرسالة وإخراجه منه مؤدياً حقه، وقيل: إدخاله في كل ما يلبسه من مكان أو أمر وإخراجه منه، وقرئ مدخل ومخرج بالفتح على معنى أدخلني فأدخل دخولاً وأخرجني فأخرج خروجاً. ﴿وَأَجْعَلْ لِي مِنْ لَدُنْكَ سُلْطَانًا نَصِيرًا﴾ حجة تنصرتني على من خالفني أو ملكاً ينصر الإسلام على الكفر فاستجاب له بقوله: فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ ليظهره على الدين كله ليستخلفنهم في الأرض ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ﴾ الإسلام ﴿وَزَهَقَ الْبَاطِلُ﴾ وذهب وهلك الشرك من زهق روحه إذا خرج ﴿إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ مضمحلاً غير ثابت، عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه عليه الصلاة والسلام دخل مكة يوم الفتح وفيها ثلثمائة وستون صنماً فجعل ينكت بمخصرة في عين واحد واحد منها ويقول: جاء الحق وزهق الباطل فينكب لوجهه حتى ألقى جميعها، وبقي صنم خزاعة فوق الكعبة، وكان من صفر فقال: يا عليّ ارم به فصعد

الرسالة) جمع عبء كحمل وأحمال، وزنا ومعنى وآخره مهموز وهو استعارة أو من قبيل لجين الماء، وضمير منه وحقه لما الموصولة، وقوله إدخاله في كل ما يلبسه في الكشف أنه الوجه الموافق لظاهر اللفظ المطابق لمقتضى النظم وسابقه ولاحقه لا يختص بمكان، وكفاك قوله واجعل لي من لذنك سلطاناً نصيراً شاهد صدق على إشارته، وقوله: وقرئ الخ هي قراءة شاذة، وقوله: فأدخل فأخرج قدر فعلاً ثلاثياً ليناسب مخرجاً سواء أكان مصدرأ أم اسم مكان، وقيل إنه يحتمل أن يكون على حذف الزوائد على حد قوله أنبتكم من الأرض نباتاً، وفيه نظر.

قوله: (ملكاً بصيغة المصدر) أي قهراً وعزاً كما في الكشف، وقوله: فاستجاب له أي هذه الدعوة، لأنّ قوله اجعل لي جملة دعائية فلا حاجة إلى جعل الفاء فصيحة بتقدير فأمره الله بالدعاء فدعا فاستجاب، ولم يذكر ما في الكشف من قوله: والله يعصمك من الناس لعدم مناسبتة للنصرة ظاهراً. قوله: ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ﴾ قيل إنه يحتمل أن يكون من مقول القول الأول لما فيه من الدلالة على الاستجابة ولا يخفى بعده وفسر الحق بالإسلام وقريب منه تفسير الحق بعبادة الله والباطل بعبادة الأصنام، وقوله: وهلك أي فني واضمحلّ والشرك مطلق الكفر لاستعماله بهذا المعنى أو بمعناه المشهور لكون هؤلاء كذلك، وقوله: من زهق روحه يعني أنه استعارة منه، وقوله: غير ثابت الآن وفيما بعد أو مطلقاً لكونه كأن لم يكن. قوله: (عن ابن مسعود رضي الله عنه^(١) الخ) وقع في الكشف مع زيادة فيه، وقال ابن حجر: إنه لم يجده بلفظه وذكر ما يقرب مما رواه المصنف رحمه الله عن علي رضي الله عنه ونقله عن النسائي والحاكم وقوله: دخل مكة يوم الخ في الكشف ولما نزلت هذه الآية وقال ابن حجر أنه لم

(١) أخرجه البخاري ٢٤٧٨ و ٤٢٨٧ و ٤٧٢٠ ومسلم ١٧٨١ والترمذي ٣١٣٨ والبيهقي ١٠١/٦، والطبراني ١٠٤٢٧، والبغوي في شرح السنة ٣٨١٣، وابن حبان ٥٨٦٢ كلهم من حديث ابن مسعود إلى قوله إن الباطل كان زهوقاً وأما الزيادة فينكب لوجهه... الخ فهو زيادة لم أرها في هذه الروايات. ولذا قال الحافظ ابن حجر في تخريج الكشف كما ذكره عنه المصنف: لم يجده بلفظه اه.

فرمى به فكسره ﴿وَنَزَّلَ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ ما هو في تقويم دينهم واستصلاح نفوسهم كالدواء الشافي للمرضى، ومن للبيان فإن كله كذلك، وقيل: إنه للتبعض والمعنى أن منه ما يشفي من المرض كالفاتحة وآيات الشفاء، وقرأ البصريان نزل بالتخفيف ﴿وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾ لتكذيبهم وكفرهم به ﴿وَإِذَا أقمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ﴾

يجده فلذا تركه المصنف رحمه الله، وقوله: ينكت بالثناء المثناة الفوقية أي يدس والمحضرة بكسر الميم والخاء المعجمة والصاد والراء المهملتين عصا ونحوها سميت بها لأنها قد توضع تحت الخاصرة، وقوله: فينكب أي يسقط والضمير لواحد الأصنام، وقوله: وبقي الخ لأنه لم تصل إليه العصا لارتفاعه، وقوله: وكان من صفر في الكشاف من قوارير صفر، والصفر على ما هنا النحاس وخزاعة قبيلة معروفة، وقوله: فصعد أي علي رضي الله عنه ولم يقل كما في الكشاف أنه صعد على النبي ﷺ تأذياً^(١) وفي مسند ابن حنبل عن علي رضي الله عنه قال: كان على الكعبة أصنام فذهبت لأحمل النبي ﷺ فلم أستطع فحملني فجعلت أطعنها ولو شئت لنلت السماء^(٢)، وفيه معجزة له ﷺ إذا وقعت مع تمكنها بمجرد نخسه، ولذا قالوا انظروا سحر محمد. قوله: (ما هو في تقديم دينهم الخ) فالشفاء استعارة تصريحية أو تخيلية بتشبيه الكفر بالمرض وقيل إنه تشبيه لذكر الطرفين وفيه نظر ظاهر. قوله: (ومن للبيان) بناء على جواز تقدم البيان على المبين وهو ما فلا يسمع رد أبي حيان له وعلى هذا يكون القرآن كله شفاء. قوله: (إنه) أي من وذكره باعتبار أنه حرف، ويجوز تأنيثه باعتبار الكلمة وحمل الشفاء على معناه لا يناسب على المعنى الأول إذ كله شاف كما مرّ تقريره وفي شرح الكشاف أنه يجوز أن يكون بالمعنى الأول، والمراد تنزل ما هو شفاء منه أي ندرج نزوله شيئاً فشيئاً وليس المراد أن منه ما هو شفاء وما ليس بشفاء والمنزل الأول، وإنما المعنى أن ما لم ينزل بعد ليس شفاء لعدم الاطلاع عليه وما نزل شفاء لداء خاص فأنزل كله دواء كفواً لكل داء فالمراد بالشفاء ما هو شفاء بالفعل ولبعده عدل عنه المصنف رحمه الله لما ذكره. قوله: (وآيات الشفاء) هي ست، ويشف صدور قوم مؤمنين، وشفاء لما في الصدور فيه شفاء للناس، ونزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين، وإذا مرضت فهو يشفين، قل هو للذين آمنوا هدى وشفاء، قال السبكي: وقد جرّبت كثيراً وعن القشيري أنه مرض له ولد يئس من حياته فرأى الله في منامه فشكا له

(١) أي حملة رسول الله ﷺ حتى صعد.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ٤٤٨/١٤-٤٨٩، والبخاري ٧٦٩ وأحمد رقم ٦٤٤ و١٣٠٢ ترقيم شعيب الأرنؤوط، وأبو يعلى ٢٩٢، والطبري في تهذيب الآثار ص ٢٣٦، والحاكم ٣٦٧/٢-٣٦٧ وصحح الحاكم إسناده واستدرك عليه الذهبي فقال: إسناده نظيف ومنتها منكر قلت وفيه نعيم بن حكيم وثقه العجلي وابن حبان واختلف قول معين فيه فوثقه في رواية عبد الخالق بن منصور ونقل الساجي عنه تضعيفه، وقال النسائي: ليس بالقوي وقال إني سعد لم يكن بذاك وفيه أيضاً أبو مريم الثقفي مجهول. فالحديث ضعيف.

بالصحة والسعة ﴿أَعْرَضَ﴾ عن ذكر الله ﴿وَتَنَا بِجَانِبِهِ﴾ لوى عطفه وبعد بنفسه عنه كأنه مستغن مستبَدَّ بأمره، ويجوز أن يكون كناية عن الاستكبار لأنه من عادة المستكبرين وقرأ ابن عامر برواية ابن ذكوان هنا وفي فصلت وناء على القلب أو على أنه بمعنى نهض .

بيان آيات الشفاء

﴿وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ﴾ من مرض أو فقر ﴿كَانَ يَتُوسَّأُ﴾ شديد اليأس من روح الله ﴿قُلْ كُلُّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِرَتِهِ﴾ قل: كل أحد يعمل على طريقته التي تشاكل حاله في الهدى والضلالة أو جوهر روحه وأحواله التابعة لمزاج بدنه ﴿فَرَبِّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَى سَبِيلًا﴾ أسد طريقاً وأبين

ذلك فقال له: اجمع آيات الشفاء واقراها عليه أو اكتبها في إناء واسقه فيه ما محيت به ففعل فشفاه الله والأطباء معترفون بأن من الأمور والرقي ما يشفى بخاصة روحانية كما فصله الأندلسي في مفرداته، ومن ينكره لا يعبأ به، وقوله لتكذيبهم وكفرهم به فيزيد الخسار بزيادة أسبابه . قوله: (لوى عطفه الخ) أصل معنى نأى بعد من النأي فمعنى بعده بجانبه أما صرفه عما يقابله لأنه يبعده عن جانب إلى آخر، أو المراد بجانبه نفسه، كما يقال: جاء من جانب فلان كذا أي منه، وهو كناية أيضاً كما يعبر بالمقام والمجلس عن صاحبه وتبعيد نفسه عن الله أو ذكره عبارة عن نسيانه مجازاً ومستبَدَّ بمعنى مستقل لا يحتاج إلى ربه، وقوله: ويجوز الخ، هو في الأول أيضاً كناية لكن عن الترك ويجوز أن يكون مجازاً عنه، وقوله على القلب: أي قلب العين إلى محل اللام أو هو بمعنى نهض أي أسرع بتقدير مضاف أي أسرع بصرف جانبه، ومعنى الجانب على ما مر أو معناه تناقل عن أداء الشكر وفي الكشف أن قوله: ونأى بجانبه تأكيد للأعراض، فأورد عليه أنه ينبغي ترك العاطف لكمال الاتصال إلا أن يراد أنه كالتأكيد. أو هو تفسير كما قيل، وإذا كان بمعنى الاستكبار لا يكون تأكيداً، ولا يخفى أن قوله ونأى بجانبه لكونه تصويراً لأعراضه كما في الكشف أوفى بتأدية المراد ومثله يجوز عطفه لإيهام المغايرة بينهما وهو أبلغ من ترك العطف كما قرره في المطول في قوله: ويذبحون أبناءكم مع أن ما ذكره أهل المعاني غير مسلم كما سيأتي ومعنى الاستكبار مبين في قوله تعالى: ﴿وَاسْتَكْبَرُوا﴾ الآية، وقوله: من روح الله يفتح الرء بمعنى رحمته وشدة يأسه، لأنه لم يعامله في الرءاء حتى يرجو فضله في الشدة. قوله: (كل أحد) إشارة إلى تقدير المضاف وأن التنوين عوض عنه، وقوله: على طريقته تفسير للمشكلة بطريقته أي مذهبه لأن أصل الشواكل الطرق المتشعبة لتشاكلها أي تشابهها في الشكل، فسميت عادة المرء بها لأنها تشاكل حاله في الهدى والضلال، وهذا أنسب مما بعده ولذا قدمه. قوله: (أو جوهر روحه وأحواله التابعة لمزاج بدنه) فالشكلة الروح، فالمعنى حينئذ أن كل أحد يعمل على وفق روحه فإن كانت روحه ذات شقاوة عمل عمل الأشقياء وإن كانت سعيدة عمل عمل السعداء أو عملاً عائداً على روحه خيراً وشرراً، واختلف في الأرواح والنفوس الناطقة الإنسانية هل هي مختلفة الماهية واختلاف أفعالها لاختلاف ماهيتها أولاً، واختلاف الأحوال لاختلاف الأمزجة، قيل: وفي كلام المصنف رحمه الله إشارة

منهجاً وقد فسرت الشاكلة بالطبيعة والعادة والدين ﴿وَسْتَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ﴾ الذي يحيا به بدن الإنسان ويدبره ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ من الإبداعات الكائنة بكن من غير مادة وتولد من أصل كأعضاء جسده أو وجد بأمره وحدث بتكوينه على أنّ السؤال عن قدمه وحدوثه، وقيل: مما استأثره الله بعلمه لما روي أنّ اليهود قالوا لقريش: سلوه عن أصحاب الكهف وعن ذي القرنين وعن الروح فإن أجاب عنها أو سكت فليس بنبي وإن أجاب عن بعض، وسكت عن بعض فهو نبي فيبين لهم القصتين وأبهم أمر الروح وهو مبهم في التوراة،

إلى المذهبين والأول هو المختار الموافق لظواهر النصوص وفيه نظر. قوله: (أسد طريقاً) فكثرة الهداية أو قوتها بشدة سدادها وصوابها، والمنهج الطريق، وتفسيرها بالطبيعة لأنها من الشكال الذي يقيد به لأن سلطان السجية قاهر للإنسان وضابط له، ولذا قال ﷺ: كل ميسر لما خلق له ولذا أطلقها على العادة والدين لعدم خروج الإنسان منهما فهو كالمقيد. قوله: (من الإبداعات الكائنة بكن) الإبداعات ما خلق من غير مادة، فقوله: الكائنة تفسير وتعريف لها لأنهم فرقوا بين الخلق والإبداع بما ذكر كما فصله في شرح الإشارات، وقوله: كأعضاء جسده مثال للمنفى وهو ما خلق من مادة فالمراد بالأمر على هذا التفسير قول كن، ولذا قالوا لمثله عالم الأمر، والسؤال على هذا عن حقيقتها والجواب إجمالي بأنها من المبدعات من غير مادة، ولذا قيل إنه من الأسلوب الحكيم كما في قوله: ﴿يسألونك عن الأهلّة﴾ إشارة إلى أنّ حقيقتها لا تعلم وإنما يعلم منها هذا المقدار. قوله: (أو وجد بأمره) أي بفعله وخلفه أو بقوله: ﴿كن فيكون﴾ الأمر بالمعنى السابق والفرق بتغاير المسؤول عنه، ودلالته على الحدوث على الأول ظاهرة وعلى الثاني لتوقف الأمر على الإرادة بنص قوله إنما أمرنا لشيء إذا أردناه أن نقول له: كن فيكون وإذا كان السؤال عن القدم والحدوث فالجواب مطابق له، وبيان لحدوثه، كما أشار إليه بقوله بتكوينه فإنّ التكوين يقتضي حدوث ما تعلق به وإن قيل بأنه صفة قديمة على ما فصل في الكلام وقوله: استأثر الله بعلمه أي اختص به وفي نسخة استأثره بتعديته لتضمينه معنى خصه وقد مرّ مثله، فالأمر على هذا بمعنى الشأن واحد الأمور، ومن تبعيضية ويكون نهياً لهم عن السؤال عنها وتركاً للبيان. قوله: (روي أنّ اليهود قالوا لقريش) لما التمسوا منهم لكونهم أهل كتاب أن يذكروا لهم أموراً يمتحنون بها النبي ﷺ وهو مروى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما في السير قال: بعثت قريش النضر بن الحرث وعقبة بن أبي معيط إلى أحبار يهود بالمدينة، وقالوا لهما: سلاهم عن محمد فإنهم أهل كتاب عندهم من العلم ما ليس عندنا

(١) أخرجه الترمذي ٣١٤٠ والنسائي في الكبرى ١١٣١٤، وأحمد ٢٥٥/١ رقم ٢٣٠٩ ترقيم شعيب الأرنؤوط. وأبو يعلى ٢٥٠١، وابن حبان ٩٩ والحاكم ٥٣١/٢، والبيهقي في الدلائل ٢/٢٦٩، والطبري ١٥٥/١٥ كلهم عن ابن عباس. قال الترمذي حسن صحيح غريب. وصححه الحاكم ووافقه الذهبي وهو كما قالا.

وقيل: الروح جبريل وقيل: خلق أعظم من الملك، وقيل: القرآن ومن أمر ربي معناه من وحيه ﴿وَمَا أُوتِئْتُمْ مِنْ أَلْعَمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ تستفيدونه بتوسط حواسكم فإن اكتساب العقل للمعارف النظرية إنما هو من الضروريات المستفادة من إحساس الجزئيات ولذلك قيل من فقد حساً فقد فقد علماً ولعل أكثر الأشياء لا يدركه الحس ولا شيئاً من أحواله المعرفة لذاته إلا بعوارض تميزه عما يلتبس به فلذلك اقتصر على هذا الجواب كما اقتصر موسى في جواب وما رب العالمين بذكر بعض صفاته، روي أنه عليه الصلاة والسلام لما قال لهم:

فخرجوا حتى قدما المدينة، فسألهم فقالوا لهما: ما ذكره المصنف^(١) إلا أنه ملخص مما فصلوه وهذا كان والنبى ﷺ بمكة، فتكون هذه الآية مكية لا مدنية كما ذكره المصنف رحمه الله في أول هذه السورة، وقال ابن كثير في البداية والنهاية ثبت في الصحيحين أن اليهود سألوا النبى ﷺ بالمدينة عن الروح فتلا عليهم هذه الآية^(٢) ولذا كان من العلماء من قال: إنها نزلت مرة ثانية بالمدينة ومنهم من قال: إنما ذكر بها جوابها وإن كان نزولها متقدماً ومن قال إنها نزلت بالمدينة واستثنائها ففي قوله نظر، اه يعني أنه غير صحيح لمخالفته ما مر عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما، ومنه يعلم ما في كلام المصنف رحمه الله فتدبر، وقوله: فإن أجاب عنها أي عن جميعها أو سكت عن جميعها فليس بنبيّ أما الأول فلأن بعضها وهو أمر الروح مما لم يبينه الله وأما الثاني فظاهر، وقوله: وهو مبهم أي غير مبين في التوراة يشير إلى أن عدم بيانه لا ينافي النبوة. قوله: (وقيل الروح جبريل) عليه الصلاة والسلام فيكون السؤال عنه لذكره أنه منزل عليه فأجيبوا بأنه مخلوق من مخلوقاته وكذا في الوجه الذي بعده ولكن المصنف مرضه لقلّة جدواه، فما قيل إنه لا يظهر لقوله من أمر ربي يعني على هذا لا وجه له. قوله: (تستفيدونه) أي العلم وكون النظري مستفاداً من الضروري مبرهن في محله وأما كون الضروريات كلها مستفادة من الإحساس فأكثر، وهو كاف لإثبات المقصود فلا ينافي كون التجربة والحس والوجدان قد تكون مبدأ لاكتساب بعض النظريات، وقوله: من فقد حساً الخ أي فقد العلم المستفاد منه وهو ظاهر. قوله: (ولعل أكثر الأشياء لا يدركه الحس) لكونه غير محسوس أو محسوساً منع مانع عن إحساسه كالغيبية ونحوها، فيكون غير المعلوم أكثر من المعلوم كما نطق به النظم، وقول: لا شيئاً من أحواله المعرفة لذاته المعرفة صفة للأحوال، والتعريف شامل للجدد والرسم والأحوال العرضيات فالمراد أن الحس قد لا يدرك عرضيات يرسم شيئاً بها فضلاً عن أن ينتقل منها الفكر بواسطتها إلى ذاتياته فيقف على حقيقته لتعسر الوقوف على حقائق الأشياء فلا وجه لما قيل عليه إنا لا نسلم أن بالحس يحصل التمييز بين

(١) أخرجه البخاري ١٢٥ و ٤٧٢١ و ٧٢٩٧ و ٧٤٥٦ و ٧٤٦٢ و مسلم ٢٧٩٤ ح ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و الترمذي ٣١٤١، وأحمد ١/٤٤٤-٤٤٥، والطبري في التفسير ١٥/١٥٥، وابن حبان ٩٨ والطبراني في الصغير ٨٦/٢، والواحدى في أسباب النزول ص ١٩٧ كلهم من حديث عبد الله بن مسعود.

ذلك قالوا أنحن مختصون بهذا الخطاب، فقال: بل نحن وأنتم فقالوا: ما أعجب شأنك ساعة تقول ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً، وساعة تقول هذا فنزلت ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام وما قالوه لسوء فهمهم لأن الحكمة الإنسانية أن يعلم من الخير والحق ما تسعه القوة البشرية بل ما ينتظم به معاشه ومعاده وهو بالإضافة إلى معلومات الله التي لا نهاية لها قليل ينال به خيراً لدارين وهو بالإضافة إليه كثير ﴿وَلَيْنَ شِئْنَا لَنذَهِبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ اللام الأولى موطئة للقسم ولنذهبن جوابه النائب مناب جزاء الشرط والمعنى أن شئنا ذهبنا بالقرآن ومحوناه من المصاحف والصدور ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُكَ بِهِ عِلْمًا وَكَيْلًا﴾ من يتوكل علينا استرداده مسطوراً محفوظاً ﴿إِلَّا رَحْمَةً مِن رَّبِّكَ﴾ فإنها إن نالتك فلعلها

الذاتيات والعرضيات وأن مقتضى ما ذكره أن التعريف بغير الذاتيات لا يفيد العلم أصلاً وليس كذلك، وأغرب منه تجويزه أن يكون قوله المعرفة مفعولاً مطلقاً ليدرك من غير لفظه، وقوله: وهو إشارة الخ أي قوله: وما أوتيتم من العلم الخ فإن ذكره بعده رمز إلى أنه مما لا يعلم بكنهه بل بعوارضه ككونه مخلوقاً لله، وقوله: فلذلك أي لكونه لا يمكن معرفة ذاته اقتصر في بيان السؤال عن حقيقته بناء على أن السؤال عنها على ما ذكر من الجواب دون شرح الماهية إذ قال: من أمر ربي على معنى أنه من إبداعاته وقوله: كن، وقوله: كما اقتصر موسى الخ إلا أن الفرق أن بيان كنه الروح ممكن بخلاف كنه الذات العلية. قوله: (فقالوا ما أعجب شأنك الخ) تفريع للإنكار على عدم الاختصاص، فإنه إذا عمّ الخطاب يلزم التناقض فإنه قد حكم على أن كل من أوتي الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً أي علماً كثيراً وقد حكم بأنهم لم يعطوا عموماً من العلم إلا قليلاً وسيأتي دفعه فلا وجه لما قيل إن الفاء للتعقيب دون السببية ولك أن تجعلها لها باعتبار الجزء الثاني من الجواب، وإنما أنكروه لأنهم أهمهم السؤال عن الاختصاص بالخطاب، لكن قراءة الأعمش وما أوتوا من العلم إلا قليلاً تقتضي اختصاصهم وأن هذه الرواية غير صحيحة، كما قاله العراقي، وقوله: ساعة متعلق بقول والجملة تفسير لقوله ما أعجب شأنك. قوله: (وما قالوه) من ظن التناقض بين القلة والكثرة المذكورتين لأن القلة والكثرة من الأمور الإضافية فالشيء الواحد يكون قليلاً بالنسبة لما فوقه وكثيراً بالنسبة لما تحته، وقوله: ما تسعه القوة وفي نسخة الطاقه أي لا كل معلوم ولا كل ما يمكن أن يعلم وقوله: بل ما ينتظم به معاشه ومعاده للإضراب عن الأول بتفسير الجملة بتفسير أخص من الأول، وقوله: بالإضافة إليه كثير أي بالإضافة إلى الإنسان المعلوم من السياق أو إلى خير الدارين أو إلى ما ذكر من كونه ينال به ذلك، وقوله: النائب مناب الخ فهو يغني عن تقديره وليس جواباً لأن لدخول اللام عليه وهو ظاهر، وقوله: ذهبنا بالقرآن المراد بالقرآن هنا عين صورته سواء كانت في نقوش الكتابة أو في الصور التي في القوة الحافظة فليس فيه عموم المجاز كما قيل، إلا أن يقال: إن إطلاقه على نقوش الخط حقيقة عرفية ولا حاجة إليه. قوله: (من يتوكل علينا استرداده) أي من يتعهد ويلتزم استرداده بعد رفعه كما يلتزم الوكيل ذلك فيما يتوكل عليه حال كونه متوقفاً أن يكون محفوظاً في السطور والصدور

تسترده عليك، ويجوز أن يكون استثناء منقطعاً بمعنى ولكن رحمة من ربك تركته غير مذهب به، فيكون امتناناً بإبقائه بعد المنة في تنزيله ﴿إِنَّ فَضْلَهُ كَأَنْ كَانَ عَلَيْكَ كَبِيرًا﴾ كإرساله وإنزال الكتاب عليه وإبقائه في حفظه ﴿قُلْ لِيِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ﴾ في البلاغة وحسن النظم وكمال المعنى ﴿لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ وفيهم العرب العرباء وأرباب البيان وأهل التحقيق وهو جواب قسم محذوف دل عليه اللام الموطئة ولولا هي لكان جواب الشرط بلا جزم لكون الشرط ماضياً كقول زهير:

وإن أتاه خليل يوم مسألة... يقول لا غائب مالي ولا حرم...

فهو مجاز عما ذكر كما أشار إليه المصنف رحمه الله. قوله: (فإنها إن نالتك فلعلها تسترده الخ) عبر بلعل لأن المعنى لا تجد وكيلاً باسترداده إلا الرحمة فإنك تجدها مسترده ولا يلزم من وجود المسترد الاسترداد مع أن إثبات خلاف حكم المستثنى منه للمستثنى غير متعين على ما فصل في الأصول، وقيل إنه أجرى على عادة الله لأنه تقدير لكلامه، ثم إنه وصاحب الكشاف جعل الاستثناء على هذا متصلاً إذ قابله بالمنقطع مع أنه غير داخل فيما قبله لأن من يتوكل لذوي العلم فلعلهم أرادوا ما يشمل الرحمة والتعبير بمن على طريق التغليب ولو فسره بالراء لكان أظهر، والظاهر أنه منقطع مفسر بلكن أو بل على الوجهين فيه، وأنه على حد قوله:

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهن فلول من قراع الكتاب...

والمستدرك عليه قوله ولئن شئنا لنذهبن. قوله: (فيكون امتناناً بإبقائه) على تقدير كونه منقطعاً كما يدل عليه قوله تركته، وأما على الاتصال فيدل على أنه بعد الذهاب به لعلها تسترده فهي دالة على عدم الإبقاء، والمنة في تنزيله من قوله: وتنزل من القرآن ما هو شفاء، وقوله: كإرساله تمثيل للفضل المأخوذ من الآيات السابقة، وقوله: إبقائه في حفظه أي في حفظ الله كما قال: وإنا له لحافظون وهذا من قوله ولو شئنا لنذهبن بالذي أوحينا إليك كما تدل عليه لو الامتناعية، وقيل المراد حفظ النبي ﷺ وخص به مع عموم المصاحف والمصدر السابق لأنه في بيان تفضله عليه وكون هذا مراداً بالفضل يستفاد من سوق الآية، وذكر إرساله وإنزال الكتاب من حيث إنه يستتبعهما حفظ الوحي ولا يخفى ما فيه. قوله: (وفيهم العرب العرباء) أي الخالص من أهل اللسان النازل به، ونص على دخولهم في العموم لأن التحدي إنما وقع لهم، وأرباب البيان عطف تفسير، وقوله: ولولا هي أي اللام الموطئة لأن معها يتعين الجواب له كما فصل في النحو، وقوله: بلا جزم دفع لما يتوهم من أنه لا يصلح له لكونه مرفوعاً بثبوت النون لأن الشرط إذا كان ماضياً قد لا يعمل في الجزاء لأنه إذا لم يؤثر في الشرط ظاهراً مع قربيه جاز أن لا يؤثر في الجواب، والبيت المذكور لزهير من قصيدة في مدح هرم بن سنان ومعناه إذا أتاه خليل أي صاحب أو فقير على أنه من الخلة، وهي الحاجة ويوم مسألة أي يوماً يسأل الناس فيه لخطئهم وفي رواية مسغبة أي جوع، ويقول مرفوع وهو محل الشاهد أي لا يمنعه لتعلله بعدم حضور ماله ولا يحرمه برده، وحرم كحذر صفة من الحرمان، وتظاهروا

﴿وَلَوْ كَانَتْ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾ ولو تظاهروا على الإتيان ولعله لم يذكر الملائكة لأن إتيانهم بمثله لا يخرجهم عن كونه معجزاً ولأنهم كانوا وسائط في إتيانه، ويجوز أن تكون الآية تقريراً لقوله: ثم لا تجد لك به علينا وكيلاً ﴿وَلَقَدْ صَرَقْنَا﴾ كزنا بوجوه مختلفة زيادة في التقرير والبيان ﴿لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ﴾ من كل معنى هو كالمثل في غرابته وقوعه موقعها في الأنفس ﴿فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُوراً﴾ إلا جحوداً وإنما جاز ذلك

بمعنى اجتمعوا وتعاونوا. قوله: (ولعله لم يذكر الملائكة لأن إتيانهم الخ) قيل عليه لا اشتباه في كون القرآن معجزاً للملك أيضاً بدليل قوله: ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً فإنه صريح في عجز غير الله عنه وإنما لم يذكروا لأن التحدي ليس معهم والتصدي لمعارضته لا يليق بشأنهم لأنهم معصومون لا يفعلون إلا ما يؤمرون، فلا يناسب أن ينسب ذلك إليهم، وأجيب عنه بأنه ليس معناه أن الملائكة عليهم الصلاة والسلام يقدرون على ذلك، بل مبناه على الفرض والتقدير لأنه مبعوث للثقلين فيكون التحدي معهم والأولى الاقتصار على أن التحدي كان معهم لأنه قيل بعموم رسالته ﷺ للملك أيضاً فيقال: لم يذكر الملك لأن التحدي لم يقع معهم فيكفي في كونه معجزاً عجز من تحداه به، وهو مراده وما قيل إنه يلزم من هذا الفرض وهو كونه من الملك لا من الله عدم ثبوت الرسالة مدفوع بأن الملك لا يأتي بمعجزة لمفتر، وفيه نظر لأنه يلزم أن يكون مفترياً في قوله إنه من عند الله فتأمل، وقوله ولأنهم، كانوا وسائط فلا يلائمه قوله: لا يأتون بمثله بحسب الظاهر إذ معناه لا يأتون به من عندهم، فمن قال لا يصح قوله لا يأتون بمثله لم يصب، وجمع الوسائط مع أن الوسائط جبريل عليه الصلاة والسلام فقط لأن ما جاز أن يكون لواحد من جنس يجوز أن يكون لباقي. قوله: (ويجوز أن تكون الآية تقريراً الخ) لأن عدم قدرة الثقلين على رده بعد إذهابه مساو لعدم قدرتهم على مثله لأن رده بعينه غير ممكن لعدم وصولهم إلى الله فلم يبق إلا رده بمثله فصرح بنفيه تقريراً له، فاندفع ما قيل إنه لا يصح لأن القدرة على الإتيان بمثله أصعب من القدرة على استرداد عينه ونفي الشيء إنما يقرر بنفي ما دونه لا بنفي ما فوقه وإن رد بعدم تسليم الأصبعية، وأما القول بأن لفظ المثل مقحم للتأكيد وأن القصر الذي في كلامه ممنوع فإنه يحصل بالمساواة أيضاً فليس بشيء لأن الإقحام خلاف الظاهر وأما القصر فإضافي، وترك ما في الكشف من أن إعجاز القرآن يدل على حدوثة لأنه لا وجه له كما بينه شراحه. قوله: (كررنا بوجوه مختلفة) يعني أن أصل معنى التصريف التحويل والتغيير فالمراد به هنا تغيير الأساليب والعبارات في بعض المعاني ليزداد تقريره ورسوخه في النفوس وبيانه وما ذاك إلا ليزدادوا تدبراً وإدعائاً فكان حالهم على العكس، إذ لم يزدادوا إلا كفرأ كما تزيد الفواكه المريض مرضاً، وقوله: هو كالمثل في غرابته الخ يعني أن المثل ليس بمعناه المعروف بل هو مستعار لكل أمر عجيب حسن الموقع كأنه بكر معن سار في مثل وهو مجاز مشهور أيضاً كما مر، وقوله: موقعها أي موقع الأمثال المفهومة من السياق ويجوز عوده على الغرابة. قوله: (وإنما جاز ذلك ولم يجز

ولم يجز ضربت إلا زيداً لأنه متأول بالنفي ﴿وَقَالُوا لَنْ نُؤْمِنَكَ لَكَ حَقٌّ تَفْجُرُ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَبُوعًا﴾ تعتأ واقتراحاً بعدما ألزمهم الحجة ببيان إعجاز القرآن وانضمام غيره من المعجزات إليه، وقرأ الكوفيون ويعقوب تفجر بالتخفيف، والأرض أرض مكة والينبوع عين لا ينضب ماؤها يفعلون من نبع الماء كيعبوب من عب الماء إذا زخر ﴿أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِّنْ نَّجِيلٍ وَعِنَبٍ فَتُفَجَّرَ الْأَنْهَارُ خِلَالَهَا تَفْجِيرًا﴾ أو يكون لك بستان يشتمل على ذلك ﴿أَوْ سَقَطَ السَّمَاءُ كَمَا زَعَمَتِ عَلَيْنَا كِسْفًا﴾ يعنون قوله تعالى: ﴿أَوْ نَسَقَطَ عَلَيْهِمْ كِسْفًا مِنَ السَّمَاءِ﴾ وهو كقطع لفظاً ومعنى وقد سكنه ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي ويعقوب في جميع القرآن إلا في الروم وابن عامر إلا في هذه السورة وأبو بكر ونافع في غيرهما، وحفص فيما عدا الطور، وهو إما مخفف من المفتوح كسدر وسدر أو فعل بمعنى مفعول كالطحن ﴿أَوْ تَأْتِي بِاللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ قَبِيلًا﴾ كفيلاً بما تدعيه أو شاهداً على صحته ضماناً لدركه أو مقابلاً كالعشير بمعنى المعاشر، وهو حال من الله وحال الملائكة محذوفة لدلالاتها

الخ) يعني أن الاستثناء المفرغ مشروط بالنفي فكيف جاز هنا في الإثبات وقد منعوا مثله كما في المثال المذكور، فأجاب بأن أبي ونحوه قريب من معنى النفي فهو مؤول به إذ معناه لم يرضوا أو ما فعلوا ونحوه، وإنما امتنع لفساد المعنى إذ لا قرينة على تقدير أمر خاص ولا يصح العموم، إذ لا يمكن أن يضرب رجل كل أحد غير زيد مثلاً فإن صح جاز كصليت إلا يوم كذا إذ يجوز أن يصلي كل يوم غيره، فإن قيل إن المعنى هنا كذلك بتقدير أبوا كل شيء فيما اقترحوه إلا جحوده صح وكان وجهاً آخر، ولا فرق بين كلام الله وغيره في هذا كما توهم، وقوله: تعتأ الخ تعليل لقالوا، وقوله: بالتخفيف من باب نصر المتعدي، والتفجير إسالة الماء بانشقاق الأرض، والتفعيل هنا لتكثير الماء أو الينابيع والأرض أرض مكة لقله مياها فالتعريف عهدي، وقوله: لا ينضب بالضاد المعجمة والباء الموحدة من باب نصر بمعنى ينقطع، وقوله: يفعلون فالياء زائدة وهي صيغة مبالغة، واليعبوب الماء الكثير الجاري والفرس الشديد العدو وزخر بمعنى كثر موجه، ومنه البحر الزاخر. قوله: (أو يكون لك) أي خاصة بستان حديقة تشتمل على ذلك المذكور من الأشجار والأنهار قيل إنهم قالوا له: أرض مكة ضيقة فسير جبالها لتسع وفجر ينيبع نزرع بها فقال: لا أقدر فقيل له إن كنت لا تستطيع الخير لنا فاستطع الشرّ وأرسل السماء كما زعمت الخ، وقوله: وهو كقطع يعني أنه بكسر الكاف وفتح السين كقطعة وقطع لفظاً ومعنى أي ترمي قطعاً من جرم السماء علينا وعلى قراءة السكون مع الكسر فهو إما مخفف من المفتوح لأن السكون أخف من الحركة مطلقاً فلا يرد عليه أن الفتحة خفيفة مع أن حفتها بعد الكسرة غير مسلمة أو هو فعل صفة بمعنى مفعول أي مقطوع، وأورد على قوله: فيما عدا الطور أن في النشر أنهم اتفقوا على إسكان السين في الطور إلا أنني تبعت كتب القراءات فوجدت في إيضاح الأنباري أن ما ذكر رواية وفيه إشارة إلى أن فيه رواية أخرى شاذة والمصنف ثقة. قوله: (كفيلاً بما تدعيه) يعني أنه من القبالة وهي الكفالة والمراد أن تشهد

عليها كما حذف الخبر في قوله :

فإنني وقياربهما لغريب... أو جماعة فيكون حالاً من الملائكة...
 ﴿أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِّنْ ذُرِّيَّتِي﴾ من ذهب وقد قرئ به وأصله الزينة ﴿أَوْ تَرَفِّي فِي
 السَّمَاءِ﴾ في معارجها ﴿وَلَنْ نُؤْمِنَ لِرُؤْيَيْكَ﴾ وحده ﴿حَتَّىٰ تَنْزَلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَّقْرُؤُهُ﴾ وكان فيه
 تصديقك ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي﴾ تعجباً من اقتراحاتهم أو تنزيهاً لله من أن يأتي أو يتحكم عليه أو
 يشاركه أحد في القدرة وقرأ ابن كثير وابن عامر قال: سبحان ربي أي قال الرسول ﴿هَلْ

لك بصحة ما قلته، وتضمن ما يترتب عليه، والدرك بفتحيتين التبعة وضمان الدرك معروف في
 الفقه أو القليل بمعنى مفاعل كرضيع بمعنى مراضع، وقوله: وهو حال أي على الوجهين وحال
 الملائكة محذوفة أي قبلاء بمعنى كفلاء وقوله:

فإنني وقيار بها لغريب

الشعر لضابيء الرجمي قاله وقد حبسه عثمان بن عفان رضي الله عنه في خلافته
 بالمدينة، وأوله:

ومن يك أمسى بالمدينة رحله

وقيار اسم فرس أو جمل له والشاهد فيه أن قوله: لغريب خبر إن وخبر قيار محذوف
 كما حذف الحال في الآية وفيه كلام آخر في كتب العربية، وقوله: أو جماعة يعني قبيلاً بمعنى
 جماعة كقبيلة فيكون حالاً من الملائكة لأنها جماعة أيضاً فيتطابقان، وفي الكشف جعله حالاً
 من الملائكة لقرب اللفظ وسداد المعنى لأن المعنى تأتي بالله وجماعة من الملائكة لا تأتي بهما
 جماعة ليكون حالاً على الجمع إذ لا يراه المعية معه تعالى ألا ترى إلى قوله حكاية عنهم أو
 نرى ربنا والقرآن يفسر بعضه بعضاً اهـ. قوله: (من ذهب) إشارة إلى أن أصل معناه الزينة
 وأطلق على الذهب لأن الزينة به، وقوله: في معارجها المصاعد كالسلم إشارة إلى أن
 فيه مضافاً مقدراً، وقوله: لرقيق إما صلة تؤمن أو اللام لام التعليل وكلاهما جائز في كلامه،
 وقوله: وحده قدره لثلاثا يناقض ما قبله من قولهم: لن تؤمن لك إلا أن ترقى في السماء فإنه
 يقتضي إيمانهم للرقى، فلو أطلق هذا نفاه فلا وجه لما قيل إنه يدل على أن المصنف حملها
 على لام الأجل فلا يجوز الحمل على غيره عنده، أي لن تؤمن بنبوتك لأجل رقيق وحده حتى
 تنزل الخ، وقوله: كتاباً نقرؤه بلغتنا على أسلوب كلامنا، وقوله: وكان فيه تصديقك لأن نزوله
 كما أرادوا لا يدل على ظهور نبوته المطلوب لهم إذ يجوز أن يكون أخذه من غيره.

قوله: (تعجباً) يعني المراد من التسبيح التعجب كما مر تحقيقه، أو المراد به تنزيه الله
 عما ذكر، وقوله: من أن يأتي أي بما اقترحوه، وقوله: أو يتحكم عليه إشارة إلى أن مرادهم
 إما طلب أن يأتي بذلك بقدره الله تعالى فيلزم التحكم عليه أو بقدرته نفسه فيلزم أن يشاركه في
 قدرته وكلاهما غير صحيح. قوله: (هل كنت إلا بشراً رسولاً) في الكشف هل كنت إلا رسولاً

كُنْتُ إِلَّا بَشْرًا ﴿ كسائر الناس ﴿رَسُولًا﴾ كسائر الرسل وكانوا لا يأتون قومهم إلا بما يظهره الله عليهم على ما يلائم حال قومهم، ولم يكن أمر الآيات إليهم ولا لهم أن يتحكموا على الله حتى يتخيروها عليّ هذا هو الجواب المجمل وأما التفصيل فقد ذكر في آيات آخر كقوله: ﴿ولو نزلنا عليك كتاباً في قرطاس ولو فتحنا عليهم باباً﴾ ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمْ الْهُدَىٰ﴾ أي وما منعهم الإيمان بعد نزول الوحي، وظهور الحق ﴿إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشْرًا رَسُولًا﴾ إلا قولهم هذا والمعنى أنه لم يبق لهم شبهة تمنعهم عن الإيمان بمحمد ﷺ والقرآن إلا إنكارهم أن يرسل الله بشراً ﴿قُلْ﴾ جواباً لشبهتهم ﴿لَوْ كَانَتْ فِي الْأَرْضِ مَلَائِكَةٌ يَسْمُوعُونَ﴾ كما يمشي بني آدم ﴿مُطْمَئِنِّينَ﴾ ساكنين فيها ﴿لَنَزَلْنَا عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ مَلَكًا رَسُولًا﴾ لنمكنهم من الاجتماع به والتلقي منه وأما الإنس فعاتمهم عماء عن إدراك الملك والتلقف منه، فإن ذلك مشروط بنوع من التناسب والتجانس، وملكاً يحتمل أن يكون حالاً من

كسائر الرسل بشراً مثلهم قال في الكشف قدم رسولاً في التفسير ليدلّ به على أنّ الوصف معتمد الكلام وإنّ كونه بشراً توطئة لذلك رداً لما أنكروه من جواز كونه بشراً، ودلالة على أنّ الرسل عليهم الصلاة والسلام من قبل كانوا كذلك لا إنه يحتمل أن يكون حالاً انتهى، ورجح الوصفية على الحالية في بشراً من النكرة لتقدمه وقد جوزها المعرب ولم يتعرض لكونهما خبرين كما ذكره بعضهم، وادعى أنه مراد الزمخشري والمصنف وأنّ ما ذكر يحتمله إذ المراد بالوصف معناه اللغوي لا النعت النحوي ولا يخفى بعده، وقوله: توطئة ياباه وليس في كلام المصنف ما يشهد له، وكونهما خبرين غير متوجه لأنه يقتضي استقلالهما وأنهم أنكروا كلاً منهما حتى ردّ عليهم بذلك ولم ينكر أحد بشرته ولذا لم يذكره المعربون، وكذا الحالية ركيكة لأنه يقتضي أنّ له حالاً آخر غير البشرية. قوله: (على ما يلائم حال قومهم) من مجيء، كل رسول بمعجزة تناسب زمانه وأهله وهذا يعلم من قوله: كسائر الرسل عليهم الصلاة والسلام إذ هو وجه الشبه بقريظة الاقتراح لا أنه زيادة بيان من المصنف رحمه الله كما قيل ولم يكن معطوفاً على لا يأتون عطفاً تفسيريّاً أي أنهم لم يأتوا إلا بما أمرهم الله به وأظهره على أيديهم من غير تفويض إليهم فيه ولا تحكم منهم عليه في طلب آيات آخر منه، وقوله: حتى يتخيروها منصوب بإسقاط النون وهو ظاهر والتخيير طلب ما هو خير من غيره وهو قريب من الاختيار والضمير للآيات والضمير المرفوع للرسل إن قرئ بالغيبة وللمخاطبين من قومه إن كان بالتاء الفوقية، وفي نسخة يتخيرونها بإثبات النون لأنه غير مستقبل. قوله: (إلا قولهم هذا) وفي التعبير به إشارة إلى أنه مجرّد قول تعنتاً إذ هم لم ينكروا إرسال غيره، وقوله إلا إنكارهم إشارة إلى أنّ المانع لهم معنى ذلك القول وهو لا ينافي ما مرّ من النكتة، وقوله كما يمشي بنو آدم وما بعده بيان لوجه ذكره وعدم الاكتفاء بقوله في الأرض إذ ملائكة السماء قد تكون فيها كالحفظة والكتاب وهو معنى قول الزمخشري: لا يطيرون بأجنحتهم إلى السماء فيسمعوا من أهلها ويعلموا ما يجب علمه، وقوله: ساكنين فسره به لثلاث يتوهم أنه من الاطمئنان المقابل

رسولاً وأن يكون موصوفاً به وكذلك بشراً والأول ﴿قُلْ كَفَىٰ بِإِلَهِهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾^(١) على أني رسول الله إليكم بإظهاره المعجزة على وفق دعواي أو على أني بلغت ما أرسلت

للانزعاج، وقوله: لنمكنهم الخ، مضارع بالنون من التمكين ويجوز أن يكون مصدراً، وفي نسخة ليتمكنهم الاجتماع بدون من من الإمكان والمراد الإمكان العادي، وقوله: فعامتهم هم من عدا الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام وبعض الخاصة على ما قيل: وعمامة بالضم بمعنى عمي جمع أعمى وهو مجاز أي لا يرونهم، والتلقف الأخذ هنا وعدل عما في الكشف لابنتائه على الاعتزال كما في شرحه، وقوله: فإن ذلك أي رؤيته والتلقي منه مشروط بما ذكر فيما جرت به عادة الله وإن أمكن خلافه والتناسب والتجانس في القوى القدسية والصفات الروحانية المطهرة من دنس القوى الشهوانية كما للأنبياء صلى الله وسلم عليهم، ولذا لم ير النبي ﷺ جبريل على صورته الأصلية إلا نادراً^(١)، فإن قالوا: فليأتنا الرسول من الملائكة على صورتنا ليكون التجانس، فقد بين الله ما فيه، بقوله: ولو جعلناه ملكاً لجعلناه رجلاً وللبسنا عليهم ما يلبسون فتدبر. قوله: (وكذلك بشراً) أي في قوله: أبعث الله بشراً رسولاً لا في قوله هل كنت إلا بشراً رسولاً كما في الكشف، وقوله: أوفق بمعنى أكثر موافقة للمقام وأنسب، ووجهه على ما ذكره الشارح العلامة وصاحب التقريب أنه على الحالية يفيد المقصود بمنطوقه، وعلى الوصفية يفيد خلاف المقصود بمفهومه أما الأول: فلأن منطوقه أبعث الله رسولاً حال كونه بشراً لا ملكاً ولنزلنا عليهم رسولاً حال كونه ملكاً لا بشراً وهو المقصود، وأما الثاني: فلأن التقييد بالصفة يفيد أبعث بشراً مرسللاً لا بشراً غير مرسل، ولنزلنا عليهم ملكاً مرسللاً لا ملكاً غير مرسل وهو خلاف المقصود، وقال في الكشف: تبعاً لشيخه وجهه أن التقديم عن موضعه الأصلي دل على أنه مصب الإنكار في الأول أعني قوله: أبعث الله بشراً رسولاً فيدل على أن البشرية منافية لهذا الثابت أعني الرسالة كما تقول أضربت قائماً زيداً، ولو قلت أضربت زيداً قائماً أو القائم لم يفد تلك الفائدة لأن الأول يفيد أن المنكر ضربه قائماً لا مطلقاً والثاني يفيد أن المنكر ضربه لاتصافه بصفة مانعة ولا يفيد أن أصل الضرب حسن مسلم، والجهة منكورة هذا إن جعل التقديم للحصر، فإن جعل للاهتمام دل على أنه مصب الإنكار وإن لم يدل على ثبوت مقابله، وعلى التقديرين فائدة التقديم ظاهرة. قوله: (على أني رسول الله إليكم الخ) إشارة إلى أنهم لما استبعدوا أن يكون الرسول بشراً رد عليهم بوجوه، وهي أن الملك لو ادعى الرسالة لم يكن له بد من دليل بالمعجزة فما يدل على نبوة الملك يدل على نبوة البشر فلا وجه

(١) مراد المصنف ما أخرجه أحمد ١/٤١٢-٤٦٠ و٤٩٥، وأبو يعلى ٤٩٩٣، وابن حبان ٦٤٢٨، وابن خزيمة في التوحيد ص ٢٠٤، والبيهقي في الدلائل ٢/٣٧٢، والطبراني ٩٠٥٤، والطبري في جامع البيان ٤٩/٢٧ كلهم من حديث عبد الله بن مسعود قال رسول الله ﷺ: رأيت جبريل عند سدره المنتهى وعليه ست مائة جناح ينثر من ريشه تهاويل الدر والياقوت. وإسناده حسن.

به إليكم وإنكم عاندتم وشهيداً نصب على الحال أو التمييز ﴿إِنَّهُ كَانَ بِعِبَادِهِ خَبِيرًا بَصِيرًا﴾
 يعلم أحوالهم الباطنة منها والظاهرة فيجازيهم عليها وفيه تسلية للرسول ﷺ وتهديد للكفار
 ﴿وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِلْ فَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِهِ﴾ يهدونهم ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ
 الْقِيَامَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ﴾ يسحبون عليها أو يمشون بها روي أنه قيل لرسول الله ﷺ كيف
 يمشون على وجوههم قال: إن الذي أمشاهم على أقدامهم قادر على أن يمشيهم على

للتخصيص وإليه أشار بقوله: إذ جاءهم الهدى أي المعجز الهادي إلى التصديق وأنه لو كان
 أهل الأرض ملائكة، وجب أن يكون رسلهم كذلك، لأن الجنس إلى الجنس أميل فلما كانوا
 بشراً كان المناسب أن يكون رسلهم من جنسهم ولذلك امتن الله عليهم، بقوله: لقد جاءكم
 رسول من أنفسكم وأيضاً أنه لما أظهر المعجزة على وفق دعواه كان ذلك شهادة منه كافية في
 صدق المدعي، وهذا الجواب الأخير هو معنى هذه الآية كما قرره المصنف رحمه الله تبعاً
 للإمام وهو أوفق بالسياق فلذا رجحه. قوله: (أو على أي بلغت ما أرسلت به الخ) اقتصر في
 الكشف عليه وأخره المصنف لما سمعته وأما كونه أوفق بقوله إنه كان بعباده الخ كما قيل فلا
 وجه له لأن معناه التهديد والوعيد بأنه يعلم ظواهرهم وبواطنهم وأنهم إنما ذكروا هذه أشبه
 للحسد وحب الرياسة والاستنكاف عن الانقياد للحق، كما ذكره المصنف رحمه الله. قوله:
 (الباطنة الخ) لف ونشر على الترتيب، وقوله: فيجازيهم إشارة إلى أن علم الله عبارة عن
 المجازاة كما مر، وقوله: وتهديد للكفار إشارة إلى ما مر، وضمير منها للأحوال، قوله: اثبتنا
 الياء أي ياء المهتدي، وغيرهما حذفها. قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ﴾ الخ قال الفاضل
 المحشي: الظاهر أنه ابتداء أخبار منه تعالى لا مندرج تحت قوله: قل لأن قوله ونحشرهم يآباه
 ويحتمل اندراجه تحته ونحشرهم حكاية لما قاله الله له أو التفات، وقوله: فلن تجدلهم من
 الحمل على المعنى بعد الحمل على اللفظ وحمل قوله: ومن يهد الله الخ على اللفظ إفراداً لأن
 طريق التوحيد واحدة بخلاف طرق الضلالة، فإنها متشعبة فلذا حمل فيها الجمع على المعنى،
 وهذا مما حمل فيه على المعنى ابتداء من غير تقدم حمل على اللفظ وهو قليل، وقال أولياء:
 مبالغة لأن الأولياء إذا لم تنفعهم فكيف الولي الواحد (قلت) تبع فيه أبا حيان ولا وجه له فإنه
 حمل فيه على اللفظ أولاً إذ في قوله يضلل ضمير مفرد محذوف إذ تقديره يضلله على الأصل
 وهو راجع إلى لفظ من فلا يقال إنه لم يتقدمه حمل على اللفظ، وأغرب منه ما قيل إنه قد
 يقال: إن الحمل على اللفظ قد تقدمه في قوله: من يهد الله وإن كان في جملة أخرى، وقوله:
 روي الخ حديث صحيح ووقع في البخاري بمعناه عن أنس رضي الله عنه^(١)، والمشي على
 الوجه هو الزحف منكباً ومعنى سحبهم عليها جرّ الملائكة لهم منكبين عليها، كقوله: يوم

(١) أخرجه البخاري ٤٧٦٠ و ٦٥٢٣، ومسلم ٢٨٠٦ وأحمد ٣/٢٢٩، وابن حبان ٧٣٢٣، والطبري ١/١٩
 ١٢، والحاكم ٢/٤٠٢ وأبو نعيم في الحلية ٢/٣٤٣ وأبو يعلى ٣٠٤٦ كلهم من حديث أنس بن مالك.

وجوههم ﴿عَمِيًّا وَبِكَمَا وَصَمًّا﴾ لا يبصرون ما يقرّ أعينهم ولا يسمعون، ما يلد مسامعهم ولا ينطقون بما يقبل منهم لأنهم في دنياهم لم يستبصروا بالآيات والعبّر وتصاموا عن استماع الحق وأبوا أن ينطقوا بالصدق ويجوز أن يحشروا بعد الحساب من الموقف إلى النار مؤفي القوى والحواس ﴿مَأْوِيَّتُهُمْ جَهَنَّمُ كُلَّمَا خَبَتْ﴾ سكن لهبها بأن أكلت جلودهم ولحومهم ﴿زِدْنَاهُمْ سَعِيرًا﴾ توقداً بأن نبذل جلودهم ولحومهم، فتعود ملتبهة مستعرة كأنهم لما كذبوا بالإعادة بعد الإفناء جزاهم الله بأن لا يزالوا على الإعادة والإفناء وإليه أشار بقوله: ﴿ذَلِكَ جَزَاءُهم بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِعَآئِنِنَا وَقَالُوا أءِذَا كُنَّا عِظْمًا وَّرَفَتًا أَوْنَا لِمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا﴾ لأن الإشارة إلى ما تقدّمه من عذابهم ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا﴾ أو لم يعلموا ﴿أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ قَادِرٌ

يسحبون في النار على وجوههم ولم يذكر المصنف هذه الآية ويجعلها مفسرة لهذه لأنّ هذا في الحشر وذلك بعد دخول النار وهما وجهان متغايران بتغاير المتعلق، ومن قال: إنّ في كلامه ألغاز أو أنه يحتمل أن يكون وجهاً واحداً فقط خبط خبط عشواء وأطال بما لا طائل فيه. قوله: (لا يبصرون الخ) يعني أنه نزل ما أبصروه وقالوه وسمعه منزلة العدم لعدم الانتفاع به فهو مجاز، وقيل على قوله: ولا ينطقون بما يقبل منهم أنّ قوله اليوم نختم على أفواههم يقتضي نفي القدرة عنهم مطلقاً، وأجيب بأنّ هذا في ابتداء الحشر وذلك بعده، وأخره مع تقدّمه في النظم رعاية للواقع، وقوله: كأنهم الخ إشارة إلى أنّ جزاءهم من جنس عملهم. قوله: (ويجوز الخ) فالحشر بمعنى جمعهم منساقين إلى النار وهو في الأوّل بمعنى جمعهم في الموقف والصفات على هذا على الحقيقة وعلى الأوّل مجاز، ومؤفي القوى صيغة جمع مضافة، وقيل إنّ ذلك عند قيامهم من قبورهم ثم تردّ لهم الحواس فيرون النار ويسمعون زفيرها، وينطقون إذا سئلوا. قوله: (سكن لهبها) وفي نسخة لهبها أي اشتعالها، وقوله: بأن الخ إشارة إلى أنّ قلة تسعرها بفناء أجسادهم لأنها وقودها، كما قال: وقودها الناس، وإنما فسره بهذا لأنه كان الظاهر أن يقال؛ زدناها سعيراً، وعلى ما ذكره يتجاوب النظم فتدبر، وقوله: توقداً إشارة إلى أنّ سعيراً مصدر أو مؤول به هنا. قوله: (بأن نبذل جلودهم الخ) فهي كلما أكلت وفنيت بدلت بجلود آخر تتقد بها النار وتلهب، واستشكل بأنّ قوله تعالى: ﴿كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلوداً غيرها﴾ [سورة النساء، الآية: ٥٦] يدلّ على أنّ النار لا تتجاوز عن إنضاجهم إلى إحراقهم وإفنائهم فيعارض ما ذكر وأجيب بأنه يجوز أن يحصل لجلودهم تارة النضج وتارة الإفناء أو كل منهما في حق قوم على أنه لا سدّ لباب المجاز بأن يجعل النضج عبارة عن مطلق تأثير النار إذ لا يحصل في ابتداء الدخول غير الإحراق دون النضج وأورد على الجواب الأوّل أن كلمة كلما تنافيه، وتبديل جلودهم على ما سيأتي إمّا بأن تعود لها صورة أخرى حتى لا يلزم إعادة المعدوم بعينه، أو بإزالة أثر الحريق وعود إحساسها بالعذاب، أو بخلق جلود آخر ولا محذور فيه لأنّ العذاب إنما هو للروح المتعلقة بها فلا يلزم تعذيب غير العاصي مع أنه جائز أيضاً، وقوله: كأنهم الخ معنى حسن جداً والإفناء في كلامهم شامل لإفناء الحياة والبدن فلا يرد أنّ

عَلَىٰ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ ﴿ فَإِنَّهُمْ لَيْسُوا أَشَدَّ خَلْقًا مِنْهُمْ وَلَا الْإِعَادَةَ أَصْعَبَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِبْدَاءِ ﴿ وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلًا لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ هو الموت أو القيامة ﴿ فَأَبَى الظَّالِمُونَ ﴾ مع وضوح الحق ﴿ إِلَّا كُفُورًا ﴾ إلا جحوداً ﴿ قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي ﴾ خزائن رزقه وسائر نعمه وأنتم مرفوع بفعل يفسره ما بعده، كقول حاتم: لو ذات سوار لطمتني وفائدة هذا الحذف والتفسير المبالغة مع الإيجاز والدلالة على الاختصاص ﴿ إِذَا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ ﴾ لبخلتم

مقولهم هنا إنما هو أنذا كنا عظاماً الخ، وقوله: لأنّ الإشارة أي بقوله: ذلك هنا وهو علة لقوله: وإليه أشار الخ يعني أنّ لفظ ذلك إشارة إلى عذابهم المفهوم من قوله: زناهم ومعناه إعادة جلودهم كلما فئت وقوله: أو لم تعلموا إشارة إلى أن رأى هنا علمية لأنه المناسب. قوله: (فإنهم ليسوا الخ) يعني أنه إثبات للإعادة بطريق برهاني وهو أنّ من خلق هذه الإجراء العظيمة وأبدعها من غير مادة قادر على خلق مثلكم بلا شبهة، ومن قدر على ذلك كيف لا يقدر على إعادتكم وهي أهون عليه، ولا حاجة إلى جعل مثل هنا كناية عنهم، كقوله: مثلك لا يبخل مع أنه صحيح أيضاً ولو جعل خلق مثلهم عبارة عن الإعادة كان أحسن وكأنه مراده. قوله: (هو الموت) قدّمه لأنه المعروف إذ هو يطلق على مدّة الحياة وعلى آخرها وعلى الموت للمجاورة له، وقوله: أو القيامة فالمراد به مدّة يكون فيها حشرهم وحياتهم وهو ميقات إعادتهم، وهذه الجملة معطوفة على جملة أو لم يرو الأنهار وإن كانت إنشائية فهي مؤولة بخبرية كما في شرح الكشاف، إذ معناها قد علموا بدلالة العقل أنه قادر على البعث والإعادة وجعل لهم أي لإعادتهم أجلاً وهو يوم القيامة يعني أنهم علموا إمكانها وإخبار الصادق بها وضربه لها أجلاً، فيجب التصديق به أو جعل لهم أجلاً وهو الموت والانسلاخ عن الحياة ولا يخفى على عاقل إنه لم يخلق عبثاً فلا بد أن يجزي بما عمله في هذه الدار فلا معنى للإنكار فظهر ارتباط المتعاطفين لفظاً ومعنى، ولا ريب فيه ظاهر على الثاني وعلى الأوّل معناه لا ينبغي إنكاره لمن تدبر، وقيل إنها معطوفة على قوله: يخلق ورجحه بعضهم وقوله: خزائن رزقه الخ فالرحمة عبارة عن النعم مجازاً والخزائن استعارة تحقيقية أو تخيلية، وقدّر الفعل لأنّ لو أداة شرط تختص بالدخول على الأفعال. قوله: (كقول حاتم الخ) هو مثل يضرب لمن أهانه من لم يكن أهلاً لإهانتها، قاله وقد أسر فلطمته جارية والسوار إنما يكون للحرائر عندهم أي لو لطمتني حرة لهان ذلك عليّ، وقصته مشهورة ورواه بعضهم لو غير ذات سوار أي لو لطمتني رجل والمشهور الأوّل والتقدير لو لطمتني ذات سوار، وهنا كان تقديره لو تملكون فلما حذف الفعل انفصل الضمير. قوله: (وفائدة هذا الحذف الخ) أمّا الإيجاز فلأنه بعد قصد التوكيد للتقوية لو قيل: تملكون تملكون لكان أطناباً وتكراراً بحسب الظاهر، وأمّا المبالغة فقيل إنها من تكرير الإسناد، وقيل: إنها من تكرير الشرط فإنها تقتضي تكرر ترتب الجزاء عليه فتأمل. قوله: (والدلالة على الاختصاص) تبع فيه الزمخشري وقد قيل عليه إنه وإن كان في صورة المبتدأ والخبر لكنه إنما يفيد لو كان معنى كذلك حتى يقدر فيه التقديم والتأخير المفيد لما ذكر

مخافة النفاق بالإنتفاق إذ لا أحد إلا ويختار النفع لنفسه، ولو أثر غيره بشيء فإنما يؤثره لعوض يفوقه فهو إذن بخيل بالإضافة إلى وجود الله تعالى: وكرمه هذا وأن البخلاء أغلب فيهم ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ قَتُورًا﴾ بخيلاً لأن بناء أمره على الحاجة والفضة بما يحتاج إليه وملاحظة العوض فيما يبذله ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ﴾ هي العصا واليد والجراد والقمل

وهذا فاعل لفعل مقدر فكما لا يفيد ذلك إذا ذكر لا يفيد بعد حذفه، وأجيب بأن أنتم بعينه ضمير تملكون المؤخر، فهو في المعنى فاعل مقدم وتقديم الفاعل المعنوي يفيد الاختصاص إذا ناسب المقام، قيل: فأفاد ترتب الإمساك على تملك الخزائن منهم دون غيرهم وهو الله، وقيل عليه: أن الظاهر أن المعنى ترتب الإمساك على اختصاص التملك بالمخاطبين حتى لو اشترك غيرهم فيه لم يوجد منهم الإمساك لما ذكر، يعني أنه قصر أفراد لا قلب، ولا وجه له فإن ما ذكره القائل أبلغ وأنسب لأنهم إذا أمسكوا حين تفردهم بملكها فمع الاشتراك بالطريق الأولى. قوله: (لبخلتم) يعني أن الإمساك كناية عن البخل سواء كان لازماً أو متعدياً حذف مفعوله أو نزل منزلة اللازم، وقال في الكشف: إنه لا يقدر له مفعول لأنه بمعنى بخلتم فمنهم من حمله على التنزيل منزلة اللازم، ومنهم من جوز فيه التضمنين، والظاهر أنه أراد أنه مجاز فيه ومنه تعلم فائدة وهو أن المتعدي إذا جعل مجازاً عن معنى فعل لازم يجوز أن يكون لازماً مثله وهذا مما ينبغي التنبيه له، وقوله: مخافة النفاق بالإنتفاق إشارة إلى أن الإنفاق بمعناه المعروف وهو صرف المال وفي الكلام مقدر أي نفاذه أو عاقبته أو هو مجاز عن لازمه، وقال الراغب: إن الإنفاق بمعنى الاقتدار يقال: أنفق فلان إذا افتقر فهو كالإملاق في الآية الأخرى فلا يحتاج إلى تقدير، وهو قول أبي عبيدة، وقيل إنه مراد المصنف لا التقدير وهو خلاف ظاهر العبارة. قوله: (إذ لا أحد إلا ويختار الخ) هذا إشارة إلى توجيه معنى الآية إذ الخطاب فيها عام فيقتضي أن كل واحد من الناس بخيل، كما يدل عليه ما بعده فأشار أولاً إلى إجراءاته على ظاهره، وأنه بالنسبة إلى الجواد الحقيقي والفايض المطلق فإنه إما ممسك أو منفق والثاني لا يكون إلا لغرض للعاقل إما دنيوي، كعوض مالي أو معنوي، كثناء جميل أو خدمة واستمتاع كما في النفقة على الأهل، وما كان لعوض مالي، كان مبادلة لا مبادلة أو هو بالنظر إلى الأغلب وتنزيل غيره منزلة العدم كما قيل:

عدنا في زماننا عن حديث المكارم...
من كفى الناس شره فهو في جود حاتم...

ولا وجه لما قيل عليه: إن تعليقه يدل على أن مطلق الإمساك من سجية الإنسان لا على أن الإمساك خشية الإنفاق كذلك إذ الإنفاق ضد الإمساك فمن كان طبعه التخلق بصفة كان يكره ضدها ويخشاه ولا معنى لما قيل في دفعه: أن المطلوب ليس إلا بترتب الإمساك خشية الإنفاق على تملكهم خزائن الله لا ما ذكره وفي دلالة هذا عليه كلام. قوله: (هي العصا الخ) القول الأول لابن عباس رضي الله عنهما والثاني للحسن وفي بعض التفاسير أنها كما في التوراة

والضفادع والدم وانفجار الماء من الحجر وانفلاق البحر ونتق الطور على بني إسرائيل وقيل: الطوفان والسنون ونقص الثمرات مكان الثلاثة الأخيرة. وعن صفوان أن يهودياً سأل النبي ﷺ عنها فقال أن لا تشركوا بالله شيئاً ولا تسرقوا ولا تزنوا ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق، ولا تسحروا، ولا تأكلوا الربا، ولا تمشوا ببريء إلى ذي سلطان ليقتله، ولا تقذفوا محصنة، ولا تفروا من الزحف وعليكم خاصة اليهود أن لا تعدوا في السبت فقبل اليهودي يده ورجله فعلى هذا المراد بالآيات الأحكام العامة للملل الثابتة في كل الشرائع سميت بذلك لأنها تدل على حال من يتعاطى متعلقها في الآخرة من السعادة والشقاوة، وقوله: وعليكم خاصة اليهود أن لا تعدوا حكم مستأنف زائد على الجواب ولذلك غير فيه

العصائم الدم ثم الضفادع ثم القمل ثم موت البهائم ثم برد كنار أنزله الله مع نار مضمرة أهلكت ما مرت به من نبات وحيوان ثم جراد ثم ظلمة ثم موت عم كبار آدميين وجميع الحيوان وأنه لم يذكر اليد فيها لأنها لا ضرر فيها عليهم فإن قلت الثلاثة الأخيرة فيما نقله المصنف أولاً: ليست مما أوتيته موسى عليه الصلاة والسلام بعد هلاك فرعون، وهي انفجار الماء من الحجر ونتق الطور وإنفلاق البحر، وقوله: ما أنزل هؤلاء إلا رب السموات والأرض يقتضي أن الآيات التسع المشار إليها في حياته حين تجاوزه فالرواية الصحيحة هي الثانية، فلا ينبغي تأخيرها وتمريضها كما فعله المصنف إذ لا إشكال فيها كما توهم، قلت: أجابوا عنه بأنه ليس في هذه الآية دلالة على أن الكل لفرعون، وأما قوله في آية أخرى في تسع آيات إلى فرعون وقومه، فيجوز أن يكون بعض تلك غير بعض هذه مع أنه لا يتعين أن تكون الإشارة بهؤلاء إلى كلها ومثله كثير، ولا يخفى ما فيه وقول المصنف رحمه الله يعني الآيات مناد على خلافه فتأمل. قوله: (وعن صفوان) هو ابن عسال رضي الله عنه، وقوله: أن لا تشركوا خبر مبتدأ مقدر أي هي أن لا الخ، وقوله: ولا تمشوا المراد نهيهم عن السعاية في حق البريء من أمر إلى صاحب تسلط وقهر حتى يقتله أو يضره، والباء للتعدية أو السببية وتقيله لعلمه بأنه رسول لموافقة ما ذكره لكتابهم، فقوله: فعلى هذا أي فعلى هذه الرواية وأنها المراد هنا لا ما وقع في الحديث أن اليهودي سأل النبي ﷺ عن التسع آيات المذكورة^(١) في هذه كما رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه والحاكم وأحمد وإسحق وأبو يعلى والطبراني كلهم من رواية عبد الله بن سلمة عن صفوان كما ذكره المخرج فهذا هو التفسير الصحيح وسيدفع ما يرد عليه، وعلى متعلقة بالمراد

(١) أخرجه الترمذي ٢٧٣٤، والنسائي في الكبرى ٣٥٤١، ٨٦٥٦، وابن ماجه ٣٧٠٥، وأحمد ٢٣٩/٤، ٢٤٠، والحاكم ٩/١ كلهم من حديث صفوان بن عسال. وحسنه الترمذي، وصححه الحاكم وقال: لا نعرف له علة بوجه من الوجوه وواقفه الذهبي! قلت: ومداره على عبد الله بن سلمة صدوق تغير حفظه كما في التقريب، ونقل الذهبي في الميزان عن البخاري: لا يتابع على حديثه، وأشار ابن كثير في تفسيره ١٧/٣ إلى ضعف هذا الحديث وهو كما قال: منكر. وضعفه الألباني في ضعيف الترمذي ٦١٣.

سياق الكلام ﴿فَتَسَلَّ بِبَنِي إِسْرَائِيلَ إِذْ جَاءَهُمْ﴾ فقلنا له سلهم من فرعون ليرسلهم معك أو سلهم من حال دينهم ويؤيده قراءة رسول الله ﷺ فسأل على لفظ المضى بغير همز وهو لغة قريش، وإذ متعلق بقلنا أو سأل على هذه القراءة، أو فاسأل يا محمد بني إسرائيل عما جرى بين موسى وفرعون إذ جاءهم، أو عن الآيات ليظهر للمشركين صدقك أو لتتسلى نفسك أو لتعلم أنه تعالى لو أتى بما اقترحوا لأصروا على العناد والمكابرة كمن قبلهم، أو

مقدمة من تأخير والأحكام خبر المراد، والعامّة والثابتة بالرفع صفة لها، وقوله: سميت بذلك أي بالآيات وذكر باعتبار أنه لفظ وهو جواب عما يرد عليه من أنّ هذه ليست بآيات أي معجزات بل أحكام وليست تسعاً بل عشرأ فذبح الأول بأنها آيات بمعنى علامات على السعادة لمن امتثلها والشقاوة لغيره ودفع الثاني بأنّ الأخير ليس منها ولذا غير أسلوبه لنسخه واختصاصه بهم، فهو تذييل للكلام وتتميم له بالزيادة عما سأله، وليس من الأسلوب الحكيم، كما قيل: وقوله: متعلقها بصيغة المفعول المراد به ما يتعلق بها من الارتكاب أو الانتهاء. قوله: (فقلنا له الخ) إشارة إلى ما ذكره من أنّ المأمور يجوز أن يكون موسى وأن يكون نبينا عليهما الصلاة والسلام، والسؤال إما بمعنى الطلب أو بمعناه المعروف فإذا كان بمعنى الطلب والمأمور موسى عليه الصلاة والسلام يحتاج إلى تقدير أي قلنا لموسى سلهم أي لطلب بني إسرائيل من فرعون لأنهم كانوا كالأسرى له وللقبط وإليه أشار بقوله فقلنا الخ، وقدره ليصح العطف ويظهر الارتباط، وقوله: ليرسلهم إما بالجزم على أنها لام أمر للغائب كقل لزيد ليفعل كذا أو بالنصب على أنها لام تعليل وهو الظاهر، أو السؤال بمعناه المشهور، والقول: مقدر أيضاً، والمراد سلهم عن دينهم وفي الكشف جواز كون المسؤول عنه معاضدتهم لفرعون وتركه المصنف رحمه الله، أو المراد بالسؤال هل هم ثابتون عليه أو اتبعوا فرعون وهو يدل على هذا وإليه أشار بقوله: أو سلهم من حال دينهم، وكان عليه أن يأتي بعن بدل من للفرق بين المسؤول عنه ومنه وقد وقع في بعض النسخ عن وهي أصح، وقوله: ويؤيده أي يؤيد أنّ الخطاب لموسى عليه الصلاة والسلام بوجهيه قراءة المضى لتعين عود ضميره لموسى والأصل توافق القراءتين وبني مفعول على الوجهين لا منصوب بنزع الخافض. قوله: (وهو لغة قريش) أي يقولون سال، كقال معتلاً عندهم إذ إبدال الهمزة المتحركة لا يكون في القياس، وقوله: وإذ متعلق بقلنا المقدر أو سال الماضي، كما في القراءة الشاذة لا بالأمر إذ لا يناسبه إذ جاءهم، وليس محل الالتفات والسؤال على ما مرّ. قوله: (أو فاسأل يا محمد الخ) يعني الخطاب للنبي ﷺ والسؤال بمعناه المشهور والمسؤول عنه ما ذكر وهو معطوف على ما قبله معنى وهذه الجملة معترضة والفاء تكون للاعتراض كالواو كما ذكره النحاة في قوله:

واعلم فعلم المرء ينفعه أن سوف يأتي كل ما قدرا...

فمن قال إنها لسببية الأخبار عما قبله لا للتعقيب لم يصب ولم يدر أنه ينافي كونه اعتراضاً، وقوله: أو عن الآيات أي التسع وهو معطوف على قوله عما جرى، وقوله: ليظهر

ليزداد يقينك لأن تظاهر الأدلة يوجب قوة اليقين وطمأنينة القلب وعلى هذا كان إذ نصباً
بآتيننا أو بإضمار يخبروك على أنه جواب الأمر أو بإضمار اذكر على الاستئناف ﴿فَقَالَ لَهُ
فِرْعَوْنُ إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَمُوسَىٰ مَسْحُورًا﴾ سحرت فتخط عقلك ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَنِي﴾ يا فرعون وقرأ
الكسائي بالضم على إخباره عن نفسه ﴿مَا أَنزَلَ هَؤُلَاءِ﴾ يعني الآيات ﴿إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ

الخب متعلق بأسأل وهو إشارة إلى أن السؤال وإن كان حقيقة ليس المراد به استعمال ما لم يعلم
لأن الظاهر أنه كان عالماً بها وقت النزول، وقوله: للمشركين لأن السؤال كان بمحضر منهم أو
لأنه يبلغهم، وقوله: أو لتسلي نفسك إن كان عائداً على المعنى الأول على اللف والنشر
المشوش فهو ظاهر، وإلا فوجهه أنه تسلية لما فيه مما نزل بمن عاند الرسل عليهم الصلاة
والسلام وهو أظهر، وقوله: لتعلم بالخطاب أو بالغائب المجهول ولا يلزم، كما قيل على
الأول أن السؤال عما لم يعلمه لأن هذا مترتب على المسؤول عنه وليس بمسؤول عنه، وتظاهر
الأدلة تقويها بتكرار ما يدل عليها. قوله: (وعلى هذا) أي كون الخطاب لمحمد ﷺ لأنه يصح
حينئذ تعلقه بأسأل إذ ليس سؤاله في هذا الوقت وعلى تعلقه بآتيننا المعنى ظاهر وما بينهما
اعتراض كما مرّ والمسؤول منهم مؤمنو بني إسرائيل في زمنه كعبد الله بن سلام فلذا قدره إذ
جاء آباءهم كما في الكشاف، وقيل: إن المصنف رحمه الله لم يتعرض له لأنه جعله استخداماً،
وليس في كلامه ما يقتضيه فعله حملة على النوع فتدبر. قوله: (أو بإضمار يخبروك) من إضافة
المصدر لمفعوله إذ المراد به لفظه وجعله الإضمار ناصباً تسمح أو هو من إضافة الصفة
للموصوف أي يخبروك المضمرة ولا يخفى أن الإخبار ليس واقعاً في وقت المجيء ودفعه بأنه
مفعول به لا ظرف، كما قيل فيه إن أخبر يتعدى بالباء أو عن لا بنفسه، وقوله: على أنه جواب
بيان لارتباطه وجزمه وأورد عليه أن السؤال عن الآيات وبيانها والجواب بالإخبار عن وقت
المجيء لا يلائمه اللهم إلا أن يقال: إن المراد يخبروك بذلك الواقع في وقت مجيئه لهم، وهو
تكلف فتأمل، وقوله: أو بإضمار اذكر على أنه مفعول به لا ظرف لأن الذكر ليس في ذلك
الوقت، وقيل إنه يجوز تعلقه بأسأل على أن إذ للتعليل أي سلهم لأنه جاء آباءهم فهم يعلمون
أحواله، وكذا إذا تعلق بيخبروك يجوز فيه هذا. قوله: (فقال له فرعون) الفاء فصيحة أي فذهب
إلى فرعون وأظهر آيات ومعجزات ودعا للإيمان فقال الخ، وقوله: سحرت فهو على ظاهره
وتخبط العقل اختلاله فلهذا اختل كلامه على زعمه وقيل المسحور بمعنى الساحر على النسب
أو حقيقة كما مرّ في حجاباً مستوراً وهو يناسب قلب العصا ثعباناً ونحوه وعلى الأول هو
كقوله: إن رسولكم الذي أرسل إليكم لمجنون. قوله: (على إخباره عن نفسه) وهو على
القراءتين رد لقوله: أظنك على تفسيره والجملة المنفية معلق عنها سادة مسد مفعوليه والمعنى
أن علمي أو علمك بأن هذه الآيات من الله إذ لا يقدر عليها سواه يقتضي أنني لست بمسحور
ولا ساحر وأن كلامي غير مختل لكن حب الرياسة حملك على العناد وقوله يعني الآيات أي
التسع أو بعضها أو ما أظهره من المعجزات وقوله بينات أي لا سحر ولا تخيل، كما زعم فهي

وَالْأَرْضِ بَصَائِرَ ﴿١٠٣﴾ بينات تبصرك صدقي ولكنك تعاند وانتصابه على الحال ﴿وَأِنِّي لَأَظُنُّكَ يَفِرُّعَوْتُ مَثْبُورًا﴾ مصروفاً عن الخير مطبوعاً على الشر من قولهم ما تبرك عن هذا أي ما صرفك أو هالكاً قارع ظنه بظنه، وشتان ما بين الظنين فَإِنَّ ظَنَّ فِرْعَوْنَ كَذِبٌ بَحْتٌ وَظَنَّ مُوسَى يَحُومٌ حَوْلَ الْيَقِينِ مِنْ تَظَاهَرِ أَمَارَاتِهِ وَقَرِئَ وَإِنْ لَا خَالِكَ يَا فِرْعَوْنَ لِمَثْبُورًا عَلَى أَنْ الْمَخْفِيفَةُ وَاللَّامُ هِيَ الْفَارِقَةُ ﴿فَأَرَادَ﴾ فِرْعَوْنَ ﴿أَنْ يَسْتَفِرَّهُمْ﴾ أَنْ يَسْتَخْفِ مُوسَى وَقَوْمَهُ وَيَنْفِيهِمْ ﴿مِنَ الْأَرْضِ﴾ أَرْضِ مِصْرَ أَوْ الْأَرْضِ مُطْلَقًا بِالْقَتْلِ وَالِاسْتِثْصَالِ، ﴿فَأَغْرَقْنَاهُ وَمَنْ مَعَهُ جَمِيعًا﴾ فَعَكْسْنَا عَلَيْهِ مَكْرَهُ فَاسْتَفَزَّنَاهُ وَقَوْمَهُ بِالْإِغْرَاقِ ﴿وَقُلْنَا مِنْ بَعْدِهِ﴾ مِنْ بَعْدِ فِرْعَوْنَ وَإِغْرَاقِهِ ﴿لِيَبَيِّنَ إِسْرَائِيلَ أَسْكُنُوا الْأَرْضَ﴾ الَّتِي أَرَادَ أَنْ يَسْتَفْزَكُمْ مِنْهَا ﴿فَإِذَا جَاءَ وَعَدُ الْآخِرَةُ﴾

جمع بصيرة بمعنى مبصرة أي بينة كما مرّ تحقيقه في قوله: وآتينا ثمود الناقة مبصرة أو المراد الحجج بجعلها كأنها بصائر العقول وتكون بمعنى عبرة كما ذكره الراغب، وقوله: نبصرك صدقي إشارة إلى علاقة التجوز فيه. قوله: (وانتصابه على الحال) فإن قلنا ما قبل إلا يجوز علمه فيما بعده وإن لم يكن مستثنى ولا تابعا له فعامله أنزل المذكور وصاحبها هؤلاء وإليه ذهب أبو البقاء والحوافي وابن عطية وإلا فالعامل مقدّر تقديره أنزلها. قوله: (مصروفاً عن الخبر) من الثبر بمعنى الصرف مطلقاً، وقدّر متعلقه مخصوصاً بقرينة المقام وكونه مطبوعاً على الشر من لوازمه وقوله: هالكاً فهو من ثبر اللازم بمعنى هلك ومفعول فيه للنسب بناء على أنه يأتي له من اللازم والمتعدي، وفسره المعرب بمهلكاً وهو ظاهر وفي شرح شعر هذيل في قوله:

بنعمان لم يحلف شنيقاً مثبيرا

إن في الحديث ما ثبر الناس^(١) أي عجل الدنيا وآخر الآخرة، وقال أبو عمر ومثبر: لا يصيب خيراً، وقيل ضعيف وبه فسرت الآية. قوله: (قارع ظنه بظنه) أي قابله به لدفعه، كما يتقابل المتقارعان بالرمح فهو استعارة، وقوله: كذب بحت بالباء الموحدة والحاء المهملة والتاء الفوقية أي خالص لا يطابق واقعاً ولا اعتقاداً ولا إمارة عليه وإنما سمي ظناً لتعبيره به أو لأنه وقع منه الظن لفساد عقله، وما ذكر بالنسبة للواقع في العقول السليمة وأخالك بمعنى أظنك بكسر الهمزة في الفصح وقد تفتح. قوله: (أن يستخف الخ) هذا أصل معناه أي يزعجهم فكني به عن إخراجهم من أرضهم وهي مصر إن ثبت أنهم دخلوها، فإن لم يثبت فالمراد ذريتهم أو يراد بالأرض الأرض المقدسة والتعريف للعهد أو من جميع الأرض والتعريف للجنس ويلزمه قتلهم واستئصالهم وهو المراد به. قوله: (فعمكسنا عليه مكره) أي أراد ذلك لهم دونه فكان له دونهم والتعكيس على الثاني ظاهر فإن خص به فأظهر وإلا فهو على

(١) هو من كلام أبي موسى قاله لأنس بن مالك: «أندري ما بثر الناس» انظر الفائق للزمخشري ١/١٦٢.

الكرة أو الحياة أو الساعة أو الدار الآخرة يعني قيام القيامة ﴿جِئْنَا بِكُمْ لَفِيفًا﴾ مختلطين إياكم وإياهم ثم فحكم بينكم ونميز سعداءكم من أشقيائكم واللفيف الجماعات من قبائل شتى ﴿وَيَلْحَقْ أَنْزَلَتْهُ وَيَلْحَقْ نَزْلُ﴾ أي وما أنزلنا القرآن إلا ملتبساً بالحق المقتضي لإنزاله، وما نزل إلا ملتبساً بالحق الذي اشتمل عليه، وقيل: وما أنزلناه من السماء إلا محفوظاً بالرصد من الملائكة، وما نزل على الرسول إلا محفوظاً بهم من تخليط الشياطين ولعله أراد به نفي

الأول لأنه أراد إخراجهم منها فأخرج هو أشد إخراج بالهلاك إذ الزيادة لا تضر في التعكيس بل تزيده ولذا زاد قوله: بالإغراق. قوله: (الكرة الخ) بيان لتقدير موصوف على الوجوه وقوله: يعني قيام القيامة على جميعها، وقوله: إياكم وإياهم كان الظاهر أنتم وهم وهو منصوب بمقدر أي أعني، وقيل: إنه تفسير لضمير بكم مع الإشارة إلى أن فيه تغليبا للمخاطبين على الغائبين وأتى بالضمير المنصوب لأن المجرور في محل نصب لكن كان الظاهر تقديمه حينئذ، وقوله: واللفيف الخ فهو إما اسم جمع كالجميع ولا واحد له أو هو مصدر شامل للقليل والكثير لأنه يقال: لف لفاً ولفيفاً. قوله: (أي وما أنزلنا القرآن إلا ملتبساً بالحق) يشير إلى أن الباء للملابسة وإن تقديم الجار والمجرور على عامله للحصر هنا والضمير للقرآن والجاز والمجرور حال من ضمير المفعول، وفيه وجوه آخر، وغاير بين وصفي الحق إشارة إلى تغييرهما هرباً من التكرار ظاهراً، وإن كفى تغيير متعلقهما وهو الإنزال والنزول وبه لا يكون الثاني تأكيداً للأول حتى يتوهم أن المحل حينئذ ليس محل العطف لكمال الاتصال لأن العطف للجملتين لا للمتلقيين والحق فيهما ضد الباطل لكن المراد في الأول الحكمة الإلهية المقتضية لإنزاله وفي الثاني ما اشتمل عليه من العقائد والأحكام ونحوها، وقيل: الباء الأولى للسببية والثانية للملابسة وقيل: هي للسببية فيهما فتعلق بأنزلنا. قوله: (وقيل الخ) أي قيل إن معنى كونه منزلاً ونزلاً بالحق ما ذكر وهو التفسير الثاني في الكشاف وفسره الشارح الطيبي بأن الحق فيه مقابل الباطل، وقوله: محفوظاً بالرصد توضيح له وبيان لأنه منصوب على الحال يعني هو محفوظ بالرصد لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه كقوله: وأحاط بما لديهم وإليه أشار المصنف بقوله: ولعله الخ يعني أن هذا القائل أراد أنه ثابت على الحقيقة فالحق فيهما بمعنى واحد بخلافه على تفسير المصنف، وإنما عبر بلعل لأن الحفاظ لا يلزمه ذلك إلا بالتأويل كما مرّ والرصد جمع راصد كحرس وحارس لفظاً ومعنى فقوله: من الملائكة بيان له والاعتراء بالعين والراء المهملتين بينهما مشابة فوقية وبالمد الإصابة، وأول الأمر وآخره منصوب على الظرفية، والمراد بالأول حال إنزاله وبالأخر النزول وما بعده إذ لو حمل النزول على ظاهره الملازم للإنزال لم يكن لذكره فائدة، وبه يندفع ما يتوهم من التكرار على اتحاد معنى الحق فيهما، وقوله: من تخليط الشياطين متعلق بمحفوظ الثاني لا أنهما على التنازع لأن احتمال التخليط إنما هو بعد النزول فمن قال إن قوله: ولعله الخ معنى آخر حاصله جعل أول الزمان للإنزال وآخره للنزول فليس فيه شبه تكرر أوارد لعل هذا القائل أو الله تعالى على هذا القول نفي اعتراء البطلان الخ، يعني

اعتراء البطلان له أول الأمر وآخره ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا﴾ للمطيع بالشواب ﴿وَنَذِيرًا﴾ للعاصي بالعقاب فلا عليك إلا التبشير والإنذار ﴿وَقَوْمًا نَّا فَرَّقْتَهُ﴾ نزلناه مفرقاً منجماً، وقيل فرقنا فيه الحق من الباطل فحذف الجواز كما في قوله ويوماً شهدناه وقرىء بالتشديد لكثرة نجومه فإنه نزل في تضاعيف عشرين سنة ﴿لِيَقْرَأُوا عَلَى النَّاسِ عَلَىٰ مَكِّهِ﴾ على مهل وتودة فإنه أيسر للحفظ

أنه تعالى لما أخبر بأنه محفوظ من التخليط زمان إنزاله من السماء الدنيا ومعلوم أنه محفوظ أيضاً في زمان إنزاله من اللوح إلى السماء الدنيا، فلذا قال المصنف رحمه الله: من السماء ولم يقل إلى السماء الدنيا ليحصل التباين بينهما فأفادت الآية أنه محفوظ أولاً وآخرأ أه، فقد خبط خبط عشواء لما سمعته من بيان مراده. قوله: (للمطيع) قدره لدلالة المقام عليه وقوله: فلا عليك أي لا يجب عليك إلا هذا لا هدايتهم للإيمان فالقصر إضافي والرجوع من لفظ عليك، ويجوز أن يقدر لا بأس عليك بحذف اسم لا فإنه مسموع مقيس، وقوله: نزلناه مفرقاً منجماً تفسير له على قراءة التخفيف وإشارة إلى أنه بحسب المأل بمعنى المشدد، وقوله: فرقنا فيه بيان لأن الضمير للظرفية للفرق بين الحق والباطل، وهو القرآن وبعد حذف الجار انتصب مجروره على أنه مفعول به على التوسع لأن الضمير لا ينتصب على الظرفية، وقرآنأ منصوب بفرقنا على الاشتغال فالاستشهاد بالبيت من وجهين وفي نصبه أقوال أخر هذا أقربها، وقوله: ويوماً الخ من بيت هو:

ويوماً شهدناه سليماً وعامراً
مزيداً على الطعن النihal نوافله...

وسليم وعامر اسما قبيلتين من قيس، ونوافله غنائمه فاعل مزيد، والنihal بكسر النون جمع ناهل بمعنى عطشان والمراد بها الرماح أي لا غنائم فيه إلا الطعن وهو تمثيل ومحل الاستشهاد فيه ظاهر. قوله: (لكثرة نجومه الخ) يعني أن التفعيل فيه للتكثير في الفعل وهو التفریق وقيل: فرق بالتخفيف يدل على فصل متقارب وبالتشديد على فصل متباعد، ومنجماً مفرقاً من قولهم نجمت المال إذا وزعته كأنك فرضت أن تدفعه عند طلوع كل نجم ثم أطلق النجم على وقته ثم على ما يقع فيه فما كان في نجوم كان مفرقاً ومنجماً، ولما كان قوله: على مكث دالاً على كثرة نجومه كانت القراءتان بمعنى، فلا يرد عليه أن الدلالة على التكثير أنسب بالمقام كما قيل، وقوله: في تضاعيف عشرين سنة أي فيها وهو من المجاز يقال: تضاعيف كذا وفي إضعافه أي في إثباته كما في الأساس، وتودة بضم التاء وفتح الهمزة والدال المهملة هي التآني والتمهل في الفعل وقوله: فإنه أيسر للحفظ أي التآني في القراءة، وفي قوله: على مكث احتمالات منها تعلقه بفرقناه وهو الظاهر لأن تعلق على الناس بتقرأه يقتضي أن لا يتعلق به، لأن تعلق حرفي جرّ بمعنى بمتعلق واحد خلاف الظاهر ولو بالتأويل، أو هو متعلق بمحذوف أي تفریقاً على مكث أو قراءة على مكث منك بمكث تنزيله فما ذكر من كونه أيسر وأعون لتعليل لتدرج النزول أو للتآني في القراءة ولا ترجيح لإحدى القراءتين كما يعلم مما قرّناه وقوله: وقرىء بالفتح أي بفتح الميم فإنها مثله إلا أنّ الكسر قليل ولم يقرأ به. قوله:

وأعون في الفهم، وقرىء بالفتح وهو لغة فيه ﴿وَنَزَّلْنَاهُ نَزِيلًا﴾ على حسب الحوادث ﴿قُلْ ءَامِنُوا بِهِ أَوْ لَا تُؤْمِنُوا﴾ فَإِنَّ إيمانكم بالقرآن لا يزيده كمالاً وامتناعكم عنه لا يورثه نقصاً وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ أُوفُوا الْوَعْدَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ تعليل له أي إن لم تؤمنوا به فقد آمن به من هو خير منكم وهم العلماء الذين قرؤوا الكتب السابقة وعرفوا حقيقة الوحي، وأمارات النبوة وتمكنوا من الميز بين المحق والمبطل أو رأوا نعتك وصفة ما أنزل إليك في تلك الكتب ويجوز أن يكون تعليلاً لقل على سبيل التسلية كأنه قيل تسلّ بإيمان العلماء عن إيمان الجهلة ولا تكثرث بإيمانهم وإعراضهم ﴿إِذَا يَسُئَلُنَّ عَنْهُمْ﴾ القرآن ﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾ يسقطون على وجوههم تعظيماً لأمر الله أو شكراً لانجاز وعده في تلك الكتب ببعثة محمد ﷺ على فترة من الرسل وإنزال القرآن عليه ﴿وَيَقُولُونَ سُبْحَانَ رَبِّنَا﴾ عن خلف الموعد ﴿إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا﴾ أنه كان وعده كائناً لا محالة ﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ﴾ كثره

(على حسب الحوادث) وفي نسخة المصالح وهما بمعنى وفسره به ليقيد معنى قوله: فرقناه فإن الأول دال على تدريج نزوله ليسهل حفظه وفهمه من غير نظر إلى مقتضى لذلك وهذا أخص منه فإنه دال على تدريجه بحسب الاقتضاء فلا وجه لما قيل إنه للتنصيص على معناه ولولاه لكان مكرراً، وقوله: آمنوا به أو لا تؤمنوا للتسوية لما ذكره المصنف رحمه الله. قوله: (تعليل له) أي لقوله: لا تؤمنوا وهو الظاهر أو لما قبله وهو داخل في حيز قل لما ذكر والتعليل صادر من الله على لسان نبيه ﷺ، وقوله: فقد آمن به بتقدير فلا بأس فقد الخ، وقوله: قرؤوا الخ بيان لسبب إيمانهم، وبيان لطريق إتيانهم العلم بحقيقته وهو أنهم لمعرفتهم بالوحي وإمارته عرفوا أنه وحي وأنت نبي، وقوله: أو رأوا نعتك الخ بيان لسبب آخر لإيمانهم وهو كونه مذكوراً في كتبهم وهو معطوف على قوله عرفوا، وعلى كونه تعليلاً لقل لا يكون داخلاً في مقوله وحيزه. قوله: (يسقطون على وجوههم) هذا بيان لحاصل المعنى وتفسير له لأن معنى الخرور السقوط والسجود وهو يكون على الوجه فلا يغير قوله: الآتي وذكر الذن الخ، وقيل: يحتمل أنه إشارة إلى وجه آخر وهو أن اللام بمعنى على هنا كما ذكره المعرب وأن الذن مراد به الوجه تعبيراً بالجزء عن الكل لأن حقيقته مجتمع اللحيين لا ما ينبت عليه من الشعر وإن شاع فيه مجازاً قيل: وهو أولى، وقوله: تعظيماً مفعول له تعليل لما قبله، وليس تفسيراً لسجدا الواقع حالاً، وقوله: أو شكراً معطوف عليه وهو أوفق بالتفسير الثاني لقوله: أوتوا العلم، وإنزال القرآن بالجزء عطف على إنجاز أو على بعثة محمد ﷺ وهو أولى لقربه وإفادته أنه موعود به أيضاً وقوله: عن خلف الموعد متعلق بسبحان بمعنى التنزه وهذا ناظر إلى التفسير الثاني، ويصح على الأول بأن تكون المعرفة بأمارات قبل التأمل فيما يتلى، وهذا بعده، وقوله: إنه الخ إشارة إلى أن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير شأن وقوله: لا محالة من التأكيد بالاسمية وأن اللام. قوله: (كثره) أي قوله يخرون للأذقان لاختلاف الحال وهو أن الأول عند إنجاز الوعد، وهذا بعده أو الأول في حال التعظيم وهذا في حال البكاء والخوف

لاختلاف الحال أو السبب فإنَّ الأوَّل للشكر عند إنجاز الوعد والثاني لما أثر فيهم من مواعظ القرآن حال كونهم باكين من خشية الله وذكر الذنن لأنه أوَّل ما يلقي الأرض من وجه الساجد واللام فيه لاختصاص الخرور به ﴿وَيَزِيدُهُمْ﴾ سماع القرآن ﴿خُشُوعًا﴾ كما يزيدهم علماً و يقيناً بالله ﴿قَلَّ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ أَدْعُوا الرَّحْمَنَ﴾ نزل حين سمع المشركون رسول الله يقول: يا الله يا رحمن فقالوا: إنه ينهانا أن نعبد إلهين وهو يدعوا إلهاً آخر أو قالت اليهود: إنك لتقلِّ ذكر الرحمن، وقد أكثره الله في التوراة، والمراد على الأوَّل هو التسوية بين اللفظين فإنهما يطلقان على ذات واحدة، وإن اختلف اعتبار إطلاقهما، والتوحيد إنما هو للذات الذي هو المعبود المطلق وعلى الثاني أنهما سيان في حسن الإطلاق والإفضاء إلى

والسبب هو الشكر في الأوَّل وتأثير الموعظة في الثاني. قوله: (وذكر الذنن لأنه أوَّل ما يلقي الأرض النخ) كذا في الكشف واعترض عليه في التقريب بأنَّ أوَّل ما يلقي الأرض من وجه الساجد الجبهة أو الأنف، وأجاب عنه الشراح بأنه في ابتداء الخرور أقرب الأشياء من وجهه إلى الأرض هو الذنن أو أنه أريد به المبالغة في الخضوع لأنه بتغير اللحي في التراب والأذقان عبارة عنها، أو أنه ربما خرَّ على الذنن كالمغشي عليه ومنهم من قال: لعل سجودهم كان هكذا غير ما عرفناه (قلت) لا يخفى ما في هذه الوجوه كلها مع أنَّ هذا الاستعمال وارد مع الخرور، ولو في غير السجود في كلام العرب قديماً قال الشاعر:

فخرُوا لأذقان الوجوه تنوشهم سباع من الطير العوادي وتنتف

فالظاهر أنه غفلة عن معنى لقي قال الراغب: اللقاء مقابلة الشيء ولا شك أن أوَّل مقابل الأرض من الساقط الساجد والواقع هو الذنن، وهم ظنوه بمعنى الإلصاق فتكلفوا له ما ذكر، والحاصل أنَّ هذا إنما يرد لو أريد به ظاهره وحقيقته، أما إذا أريد به المبالغة كأنه لشدة تحامله ألصق ذقنه بالأرض أو جعله كناية أو تمثيلاً فلا إشكال. قوله: (واللام فيه لاختصاص الخرور به) أي بالذنن، اعترض عليه بأنه بعد ورود ما تقدّم عليه مخالف لقوله: لأنَّ أوَّل ما يلقي الأرض النخ لاقتضائه أنَّ في الوجه ما يتصف بالخرور وغيره، إلا أن يقال تقديره لاختصاص أوَّل الخرور به أو يقال: لاختصاص هنا متعدّ، والمعنى لتخصيصهم الخرور به، ويكون هذا طريق سجدتهم كما مرَّ (قلت) هذا مبنيّ على أنَّ الاختصاص الذي يدلُّ عليه اللام بمعنى الحصر وليس كذلك وإنما هو بمعنى تعلق خاص، ولو سلم فمعنى الاختصاص به الاختصاص بجهته، ومحاذيه وهو جهة السفلى ولا شك في اختصاصه به إذ هو لا يكون لغيره فمعنى يخزون للأذقان يقعون على الأرض عند التحقيق، والمراد تصوير تلك الحالة كما في قوله:

فخرَّ صريعاً لليدين وللنم

قوله: (أو قالت اليهود) بيان سبب آخر، وفي نسخة بالواو وهذه أصح لما في الثانية من إبهام أنه من تمة ما قبله وليس بمراد كما صرح به، وقوله: هو التسوية بين اللفظين الاستواء

المقصود وهو أجود لقوله: ﴿يَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ والدعاء في الآية بمعنى

هو معنى أو التخييرية، كما في قوله: سواء عليّ أقمّت أو قعدت، فهي إشارة إلى أنهما متساويان في الدلالة على ذات واحدة، وإن اختلف مفهومهما، كما هو مشهور وبه يتم الجواب كما لا يخفى فسقط ما قيل: إنّ الجواب ليس إلا بأنهما يطلقان على ذات واحدة لا بالتسوية لإشعاره بأن إطلاقهما على ذات واحدة مفروغ عنه، مع أنّ ما ذكره من المحذور نور على نور، وقوله: ذات واحدة وقع في نسخة واحد إشارة إلى أنه انسلخ عنها معنى التأنيث لما أطلقت على الله، وعلى الثاني أي السبب الثاني للنزول: وهو قول اليهود الاستواء في حسن الإطلاق كما يفهم من توصيف الأسماء بالحسنى لأنهم فهموا أحسنية الرحمن لكثرة ذكره في كتابهم، وكأنّ حكمته أنّ موسى عليه الصلاة والسلام كان غضوباً كما دلت عليه الآثار فأكثر من ذلك، ليعامل أمته بذلك لأنّ الأنبياء عليهم الصلاة والسلام متخلقون بأخلاق الله. قوله: (وهو أجود) أي أكثر جودة وفي نسخة أخرى أي أنسب، وفي النسخ الصحيحة أجوب من الجواب بالجيم والباء الموحدة فاللام تعليلية أيضاً أي أشدّ إجابة، والمعنى أليقّ بالجواب لما قالوا، قال في الكشف: في غير هذا المحل وقد عبر به الزمخشريّ، قال الأزهرّي عن ابن عمر أنّ رجلاً قال للنبيّ ﷺ: أي الليل أجوب دعوة فقال: «جوف الليل الغابر»^(١)، قال: أي أسرع إجابة كما يقال أطوع من الطاعة والأصل جاب يجوب مثل طاع يطوع بمعنى أنه من الثلاثي لا من المزيد لمخالفته القياس بلا حاجة ولو كان منه لصح إسماعه، ووجه الأجوبية أنه يدلّ على أنهم ظنوا أنه أحسن لكونه أحبّ إلى الله إذ أكثر من ذكره لا أنهم ظنوا تغييرهما كما زعم المشركون وأمّا ما أورد عليه من منع الأجوبية لأنّ تقديم الخبر في قوله فله الأسماء الحسنى يقتضي أجوبية الأول، إذ معناه هذه الأسماء لله لا لغيره كما زعم المشركون إلا أن يقال أو للتخيير وهو غير مسلم فيدفع بأنّ المعنى لله أسماء متفقه في الحسن لأنها لا يختلف مدلولها بالذات بخلاف غيره، فإنّ أسماءه تختلف فالقصر ناظر إلى الوصف لا الأسماء وهذا لا يتوقف على تسليم التخيير مع أنه سيأتي ما فيه، وقال في الكشف أيضاً على الوجهين التسوية بين اللفظين في الحسن والاختلاف إنما هو بأنّ الاستواء في الحسن ردّ لليهود بأنّ الإتيان بأحد الحسنين كاف أو لمن قال إنه يدعو إليها آخر بأنّ الاختلاف بين اللفظين الدالين على كماله تعالى لا بين كاملين فالأجوبية ممنوعة، ويردّه أنّ التوصيف بالحسنى أنسب بما ذكر كما قرّناه. قوله: (والدعاء الخ) في الكشف لأنه لو حمل على الحقيقة المشهورة يلزم إما الإشراك إن تغاير مدلولها الاسميين أو عطف الشيء على نفسه إن اتحدا، وفيه بحث لأننا نختار الثاني ولا يلزم عطف الشيء على نفسه بأو وهو إنما يجوز بالواو كما في قوله:

(١) أخرجه الطبراني في معجمه الثلاثة والبخاري كما في المجمع ١٠/١٥٥ وعن ابن عمر. قال الهيثمي:

ورجال البزار والكبير رجال الصحيح اهـ.

التسمية وهو يتعدى إلى مفعولين حذف أولهما استغناء عنه، وأو للتخيير والتنوين في أيا عوض عن المضاف إليه وما صلة لتأكيد ما في أيا من الإبهام والضمير في فله للمسمى لأن التسمية له لا للاسم وكان أصل الكلام أيا ما تدعوا فهو حسن فوضع موضعه فله الأسماء الحسنى للمبالغة والدلالة على ما هو الدليل عليه وكونها حسنى لدلالاتها على صفات الجلال والإكرام ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ﴾ بقراءة صلاتك حتى تسمع المشركين فإن ذلك يحملهم على السب واللغو فيها ﴿وَلَا تُخَافَتْ يَاسًا﴾ حتى لا تسمع من خلفك من المؤمنين ﴿وَأَبْتَحْ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ بين الجهر والمخافتة ﴿سَيِّئًا﴾ وسطاً فإن الاقتصاد في جميع الأمور

وألقي قولها كذباً ومينا

لأنه قصد به لفظه كما تقول: بأو النبي محمد أو أحمد مع أن اختلاف مفهوميهما يكفي لصحته وقد جوزه المعرب وغيره وسبب النزول الأول مؤيد له فتأمل، وقوله في الآية إشارة إلى أنه بهذا المعنى في الموضوعين وأنه يكون بمعنى آخر في غير هذه الآية، وقوله: حذف أولهما وهو الضمير المقدر بتدعوه، والثاني أيا. قوله: (وأو للتخيير) قيل عليه الصواب أن يقول للإباحة لأن الفرق بينهما كما ذكره الرضي وغيره أن في الإباحة يجوز الجمع بين المتعاطفين والاقتصار على أحدهما وفي التخيير لا يجوز الجمع وهو جائز هنا (قلت) ما ذكره اصطلاح للنحاة في التخيير إذا قوبل بالإباحة ومراد المصنف به التسوية بينهما في الدلالة على ذات واحدة كما صرح به أولاً، وسواء فيه الأفراد والجمع، قال: في التلويح وفي التخيير قد يجوز الجمع بحكم الإباحة الأصلية وهذا يسمى التخيير على سبيل الإباحة اهـ، مع أنه لو سلم أنه لا وجه لمخالفة الاصطلاح المشهور فالآية أو فيها للتخيير بمعناه المعروف، لأن أيا لأحد الشئيين استفهاماً كانت أو شرطاً فإذا قلت لأحد أي الأمرين تأخذه فخذ لم تأمره بأخذهما بل بأحدهما، وأما الدلالة على جواز الجمع فمن خارج النظم، ودلالة العقل لأنهما إذا لم يتنافيا جاز الجمع بينهما فتدبر. قوله: (والتنوين الخ) أي أيا اسم شرط جازم منصوب بتدعوا وجازم له فهو عامل ومعمول من جهتين والمضاف إليه محذوف يعوض عنه التنوين، وتقديره أي هذين الاسمين وما حرف مزيد للتأكيد، وقيل إنها اسم شرط مؤكد به وجملة فله الأسماء الخ، جواب الشرط، وقوله: والضمير الخ أي هو عائد على المسمى المفهوم من الكلام والقرينة عقلية، وهي أن الأسماء تكون للمسمى لا للأسماء. قوله: (وكان أصل الكلام أيا ما تدعوا فهو حسن) هذا على الوجه الثاني وهو يتضمن وجه أجوبيته كما مرّ ويعلم منه تقديره على الآخر وهو فمدلوله واحد ونحوه، وقوله: فوضع موضعه أي موضع هذا الجواب، والمبالغة بجعلها كلها حسنى وهو يدل على حسن كل منهما بطريق برهاني فأقيم فيه دليل الجواب مقامه وهو أبلغ، وقوله: لدلالاتها الخ مبني على أن الله بمعنى المعبود وصفات الجلال ما يدل على العظمة كجليل وكبير وصفات الإكرام كرحيم ورحمن، وقال الكرمانى: صفات الجلال هي العدمية كلا شريك له، وصفات الإكرام الوجودية فتأمل. قوله: (بقراءة صلاتك) أي بتقدير مضاف أو

محبوب، روي أَنَّ أبا بكر رضي الله عنه كان يخفت ويقول أناجي ربي وقد علم حاجتي، وعمر رضي الله عنه كان يجهر ويقول: أطرده الشيطان وأوقظ الوسنان فلما نزلت أمر رسول الله ﷺ أبا بكر أن يرفع قليلاً وعمر أن يخفض قليلاً، وقيل معناه لا تجهر بصلاتك كلها ولا تخافت بها بأسرها وابتغ بين ذلك سبيلاً بالإخفات نهاراً والجهر ليلاً ﴿وَقِيلَ لَأَحْمَدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَمْ شَرِيكٌ فِي الْمَلَكُوتِ﴾ في الألوهية ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَمْ وَلِيٌّ مِنَ الدُّنْيَا﴾ ولي

بتسمية القراءة التي هي منهاهاها كما تسمى ركعة وقد مر تفصيله، وقوله: حتى تسمع بالخطاب للنبي ﷺ من الأفعال والمشركين مفعوله والسبب سب القرآن أو منزله أو النبي ﷺ واللغو رفع أصواتهم وتصفيقهم حتى يخلطوا عليه القراءة كما كانوا يفعلون، وقوله: فإن ذلك تعليل للنهي، وقوله: لا تسمع بخطاب الإسماع أو بغيبة سمع، وقوله: سبيلاً وسطاً تقدير للصفة أو بيان كون المراد بالسبيل ذلك، وأنه يفهم من بين والاقتصاد التوسط والاعتدال وأصله سلوك طريق مقصودة، وقوله: فإن الخ تعليل لابتغاء الوسط فلا حاجة لما قيل حقه، ولأن الاقتصاد لسبق علة النهي، وقوله: روي حديث صحيح رواه الترمذي وغيره وفيه أن النبي ﷺ سألهما عن ذلك^(١) وخفت من باب ضرب بمعنى أسر وأخفى يقال: خفت يخفت خفتاً وخفوتاً وخافت مخافته بمعنى، وقوله: روي بدون عطف بيان لسبب النزول ولكونه غير مخالف لما فسره به أولاً لم يعطفه عليه كما في الكشف ولم يسبق ذكر سبب آخر يعطف عليه كما توهم، وما ذكر من قوله أناجي ربي الخ حكمة السر والجهر. قوله: (وقيل الخ) فهو على الأول أمر بالاعتدال في الجهر أيضاً، وعلى هذا يتغايران والحكمة فيه ما مر من سبب المشركين ولغوهم فإنهم يسمعون نهاراً لا ليلاً ثم استمرّ الشرع على ذلك وقوله: بالإخفات قيل عليه أنه لم يوجد في كتب اللغة أفعال من الخفت فلعله من تحريف الناسخ وهو إخفاء بالمد فظن المدّة صورة التاء فانظره. قوله: (في الألوهية) جعل نفي الشريك له في ملكه لسائر الموجودات كناية عن نفي الشركة في الألوهية لأنه لو كان إله آخر لتصرف فيها، فاندفع ما قيل إنه الأولى أن يقول: في الخالقية. قوله: (ولي يواليه من أجل مذلة به) يشير إلى أن من هنا تعليلية، كما هو أحد الوجوه فيها وقوله: يواليه تفسير للولي بأنه من يواليه أي يجعله مولى يلتجئ إليه وفاعله ضمير الله المستتر ومفعوله ضمير الولي، فأما أولياؤه من المؤمنين فليس الولاية فيه بهذا المعنى بل بمعنى من يتولى أمره لمحبتة له تفضلاً منه ورحمة، وقوله: ليدفعها أي ليمنعها عنه قبل لحوقها

(١) أخرجه أبو داود ١٣٢٩، والترمذي ٤٤٧ وابن خزيمة ١١٦١ وابن حبان ٧٣٣ كلهم من حديث أبي قتادة وقال الترمذي هذا حديث غريب وإنما أسنده يحيى في إسحاق عن حماد بن سلمة، وأكثر الناس إنما رووا هذا الحديث عن ثابت عن عبد الله بن رباح مرسلًا. قلت: هذا التعليل غير مؤثر في صحة الحديث لأن يحيى ثقة وقد وصل الحديث، والوصل من الثقة زيادة يجب قبولها. وله شاهد بنحوه من حديث أبي هريرة عند أبي داود ١٣٣٠ وسند حسن وآخر من حديث علي رضي الله عنه عند أحمد ١/ ١٠٩ ورجاله. فيصبح الحديث صحيح.

يواليه من أجل مذلة به ليدفعها بموالاته نفى عنه أن يكون له ما يشاركه من جنسه ومن غير جنسه اختياراً واضطراراً وما يعاونه ويقويه ورتب الحمد عليه للدلالة على أنه الذي يستحق جنس الحمد لأنه كامل الذات المنفرد بالإيجاد المنعم على الإطلاق وما عداه ناقص مملوك نعمة أو منعم عليه، ولذلك عطف عليه قوله: ﴿وَكَبْرَهُ تَكْبِيرًا﴾ وفيه تنبيه على أن العبد وإن

أو بعده. قوله: (نفى عنه أن يكون له ما يشاركه الخ) المشارك من الجنس الولد واختياره أن يكون من غير حاجة إليه والاضطرار خلافه ومن غير جنسه هو الشريك غير الولد سواء جعله شريكاً باختياره أو شاركة قسراً فاختياراً واضطراراً راجع لهما ويصح أن يكون على اللف والنشر، وما يعاونه هو الولي المحتاج إليه كما مرّ وهو عطف على قوله: شريك. قوله: (ورتب الحمد عليه) أي على النفي لهذه بأن جعله محموداً عليه وهو دفع لسؤال كما في الكشف وهو أن الحمد يكون على الجميل الاختياري وبه وما ذكر من الصفات العدمية ليس كذلك فالمقام مقام التنزيه لا مقام الحمد، وقوله: لأنه كامل الذات الخ بيان لدفعه وحاصله أنه يدل على نفي الإمكان المقتضي للاحتياج وإثبات أنه الواجب الوجود لذاته الغني عما سواه المحتاج إليه ما عداه فهو الجواد المعطى لكل قابل ما يستحق فهو المستحق للحمد دون غيره، وقيل: نفي هذه الصفات التي هي ذرائع لمنع المعروف لأن الولد مبخلة، والشريك مانع من التصرف كيف شاء والاحتياج إلى المعين أظهر رديف لإثبات أضعافها على الكناية وهو وجه حسن ولو حمل الكلام على ظاهره لكان له وجه لأن قول القائل الحمد لله ينبي عن أن الألوهية تقتضي الحمد، فإذا قلت الحمد لله المنزه عن النقائص مثلاً يكون مقولاً لمعنى الألوهية المفهومة من الجلالة فيكون وصفاً مؤيداً لاستحقاقه الحمد من غير نظر إلى مدخلة الوصف في الحمد استقلالاً وهذا معنى مكشوف لكنهم حاولوا الدلالة على مكان الفائدة الزائدة يعني أنه دال على الاستحقاق الذاتي، وأفاد الطيبي رحمه الله أن في الآية تقسيماً حاصراً لأن المانع من الإيتاء إما فوقه أو دونه أو مثله فنفي الكل على الترتيبي، وهو معنى بديع فقول المصنف: لأنه كامل الذات معلوم من الجلالة وكونه لا ولد له ولا معين فهو تنبيه على الاستحقاق الذاتي، وقوله: المنفرد بالإيجاد المنعم على الإطلاق من كونه لا شريك له في الملك فهو الموجد له المتصرف فيه فكل ما فيه من نعمة ومنعم عليه، فهو له وهو الفياض المطلق بلا عوض ولا غرض إذ لا احتياج له وهذا يفهم منه بطريق الكناية، وقد قصد معناه الحقيقي أيضاً إذ هي لا تنافيه فهذا إشارة إلى الاستحقاق الثاني، وقوله: مملوك نعمة من إضافة الصفة للموصوف أي ما عداه ناقص لأنه إما نفس النعمة المملوكة له المسندة إليه أو منعم عليه، وقوله: ولذلك، أي لكونه كاملاً وما عداه ناقص استحق التكبير أي التعظيم فلذا عطف عليه قوله: وكبره تكبيراً. قوله: (وفيه) أي في قوله: وكبره تكبيراً أمراً له بتعظيم الله أي تعظيماً مؤكداً بالمصدر المنكر من غير تعيين لما يعظمه به إشارة إلى أنه مما لا تسعه العبارة، ولا تفي به القوة البشرية، وإن بالغ في التنزيه بما مرّ والتحميد بحمده، واجتهد في العبادة المفهومة من ذكر الصلاة قبله فلم

بالغ في التنزيه والتمجيد، واجتهد في العبادة والتحميد ينبغي أن يعترف بالقصور عن حقه في ذلك، روي أنه ﷺ كان إذا أفصح الغلام من بني عبد المطلب علمه هذه الآية وعنه عليه السلام من قرأ سورة بني إسرائيل فرق قلبه عند ذكر الوالدين كان له قنطار في الجنة والقنطار ألف أوقية ومائتا أوقية والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

يبقى إلا الوقوف بأقدام المذلة في حضيض القصور. قوله: (روي أنه ﷺ^(١) الخ) الآية هي قوله: الحمد لله الخ وهذا الحديث رواه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق وغيرهما، وقوله: أفصح أي أنطق لسانه بالكلام وفهم ما يلقي إليه، وقوله: من قرأ الخ حديث موضوع^(٢)، وقوله: فرق قلبه أي حزن عليهما وتأسف، وقوله: كان له قنطار أي من الثواب، وقوله: والقنطار الخ هو من جملة الحديث، وذكره الواحدي دون قوله: ومائتا أوقية وفيه الأوقية منها خير من الدنيا وما فيها والله أعلم، تمت السورة بحمد الله وعونه وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

(١) أخرجه ابن جرير الطبري ٢٢٨٥٠ عن قتادة مرسلًا. وأخرجه ابن السني ٤٢٤ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وإسناده ضعيف لضعف ابن أبي أمية. والله أعلم.

(٢) أخرجه الواحدي في الوسيط ٩٣/٣ من طريق هارون بن كثير عن زيد بن أسلم عن أبيه عن أبي أمامة عن أبي بن كعب مرفوعاً وهذا إسناد ساقط وهارون بن كثير متروك وزيد عن أبيه نكرة قاله الذهبي في الميزان ونقل عن أبي حاتم قوله: لا أعرف من هذا الإسناد إلا أبي أمامة اهـ وهذا الحديث يعرف بفضائل القرآن سورة سورة وهو موضوع باتفاق أهل العلم.

سورة الكهف مكية

وقيل إلا قوله: ﴿وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ﴾ وهي مائة واحد عشر آية.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ﴾ يعني القرآن رتب استحقاق الحمد على إنزاله تنبيهاً على أنه أعظم نعمائه وذلك لأنه الهادي إلى ما فيه كمال العباد والداعي إلى ما به ينتظم صلاح المعاش والمعاد ﴿وَلَمْ يَجْعَلْ لَّهُمْ عِوَجًا﴾ شيئاً من العوج باختلال في اللفظ وتناف في المعنى، أو انحراف من الدعوة إلى جناب الحق، وهو في المعاني كالعوج في الإعيان

سورة الكهف

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (مكية وقيل إلا قوله الخ) وفي الإتقان أنها مدنية من أولها إلى قوله: جزاء، وقوله: ﴿وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ﴾ [سورة الكهف، الآية: ٢٨] الآية ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ إلى آخر السورة، واختار الداني أنها مكية كلها وفي عددها خلاف عند الداني فقبل مائة وعشرة وقيل إحدى عشرة ولما ختم السورة التي قبلها بما هو ظاهر في الحمد الذاتي على ما مر عن صاحب الكشف افتتح هذه بما يدل على الحمد واستحقاقه له الغير الذاتي تمييزاً للاستحقاقين وفسر الكتاب بالقرآن إشارة إلى أن تعريفه للعهد. قوله: (رتب استحقاق الحمد) إشارة إلى أن اللام هنا للاستحقاق وهو أحد معانيها كما ذكره النحاة قاطبة ووجه ترتبه عليه وإن كان مؤخراً في الذكر أن الوصف بشيء بعد إثبات حكم يقتضي عليته ويقتضي تقدمه في التصور والرتبة وقد مر مثله. قوله: (تنبيهاً على أنه أعظم نعمائه) أعظميته باعتبار ما ذكره من أنه الهادي الخ ولا شيء في معناه أعظم منه والكلام هنا في إرشاد العباد، وبيان طرق السداد، فاقضى تخصيصه بالذكر ولكل مقام مقال فلا حاجة بعد ما بين المصنف رحمه الله مراده إلى أن يقال: إن المعنى أنه من أعظم نعمائه أو أنه أفضل من وجه فإن إرسال الرسول ﷺ وخلق الاهتداء كذلك وإلا لزم ترجيح أحد المتساويين أو ترجيح المرجوح، وما قيل إن المعنى أنه كذلك في نفسه لا أنه أعظم من غيره من النعم فيتعارض مع ما يترتب على الحمد سواء في السور الأخر وأن نعمة الإنزال تتضمن نعمة الإسلام وإرسال الرسول ﷺ من ضيق العطن، وفي ذكره بعنوان العبودية تنبيه على عظمة المنزل والمنزل عليه، كما يدل عليه الإضافة الاختصاصية، وقد سبق تحقيقه في سورة الإسراء. قوله: (شيئاً من العوج) أي عوجاً ما وهو مأخوذ من وقوع النكرة في سياق النفي، والعوج هنا معنوي وهو إما في اللفظ أو في المعنى وعوج اللفظ اختلاله في الإعراب ومخالفة الفصاحة، والمعنى تناقضه وكونه مشتقاً على ما ليس بحق أو داعياً لغير الله، وفي تعبيره بالانحراف مبالغة إذ لم ينحرف إليه فضلاً عن الاشتغال عليه. قوله: (وهو) أي العوج بكسر العين وفتح الواو لأنه المذكور في النظم الذي فسره وهو مبتدأ خبره قوله: كالعوج أي

﴿قِيَمًا﴾ مستقيماً معتدلاً لا إفراط فيه ولا تفريط أو قيماً بمصالح العباد فيكون وصفاً له بالتكميل بعد وصفه بالكمال أو على الكتب السابقة يشهد بصحتها وانتصابه بمضمر تقديره جعله قيماً أو على الحال من الضمير له أو من الكتاب على أنّ الواو في ولم يجعل للحال

بفتحتين ولذا أظهره، وفي المعاني وفي الأعيان حالان أو قوله: في المعاني خبره يعني أنّ المكسور يكون فيما لا يدرك بالبصر بل بالبصيرة والمفتوح فيما يدرك به ولا يرد عليه قوله تعالى: ﴿لا ترى فيها عوجاً﴾ [سورة طه، الآية: ١٠٧] أي في الأرض، مع أنّ عوجها يدرك بالبصر، ولذا ذهب ابن السكيت إلى أنّ المكسور أعم من المفتوح كما سيأتي تفصيله ثمة لأنّ عوج الأرض الواسعة لما كان يعرف بالمساحة كان مدركاً بالبصيرة فلذا أطلق عليه. قوله: (مستقيماً) تفسير له بحسب اللغة، وقوله: معتدلاً لا إفراط فيه، ولا تفريط أي في الكتاب الموصوف به وفسره به ليغاير ما قبله إذ معناه لا خلل في لفظه ولا في معناه، وبعد كون معناه حقاً صحيحاً لا إفراط فيما اشتمل عليه من التكاليف حتى يشق على العباد ولا تفريط فيه بإهماله ما يحتاج إليه حتى يحتاج إلى كتاب آخر، كما قال: ما فرطنا في الكتاب من شيء، ولذا كان آخر الكتب المنزل على خاتم الرسل عليه الصلاة والسلام وعدل عما في الكشاف من أنه توكيد فرب مستقيم مشهود له بالاستقامة ولا يخلو عن أدنى عوج عند السبر والتصفح لأنه مع كون التأسيس أولى أو رد عليه أنّ ما ذكره إنما يصحح ذكر النفي عقب الإثبات حتى يزيل ما يتوهم من بقاء شيء منه وأما على تفسيره فلا حاجة إلى ذكره دون العكس فكان عليه أن يقتصر على أنّ فائدته التوكيد، ودفع بأنّ فائدته أن لا يتوهم أنّ له عوجاً ذاتياً لا بالجعل بأن تنفر عنه الطباع السليمة لصفة ذاتية، وردّ بأنه حينئذ يكون تأسيساً لا توكيداً وقال بعض فضلاء العصر أنّ الإيراد ناشئ من عدم فهم المراد، فإنّ مراد العلامة أنّ نفي العوج وذكر الاستقامة والجمع بينهما وهما كالمترادفين كما يدلّ عليه كلامه عند التأمل يفيد التأكيد لا أنّ أحدهما بعينه مفيد له وليس مراده أنّ نفي العوج يؤكد الاستقامة حتى يرد ما ذكر وليس بشيء لأنّ مراده أنّ نفي شيء ما من العوج هو المؤكد للاستقامة المزيل للتوهم فكان ينبغي تأخيره وإنكاره مكابرة لكنه مدفوع بما ستره إن شاء الله تعالى. قوله: (أو قيماً بمصالح العباد الخ) عطف على قوله: مستقيماً وأعاد قيماً ليظهر تعلق الجار والمجرور المقدر في النظم به، ولم يعده فيما بعده لظهوره، والقيام يتعدى بالباء كقولهم: فلان قيم بهذا الأمر وبعلى كما في قوله: أفمن هو قائم على كل نفس وإليهما أشار المصنف في الوجهين ومعنى قيامه بمصالحهم تكفله بها وبيانها لهم لاشتماله على ما ينتظم به المعاش والمعاد فهو وصف له بأنه مكمل لهم بعد وصفه بأنه كامل في نفسه بقوله: ولم يجعل له عوجاً على ما مرّ من تفسيره وقوله: أو على الكتب الخ فهو بمعنى شاهد بصحتها، والحاصل أنه ذكر لقيماً ثلاثة معان في الأوّل منها: ليس له متعلق مقدر وعلى الأخيرين له متعلق مقدر إمّا بالباء أو بعلى وهو على الكل تأسيس لا تأكيد كما مرّ. قوله: (تقديره جعله قيماً) على أنه جملة مستأنفة ولم يقدره وجعله بالمعطف على ما قبله كما

دون العطف إذ لو كان للعطف لكان المعطوف فاصلاً بين إبعاض المعطوف عليه، ولذلك

قيل لأنّ حذف حرف العطف مع المعطوف تكلف وقوله أو على الحال من الضمير في له هذا ما اختاره أبو البقاء وفيه وجوه أخر مفصلة في الدرّ المصون ولا يرد عليه ما في الكشف من أنه ركيك إذ المعنى حينئذ ولم يجعل له عوجاً حال كونه مستقيماً بناء على ما فسره به المصنف رحمه الله، إذ محصله أنه صانه عن الخلل في اللفظ والمعنى حال كونه لا إفراط فيه ولا تفریط وقس عليه الوجهين الآخرين، نعم: ما في الكشف بناء على ما فسره الزمخشريّ فدفعه كما في الدرّ المصون أنه حال مؤكدة كما في قوله: وليتم مدبرين وتبعه بعض المتأخرين، فلا وجه لما قيل إنه لا حاجة إليه، وقد قيل عليه أيضاً أنّ التأكيد يفيد أصل الصحة، وأمّا دفع الركافة بالكلية فالإنصاف أنه لا يفيد إذ الذوق يشهد بأنّ قولك: ﴿ولم يجعل له عوجاً﴾ [سورة الكهف، الآية: ١] حالة كونه مستقيماً ركيك والتأكيد لا يكسوه حسناً يليق بالبلاغة القرآنية، وفيه بحث. قوله: (على أنّ الواو في ولم يجعل للحال) يعني على تقدير كونه حالاً من الكتاب لما يلزمه من الفصل بين أبعاض المعطوف عليه بالمعطوف لأنّ الحال على هذا بمنزلة جزء منها، وقريب منه ما قيل إنه عطف على الصلة قبل تمامها وفي المغني أنّ قياس قول الفارسي في الخبر أنه لا يتعدّد مختلفاً بالإفراد والجملة أن يكون الحال كذلك فعلى هذا ينبغي أنّ الواو للاعتراض وهو غير وارد إذ ما ذكره الفارسيّ خلاف مذهب الجمهور مع أنه قياس مع الفارق، فلا يسمع وجعل الواو بعضاً منها لأنه قيد لها من متمماتها ولم يقل إبعاض الصلة كما في الكشف إشارة إلى عدم الاختصاص بها. قوله: (ولذلك قيل فيه تقديم وتأخير) من جعله في نية التأخير كالواحد والواحدة وابن عطية والطبريّ جعل قوله: ولم يجعل له عوجاً اعتراضاً لا حالاً كما يوهمه كلام المصنف رحمه الله وارتضاه في البحر، ورواه الطبريّ عن ابن عباس رضي الله عنهما، فإن قلت إذا كان هذا منقولاً عن ابن عباس وناهيك به جلالته ومعرفة بدقائق اللسان فما وجهه، قلت: ذكر السمين في غير هذه السورة أن ابن عباس حيث وقعت جملة معترضة في النظم بجعلها مقدّمة من تأخير، ووجهه أنها وقعت بين لفظين مرتبطين فهي في قوّة الخروج من بينهما فلما كان قيماً يفيد استقامة ذاتية أو تابعة لكونه صفة مشبهة أو صيغة مبالغة وما من شيء كذلك إلا وقد يتوهم فيه أدنى عوج ذكر قوله: ولم يجعل الخ للاحتراس وقدم للاهتمام كما في قوله:

ألا يا أسلمي يا دارميّ على البلى ولا زال منهلاً بجرعائك القطر

فالدعاء لها بالسلامة من عيب الغيث أو لا أحسن من قوله:

فسقي ديارك غير مفسدها صوب الحياء وديمة تهمني ...

كما أفاده العسكريّ من متقدّمي علماء البلاغة، فلا يرد قول الرازي: ولم يجعل له عوجاً يدل على كونه مكماً في ذاته، وقوله: قيماً يدل على كونه مكماً لغيره ثبت بالبرهان العقلي أنّ الترتيب الصحيح كما ذكره الله تعالى، وإن ما ذكره من التقديم والتأخير فاسد يمتنع العقل

قيل فيه تقديم وتأخير وقرئ قيماً ﴿لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا﴾ أي لينذر الذين كفروا عذاباً شديداً فحذف المفعول الأول اكتفاء بدلالة القرينة واقتصاراً على الغرض المسوق إليه. ﴿مِن لَّدُنْهُ﴾ صادراً من عنده، وقرأ أبو بكر بإسكان الدال إسكان الباء، من سبع مع الإشمام ليدل على أصله وكسر النون لالتقاء الساكنين وكسر الهاء للاتباع ﴿وَيُنشِرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ

من الذهاب إليه. قوله: (وقرئ قيماً) أي بكسر القاف وفتح الباء المخففة وهي قراءة أبان بن تغلب وقد تقدم تفصيل الكلام فيها، وقوله: فحذف المفعول الأول اكتفاء بدلالة القرينة أي بمقابلته بالذين آمنوا، وأورد عليه أن مقابلته بالمؤمنين الصالحين يقتضي شموله للعصاة، لكن كون المراد من البأس الشديد العذاب الذي بلغ الغاية يقتضي تخصيصه بالكافرين وتبعه بعض المتأخرين لكنه قال: لا اقتضاء لما ذكر للتخصيص إذ كل عذاب لله شديد، وتعقبه بعضهم بأن المراد بالبأس الشديد العذاب البالغ إلى الغاية وهو مخصوص بالكفار وهو مصادرة (وعندي) أن هذا من عدم الوقوف على مراده فإنه ليس في كلامه ما يدل على أنه أشد العذاب فالظاهر أن الشيخين إنما اختارا هذا بناء على أن المهم من نزول الكتاب هو الإنذار بعذاب الله بقطع النظر عن المنذر وأنه لتحقيق عذابه وهلاكه ليس بشيء يذكر، ولذا قال: اقتصاراً دون اختصاراً وأن المراد بالقرينة التصريح بإنذار المشركين المنكرين للكتاب وإنزاله كما صرح به في الكشف لا ما يقابلهم كما فهموه، فلا يكون تكراراً بل احتباكاً بديعاً، ولذا حسن عطفه فإن ذكرهم بعد الامتنان بإنزال القرآن يقتضي ذكر من آمن به ومن لم يؤمن تنصيماً وإن الذين آمنوا وعملوا الصالحات صفة مادحة لهم فتدبر. قوله: (صادراً من عنده) إشارة إلى أنه صفة وأن لدن بمعنى عند وإن فرق بينهما، وقوله: إسكان الباء من سبع بالنصب على المصدرية أي كإسكان الباء المضمومة من سبع للتخفيف كما يسكن ما كان على فعل كذلك كعضد وهو مطرد. قوله: (مع الإشمام ليدل على أصله) أي مع إشمام الدال فقط ولذا أخره عن المثال فمن قال فيهما لم يصب، وهذا ما قرره القراء لكن استشكله في الدر المصون وغيره بأن الإشمام وهو الإشارة إلى الحركة بضم الشفتين مع انفراج بينهما إنما يتحقق في الوقف على الآخر، كما قرره النحاة وكونه في الوسط كما هنا لا يتصور، ولذا قيل: إنه يؤتى به هنا بعد الوقف على الهاء، ودفع الاعتراض بأنه لا يدل حينئذ على حركة الدال بأنه متعين إذ ليس في الكلمة ما يصلح أن يشار إلى حركته غيرها ولا يخفى ما فيه والذي يحسم مادة الأشكال ما مر في سورة يوسف من أن الإشمام له معان أربعة: منها تضعيف الصوت بالحركة الفاصلة بين الحرفين فهو إخفاء لها، وقال الداني أنه هو المراد هنا، وهو الصواب وبه صرح ابن جني في المحتسب، والعجب من المعرب أنه بعد ما نقله ثمة قال هنا ما قال، وهو مراد شراح الشاطبية كالجعبري وغيره، فمن قال إنها قراءة متواترة نقلها الجعبري وغيره فلا وجه لإنكارها لم يأت بشيء مع أن التحقيق أن الأداء غير متواتر وهذا مما لا مرية فيه، وبهذا علم ما في كلام المصنف رحمه الله فتدبر. قوله: (وكسر النون) بالجزم معطوف على إسكان الدال وكذا ما بعده، والحاصل أن أبا بكر عن

أَلْصَلِّحَتِ أَنْ لَهْمُ أَجْرًا حَسَنًا ﴿١﴾ هو الجنة ﴿مَكِينٍ فِيهِ﴾ في الأجر ﴿أَبَدًا﴾ بلا انقطاع ﴿وَيُنذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ خصهم بالذكر وكرر الإنذار متعلقاً بهم استعطافاً لكفرهم وإنما لم يذكر المنذر به استغناء بتقدم ذكره ﴿مَا لَكُمْ بِهِ مِنْ غَيْرٍ﴾ أي بالولد أو باتخاذهم أو بالقول والمعنى أنهم يقولونه عن جهل مفرط وتوهم كاذب أو تقليد لما سمعوه من أوائلهم من غير علم بالمعنى الذي أرادوا به فإنهم كانوا يطلقون الأب والابن بمعنى المؤثر والأثر، أو بالله إذ لو علموه لما جوزوا نسبة الاتخاذ إليه ﴿وَلَا لِآبَائِهِمْ﴾ الذين تقولوه

عاصم قرأ بسكون الدال والإشمام كما مرّ تحقيقه، والباقون بضم الدال ويسكنون ويضمون الهاء على قواعدهم فيها فابن كثير يصلها بواو وغيره لا يصلها، ووجه قراءة أبي بكر أنه كسر النون للالتقاء شبه الساكنين. قوله: (هو الجنة) إنما فسره بها لقوله: ماكين فيه ولوقوعه في مقابلة العذاب ولما فيها من النعيم المقيم والثواب العظيم، ولكون ذكرها في قوة ذكره اقتصر عليها ولذا قال النبي ﷺ للإعرابي: حولها نندندن^(١) فلا حاجة إلى ضمها لها كما أنه لا وجه لتفسيره به بناء على ما توهم من أنّ الإيمان يكفي في التبشير بها وقوله في الأجر أي الجنة. قوله: (خصهم بالذكر) الظاهر أن مراده أنّ ما ذكر عبارة عن مطلق الكفرة الذي قدر مفعولاً للأول بقرينة ما بعده من قوله: لعلك الخ لأنّ هؤلاء غير قائلين بالتبني، ووجه التخصيص استعظام كفر هؤلاء، وقيل المراد أنه ذكره مرة أخرى متعلقاً بالمشبتين للولد منهم لا على العموم كما في الأول فخصهم بالإنذار بعدما عممه للجميع استعظماً لكفرهم لكونه تخصيصاً بعد تعميم فتدبر. قوله: (أي بالولد الخ) ذكر وجوهاً في مرجع الضمير المجرور بالباء فالأول أنه راجع للولد وقدمه لظهوره ومعنى عدم علمهم به أنه محال ليس مما يعلم، والثاني أنه راجع إلى الاتخاذ الذي في ضمن الفعل كقوله: اعدلوا هو في نسخة بالواو وبدل أو فيكون مع ما قبله وجهاً واحداً وقوله بالقول المفهوم من قالوا أي ليس قولهم هذا ناشئاً عن علم وتفكر ونظر فيما يجوز عليه تعالى وما يمتنع، وقوله: والمعنى أنهم يقولونه الخ ناظر إلى الأولين، وقوله: أو تقليد ناظر إلى الثالث، وفي بعض النسخ والمعنى لأنهم يقولونه الخ يعني أنّ ما لهم به الخ في معنى التعليل، وعلى الأول هو في موضع الحال أي قالوه جاهلين بما ذكر أو باستحالته، وقوله: من غير علم بالمعنى الذي أرادوا به فإنهم كانوا يطلقون الأب والابن بمعنى المؤثر، والأثر وكان ذلك من لغتهم أو جائزاً في شرعهم، وقوله: أو بالله عطف على قوله: بالولد، وقوله: إذ لو علموا الخ تعليل للأخير أو للجميع، وقوله: لما جوزوا الخ إشارة إلى استحالته وأنه المراد من نفي العلم لا الصورة الذهنية. قوله: (الذين تقولوه بمعنى التبني) أي الذين

(١) هو بعض حديث أخرجه أبو داود ٧٩٢٥، وابن ماجه ٩١٠ و٣٨٤٧ وأحمد ٤/٤٧٤، وابن حبان ٨٦٨ كلهم من حديث أبي هريرة.

قال البوصيري في الزوائد: ورقة ١/٦٠: إسناده صحيح ورجاله ثقات اه وهو كما قال.

بمعنى التبني ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً﴾ عظمت مقالتهم هذه في الكفر لما فيها من التشبيه والتشريك وإيهام احتياجه تعالى إلى ولد يعينه ويخلفه إلى غير ذلك من الزيغ وكلمة نصب على التمييز وقرئ بالرفع على الفاعلية ﴿تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ صف لها تفيد استعظام اجترائهم على

افتروه مريدين به التبني أي اتخذه الابن لا أوائلهم الذين عنوا المؤثر والإثر، والتقول في كلامه تفعل من القول ماض لا مضارع. قوله: (عظمت مقالتهم الخ) بيان لحاصل المعنى وقوله: لما الخ بيان لوجه عظمها والتشبيه لأن الولد يشبه أباه ماهية ونوعاً والشريك لأنه لا بد من مشاركته في أكثر أمور أبيه، واحتياجه إلى الولد إعانة وخلفاً ظاهراً، وزاد فيه الإيهام لأنه ليس بلازم في الولد لذلك فكم من ولد لا يعين ولا يخلف، وغير ذلك كالجسمية والحدوث. قوله: (وكلمة نصب على التمييز) في الكشف وفيه معنى التعجب كأنه قيل ما أكبرها كلمة والضمير في كبرت يرجع إلى قوله: ﴿اتخذ الله ولداً﴾ يعني كما بينه النحاة إن فعل موضوعاً على الضم، كظرف أو محولاً إليه من فعل أو فعل يلحق بباب نعم وبس في الأحكام كما هو مذهب الفارسي، وكثير من أهل العربية فيثبت له جميع أحكامه كسكون فاعله معزفاً بال أو مضافاً إلى معرف بها أو ضميراً يعود على نكرة هي تمييز وذو الألف والهمزة المبردة إلى أنها ملحقة، بباب التعجب فلا يلزم ما ذكر، ويجوز أن يضم فاعلها على وفق ما قبله فتقول زيد كرم وهند كرم والزيدان كرم على ما فصله في الارتشاف والبحر، وعلى مذهب الأخص والمبرد مشى الزمخشري كما ينادى عليه تصريحه بمعنى التعجب، وجعل الفاعل ضمير ما قبله فاعتراض الشارح العلامة عليه بأنه لا يتحقق حينئذ فيه الإيهام حتى يكون كلمة تمييزاً، وجوابه بأن المراد بمرجع الضمير ماله وهو المخصوص بالذم وجواب بعض الأفاضل بعدم تسليم عدم الإيهام مستنداً باحتمال أن لا يكون كبرها من حيث إنها كلمة تخرج من أفواههم، لا وجه له لما عرفت ومن لم يتنبه لما فيه قال إن هذا الجواب هو الصواب لكنه ليس من نتائج طبعه بل مأخوذ من كلام الواحدي، ولا يجوز حمل قول المصنف رحمه الله عظمت مقالتهم على أنه يريد أن الضمير في قوله: كبرت لقولهم: اتخذ الله ولداً بتأويل المقالة ليرجع إلى ما في الكشف فيرجع القيل والقال ويكون الفرق بين كلاميهما أن عظمها ملزوم الكفر لها عند المصنف، ومن جهة اجترائهم على إخراج تلك الكلمة من أفواههم عند الزمخشري، ومن حيث إن قوله تخرج الخ فائدة أو لا بد منه في تمام التمييز كما قيل لأنه لا يصح مع قوله إنه من باب نعم وبس فإنه مذهب آخر وهو الفارق كما سمعته إلا أن يكون من جملة الممرض وهذا مبني على الفرق بينهما. قوله: (صفة لها الخ) أي للكلمة مفيد استعظام اجترائهم على إخراجها من أفواههم لأن المعنى كبر خروجها أي عظمت بشاعته وقبحته بمجرد التفوه فما بالك باعتقاده ولا ضمير في وصف التمييز في باب نعم وبس.

تنبيه: في الارتشاف أن فعل المحول ذهب الفارسي، وأكثر النحويين إلى إلحاقه بباب نعم وبس فقط وإجراء أحكامهما عليه وذهب الأخص والمبرد إلى إلحاقه بباب التعجب، وحكى الأخص الاستعمالين عن العرب ويجوز فيه ضم العين وتسكينها ونقل حركتها إلى الفاء

إخراجها من أفواههم والخارج بالذات هو الهواء الحامل لها، وقيل صفة محذوف هو المخصوص بالذم لأن كبر ههنا بمعنى بش وقرىء كبرت بالسكون مع الإشمام ﴿إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا فَلَعَلَّكَ بِخَيْغِ نَفْسِكَ﴾ قاتلها ﴿عَلَىٰ آثَرِهِمْ﴾ إذا ولوا عن الإيمان شبهه لما يداخله من الوجد على توليهم بمن فارقته أعزته فهو يتحسر على آثارهم ويبخع نفسه وجداً عليهم، وقرىء باخع نفسك على الإضافة ﴿إِنْ لَرَّ يَوْمًا يَهْدَا أَلْحَدِيثُ﴾ بهذا القرآن ﴿أَسْفًا﴾ للتأسف

اه، وظاهره تغاير المذهبين، وفي التسهيل أنه من باب نعم وبئس وفيه معنى التعجب، وهو يقتضي أنه لا تغاير بينهما وإليه يميل كلام الشيخين، وقوله: والخارج بالذات هو الهواء، قيل إنه ردّ على النظام في تمسكه بهذه الآية على أنّ الكلام جسم لوصفه بالخروج الذي هو من خواص الأجسام، وحاصله أنّ الخارج حقيقة هو الهواء الحامل له وإسناده إلى الكلام الذي هو كيفية مجاز وفيه أنّ القائل بأنه جسم يقول: هو الهواء المتكيف لا الكيفية فاستدلّاه بناء على أنّ الأصل هو الحقيقة والخلاف لفظي لا ثمره له، وفي نسخة بعد قوله: بالرفع على الفاعلية والأوّل أبلغ وأدل فيكون أوقع في النفس يعني لما اشتمل عليه من التفسير بعد الإبهام والنفس لمثله أشوق ولما فيه من الإجمال والتفصيل يكون أبلغ دلالة وأؤكد كذا قيل: وأورد بعض فضلاء العصر أنه إيضاح لا تفصيل لأنّ الكلمة عين الضمير وهو على طرف الثمام لأنّ الكلمة بمعنى الكلام السابق تفصيله مع أنه لا ضمير في جعل التفصيل بمعنى التفسير والتعيين. قوله: (وقيل صفة محذوف هو المخصوص بالذم) المعروف حاله في النحو، والأوّل تمييز وكبرت بمعنى بئست، وإنما مرضه لأنه خلاف الظاهر وقوله: بالسكون أي سكون الباء وكون الإشمام في وسط الكلمة مرّ معناه وما فيه، وقوله: إلا كذباً أي قولاً كذباً. قيل: إنه يبطل القول بأنّ الكذب ما لا يطابق الاعتقاد. قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسِكَ﴾ لعل للترجي وهو الطمع في الوقوع أو الإشفاق منه وهي هنا استعارة أي وصلت إلى حالة يتوقع منك الناس ذلك لما يشاهد من تأسفك على عدم إيمانهم، وباخع فسر بقاتل واختاره لأنه التفسير المروي عن قتادة كما في شرح البخاري ومهلك نفسه غماً وهو من بخع الأرض أي ضعفها بالزراعة، فأصله مضعفها حتى يهلكها وسيأتي قول المصنف في الشعراء تبعاً للزمخشري أنّ معناه أن يبلغ الذبح البخاع بالباء وهو عرق مستبطن الفقار وقد ردّه ابن الأثير في النهاية وغيره بأنه لم يوجد في شيء من كتب اللغة والشرع لكن الزمخشري ثقة واسع الاطلاع وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى، وقوله إذا ولوا عن الإيمان فسره به لأن الأثر إنما يكون بعد التولي والذهاب لكنه هنا ذهاب معنوي لا حقيقي بجعل من لم يتبع كالفائب وليس هذا لأجل التعدية كما توهم.

قوله: (شبهه لما يداخله من الوجد) أي الحزن على فوت ما يجب يعني أن قوله: ﴿بَاخِعٌ نَفْسِكَ﴾ على آثارهم فيه إشارة إلى أن فيه استعارة تمثيلية بتشبيه حاله معهم وقد تولوا وهو أسف من عدم هدايتهم بحال من فارقته أحبته فهم بقتل نفسه أو كاد يهلك وجداً فقوله: لما يداخله الخ داخل في المشبه وليس المشبه هو فقط كما توهمه العبارة حتى ينافي التمثيل، وقيل

عليهم أو متأسفاً عليهم والأسف فرط الحزن والغضب، وقرىء أن بالفتح على لأن فلا يجوز إعمال باخع إلا إذا جعل حكاية حال ماضية ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ﴾ من الحيوان والنبات

إن كلامه يحتمل أن يكون إشارة إلى وجه آخر غير المذكور في الكشف وهو أن لا تكون تمثيلية بل تشبيهاً لذكر طرفيه وهما النبي ﷺ وباخع وتقديره كباخع نفسك بأن يشبه لشدة تهالكه على الأمر بمن يريد قتل نفسه لفوت أمر وله وجه إلا أنه خلاف الظاهر، وقوله: بمن فارقت الخ يشير إلى أن توقع البخع لعدم إيمانهم في الماضي، وقوله: بهذا القرآن قيل إنه يدل على حدوثه ولو سلم فلا بأس به لأن الألفاظ حادثة عند المصنف، وقوله: للتأسف الخ، يشير إلى أن نصبه إما على أنه مفعول لأجله أو حال بتأويله بمتأسفاً لأن الأصل في الحال الاشتقاق وقد جوّز فيه أن ينتصب على أنه مصدر فعل مقدر أي تأسف أسفاً. قوله: (والأسف فرط الحزن والغضب) قيل إنهم فرقوا بين الأسف والغضب بأن الأسف الحزن لفعل يخالفه مع عدم القدرة على الانتقام والغضب ممن يقدر عليه، قال ابن عطية وهو مطرد في استعمال العرب وأورد عليه أنه مخالف لقوله تعالى: ﴿ولما رجع موسى إلى قومه غضبان أسفاً﴾ [سورة الأعراف، الآية: 150] إذ جمع بينهما في شيء واحد فلا يقتضي تخالف معانها، ودفع بأن كلا منهما بالنسبة إلى بعض من القوم، كهارون وغيره (قلت) ما ذكره المعترض والمجيب غير مسلم أما الأول فلأن كتب اللغة لا تساعد، وأما الثاني فلأنه لا مجال له في قوله تعالى: ﴿فلما آسفونا انتقمنا منهم﴾ [سورة الزخرف، الآية: 55] وقد قال الإمام الراغب وهو قدوة المصنف في اللغة الأسف الحزن والغضب معاً وقد يقال لكل منهما على الانفراد، وحقيقته ثوران دم القلب شهوة الانتقام فمتى كان ذلك على من هو دونه انتشر فصار غضباً ومتى كان على من فوقه انقبض فصار حزناً ولذلك سئل ابن عباس رضي الله عنهما عن الحزن والغضب فقال مخرجهما واحد واللفظ مختلف اه، فقوله: والغضب بالجرّ عطف على الحزن لا مرفوعاً عطفاً على فرط كما توهم وليس مشتركاً حتى يكون من استعمال المشترك في معنييه فلا يغرّك ما وقع لبعضهم هنا من التطويل بغير طائل، والقراءة المشهورة بأن الشرطية والقراءة بأن المفتوحة المصدرية على تقدير الجار كما ذكره المصنف. قوله: (فلا يجوز إعمال باخع الخ) يعني أنه اسم فاعل وعمله مشروط بكونه للحال أو الاستقبال ولا يعمل وهو للمضي وإن الشرطية تقلب الماضي بواسطة لم وغيره إلى الاستقبال بخلاف أن المصدرية فإنها تدخل على الماضي الباقي على مضيه كما هو مقرر عندهم، وردّ بأنه لا يلزم من مضي ما كان عليه الشيء مضيه فكم من حزن مستقبل على أمر ماضٍ سواء استمر أو لا فإذا استمر فهو أولى لأنه أشدّ نكاية فلا حاجة إلى حمله على حكاية الحال وأما توجيه صاحب الكشف له بأنه إذا كان علة البخع عدم الإيمان فإن كانت العلة مضت فالمعلول كذلك وإن كانت بعد فهو مثلها وفي العدول عن المضي إلى الحال دلالة على استحضارها واستمرارها اه، فغير مسلم لأن هذه ليست علة تامة حقيقة حتى يلزم ما ذكر، وإنما هي منشأ وباعث فلا يضر تقدّمها وكذا ادعاء أنه تفوت المبالغة حينئذ في وجده على

والمعادن ﴿زِينَةً لِّهَا﴾ ولأهلها ﴿لِنَبِّئُوهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ في تعاطيه وهو من زهد فيه ولم يغتر به وقنع منه بما يزجي به أيامه وصرفه على ما ينبغي وهو تسكين لرسول الله ﷺ ﴿وَأِنَّا لَجَاعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرُزًا﴾ تزهيد فيه والجرز الأرض التي قطع نباتها مأخوذ من الجرز، وهو القطع والمعنى إنا لنعيد ما عليها من الزينة تراباً مستويّاً بالأرض وجعله كصعيد أملس لا نبات فيه ﴿أَمْ حَسِبْتَ﴾ بل أحسبت ﴿أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ﴾ في إبقاء حياتهم مدة مديدة ﴿كَانُوا مِنَّا عَجَبًا﴾ وقصتهم بالإضافة إلى خلق ما على الأرض من الأجناس والأنواع

توليهم لعدم كون البخع عقبه بل بعده بمدة بخلاف ما إذا كان للحكاية فإنه لا وجه له بل المبالغة في هذا أقوى لأنه إذا صدر منه لأمر مضى فكيف لو استمر أو تجدد فتدبر. قوله: (زينة لها ولأهلها) ليس المراد تقدير المضاف بل بيان لأن زينة الأرض شامل لزينة أهلها ودال عليهم بقرينة ضمير لنبلوهم والأمان صلة زينة وليست ثانية تعليلية، وقوله: في تعاطيه أي تناوله وضمير لما عليها. قوله: (وهو) أي الأحسن عملاً من زهد وقنع منه بزاد المسافر وبعده مرتبتان حسن وهو من استكثر من حلاله وصرفه في وجوهه وقبيح وهو من احتطب حلاله وحرامه وأنفق في شهواته فلا وجه لما قيل إن ما ذكره يفيد الحصر ولا لما قيل إن الأحسن هنا بمعنى الحسن فإنه من قلة التدبر، وقوله: يزجي به أيامه أي يسوقها والمراد يقطعها به كما قيل:

درج الأيام تندرج

قوله: (وهو تسكين لرسول الله ﷺ) وفي نسخة وفيه تسكين أي تسكين لأسفه وحزنه بأنه مختبر لأعمال العباد مجازيهم عليها فكانه قيل له ﷺ لا تحزن فإنه منتقم لك لا أنه بمعنى ما عليك إلا البلاغ فإنه غير مناسب هنا. قوله: (تزهيد فيه) التزهيد في الشيء وعنه ضد الترغيب وضمير فيه لما على الأرض، وقوله: والجرز الخ، قطع النبات بإفناؤه وأكله وغير ذلك، وقوله: لنعيد الإعادة ليست من منطوقه: بل هو في الواقع كذلك لأنه خلق من تراب ثم عاد إلى أصله وليس فيه مقدمة مطوية كما توهم، وقوله: مستويّاً بيان للمراد من قوله: جرزا هنا وأن المراد أنه إذا عاد ما عليها تراباً واقعاً فيها تساوى به سطحها، وصارت كأنها من بدئها كانت صعيداً أملس لا شيء فيه يختلف رياً ووهاداً. قوله: (بل أحسبت) يشير إلى أن أم هنا منقطعة مقدرة ببل الإضرابية الانتقالية لا الإبطالية، والهمزة الاستفهامية وقد يقدر بدونها كما فصل في غير هذا المحل، وأن أصحاب الخ ساء مسدّ مفعولي حسبت وقوله: في إبقاء حياتهم أي المراد بهذا شأنهم المذكور، وقوله: متخالفة أي متداولة ومتعاقبة باختلاف السنين والأعوام والليالي والأيام، وقصتهم الخ بيان لارتباط هذه القصة بما قبلها وهو مبتدأ خبره ليس بعجيب والواو للحال وبالإضافة متعلق بعجيب مقدّم من تأخير ومن الأجناس بيان لما والأنواع معطوف عليه والفائدة صفة لهما، وعلى طبائع متعلق بخلق وكذا من مادة، وردها بالجرّ عطف على

الفاتحة للحصر على طبائع متباعد وهيئات متخالفة تعجب الناظرين من مادة واحدة ثم ردها إليها ليس بعجيب مع أنه من آيات الله كالنزر الحقيق، والكهف الغار الواسع في الجبل، والرقيم اسم الجبل أو الوادي الذي فيه كهفهم أو اسم قريتهم أو كلبهم قال أمية بن أبي الصلت:

وليس بها إلا الرقيم مجاوراً... وصيدهمو والقوم في الكهف هجد...

أو لوح رصاصي أو حجري رقت فيه أسماؤهم وجعلت على باب الكهف وقيل: أصحاب الرقيم قوم آخرون، كانوا ثلاثة خرجوا يرتادون لأهلهم فأخذتهم السماء فأووا إلى الكهف فانحطت صخرة وسدت بابه فقال أحدهم: اذكروا أيكم عمل حسنة لعل الله يرحمنا ببركته فقال أحدهم: استعملت أجراء ذات يوم فجاء رجل وسط النهار وعمل في بقيته مثل عملهم فأعطيته مثل أجرهم فغضب أحدهم وترك أجره فوضعت في جانب البيت، ثم مرّ بي بقر فاشترت به فصيلاً فبلغت ما شاء الله فرجع إليّ بعد حين شيخاً ضعيفاً لا أعرفه، وقال إن لي عندك حقاً وذكره لي حتى عرفته فدفعتها إليه جميعاً اللهم إن كنت فعلت ذلك لوجهك فافرج عنا فانصدع الجبل حتى رأوا الضوء وقال آخر: كان في فضل وأصابت الناس شدة فجاءتني امرأة فطلبت مني معروفاً فقلت: والله ما هو دون نفسك فأبت وعادت ثم رجعت ثلاثاً ثم ذكرت لزوجها فقال: أجيبني له وأغشي عيالك فأنت وسلمت إليّ نفسها

خلق وضميرها للأجناس والأنواع أو لما لأنها عبارة عنها وضمير إليها للمادة أي خلقها من مادة وهي التراب ثم ردها لأصلها، كما مرّ، وقوله: ليس بعجيب إشارة إلى أن الاستفهام المقدر إنكارتي في معنى النفي، وقوله: مع أنه أي ما ذكر من خلق ما على الأرض وما بعده، وقوله: من آيات الله أي دلائل قدرته وألوهيته وهو بيان للنزر الحقيق مقدّم عليه للاهتمام به، والنزر بالزاي المعجمة بمعنى القليل فما ذكر قليل حقير بالنسبة للقدرة الإلهية وإن كان عظيماً بالنسبة لهذه القصة فكيف يتعجب منه لأنها ولكن الإنسان من شأنه العجب مما لم يعرفه.

قوله: (والكهف الغار الواسع) فالغار أعم لا مخصوص بغير الواسع كما توهم وذكر للرقيم معاني منها الكلب، ولغرابته أثبتته بشعر أمية بن أبي الصلت. قوله: (أمية بن أبي الصلت) هو شاعر جاهليّ، وكان تزهد في الجاهلية وترك عبادة الأصنام، والبيت صريح في أن المراد الكلب لأنه الذي كان عند الوصيد أي باب الغار، وصيد هو منصوب مفعول مجاوراً وهو مضاف إلى ضمير الجماعة لكن ميمه ضمت ووصل بها الواو وهي لغة فيه وبها قرئ في القرآن، والمراد من القوم أهل الكهف وهجد جمع هاجد كراقد لفظاً ومعنى وفي نسخة همد بمعنى وقوع أو بمعنى موتي على التشبيه والبيت يدلّ على أن قصة أهل الكهف كانت معلومة للعرب وإن لم يكن ذلك على وجهها كما في الكشف وقوله: رقت فيه أسماؤهم قيل: وأنسابهم ودينهم وهو إشارة إلى أنه عربيّ، وفعليل بمعنى مفعول، وقوله: جعلت أنت اللوح باعتبار أنه صحيفة. قوله: (وقيل أصحاب الرقيم قوم آخرون) غير أصحاب الكهف ومرضه لبعده عن السياق، والرقيم على هذا بمعنى الجبل أو محل فيه كما مرّ، وقيل إنه بمعنى الصخرة

فلما تكشفتها وهممت بها ارتعدت فقلت ما لك قالت أخاف الله فقلت لها: خفته في الشدة ولم أخفه في الرخاء فتركها وأعطيتها ملتسماً، اللهم إن فعلته لوجهك فافرج عنا فانصدع حتى تعارفوا، وقال الثالث: كان لي أبوان همان وكان لي غنم وكنت أطعمهما وأسقيهما ثم أرجع إلى غنمي فحبسني ذات يوم غيث فلم أرح حتى أمسيت فأتيت أهلي وأخذت محلبي فحلبت فيه ومضيت إليها فوجدتهما نائمين فشق عليّ أن أوقظهما فتوقفت جالساً ومحلبي على يديّ حتى أيقظهما الصبح فسقيتهما، اللهم إن كنت فعلته لوجهك فافرج عنا ففرج الله عنهم فخرجوا، وقد رفع ذلك نعمان بن بشير ﴿إِذْ أَوَى الْفِتْيَةُ إِلَى الْكَهْفِ﴾ يعني فتية من

ويكون غير مقصود بالذات هنا لكنه ذكر تلميحاً إلى قصتهم وإشارة إلى أنه لا يضيع عمل أحد خيراً أو شراً وهذه القصة المذكورة في الصحيحين وأنها وقعت في زمن بني إسرائيل مع اختلاف في بعض ألفاظها، وقوله: يرتادون لأهلهم بالراء والبدال المهملتين أي يطلبون معاشهم، وقوله: فأخذتهم السماء أي أدركهم مطر شديد والكهف هنا بمعنى الغار وانحطت بمعنى وقعت، وقوله: اذكروا الخ المراد بالحسنة الأمر الحسن الذي يثاب عليه ليجازوا بإحسان من الله في مقابلته، وإجراء بالمدّ جمع أجير بمعنى مستأجر للعمل، وذات يوم بمعنى يوماً كما بين في اللغة والنحو، وقوله: مثل عملهم أي مقداره وغضب أحدهم لظنه أنه زاد في أجره وأنه لم يعمل كعملهم لمجيئه بعدهم، والفصيل في الأصل ولد الناقة الصغير سمي به لانفصاله عن أمه والمراد به هنا ولد البقرة مجازاً، وقوله: فبلغت ما شاء الله أي حصل منها نتاج كثير ولم يعينه، لأنه لا يتعلق به غرض هنا، وقوله: بعد حين أي زمان طويل، وقوله: لا أعرفه لتغيره بالشيخوخة، وذكره بالتخفيف أي ذكر حقه وقيل: إنه بالتشديد فهو التفات، وقوله: لوجهك أي مخلصاً لله وقوله: فافرج، كأخرج أي فرج عنا وافتح لنا وانصدع بمعنى انفتح بتزحزح الصخرة عن مكانها، وقوله: فضل أي زيادة في الرزق والمال، والشدة هنا بمعنى القحط والمراد بالناس غيره أو ما يشمله، ومعروفاً بمعنى عطاء، وما هو أي إعطاء ما طلبته دون نفسك، أي لا يكون بدون تمكينك من نفسك بالجماع، وقوله: أجيبني له من الجواب أي ساعديه على ما أراد وأغيثني من الغوث أو العون، وقوله: فتركها أي تركت مباشرتها، وقوله: أن فعلته أي إن كنت فعلته لمضيه، وقوله: تعارفوا أي عرف بعضهم بعضاً لغلبة الضياء، وقوله: همان ثنية همّ بكسر الهاء وتشديد الميم أي مسنان، وقوله: فحبسني ذات يوم غيث أي منعني من المجيء إليهما مطر وفي نسخة الكلاء، وهو النبت أي طلبه، والمحلب بكسر الميم وعاء يحلب فيه اللبن، وقوله: أيقظهما الصبح من المجاز في الإسناد، وقوله: ففرج الله بالتخفيف والتشديد، وقوله: رفع ذلك الخ أي رواه بسند متصل إلى النبي ﷺ فهو من الحديث المرفوع وهو معروف^(١). قوله تعالى: ﴿إِذْ أَوَى الْفِتْيَةُ إِلَى الْكَهْفِ﴾ الخ إذ منتصب بعجباً أو بكانوا أو باذكر

(١) أخرجه البخاري ٢٢٧٢ ومسلم ٢٧٤٣ كلاهما عن ابن عمر.

أشرف الروم أرادهم دقيانوس على الشرك فأبوا وهربوا إلى الكهف ﴿فَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً﴾ ﴿توجب لنا المغفرة والرزق والأمن من العدو﴾ ﴿وَهَيِّنْ لَنَا مِن أَمْرِنَا﴾ من الأمر الذي نحن عليه من مفارقة الكفار ﴿رَشَدًا﴾ نصير بسببه راشدين مهتدين أو اجعل أمرنا كله رشداً كقولك: رأيت منك أسداً، وأصل التهيئة إحداث هيئة الشيء ﴿فَضَرَبْنَا عَلَاجَ آذَانِهِمْ﴾ أي ضربنا عليها حجاباً يمنع السماع بمعنى أمنائهم إنامة لا تنبههم فيها الأصوات فحذف المفعول كما حذف في قولهم: بنى على امرأته ﴿فِي الْكَهْفِ سِنِينَ﴾ ظرفان لضربنا ﴿عَدَدًا﴾ أي ذوات عدد ووصف السنين به يحتمل التكرير والتقليل فإن مدة لبثهم كبعض

مقدر إلا بحسبت، لأن حسبانته لم يكن في ذلك الوقت، وقوله: أرادهم دقيانوس هو اسم الملك، وقوله: على الشرك علقه بأراد لتضمنه معنى الحمل وقيل: إن فيه مضافاً مقدرأ أي أراد إهلاكهم. قوله: (توجب لنا المغفرة والرزق) فسرها في الكشف بنفس ما ذكر لأنه يسمى رحمة والمصنف جعلها أمراً مقتضياً له بفضل لا بالوجوب بمعناه الظاهر منه وهو معنى قوله: من لدنك ولكل وجهة وخص الرزق لبعدهم عن أسبابه بالاعتزال عن الناس وأما ذكر الأمن فهو ظاهر. قوله: (من الأمر الذي نحن عليه الخ) تفسير للأمر واحد الأمور، وبيان لأن إضافته اختصاصية ومن ابتدائية أو للأجل، ومفارقة الكفار إما على ظاهرها أو مخالفتهم لهم قيل: وهو الظاهر الذي صاروا به مهتدين، وقوله: نصير بسببه راشدين السببية مستفادة من من لأنها إن كانت ابتدائية فهي منشؤه وإن كانت للأجل فهو ظاهر. قوله: (أو اجعل أمرنا كله رشداً) فمن على هذا تجريدية واختلف فيها هل هي بيانية أو ابتدائية كما مرّ تفصيله والتجريد أن يتزع من أمر ذي صفة آخر مثله مبالغة كأنه بلغ إلى مرتبة من الكمال حتى يمكن أن يؤخذ منه آخر وهو مفصل في علم البديع، وقوله: وأصل التهيئة إحداث هيئة الشيء وهي الحالة التي يكون عليها الشيء محسوسة أو معقولة ثم استعمل في إحضار الشيء وتيسيره. قوله: (أي ضربنا عليها حجاباً يمنع السماع) فمفعوله محذوف وهو حجاباً وهو مستعار استعارة تبعية لمعنى أمنائهم إنامة لا يتبته منها بالصياح لأن النائم يتبته من جهة سمعه، وهو إما من ضربت القفل على الباب أو ضربت الخباء على ساكنه شبه لاستغراقه في نومه حتى لا يتبته باستماع النداء بمن كان خلف حجب مانعة من وصول الأصوات إليه، وقيل: إنه استعارة تمثيلية، وقيل إنه كناية كما في المثال، وقيل: إنه سهو لأن البناء على المرأة أثر الدخول عليها بخلاف ضرب الحجاب على الأذان فإنه ليس من أثر الأنامة أي لا تلازم بينهما فإنه يضرب الحجاب على من لم ينم وينام من لا حجاب عليه، ويدفع بأن بينهما تلازماً بواسطة وهو أنه يلزم من ضرب الحجاب عدم السماع ومنه النوم، ومن ظنه اعتراضاً على عدم جعل هذا المثال منها دفعه بأن الدخول عليها بعد البناء مع أن الكناية ليس من لوازمها الانتقال من اللازم إلى الملزوم وليس بشيء، وقولهم: بنى على امرأته أصله بنى قبة أو بيتاً فحذف مفعوله وجعل كناية عن الدخول ومما مرّ علم وجه تخصيص الأذان. قوله: (ظرفان لضربنا) ولا مانع منه خصوصاً إذا تغيرا بالمكانية والزمانية،

يوم عنده ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ﴾ أيقظناهم ﴿لِنَعْلَمَ﴾ ليتعلق علمنا تعلقاً حالياً مطابقاً لتعلقه أولاً تعلقاً

وقوله: ذوات عدد إشارة إلى أنه مصدر وصف به بالتأويل المعروف للمبالغة بحسب الظاهر، وقيل: إنه صفة بمعنى معدود، وقيل: إنه مصدر فعل مقدر أي يعد عدداً، وقوله: يحتمل التكثير والتقليل إشارة إلى ما فصله أهل اللغة كالراغب وصاحب المحكم من أنّ العدد قد يراد به التكثير لأنّ القليل لا يحتاج إلى العدد غالباً كما في قوله: لن تمسنا النار إلا أياماً معدودة أي قليلة وقد يذكر للتقليل في مقابلة ما لا يحصى كثرة، كما يقال: بغير حساب ولما كانت الكثرة في أوقات السنين وأيامها ظاهرة قدمه، ولم يبينه وبين القلة بقوله: فإنّ مدّة الخ يعني أنّ القلة بالنسبة إلى ما عند الله فلا منافاة بين كلامه وما مرّ منه في سورة البقرة ويوسف، فإنّ القلة والكثرة من الأمور الإضافية تفسر في كل مقام بما يناسبه. قوله: (أيقظناهم) سيأتي تحقيق معنى البعث في سورة يس، وقوله: ليتعلق علمنا الخ دفع به ما قيل: كيف يكون علمه تعالى بما ذكر غاية لبعثهم ولم يزل عالماً به لقدم علمه، وأيضاً حدوثه يوجب جهلاً سابقاً تعالى الله عنه وحاصله أنّ الحادث هو تعلق علمه لحدوث متعلقه، وهو وقوع الإحصاء بالفعل وله تعلق آخر قديم، وهو بأنه سيقع قبل وقوعه فاستمرّ علمه بتعلقين على وجهين ولا يلزم منه محذور لكنه أورد عليه إن جعل التعلق الحالي غرضاً لبعثهم وأنه أمر عظيم لا وجه له، فالوجه ما في الكشف من أنّ المقصود ليس كذلك بل ظهور أمرهم ليزدادوا إيماناً فيكون لطفاً بمؤمني زمانهم، وآية بينة لكفارهم وليس هذا بشيء فإنّ مراد المصنف دفع ما يتوهم من أنّ صيغة الفعل المستقبل تدلّ على التجدد والحدوث وعلم الله قديم وأما كون علمه يتعلق بكل شيء بعد حدوثه فما الفائدة في ذكره وجعله غاية لبعثهم، فأمر مسكوت عنه والطريقة المسلوكة في ذكر علم الله بالأشياء حيث وقع في القرآن أن يجعل كناية عن بعض ذكر لوازمه المناسبة لموقعه، فقد يجعل كناية عن المجازاة كما في قوله: (وما جعلنا القبلة التي كنت عليها إلا لنعلم من يتبع الرسول ممن ينقلب على عقبيه) أي لنجازي المتبع بالثواب والمنقلب بالعقاب، وهنا جعل كناية عن ظهور أمرهم لتطمئن بازدياد الإيمان قلوب المؤمنين وتقطع حجة المنكرين كما بينه الزمخشري ولو صرح به المصنف لكان أحسن ولكنه تركه اعتماداً على ما فصله في سورة البقرة ليعلم بالمقايسة عليه وكثيراً ما يفعله، وإنما علق العلم بالاختلاف في أمده لأنه ادعى لإظهاره وأقوى لانتشاره، وأما من لم يرتض هذا وقال: إنه محمول على التمثيل المبني على جعل العلم عبارة عن الاختبار مجازاً بطريق إطلاق اسم المسبب على السبب وليس من ضرورة الاختبار صدور الفعل المختبر به عن المخبر قطعاً بل قد يكون لإظهار عجزه عنه على سنن التكاليف العجزية، كقوله: فأت بها من المغرب فالمراد هنا بعثناهم لنعاملهم معاملة مختبرهم فمع تكلفه، وقلة جدواه غير مستقيم لأنّ الاختبار الحقيقي لا يصدر ممن أحاط علمه بكل شيء فحيث وقع جعلوه مجازاً عن العلم أو ما ترتب عليه فلزمه بالأخرة الرجوع إلى ما أنكره وما أقرب ما ينسى ما قدّمت يده في تفسير قوله: لنبلوهم، والعجب من بعض المتصلفين أنه ظنه

استقبالياً ﴿أَتَىٰ الْحَزِينِ﴾ المختلفين منهم أو من غيرهم في مدة لبثهم ﴿أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾ ضبط أمد الزمان لبثهم وما في أي من معنى الاستفهام علق عنه لتعلم فهو مبتدأ وأحصى خبره وهو فعل ماض وأمدأ مفعوله ولما لبثوا حال منه أو مفعول له، وقيل إنه المفعول واللام مزيدة وما موصولة وأمدأ تمييز وقيل: أحصى اسم تفضيل من الإحصاء بحذف الزوائد كقولهم: هو أحصى للمال وأفلس من ابن المذلق وأمدأ نصب بفعل دلّ عليه أحصى كقوله:

معنى دقيقاً ومسلماً أيقناً ولولا خوف الإطالة لذكرناه ولكن البعرة تدلّ على البعير، وقوله: منهم أي من أصحاب الكهف، وقوله: أو من غيرهم إشارة إلى أن المختلفين هم ملوك تلك الديار وحواشيهم. قوله: (ضبط الخ) إشارة إلى أن أحصى فعل ماض بمعنى ضبطه بالعدّ، وفيه تنبيه على إعرابه الآتي وأن ما مصدرية وجعل المصدر للحين، وعلق بصيغة المعلوم فاعله ضمير ما، وقوله: حال من أي من أمدأ النكرة وجاز لتقدمه وقوله: أو مفعول له فاللام للتعليل لازمة لكونه غير مصدر صريح وغير مقارن أيضاً وما مصدرية غير وقتية. قوله: (وقيل الخ) مرضه لأن اللام لا تزداد في مثله وما موصولة بمعنى الوقت والعائد محذوف أي فيه وجوز فيها على هذا المصدرية وهو بعيد. قوله: (وأمدأ تمييز) على هذا قال الراغب: الأمد مدة لها حدّ، والفرق بينه وبين الزمان أن الأمد يقال: باعتبار الغاية بخلاف الزمان يلاحظ فيه دخول الغاية لا أنه اسم للغاية حتى يكون إطلاقه على المدة مجازاً، كما أطلقت الغاية عليها في قولهم: ابتداء الغاية وانتهائها كما قيل: والتمييز هنا للنسبة مفسر لما في نسبة المفعول من الإبهام محوّل عن المفعول وأصله أحصى أمد الزمان الذي لبثوا فيه لأنه يشترط فيه أن يكون محوّلًا عن الفاعل كتسبب زيد عرقاً أو عن المفعول كفجرنا الأرض عيوناً أي فجرنا عيونها على ما حقق في شرح التسهيل وغيره من المعتمدات، وليس مميزاً لما إذ لو كان كذلك كان تمييز لمفرد ولم يقل أحد باشتراط التحويل فيه وأما كون التحويل عن الفاعل دائماً فلم يقولوا به وما توهمه لا عبرة به، وفي كلام بعضهم هنا ما يشبه الخبط فتنبه له. قوله: (من الإحصاء بحذف الزوائد الخ) اختلف في أفعال التفضيل والتعجب هل يبني من الأفعال أم لا فجوّزه سيبويه مطلقاً وفصل فيه ابن عصفور، ومنعه الجمهور قياساً، وحذف الزوائد ليتمكن بناؤه منه، وأحصى أي أكثر جمعاً له وظاهر كلام المصنف إنه مسموع وقد صرح ابن عصفور بخلافه، وأفلس من ابن المذلق بالذال معجمة ومهملة وهو رجل من بني عبد شمس لم يملك هو ولا أبائوه قوتاً فضرب بهم المثل في الإفلاس يقال: أفلس من المذلق ومن ابن المذلق، وقوله: وأمدأ نصب بفعل دلّ عليه أحصى، لا به لأنه لا ينصبه إلا على قول ضعيف استدّل له بالشعر المذكور، وقد أشار المصنف رحمه الله إلى أنه مؤول بما ذكر لا ضرورة كما قيل: وضعفه لأنه لا حاجة إلى مخالفة المعروف في اللغة والعدول عن الفعل ثم تقديره كما أشار إليه الزمخشري، وأما كونه منصوباً بلبثوا فغير ظاهر وقد قال في الكشف أنه غير سديد لأن الضبط لمدة اللبث وأمه لا للبث في الأمد وفيه بحث، وقيل إنه منصوب على التمييز، وفيه كلام طويل الذليل في الكشف وغيره لا بأس بتركه

واضرب منا بالسيوف القوانسا

﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُم بِالْحَقِّ﴾ بالصدق ﴿إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ﴾ شبان جمع فتى كصبي وصبية
﴿ءَامَنُوا بِرَبِّهِمْ وَرَزَقْنَاهُمْ هُدًى﴾ بالتثبث ﴿وَرَبَطْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ وقريناها بالصبر على هجر
الوطن والأهل والمال والجرأة على إظهار الحق والرد على دقيانوس الجبار ﴿إِذْ قَامُوا﴾
بين يديه ﴿فَقَالُوا رَبَّنَا رَبُّ أَلْسَمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَنْ نَدْعُوَ مِنْ دُونِهِ إِلَهًا لَقَدْ قُلْنَا إِذَا شَطَطًا﴾ والله
لقد قلنا قولاً ذا شطط أي ذا بعد عن الحق مفرط في الظلم ﴿هَؤُلَاءِ﴾ مبتدأ ﴿قَوْمًا﴾ عطف

لعدم تعرض المصنف له . قوله: (واضرب الخ) هو من شعر لعباس بن مرداس السلمي وقد
أغار على بني زيد مع قومه، فتقاتلوا وهو من قصيدة وقيله:

فلم أر مثل الحي حياً مصبحا ولا مثلنا لما التقيننا فوارسا...
أكرّ وأحمى للحقيقة منهم وأضرب منا بالسيوف القوانسا...

وهو من الكلام المنصف، والقوانس جمع قونس وهو أعلى بيضة الحديد، وقيل أعلى
الرأس، وقوله: بالحق أي ملتبساً به وفسره بالصدق لأنه أحد معانيه وهو المناسب هنا. قوله:
(جمع فتى كصبي) وأصله فتوى أعلّ بإعلاله المعروف وهو بمعنى صغير السنّ كفتى أيضاً ولم
يجعلوه جمعاً له مع شهرته كما في شرح توضيح ابن هشام أنه جمع له كولد وولدة لكثرتيه في
مثله: كصبي وصبية وخصي وخصية وما ذكر من أنه أنسب بالمقام دعوى من غير دليل فتأمل،
وفي قوله: بربهم بعد نحن التفات وكذا في زدناهم لا ربطنا والإيمان به توحيده وهو ظاهر،
وقوله: بالتثبث على الإيمان فهي زيادة في الكيفية ولو حمل على زيادة الكمية كان له وجه.
قوله: (وقوريناها بالصبر الخ) هو مجاز من الربط بمعنى الشدّ المعروف كما في الأساس أي
استعارة منه، كما يقال رابط الجأش، لأنّ القلق والخوف ينزعج به القلب من محله كما قال
تعالى: ﴿بَلِغْتَ قُلُوبَ الْحَنَاجِرِ﴾ [سورة الأحزاب، الآية: ١٠] فشبّه القلب المطمئنّ لأمر
بالحيوان المربوط في محل، وعدى ربط بعلى وهو متعد بنفسه لتنزيله منزلة اللازم كقوله:

تجرح في عراقيبها نصلي

ودقيانوس بكسر الدال اسم ملك، وضمير بين يديه راجع له وإذ متعلقة بربطنا. قوله:
(والله لقد) يشير إلى أنّ في الكلام قسماً مقدراً وتقديره لدلالة الكلام عليه، وقوله: إذا دال على
شرط مقدر تقديره أن دعونا غيركم والله لقد الخ وفيه دلالة على أنهم لما قاموا بين يديه دعاهم
لعبادة الأصنام ولا مهم على تركها، وقوله: قولاً ذا شطط إشارة إلى أنه صفة مصدر للفعل
المذكور حذف وأقيمت مقامه والوصف بالمصدر مؤول بتقدير المضاف المذكور، ويجوز إبقاؤه
على ظاهره للمبالغة، وقوله: ذا بعد تفسير له، لأنه من شط بمعنى بعد وقوله مفرط من
الإفراط مجرور صفة لبعده وتفسير له للإشارة إلى أنه ليس ببعده حقيقي والظلم محمول على
ظاهره أو بمعنى الكفر، وقوله: عطف بيان أي عطف بيان لهؤلاء المجترئة لتحقيرهم لا خبر

بيان ﴿أَتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً﴾ خبره وهو إخبار في معنى إنكار ﴿لَوْلَا يَأْتُونَ﴾ هلا يأتون ﴿عَلَيْهِمْ﴾ على عبادتهم ﴿بِسُلْطَانٍ بَيِّنٍ﴾ ببرهان ظاهر فإن الدين لا يؤخذ إلا به وفيه دليل على أن ما لا دليل عليه من الديانات مردود وأن التقليد فيه غير جائز ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ آفَقَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ بنسبة الشريك إليه ﴿وَإِذْ أَعْرَضْتُمُوهُمْ﴾ خطاب بعضهم لبعض ﴿وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ عطف على الضمير المنصوب أي وإذ اعتزلتم القوم ومعبوديهم إلا الله فإنهم كانوا يعبدون الله ويعبدون الأصنام كسائر المشركين ويجوز أن تكون ما مصدرية على تقدير وإذ اعتزلتموهم وعبادتهم إلا عبادة الله وأن تكون نافية على أنه إخبار من الله تعالى عن الفتية بالتوحيد معترض بين إذ وجوابه لتحقيق اعتزالهم ﴿فَأَوْرَأُوا إِلَى الْكَهْفِ يَنْشُرُ لَكُمْ رَبُّكُمْ﴾ يبسط الرزق لكم ويوسع عليكم ﴿مِنْ رَحْمَتِهِ﴾ في الدارين ﴿وَيُهَيِّئُ لَكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ

لعدم إفادته ولا صفة لعدم شرطها، واتخذوا إما بمعنى عملوا أو نحتوا آلهة لهم فيفيد أنهم عبدوها ولا حاجة إلى تقديره بناء على أن مجرد العمل غير كاف في المقصود، أو بمعنى صيروا وأحد مفعوليه محذوف أو من دونه هو الثاني فتأمل. قوله: (وهو إخبار في معنى إنكار) بقرينة ما بعده ولأن فائدة الخبر هنا معلومة وقوله: هلا إشارة إلى أن لولا هنا للتخصيص على وجه الإنكار، وعليهم بتقدير مضاف أي على عبادتهم أو اتخاذهم لها آلهة، قيل: وهو أنسب مما ذكره المصنف لأن إقامة الدليل على نفس العبادة غير مناسب وفيه نظر.

قوله: (وفيه دليل على أن ما لا دليل عليه من الديانات الخ) المراد بالديانات أما الأمور الاعتقادية المتعلقة بالدين ولا قدح في إيمان المقلد تبعاً لمن قال: بعدم صحته لوجود الدليل على ما قلده فيه كما يشعر به كلامه، ويجوز أن يراد بها ما يشمل الأصول والفروع لأن قول من قلده دليل له، فتأمل. قوله: (ومن أظلم) أي لا مساوي له في الظلم والكفر وخطاب بعضهم لبعض للأمر المذكور لأنه ليس من غيرهم وإن احتمله، وقوله: عطف أي لما الموصولة أو المصدرية على مفعول اعتزل، وهو ضمير القوم وقوله: فإنهم الخ إشارة إلى أن الاستثناء متصل لا منقطع بناء على تخصيصهم العبارة بغير الله كما يشعر به قوله: من دون الله لتأويله، وقد جوزة في الكشاف وعلى المصدرية يقدر فيه مضاف ليكون من جنس المستثنى منه، وأما تقدير المستثنى منه أي عبادتهم لمعبوديهم ونحوه فتكلف. قوله: (وأن تكون) أي ما نافية والجملة عليه معترضة والاستثناء مفرغ، وقوله: بالتوحيد لأنهم إذا خصوه بالعبادة المستحقة للإله فقد وحدوه بالألوهية، وقيل: إنما قاله لأن تخصيص عبادتهم بالله لا تحقق اعتزالهم عن معتقدات القوم وفيه ما فيه وفي بعض النسخ على أن يكون إخباراً من الله فرجع قوله: معترض على أنه خبر مبتدأ محذوف، والنسخة الأخرى أصح، وقوله: معترض بين إذ وجوابه فيه أن إذ بدون ما لا تقع شرطية، فإذا فهي هنا ظرفية أو تعليلية وقد وقع مثله في أواخر شرح المفتاح للسيد وقد نقل في همع الهوامع أنه قول ضعيف لبعض النحاة أو هو تسميح لأنها بمعناه، وكونه لتحقيق اعتزالهم لأن مخالفتهم لهم والاشتغال بالعبادة تقتضيه، وقوله: يبسط تفسير لينشر،

مَرْفَقًا ﴿ ما ترتفقون به أي تنتفعون وجزمهم بذلك لنصوح يقينهم وقوة وثوقهم بفضل الله تعالى، وقرأ نافع وابن عامر مرفقاً بفتح الميم وكسر الفاء وهو مصدر جاء شاذاً كالمرجع والمحيض فإن قياسه الفتح ﴿وَرَى الشَّمْسُ﴾ لو رأيتهم والخطاب لرسول الله ﷺ أو لكل أحد ﴿إِذَا طَلَعَتْ تَزْوُرُ عَنْ كَهْفِهِمْ﴾ تميل عنه ولا يقع شعاعها عليهم فيؤذيهم لأن الكهف كان جنوبياً أو لأن الله تعالى زورها عنهم، وأصله تتزاور فأدغمت التاء في الزاي، وقرأ الكوفيون بحذفها وابن عامر ويعقوب تزور كتحمر وقرىء تزوار كتحماز وكلها من الزور بمعنى الميل ﴿ذَاتِ الْيَمِينِ﴾ جهة اليمين وحقيقتها الجهة ذات اسم اليمين. ﴿وَإِذَا غَرَبَتْ

وكذا يوسع، والرزق إشارة إلى مفعوله المقدر وقد تقدم تفسير قوله بيهيئ. قوله: (ما ترتفقون به) فهو اسم آلة من الرفق من قولهم ارتفعت به بمعنى انتفعت به كما قاله أبو عبيدة، وفيه قراءتان ولغتان كما أشار إليه المصنف، واختلفوا هل هما بمعنى أو متغايران فليل هما بمعنى وهو ما يرتفق به وليس بمصدر، وقيل: المفتوح الميم المكسور الفاء مصدر على خلاف القياس كما بين في الصرف واختلف في مرفق الإنسان المعروف هل فيه اللغتان أم لا، والمحيض بالضاد المعجمة مصدر بمعنى الحيض، وقوله: لو رأيتهم إشارة إلى أنه فرضي على الوجهين، وقوله: كل أحد ممن يصلح له وهو للمبالغة في ظهوره بحيث لا يختص به راء، وقوله: لنصوح بضم النون والصاد المهملة وفي آخره عين مهملة أي خلوص من قولهم: أبيض ناصع أي لا يشوبه شيء آخر، ولم يلتفت إلى أنه ياخبر نبي في عصرهم أو أن أحدهم كان نبياً لأنه مجرد احتمال من غير داع، وقوله: فيؤذيهم أي الشعاع وهو منصوب في جواب النفي، وقوله: جنوبياً أي في جانب الجنوب، وهو لا يقع عليه شعاع الشمس لعدم مقابله لها، وقوله: زورها لهم بالتشديد أي صرفها وإمالها عنهم كرامة لهم لا بسبب عادي ولهذا رجح هذا التفسير على الأول لأنه المناسب لقوله: ذلك من آيات الله، وقوله: فأدغمت أي تأوها وقلبت زاء فيكون بفتح التاء وتشديد الزاء وعلى قراءة الكوفيين هو من التفاعل بحذف تاء المضارعة تخفيفاً وقراءة تزور كتحمر وهو إفعال من غير العيوب والألوان كما أن ما بعده إفعال من غيرهما أيضاً وهو نادر ولهما أخوات والزور بمعنى الميل بفتحتين مخففة. قوله: (جهة اليمين وحقيقتها الجهة ذات اسم اليمين) يعني أنه من إضافة المسمى إلى الاسم وليست ذات مقحمة إذ المعنى يميناً وشمالاً وهو منصوب على الظرفية، قال المبرد في المقتضب: ذات اليمين وذات الشمال من الظروف المتصرفة كيميئاً وشمالاً اه، قيل: واللام في الجهة للعهد الذهني وهو في معنى النكرة، فلا يرد أن وضع ذو للتوصل أي جعل اسم الجنس صفة للنكرة اه، وهو سهو منه لظنه أن ذا وذات لا يوصف به إلا النكرات وقد تبعه غيره فاقتدى به ولو تنبه له سجد للسهو والذي أوقعهم فيه قول النحاة ذو يتوصل بها للوصف باسم الجنس لأن اسم الجنس يطلق على النكرة وعلى ما يقابل الصفة المشتقة من الجوامد فأوقعهم الاشتراك في الوهم وتبعهم ابن حجر في شرح قول المنهاج: يحرم على ذي الجمعة، وأجاب بما أجاب به

تَقْرِضُهُمْ ﴿ تَقْرِضُهُمْ ﴾ تقطعهم وتصرم عنهم ﴿ ذَاتَ الشَّمَاكِ ﴾ يعني يمين الكهف وشماله لقوله: ﴿ وَهُمْ فِي فَجْوَةٍ مِّنْهُ ﴾ أي وهم في متسع من الكهف يعني في وسطه بحيث ينالهم روح الهواء ولا يؤذيهم كرب الغار ولا حرّ الشمس وذلك لأنّ باب الكهف في مقابلة بنات النعش، وأقرب المشارق والمغارب إلى محاذاته مشرق رأس السرطان ومغربه والشمس إذا كان منارها مداره تطلع مائلة عنه مقابلة لجانبه الأيمن وهو الذي يلي المغرب وتغرب محاذية لجانبه الأيسر فيقع شعاعها على جانبيه ويحلل عفونته، ويعدل هواءه ولا يقع عليهم فيؤذي أجسادهم ويبيي ثيابهم ﴿ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ ﴾ أي شأنهم أو إيوأهم إلى كهف شأنه كذلك أو

المحشي وفيه خطأ من وجوه كما فصله الدماميني في شرح التسهيل وقال: وقع فيه بعض شراح الحديث وغاب عنه قوله تعالى: ﴿ ذُو الْعَرْشِ وَذُو الطُّولِ وَذُو الْجَلَالِ ﴾ وأيضاً هذه خرجت عن وضعها وصارت ظرفاً والصفة متعلقها لا هي وتأويله غير صحيح لأنّ المراد به لفظه أي سمي بهذا الاسم، وهو وهم غريب من الله عليّ بالهداية إليه فأحفظه فإنه نفيس جداً. قوله: (تقرضهم تقطعهم وتصرم عنهم) يعني أنه من القرض بمعنى القطع والمعنى أنها تتجاوزهم، وتصرم بالصاد والراء المهملتين بمعنى تبعد فالقطع مجازي، كتسمية الهجر قطعاً وقطية فهو قطع الاتصال بهم لثلاث تغيير أبدانهم، وقول الفارسي: أنه من قرض الدراهم، والمعنى أنها تعطيهم من تسخينها شيئاً ثم يزول بسرعة، كالقرض المستردّ مردود بأنه لم يسمع له ثلاثي، وفي الروض الأنف تقرضهم كناية عن تعدل بهم، وقيل: تتجاوزهم شيئاً من القرض وهو القطع أي تقطع ما هنالك من الأرض اه. قوله: (وهم في متسع) تفسير الفجوة لأنها الساحة الواسعة، وقوله: منه يدلّ على أنّ اليمين والشمال يمينه وشماله كما أشار إليه بقوله: لقوله الخ ثم بين أنّ المراد وسطه لأنه أوسع، وقوله: بحيث الخ تعليل لجعلهم في وسطه وتناهم بمعنى تصل إليهم، والروح بفتح الراء المهملة نسيمه ونفسه وكرب الغار بمعنى ثقله وركود هوائه لو كانوا في جانب منه أو في آخره، وحرّ الشمس لو كانوا قريباً من الباب. قوله: (وذلك لأنّ باب الكهف الخ) أي ما ذكر من وقوع الشمس بجانبه لأنه وقع بحيث لا يقابل الشمس في وقتي الشروق والغروب في جميع اختلاف المطالع فتدخله ويقع شعاعها عليهم، وبنات نعش بدون ألف ولام فالأولى تركها لأنها علم لكواكب معروفة في السماء، ويقال: بنات نعش الكبرى وبنات نعش الصغرى، وأصحاب النجوم يسمون الكبرى الرب الأكبر والصغرى الرب الأصغر والكبرى سبعة كواكب أربعة منها النعش وثلاثة منها البنات، والصغرى مثلها والجدي الذي يعرف به القبلة، وما ذكره المصنف يعلم تحقيقه من مفصلات كتب الهيئة وليس هذا محله، وقوله: مداره أي مدار رأس السرطان وهذا بناء على تفسيره الأوّل الذي ارتضاه، وقوله: مائلة عنه أي عن الكهف لمقابلتها لجانبه الأيمن وسمي الذي يلي المغرب يميناً لأنه عن يمين المتوجه لبابه، وقوله: ويحلل عفونته أي عفونة الغار بوقوعها على جانبيه وتعديل هوائه لأنها لو بعدت عنه غلبت عليه البرودة وإيذاء أجسادهم وابتلاء ثيابهم مجرّها مع احتباس هوائه

إخبارك قصتهم أو ازورار الشمس عنهم وقرضها طالعة وغاربة من آيات الله ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ﴾ بالتوفيق ﴿فَهُوَ الْمُهْتَدِ﴾ الذي أصاب الفلاح والمراد به إما الشفاء عليهم أو التنبيه على أن أمثال هذه الآيات كثيرة ولكن المنتفع بها من وفقه الله للتأمل فيها والاستنصار بها ﴿وَمَنْ يُضِلَّهُ﴾ ومن يخذله ﴿فَلَنْ يَحْدِلَهُمْ وَإِنَّا مُرْشِدُونَ﴾ من يليه ويرشده ﴿وَنَحْسَبُهُمْ آفِكَاظًا﴾ لانفتاح عيونهم أو لكثرة تقلبهم ﴿وَهُمْ رُفُودٌ﴾ نيام ﴿وَنَقَلَهُمْ﴾ في رقدتهم ﴿ذَاتَ أَلْيَمِينَ وَذَاتَ أَلْسِمَالٍ﴾ كي لا تأكل الأرض ما يليها من أبدانهم على طول الزمان، وقرىء ويقبلهم بالياء،

ويؤذي ويبلي بالنصب في جواب النفي. قوله: (شانهم) بيان للمشار إليه على الوجهين، وقوله: أو إيوؤهم الخ بيان له بناء على أنه سبب عادي وقوله أو إخبارك قصتهم منصوب بنزع الخافض أي بها أو عنها أو بتضمين الإخبار معنى الإعلام وهو جار على الوجهين فلو قدمه كان أولى، وقوله: أو ازورار الشمس هذا على الوجه الثاني وهو أن تراورها مع إمكان وقوع شعاعها عليهم لصرف الله لها عنهم تكريماً ولذا أخره وقوله: من آيات الله أي من علامات قدرته الباهرة التي هي أظهر من الشمس. قوله: (بالتوفيق) أي بجعل أعماله موافقة لما يرضاه ويحبه وهذا موافق لتفسير الهداية بالدلالة الموصلة لا الدلالة على ما يوصل لأنه لا يترتب عليه الاهتداء المذكور في الآية إلا أن يراد أنه يضم إلى الدلالة المذكورة التوفيق حتى يصح الترتب كما توهم، وقوله: الذي أصاب الفلاح لأن كل مهتد مفلح أي فائز بخطه في الدارين وفسره به ليكون أتم فائدة، وقوله: والمراد به أي بقوله من يهد الله الخ أما الشفاء عليهم أي أصحاب الكهف فهم المراد بمن لكونهم مهتدين، وعلى الوجه الآخر لا يختص بهم وإن دخلوا فيه. قوله: (يخذله) فسره به لوقوعه في مقابلة التوفيق ولاقتضاء قوله: لن تجد له ولياً فإن الخذلان كما قاله الراغب: عدم موالة الولي، ونصرته وهو تفسير جار على المذهبين لأن من خلق الله فيه الضلالة فهو مخذول فلا يرد عليه أنه مبني على الاعتزال بناء على أن الضلال قبيح ليس بخلق الله، وإنما المخلوق له دواعيه وهي الخذلان، ومنهم من فسّر الخذلان بخلق القدرة على العصيان على قاعدة أهل الحق، وفي الآية من البديع الاحتباك. وقوله: من يليه أي يلي أمره بالنصرة والهداية فيخلصه من الضلال ويرشده. قوله: (وتحسبهم) أي تظنهم بكسر السين وتفتح، وأيقاظ جمع يقظ بضم القاف كأعضاء كما في الدرّ المصون أو بكسرهما كإنكاد ونكد كما في الكشف وهو ضدّ الراقد، وقوله: أو لكثرة تقلبهم قاله الزجاج والكثرة مأخوذة من قوله: نقلبهم بالثقليل والمضارع الدال على الاستمرار التجديدي، وأما ما قيل إنه كان في كل عام مرتين أو مرة في عاشوراء فلا يكون كثيراً فقد قال الإمام: إنه لم يصح رواية ودراية. قوله: (نيام) يشير إلى أنه جمع راقد وما قيل إنه مصدر أطلق على الفاعل واستوى فيه القليل والكثير كركوع وعود لأنّ فاعلاً لا يجمع على فعول مردود لأنه نص عليه النحاة كما صرح به في المفصل والتسهيل وقوله: في رقدتهم مأخوذ من السياق. قوله: (كي لا تأكل الأرض ما يليها من أبدانهم) إنما فعل بهم ذلك جرياً على العادة وإلا فلا مانع من قدرة الله تعالى على

والضمير لله تعالى وتقلبهم على المصدر منصوباً بفعل يدلّ عليه وتحسبهم أي وترى تقلبهم ﴿وَكَلْبُهُمْ﴾ هو كلب مروا به فتبعهم فطردوه فانطقه الله تعالى فقال: أنا أحبّ أحبّاء الله فناموا وأنا أحرسكم أو كلب راع مروا به فتبعهم وتبعه الكلب، ويؤيده قراءة من قرأ وكالبهم أي وصاحب كلبهم ﴿بَسِطَ ذِرَاعَيْهِ﴾ حكاية حال ماضية، ولذلك أعمل اسم الفاعل ﴿بِالْوَصِيدِ﴾ بفناء الكهف وقيل: الوصيد الباب وقيل العتبة ﴿لَوْ أَطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ﴾ فنظرت إليهم وقرىء لو اطلعت بضم الواو ﴿لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا﴾ لهربت منهم، وفراراً يحتمل المصدر

حفظ أجسادهم من غير تقلب لها فلا وجه لتعجب الإمام منه وهو مروى عن ابن عباس رضي الله عنهما كما أنّ ازورار الشمس كان بسببه بناء على أحد التفسيرين وتقلبهم بالنصب تخريجه ما ذكره المصنف رحمه الله، وروي رفعه بالابتداء أيضاً وخبره ما بعده أو مقدر أي آية عظيمة، ووجه دلالة الحسابان عليه أنّ الظنّ ينشأ من رؤيتهم بحال المستيقظ، وقوله والضمير لله، وقيل للملك. قوله: (هو كلب مروا به فتبعهم الخ) أي لا أنهم اقتنوه للنهي عنه إلا لمقتض كالصيد وفي البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما من اقتنى كلباً ليس بكلب صيد أو ماشية نقص كل يوم من عمله قيراطان^(١)، وفي رواية قيراط وجمع بأنه باختلافه في أذاه وعدمه وتفاوته أو بأنّ القيراطين في المدن والقيراط في خارجها، أو أنه ﷺ ذكر القيراط أولاً ثم زاد في تغليظه بعد العلم للنهي عنه وأحباء بالمدّ جمع حبيب كتقي وأتقياء، وقوله: فناموا أمر لهم، وضمير به للراعي وكذا ضمير تبعه وهذا مروى عن ابن عباس رضي الله عنهما وعليه الأكثر فهم لم يقتنوه أبداً وقراءة كالب أي صاحب كلب على النسب كتامر ولابن وهي مروية عن جعفر الصادق وروي عن الزاهد، كالتهم بهمزة مضمومة بدل الباء أي حارسهم وكأنها تفسير أو تحريف، وقيل: إنه اسم جمع للكلب كجامل، والفناء بالكسر والمدّ الرحبة التي يرتفق بها عند الدار ونحوها والمراد بالباب محل العبور والعتبة ما يحاذيه من الأرض لا المتعارف حتى يرد أنّ الكهف لا باب له ولا عتبة مع أنه لا مانع منه قال السهيلي: والحكمة في كونه خارجاً أنّ الملائكة عليهم الصلاة والسلام لا تدخل بيتاً فيه كلب وقوله: أعمل اسم الفاعل لأنه لا يعمل بمعنى الماضي وأجازه الكسائي، واستدلّ بهذه الآية فأشار إلى دفعه بما ذكر. قوله: (فنظرت إليهم) تفسير له لأنّ الاطلاع الوقوف على الأمر بالحس، وقيل إنه تفريع عليه لأنّ الاطلاع مجرد الإشراف وللنظر فيه مجال، وقوله: لهربت تفسير لوليت منهم فراراً وإذا نصب على المصدرية، فهو كجلست قعوداً وإذا كان مفعولاً له فالتولي بمعنى الرجوع وعلى الحالية هو كقوله: فتبسم ضاحكاً، ويجوز أن يكون مصدراً لفررت محذوفاً وعلى الحالية بمعنى فاز،

(١) أخرجه البخاري ٥٤٨٠ و٥٤٨١ و٥٤٨٢، ومسلم ٥٧٤ ح ٥٠ و٥٢ و٥٣ و٥٤ و٥٥ و٥٦، والترمذي ١٤٨٨ والنسائي ١٨٧/٧ و١٨٨ و١٨٩، ومالك ٩٦٩/٢، وأحمد ٢٧/٢ و٣٧ و٤٧ و٦٠ وابن أبي شيبة ٤٠٨/٥ والبيهقي ٩/٦ والبغوي ٢٧٧٥ وابن جبان ٥٦٥٣ كلهم من حديث ابن عمر.

لأنه نوع من التولية والعلة والحال ﴿وَلَمَلِئْتُ مِنْهُمْ رُجُبًا﴾ خوفاً يملأ صدرك بما ألبسهم الله من الهيبة أو لعظم أجرامهم وانفتاح عيونهم وقيل لوحشة مكانهم. وعن معاوية رضي الله عنه أنه غزا الروم فمَرَّ بالكهف، فقال: لو كشف لنا عن هؤلاء فنظرنا إليهم فقال له ابن عباس رضي الله عنهما ليس لك ذلك قد منع الله تعالى منه من هو خير منك، فقال: لو اطلعت عليهم لوليت منهم فراراً فلم يسمع وبعث ناساً فلما دخلوا جاءت ريح فأحرقتهم، وقرأ الحجازيان لمثلت بالتشديد للمبالغة وابن عامر والكسائي ويعقوب رعباً بالثقليل ﴿وَكَذَلِكَ بَعَثْنَاهُمْ﴾ وكما أنماهم آية بعثناهم آية على كمال قدرتنا ﴿لِيَسْأَلُوا بَيْنَهُمْ﴾

وفيها نوع تأكيد وخطاب اطلعت إن كان لغير معين فظاهر وإن كان للنبي ﷺ اقتضى وجودهم على هذه الحالة الآن، وقد قال السهيلي: إن فيه خلافاً وابن عباس رضي الله عنهما أنكروه، وآخرون قالوا به، وقوله: بضم الواو أي بضم واو لو تشبيهاً لها بواو الضمير فإنها قد تضم إذا لقيها ساكن نحو رموا السهام وهي مروية عن نافع وغيره. قوله: (خوفاً يملأ صدرك) إشارة إلى أنه تمييز محوّل عن الفاعل وكون المهابة والخوف يملآن الصدر والقلب مجاز في عظمهما مشهور في كلام العرب كما يقال في الحسن: أنه يملأ العيون والباس الهيبة استعارة مكنية وتخيلية لعظم أجرامهم خلقة كما في بعض الأمم السالفة وفي نسخة أجوافهم وهو إما خلقة أو بالانتفاخ، وسكت عن قول الزمخشري: لطول شعورهم وأظفارهم قيل لأنه يرده قوله: لبثنا يوماً أو بعض يوم، وليس بشيء لأنه لا يبعد عدم تيقظهم له، والقائم من النوم قد يذهل عن كثير من أموره لا سيما إذا كان الخطاب للنبي ﷺ إذ لا مانع من حدوثه بعد انتباههم أولاً، وأيضاً يجوز أن لا يطلعوا عليه ابتداء حين قالوا: لبثنا يوماً أو بعض يوم ثم لما تنبهوا له قالوا: ربكم أعلم الخ، فما قيل: من أن هذين القولين يعني، كونه لعظم أجرامهم وانفتاح عيونهم أو لوحشة المكان ليسا بشيء لأنهم لو كانوا بتلك الصفة أنكروا أحوالهم ولم يقولوا يوماً أو بعض يوم ولأن المرسل للمدينة إنما أنكروا معالمها لا حال نفسه ولأنهم بحالة حسنة بحيث ظنوا نياماً وهم في فجوة موصوفة بما مرّ فكيف يكون موحشاً غير وارد لما عرفت، وأما لأنّ وحشة المكان لبعده وكونه بعيد الغور وتغيره بمرور الزمان فلا منافاة بينه وبين ما مرّ بوجه من الوجوه، وإنكار الرسول للمعالم لا ينافي إنكار الناس لحاله أو كونه على حالة منكورة لم يتنبه لها، وقوله: وعن معاوية رضي الله عنه الخ هذا يشهد لكونه بطرسوس ويضعف ما قاله أبو حيان: من أنه بأندلس لأنّ معاوية رضي الله عنه لم يدخلها، وقوله: لو كشف جواب لو محذوف أي لكان حسناً ونحوه أو هي لتمني ذلك ولا ينافي كشفه بعد ذلك ومنع الله يفهم من لو الامتناعية ولا حاجة إلى القول بأنه منع من النظر إليهم نظر استقصاء، وهو الذي طلبه معاوية رضي الله عنه وإنما لم يطاوعه ظناً لتغير حالهم عما كانوا عليه أو طلباً له مهما أمكن، وقوله: فأحرقتهم في نسخة أخرجتهم، وفي أخرى أهلكتهم والمراد بالثقليل ضم العين لثقله بالنسبة للسكون. قوله: (زكماً أنماهم الخ) أي كما أنماهم هذه الإنامة الطويلة أيقظناهم

ليسأل بعضهم بعضاً فيتعرّفوا حالهم، وما صنع الله بهم فيزدادوا يقيناً على كمال قدرة الله تعالى ويستبصروا به أمر البعث ويشكروا ما أنعم الله به عليهم ﴿قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِئْتُمْ قَالُوا لَبِئْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ بناء على غالب ظنهم لأنّ النائم لا يحصي مدّة نومه ولذلك

فالمشبه الإيقاظ والمشبه به الإنامة المفهومة من قوله: وهم رقود ووجه الشبه كون كل منهما آية على قدرته الباهرة كما أشار إليه المصنف رحمه الله. قوله: (فيتعرّفوا حالهم الخ) قيل تعرّف الحال لم يترتب على التساؤل كما يدلّ عليه الفاء بل على البعث إلى المدينة، وأجيب بأنّ التساؤل أدى إلى البعث المرتب عليه فهو سبب بعيد أو سبب السبب وهو سبب يكفي لمثله، وبه تبين أنّ البعث علة للتساؤل وأنه لا حاجة إلى جعل اللام للعاقبة وفيه نظر لأنّ من قال إنها للعاقبة وهو الظاهر لاحظ أنّ الغرض من فعله تعالى إظهار كمال قدرته لا ما ذكر وقوله: ويستبصروا في أمر البعث أي يكونوا على بصيرة فيه، فإن قلت هم مؤمنون وهذا يقتضي شكهم في البعث وهو كفر، قلت: هم متيقنون له وإنما اختلفوا في كونه روحانياً أو لا وفي كفيته كما روي عن عكرمة من طرق أنهم كانوا أولاد ملوك اعتزلوا قومهم في كهف فاختلّفوا في بعث الروح والجسد فقال قائل: يبعثان وقائل: تبعث الروح فقط، وأمّا الجسد فتأكله الأرض فأماتهم الله ثم أحياهم الخ كما في شرح البخاري، وما أنعم الله به عليهم إياؤهم إلى الكهف وزيادة يقينهم وغيره مما وقع لهم. قوله: (بناء على غالب ظنهم الخ) فلا يكون كذباً بناء على أن مرجع الصدق والكذب اعتقاد المخبر فإن رجع إلى مطابقة الواقع وعدمها فلا شك في أنه كذب، كذا قيل وليس بشيء لأنه لا كذب فيه على المذهبين أمّا الأول فظاهر، وأمّا الثاني فلأنه مجاز عن لازمه، وهو لم يتحقق مقداره كما ذكره أهل المعاني في قول النبي ﷺ لذي اليمين رضي الله عنه: كل ذلك لم يكن^(١) وهو هنا أظهر لكون أو للشك كما أشار إليه المصنف رحمه الله بقوله: فإنّ النائم لا يحصي مدّة نومه الخ، وكونه بناء على ظنهم الغالب قيل معناه من غير نظر إلى القرائن الخارجية كقرب الشمس من الغروب أم لا، ثم لما نظروها بعيدة منه قالوا أو بعض يوم فلا يرد الاعتراض بأنهم إن كان نومهم في ذلك ليوم فهو بعض يوم، وإن كان في اليوم الذي قبله فهو يوم وبعض يوم فلا يتوجه ما في النظم، وهذا يقتضي أن أو فيه للإضراب، وإذا قلنا إنها للشك وإنه مجاز عن إنا لم نتحقق مقداره كما مرّ لم يرد عليه شيء، نعم على كلام المصنف رحمه الله معناه أنّ غالب الظنّ أنه زمن قليل، وأمّا ما قيل في الجواب إنهم لما ظنوا أنهم في اليوم الذي بعده أرادوا أن يقولوا يوماً وبعض يوم فلما قالوا: يوماً اعترض عليهم احتمال أنهم في يومهم فقالوا: قيل أن يتموه أو بعض يوم فمع أنه مما لا وجه له لو كان كما زعمه، لقال: أو وبعض يوم بالعطف، كما لا يخفى على من له معرفة بأساليب الكلام. قوله: (لأنّ النائم لا يحصي مدّة نومه الخ) قيل عليه إنّ النائم وإن كان لا يحصي مدّة

(١) أخرجه مسلم ٥٧٣ ح ٩٩ من حديث أبي هريرة.

أحالوا العلم إلى الله تعالى ﴿قَالُوا رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَيْسَتْ﴾ ويجوز أن يكون ذلك قول بعضهم، وهذا إنكار الآخرين عليهم وقيل إنهم دخلوا الكهف غدوة وانتبهوا ظهيرة، وظنوا أنهم في يومهم أو اليوم الذي بعده قالوا: ذلك فلما نظروا إلى طول أظفارهم وأشعارهم قالوا هذا، ثم لما علموا أن الأمر ملتبس لا طريق لهم إلى علمه أخذوا فيما يهيمهم وقالوا: ﴿فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ﴾ والورق الفضة مضروبة كانت أو غير مضروبة، وقرأ أبو بكر وأبو عمرو وحزمة وروح عن يعقوب بالتخفيف، وقرئ بالتثقيب وإدغام القاف في الكاف، وبالتخفيف مكسور الواو مدغماً وغير مدغماً ورد المدغم لالتقاء

نومه حال نومه لكنه يعلم يقيناً عند انتباهه مدته استدلالاً بالشمس مثلاً، كما إذا نام وقت طلوعها وانتبه وقت الزوال ونحوه، وقد مرَّ إن معناه أنه بعد الانتباه وقبل النظر في الإمارات لا يحصيها مع أن الظاهر أن هذا كله تكلف وأن المعنى أنا لا ندري أن مدة ذلك هل هي مقدار مدة يوم أو مقدار مدة بعض منه لأن وقت كلامهم يجوز أن يكون ليلاً وأن يكون نهاراً، وهم في جوف الغار لا ينظرون إلى الشمس أو ناموا في النهار وانتبهوا فيه، كما ذكره المصنف رحمه الله فذهلوا عن مقداره ولوثة النوم لم تذهب من بصرهم وبصيرتهم، وكم مثله فلا حاجة إلى هذه التكلفات، وقوله: ولذلك أحالوا الخ بناء على أنهم كلهم قالوا ذلك فيتحد قائل القولين، وقوله: ويجوز أن يكون ذلك أي القول الأول، وهذا هو القول الثاني فيكون القائل اثنين. قوله: (وقيل إنهم دخلوا الكهف الخ) غدوة علم جنس غير مصروف ولا يثبت كون ظهيرة مثله إلا بنقل فإن علم الجنس سماعي وقد سمع تكبير غدوة أيضاً كما مرَّ، والقائل على هذا واحد أيضاً إلا أن فيه زيادة تعيين زمانه، وسببه. قوله: (وظنوا أنهم في يومهم الخ) أي ترددوا في ذلك وقوله: قالوا ذلك الخ أي ترددوا في ذلك، وقوله: قالوا ذلك الخ كان الظاهر فقالوا: ذلك أو لما ظنوا الخ فكأنه جعل قوله: قالوا الخ بدل اشتمال من قوله: ظنوا، وأورد عليه ما مرَّ من أنهم إن ظنوا أنهم في يومهم هذا يكون لبثهم بعض يوم وإن ظنوا أنه في اليوم الذي قبله يكون يوماً وبعض يوم بلا مرية وقد مرَّ الجواب عنه وما فيه، وقوله: قالوا ذلك أي لبثنا يوماً أو بعض يوم وربكم أعلم بما لبثتم. قوله: (فلما نظروا إلى طول أظفارهم وأشعارهم الخ) قد مرَّ اعتراض أبي حيان عليه وجوابه، وارتضى بعض المفسرين أن الله لم يغير حالهم وهيئتهم ليكون آية بينة. قوله: (والورق الفضة الخ) هذا قول لأهل اللغة استدلالاً بما وقع في حديث عرفة من إطلاقه على غير المضروب، أو إطلاقه على غيره مجاز باعتبار ما يكون عليه أو من استعمال المقيد في المطلق، ويجوز في رائه الفتح والكسر والتسكين، والتخفيف تسكين الرء والتثقيب كسرهما مع فتح الواو فيها، وقوله: وغير مدغم لم يذكره جار الله، وأما التثقيب وكسر الواو فلم يقرأ به. قوله: (ورد المدغم لالتقاء الساكنين على غير حذّه) وهو أن يكون في الوقف أو في الوصف وأحدهما حرف لين، والآخر مدغم كما فصل في الصرف وهي شاذة قرأها رجاء وابن محيصن، وقد ردّ هذا الردّ بأنه وقع مثله في كلام العرب، وقرئ نعماً بسكون

الساكنين على غير حدّه، وحملهم له دليل على أنّ التزوّد رأي المتوكّلين، والمدينة طرسوس ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيًّا﴾ أي أهلها ﴿أَزْكَى طَعَامًا﴾ أحلّ وأطيب أو أكثر وأرخص ﴿فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِّنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ﴾ وليتكلف اللطف في المعاملة حتى لا يغبن أو في التخفي حتى لا يعرف ﴿وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا﴾ ولا يفعلنّ ما يؤذي إلى الشعور ﴿إِنَّهُمْ إِنْ يَظْهَرُوا

العين والإدغام ووجهه الجعبريّ بأنه مغتفر لعروضه في الوقف، وكذا قرئ بالإدغام في قوله: في المهد صبيّاً، فظهر منه أنه جائز وإنّ ما قيل إنه لا يمكن التلفظ به سهواً لا أن يفرق بين حرف الحلق، وغيره بأنه يشبه اللين فتدبر. قوله: (وحملهم له) أي حمل الفتية للورق دليل على أنّ التزوّد أي التأهب لأمر المعاش لمن خرج من منزله بحمل الزاد والنفقة ونحوها وهو لا يمنع التوكل كما في الحديث المشهور اعقلها وتوكل^(١)، وإن قال بعض الصوفية أنّ توكل الخواص رفع الأشياء من البين وتوكلهم دلّ عليه قوله تعالى: ﴿يُنشِرْ لَكُمْ رِبْكُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيَهَيِّئْ لَكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ مَرْفَقًا﴾ [سورة الكهف، الآية: ١٦] وقيل: المراد أنّ حمل الدراهم يدلّ على أنّ حمل الزاد مثله لا أنّ الزاد أطلق على ثمنه لأنه سببه وإن صح أيضاً وطرسوس بلد إسلامية معروفة، وفي القاموس أنها كحلزون. قوله: (أي أهلها) يعني أنه بتقدير مضاف وهذا أحسن من جعل الضمير للمدينة مراداً بها أهلها مجازاً فهو استخدام أو جعل طعاماً تمييزاً وأصله طعامها أزكى طعاماً أو جعل الضمير للأطعمة التي في الدهن، كزيد طيب أبا على أنّ الأب هو زيد لما فيه من التكلف. قوله: (أحلّ وأطيب) أصل معنى الزكاة النمو والزيادة ثم إنّ الزيادة قد تكون معنوية وأخروية، وقد تكون حسية ودينية فالحلال فيه زيادة معنوية أخرى لما في توخيّه من الثواب وحسن العاقبة، وكان في عصرهم مجوس لا تحلّ ذبائحهم وأمور مغصوبة لكثرة الظلم فأمره بالاجتناب عنها، وقوله: وأطيب إن كان بمعنى أحلّ لأنه يطلق عليه فهما شيء واحد وإن كان بمعناه المتبادر فهو إشارة إلى المعنوية الدنيوية، وقوله: أو أكثر وأرخص إشارة إلى الزيادة الحسية الدنيوية فتأمل، وقوله: وليتكلف اللطف يعني أنّ التفعيل هنا لإظهار أمر وتكلفه وبين وجه إظهاره بأمرين وقوله: يرزق منه إن كان الضمير للطعام فمن لا ابتداء الغاية أو للتبعض وإن كان للورق فللبدل. قوله: (ولا يفعلنّ ما يؤذي إلى الشعور) قيل إنه من باب قولهم لا أرينك ههنا، ولذا قال: ولا يفعلنّ الخ وردّ بأنه لا مانع من حمل النهي

(١) أخرجه ابن حبان ٧٣١ والحاكم ٦٢٣/٣، والقضاعي في مسند الشهاب ٦٣٣ من حديث عمرو بن أمية.

وقال الهيثمي: في المجمع ٣٠٣/١٠: رواه الطبراني من طرق ورجال أحدها رجال الصحيح غير يعقوب بن عبد الله بن عمرو بن أمية الضمري وهو ثقة. وأورده أيضاً ٢٩١/١٠ وقال: رواه الطبراني بإسنادين وفي أحدهما عمرو بن عبد الله بن أمية الضمري ولم أعرفه وبقيّة رجاله ثقات.

ورواه ابن أبي الدنيا في التوكل ١٢ والترمذي ٢٥١٧ وفي آخر كتابه العلل الملحق بسند ٧٦٢/٥ وأبو نعيم في الحلية ٨/٣٩٠ من حديث أنس وفي إسناده المغيرة بن أبي قرّة وهو مستور كما قال الحافظ فالحديث حسن بالطريقين.

عَلَيْكُمْ ﴿ أَنْ يَطَّلِعُوا عَلَيْكُمْ أَوْ يَظْفَرُوا بِكُمْ وَالضَّمِيرُ لِلأَهْلِ الْمُقَدَّرِ فِي أَيِّهَا ﴿ يَرْجُمُوكُمْ ﴾ يقتلوكم بالرجم ﴿ أَوْ يُعِيدُوكُمْ فِي مِلَّتِهِمْ ﴾ أَوْ يَصِيرُوكُمْ إِلَيْهَا كَرهًا مِنْ العُودِ بِمَعْنَى الصَّيرُورَةِ وَقِيلَ كَانُوا أَوَّلًا عَلَى دِينِهِمْ فَأَمَنُوا ﴿ وَكُنْ تَقْلِحُوا إِذَا أَكْذَبْنَا ﴾ إِنْ دَخَلْتُمْ فِي مِلَّتِهِمْ ﴿ وَكَذَلِكَ أَعْتَرْنَا عَلَيْهِمْ ﴾ وَكَمَا أَمْنَاهُمْ وَبَعَثْنَاهُمْ لِتَزْدَادَ بِصِيرَتِهِمْ أَطَّلَعْنَا عَلَيْهِمْ ﴿ لِيَعْلَمُوا ﴾ لِيَعْلَمَ الَّذِينَ

هنا على ظاهره بخلاف ما ذكر، ولو كان النظم لا يشعر أحد من الثلاثي برفع أحد كان منه ولا يخفى أنه إن أريد به لا يخبرن أحداً، ما فسره به الإمام فهو على ظاهره وإن لم يرد ذلك كما ذهب إليه الشيخان فالمراد على طريق الكناية لا يفعلن ما يقتضي الشعور بنا، فهو مثل المثال المذكور في إرادة لازمه وإن كان بينهما فرق فلا وجه لهذا الإيراد.

قوله: (يطلعوا عليكم أو يظفروا بكم) أصل معنى ظهر صار على ظهر الأرض، وما كان عليه يشاهد ويتمكن منه فلذا استعمل تارة في الاطلاع وأخرى في الظفر والغلبة وعدى بعلى كما أشار إليه المصنف، وقوله: يقتلوكم بالرجم فليس المراد به مطلق الرجم بل ما يؤدي إلى القتل، وقد كان ذلك عادتهم فيمن خالف دينهم. قوله: (أو يصيروكم الخ) لما كان العود يطلق على الرجوع إلى ما كان عليه وهو يقتضي أنهم كانوا على دينهم أوله بالصيرورة لأنه ورد بمعناها كثيراً، ثم جوّز كونه على ظاهره، وقوله: إن دخلتم إشارة إلى دفع سؤال وهو أنّ نفي الفلاح كيف يرتب على إعادتهم إلى الكفر إكراهاً والإكراه عليه لا يضّر فيؤدي إلى عدم الفلاح مع اطمئنان القلب بالإيمان فلذا قدر إن دخلتم فيه أي حقيقة لا ظاهراً، ووجه ارتباطه بما قبله أنّ الإكراه قد يكون سبباً لاستدراج الشيطان إلى استحسان ذلك والاستمرار عليه فسقط ما قيل من أنّ إظهار الكفر بالإكراه مع ابطان الإيمان معفو في جميع الأزمان فكيف رتب عليه عدم الفلاح أبداً، ولا حاجة إلى القول بأنه كان غير جائز عندهم ولا إلى حمل يعيدوكم على يميلوكم إلى دينهم بالإكراه وغيره وأما حمل كلام المصنف عليه فتكلف مستغنى عنه. قوله: (وكما أمناهم وبعثناهم) يعني أنّ الإشارة إلى الإنامة والبعث والإفراد باعتبار ما ذكر أو ما مرّ ونحوه، وقوله: أطلعنا عليهم قال المرزوقي في شرح الفصيح: عثر سقط لوجهه عثوراً وعثاراً، وفي المثل أنّ الجواد ليكاد يعثر، وقولهم: من سلك الجدد أمن العثار، ومنه تعثر في فضول يثابه وفضول كلامه وعثرت بكذا إذا اعترض لك فيما نطلبه وأعثرته عليه أطلعته فعثر عثوراً وعثراً وفي القرآن وكذلك أعتشنا عليهم ويقال: أعتربه عند السلطان أي قدح فيه اه. وقال الإمام المطرزي: لما كان كل عاثر ينظر إلى موضع عثرته ورد العثور بمعنى الاطلاع والعرفان، وقال القوري: عثرت على الشيء إذا اطلعت على أمر كان خفياً اه، فهو مجاز مشهور بعلاقة السببية عند أهل اللغة، كما أشار إليه الفاضل المحشي ومن لم يقف على منشئه قال في رده أنه ليس كذلك فإنه أمر تقريبي ومفعوله الأول محذوف لقصد العموم كما أشار إليه بقوله: الذين أطلعناهم على حالهم أي كائناً من كان. قوله: (بالبعث الخ) يعني أنّ الوعد إمّا بمعناه

اطلعناهم على حالهم ﴿أَنْتَ وَعَدَّ اللَّهُ﴾ بالبعث أو الموعود الذي هو البعث ﴿حَقٌّ﴾ لأن نومهم وانتباههم كحال من يموت ثم يبعث ﴿وَأَنَّ السَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ وأن القيامة لا ريب في إمكانها فإن من توفى نفوسهم وأمسكها ثلاثمائة سنين حافظاً أبدانها عن التحلل والتفتت ثم أرسلها إليها قدر أن يتوفى نفوس جميع الناس ممسكاً إياها إلى أن يحشر أبدانهم فيردها

المصدري ومتعلقه مقدر، وهو بالبعث أو هو مؤول باسم مفعول هو ما ذكر، وقوله: لأن نومهم أي الطويل المخالف للمعتاد وإلا فكل نوم كذلك كما أشار إليه بقيده، وقوله: وأن القيامة تفسير للساعة لأنها في اللغة مقدار من الزمان وفي لسان الشرع عبارة عن يوم القيامة وفي عرف المعدلين عبارة عن جزء من أربعة وعشرين جزءاً من الليل والنهار، وحق بمعنى متحقق، وقوله: في إمكانها تفسير لمعناه، أو إشارة إلى تقدير مضاف في النظم والداعي إلى ذلك قوله: آتية، وقيل عليه أنه يتوجه عليه أنه بعد ذكر تحقق البعث والقيامة لا حاجة إلى ذكر إمكان البعث بعده بل حق النظم أن يقال: أولاً لا ريب في إمكانه ثم يذكر أنه متحقق ولذا فسره بعضهم بقوله: لا ريب في وقوعها، وقيل إن الظاهر أن يفسر قوله: وعد الله حق بكل ما وعده لأن من قدر على بعثهم من رقتهم هذه في غاية القدرة فكل ما وعده متحقق، ويكون قوله بعده لا ريب في تحقق الساعة تخصيصاً بعد تعميم وهذا لا يفيد دفع ما ذكره بل هو تفسير آخر، ويدفع بأن تحقق الموعود أو الوعد إنما يقتضي الوقوع في المستقبل وهو معنى قوله: آتية فبعد ما ذكره مؤكداً مكرراً، قال إنه مما لا ينبغي أن يرتاب الآن في إمكان وقوعه لما شاهدتم من هذه القصة وهي أنموذج له وعنوان إمكانه وإنما يلغو ذكر الإمكان بعد الوقوع لا نفي الشبهة عنه كما إذا قلت سيهب لك هذا الكريم ألوفاً ولا شبهة في هذا لأحد، ألا تراك لو قلت لا شبهة في أن هذا سيهب لك ألوفاً وذكرت بعده الجملة الأولى كان لغواً من الكلام فتأمل.

قوله: (فإن من توفى نفوسهم وأمسكها الخ) هذا لا يتنافى ما مر من أنه إمامة لا موت لأن المراد بالتوفي هنا النوم أيضاً كما في قوله: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا﴾ الآية. وأورد عليه أن البعث من النوم ليس كإعادة الروح إلى البدن الفاني بل بينهما بون بعيد فلا يدل الأول على الثاني، وكون نومهم الطويل وانتباههم كالموت والبعث غير مسلم إلا أن يقال إن الله جعل الاطلاع على الأول سبباً للعلم بالثاني بطريق الحدس، أو الإلهام لا أنه دليل على تحققه وتيقنه لأن حفظ الأبدان في هذه المدة الطويلة عن التحلل من غير تفتت يحوج إلى وجود بدل عما يتحلل بأكل وشرب يدل على القدرة على ما ذكر بطريق الحدس والعادة، وفيه نظر. قوله: (قدر أن يتوفى نفوس جميع الناس الخ) المراد بالتوفي هنا معناه المشهور لا المعنى السابق وإلا لم يثبت المطلوب لكن فيه أن المطلوب إعادتها بعد تفرق أجزائها لا بعد طول حفظها إلا أن يقال: إنه يعلم بالطريق الأولى وهو غير مسلم، أو يقال: إنها وإن تفرقت أجزاؤها الصغار محفوظة بناء على أنها تعاد بعينها فتأمل، وقوله: أبدانهم في نسخة أبدانها أي

عليها ﴿إِذْ يَنْتَظِرُونَ﴾ ظرف لا عشرنا أي أعثرنا عليهم حين يتنازعون ﴿بَيْنَهُمْ أَمْرَهُمْ﴾ أمر دينهم وكان بعضهم يقول: تبعث الأرواح مجردة، وبعضهم يقول يبعثان معاً ليرتفع الخلاف، ويتبين أنهما يبعثانه معاً أو أمر الفتية حين أماتهم الله ثانياً بالموت فقال بعضهم ماتوا وقال آخرون ناموا نومهم أول مرة أو قالت طائفة بنبي عليهم نبياً يسكنه الناس، ويتخذونه قرية وقال آخرون لنتخذنّ عليهم مسجداً يصلّى فيه كما قال تعالى: ﴿فَقَالُوا أَتُؤْتُوا عَلَيْهِمْ بُيُوتًا رَرَّبُّهُمْ أَعْلَمُ بِهِمْ قَالَ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَىٰ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِمْ مَسْجِدًا﴾ وقوله: ربهم أعلم بهم اعتراض إماماً من الله رداً على الخائضين في أمرهم من أولئك المتنازعين أو من المتنازعين في زمانهم أو من المتنازعين فيهم على عهد الرسول ﷺ أو من المتنازعين للرد إلى الله بعد ما تذاكروا أمرهم وتناقلوا الكلام في أنسابهم وأحوالهم، فلم يتحقق لهم ذلك حكي أنّ المبعوث لما دخل السوق وأخرج الدراهم وكان عليها اسم دقيانوس اتهموه بأنه وجد كنزاً فذهبوا إلى الملك وكان نصرانياً موحداً فقص عليه القصص، فقال بعضهم: إنّ آباءنا أخبرونا أنّ فتية فرّوا بدينهم من دقيانوس فلعلهم هؤلاء فانطلق الملك وأهل المدينة من مؤمن، وكافر وأبصروهم وكلموهم ثم قالت الفتية للملك: نستودعك الله ونعيذك به من شرّ الجنّ والإنس، ثم رجعوا إلى مضاجعهم فماتوا فدفنهم الملك في الكهف وبنى عليهم

النفوس. قوله: (ظرف لا عشرنا) أو ليعلموا أو لحق أو لوعده على قول، وقيل إنه لم يعلقه بيعلموا لأنّ نزاعهم كان قبل العلم فإنه ارتفع به، وفيه نظر، وقوله: أمر دينهم إشارة إلى أنّ التنازع في أمر ديني، وهو حقيقة البعث لا في شأن الفتية كما في القول الآخر، فالضمير للمطلعين عليهم، والإضافة اختصاصية أي الأمر الواقع بينهم، وقوله: وكان بعضهم يقول الخ بيان للمتنازع فيه، وقوله: مجردة أي عن الأبدان وكونهما يبعثان معاً هو المذهب الحق عند المليين وقوله: ليرتفع الخلاف متعلق بأعثرنا، وقوله: ويتبين أي بطريق الحدس كما مرّ. قوله: (أو أمر الفتية) فالضمير لهم وأمرهم بمعنى شأنهم وحالهم، وقوله: حين أماتهم الله ثانياً المراد بالإماتة سلب الإحساس أعم من أن يكون بالنوم أو بالموت فهو من عموم المجاز أو من الجمع بين الحقيقة والمجاز بناء على جوازه عند الشافعية ولذا قيل: إنّ الأظهر أن يقول حين توفاهم فإنّ التوفي أشهر فيه كما في الآية السابقة إذ الأولى إنامة لا إماتة، وأما القول بأنه بناء على أنها إماتة فغير صحيح لمخالفته لكلامه، ولصريح النظم وقوله: قرية أي بلداً معموراً، وليس بالبلاء الموحدة كما حرف بعض النساخ وكونه مسجداً يدلّ على جواز البناء على قبور الصلحاء ونحوهم كما أشار إليه في الكشاف وجواز الصلاة في ذلك البناء، وقوله: كما قال تعالى قيل إشارة إلى تأييد هذا الوجه والفاء في فقالوا على الوجهين الأولين فصيحة وعلى الآخر للتعقيب. قوله: (ربهم أعلم اعتراض) أي على كل الوجوه وعلى كونه من الله فيه التفات على أحد المذهبين وقوله: من أولئك المتنازعين بكسر الزاي والعين أي في

مسجداً، وقيل لما انتهوا إلى الكهف قال لهم الفتى: مكانكم حتى أدخل أولاً لثلاثا يفرغوا فدخل فعصى عليهم المدخل فبنوا ثم مسجداً ﴿سَيَقُولُونَ﴾ أي الخائضون في قصتهم في عهد الرسول ﷺ من أهل الكتاب والمؤمنين ﴿ثَلَاثَةٌ رَأَيْتُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ أي هم ثلاث رجال يربعهم كلبهم بانضمامه إليهم قيل هو قول اليهود وقيل: هو قول السيد عن نصارى نجران وكان يعقوبياً ﴿وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ قاله النصارى أو العاقب منهم وكان نسطوريا ﴿رَمَمًا بِالْغَيْبِ﴾: يرمون رمياً بالخبر الخفي الذي لا مطلع لهم عليه، وإتياناً به أو ظناً بالغيب

عهدهم، وقوله: أو من المتنازعين عطف على قوله: من الله، وقوله: للرد إلى الله أي تفويض أمرهم والعلم به إليه، وقوله: وكان عليها اسم دقيانوس أي مكة مضروبة باسمه، وقوله: نستودعك الله يقال عند الوداع وقوله: لما انتهوا أي الناس الذين مع المبعوث وقوله: مكانكم اسم فعل أي قفوا والزموا، أو هو متعلق به مقدراً، وقوله: تعصي بمعنى خفي من العمي فقد البصر، والمدخل محل الدخول وثم بالفتح بمعنى هناك وعلى هذا فوقوفهم على ما يطلع به على البعث بإخبار الفتى وقد اعتمدوا صدقه، والإعثار علمهم بذلك لإخباره، واستدل بهذه الآية بعض الفقهاء على جواز المناهدة^(١). قوله: (أي الخائضون في قصتهم النخ) يعني أن الضمير لهؤلاء ومن في قوله: من أهل الكتاب تبعيضية لا بيانية على نهج بنو فلان قتلوا قتيلاً إذ لا داعي له. قوله: (أي هم ثلاثة رجال يربعهم كلبهم) قيل عليه أنه ينبغي أن يقول ثلاثة أشخاص لأن رابع اسم فاعل صيغ من العدد وهو يضاف إلى ما هو بعض منه، والمعنى أنه يجعلهم أربعة ولا تصير الثلاثة رجال بكلبهم أربعة لاختلاف الجنسين وهو الموافق لما ذكره النحاة للاستعمال الشائع فلا عبرة بما قيل له إنه لا يجب اتحاد الجنس وأما القول بأنه بشرف صحبتهم ألحق بالعلاء فتخيل شعري، وقوله: قيل هو قول اليهود وقع في نسخة وقيل بالعطف والنسخة الأولى أصح لأن الظاهر تركه أو إبدال الواو فاء تفصيلية. قوله: (قول السيد النخ) السيد علم رئيس من رؤسائهم، ونجران علم موضع كان به قوم من نصارى العرب وفدوا على النبي ﷺ، وقوله: وكان يعقوبياً النصارى ثلاث فرق يعقوبية ونسطورية وملكانية، وتفصيل مذاهبهم وما قالوه في الأقسام المذكور في الملل والنحل. قوله: (وكان نسطورياً النخ) في الملل والنحل نسطور رأس هذه الفرقة كان في زمن المأمون، وهذا مما خطأه فيه المؤرخون بل هو قديم قبله كما في الكامل ولما سلمه صاحب الكشف ورأى ما يرد على هذا من أن نصارى نجران في هذه القصة قبل خلق المأمون أوله بأن المراد أنه كان على مذهب قديم أظهره نسطور ونصره فنسب إليه الآن فالسمية متأخرة ومسامها متقدم، ولا حاجة إليه لما عرفت. قوله: (يرمون رمياً بالخبر) إشارة إلى أنه منصوب على المصدر بفعل

(١) جاء في المصباح: تناهد القوم مناهدة أخرج كل منهم نفقته ليشتروا بها طعاماً يشتركون في أكله اهـ.

من قولهم: رجم بالظنّ إذا ظنّ، وإنما لم يذكر بالسين اكتفاء بعطفه على ما هو فيه ﴿وَيَقُولُونَ سَبَعَةَ وَأَمْتَهُمْ كَلْبَهُمْ﴾ وإنما قاله المسلمون بإخبار الرسول لهم عن جبريل عليهما الصلاة والسلام وإيماء الله تعالى إليه بأن اتبعه قوله: ﴿قُلْ رَبِّيَ أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ واتبع الأولين قوله رجماً بالغيب وبأن أثبت العلم بهم

مقدّر وأنّ الرجم بمعنى الرمي وهي الحجارة وهو استعارة للتكلم بما لم يطلع عليه لخفائه عنه تشبيهاً له بالرمي بالحجارة التي لا تنفذ ولا تصيب غرضاً، ومرمي كالسهام ولذا لم يقل رمياً وهو من تشبيه المفعول بالمحسوس بل المحسوس بالخبر الخفي تفسير للغيب بمعنى الغائب عنهم، ومطلع مصدر ميميّ أو اسم مكان، وجوّز في نصبه أن يكون على الحالية أو مفعولاً له أو منصوباً يقولون لأنه بمعناه، وقوله: وإتياناً به أي بالخبر معطوف على رمياً تفسير للمراد به. قوله: (أو ظناً بالغيب من قولهم رجم النخ) يجوز في ظنا أن يعطف على رمياً وهو الظاهر، وهو عليه أيضاً منصوب على المصدرية لمقدّر واستعارة لكنه في الأوّل للتكلم من غير علم وملاحظة، وعلى هذا للظنّ ويجوز عطفه على إتياناً به، بياناً لأنه مستعار لا يراد الخبر من غير علم أو للظنّ، وقوله: من قولهم رجم بالظنّ إذا ظنّ يعني أنه شبه ذكر أمر من غير علم يقينيّ واطمئنان قلب بقذف الحجر الذي لا فائدة في قذفه ولا يصيب مرماه ثم استعير له ثم وضع الرجم موضع الظنّ حتى صار حقيقة عرفية فيه كما قال زهير:

وما الحرب إلا ما علمتم وذقتمو وما هو عنها بالحديث المرجم...

أي المقول بالظنّ، والظنّ في قوله: رجم بالظنّ بمعنى المظنون كما قاله الطيبي وغيره: والباء فيه للتعدية على تشبيه الظنّ بالحجر المرمي على طريق الكناية وليس بوهم بناء على أنها للسببية، كما قيل: وإن كان له وجه. قوله: (وإنما لم يذكر بالسين) أي في يقولون كما ذكرها أولاً لأنه بدونها يستعمل للاستقبال وما قبله قرينة على إرادته فاكتفى به، وأما عطفه على مدخول السين فتكلف. قوله: (إنما قاله المسلمون بأخبار الرسول لهم عن جبريل عليهما الصلاة والسلام النخ) أي لا رجماً بالغيب كما يدلّ عليه التقابل والسياق والسباق كما أشار إليه المصنف رحمه الله، ومن لم يفهم مراده قال إنّ الظاهر حذف إنما، وقوله: وإيماء الله النخ بالجر عطف على إخبار الرسول ﷺ فيكون قولهم: بعد نزول الآية كما تدلّ عليه السين، وفيه بحث. قوله: (بأن اتبعه قوله قل النخ) يعني أنه خالف بين خاتمة الأقوال، فاتبع الأولين ما يدلّ على عدم حقيتهما والثالث ما يدلّ على صدقه فإنّ إثبات الأعلمية مشعر بالعالمية ولذا ذكر بعده قوله ما يعلمهم إلا قليل وقال ابن عباس رضي الله عنهما أنا من ذلك القليل، وقوله: أعلم أي أقوى وأقدم في العلم ممن علمه من المسلمين لا من الطائفتين الأوليين إذ لا علم لهم والمثبت في قوله: ما يعلمهم النخ العالمية فلا يعارض كون إلا علمية لله تعالى، وقوله: وأتبع معطوف

لطائف بعدما حصر أقوال الطوائف في الثلاثة المذكورة فإن عدم إيراد رابع في نحو هذا المحل دليل لعدم مع أن الأصل ينفيه ثم ردّ الأولين بأن أتبعهما قوله: رجماً بالغيب ليتعين الثالث وبأن أدخل فيه الواو على الجملة الواقعة صفة للنكرة تشبيهاً لها بالواقعة حالاً من المعرفة لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف والدلالة على أن اتصافه بها أمر ثابت، وعن عليّ رضي الله عنه هم سبعة وثامنهم كلبهم، وأسمائهم يملخوا ومكشلينيا ومشلينيا هؤلاء أصحاب يمين الملك ومرنوش ودبرنوش وشاذنوش، أصحاب يساره وكان يستشيرهم،

على أتبعه والأولين مثني أي الفريقين أو القائلين الأولين. قوله: (وبأن أثبت العلم بهم لطائفة الخ) بيان لبعض وجوه الإيماء المذكور وهو معطوف على قوله: بأن أتبعه وأعاد الباء إشارة إلى أنه وجه آخر لا يتوقف على الاتباع، وكون العلم لطائفة أي من البشر بقرينة المقام، وقوله: فإنّ عدم إيراد رابع تعليل للحصر، وقوله: في نحو هذا المحل أي محل البيان لما قيل فيهم، وقوله: دليل لعدم لأنه لو وجد أورد، وليس محلاً للسكوت عنه، وقوله: مع أنّ الأصل وهو أنّ عدم أصل في الأشياء حتى يثبت خلافه بدليل فيؤيد نفيه هنا، وقوله: ثم ردّ بصيغة الماضي معطوف على حصر، وقيل إنه مصدر مجرور معطوف على ما حصر وما مصدرية. قوله: (وبأن أدخل فيه الواو على الجملة الواقعة صفة الخ) كون الواو تدخل على الجملة إذا كانت صفة لنكرة لإفادة اللصوق وشدّة الاتصال والارتباط كما تدخل على الجملة الحالية مما اختاره الزمخشري، وتبعه المصنف والكلام فيه ردّاً وقبولاً وعلى ما شنع عليه من خالفه كالسكاكيّ مبسوط في المطوّلات وعلى تسليمه فيه إيماء إلى أنّ القول الأخير وهو المطابق للواقع للدلالة على أنّ الاتصاف أمر ثابت لأنه لا يلتصق به إلا إذا تحقق في الخارج، كما أشار إليه المصنف رحمه الله إلا أنه أورد عليه أنّ الواو من المحكي لا من الحكاية فيدل على ثبوته عند القائل لا عند الله ولا يكون من الإيماء في شيء، وأجيب بأنه تعالى لما حكى قولهم قبل أن يقولوه هكذا لقنهم أن يقولوه إذا أخبروا عنه بهذه العبارة مع أنّ الثبوت عند هؤلاء القائلين: كاف لأنهم لا يقولونه رجماً بالغيب ولا مانع من كونها من الحكاية، ثم إنه قيل إنّ هذه الجملة لا تتعين للوصفية لجواز كونها حالاً من النكرة لأنّ اقترانها بالواو مسوّغ، كما في المغني ويجوز أن يكون خبراً عن المبتدأ المحذوف لأنه يجوز في مثله إيراد الواو وتركها، وإذا قيل إن إيراد الواو في مثله يدل على الاهتمام يتم الآن المرام، وقوله: تشبيهاً لها الخ بيان لوجه دخولها لأنّ الحال صفة لذيها معنى والصفة تكون حالاً إذا تقدّمت، وقوله: لتأكيد لصوق الصفة كالواو الحالية والاعتراضية لا للعطف حتى يقال: بعطف الصفة على موصوفها، وقوله: تأكيد الخ لكونه أمراً ثابتاً، وأسمائهم المذكورة لكونها غير عربية لم ينقلوا ضبطها وقد ذكر لكتابتها خواص لا حاجة إلى ذكرها هنا، وأفسوس بضم الهمزة وسكون الفاء كما قاله النيسابوري: وهذا يخالف قوله: أولاً أنها طرسوس، وفي الكشف أنّ المدينة التي كانوا فيها غير المدينة التي بعثوا إليها لشراء الطعام

والسابع الراعي الذي وافقهم، واسم كلبهم قطمير واسم مدينتهم افسوس، وقيل

أو أفسوس من أعمال طرسوس وهي ناحية أو هما قولان، وما قيل من أنهما اسمان لمدينة واحدة أحدهما قديم والآخر محدث خلاف الظاهر ومحتاج إلى النقل عن الثقات، وكون هذه الواو واو الثمانية الكلام عليه مبسوط في المغني وشروحه وشروح الكشاف، واختار السهيلي فيه أنه عطف تلقيني وأنه معنى قول ابن عباس رضي الله عنهما لما جاءت الواو انقطعت العدة وهو وجه لطيف به يتضح للإمام المذكور (واعلم) أنّ الشارح الطيبي رحمه الله قال هنا: نكتة لا بدّ من إظهارها، وذلك أنّ قصة الكهف ملمحة لقصة الغار ومشابهة لها من حيث اشتمالها على حكم بديع الشأن رويانا في الصحيحين أنّ أبا بكر رضي الله عنه قال: نظرت إلى أقدام المشركين ونحن في الغار وهم على رؤوسنا فقلت يا رسول الله لو أنّ أحدهم نظر إلى قدميه لأبصرنا فقال: يا أبا بكر ما ظنك باثنين الله ثالثهما^(١) يعني لست مثل كل اثنين اصطحبا لما خصصت به من شرف صحبة حبيب الله ﷺ والتجأت بسببه إلى حريم كنف الله ما قال تعالى: ﴿إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا﴾ [سورة التوبة، الآية: ٤٠] فالترتيب والتسديس في قصة الكهف ناظر إلى التثليث في قصة الغار لكن نظراً كلاً ولا فعلى هذا يجب أن يجعل رابعهم كلبهم وسادسهم كلبهم تابعين لثلاثة وخمسة والضمائر الأربعة راجعة فيهما إليهما لا إلى المبتدأ ومن ثمة استغنى الله عنه بالحذف وإلا كان الظاهر أن يقال: هم ثلاثة وكلب فلما أريد اختصاصها بحكم بديع الشأن عدل إلى ما هو عليه لينبه بالنعته الدال على التفضلة والتميز على أنّ أولئك الفتية ليسوا مثل كل ثلاثة أو خمسة أو سبعة اصطحبوا، ومن ثمة قرن الله في كتابه العزيز أحسن الحيوان ببركة صحبتهم بزمرة المتبتلين إلى الله المعتكفين في جوار الله (أقول) أشار رحمه الله تعالى إلى دقيقة تتعلق بالمعاني من نتائج فكره وهي أنه إذا ذكرت صفة في مقام المدح والافتخار ولم يكن لها اختصاص به حتى يتأتى ما قصد من الإطراء وصدر ذلك ممن يعرف أساليب البلاغة لا بدّ من القصد إلى معنى فيها يجعلها مختصة به مما يلوح به المقام وينظر إليه الحال بطرف خفي كما هنا فإنّ كون الله ثالث اثنين ليس مخصوصاً بالنبي ﷺ والصديق رضي الله تعالى عنه كما قال: ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ونحوه وبهذا طعنت الراضة في عده من خصائص أبي بكر رضي الله تعالى عنه كما في التفسير الكبير فيراد بها هنا أنه تعالى معهما بالحفظ الإلهي والاتصال المعنوي الذي رفعهما من حضيض الغار وحجبهما بسرادق حفظ لا تصل إليه أقدام الأفكار، فما بالك بأقدام الكفار، ومثله ما نحن فيه فإنّ كون طائفة مع كلب ليس مما يخص هؤلاء

(١) أخرجه البخاري ٣٦٥٣ و٣٩٢٢ و٤٦٦٣، ومسلم ٢٣٨١ والترمذي ٣٠٩٦، وأحمد ٤/١ وابن حبان ٦٢٧٨ و٦٨٦٩، وابن أبي شيبة ٧/١٢، وأبو يعلى ٦٧، والبيزار ٣٦، والمروزي ٧١ والطبري ١٠/١٣٦، كلهم من حديث أبي بكر الصديق.

الأقوال الثلاثة لأهل الكتاب والقليل منهم. ﴿فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرًّا ظَهْرًا﴾ فلا تجادل في شأن الفتية إلا جدالاً ظاهراً غير متعمق فيه، وهو أن تقص عليهم ما في القرآن من غير تجهيل لهم والرد عليهم ﴿وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ ولا تسأل أحداً منهم عن قصتهم سؤال مسترشد فإن فيما أوحى إليك لمندوحة عن غيره مع أنه لا علم لهم بها ولا سؤال متعنت تريد تفضيح المسؤول منه وتزييف ما عنده فإنه مخل بمكارم الأخلاق ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَأْنِهِ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا * إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ نهى تأديب من الله تعالى لنبيه حين قالت اليهود لقريش سلوه عن الروح وأصحاب الكهف وذوي القرنين فسألوه فقال: ائتوني غداً

فيمدحوا به لكثرتهم في رعاء الشاء فيلاحظ فيه معنى وهو أن أخس الحيوانات تصدّي لحفظهم وبذل نفسه في ملازمة أعتابهم حتى التحق بهم وعدّ معهم وتشرف بذكر الله له، ولذا قال خالد بن معدان: ليس في الجنة من الدواب إلا كلب أهل الكهف وناقاة صالح وحمار العزيز، وقال بعضهم: من أحب أهل الخير نال بركتهم... كلب أحب أهل فضل وصحبهم فذكره الله معهم في القرآن، فالتنظير في مجرّد ذكر أمر عام يلوح إلى أمر خاص هو المقصود منه والداعي إلى ذكره وبهذا يتعين كونه صفة في الآية والحديث لأنه الأصل في الجمل المادحة فهو نظيره مع قطع النظر عن الصفتين والموصوفين، ولذا قال: كلاً ولا ولم يذكر الثمين لاحتماله التلقين كما مرّ، قال: في قوانين البلاغة من محاسن الكلام نوع يقال له التبييع وهو أن يتجاوز عن المذكور إلى معنى آخر، كقوله:

نؤم الضحا لم تنتطق عن تفضل

أراد أنها مترفة مخدومة من بنات ذوي النعم وإلا فلا مدح فيه، وهذا ما أشار إليه قدّس سره وإنما أطلنا ذبول الكلام فيه للحمية العلمية فإن بعض أهل العصر لم يفهمه فشنع عليه قائلاً أنه سوء أدب يؤدّي إلى الاقتضاح في يوم تشخص فيه الأبصار حيث قابل جناب رب العالمين بأخس مخلوقاته وكفره بهذا ونسب إليه ما لا يصدر عن عاقل فضلاً عن كان في عصره صدر الأفاضل، وكتابه المذكور يقرأ وينسخ على صفحات الدهور. قوله: (فلا تجادل في شأن الفتية الخ) فسر المماراة بالمجادلة وقد فرق بينهما الراغب بأن المجادلة المحاجة مطلقاً والمماراة المحاجة فيما فيه مرية أي تردّد لأنها من مريت الناقاة إذا مسحت ضرعها للحلب، وقوله: من غير تجهيل لهم أي تصريح بذلك وإن كان في قص ما يخالفهم ذلك، وقوله: ولا تسأل أحداً منهم عن قصتهم الخ لأن السؤال إما للاسترشاد أو للتعنّت وكلاهما غير لائق بمقامه ﷺ، كما أشار إليه، وأما كونه لتطبيب خواطرهم أو ليظهر عدم علمهم فيرشدهم إليه كما يسأل الأستاذ تلميذه عن مسألة ثم يذكرها له فلا منع منه إن اقتضته الحال، والمندوحة السعة والمراد بها هنا الغني عنه، والتزييف بيان زيف الدراهم أي مغشوشها وهو هنا بمعنى الرّدّ استعارة منه. قوله: (نهى تأديب) أي المقصود تعليمه ذلك كما سيبيته وقوله: حين قالت الخ ظرف قوله: نهى

فأخبركم ولم يستثن فأبطأ عليه الوحي بضعة عشر يوماً حتى شق عليه وكذبتة قريش، والاستثناء من النهي أي ولا تقولن لأجل شيء تعزم عليه إنني فاعله فيما يستقبل إلا بأن يشاء الله أي إلا ملتبساً بمشيئته قائلاً إن شاء الله أو إلا وقت أن يشاء الله أن تقوله بمعنى أن يأذن

تأديب، وقوله: فسألوه فقال في نسخة فقال بدون فسألوه فالفاء فصيحة. قوله: (ولم يستثن) أي لم يقل إن شاء الله فإن الاستثناء يطلق على التقييد بالشرط في اللغة والاستعمال كما نص عليه السيرافي في شرح الكتاب، قال الراغب: الاستثناء رفع ما يوجبه عموم سابق كما في قوله: قل لا أجد فيما أوحى إليّ محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو رفع ما يوجبه اللفظ كقوله: امرأته طالق إن شاء الله اه، وفي الحديث من حلف على شيء فقال: إن شاء الله فقد استثنى^(١) فما قيل إن كلمة إن شاء الله تسمى استثناء لأنه عبر عنها هنا بقوله: إلا أن يشاء الله ليس بسديد، وكذا ما قيل إنها أشبهت الاستثناء في التخصيص فأطلق عليها اسمه، وقوله: بضعة عشر يوماً في السير أنه في قول ابن إسحق: خمسة عشر يوماً وفي سير النعمى أنه أبطأ عنه ثلاثة أيام، وقوله: وكذبتة أي شنت في تكذبه واستمرت عليه. قوله: (والاستثناء من النهي أي ولا تقولن لأجل شيء) يعني أن اللام لأجل والتعليل لا لام التبليغ، وقوله: تعزم عليه تخصيص للشيء بقرينة المقام، وقوله: فيما يستقبل إشارة إلى أن اسم الفاعل مراد به الاستقبال لأنه حقيقة فيه وإلى أن الغد ليس المراد به اليوم الذي يلي يومك بعينه بل ما استقبلك مطلقاً قيل ولا مانع من إرادة ذلك، وقوله: إلا بأن يشاء الله إشارة إلى أنه استثناء مفرغ من أعم الأحوال المقدره بعده وفيه باء ملابسة مقدره قبل أن أي لا تقولن إنني فاعل شيئاً غداً ملتبساً بحال من الأحوال إلا ملتبساً بحال مشيئة الله أي بأن تذكرها فتقول إنني فاعله إن شاء الله، فقوله: ملتبساً إشارة إلى أن الجار والمجرور حال، وقوله: قائلاً تفسير لمعنى الملابسة بينه وبين المشيئة، وقيل إنه إشارة إلى أن فيه مضافاً مقدرأ أي بذكر مشيئة الله، قال في الكشف لأن التباس القول بحقيقة المشيئة محال، ورد بأن معنى التباسه بها تعلقها على مذهب أهل الحق لا الالتباس الحسي فالصواب أن يقال: إنه لو أريد الالتباس بحقيقة المشيئة لم يبق للنهي معنى إذ كل موجود كذلك، وفيه أن ما ذكره ليس من التباس حقيقة المشيئة في شيء بل هو التباس متعلقها وفرق بينهما، مع أنه أيضاً غير صحيح لما ذكره فهو تأييد له لا رد عليه فتدبر.

قوله: (أو إلا وقت أن يشاء الله أن تقوله) فهو أيضاً استثناء مفرغ من النهي والمستثنى منه أعم الأوقات لا من أعم الآلات والأسباب كما توهم، أي لا تقل ذلك في وقت من الأوقات إلا في وقت تذكر فيه مشيئة الله فالمصدر المؤول مقدر بالزمان وفسر المشيئة على هذا الوجه بالإذن من الله لأن وقت مشيئة الله لشيء لا تعلم إلا بإعلامه به وإذنه فيه، وعلى هذا فمعنى

(١) أخرجه الترمذي ١٥٣٢، والنسائي ٣٠٧/٣١، وابن حبان ٢١٠٤، وأحمد ٣٠٩/٢، وعبد الرزاق ١٦١١٨، وابن حبان ٤٣٤١ كلهم من حديث أبي هريرة وإسناده صحيح.

لك فيه، ولا يجوز تعليقه بفاعل لأن استثناء اقترن المشيئة بالفعل غير سديد واستثناء اعتراضها دونه لا يناسب النهي ﴿وَأَذْكُرُ رَبِّكَ﴾ مشيئة ربك وقل إن شاء الله كما روي أنه لما نزل قال عليه الصلاة والسلام إن شاء الله ﴿إِذَا نَسِيتُ﴾ إذا فرط منك نسيان لذلك ثم

الآية كقوله: ﴿وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى﴾ [سورة النجم، الآيتان: ٣ و٤] ويكون هذا مخصوصاً بالنبى ﷺ وهو مناسب لقول المصنف: تأديب من الله لنبية ﷺ كما يدل عليه سبب النزول وعلى الأول هو تأديب للأمة كما أشار إليه الطيبي وعدم الاختصاص به يعلم بطريق الدلالة، وأما القول بأنه لا يلزم ذلك من المنع في غد لاحتمال المنع عنه فيما بعده لأن الزمان باتساعه قد ترتفع الموانع فيه أو تخف، فلا تنأتى الدلالة فليس بشيء لأنه مجرد احتمال لم ينشأ من دليل والموانع عام شامل للموت واحتماله في الزمن البعيد أقوى، فمن قال إنه تضييق على الناس لم يقف على مرادهم وكذا ما قيل إنه على مذهب المعتزلة من أن الأمر عين الإرادة أو يستلزمها ولذا أخره المصنف رحمه الله وقدمه الزمخشري، وإنما أخره المصنف لأن المتبادر منه الأول فتدبر. قوله: (ولا يجوز تعليقه بفاعل الخ) لما بين أنه مستثنى من مدخول النهي على الوجهين كما بينه أشار إلى أنه لا يجوز أن يكون مستثنى من قوله: إني فاعل أي مما في حيزه استثناء مفرغاً من أعم الأحوال، أو الأوقات لفساد معناه لأنه يصير تقديره إني فاعل بكل حال أو في كل وقت إلا في حال أو وقت مشيئة الله ومآله النهي عن أن يقول إني فاعل إن شاء الله وهذا لا يقوله أحد كما قاله ابن الحاجب رحمه الله، وأما ما قيل عليه أنه صحيح ومعناه النهي عن أن يذهب مذهب الاعتزال في خلق الأعمال فيضيفها لنفسه قائلاً إن لم تقترن مشيئة الله بالفعل فأنا فاعله استقلالاً فإن اقترنت فلا فمع ما فيه من التعسف الذي لم يقع مثله في القرآن ولذا لم يعرج عليه أحد من المفسرين مع ما في الآية من التأويلات لأن المستثنى إما عدم ذلك الفعل أو وجوده، أما على الأول فلأنه يصير المعنى إني فاعل في كل حال إلا إذا شاء الله عدم فعلى وهذا لا يصح النهي عنه أما على مذهب أهل السنة فظاهر وأما على مذهب المعتزلة فلأنهم لا ينكرون أن مشيئة الله لعدم فعل العبد الاختباري إذا عرضت دونه بإيجاد ما يعوق عنه، كموت ونحوه منعت عنه وإن لم يكن ذلك بإيجاده وإعدامه، ولذا قال في الكشف: إن ما ظنه صاحب الانتصاف من أنه مخالف لأصولهم كلام نشأ عن عدم التدبر، وهو مأخذ هذا القائل ولم يسلمه أحد من شراح الكشاف، وأما على الثاني فلا يصح النهي أيضاً لأن فعل ما شاء الله وجوده لا ينهى عنه عندنا ولا عندهم فتأمل، وقيل إنه على الاستثناء من النهي منقطع والمقصود منه التأييد أي لا تقله أبداً، كقوله: خالد بن فيها إلا ما شاء الله والمعنى لا تقولن فيما يتعلق بالوحي إني أخبركم به إلا أن يشاء الله والله تعالى لا يشاء أن يقوله من عنده فهو لا يقوله أبداً فهو على حد قوله: لا يذوقون فيها الموت إلا الموتة الأولى. قوله: (واستثناء اعتراضها) أي مشيئة الله دونه أي الفعل لا يناسب النهي لما عرفت من أنه معنى صحيح لا ينهى عنه وأما كونه رد المذهب المعتزلة فقد عرفت رده. قوله: (مشيئة ربك وقل إن

تذكرته، وعن ابن عباس ولو بعد سنة ما لم يحنث ولذلك جَوَزَ تأخير الاستثناء عنه وعامة الفقهاء على خلافه لأنه لو صح ذلك لم يتقرّر إقرار ولا طلاق ولا عتاق ولم يعلم صدق ولا كذب وليس في الآية والخبر أنّ الاستثناء المتدارك به من القول السابق بل هو من مقدّر مدلول به عليه ويجوز أن يكون المعنى واذكر ربك بالتسبيح والاستغفار إذا نسيت الاستثناء مبالغة في الحث عليه، واذكر ربك وعقابه إذا تركت بعض ما أمرك به ليعثك على التدارك أو اذكره إذا اعتراك النسيان ليذكرك المنسي ﴿وَقُلْ عَسَىٰ أَنْ يَهْدِيَنِّي رَبِّي﴾ يدلني ﴿لَأَقْرَبَ مِنْ هَذَا رَشْدًا﴾ لأقرب رشداً وأظهر دلالة على أنني نبي من نبا أصحاب الكهف وقد هداه لأعظم من ذلك كقصص الأنبياء المتباعدة عنه أيامهم والأخبار بالغيوب والحوادث النازلة في

شاء الله) يعني أنه على حذف مضاف أي مشيئة ربك لا إنه حذف منه كلمتان أي بمشيئته كما قيل: وقل إن شاء الله بيان لكيفية ذكر المشيئة وفسره بما ذكر للدلالة ما قبله عليه وذكر الحديث لدلالته على هذا التفسير، وهو ظاهر، وقوله: ثم تذكرته قيد لا بد منه لأنه ما دام ناسياً لا يؤمر بذكره، وقوله: ما لم يحنث لأنّ عدم الحنث يستلزم تذكر اليمين وهو في قوة ذكره فكأنه متصل به، وقوله: وعامة الفقهاء أي أكثرهم إذ فيه خلاف ابن عباس رضي الله تعالى عنهما، ومن تابعه وهو رواية عن أحمد والشافعي، موافق للجمهور ولا وجه لما قيل إنه مع ابن عباس رضي الله عنهما، وقيل إنه يصح ما لم يقم من مجلسه، وقوله: لم يتقرّر إقرار ولا طلاق الخ، أي لم يثبت لأنّ للحالف أن يقول استثنيت بعد ذلك أو أستثني، وفي نسخة لم يتصوّر أي لم يتصوّر بقاؤه وتقرره والأولى أصح وأظهر.

تنبيه: فيما قاله المصنف رحمه الله تعالى بحث فإنّ الإمام الخيضي، قال في كتاب الخصائص أنّ من خصائصه ﷺ أنه كان له أن يستثني بعد حين بخلاف غيره لما روى الطبراني في الكبير بسند متصل عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله: واذكر ربك إذا نسيت، قال إذا نسيت الاستثناء فاستثن إذا ذكرت وهي لرسول الله ﷺ خاصة. اه وهو مذهب الشافعية ومنهم المصنف فيجوز الفصل للنبي ﷺ دون غيره وكان عليه تفصيله فإنّ كلامه يوهم خلافه، وليس هذا قول ابن عباس ففي المسألة ثلاثة أقوال منع الفصل مطلقاً وجوازه مطلقاً والتفصيل بين النبي ﷺ وغيره. قوله: (ولم يعلم صدق ولا كذب) في الإخبار عن الأمور المستقبلية دون الماضي والحال فإنه لا يجري فيه التعليق فإذا قال فعلت كذا إن وقع فصدق وإلا فهو كذب وعدم ظهور الكذب ظاهر، إذا قال اعمل كذا، ولم يفعل لاحتمال تعليقه بالمشيئة بعده ولكونه غير متحقق لم يعلم صدقه أيضاً ولذا لا يصدق في القضاء إذا قال: نويته فما قيل إنّ عدم العلم بالكذب ظاهر في الصدق لأنه إذا قال أحد اعمل كذا وفعل علم صدقه، ليس بشيء لأنه إذا تردّد في نقيض شيء لزم التردّد فيه وإلا فهو قطعي وهذا غني عن البيان فلا حاجة إلى التثبت بأجوبة واهية ذكرها بعض أرباب الحواشي. قوله: (وليس في الآية والخبر الخ) جواب عما تمسك به من جوز تأخيره من الآية على تفسيره الأمر فيها بالمشيئة بعد أيام والحديث المذكور

الأعصار المستقبلية إلى قيام الساعة أو لأقرب رشداً أو أدنى خيراً من المنسي ﴿وَلِيُشَوِّأَ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تَسْعًا﴾ يعني لبثهم فيه أحياء مضروباً على آذانهم وهو بيان لما أجمله قبل وقيل إنه حكاية كلام أهل الكتاب فإنهم اختلفوا في مدة لبثهم كما اختلفوا في عدّتهم فقال بعضهم: ثلثمائة وقال بعضهم ثلثمائة وتسع سنين وقرأ حمزة والكسائي

فيه أنه قال: إن شاء الله بعد نزولها فهو دال أيضاً على ذلك فدفعه بأن المشيئة المذكورة فيهما ليست مقيدة لقوله: أخبركم غداً السابق في القصة حتى يقوم دليل على ما قلتم بل هو استثناء من أمر مقدّر فيه والتقدير كلما نسيت ذكر الله اذكر حين التذكر إن شاء الله، وما في الحديث تقديره لا أنسى المشيئة بعد اليوم ولا أتركها إن شاء الله أو أقول إن شاء الله إذا قلت إنني فاعل أمراً فيما بعد، وقوله: ويجوز الخ جواب آخر بأن الآية لا يتعين فيها التأويل السابق الذي تشبثتم به، وقوله: مبالغة في الحث عليه أما دلالة التسبيح عليه فلأنه يستعمل للتعجب والتعجب من تركه يقتضي أنه لا ينبغي الترك ويشعر بأنه ذنب مع أن الخطأ والنسيان مغفوّ، واعتراك بمعنى عرض لك، وقوله: إذا نسيت الاستثناء يعني ثم تذكرته وقيل إن هذين القولين ليس فيهما شديد ارتباط بما سبق، وقوله: ليذكرك المنسيّ دليل على أن المراد نسيان شيء من الأشياء والمنسيّ اسم مفعول لنسي أصله منسوي أو من التفعيل بفتح السين والقصر وقوله وعقابه عطف تفسير للمراد بذكره أو إشارة إلى تقدير مضاف، وقوله: ما أمرك به شامل لأمر الإيجاب والندب، وقوله: وأظهر دلالة فأقرب بمعنى أظهر والرشد الدلالة، وقوله: من نبا صلة أفعال المقدرّة، وقوله: إلى قيام الساعة متعلق بالنازلة أو المستقبلية أو هما تنازعا فيه وتقييده بذلك لا ينافي الإخبار عما بعدها مع أن التقييد بها لأنه الدال على نبوته. قوله: (أو أدنى خيراً من المنسيّ) فأقرب بمعناه الحقيقي ورشداً بمعنى خيراً وهذا معنى آخر للآية ولما جعل اليهود بيان قصة أصحاب الكهف دليلاً على نبوته ﷺ هوّن الله أمرها بقوله: قل عسى الخ كما هوّن في الأوّل بقوله: أم حسبت الخ. قوله: (وهو بيان لما أجمله) من مدة لبثهم أولاً في قوله سنين عدداً إلا أنه حينئذ يحتاج إلى بيان وجه العدول عن المتبادر وهو ثلثمائة وتسع سنين مع أنه أخصر، وأظهر فقيل للإشارة إلى أنها ثلثمائة بحسب أهل الكتاب بالأيام واعتبار السنة الشمسية وثلثمائة وتسع بحسب العرب واعتبار القمرية بياناً للتفاوت بينهما وقد نقله بعضهم عن عليّ رضي الله عنه، واعترض عليه بأن دلالة اللفظ عليه غير ظاهرة مع أنه لا يوافق ما عليه الحساب والمنجمون كما قاله الإمام، ولذا قيل إن روايته عن عليّ كرم الله وجهه لم تثبت وفيه بحث فإن وجه الدلالة فيه ظاهر لأن المعنى لبثوا ثلثمائة سنة وتسعاً زائدة على حساب غيرنا والعدول عن الظاهر يشعر به والتفاوت ما ذكر كما بينوه لكنه تقريبي كما بين في محله، وقال الطيبي رحمه الله: وجه أنهم لما استكملوا ثلثمائة سنة قربوا من الانتباه، ثم اتفق ما أوجب بقاءهم نائمين تسع سنين، وقيل إنهم انتبهوا قليلاً ثم ردّوا إلى حالتهم الأولى فلذا ذكر الازدياد وفيه نظر. قوله: (وقيل إنه حكاية كلام أهل الكتاب الخ) فيكون من مقول سيقولون السابق وما

ثلثمائة سنين بالإضافة على وضع الجمع موضع الواحد ويحسنه ههنا أن علامة الجمع فيه جبر لما حذف من الواحد وأن الأصل في العدد إضافته إلى الجمع ومن لم يضيف أبدل السنين من ثلاث ﴿قُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَيْتُوا لِمُ غَيْبِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ له ما غاب فيها وخفي من أحوال أهلها فلا خلق يخفى عليه علماً ﴿أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ﴾ ذكر بصيغة التعجب للدلالة

بينهما اعتراض، ويؤيده أنه قرئ وقالوا: ويكون ضمير ازدادوا لأهل الكتاب، وهو في الأول لأهل الكهف ويظهر فيه وجه العدول لأن بعضهم قال: ثلثمائة وبعضهم قال إنه أزيد بتسعة. قوله: (بالإضافة على وضع الجمع موضع الواحد) إشارة إلى أن الأصل في تمييز المائة أن يكون مفرداً مجروراً بالإضافة، وأما نصبه فشاذ كقوله:

إذا عاش الفتى مائتين عاماً

وأما على قراءة التنوين هنا فليس تمييزاً كما سيأتي بيانه، فلذا قال إن الجمع فيه وضع الواحد الذي هو الأصل، وقد تبع فيه الرمخشري، وهو مخالف لقول ابن الحاجب أن الأصل في التمييز مطلقاً هو الجمع لكنه يعدل عنه لغرض، ولك أن تجمع بينهما بأن الجمع أصل بحسب الوضع الأصلي والقياس والأفراد أصل بحسب الاستعمال لغلبته فيه بلا شبهة ولولا هذا الاعتبار لكان قوله: هذا مخالفاً لقوله، والأصل في العدد إضافته إلى الجمع وقوله: إن علامة الجمع فيه جبر أي ليست متمحضة للجمعية لأن أصل هذا الجمع أن يكون للمذكر العاقل السالم، وهذا ليس كذلك ولكنهم قد خالفوه فيما حذف منه حرف كسنيين وثبين وعضين جبراً له، فلكونها كالعوض أجرى مجرى ما لا علامة جمع فيه، وأصل سنة سنة أو سنة على الخلاف فيه وما قيل من أن كلامه هذا يشعر بأن الوضع المذكور صحيح في نفسه والأمران محسنان وليس كذلك، فالأولى أن يجعل ثانيهما مصححاً والأول محسناً ليس بشيء لأنه لا شك في صحته في نفسه كما صرح به في التسهيل. قوله: (ومن لم يضيف أبدل السنين من ثلاث) أو جعله عطف بيان وهو أولى وجوز فيه الجر على أنه نعت لثلثمائة ولم يجعله تمييزاً لما مر، وقال الزجاج: لو كان تمييزاً لزم أن يكونوا لبثوا تسعمائة سنة، قال ابن الحاجب: ووجهه أنه فهم من لغتهم أن مميّراً لمائة واحد من مائة كما إذا قلت: مائة رجل، فإن كل واحد من المائة رجل، ولو كان كل واحد من الثلثمائة سنين وأقلها ثلاثة كانت تسعمائة سنة، ورد بأن هذا الذي ذكره مخصوص بالتمييز المفرد وأما إذا كان جمعاً كثلاثة أثواب فلا، بل هو كتقابل الجمع بالجمع ولا وجه لتخصيص هذا الإشكال بنصب سنين تمييزاً كما في شروح الكشاف بل هو وارد على الإضافة أيضاً وقد نقله الرضي عن ابن الحاجب فقال: وهذا الذي ذكره الزجاج يرد على قراءة حمزة والكسائي بالإضافة، فتدبر. قوله: (له ما غاب فيها وخفي) يعني أن غيب مصدر بمعنى الغائب والخفي جعل عينه مبالغة فيه ومن أحوالها بيان لما، وقوله: فلا خلق أي مخلوق من الأجسام ونحوها يخفى عليه لأن من علم خفي الأحوال ومغيبها علم غيرها بالطريق الأولى ولذا أتى بالفاء التفرعية، وعلماً تمييز. قوله: (للدلالة على أن أمره في الإدراك الخ) قيل

على أن أمره في الإدراك خارج عما عليه إدراك السامعين والمبصرين إذ لا يحجبه شيء ولا يتفاوت دونه لطيف وكثيف وصغير وكبير وخفيّ وجلّيّ والهاء تعود إلى الله ومحله الرفع على الفاعلية والباء مزيدة عند سيبويه وكان أصله أبصر أي صار ذا بصر ثم نقل إلى صيغة الأمر بمعنى الإنشاء، فبرز الضمير لعدم لياق الصيغة له أو لزيادة الباء كما في قوله تعالى:

يعني ليس المراد حقيقة التعجب لاستحالته عليه تعالى، فالمراد أنه أمر عظيم من شأنه أن يتعجب من أمثاله (أقول) التعجب من العجب وهو ما يعرض عنه استعظام الأشياء التي تجهل أسبابها وتقل، وصدوره من الله بلفظ العجب أو ما يدلّ عليه لا يجوز كما صرح به في الكشف في محل آخر وذكره عامة النحاة ولذا أولوا ما ورد في الحديث من قوله ﷺ: «عجب ربكم»^(١) ونحوه وأما صدوره من الناس بأن يتعجبوا من بعض صفات الله أو أفعاله، كقولهم: ما أعظم الله، وفي الحديث ما أحملك عن عصاك وأقربك ممن دعاك وأعطفك على من سألك^(٢) وقال الشاعر:

ما أقدر الله أن يدني على شحط من داره الحزن ممن داره صول . . .

وهو كثير في كلامهم فقد ارتضى أكثر أهل العربية كالمبرد والفارسي أنه جائز، وسئل ابن هشام عنه فكتب رسالة في جوازه وما نحن فيه من القبيل الثاني لاندرجاه تحت القول، وقد جوزوا فيه أن يكون حقيقة فما ذكره ناشئ من عدم الفرق بين المقامين وليس هذا محل تفصيله، فإن قلت بعدما بين الله مدة لبثهم بقوله: ﴿ثلاثمائة سنين وازدادوا تسعاً﴾ [سورة الكهف، الآية: ٢٥] ما وجه ذكر: ﴿قل الله أعلم بما لبثوا﴾ [سورة الكهف، الآية: ٢٦] قلت أما على الوجه الثاني وهو أنه حكاية عن تردّد أهل الكتاب في أنه ثلاثمائة وتسع فظاهر وأما على الأوّل فالمراد أن الله أعلم بحقيقة ذلك وكيفيته وهو بعد الإخبار عنه إشارة إلى أنه بإخبار الله وإعلامه لا من عنده وأما احتمال أن السنين شمسية أو قمرية والتسع سنين أو شهوراً فليس بشيء. قوله: (والهاء تعود إلى الله) أي في قوله به وهذان المذهبان في إعراب هذه مشهوران مبسوطان في العربية، وقوله: صار ذا بصر يعني أن الهمزة للصيرورة لا للتعديبة كأعدّ البعير أي صار ذا غدة ونقله إلى صورة الأمر ليدلّ على أنه قصد به معنى إنشائي لتعيينه فيه بخلاف الماضي فإنه خبر في الأكثر وقد يرد للإنشاء كنعم وبئس، وقوله: لياق وفي نسخة لياقة بفتح اللام بمعنى مناسبة صيغة الأمر له بحسب الظاهر لأنه ضمير غائب وفاعل الأمر أبداً ضمير مخاطب مستتر فأبرز لذلك وله محلان رفع وجر ومثله كثيراً، ولدخول الباء الزائدة عليه، وتصييره مجروراً وهو لا يستتر إذ المستتر لا يكون الأمر فرعاً ولذا حذف من قوله: أسمع مع أن الفاعل لا يجوز حذفه

(١) كحديث أبو هريرة: سمعت أبا القاسم ﷺ يقول: عجب ربنا من أقوام يقادون إلى الجنة في السلاسل.

وأخرجه البخاري ٣٠١٠ وأبو داود ٢٦٧٧، وأحمد ٤٥٧/٢.

(٢) لم أجده ولعله لا يصح مرفوعاً.

﴿وَكُفِيَ بِهِ﴾ والنصب على المفعولية عند الأخفش والفاعل ضمير المأمور وهو كل أحد والباء مزيدة إن كانت الهمزة للتعدي ومعديّة إن كانت للصيرورة ﴿مَا لَهُمْ﴾ الضمير لأهل السموات والأرض ﴿مِن دُونِهِ مِن وَلِيِّ﴾ من يتولى أمورهم ﴿وَلَا يَتْرُكُ فِي حَكْمِهِ﴾ في قضائه ﴿أَحَدًا﴾ منهم ولا يجعل له فيه مدخلاً، وقرأ ابن عامر وقالون عن يعقوب بالتاء والجزم على نهي كل أحد عن الإشراك ثم لما دلّ اشتغال القرآن على قصة أهل الكهف من حيث إنها من المغيبات بالإضافة إلى الرسول ﷺ على أنه وحي معجز أمره بأن يداوم درسه

لكنه لما صار فضله أعطى حكمه كما صرح به الرضي وغيره، وقوله: نقل إلى صيغة الأمر أي حوّل إليها فصار في صورة الأمر وليس المراد به ذلك بل إنشاء التعجب، وما قيل إنّ المراد أنه لم يشتق من الفعل كغيره من الأوامر بل سكن آخره فلا يرد عليه أن كون الأمر بمعنى الماضي غير معروف بل عكسه لا وجه له فإنه ليس أمراً بل إنشاء كعبت واشترت، وليت شعري ما يقول في كسر صاده ومثل هذا من التعسف البارد وكون الماضي لا يرد بمعنى الأمر غير مسلم ألا ترى أن كفى به بمعنى اكتف به عند الزجاج، كما سيأتي وفي الحديث اتقى الله امرؤ فعل خيراً يشب عليه كما ذكره ابن مالك وله نظائر وإن كان عكسه أشهر، وقوله: عند سيبويه أي مذهبه أنه فاعل فحذف اكتفاء بما قبله والباء مزيدة فيه ليتصوّر التلفظ به، وقال الزجاج: إنّ الباء في كفى به دخلت لأنه بمعنى اكتف به وهو حسن. قوله: (والنصب على المفعولية) معطوف على قوله: الرفع على الفاعلية وما عزاه إلى الأخفش كغيره عزاه الرضي إلى الفراء، وقوله: والفاعل ضمير المأمور وهو كل أحد لأنّ المراد أنه لظهوره يؤمر كل أحد لا على التعيين بوصفه بما ذكر ولذا لم يشن، ويؤنث ويجمع لأنه غير متصرف وثمره الخلاف تظهر فيما اضطرّ إلى حذف الباء فعلى الأول يلزم رفعه وعلى هذا يلزم نصبه ويرجح كون الهمزة للتعدي كونها أكثر وكونها للصيرورة لأنّ الأصل عدم الزيادة. قوله: (الضمير لأهل السموات والأرض) المعلوم من ذكر السموات والأرض قبله، وقيل لأصحاب الكهف أي مالهم من يتولى أمرهم ويحفظهم غيره، وقيل: للمختلفين في شأنهم أي لا يتولى أمرهم غير الله فهم لا يقدرّون بغير أقداره فكيف يعلمون ذلك بغير إعلامه ولا يخفى بعده، وفسر الحكم بالقضاء لأنّ به تنفيذ ما قدره. قوله: (منهم) أي من أهل السموات والأرض، وقوله: على نهي كل أحد لا نهي النبي ﷺ لأنه لا يتصوّر منه ذلك ولو جعل له ﷺ لكان تعريضاً بغيره كقوله:

إياك أعني فاسمعي يا جاره

فيكون مآله إلى هذا ويحتمل أن يكون المعنى لا تسأل إحداهما لا تعرفه من قصة أهل الكهف ولبثهم واقتصر على ما يأتيك من الرحي وهذا أشدّ مناسبة لقوله: واتل الخ وهو موافق للمعنى على الغيبة. قوله: (ثم لما دلّ اشتغال القرآن على قصة الخ) على الأولى متعلقة باشتغال والثانية بدلّ، وقوله: من حيث تعليل للدلالة على إعجازه، وقوله: بالإضافة الخ

ويلزم أصحابه فقال: ﴿وَأَتْلُ مَا أُوْحِيَ إِلَيْكَ مِنْ كِتَابِ رَبِّكَ﴾ أي من القرآن ولا تسمع كقولهم ائت بقرآن غير هذا أو بدله ﴿لَا مَبْدَلَ لِكَلِمَاتِهِ﴾ لا أحد يقدر على تبديلها وتغييرها غيره. ﴿وَلَنْ نَجْعَدَ مِنْ دُونِهِ مِثْلَهُ﴾ ملتجأ تعدل إليه إن هممت به ﴿وَأَمِيرَ نَفْسِكَ﴾ احبسها وثبتها ﴿مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْعَدْوَةِ وَالْعَشِيِّ﴾ في مجامع أوقاتهم أو في طرفي النهار،

لإخراج بعض أهل الكتاب وإعجازه بذلك لا ينافي كونه معجزاً ببلاغته فليس مبنياً على القول المرجوح، وقوله: أمره جواب لما فإن قلت دلالته على ما ذكر تستلزم الأمر بملازمة الدراسة في الجملة لا ما عطف عليه، قلت الظاهر أنها قضية اتفاقيه مسوقة لبيان ارتباط هذه الآية بما قبلها كما تقول لما قدم زيد طلعت الشمس ولا ملازمة فيها عقلاً ولا عادة فلا يرد عليه شيء حتى يدفع بأن المعطوف بمنزلة التفسير، لأن المراد من درس الوحي تلاوته على أصحابه من غير التفات لمن طلب تبديله إذ هو كاف للموحد، وهذا مبني على أن اتل بمعنى اقرأ، ويحتمل أنه من التلو بمعنى اتبع ما أوحى إليك من ربك وألزم العمل به. قوله: (لا أحد يقدر على تبديلها الخ) دفع لما يرد على ظاهره من أن التبديل واقع لقوله: وإذا بدلنا آية الخ بأن المنفي تبديل غيره تعالى له، وأما هو فقدوته شاملة لكل شيء يمحو الله ما يشاء ويثبت، ومنهم من خص الكلمات بالخبر لأن المقام للإخبار عن قصة أهل الكهف وهو لا يبذل أي ينسخ وكون المنسوخ ثابتاً إلى وقت النسخ لا ينافي كونه تبديلاً كما توهم، ونفي القدرة لأنه في الواقع كذلك ونفيها يستلزم نفي التبديل بالفعل. قوله: (ملجأ تعدل إليه) اللحد والإلحاد حقيقته الميل والعدول والملتجئ إلى شيء يعدل عن غيره إليه فلذا ورد بمعنى الملجأ، وقوله: إن هممت إشارة إلى أنه على الفرض والتقدير إذ هو ﷺ بل خالص أمته لم يلتجئوا لغير الله. قوله: (احبسها وثبتها) يشير إلى أن أصل معنى الصبر الحبس ومنه صبرت الدابة حبستها لتعلف، ثم توسع فيه فاستعمل في الثبات على الأمر وتحمله ومنه الصبر بمعناه المعروف ولم يجعله منه هنا لتعديبه ولزوم الآخر قيل وهذه الآية أبلغ من قوله في سورة الأنعام ﴿ولا تطرد الذين يدعون ربهم﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٥٢] الآية وقد مر. قوله: (في مجامع أوقاتهم) هذه العبارة تستعمل للدوام كما يقال: ﴿بكرة وأصيلاً﴾ وهو محتمل هنا وقد فسره به المصنف رحمه الله في سورة الأنعام فمجامع في كلامه إن كان جمع مجمع كمقعد ومنزل اسم مكان كما هو المشهور فيه، فإضافته للأوقات بتقدير مضاف أي مجامع صلوات أوقاتهم الخمس، أو مجامع أوقات صلاتهم الخمسة، كما روي عن مجاهد وغيره وإن كان اسم زمان فإضافته بيانية، والمراد أوقاتهم الجامعة لهم وهي تلك الأوقات أيضاً، وإن كان مصدرأ فإن مجمعاً يكون بمعنى الجمع كما في المصباح وأريد به المجموع فهو بمعنى الدوام وأما كونه جمع مجموع فلا وجه له، وعلى الثاني فأخذه من النظم لأن هذه العبارة شائعة فيه وأما على الأول فلأن اجتماعهم مع النبي ﷺ في الأكثر لذلك وعبارة المصنف لا تخلو من الركافة، وبما قرّنه سقط ما قيل من أن الأولى أن يفسر بالدوام لأنه المعروف وليس في الآية ما يدل على دعائهم مجتمعين في أوقات

وقرأ ابن عامر بالغدوة وفيه أن غدوة علم في الأكثر فتكون اللام فيه على تأويل التنكير ﴿يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ رضا الله وطاعته ﴿وَلَا تَعُدُّ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ ولا تجاوزهم نظرك إلى غيرهم.

الصلوات، ثم الظاهر أن يفسر مجامع أوقاتهم بمحال اجتماعهم للذكر والدعاء مطلقاً، وهو مما يدل عليه تعميمهم للدعاء لأن سبب النزول قول المؤلف لالنبي ﷺ: لو جلست في صدر المجلس ونحيت هؤلاء وأرواح خيلهم جلسنا إليك وأخذنا عنك فنزلت هذه الآية فالتمسهم النبي ﷺ في مؤخر المسجد يذكر الله على ما روي في أسباب النزول وهو مما لا غبار عليه، وقوله: أو في طرفي النهار فهو على ظاهره وخصهما لأنهما محل الغفلة والاشتغال بأمورهم، ويحتمل أن يريد به الدوام أيضاً. قوله: (وفيه أن غدوة علم في الأكثر) يعني أن الأكثر في استعمال العرب له أن يستعمل علم جنس ممنوعاً من الصرف فلا تدخل عليه ألف ولام لأنه لا يجتمع في كلمة تعريفان وهذا هو الأكثر لكن سيبويه والخليل ذكراً أن بعض العرب ينكرها فيقول: جاء زيد غدوة بالتنوين وعلى هذه اللغة خرجت هذه القراءة وقد قال الرضي أنه يجوز استعمالها، كذلك اتفاقاً فقوله على تأويل التنكير جواب عن سؤال مقدر بأنه نكر كما ينكر العلم الشخصي في قولهم: حاتم طيئ وزيد المعمارك إلا أن الجواب السابق أحسن دراية ورواية لأن التنكير في العلم الشخصي ظاهر وأما في الجنسي ففيه خفاء لأنه شائع في أفراده قبل تنكيره فتكيره إنما يتصور بترك حضوره في الذهن الفارق بينه وبين النكرة، وهو خفي فلذا أنكره الفناري في حواشيه على التلويح في تنكير رجب علم الشهر فتدبر. قوله: (رضا الله وطاعته) قيل إنه يريد أن الوجه بمعنى الذات وفيه مضاف مقدر (أقول) الأحسن أن مراده ما قاله الإمام السهيلي في الروض من أن الوجه إذا أضيف إلى الله يراد به الرضا والطاعة المرضية مجازاً لأن من رضي على من أطاعه يقبل عليه، ومن غضب يعرض عنه، وأما ما قيل من أنه يشير إلى أن الوجه بمعنى الذات ولو أسقط لفظ الرضا كان أبلغ فإذا أراد الرضا فقط فلا وجه له، وإن أراد مع ما عطف عليه فله وجه على ما قرره، وجملة يريدون حال من فاعل يدعون. قوله: (لا تجاوزهم نظرك الخ) إشارة إلى أن عدا حقيقة معناه تجاوز كما صرح به الراغب ولما كان التجاوز لا يتعدى بعن إلا إذا كان بمعنى العفو كما صرحوا به أيضاً وقد أشار إليه بقوله لا تجاوزهم الخ احتاجوا إلى التضمين فما قيل إنه بمعنى تصرف وهو يتعدى بعن من غير تضمين لا يسمع في مقابلة النقل الصحيح، وقوله: لا تجاوزهم بضم التاء من المفاعلة، وهو مجزوم وفاعله ضمير النبي ﷺ، ومفعوله نظرك وعبر بالنظر لأنه المتجاوز في الحقيقة ويحتمل أن يكون إشارة إلى تقدير مضاف في النظم، وما قيل إنه يعني أن العين مجاز عن النظر ياباه التشية وقوله: إن تجاوز أصله تتجاوز بتاءين حذف إحداهما تخفيفاً وفاعله نظرك وأنت لتأويله بالعين وهي النظر مجازاً، وهو كناية عن نهى النبي ﷺ على حد قوله لا أرينك ههنا، تكلف وتعسف لا داعي إليه.

قوله: (لتضمينه معنى نبا) أي معنى فعل متعد بعن أي معنى فعل متعد من نبا ينبو نبواً

وتعديته بعن لتضمينه معنى نبا يقال: نبت وعلت عنه عينه اقتحمته، ولم تعلق به والغرض في هذا إعطاء معنيين أي لا تقتحمهم عينك متجاوزتين إلى غيرهم، وقرئ ولا تعد عينيك ولا تعدّ من أعداء وعدّاه والمراد نهى الرسول ﷺ أن يزدري بفقراء المؤمنين وتعلو عينه عن رثائه زيهم طموحاً إلى طراوة زي الأغنياء ﴿ثَبِيذُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ حال من الكاف في المشهورة ومن المستكن في الفعل في غيرها ﴿وَلَا تُطِيعَنَّ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ﴾ من جعلنا قلبه غافلاً ﴿عَنْ ذِكْرِنَا﴾ كامية بن خلف في دعائك إلى طرد الفقراء عن مجلسك لصناديد قريش وفيه تنبيه على أنّ الداعي له إلى هذا الاستدعاء غفلة قلبه عن المعقولات وانهماكه في المحسوسات حتى خفي عليه أنّ الشرف بحلية النفس لا بزينة الجسد وأنه لو أطاعه كان

بمعنى علا وبعد المتعدّي بعن وأما كونه بمعنى الصرف المتعدّي بها دون تضمين فليس بمسلم عند الشيخين وكلام القاموس ليس بحجة عليهما، وكون اختياره لما في التضمين من إفادة معنيين فهو أبلغ لا يتأتى إلا إذا سلم أنّ حقيقته الصرف كما توهم، وقوله: وقرئ ولا تعد أي بضم التاء وسكون العين وكسر الدال المخففة من أعداء وهي قراءة الحسن وتعدّ بضم التاء وفتح العين وتشديد الدال المكسورة من عدّاه يعديه وهي قراءة الأعمش والهمزة والتضعيف فيهما ليسا للتعدية كما في الكشاف، بل هما ما وافق معنى الثلاثي فيجري فيه التضمين السابق وإلا لتعدّى بنفسه كما في البحر ردّاً على الزمخشري ولذا تركه المصنف. قوله: (والمراد نهى الرسول ﷺ الخ) أي على جميع القراءات، وقوله: أن يزدري بفقراء المؤمنين أي يحقرهم وهو يتعدّى بالياء كما قاله الراغب فلا حاجة إلى القول بأنّ البناء زائدة أو أنه مضمن معنى الاستخفاف، وقوله: تعلو عينه وعلو يتعدّى بعن قال تعالى: ﴿سَبِّحْهُنَّ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٤٣] وبه صرح الراغب وعلو العين عنه أن لا ينظر إليه وينظر لما فوقه حساً أو معنى وهو يقتضي تجاوزها فلذا قيل إن تعد مضمن معنى تعل وإليه أشار المصنف رحمه الله، ومن لم يفهمه قال إنه عدى عدا بعن لتضمينه معنى التجاوز أو عن بمعنى من الأجلية، والرثاء بلا الثياب ونحوها، والزي بكسر الزاي وتشديد الياء الهيئة والمراد به اللباس وطموحاً بمعنى ارتفاعاً وانصرافاً وهو مفعوله له أو حال وإلى متعلق به، وطراوة في مقابلة الرثاء مجاز عن كونه جديداً غير بال، والأغنياء جمع غنيّ ضدّ الفقير. قوله: (حال من الكاف في المشهورة) أي في القراءة الأولى المشهورة في السبعة المتواترة وهو حال من كاف عينك وجازت الحال منه لأنه جزء المضاف إليه، فلا غبار عليه كما توهم ولا حاجة إلى إقحام العين. وأما على القراءتين الأخيرتين: فهو حال من فاعله المستتر وأما كونه حالاً من عينك، والقول بأنّ أفراد الضمير لكونهما في حكم عضو واحد أو للاكتفاء وإسناد الإرادة إلى العين مجاز كما في قولهم: استلذتني عيني واستملحتني فهو وإن صح عدول عن الظاهر من غير داع. قوله: (جعلنا قلبه غافلاً) يعني أنّ همزته لتعدية غفل بمعنى صار ذا غفلة خلقها الله فيه عن ذكر الله لاشتغاله بحطام الدنيا عن ذكره فضلاً عن معرفته ومعرفته من تقرب إليه وما أشار إليه مرّ في

مثله في الغباوة، والمعتزلة لما غاظهم إسناد الإغفال إلى الله تعالى قالوا: إنه مثل أجبته إذا وجدته كذلك أو نسبته إليه أو من أغفل إبله إذ تركها بغير سمة أي لم نسمه الإيمان واحتجوا على أن المراد ليس ظاهر ما ذكر أولاً بقوله ﴿وَأَتَّبَعْ هَوَاهُ﴾ وجوابه ما مرّ غير مرّة وقرئ أغفلنا بإسناد الفعل إلى القلب على معنى حسبنا قلبه غافلين عن ذكرنا إياه بالمؤاخذة ﴿وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا﴾ أي مقدّماً على الحقّ ونبدأ له وراء مظهره، يقال: فرس فرط أي متقدّم للخيل ومنه الفرط ﴿وَقِيلَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾ الحق ما يكون من جهة الله لا ما يقتضيه الهوى،

الأنعام، وحلية النفس ما تتحلى وتزين به من المعارف الإلهية وزينة الجسد اللباس، وقوله: وأنه لو الخ معطوف على أنّ الداعي، وقوله: كان مثله في الغباوة أي عدم الفطنة وكان الأليق بالأدب أن يترك هذه العبارة ويتأدّب بأداب الله في مقام شرف نبيه ﷺ. قوله: (والمعتزلة لما غاظهم) هذا هو الصحيح من النسخ أي أوقعهم في الغيظ للحمية الجاهلية لمذهبهم في عدم نسبة الأفعال القبيحة إلى الله وإنكار أنها بخلقه لظهور هذه الآية في مخالفتهم وفي نسخة غلظهم باللام المشددة أي أوقعهم في الغلظة والعصية. قوله: (قالوا إنه مثل أجبته إذا وجدته كذلك) أي جباناً والوجدان على أمر يقتضي أنه ليس بفعله وإيجاده وكذا نسبته إليه أي وصفه كفسقته أي نسبته إلى الفسق. قوله: (أو من أغفل إبله إذا تركها) غفلاً من غير سمة وعلامة بكّي، ونحوه ومنه إغفال الخط والكتاب لعدم إعجابه فهو استعارة لجعل ذكر الله الدال على الإيمان به كالسمة لأنه علامة لسعادة الدارين كما جعل ثبوت الإيمان في القلب بمنزلة الكتابة فمعنى تركهم غير موسومين بالإيمان تمكينهم من الكفر لا خلقه عندهم. قوله: (واحتجوا على أنّ المراد ليس ظاهر ما ذكر) من كون الإغفال فعل الله بقوله: واتبع هواه حيث أسند اتباع الهوى إلى العبد الدال على أنه فعله لا فعل الله، ولو كان فعل الله والإسناد مجازي لقليل: فاتبع بالفاء السببية لتفرّعه عليه. قوله: (وجوابه ما مرّ غير مرّة) أي من أنّ فعل العبد لكونه بكسبه وقدرته وخلق الله يجوز إسناده إليه بالاعتبار الأول وإلى الله بالاعتبار الثاني، والتنصيص على التفرّيع ليس بلازم فقد يترك لنكتة، كالقصد إلى الإخبارية استقلالاً لأنه أدخل في الدم وتفويضاً إلى السامع في فهمه، ولا حاجة إلى تقدير فليل واتبع هواه الخ. قوله: (وقرئ أغفلنا بإسناد الفعل إلى القلب) وجعله فاعلاً له هذه القراءة شاذة لابن فائد، والأسواري. وهي من أغفله إذا وجدته غافلاً، والمعنى ظننا وحسبنا غافلين عن ذكرنا له ولصنيعه بالمؤاخذة بجعله ذكر الله لعلمه كناية عن مجازاته كما مرّ مراراً. قوله: (مقدّماً على الحقّ ونبدأ له وراء ظهره) فرط بفتح الراء يكون اسماً بمعنى متقدّم ومصدرأ بمعنى التقدّم كما ذكره المعرب وغيره ولذا وقع في نسخة تقدّماً بالمصدر وعليه فنبذا بمعنى رميا على ظاهره على الأولى، كذلك أو بمعنى نابذاً، ونبذه ورميه وراء ظهره مجاز عن تركه، وهو تفسير لقوله: مقدّماً على الحقّ، وفرس فرط أي سابق لغيره، وقوله: ومنه الفرط بسكون الراء مصدر، أي مجاوزة الحدّ أو بفتحتين بمعنى التضييع. قوله: (الحق ما يكون من جهة الله) تفسير لمقول القول على أنّ الحق مبتدأ ومن

ويجوز أن يكون الحق خبر مبتدأ محذوف ومن ربكم حالاً ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ لا أبالي بإيمان من آمن ولا كفر من كفر وهو لا يقتضي استقلال العبد بفعله فإنه وإن كان بمشيئته فمشيئته ليست بمشيئة ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا﴾ هيأنا ﴿لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهَا﴾

ربكم خبره، وفيه إشارة إلى أن تعريف الحق للجنس وأن التركيب يفيد القصر، كقوله: الكرم في العرب وأن القصر فيه إضافي بالنسبة إلى مقتضى الهوى وأن معنى كونه من الرب كونه من جهته بوحى وتوقيف ونحوه ومن ابتدائية وهو رد على أمية فيما دعا إليه، وقوله: خبر مبتدأ محذوف أي الموحى إليك ونحوه والجار والمجرور حال مؤكدة من الحق أو خبر بعد خبر، وقيل: إنه فاعل جاء مقدراً كما صرح به في آية أخرى. قوله: (لا أبالي بإيمان من آمن ولا كفر من كفر) يعني أن الأمر والتخيير ليس على حقيقته فهو مجاز عن عدم المبالاة والاعتناء به والأمر بالكفر غير مراد فهو استعارة للخذلان والتخلية بتشبيه حال من هو كذلك بحال المأمور بالمخالفة ووجه الشبه عدم المبالاة والاعتناء به فيهما وهذا كقوله:

أسيئي بنا أو أحسني لا ملومة

كما فصل في غير هذه الآية وهذا رد عليهم في دعائهم إلى طرد الفقراء المؤمنين ليجالسوه ويتبعوه فقل لهم: إيمانكم إنما يعود نفعه عليكم فلا نبالي به حتى نطردهم لذلك بعدما تبين الحق وظهر، وبهذا ظهر ارتباطه بقوله: وقل الحق من ربكم على الوجوه. قوله: (وهو لا يقتضي استقلال العبد بفعله) لما استدلل المعتزلة بهذه الآية على أن العبد مستقل في أفعاله موجد لها لأنه علق فيها تحقق الإيمان والكفر على محض مشيئته لأن المتبادر من الشرط أنه علة تامة للجزاء فدلّ على أنه مستقل في إيجادهما ولا فرق بين فعل وفعل فهو الموجد لكل أفعاله أشار إلى دفعه، بأن مشيئته ليست بمشيئة أخرى له وإلا لدار أو تسلسل فهي بمشيئة الله لقوله: ﴿وما تشاؤون إلا أن يشاء الله﴾ [سورة الإنسان، الآية: ٣٠] فلا يكون مستقلاً فيه لتوقف إرادته على إرادة الله، وأورد عليه أنه لا يلزم من توقف مشيئته على مشيئة الله لها، كون ذلك الفعل بخلق الله وإيجاده فكان عليه أن يقول: فمشيئته ليست بموجدة له، وإنما الموجد مشيئة الله وقدرته، ومشيئة العبد مقارنة للفعل لا غير كما هو مذهب الأشعري وأجيب بأنه سلك طريق المبالغة في إلزامهم يعني تنزلنا وفرضنا أن مشيئة العبد مؤثرة وموجدة للأفعال فمشيئته بمشيئة الله لما مرّ فانتهى استقلاله فيها كما فصله في التفسير الكبير، وأورد عليه أن لهم أن يقولوا: تعلق القدرة والإرادة يستقل به العبد عند حصول الدواعي وحصول الدواعي ليس بموجب للتعلق مع أن لزوم التسلسل في التعلقات لا يختص بإرادة العبد بل يعم إرادة الله، والجواب أن توقف مشيئته على مشيئة الله وتمكينه ثابت بالنص بلا نزاع وإرادة إرادة القبيح كإرادته بلا فرق والتوقف عليها مقرر فلزم عدم استقلاله في الفعل وأن لإرادة الله مدخلاً فيه وهو يهدم قاعدتهم، ولا حاجة إلى ذكر حديث التسلسل هنا، وأما قوله: يعم إرادة الله فقد قيل إن بينهما فرقا ومن أراد تفصيله فليرجع إلى شرح المقاصد والمواقف وحواشيه فإن السؤال

فسطاظها شبه به ما يحيط بهم من النار، وقيل: السرادق الحجزة التي تكون حول الفسطاط، وقيل: سرادقها دخانها، وقيل: حائط من نار ﴿وَإِنْ يَسْتَفِثُوا﴾ من العطش ﴿يَعْتَابُوا يَمَاءً كَالْمُهْلِ﴾ كالجسد المذاب، وقيل: كدرديء الزيت وهو على طريقة قوله: فأعتبروا بالصيلم ﴿يَشْوَى الْوُجُوهُ﴾ إذا قدّم ليشرب من فرط حرارته وهو صفة ثانية لماء أو حال من المهل أو من الضمير في الكاف ﴿بِئْسَ الْشَّرَابُ﴾ المهل ﴿وَسَاءَتْ﴾ النار

وجوابه مسطور ثمة. قوله: (فسطاظها) الفسطاط الخيمة وقوله: شبه به ما يحيط بهم من النار يحتمل أنه تشبيه للنار بالسرادق في الإحاطة ويكون مما ذكر فيه الطرفان ووجه الشبه، ويحتمل أن يكون استعارة مصرحة لتشبيهه لهب النار المنتشر منها في الجهات بالسرادق ويكون قوله: أحاط ترشيعاً، ويحتمل الممكنة والتخييلية، والسرادق معرب سرابرده أو سراطاق، وقوله: الحجزة بالزاي المعجمة أي ما يحجز ويمنع من الوصول إليه من خندق ونحوه، أو بالمهملة أي الحظيرة التي تجعل حوله، وإطلاقه على الدخان وما بعده الظاهر أنه مجاز على التشبيه وإن كان كلام القاموس يوهم خلافه، وقوله: من العطش قدر لقرينة قوله: بعده بماء. قوله: (كالجسد المذاب) إن أراد بالجسد ما يتبادر منه وهو جسد الحيوان فالمراد أنه لغظه كأنه لحم مذاب بالطبخ، وإن أراد به مطلق الجرم فهو بمعناه ويحتمل أن يريد به جرم المعدنيات فإن أهل الكيمياء اصطلحت على تسميته جسداً فيكون بمعنى ما وقع في نسخة أخرى، وهو كالنحاس، وفي الكاف إشارة إلى أنه لا يخصه لشموله سائر المعدنيات المذابة كما في القاموس وغيره، وهذا هو الموافق للكشاف وكتب اللغة، ودرديء الزيت عكراه وما يرسب منه في قعر الإناء. قوله: (وهو على طريقة قوله فأعتبروا بالصيلم) وقولهم: عتابك السيف:

وتحية بينهم ضرب وجيع

والمقصود منه ألهتكم بجعل خلاف ما يرجى مكانه وهل هو استعارة أو تشبيه أو نوع آخر تقدّم تحقيقه في قوله تعالى: ﴿فبشرهم بعذاب أليم﴾ وأن هذا من قصيدة لبشر بن أبي حازم أولها:

لمن الديار غشيتها بالأنعم تبدو معارفها كلون الأرقم
ومنها:

غضبت حنيفة أن تقتل عامر يوم النصار فأعتبروا بالصيلم

وحنيفة وعامر قبيلتان من العرب ويوم النصار بكسر النون والسين والراء المهملتين يوم معروف وقعت فيه حرب بينهم، والصيلم كفيصل الداهية وفسره في شرح المفصليات بالسلاح، وأعتبروا بمعنى أزيل عتبهم وفي رواية أعقبوا أي جعل ذلك عاقبة أمرهم فلا شاهد فيه. قوله: (يشوي الوجوه) أي يحرقها وينضحها، وقوله: من فرط حرارته تعليل للشئ، وقوله: صفة ثانية إشارة إلى أنّ قوله: كالمهل صفة أولى، وقوله: أو من الضمير في الكاف أي المستتر لأنها

﴿مُرْتَفَقًا﴾ متكأ، وأصل الارتفاق نصب المرفق تحت الخد، وهو لمقابلة قوله: وحسنت مرتفقاً وإلا فلا ارتفاق لأهل النار ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ خبر إن الأولى هي الثانية بما في حيزها والراجع محذوف تقديره من أحسن عملاً منهم أو مستغنى عنه بعموم من أحسن عملاً كما هو مستغنى عنه في قولك: نعم

اسم بمعنى مشابه فيستتر الضمير فيها كما يستتر فيه وهذا مما ذكره غير المصنف كالمعرب وفسروه بما ذكر ولا يخفى ما فيه من التكلف لأنه ليس صفة مشتقة حتى يستتر فيه الضمير ولم يعهد مشتق على حرف واحد وكنت توقفت في صحته كما ذكره بعضهم حتى رأيت أبا عليّ الفارسيّ قال في شرح الشواهد في شرح قوله:

رأتني كافحوص القطاة ذؤابتي

إن قلت: اجعل الكاف بمنزلة مثل فأرفع بها ذؤابتي كما رفع بمثل، قلت: ليس بالسهل، لأنها ليست على ألفاظ الصفات اه، فحمدت الله تعالى على الظفر بهذه المسألة، ولو قيل في كلامه تسمح وأن المراد بالكاف الجازّ والمجورور كان أسهل من هذا وجوز فيه أن يكون حالاً من ماء لوصفه، وقوله: المهل بيان للمخصوص بالدم المقدر والمهل المقدر استعارة للماء الحارّ وعبر به، لأنه أقوى في الدم لبيان أنه ذم لما فيه من تلك الصفات لا من حيث كونه ماء، ولذا قدره الزمخشريّ بذلك فلا وجه لما قيل: إن الكلام مسوق لتقبيح حال المشبه دون المشبه به فالظاهر أن يقول: بشس الشراب الماء الموصوف بما ذكر، وقوله: وساءت النار إشارة إلى أنها متصرفة وفاعلها ضمير النار. قوله: (متكأ الخ) يعني أنه اسم مكان وقع تمييزاً، وأصله مرّ تفقهاً والمراد ذم شرابهم وإقامتهم وقيل معناه المنزل أو المراد أنه مصدر ميميّ بمعنى الارتفاق والاتكاء وهو المناسب لما بعده والمرفق من اليد معروف، وقوله: وهو لمقابلة الخ يعني أنه للمشاكلة وقد تقدّم على المعنى الحقيقي المشاكل له كما في قوله:

نحرتني الأعداء إن لم تنحر

وإن كان الأكثر خلافه. قوله: (وإلا فلا ارتفاق لأهل النار) أي ارتفاق استراحة وأما وضع اليد تحت الخدّ للتحزن والتحسر فالظاهر أن العذاب يشغلهم عنه فلا يتأتى منهم حتى يكون هذا حقيقة لا مشاكلة فلذا لم يعرجوا عليه لكنه يجوز أن يكون تهكماً أو كناية عن عدم استراحتهم. قوله: (خبر إن الأولى هي الثانية الخ) ولما خلت من العائد قدره بما ذكر أو الرابط من أما لأنه عام شامل لاسم أن الأولى لتعريف الأعمال الصالحة في صلة الأول وتنكير عملاً هنا وهذا بالنظر إلى الظاهر، وما بعده بحسب التحقيق، ومثله يكون رابطاً أو لأنه عينه لتساويهما كما ذكر، أو خبرها أولئك الخ هذا محصل ما ذكره المعربون ولا يرد على الأول أنه يقتضي أن منهم من يحسن العمل ومن لا يحسنه لأنه إنما يرد لو كانت من تبعيضية، وليس بمتعين لجواز كونها بيانية، ولو سلم فلا بأس فيه فإن الإحسان زيادة الإخلاص الوارد في

الرجل زيد، أو واقع موقعه الظاهر، فإن من أحسن عملاً، على الحقيقة لا يحسن إطلاقه إلا على الذين آمنوا وعملوا الصالحات أو خبرها ﴿أُولَئِكَ لَمْ يَجْعَلْ لَكَ جَنَّتَ عَدْنٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهِمْ أَلا تَهْتَبُ﴾ وما بينهما اعتراض وعلى الأول استئناف لبيان الأجر، أو خبر ثان ﴿يُحَلَوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾ من الأولى للابتداء والثانية للبيان صفة لأساور، وتنكيرها لتعظيم حسنها عن الإحاطة به وهو جمع أسورة أو أسوار في جمع سوار ﴿وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا﴾ لأن الخضرة أحسن الألوان وأكثرها طراوة ﴿مِنْ سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ﴾ هو ما رق من الديباج وما غلظ منه جمع

حديث الإحسان: أن تعبد الله كأنك تراه، وأما كونه مشروطاً بحسن الخاتمة فلا وجه له هنا، وقوله: نعم الرجل زيد على القول بأن زيد مبتدأ، ونعم الرجل خبره، والرباط عموم الرجل وهو قول فيه. قوله: (فإن من أحسن عملاً على الحقيقة الخ) لا ياباه تنكير عملاً بناء على أنه للتقليل لعدم تعيينه فيه إذ النكرة قد تعم في الإثبات ومقام المدح شاهد صدق، وأما كون التنوين للتعظيم فلا يجدي هنا مع أنه يرد على ما قبله لأنه لا يعم حينئذ إلا بتأويل وأما كون من أحسن عملاً ولم يعمل الصالحات لا يعد ممن أحسن عملاً في الغرف وإن صح بحسب الوضع، ولذا قال المصنف رحمه الله: لا يحسن، ولم يقل لا يصح فعلى تسليم التقليل لا وجه له. قوله: (من الأولى للابتداء الخ) هذا هو الظاهر، وقيل إنها بيانية، وقيل تبعية، وقيل زائدة في المفعول وعلى ما قبله المفعول محذوف أو الفعل منزل منزلة اللازم بالنظر للثاني، وفي من الثانية أيضاً وجوه أخر وقوله: عن الإحاطة به، متعلق بتعظيم لتضمينه معنى التباعد أي كأنه أمر عظيم لا يمكن الإحاطة بمعرفته ولا يخفى مناسبة الإحاطة للسوار. قوله: (وهو جمع إسورة الخ) سوار معروف وقد قيل إنه معرب في الأصل ولما رأوا أن أفعالاً لا يجمع على أفاعل في القياس جعلوه جمع الجمع فقيل إنه جمع إسورة كحماثر وأحمره وإليه أشار المصنف رحمه الله بقوله: جمع إسورة، وقيل: هو جمع إسوار، وأصله أساوير فحفف بحذف يائه، وقوله: في جمع سوار راجع إليهما. قوله: (لأن الخضرة الخ) ليس في النظم ما يدل على حصر لباسهم فيما ذكر فيكون وجه تخصيصه ما ذكر ويحتمل الاختصاص به وإن كان فيها ما تشتهي الأنفس وتلذ الأعين لأنهم لا يريدون غيره، والطراوة الظاهر أن المراد بها كونه أكثر بهجة كالنبات الخضر فهو استعارة، وقوله: جمع بين النوعين أي لم يكتف بالرقيق ويقتصر على أحسنه لأن ما غلظ قد يراد ويشتهي لغرض، والمراد بالجمع الجمع في الذكر وأن عدم الاقتصار على أحد النوعين فيه إشعار بما ذكر فلا يرد ما قيل إنه إن أراد أنه يدل على حصول كل مشتى فلا وجه له وإن أراد بعضه فيكفي في ذلك الاقتصار على أحدهما، فإن قلت: لم قال يحلون مجهولاً ويلبسون؟ قلت قيل إنه إشارة إلى أن التحلية تفضل من الله واللبس بحسب استحقاتهم قيل: وهو نزغة اعتزالية، وقيل: لأن اللبس لا بد منه احترازاً عن الانكشاف بخلاف التحلية فتأمل. قوله: (على السرور) بضمين جمع سرير، وقوله: كما هو هيئة المتنعمين إشارة

بين النوعين للدلالة على أن فيها ما تشتهي الأنفس وتلذ الأعين ﴿مُتَّكِبِينَ فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ﴾ على السرر كما هو هيئة المتنعمين ﴿يَسْمَعُ الْتَوَابُ﴾ الجنة ونعيمها ﴿وَحَسُنَتْ﴾ الأرائك ﴿مُرْتَفَقًا﴾ متكأ ﴿وَأَصْرَبَ لَهُمْ مَثَلًا﴾ للكافر والمؤمن ﴿رَجُلَيْنِ﴾ حال رجلين متقدّرين أو موجودين هما أخوان من بني إسرائيل كافر اسمه فطروس ومؤمن اسمه يهوذا ورثا من أبيهما ثمانية آلاف دينار فتشاطرا فاشتري الكافر بها ضياعاً وعقاراً، وصرفها المؤمن في وجوه الخير وآل أمرهما إلى ما حكاه الله تعالى وقيل الممثل بهما أخوان من بني مخزوم كافر وهو الأسود بن عبد الأشد ومؤمن وهو أبو سلمة عبد الله زوج أم سلمة قبل رسول الله ﷺ ﴿جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ﴾ بستانين ﴿مِنْ أَعْنَابٍ﴾ من الكروم والجملة بتمامها بيان التمثيل أو صفة للرجلين ﴿وَحَفَفْنَاهَا بِنَخْلٍ﴾ وجعلنا النخل محيطة بهما مؤزرأ بها كرومهما يقال: حفه القوم إذا أطافوا به وحففته بهم إذا جعلتهم حافين حوله فتزيده الباء مفعولاً ثانياً كقولك:

إلى أن ما ذكر كناية عن التمتع والترفة، وقوله: الجنة ونعيمها بيان للمخصوص وقال: ونعيمها، ولم يقل مع نعيمها إشارة إلى استقلالها بالمدح، وقوله: حال رجلين بيان لمضاف مقدر أو للمعنى المراد لأن المضروب به المثل حال هؤلاء وسيأتي فيه وجه آخر، وقوله: للكافر والمؤمن في نسخة للكافرين والمؤمنين يعني ضعفاء المؤمنين وصناديد الكفرة الذين طلبوا طردهم وبه ظهر ارتباط هذا بما قبله وضرب المثل تقدّم تحقيقه في سورة البقرة، وقوله: رجلين الخ يحتمل الاستعارة التمثيلية والتشبيه وأن يكون المثل مستعاراً للحال الغربية بتقدير اضرب مثلاً مثل رجلين الخ من غير تشبيه واستعارة كما قيل وكلام المصنف رحمه الله يحتمله أيضاً فتدبر. قوله: (هما أخوان الخ) وقوله لصاحبه لا ينافيه كما ظنه أبو حيان نعم هو يؤيد التفسير الآخر لأن المراد معناه اللغوي لا المتعارف، وهذا بناء على أنهما كانا موجودين وكذا ما بعده والأول على فرضهما لأن التمثيل بشيء لا يقتضي وجوده ومثله كثير وقوله: فطروس بضم الفاء أو القاف، كما في شروح الكشاف وبعده طاء وراء وواو وسين مهملات ويهوذا بذال معجمة أو مهملة بعدها ألف وتشاطرا بمعنى تقاسماها شطرين أي نصفين وبقية أمرهما مفصل في الكشاف. قوله: (من بني مخزوم) هم بطن من قريش، وعبد الأشد بالشين المعجمة وفي الاستيعاب ضبطه بالمهملة، وأم سلمة بفتحات أم المؤمنين رضي الله عنها، وقوله: من الكروم تفسير لقوله: من أعناب والكرم شجر العنب فإما أن يكون المراد به شجره مجازاً، أو يقدر فيه مضاف أي أشجار أعناب لأنه المراد وقوله: بيان التمثيل أي جملة جعلنا الخ تفسيرية فلا محل لها، أو صفة رجلين فهي في محل نصب لا جرّ باعتبار المضاف المقدر، ورجلين إما مفعول اضرب إن قيل يتعدى لاثنين، أو بدل من مثلاً بتقدير مضاف وهو مثل رجلين. قوله: (مؤزرأ بها كرومهما) مؤزر بالهمز ووزن اسم المفعول يكون بمعنى مقوي ومنه النصر المؤزر، وهو هنا اسم مفعول من الإزار فمعناه: ملفوف ومحفوظ فالتأزير بمعنى التغطية وهو منصوب عطف

غشيته وغشيته به ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا﴾ وسطهما ﴿زُرْعًا﴾ ليكون كل منهما جامعاً للأقوات والفواكه متواصل العمارة على الشكل الحسن والترتيب الأنيق ﴿كُنَّا الْجَنَّتَيْنِ ءَأْتَتْ أَكْلَهُمَا﴾ ثمرها وأفراد الضمير لأفراد كلتا، وقرئ كل الجننتين أتى كله ﴿وَلَمْ تَطْلُرْ مِنْهُ﴾ ولم تنقص من أكلها ﴿شَيْئًا﴾ يعهد في سائر البساتين فإن الثمار تتم في عام وتنقص في عام غالباً ﴿وَفَجَّرْنَا خِلَالَهُمَا نَهْرًا﴾ ليدوم شربهما فإنه الأصل ويزيد بهاؤهما، وعن يعقوب وفجرنا بالتخفيف ﴿وَكَانَ لَهُمْ ثَمَرٌ﴾ أنواع من المال سوى الجننتين من ثمر ماله إذا كثره، قرأ عاصم بفتح الثاء والميم وأبو عمرو بضم الثاء وإسكان الميم والباقون بضمهما وكذلك وأحيط بثمره ﴿فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ﴾ يراجعه في الكلام من حار إذا رجع ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَهْرًا﴾ حشماً وأعاوناً

بيان لقوله: محيطة مفسر به وكرومهما بالرفع به وقد جَوَزَ في مؤزراً كسر الزاي والرفع على أنّ الجملة حالية وإلا ظهر هو الأول، وقوله: أطافوا به، يقال: أطاف به إذا استدار حوله، وفي نسخة طافوا بدون همزة وكونه بالقفاف من الطوق خطأ من الناسخ، وقوله: فتزيده الباء يعني أنها للتعدي إلى المفعول الثاني، كما أنّ غشي لازم يعدى بالتضعيف إلى مفعول وبالباء إلى ثان. قوله: (وسطهما) سكون السين على ما قاله الحريري وغيره من أهل اللغة: ظرف مكان يحل محل بين وبالفتح اسم يتعاقب عليه الإعراب وتحقيقه في محله، وقوله: ليكون كل منهما أي من الجننتين جامعاً للأقوات بالحصول بالزروع والفواكه الحاصلة من الشجر والجامعية لأنّ ما بينهما منهما بطريق التبعية والتميم، وقوله: متواصل العمارة المراد به ليس فيه مكان خال من الأشجار والزروع، وحسن الشكل والترتيب بجعل الكروم محفوفة بالأشجار وما بينهما زرع زاه حسن المنظر والمخبر. قوله: (وأفراد الضمير لإفراد كلتا) لأنه مفرد اللفظ مثنى المعنى على المشهور، وقد قيل إنه مثنى حقيقة على ما فصل في كتب النحو وعلى الأول يجوز مراعاة لفظه ومعناه كما قال: آتت ثم قال: خلا لهما. قوله: (شياً يعهد في سائر البساتين الخ) إن كان تنقص المفسر به تظلم لازماً فشيئاً منصوب على المصدرية أي شيئاً من النقص قيل: وهو المناسب لما بعده من قوله فإنّ الخ، وإن كان متعدياً فهو مفعول به ويكون ما بعده نظر المآل المعنى لأنها إذا نقصتها نقصت في نفسها، وتفسير تظلم بتنقص هو تفسير ابن عباس رضي الله عنهما. قوله: (ليدوم شربهما الخ) بكسر الشين ويجوز فيه الضم والفتح، وقوله فإنه الأصل أي في بقائهما وإيتائهما الثمار، ويزيد معطوف على يدوم، وبهاؤهما حسن منظرهما وفي نسخة نماؤهما. قوله: (وفجرنا بالتخفيف) وهي ظاهرة على الأصل وأما التشديد فللمبالغة في سعة التفجير والعمارة على فتح هاء النهر وسكنت أيضاً. قوله: (وكان له ثمر) بضم الثاء والميم وفسره ابن عباس رضي الله عنهما بجميع المال من ذهب وفضة وحيوان وغيره وقيل: هو الذهب والفضة وقرئ بفتح الثاء والميم كما روي عن حفص وهو بمعنى المضموم أيضاً كما في القاموس وغيره لا حمل الشجر كما قيل لعدم مناسبتها للنظم هنا والحشم بفتح الحين الخدم،

وقيل: أولاداً ذكوراً لأنهم الذين ينفرون معه ﴿وَدَخَلَ جَنَّتَهُ﴾ بصاحبه يطوف به فيها ويفاخره بها وأفراد الجنة لأن المراد ما هو جنته وهي ما متع به من الدنيا تنبيهاً على أنه لا جنة له غيرها ولا حظ له في الجنة التي وعد المتقون أو لاتصال كل واحدة من جنتيه بالأخرى أو لأن الدخول يكون في واحدة واحدة ﴿وَهُوَ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ﴾ ضارٌ لها بعجبه وكفره ﴿قَالَ مَا أَظُنُّ أَنْ تَبِيدَ﴾ أن تفتنى ﴿هَذِهِ﴾ الجنة ﴿أَبَدًا﴾ لطول أمله وتمادي غفلته واغتراره بمهلهته ﴿وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً﴾ كائنة ﴿وَلَكِنَّ زُودْتُ إِلَيَّ رَبِّي﴾ بالبعث كما زعمت ﴿لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِنْهَا﴾ من جنته وقرأ الحجازيان والشامي منهما أي من الجنتين ﴿مُنْقَلَبًا﴾

وقوله: وقيل أولاداً ذكوراً ويدلّ عليه مقابلته بقوله: أقلّ منك مالاً وولداً ولما كان لا دليل فيه على تخصيصهم أشار إلى وجهه بقوله: لأنهم الذين ينفرون معه لمصالحه ومعاونته وهو ظاهر لا غبار عليه. قوله: (بصاحبه) أي مع أخيه كما يدلّ عليه السياق ومحاورته له، وقوله: وأفراد الجنة أي هنا مع أنّ له جنتين كما مرّ لنكتة وهي أنّ الإضافة تأتي لمعنى اللام فالمراد بها العموم والاستغراق أي كل ما هو جنة له يتمتع بها فيفيد ما أفادته التثنية مع زيادة وهي الإشارة إلى أنه لا جنة له غير هذه ولذا عبر بالموصول الدالّ على العموم فيما هو معهود، وزاد قوله: متع إشارة إلى أنه ليس منها إلا التمتع الفاني والملك لله الواحد القهار، وقدم هذا لخلوّ الوجهين الأخيرين عن هذه النكتة البليغة ولذا لم يذكر العلامة غيره كما نبه عليه صاحب الكشف فلا يرد عليه أنّ اللام تفيد الاختصاص لا القصر ومعنى اختصاص الجنة به أنها له لا لغيره فمن أين يفهم منه أنه لا جنة له غيرها، وقيل: المراد أنّ الجنة ليس المقصود بها البستان بخصوصه بل ما يعمه وغيره فلا يناسب التثنية والمدخول من أفراد ذلك العام ولا يخفى عليك أنه مدخول، فتأمل. وقوله: تنبيهاً مرّ وجهه وأنه ليس من الاختصاص الإضافي كما توهم وقوله: أو لاتصال الخ، فيكونان كجنة واحدة وليس المقام مقام بيان العدد بل بيان ما قاله حينئذ، وقد علمت خلوه عن النكتة المقتضي لتأخيره، وقوله: في واحدة واحدة أي لا يمكن إلا الدخول في واحدة وهذا كقوله: قرأت الكتاب بابا بابا وإعراجه وتحقيقه المذكور في النحو.

قوله: (ضارٌ لها بعجبه وكفره) فظلمه لها إمّا بمعنى تنقيصها وضررها لتعريض نعمته للزوال ونفسه للهلاك، أو بمعنى وضع الشيء في غير موضعه لأنّ مقتضى ما شاهده التواضع المبكي لا العجب بها وظنها أنها لا تبديد أبداً والكفر بإنكار البعث كما يدلّ عليه قوله: قال الخ. قوله: (فتنى هذه الجنة) لأنّ باد بمعنى فنى وهلك، وقوله: لطول أمله الخ يحتمل أن يريد أن التأبيد ليس بمعناه المتبادر بل طول المكث وأن يريد أنه على ظاهره لأنه لجعله وإنكاره قيام الساعة ظنّ عدم فناء نوعها، وما قيل إنه لا يظنه عاقل، ليس بشيء لأنه لا يلزم عقل هذا القائل، وتمادي غفلته استمرارها وامتداد مداها، وقوله: كائنة إشارة إلى أنّ القيام الذي هو من صفات الأجسام المراد به التحقق والوقوع مجازاً جرى في العرف مجرى الحقيقة، وقوله: كما زعمت إشارة إلى شكه فيه كما يدلّ عليه أن، وقوله مرجعاً إشارة إلى أنه تمييز وهو اسم مكان

مرجعاً وعاقبة لأنها فانية وتلك باقية، وإنما أقسم على ذلك لاعتقاده أنه تعالى إنما أولاه ما أولاه لاستثاله واستحقاقه إياه لذاته وهو معه أينما يلقاه ﴿قَالَ لَمْ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ﴾ لأنه أصل مادتك أو مادة أصلك ﴿ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ﴾ فإنها مادتك القريبة ﴿ثُمَّ سَوَّكَ رَجُلًا﴾ ثم عدّ لك وكمملك إنساناً ذكراً بالغاً مبلغ الرجال، جعل كفره بالبعث كفراً

من الانقلاب بمعنى الرجوع كقوله: انقلب إلى أهله وأن المراد عاقبة المال لأن خيريته تتحقق بذلك. قوله: (لأنها فانية وتلك باقية) نسبة للفناء إليها إن كان المراد بالأبد المكث الطويل فلا إشكال فيها وإن كان المراد به ظاهره فهو بناء على اعتقاد صاحبه كما أشار إليه بقوله: كما زعمت فلا ينافيه أيضاً، كما لا ينافي إنكاره للبعث أو شكه فيه. قوله: (وإنما أقسم) كما يدل عليه اللام الموطئة للقسم وهو دفع لأن التأكيد بالقسم يقتضي عدم تردده في البعث والمذكور خلافه بأن التأكيد لوجوده الخير، لو وقع ما فرض لأنه مستحق له استحقاقاً ذاتياً لا يتخلف عنه لو وقع وهو لا ينافي كون وقوعه غير معلوم، وقوله: وهو معه أي الاستحقاق المذكور والظاهر أن معنى قوله أينما يلقاه أينما كان يلقاه فليقي ما يترتب عليه والضمير للاستحقاق أيضاً لا لله، كما قيل. قوله: (لأنه أصل مادتك أو مادة أصلك) لأن مادته النطفة وهي من الأغذية المتكوّنة من التراب، فهو أصل لها، وكونه مادة أصله لأن أباه آدم عليه الصلاة والسلام خلق منه فعلى الأول إسناد الخلق إليه منه حقيقي لأن المخلوق من المخلوق من شيء مخلوق منه إذ لم يتعين إرادة المبدأ القريب حتى يكون مجازاً، وكونه منبياً على صحة قياس المساواة خيال واه، وعلى الثاني مجاز من إسناد ما للسبب إلى المسبب وفي كلامه حسن تعبير كقوله: عادات السادات سادات العادات. قوله: (ثم عدلك وكمملك) أصل معنى التسوية جعل الشيء سواء مستوياً كما في تسوى بهم الأرض ثم إنه استعمل تارة بمعنى الخلق والإيجاد كقوله: ونفس وما سواها فإذا قرن بالخلق ونحوه فالمراد به خلقها على أتم حال وأعد له مما تقتضيه الحكمة بدون إفراط ولا تفريط كما يؤخذ من كلام الراغب وغيره فلا يرد عليه قوله تعالى فسوّك فعدلك إذ العطف يقتضي التغاير والتفسير الاتحاد. قوله: (جعل كفره بالبعث كفراً بالله) أورد عليه أمران، الأول: أن هذا وإن كان عليه الأكثر لكن الظاهر أنه كان مشركاً كما يدل عليه قول صاحبه تعريضاً به ولا أشرك بربي أحداً، وقوله: يا ليتني لم أشرك بربي أحداً وليس في قوله: إن رددت إلى ربي ما ينافيه لأنه على زعم صاحبه كما مرّ الثاني أنه لا يلزم من الشك في البعث أو إنكاره الشك في كمال القدرة الإلهية أو إنكاره لجواز وجود كمال القدرة على ذلك ولكنه لا يفعله لأمر اقتضته حكمته أو لغير ذلك، وجوابه أن ما ذكر هو مقتضى السياق لأنه وقع رداً لقوله ما أظن الساعة قائمة، ولذا قال في الكشاف جعله كافراً بالله جاحداً لأنعمه لشكه في البعث، كما يكون المكذب بالرسول كافراً، ثم إن كونه منكرّاً للبعث مقرراً بربوبية الله لا ينافي كونه مشركاً عابداً للصنم ونحوه كما قالوا: ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله وأنكروا البعث أيضاً وأما إن من عجز الله عن البعث سواه بخلقه في العجز وهو شرك فتكلف لا حاجة إليه فأما كونه

بالله تعالى لأن منشأه الشك في كمال قدرة الله تعالى ولذلك رتب الإنكار على خلقه إياه من التراب فإن من قدر على بدء خلقه منه قدر أن يعيده منه .

﴿لَنَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا﴾ أصله لكن أنا فحذفت الهمزة وألقيت بنقل الحركة أو دونه فتلاقت النونان فكان الإدغام، وقرأ ابن عامر ويعقوب في رواية بالألف في الوصل لتعويضها من الهمزة أو لإجراء الوصل مجرى الوقف وقد قرئ لكن أنا على الأصل وهو ضمير الشأن وهو بالجملة الواقعة خبراً له خبر أنا أو ضمير الله، والله بدله ورببي خبره والجملة خبر أنا والاستدراك من أكفرت كأنه قال: أنت كافر بالله، لكن أنا مؤمن به وقد قرئ لكن هو الله ربي ولكن أنا لا إله إلا هو ربي ﴿وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ

لحكمة أخرى فمخالف للواقع والنص لأن مقتضى الحكم إثابة المطيع وعقاب العاصي أفحسبتم أنما خلقناكم عبثاً، وأسقط قوله في الكشف جاحداً لا نعمة لأنه يقتضي أو يوهم استعمال المشترك في معنييه ولو فسر الكفر هنا بالشرك لم يقع الاستدراك بعده في موقعه وهو ظاهر. قوله: (لأن منشأه الشك) لأن عدم البعث إما للعجز عن الإعادة وهو باطل لأن من قدر على البدء قدر على الإعادة بالطريق الأولى كما بين في غير هذه الآية أو لأمر آخر وهو مستلزم للبعث المنافي للحكمة وهي وإن لم تناف القدرة تنافي كمالها والشك في صفة من صفاته المعلومة من الدين ضرورة كفر، وقوله: ولذلك رتب الإنكار أي ذكر ما يدل عليه من الاستفهام الإنكاري بعده، وعلى متعلق برتب، وقوله: فإن الخ بيان لوجه الإنكار وتعليل له. قوله: (أصله لكن أنا الخ) وجه النقل أنه يكون الحذف قياساً فلا يقال إنه عبث لأنها بعد نقلها تحذف للإدغام كما توهم وإذا حذفت ابتداء بدون نقل، كان الحذف على خلاف القياس، وقوله: فكان الإدغام أي وجد، وعلى الأول الإدغام بعد حذف الحركة، وعلى الثاني بدونه وهو ظاهر، وقوله: على الأصل أي بإثبات الألف في آخره، ولما كانت تثبت في الوقف وإثباتها في الوصل غير فصيح لكنه هنا حسن لمشابهة أنا بعد حذف همزته لضميرنا المتصل ولأن الألف جعل عوضاً عن الهمزة المحذوفة فيه أو لأنه أجرى فيه الوصل مجرى الوقف وأثبت لدفع اللبس ولكن المشددة. قوله: (وهو بالجملة الواقعة خبراً الخ) أي لفظ هو مع الجملة الواقعة خبراً له وهي الله ربي والرباط ضمير المتكلم وأما خبر الشأن فعين المبتدأ، وقوله: والاستدراك الخ يعني استدراك عن قوله: أكفرت والهمزة فيه للتقرير على سبيل الإنكار فهو في معنى أنت كافر، وهذه الجملة في معنى أنا مؤمن موحد فهما متغايران ولكن يقع بين كلامين كذلك كما تقول: زيد غائب لكن عمراً حاضر، ومآله كما قيل إني لا أرى الفقر والغنى إلا منه والكافر لما اغتنى بديناه وأضاف ذلك لنفسه كان كأنه أشرك فتدبر، وقوله: ولكن أنا لا إله إلا هو ربي الرباط ضمير ربي، وقيل: تقديره أقول لا إله الخ. قوله: (وهلا قلت عند دخولها) إشارة إلى أن لولا هنا توبيخية لدخولها على الماضي وأن إذ متعلقة بقلت مقدّمة من

قُلْتُ ﴿ وهلا قلت عند دخولها ﴿ مَا شَاءَ اللَّهُ ﴾ الأمر ما شاء الله أو ما شاء الله كائن على أنها شرطية والجواب محذوف إقرار بأنها وما فيها بمشيئة الله إن شاء أبقاها وإن شاء أبادها ﴿ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ﴾ وقلت: لا قوة إلا بالله اعترافاً بالعجز على نفسك والقدرة لله وأن ما تيسر لك من عمارتها وتدبير أمرها فبمعونته وإقداره وعن النبي ﷺ من رأى شيئاً فأعجبه فقال: ما شاء الله لا قوة إلا بالله لم يضره ﴿ إِنْ تَرَنْ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾ يحتمل أن يكون أنا فضلاً وأن يكون تأكيداً للمفعول الأوّل وقرىء أقلّ بالرفع على أنه خبر أنا والجملة مفعول ثانٍ لترني، وفي قوله: وولداً دليل لمن فسر النفر بالأولاد ﴿ فَسَوَّى رَجَبٌ أَنْ يُؤَيِّنَ خَيْرًا مِّنْ جَنَّتِكَ ﴾ في الدنيا أو في الآخرة لإيماني وهو جواب الشرط ﴿ وَرَبِّسَلْ عَلَيَّهَا ﴾ على جنتك

تأخير لتوسعهم في الظروف، وقوله: الأمر الخ يعني ما موصولة خبر مبتدأ أو مبتدأ خبره محذوف والأمر تعريفه للاستغراق، والجملة على هذا تفيد الحصر ولذا قدم هذا على غيره، وقوله: إقراراً منصوب على أنه مفعول له أو مصدر أو حال وكذا قوله: اعترافاً وكونه يفيد ما ذكر على الأوّل، وأما على غيره فلاّ معنى ما شاء الله كان ما لم يشأه لم يكن لأنّ ما الموصولة في معنى الشرط والشرط وما بمعناه يفيد توقف الوجود على مشيئته يفيد عدمه عند عدمها لا سيما عند من اعتبر مفهومه، ومنهم المصنف فلا يتوهم أنه ليس فيهما ما يدلّ على أنّ جميع الأمور بمشيئة الله حتى يشملها وما فيها، ولا يقال إنّ المراد أنه يقدر على أنه مبتدأ ما شاء الله هو الكائن حتى يفيد ما ذكر فإنه من قلة التدبر، وأبدها بمعنى أفتاها وأهلكها، وقوله: وقلت الخ إشارة إلى أنه من مقول القول أيضاً، وعلى نفسك متعلق باعترافاً لكونه بمعنى الإقرار، وقوله: وعن النبي ﷺ رواه القرطبي عن أنس رضي الله عنه وفيه لم يضره^(١) عين به يظهر معناه والشيء أعمّ مما له أو لغيره فإذا قاله لم تصبه عين الإعجاب، فمعنى قوله لم يضره أي بنظره. قوله: (يحتمل أن يكون أنا فضلاً) أي يجوز فيه أن يكون فضلاً بين مفعولي رأى وهي علمية عنده لا بصرية لأنه يكون أقلّ حالاً فيتعين أن يكون تأكيداً وأقيم فيه ضمير الرفع مقام ضمير النصب لا فضلاً لأنه إنما يقع بين مبتدأ وخبر في الحال أو في الأصل وعلى قراءة عيسى بن عمر أقلّ بالرفع يكون أنا مبتدأ والجملة مفعول ثانٍ أو حال ومالاً وولداً تمييز، وقوله: فعسى الخ جواب الشرط. قوله: (دليل لمن فسر النفر بالأولاد) لم يقل الذكور كما مرّ لأنه لا يعلم من هذا وإنما يعلم من كونهم ينفرون معه كما بينه أولاً، وقوله: وهو جواب الشرط أي قائم مقامه أي فلا بأس عسى ربي الخ. قوله: (مرامي جمع حسبانة الخ) المرامي جمع مرماة وهي ما يرمى به كالسهام وكذا الصواعق ولذا فسر به وليس المراد أنها مثل الصواعق فهو مما يفرق بينه وبين واحده بالتاء وما ذكره المصنف رحمه الله تبع فيه الزمخشري وهو إمام في اللغة

(١) أخرجه البزار كما في المجمع ١٠٩/٥ عن أنس بن مالك من رواية أبي بكر الهذلي وأبو بكر ضعيف جداً كذا قال الهيثمي.

لكفرك ﴿حُسْبَانًا مِّنَ السَّمَاءِ﴾ مرامي جمع حسبانة وهي الصواعق. وقيل: هو مصدر بمعنى الحساب والمراد به التقدير بتخريبها أو عذاب حساب الأعمال السيئة ﴿فَصَبِيحٌ صَعِيدًا رَلَقًا﴾ أرضاً ملساء يزلق عليها باستئصال نباتها وأشجارها ﴿أَوْ يُصْبِحُ مَأْوَاهَا غَوْرًا﴾ أي غائراً في الأرض مصدر وصف به كالزلق ﴿فَلَنْ تَسْتَطِيعَ لَكُمْ طَلَبًا﴾ للماء الغائر تردداً في رده ﴿وَأُحِيطَ بِشَمْرِهِ﴾ وأهلك أمواله حسبما توقعه صاحبه وأنذره منه وهو مأخوذ من أحاط به العدو فإنه

ولا عبرة بما في القاموس من تفسيره بالصاعقة حتى يعترض بأنه لا يليق تفسيره بالجمع وأنه إذا كان جمعاً بمعنى السهام، فيجعل تفسيره به على طريق التشبيه لأنه تكلف ما لا حاجة إليه وقد ورد بمعنى البلاء وغيره. قوله: (وقيل هو مصدر) كالغفران بمعنى الحساب والمراد به المحسوب، والمقدّر من تخريبها وإبادتها أو ما يحاسب عليه فيجازى به ويحتمل أنه باق على مصدريته وإطلاق الحساب على تقدير الله وحكمه بتخريبها على الاستعارة أو على عذاب الله ومجازاته بسبب أعمالهم لترتبه عليه، وهذا أشبه بكلام المصنف رحمه الله، فقوله: وقيل الخ معطوف على قوله: مرامي الخ، وعذاب معطوف على التقدير وهو ظاهر. قوله: (أرضاً ملساء) أي ليس فيها شجر ونبات كما بينه، وأصل معنى الزلق الزلل في المشي لوحل ونحوه، ولما كان ذلك فيما لا يكون فيه نبت ونحوه مما يمنع منه تجوز به أو كنى عنه وعبر بالمصدر عن المزلقة مبالغة كما في قوله: غوراً فالباء في قوله: باستئصال أي إفناء سببية لما عرفت أو للملاسة ولا تكلف في الأول كما توهم، وقيل: الزلق من زلق رأسه بمعنى حلقة على التشبيه وهو بعيد، وقوله: وصف به كما يقال: عدل بمعنى عادل، والمراد الوصف اللغوي وهو أعم من الوصف النحوي فيشملة كما في زلقاً فإنه وصف نحوي أيضاً. قوله: (للماء الغائر) يعني أنّ الضمير للغور بمعنى الماء الغائر، وقوله: تردداً تفسير لقوله: طلباً فإن معنى طلب الماء الغائر التردد أي التحرك والعمل في رده أي إخراجها من غوره والمراد نفي استطاعة الوصول إليه فعبر عنه بنفي الطلب إشارة إلى أنه غير ممكن، والعاقل لا يطلب مثله. قوله: (وأهلك أمواله) قيل: المراد أمواله المعهودة التي هي جنتاه وما حوتاه لا جميع أمواله لأنه ياباه قوله: حسبما توقعه فإن متوقعه أن تصبح جنته صعيداً زلقاً إلا أن يريد بجنته ما متع به في الدنيا كما مرّ والضمير للبلستان استخداماً، وليس هذا غفلة عما مرّ من تفسير ثمره بمال كثير غير جنتيه كما توهمه بعضهم نعم من قال إنه لا يعلم لهما مال غيرهما فقدوهم لأنّ التفسير المذكور لابن عباس رضي الله عنهما وهو في قوّة المرفوع. قوله: (حسبما توقعه صاحبه) من استئصال نباتها وأشجارها عاجلاً أو أجلاً والأوّل إنما يكون بأقّة سماوية والثاني بذهاب ما به نماؤها وهو الماء، وقد دلت الآية على وقوع الأوّل صريحاً لقوله فأصبح بالفاء التعقيبية، وتخييره وتحسره إنما يكون لما وقع بغتة، والثاني إنما يتوقع إذا لم يتوقع الأوّل فلا وجه لما قيل إن ما توقعه من إصباحها صعيداً زلقاً بإرسال الحساب أو غور مائها ليس هنا ما يدلّ عليه بل كونها خاوية الخ يدلّ على خلافه إلا أن يقال: إنه تمثيل بحال رجلين موجودين وما ذكر معلوم من شيء آخر، ولا للجواب عنه بأن ما توقعه مطلق هلاك جنته. قوله: (وهو مأخوذ من أحاط به العدو الخ)

إذا أحاط به غلبه، وإذا غلبه أهلكه ونظيره أتى عليه إذا أهلكه من أتى عليهم العدو إذا جاءهم مستعلياً عليهم ﴿فَأَصْبَحَ يُفَلِّكُ كَفَيْهِ﴾ ظهر البطن تلهفاً وتحسراً ﴿عَلَى مَا أَنْفَقَ فِيهَا﴾ في عمارتها، وهو متعلق بيقرب لأنّ تغليب الكفين كناية عن الندم فكأنه قيل: فأصبح يندم أو حال أي منحسراً على ما أنفق فيها. ﴿وَهِيَ حَاوِيَةٌ﴾ ساقطة ﴿عَلَى عُرُوشِهَا﴾ بأن سقطت عروشها على الأرض وسقطت الكروم فوقها عليها ﴿وَيَقُولُ﴾ عطف على يقرب أو حال من ضميره ﴿يَلَيْتَنِي لَأُشْرِكَ بِرَبِّيَ أَحَدًا﴾ كأنه تذكر موعظة أخيه وعلم أنه أتى من قبل شركه فتمنى لو لم

يعني أنه استعارة تمثيلية شبه إهلاك جنتيه بما فيهما بإهلاك قوم بجيش عدو أحاط بهم، وأوقع بهم بحيث لم ينج أحد منهم كما أن قوله: أتى عليهم بمعنى أهلكتهم استعارة أيضاً من إتيان عدو غالب مستعل عليهم بالقهر ولذا عدى بعلى، كما أشار إلى المصنف رحمه الله، ويحتمل أن تكون تبعية وليست تمثيلية تبعية إلا على رأي كما مر. قوله: (ظهراً لبطن تلهفاً وتحسراً) انتصاب ظهراً على أنه مفعول مطلق ليقرب أي تغليباً كتغليب النادمين فهو إشارة إلى أنّ التغليب كناية عن التلهف وهو بمعنى التحسر أي الحزن على ما فات، وليست اللام بمعنى بعد إذ المراد أنه يقرب إحداهما نحو بطن الأخرى ولجهتها فهي بمعناها الحقيقي أو بمعنى على وليس هذا من قولهم: قلبت الأمر ظهراً لبطن كما في قوله:

وضربنا الحديث ظهراً لبطن وأتينا من أمرنا ما اشتهينا

كما في شروح الكشاف فإنه مجاز عن الانتقال من بعض الأحاديث إلى بعض. قوله: (لأنّ تغليب الكفين كناية عن الندم) وهو يتعدى بعلى فيكون ظرفاً لغواً، ومنه تعلم أنه يجوز في الكناية أن تعدى بصلة المعنى الحقيقي كما في بني عليها وبصلة الكنائي كما في بني بها وما هنا من الثاني، ويجوز أن يكون ظرفاً مستقراً متعلقه خاص وهو حال أي متحسراً، والتحسر الحزن وهو أخص من الندم لأنه كما قال الراغب الغم على ما فات أو ليس هذا من التضمين في شيء كما توهم، فقوله: حال معطوف على قوله: متعلق وما ذكره أولاً من قوله: تلهفاً وتحسراً تفسير معنى على الوجهين لا إعراب فلا غبار على كلامه ولا تشويش فيه كما توهم، وقوله: ساقطة بيان للمعنى المراد منه بقرينة صلته وأصل معنى خوى خلا يقال: خوى بطنه من الطعام أي جاع، والعروش جمع عرش وهو ما يصنع ليوضع عليه فإذا سقط سقط ما عليه وقوله: أو حال من ضميره المستتر فيه بتقدير وهو يقول: لأنّ المضارع المثبت لا يقترن بالواو الحالية إلا شذوذاً كما في قولهم: قت وأصلك وجهه. قوله: (كأنه تذكر موعظة أخيه) في قوله: أكفرت وأشعاره بتذكر الموعظة لتمني وقوعه قبل ذلك حين وعظه، وقوله: أتى مجهول وأصله أنه هلاك ماله من جهة شركه وكفره، وقوله: ويحتمل أن يكون توبة من الشرك فيكون تجديداً للإيمان لأنّ ندمه على كفره فيما مضى يشعر بأنه آمن في الحال فكأنه قال: آمنت بالله الآن وليت ذلك كان أولاً، وعبر بالاحتمال إشارة إلى أنّ مجرد الندم على الكفر لا يكون إيماناً وإن كان الندم على المعصية قد يكون توبة إذا عزم على أن لا يعود، وكان الندم عليها من حيث

يكن مشركاً فلم يهلك الله بستانه ويحتمل أن يكون توبة من الشرك وندماً على ما سبق منه ﴿وَلَمْ تَكُن لَّهُ فِئَةٌ﴾ وقرأ حمزة والكسائي بالياء لتقدمه ﴿يَنْصُرُونَهُ﴾ يقدرون على نصره يدفع الإهلاك أو رد المهلك أو الإتيان بمثله ﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ فإنه القادر على ذلك وحده ﴿وَمَا كَانَ مُنْصَرًّا﴾ وما كان ممتنعاً بقوته عن انتقام الله منه ﴿هُنَالِكَ﴾ في ذلك المقام وتلك الحال ﴿الْوَلِيَّةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾ النصر له وحده لا يقدر عليها غيره تقرير لقوله: ولم تكن له فئة ينصرونه أو ينصر فيها أولياءه المؤمنين على الكفرة كما نصر فيما فعل بالكافر أخاه المؤمن ويعضده قوله: ﴿هُوَ خَيْرٌ نَوَابًا وَخَيْرٌ عَقْبًا﴾ أي لأوليائه وقرأ حمزة والكسائي بالكسر، ومعناها السلطان

كونها معصية كما هو المتبادر صرح به في المواقف لأن الإيمان لا يكفي فيه ذلك مع أن ندمه عليه ليس من حيث هو كفر بل بسبب هلاك جنتيه، وأيضاً لا بد من توبته مما كفر به، وهو إنكار البعث وخلصه فيه وعدم نصرة الله له الآتي يقتضي خلافه وأما قول الإمام أنه إذا تاب عن الشرك يصير مؤمناً فكيف قال الزمخشري: بعده إنه لم ينصره لصارف وجوابه أن توبته لما كانت لطلب الدنيا أو عند مشاهدة البأس لم تكن مقبولة فقد قيل عليه: إن كونه لم ينصره فيما مضى لصارف قبل التوبة لا ينافي قبولها إذا صدرت منه وكون الإيمان بعد مشاهدة هلاك ماله إذ أُنذِر به إيمان بأس غير مقبول غير مسلم لبقاء الاختيار الذي هو مناط التكليف، فتأمل . قوله: (وقرأ حمزة والكسائي بالياء) أي في يكن لتقدم الفعل عليه ولو تأخر وكان عاملاً في ضمير الغيبة لزم تأنيثه، وقوله: يقدرون على نصره أول النصر بالقدرة عليه لأنه لو أبقى على ظاهره اقتضى نصر الله وليس بمراد لأنه إذا قيل لا ينصر زيداً أحد دون بكر فهم منه نصر بكر له في العرف وأما على ما ذكر فالمعنى لا يقدر على نصره إلا الله القدير فاستعمل النصر مجازاً في لازم، وهو القدر عليه وقوله: وحده يؤخذ من نفيه عن غيره، وقوله: ممتنعاً إشارة إلى أن النصر عما حلّ به من الله بمعنى امتناعه وحفظه منه وهو ظاهر، وقوله: أو رد المهلك بفتح اللام أي رده بعينه إن قيل بجواز إعادة المعدوم بعينه أو بمثله إن لم نقل به، وإنما حصره في الثلاثة لأن نصر من أريد أخذ ماله إما بدفع الأخذ قبل وقوعه أو برده بعينه بعده أو برد مثله عليه فلا وجه لما قيل أن الإتيان بالمثّل ليس من النصر في شيء . قوله: (في ذلك المقام وتلك الحال) حاصله أن الإشارة إما إلى ذلك المقام وتلك الحال التي وقع فيها الإهلاك أو إلى الدار الآخرة، وعلى التقدير الأول الولاية إما مطلقة أو مقيدة والولاية المطلقة، إما بمعنى النصر أو السلطنة، والمقيدة إما بالنسبة إلى غير المضطّرين أو إليهم وسترى بيانه وجوز في هنالك تعلقه بمتصراً وكونه ظرفاً مستقراً خبراً أو فضلة وهو الظاهر وعليه مشى المصنف رحمه الله وقرئت الولاية بالفتح والكسر وعلى الأول ما ذكر هنا فقوله: النصر له وحده إشارة إلى أنه بالفتح بمعنى النصر وأنه مبتدأ والله خبره وأن الجملة تدلّ على الحصر لتعريف المسند إليه واقتران الخبر بلام الاختصاص كما مرّ تقريره في قوله: الحمد لله رب العالمين وأن النصر بمعنى القدرة عليها كما مرّ لأنه لم ينصره فيكون مؤكداً ومقرراً لقوله: ولم تكن له فئة ينصرونه الخ

والملك أي هنالك السلطان له لا يغلب ولا يمنع منه أو لا يعبد غيره، كقوله: ﴿فَإِذَا رَكبُوا فِي الْفَلَكَ دَعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ فيكون تنبيهاً على أن قوله: ﴿يَا لَيْتَنِي لَمْ أَشْرِكْ﴾، كان عن اضطرار وجزع مما دهاه، وقيل: هنالك إشارة إلى الآخرة، وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائيّ الحق بالرفع صفة للولاية، وقرئ بالنصب على المصدر المؤكد، وقرأ عاصم وحمزة عقبا بالسكون وقرئ عقبى وكلها بمعنى العاقبة ﴿وَأَضْرَبَ لَهم مَثَلًا الْحَيَوةِ الدُّنْيَا﴾ اذكر لهم ما تشببه الحياة الدنيا في زهرتها وسرعة زوالها، أو صفتها الغريبة ﴿كَمَا﴾ هو كماء،

لما عرفت أنها بمعناها. قوله: (أو ينصر فيها أولياءه المؤمنين على الكفرة) ضمير فيها لتلك الحالة، وهذا وجه ثان فيه الولاية بمعنى النصرة أيضاً لكنها مطلقة في الأول أو مقيدة بالمضطر ومن وقع به الهلاك، وفي هذا مقيدة بغير المضطر، وفيما فعل متعلق بنصر وبالكافر متعلق بفعل وأخاه مفعول نصر، ونصرته عليه إذ خرب جتته وحقق ظنه فيه، وعبر بالاسمية أولاً ثم بالفعلية لأن القدرة على النصر أمر ثابت ونصرة المؤمنين متجددة، وقوله: ويعضده أي يعضد أن المراد نصرة المؤمنين لأنها هي التي تكون خيراً، وهو ظاهر كما أشار إليه بقوله لأوليائه فإن تمام الآية حال الأولياء فالمناسب في ابتدائها ذلك، وقوله: ومعناها، أي معنى الولاية بالكسر، وفي نسخة معناه باعتبار اللفظ، والسلطان هنا مصدر بمعنى التسلط بالملك وقيل: هما بمعنى، وقوله: هنالك أي في تلك الحالة وهي حالة وقوع الهلاك، وقوله: لا يغلب الخ بيان للسلطان بمعنى الملك والتسلط، ولا يعبد إماماً على ظاهره أو بمعنى يدعي تفسيره ما بعده. قوله: (فيكون تنبيهاً الخ) يعني أن إثبات القهر والتسلط لله يقتضي عجز غيره واضطراره وأنه إنما قال: ما ذكر اضطراراً وجزعاً لا توبة وندماً، وقوله: مما دهاه بالبدال المهملة بمعنى أصابه أمر عظيم، ومنه الداهية وإيمان المضطر كالمكره لا ينفعه في الآخرة والظاهر أن هذا هو المراد بإيمان اليأس السابق في كلام الإمام فلا يرد عليه ما مرّ، فتدبر. قوله: (وقيل هنالك إشارة إلى الآخرة) ويناسبه قوله: خير ثواباً وخير عقبا ويكون كقوله: لمن الملك اليوم الله الواحد القهار، وقوله: وقرئ بالنصب على المصدر المؤكد بكسر الكاف أي المصدر المؤكد لمضمون الجملة المنصوب بعامل مقدّر كما تقول: هذا عبد الله حقاً أي الحق لا الباطل، وهذه قراءة يعقوب وقراءة غيره بالرفع صفة للولاية وبالجرّ صفة للجلالة، وقوله: بالسكون أي سكون القاف والباقون بضمها وهما بمعنى كالعشر والعشر، وقوله: وقرئ عقبى، كبشرى مصدر والمعنى على الكل عاقية. قوله: (اذكر لهم) إشارة إلى أحد القولين في ضرب المثل وهو أنه متعدّ لواحد بمعنى اذكر، وأن المثل بمعناه المعروف وهو الكلام المشبه به والمشبه على هذا هو الحياة الدنيا وحالها في زهرتها أي نضارتها وبهجتها وسرعة زوالها وفنائها، وليس هذا من المجاز كما توهم لأنه حقيقة عرفية فيه، وقوله: صفتها الغريبة إشارة إلى أن الضرب بمعنى الذكر أيضاً لكن المثل فيه بمعنى الصفة الغريبة، وهو يستعمل بهذا المعنى كما فصله المصنف رحمه الله في سورة البقرة كما في قوله: ﴿مثل الجنة التي وعد المتقون﴾. قوله: (هو كماء)

ويجوز أن يكون مفعولاً ثانياً لا ضرب على أنه بمعنى صيره ﴿أَنْزَلْتُهُ مِنْ السَّمَاءِ فَأَخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ﴾ فالتف بسببه وخلط بعضه بعضاً من كثرته وتكاثفه أو نجع في النبات حتى روي ورف، وعلى هذا كان حقه فاختلط بنبات الأرض لكن لما كان كل من المختلطين موصوفاً بصفة صاحبه عكس للمبالغة في كثرته ﴿فَأَصْبَحَ هَشِيمًا﴾ مهشوماً مكسوراً ﴿تَذُرُّهُ

أي المثل بمعنى المشبه به أو الوصف الغريب جملة قوله: كماء الخ وهو إشارة إلى أنه خبر مبتدأ مقدر ولم يقل هي لأن الحياة وحدها ليست مشبهة كما أشار إليه قبله ومن قدر هي تسمح فيه، فما قيل إن الظاهر أن يقول هي لأن المشبه هو الحياة كما ذكره فقد غفل عن مراده. قوله: (ويجوز أن يكون مفعولاً ثانياً لا ضرب على أنه بمعنى صير) وهذا هو القول الثاني فيه للنحاة وهو أنه ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر وهل يشترط أن يكون أحدهما لفظ المثل أو لا فيه خلاف مذكور مع أدلته في مفصلات العربية وليس هذا مجازاً بعلاقة اللزوم كما قيل، وما توهم من أن الكاف تنبو عنه إلا أن تكون مقحمة مما لا وجه له لأن المعنى صير المثل هذا اللفظ فالمثل بمعنى الكلام الواقع به التمثيل، وقد تبع فيه من قال إن المعنى على هذا ما يشبه الحياة الدنيا كماء الخ وليس بمننظم ثم ذكر كلاماً مختلاً بجوابه السكوت عنه. قوله: (فالتف بسببه وخلط بعضه بعضاً) يعني أن النبات لكثرته بسبب كثرة سقيه التف بعضه ببعض ففاعل التف ضمير النبات، وتكاثفه بمعنى غلظه وكثرة أوراقه، ونجع بمعنى دخل كما وقع في نسخة أخرى من النجعة وهي الارتحال والحركة كما قال:

سمعت الناس ينتجعون غيثاً

فمن فسره هنا بمعنى نفع من قولهم: نجع فيه الدواء إذا نفعه لم يصب وإذا دخل فيه فقد خلط أجزاءه حقيقة، وقيل: إن لفظ الاختلاط مجاز من ذكر السبب وإرادة المسبب وفيه نظر وروي كرضي أي تم شربه، ورف بمعنى تحرك بلطف لرطوبته ونضرتة كما قال:

وهل رفت عليك قرون ليلى رفيف الأتحوانة في نداها

قوله: (وعلى هذا كان حقه) لما كان الاختلاط اجتماع شيئين متداخلين سواء كانا مائعين أو لا فإن كانا مائعين سمي مزجاً وصدق بحسب الوضع على كل منهما أنه مختلط ومختلط به لكن في عرف اللغة والاستعمال تدخل الباء على الكثير الغير الطارئ فلذا جعل هذا من القلب ولما كان القلب مقبولاً إذا كان فيه نكتة أشار إلى نكته بعدما بين المصحح له وهو أن كلاهما مختلط ومختلط به، وهي المبالغة في كثرة الماء حتى كأنه الأصل الكثير، وقوله: موصوفاً بصفة صاحبه أي بصفته الخاصة به الرجعة إلى مقامه وهي كونه مختلطاً أو مختلطاً به لا بجميع صفاته لظهور وعدم صحته وإرادته هنا، والمراد بالعكس في كلامه القلب لأنه يستعمل بمعناه، وقد عرفت أن قوله: لما الخ بيان للمصحح، وقوله: للمبالغة بيان للمرجح فلا وجه لما قيل إنه لا فائدة في الجمع بينهما وهو ظاهر غني عن البيان.

قوله: (مهشوماً) أي هو فيل بمعنى مفعول لا جمع هشيمة كما في الكشاف، وقوله:

الرَّيْحُ ﴿٤٦﴾ تفرقه وقرىء تدرية من أذرى والمشبه به ليس الماء ولا حاله بل الكيفية المنتزعة من الجملة وهي حال النبات المنبت بالماء يكون أخضر رافاً ثم هشياً تطيره الرياح فيصير كان لم يكن ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَادِرًا﴾ ﴿مُقَدِّرًا﴾ من الإنشاء والإفناء ﴿قَادِرًا﴾ ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ يتزين بها الإنسان في دنياه وتفننى عنه عما قريب ﴿وَالْبَقِيَّةُ الْفَالِحَةُ﴾ وأعمال الخيرات التي تبقى له ثمرتها أبد الآباد، ويندرج فيها ما فسرت به من الصلوات الخمس وأعمال الحج وصيام رمضان وسبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر، والكلام الطيب ﴿خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ﴾ من المال والبنون ﴿ثَوَابًا﴾ عائدة ﴿وَحَيْرٌ أَمَلًا﴾ لأن صاحبها

تفرقه بيان للمراد منه والشائع أنه بمعنى تفريق الحب من قشره، وأذرى وذرى متقاربة، وقوله: والمشبه به الخ، دفع لما يتوهم من دخول الكاف عليه وليس مشبهاً به، ولا حالاً من أحواله المذكوراً في الجملة أولاً حتى يتوهم فيه تقدير مضاف أي كحال ماء لأنه تشبيه تمثيلي وحاله معروف في المعاني، وقوله: المنبت من أنبته إنباتاً ونباتاً وقوله: رافاً أي مهتزاً لطراوته، وفي نسخة ورافاً وهو بمعناه، وقوله: ثم هشياً عبر بضم إشارة إلى تراخي تفتته وتهشمه عن ربه بالماء، وإنما وقع بالفاء في النظم لاتصال أوله بآخر ما قبله، والنكتة فيه الإشعار بسرعة زواله كما أشار إليه بقوله: كأن لم يكن فلا يرد عليه أن المناسب للنظم فتكون لتحصل الدلالة على سرعة الزوال المقصودة بالإفاد في هذا المقام، وقيل: الفاء فصيحة والتقدير فزها ومكث فأصبح الخ، وقوله: كأن لم يكن بالتخفيف أصله كأنه لم يكن، وقوله: من الإنشاء والإفناء قدره لمناسبة المقام ولو أبقاه على عمومه صح، وقوله: قادراً لو قال: كامل القدرة كما تدل عليه الصيغة لكان أظهر. قوله: (وتفننى عنه) أي تزول عن الإنسان بزواله، أو بزوالها بسرعة وعن بمعنى بعد وما زائدة لتأكيد قربه وشدة سرعته، وهذا كقوله عما قيل ليصبحن نادمين، وما ذكر من فناء الدنيا وسرعة زوالها من البين المعلوم والزينة مصدر بمعنى ما يتزين به ولذا أخبر به عنهما والقصد للمبالغة والإضافة اختصاصية لأن زينتها مخصوصة بالدنيا إليه يشير كلامه وليس مراده أن إضافته على معنى في وإن جاز. قوله: (وأعمال الخيرات الخ) يعني أنها صفة لأعمال مقدرة وإسناد الباقيات مجاز أي الباقي ثمرتها وثوابها بقرينة ما بعده فهي صفة جرت على غير من هي له بحسب الأصل أو فيه مضاف مقدر واستتر الضمير المجرور وارتفع بعد حذفه، وقوله: تبقى له أي للإنسان، وقوله: ويندرج الخ إشارة إلى أن ما وقع من السلف من تفسيرها بما ذكر على طريق التمثيل، وقوله: عائدة أي ما يعود عليه من النفع فسر الثواب به على أنه مجاز وهو ما يجازى به على فعله من الأجر وإن كان في الأصل مطلق الجزء كما في الغربيين ليكون معنى مشتركاً بين زينة الدنيا والعمل الصالح يتأتى به تفضيل أحدهما على الآخر حقيقة، وقوله: ينال به ذكر ضمير الباقيات الصالحات المؤنثة لتأويلها بما ذكر أو بالخبر ونحوه أو للنظر للخبر ويأمل بالتخفيف من باب ينصر يؤمل بخلاف أمور الدنيا فإن الأمل يخيب فيها كثيراً وكون ثوابها أبد الآباد لا ينافي كونها بعشرة أمثالها ولا يدفعه قوله: والله يضاعف لمن

ينال به في الآخرة ما كان يؤمل بها في الدنيا ﴿وَيَوْمَ نُسِّرُ الْجِبَالَ﴾ واذكر يوم نقلها ونسيها في الجوّ أو نذهب بها فنجعلها هباء منبثاً ويجوز عطفه على عند ربك أي الباقيات الصالحات خير عند الله ويوم القيامة، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: تسير بالتاء والبناء للمفعول وقرىء تسير من سارت ﴿وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً﴾ بادية برزت من تحت الجبال ليس عليها ما يسترها، وقرىء ترى على بناء المفعول ﴿وَحَشَرْنَاهُمْ﴾ وجمعناهم إلى الموقف. ومجيئه ماضياً بعد نسيير وتري لتحقق الحشر أو للدلالة على أنّ حشرهم قبل

يشاء لأن أضعاف المتناهي متناهية، لأن المراد أنها أمثال لها في القدر والحسن وهو لا يتناهي الدوام هكذا في بعض الحواشي، وفيه بحث. قوله: (واذكر يوم نقلها ونسيها في الجوّ) يعني ليس المراد نسيها في الأرض أو بالأرض بل قلعتها منها وتسييرها في الهواء وفيه إشارة إلى أن يوم منصوب باذكر مقدراً قبله، وسيأتي في عامله وجه آخر. قوله: (أو نذهب بها فنجعلها هباء) أي كالهباء، ومنبثاً بمعنى متفرقاً وهو بالهاء المثلثة وهذا تأويل بجعل تسييرها بمعنى إذهابها وإفنائها بذكر السبب وإرادة المسبب فيكون كقوله: ويست الجبال بسا فكانت هباء منبثاً. قوله: (ويجوز الخ) فيكون متعلقاً بخير، وأشار بقوله: ويوم القيامة، إلى أنه المراد بيوم نسيير الجبال، لأنه يوم تضمحل فيه أمور الدنيا لأنه إذا زال ما ظاهره الثبات فغيره أولى، وعلى الوجه الأول المراد به ظاهره. قوله: (بادية) أي ظاهرة ولا يخفى حسن ما فيه من الإبهام، ولذا فسره بقوله: برزت الخ، يعني أنها لزوال الجبال ظهرت كلها لزوال ما يسترها، ثم أشار بقوله: ليس عليها ما يسترها إلى أنه ليس المراد من بروزها زوال الجبال فقط، بل زوال ما عليها من الجبال والعمران والأشجار والبحار، وإنما ذكر الأول لاقضاء ما قبله له فليس بياناً لما قبله لأن البروز الظهور بعد الخفاء كما قيل: وتري على بناء المجهول نائب فاعله الأرض، وقوله: وجمعناهم إلى الموقف بيان لمعناه وأنه يتعدى إلى لا بمعنى السوق كما قيل. قوله: (لتحقق الحشر) الدال عليه التعبير بالماضي مجازاً وإذا كان للدلالة على أنّ الحشر قبل التسيير والرؤية فهو حقيقة لأن المضي والاستقبال بالنظر إلى الحكم المقارن له لا بالنسبة لزمان التكلم، وقوله: ليعاينوا الخ علة لتقدمه، والوعد في كلامه بمعنى الوعيد أو هو على ظاهره. قوله: (وعلى هذا تكون الواو للحال) وصاحبها على القراءتين فاعل نسيير الملفوظ أو القائم مقام المحذوف والرابط الواو فقط حينئذ، قيل إنما جعلت للحال على هذا لأنها لو كانت عاطفة لم يكن مضي الحشر بالنسبة إلى التسيير والبروز بل إلى زمان التكلم فيحتاج إلى التأويل الأول وتحقيقه أن صيغ الأفعال موضوعة لأزمنة التكلم إذا كانت مطلقة فإذا جعلت قيوداً لما يدل على زمان كان مضيها وغيره بالنسبة إلى زمانه فما في الكشف وغيره من أنّ هذا الغرض حاصل سواء كان الجملة حالية أو معطوفة ليس بشيء، ثم تعليقه بقوله: لأن السؤال عن فائدة العدول مع إمكان التوافق لا يستلزم ما علله اه ولا يخفى أنه وقع في الكشف ذكر هذه النكتة من غير تعرّض للحالية والعطف، ففهم المصنف رحمه الله

التسيير ليعاينوا أو يشاهدوا ما وعد لهم، وعلى هذا تكون الواو للحال بإضمار قد ﴿فَلَمْ تُغَادِرْ﴾ فلم تترك ﴿مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ يقال: غادره وأغدره إذا تركه ومنه الغدر الترك الوفاء والغدير لما غادره السيل، وقرئ بالياء ﴿وَعَرَضُوا عَلَى رَبِّكَ﴾ تشبيه حالهم بحال الجند المعروضين على

أنه مطلق في محل التقييد، وفهم سراحه أنه جار عليهما فوجهوه بما ذكر وما ذكره هذا القائل غير مسلم فإنَّ الجمل المتعاطفة يجوز فيها التوافق والتخالف في الزمان، فإذا كان في الواقع كذلك فلا خفاء فيه وإن لم يكن فلا بدَّ للعدول من وجه فإن كان أحدهما قيداً للآخر وهو ماض بالنسبة إليه فهو حقيقة ووجهه ما ذكر ولا تكون معطوفة حينئذ فإن عطفت وجعل المضي بالنسب لأحد المتعاطفين فلا مانع منه ونظيره كما في شروح الكشاف ﴿إِنْ يَثْقَفُوكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءً وَيَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُم بِالسُّوءِ وَوَدَّوا لَوْ تَكْفُرُونَ﴾ وهل هو حقيقة أو مجاز محل تردّد فسقط ما أورده بلا شبهة (ومن العجب هنا) قول بعض المؤلفين المتصلّفين: أنه إذا كان مضي الحشر بالنسبة إلى زمان التكلم يلزم تقدّمه على التسيير والبروز أيضاً إذ هما متأخران عن زمان التكلم والمتقدّم على المتقدّم متقدم على ذلك الشيء لكن تقدّم الحشر على زمان التكلم إدعائي لا حقيقي، فلا يلزم تقدّمه عليهما حقيقة وهو المقصود. قوله: (يقال غادره وأغدره) بهمزة التعدية والغدير نهر صغير سمي به لأنه بقي من السيل فكأنه تركه فهو فعيل بمعنى مفاعل أو مفعّل أو فاعل والقراءة بالياء التحتية على أنّ الضمير لله على طريق الالتفات، وقرئ بالفوقانية أيضاً والضمير للأرض، وعبارة المصنف رحمه الله تحتمله. قوله: (تشبيه حالهم بحال الجند النخ) الظاهر أنه استعارة تمثيلية شبهت حالهم في حشرهم بحال جند عرضوا على مالِكهم ولا عرض بمعناه المعروف ولا اصطفاً، وقيل إنها تبعية بتشبيه حشرهم بعرض هؤلاء، وقوله: ليعرفهم مضارع عرف منصوب أو مصدر من التعرّف مجرور ببيان لأنّ العرض قد يكون لتعرّف السلطان جنده، وقد يكون لتنفيذ أمره والمقصود التشبيه بالاعتبار الثاني، وقوله: على ربك إشارة إلى غضب الله عليهم، وطردهم عن ديوان القبول لعدم جريهم على مقتضى معرفتهم بربوبيته. قوله: (مصطفين لا يحجب أحد أحداً) إن كانت الاستعارة تمثيلية وهذا داخل فيها فهو ظاهر ولا يلزم أن يكون المشبه صفاً واحداً وكذا إذا كان ترشيحاً، كما في شروح الكشاف وإن قيل إنه ليس بشيء يعني أنه لتصوّر معناه في الطرفين ليس بصالح للترشيح والتجريد، ولا يخفى أنه على كل حال أعرق في المشبه به وهو كاف في جعله ترشيحاً وحينئذ يلزم أن يكونوا صفاً واحداً إذ لا تعرّض للوحدة في المشبه حتى يرد عليه ما قيل إنه مفرد مراد به الجمع لكونه مصدراً أي صفوفاً لما ورد في الحديث الصحيح أنه يجمع الأولون والآخرين في صعيد واحد صفوفاً^(١)، ولا حاج إلى

(١) أخرجه الحاكم ٥٧٣/٤، والطبراني كما في المجمع ٣٧٧/١٠ وابن أبي عاصم في السنة ٧٨٩ عن أبي حذيفة.

وأخرجه موقوفاً الطيالسي ٤١٤ وذكر الهيثمي عن حذيفة موقوفاً ثم قال: رواه البزار ورجاله رجال الصحيح.

وقال الألباني في تخريج السنة: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين وهو وإن كان موقوفاً =

السلطان، لا يعرفهم بل ليأمر فيهم ﴿صَفًّا﴾ مصطفين لا يحجب أحد أحداً ﴿لَقَدْ جِئْتُمُونَا﴾ على إضمار القول على وجه يكون حالاً أو عاملاً في يوم نسير. ﴿كَمَا خَلَقْنَاكَ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ عراة لا شيء معكم من المال والولد لقوله: ولقد جئتمونا فرادى أو أحياء كخلقتكم الأولى لقوله: ﴿بَلْ زَعَمْتَ أَنَّ نَجْعَلَ لَكَ مَوْعِدًا﴾ وقتاً لإنجاز الوعد بالبعث والنشور وأن الأنبياء كذبوكم به وبل للخروج من قصة إلى أخرى ﴿وَوُضِعَ الْكِتَابُ﴾ صحائف الأعمال في الإيمان

تكلف أنهم يعرضون ثلاث عرضات فلعلهم يعرضون تارة صفا وتارة صفوقاً لأنه لا مدخل للرأي فيه مع أن هذا كله غفلة عن تفسير الشيخين لمصطفين بأن مجموعهم يرى جملة وتفصيلاً إذ لا يحجب شيء عن رؤيته، وأما القول بأن أصله صفاً صفاً فبعيد مع أن ما يدل على التعدد بالتكرار كصفاً صفاً وبابابابا لا يجوز حذفه كما سيأتي، وقوله: مصطفين إشارة إلى أنه حال. قوله: (على إضمار القول على وجه يكون حالاً) بتقدير قائلين أو نقول إن كان حالاً من فاعل حشرنا أو قائلين أو يقول: إن كان من ربك أو مقولاً لهم إن كان حالاً من ضمير عرضوا أو يقدر فعل، كقلنا أو نقول لا محل لجملة ويوم متعلق به لا بمقدر كما مر، وإنما لم يعمل في الظرف على تقدير كونه حالاً لأنه يصير كغلام زيد ضارباً على أن ضارباً حال من زيد ناصباً لغلام ومثله تعقيد غير جائز لأن ذلك قبل الحشر وهذا بعده، ولا لأن معمول الحال لا يتقدم عليها كما توهم فتدبر، وأما ما أورد على الثاني من أنه يلزم منه أن هذا القول هو المقصود أصالة فتخيل غني عن الرد إذ لا محذور فيه. قوله: (عراة لا شيء معكم الخ) جوز في قوله: كما خلقناكم أن يكون حالاً أي كائنين كما خلقناكم والتشبيه فيما ذكر من كونهم عراة الخ وأن يكون صفة مصدر أي مجيئاً كما كنتم، وقدم هذا الوجه إما لمناسبته لما قبله من زوال الدين وفنائها أو لأن الثاني مرتبط بما بعده فأخره ليتبين ارتباطه به كما أشار إليه بقوله: لقوله فالمتقدم متعلق بما تقدم والمتأخر متعلق بما تأخر فالوضع على وفق الطبع. قوله: (أو أحياء كخلقتكم الأولى) هذا يحتمل الوجهين السابقين في إعرابه، وإنما يخالفه في وجه التشبيه، وقوله: وقتاً إشارة إلى أن موعداً اسم زمان، وجعل هنا متعدية لواحد أو لاثنتين وأن مخففة من الثقيلة، وقوله: وأن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام كذبوكم به، الظاهر أنه معطوف على إنجاز بتقدير مضاف أي وإبطال الخ وكذب مخفف والباء للسببية أو بمعنى في، وقوله: وبل للخروج الخ أي الإضراب فيها انتقالي لا إبطالي، والمراد بالقصة الأولى جملة لقد جئتمونا الخ. قوله: (صحائف الأعمال في الإيمان) بفتح الهمزة جمع يمين بمعنى اليد كالشمائل جمع شمال، وهو بيان وفيه إشارة إلى أن تعريف الكتاب للجنس كما في الكشاف، والمراد بالجنس فيه الاستغراق كما في شرحه، وقوله: وقيل هو كناية عن وضع الحساب أي إبراز محاسبتهم وسؤالهم كما أنه إذا أريد محاسبة العمال جيء بالدفاتر ووضعت بين

= فإنه في حكم المرفوع، لأنه لا يقال مثله بالرأي على أنه قد رواه ليث بن أبي سليم أيضاً عن أبي إسحاق به مرفوعاً دون قول حذيفة في آخره فذلك المقام المحمود... اهـ.

والشمائل أو في الميزان، وقيل: هو كناية عن وضع الحساب ﴿فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ﴾ خائفين ﴿مِمَّا فِيهِ﴾ من الذنوب ﴿وَيَقُولُونَ نَوَيْلُنَا﴾ ينادون هلكتهم التي هلكوها من بين الهلكات ﴿مَالِ هَذَا الْكِتَابِ﴾ تعجباً من شأنه ﴿لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً﴾ هنة صغيرة ﴿وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا﴾ إلا عدّها وأحاط بها ﴿وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا﴾ مكتوباً في الصحف ﴿وَلَا يَظُنُّ رَبُّكَ

أيديهم فأريد به لازمه كناية، وقوله: خائفين لأن حقيقة الإشفاف الخوف من وقوع المكروه، وضمير فيه للكتاب ومن الذنوب بيان لما. قوله: (ينادون هلكتهم) بفتحات مصدر بمعنى الهلاك والهلكات جمعها، وقوله: هلكوها الضمير للمصدر، وفي نسخة هلكوا بها والأولى أصح ونداؤها على تشبيهاً بشخص يطلب إقباله كأنه قيل: يا هلاك أقبل فهذا أوانك، ففيه استعارة مكنية تخيلية وفيه تريع لهم وإشارة إلى أنه لا صاحب لهم غير الهلاك أو طلبوا هلاكهم لثلا يروا ما هم فيه، وأما تقدير المنادي أي يا من بحضرتنا وملتنا ففيه حذف وتقدير لما تفوت به تلك النكتة، والويل والويله الهلاك. قوله: (تعجباً من شأنه) يعني أن ما استفهامية والاستفهام مجاز عن التعجب، وقال البقاعي: إن لام الجزر سمت مفصولة يعني في الرسم العثماني إشارة إلى أنهم لشدة الكرب يقفون على بعض الكلمة، وفي لطائف الإشارات وقف على ما أبو عمرو والكسائي ويعقوب والباقون على اللام، والأصح الوقف على ما لأنها كلمة مستقلة وأكثرهم لم يذكر فيها شيئاً (قلت) اتباع الرسم يأبى ما قاله البقاعي، وهذا مما أشكل علينا القراءة وإن كان مشايخنا قرؤوا به، وقوله: هنة بفتح الهاء والنون الخصلة السيئة، وقوله: عدّها لأن الإحصاء منحصر في العدّ وإن كان أصله العدّ بالحصى وقوله: وأحاط بها تفسير لعدّها، وإشارة إلى أن عدّها مجاز عن الإحاطة بها كما يحيط الكتاب، ولا تجوز في إسناده كما قيل وإنما جعل كناية عن الإحاطة، كما يقال: ما أعطاني قليلاً ولا كثيراً لأنه لو حمل على ظاهره لكان ذكر عدم ترك الكبيرة كالمستدرك، وترك ما في الكشف من أن المراد ما كان عندهم صغائر وكبائر وقيل: لم يجتنبوا الكبائر فكتبت عليهم الصغائر وهي المناقشة، وعن ابن عباس رضي الله عنهما: الصغيرة التيسم والكبيرة القهقهة لما فيه من النزغة الاعتزالية فإن قلت ما معنى هذا الأثر المنقول عن ابن عباس رضي الله عنهما، فإن بعض الفضلاء استشكل كون التيسم صغيرة والقهقهة كبيرة ولم يبينه شراحه قلت: المراد التيسم والضحك استهزاء بالناس وهو يؤذيهم وكل أذية حرام كما بينه الإمام الغزالي في الإحياء وذكر أن لفظ ابن عباس في تفسير هذه الآية الصغيرة التيسم استهزاء بالمؤمن، والكبيرة القهقهة بذلك وهو إشارة إلى أن الضحك على الناس من الذنوب والآثام، وعن عبد الله بن زمعة رضي الله عنه أنه سمع النبي ﷺ يخطب ويعظهم في ضحكهم من الضرطة، وقال علام يضحك أحدكم مما يفعل فإن قلت الترقى في الإثبات يكون من الأدنى إلى الأعلى وفي النفي عكسه لأنه لا يلزم من فعل الأدنى فعل الأعلى بخلاف النفي، قلت: هذا إذا كان على ظاهره فإن كان كناية عن العموم كما هنا جاز كما فصله في المثل السائر فاحفظه فإنه من المهمات. قوله: (فيكتب عليه ما لم يفعل) أي يعذبه بما لم يعمل أو يزيد في جزائه، قيل: وهذا يلائم مذهب

أَحَدًا ﴿ فَيَكْتَبُ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَفْعَلْ أَوْ يَزِيدْ فِي عِقَابِهِ الْمَلَائِمَ لِعَمَلِهِ ﴾ ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ﴾ كَرَّرَهُ فِي مَوَاضِعَ لِكَوْنِهِ مَقْدَمَةً لِلْأُمُورِ الْمَقْصُودِ بَيَانِهَا فِي تِلْكَ الْمَحَالِّ وَهَاهُنَا لَمَّا شَنَّ عَلَى الْمُفْتَخِرِينَ وَاسْتَقْبَحَ صَنِيعَهُمْ قَرَّرَ ذَلِكَ بِأَنَّهُ مِنْ سُنَنِ إِبْلِيسَ، أَوْ لَمَّا بَيْنَ حَالِ الْمَغْرُورِ بِالدُّنْيَا وَالْمَعْرُضِ عَنْهَا وَكَانَ سَبَبَ الْإِعْتِرَافِ بِهَا حُبِّ الشَّهَوَاتِ وَتَسْوِيلِ الشَّيْطَانِ زَهْدَهُمْ أَوَّلًا فِي زُخَارِفِ الدُّنْيَا بِأَنَّهَا عَرَضَةٌ الزَّوَالِ، وَالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ خَيْرٌ وَأَبْقَى

الاعتزال وأما عن مذهب أهل السنة فلا ينسب إليه تعالى الظلم بتعذيبه بلا ذنب فإنه مالك الملك يتصرف في ملكه كيف يشاء، وأجيب بأنه تعالى أراد بقوله: ﴿ولا يظلم ربك أحدا﴾ [سورة الكهف، الآية: ٤٩] أنه لا يفعل بأحد ما يكون ظلماً لو صدر عن العباد إذ العمل بدون الأجر أو على النقصان فيه ظلم لو صدر عنا فظهر أن ما ذكر على طريق التمثيل لا الحصر، وهذا السؤال والجواب لم يصادفا محزهما أما الأول فلأنه تعالى وعد بإثابة المطيع والزيادة في ثوابه وتعذيب العصاة بمقدار جرمه من غير زيادة وأنه قد يغفر له ما سوى الكفر وذكر أنه لا يخلف الميعاد واتفق المعتزلة وأهل السنة على عدم وقوع الخلف وإنما الخلاف في امتناعه عقلاً فذهب إليه المعتزلة بناء على القبح، والحسن العقليين وخالفهم فيه غيرهم فقالوا إنه ممتنع سمعاً لا عقلاً وما ذكره المصنف موافق لكلامهم، وأما الثاني فلأن تسمية خلاف ما وعد به وجرت عليه السنة الإلهية ظلماً الظاهر أنه حقيقة لا تمثيل لأن حقيقته، كما قاله الراغب وغيره: وضع الشيء في غير موضعه بزيادة أو نقص، فلذا أطلق على تجاوز الحدّ والحق فهو حقيقة في مثل قوله: ﴿وما ربك بظلام للعبيد﴾ أي لا يتجاوز الحدّ الذي حدّه لهم في الثواب والعقاب وإن لم يجب ذلك عليه عقلاً فالحصر على ظاهره بلا تمثيل، نعم هذه كلمة حق أريد بها باطل فافهم. قوله: (كزّره في مواضع النخ) أي كزّر هذا المذكور من قصة إبليس بحسب الظاهر وليس مكزّرة في الحقيقة لأنها تتضمن أغراضاً فذكرت في كل محل لغرض وفائدة تناسب ذلك المقام، وقوله: لكونه مقدّمة بكسر الدال المشدّدة ومعناها لغة معروف واصطلاحاً تطلق على أمور كمقدّمة العلم، ومقدّمة الكتاب ومقدّمة الدليل، وهي قضية جعلت جزءاً منه أو تتوقف صحته عليها، والمراد بها هنا ما له تعلق بالأمر المقصود بيانه لا ما يتوقف عليه صحة الدليل كما قيل، وقوله: في تلك المحال أي محال تكرير القصة، وقوله: لما شنع أي ذكر شناعة أمرهم ووخامة عاقبتهم والمراد بالمفتخرين من ذكر في قوله: ﴿ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا﴾ الخ ويجوز أن يراد المفتخر بجنته وزينة دنياه المشار إليه بالمثل المضروب، وقوله: قرّر ذلك أي التشنيع أي أكده وبيّنه، وقوله: بأنه أي الافتخار. قوله: (أو لما بين حال المغرور النخ) وجه آخر لذكر القصة هنا والمغرور والمعروض إما صاحب الجنّتين وأخوه، أو ما تضمنته قوله: ﴿واضرب لهم مثل الحياة الدنيا﴾ وزهدهم جواب لما والتزهيد ضدّ الترغيب، وعرضة الزوال بضم العين وسكون الراء والضاد المعجمة معناه معرضة ومتهيئة له، والمراد بأنفسها أكثرها نفاسة، وأعلاها أشرفها والمراد به الحال والبنون والمذهب المراد به طريقته المعروفة فيه. قوله: (حال بإضمار قد) أي حال من المستثنى والرباط

من أنفسها وأعلاها، ثم نفرهم عن الشيطان بتذكير ما بينهم من العداوة القديمة وهكذا مذهب كل تكرير في القرآن ﴿كَانَ مِنَ الْجِنِّ﴾ حال بإضمار قد أو استئناف للتعليل كأنه قيل: ما له لم يسجد فقيل كان من الجن ﴿فَفَسَّقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾ فخرج عن أمره بترك السجود والفاء للتسبب وفيه دليل على أن الملك لا يعصى البتة وإنما عصى إبليس، لأنه

الضمير وعلى الاستئناف فهو استئناف بياني ويفهم منه التعليل، كما قرره. قوله: (فخرج عن أمره بترك السجود) جواب عما يتوهم من أنّ الفسق ترك الطاعة بالعصيان فكيف عدى بعن كما في قوله:

فواسقاً عن قصدها جوائزاً

ثم خص بالخروج عن طاعة الله، وجوز فيه أن تكون عن للسببية كما في قوله:

ينهون عن أكل وشرب

والمراد بالأمر في كلام المصنف قوله: اسجدوا وخروجه عنه مخالفته وفي الكشف أنه بمعنى المأمور به وهو السجود وعدم اتصافه بالسجود الذي عم الملائكة خروج عنه، قيل: وهو أنسب باستثناء إبليس من حكم السجود، وقيل: مسلك المصنف أولى لإبقائه على حقيقته ولكل وجهة والأمر فيه سهل. قوله: (والفاء للتسبب) لبيان تسبب فسقه عن كونه من الجن إذ شأنهم التمرد وإن كان منهم من أطاع وآمن كما سيأتي في سورة الجنّ أو عن سجود غيره وتخلفه عن السجود فهي عاطفة إما على سجد الملائكة إلا إبليس، أو على كان من الجنّ كما في الأعراف، وقيل إنها هنا غير عاطفة إذ لا يصح تعليل ترك سجوده بفسقه عن أمر ربه، قال الرضي: والفاء التي لغير العطف وهي التي تسمى فاء السببية لا تخلو أيضاً من معنى الترتيب وتختص بالجمل وتدخل على ما هو جزء مع تقدّم كلمة الشرط وبدونها وليس بشيء لأنه يكفي صحة ترتيب الثاني بسببية، كما في قوله: فوكزه موسى ففضى عليه أو بدونها كما في ذهب زيد فجاء عمرو كما صرح به في التسهيل، وقوله: وفي دليل الخ لأنه رتب فسقه على كونه من الجنّ وكونه ملكاً أو لأمر تحقيقه في البقرة. قوله: (أعقيب الخ) تبع فيه الكشف وقد قيل: عليه إنّ اتخاذهم هذا ليس أعقيب ما وجد منه بل بعده بمدة طويلة فالأظهر أنّ الفاء هنا لمجرد الاستبعاد فإنّ اتخاذهم أولياء بعد ما وجد منه ما وجد مستبعد وكذا أنّ المعنى أعقيب علمكم بتلك القبائح تتخذونه الخ، وقيل ما ذكر من الاستبعاد معنى الهمزة للإنكار والتعجب، فإن كان مراده أنّ الفاء لمجرد البعد فهو مما لم يثبت، وما أورده مدفوع بأن مراده أعقيب إعلامي بذلك الخ تعجباً من بقاء من اتخذ على ذلك ومن اتخذ من اتخذ بعد ما عرفه انتهى، وما ذكره من التأويل ليس في الكلام ما يدل عليه، وكون الفاء لمجرد الترتيب والبعديّة مع مهلة من مسائل المتون كما في التسهيل ولا يخفى أنه على مذهب الجمهور الفاء تفيد تعقيب الإنكار لا الاتخاذ فتأمل، وكون الهمزة للإنكار والتعجب معاً مر تحقيقه. قوله: (أولاده أو أتباعه) وقع

كان جنياً في أصله والكلام المستقصى فيه في سورة البقرة ﴿أَفَتَتَّخِذُونَهُ﴾ أعقيب ما وجد منه تتخذونه والهمزة للإنكار والتعجب ﴿وَذُرِّيَّتَهُ﴾ أولاده أو أتباعه وسماهم ذرية مجازاً ﴿أُولَئِكَ مِنْ دُونِي﴾ وتستبدلونهم بي فتطيعونهم بدل طاعتي ﴿وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ يَبْسُ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ من الله تعالى إبليس وذريته ﴿مَا أَشْهَدْتُهُمْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَا خَلَقَ أَنْفُسِهِمْ﴾ نفي إحضار إبليس، وذريته خلق السموات والأرض وإحضار بعضهم خلق بعض ليدل على نفي الاعتضاد بهم في ذلك كما صرح به بقوله: ﴿وَمَا كُنْتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَضُدًا﴾ أي أعواناً رداً لاتخاذهم أولياء من دون الله شركاء له في العبادة فإن استحقاق العبادة من توابع الخالقية

في نسخة بالواو فالمراد بكونه مجازاً أنه تغليب وفي نسخة أو فالمجاز حينئذ استعارة بتشبيه الاتباع بالأولاد وهذا مما لا خفاء فيه وقد تعسف هنا بعضهم فجعل أتباعه على النسخة الأولى عطف تفسير وأطال آخر بلا طائل وزعم أنه من الجمع بين الحقيقة والمجاز ثم خرجه على أن الولد بمعنى المربي. قوله: (وتستبدلونهم بي فتطيعونهم بدل طاعتي) الاستبدال من قوله: من دوني فإن معناه المجاوزة وهي تكون بالتترك أو مجرد المجاوزة فحمله على الأول لأنه أبلغ في الذم ولدلالة قوله: بدلاً بجمده على أنه المراد فلا يرد عليه أنه لا يستلزمه، ثم لما كان الواقع منهم ليس استبدال الشياطين بل ترك طاعة الله لا طاعتهم فيما سألوه عطف قوله: فتطيعونهم الخ عليه عطفاً تفسيرياً فالبدلية ليست على حقيقتها، وقوله: من الله بيان لمتعلق بدلاً، وقوله: إبليس وذريته بيان للمخصوص بالذم المقدر، وفاعل بئس مستتر يفسره التمييز وهو بدلاً، فقوله: إحضار تفسير للإشهاد وقوله: وإحضار بعضهم خلق بعض تفسير لقوله: ولا خلق أنفسهم كما مرّ تحقيقه في قوله: فاقتلوا أنفسكم وقوله: في ذلك أي في خلق ما ذكره، وقوله: كما صرح به أي بنفي الاعتضاد، وقوله: أعواناً إشارة إلى أن العضد وهو ما بين المرفق إلى الكتف مستعار للمعين كاليد وأفرد لعمومه في سياق النفي فلذا فسره بالجمع. قوله: (رداً لاتخاذهم أولياء الخ) علة لقوله: نفي الخ بعد ما علل نفي إحضارهم أو تقديمه بقوله ليدل الخ وأولياء مفعول أول للاتخاذ وشركاء مفعوله الثاني وفي العبادة متعلق به. قوله: (فإن استحقاق العبادة الخ) بيان لوجه الردّ يعني أنهم عبدوا هؤلاء والعبادة غاية التواضع لا تليق بغير الخالق فمن عبد غيره كأنه أقرّ له بالخلق وإذا أقرّ له بالخلق لزمه توحيداً واتخاذاً بدلاً لأن الإله الخالق لا يمكن تعدده فلذا جعلهم بدلاً باعتبار ما لزم من فعلهم وشركاء باعتبار ظاهر حالهم وزعمهم، وأما جعل إبليس وذريته معبودين فلأنهم الحاملون على عبادة غير الله فكأنهم عبدوهم كما قال ﷺ لابن الزبير بل هم عبدوا الشياطين التي أمرتهم^(١) كما سيأتي في سورة الأنبياء فسقط ما قيل إن قوله شركاء لا يلائم قوله تعالى: ﴿بئس للظالمين﴾ [سورة الكهف، الآية: ٥٠] بدلاً ولا تفسيره السابق لقوله: من دوني فالأولى أن يقول المصنف رحمه الله: رداً

(١) يأتي تخريجه في سورة الأنبياء.

والاشترار فيه يستلزم الاشتراك فيها فوضع المضلين موضع الضمير ذمّاً لهم واستبعاداً للاعتضاد بهم، وقيل: الضمير للمشركين والمعنى ما أشهدتهم خلق ذلك وما خصصتهم بعلوم لا يعرفها غيرهم حتى لو آمنوا اتبعهم الناس كما يزعمون فلا تلتفت إلى قولهم: طمعاً في نصرتهم للدين فإنه لا ينبغي لي أن أعتضد بالمضلين لديني ويعضده قراءة من قرأ وما كنت على خطاب الرسول ﷺ، وقرئ متخذاً المضلين على الأصل وعضداً بالتخفيف وعضداً بالاتباع وعضداً كخادم جمع عاضد من عضده إذا قواه ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ﴾ أي الله تعالى للكافرين وقرأ حمزة بالنون ﴿كَادُوا شُرَكَائِيَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ﴾ أنهم شركائي أو شفعاءكم

لاتخاذهم أولياء لله بأبلغ وجه فإنهم إذا لم يصلحوا الشركة العبادة لا يصلحون للبدلية بالطريق الأولى وكأنه لم يتنبه لأنه عين ما في النظم وأنه هو المحتاج للتأويل، وحاول بعضهم الردّ بما هو غني عن الردّ، وقوله: موضع الضمير أي متخذهم، ووجه الاستبعاد أنه لا وجه للاعتضاد أي الاستعانة بالمضل. قوله: (وقيل الضمير) أي ضمير أشهدتهم وأنفسهم، وهو على الأول لإبليس وذريته، والمشركون هم الذين مرّوا في قوله: ولا تطع من أغفلنا الخ، وقوله: والمعنى أي على هذا الوجه، وقيل: عليه أن انفهام تخصيصهم بعلوم لا يفهم من نفي إشهادهم خلقها والاعتضاد بهم قطعاً وهو ظاهر، وأما كونه إشارة إلى أن الشرف واستحقاق المتبوعية إنما يتحقق بالعلم فلا يجدي هنا، ويدفع بأن إحضار أحد عند مباشرة أمر عظيم والاستعانة به فيه إنما يكون لمن له من العلم والقدرة ما ليس لغيره وإلا فلا وجه لإحضاره دون غير فنفيه يقتضي نفي ذلك وهو ظاهر، وحتى لو آمنوا غاية لما قبله من الأمرين، والناس ما عدا المشركين، وضمير قولهم للمشركين، وطمعاً لتعليل للالتفات المنهي عنه، وقوله: لا ينبغي تفسير لقوله: ما كنت فإن معنى ما كان لك كذا لا ينبغي وهو إشارة لتفسيره وارتباطه على هذا الوجه والمراد منه حينئذ أنه لا يحتاج في نصره الدين إلى أحد، فسواء اتباعهم وعدمه، وقوله: لديني متعلق بأعتضد، فلا وجه لما قيل إن الاعتضاد إنما هو بإيمانهم بعد زوال ضلالهم فلا وجه لنفي الانبغاء فالأولى أن يقال: لا حاجة إلى إيمانهم لأنني أعتضد لديني بغيره. قوله: (ويعضده قراءة من قرأ الخ) والمعنى لا ينبغي لك ذلك فهو نهي له معنى، ووجه التأييد ظاهر، وقوله: على الأصل أي من أعمال اسم الفاعل وتنوينه، والتخفيف التسكين والاتباع بضم العين لاتباع الضاد وبفتحتين، وقوله: جمع عاضد من عضده بمعنى قواه وأعانه فلا يكون استعارة.

قوله: (وإضافة الشركاء الخ) أي على هذا الوجه وهو الظاهر فإضافة مبتدأ وعلى زعمهم خبره وللتوبيخ تعليل لانتساب الخبر للمبتدأ، وهذا بناء على ما في بعض النسخ من أو شفعاءكم وفي بعضها بالواو بدل أو وعليه فإذا جعل هذا كلاماً عاماً للوجهين فأعرا به كذلك على هذا الوجه وأما على الوجه الأول فقوله: للتوبيخ خبر وعلى زعمهم قيد للمبتدأ لعدم الحاجة إلى إفادة أن الإضافة على زعمهم للتصريح به في النظم حينئذ، كذا قيل: ولا يخفى ما

ليمنعوكم من عذابي وإضافة الشركاء على زعمهم للتوبيخ والمراد ما عبد من دونه، وقيل: إبليس وذريته ﴿فَدَعَوْهُمْ﴾ فنادوهم للإعانة ﴿فَلَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُمْ﴾ فلم يعينوهم ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا﴾ بين الكفار وأهلهم ﴿مَوْبِقًا﴾ مهلكاً يشتركون فيه وهو النار أو عداوة وهي في شدتها هلاك، كقول عمر رضي الله عنه: لا يكن حبك كلفاً ولا بغضك تلفاً، اسم مكان أو مصدر من وبق يوبق وبقا إذا هلك، وقيل: البيت الوصل أي وجعلنا تواصلهم في الدنيا هلاكاً يوم

فيه من الخلل وأن الظاهر أنه بيان للوجه الثاني، وأنه يجوز فيه أن يكون على زعمهم خيراً، وقوله: للتوبيخ قيد له، ويجوز أن يكون على زعمهم قيداً للمتبدأ وللتوبيخ خبره، ولو جعل راجعاً لهما جاز فيه ذلك أيضاً وإذا جعل خيراً للإفادة فيه باعتبار قيده لأنه محط الفائدة فلا وجه لما ذكر. قوله: (والمراد) أي بالشركاء ما عبد من دون الله وعلى هذا يعم المسيح وعزيراً والملائكة عليهم الصلاة والسلام فيحتاج إلى إخراجهم من قوله: وجعلنا بينهم موبقاً أو تأويله بأن الموبق حائل بينهم وإن لم يكونوا فيه جميعاً وسيأتي ما يلائم هذا فلا يرد عليه أن التفسير الثاني أولى لاستغنائه عما ذكر فكان ينبغي تقديمه، وقوله: للإعانة بالنون ويجوز كونه بالمثلثة. قوله: (مهلكاً يشتركون فيه) مهلكاً بفتح الميم ويجوز كسر اللام وفتحها لأن فعله كضرب وعلم ومنع شذوذاً اسم مكان من الهلاك على أن وبق بمعنى هلك، وقال الثعالبي في فقه اللغة: إنه بمعنى البرزخ البعيد فوبق بمعنى هلك أيضاً إذ المعنى جعلنا أمداً بعيداً يهلك فيه بالأشواط لفرط بعده، وعلى هذا فيجوز شموله للملائكة وعيسى وعزير عليهم الصلاة والسلام لأنهم في أعلى الجنان وأولئك في قعر جهنم، كما في الشكاف وقيل: معناه محبس وموعد وبين ظرف، وقوله: يشتركون فيه إشارة إلى أن معنى كونه بينهم أنهم مشتركون في الحلول فيه كما يقال: جعلت المال بين زيد وعمرو فكأنه ضمن معنى قسمت، وقوله: وهو النار أي جهنم لأنها تطلق على مكانها إطلاقاً شائعاً وقيل إنه واد فيها. قوله: (أو عداوة) بالنصب عطف على مهلكاً فالموبق مصدر أطلق على سبب الهلاك مجازاً وهو العداوة، كما أطلق التلف على البغض المؤذي إليه لا على البغض مطلقاً حتى يتوهم أنه ليس بمجازاً لا معنى لقولك لا يكن بغضك بغضاً والكلف مصدر كلف به إذا أولع به والمعنى لا يكن حبك حباً مفرطاً يؤدي إلى الولع والهيام، وبغضك بغضاً مفرطاً يجر إلى التلف، وقوله: اسم مكان أو مصدر لف ونشر مرتب ويجوز جعل الموبق بمعنى الهلاك ومعنى كونه بينهم شموله لهم. قوله: (من وبق يوبق) في القاموس وبق كوعد ووجل وورث وبوقاً وموبقاً هلك، ومنه تعلم وجه ثبوت الواو في مضارعه، وقوله: وقيل الخ قائله الفراء والسيرافي والبين على هذا اسم بمعنى الوصل كما يكون بمعنى الفراق لأنه من الأضداد وعلى هذا فهو مفعول أول لجعلنا وموبقاً مصدر بمعنى هلاك مفعول ثان له، وعلى الأول هو ظرف مفعول ثان لجعل إن كان بمعنى التصيير وإن كان بمعنى الخلق، فهو ظرف متعلق بجعلنا أو صفة لمفعوله قدم عليه لرعاية الفاصلة، فتحول حالاً، ومعنى كونه هلاكاً أنه مؤذ إليه. قوله: (فأيقنوا) جعل الظن مجازاً عن اليقين بدليل

القيامة ﴿وَرَبَّآ الْمُجْرِمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا﴾ فأيقنوا ﴿أَنَّهُمْ مُّوَفَّقُوهُآ﴾ مخالطوها واقعون فيها ﴿وَلَمْ يَجِدُوا عَنْهَا مَصْرَفًا﴾ انصرفاً أو مكاناً ينصرفون إليه ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ﴾ من كل جنس يحتاجون إليه ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ﴾ يتأتى منه الجدل ﴿جَدَلًا﴾ خصومة بالباطل وانتصابه على التمييز ﴿وَمَا مَنَّ عَلَى النَّاسِ أَنْ يُؤْمِنُوا﴾ من الإيمان ﴿إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى﴾ وهو الرسول الداعي والقرآن المبين ﴿وَيَسْتَغْفِرُوا رَبَّهُمْ﴾ ومن الاستغفار من الذنوب ﴿إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمْ سُنَّةٌ الْآوَّلِينَ﴾ إلا طلب أو انتظار أو تقدير أن تأتيهم سنة الأولين وهو

قوله: ولم يجدوا عنها مصرفاً، وقيل: إنه على ظاهره لعدم بأسهم من رحمة الله قبل دخولها، وقيل: باعتبار أنهم ظنوا أنهم تخطفهم في الحال لأن اسم الفاعل موضوع له (قلت) إنما اقتصر عليه لأنه مأثور عن قتادة كما أسنده في الدر المنثور وقوله: رأى قرينة ظاهرة، وقوله: مخالطوها مأخوذ من مفاعلة الوقوع لأنها تقتضيه، وقوله: واقعون فيها بيان للمراد منه، وقوله: مصرفاً الخ إشارة إلى أنه يجوز فيه أن يكون مصدراً واسم مكان وقيل إنه يجوز فيه أن يكون اسم زمان وما ذكره المصنف رحمه الله تبع فيه أبا البقاء وفي الدر المصون أنه سهو فإنه جعل مفعلاً بكسر العين مصدراً من صحيح مضارعه يفعل بالكسر وقد نصوا على أن مصدره مفتوح العين لا غير واسم زمانه ومكانه مكسورها نحو المصرف والمضرب، وقرأ زيد مصرفاً بفتح الراء فليته ذكر هذه القراءة ووجهها بما ذكر. قوله: (من كل جنس يحتاجون إليه) يعني أن المثل إما بمعناه المشهور أو بمعنى الصفة الغريبة ولم يصرح به لأنه مرّ تفصيله ومن إما زائدة على رأي أو تقديره مثلاً من كل مثل ولما كان ظاهره أنه ذكر فيه جميع الأمثال أشار إلى تأويله بأن المراد منه أنه نوع ضرب الأمثال وذكر الصفات العجيبة لهم فذكر من كل جنس محتاج إليه مثلاً لا أنه ذكرت لهم جميع أفرادها فليس المراد أن المثل بمعنى الجنس هنا كما يتوهم ولا أن تنوين جنس عوض عن المضاف إليه، ومفعول صرفنا موصوف الجار والمجرور أي مثلاً من كل مثل وقيل: مضمون من كل مثل أي بعض كل جنس مثل والبعض بمعنى الجزئي منه. قوله: (يتأتى منه الجدل) لما كان الجدل إنما صدر من الإنسان دون غيره من ذوي العلم، كالملك والجن والتفضيل يقتضي الاشتراك فسر المجادل بمن يتأتى منه ذلك ليشمل هؤلاء ويجري التفضيل على ظاهره. قوله: (خصومة بالباطل) قيده به لأنه الأكثر في الاستعمال والأليق بالمقام وإلا فالجدل مطلق المنازعة بمفاوضة القول كما ذكره الراغب وغيره من أهل اللغة ولا دلالة لقوله: ويجادل الذين كفروا بالباطل ولا لقوله: ﴿وجادلهم بالتي هي أحسن﴾ على تخصيصه بأحد الشقين حتى يتجاوز في الآخر أو يدعي التجريد، وقوله: من الإيمان إشارة إلى أن مصدرية مقدر قبلها الجار، وقوله: وهو الرسول ﷺ فأطلق عليه الهدى مبالغة لأنه هاد ولا يحمل على ظاهره لأنه لو كان كذلك آمنوا وعطفه بالواو ولمجيئها لهم أو هي بمعنى أو والاستغفار من الذنوب بالتوبة عنها وهي شاملة للكفر وعممه ليفيد ذكره بعد الإيمان، ولا يضره كونه يجب ما قبله فتأمل. قوله: (إلا طلب أو انتظار أو تقدير) أي تقدير الله لوقوع ذلك

الاستئصال فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ﴿أَوْ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ﴾ عذاب الآخرة ﴿قُبُلًا﴾ عياناً وقرأ الكوفيون قبلاً بضمين وهو لغة فيه أو جمع قبيل بمعنى أنواع وقرئ بفتحين، وهو أيضاً لغة يقال: لقيته مقابلة وقبلاً وقبلاً وقبلاً وقبلياً وانتصابه على الحال من الضمير أو العذاب ﴿وَمَا تُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ للمؤمنين والكافرين ﴿وَيُجَادِلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالْبَاطِلِ﴾ باقتراح الآيات بعد ظهور المعجزات والسؤال عن قصة أصحاب الكهف ونحوها تعنتاً ﴿يُدْجِسُوا بِهِ﴾ ليزيلوا بالجدال ﴿بِالْحَقِّ﴾ عن مقره ويبطلوه من إحاض القدم وهو إزلاتها وذلك قولهم للرسول: ما أنتم إلا بشرمثلنا، ولو شاء الله لأنزل

لهم وقدّر المضاف المذكور قبل إتيان سنة الأولين وإتيان العذاب كما في الكشاف، لأنه لو كان المانع من إيمانهم واستغفارهم نفس الهلاك: كانوا معذورين ولأنّ عذاب الآخرة منتظر قطعاً، وقيل: لأنّ زمان إتيان العذاب متأخر عن الزمان الذي اعتبر لإيمانهم واستغفارهم فلا يتأتى ما يغيثهم منه، فإن قلت طلبهم سنة الأولين لعدم إيمانهم وهو لمنعهم عن الإيمان فلو كان منعهم للطلب لزوم الدور، قلت: دفع هذا بأنّ المراد بالطلب سببه وهو تعنتهم وعنادهم الذي جعلهم طالبين للعذاب بأمثال قولهم: اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء الخ، وقيل: الطلب بمعنى الاستحقاق والاستعداد وكونهم معاندين مما لا شبهة فيه وإن كان فيهم من ينكر حقية الإسلام فلا وجه لما قيل: إنّ طلبهم ليس إلا لعدم اعتقادهم حقية الإسلام، ثم قال: الحق أنّ الآية على تقدير الطلب من قولك: لمن يعصيك أنت تريد ضربي أي بتنزيل استحقاقه منزلة طلبه كما مرّ، فإن قلت عدم الإيمان متقدّم على الطلب مستمرّ فلا يكون الطلب مانعاً قلت المتقدّم على الطلب هو عدمه السابق وليس بمانع منه والمانع ما وجد بعد الطلب لكن لا يظهر وجه كون الطلب مانعاً منه كما قيل، ووجهه ظاهر لأنه إنما يكون ناشئاً عن اعتقاد عدم حقية أو عناد فتأمل؛ وعذاب الآخرة هو المعدّ للكفار. قوله: (عياناً) هذا معناه على القراءة المشهورة بكسر القاف وفتح الباء، وقوله: بمعنى أنواع أي القبيل النوع والقبل الأنواع وأصله من المقابل فلذا دل على المعاينة وإذا كان حالاً من الضمير المفعول فمعناه معانين له بكسر الياء أو بفتحها أي معانين للناس ليفتضحوا وإذا كان من العذاب فمعناه معانين لهم أو للناس. قوله: (للمؤمنين والكافرين) يحتمل اللف والنشر بناء على الأصل وعودهما لكل منهما وهذا أعمّ من تقدير للمطيعين والعاصين وأنسب بالمقام أو هما بمعنى، وقوله: بالباطل خصه لعموم الجدل كما مرّ بياناً للمذموم ولقوله: بعده ليدحضوا به الحق، وقيل: لأنهم قد يجادلون بالحق في الأمور الدنيوية. قوله: (باقتراح الآيات بعد ظهور المعجزات) فالمراد بالجدال معناه اللغوي وهو المنازعة لا ترتيب المقدمات وإن كان مما صدق عليه، وليس معنى اصطلاحياً كما توهم، وتسمية السؤال عن قصة أهل الكهف جدلاً لأنه تعنت لإظهار تكذيبهم له ﷺ فالسؤال بالجرّ معطوف على اقتراح وتعنتاً لتعليل له أوله مع ما قبله، وقوله: ليزيلوا إشارة إلى أنه مجاز من زلل القدم المحسوس لإزالة الحق المعقول،

ملائكة ونحو ذلك ﴿وَأَخَذُوا عَابَتِي﴾ يعني القرآن ﴿وَمَا أَنْذَرُوا﴾ وإنذارهم أو والذي أنذروا به من العقاب ﴿هُزُوا﴾ استهزاء وقرئ هزأ بالسكون وهو ما يستهزأ به على التقديرين ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ﴾ بالقرآن ﴿فَأَعْرَضَ عَنْهَا﴾ فلم يتدبرها ولم يتذكر بها ﴿وَنَسِيَ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ﴾ من الكفر والمعاصي ولم يتفكر في عاقبتها ﴿إِنَّا جَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً﴾ تعليل لإعراضهم ونسيانهم بأنهم مطبوع على قلوبهم ﴿أَنْ يَفْقَهُوهُ﴾ كراهة أن يفقهوه وتذكير الضمير وإفراجه للمعنى ﴿وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا﴾ يمنعهم أن يستمعوه حق استماعه ﴿وَإِنْ تَدْعُهُمْ إِلَى الْهُدَى فَلَنْ

وقوله: ويطلوه تفسير ليدحضوا ولك أن تقول فيه تشبيه كلامهم بالوحل المستكره كم قلت:

أتانا بوحل لإنكاره ليزلق أقدم هدى الحجج

وقوله: (وذلك قولهم للرسول ما أنتم إلا بشر مثلنا) قيل عليه أنه مخالف لقوله باقتراح الآيات والسؤال عن أصحاب الكهف وإن المراد بالجدل في هذا معناه المصطلح وهو ترتيب المقدمات الفاسدة للإلزام، وقيل: إن هذا القائل ظن أن ذلك إشارة للجدل وليس كذلك بل هو إشارة للإدحاض الدال عليه ليدحضوا، والمعنى يجادلون بالاقتراح والسؤال ليعجزوا الرسول ويكون ذلك سبباً لإدحاض الحق أي الرسالة بقولهم: ﴿ما أنتم إلا بشر مثلنا﴾ الخ فتأمل. وقوله: عن مقرّة أي تحققه وثباته، وقوله: وإنذارهم الخ أي ما مصدر أو موصولة والعائد مقدر. قوله: (استهزاء) أي هو مصدر وصف به مبالغة وهو ما يستهزأ به، وظاهره أنه يكون صفة وقيل: عليه إنه لم يوجد في كتب اللغة إلا مصدراً وهو بعد التسليم قد يقال: إن مراده أنه مصدر مؤول بما ذكر، وقوله: ومن أظلم استفهام إنكاري في قوّة النفي وهو يدل على نفي المساواة كما مرّ، وقوله: فلم يتدبرها أي يتأملها، ويتذكر بمعنى يتعظ والباء صلته أو سببية والمراد أن الإعراض مراد منه ما ذكر بطريق الكناية، وقوله: فلم يتفكر في عاقبتها أي هذا هو المراد منه كناية. قوله: (تعليل لإعراضهم الخ) إفادته التعليل لأنه جواب عن السؤال عن العلة فيفيد ما ذكر، ومطبوع بمعنى مختوم عليها، وقوله: كراهة الخ يعني أنه مفعول له بتقدير مضاف كما عرف في أمثاله، وقوله: وتذكير الضمير أي الراجع للآيات نظراً لمعناه وتأولاً له به وهو أنه وحى وقرآن كما أشار إليه أولاً، وقوله: حق استماعه وهو التدبر والإذعان إشارة إلى أنه ليس قرأً حقيقياً، وقوله: تحقيقاً وفي نسخة لا تحقيقاً واكتفى بانفهام النفي مما قبله، وما بعده ولا يفقهون ناظر للتحقيق ولا يسمعون للتقليد فهو لف ونشر. قوله: (وإذا كما عرف جزاء وجواب الخ) كذا في عمارة كتب النحو، وللنحاة فيه كلام فقال الفارسي إن المراد أنها تارة تكون كذا وتارة كذا فالأول نحو أن يقال آتيك غداً فتقول إذن آتئك صادقاً إذ لا جزاء فيها هنا والثاني نحو آتيك غداً فتقول إذن أكرمك، وقال الدماميني في شرح التسهيل: الصواب أن يقال: كونها جواباً لا ينفك عنها بخلاف الجزائية فإنها قد تنفك، ومعنى كونها جواباً أنها لا تقع إلا في كلام مجاب به كلام آخر إما محقق أو مقدر، ومعنى كونها جزاء أنه يجازي بها أمر وقع وليس المراد بالجواب والجزاء معناهما الاصطلاحي حتى يكونا بمعنى واحد فيرد عليه ما

يَهْتَدُوا إِذَا أَبَدَا ﴿ تحقيقاً ولا تقليداً لأنهم لا يفقهون ولا يسمعون، وإذا كما عرفت جزء وجواب للرسول ﷺ على تقدير قوله: ما لي لا أدعوهم فإن حرصه ﷺ على إسلامهم يدل

أورده ابن هشام كما فصله الدماميني في شرح التسهيل، ولذا قال المصنف: كما عرفت إشارة إلى ما ذكره النحاة وأشار إلى أنها جواب لكلام مقدر وأن الجواب هو مجموع الشرط وجوابه، وفي الكشف وإذا جزء وجواب فدل على انتفاء اهتدائهم لدعوة الرسول بمعنى أنهم جعلوا ما يجب أن يكون سبب وجود الاهتداء سبباً في انتفائه، وعلى أنه جواب للرسول على تقدير قوله: ما لي لا أدعوهم حرصاً على إسلامهم فقيل: ﴿وإن تدعهم إلى الهدى فلن يهتدوا إذا أبدا﴾ [سورة الكهف، الآية: ٥٧] انتهى وللشراح فيه كلام واقف في أعراف الرد والقبول، والذي سلكه المدقق في الكشف أن دلالة النظم على ما ذكر صريحة لأن تخلل إذا يدل على ذلك لأن المعنى إذن لا دعوت وهو من التعكيس بلا تعسف وأما أنه جواب على الوجه المذكور فمعناه أنه نزل منزلة السائل مبالغة في عدم الاهتداء المرتب على كونهم مطبوعاً على قلوبهم فلا ينافي ما أفزوه من أنه على تقدير سؤال لم لم يهتدوا فإن السؤال على هذا الوجه أوقع اه، وإذا تأملته انكشف الغطاء، وقد طلع الصباح ولم يحتج إلى ما قيل من أن وجهه أنه جعل الفاء في فلن يهتدوا استعارة كاللام في قوله تعالى: ﴿فالتقطه آل فرعون﴾ الخ وإن كان من تصرفاته البديعة، ومن لم يعرف ما ذكر خبط خبط عشواء فقال: المراد أنها جزء الشرط الذي هو مدلول إذا لا الشرط المذكور وأما كونه جواب سؤال مقدر فليس بمعروف فالأولى أن لا يذكر قوله كما عرفت كما تركه جار الله، وصرفه لقوله: جزء فقط لا يخلو عن بشاعة. قوله: (على تقدير قوله ما لي لا أدعوهم) قيل تقدير هذا يقتضي أنه منع من دعوتهم فكأنه أخذ من مثل قوله تعالى: ﴿فاعرض عن من تولى عن ذكرنا﴾ [سورة النجم، الآية: ٢٩] فقيل بل هو مفهوم من قوله: إن تدعهم الخ وما ذكر بعيد جداً، كحمل المقدر على أنه لم لا أدعوهم مع قوله: إن يهتدوا إذا أبدا، وقيل: إن الصواب أنه مأخوذ من قوله: على قلوبهم أكنة وأنت بعدما أوضحناه لك في غنية عنه فتأمل. قوله: (فإن حرصه ﷺ على إسلامهم يدل عليه) أي على ذلك التقدير وإن ذكر له أن قلوبهم في أكنة رجاء أن تكشف تلك الأكنة وتمزق بيد الدعوة فيكشف الغطاء فليس سؤاله المقدر دالاً على المنع عن مطلق الدعوة كما مر فإنه من قلة التدبر. قوله: (البليغ المغفرة) كما يدل عليه صيغته وقال الإمام: إنما ذكر لفظ المبالغة في المغفرة دون الرحمة لأن المغفرة ترك الإضرار والرحمة إيصال النفع وقدرة الله تعالى تتعلق بالأول لأنه ترك مضار لا نهاية لها، ولا تتعلق بالثاني لأن فعل ما لا نهاية له محال وقد قال النيسابوري: هذا فرق دقيق لو ساعده النقل، على أن قوله: ذو الرحمة لا يخلو عن مبالغة وفي القرآن غفور رحيم بالمبالغة في الجانبين كثيراً، وفي تعلق القدرة بترك غير المتناهي دون فعله نظر لأن مقدر أنه تعالى غير متناهية لا فرق بين المتروك وغيره، وقيل عليه أنهم فسروا الغفار بمريد إزالة العقوبة عن مستحقها والرحيم بمريد الأنعام على الخلق وقصد المبالغة من جهة في مقام لا ينافي تركها في

عليه ﴿وَرَبِّكَ الْغَفُورُ﴾ البليغ المغفرة ﴿ذُو الرَّحْمَةِ﴾ الموصوف بالرحمة ﴿لَوْ يُؤَاخِذُهُمْ بِمَا كَسَبُوا لَعَجَلْ لَهُمُ الْعَذَابُ﴾ استشهدا على ذلك بإمهال قريش مع إفراطهم في عداوة رسول الله ﷺ ﴿بَلْ لَهُمْ مَوْعِدٌ﴾ وهو يوم بدر أو يوم القيامة ﴿لَنْ يَجِدُوا مِنْ دُونِهِ مَوْيلًا﴾ منجى، يقال: وأل إذا نجا ووال إليه إذا لجأ إليه ﴿وَتِلْكَ الْقُرَى﴾ يعني قرى عاد وثمود وأضرابهم وتلك مبتدأ خبره ﴿أَهْلَكْنَاهُمْ﴾ أو مفعول مضمم مفسر به والقرى صفته ولا بد من تقدير مضاف في أحدهما ليكون مرجع الضمائر ﴿لَمَّا ظَلَمُوا﴾ كقريش بالتكذيب والمرء وأنواع

آخر لعدم اقتضائه لها وقد صرحوا بأن مقدوراته تعالى غير متناهية وما دخل منها في الوجود متناه بمرهان التطبيق، وهذا كلام حسن اندفع به ما أورد على الإمام إلا أنه كان عليه أن يبين النكتة هنا وهي ظاهرة لأن المذكور بعده عدم مؤاخذتهم بما كسبوه من الجرم العظيم، وهو مغفرة عظيمة وترك التعجيل رحمة منه سابقة على غضبه لكنه تعالى لم يرد إتمام رحمته عليهم وبلوغها الغاية إذ لو أراد ذلك لهداهم وسلمهم من العذاب رأساً وقوله: الموصوف بالرحمة إشارة إلى أن معنى كونه صاحبها اتصافه بها، وقيل إنه إشارة إلى كونه في حكم المعرف في إفادة الحصر فإن قلت ما ذكره الإمام يقتضي عدم تناهي المتعلقات في كل ما نسب إليه تعالى بصيغ المبالغة، وليس بلازم إذ يمكن أن تعتبر المبالغة في المتناهي بزيادة الكمية وقوة الكيفية ولو سلم ما ذكر لزم عدم صحة صيغ المبالغة في الأمور الثبوتية كرحيم ورحمن ولا وجه له، قلت: هذه نكتة لوقوع التفرقة بينهما هنا بأنه اعتبرت المبالغة في جانب الترك دون مقابله لأن الترك عدمي يجوز فيه عدم التناهي بخلاف الآخر ألا ترى أن ترك عذابهم دال على ترك جميع أنواع العقوبات في العاجل وإن كانت غير متناهية فتدبر. قوله: (استشهدا على ذلك) أي على كونه غفور إذا رحمة والمراد بالاستشهاد هنا ذكر شاهد من أفعاله تعالى يثبت به ما ذكر، وقوله: وهو يوم بدر إشارة إلى أن موعداً اسم مكان وقيل إنه جهنم، وقوله: من دونه أي من دون الله أو العذاب والثاني أولى وأبلغ لدلالته على أنهم لا ملجأ ولا منجى لهم فإن من يكون ملجؤه العذاب كيف يرى وجه الخلاص والنجاة، وقوله: منجأ لم يقل وملجأ لأنهما بمعنى والفرق إنما هو في التعدي بالى وعدمه، وقيل إنه عائد على الموعد والمبالغة المذكورة باقية أيضاً. قوله: (يعني قرى عاد وثمود وأضرابهم) أي أشباههم في الهلاك والإشارة لتزليلهم لعلمه بهم منزلة المحسوس، وقوله: خبره أهلكتناهم أو القرى، والجمله حالية كما في البحر والقرى صفة والوصف بالجامد في باب الإشارة مشهور، والوصف جار على الإعرابين، وقوله: مفعول مضمم بالإضافة أي مقدر، وقوله: في أحدهما أي قبل تلك أو القرى ولا ركافة في الثاني كما قيل: لأن تلك يشار بها للمؤنث من العقلاء وغيرهم ويجوز أن تكون القرى عبارة عن أهلها مجازاً، وقوله: كقريش ذكر أنهم نظيرهم في الظلم إشارة إلى أن ما ذكر إنذار وتهديد لهم والمرء الجدال وذكره لسبقه. قوله: (لإهلاكهم وقتاً معلوماً) لما جاز في كل من المهلك على القراءات والموعد هنا أن يكون زماناً ومصدراً لكن إذا كان أحدهما زماناً لا بد من جعل الآخر

المعاصي ﴿وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِمْ مَوْعِدًا﴾ لإهلاكهم وقتاً معلوماً، لا يستأخرون عنه ساعة ولا يستقدمون، فليعتبروا بهم ولا يغتروا بتأخير العذاب عنهم، وقرأ أبو بكر لمهلكهم بفتح الميم واللام أي لهلاكهم، وحفص بكسر اللام حملاً على ما شذ من مصادر يفعل كالمراجع والمحيض ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ﴾ مقدرًا باذكر ﴿لِفِتْنَتِهِ﴾ يوشع بن نون بن إفرائيم بن يوسف عليهم الصلاة والسلام فإنه كان يخدمه ويتبعه ولذلك سماه فتاه وقيل: لعبدته ﴿لَا أَبْرَحُ﴾ أي لا أزال أسير فحذف الخبر لدلالة حاله وهو السفر وقوله: ﴿حَتَّىٰ أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ﴾ من حيث إنه يستدعي ذا غاية عليه، ويجوز أن يكون أصله لا يبرح مسيري حتى أبلغ على أن

مصدرًا لثلاث يكون للزمان زمان أشار إلى أن الأول مصدر، والثاني اسم زمان ولم يعكسه لركاكته، وقال: وقتاً معلوماً لأن الموعد لا يكون إلا كذلك وإلا فاسم الزمان مبهم، وقوله: ولا يستقدمون لم يذكره في الكشف وذكره أولى وتفسيره الأول على ضم الميم وفتح اللام، وقوله: حملاً على ما شذ الظاهر أن يقول: لأنه ورد شاذاً إذ الشاذ لا يحمل عليه والقراءة ليست بالقياس، إذ هي منقولة عن النبي ﷺ ولو شذوذاً والشاذ هو مجيء المصدر الميمي مكسوراً فيما عين مضارعه مكسورة وفي دعوى الشذوذ نظراً لما في القاموس من أن هلك جاء من باب ضرب ومنع وعلم والمحيض بالضاد المعجمة مصدر بمعنى الحيض وذكره إشارة إلى أن الشذوذ لا يختص بالصحيح. قوله: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ﴾ هو موسى بن عمران عليه الصلاة والسلام على الصحيح وقال: أهل الكتاب وتبعهم بعض المحدثين والمؤرخين أنه هنا موسى بن ميثا بالمعجمة بن يوسف بن يعقوب وهو موسى الأول وإنما أنكره أهل الكتاب لإنكارهم تعلم النبي من غيره، وقال: الكرمانى لا غضاضة في تعلم نبي من نبي آخر وإذ على تقدير اذكر مفعول لا ظرف لأن ذكره للوقت لا في الوقت ومعناه قل لا تذكر، وقوله فإنه كان يخدمه ويتبعه قدمه لأنه الأصح ولذا أضافه إليه والعرب تسمى الخادم فتى لأن الغالب استخدام من هو في سن الفتوة. قوله: (وقيل لعبدته) فالإضافة للملك وأطلق عليه فتى لما ورد في الحديث الصحيح ليقل أحدكم فتاي وفتاتي ولا يقل عبدي وأمتي وهو من آداب الشريعة وليس إطلاق ذلك بمكروه لكنه خلاف الأولى ولم يرتض هذا القول المصنف رحمه الله كما في الكشف لأنه مخالف للمشهور. قوله: (لا أزال) فهي ناقصة من أخوات كان وحذف الخبر فيها قليل كما ذكره الرضي خلافاً لأبي حيان وغيره ممن زعم أنه ضرورة والخبر المحذوف هنا تقديره أسير ونحوه لدلالة الحال والغاية عليه إذ لا بد لها من مغيي، والمناسب له هنا السير والسفر ومما يدل على هذا المقدر قوله: فلما بلغا مجمع بينهما فلا وجه لما قيل إنه لا دلالة في النظم عليه، وقوله: من حيث للتعليل إن قيد الحيثية قد يذكر للتعليل وقد يذكر للتقييد وقد يذكر للاطلاق كما مر، وفي نسخة من حيث إنها والضمير لحتى من حيث إنها كلمة أو غاية وهو بيان لوجه الدلالة وضميران لذلك القول، وقوله: وعليه متعلق بدلالة والضمير راجع إلى الخبر فإن الوصول إلى المكان لا يكون إلا بعد السير. قوله: (ويجوز أن يكون أصله لا يبرح

حتى أبلغ هو الخبر فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فانقلب الضمير والفعل . وأن يكون لا أبرح بمعنى لا أزول عما أنا عليه من السير والطلب ولا أفارقه فلا يستدعي الخبر ومجمع البحرين ملتقى مجرى فارس والروم مما يلي المشرق، وعد لقاء الخضر فيه، وقيل: البحران موسى وخضر عليهما الصلاة والسلام فإن موسى كان بحر علم الظاهر والخضر كان بحر علم الباطن، وقرئ مجمع بكسر الميم على الشذوذ من يفعل كالمشرق والمطلع ﴿أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا﴾ أو أسير زماناً طويلاً والمعنى حتى يقع إما بلوغ المجمع أو مضي الحقب أو حتى أبلغ إلا أن أمضي زماناً أتيقن معه فوات المجمع، والحقب الدهر وقيل: ثمانون سنة وقيل سبعون، روي أنّ موسى عليه الصلاة والسلام خطب الناس بعد هلاك القبط ودخوله مصر خطبة بليغة فأعجب بها فقيل له: هل تعلم أحداً أعلم منك فقال: لا فأوحى الله إليه بل

مسيري) فحتى مع مجرورها خبر والخبر في الحقيقة متعلقه فحذف منه المضاف إليه وهو مسير بمعنى السير فانقلب الضمير من البروز والجرّ إلى الرفع والاستتار وانقلب الفعل من الغيبة إلى التكلم وكذا الفعل الواقع في الخبر وهو أبلغ كان أصله يبلغ ليحصل الربط، واعترض عليه بأنه حينئذ يحلو الخبر من الرابط إلا أن يقدر حتى أبلغ به أو يقال: إن الضمير المستتر في كائن يكفي للربط أو أنّ وجود الربط بعد التغيير صورة يكفي فيه وإن كان المقدر في قوّة المذكور. قوله: (وأن يكون لا أبرح بمعنى لا أزول) فهي تامّة لا تحتاج إلى خبر لكن لا بدّ من تقدير متعلق له ليتم المعنى كما أشار إليه بقوله: عما أنا عليه الخ ومضارع هذه يزول وتلك يزال، كما أشار إليه المصنف رحمه الله. قوله: (ملتقى بحري فارس والروم الخ) قيل إنهما لا يلتقيان إلا في البحر الميحط فلعل المراد به مكان يقرب فيه التقاءهما وأما كون فارس محرفاً فمن فاس وهي بلدة معروفة بالغرب فلا وجه له إذ لم يذهب إليه أحد وسيأتي كلام في هذا في سورة الرحمن .

قوله: (وقيل البحران موسى وخضر الخ) عدّه في الكشف من بدع التفاسير فيكون البحر عليه بمعنى الكثير العلم على الاستعارة والمراد بمجمعهما مكان يتفق اجتماعهما فيه ولا يخفى نبوّ السياق عنه وقوله: حتى أبلغ ولذا مرضه إذ الظاهر عليه أن يقال: حتى يجتمع البحران مثلاً، وقوله: على الشذوذ أي قراءة وقياساً وهي قراءة ابن يسار وقياس اسم الزمان والمكان من فعل يفعل بفتح العين فيهما الفتح كمذهب فقوله: من يفعل بفتح العين، وقوله: كالمشرق والمطلع نظير له في شذوذ الكسر وإن اختلف فعلهما وقعله كما لا يخفى. قوله: (أسير) هو معنى أمضي من مضي بمعنى تعدّى وسار وزماناً طويلاً معنى حقباً كما سيأتي، ومضي الحقب خلوها وليس مصدر مضي والمراد مضيها بدون بلوغ المجمع بقريئة التقابل وأو على هذا عاطفة لأحد الشئيين وقوله: إلا أن أمضي زماناً أي في مسيري فأو بمعنى إلا والفعل منصوب بعدها بأن مقدّرة، والاستثناء مفرغ من أعمّ الأحوال ولم يجعلها بمعنى إلى أن لأنه يقتضي جزمه ببلوغ المجمع بعد سيره حقباً وليس بمراد، وقوله: والحقب الدهر الخ وهو اسم مفرد كحقبه وجمعه حقب وأحقاب. قوله: (روي أنّ موسى عليه الصلاة والسلام إلى قوله ودخوله مصر)

عبدنا الخضر وهو بمجمع البحرين وكان الخضر في أيام أفريدون، وكان على مقدّمة ذي القرنين الأكبر وبقي إلى أيام موسى وقيل إنّ موسى عليه السلام سأله ربه أيّ عبادك أحب إليك قال: الذي يذكرني ولا ينساني، قال: فأبّي عبادك أقضى، قال: الذي يقضي بالحق ولا يتبع الهوى، قال: فأبّي عبادك أعلم قال: الذي يتبغى علم الناس إلى علمه عسى أن يصيب، كلمة تدله على هدى أو ترده عن ردى، فقال: إن كان في عبادك أعلم مني فادللني عليه قال: أعلم منك الخضر قال: أين أطلبه قال على الساحل عند الصخرة قال: كيف لني به قال: تأخذ حوتاً في مکتل فحيث فقدته فهو هناك فقال: لفتاه إذا فقدت الحوت فأخبرني فذهبا يمشيان ﴿فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنَهُمَا﴾ أي مجمع البحرين وبينهما ظرف أضيف إليه على

قال ابن عطية: لم يعرف أنّ موسى عليه الصلاة والسلام أنزل قومه مصر ولا أراه يصح وفيه نظر، وقوله: فأعجب بها على بناء الفاعل من قولهم: أعجبني كذا إذ راقني أو على بناء المجهول، وقوله: فقال لا أي لا أعلم أحداً أعلم مني والمراد أنا أعلم لأنه رسول ذلك الزمان فلا مخالفة فيه لما في الكشاف ولا لما سيأتي، كما توهم وقوله: الخضر بفتح الخاء وكسر الضاد وتسكن وتكسر خاؤه أيضاً ودخول أل عليه للمح الوصفية أو لتأويله بالمسمى به، وقوله: في أيام أفريدون بكسر الهمزة وهو ملك مشهور قيل إنه ذو القرنين الأكبر كما في شرح البخاري، وفيه أنّ موسى عليه الصلاة والسلام أدرك زمنه ومقدّمة بفتح الدال وكسرهما مقدّمة الجيش وهي معروفة وتفصيله في تاريخ ابن الأثير وذو القرنين الأكبر هو ابن سام بن نوح قيل إنه كان في زمن إبراهيم عليه الصلاة والسلام، وهو الذي طأف الدنيا وبنى سدّ يأجوج ومأجوج والخضر عليه الصلاة والسلام كان أميراً على مقدّمة جيشه والأصغر من اليونان، وهو الذي قتل داراً وأخذ ملكه وطلب عين الحياة فلم يجدها وقوله: وبقي إلى أيام موسى معطوف على كان وهو ردّ على من قال: إنه مات قبله وخلفه الخضر على مقدّمة جيشه فانظر تفصيله وتصحيحه من كتب التواريخ، وقوله: الذي يذكرني يجوز أن يكون واحداً وجماعة، وقوله: الذي يتبغى ضمنه معنى يضم أو تجوز به عنه فلذا عدها بإلى، وقوله: عسى ترج على لسانه، وقوله: عن ردى الردى الهلاك والمراد عما يوقعه في الهلاك، وقوله: كيف لي به أي كيف السبيل لي بلقائه أو كيف يتيسر لي الظفر به، والحوت قيل إنه كان مملحاً وقيل: مشوباً وهل هو نصف أو كامل قولان، والمكتل بكسر الميم وفتح التاء الفتوقانية الزنبل كما في شرح البخاري، وليس المراد به كيلاً كما قيل، وقوله: فحيث فقدته أي الحوت. قوله: (أي مجمع البحرين) أي الضمير لهما ومجمع بينهما مجمعهما، وقوله: أضيف إليه على الاتساع في الظرف وهو إخراج عن نصبه على الظرفية بنصبه على المفعولية أو جزّه بالإضافة كما هنا أو رفعه، ومجمع اسم مكان والإضافة بيانية أو لامية وجوز فيه المصدرية والمجمع إمّا مكان الاجتماع حقيقه أو ما يقرب منه كما مرّ، وقيل: المراد مجمع في وسط البحرين فيكون كالتفصيل لمجمع البحرين وهذا يناسب تفسير المجمع بطنجة أو إفريقية إذ يراد بالمجمع متشعباً بحري فارس والروم من

الاتساع أو بمعنى الوصل ﴿نَسِيًا حُرْتُهُمَا﴾ نسي موسى عليه الصلاة والسلام أن يطلبه ويتعرف حاله ويوشع أن يذكر له ما رأى من حياته ووقوعه في البحر روي أن موسى عليه السلام رقد فاضطرب الحوت المشوي ووثب في البحر معجزة لموسى أو الخضر، وقيل: توشأ يوشع من عين الحياة فانتضح الماء عليه فعاش ووثب في الماء، وقيل: نسيا تفقد أمره وما يكون منه أمانة على الظفر بالمطلوب ﴿فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ سَرَبًا﴾ فاتخذ الحوت طريقه في البحر مسلماً من قوله: وسارب بالتهار وقيل: أمسك الله جربة الماء على الحوت فصار كالطاق

المحيط وهو هناك. قوله: (أو بمعنى الوصل) لما مر أنه يكون اسماً بمعنى الوصل والافتراق وهو من الأضداد وأخره المصنف، ولم يذكره الزمخشري لما فيه من الركاكة إذ لا حسن في قولك مجمع وصلهما كما قيل، وقيل إن فيه مزيد تأكيد كقولهم: جدّ جدّه وجوزّ فيه أن يكون بمعنى الافتراق أي موضع اجتماع البحرين المفترقين، وعليه يحتمل عود الضمير لموسى والخضر عليهما الصلاة والسلام أي وصلا إلى موضع وعد اجتماع شملهما فيه وكذا إذا كان بمعنى الوصل. قوله: (نسي موسى عليه الصلاة والسلام أن يطلبه ويتعرف حاله) أي يطلب من يوشع الحوت ليتعرف حاله لأنه جعل أمانة للظفر، وفيه إشارة إلى أنّ في النظم مضافاً مقدراً لأنهما لم ينسيا الحوت وإنما نسيا حاله لكن الحال التي نسيها موسى عليه الصلاة والسلام كونه باقياً في المكمل أو مفقوداً، والحال التي نسيها يوشع ما رأى من حياته ووقوعه في البحر، واعترض عليه بأنّ نسيان يوشع كان قبل وقوعه في البحر كما يدلّ عليه قوله: فاتخذ سبيله في البحر سرّباً حيث عقبه بالفاء، فلا يصح إدخال الوقوع المذكور في الحال المنسية، وأجيب بأنّ فاء فاتخذ فصيحة كما ذكره المعترض ولا يلزم أن يكون المعطوف عليه الذي تفصح عنه الفاء معطوفاً على نسياً بالفاء التعقيبية حتى يلزم المحذور المذكور، وإن كان المعروف فيها ذلك كما قدروا في قوله: فانفجرت فضرّب فانفجرت بل يقدر بالواو هكذا وجيء بالحوت فسقط في البحر فاتخذ الخ وهذا مع تكلفه ومخالفته للمألوف في الفاء الفصيحة مخالف للنظم ولما سيأتي تفصيله في قوله: وما إنسانيه إلا الشيطان، وهو غير وارد لأنّ سلوكه ومثبه في طريق أمر ممتدّ بعد الوقوع في الماء مغاير له مترتب عليه ولا تعلق للنسيان به في النظم نفيّاً وإثباتاً بل لا يصح ما ذكره لأنّ السقوط الذي قدره عين الوقوع فقد وقع فيما فرّ منه فتأمل. قوله: (معجزة) المراد الأمر الخارق للعادة الذي يظهر مثله على يد الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لا المعنى المشهور لأنه مشروط بالتحدي ولا تحدي هنا، وقوله: وقيل نسياً الخ أي المراد أنهما نسيا ترصد حال الحوت في ذلك الوقت وإن ينتظرا منه ما يكون علامة على المطلوب وهو ملاقة الخضر عليه الصلاة والسلام قيل إنه لم يرتض هذا لأنّ الأوّل أنسب بالمقام وفيه بحث لأنّ الفرق بين هذا وبين ما ارتضاه أولاً يسير جداً لأنه ذكر في الأوّل أنّ موسى عليه الصلاة نسي تعرّف حاله وهو عين نسيان تفقده هنا ويوشع إذ نسي مامرّ فهو لم يتفقده أيضاً وكذا ما قيل إنّ المراد أنّ موسى عليه الصلاة والسلام نسي تفقده لأمره، ويوشع نسي ما يكون أمانة أي ذهل عن الاستدلال

عليه ونصبه على المفعول الثاني وفي البحر حال منه أو من السبيل ويجوز تعلقه باتخذ ﴿فَلَمَّا جَاوَزَا﴾ مجمع البحرين ﴿قَالَ لِفَتْنِهِ ءَإِنَّا غَدَاءَانَا﴾ ما نتغدى به ﴿لَقَدْ لَقِينَا مِنْ سَفَرِنَا هَذَا نَصَبًا﴾ قيل: لم ينصب حتى جاوز الموعد فلما جاوزه وسار الليلة والغد إلى الظهر ألقى عليه الجوع والنصب، وقيل: لم يعي موسى في سفر غيره، ويؤيده التقييد باسم الإشارة ﴿قَالَ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا﴾ أَرَأَيْتَ ما دهاني إذ أويانا ﴿إِلَى الصَّخْرَةِ﴾ يعني الصخرة التي رقد عندها موسى وقيل: هي الصخرة التي دون نهر الزيت ﴿فَإِنِّي سَيِّئُ الْحَوْتِ﴾ فقدته أو نسيت ذكره بما رأيت منه

بهذه الحالة المخصوصة على الظفر بالمطلوب فتأمل. قوله: (مسلكاً) أي كالمسلك وقوله: من قوله وسارب بالنهار قيل: السرب أصله ما يسلك فيه كالحجر فأريد به هنا المسلك أي الطريق كما ذكره إلا أن الآية المذكورة بمعزل عنه فإن السارب فيها بمعنى الظاهر بدليل مقابله بقوله مستخف بالليل وقد فسره المصنف به هناك من غير ذكر معنى آخر له فكلامه هنا مخالف له ولا يخفى أن الذهاب في الأرض يلزمه البروز والظهور فجعل ثمة كناية عنه بقرينة المقابل بالتنظير به هنا باعتبار معناه الحقيقي، وما ذكره بيان للمراد منه فلا مخالف بينهما وما قيل في دفعه أن ما ذكره هنا على بعض التفاسير وإلا فالمصنف رحمه الله فسره ببارز في سورة الرعد مع مخالفته للظاهر لا حاجة إليه ويشهد لما مرّ قول الأزهري: العرب تقول سربت الإبل إذا مضت في الأرض ظاهرة فإنه جمع بينهما. قوله: (وقيل أمسك الله جرية الماء) بكسر الجيم فصار أي الماء كالطاق وليس المراد بالطاق الكوة بل البناء المقوس كالقنطرة فالسرب كالنفق لا مقابله كما قيل، وقوله: ونصبه على المفعول الثاني، وقيل: في البحر مفعوله وسرباً حال، وقوله: مجمع البحرين إشارة إلى مفعوله المقدر، وقوله: لم ينصب بفتح الصاد أي يعي ويتعب لأنه قبله لرجاء الظفر في نشاط الإبل، وقوله: في سفر بالتونين وجرّ غيره لأنه صفتة، ووجه دلالة اسم الإشارة على ما ذكر من التخصيص النحوي والتخصيص بالذكر لا لأنه أشير به إلى السفر من كل وجه فإنه لا وجه له. قوله: (ما دهاني إذ أويانا) دهاني بالبدال المهملة بمعنى أصابني إصابة شقت عليّ كالداهية قال: ناظر الجيش في شرح التسهيل جاءت رأيت ليس بعدها منصوب ولا استفهام بل جملة مصدرية بالفاء كما في هذه الآية فزعم أبو الحسن أنها أخرجت عن بابها وضمنت معنى أما أو تنبه أي أما إذا أويانا أو تنبه فالفاء جوابها لا لأنها لا تجازي إلا مقرونة بما وقال أبو حيان: يمكن أن يكون مما حذف منه المفعولان اختصاراً أو التقدير رأيت أمرنا إذ أويانا ما عاقبته وما ذكره المصنف تبعاً للزمخشري حسن غير أنه لم يتعرض لذكر المفعول الأول، وإنما ذكر الجملة الاستفهامية التي هي موضع المفعول الثاني بناء على أن ما استفهامية فيه، ويجوز أن تكون موصولة أيضاً، أو يكون جعل رأي فيه بصرية دخلت عليها همزة الاستفهام والمعنى أبصرت حالنا إذ أويانا الخ، فحذف لدلالة الكلام عليه وأرأيت بمعنى أخبرني وقد مرّ تحقيقه، ونهر الزيت اسم نهر معين سمي به لكثرة ما حوله من شجر الزيتون كما في شرح الكشاف وكون الصخرة دونه بمعنى عنده قريبة منه ومدانية له.

﴿وَمَا أَسْنَيْنِي إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ﴾ أي وما أنساني ذكره إلا الشيطان لأن أن أذكره بدل من الضمير وقرئ أن أذكر له وهو اعتذار عن نسيانه بشغل الشيطان له بوساوسه والحال وإن كانت عجيبة لا ينسى مثلها لكنه لما ضرى بمشاهدة أمثالها عند موسى وألفها قل اهتمامه بها ولعله نسي ذلك لاستغراقه في الاستبصار وانجذاب شرارته إلى جناب القدس بما عراه من مشاهدة الآيات الباهرة وإنما نسبه إلى الشيطان هضماً لنفسه أو لأن عدم احتمال القوة للجانبين واشتغالها بأحدهما عن الآخر يعد من نقصان ﴿وَأَتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ عَجَبًا﴾ سبيلاً عجباً، وهو كونه كالسرب أو اتخاذاً عجباً والمفعول الثاني هو الظرف، وقيل هو مصدر فعله

قوله: (فقدته أو نسيت ذكره) يعني أن النسيان إما مجاز عن الفقد بعلاقة السببية أو على حقيقته بتقدير مضاف فيه، وقوله: بما رأيت منه الباء للملابسة وهو حال من الضمير المضاف إليه. قوله: (لأن أن أذكره) وفي نسخة فإن وهما بمعنى وهو تعليل لأنه المراد إذ البدل هو المقصود بالنسبة وهو بدل اشتمال وأن أذكر له من التذكير وهو بدل أيضاً وقوله: وهو اعتذار رأي على القراءتين وقوله: لما ضرى بالضد المعجمة والراء المهملة معتل الآخر معناه هنا اعتاد وهذا بيان لأن مثله من الأمور الخارقة إذا شوهدت لا تذهب عن خاطر. قوله: (ولعله نسي ذلك لاستغراقه في الاستبصار الخ) أي أن شدة توجهه إلى الله أذهلته عما ذكر وإن كان مثله لا ينسى وشرارته بمعنى نفسه أو جملته فإنه من جملة معانيه، وعراه بمعنى غشيه وعرض له. قوله: (وإنما نسبه إلى الشيطان الخ) قيل عليه أنه يلزمه على كلا الوجهين الكذب وهو لا يناسب يوشع ولا ضرورة إلى التكلف بإثبات التجوز ولو كان كما ذكره المصنف كان المناسب أن يقال: بدله لم أستطع تذكره فإن فيه هضم نفسه مع الاختصار ولا يخفى أن ما ذكره توجيه له على ما اختاره بقوله: ولعله فإنه إذا كان ذهولاً لانجذابه لحضرة القدس كان أمره فيه رحمانياً لا شيطانياً فإسناد إلا نساء إليه وفاعله الحقيقي هو الله والمجازي هو الجذبات المذكورة هضماً لنفسه بجعل تلك الجذبات لشغلها عن التيقظ للموعود الذي ضربه الله بمنزلة الوسواس، ففيه تجوز باستعارة الشيطان لمطلق الشاغل، وهذا كحديث أنه ليغان على قلبي فاستغفر الله في اليوم سبعين مرة أو هو مجاز عن النقصان لكونه سببه ونقصانه بترك المجاهدات والتصفية حتى لا تشغله تلك الجذبات عن الأمور الخارجية فأبى كذب في هذا يتطرق إليه القيل والقال وهذا مما ينبهك على حسن سلوك المصنف: ومن الناس من لم يقف على مراده فأورد ما ذكر من عنده وقال: إنه كذب إلا أن يكون مجازاً عن إنني مقصر في أموري أو كأنتي إنساني الشيطان لعدم كماله وكذا ما قيل في دفعه أنه كناية أو مجاز عن عدم الاغترار، والافتحار. قوله: (سبيلاً عجباً) قيل إنه يتعين التقدير الآخر وأما هذا ففيه أن أكثر العجب ليس بحال السبيل وأيضاً لو كان المعنى هذا القيل واتخذ في البحر سبيلاً عجباً، ورد بأنه لم يدع ما ذكر أحد وأن كون حال السبيل عجباً يكفي لصحته وإن أداء المعنى باللفظ المذكور في النظم أو في لحق البلاغة لأن في ذكر السبيل ثم إضافته إلى ضمير الحوت ثم جعل في البحر حالاً من المضاف

المضمر أي قال في آخر كلامه أو موسى في جوابه تعجباً من تلك الحال، وقيل: الفعل لموسى أي اتخذ موسى سبيل الحوت في البحر عجباً ﴿قَالَ ذَلِكَ﴾ أي أمر الحوت ﴿مَا كُنَّا نَبْغُ﴾ نطلب لأنه أمانة المطلوب ﴿فَارْتَدَّا عَلَيَّ آثَارِهِمَا﴾ فرجعا في الطريق الذي جآ فيه ﴿قَصَصًا﴾ يقصان قصصاً أي يتبعان آثارهما اتباعاً أو مقتضين حتى أتيا الصخرة ﴿فَوَجَدَا عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَا﴾ الجمهور على أنه الخضر، واسمه بلياً بن ملكان، وقيل اليسع وقيل إلياس ﴿ءَاتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِّنْ عِنْدِنَا﴾ هي الوحي والنبوة ﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِمَّا لَدُنَّا عِلْمًا﴾ مما يختص بنا ولا يعلم

تنبيهاً إجمالياً على أنّ المفعول الثاني من جنس الأمور الغريبة، وفيه تشويق للمفعول الثاني وتكرير للتأكيد المناسب للمقام، وقيل: عليه أنّ مراد المعترض أنه يلزم حينئذ أن لا يتعرض لأكثرها لا عدم صحة الكلام، وقوله: وهو أي العجب، وقوله: كالسرب إشارة إلى أنّ جعله سرباً على التشبيه، وهذا من العجب فإنّ ما ذكره وارد على الثاني أيضاً فإنّ أعظم العجب في الحوت لا في الاتخاذ. قوله: (أو اتخاذاً عجباً) فهو صفة مصدر محذوف وكان على الوجه الآخر مفعولاً ثانياً والأول سبيله وعلى هذا التقدير قيل إنما كان عجباً لخروجه من المكمل وحياته بعد الشئ وأكل بعضه وإمساك الجرية عليه، وقيل عليه أنّ ما سوى الأخير ليس من حال اتخاذ السبيل لكونه قبله، وكونه من لوازمه وإن سبقه ليس في الكلام ما يدلّ عليه، وقوله: والمفعول الثاني هو الظرف أي على هذا الوجه، وقوله: مصدر فعله أي فعل التعجب المضمر فيكون مفعولاً مطلقاً له والمفعول الثاني لاتخذ عليه أيضاً قوله: في البحر أي عجبت عجباً وقوله: أي قال: يعني يوشع في آخر كلامه فالتقدير وعجبت عجباً، وهي جملة مستأنفة، وقوله: أو موسى معطوف على فاعل قال: المستتر لوجود الفصل أو قبله فعل مقدّر وهو بعيد، إذ لو كان تقديره أو قال موسى: عجباً لقليل وقال ذلك ما كنا نبغ الخ بالعطف على المقدّر، وأما كونه لو كان من كلامه لتأخر عن قوله: قال ففيه نظر وقوله تعجباً راجع لهما أي قول يوشع أو موسى عجباً لأجل التعجب من تلك الحال. قوله: (وقيل الفعل) أي اتخذ لموسى عليه الصلاة والسلام أي مسنداً له، والاتخاذ فيه صادر عنه وهو على ما قبله كان للحوت وعجباً حينئذ مفعول ثان ولا ركافة في تأخير قال عنه حينئذ لأنه استئناف لبيان ما صدر منه بعده، وقوله: أمانة المطلوب أي لقاء الخضر عليه الصلاة والسلام فليس معنى قوله: نبغ أنه مطلوب بالذات كما يتبادر منه، وقوله: فرجعا هو معنى ارتدا والذي جآ فيه يعلم منه كونه على أثر الأول. قوله: (يقصان قصصاً) يعني أنه من قص أثره إذا تبعه أو من قص الخبر إذا أعلمه والظاهر الأول، وهو مفعول مطلق لفعل مقدّر من لفظه أو حال مؤوّل باسم أي مقتضين بصيغة المثني وقوله: حتى أتيا الصخرة إن كان من كلامه بياناً لغاية كونهما مقتضين فظاهر وإن كان تقديره له النظم فهو إشارة إلى أنّ الفاء في قوله: فوجدنا فصيحة. قوله: (واسمه بلياً بن ملكان) وقيل: ارميا وقال: السدي رحمه الله إلياس أخوه، وبلياً بباء موحدة مفتوحة ولام ساكنة وياء مثناة تحتية وفي آخره ألف وروي ابلياً بزيادة همزة كما في شرح البخاري، وهو من نسل نوح

إلا بتوفيقنا وهو علم الغيوب ﴿قَالَ لَهُ مُوسَى هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَيَّ أَنْ تَعْلَمَنِي﴾ على شرط أن تعلمني وهو في موضع الحال من الكاف ﴿مِمَّا عَلَّمْتَ رُشْدًا﴾ علماً ذا رشد وهو إصابة الخير وقرأ البصريان بفتحيتين وهما لغتان، كالبخل والبخل وهو مفعول تعلمني، ومفعول علمت العائد المحذوف وكلاهما منقولان من علم الذي له مفعول واحد، ويجوز أن يكون علة لأتبعك أو مصدراً بإضمار فعله، ولا ينافي نبوته وكونه صاحب شريعة أن يتعلم من غيره ما لم يكن شرطاً في أبواب الدين فإن الرسول ينبغي أن يكون أعلم ممن أرسل إليه فيما بعث به من أصول الدين وفروعه لا مطلقاً وقد راعى في ذلك غاية التواضع والأدب فاستجهل نفسه

عليه الصلاة والسلام وكان أبوه من الملوك ولقب به لأنه إذا جلس أو صلى على أرض اخضرت، وقيل لإشراقه وحسنه. قوله: (هي الوحي والنبوة) لأن الرحمة أطلقت عليهما في مواضع من القرآن، والأكثر على نبوته ﷺ وقيل إنه ولي، وقيل إنه ملك والاختلاف في حياته الآن معروف، وقوله: مما يختص الاختصاص يفهم من فحوى كونه من عنده أو من تقديم من لدنا على علماً، وقوله: بتوفيقنا بتقديم الفاء على القاف وعكسه والثاني أنسب بالغيب، وقوله: على شرط أن تعلمني بناء على أن على تأتي للشرطية وتعليق ما بعدها على ما قبلها نحو أتيتك على أن تأتيني كما ذكر في أصول الفقه وذكر السرخسي أنه معنى حقيقي لها لكن النحاة لم يتعرضوا له، وقد تردّد السبكي في وروده في كلام العرب، وهذه الآية تؤيد أنه استعمال صحيح لكن الظاهر أنه مجاز بتشبيه لزوم الشرط بالاستعلاء الحسي، كما يقال: وجب عليه كذا وتحقيقه في الأصول وكونه حالاً لأنه في معنى باذلاً تعليمي. قوله: (علماً ذرشد) يعني أن نضبه على أن صفة للمفعول قائماً مقامه ووصف به بمبالغة، فقوله: وهو مفعول أي بعد أن كان صفة، وقوله: العائد أي الضمير العائد على ما الموصولة إذ لا بد منه، وجوز فيه أن يكون مما علمت مفعوله ورشداً بدل منه والظاهر الأول وقوله: وكلاهما أي تعلمني وعلمت منقولان أي مأخوذان منه ومنقولان إلى التفعيل ليتعديا إلى اثنين ولذا جعل علم متعدياً لواحد وهو أحد استعماليه ليكون للنقل فائدة فيه. قوله: (ويجوز أن يكون) أي رشداً علة لأتبعك فيكون مفعولاً له لوجود شرطه فيه ومفعول تعلمني مما علمت لتأويله ببعض ما علمت أو علماً مما علمته، وقوله: أو مصدراً بإضمار فعله أي أرشد رشداً، والجملة استئنافية. قوله: (ولا ينافي الخ) جواب عما قيل إنه رسول من أولي العزم فكيف يتعلم من غيره والرسول لا بد أن يكون أعلم أهل زمانه ولذا ذهب بعضهم إلى أن موسى هذا ليس هو ابن عمران لأن اللازم فيه أن يكون أعلم في العقائد وما يتعلق بشريعته لا مطلقاً ولذا قال نبينا ﷺ أنتم أعلم بأمور دنياكم^(١) فقوله: من غيره أعلم من النبي وغيره، وقوله: ممن أرسل إليه إشارة إلى جواب آخر

(١) هو بعض حديث تأبير النخل أخرجه البزار والطبراني في الأوسط كما في المجمع ١٧٩/١ من حديث جابر قال الهيثمي: وفيه مجالد بن سعيد وقد اختلط اهـ.

واستأذن أن يكون تابعاً له وسأل منه أن يرشده وينعم عليه بتعليم بعض ما أنعم الله عليه ﴿قَالَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ نفي عنه استطاعة الصبر معه على وجوه من التأكيد كأنها مما لا يصح ولا يستقيم وعلل ذلك واعتذر عنه بقوله: ﴿وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْرًا﴾ أي وكيف تصبر وأنت نبي على ما أتولى من أمور ظواهرها مناكير وبواطنها لم يحط بها خبرك وخبراً تمييزاً أو مصدر لأن لم تحط به بمعنى لم تخبره ﴿قَالَ سَتَجِدُنِي إِن شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا﴾ معك غير منكر عليك ﴿وَلَا أَعْصِي لَكَ أَمْرًا﴾ عطف على صابراً أي ستجدني صابراً وغير عاص أو على ستجدني وتعليق الوعد بالمشيئة إما للتيمن أو لعلمه بصعوبة الأمر فإن مشاهدة

وهو أن اللازم كونه أعلم من أمته والخضر عليه الصلاة والسلام نبي لم يرسل إليه فلا ينكر تفرده بما لم يعلمه غيره، وقوله: لا مطلقاً ناظر إليه، وقوله: صاحب شريعة إشارة إلى أن النبي المتبع لرسول آخر كيوشع يتعلم منه مطلقاً من غير إنكار، وقوله: ما لم يكن شرطاً ما موصولة مفعول يتعلم لا دوامية. قوله: (وقد راعى في ذلك الخ) استجهال نفسه لطلبه التعلم وإنما يكون فيما لم يعلمه، وقوله: نفي عنه استطاعة الصبر، وجوه التأكيد أن والنفي بلن فإن نفيها أكد من نفي غيرها وعدوله عن قوله: لن تصبراً لي لن تستطيع كما أشار إليه بقوله: كأنها الخ فإن المراد من نفي الاستطاعة نفي الصبر لأن الثاني لازم الأول فهو إثبات له بطريق برهاني على طريق الكناية، كما يدل عليه قوله: وكيف تصبر وتنكير وصبراً في سياق النفي أي شيئاً ما من الصبر، فلا وجه لما قيل إن التأكيد هنا بأن ولن فأطلق الجمع على اثنين أو يقال: اسمية الجمل التي خبرها جملة من وجوه التأكيد، وأما قوله: إن فيه دليلاً على أن الاستطاعة مع الفعل فغير ظاهر لأن الاستطاعة مما يتوقف عليه الفعل فيلزم من نفيه نفيه سواء تقدمت عليه أو تأخرت فمن غفل عن هذا قال ليس المراد هنا أنه تعالى أراد بنفي استطاعة الصبر نفي الصبر ولا يدل عليه قوله: وكيف الخ وليس في كلامه ولا في الآية دليل على أن الاستطاعة مع الفعل بل بنى كلامه عليه وإنما قلنا ليس في الآية ذلك مع أن نفي الاستطاعة إذا كانت قبل الفعل كما قاله المعتزلة: لا يصح، لأن صبره معه ليس بمحال لأن لهم أن يقولوا: أراد الخضر عليه الصلاة والسلام بنفيها نفي الصبر فكأنه لا يصح ويحتمل أنه مراد جار الله والمصنف تبعه فيه. قوله: (على ما أتولى) أي أباشره وناكير أي منكرات بحسب الظاهر وقوله: لم يحط بها خبرك إشارة إلى أن التمييز محوّل عن الفعل ولذا عقبه ببيان نصبه وإذا كان مصدراً فناصباً تحط لأنه يلاقيه في المعنى لأن الإحاطة تطلق إطلاقاً شائعاً، وتخبره بضم الباء من خبر الثلاثي من باب نصر وعلم ومعناه عرف، وقوله: لم تحط به أي بما أتولى وفي نسخة بها وهي ظاهرة، وعلى متعلقة بتصبر. قوله: (عطف على صابراً) لأن الفعل يعطف على المفرد المشتق كما في قوله: صفات ويقبضن بتأويل أحدهما بالآخر كما أشار إليه بقوله: وغير عاص فجملته في محل نصب وإذا عطف على ستجدني فهي أيضاً في محل نصب على أنها مقول القول ومفعول له أيضاً وما وقع في الكشف من أنها لا محل لها حينئذٍ مشكل ولذا تركه المصنف رحمه الله تعالى، والظاهر أنه لأن مقوله هو المجموع فلا يكون

الفساد والصبر على خلاف المعتاد شديد فلا خلاف وفيه دليل على أنّ أفعال العباد واقعة بمشيئة الله تعالى ﴿قَالَ فَإِنِ اتَّبَعْتَنِي فَلَا تَسْتَأْذِنِي عَنْ شَيْءٍ﴾ فلا تفتاحني بالسؤال عن شيء أنكرته مني ولم تعلم وجه صحته ﴿حَقٌّ أَحَدَيْتَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا﴾ حتى أبتدئك ببيانه، وقرأ نافع وابن عامر فلا تسألني بالنون الثقيلة ﴿فَانطَلَقًا﴾ على الساحل يطلبان السفينة ﴿حَقٌّ إِذَا رَكِبَا فِي

أجزائه محلاً باعتبار الأصل وقيل: مراده أنه ليس مؤزلاً بمفرد كما في الأوّل وهو بعيد، وقيل: مراده بيان حال العطف في القول المحكيّ عن موسى عليه الصلاة والسلام لأنه الذي يهيمه هنا إذ التقييد بالمشيئة في الحكاية، وقيل: إنه مبني على أنّ مقول القول محذوف وهذه الجملة مفسرة له وغير عاص بالعطف ظاهر، وفي بعض النسخ تركه إشارة إلى أنه كالقيد والتفسير لما قبله. قوله: (للتيمن) أي للتبرك لا للتعليق وإن كان كل يفعل بمشيئة الله فلا يقال إنه لا حاجة إلى التصريح به وفيه نظر، وقوله: فلا خلف يعني إذا أريد التعليق فهو متفرّع على الوجه الثاني، وقوله: وفيه دليل الخ ردّ على المعتزلة، ووجهه أنه إذا صدر بعض الأفعال بمشيئته لزم صدور الكل بها إذ لا قائل بالفرق وهو متفرّع أيضاً على الوجه الثاني لأنه إذا كان للتيمن لا يدل على ما ذكر وبه أجاب المعتزلة ولك أن تقول إنه جار عليهما لأنه لا وجه للتيمن بما لا حقيقة له فتأمل. قوله: (فإنّ مشاهدة الفساد) أي الأمور الفاسدة شرعاً بحسب الظاهر كقتل الغلام، والصبر على خلاف المعتاد كإقامة الجدار لمن لم يقيم بإطعامه، وأرود عليه أنّ هذا التعليل إنما يستقيم أن لو كان هذا الاستثناء بعدما رأى من الخضّر عليه الصلاة والسلام ما رأى وليس كذلك فكأنه فهم من كلامه أنه ستصدر عنه أمور منكرة إجمالاً ولا يخفى أنّ معنى قوله: ﴿لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ [سورة الكهف، الآيات: ٧٣ - ٧٦] أنك لن تصبر على ما يصدر مني وعدم صبره عليه وإقراره على ما يفعله لبس إلا لمخالفته بقضية شريعته وهو ظاهر ولعله صرح له بذلك لكنه أجمل في النظم لتفصيله بعده. قوله: (فلا خلف) أي في وعده له بالصبر حتى يلزم الكذب في كلامه، وهو غير لائق بمقام النبوة وفي نسخ وخلفه ناسياً لا يقدح في عصمته وهو جواب عما مرّ، وأورد عليه أنّ النسيان في المرّة الأولى، كما يفهم من سياق النظم ولذا ورد في الحديث الصحيح أنّ النبي ﷺ قال: كانت المرّة الأولى من موسى عليه الصلاة والسلام نسياناً^(١) وبهذا تعين أنّ النسخة الأولى هي الصحيحة، وأنّ المصنف رجع عن الثانية، ولا يخفى أنّ السؤال إنما يرد لو كان خلف الوعد كذباً وهو كخلف الوعد ليس بكذب عند المحققين كما بين في الأصول إمّا لأنه إنشاء لا يحتمل الصدق والكذب، أو لأنه مقيد بقيد يعلم بقرينة المقام كان أردت أو إن لم يمنع مانع شرعيّ أو غيره وهذا على تسليم الخبرية وعدم إرادة القيد، وأمّا ما قيل إنّ ما صدر من موسى عليه الصلاة والسلام في المرّتين الأخيرتين نسياناً أيضاً وإنّ ما في الحديث الآخر لا يخالفه فإنّنا لا نقول بالمفهوم فباطل فإنه هكذا في البخاري وشرحه لابن حجر، وكانت الأولى نسياناً والثانية شرطاً

(١) أخرجه البخاري ٦٦٧٢ من حديث أبي بن كعب.

السَّفِينَةَ خَرَقَهَا ﴿ أَخَذَ الْخَضْرَاءَ فِأَسْفَلَ فَخَرَقَ السَّفِينَةَ بِأَنْ قَلَعَ لَوْحِينَ مِنْ أَلْوَاهِهَا ﴾ قَالَ أَخْرَقَهَا لِتُغْرَقَ أَهْلَهَا ﴿ فَإِنْ خَرَقَهَا سَبَبَ لِدُخُولِ الْمَاءِ فِيهَا الْمَفْضِي إِلَى غُرُقِ أَهْلِهَا، وَقُرِئَ لِتُغْرَقَ بِالتَّشْدِيدِ لِتُكْثِرَ وَقُرَأَ حَمَزَةً وَالْكَسَائِي لِيُغْرَقَ أَهْلُهَا عَلَى إِسْنَادِهِ إِلَى الْأَهْلِ ﴿ لَقَدْ جِئْتَنَا شَيْئًا مِمَّا كُنَّا نَتَوَقَّعُ ﴾ أَتَيْتَ أَمْرًا عَظِيمًا مِنْ أَمْرِ الْأَمْرِ إِذَا عَظُمَ ﴿ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴾ تَذَكِيرٌ لِمَا ذَكَرَهُ قَبْلَ ﴿ قَالَ لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ ﴾ بِالذِّي نَسِيْتَهُ أَوْ بِشَيْءٍ نَسِيْتَهُ يَعْنِي وَصِيْتَهُ بِأَنْ لَا يَعْتَرِضُ عَلَيْهِ أَوْ بِنَسْيَانِي إِيَاهَا وَهُوَ اعْتِدَارٌ بِالنَّسْيَانِ أَخْرَجَهُ فِي مَعْضِ النَّهْيِ عَنِ الْمُوَاخَذَةِ مَعَ قِيَامِ الْمَانِعِ لَهَا، وَقِيلَ أَرَادَ بِالنَّسْيَانِ التَّرْكَ أَي لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا تَرَكْتِ مِنْ وَصِيَّتِكَ أَوَّلَ مَرَّةٍ،

والثالثة عمدًا^(١) وفي رواية والثانية عمدًا والثالثة فراقًا ولك أن تقول إنه لما وقع الخلف بالأولى لم تكن الأخيرتان خلفاً لبيين بعض ما وعده به لكن الأولى معفوة لكونها لم تقع عن عمد فتأمل .

قوله: (فلا تفاتحنني) أي تبتدئني به وهو بيان للمعنى المراد منه، كما يدل عليه ما بعده لا تقيد للنهي، وقوله: حتى أبتدئك بيانه بيان للمراد أيضاً لأنه معنى أحدث والغاية مضروبة لما يفهم من الكلام كأنه قيل: لا تنكر علي ما أفعل حتى أبينه لك أو هي للتأييد فإنه لا ينبغي السؤال بعد البيان بالطريق الأولى وقد ذكر مثله الكرمانى رحمه الله في حديث: إن الله لا يمل حتى تملوا أي لا يتصور منه الملل أبداً وليست للتعليل، وقيل: فائدة الغاية إعلانه أنه سيبينه له بعد ذلك وفيه نظر. قوله: (أخذ الخضر فأسا الخ) كذا في صحيح البخاري^(٢) إلا أن فيه فترع لوحاً وفيه أنه وتده أي جعل فيه وتداً مكانه، وقوله: فإن خرقها سبب لدخول الماء فيها يشير إلى أن إسناد التفريق إليه مجازي ودل على أنه حمل اللام فيه على لام العاقبة دون التعليل لحسن ظنه به ولو حملت على التعليل كان أنسب بمقام الإنكار وليس فيه سوء أدب كما توهم، وقوله: للتكثير كما في بعض النسخ المراد به تكثير المفعول. قوله: (أتيت أمراً عظيماً) مأخوذ من أمر بمعنى عظم، وقيل: أصل معناه كثر فأريد به عظم واشتد، قال ابن جني في سر الصناعة: العرب تصف الدواهي بالكثرة والعموم وقال الكسائي: معنى أمراً داهياً منكر من أمر بمعنى كثر قيل ولم يقل أمراً أمراً مع ما فيه من التجنيس لأنه تكلف لا يلتفت إلى مثله في الكلام البليغ وأمر بوزن علم، وذكره بالتخفيف. قوله: (بالذي نسيت أو بشيء نسيت) يعني ما يجوز فيها أن تكون موصولة وموصوفة أو مصدرية، وقوله: يعني وصيته تفسير لما على الوجهين والباء صلة لأنه يتعدى بها لا للسببية وهو إما سبب للنهي عن المؤاخذة أولها بتقدير مضاف أي ترك ما نسيت من عدم العمل بالوصية أو هو على ظاهره لأنه لولا النسيان لم يكن الترك فهو سبب بعيد، وقوله: بأن لا يعترض تفسير لعدم المؤاخذة، وقوله: أو بنسياني إياها فما مصدرية وفصله لأن المؤاخذه به المنسي لا النسيان وعلى هذا فالباء للسببية كما مر أو للملابسة وقيل: الثاني متعين فتأمل. قوله: (وهو اعتذار بالنسيان) إن كان راجعاً لجميع ما تقدم

(١) أخرجه البخاري ٢٧٢٨ من حديث أبي بن كعب.

(٢) أخرجه البخاري ٤٧٢٥ من حديث ابن عباس عن أبي بن كعب مطولاً.

وقيل إنه من معاريض الكلام والمراد شيء آخر نسبه ﴿وَلَا تُرْهِقْنِي مِنْ أَمْرِي عُسْرًا﴾ ولا تغشني عسراً من أمري بالمضايقة والمؤاخذة على المنسي فإن ذلك يعسر عليّ متابعتك وعسراً مفعول ثان لترهق فإنه يقال رهقه إذا غشيه وأرهقه إياه وقرئ عسراً بضمين ﴿فَأَنْطَلَقًا﴾ أي بعدما خرجا من السفينة ﴿حَتَّىٰ إِذَا لَقِيَا غَلَمًا فَطَنَّهُ﴾ قيل: قتل عنقه وقيل ضرب برأسه الحائط وقيل أضجعه فذبحه والفاء للدلالة على أنه كما لقيه قتله من غير ترؤ واستكشاف حال ولذلك ﴿قَالَ أَفَلَتَ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ﴾ أي طاهرة من الذنوب وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو

فهو لذكره صريحاً في الثاني ولتعبيره عن الوصية بالمنسي في الأول وإن رجع للثاني كما هو المتبادر من فصله عنه فلأن النسيان لا يؤاخذ به لأنه ليس بمقدور له بالذات وإن كان يؤاخذ بالمنسي لا من حيث إنه منسي فيكون المراد به أنا غير مؤاخذ، ولكنه أبرزه في صورة النهي والمراد التماس عدم المؤاخذة لقيام المانع فتدبر، أو المراد الترك لأنه يكون مجازاً عنه كما في الأساس ومرضه وما بعده لمخالفته للمشهور ولما في صحيح البخاري عنه ﷺ أَنَّ الْمَرَّةَ الْأُولَى كَانَتْ نَسِيَانًا^(١) كما مرّ، وقوله: أول مرّة قيد لما مرّ، ولأنه الذي يصح النهي عنه وبهذا علمت ما في قوله أولاً وحلفه ناسياً لا يقدر في عصمته فتدبر. قوله: (وقيل إنه من معاريض الكلام والمراد شيء آخر نسيه) المعارض جمع معراض وهو الناحية والتعريض والمراد به هنا التورية وإيهام خلاف المراد لأنه أبرزه في صورة النهي وليس بمراد، قال في الكشف: فعلى الأول كان موسى عليه الصلاة والسلام قد نسي وصيته حقيقة وعلى هذا نهاه عن مؤاخذته بالنسيان موهماً أَنَّ مَا صَدَرَ مِنْهُ عَنْ نَسِيَانٍ وَلَمْ يَكُنْ وَإِنَّمَا صَارَ إِلَيْهِ لِأَنَّ الْمَوْأَخِذَةَ بِهِ لَا تَصْدُرُ عَنِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فلا يحتاج إلى النهي وعلى الأول وجهه أنه نهى عن مؤاخذته بقلّة التحفظ حتى ينسى قيل: والتعريض وإن حصل بقوله: نسيت إلا أنه أبرزه في صورة النهي تفادياً عن الكذب فالمراد بما نسيه شيء آخر غير الوصية لكنه أوهم أنها المنسية. قوله: (ولا تغشني) بالغين المعجمة من غشيه كذا إذا عرض له وهو تفسير للإرهاق، وقوله: بعدما خرجا بيان للمعنى المراد أو إشارة إلى أن الفاء فيه فصيحة. قوله: (قتل عنقه) من القتل بالفاء والتاء الفوقية وهو اللّي والإدارة ورد ذلك كله في الآثار وقد جمع بينها بأنه ضرب رأسه بالحائط، ثم أضجعه وذبحه ثم قتل عنقه وقلعه، وقوله: ضرب برأسه الحائط إمّا من القلب أو تجوز أي رمى برأسه إلى جانب الحائط. قوله: (والفاء للدلالة على أنه كما لقيه قتله) الكاف كاف القرآن وتسمى كاف المفاجأة أيضاً وقد مرّ تحقيقها يعني أنّ قتله وقع عقب لقائه فلذا قرن بالفاء التعقيبية بخلاف خرق السفينة فإنه لم يتعقب الركوب كما في الكشف، وهذه نكتة لتغيير النظم أيضاً كما سيأتي لكنه أورد عليه أنّ الجزء يتعقب الشرط أيضاً كما يتعقب ما بعد الفاء فكيف يصح وقوع خرقها جزء حينئذ، وليس هذا بوارد وإن ظنّ بعضهم أنه وارد غير مندفع لأنّ دلالة الفاء على صريح التعقيب وضعاً مما لا شبهة فيه ووقوعه عقب الملافة كما يدل عليه النظم وبينه

(١) تقدم تخريجه قبل حديث واحد.

ورويس عن يعقوب زاكية والأول أبلغ، وقال أبو عمرو: الزاكية التي لم تذب قط والزكية التي أذنت ثم غفرت ولعله اختار الأول لذلك فإنها كانت صغيرة لم تبلغ الحلم أو أنه لم

المصنف كذلك، وأما جزء الشرط فاللازم فيه تسببه عن مضمون الجملة، ووقوعه بعده لا تعقيبه به وإن صح ألا تراك تقول إذا خرج زيد على السلطان قتله، وإذا أعطيت السلطان قصيدة أعطاك جائزة ولا يلزم قتله عقب خروجه ولا تعقب إلا عطاء الثاني للأول، ولا حاجة إلى ما قيل: إن للركوب وقت حدوث ووقت بقاء وثبات والخرق متعقب لحدوثه ومتحقق وقت بقاءه وذلك كاف في اعتقاد الشرطية، فإن قلت إذا ظرفية دالة على وقوع الشرط والجزاء في زمان واحد مستقبل فإن لم يتحد ألزم تعقب أحدهما للآخر، قلت: هذا غير مسلم عند أهل العربية فإنه يصح إذا جئني اليوم أكرمك غداً لأنها لما صارت شرطية صارت دالة على مجرد السببية، وقد صرح به ابن الحاجب في قوله: أنذا ما مت لسوف أخرج حياً ومن التزمه كالرضى جعل الزمان المدلول عليه بإذا ممتداً وقدر في مثل الآية إذا مت وصرت رميمًا وعليه أيضاً لا يلزم تعقيب الجزاء على ما وقع شرطاً صحيحاً بل تسببه عنه ولزومه له، وعلى هذا انبنى الخلاف في عامل إذا الشرطية هل هو الشرط أو الجزاء وستسمع قريباً تنمة لهذا فتدبر، وما قيل: من أنه لو قيل حتى إذا ركبا في السفينة ثم خرقتها قال الخ، ولقيا غلاماً فقتله حصل المقصود ليس بشيء لأنه لا يتغير الطريق وهذه نكتة بعد الوقوع، والتروى الثاني والتهمل. قوله: (ولذلك الخ) أي لكون القتل بلا مهلة ونظر في حالة قال: الخ إذ لو مضى زمان بين الملاقاة والقتل أمكن اطلاع الخضر فيه من حاله على ما لم يطلع عليه موسى عليه الصلاة والسلام، فلا يعترض عليه فاندفع ما قيل إن مبني اعتراضه على عدم ظهور سبب القتل سواء تأخر عن اللقاء أم لا لأن موسى عليه الصلاة والسلام جازم بعدم استحقاقه للقتل لوصفه النفس بأنها زكية مقتولة من غير سبب فلو تأخر القتل أمكن ظهور سبب للخضر دونه كما قيل وجزمه بعدم الاستحقاق بحسب الظاهر فلا ينافي أنه يعلم أن الخضر لا يصدر عنه مثله ولو لم يرد تناقض كلامه، وتعليق اطلاع الخضر على مضي الزمان بناء على المعتاد فلا يتوهم أن اطلاعه بالغيب وهو لا يتوقف على ذلك فإنه من ضيق العطن، أو قلة الفطن. قوله: (والأول أبلغ) لأنه صف مشبهة دالة على الثبوت وفعيل من صيغ المبالغة أيضاً، وفرق أبي عمرو بين زاكية وزكية غير ظاهر لأن أصل معنى الزكاة النمو والزيادة فلذا وردت للزيادة المعنوية وأطلقت على الطهارة من الآثام ولو بحسب الخلقة والابتداء كما في قوله: لأهب لك غلاماً زكياً فمن أين جاءت هذه الدلالة فكأنها لكون زاكية من زكي اللازم وهو يقتضي أنه ليس بفعل آخر وأنه ثابت له في نفسه وزكية بمعنى مزكاة، فإن فعلاً قد يكون من غير الثلاثي كرضيع بمعنى مرضع وتطهير غيره له من ذنوبه إنما يكون بالمغفرة وقد فهمه من كلام العرب فإنه إمام العربي واللغة فتكون بهذا الاعتبار زاكية أبلغ وأنسب بالمقام لأنه صغير لم يبلغ عنده ولذا اختار القراءة به وإن كان كل منهما متواتراً متقولاً عنه ﷺ وهذا لا ينافي كون زكية أبلغ لأنها تدل على الرفع وهو أقوى من الدفع ومن لم يدر هذا قال: كان يجب على أبي عمرو القراءة بالزكية على مقتضى فرقه المذكور بينها وبين زاكية

يرها قد أذنبت ذنباً يقتضي قتلها أو قتلت نفساً فتقاد بها نبه به على أن القتل إنما يباح حدّاً أو قصاصاً وكلا الأمرين منتف ولعل تغيير النظم بأن جعل خرقها جزاء واعترض موسى عليه السلام مستأنفاً وفي الثانية قتله من جملة الشرط واعتراضه جزاء لأنّ القتل أقبح والاعتراض عليه أدخل فكان جديراً بأن يجعل عمدة الكلام ولذلك فصله بقوله: ﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُكْرًا﴾

بالألف فيكون المعنى أنه اختار الأوّل مع عدم تجويزه القراءة بالثاني انتهى. قوله: (فإنها كانت صغيرة لم تبلغ الخ) الحلم بضم اللام وسكونها والمعنى لم تبلغ زمان الحلم أي الإدراك بالسّن لما وقع في الحديث إنه كان صغيراً لم يبلغ الحنث^(١)، وقيل: إنه كان بالغاً بدليل قوله بغير نفس أي بغير حق قصاص إذ الصبي لا قصاص عليه وأجاب عنه الكرمانى في شرح البخاريّ بأن المراد التنبيه على أنه قتله بغير حق أو أنّ شرعهم كان إيجاب القصاص على الصبيّ انتهى. وقد نقل المحدثون كالبيهقي أنه كان في شرعنا، كذلك قبل الهجرة، وقال السبكي: قبل أحد ثم نسخ وعلى هذا بنى المصنف رحمه الله قوله: فتقاد بها كما سيأتي. قوله: (أو أنه) وفي نسخة وأنه معطوف على قوله: فإنه الخ يعني أنها إما صغيرة غير مكلفة أو كبيرة بالغة وعلم إنها لم تذنب قط، وهو وما قبله تعليل لاختيار أبي عمرو وهو الظاهر، وجوّز فيه أن لا يكون تعليلاً له بل بيان لطهارتها من الذنوب، وقوله: فتقاد الخ مبنيّ على أنها كبيرة لم تذنب، وعلى الوجهين فيوجه بما سرّ ومن قصره على أحدهما فقد قصر، وقوله: نبه أي موسى ﷺ، وكلا معطوف على القتل وكونه منتف بناء على ظاهر الحال عنده. قوله: (ولعل تغيير النظم) في قصة خرق السفينة وقتل الغلام بأن جعل الخرق جزاء لإذا الشرطية، ولذا لم يقرنه بالفاء لأنه ماض غير مقترن بقد، واعتراض موسى عليه الصلاة والسلام، قوله: قال أخرقتها الخ وقتله من جملة الشرط في الثانية لكونه معطوفاً بالفاء عليه ولا يصح كونه جزاء لكونه ماضياً وتقدير قد فيه لا حاجة إليه، وقوله: لأنّ القتل أقبح لكونه إهلاكاً بالمباشرة لنفس زكية لم تبلغ وخرق السفينة ليس كذلك مع أن تداركه ممكن وقد وقع، وأمّا كون القتل لنفس واحدة وذلك إهلاك جماعة فلا لأنّ قتل طفل أقبح ومن يقتلها فكأنما قتل الناس جميعاً وقوله والاعتراض عليه أدخل أي أحق، وقوله: فكان أي الاعتراض لا القتل لأنّ العمدة جزاؤه لا جزؤه، فإن قلت الاعتراض بالقتل كما وقع جزاء هنا وقع جزاء ثمة، وكما وقعت النفس هنا موصوفة علل الفعل ثمة، قلت ليس العمدية بوقوعه جزاء فقط بل بها على سبيل الاعتراض فتأمل، وقيل: إنّ النكتة جعل ما صدر عن الخضر من الشرط وإبراز ما صدر عن موسى عليه الصلاة والسلام في معرض الجزاء المقصود مع أنّ التحقيق بذلك ما صدر عن الخضر من الخوارق لاستشراف النفس إلى ورود ما حيرها لقلّة وقوعه وندرته في الذهن ولذلك روعيت هذه النكتة في الشرطية الأولى لما أنّ الخوارق لوقوعها أوّل مرّة خرجت مخرج العادة فانصرفت النفس عن ترقبه إلى

(١) أخرجه مسلم ٢٣٨٠ ح ١٧٢ من حديث أبي بن كعب مطولاً وفيه: «فلو أنه أدرك أرهقهما طغياناً وكفراً». فقوله أدرك: أي بلغ.

أي منكرأ، وقرأ نافع في رواية قالون وورش وابن عامر ويعقوب وأبو بكر بضمين ﴿قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ زاد فيه لك مكافحة بالعتاب على رفض الوصية ووسما بقله الثبات والصبر لما تكرر منه الاشتزاز والاستنكار ولم يرعو بالتذكير أول مرة حتى زاد في الاستنكار ثاني مرة ﴿قَالَ إِنْ سَأَلْتَهُ عَنِ شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَاحِبْنِي﴾ وإن سألت صحبتك، وعن

ترقب أحوال موسى عليه الصلاة والسلام هل يعترض أو يصبر، وأما ما ذكره المصنف رحمه الله فلا يدفع الشبهة بل يؤيدها لأن كون القتل أبيض لقله صدوره عن المؤمن وندرة سماعه، وهذا يستدعي جعله مقصوداً وكون الاعتراض أدخل من موجبات صدوره عن كل عاقل وذلك مما لا يقتضي جعله كذلك، وليس بشيء أما ما ذكره من النكتة فعلى تسليمه لا يضرتنا، وأما اعتراضه فقوله: يستدعي جعل القتل مقصوداً إن أراد أنه مقصود في نفسه فليس بصحيح وإن أراد أنه مقصود بأن يعترض عليه ويمتنع منه فهذا يقتضي جعل الاعتراض جزءاً كما ذكره المصنف رحمه الله وأما كونه من موجبات صدوره عن كل عاقل فمقتضى الاهتمام بالاعتراض عليه، ثم إنه قيل على المصنف أيضاً إن مبني كلامه على أن الحكم في الكلام الشرطي هو الجزاء والشرط قيد له كما فصل في محله وليس بمسلم فإننا وإن قلنا الكلام هو المجموع فهو عمدة أيضاً كأحد المسندين مع أنه لا محذور فيه فإنه مذهب المحققين وإن خالفهم الشريف في حواشي المطول، وأورد على تعقيب القتل دون الخرق أنه ورد في الحديث الصحيح^(١)، فلما ركبا في السفينة لم ينجأ إلا والخضر عليه الصلاة والسلام قد قلع لوحاً الخ، وهو يدل على تعقيب الخرق للركوب وأيضاً جعل غاية انطلاقتها مضمون الجملة الشرطية يقتضي ذلك إذ لو كان الخرق متراخياً عن الركوب لم تكن غاية الانطلاق مضمون الجملة لعدم انتهائه به، وأما ما ذكره من الحديث فقد روى القرطبي في تفسيره ما يخالفه لكن القول ما قالت حذام إلا أنه يمكن أن يؤول للجمع بين كلامهم بأن المبادرة المذكورة فيه عرفية بمعنى أنه لم تمض أيام ونحوه، فيكون فيه تراخ بالنسبة للقتل، وأما كونه مانعاً من كون حتى غائبة فليس بشيء لأنه لا مانع من كون الغاية أمراً ممتداً ويكون انتهاء المغيبي بابتدائه كقولك: ملك فلان حتى كانت سنة كذا، ثم إن بعضهم ذكر هنا نكتة أخرى وهي أن لقاء الغلام سبب للرفق والشفقة لا للقتل، فلذا لم يحسن جعله جزءاً وعطف على الشرط وركوب السفينة قد يؤدي لخرقها فلذا جعل جزءاً. قوله: (ولذلك فصله الخ) أي أوقع آخر الفاصلة هنا نكراً تصريحاً بأنه منكر لقباحته، وقال في الفاصلة الأولى أمراً لأنه يمكن تلافيه بالسد وإن كان الأمر بمعنى الداهية العظيمة لأن هذا صريح في كونه منكرأ ولذا فسر بأمراً نكراً كما مر، وقيل إنه تنزل وإنه دون الأمر بدليل قصة الجدار، وردة في الكشف بأنه لا يترقى فيه، ولا تنزل وإنما هو مرتب على حسب ما وقع. قوله: (زاد فيه لك مكافحة) المكافحة المكاملة شفاهاً أي زيادة في مكافحة العقاب على رفض الوصية مرة بعد مرة والوسم بعدم الصبر وهذا كما لو أتى إنسان بما نهيته عنه فلمته

(١) تقدم تخريجه فيما سبق.

يعقوب فلا تصحبنني أي فلا تجعلني صاحبك ﴿قَدْ بَلَّغْتَ مِنْ لَدُنِّي عَذْرًا﴾ قد وجدت عذراً من قبلي لما خالفتك ثلاث مرّات، وعن رسول الله ﷺ: «رحم الله أخي موسى استحياء» فقال: ذلك لو لبث مع صاحبه لأبصر أعجب الأعاجيب وقرأ نافع من لدني بتحريك النون والاكتفاء بها عن نون الدعامة كقوله:

قدني من نصر الخبيين قدي

وأبو بكر لدني بتحريك النون وإسكان الدال إسكان الضاد من عضد ﴿فَأَنْطَلَقَا حَتَّى إِذَا

وعنفته، ثم أتى به مرّة أخرى فإنك تزيد في تعنيفه وكذا هنا فإنه قيل: أولاً ألم أقل إنك ثم قيل ثانياً: ألم أقل لك إنك، قال في المثل السائر: وهذا موضع تدق عن العثور عليه بمبادرة النظر، وقوله: ووسماً أي وصفاً له بما يؤثر فيه، كالسمسة، والاشمئزاز الاستنكاف والاستكراه، ويرعو بمعنى يرتدع ويته، وقوله: حتى زاد أي قوله لك. قوله: (وإن سألت صحبتك) أي فلا تتابعني على ذلك وإن وصلية، قال بعض الشراح: هو تصحيح لمعنى المصاحبة ببيان حصول الصحبة من الجانبين وقيل إنما اعتبر هذا لأن عدم الصحبة في لا تصاحبني لا يصلح أن يكون جزءاً للشرط زجراً له عن اعتراضه إلا بعد كونها مسؤولة منه ومراد له وفيه بحث، وقوله: تصحبنني بفتح التاء من صحبه يصحبه، وأورد عليه أنّ قوله: لا تجعلني لا يناسب قراءة يعقوب بل قراءة غيره بضم التاء من الأفعال، كما وقع في الكشف إلا أن يكون ذلك رواية عن يعقوب فيكون بضم التاء في كلامه وليس بشيء لأن كل متعد فيه معنى الجعل، فقولك قتلت زيداً بمعنى جعلته قتيلاً ولا غبار عليه حتى يحتاج لما تكلفه. قوله: (وجدت عذراً من قبلي) إشارة إلى أنّ البلوغ بمعنى الوجود لا المشاركة فإنه يرد بهذا المعنى، كما في قوله: بلغن أجلهنّ، وقوله: من قبلي تفسير لقوله: مني والثلاث هي المدّة المضروبة لابلاء الأعداء ولذا لو قال: الخصم لي بينة يمهل ثلاثة فقط كما في شرح الهداية، وقوله: لما بالفتح والتشديد أو الكسر والتخفيف والحديث المذكور صحيح^(١)، وقوله: لو لبث الخ أي لو لم يقل ذلك ومكث مع الخضر عليهما الصلاة والسلام، وقوله: والاكتفاء بها عن نون الدعامة أي حذف نون الوقاية، وأبقى النون الأصلية المكسورة، وقيل إنه يحتمل أن تكون لد فإنها لغة في لدن والمذكور نون الوقاية ولا حذف أصلاً وقد قال المعرب: إنه لا يصح لوجهين أحدهما أنّ نون الوقاية إنما هي في المبني على السكون لتقيه الكسر ولد بدون نون مضمومة لا سكون فيها، والثاني أنّ سيبويه رحمه الله منع أن يقال لدني بالتخفيف وفيه نظر لأنّ القراءة حجة عليه كما ذكره هو ولا مانع أن يقال: إنها وقية من زوال الضم. قوله: (قدني من نصر الخبيين قدي) الشاهد في قوله: قدي فإن أصله قدني فحذف منه نون الوقاية وقد بمعنى

(١) أخرجه أبو داود ٣٩٨٤، والترمذي ٣٣٨٥، والنسائي في التفسير ٣٣٠ كلهم من حديث أبي بن كعب وأصله في مسلم.

أَيَّاهُ أَهْلَ قَرْيَةٍ إِنطَاكِيَّةَ، وَقِيلَ أَبْلَةُ بَصْرَةَ وَقِيلَ: بَاجِرْوَانَ أَرْمِينِيَّةَ ﴿أَسْتَطَعَمَا أَهْلَهَا فَأَبْوَأَ﴾
 أَن يُضَيِّفُوهُمَا ﴿وَقَرِئَ يُضَيِّفُوهُمَا﴾ وَقَرِئَ يُضَيِّفُوهُمَا مِنْ أَضَافِهِ يُقَالُ ضَافَهُ إِذَا نَزَلَ بِهِ ضَيْفًا وَأَضَافَهُ وَضَيْفُهُ: أَنْزَلَهُ
 وَأَصْلُ التَّرْكِيبِ لِلْمِيلِ يُقَالُ: ضَافَ السَّهْمَ عَنِ الْغَرَضِ إِذَا مَالَ ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ

حسب مبنية على السكون، ولذا لحقتها النون حال الإضافة وفيها تفصيل في كتب النحو،
 وتمامه ليس الإمام بالشحيح الملحد وهو من شعر لحميد بن الأرقط في عبد الملك بن مروان
 وتباعده عن نصره ابن الزبير وأصحابه رضي الله عنهم، وخبيب بخاء معجمة، وياءين
 موحدتين مصغر أحد أبناء عبد الله بن الزبير والخبيبين منى خبيب وأبيه على التغليب،
 ويروى بكسر الباء على صيغة الجمع على تغليبه على أبيه وقومه والشحيح البخيل والملحد
 المائل عن الحق، وقوله: إسكان الضاد الخ أي شبه به وزناً فخفف تخفيفه وإن لم تكن
 النون من الكلمة. قوله: (قرية أنطاكية الخ) قال ابن حجر في شرح البخاري: الخلاف هنا
 كالخلاف في مجمع البحرين ولا يوثق بشيء منه، وأنطاكية بتخفيف الياء معروفة، وأبله
 بالهمز والياء الموحدة واللام المشددة أحد منتزهات الدنيا معروفة وفي بعض نسخ الكشف
 إيكة بالكاف دون ذكر البصرة وأرمينية بلاد أرمن، وياؤها مخففة أيضاً، وبأجر وإن بياء
 موحدة مفتوحة وألف وجيم مفتوحة وراء مهملة ساكنة، وواو وألف ونون من أعمال أرمينية
 ذكرها في معجم البلدان، وكذا ضبطها ابن خلكان، وقال: هي بلدة من أعمال الرقة واسم
 مدينة بناوحي أرمينية من أعمال شروان، قيل بها: عين الحياة التي وجدها الخضر وأبو عبيدة
 منها، وقيل: هي القرية التي استطعم موسى عليه الصلاة والسلام أهلها اه، والمصنف
 أضافها لأرمينية لتعددتها، كما عرفته فهو كقوله:

على زيدنا يوم النقا رأس زيدكم وجروان بدون با بلدة بمصر معروفة

قوله: (وقرئ يضيفوهما) أي بضم الياء والتخفيف من الإضافة وهي أخص من الإطعام
 لأنها إطعام في المنزل على وجه الإكرام، وقوله: من إضافة يقال: ضافه إذا نزل به فالضيافة
 من الضيف لا بمعنى الإضافة كما يستعمله الناس لكنها وردت بمعناه أيضاً إما حقيقة أو مجازاً
 فلا خطأ فيه كما يتوهم، وأنزله تفسير لضيفه وأصل معناه الميل لميل الضيف نحو جانب
 المضيف. قوله تعالى: ﴿استطعما أهلها﴾ في إعادة لفظ الأهل هنا سؤال مشهور وقد نظمته
 بعض الأدباء سائلاً عنه الإمام السبكي رحمه الله تعالى في قصيدة منها:

رأيت كتاب الله أعظم معجز	لا فضل من يهدي به الثقلان . . .
ومن جملة الإعجاز كون اختصاره	بإيجاز ألفاظ وبسط معان . . .
ولكنني في الكهف أبصرت آية	بها الفكر في طول الزمان عثاني . . .
وما هي إلا استطعما أهلها فقد	نرى استطعماهم مثله ببيان . . .

يعني أنه عدل عن الظاهر بإعادة لفظ أهل ولم يقل استطعماها لأنه صف القرية، أو
 استطعماهم لأنه صف أهل فلا بد له من وجه، وقد أجابوا عنه بأجوبة مطوّلة نظماً ونثراً،

يَقْضُ ﴿ يَدَانِي أَنْ يَسْقُطَ فَاسْتَعِيرْتُ الْإِرَادَةَ لِلْمُشَارَفَةِ كَمَا اسْتَعِيرَ لَهَا الْهَمَّ وَالْعَزْمَ قَالَ:
يريد الرمح صدر أبي براء... ويعدل عن دماء بني عقيل...
وقال:

إَتَيْ دَهْرًا يَلْمُ شَمْلِي بِجَمَلٍ... لَزِمَانِ يَهْمٌ بِالْإِحْسَانِ...

والذي تحرّر فيه أنه ذكر الأهل أولاً ولم يحذف إيجازاً سواء قدر أو تجوّز في القرية، كقولته: واسأل القرية لأنّ الإتيان ينسب للمكان نحو أتيت عرفات، ولمن فيه نحو أتيت أهل بغداد فلو لم يذكر كان فيه التباس مخلّ فليس ما هنا نظير تلك الآية لامتناع سؤال نفس القرية فلا يستعمل استعمالها، وأمّا الأهل الثاني فأعيد لأنه غير الأوّل وليست كل معرفة أعيدت عيناً كما بينوه لأنّ المراد به بعضهم إذ سؤالهم فرداً فرداً مستبعد فلو لم يذكر فهم غير المراد، أمّا لو قيل استطعماهم فظاهر وأمّا لو قيل: استطعماها فلأنّ النسبة إلى المحل تفيد الاستيعاب كما أثبتوه في محله، وأمّا إتيان جميع القرية فهو حقيقة في الوصول إلى بعض منها كما يقال: زيد في البلد أو في الدار، وقيل إنّ الأهل أعيد للتأكيد كقوله:

ليت الغراب غداة ينعب بيننا كان الغراب مقطّع الأوداج

أو لكراهة اجتماع ضميرين متصلين لبشاعته واستطالته كذا قال النيسابوري: ثم نقل عن أبي حيان نحواً مما ذكرناه وذكر أنه مروى عن الشافعيّ رحمه الله، لكنه مخالف لما في الأصول من أنه إذا أعيد المذكور أولاً معرفة كان الثاني عين الأوّل وليس بشيء لما مرّ، وقد قيل إنّ المراد توصيف القرية بالجملة، وهو يقتضي كون التركيب هكذا وإلا خلت الصفة عن ضمير الموصوف وفيه أنه لو ترك ذكر الأهل حصل المقصود فما الداعي لذكره هناك وقد ذكرنا فيما مرّ ما يعلم منه وجهه بقي هنا كلام طويل من غير طائل في كون الجملة صفة أو جواباً تركناه لقلّة جدواه. قوله: (تداني أن يسقط) أي قرب من السقوط وهو بيان لحاصل معناه، وقوله: فاستعيرت الإرادة للمشاركة أي قربه من الوقوع، والاستعارة إمّا لغوية فهو مجاز مرسل بعلاقة تسبب الإرادة لقرب الوقوع أو اصطلاحية بأن يشبه قرب السقوط بالإرادة لما فيهما من الميل أو مكنية وتخيلية وهكذا استعارة الهمّ بمعنى القصد والعزم، وهذا ردّ على من أنكر المجاز في القرآن وقال: إنّ الضمير للخضر عليه الصلاة والسلام أو الله تعالى خلق في الجدار حياة وإرادة فإنه تكلف وتعسف تفسد به بلاغة الكلام. قوله: (يريد الرمح) أي يقرب من طعن صدره، وأبي براء بفتح الباء اسم رجل، ويعدل بمعنى يصدّ وينثني وفي رواية ويرغب وهي أنسب، وبني عقيل بفتح العين قبيلة معروفة، والشاهد في قوله: يريد الرمح وفيه الوجوه السابقة، وأمّا حمله على الإسناد المجازي إلى الآلة فهو يفوت به الاستشهاد، ولم يجنحوا إليه لأنّ الأوّل أبلغ وألطف فلا وجه لما قيل إنّ هذا أولى، وقوله: إنّ دهرًا الخ من قصيد لحسان رضي الله عنه ويلمّ بمعنى يجمع وفي نسخة يلف، والشمل من الأضداد بمعنى الاجتماع والافتراق، وجمل بضم الجيم وسكون الميم اسم محبوبته، وفي نسخة بسعدي، وقوله: يهم

وانقضّ انفعل من قضضته إذا كسرتة ومنه انقضاض الطير والكوكب لهويه، أو افعل من النقض، وقرئ أن ينقض، وأن ينقض بالصاد المهملة من انقضاض السن إذا انشقت طولاً ﴿فَأَقَامَهُ﴾ بعمارته أو بعمود عمدته به وقيل: مسحه بيده فقام، وقيل نقضه وبناه ﴿قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ تحريضاً على أخذ الجعل لينتعضا به، أو تعريضاً بأنه فضول لما في لو من التقى كأنه لما رأى الحرمان ومساس الحاجة واشتغاله بما لا يعنيه لم

بالإحسان أي يقصده، وهو محل الشاهد والمراد أن زماناً فعل مثل هذا يلوح عليه أمارات الإحسان فيما غداه فاندفع ما قيل إن حمل الهم في على المشاركة مجازاً فيه بعد، فإن جمع شمله بمحبوبته عين الإحسان.

قوله: (وانقضّ انفعل من قضضته إذا كسرتة) يعني أن انفعل بزيادة التنوين من قضضته بمعنى كسرتة، ولما كان المنكسر يتساقط قيل لسقوط الطير والكوكب انقضاض فلذا قال المصنف رحمه الله: ومنه لأنه مأخوذ منه، وليس مراداً له والهوى يضم الهاء وتشديد الياء السقوط، وقوله: وقرئ الخ هي قراءة علي وعكرمة، وهو انفعال أيضاً والصاد المهملة مخففة فيهما والأول ثلاثي مجرد مشهور ومعناه ما ذكره المصنف رحمه الله وقوله: أو افعل معطوف على قوله: انفعل وهو بتشديد اللام فالنون فيه أصلية لأنه من النقض فهو من باب احمرّ، وهذا ما ذكره أبو علي في الإيضاح لكن قال السهيلي في الروض إنه غلط، وليس هذا محل البحث فيه، وقوله: بعمارته أي ترميمه وإصلاحه. قوله: (وقيل مسحه بيده فقام) وهي معجزة أو كرامة قيل: إنه غير ملائم لقوله: لو شئت لتخذت عليه أجراً إذ لا يستحق بمثله الأجر، ولذا مرّضه المصنف رحمه الله وردّ بأنه قول سعيد بن جبير، وقد قال القرطبي: إنه هو الصحيح وهو أشبه بأحوال الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وعدم استحقاق الأجر مع حصول الغرض غير مسلم ولا يضرّه سهولته على الفاعل. قوله: (وقيل نقضه وبناه) مرّضه لأنه لا يساعده قوله أقامه مع أنه مخالف لما في رواية البخاري الصحيحة ولا عبرة بما وقع في العرائس مما يخالفه. قوله: (تحريضاً) بالصاد المعجمة أي هذا الكلام وقع من موسى عليه الصلاة والسلام لتحريض الخضر عليه الصلاة والسلام أي حثه وتحريكه على أخذ الجعل والأجر على فعله ليحصل لهما به الانتعاش أي التقوى بالمعاش فهو سؤال له لم لم تأخذه واعتراض على تركه وهذا لأن المراد منه لازم فائدة الخبر إذ لا فائدة في الإخبار بفعله، وقوله: أو تعريضاً بأنه فضول أي فعل لما لم يطلب منه تبرعاً من غير فائدة واستحقاق لمن فعل له مع كمال الاحتياج إلى خلافه، والفرق بينه وبين الأول أنه ليس فيه حث على أخذ الأجر، وقوله: لما في لو من النفي تضمنها النفي ظاهر وهو راجع إلى الوجهين أي أنها تدل على عدم أخذ الأجر فلذا حث عليه أو عرض له بأنه عبث، وقيل: إنه راجع للثاني، فقط والأول أولى. قوله: (كأنه لما رأى الحرمان الخ) كأن هنا للظن وعبر به تأدباً وتعظيماً لمقام موسى ﷺ، ومساس معطوف على الحرمان أو مفعول معه، وقوله: لم يتمالك بالغبية ونصب نفسه ويجوز رفعه وهو جواب لما،

يتمالك نفسه، واتخذ افتعل من اتخذ كاتبع من تبع، وليس من الأخذ عند البصريين، وقرأ ابن كثير والبصريان لتخذت أي لأخذت وأظهر ابن كثير ويعقوب وحفص الذال وأدغمه الباقون ﴿قَالَ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ الإشارة إلى الفراق الموعود بقوله: فلا تصاحبني أو إلى الاعتراض الثالث أو الوقت أي هذا الاعتراض سبب فراقنا أو هذا الوقت وقته، وإضافة الفراق إلى البين إضافة المصدر إلى الظرف على الاتساع وقد قرئ على الأصل ﴿سَأَتَّبِعَكَ

والجملة خبر كان أو هي خبر وهو بيان لسبب اعتراض موسى ﷺ بعد النهي. قوله: (واتخذ افتعل) يعني أن فيه اختلافاً بين أهل اللغة والتصريف فقليل إن التاء الأولى أصلية والثانية تاء الافتعال أدغمت فيها الأولى وماذته تخذلاً أخذ وإن كان بمعناه لأنّ فاء الكلمة لا تبدل تاء إذا كانت همزة أو ياء مبدلة منها، ولذا قالوا: إن اتزر خطأ أو شاذ وهذا سائغ في فصيح الكلام وأيضاً إبدالها في الافتعال لو سلم لم يكن لقولهم تخذ وجه ومن خالفهم فيه لا يسلمه ويقول: المدّة العارضة تبدل تاء أيضاً ولكثرة استعماله هنا أجره مجرى الأصلي، وقالوا: تخذ ثلاثياً جرياً عليه، وتخذ كعلم وليست تاؤه بدلاً من واو على مختار المصنف رحمه الله فمن ذكره هنا فقدمها. قوله: (بيني وبينك) أعاد بين وإن كانت لا تضاف إلا لمتعدّد لأنه لا يعطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار، وليس لمحض التأكيد كما قيل، وقوله: الإشارة إلى الفراق الموعود يعني أنه إشارة لما فهم من مفارقتة المدلول عليها بقوله: فلا تصاحبني قبله فلتصوّرها وحضورها في الذهن نزلت منزلة المحسوس المشاهد كما يقول المصنفون: هذا كتاب قبل تأليفه، وهذا أخوك لتصوّره وحضوره في ذهنه، وأورد عليه في شرح الكشاف أنه فرق بين ما ذكر وما في الآية بأنّ المشار إليه ثمة مفهوم الكتاب وذات الأخ يفيد الإخبار بمفهوم الأخ، ومفهوم الكتاب المخصوص، وما في الآية ليس كذلك فلا يفيد الإخبار عنه بالفراق، والجواب عنه أنّ المخبر عنه الفراق باعتبار كونه في الذهن والخبر باعتبار أنه في الخارج فيتغايران ويفيد الحمل، ولذا قال المعترض: ويمكن أن يجاب عنه وظنه بعضهم غير مندفع، ومن أراد تحقيق هذا فلينظر ما كتب في حواشي شرح التهذيب. قوله: (أو إلى الاعتراض الثالث) قيل: وجه التخصيص أنه حرّم عليه الصحبة بعده لأنّ نهيه وهو صاحب شريعة للتحريم، وقيل: عليه الظاهر أنه للترخيص وهو الظاهر في حال موسى معه، ولا يوافقه قول المصنف في آخر القصة: وأنّ ينه المجرم على جرمه ويعفو عنه حتى يتحقق إصراره ثم يهاجر عنه، وقد روي عن ابن عباس في وجهه، أنّ قول موسى عليه الصلاة والسلام في السفينة: والغلام لله وفي هذا لنفسه لطلب الدنيا فكان سبب الفراق (قلت) الظاهر أنه للتحريم وأنّ المراد به معناه، وهو الجزم بالترك والمفارقة كما كان كذلك في الواقع وصرّح به في الحديث السابق وهو رحم الله أخي موسى^(١) الخ، وأمّا ما ذكره في آخر القصة فلا علاقة له به

(١) هو المتقدم تخريجه.

يَتَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا ﴿﴾ بالخبر الباطن فيما لم تستطع الصبر عليه لكونه منكراً من حيث الظاهر ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ﴾ لمحاويج وهو دليل على أن المسكين يطلق على من يملك شيئاً، إذا لم يكفه وقيل سموا مساكين لعجزهم عن دفع الملك أو لزمانتهم فإنها كانت لعشرة أخوة خمسة زمني وخمسة يعملون في البحر ﴿فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ أن أجعلها ذات عيب ﴿وَكَانَ وِزَارَهُمْ مَلِكٌ﴾ قدامهم أو خلفهم، وكان رجوعهم عليه واسمه جلندي بن كركر، وقيل منولة بن جلند الأزدي ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ من

لأن العفو عن الجرم لا ينافي المفارقة، وأما ما روي عن ابن عباس فقد رده في الكشف وطعن في روايته بأنه لا يليق بجلالة موسى والخضر، وقيل في وجهه: إنه آخر جزء يتم به السبب ولا وجه له فإن قوله في النظم: إن سألتك عن شيء بعدها فلا تصاحبني صريح في أن السؤال الأخير هو سبب المفارقة لا ما كان قبله، وقال الشارح العلامة: إنه سبب الفراق دون الأولين لأن ظاهرهما منكر فكان معذوراً بخلاف هذا فإنه لا ينكر الإحسان للمسيء بل يحمده، وهذه زهرة لا تحتتمل هذا الفرق، وقوله: وقته إشارة إلى أنه على هذا لا بد من تقدير مضاف في الخبر ليصح الحمل، وقوله: على الاتساع كما في مكر الليل بجعل البين كأنه مفارق، وابن الحاجب يجعل الإضافة في مثله على معنى في وقوله: على الأصل أي بتنوين فراق ونصب على الظرفية. قوله: (بالخبر الباطن) إشارة إلى أن معنى التأويل إظهار ما كان باطناً ببيان وجهه وحكمته، وهو راجع إلى معناه اللغوي، وهو ما يؤول إليه الشيء، وقوله: الصبر عليه إشارة إلى أن صبراً مفعول بتستطع وعليه متعلق به قدم عليه رعاية للفاصلة. وقوله: لمحاويج جمع لمحتاج على خلاف القياس. قوله: (وفيه دليل على أن المسكين يطلق الخ) الخلاف في الفرق بين الفقير والمسكين لغة مفصل في كتاب الزكاة وما ذكره مذهب الشافعي رضي الله عنه وهو رده على من قال المسكين من لا شيء له أصلاً، والفقير من له أدنى شيء وقد أوجب عنه بأنها لم تكن ملكاً لهم بل كانوا أجراء فيها أو كانت معهم عارية أو قيل لهم: مساكين ترحماً واللام للاختصاص لا للملك، وقوله: وقيل سموا مساكين الخ فيكون المسكين بمعنى الذليل العاجز لأمر في نفسه أو بدنه بقطع النظر عن المال وعدمه، وهو معنى آخر غير ما اختلف فيه الفقهاء وإليه يشير قولهم إنه ذكر ترحماً، وقوله: أو لزمانتهم وجه آخر لكونهم مساكين بالمعنى الثاني فأو فيه ليست بمعنى الواو وفي نسخة بالواو وهي بمعنى أو وإطلاقه عليهم تغليب لأن بعضهم مساكين ولأنهم جميعاً لم يعملوا أي عاجزين وهم الزمنى، وقوله: كانت لعشرة صريح في الشركة فلا وجه للتردد فيها. قوله: (قدامهم أو خلفهم) لأن وراء يطلق عليهما لأنه من الأضداد وكل ما توارى عنك ورجح الأول وإن كان الثاني هو المشهور في معنى وراء لأنه المروي كما في البخاري، ويؤيده أن ابن عباس رضي الله عنهما قرأ أمامهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة، وقوله: وكان رجوعهم عليه راجع للثاني لدفع توهم أنه إذا كان خلفهم سلموا منه، ولك أن تقول بل الظاهر أن المراد على الثاني، وهو مدرك لهم ما بهم، وقوله: اسمه أي الملك

أصحابها، وكان حق النظم أن يتأخر قوله: فأردت أن أعيها عن قوله: وكان وراءهم ملك، لأن إرادة التعيب مسببة عن خوف الغضب وإنما قدم للعناية أو لأن السبب لما كان مجموع الأمرين خوف الغضب ومسكنة الملاك رتبته على أقوى الجزأين وأدعاهما وعقبه بالآخر على سبيل التقييد والتتميم وقرئ كل سفينة صالحة، والمعنى عليها ﴿وَأَمَّا أَلْفَاكُ فَكَانَ أَبْوَاهُ مُؤْمِنِينَ فَخَشِينَا أَنْ يُرْهَقَهُمَا﴾ أن يغشيها ﴿طُفَيْنَا وَكُفِّرَا﴾ لنعمتها بعقوبه، فيلحقهما شرأ، أو يقرن بإيمانها طغيانه وكفره، فيجتمع في بيت واحد مؤمنان وطاغ كافر أو يعديهما بعلته فيرتدا بإضلاله، أو بممالاته على طغيانه وكفره حباله وإنما خشى ذلك لأن الله تعالى

وجلندي بضم الجيم وفتح اللام وسكون النون وفتح الدال المهملة، ثم ألف مقصورة، وقيل: هو منولة بن الجلند بن سعيد الأزدي وكان بجزيرة الأندلس، وقيل: فيه وفي اسمه غير ذلك والأزد قبيلة معروفة. قوله: (وكان حق النظم) أي الترتيب أو لفظ النظم القرآني وإنما كان حقه ذلك لأن سبب تعييبها غضب الملك للسفن السليمة وهم فقراء لا معاش لهم غيرها، وبتعييبها من غير إغراق يسلمون من ذلك فدفعه بأنه قدم للعناية أي للاعتناء والاهتمام به لأنه الذي حصل به رد اعتراضه بأن خرقتها مفسدة مؤذية للإغراق إذ معناه ما أردت إلا جعلها معيبة لا إغراق من بها، وهذا على تسليم أن السبب ما بعده وأنه قدم عليه لما ذكر وقوله: أو لأن السبب لما كان مجموع الأمرين مبني على منعه وأن السبب ليس ما بعده فقط بل مجموعهما ولكن قدم أحد الجزأين لكونه أقوى وأدعى أي أكثر دعوة له وحملاً على فعله، ووسط المسبب بينهما توسط زيد ظني مقيم، وهذا بعينه ما في الكشاف، وقوله: على سبيل التقييد المراد تقييد مسكنتهم بمقارنة غضب الملك لأنها لا تكون وحدها سبباً والتتميم بذكر الجزء الأخير من السبب لتتم سببته لكن هذا لا يتم به وجه تغيير النظم من كل وجه، ولهذا لم يرتضه صاحب الانتصاف والطبي وجعل كونها للمساكين هو السبب لأن ترتيب إرادة التعيب على كونها القوم مساكين عجزة يشعر بأن ذلك الفعل إعانة لهم على ما يخافونه ويعجزون عن دفعه، ولما كان ذلك خفياً عقبه بيانه بعد تمام ذكر السبب والمسبب ولولاه لم تكن الفاء في محلها، وهو وجه حسن مع غموضه، ومما يرفع برقع الخفاء عن هذا الوجه الحسن أن قوله: كان يدل على أن هذا كان دأبه وأنه مشهور عنه فكانه غني عن الذكر كما ذكره المحذنون في كان يفعل كذا بأنه يدل على أنه هجيره وعادته فتأمل؛ وقوله: والمعنى عليها أي على هذه القراءة وإن لم يقرأ بها وأن المراد بالسفينة الصالحة إذ لو أبقى على عمومها لم يكن للتعيب فائدة، وقوله: أن يغشيها بالغين المعجمة من الأفعال أو التفعيل أي يعرض لهما منه ذلك. قوله: (لنعمتهما بعقوبة) فالمراد بالكفر كفران النعمة التي له منهما بتريته وكونهما سبب وجوده، والباء سببية متعلقة بكفرا وقوله: فيلحقهما شرأ من الإلحاق أي لعقوبه يلحقهما شرأ وأمر قبيح، وهو تفريع أو تفسير لقوله: أن يغشيها، وقوله: أو يقرن بفتح الياء عطف على يغشيها وتفسير آخر له، وطغيانه وكفره مفعوله، وقوله: فيجتمع تفسير لغشيانه وبيان لمضرتة،

أعلمه، وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن نجدة الحروري كتب إليه كيف قتله وقد نهى النبي ﷺ عن قتل الولدان فكتب إليه إن كنت علمت من حال الولدان ما علمه عالم موسى فلك أن تقتل وقرئ فخاف ربك أي فكره كراهة من خاف سوء عاقبة، ويجوز أن يكون قوله: فخشينا حكاية قول الله عز وجل ﴿فَارْتَدْنَا أَنْ بِيَدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ أن يرزقهما بدله

وقوله: أو يعديهما من أعداء بمرضه، وعلته كفره ومرض قلبه وقوله: بعلته متعلق ببعدي والممالأة بالهمز، وقد تبدل الفاء مفاعلة بمعنى المعاونة ومنه قول علي رضي الله عنه: ما مالأت قتله عثمان رضي الله عنه وأصل معناه صرت في ملته كشايعته صرت من شيعته وهو معطوف على قوله: بإضلاله وعطفه على قوله: بعلته فيما بعد، وحباً لتعليل له؛ وقوله: أعلمه أي بوقوع ما ذكر إن لم يقتل. قوله: (وعن ابن عباس النخ) الحروري من الحرورية وهم قوم من الخوارج خرجوا على علي رضي الله عنه نسبة إلى حروراء بفتح الحاء وهي قرية بالكوفة، قال الإمام السبكي رحمه الله: «ما فعله الخضر عليه الصلاة والسلام من قتل الغلام لكونه طبع كافرأ مخصوص به لأنه أوحى إليه أن يعمل بالباطن وخلاف الظاهر الموافق للحكمة فلا إشكال فيه وإن علم من الشريعة أنه لا يجوز قتل صغير لا سيما بين أبوين مؤمنين ولو فرضنا أن الله أطلع بعض أوليائه كما أطلع الخضر عليه الصلاة والسلام لم يجوز له ذلك، وما ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما وإنما قصد به المحاجة والإحالة على ما لم يمكن قطعاً لطمعه في الاحتجاج بقصة الخضر عليه الصلاة والسلام وليس مقصوده أنه إن حصل ذلك يجوز لأنه لا تقتضيه الشريعة وكيف يقتل بسبب لم يحصل والمولود لا يوصف بكفر حقيقي ولا إيمان حقيقي وقصة الخضر تحمل على أنه كان شرعاً مستقلاً به وهو نبي وليس في شريعة موسى أيضاً ولذا أنكره اه؛ وبهذا ارتفع الإشكال الوارد على قصة الخضر عليه الصلاة والسلام من مخالفتها لظاهر الشرع فإن أعظم ما يشكل فيها قتل الغلام، أما إقامة الجدار فلا إشكال فيه لأنها إحسان للمسيء، وهو من مكارم الأخلاق، وكذا نقض لوح السفينة لتسلم من غضب الظالم ثم يعاد من غير ضرورة، كما في رواية مسلم أنه جاء الذي يسخرها فوجدها منخرقة ثم جاوزها فأصلحها كما في شرح البخاري، وقوله: الولدان^(١) دون ولد مع أنه الواقع في القصة ليعمه وغيره ممن يكون مثله، وقوله: إن تقتل أي يقع منك القتل، مطلقاً لولد أو لولدين. قوله: (كراهة من خاف سوء عاقبة) أي ككراهته إشارة إلى أنه استعارة إذ الخوف لا يليق بجنابه تعالى، وقيل إن الخوف مجاز مرسل عن لازمه وهو الكراهة، وقوله: ويجوز أن يكون قوله: فخشينا الخ، عطف على ما قبله بحسب المعنى كأنه قيل: وقوله خشينا من كلام الخضر عليه السلام أي محكي عنه ويجوز أن يكون الخ، وإنما أخره عن قوله: وقرئ لأن الخشية فيه

(١) رواه البزار والطبراني في الكبير والأوسط كما في المجمع ٧/٢١٨ عن ابن عباس قال الهيثمي: وفيه هلال بن خباب وهو ثقة وفيه خلاف وبقية رجاله ثقات اه.

ولداً خيراً منه ﴿زَكْوَةٌ﴾ طهارة من الذنوب والأخلاق الرديئة ﴿وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾ رحمة وعطفاً على والديه قيل: ولدت لهما جارية فتزوجها نبي فولدت نبياً هدى الله به أمة من الأمم، وقرأ نافع وأبو عمرو ويبدلها بالتشديد وابن عامر ويعقوب رحماً بالثقل، وانتصابه على التمييز والعامل اسم التفضيل وكذلك زكاة ﴿وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ﴾ قيل اسمهما أصرم وصريم واسم المقتول جيسور ﴿وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا﴾ من ذهب وفضة روي ذلك مرفوعاً والذم على كنزهما في قوله: والذين يكنزون الذهب والفضة لمن لا يؤدي زكاتهما وما تعلق بهما من الحقوق وقيل من كتب العلم وقيل: كان لوح من ذهب مكتوب فيه، عجبت لمن يؤمن بالقدر كيف يخزن وعجبت لمن يؤمن بالرزق كيف يتعب وعجبت لمن يؤمن بالحساب كيف يغفل وعجبت لمن يؤمن بالموت كيف يفرح وعجبت لمن يعرف الدنيا وتقلبها بأهلها كيف يطمئن إليها لا إله إلا الله محمد رسول الله ﴿وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا﴾ تنبيه على أن سعيه ذلك كان لصلاحه، قيل: كان بينهما وبين الأب الذي

بمعنى الكراهة مجازاً كما مرّ ولما مرّ، ويكون التقدير أما الغلام فكان أبواه مؤمنين فقال الله: ﴿خشيتنا﴾ الخ والفاء من الحكاية ولا يخفى بعده مع أنه لا يلائمه قوله: ﴿فأردنا أن يبدلها ربهما﴾ إلا أن يجعل التفاتاً. قوله: (خيراً منه) قيل أفعل فيه ليس للتفضيل لأنه لا زكاة فيه ولا رحمة وردّ لأنه زكياً طاهراً من الذنوب إن كان صغيراً وبحسب الظاهر إن كان بالغاً فلذا قال موسى ﷺ: نفساً زكية وهذا في مقابلته فخير منه زكاة من هو زكي في الحال والمآل بحسب الظاهر والباطن، ولو سلم فالاشتراك التقديري يكفي في صحة التفضيل، وقوله: لا رحمة قول بلا دليل ولا يخفى أن الجواب الصحيح هنا أن يكتفي بالاشتراك التقديري لأنه كان عالماً بالباطن فهو يعلم أنه لا زكاة فيه ولا رحمة، فقوله: إنه لا دليل عليه لا وجه له إلا أن ما ذكره من كون خيراً ليس للتفضيل لا يتأتى في قوله أقرب. قوله: (رحماً بالثقل) أي بالتحريك بالضم في الحاء، وفي نسخة بالتخفيف ولا وجه له وكثيراً ما يطلق الثقل على التحريك والتخفيف على التسكين وهو ظاهر وإنما بيناه لأن بعض الجهلة ظنه في قوله في سورة تبارك: ﴿سحقاً﴾ [سورة تبارك، الآية: ١١] بالثقل أنه بتشديد القاف حتى قرأ به فقال فيه العلامة ابن الحنبلي الحلبي رحمه الله تعالى:

وجاهل زاد جهلاً وظل يظهر حمقاً
فقال لي اقرأ سحقاً سحقاً له ثم سحقاً

وقوله: والعامل اسم التفضيل لأنه ينصب التمييز دون المفعول به كما نص عليه النحاة ومثله زكاة وأصرم وصريم مصغراً بالصاد المهملة، وجيسور بجيم مفتوحة، وروي بحاء مهملة ثم ياء مثناة تحتية ثم سين مهملة مضمومة ووواو ثم راء مهملة، وروي بنون، وقوله: مرفوعاً أي في حديث مرفوع إلى النبي ﷺ. قوله: (والذم على كنزهما الخ) أي الذهب والفضة وهذا

حفظاً فيه سبعة آباء وكان سياحاً واسمه كاشح ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا﴾ أي الحلم وكمال الرأي ﴿وَسْتَخْرِجَا كَنْزَهُمَا رَحْمَةً مِّنْ رَبِّكَ﴾ مرحومين من ربك ويجوز أن يكون علة أو مصدر الإرادة فإن إرادة الخير رحمة، وقيل: متعلق بمحذوف تقديره فعلت ما فعلت رحمة من ربك، ولعل إسناد الإرادة أولاً إلى نفسه لأنه المباشر للتعييب وثانياً إلى الله وإلى

جواب ما يتوهم من أن الظاهر أن الكانز له أبوهما لقوله: لهما فإنه لا يكون لهما إلا إذا كان ارثاً أو كانا قد استخرجاه والثاني منتف فتعين الأول، وقد وصف بالصلاح، فهو معارض لدم الكانز في تلك الآية فدفعه بأن المذموم هناك ليس مجرد الكنز لقوله: ولا ينفقونها في سبيل الله كما بينه المصنف رحمه الله فلا يرد عليه ما قيل لا دلالة في النظم على أنه كان للأب الصالح حتى يعتذر عنه بما ذكر ولا وجه لما قيل في جوابه بأن قصد المصنف رحمه الله بيان حال الكنز في الحل والحرمة بمناسبة ذكره هنا، وفيه أيضاً إشارة إلى رد ما أورده الإمام أن الكنز كان علماً لا مالاً لمنافاته الصلاح، والحقوق كأداء الدين ونحوه، وقوله: من كتب العلم معطوف على قوله من ذهب وفضة وقوله كان لوح وقع في النسخ مرفوعاً وكان الظاهر نصبه فأما أن تكون كان زائدة ولوح خبر مبتدأ مقدر أو هو اسمها والخبر مقدر، أي فيه أو هي تامة، ويحزن بالحاء المهملة من الحزن، وما وقع في بعضها يخزن بالخاء المعجمة الظاهر أنه تحريف، وتقلبها بالنصب معطوف مع الدنيا أو مفعول معه، وقوله: «لا إله إلا الله محمد رسول الله» كتابته لعلم الأمم السالفة بأنه سيكون رسولاً، وسعيه أي الخضض عليه الصلاة والسلام وذلك بدل منه وبينهما أي الولدين. قوله: (حفظاً فيه) أي حفاظاً لأجله ففي سببية كما في حديث أن امرأة دخلت النار في هرة^(١) وقوله: الحلم وكمال الرأي تفسير الأشد وهل هو مفرد أو جمع ومفردة ماذا مفصل في كتب اللغة والنحو، وقيل: الأولى الاقتصار على كمال الرأي لأن أهل اللغة فسروه بقوته من ثمان عشرة سنة إلى ثلاثين فهو بعد الحلم وليس ما ذكره مسلماً كما يعرفه من تتبع اللغة وذكروا في قصة الجدار أن اليتيمين كانا غير عالمين بالكنز ولهما وصي يعرفه لكنه غائب فلو سقط الجدار بما ضاع الكنز وقوله مرحومين إشارة إلى أنه حال من ضمير الفاعل فيؤول باسم المفعول لأن الأصل في الحال أن يكون صفة وإذا كان علة فهو مفعول له لقوله أراد ربك لا من فاعل يستخرجا لكون فاعلهما مختلفاً فأما جعله منه على القول بجوازه أو هو مصدر من المبيّن للمفعول فلا حاجة إليه والظاهر في مقام الضمير، وأورد عليه أنه إذا كان مصدر أراد ربك بمعنى رحم كانت الرحمة من الرب لا محالة فأى فائدة في ذكر قوله: من ربك وكذا إذا كان مفعولاً له فإما على تقدير فعلت ما فعلت فهو منصوب بنزع الخافض أي برحمة ربك، أو هو مفعول له بتقدير إرادة أو رجاء رحمة ربك لما مر أو المراد بالرحمة الوحي. قوله: (ولعل إسناد الإرادة الخ) هذا مما اقتدى فيه بالإمام في بيان نكتة تغاير

(١) أخرجه مسلم ٢٦١٩، وابن ماجه ٤٤٥٦، وأحمد ٢/٢٦٩، وابن حبان ٥٦٢١ كلهم عن أبي هريرة.

نفسه، لأنَّ التبديل بإهلاك الغلام وإيجاد الله بدله، وثالثاً إلى الله وحده لأنه لا مدخل له في

الأسلوب فأسنده أولاً لنفسه لأنَّ خرق السفينة وتعيينها بفعله، وثانياً إلى الله تعالى وإلى نفسه لأنَّ ضمير أردنا لهما لأنَّ إهلاك الغلام فعله وتبديل غيره موقوف عليه وهو بمحض فعل الله وقدرته، فلما تضمن الفعلين أتى بضمير مشترك بينهما وهو ظاهر إلا أنه اعترض عليه بأنَّ اجتماع المخلوق مع الله في ضمير واحد لا سيما ضمير المتكلم فيه ترك أدب منهّي عنه شرعاً، ولذا قال ﷺ لخطيب قال في خطبته بعد ذكر الله ورسوله ومن يعصهما فقد غوى بشس خطيب القوم أنت^(١)، كما هو مقرر في كتب الحديث فالوجه أنه تفنن في التعبير والمراد هو فأفرد أولاً لأنَّ مرتبة الأفراد مقدّمة على غيرها، ثم أتى بضمير العظمة إشارة إلى علو مرتبته في معرفة الحكم إذ لا يقدم على ذلك القتل إلا من هو كذلك بخلاف التعيب، والأحسن ما في الانتصاف من أنه من باب قول خواص الملك أمرنا بكذا يعنون أمر الملك العظيم، وأسند الإبدال إلى الله إشارة إلى استقلاله بالفعل وأنَّ الحاصل للعبد مجرد مقارنة إرادة الفعل دون تأثير فيه كما هو المذهب الحق، وقيل: في وجه اختلافه في إضافة الفعل إلى نفسه قصور في الأدب لا يرتكب إلا لعله وهي موجودة في الأول مفقودة في الثاني لكون العيب لا يسند إليه تعالى تأدباً فأسنده إلى نفسه بخلاف ما بعده ولا مجال للإضافة إلى نفسه في الثالث، وأورد عليه أنه على تقدير تسليم ما ذكره من المقصود في مراعاة الأدب ففي جمع نفسه مع رب العزة في ضمير خلاف أدب أشدّ مما ذكره كما مرّ وما قيل إنَّ ما ذكر ليس من قبيل ما وقع في الحديث فإنَّ التسوية ليست في مجرد الجمع في الضمير كما لا يخفى فليس بشيء لما سنذكره (أقول) أصل هذا أنَّ ثابت بن قيس بن شماس وكان خطيب النبي ﷺ لأنه كان يخطب في مجلسه ﷺ إذا وردت وفود العرب وهذه الخطبة خطبها عنده لما قدم وقد تميم وقام خطيبهم فذكر مفاخرهم ومآثرهم فلما أتم خطبته قام ثابت وخطب خطبة قال فيها: «من يطع الله عز وجل ورسوله ﷺ فقد رشد ومن يعصهما فقد غوى» فقال له النبي ﷺ: بشس خطيب القوم أنت قم^(٢)، قال الخطابي كرهه ﷺ منه ما فيه من التسوية أي في الضمير مع تسوية العطف فالكراهة تنزيهية لا تحريمية على الصحيح وأنَّ أفهم كلام الغزالي خلافه وذهب غيره إلى إنه لا كراهة فيه أصلاً وإنما كرهه ﷺ منه أنه وقف على قوله: يعصهما وهذا ضعفه صاحب الشفاء فقد وقع في الأحاديث والآيات ما يخالفه كما في حديث الإيمان أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما وقد اختلف المفسرون في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ هل

(١) هو بعض حديث أخرجه مسلم ٨٧٠، وأبو داود ١٠٩٩٩ و٤٩٨١ والنسائي ٩٠/٦ وأحمد، ٣٧٩/٤ والطحاوي في المشكل ٢٩٦/٤ وابن حبان ٢٧٩٨ والحاكم ٢٨٩/١ كلهم من حديث عدي بن حاتم واللفظ الذي ساقه المصنف للنسائي.

(٢) هو المتقدم.

بلوغ الغلامين أو لأنّ الأوّل في نفسه شر والثالث خير، والثاني ممتزج أو لاختلاف حال العارف في الالتفات إلى الوسائط ﴿وَمَا فَعَلْتُمْ﴾ وما فعلت ما رأيته ﴿عَنْ أَمْرِي﴾ عن رأيي وإنما فعلته بأمر الله عز وجل، ومبني ذلك على أنه إذا تعارض ضرران يجب تحمل أھونهما لدفع أعظمهما وهو أصل ممهد غير أنّ الشرائع في تفاصيله مختلفة ﴿ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾ أي ما لم تستطع فحذف التاء تخفيفاً ومن فوائد هذه القصة أن لا يعجب المرء

ضمير يصلون الله والملائكة أم لا فأجازه قوم ومنعه آخرون لعلة التشريك المذكورة والظاهر على أنّ الكراهة تنزيهية أنها غير مطردة فقد تكره في مقام دون مقام فلما كان ذلك مقام خطابة وأطناب وهو بحضرة قوم مشركين والإسلام غض طري كره فيه، وأما مثل هذا المقام الذي القائل فيه والمخاطب من عرفت وقصد فيه نكتة وهو عدم استقلاله فلا كراهة فيه خصوصاً، وقد قال بعض من ذهب إلى الكراهة: «إنه مخصوص بغير النبي ﷺ فإذا جاز للنبي ﷺ فهو في كلام الله وما حكاه بالطريق الأولى فالحق أنه لا كراهة فيه في كلام الله ورسوله ﷺ كما أشير إليه في شروح البخاري وأما في حق البشر فقليل لا كراهة فيه أصلاً وقيل: فيه كراهة تنزيه مطلقاً أو في بعض المواضع وبهذا عرفت ما في كلامهم هنا وإنما أطلت الكلام في هذه المسألة لأنني لم أر من حققها ولعلنا نحتاج إليها في محل آخر. قوله: (الأوّل في نفسه شر) فلا يليق إسناده إلى الله وإن كان هو الفاعل، والثالث خير فأفرد إسناده إلى الله، والثاني ممتزج خيره وهو تبديله بخير منه وشره وهو القتل فأسنده إلى الله وإلى نفسه نظراً لهما، وقوله: أو لاختلاف حال العارف أي بالله فإنه في ابتداء أمره يرى نفسه مؤثرة فلذا أسند الإرادة أولاً إلى نفسه ثم تنبه إلى أنه لا يستقل بالفعل بدون الله فلذا أسنده لهما ثم يرى أنه لا دخل له وأنّ المؤثر والمريد إنما هو الله فلذا أسنده إليه فقط وهو مقام الفناء ومقام كان الله ولا شيء معه وهو الآن كما كان.

قوله: (عن رأيي) يعني أنّ الأمر هنا واحد الأمور والمراد به الرأي لا أنه بمعنى الرأي وظاهر كلام الراغب أنّ الأمر يطلق على الرأي وما يخطر بالبال كان نفسه تأمره به ولذا تسمى أمانة كما في قوله: سوّلت لكم أنفسكم أمراً وهو أنسب بمقابلته بأمر الله. قوله: (ومبني ذلك) أي ما فعله الخضر على ما عرفت من تفصيله، وقوله: الشرائع في تفاصيله مختلفة إشارة إلى أنّ بعضاً من جزئيات هذه قد يجوز في شريعة دون أخرى، كقتل الغلام فإنه في شريعة الخضر عليه الصلاة والسلام لما مرّ دون شريعتنا وشريعة موسى عليه الصلاة والسلام لأنه من علم الباطن المأمور به هو دون غيره ونظيره أنه يجوز قطع عضو متآكل إذا تحقق سريانه إلى النفس وهذه قاعدة قرّرها الفقهاء وعليها مبني قصة الحديدية. قوله: (فحذف التاء تخفيفاً) أصله تستطع فحذفت تاء الاستفعال، وقيل: المحذوف الطاء الأصلية ثم أبدلت التاء طاء لوقوعها بعد السين وهو تكلف وقيل السين عوض قلب الواو ألفاً والأصل أطاع وإنما خص هذا بالتخفيف لأنه لما تكرّر في القصة ناسب تخفيف الأخير منه وأما كونه للإشارة إلى أنه خف على موسى ﷺ ما لقيه ببيان سببه فيبعده أنه في الحكاية لا المحكي. قوله: (ومن فوائد هذه القصة الخ) عدم

بعلمه ولا يبادر إلى إنكار ما لم يستحسنه فلعل فيه سراً لا يعرفه، وأن يداوم على التعلم ويتذلل للمعلم ويراعي الأدب في المقال، وأن ينبه المجرم على جرمه ويغفو عنه حتى يتحقق إصراره ثم يهاجر عنه ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ ذِي الْقَرْنَيْنِ﴾ يعني إسكندر الرومي ملك فارس والروم وقيل المشرق والمغرب ولذلك سمي ذا القرنين أو لأنه طاف قرني الدنيا شرقها وغربها، وقيل لأنه انقرض في أيامه قرنان من الناس وقيل: كان له قرنان أي ضفيران، وقيل: كان لنتاجه قرنان، ويحتمل أنه لقب بذلك لشجاعته كما يقال: الكبش للشجاع كأنه ينطح أقرانه، واختلف في نبوته مع الاتفاق على إيمانه، وصلاحه، والسائلون هم اليهود سألوه امتحاناً أو مشركو مكة ﴿قُلْ سَأَتْلُوا عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْرًا﴾ خطاب للسائلين والهاء لذي القرنين، وقيل لله ﴿إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ﴾ أي مكنا له أمره، ومن التصرف فيها كيف شاء فحذف المفعول ﴿وَمَا آتَيْنَهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ أراده وتوجه إليه ﴿سَبَبًا﴾ وصلة توصله إليه من

عجب المرء بعلمه يعلم من أن سبب ما جرى له قوله ليس في الأرض أعلم مني لا أنه بادر إلى الإنكار فظهر خلافه كما قيل، وعدم المبادرة إلى الإنكار هي سؤاله في الأمور الثلاثة والسر المذكور ما ذكره في الجواب، وأدبه في المقال قوله: تعلمني مما علمت رشداً وتببه المجرم على جرمه بقوله: (لن تستطيع معي صبرا) وعفوه عنه عدم مبالاته بإنكاره كما يدل عليه قوله: سأنبئك الخ وتحقق إصراره بقاؤه على إنكار ما خالف ظاهر الشريعة، والمهاجرة قوله: (هذا فراق بيني وبينك) والتذلل قوله: (لا تؤاخذني). قوله: (يعني إسكندر الرومي) لصحة ذلك عند المؤرخين ووروده في بعض الأحاديث وهو المختلف في نبوته على الصحيح لا اليوناني كما ذكره الإمام حتى يعترض عليه أنه تلميذ أرسطو ومذهبه ليس بحق فيحتاج إلى الجواب بأنه لا يلزم من تلمذته موافقته في جميع مقالاته كمحمد وأبي حنيفة رحمهم الله ومثله لا يحتمل البحث. قوله: (ولذلك سمي ذا القرنين) أي لملكه المشرق والمغرب اللذين هما قرنا الدنيا أي جانبها والقرن من الناس أهل عصر وقد اختلف في مقدار مدته والصفيرة تسمى قرناً حقيقة، وقرنا التاج ما ارتفع من أعلاه على التشبيه وقوله: كما يقال الكبش للشجاع فإنه شائع في كلامهم على طريق الاستعارة والتشبيه وقوله: كأنه ينطح أقرانه أي بتشبيهه طعن الأقران وضربها بالنطح وهو إشارة إلى وجه الشبه بينهما والعلاقة. قوله: (والهاء لذي القرنين وقيل لله) تعالى إذا كان الضمير لذي القرنين فالمعنى من أخباره وقصصه ومن تبعيضية الجار والمجرور صفة ذكراً قدّم عليه فصار حالاً، وإذا كان لله فمن ابتدائية ورجوعه إلى الله بقرينة قوله: بعده إنا مكنا له الخ، وممكن تقدّم تحقيقه فإنه يتعدى بنفسه واللام كنصحت وشكرت وحذف المفعول لقصد التعميم، وقوله: من التصرف بيان لأمره أي أعطيناه التصرف فيها. قوله: (وآتيناه من كل شيء سبباً) قيل: المراد من أسباب كل شيء والداعي لتقديره أن الظاهران من بيانية والمبين قوله سبباً، وقوله: أراده وتوجه إليه صفة شيء مخصصة له لأنه لم يؤت أسباب كل شيء وليس فيه منافاة لتقدير المضاف المذكور كما قيل إنه يأباه لأن من جملة أسباب مراده تعلق إرادة الله

العلم والقدرة والآلة ﴿فَأَنْبَعَ سَبِيًّا﴾ أي فأراد بلوغ المغرب فاتبع سبباً يوصله إليه وقرأ الكوفيون وابن عامر بقطع الألف مخففة التاء ﴿حَوَّيْ إِذَا بَلَغَ مَغْرَبَ الشَّمْسِ وَجَدَهَا تَقَرَّبُ فِي عَيْنِ حَمْتَةٍ﴾ ذات حمأة من حمئت البئر إذا صارت ذات حمأة وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وأبو بكر حامية، أي حارة ولا تنافي بينهما لجواز أن تكون العين جامعة للوصفين أو حمئة على أن ياءها مقلوبة عن الهمزة لكسرة ما قبلها، ولعله بلغ ساحل المحيط فرأها كذلك إذ لم يكن في مطمح بصره غير الماء ولذلك قال: وجدها تغرب ولم يقل كانت تغرب وقيل إن ابن عباس سمع معاوية يقرأ حامية فقال: حمئة فبعث معاوية إلى كعب الأحبار كيف تجد الشمس تغرب قال في ماء وطير، وكذلك تجده في التوراة ﴿وَوَجَدَ عِنْدَهَا﴾ عند تلك العين ﴿قَوْمًا﴾ قيل كان لباسهم جلود الوحش وطعامهم ما لفظه البحر وكانوا كفاراً فخيره الله بين أن يعذبهم أو يدعوهم إلى الإيمان كما حكى بقوله ﴿فَلَمَّا يَدَّا آلَ الْفَرِيقَيْنِ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ﴾

وقدرته مثلاً وليس مما أعطيه ولا يبعد أن تكون من تعليلية والشيء وإن تأخر حصولاً مقدّم تصوراً لأن المراد بالأسباب العادية فلا يدخل فيها ما ذكر وهي معلومة من كون المعطي هو الله إذ إيتاؤه يقتضي تقديره وإرادته وما اختاره تكلف لا حاجة إليه وما قيل إنه المعول عليه وإنه يلزم على ذلك التقدير أن يكون لكل شيء أسباب لا سبب وسببان ليس بشيء فتأمل. قوله: (فأراد بلوغ المغرب) إشارة إلى أنّ الفاء فصيحة وإنما قدره لقوله حتى إذا بلغ مغرب الشمس، وقرأ نافع وابن كثير فاتبع وثم اتبع في المواضع الثلاثة بهمزة الوصل وتشديد التاء والباقون بقطع الهمزة وسكون التاء فقيل: هما بمعنى ويتعديان لمفعول واحد وقيل: أتبع بالقطع يتعدى لاثنتين والتقدير فاتبع سبباً سبباً آخر أو فاتبع أمره سبباً كقوله: وأتبعناهم في هذه الدنيا لعنة، وقال أبو عبيدة: أتبع بالوصل في السير وأتبع بالقطع معناه اللحاق، كقوله: فاتبعه شهاب ثاقب، وقال يونس: أتبع بالقطع للجدّ الحثيث في الطلب وبالوصل مجرد الانتقال قاله المعرب. قوله: (ذات حمأة) المراد بالعين عين الماء والحمأة بالهمزة بمعنى الطين والوحد الراسب في الماء، وحامية بالياء من الحمى وهو الحرارة فمعناها حارة ولما قرئ بهما مع اختلاف معانها أشار إلى أنه لا تعارض بينهما لأنه يجوز في العين أن تكون ذات وحل وماؤها حارّ أو أنّ القراءة بالياء أصلها من المهموز قلبت همزته ياء لانكسار ما قبلها وإن كان ذلك إنما يطرد إذا كانت الهمزة ساكنة، فقوله: أو حمئة معطوف على قوله: حارة وأورد عليه أنه يأبى هذا التوفيق ما جرى بين ابن عباس ومعاوية رضي الله عنهم، وتحكيم كعب الخ كما سيأتي فإنه على هذا التوفيق لا يتمشى الخلاف فقيل تجهيل لمثلهم وردّ بأنه بعد تسليم صحة ما ذكر عدم تمشي الخلاف ممنوع فإنّ مبناه السماع ولا يندفع ذلك بإمكان التوفيق لترجيح إحدى القراءتين ورجوع معاوية رضي الله عنه لموافقة قراءته لما في التوراة من غير تأويل فلا يلزم ما ذكر فتأمل. قوله: (ولعله بلغ ساحل المحيط فرأها الخ) إشارة إلى دفع ما يقال من أنّ الشمس في الفلك المحيط بالأرض وجرمها أكبر من الأرض بمرات، كما مرّ في أول سورة الإسراء فكيف

أي بالقتل على كفرهم ﴿وَأَمَّا أَنْ نَلْعَنَهُ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ بالإرشاد وتعليم الشرائع، وقيل: خيره الله بين القتل والأسر وسماه إحساناً في مقابلة القتل ويؤيد الأول قوله: ﴿قَالَ أَمَا مَنْ ظَلَمَ فَسَوْفَ نَعَذِّبُهُ ثُمَّ يُرَدُّ إِلَىٰ رَبِّهِ فَيُعَذِّبُهُ عَذَابًا نَّكَرًا﴾ أي فاختر الدعوة، وقال: أما من دعوته فظلم نفسه

يمكن دخولها في عين ماء بالأرض فأوله بأنه لما بلغ ساحل المحيط من جهة المغرب وهو قوي السخونة كثير الحمأة وجد الشمس، كأنها تغيب في ذلك البحر كما أن راكب البحر يرى الشمس كأنها تطلع من البحر وتغيب فيه إذا لم ير الشط وهي في الحقيقة تطلع وتغرب وراء البحر، وعلى هذا التأويل كما قيد ووجد عندها قوماً أي عند العين الحمئة وهو مأخوذ من كلام الإمام، وما قيل من أن الوجدان يدل على الوجود ولو كان المراد ما ذكر لقال: رآها ليكون من غلط الحس، مع أن إطلاق العين على البحر المحيط خلاف الظاهر مدفوع بأن وجد يكون بمعنى رأى كما ذكره الراغب فهي مساوية لها يجري فيها ما يجري فيها، وأما كونه لموافقة قوله: وجد عندها قوماً فلا يجدي لأنه مؤول أيضاً كما عرفت وتسمية البحر المحيط عيناً لا محذور فيه خصوصاً وهو بالنسبة لعظمة الله كقطرة وإن عظم عندنا، وما ذكره من قصة ابن عباس رضي الله عنهما، وأورده القرطبي وفيه أنه رجع بعد ذلك عن قراءته وما وقع في التوراة مؤول بما مر. قوله: (إما أن تعذب الخ) قدمه وخصهم بذلك لكفرهم، وقوله: حسناً أي أمر أو عبر بالمصدر للمبالغة، وقوله: بالإرشاد الخ الداعي لصفه عن ظاهره الشامل للنفوس أنه يبعد جعله مطابقاً للتقسيم في الجواب، وكون الأسر حسناً في مقابلة القتل ظاهر، والإرشاد الدعوة للإيمان، وتعليم الشرائع لمن آمن منهم. قوله: (ويؤيد الأول قوله لخ) الظاهر أن وجه التأييد أنه بين أن الحسنى لمن آمن وهو نص فيما ذكر فهو كالتفسير له، وقيل: إنه ظاهر في اختيار الدعوة فلا بد أن يكون أحد شقي التخيير ليحصل الارتباط بين الجواب والسؤال الناشئ مما سبق المقدر وهو أيهما يختار وعلى الثاني يحتاج الارتباط إلى تكلف أن محصل الجواب عدم اختيار واحد من الشقين إثبات الحق الله على حق نفسه فدعاهم إلى الإيمان، وقال: أما من ظلم ولا يخفى أنه لا داعي لتقدير السؤال هنا بل إنه لما قال الله له ما ذكر قال هذا وبين ما سيفعله أو يقدر السؤال هكذا فما قال الخ، والمراد بالظلم في النظم الكفر قال الشارح العلامة ولا يستراب في أن هذا التخيير إنما يكون على تقدير بقائهم على الكفر ولهذا قدم الدعوة وحكم على من أصر على كفره بالتعذيب والمراد بهذا التعذيب أحد الأمرين على الوجه الثاني بخلافه في قوله إما أن تعذب فإنه القتل خاصة وهذا خلاف الظاهر، واعترض عليه بأن هذا التخيير فيمن وجد منهم الكفر حال توجه القتل والأسر، ولا يقتضي ذلك تقديم الدعوة ولا يلائم أن المراد بهذا التعذيب أحد الأمرين بل المراد به القتل فإنه لما كان مخيراً بين القتل والأسر اختار الأول في حق من استمر على كفره اهـ. (قلت) أما قوله: لا يقتضي ذلك تقديم الدعوة فغير صحيح لأنها إذا لم تكن أحد شقي الكلام اقتضى أنها مقدرة ولا بد من ذلك، وأما ادعاؤه التعميم في التعذيب على هذا فلا وجه له كما ذكره المعترض، إلا أن يريد أنه يجوز في هذا

بالإصرار على كفره أو استمرّ على ظلمه الذي هو الشرك فنعذبه أنا، ومن معي في الدنيا بالقتل، ثم يعذبه الله في الآخرة عذاباً منكرًا لم يعهد مثله ﴿وَأَمَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾ وهو ما يقتضيه الإيمان ﴿فَلَهُمْ﴾ في الدارين ﴿جَزَاءُ الْحَسَنَى﴾ فعلته الحسنى وقرأ حمزة والكسائي ويعقوب وحفص جزاء منوناً منصوباً على الحال أي فله المثوبة الحسنى مجزياً بها أو على المصدر لفعله المقدر حالاً أي يجزي بها جزاء أو التمييز وقرئ منصوباً غير منون على أن تنوينه حذف لالتقاء الساكنين ومنوناً مرفوعاً على أنه المبتدأ والحسنى بدله، ويجوز أن يكون إما وإما للتقسيم دون التخيير أي ليكون شأنك معهم إما التعذيب وإما الإحسان، فالأول لمن أصرّ على الكفر والثاني لمن تاب عنه ونداء الله إياه إن كان نبياً فبوحى وإن كان غيره فبالهام أو على لسان نبيّ ﴿وَسَنَقُولُ لَهُ مِنْ أَمْرِنَا﴾ مما نأمر به ﴿سُراً﴾ سهلاً ميسراً غير شاق وتقديره ذا يسر وقرئ بضمّتين ﴿ثُمَّ أُنْبِئْ سِبَّانًا﴾ ثم اتبع طريقاً يوصله إلى المشرق ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ

الوجه دون الأول فتأمل، وقوله: فاختر الدعوة أي الشق الثاني وفصل ما أجمل فيه . قوله: (فنعذبه أنا ومن معي) حمله على ظاهره المتبادر منه، وقيل: إنه للمتكلم المعظم نفسه وإسناده إليه لأنه السبب الأمر لأنّ صدور القتل منه بالذات بعيد، وقيل: إنه أسنده إلى الله وإلى نفسه باعتبار الخلق والكسب، وعليه فالمعنى أنني أنا والله أعذبه في الدنيا ثم الله يعذبه وحده في الآخرة فلا ينبو عنه ما بعده كما قيل: لكنه بعيد مع ما فيه من تشريك الله مع غيره في الضمير، وقد أنكره هذا القائل في قوله: أردنا سابقاً. قوله: (في الدنيا بالقتل) وفي الكشف وعن قتادة كان يطبخ من كفر بالله في القدر وهو العذاب النكر، وهذا إنما يتأتى إذا كان عذاباً نكراً مصدر الأول، أو تنازع فيه الفعلان، والمصنف رحمه الله جعله مصدر الثاني بناء على تبادره ولذا لم ينقله وقوله: لم يعهد مثله تفسير لمنكرًا، وقوله: فعلته الحسنى بالجرّ وفتح الفاء ويجوز كسرهما للنوع وهو إشارة إلى وجه تأنيث الحسنى بتقدير موصوف مؤنث ولذا لو قدر خلاله كان أظهر وأولى، وعلى تنوين جزاء ونصبه الحسنى مبتدأ وله خبر مقدّم وهو حال من الضمير المستتر فيه أو من المجرور بمعنى مجزي بها أو مجزياً بها، وحالاً حال من الضمير في المقدر، والتمييز معطوف على الحال، وقوله: منصوباً غير منون جار فيه الوجوه وعلى كونه مبتدأ سوغه تقدّم الخبر. قوله: (ويجوز أن يكون إما وإما للتقسيم دون التخيير) يعني في قوله: إما أن تعذب وإما الخ ما مرّ بناء على أنّ التخيير هو المختار، والفرق بينهما أنه على الأول يكون خيره بين القتل ابتداء والدعوة ثم بعدها يقتل المصّر ويحسن لغيره أو خيره بين القتل والأسر لمن لم يؤمن بعد الدعوة أو بين قتل الجميع وغيره، وعلى التقسيم بين له أيهم مقتول ابتداء ومدعو أو مقتول ومأمور قيل: ويأبى هذا إما فإنها لتفصيل ما أجمل، وأجيب بأنه لا يلزم أن يكون المجمل في الكلام السابق بل قد يكون في الذهن أو لمقدر في كلام ذي القرنين فتأمل. قوله: (فبالهام) قيل عليه إزهاق النفس لا يجوز بالإلهام، ومثله لا يكون إلا بالوحي ولو بالواسطة ولا وجه لنقضه بقصة إبراهيم في ذبح ابنه عليهما الصلاة والسلام بالرؤيا وهي دون الإلهام لأنّ رؤيا

مَطْلِعَ الشَّمْسِ ﴿ يعني الموضع الذي تطلع الشمس عليه أولاً من معمورة الأرض وقرئ بفتح اللام على إضمار مضاف أي مكان مطلع الشمس فإنه مصدر ﴿وَجَدَهَا تَطَّلِعُ عَلَى قَوْمٍ لَّمْ يَجْعَلْ لَهُم مِّن دُونِهَا سِتْرًا﴾ من اللباس أو البناء فإن أرضهم لا تمسك الأبنية أو أنهم اتخذوا الإسراب بدل الأبنية ﴿وَكَذَلِكَ﴾ أي أمر ذي القرنين كما وصفناه في رقعة المكان، وبسطة الملك أو أمره فيهم كأمره في أهل المغرب من التخيير والاختيار ويجوز أن يكون صفة

الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وإلهاماتهم وحي أيضاً كما بين في محله والكلام هنا على تقدير عدم نبوته عليه الصلاة والسلام ولا احتمال للتوزيع كما توهم، وقوله يسرا صفة مصدر محذوف أي قولاً بتأويله بصفة أو بتقدير مضاف، وقوله: يوصله إلى المشرق القرينة على إرادة هذا قوله: بلغ مطلع الشمس. قوله: (يعني الموضع) أي على قراءة الكسر اسم مكان وعلى قراءة الفتح مصدر ميمي لكنه بتقدير مضاف لتتفق القراءتان، ولأن البلوغ للمكان ولم يلتفت إلى ما ذكره أهل الصرف من أنه اسم مكان إما لأنه لم يرد في كلام الفصحاء بالفتح إلا مصدراً فلا حاجة إلى تخريج القرآن على الشاذ لأنه يخل بالفصاحة أو لأنه لا دليل لهم عليه لأن ما ورد منه بمعنى المكان بتقدير المضاف كما هنا، فلا وجه لما قيل إن الجوهري قال إنه اسم مكان أيضاً فلا حاجة إلى تقدير المضاف. قوله: (تطلع الشمس عليه أولاً من معمورة الأرض) قيل عليه إنه بيان للواقع وإلا فلا فائدة في ذكره وليس بشيء لأن السماء كرية وكل أفق مطلع للشمس ولكل أرض مطلع فلو لم يفسره بما ذكره لم يدل على أنه بلغ غاية الأرض المعمورة وهو المراد. قوله: (من اللباس) فالمراد به المتعارف، أو البناء فالمراد به مطلق الساتر، وكونها لا تمسك الأبنية لرخاوتها، فإن قيل إذا كانت كذلك كيف يكون فيها الإسراب جمع سرب بفتحيتين وهو الحجر والحفيرة، قلت: لا مانع منه كما توهم فرب أرض لا تحمل البناء لثقله ويحضر فيها حفر تمكث زماناً كما نشاهده في مواضع كثيرة، وقيل: إنه لا جبال فيها فهي كثيرة الزلازل لا يستقر بناؤها. قوله: (أو أنهم) وفي نسخة أو لأنهم الخ يعني أن عدم البناء لما مر أو لما ذكر واتخاذ الإسراب لا ينافي نفي الستر على العموم لأن المراد منه المتعارف من اللباس أو البناء، وهذا لا ينافي العموم وقد وقعت هذه المسألة في أصول الشافعية فإنهم اختلفوا في أن ألفاظ العموم هل يلزم تناولها للصور النادرة أم لا، وفرغوا على ذلك مسائل فقهية، ولم يحضرنى الآن ذكرها في أصولنا فجزم الفاضل المحشي بما ذكره هنا بناء على أحد القولين فتنبه له. قوله: (أي أمر ذي القرنين كما وصفناه) يشير إلى ما في كذلك من وجوه الإعراب فأحدها أنه خبر مبتدأ محذوف، أي أمر ذي القرنين كذلك والمشار ما وصفه به قبله من بلوغ المغرب والمشرق وما فعله وفائدته تعظيمه وتعظيم أمره كما أشار إليه المصنف رحمه الله بقوله: في رفعة المكان الخ، والتعظيم مستفاد من ذلك لدلالة البعد على الرفعة، وقوله: وقد أحطنا بما لديه خبرا تكميل لذلك كأنه لعظمته لا يحيط البشر بما لديه. قوله: (أو أمره فيهم كأمره في أهل المغرب الخ) فهو خبر مبتدأ مقدر بأمره في أهل المشرق والكاف للتشبيه والمشار إليه أمر

مصدر محذوف لوجد أو نجعل أو صفة قوم أي على قوم مثل ذلك القبيل الذي تغرب عليهم الشمس في الكفر والحكم ﴿وَقَدْ أَحْطَأْنَا بِمَا لَدَيْهِ﴾ من الجنود والآلات والعدد والأسباب ﴿خَبْرًا﴾ علماً تعلق بظواهره وخفاياه والمراد أن كثرة ذلك بلغت مبلغاً لا يحيط به إلا علم اللطيف الخبير ﴿ثُمَّ أَنْعَ سَبَابًا﴾ يعني طريقاً ثالثاً معترضاً بين المشرق والمغرب آخذاً من الجنوب إلى الشمال ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ﴾ بين الجبلين المبني بينهما سدّه وهما جبلا أرمينية وأذربيجان وقيل: جبلان منيفان في آخر الشمال في منقطع أرض الترك من ورائهما يأجوج ومأجوج، وقرأ نافع وابن عامر، وحمزة والكسائي وأبو بكر ويعقوب بين السدّين بالضم، وهما لغتان وقيل: المضموم لما خلقه الله تعالى، والمفتوح لما عمله الناس

أهل المغرب، والفرق بينه وبين الأوّل من وجهين وليست الكاف زائدة في الأوّل كما توهم. قوله: (ويجوز أن يكون صفة مصدر محذوف لوجد) أي وجدها تطلع وجداناً كوجدانها تغرب في عين حمئة فقوله: وقد أحطنا الخ لبيان أنه كذلك في رأي العين، وحقيقته لا يحيط بعلمها غير الله وجوّز فيه أيضاً أن يكون معمول بلغ أي بلغ مغربها كما بلغ مطلعها ولا يحيط بما قاساه غير الله. قوله: (أو نجعل) أي صفة مصدر جعل أي لم نجعل لهم سترأ جعلاً كائناً كالجعل الذي لكم فيما تفضلنا به عليكم من الألبسة الفاخرة والأبنية العالية، وفيه بعد وعليه فقوله: وقد أحطنا الخ تدبيل للقصة أو القصتين فلا ياباه كما توهم، وجوّز فيه جار الله أن يكون صفة سترا أيضاً وهو بمعنى ما قبله وإذا كان صفة قوم كالجملة التي قبله فوجه التشبيه ما ذكره، وقوله: من الجنود الخ جار على الوجوه لكنه أنسب بالأوّل وفسر السبب هنا وفيما قبله بالطريق مجازاً لأنه موصل لما أراده، وقوله: آخذاً من الجنوب إلى الشمال يفهم من قوله: حتى إذا بلغ بين السدين لأنّ ما بينهما في أفاضي جهة الشمال فالظاهر أنه سار من الجنوب إلى الشمال حتى انتهى لأقصاه. قوله: (بين الجبلين المبني بينهما سدّه) أي سدّ ذي القرنين فإطلاق السدّ على الجبل لأنه سدّ في الجملة، وفي القاموس والسدّ الجبل والحاجز، أو لكونه ملاصقاً للسدّ فهو مجاز بعلاقة المجاورة وأرمينية ضبطه أهل اللغة بتخفيف الياء الثانية وهي بلاد معروفة، والقول الثاني هو المناسب لما قبله، ومنيفان بمعنى مرتفعين، وقوله: وهما لغتان أي الفتح والضم لغتان بمعنى واحد ويشهد له القراءة بهما فإنّ الأصل توافق القراءات. قوله: (وقيل المضموم لما خلقه الله الخ) لأنه بالضم اسم بمعنى مفعول وبالفتح مصدر سدّه سداً ولكونه في الأوّل بمعنى مفعول لم يذكر فاعله فيه دلالة على تعيينه وعدم ذهاب الوهم إلى غيره فيقتضي أنه هو الله كما مرّ نحوه في يوم مشهود، وأمّا دلالة المفتوح على أنه من عمل العباد فلمناسبته للحدوث وتصويره بأنه ها هوذا يفعل ويشاهد، وهذا يناسب ما للعباد مدخل فيه على أنّ فوات ذلك التفخيم يكفي للتقريب؛ كذا حقق في شروح الكشاف وعليه ينزل كلام المصنف رحمه الله فالفرق ليس من موضوع اللفظ، ولذا قيل: إنّ المصدر معناه الحدث وهو يناسب الحدوث والصفة للثبات والدوام فناسب ما لله ولا يخفى ضعف هذا كله وأنّ هذه النكتة إنما تظهر لو

لأنه في الأصل مصدر سمي به حدث يحدثه الناس، وقيل: بالعكس وبين هاهنا مفعول به وهو من الظروف المتصرفة ﴿وَجَدَ مِنْ دُونِهِمَا قَوْمًا لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾ لغرابة لغتهم وقلة فطنتهم وقرأ حمزة والكسائي لا يفقهون أي لا يفهمون السامع كلامهم ولا يبينونه لتلغمتهم فيه ﴿قَالُوا يَا نَذَا آلَقُرَيْبِينَ﴾ أي قال مترجمهم: وفي مصحف ابن مسعود قال الذين من دونهم ﴿إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾ قبيلتان من ولد يافث بن نوح، وقيل: يأجوج من الترك ومأجوج من

تقابلا وأسند أحدهما لله والآخر لغيره، أما إذا قرئ بهما على الانفراد فالظاهر توافقهما وكيف يوجه الأول بعدم ذكر الفاعل مع أن المصدر لم يذكر فاعله أيضاً والحدوث مشترك بينهما، فلا يظهر للفرق وجه إلا بتكلف ولذا ذهب بعضهم إلى العكس بناء على أن المصدر لم يذكر فاعله والمضموم بمعنى مفعول، والمتبادر منه أنه ما فعله الناس كما يقال: مصنوع وضعفه ظاهر، ألا ترى قوله: وكان أمر الله مفعولاً وأنه يقال مصنوعات الله، وحذف الفاعل له ووجه آخر. قوله: (وبين ههنا مفعول به) على الاتساع وقيل: إنه ظرف والمفعول به محذوف وهو ما أراده أو غرضه. قوله: (لغرابة لغتهم) وبعدها عن لغات غيرهم، وعدم مناسبتها لها إذ لو تقاربت فهموها وأفهموا غيرهم فهو تفسير له بلازم معناه كما وقع التفسير به في الأثر واختاره إشارة إلى أن مآل القراءتين واحد ومن لم يقف على مراده قال إنه يناسب القراءة الآتية، إلا أن يقال: أراد لغتهم التي يعرفونها سواء كان لسانهم أو لا، وتكلف ما نحن في غنية عنه، وقولاً عام لما عدا أقوالهم ولغاتهم أو أراد به قول اتباع ذي القرنين والقول على ظاهره والزمخشري جعله مجازاً عن الفهم مطلقاً أو عما من شأنه أن يقال: ليشمل الإشارة ونحوها ففسره بقوله: لا يكادون يفقهونه إلا بجهد ومشقة من إشارة ونحوها لثلا يخالف ما بعده، وفيه نظر لما سيأتي من تفسيره، وقوله: وقلة فطنتهم حتى يفهمون ما يراد من القول بالقرائن وحتى يتعلمون لغتنا فإنهم مع عدم المخالطة لا يمكن تعلمها في زمن قليل للفظن والترجمة من آخر ناشئة من قلة الفهم فلا يرد عليه أن المترجم كاف في ذلك، وقوله: لتلغمتهم تفعل من اللعثة بالثاء المثناة ومعناها التوقف في الكلام وقراءة حمزة من الأفعال كالإفهام أي لا يفهمون ويفصحون بجواهر الحروف فالقول على ظاهره لا مدلوله فإنهم لتلغمتهم لا تتبين حروفهم كما نشاهده في بعض الألسنة. قوله: (قال مترجمهم) الترجمة تفسير لغة بلغة أخرى، وتطلق على التبليغ مطلقاً كما في قوله:

إِنَّ الثَّمَانِينَ وَبَلَّغْتَهَا قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تَرْجِمَانٍ . . .

وإنما قدره كذلك أو جعل الإسناد فيه مجازياً بجعل قول الترجمان بمنزلة قولهم: لقيامه مقامهم واتحادهما في المقصود ليوافق ما قبله من أنهم لا يفهمون ولا يفهمون، وقوله: الذين من دونهم أي القوم الذي تقرب بلادهم من بلادهم فإنهم يعرفون لغتهم ولغة غيرهم لوقوع بلادهم بين بلاد الفريقيين فهم واسطة مترجمون بينهم، وهذا يدل على هذا التأويل ويرجح على التأويل الآخر، ولذا اقتصر عليه وقد وقعت المخالفة أيضاً بأن الله تعالى علم ذا القرنين

الجيل وهما اسمان أعجميان بدليل منع الصرف، وقيل: عربيان من أج الظليم إذا أسرع وأصلهما الهمز، كما قرأ عاصم ومنع صرفهما للتعريف، والتأنيث «مُسَيَّدُونَ فِي الْأَرْضِ» أي في أرضنا بالقتل والتخريب، وإتلاف الزرع قيل كانوا يخرجون أيام الربيع، فلا يتركون أخضر إلا أكلوه ولا يابساً إلا احتملوه، وقيل: كانوا يأكلون الناس «فَهَلْ يَجْعَلُ لَكَ خَرْبًا» جعلنا نخرجه من أموالنا وقرأ حمزة والكسائي خراجاً وكلاهما واحد كالنول والنوال، وقيل الخراج على الأرض والذمة والخراج المصدر «عَلَّ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا» يحجز دون خروجهم علينا وقد ضمه من ضم السدّين غير حمزة والكسائي «قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ» ما جعلني من مكينا من المال والملك خير مما تبدلون لي من الخراج، ولا حاجة بي إليه،

لغتهم ولغة غيرهم، كما علم سليمان عليه الصلاة والسلام منطلق الطير، والجيل بكسر الجيم قوم معروفون ولا يبعد أن يقال: قائله قوم غير الذين لا يفهمون قولاً وهم لقبهم يتضررون بقرتهم، ويؤيده ما في مصحف ابن مسعود رضي الله عنه وهو الذي أراده المصنف رحمه الله بإيراده فهو في الحقيقية جواب آخر لكنه لقربه مما قبله لم يصرح بجعله جواباً مستقلاً، والذي اختاره الزمخشري: أن فيه تقديراً أي لا يكادون يفقهون قولاً إلا بجهد. قوله: (وهما اسمان أعجميان) يعني أنه لا يخلو من كونه أعجمياً أو عربياً فعلى الأول منع صرفه للعلمية والعجمة وعلى الثاني للعلمية والتأنيث باعتبار القبيلة فلا يرد عليه، كما توهم أنه يجوز أن يكون للعلمية والتأنيث، وهو مهموز من أج بمعنى أسرع ووزنها يفعول، كيعفور ومفعول وهو وإن كان لازماً فبناء مفعول منه إن كان مرتجلاً فظاهر وإن كان منقولاً فلتعديه بحرف الجر، والظلم ذكر النعام وفي تذكره أبي علي إن كانا عربيين فيأجوج المهموز يفعول من أج كيربوع وليس من تأجج كما ذكره سيبويه وإن كان في العربية فعلول ومن لم يهزم خفف الهمزة كرأس فهو أيضاً يفعول، ويحتمل أن يكون فاعول من ي ج ج، ومن همزهما جعلهما كالعالم ومنع صرفها للعلمية والتأنيث للقبيلة، كمجوس ومأجوج إذا همز من أج كما أن يأجوج منقول منه فالكلمتان من أصل واحد في الاشتقاق وعلى العجمة لا يتأتى تصريفه ولا يعتبر وزنه إلا بتقدير كونه عربياً اه. قوله: (أي في أرضنا) يشير إلى أن تعريفه للعهد والقتل والتخريب تفسير للفساد كالذي بعده ولم يقل أو إتلاف الزروع لعدّه مع ما قبله وجهاً واحداً لأن المراد بإتلافها قطعها وإحراقها وهو من التخريب، والمحكي بقليل وجه آخر ولا تخريب فيه، ولكن ضرره بأخذ أقواتهم وأكلها حتى يضيقوا عليهم، وقوله: إلا أكلوه استثناء مفرّغ وهو من قصر الموصوف على الصفة على حدّ قوله:

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهنّ فلول من قراع الكتائب...

فهو إثبات لعدم الترك بدليل، وهل هو استثناء متصل أو منقطع فيه كلام فلا وجه لما قيل إن الاستثناء فيه مشكل فإن صفة كونه مأكولاً لم يثبت له قبل الأكل فلم يدخل فيما قبله حتى يستثنى إلا أن يكتفي بدخولها تصوراً وفرضاً.

وقرأ ابن كثير مكثني على الأصل ﴿فَأَعِثُّونِي بِقُوَّةٍ﴾ أي بقوة فعلته أو بما أتقوى به من الآلات ﴿أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا﴾ حاجزاً حصيناً وهو أكبر من السد من قولهم: ثوب مردم إذا كان رقاعاً فوق رقاع ﴿أَتَأْتُونَ زَبَرَ الْحَدِيدِ﴾ قطعه، والزبرة القطعة الكبيرة وهو لا ينافي ردّ الخراج والاقتصار على المعونة لأن الإيتاء بمعنى المناولة ويدلّ عليه قراءة أبي بكر رد ما اتتوني بكسر التنوين موصولة الهمزة على معنى جيئوني بزبر الحديد والياء محذوفة حذفها في أمرتك الخير ولأن إعطاء الآلة من الإعانة بالقوة دون الخراج على العمل ﴿حَتَّىٰ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ﴾ بين جانبي الجبلين بتنزيدها وقرأ ابن كثير وابن عامر والبصريان بضميتين، وأبو بكر بضم الصاد وسكون الدال، وقرئ بفتح الصاد وضم الدال وكلها لغات من الصدف وهو الميل لأن كلا منهما منعزل عن الآخر، ومنه التصادف للتقابل ﴿قَالَ أَنْفُخُوا﴾ أي قال للعملة انفخوا في الأكوار والحديد ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَعَلَهُ﴾ جعل المنفوخ فيه ﴿نَارًا﴾ كالنار بالإحماء ﴿قَالَ أَتَأْتُونَ أَفْرَاحَ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾ أي أتوني قطراً أي نحاساً مذاباً أفرغ عليه قطراً فحذف الأوّل لدلالة الثاني عليه وبه تمسك البصريون على أنّ أعمال الثاني من العاملين

قوله: (جعلاً) أي أجراً تصرفه عليه واختلف فيهما فقيل: هما بمعنى واحد وهو ما ذكره، وقيل: بينهما فرق كما ذكره، وقيل: الخرج في مقابلة الدخل، وقوله: يحجز أي يمنع إشارة إلى أنّ السد هنا بمعنى الحاجز، وقوله: ما جعلني فيه مكيناً أي متمكناً قادراً، وقوله: من المال بيان وقوله: ولا حاجة بي إليه يعلم من مكنته، وقوله: على الأصل أي عدم الإدغام فإنه الأصل فيه. قوله: (بقوة فعله) جمع فاعل، ككاتب وكتبة وهو من يفعل فعلاً ما ويختص في الاستعمال بمن يعمل بأجرة أو نحوها في البناء يعني أنّ القوة بمعنى ما يتقوى به على المقصود من الناس أو الآلات أو الأعمّ منهما وقوله: رد ما أصل معناه كما قاله الراغب: سدّ الثلمة بالحجارة ونحوها وكونه أكبر من السدّ لأنه يفيد ملاًها فيكون أعرض من السدّ، ولذا أطلق على الرقاع لسدّها خرق الثوب، والرقاع جمع رقعة وهي معروفة وقوله: وهو لا ينافي الخ أي طلبه إيتاء الزبر لا ينافي أنه لم يقبل منهم شيئاً لأنه إنما ينافيه لو كان الإيتاء بمعنى إعطاء ما هو لهم وليس بمراد بل المراد به مجرد المناولة والإيصال وإن كان ما أتوه له فهو معونة مطلوبة، وعلى قراءة أبي بكر فهو من أتاه بكذا إذا جاء به له فعلى هذه القراءة زبراً منصوب بنزع الخافض وقوله ولأنّ إعطاء الآلة يعني بعد تسليم كون الإيتاء بمعنى الإعطاء لا المناولة فإعطاء الآلة للعمل لا يلزمه تملكها، ولو تملكها لا يعدّ ذلك جعلاً، فإنه إعطاء المال لا إعطاء مثل هذا فلا وجه لما قيل إنه ضعيف لمنافاته للتمليك. قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ﴾ أي ساوى السدّ الفضاء الذي بينهما فيفهم منه مساواة السدّ في العلو للجبلين، فالمراد بجانبي الجبل في كلام المصنف جميعهما لا رأسهما كما قيل: وإن وقع ذلك في الأساس إذ لا حاجة إليه، وقوله: بتنزيدها أي بوضع الزبر بعضها على بعض وقوله: منعزل أي مائل منحرف عنه، وهو أصل معنى التصادف ولذا استعمل في الملاقة، والأكوار جمع كور

المتوجهين نحو معمول واحد أولى إذ لو كان قطراً مفعول أتوني لأضمر مفعول أفرغ حذراً من الإلباس، وقرأ حمزة وأبو بكر قال: أتوني موصولة الألف ﴿فَمَا اسْتَطَعُوا﴾ بحذف التاء حذراً من تلاقي متقاربين وقرأ حمزة بالإدغام جامعاً بين الساكنين على غير حذوه وقرئ بقلب السين صاداً ﴿أَنْ يَظْهَرُوهُ﴾ أن يعلوه بالصعود لارتفاعه وإنملاسه ﴿وَمَا اسْتَطَعُوا لَهُمْ نَبَأٌ﴾ لثخنه وصلابته: قيل حفر للأساس حتى بلغ الماء وجعله من الصخر والنحاس المذاب والبنيان من زبر الحديد بينها الحطب والفحم حتى ساوى أعلى الجبلين ثم وضع المنافع، حتى صارت كالنار فصبّ النحاس المذاب عليه فاختلط والتصق بعضه ببعض وصار جبلاً صلباً، وقيل بناء من الصخور مرتبطاً ببعضها ببعض بكلايب من حديد ونحاس مذاب في تجاويرها ﴿قَالَ هَذَا﴾ هذا السدّ أو الأقدار على تسويته ﴿رَحْمَةً مِنْ رَبِّي﴾ المجيء على عباده ﴿فَإِذَا جَاءَ وَعَدُ رَبِّي﴾ وقت وعده بخروج يأجوج ومأجوج أو بقيام الساعة بأن شارف يوم القيامة ﴿جَعَلَهُ دَكَّاءَ﴾ مذكوكاً مبسوطاً مسويّ بالأرض مصدر بمعنى مفعول ومنه جمل أدك لمنبسط السنام، وقرأ الكوفيون دكاء بالمدّ أي أرضاً ستوية ﴿وَكَانَ وَعْدُ رَبِّي حَقًّا﴾ كائناً لا

بالضم آلة للحذادين معروفة، وقوله: كالنار إشارة إلى أنه تشبيه بليغ. قوله: (الأضمر مفعول أفرغ) لأنه إذا عمل الأول ذكر ضميره في الثاني وإن جاز حذفه لكونه فضلة لكنه يقع فيه إلباس حينئذ إذ لا يدري أنه مفعول أيهما والمتبادر أنه مفعول الثاني لقربه ووجه الاستدلال أنه أعمل الثاني ولو لم يكن أرجح لزم ورود كلامه تعالى على غير الأوضح بلا ضرورة ونكتة ووصل الهمزة على أنه بمعنى جيؤوا به كما مرّ تحقيقه. قوله: (بحذف التاء حذراً من تلاقي متقاربين) في المخرج وهما الطاء والتاء وهذا مجوّز لا موجب له لأنه لا مانع من الإتيان به على الأصل والإدغام إدغام التاء في الطاء لقرب مخرجهما وفيه ما ذكره لأنّ الحذف فيه أن يكون أحدهما حرف لين والآخر مدغمأ فيه وهنا ليس كذلك وقد تقدّم أنه جائز واقع مثله في القرآن كما مرّ في أول السورة، وقلب السين صاد المجاورة الطاء. قوله: (أن يعلوه بالصعود) فمعنى ظهره صار على ظهره فعلاه، وقيل: إنه من ظهر عليه فحذف الجار وأوصل الفعل بنفسه، والانملاص انفعال من الملامسة وهو تساوي السطح، وقوله: لثخنه أي غلظه وامتداد عرضه، وبلوغ الماء أي بلوغ خروجه بحيث لا يمنع من البناء لسدّه بما يطرح عليه والمراد قرب من بلوغه، وجعله أي الأساس، والبنيان بالنصب عطف على ضمير جعله، ووضع الحطب والفحم بين زبر البنيان لتوقد فتذوب الزبر فتلتحم بما تحتها لا أنّ الفحم يبقى في البناء كما يوهمه ظاهر العبارة، وقوله: ساوى أعلى الجبلين أي بلغه كما مرّ بيانه، وقوله: بينهما أي الزبر وفي نسخة بينهما أي بين الأساس والبنيان، وقوله: ثم وضع المنافع في نسخة المنافع، وقوله: حتى صارت أي زبر الحديد كالنار لحمرتها، وفعل ذلك إمّا بالآت من بعد أو أنه كرامة لذي القرنين حيث أطاقوا القرب منها وصلدا بمعنى أملس صلب، وقوله: في تجاويرها أي في تجاوير وخروق جعلت في الصخور أو في الصخور والكلايب. قوله: (على عباده) كون السدّ رحمة

محالة وهو آخر حكاية قول: ذي القرنين ﴿وَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجًا فِي بَعْنٍ﴾ وجعلنا بعض يأجوج ومأجوج حين يخرجون من وراء السدّ يموجون في بعض مزدحمين في البلاد أو الخلق في بعض فيضطربون، ويختلطون أنسهم وجنهم حيارى ويؤيده قوله: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾ لقيام الساعة ﴿جَمَعْتُهُمْ جَمَاعًا﴾ للحساب والجزاء ﴿وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لِلْكَافِرِينَ﴾ وأبرزناها، وأظهرناها لهم ﴿عَرَضْنَا الَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَن ذِكْرِي﴾ عن آياتي التي ينظر إليها فأذكر بالتوحيد، والتعظيم، ﴿وَكَاوُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾ استماعاً لذكري وكلامي لإفراط

على العباد ظاهر، وأما الأقدر عليه فهو سبب للرحمة عليهم، وقوله: وقت وعده أي بتقدير مضاف لأنّ الآتي وقته لا هو لتقدمه أو هو إشارة إلى أنّ إسناد المجيء إلى الوعد وهو لوقته مجاز في النسبة، ويجوز أن يكون الوعد بمعنى الموعود وهو وقته أو وقوعه فلا تقدير فيه فيكون مجازاً في الطرف، وفي الكلام مقدر أي وهو يستمرّ إلى آخر الزمان فإذا جاء الخ وقوله: بخروج متعلق بوعد ووقت مجيء الوعد بخروجهم ممتدّ لمكان وقت جعله دكاً، فلا وجه لما قيل: إنّ وقت خروجهم ليس وقت عين الدك بل متصل به فلا بدّ من اعتبار المشاركة فيه كما إذا أريد بالموعود قيام الساعة، وقوله: بأن شارف متعلق بجاء، وقوله: أرضاً مستوية إشارة إلى أنه على قراءة دكاء بألف التأنيث الممدودة لا بدّ أن يقدر له موصوف مؤنث وهو إذا كان بمعنى مذكوكاً مدقوقاً فهو مؤول بالمفعول أو وصف به مبالغة، وفي الحجة المدّ مروّي عن حفص عن عاصم على حذف مضاف أي مثل دكاء وهي ناقة لا سنام لها، ولا بدّ من هذا التقدير لأنّ الجبل مذكر لا يوصف بمؤنث اهـ. قوله: (وجعلنا بعض يأجوج) فالترك بمعنى الجعل كما صرح به النحاة وأهل اللغة فهو من الأضداد، وقوله: مزدحمين إشارة إلى أنّ التموّج مجاز عن الازدحام، وحين يخرجون إشارة إلى أنّ يوم بمعنى مطلق الوقت وأنّ التنوين عوض عن جملة معلومة مما قبله وأصله يوم إذ جاء وعدهم ونحوه، كما قدره المصنف رحمه الله وإنّ الضمير ليأجوج ومأجوج وإما عوده على الناس وأنّ المراد أنهم لفزعهم منهم يفرّون مزدحمين أو أنهم بعد إتمام السدّ ماج بعضهم في بعض للنظر إليه والتعجب منه فبعيد. قوله: (أو الخلق) بالجرّ عطف على يأجوج ومأجوج، فالضمير للخلق وهو حينئذ منقطع عن القصة قبله، وقوله: إنسهم وجنهم بدل من الضمير أو مبتدأ خبره حيارى وهو على الوجه الثاني تفسير الوعد، والتأييد ظاهر إذا كانت الجملة حالية بتقدير قد، وأما على العطف فلا وإن كانت الواو لا تفيد ترتيباً، وأما ما قيل إنه ينافيه فلا وجه له، وقوله: لقيام الساعة شامل للنسخة الأولى والثانية التي لا حياء من في القبور لكن ما بعده يناسب الثاني. قوله: (عن آياتي التي ينظر إليها فأذكر بالتوحيد والتعظيم) دفع لما يتوهم من أنّ المناسب للذكر أن يقال الذين كانت أسماعهم صمّاً عن ذكرى بأنّ الذكر مجاز عما يشاهد من الآيات على توحيده المسبب لذكره وتعظيمه بذكر المسبب وإرادة السبب، وقيل: إنّ المراد بالأعين البصائر القلبية كما في قوله: ولكن تعمى القلوب التي في الصدور، ويجوز على هذا أن يكون الذكر بمعنى القرآن، وقوله: فأذكر بصيغة المجهول ويجوز رفعه ونصبه. قوله: (استماعاً لذكري وكلامي) إشارة إلى أنّ المراد

صممهم عن الحق فإن الأصم قد يستطيع السمع إذا صيح به وهؤلاء كأنهم أصممت مسامعهم بالكلية ﴿فَأَحْسَبَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ أظنوا والاستفهام للإنكار ﴿أَنْ يَتَّخِذُوا عِبَادِي﴾ اتخاذهم الملائكة والسيح ﴿مِن دُونِي أَوْلِيَاءَ﴾ معبودين نافعهم أو لا أعذبهم به فحذف المفعول الثاني كما يحذف الخبر للقرينة، أو سدّ أن يتخذوا مسد مفعوليه، وقرئ أفحسب

بالسمع معناه المصدرى لا الجارحة، وعطف كلامي على ذكرى للتفسير، فالظاهر أنّ المراد به القرآن لا مطلق الوحي والشرائع الإلهية وإن صح، كما يشير إليه قوله: بعده صممهم عن الحق وليس هذا تقديراً لما ذكر بقرينة الذكر المذكور قبله لأنه مجاز عما مرّ بل بقرينة قوله: سمعاً وأنّ الكفرة هذا حالهم، فما قيل: إنه يوهّم أنّ الذكر قرينة على أنّ المفعول المحذوف هو الذكر المذكور مع أنّ المذكور أولاً بمعنى وهذا بمعنى آخر لا يتوجه، وقد قال ابن هشام: في المغني إنّ الدليل اللفظي لا بدّ من مطابقته للمحذوف معنى فلا يصح زيد ضارب وعمرو أي ضارب على أنّ الأوّل بمعناه المعروف والثاني بمعنى مسافر ولا حاجة إلى ما تعسف به في توجيهه من أنّ الذكر المحذوف هنا بمعنى الآيات مجاز التحقق الآيات في ضمن الكلام المعجز أو المراد بالآيات الكلام المعجز مجازاً بعد مجاز، ولك أن تقول والله أعلم أنّ الذكر إذا لم يناسب ما قبله إلا بالتجوّز فما الداعي لذكره وقد كان الظاهر أن يقال: لا يستطيعون سمعاً لذكرى ابتداء فلا بدّ له من وجه يليق ببيان التنزيل، فأقول الظاهر ما وقع في النظم عند التأمل. لأنه لما أفاد قوله: لا يستطيعون سمعاً أنهم كفاقدى حاسة السمع، ومن هو كذلك إنما يعرف الذكر بإشارة أو كتابة أو نحوهما مما يدرك بالنظر ذكر أن أعينهم محجوبة عن النظر فيما يدلّ عليه أيضاً فهم لا سبيل لهم إلى معرفة ذكره أصلاً، وهذا من البلاغة بمكان فتدبره. قوله: (فإنّ الأصمّ الخ) أي جنس الأصم أو الأصمّ الغير المفرط الصمم، وكلمة قد لا تنافيه، وأصممت بصيغة المجهول أي جعلت مصمته لا تجويف لها وبالكلية صفة لمصدره أي إصماتاً بالكلية. قوله: (أظننوا) مفرّع على ما قبله أي ألم ينظروا لآياتي ويسمعوها فظنوا، والإنكار بمعنى أنه ظنّ فاسد لا أنه لم يكن، واتخاذهم بيان لأنّ أن مصدرية والملائكة والسيح تفسير لعبادي، وهذا على طريق التمثيل فيشمل عزيز إيل الأصنام تغليياً، ودون هنا إمّا نقيض فوق أو بمعنى غير أي أظنوا من هو في حضيض العبودية معبوداً، كالعليّ الأعلى أو أظنوا غير الله معبوداً معه أو دونه فتأمل؛ وقوله: معبودين تفسير للوليّ هنا بمعنى المعبود، وقوله: نافعهم هو المفعول الثاني لحسب والأوّل اتخاذهم، وقوله: أو لا أعذبهم به أي باتخاذهم هذا هو المفعول الثاني وهو صحيح لأنه يكون جملة، والمعنى أظنوا اتخاذهم سبباً لرفع العذاب عنهم فهو وعيد وتهديد لهم، وبهذا تغاير الوجهان، وهذا بناء على تجويز حذف أحد لمفعولين في باب علم كما جوّزه بعض النحاة وقد منعه آخرون، وقوله: كما يحذف الخبر دليله لأنه خبر في الأصل فكما يجوز حذف الخبر يجوز حذفه. قوله: (أو سدّ أن يتخذوا الخ) هذا على القول الآخر فالمعنى أحسبوا أنفسهم متخذي أولياء غيري أي لا ينبغي مثل هذا، قيل: وعلى هذا

الذين كفروا أي أفكافهم في النجاة وأن بما في حيزها مرتفع بأنه فاعل حسب فإن النعت إذا اعتمد على الهمزة ساوى الفعل في العمل، أو خبر له ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لَهُمْ جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ نُزُلًا﴾ ما يقام للنزول وفيه تهكم وتنبية على أن لهم وراءها من العذاب ما تستحقرونه ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ نصب على التمييز، وجمع لأنه من أسماء الفاعلين أو لتنوع أعمالهم ﴿الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ ضاع وبطل لكفرهم وعجبهم كالرهابنة، فإنهم خسروا دنياهم وأخراهم ومحل الرفع على الخبر المحذوف فإنه جواب السؤال أو الجزر على البدل أو

يجوز أن يكون أولياء بمعنى أنصاراً ولا وجه للتخصيص به. قوله: (وقرئ الخ) هي قراءة علي رضي الله عنه بسكون السين والرفع وهو اسم بمعنى محسوب أي كافي وهو مبتدأ وما بعده فاعل سد مسد خبره أو خبر. قوله: (إذا اعتمد على الهمزة ساوى الفعل في العمل) اعترض عليه أبو حيان بأنه مخصوص بالوصف الصريح كاسم الفاعل واسم المفعول ثم أشار إلى جوابه بأنه وقع في كلام سيويه رحمه الله ما يقتضي أن المؤول به يعمل عمله ويعطي حكمه كما فصله في الدر المصون وكونه خبراً ظاهراً، وقد ذكر في الكشاف وشروحه وجه حسن هذه القراءة وما فيها من المبالغة في ذمهم. قوله: (وفيه تهكم) أي في نزلا استعارة تهكمية إذ جعل ما يعذبون به في جهنم، كالزقوم والغسلين ضيافة لهم ولما كان الضيف لا يستقر في منزل الضيافة ويتنقل إلى ما هو أهناً له في دار إقامته كان فيه تنبيه على أن هذا ما لهم في ابتداء أمرهم، وسيذوقون ما هو أشد منه في جهنم أيضاً، فذكر المحل في قوله: جزاؤهم جهنم شامل لكل ما فيها من النزول وما بعده، فما قيل إن أصل إكرام الضيف يكون أعلى حالاً بمراتب من نزله، وهو عذاب الحجاب إلا أن قوله: ذلك جزاؤهم يباه فإن المصدر المضاف من صيغ العموم مما لا وجه له. قوله: (لأنه من أسماء الفاعلين أو لتنوع أعمالهم) يعني أن أعمالاً تتميز والأصل فيه الأفراد، وأيضاً هو مصدر، والمصدر شامل للقليل والكثير، فلذا كان حقه أن لا يجمع كما صرح به النحاة فلذا قالوا: إن جمعه على خلاف القياس إلا أن يقصد الأنواع فيجمع ليصرح بشموله لها فجمعه هنا إما لتنوع أعمالهم وقصد شمول الخسران لأنواعه أو لأن ما ذكره النحاة إنما هو إذا كان باقياً على مصدريته أما إذا كان مؤولاً باسم فاعل، فإنه يعامل معاملته فيطرد وهنا عمل بمعنى عامل، والصفة تقع تمييزاً نحو الله دره فارساً لأن أعمالاً جمع عامل فإن جمع فاعل على أفعال نادر، وقد أنكره بعض النحاة في غير ألفاظ مخصوصة كإشهاد جمع شاهد ولا جمع عمل ككتف بمعنى ذي عمل كما في القاموس وفي الدر المصون أعمالاً تمييزاً للأخسرين وجمع لاختلاف الأنواع وهو مراد المصنف رحمه الله، وقيل: إنه أشار بقوله لأنه من أسماء الفاعلين إلى أن الأخسرين بمعنى الخاسرين ولا وجه له لأن ضمير لأنه ليس للأخسرين بل لأعمالاً فما ذكره سهو منه، وأجيب عنه بأن مراده أن الضمير راجع لقوله: أعمالاً ولما كانت الأعمال أعمال هؤلاء الخاسرين حصلت منه الإشارة المذكورة وهذا لا محصل له وإنما زاد في الطنبور نغمة لا تطرب ولا تضحك، ورب عذر أقبح من الذنب فتدبر. قوله: (ضاع) يعني أن

النصب على الذم ﴿وَمَنْ يَحْسَبْ أَنْهُمْ مَحْسُوتُونَ صُنْعًا﴾ بعجبهم واعتقادهم أنهم على الحق ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ﴾ بالقرآن أو بدلائله المنصوبة على التوحيد والنبوة ﴿وَلِقَائِهِ﴾ بالبعث على ما هو عليه أو لقاء عذابه ﴿فَحِطَّتْ أَعْمَالُهُمْ﴾ بكفرهم فلا يثابون عليها ﴿فَلَا نُفِئُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزَنًّا﴾ فتزدري بهم ولا نجعل لهم مقداراً واعتباراً أو لا نضع لهم ميزاناً يوزن به أعمالهم لانحباطها ﴿ذَلِكَ﴾ الأمر ذلك وقوله ﴿جَزَاءُكُمْ جَهَنَّمُ﴾ جملة مبينة له، ويجوز أن

الضلال هنا بمعنى الضياع ومنه الضالة فإسناده حقيقي، وقوله: كالرهبانة جمع رهبان وهو يكون واحداً وجمعاً كما قاله الراغب: فمن جعله مفرداً جمعه على رهابين ورهبانة، وفي الكشف وعن علي رضي الله عنه أن ابن الكواء سأله عن الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا فقال: منهم أهل حروراء يعني الخوارج تعريضاً له لأنه منهم، واستشكل بأن قوله بعده أولئك الذين كفروا بآيات ربهم ولقائه ياباه لأنهم لا يتكرون البعث، وهم غير كفرة، وأجيب بأن من اتصالية فلا يلزم أن يكونوا متصلين بهم من كل الوجوه بل يكفي كونهم على الضلال مع أنه يجوز أن يكون معتقداً لكفرهم والأحسن أنه تعريض بهم على سبيل التغليظ لا تفسير للآية ومراد المصنف رحمه الله الرهبانة الرهبان من الكفرة ويجوز في الذين الجر نعتاً، أو بدلاً أو بياناً والنصب على الذم والرفع على أنه خبر مبتدأ مقدر، كما في الدر وأشار إليه المصنف بقوله: ومحل الرفع الخ فالجر على البدلية أو الوصفية والنصب بتقدير أذم أو أعني وقوله: فإنه جواب السؤال وهو من هم، وقوله: بالقرآن يجوز أن يراد أيضاً مطلق الدلائل السمعية والعقلية فيشمليهما. قوله: (بالبعث على ما هو عليه الخ) يعني أن لقاء الله كناية عن البعث والحشر لتوقفه عليه لا مجاز عنه لأن اللقاء الوصول، وهو غير متصور، وإنما أوله الزمخشري لإنكاره الرؤية، وقوله: على ما هو عليه ليشمل أهل الكتاب والقائلين بالمعاد الروحاني، وقوله: أو لقاء عذبه إشارة إلى أنه يجوز أن يكون على تقدير مضاف. قوله: (بكفرهم) أي بسببه كما تدل عليه الفاء، وقوله: فلا يثابون بيان لمعنى الحبوط من حبط العمل بكسر الموحدة وقرئ بفتحها شاذاً. قوله: (فتزدري بهم) أي نحترقهم ونذلهم فإن الوزن يكون عبارة عن الحسن والاعتبار كما مرّ تحقيقه في كل شيء موزون ويكون عبارة عن ضده، وليس هذا مبنياً على أن الأعمال لا توزن فإنه مخالف لما هو الحق من مذهب الجمهور، فلو أراد التفسير على المذهبين على أن ما بعده إشارة إلى المذهب الآخر كان المناسب تأخيره بل إنما أراد به ما ذكر وقدمه، لأنه بعد حبوطها وجعلها هباء منثوراً لا يحتاج لنفي وزنها إلا على وجه التأكيد كما أشار إليه المصنف رحمه الله بقوله: لإحباطها والتأسيس خير منه، لا يقال حقه على الأول أن يعطف بالواو عطف أحد المتفرعين على الآخر لأن منشأ ازدرائهم الكفر لا الحبوط لأننا نقول لم يعطفه لأنهم لو لم تحبط أعمالهم لم يستحقوا الاحتقار. قوله: (الأمر ذلك) أي شأنهم ما مضى فذلك خبر مبتدأ محذوف وذلك إشارة إلى جميع ما قبله من كفرهم، وكون جهنم معدة لهم، وقوله: جزاؤهم جهنم الخ جملة مفسرة له فلا محل لها من الإعراب، وليس المراد بالأمر الجزاء، وبذلك

يكون ذلك مبتدأ والجملة خبره والعاثد محذوف أي جزاؤهم به أو جزاؤهم بدله وجهنم خبره أو جزاؤهم خبره وجهنم عطف بيان للخبر ﴿بِمَا كَفَرُوا وَاتَّخَذُوا آيَاتِي وَرُسُلِي هُزُوًا﴾ أي بسبب ذلك ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا﴾ فيما سبق من حكم الله ووعدده والفرديوس أعلى درجات الجنة وأصله البستان الذي يجمع الكرم والنخل ﴿خَالِدِينَ فِيهَا﴾ حال مقدرة ﴿لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾ تحوّلًا إذ لا يجدون أطيب منها حتى تنازعهم إليه

جهنم كما توهم . قوله: (والعاثد محذوف الخ) فالإشارة إلى كفرهم وأعمالهم الباطلة ، وذكر باعتبار ما ذكر، وهو تكلف لأنّ العائد المجرور إنما يكثر حذفه إذا جرّ بتبعض أو ظرفية أو جرّ عائد قبله بمثل ما جرّ به المحذوف كقوله:

أصخ فالذي تدعي به أنت مفلح

أي به ولذا أخره المصنف رحمه الله . قوله: (أو جزاؤهم بدله) أي بدل اشتمال أو بدل كل من كل إن كانت الإشارة إلى الجزاء الذي في الذهن بقرينة السياق والتذكير وإن كان الخبر مؤنثاً لأنّ المشار إليه الجزاء، ولأنّ الخبر في الحقيقة للبدل وقوله: أو جزاؤهم خبره فالإشارة إلى جهنم الحاضرة في الذهن والتذكير نظر للخبر . قوله: (فيما سبق من حكم الله) متعلق بكانت بيان لأنّ المضيّ باعتبار ما ذكر، ويجوز أن يكون لتحقيقه نزل منزلة الماضي وكون الفرديوس معناه ما ذكروا رد في الآثار فلا ينافي كونه في اللغة البستان، كما توهم وفي قوله: أعلى درجات الجنة نظر إذ ليس كلهم في الأعلى لتفاوت مراتبهم ويدفع بأنه من إضافة العام للخاص وسيأتي له تتمّة فتدبر . قوله: (حال مقدرة) قيل لا حاجة إلى التقدير مع تفسيره كانت لهم بقوله: في حكم الله ووعدده إذ الخلود حاصل لهم أيضاً في حكمه ووعدده لأنّ المقارنة وعدمها إنما تعتبر بالنظر إلى العامل إذ زمانه هو المعتبر لا زمان التكلم فلا يعدّ فيه مقارناً كما توهم، وأمّا ما قيل إنّ مراد المصنف رحمه الله أنه حال مقدرة حيث وقع في القرآن لا هنا فقط لأنّ الخلود الذي هو عدم الخروج أصلاً لا يتحقق بالفعل، ولو كان ذلك بعد الدخول بل هو أمر مقدّر في نفوسهم أو في علم الله يعني أنّ الخلود لما كان زمانه غير منقطع لم يتأت مقارنة جميعه للعامل فلا بدّ من كونها مقدرة حيثما وردت والمقارنة تعتبر في الخارج لا في الحكم، والعلم وهو غير صحيح لما عرفت مع أنه يجوز استمرار ذي الحال أيضاً كما في قوله: وأمّا الذين سعدوا ففي الجنة خالدون فيها فإنّ سعادة الجنة غير منقطعة ولأنه بصدد تفسير هذه الآية لا بيان الحال مطلقاً ولأنه يكفي لعدم التقدير مقارنة الحال بجزء ما وإن استمرت بعده ألا تراك تقول: لقيت زيداً ركباً وإن استمرّ ركوبه بعد الملاقة ولا يعدّ مثله حالاً مقدرة، كما لو قلت: جاءني والشمس طالعة (أقول) هذا كلام غير صحيح لأنّ المعتبر زمان الحكم وهو كونهم في الجنة وهم بعد حصولهم فيها ملابسون الخلود فهم مقارنون له إذ لا آخر له فاعرفه فإنه دقيق جداً . قوله: (تحوّلًا) يعني هو مصدر كعوداً وعوداً، وقال الزجاج: معناه الحيلة في الانتقال، وقال ابن عطية: إنه اسم جمع لحوالة وهو بعيد، وقوله: إذ لا يجدون أطيب منها أي لا

أنفسهم، ويجوز أن يراد به تأكيد الخلود ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا﴾ ما يكتب به وهو اسم ما يمدّ به الشيء كالحبر للدواة والسليط للسراج ﴿لِكَلِمَاتِ رَبِّي﴾ لكلمات علمه وحكمته ﴿لَنَفَذَ الْبَحْرُ﴾ لنفذ جنس البحر بأسره، لأن كل جسم متناه ﴿قَبْلَ أَنْ نَنفَذَ كَلِمَاتِ رَبِّي﴾ فإنها غير

يجدون أطيب منها بجمعها في الواقع ولا في الوجدان والتصوّر لشمول الوجود للخارجي، والذهني فلا يتوهم أنه لو قال: لا يتصوّرون كان أبلغ ويكون المراد بالجنة جميعها اندفع ما قيل: إن أهل الجنة بلا شك متفاوتو الدرجات كما ورد في الأحاديث الصحيحة لكن أحدهم لا يبغي غير مرتبته لما خلق الله فيهم من محبة كل لمنزلته حتى لا يطلب منزلة غيره كالأنبياء عليهم الصلاة والسلام فوجدان الأطيب لا يستلزم طلبه وعدم التحوّل لا يدلّ على أنه لا مزيد عليه فالظاهر أنّ قوله: لا يبغيون عنها حولاً كناية عن كونها أعلى المنازل وأطيب وكلام الكشاف لا يباه، ومن قال: إنّ الإشكال مبنيّ على أنّ الفردوس أعلى الجنة فالظاهر أنّ المراد به مطلق الجنة لم يطبق المفصل ولم يصب المحز، وقوله: تنازعهم إليه أنفسهم بمعنى تطالبهم وتجادبهم كما ترى في أحوال الدنيا. قوله: (ويجوز أن يراد به تأكيد الخلود) عدم ابتغاء التحوّل على ما قبله عبارة عن كونها أطيب المنازل وأعلاها، وهو معنى آخر غير الخلود ولا يستلزمه حتى يؤكد كما قيل، وعلى هذا هو عبارة عن نفي التحوّل والانتقال فإنّ عدم طلب الانتقال مستلزم للبقاء فيؤكده، ويجوز أن يكون على حدّ قوله:

ولا ترى الضبّ بها ينحجر

أي لا يتحوّل عنها حتى يبغيه ولما كان طول المكث يورث الملل ذكره لإفادة أنها مع الخلود لا تملّ فلذا عطف عليه مع كونه مؤكداً، وقيل في وجه التأكيد إنهم إذا لم يريدوا الانتقال لا ينقلون لعدم الإكراه فيها وعدم إرادة النقلة عنها لم يبق إلا الخلود إذ لا واسطة بينهما كما قيل. قوله: (وهو اسم ما يمدّ به الشيء) لأنّ فعلاً وضعه لما يفعل به كالألة والحبر بالكسر المداد الذي يكتب به والسليط بالإهمال الزيت ودهن كل حب كالسمسم، وقوله: ما يمدّ به الشيء هذا أصل معناه ثم اختص في عرف اللغة بما ذكر بل بالحبر وحده، وقوله: لكلمات ربي أي معدّاً لكتابتها، وقوله: لكلمات علمه وحكمته أي للكلمات التي يعبر بها عن معلوماته وحكمته بالإضافة لامية لا بيانية. قوله: (لنفسد جنس البحر بأسره) يعني أنّ تعريفه للجنس الاستغراقيّ أي جميع البحار لا بحر واحد، وقوله: لأنّ كل جسم متناه تعليل لنفاذه لأنّ كل متناه منفذ كما قيل:

جبال الكحل تفنيها المراد

والتقدير وكتب بذلك المداد لنفذ الخ. قوله: (فإنّا غير متناهية الخ) إشارة إلى دفع ما يتوهم كما أورده بعض شراح الكشاف من أنّ مضمون الآية أنه على تقدير أن يكون البحر مداداً لها تنفذ لأنه أثبت نفاذ البحر قبل نفاذها على ذلك التقدير فإذا ثبت نفاذ البحر قبل نفاذ الكلمات ثبت نفاذها بعد نفاذ ضرورة استلزام القبليّة للبعديّة لتقابلهما وتضايّفهما لكن قوله

متناهية لا تنفذ كعلمه ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِبَيِّنَاتٍ﴾ بمثل البحر الموجود ﴿مَدَدًا﴾ زيادة ومعونة لأن مجموع المتناهين متناه بل مجموع ما يدخل في الوجود من الأجسام لا يكون إلا متناهياً للدلائل القاطعة على تناهي الأبعاد والمتناهي ينفذ قبل أن ينفذ غير المتناهي لا محالة وقرئ ينفذ بالياء، ومدداً بكسر الميم جمع مدة وهي ما يستمدّه الكاتب ومداداً وسبب نزولها أنّ اليهود قالوا في كتابكم ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً وتقرؤون وما أوتيتم من العلم قليلاً ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ لا أدعي الإحاطة على كلماته ﴿يُوحِي إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ

تعالى: ﴿ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله﴾ [سورة لقمان، الآية: ٢٧] يقتضي دم ثبوت النفاذ فيتناقضان وأجاب بأن ما هنا أبلغ في الدلالة على عدم النفاذ لكونه كناية أو مجازاً عنه كما هو المتعارف في المحاورات كما يقال: لا تنهأ أشواقى حتى يتناها الزمان وما في تلك الآية صريح فيه ثم ذكر كلاماً طويلاً لا حاجة إلى إيراده وأصل الكلام وهي باقية لكنه عدل عنه للمشاكله، وتلك الآية أبلغ من وجه آخر على ما حققه في الكشف، وقوله: كعلمه إشارة إلى دليله يعني أنه كما لا تنفذ معلوماته لا ينفذ ما دلّ عليها. قوله: (زيادة ومعونة) تفسير للمدد وهو مفعول له، وبمثلة متعلق بجئنا، وقوله: مجموع ما يدخل الخ يعني سواء كان مجتمعاً أو غير مجتمع لأنه إذا ثبت في المجتمع التناهي ثبت في غيره بالطريق الأولى فسقط ما قيل إن ما ذكره يختص بالاجتماع فلو قال: جميع ما يدخل في الوجود على التعاقب أو الاجتماع متناه ببرهان التطبيق كان أولى وأشمل مع أنّ الإبعاد شامل للمتصلة والمنفصلة فتأمل، وفي قوله: قبل أن ينفذ غير المتناهي ما مرّ، والإبعاد جمع بعد وهو الطول والعرض والعمق.

قوله: (وسبب نزولها أنّ اليهود النخ) وقائله منهم حيي بن أخطب كما رواه الترمذي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما يعنون الاعتراض بأنه وقع في كتابكم تناقض بناء على أنّ الحكمة هي العلم وأنّ الخير الكثير هو عين الحكمة لا آثارها وما يترتب عليها لأنّ الشيء الواحد لا يكون قليلاً وكثيراً في حالة واحدة وجوابه ما مرّ من أنّ القلة والكثرة من الأمور الإضافية فيجوز أن يكون كثيراً في نفسه وهو قليل بالنسبة إلى شيء آخر كمعلوماته تعالى فنزلت الآية جواباً لهم لأنّ البحر مع عظمتهم وكثرته خصوصاً إذا ضمّ إليه أمثاله قليل بالنسبة إلى معلوماته وهو صريح فيما ذكر، وقوله: الإحاطة على كلماته ضمنه معنى الوقوف فعدها بعلى وإلا فهو لا يتعدى بها، وقوله: وإنما تميزت عنكم بذلك أي بالوحي وحاصله أنه أورد على الآية أنّ المراد أنّ كلماته لا تنفذ وغيرها ينفذ ولو كان مداده البحار فكيف قوله قبل أن تنفذ، ودفع بأن القبلية والبعدية لا تقتضي وجود ما أضيف إليه قبل وبعد فجاء زيد قبل عمرو أو بعده لا يقتضي مجيء عمرو، إلا أنه خلاف ما وضع له ولذا قيل: إنه يكفي فرضه، وتوضيحه إنه إنما يقتضيه لو كان قبل وبعد على حقيقته وهو مجاز بمعنى دون وغير أي تحقق نفاذ غير

وَجِدُّ ﴿ وَإِنَّمَا تَمَيَّزَتْ عَنْكُمْ بِذَلِكَ ﴿ فَتَنَ كَأَن يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ ﴾ يُؤْمَلُ حَسَنَ لِقَائِهِ ﴿ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا ﴾ يَرْضِيهِ اللَّهُ ﴿ وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَمَدًا ﴾ بَأَن يَرَاتِيهِ أَوْ يَطْلُبُ مِنْهُ أَجْرًا، رَوَى أَنَّ جَنْدَبَ بْنَ زَهِيرٍ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي لِأَعْمَلُ الْعَمَلَ لَهِ إِذَا اطَّلَعَ عَلَيْهِ سَرَّنِي فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ مَا شُورِكَ فِيهِ» فَنَزَلَتْ تَصَدِيقًا لَهُ وَعَنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «اتَّقُوا الشَّرْكَ

كلمات الله وإليه أشار في الكشف بقوله: والكلمات غير نافذة. قوله: (يؤمل حسن لقائه) وفي نسخة يأمل حسن الخ وسقط كله من بعضها أي يؤمل أن يلقاه بعد البعث وهو راض عنه، ولذا قدر فيه المصنف رحمه الله مضافاً لأنه هو المرجو لا اللقاء إذ هو محقق، ويجوز أن يجعل اللقاء هو المرجو والمعنى من رجا ذلك يعمل صالحاً فكيف من يتحققه وفسر الرجاء في الكشف بالخوف لأنه من الأضداد كما ذكره أهل اللغة أي من كان يخاف سوء لقائه وإنما المفتوحة وإن كفت بما في تأويل المصدر القائم مقام الفاعل واقتصر على ما ذكر لأنه ملك الأمر، وعن معاوية رضي الله عنه أن قوله: ﴿فمن كان يرجو لقاء ربه﴾ الخ، آخر آية نزلت وفيه كلام. قوله: (بأن يراتيه أو يطلب منه أجراً) ضمير يراتيه لأحد أي يعمل رياء للناس أو يأخذ على عمله أجراً كما تراه الآن وهو يقتضي المنع منه والزجر عليه، وقوله: فإذا اطلع بصيغة المجهول وتشديد الطاء أي اطلع عليه أحد، وقوله: إن الله لا يقبل ما شورك فيه جعل سرور العامل باطلاع أحد على عمله إشراكاً له بالله وإن كان في ابتداء عمله أخلص نيته وهو مشكل لأن السرور بالاطلاع عليه بعد الفراغ منه لا يقتضي الحبوط وحمله على ما إذا عمل عملاً مقروناً بالسرور المذكور كما قيل: ينافيه قوله في أول الحديث: «إني لأعمل العمل لله»^(١) وإنما يجاب بما أشار إليه في الإحياء من أن العمل لا يخلو إذا عمل من أن يتعقد من أوله إلى آخره على الإخلاص من غير شائبة رياء وهو الذهب المصفى أو يتعقد من أوله إلى آخره على الرياء وهو شرك محبط أو يتعقد من أول أمره على الإخلاص ثم يطراً عليه الرياء وحينئذ لا يخلو طوره عليه من أن يكون بعد تمامه أو قبله والأول غير محبط لا سيما إذا لم يتكلف إظهاره ولم يتمنه إلا أنه إذا ظهرت له رغبة وسرور تام بظهوره يخشى عليه لكن الظاهر أنه مثاب عليه، والثاني وهو المراد هنا فإن كان باعثاً له على العمل ومؤثراً فيه أفسد ما قارنه وأحبطه ثم سرى إلى ما قبله، وهو ظاهر فلا إشكال فيه، فإن قلت هذا الحديث يعارض ما رواه الترمذي وغيره عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلاً قال يا رسول الله: «إني لأعمل العمل

(١) أخرجه الواحدي في أسباب النزول ص ٢٩٩، وابن منده وأبو نعيم في الصحابة وابن عساكر كما في فتح القدير للشوكاني ٣/٣١٨ من طريق السدي الصغير عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس رضي الله عنهما. قال كان جندب بن زهير إذا صلى أو صام أو تصدق فذكر بخير ارتاح له، فزاد في ذلك لمقالة الناس فلا يرد به الله فنزلت الآية اهـ.

قلت: وهذا إسناد مظلم السدي الصغير متروك والكلبي متهم بالكذب.

الأصغر» قالوا: وما الشرك الأصغر؟ قال: «الرياء والآية جامعة لخلاصتي العلم والعمل وهما التوحيد والإخلاص في الطاعة» وعن النبي ﷺ: «من قرأها في مضجعه كان له نوراً في مضجعه يتلألأ إلى مكة حشو ذلك النور ملائكة يصلون عليه حتى يقوم وإن كان مضجعه بمكة كان له نوراً يتلألأ من مضجعه إلى البيت المعمور حشو ذلك لنور ملائكة يصلون عليه حتى يستيقظ» وعنه عليه الصلاة والسلام: «من قرأ سورة الكهف من آخرها كان له نوراً من قرنه إلى قدمه ومن قرأها كلها كانت له نوراً من الأرض إلى السماء».

فيطلع عليه فيعجبني، قال: لك أجران أجر السرّ وأجر العلانية قلت هو ما إذا كان ظهور عمله لأحد باعثاً له على عمل مثله والافتداء به فيه ونحو ذلك، فإعجابه ليس بعمله ولا بظهوره بل بما يترتب عليه من الخير ومثله دفع سوء الظنّ، ولذا قيل: ينبغي لمن يقتدى به أن يظهر أعماله الحسنة، فمثل هذا له أجران بل أجور فالنبي ﷺ أجاب كل أحد على حسب حاله، وتسمية الرياء شركاً أصغر صح عنه ﷺ^(١)، وقوله: والإخلاص في الطاعة بناء على ما فسرها به. قوله: (من قرأها في مضجعه^(٢) الخ) أي في محل نومه، ويتلألأ بالهمز بمعنى يشرق، وقوله: حشو ذلك أي هو مملوء بالملائكة عليهم الصلاة والسلام يدعون له، والبيت المعمور في السماء معروف وقد ذكر العراقي لهذا الحديث سنداً، وقوله: من قرأ سورة الكهف من آخرها قوله: من آخرها يحتمل معنيين أن يكون المراد به إلى آخرها، ويحتمل أن يكون المراد من قرأ أو آخرها لأنه ورد في حديث آخر من قرأ في ليلته من كان يرجو لقاء ربه الآية كان له نور من عدن أبين إلى مكة^(٣)، والحديث المذكور قال العراقي رحمه الله: له سند إلا أنه ضعيف ومثله لا يضرب في فضائل الأعمال (تمت السورة) اللهم ببركة كلامك العظيم نور بصائرنا وأبصارنا بنور الهداية والتوفيق لما يرضيك، وصل وسلم على أشرف مخلوقاتك سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه صلاة وسلاماً دائمين إلى يوم القيامة يا أرحم الراحمين.

(١) أخرجه البيهقي في الشعب ٦٨٣١ وأحمد ٤٢٨/٥ و٤٢٩ كلاهما من حديث محمود بن لبيد.

وقال المنذري في الترغيب ٦٩/١: رواه أحمد بإسناد جيد اه وجاء في التقريب: محمود بن لبيد صحابي صغير جل روايته عن الصحابة، روى له مسلم وأصحاب السنن اه. وله شاهد من حديث معاذ أخرجه الحاكم ٢٧٠/٣ والبيهقي في الزهد ١٩٥ وفيه: «إن أدنى الرياء شرك» صححه الحاكم ورده الذهبي بقوله أبو مخذم - النضر بن معبد - قال أبو حاتم: لا يكتب حديثه وقال النسائي ليس بثقة اه. وأخرجه الحاكم ٤/١ من طريق أخرى عن معاذ مرفوعاً. قال الحاكم: صحيح. وهذا الإسناد مصري لا يحفظ له علة ووافقه الذهبي.

فهذا يشهد لحديث محمود بن لبيد ويدل على أنه سمع من النبي ﷺ أو رواه عن رافع بن خديج كما رواه الطبراني.

(٢) لم أقف على إسناده. وقال الحافظ العراقي في تخريج البيضاوي فيما نقل عنه المصنف. له سند إلا أنه ضعيف ا. هـ.

(٣) رواه البزار كما في المجمع ١٢٦/١٠ من حديث عمر بن الخطاب وقال الهيثمي: وفيه أبو قرة الأسدي لم ير وعنه غير النضر بن شميل وبقية رجاله ثقات اه. وقال ابن كثير في تفسيره: ١٠٤/٣: غريب جداً اه.

سورة مريم مكية

إلا آية السجدة وهي ثمان أو تسع وتسعون آية

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿كَهَيِّصَ﴾ أمال أبو عمرو الهاء لأن ألفات أسماء التهجي يآت وابن عامر وحمزة الياء والكسائي وأبو بكر كليهما ونافع بين وبين ونافع وابن كثير وعاصم يظهرون دال الهجاء عند الذال والباقون يدغمونها ﴿ذَكَرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ﴾ خبر ما قبله أن أول بالسورة أو بالقرآن فإنه مشتمل عليه أو خبر محذوف أي هذا المتلو ذكر رحمة ربك أو مبتدأ حذف خبره أي فيما

سورة مريم

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (إلا آية السجدة) وإلا آية وإن منكم إلا واردة كما في الإتيان، وقوله: أمال أبو عمرو الهاء أي لفظ ها ولفظ يا، وقوله: لأن ألفات أسماء التهجي يآت الخ، أي منقلبة عن الياء والألف تمال لأسباب منها كونها منقلبة عن ياء فتعال تقريباً لها من أصلها، وقدم وجه الإمالة المذكورة لتعيينه في لفظ ها بخلاف يا فإن إمالته تحتل أن تكون لأجل مناسبة الياء المجاورة لها، كما يمال سيال وإن لم تكن ألفه منقلبة وكأنه إيماة إلى أنه أصلها للتصريح بها في كثير منها كميم وجيم وعين وغين وهذا أمر تقديري لأنها لا اشتقاق لها لكن هذا مخالف لما ذهب إليه ابن جني في المحتسب وقال: إنه مذهب الخليل والجمهور وهو: أن الإمالة وضدها ويسمى تفخيماً وضمماً أيضاً وهو من اصطلاحاتهم هنا وقد عبر به الزمخشري هنا تبعاً لهم على عادته هما ضربان من التصرف، وهذه كالجوامد لا يعرف لها اشتقاق على الصحيح لكنها لما جعلت أسماء متمكنة قويت على التصرف فحملت الإمالة والتفخيم فمن فخمها على الأصل ومن أمالها قصد بيان أنها تمكنت وقصدت بالتصرف، وإلا فألفها وإن كانت مجهولة لعدم اشتقاقها لكنها تقدر منقلبة عن واو لأنه الأكثر، قال: وهذا قول جامع فأعرفه وأغن به، ثم إن قراءة أبي عمرو وجهت بعد صحتها نقلاً عن النبي ﷺ بأنه خص ها لثلاث تلتبس بها التي للتبنيه في مثل هؤلاء، ولم يمل يا لأن الكسرة مستقلة على الياء فكذا ما يعرب منها، واعترض بأنه مع كونه لا يصلح وجهاً للتخصيص منتقض بإمالتهم نحو السيال، وليس بشيء لأن التخصيص إضافي ورب شيء يخف وحده ويثقل إذا ضم إليه مثله، وهو ظاهر مع أن اطراد مثله ليس بلازم. قوله: (وابن عامر وحمزة الياء) تنبيهاً على ما مر أو لمجاورة الألف للياء أو للفرق بينها وبين ما في النداء ولم يلتفت إليه أبو عمرو للفرار من جمع إمالتين، ولأن حرف النداء لا احتمال له هنا لدخوله على ما يبعد نداؤه، فتأمل. قوله: (خبر ما قبله) من قوله: كهيعص إن جعل اسماً للسورة أو القرآن كما مر، وقوله: فإنه أي ما قبله أو كل واحد مما ذكر من السورة أو القرآن، وقوله: مشتمل عليه أي على الذكر فيسند إليه تجوزاً أو بتقدير مضاف

يتلى عليك ذكرها، وقرئ ذكر رحمة على الماضي وذكر على الأمر ﴿عَبْدُهُ﴾ مفعول الرحمة أو الذكر على أنّ الرحمة فاعله على الاتساع كقولك: ذكرني جود زيد ﴿زَكَرِيًّا﴾ بدل منه أو عطف بيان له ﴿إِذْ نَادَى رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا﴾ لأن الإخفاء والجهر عند الله سيان والإخفاء أشد إخبائاً وأكثر إخلاصاً أو لثلا يلام على طلب الولد في إبان الكبر أو لثلا يطلع عليه مواليه الذين خافهم، أو لأن ضعف الهرم أخفى صوته واختلف في سنه حينئذ فقليل ستون، وقليل سبعون، وقليل خمس وسبعون، وقليل خمس وثمانون، وقليل تسع وتسعون

أي ذو ذكر رحمة أو بتأويل مذكور فيه رحمة ربك لا بتأويل ذاكر كما قيل، فإنه مجاز أيضاً وكذا إذا كان مبتدأ. قوله: (وقرئ ذكر رحمة على الماضي) هذه تحتمل قراءة الحسن ذكر فعلاً ماضياً مشدداً ورحمة بالنصب على أنها مفعول ثان مقدم على الأول، وهو عبده والفاعل إما ضمير القرآن، أو ضمير الله لعلمه من السياق ويجوز أن يكون رحمة ربك مفعولاً أول على المجاز أي جعل الرحمة ذاكراً له وقيل: أصله برحمة فانتصب على نزع الخافض هذا ما في الكشف، وقرأ الكلبي: ذكر ماضياً مخففاً ونصب رحمة ورفع عبده على الفاعلية وكلام المصنف يحتمله. قوله: (وذكر على الأمر) والتشديد وهما مفعولان كما مرّ ولا يلزم ارتباطه بما قبله لجواز كونه حرفاً على نمط التعديد كما مرّ فلا محل لها من الإعراب، ولا يلزم في وجوه القراءات اتحاد معناها وإنما اللازم عدم تخالفها فإن كان اسماً للسورة أو القرآن يقدر له مبتدأ أو خبر وتكون هذه جملة مستأنفة وفاعل ذكر هو النبي ﷺ ورحمة الظاهر أنه منصوب على نزع الخافض وعبده مفعوله أي ذكر الناس برحمة ربك لعبده زكريا فلا وجه لما قيل إنه على هذا غير متصل بما قبله، فالوجه حمل القراءات الأخر عليه ليتوافق ولا داعي للتكلف في دفعه بأنه إن أراد الاتصال المعنوي فهو موجود لجواز كون ضمير ذكر لكهيعص كما في الماضي وإن أريد في الإعراب فليس بلازم مع أنه يجوز جعله خبراً له بالتأويل المشهور في الإنشاء إذا وقع خبراً وكله تعسف مستغنى عنه. قوله: (مفعول الرحمة) على أنها مصدر مضاف لفاعله والمصدر وضع هكذا بالتاء لا أنها للوحدة حتى يمنع من العمل لأن صيغة الوحدة ليست الصيغة التي اشتق منها الفعل فلا تعمل عمله كما نص عليه النحاة، وقوله: على الاتساع أي التجوّز في النسبة وقوله: بدل أي بدل كل من كل والفرق بينه وبين عطف البيان ظاهر. قوله: (لأن الإخفاء والجهر عند الله سيان) أصل النداء رفع الصوت وظهوره، وقد يقال لمجرد الصوت بل لكل ما يدل على شيء وإن لم يكن صوتاً كما حققه الراغب فلا يرد عليه إن النداء يستلزم الرفع والظهور فيلزم الخفاء سواء كان بمعنى المخافتة والسرّ المقابل للجهر كما يشير إليه كلام المصنف أو بمعنى الخفاء على الناس وإن كان جهراً في مكان خال عنهم كما يشير إليه قوله: لثلا يلزم الخ قيل: ولدفع هذا الإيراد فسرّه الحسن ببناء لا رياء فيه فجعل الخفاء مجازاً عن الإخلاص وعدم الرياء والوجه أنه كناية مع أنّ قوله: وظهوره قد يجعل عطفاً تفسيرياً للرفع ويكفي في الظهور اطلاع من ناداه عليه وهو يعلم السرّ وأخفى ولذا قيل:

﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾ تفسير للنداء، والوهن: الضعف وتخصيص العظم لأنه دعامة البدن وأصل بنائه ولأنه أصلب ما فيه فإذا وهن كان ما وراءه أوهن وتوحيده لأن المراد به الجنس وقرئ وهن بالضم والكسر ونظيره كمل بالحركات الثلاث ﴿وَأَشَعَلَ الرَّأْسُ

يا من ينادي بالضمير فيسمع

وأشير إلى كونه خفياً ليس فيه رفع بحذف حرف النداء في قوله: قال رب والإخبار بالخاء المعجمة والباء الموحدة والمثناة الفوقية الخشوع وإبان الكبر بكسر الهمزة وتشديد الموحدة وفته وقد مرّ في آل عمران إنّ سنه كان تسعاً وتسعين وسنّ امرأته ثمانياً وتسعين فهو قول آخر، وقوله: تفسير للنداء أي بيان لكيفيته، فالجملة لا محل لها من الإعراب. قوله: (وتخصيص العظم) أي بالوصف بالضعف دون بقية البدن مع أنه المراد لأنه يدلّ على ضعف غيره بطريق الكناية، وهي أبلغ من التصريح والدعامة بكسر الدال العمود الذي يوضع عليه البناء والخباء فهو استعارة تصريحية، أو مكنية والمراد بما وراءه غيره. قوله: (وتوحيده) أي إفراده دون جمعه، قال في الكشف: ووحده لأن الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده إلى أنّ هذا الجنس الذي هو العمود والقوام وأشدّ ما تركب منه الجسد قد أصابه الوهن ولو جمع لكان قصداً إلى معنى آخر وهو أنه لم يهن منه بعض عظامه، ولكن كلها وقال السكاكبي: إنه ترك جمع العظم إلى أفراد لطلب شمول الوهن العظام فرداً فرداً لا حصول وهن المجموع دون كل فرد يعني يصح إسناد الوهن إلى صيغة الجمع نحو وهنت العظام عند حصول الوهن لبعض منها دون كل فرد، ولا يصح ذلك في المفرد، واختلف علماء المعاني في أنه هل بين مسلكيهما فرق أم لا وفي أيهما أرجح على ما فصل في شرح التلخيص والمفتاح وتبعهم شراح الكشف هنا فذهب السعد إلى الفرق بينهما وإلى أنّ الحق مسلك الزمخشريّ تبعاً للمدقق في الكشف ولم يرتض ما ذهب إليه الشارح العلامة ومن تبعه فقال الوجه: ما في الكشف وهو أنّ الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده إلى أنّ الجنس الذي هو العمود والقوام وأشدّ ما تركب منه الجسد قد أصابه الوهن ولو جمع لكان قصداً إلى معنى آخر وهو أنه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها يعني لو قيل: وهنت العظام كان المعنى أنّ الذي أصابه الوهن ليس هو بعض العظام بل كلها حتى، كأنه وقع من سامع شك في الشمول والإحاطة لأنّ القيد في الكلام ناظر إلى نفي ما يقابله وهذا غير مناسب للمقام فهذا الكلام صريح في أن وهنت العظام يفيد شمول الوهن لكل من العظام بحيث لا يخرج منه البعض وكلام المفتاح صريح في أنه يصح وهنت العظام باعتبار وهن بعض العظام دون كل فرد فالتنافي بين الكلامين واضح، وتوهم أنه لا منافاة بينهما بناء على أنّ مراد الكشف أنه لو جمع لكان قصداً إلى أنّ بعض عظامه مما يصيبه الوهن والوهن إنما أصاب الكل من حيث هو هو والبعض بقي في سوء الفهم وقلة التدبر، وهذا الخلاف مبنيّ على أنّ الجمع المعرف شامل عمومه لكل فرد فرد، وهو الحق عندهم على ما مرّ تفصيله في سورة البقرة والتعريف هنا محمول على الاستغراق بقربنة الحال فلا يتوهم أنه

شَيْبًا ﴿ شبه الشيب في بياضه وإنارته بشواظ النار، وانتشاره وفشوه في الشعر باشتعالها ثم أخرج مخرج الاستعارة وأسند الاشتعال إلى الرأس الذي هو مكان الشيب مبالغة وجعله مميزاً أيضاً للمقصود واكتفى باللام عن الإضافة للدلالة على أنّ علم المخاطب بتعين المراد يغني عن التقييد ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيحًا﴾ بل كلما دعوتك استجبت لي وهو توسل

يحتمل العهد. (وهنا فائدة) وهي أنّ في قوله: وهن العظم مني كناية عن وهن الجسد كله وهي مبنية على تشبيه مضمّر وهو تشبيه العظم بعمود وأساس ففيه تخييل كما ذكره شراح الكشاف ومنه تعلم الفرق بين التشبيه المكنى والاستعارة المكنية فإنّ الثانية لا تحسن بدون التخيلية بخلاف الأولى فاحفظه وتدبر في الفرق بينهما فإنه من دقائق هذا الكتاب، وقوله: وقرئ الخ يعني عين فعله مثلثة مثل كامل والفتح للسبعة وغيره شاذ، وقال: العظم، مني ولم يقل عظمي مع أنه أخصر لما فيه من التفصيل بعد الإجمال ولأنه أصرح في الدلالة على الجنسية لمقصودة هنا. قوله: (شبه الشيب في بياضه الخ) الظاهر أنّ شبه وأخرج مجهول ويجوز خلافه والشواظ اللهب الذي لا دخان فيه والفسوّ بضم الفاء والشين المعجمة وتشديد الواو الانتشار أيضاً وانتشاره معطوف على الشيب وظاهر كلام الشيخين أنّ فيه استعارتين مبنيتين على تشبيهين أولاهما تصريحية تبعية في اشتعل بتشبيه انتشار المبيض في غيره باشتعال النار كقوله:

واشتعل المبيض في مسوده مثل اشتعال النار في جزل الغضى . . .

والثانية مكنية بتشبيه الشيب في بياضه وإنارته باللهب، وهذا بناء على أنّ المكنية تنفك عن التخيلية كما مرّ، وعليه المحققون من أهل المعاني، وقيل: إنّ الاستعارة هنا تمثيلية فشبه حال الشيب بحال النار في بياضه وانتشاره، وتوجيهه ضمير أخرج يؤيده وليس بشيء والداعي إلى هذا التكلف ما لزمه من انفكاك المكنية عن التخيلية ولا محذور فيه مع أنه قيل إنّ من فسر التخيلية بإثبات شيء لشيء يجوز له أن يقول: إنها موجودة هنا وإن كان الاشتعال استعارة لأنّ إثباته للرأس أو الشيب وإن كان مجازاً فيه تخييل أيضاً وهو بعيد. قوله: (وأسند الاشتعال إلى الرأس الخ) إشارة إلى أنّ شيباً تمييز للنسبة محوّل عن الفاعل وأصله اشتعل شيب الرأس وأنّ فائدة التحويل المبالغة وإفادة الشمول لجميع ما فيها، إذ جعل الرأس نفسها شابت والشائب إنما هو ما فيها من الشعر فإنّ إسناد معنى إلى ظرف ما اتصف به زمانياً أو مكانياً يفيد عموم معناه لكل ما فيه في عرف التخاطب فقولك: اشتعل بيتي ناراً يفيد احترق لجميع ما فيه دون اشتعل نار بيتي ومنه تعلم أن شربت الكأس على الإسناد المجازي أبلغ منه على التجوّز في الطرف وأنّ ذكر الطرفين في المجاز العقلي ليس بمحذور كما في الاستعارة. قوله: (واكتفى باللام عن الإضافة) أي لم يقل رأسي لأنّ تعريف العهد المقصود هنا يفيد ما تفيدته كما إذا قلت لمن في الدار أغلق الباب إذا لم يكن فيها غير باب واحد ولما كان تعريف العظم السابق للجنس، كما مرّ لم يكتف به وزاد قوله مني. قوله: (كلما دعوتك استجبت لي) إشارة إلى أنّ المراد بالشقاء

بما سلف معه من الاستجابة وتنبيهه على أنّ المدعو له وإن لم يكن معتاداً فأجابته معتادة وأنه تعالى عوّده بالإجابة وأطمعه فيها، ومن حقّ الكريم أن لا يخيب من أطمعه ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ﴾ يعني بني عمه وكانوا أشرار بني إسرائيل فخاف أن لا يحسنوا خلافته على أمته ويبدّلوا عليهم دينهم ﴿مِنْ وَرَائِي﴾ بعد موتي وعن ابن كثير بالمدّة والقصر بفتح الياء وهو متعلق بمحذوف أو بمعنى الموالي أي خفت فعل الموالي من ورائي أو الذين يلون الأمر من ورائي وقرئ خفت الموالي من ورائي

هنا الخيبة وأنّ قوله: لم أكن تفيد العموم فيما مضى، والمدعو له أي لأجله طلب الولد في الكبير فنه من يسمعه على سبب طلب غير المعتاد الثلاث يلوّمه فيه، والتوسل بما سلف من عادته يتضمن مبالغة في كرمه كما روي عن معن بن زائدة والكريم أدرى بطرق الكرم أنّ محتاجاً سأله وقال: أنا الذي أحسنت إليّ في وقت كذا فقال: مرحباً بمن توسل بنا إلينا وقضى حاجته. قوله: (بني عمه) لأنه أحد معانيه، وكونهم أشراراً المراد به الشر الديني كما أشار إليه لا لؤم النسب فإنّ كل نبيّ يبعث من خير قومه حسباً كما في صحيح البخاريّ من حديث هرقل^(١) وهو بيان لأنّ طلبه عقباً وولداً ليس لأمر دنيوي، وقوله: بعد موتي إشارة إلى أنّ وراء بمعنى بعد مجازاً، والمراد بعد موته كما في حديث أنهم غيروا بعدك، وأصل معناها خلف أو قدام كما مرّ. قوله: (وعن ابن كثير بالمدّ والقصر) يعني أنه عنه روايتان المدّ على الأصل وموافقة الجمهور والقصر للتخفيف، ولا عبرة بقول البصريين إنّ قصر الممدود لا يجوز في السبعة، وقد مرّ فيه كلام وقوله: بفتح الياء أي في قراءته فإنه لولاه اجتمع ساكنان. قوله: (أي خفت فعل الموالي الخ) لف ونشر فالمقدر الذي تعلق به المضاف المقدر، وهو لفظ فعل أو هو متعلق بالموالي لكونه بمعنى الذين يلون ومن ولي أي بمعناه السابق وحينئذ لا يصح تعلقه بخفت لأنّ الخوف ثابت له الآن لا بعد موته، ولذا قال: في الكشف لا يتعلق بخفت لفساد المعنى، وأمّا كونه يكفي لصحة الظرفية كون المفعول فيه لا يشترط كونه ظرفاً للفعل نحو رميت الصيد في الحرم إذا كان الصيد فيه دون رميك فيجوز تعلقه بخفت عليه ولا فساد فيه كما مرّ في سورة الإنعام فلك أن تقول إنّ المراد امتناعه وفساده بناء على الظاهر المتبادر منه وأنه إذا كان ظرفاً للمفعول هنا آكل معناه إلى تعلقه به ضرورة فلا يكون متعلقاً بالفعل حينئذ فتدبر، ويجوز أن يكون حالاً مقدرة من الموالي، وقوله: الذين يلون الأمر أي يتولونه ويقومون به بيان لمعنى الولاية فيه الذي تعلق به الظرف باعتباره، فإنه يكفي فيه وجود معنى الفعل في الجملة بل رائقته ولا يشترط فيه أن يكون دالاً على الحدوث كاسم الفاعل والمفعول حتى يتكلف له، ويقال: إنّ اللام على هذا موصولة والظرف متعلق بصلته، كما ذكره المصنف وأن مولى مخفف مولى، كما قالوا نظيره في لفظ معنى فإنه تعسف لا حاجة إليه. قوله: (وقرئ خفت)

(١) حديث هرقل: أخرجه البخاري مطولاً ومختصراً ٧ و٥١ و٢٦٨١ و٢٨٠٤ و٢٩٤١ و٢٩٧٨ و٣١٧٤

و٤٥٥٣ و٥٩٨٠ و٦٢٦٠ و٧١٩٦ و٧٥٤١ وأحمد في المسند ١/٢٦٢، ٢٧٣ من حديث ابن عباس.

أي قلوا وعجزوا عن إقامة الدين بعدي، أو خفوا ودرجوا قدامي فعلى هذا كان الظرف متعلقاً بخفت ﴿وَكَاثَ أَمْرَاتِي عَاقِرًا﴾ لا تلد ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ﴾ فَإِنَّ مثله لا يرجى إلا من فضلك وكمال قدرتك فإنني وامراتي لا نصلح للولادة ﴿وَلِيًّا﴾ من صليبي ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ﴾ صفتان له وجزمهما أبو عمرو والكسائي على أنهما جواب الدعاء،

بتشديد الفاء من الخفة ضد الثقل وهي قراءة عثمان وعلي بن الحسين، وقوله: قلوا وعجزوا إشارة إلى خفة المؤمن بقلتهم فهو مجاز عن لازم معناه بواسطة أو بدونها وأن من ورائي على هذا بمعنى من بعدي أيضاً، وقوله: ودرجوا بمعنى مضوا وذهبوا فهو من الخفوف بمعنى السير مجازاً، وورائي عليه بمعنى قدامي وقبلي أي أنه محتاج إلى العقب إما لعجز قومه بعده عن إقامة الدين أو لأنهم ماتوا قبله فبقي محتاجاً لمن يعتضد به في أمره، وقوله: فعلى هذا أي على القراءة المذكورة وتفسيرها بما ذكره على الوجهين كما في بعض الحواشي، أو على التفسير الثاني لهذه القراءة لأن عجزهم وقتلهم إن لوحظ أنه سيقع بعده لا أنه واقع وقت دعائه صح تعلقه بالفعل فيهما فإن لم يكن كذلك تعلق بالموالي على التأويل السابق كما في الكشف وشروحه وعبارة المصنف رحمه الله محتملة لهما فتأمل. قوله: (فإن مثله لا يرجى إلا من فضلك) بيان لفائدة ذكر قوله: من لذك مع أن طلب الهبة إنما هو مما عنده لأن معناه أن ما طلبه إنما يكون بفضل وقدرته، وترك قوله في الكشف إنه تأكيد لكونه ولياً مرضياً بكونه مضافاً إليه تعالى وصادراً من عنده وإلا فهب لي ولياً يرثني كاف لا لأنه نزغة اعتزالية في أن القبيح لا يضاف إليه تعالى أصلاً ولو ذكره المصنف رحمه الله لكان له وجه لأن القبيح عندنا أيضاً لا يضاف إليه تأدباً وإن أوجده لكنه فر من مواضع التهم بل لأنه لا حاجة إليه مع قوله: رضىاً والتأكيد المقدم خلاف الظاهر، وقوله: من صليبي بيان لأن المراد بالولي هنا الولد. قوله: (صفتان له) أي لولياً لأنه المتبادر من الجمل الواقعة بعد النكرات، واختار السكاكي أنها مستأنفة استثنافاً بيانياً لأنه يلزم على ما ذكره المصنف رحمه الله تبعاً للكشف أن لا يكون قد وهب من وصف لهلاك يحيى قبل زكريا عليهما الصلاة والسلام ودفع بأن الروايات متعارضة والأكثر على أنه قتل بعده، كما ارتضاه في تفسير قوله: لتفسدن في الأرض مرتين، وأما الجواب بأنه لا غضاضة في أنه يستجاب للنبي ﷺ بعض سؤله دون بعض كما وقع لنبينا ﷺ وسيأتي تفصيله في سورة النور فرد بأنه ليس المحذور هذا وإنما المحذور تخلف إخبار الله في قوله: فاستجبنا له في آية أخرى فإنها تدل على أنه ﷺ أعطى جميع ما سأله لا بعضه، ثم إن ظاهر هذه الآية يدل على ضعف الرواية الأخرى وأما ما أورده على السكاكي من أن ما أورده وارد عليه لأنه وصل معنوي فليس بشيء لأنه وإن اتصل به معنى لكنه علة للمسؤول ولا يلزم أن يكون علة المسؤول مسؤولة، وأما الجواب بأن الإرث هنا إرث العلم والحبورة وقتله في حياته لا يضر لحصول الغرض وهو تلقي ما ذكر عنه وإفاضة الإفادة على غيره بحيث تبقى آثاره بعد زكريا زماناً طويلاً فبعيد لأن المعروف بقاء ذات الوارث بعد الموروث عنه. قوله: (على

والمراد وراثة الشرع والعلم فإنّ الأنبياء لا يورثون المال وقيل يرثني الحبورة فإنه كان حبراً ويرث من آل يعقوب الملك وهو يعقوب بن إسحق عليهما الصلاة والسلام، وقيل: يعقوب كان أخا زكريا أو عمران بن ماثان من نسل سليمان عليه السلام، وقرئ يرثني وارث آل يعقوب على الحال من أحد الضميرين وأو يرث بالتصغير لصغره، ووارث من آل يعقوب على أنه فاعل يرثني، وهذا يسمى التجريد في علم البيان لأنه جرد عن المذكور أولاً مع أنه المراد ﴿وَأَجْمَلُهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾ ترضاه قولاً وعملاً ﴿يَنْزَكِرْنَا إِنَّا نَبَشِّرُكَ بِفُلَانٍ اسْمُهُ يَحْيَى﴾ جواب لندائه وواعد بإجابة دعائه وإنما تولى تسميته تشريفاً له ﴿لَمْ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ قَبْلُ سَيِّئًا﴾

أُنهما جواب الدعاء) أي في جواب الأمر الذي قصد به الدعاء وعبر به تأديباً أو لأنه كذلك في الواقع، وإذا جزم مثله فهو على تقدير شرط أي أن تهب لي ولياً يرثني، والمراد أنه كذلك في ظني ورجائي فلا يلزم الكذب على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وكون الأنبياء لا يورثون ثابت بحديث إنا معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة ولا يورثون مخفف مجهول أو مشدد معلوم، والحبورة مصدر حبر كقضو إذا صار حبراً، وقوله: أو عمران عطف على زكريا. قوله: (يرثني وارث) بوزن فاعل وأو يرث تصغيره وأصله ويرث بواوين الأولى فاء الكلمة الأصلية والثانية بدل ألف فاعل لأنها تقلب واوياً في التصغير كضويرب، ولما وقعت الواو مضمومة في أوله قلبت همزة كما تقرر في التصريف، وقوله: لصغره يعني التصغير لأن المراد به أنه غلام صغير على ما فسره الجحدري الذي قرأ بها فهو مأثور فلا يرد على المصنف ما قيل: إنه لا يناسب المقام مع أنه لا وجه له لأنه لما طلبه في كبره علم أنه يرثه في صغر سنه ولو حدساً فصغره لذلك، والتجريد في البديع معلوم فعلم البيان أراد به البديع أو ما يشمل الفنون الثلاثة، والتقدير يرثني وارث منه أو به والوارث هو الولي فجرده منه وتحقيقه مرّ في آل عمران، وقوله: ترضاه إشارة إلى أن رضيا فعيل بمعنى مفعول ولو جعل بمعنى فاعل صح ولكن هذا أنسب.

قوله: (وواعد بإجابة دعائه) الوعد يفهم من البشارة به دون أن يقال: أعطينا أو نحوه وما في الوعد من التراخي لا ينافي التعقيب في قوله: في آية أخرى فاستجبنا له لأنه تعقيب عرفي، كتزوّج فولد له ولأن المراد بالاستجابة الوعد أيضاً لأن وعد الكريم نقد، وقوله: التسمية بالأسماء الغربية أي المستغربة النادرة لأنها أقوى في التعيين والشهرة ولأن صاحبها لا يحتاج إلى لقب يميزه وهذا أحد الوجوه في تسمية العرب أولادها بمثل كلب وفهد وحجر، وقال: بعض الشعوية لبعض العرب لم تسمون أولادكم بشر الأسماء، ككلب وحرب وعبيد عليكم بخيرها، كسعد وسعيد فقال: لانا نلد لأعدائنا ونسترق لأنفسنا، وقيل: لأنهم كانوا إذا ولد لأحدهم خرج من منزله، فأول ما يقع بصره عليه يجعله علماً فإن رأى كلباً سماه به وتأول بالفواء فهذه ثلاثة أقوال فيه فمن قال: إن المراد بالأسماء الغربية ما لم يكن مستهجنناً بقريئة المقام، لم يحم حول المرام ألا ترى استشهاد الزمخشري بقوله:

لم يسم أحد يبحي قبله وهو شاهد بأن التسمية بالأسامي الغربية تنويه للمسمى وقيل: سميا شبيهاً، كقوله تعالى: ﴿هل تعلم له سمياً﴾ لأن المتماثلين يتشاركان في الاسم والأظهر أنه أعجمي وإن كان عربياً فمنقول عن فعل كيعيش ويعمر، وقيل: سمي به لأنه حيى به رحم أمه أو لأن دين الله حيى بدعوته ﴿قَالَ رَبِّ أُنْكَ يَكُونُ لِي غُلْمٌ وَكَانَتْ أَمْرًا قَرًّا وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا﴾ جساوة وقحولاً في المفاصل وأصله عتوو كقعود، فاستثقلوا توالي الضمتين والواوين فكسروا التاء فانقلبت الواو الأولى ياء ثم قلبت الثانية وأدغمت وقرأ حمزة والكسائي وحفص عتياً بالكسر، وإنما استعجب الولد من شيخ فإن وعجوز عاقر

سنع الأسامي مسبلي أزر

نعم الواقع هنا كذلك والتنويه الرفعة بالشهرة. قوله: (وقيل سميا شبيهاً) هو على الأول المشابه في الاسم وعلى هذا بمعنى المشابه مطلقاً، وقيل: إن العلاقة فيه السببية وتشاركهما في الاسم أي في اسم جنس جامع لهما كتنظير فهو مثل الاشتراك في العلم وإن كان في أحدهما تعدد الوضع دون الآخر، وظاهره أنه على هذا المراد به المشابه فيما يطلق عليه من الأسماء العامة وليس بمراد لأن تشابههما في ذلك لا يقتضي تشابههما في المعاني أيضاً وهو الفرق بين الوجهين فتدبر، وقوله: هل تعلم له سمياً أي مثلاً لأن ترتيب قوله: فاعبده عليه يقتضي عدم التنظير لا عدم الشريك في الاسم، وقوله: حيى به رحم أمه إن أريد بالرحم مقر الولد فحياته سلامته من العقر وإن أريد القرابة فحياتها اتصال النسب وعلى العربية والعجمة يختلف الوزن والتصغير كما بين في محله. قوله تعالى: ﴿بَلَغْتَ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا﴾ مَرَّ فِي آلِ عَمْرَانَ بِلُغْنِي الْكَبِيرِ قَالَ الْإِمَامُ: وهما بمعنى لأن ما بلغك فقد بلغته يعني إذا كان المبلوغ من المعاني كما هنا، أما إذا كان من الأعيان فيبينهما فرق لأن البلوغ يسند إلى اللاحق بمن سبقه فيقال إن كان المتأخر زيد بلغ عمراً دون العكس وما ذكره الإمام رحمه الله مبني على أن من ابتدائية وعتياً مفعول، وفيه وجوه أخر وقد جعلت تجريدية وتعليلية وعليه يختلف معناهما من حيث المبالغة في أحدهما دون الآخر إن كان الأصل المعنى متحداً فيحتاج إلى بيان نكتة في اختيار أحدهما في كل مقام فتأمل. قوله: (جساوة) بالجيم والسين المهملة بمعنى ييساً وكذا القحول بالقاف والحاء المهملة يقال: جسا وعتا وعسا بمعنى ييساً شديداً، وظاهر كلامه في الأساس أنه مخصوص بمفاصل الحيوان وإعلاله ظاهر، ومثله عصيا. قوله: (وإنما استعجب الولد) أي عده عجبياً وتعجب منه بقوله: إني لمخالفة العادة لما ذكر لا لإنكاره قدرة الله عليه فإنه كفر وهذا ما اختاره الزمخشري في سورة آل عمران، وقال هنا إن السؤال وإن كان صورته صورة تعجب واستبعاد ولكن الاستبعاد ليس بالنسبة إلى المتكلم بل بالنسبة إلى غيره من المبطلين ليزيل استبعادهم ويردعهم عنه ومثله لا بأس به وقوله: اعترافاً علة لقوله: استعجب لأن معناه عده عجبياً لعدم سببه الظاهر وعدم الأسباب يدل على كمال القدرة، كما لا يخفى وليس بمعنى استبعد كما في عبارة الكشاف حتى يصرف إلى غيره من المبطلين ويرد عليه أن

اعترافاً بأنّ المؤثر فيه كمال قدرته وأنّ الوسائط عند التحقيق ملغاة ولذلك ﴿قَالَ﴾ أي الله تعالى أو الملك المبلغ للبشارة بتصديقاً له ﴿كَذَلِكَ﴾ الأمر كذلك ويجوز أن تكون الكاف منصوبة بقال في ﴿قَالَ رَبُّكَ﴾ وذلك إشارة إلى مبهم يفسره ﴿هُوَ عَلَيَّ هَيْنٌ﴾ ويؤيد الأوّل

نداءه كان خفياً عنهم كما مرّ فمن المبطلون وهذا إن كان الإخفاء ثلاثاً يسمع فيلام أمّا إن كان لكبره ونحوه مما لا ينافي في سماع غيره فلا يرد فإن كان كذلك فقد حمل على أنه جهر به بعد ذلك إظهار النعمة الله عليه وردعا لمن ذكر. قوله: (ولذلك قال) في قال هنا نوع من البديع يسمى التجاذب أي لكون الاستعجاب اعترافاً بأنّ المؤثر فيه كمال القدرة الإلهية دون الوسائط والأسباب العادية لا إنكاراً أتى بعده بما يفيد تصديقه في الخبر الذي تضمنه كلامه الاستفهامي التعجبي، إذ قال: الأمر كذلك أي كما اعتقدته وقصدته ولو كان الأمر إنكاراً ما استحق التصديق، والجملتان أي الأمر كذلك وقال ربك الخ، مقولاً القول بدون عطف لأنّ الثانية كانت مستأنفة فحكيت على صورتها وأتى بقال ثانياً تحقيقاً للحكاية ولو تركت صح وأفاد المقصود. قوله: (أي الله تعالى) إن كان القول بلا واسطة أو الملك إن كان بها، ولا ينافي الأوّل قوله: فنادته الملائكة الخ، لجواز وقوع القول مرّتين بواسطة وبدونها، ويرجح الثاني قوله: قال ربك لسلامته حيثنذ عن تفكيك النظم. قوله: (ويجوز أن تكون الكاف منصوبة بقال في قال ربك وذلك إشارة إلى مبهم يفسره هو عليّ هين) أي القول الأوّل مقوله قال ربك هو عليّ هين وكذلك منصوب بالقول الثاني في موقع مصدر له هو صفته، أي قال لذكريا قال ربك هو عليّ هين قولاً مثل ذلك ولفظ ذلك فيه حيثنذ إشارة إلى أمر مبهم مفسر بما يعده وكان فيما قبله إشارة إلى قول وعده ذكرياً تصديقاً له، قال في الكشف: الوجه الثاني المجعول فيه اسم الإشارة مبهماً يفسره ما بعده يقدر فيه نصب الكاف بقال الثاني لا الأوّل وإلا لكان قال ثانياً تأكيداً لفظياً لثلاث يقع الفصل بين المفسر والمفسر بأجنبيّ وهو ممتنع إذ لا ينتظم أن يقال: قال رب ذكرياً قال ربك ويكون الخطاب لذكريا والمخاطب غيره كيف وهذا النوع من الكلام يقع فيه التشبيه متقدماً لا سيما في التنزيل من نحو وكذلك جعلناكم أمة كذلك يفعل الله ما يشاء والتقدير، قال رب ذكرياً قال ربك قولاً مثل ذلك القول الغريب وهو عليّ هين على أنّ قال الثاني مع ما في صلته مقول القول الأوّل إقحام القول الثاني لما سلف، وقد حقق أنّ الكاف في مثله مقحمة للتأكيد لا تغفل اه؛ (قلت) هذا من دقائق الكشف وشروحه التي لا توجد في غيره وقد مرّ فيه كلام في سورة البقرة وقد فصله في الكشف، وشروحه هنا فقال إنّ الإشارة إلى مبهم مفسر بما بعده كما في قوله: وقضينا إليه ذلك الأمر أنّ دابر هؤلاء مقطوع والتشبيه يقع فيه مقدماً وإنه المطرد في التنزيل، وقد حققه الوزير المغربي في شرح قول زهير:

كذلك خيمهم ولكل قوم إذا مستهم الضراء خيم...

فقال: قال الجرجاني هي تثبيت للمتأخر وهي نقيض كلاً فإنها للنفي، والحاصل أنها متعلقة بما بعدها كضمير الشأن وتستعمل في الأمر العجيب الغريب لتثبيته والظاهر أنه كناية لأنّ

قراءة من قرأ وهو عليّ هين أي الأمر كما قلت أو كما وعدت وهو على ذلك يهون عليّ أو كما وعدت وهو عليّ هين لا أحتاج فيما أريد أن أفعله إلى الأسباب ومفعول قال الثاني

ماله مثل يكون ثابتاً محققاً لكنه قطع النظر فيها عن التشبيه فلذا قالوا: إن الكاف فيه مقحمة فإن نظر إلى أصله كان فيه تشبيه فلذا قيل: إنه من تشبيه الشيء بنفسه، فتدبر. قوله: (ويؤيد الأول قراءة من قرأ وهو عليّ هين) وهي قراءة الحسن وإنما كانت مؤيدة لأن الواو تمنع من التفسير إذ هي لا تعرض في مثله ولا يجعل مقول القول المحذوف مفسراً لأن الحذف ينافي التفسير وجعلها مؤيدة لا دالة معينة لأن توافق القراءتين ليس بلازم وإنما اللازم عدم تعارضهما وتنافيهما. قوله: (أي الأمر كما قلت) بصيغة الخطاب لذكربا عليه الصلاة والسلام وما قاله هو العقر والكبر فإن كان بصيغة المتكلم أي كما قلت لك في البشارة فالقول المذكور هو المشار إليه بذلك، أو كما وعدت بالبناء للمجهول مع ضمير الخطاب، ويجوز بناؤه للمعلوم مع ضمير المتكلم إذ ما وعده الله هو ما وعده ذكربا عليه الصلاة والسلام فلا يتعين الأول، كما قيل لكن الداعي لذلك تفسيره بما بعده وستسمع ما فيه وهذا التفسير على الوجه الأول والقراءة الثانية، وقوله: وهو على ذلك يهون عليّ فسره بالفعل بناء على أنه مجهول مسند لضمير المخاطب فيكون النظر فيه إلى تنجيز الوعد وهو بالفعل أنسب بخلاف قوله: أو كما وعدت فإنه معلوم مسند لضمير المتكلم وهو الله فلا يناسب التجدد والحدوث فروعيت المناسبة في الجانبين، وقد أوضحه بعض أهل العصر فقال: كما وعدت على بناء المجهول مسند إلى ضمير الخطاب فحيث كان النظر إلى جانب ذكربا عليه الصلاة والسلام قال وهو على ذلك يهون عليّ كأنه قيل الأمر كما وعدت وقد بلغت من الكبر عتياً وكانت امرأتك عاقراً ومع ذلك هو يهون عليّ وإن صعب في نظرك، وقوله: أو كما وعدت على صيغة المتكلم المعلوم ولما كان النظر حيثئذ إلى جانبه عز وجل قال: وهو عليّ هين أي لا صعوبة فيه بالنسبة إلى قدرتي فإنني لا أحتاج فيما أريد أن أفعل أي أمر كان إلى جنس الأسباب بل إنما أمري إذا أردت شيئاً أن أقول له: كن فيكون وهذا من جملة ما أريد أن أفعله فلا احتياج لي فيه إلى شيء من الأشياء حتى يتوهم كون العقر والكبر قادحاً فيه هكذا ينبغي أن يلاحظ هذا الكلام، وفي كلام الفاضل المحشي هنا نوع خلل وقصور يعرف بأدنى التفات فإن شئت فراجع (قلت) قد راجعناه فقل: هذه بضاعتنا ردت إلينا إذ لا فرق بينه وبين ما ذكر إلا بالأطناب وقيل إن قوله على ذلك معناه أن حصول الولد مع ما ذكر من الكبر والعقر يهون عليّ لكنه يرد عليه أن ما ذكر بعده لا يخلو من التكرار، ولذا لم يذكره في الكشاف ودفعه بأن المراد أنه على تقدير أن يكون المعنى إن كان الأمر كما وعدت يمكن أن يفسر قوله: وهو عليّ هين بالتفسير الأول وبالتفسير الثاني أيضاً، وأما إذا كان المعنى كما قلت يكون معنى قوله تعالى: ﴿وهو عليّ هين﴾ [سورة مريم، الآية: ٩] بالمعنى الأول ولا محصل له والأول أظهر مع أنه لا يخلو من شائبة كدر، فتأمل. قوله: (ومفعول قال الثاني محذوف) أي على قراءة الواو وتقديره قال ربك هو كذلك لا هو عليّ هين وما بعده

محذوف ﴿وَقَدْ خَلَقْنَاكَ مِنْ قَبْلُ وَلَوْ تَكْفُ شَيْئًا﴾ بل كنت معدوماً صرفاً وفيه دليل على أنّ المعدوم وليس بشيء، وقرأ حمزة والكسائي، وقد خلقناك ﴿قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً﴾ علامة أعلم بها وقوع ما بشرتني به ﴿قَالَ آيَتُكَ إِلَّا تُكَلِّمُ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا﴾ سويّ الخلق ما بك من خرس ولا بكم وإنما ذكر الليالي هنا، والأيام في آل عمران للدلالة على أنه استمرّ عليه المنع من كلام الناس والتجرد للذكر والشكر ثلاثة أيام ولياليهنّ ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ مِنَ الْمِحْرَابِ﴾ من المصلى أو من الغرفة ﴿فَأَرْحَى إِلَيْهِمْ﴾ فأومى إليهم لقوله إلا رمزاً أو قيل كتب لهم على الأرض ﴿أَنْ سَبِّحُوا﴾ صلوا أو نزهوا ربكم ﴿بِكُرَّةٍ وَنَسِيًّا﴾

يفسره وقوله: وهو عليّ هين معطوف على مقول القول المقدّر، والزمخشري جعل القول نفسه محذوفاً على وجه النصب، وقوله: وفيه دليل الخ، هو مذهب أهل السنة والكلام عليه مفصل في الكلام، والزمخشري أشار إلى الجواب بأن المنفي شيء خاص وهو العندية كما في قوله:

إذا رأى غير شيء ظنّه رجلاً

وقوله: سويّ الخلق أي تام الخلقة وهو حال من فاعل تكلم. قوله: (ما بك من خرس ولا بكم) قالوا: إنّ الآية هي تعذر الكلام عليه لأن مجرّد السكوت مع القدرة على الكلام لا يكون معجزة، ثم اختلفوا في أنه اعتقل لسانه أو امتنع عليه الكلام مع القدرة على ذكر الله وهذا هو المختار لأنّ اعتقال اللسان قد يكون لمرض فلا يكون آية أما إذا امتنع عليه كلام الناس مع القدرة على ذكر الله تحققت الآية وهو الظاهر من قوله: ألا تكلم الناس وإليه أشار المصنف رحمه الله بقوله: استمرّ الخ فتأمل. قوله: (وإنما ذكر الليالي هنا الخ) يعني أنّ القصة واحدة وقد ذكر فيها مرّة الليالي ومرّة الأيام، فدل ذلك على أنّ المراد الأيام بلياليها لأن العرب تتجوّز أو تكتفي بأحدهما عن الآخر كما ذكره السيرافي والنكته في الاكتفاء بالليالي هنا وبالأيام ثمة أن هذه السورة مكية سابقة النزول وتلك مدنية والليالي عندهم سابقة على الأيام لأنّ شهرهم وسنيهم قمرية إنما تعرف بالأهلة ولذلك اعتبروها في التاريخ كما ذكره النحاة فأعطى السهيق للسابق، والمصلى محل الصلاة، والغرفة المحل المرتفع والمحراب يطلق على كل منهما لغة، وأما المحراب المعروف الآن فهو محدث كما ذكره السيوطي، وقوله: فأوماً أي أشار وهو مهموز من الإيماء لكنه ورد في كلامهم منقوصاً أيضاً وعليه استعمال المصنف رحمه الله كقوله:

أومى إلى الكوفة هذا طارق

وقوله لقوله الأرمز فإنّ القصر الإضافي فيه بالنسبة إلى التكلم لا إلى الكتابة فينافية دونها ولأنّ قوله: ألا تكلم الناس يقتضي تعيين تفسيره بما ذكر، والكتابة على الأرض بالخط في التراب وهي تسمى وحياً كما في قوله:

لفيه وحى في بطون الصحائف

قوله: (صلوا) لأنّ التسييح يطلق على الصلاة مجازاً لاشتمالها عليه وهذا قول الجمهور

طرفي النهار ولعله كان مأموراً بأن يسبح ويأمر قومه بأن يوافقوه وأن تحتفل أن تكون مصدرية وأن تكون مفسرة ﴿يَسْبِخِينَ﴾ على تقدير القول ﴿خُذِ الْكِتَابَ﴾ التوراة ﴿يَقُومُوا﴾ بجذ واستظهار بالتوفيق ﴿وَمَا آتَيْنَاهُ الْكُفْرَ صَبِيحًا﴾ يعني الحكمة وفهم التوراة، وقيل النبوة أحكم الله عقله في صباه واستنباه ﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا﴾ ورحمة منا عليه أو رحمة وتعطفاً في قلبه على أبويه وغيرهما عطفاً على الحكم ﴿وَرِزْقًا﴾ وطهارة من الذنوب أو صدقة أي تصدق الله به على أبويه، أو مكنه ووقفه للتصدق على الناس ﴿وَكَانَ تَقِيًّا﴾ مطيعاً متجنباً عن المعاصي ﴿وَبِرًّا بِوَالِدَيْهِ﴾ وباراً بهما ﴿وَلَوْ يَكُنْ جَبَّارًا عَصِيًّا﴾ عاقاً أو عاصي ربه ﴿وَسَلَّمَ عَلَيْهِ﴾ من الله ﴿يَوْمَ وُلِدَ﴾ من أن يناله الشيطان بما ينال به بني آدم ﴿وَيَوْمَ يَمُوتُ﴾ من عذاب القبر ﴿وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا﴾ من عذاب النار وهول القيامة ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ﴾ في القرآن ﴿مَرِيَمَ﴾ يعني

ولذا قدمه . قوله : (ولعله كان مأموراً بالخ) إنما ذكره لما يرد عليه بحسب الظاهر من أنه منع من كلام الناس أو اعتقل لسانه عن غير الشكر والذكر وتخصيص البكرة والعشي فهمه من الإشارة بعيد فإما أن يقال لا بعد فيه أو يقال كان مأموراً بهذا والمنع إنما هو من الكلام العادي الذي لم يؤمر به قيل : والأمر بالتسبيح لأنه يكون للتعجب، وما ذكر من الولد ونحوه مما يتعجب منه، وهو لا يناسب تفسيره السابق إلا بتكلف . قوله : (تحتفل أن تكون مصدرية) فتقدر قبلها الباء الجازة، وقوله : على تقدير القول وكلام آخر تقديره فلما ولد وبلغ سنأ يؤمر مثله فيه، قلنا : الخ، وقوله : واستظهار أي حفظ يقال : استظهر الكتاب إذا حفظه، وقوله : وقيل النبوة هو مروى عن ابن عباس رضي الله عنهما والحكمة وردت بمعناها كثيراً، وقوله : واستنباه بالهمزة والألف أي جعله نبياً وإن كان أكثر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لم ينبأ قبل الأربعين . قوله : (ورحمة منا عليه) أي إيتاؤه ما ذكر بفضل الله ورحمته وعلى تفسيره بالتعطف والشفقة فائدة قوله : من لدنا الإشارة إلى أن ذلك كان مرضياً لله فإن منه ما هو غير مقبول، كالذي يؤدي إلى ترك شيء من حقوق الله، كالحدود مثلاً أو هو إشارة إلى أنها زائدة على ما في جملة غيره لأن ما يهبه العظيم عظيم ولا يرد عليه أنه إفراط وهو مذموم كالتفريط وخير الأمور أوسطها لأن مقام المدح يبابه، ورب إفراط يحمد من شخص ويدم من آخر فإن السلطان يهب الأمور فيمدح ولو وهبها غيره كان إسرافاً مذموماً، ومن الحنان قيل لله : حنان بمعنى رحيم خلافاً لبعض أهل اللغة إذ منع لطلاقه على الله وهل هو مجاز بمرتبة أو مرتبتين قولان . قوله : (أو صدقة أي تصدق الله به على أبويه) وهو معطوف على صبيأ الحال والمعنى حال كونه متصدقاً به عليهما، وقيل : معنى إيتائه الصدقة كونه صدقة عليهما فهو معطوف على المفعول، ومعنى مكنه أعطاه قدرة وسعة، وعصياً أصله عصبياً فهو فعول للمبالغة، وقوله : من أن يناله فاللام بمعنى السلامة والأمان بما ذكر، وقيل : إنه بمعنى التحية والتشريف بها لكونها من الله في حال كمال عجزه، وما ينال به بني آدم هو مسه له حين يصيح كما مر تفصيله في سورة آل عمران، واذكر في النظم معطوف على اذكر مقدراً أي اذكر هذا واذكر الخ، وقوله : قصتها فهو بتقدير مضاف أو

قصتها ﴿إِذِ انْتَبَذْتَ﴾ اعتزلت بدل من مريم بدل الاشتمال لأن الأحيان مشتملة على ما فيها أو بدل الكل لأن المراد بمريم قصتها وبالظرف الأمر الواقع فيه وهما واحد أو ظرف لمضاف مقدر وقيل: إذ بمعنى أن المصدرية كقولك: لا أكرمتك إذ لم تكرمني فتكون بدلاً لا محالة ﴿مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا﴾ شرقي بيت المقدس أو شرقي دارها ولذلك اتخذ النصراني المشرق قبلة ومكاناً ظرف أو مفعول لأن انتبذت متضمن معنى أنت ﴿فَأَتَّخَذَتْ مِنْ دُونِهِمْ حِجَابًا﴾ سترأ ﴿فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ قيل قعدت في مشرقه للاغتسال من الحيض متحجبة بشيء يسترها، وكانت تحوّل من المسجد إلى بيت خالتها إذا حاضت، وتعود إليه إذا طهرت فبينما هي في مغتسلها أتاها جبريل عليه السلام متمثلاً بصورة شاب أمرد سوي الخلق لتستأنس بكلامه ولعله لتهيج شهوتها به فتتحدّر نطقها إلى

هو مفهوم من السياق وذكر مريم كما سيذكره المصنف، وانتبذ افتعال من النبذ وأصل معناه الطرح ثم أريد به الاعتزال لقربه منه. قوله: (بدل من مريم يدل الاشتمال) وفيه تفخيم لقصتها العجيبة وإنما جعل بدلاً لأنه لا يصح أن يكون ظرفاً لا ذكر وأما قوله أبي البقاء: إن الزمان إذا لم يقع حالاً من الجثة ولا خبراً عنها ولا صفة لها لم يكن بدلاً منها فرده المعرب بأنه لا يلزم من عدم صحة ما ذكر عدم صحة البدلية ألا ترى سلب زيد ثوبه فالبدل فيه لا يصح فيه ما ذكر مع صحته بلا شبهة وإنما امتنع هناك لتغايرهما والوصف والخبر والحال لا بدّ من تصادقهما، فالفرق ظاهر، وقوله: لأن الأحيان الخ فالثاني هو المشتمل كسلب زيد ثوبه، وقد يعكس كأعجبي زيد علمه، وقوله: لأن المراد بمريم قصتها لأنه ليس المراد بذكر مريم إلا ذكر قصتها، وقوله: وبالظرف لا يخفى بعده، والمضاف المقدر قصة ونحوه، وكون إذ مصدرية ذكره أبو البقاء وهو قول ضعيف للنحاة، وقوله: لا أكرمتك إذ لم تكرمني أي لعدم إكرامك لي والظاهر أنها ظرفية أو تعليلية إن قلنا به، وقوله: فتكون أي إذا انتبذت على هذا القول وهو بدل اشتمال أيضاً، وكون مشرق الشمس قبلة النصراني مرّ الكلام عليه. قوله تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا﴾ مشتق من المثال أي تصوّر وأصله أن يتكلف أن يكون مثلاً لشيء، وبشراً جوّز في إعرابه وجوه الحالية المقدّرة والتمييز والمفعولية بتضمينه معنى اتخذ ولهم كلام في كيفية التمثيل هل ما زاد من أجزائه يفنى أو يذهب ثم يعود أو يتداخل ويتصاغر أو يخفيه الله عن النظر والظاهر أنها احتمالات عقلية والأولى التوقف في مثله والمشرقة مثلثة الرء محل شروق الشمس والقعود فيه شتاء. قوله: (تمثلاً بصورة شاب أمرد الخ) اعترض عليه بأن فيه هجنة ينبغي أن تنزه مريم عنها وأنه مناف لمقتضى المقام وهو إظهار آثار القدرة الخارقة للعادة كما قال: كأدم خلقه من تراب الآية ويكذبه قوله: قالت إني أعوذ الخ وإنما وجهه أنها رأت بهيئة صغير السنّ مانوس لثلاث تنفر عنه ولا تسمع كلامه وقد أريد إعلامها وليظهر للناس عفتها وزهدا إذ لم ترغب في مثله ولأن الملك كلما تمثّل بصور بشر جميل كما كان يأتي النبي ﷺ في صورة دحية رضي الله عنه فأما كونه خارقاً للعادة فلا يرد عليه لأنه ليس من أب

رحمها ﴿قَالَتْ إِنَّيَأَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ مِنْكَ﴾ من غاية عفافها ﴿إِنْ كُنْتَ تَقِيًّا﴾ تتقي الله وتحترف بالاستعاذة وجواب الشرط محذوف دل عليه ما قبله أي فإني عائذة منك أو فتتعظ بتعويدي أو فلا تتعرض لي. ويجوز أن يكون للمبالغة أي إن كنت تقياً متورعاً فإني أتعوذ منك فكيف إذا لم تكن كذلك ﴿قَالَ إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ﴾ الذي استعدت به ﴿لَأَهَبَ لَكَ غُلَامًا﴾ أي لأكون سبباً في هبته بالنفخ في الدرع، ويجوز أن يكون حكاية لقوله تعالى ويؤيده قراءة أبي عمرو والأكثر عن نافع ويعقوب بالياء ﴿رَكِيًّا﴾ طاهراً من الذنوب أي نامياً على الخير أي مترقياً من سنن إلى سنن على الخير والصلاح ﴿قَالَتْ أَنِّي يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشَرٌ﴾ ولم يباشرني رجل بالحلال فإن هذه الكنايات إنما تطلق فيه أما الزنا فإنما يقال فيه: خبت

ويكفي مثله والولد لا يحصل من نطفة واحدة، وأما الهجنة فقبيحة ولو تركها كان أولى وكأنه أراد أنه وقع كذلك ليكون مظنة لما ذكر ثم يظهر خلافه فيكون أقوى في نزاهتها فتأمل. قوله: (بالرحمن) قيل: خصته تذكيراً له بالجزاء لينزجر فإنه يقال يا رحمن الآخرة وليس بشيء لأنه ورد رحمن الدنيا والآخرة ورحيمهما كما مر بل طلبت تذكيره بالرحمة ليرحم ضعفها وعجزها عن دفعه، وتحترف بمعنى تبالي، والمقصود مما ذكر زجره، وقوله: فتتعظ الظاهر إسقاط الفاء حتى لا يحتاج إلى جعله مرفوعاً بتقدير مبتدأ لأن المضارع لا يقترن بالفاء. قوله: (ويجوز أن تكون للمبالغة الخ) وجه المبالغة أنها إذا استعادت به في حال تقواه فقد بالغت في الاستعاذة كما لا يخفى والظاهر أنها على هذا إن الوصلية وفي مجيئها بدون الواو كلام وهي جملة حالية المقصود بها الالتجاء إلى الله من شره لا حثه على الانزجار وما قيل إنه مقتضى المقام غير مسلم لأنه لا يناسب التقوى، ولو كانت مفروضة والذي استعدت به بكسر تاء الخطاب صفة ربك، وقوله: في الدرع أي القميص إشارة إلى رد ما قيل إن النفخ في الفرج فإنه غير صحيح ولا مناسب. قوله: (ويجوز أن يكون حكاية لقوله تعالى) يعني أن الهبة إما مجاز عن النفخ الذي هو سببها أو حقيقة بتقدير القول أي الذي قال: أرسلت هذا الملك لأهب لك وجعل قراءة الياء مؤيدة لا دليلاً لأنه لا يلزم توافق القراءتين كما مر، وأما أن أصل ليهب لاهب فقلبت الهمزة ياء لانكسار ما قبلها فتعسف من غير داع له، ويعقوب عطف على أبي عمرو لا على نافع إذ لا اختلاف في الرواية عنه، وقوله: طاهر الخ يعني أن الزكاء شامل للزيادة المعنوية كالطهارة والحسية. قوله: (فإن هذه الكنايات إنما تطلق فيه) أي في النكاح الحلال فإنه محل التأدب وفاعله يأنف من التصريح به ومرتكب الزنا لا أدب له ولا حشمة فلا يأنف من مثله، وليس مقامه مقام الكناية بل تطهير اللسان عنه أو التقرير به، وقد راعى المصنف رحمه الله هذا الأدب إذ قال: لم يباشرني دون يجامعني أو ينكحني فهو أحسن مما في الكشاف من النكاح وجمع الكناية، وإن كان الواقع هنا واحدة منها إشارة إلى أن لها أخوات كلامستم النساء ودخلتم بهنّ وبنى بها إلى غير ذلك، وخبت بضم الباء بمعنى عمل ما يكره وهو صريح، وفجر فعل الفجور مثله وإن كان في الأصل كناية لأنه من الفجر لكنه شاع في الزنا حتى صار صريحاً

بها وفجر ونحو ذلك ويعضده عطف قوله ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ عليه وهو فعول من البغي قلبت واوه ياء وأدغمت ثم كسرت الغين اتباعاً ولذلك لم تلحقه التاء أو فعيل بمعنى فاعل ولم تلحقه التاء لأنه للمبالغة أو للنسب كطالق ﴿قَالَ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَلِنَجْعَلَهُ﴾

وحقيقة فيه، ولا يرد عليه ما في سورة آل عمران من قوله: ﴿ولم يمسنني بشر﴾ [سورة آل عمران، الآية: ٤٧] إذ جعل كناية عنهما فإنه لم يجعل كناية عن الزنا وحده بل عنهما على سبيل التغليب وهو لا يحسن هنا على أنه قيل إنه استوعب الأقسام هنا لأنه مقام البسط واقتصر على نفي النكاح ثمة لعدم التهمة لعلمها أنهم ملائكة لا تتخيل منهم تهمة بخلاف هذه الحالة لمجيء جبريل عليه الصلاة والسلام في صورة غلام أمرد، ولذا تعوذت منه ولم يسكن روعها حتى صرح بأنه رسول من الله على أنه قيل إن ما في آل عمران من الاكتفاء وترك الاكتفاء هنا لأنها تقدم نزولها فهي محل التفصيل بخلاف تلك لسبق العلم، وبقي هنا كلام مفصل في شروح الكشاف. قوله: (ويعضده عطف قوله ولم أك بغياً عليه) أي يعضد أن المراد بما قبله الكناية عن مباشرة الحلال عطف ما ذكر عليه لأن الأصل في العطف المغايرة وأما جعله من التخصيص بعد التعميم على طريق التغليب لزيادة الاعتناء بتبرئة ساحتها عن الفحشاء كما ذهب إليه بعضهم، فخلاف الظاهر ولهذا الاحتمال لم يقل يدل عليه. قوله: (وهو) أي لفظ بغياً فعول وأصله بغوي فاعل الإعلال المشهور وأما قول ابن جني: لو كان فعولاً لقبيل بغو كما قيل نهو عن المنكر فمردود بأنه شاذ كما صرح به ابن جني أيضاً لمخالفته القاعدة الصرفية، ولذا لم تلحقه التاء لأن فعولاً يستوي فيه المذكر والمؤنث، وإن كان بمعنى فاعل كصبور، وأما فعيل بمعنى فاعل فليس كذلك فلذا وجهه المصنف رحمه الله بأنه للمبالغة التي فيه حمل على فعول، كما قيل ملحفة جديد، وإن قيل فيه إنه بمعنى مفعول أي مجدود ومقطوع لأن الثياب الجديدة تقطع، وأورد عليه العلامة في شرح الكشاف أن نفي الأبلغ لا يستلزم نفي أصل الفعل فلا يناسب المقام وأجيب بأن المراد نفي القيد والمقيد وهو دقيق ولا يخفى أنه لا دقة فيه فإنه مع شهرته المتداول خلافه وأن السؤال وارد على تخريج الجمهور فالأوجه أن يقال: إنها لشدة طهارتها ونزاهة بيتها عدته عظيماً من مثلها وإن قلّ ولذا سمي الزنا فحشا مع تفسيره بما عظم قبحه، فإن قلت البغي أصل معناه تجاوز الحد فهو في الزنا كناية فينافي ما مر، قلت: هو كذلك بحسب أصل اللغة لكن البغي شاعت في الزانية فصارت حقيقة صريحة.

قوله: (أو للنسب) ومثله يستوي فيه المذكر والمؤنث، وقيل: ترك تأنيته لاختصاصه في الاستعمال بالمؤنث وتفصيله في المفصل وشروحه. قوله: (ونفعل ذلك لنجعله الخ) لما كان العطف هنا مخالفاً للظاهر، لأن العلة لا تعطف على المعلل وقد ورد مثله في أماكن خرج على وجهين أحدهما تقدير معلل معطوف على ما قبله وقدره المصنف مقدماً على الأصل والزمخشري قدره مؤخراً لأن ذكره دون متعلقه يقتضي الاعتناء به، فهو بالتقديم التقديري أليق وتركه المصنف رحمه الله لإيهامه الحصر وهو غير مقصود، والآخر أن يكون معطوفاً على علة

أي ونفعل ذلك لنجعله آية أو لنبين به قدرتنا ولنجعله وقيل عطف على ليهب على طريقة الالتفات ﴿آيَةً لِلنَّاسِ﴾ علامة لهم وبرهاناً على كمال قدرتنا ﴿وَرَحْمَةً مِّنَّا﴾ على العباد يهتدون بإرشاده ﴿وَكَاكَ أَمْرًا مَّقْضِيًّا﴾ أي تعلق به قضاء الله في الأزل أو قدر وسطر في اللوح أو كان أمراً حقيقياً بأن يقتضي ويفعل لكونه آية ورحمة ﴿فَحَمَلَتْهُ﴾ بأن نفخ في درعها فدخلت النفخة في جوفها وكان مدة حملها سبعة أشهر، وقيل ستة وقيل ثمانية، ولم يعش مولود وضع لثمانية غيره وقيل ساعة كما حملته نبذته وسنها ثلاث عشرة سنة، وقيل: عشر سنين وقد حاضت حيضتين ﴿فَأَنْتَبَذَتْ بِهِ﴾ فاعتزلت وهو في بطنها، كقوله:

تدوس بنا الجماجم والتريباً

محذوف والضمير عائد على الغلام، وفي الكشف حذف المعلل هنا أولى إذ لو فرض علة أخرى لم يكن بد من معلل محذوف أيضاً إذ ليس قبلها ما يصلح لأن يكون معللاً فهو تطويل للمسافة، وهذه الجملة أي العلة ومعلولها معطوفة على قوله: هو عليّ هين وفي إثارة الاسمية في الأولى دلالة على لزوم الهون وإزالة الاستبعاد والفعلية في الثاني للدلالة على أنه انتشى ليكون آية متجددة، فتأمل. قوله: (وقيل عطف على ليهب على طريقة الالتفات) الالتفات فيه على هذه من الغيبة إلى التكلم فهو مخصوص بها، ويحتمل أن يعم القراءتين لكن الالتفات على قراءة لأهب بمعنى آخر مذكور في المطول، فتأمل. قوله: (وبرهاناً) إشارة إلى أن المراد بالعلامة البرهان، لأنه يدل على وجود المبرهن عليه كدلالة العلامة على ما هي أمارة له، وقوله: حقيقاً بأن يقضي لما كان الولد لم يعط في ذلك الزمان أوله بمقدر ومسطر في اللوح أو بأن المراد به أنه من الأمور التي لا بد من تحققها لكونه آية ورحمة فعبّر عنه بلفظ المفعول تنبيهاً على تحققه، وعليهما فقوله: وكان أمراً مقضياً تذييل لما قبله قيل والأول أنسب بمذهبنا، والثاني بمذهب المعتزلة في رعاية الأصلح لكن مراد المصنف رحمه الله أنه حقيق بمقتضى الحكمة والتفضل لا وجوباً على الله فلا يرد عليه شيء، وقوله أنسب إشارة إلى ذلك، وقوله: لكونه آية ورحمة إشارة إلى أنه تذييل لما قبله على الوجه الثاني وعلى ما قبله وهو تذييل لمجموع الكلام. قوله: (ولم يعش مولود وضع لثمانية غيره) فهو من خواص عيسى عليه الصلاة والسلام عندهم وقد صرح به أهل التنجيم ونقل النيسابوري له وجهاً يخالف ما ذكره كويشار في دخله ولس هذا محله. قوله: (كما حملته نبذته) أي وضعت وولدت عقيب الحمل من غير مضي مدة طويلة وهذه الكاف تسمى كاف المفاجأة وكاف القرآن، وقد نقلها النحاة كصاحب المغني ووقعت في كلام العرب والفقهاء نحو سلم كما تدخل وصل كما يدخل الوقت وهي كاف التشبيه في الأصل كأنه شبه وقت أحد الحديثين المتجاورين بوقت الآخر أو أحدهما بالآخر لوقوعهما في زمن واحد ولكونه خلاف المعروف فيها قال في المغني إنه معنى غريب جداً. قوله: (وهو في بطنها) يعني أن الباء للملابسة والمصاحبة لا للتعدية والجار والمجرور

والجوازَ والمجرور في موضع الحال ﴿مَكَانًا قَصِيًّا﴾ بعيداً من أهلها وراء الجبل، وقيل: أقصى الدار ﴿فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ﴾ فألجأها المخاض وهو في الأصل منقول من جاء

وظرف مستقر وقع حالاً أي مصاحبة وحاملة له كما في الباء الواقعة في البيت المذكور وهو من قصيدة للمتنبى وقبله:

كأن خيولنا كانت قديماً تسقي في قحوفهم الحليباً...
فمرّت غير نافرة عليهم تدوس بنا الجماجم والتريباً...

والقحوف جمع قحف وهو العظم الذي فوق الدماغ، والمراد بالجماجم الرؤوس، والتريب عظم الصدر يقول: كأن خيولنا كانت قديماً تسقى في قحوف الأعداء اللبى وكانت عادتهم سقيه لكرام خيلهم يعني أنها لاعتيادها لذلك لم تنفر من القتلى وداست رؤوسهم وصدورهم ونحن على ظهورها والدوس الوطء بالرجل ولم يجعلها للتعدي هنا وإن صح لأن قوله: فأجأها المخاض يقتضي أنها متبذة بنفسها لا نابذة له. قوله: (وهو في الأصل منقول من جاء الخ) تبع فيه الزمخشري حيث قال: أجاء منقول من جاء إلا أن استعماله قد تغير بعد النقل إلى معنى الإلجاء ألا ترى أنك تقول جئت المكان وأجاءنيه زيد كما تقول: بلغته وأبلغنيه، ونظيره أتى حيث لم يستعمل إلا في الإعطاء ولم تقل أتيت المكان وآتانيه فلان. اهـ. وقد رده في البحر، وقال: إن قوله أن الاستعمال غيره لم يقله أهل اللغة والإجاء تشمل المجيء بالاختيار وبالقسر والإلجاء، وقوله: ألا ترى الخ يرده أن من يرى التعدي بالهمزة قياسية لا يسلمه ومن رآها سماعية قال: إن ما أنكره مسموع من العرب كما في الصحاح وتنظيره باتى غير صحيح فإنه بناء على أن همزته للتعدي وأصله أتى وليس كذلك بل هو مما بنى على أفعل وليس منقولاً من أتى بمعنى جاء المتعدى لواحد، ولو كان كذلك لكان مفعوله مفعولاً ثانياً وفاعله مفعولاً أول على قاعدتهم في مثله وعلى ما ذكره يكون بالعكس إلى آخر ما ذكره وأطال فيه (قلت) ما ذكره غير وارد على الشيخين أما قوله: إنه لم يقله أهل اللغة فغير صحيح لأنه قال في مختصر العين وتاج المصادر أجأت الرجل إلى كذا أجاته إليه ونقله الجوهري عن الفراء فالحق ما قاله السفاقي: إن الإجاء مما نقل بالهمزة إلى الإلجاء كما نقل الإيتاء إلى الإعطاء وإن احتمل أن يكون مما بني على أفعل لكن الأول يرجحه أن الأصل اتحاد المادة والثاني يرجحه أن اختلاف المعنى دليل على اختلافهما، وما ذكره في التعدي إنما يرد على عدم النقل وأما عليه فلا لكنه يرد عليه كما في شروح الكشاف وتبعهم الفاضل المحشي أنه يقال: أجاته إذا جئت به كما يقال: بمعنى أجاته كما في الصحاح وغيره، ويقال: أتاه بمعنى أتى به كما يقال: بمعنى أعطاه ومنه قوله تعالى: ﴿آتَانَا غَدَاءَنَا﴾ [سورة الكهف، الآية: ٦٣] أي اتنا به كما مر فكيف ينكر أيضاً ما اعترف به أولاً، وأما كون أجاء لا يتعدى بإلى كما ذكره السفاقي فغير صحيح، وقال الراغب: يقال جاءه بكذا وأجاءه قال تعالى: ﴿فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ﴾ [سورة مريم، الآية: ٢٢] وقيل معناه ألجأها، وإنما هو معدى عن جاء اهـ. والظاهر عدم وروده أيضاً لأنهما

لكنه خص به في الاستعمال كآتي في أعطى وقرىء المخاض بالكسر، وهما مصدر مخضت المرأة إذا تحرك الولد في بطنها للخروج ﴿إِنِّي جَذَعْتُ النُّخْلَةَ﴾ لتستتر به وتعتمد عليه عند الولادة، وهو ما بين العرق والغصن، وكانت نخلة يابسة لا رأس لها ولا خضرة وكان الوقت شتاء، والتعريف إما للجنس أو للعهد إذ لم يكن ثم غيرها وكانت كالمتعالم عند الناس ولعله تعالى ألهمها ذلك ليربها من آياته ما يسكن روعتها ويطعمها الرطب الذي هو خرسة النفساء الموافقة لها ﴿قَالَتْ يَلْتَنِنِي مِنِّي قَبْلَ هَذَا﴾ استحياء من الناس ومخافة لومهم،

لم يريدنا بنقله ونقله إلى معنى تغاييره بالكلية بل أنهما خصا بأحد فرديهما فإنك إذا ألجأتها إلى شيء جعلته جائياً إليه حقيقة أو حكماً كما يشهد له تفسيره بجئت به، وكذا آتيت به فإنه بمعنى ناولته والمناولة نوع من الإعطاء ألا ترى أن مآل أجاها المخاض إلى جذع النخلة نقلها من مكانها إليه ولا فرق بينه وبين الإلجاء فلا مخالفة فيه ولا تناقض فتدبره. قوله: (مصدر مخضت) أي بفتح الخاء وكسرهما وأصل المخض تحريك سقاء اللبن وهزه ليجتمع زبده وسمنه فاستعمل لطلق الولادة كما ذكره ثم صار حقيقة عرفية فيه، وقوله: وتعتمد عليه حتى تتكي منتصبه والمراد بالعرق أصلها والغصن رأسها ولا خضرة عطف تفسير لقوله: لا رأس لها وهو معه تفسير لقوله: يابسة وإلا فكل نخلة يابسة، وقوله: وكان الوقت شتاء يعني والنخل لا تثمر فيه ولا تتحمل ثمرتها برده فترك عليه. قوله: (والتعريف إما للجنس) فالمراد واحدة من النخل لا على التعيين أو للعهد فالمراد نخلة مدينة معينة ويكفي لتعيينها في نفسها وإن لم يعلمها المخاطب بالقرآن، وهو النبي ﷺ كما إذا قلت أكل السلطان ما أتى به الطباخ أي طباخه فإنه المعهود، أو يقال إنها معينة له أيضاً بأن يكون الله أراها له ليلة المعراج فإن فيه أنّ جبريل عليه الصلاة والسلام أنزله ببيت لحم وهو محل ولادة عيسى عليه الصلاة والسلام، فلا يرد عليه ما قيل إنه لا مساخ للعهد هنا فإنه لا بد فيه من علمه للمخاطب وهو مفقود هنا، وقول المصنف رحمه الله: إذ لم يكن ثم غيرها صريح في الجواب الأول وما ذكره في العهد غير مسلم مع أنه ليس أبا عذرتة والمتعالم بفتح اللام تفاعل من العلم، والخرسة بخاء معجمة مضمومة وراء مهمل ساكنة وسين مهمل ما تأكله النفساء وهو مخصوص بها كالعقيقة لما يذبح عن المولود والوليمة للعرس. قوله: (ولعله الخ) من آياته أي مما خالف العادة فيها وهو إثمارها بدون رأس وفي إثمارها في وقت الشتاء الذي لم يعهد فيه ذلك، وكونها واحدة ليس معها غيرها يلحق طلوعها كما هو المعتاد فهو دليل لها على عدم استغراب الولادة منها بلا زوج وسبب وأن القادر على إيجاد رطب جنّي من خشبة يابسة في غير زمانه قادر على هذا، وخصت النخلة بذلك لشبهها بالإنسان كما ذكره وفيه إشارة أيضاً إلى أنّ ولدها نافع كالثمرة الحلوة، وأنه عليه الصلاة والسلام سيحيي الأموات كما أحيا الله بسببه الموات وفيه من اللطف أيضاً ما أشار إليه المصنف رحمه الله وهي أنّ النفساء عقب النفاس تطعم طعاماً حلواً لأن كل حلواً حارّ فبحرارته يسيل الدم فيخرج بقية دم النفاس التي لو بقيت ضرت وهو معنى قوله: الموافقة لها، وقيل:

وقرأ أبو عمرو وابن كثير وابن عامر وأبو بكر مت من مات يموت ﴿وَكُنْتُ نَسِيًّا﴾ ما من شأنه أن ينسى ولا يطلب ونظيره الذبح لما يذبح، وقرأ حمزة وحفص بالفتح وهو لغة فيه أو مصدر سمي به وقرىء به وبالهزمة وهو الحليب المخلوط بالماء ينسؤه أهله لقلته ﴿مَنَسِيًّا﴾ منسي الذكر بحيث لا يخطر ببالهم، وقرىء بكسر الميم على الاتباع ﴿فَنَادَيْهَا مِن تَحْتِهَا﴾ عيسى، وقيل جبريل كان يقبل الولد، وقيل: تحتها أسفل من مكانها وقرأ نافع وحمزة والكسائي وحفص وروح من تحتها بالكسر والجرّ على أنّ في نادى ضمير أحدهما، وقيل: الضمير في تحتها للنخلة ﴿أَلَّا تَحْزَنِي﴾ أي لا تحزني أو بأن لا تحزني ﴿فَدَجَلْ رَبِّكَ نَحْنُكَ سَرِيًّا﴾ جدولاً هكذا روي مرفوعاً، وقيل سيذا من السرو وهو عيسى عليه الصلاة والسلام ﴿وَهَزَىٰ إِلَيْكَ بِجَنَاحِ النَّخْلَةِ﴾ وأمليه إليك والباء مزيدة للتأكيد أو افعلي الهز والإمالة به أو هزي الثمرة بهزه والهز تحريك بجذب ودفع ﴿سُقِطَ عَلَيْكَ﴾ تساقط فأدغمت التاء الثانية في السين وحذفها حمزة وقرأ يعقوب بالياء وحفص تساقط من ساقطت بمعنى أسقطت، وقرىء

إنه لذلك جرت العادة بإطعام ذات النفاس تمراً وتحنيك الطفل به وهو ينفع من عسرت ولادتها. قوله: (وقرأ أبو عمرو وابن كثير وابن عامر وأبو بكر مت بضم الميم من مات يموت) كقلت وكسرها من مات يمات كخاف يخاف أو من مات يميت، ووافقهم على الضم يعقوب وهذا الاختلاف جار فيه، حيث وقع في القرآن وكان ينبغي تقديم قراءة الضم لأنها الأشهر وعليها الأكثر كما هو عادته وقوله: ما من شأنه أن ينسى فقوله: منسياً تأسيس لا تأكيد حتى يرد عليه أنه مجاز حينئذ والتأكيد ينافيه مع أنه ذكر في الكشاف أنّ العرب استعملته بهذا المعنى فصار حقيقة عرفية، وقوله: منسي الذكر فسر به ليكون تأسيساً أبلغ مما قبله، وقوله: ينسؤه أهله بالهزمة أو يخلطوه بالماء، وقيل: معناه يدفعه وليس من النسيان، وقوله: على الاتباع أي اتباع الميم للين. قوله: (وقيل جبريل عليه الصلاة والسلام الخ) مرّضه لأنه محلّ اللوث ونظر العورة وكلاهما لا يليق بالملك وكأنه لهذا فسر التحتية بما بعده وقوله: يقبل أي يباشر إخراج الولد كالمقابلة، وروح بفتح الراء علم لأحد القراء، وقوله: على أنّ في نادى ضمير أحدهما أي عيسى أو جبريل عليهما الصلاة والسلام وعلى تلك القراءة من الموصولة فاعل وقوله: الضمير للنخلة، وفي التفسير السابق لمريم، وقوله: أي لا تحزني فأن تفسيرية أو مصدرية مقدّر قبلها حرف الجرّ، والجدول النهر الصغير، والسريّ بهذا المعنى يأتي لأنه من سري يسري، وبمعنى السيد واويّ من السرو وهو الرفعة كما أشار إليه المصنف رحمه الله وأما السرو اسم شجر فليس بمراد هنا وقوله: وهو أي السريّ المراد به على هذا عيسى عليه الصلاة والسلام. قوله: (وأمليه إليك الخ) يعني أن الهمز مضمن معنى الإمالة ولذا عدها بإلى أو أنه جعل مجازاً عنه أو اعتبر في تعديته معنى الميل لأنه جزء معناه لأنه تحريك بجذب ودفع أو تحريك يميناً وشمالاً سواء كان بعنف أو لا فلا مغايرة فيه لقول الراغب: إنه التحريك الشديد كما توهم فيتضمن معنى الإمالة، ولما كان متعدياً بنفسه وجه ذكر الباء بأنها مزيدة للتأكيد، أو

تساقط وتسقط ويسقط فالتاء للنخلة والياء للجدع ﴿رُطْبًا جَنِيًّا﴾ تتميز أو مفعول روي أنها كانت نخلة يابسة لا رأس لها ولا ثمر وكان الوقت شتاء فهزتها فجعل الله تعالى لها رأساً وخصوصاً ورطباً وتسليتها بذلك لما فيه من المعجزات الدالة على براءة ساحتها فإن مثلها لا يتصور لمن يرتكب الفواحش والمنهية لمن رآها على أن من قدر أن يثمر النخلة اليابسة في

أنه منزل منزلة اللازم لأنه بمعنى افعلي الهز فالباء للآلة كما في كتبت بالقلم أو مفعوله محذوف وهو على تقدير مضاف أي هزي الثمرة بهزه، ونحوه ما نقل عن المبرد أن مفعوله رطباً على أنه تنازع هو وتساقط فيه لكنه ضعفه في الكشف لتخلل جواب الأمر بينه وبين معموله وأما قوله: في الكشف إن الهز يقع على الثمرة تبعاً للجدع فجعل الأصل تبعاً بإدخال باء الاستعانة عليه غير مناسب فردّه بعض شراح الكشف بأن الهز وإن وقع بالأصالة على الجذع لكن المقصود منه الثمرة فلهذا النكتة المناسبة جعلت أصلاً لأن هز الثمرة ثمرة الهز، وقد تطفل عليه بعضهم فأجاب به من عنده وفيه نظر لأن المفيد لتلك قوله: تساقط عليك رطباً، وهز الثمرة لا يخلو من ركاكة فالوجه ما ذكره في الكشف، وقوله: في القاموس يقال: هزه وهزبه مما لا يلتفت إليه وفي تساقط قرأت تسع وهي ظاهرة، وقوله: وحذفها أي الثانية. قوله: (فالتاء للنخلة) فيه تسمح أي التأنيث الذي دلت عليه التاء باعتبار النخلة والتذكير باعتبار الجذع وجعل التأنيث باعتباره أيضاً لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه، كما في قوله: يلتقطه بعض السيارة خلاف الظاهر، وإن صح ولذا لم يلتفتوا إليه وكون رطباً تمييزاً أو مفعولاً أو حالاً موطئة بحسب معنى القراءات. قوله: (رطباً جنياً) قال ابن السيد في شرح أدب الكاتب كان يجب أن يقول جنية إلا أنه أخرج بعض الكلام على التذكير وبعضه على التأنيث، وجاء في القرآن ما هو أغرب من هذا وهو قوله تعالى: ﴿وقالوا لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً أو نصارى﴾ [سورة البقرة، الآية: ١١١] فأفرد اسم كان حملاً على لفظ من وجمع خبرها حملاً على معناه كقولك: لا يدخل الدار إلا من كان عقلاء وهذه مسألة أنكراها كثير من النحويين. قوله: (روي الخ) هذا توطئة لما بعده والخصوص بضم الخاء المعجمة والصاد المهملة ورق النخل خاصة، وقوله: وتسليتها الخ إشارة إلى سؤال في الكشف، وهو أن حزنها لم يكن لفقد الطعام والشراب حتى تتسلى بالسري والرطب وجوابه بأن تسليتها بهما ليست من هذه الحيشية بل من حيث اشتمالهما على أمور خارقة للعادة دالة على براءة ساحتها، وقدرة الله الباهرة التي يهون عندها كل شيء حتى لا ينكر أمرها فقوله: بذلك أي بقوله: قد جعل ربك تحتك سرياً الخ، وقوله: لما فيه من المعجزات قيل إن نسب ذلك لمريم فهو كرامة لا معجزة، ولو قيل بنبوته لأن المعجزة الأمر الخارق للعادة الواقع للتحدّي ولا تحدي هنا، وإن نسب لعيسى ﷺ فما وقع للنبي ﷺ منه قبل ظهور نبوته كتظليل الغمام للنبي ﷺ^(١) فهو إرهاب لا معجزة، وأقرب ما قيل فيه أن المراد

(١) ذكر ذلك ابن هشام في سيرته ١/ ١٨١ عن ابن إسحاق دون إسناد.

الشتاء قدر أن يجعلها من غير فحل، وأنه ليس يبدع من شأنها مع ما فيه من الشراب والطعام ولذلك رتب عليه الأمرين، فقال: ﴿فَكَلِمَاتٍ وَأَشْرَى﴾ أي من الرطب وماء السري أو من الرطب وعصيره ﴿وَقَرَى عَيْنًا﴾ وطيبى نفسك وارفضي عنها ما أحزنك وقرىء وقرى بالكسر، وهو لغة نجد واشتقاقه من القرار فإن المعين إذا رأت ما يسر النفس سكنت إليه من النظر إلى غيره أو من القر فإن دمة السرور باردة ودمعة الحزن حارة ولذلك يقال قرّة العين للمحبوب، وسختتها للمكروه ﴿فَأَمَّا تَوْنٌ مِنَ الْبَشْرِ أَحْدَاكُ﴾ فإن ترى آدمياً وقرىء ترون على لغة من يقول: لبأت بالحج لتأخ بين الهمزة وحرف اللين ﴿فَقَوْلِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا﴾

بالمعجزة معناها الغوي وهي الأمر المعجز للبشر لكونه خارقاً للعادة مطلقاً فيصدق على الكرامة والإرهاص أو هي مجاز عرفي لذلك، وقوله: فجعل الله له ذكر الضمير باعتبار أنها جذع لأنها إنما تكون نخلة إذا كانت تامة وإلا فهي جذع من الخشب اليابس والمنبهة معطوفة على الدالة، وعليه حال من مفعول رآها والضمير للشأن، وعلى أنّ الخ متعلق بالمنبهة وقوله: وأنه أي الحبل من غير فحل، وقوله: مع ما فيه أي فيما ذكر من تهيئة شرابها وطعامها حتى لا تتألم بفقدتهما أيضاً لكن ذلك ليس مقصوداً بالذات. قوله: (ولذلك رتب عليه الأمرين) الإشارة تحتل أن تكون لما فيه أي لما في الأمر الذي سلاها به من ذكر الطعام والشراب رتب عليه الأمرين يعني المأكول والمشروب يعني بالفاء، ويحتمل أنّ الإشارة لجميع ما تقدّم أي ولأنه سلاها تسلية أزال حزنها أمرها بالأكل والشرب لأنّ الحزين لا يتفرغ لمثله كما نبه عليه بقوله: وقرى عينا، وقدم الماء أولاً وأخر الشرب هنا لأنّ الماء الجاري أظهر في إزالة الحزن، وأصل في النفع عام نفعه للتنظيف ونحوه وحيث ذكره للشرب أخره لأنه إنما يكون بعده ولذا قدّم الأكل على الشرب حيث وقع ويحتمل أنه قدّم الأكل ليجاور ما يشاكله، وهو الرطب، وقوله: أو من الرطب وعصيره قيل: هو إذا أريد بالسري عيسى عليه الصلاة والسلام وليس بمتعين. قوله: (وطيبى نفسك) طيب النفس عبارة عن الاطمئنان وعدم القلق والحزن، فقوله: وارفضي أي اتركي تفسير له يعني أنّ قرّة العين كناية عن السرور ودفع الحزن وهو إما من القرار والسكون أو من القر بمعنى البرد، ويشهد للأول قوله:

تدور أعينهم من الحزن

وللثاني قولهم: قرّة العين وسختتها وذكرها في وجه برودة دمة السرور وسخونة غيرها أنّ سبب البكاء ارتفاع أبخرة ينعصر بها ما في الدماغ من الرطوبات حتى تسيل وتلك الأبخرة تكون حرارتها في حالة الحزن أشدّ لعدم انتشارها كما في السرور الظاهر على البشرة، وقوله: وهو لغة نجد أي فإنهم يقولونه بفتح عين الماضي وكسر عين المضارع وغيرهم يكسر عين الماضي ويفتح عين المضارع من القر بمعنى السكون أو البرد، وقوله: لبأت بالحج أصله لبيت من التلبية وهي قولك: لبيك اللهم لبيك فأبدلت الياء همزة والمؤاخاة بين الهمزة وحرف اللين

صمتاً وقد قرىء به أو صياماً وكانوا لا يتكلمون في صيامهم ﴿فَلَنْ أَكَلِمَ أَيَّوَمَ إِنْسِيًّا﴾ بعد أن أخبرتكم بنذري، وإنما أكلم الملائكة وأناجي ربي وقيل: أخبرتهم بنذرها بالإشارة، وأمرها بذلك لكراهة المجادلة والاكْتِفَاء بكلام عيسى عليه الصلاة والسلام فإنه قاطع في قطع الطاعن ﴿فَأَتَتْ بِهِ﴾ أي مع ولدها ﴿قَوْمَهَا﴾ راجعة إليهم بعدما طهرت من النفاس ﴿تَحْمِلُهُ﴾ حاملة إياه ﴿قَالُوا يَمْرُؤُ لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا فَرِيًّا﴾ أي بديعاً منكراً من فري الجلد

لأنه يبذل منها ولم يقل والياء لأنه لا يختص بها. قوله: (صمتاً) فالمراد به الإمساك مطلقاً وهو أصل معناه أو هو مجاز عنه والقرينة قوله: فلن أكلم اليوم الخ وعليه يظهر التفریح، وقوله: وكانوا لا يتكلمون في صيامهم وكان ذلك قرينة في دينهم فيصح نذره، وقد نهى النبي ﷺ عنه فهو منسوخ في شرعنا كما ذكره الجصاص في كتاب الأحكام وقد ورد في الحديث كما رواه أبو داود لا يتم بعد احتلام ولا صمت يوم إلى الليل^(١)، وفي شرح البخاري لابن حجر عن ابن قدامة أنه ليس من شريعة الإسلام، وظاهر الإخبار تحريمه فإن نذره لا يلزمه الوفاء به ولا خلاف فيه بين الشافعية والحنفية لما فيه من التضييق، وليس من شرعنا وإن كان قرينة في شرع من قبلنا وعليه أيضاً فالتفریح ظاهر. قوله: (بعد أن أخبرتكم بنذري) لدفع ما يتوهم من أنها إذا أنذرت عدم الكلام يكون قولها هذا مبطلاً له، وحاصله أنها نذرت أن لا تكلم أحداً بغير هذا الإخبار فلا يكون مبطلاً له لأنه ليس بمنذور، وقولها: إني نذرت ليس بإنشاء للنذر بل إخبار عن نذر وقع منها ولم تعين زمانه وزمانه كان بعد التكلم بهذا، ويحتمل أن قوله: فلن أكلم اليوم انسيا تفسير للنذر بذكر صيغته فلا وجه لما قيل إن الظاهر أن هذا الكلام إنشاء للنذر، فما ذكره المصنف لكونه في صورة الخبر أو لتضمنه له وكذا ما قيل إنه من تمة النذر أو هو مستثنى منه عقلاً لأنه ضروري، وقوله: أكلم الملائكة من مفهوم قوله: إنسياً دون أحداً، وقوله: مع ولدها إشارة إلى أن الباء للمصاحبة ولو جعلت للتعدية صح أيضاً وقوله: حاملة إياه إشارة إلى أن الجملة حال من ضمير مريم أو عيسى، ولذا فصل الضمير ليتحقق تنكيره بخلاف ما لو قال حاملته. قوله: (بديعاً منكراً من فري الجلد) يعني أن أصل حقيقة الفري قطع الأديم والجلد مطلقاً، ثم فرق بين قطع الإفساد والإصلاح ثم استعير لفعل ما لم يسبق له، ولذا فسره المصنف بقوله: بديعاً وأما كونه منكراً فظلياً ممما فعل، واختار الثلاثي لأن فعلاً إنما يصاغ قياساً منه، ومن لم يحققه قال الأولى أن يقول: من أفرى لما في الصحاح من أن أفرأه معناه قطعه على جهة الإفساد وفراه قطعه على جهة الإصلاح ثم أجاب تارة بأن فري يرد للإفساد

(١) أخرجه أبو داود ٢٨٧٣ وعنه ابن عساکر في تاريخ دمشق ٢/٢٥٧/٩ والطحاوي في المشكل ٢٨٠/١ والطبراني في الصغير كما في المجمع ٤/٣٣٤ كلهم من حديث علي بن أبي طالب. قال الألباني في الإرواء رقم ١٢٤٤ هذا إسناد فيه ثلاث علل: ١ و٢ عبد الله بن خالد بن سعيد وأبوه لا يعرفان. ٣ - يحيى بن محمد المدني وهو الجاري قال الحافظ صدوق يخطيء اه كلامه.

﴿يَتَأَخَتَّ هَرُونَ﴾ يعنون هارون النبي عليه الصلاة والسلام وكانت من أعقاب من كان معه في طبقة الأخوة، وقيل: كانت من نسله وكان بينهما ألف سنة، وقيل هو رجل صالح أو طالح كان في زمانهم شبهوها به تهكماً أو لما رأوا قبل من صلاحها أو شتموها به ﴿مَا كَانَ أَبُوكِ امْرَأً سَوًّا وَمَا كَانَتْ أُمُّكَ بَغِيًّا﴾ تقرير لأن ما جاءت به فري وتنبية على أن الفواحش من أولاد الصالحين أفحش ﴿فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ﴾ إلى عيسى عليه الصلاة والسلام أن كلموه ليجيبكم ﴿قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ ولم نعهد صبياً في المهد كلمه عاقل وكان زائد والظرف صلة من وصيباً حال من المستكن فيه أو تامة أو دائمة كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيماً حَكِيمًا﴾ أو بمعنى صار قال: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ أنطقه الله تعالى به أولاً لأنه أول المقامات وللرد على من يزعم ربوبيته ﴿ءَاتَيْنَاكِ الْكِتَابَ﴾ الإنجيل ﴿وَجَعَلْنَا نِيًّا وَجَعَلْنَا مُبَارَكًا﴾ نفاعاً معلماً للخير والتعبير بلفظ الماضي إماماً باعتبار ما سبق في قضائه أو بجعل

أيضاً، كما في القاموس وأخرى بأن القطع الصالح قد يكون محل تعجب لقلّة النظر الصحيح وغلبة الهوى. قوله: (وكانت من أعقاب من كان معه الخ) يعني أنها وصفت بالأخوة لكونها وصف أصلها أو هرون يطلق على نسله كهاشم وتميم، والمراد بالأخت أنها واحدة منهم كما يقال أخا العرب، وقوله: وقيل هو رجل صالح أو طالح فليس المراد هرون موسى بل رجل آخر سمي باسمه، وقوله: شبهوها به لأن الأخ والأخت يستعمل بمعنى المشابه كثيراً والتهكم على أنه صالح والشم على أنه طالح، وقوله: إن كلموه ليجيبكم يعني أشارت إليه إشارة يفهم منها هذا بدليل قوله: قالوا كيف. قوله: (وكان زائدة الخ) الداعي لما ذكره أنه لو أبقى النظم على ظاهره لم يبق خارقاً للعادة ومحلّاً للتعجب والإنكار فإن كل من يكلمه الناس كان في المهد صبياً قبل زمان تكليمه، فإما أن تجعل زائدة لمجرد التأكيد من غير دلالة على زمان والمعنى كيف نكلم من هو في المهد الآن حالة كونه صبياً، فصبياً حال مؤكدة لأن كان الزائدة لا عمل لها، ولو لم تكن زائدة كان خبراً وأما على قول من قال: إن كان الزائدة لا تدلّ على حدث لكنها تدلّ على زمان ماضٍ مقيد به ما زيدت فيه كالسيرافي فالزيادة لا تدفع السؤال كما في شرح المفصل لابن عيش، وما وقع هنا في تفسير النيسابوري من أن زيادتها نظراً إلى أصل المعنى وإن كانت تفيد زيادة ارتباط مع رعاية الفاصلة بناء على أنها عاملة في الاسم والخبر كما ذهب إليه الجوهري ونقله عنه في شرح التسهيل للدماميني فلا يرد عليه ما قيل إنها غير عاملة فلا دخل لها في انتصاب صبياً في الفاصلة كما قيل نعم المشهور خلافه وهو سهل. قوله: (أو تامة) بمعنى وجد وصيباً حال مؤكدة أيضاً وهي وإن دلت على المضي أيضاً إلا أنّ معنى المضي هنا تقدّمه على زمان التكلم في الجملة، ويقاؤه عليه بحكم الاستصحاب وفيه نظر فإنه على هذا ما الفرق بين التامة والناقصة فتأمل. قوله: (أو دائمة كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيماً حَكِيمًا﴾) يعني أنها تدلّ على الدوام والاستمرار بقطع النظر عن المضي، وغيره فهي

المحقق وقوعه كالواقع، وقيل: أكمل الله عقله واستنبأه طفلاً ﴿أَيْنَ مَا كُنْتُ﴾ حيث كنت ﴿وَأَوْصَانِي﴾ وأمرني ﴿بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ﴾ زكاة المال إن ملكته أو تطهير النفس عن الرذائل ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا وَبَرًّا بِوَالِدِي﴾ وباراً بها عطف على مباركاً، وقرىء بالكسر على أنه مصدر وصف به أو منصوب بفعل دلّ عليه أوصاني أي وكلفني برأ ويؤيده القراءة بالكسر والجرّ عطفاً على الصلاة ﴿وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا شَقِيًّا﴾ عند الله من فرط تكبره ﴿وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ﴾

بمعنى لم يزل ولا يزال، قال في الغرر: والدرر الرضوية وهو فصيح كثير في كلام العرب وهو مجاز ثم بين وجه التجوّز فيه، والدوام هنا يكون بمعنى ثبوت الخبر في الماضي من غير انقطاع له كما ذكره ابن الحاجب، ويصح أن يراد به هذا أيضاً فيكون أحد الوجهين المذكورين في الكشاف ولا يرد عليه شيء كما توهم وإذا كان بمعنى صار فالمضى بالنسبة لما صار منه وهو يدلّ على البقاء فيما صار إليه كما هو شأن صار، وفي الكشاف إن كان لإيقاع مضمون الجملة في زمان ماض مبهم يصلح لقريبه وبعيده وهي هنا لقريبه خاصة بقريته السياق والتعجب والغرض استمراره على حاله وهو أوكد ممن هو في المهد لأنّ السابق كالشاهد عليه، ووجه آخر أن يكون نكلم حكاية حال ماضية أي كيف عهد قبل عيسى أن يكلم الناس صبيّاً في المهد وقال الزجاج: الأجود أن تكون من شرطية لا موصولة أو موصوفة كما قيل أي من كان في المهد فكيف نكلمه وهذا كما يقال: كيف أعط من لا يعمل بموعظتي والماضي بمعنى المستقبل في باب الجزاء فلا إشكال فيه. قوله: (لأنه أول المقامات) أي مقامات السالكين أولها الاعتراف بالعبودية وذلك بتفويض أموره كلها لسيدته الذي لا يسئل عما يفعل ومراتب هذا المقام متفاوتة، ووجه الردّ أنه لو كان رباً لم يكن عبداً بل مالكاً متصرفاً فلا وجه لما قيل إنّ الظاهر أن يقول على من زعم أنه ابنه وتفسير الكتاب بالإنجيل لأنّ تعريفه للعهد.

قوله: (نفاعاً) أي كثير النفع لإبرائه الأبرص والأكمه، وتعليمه الخير بإرشاده، وإن ضلّ به أقوام لسوء اختيارهم، وقوله: كالواقع أي في الماضي ولو قال: كالذي وقع كان أظهر لأنّ المتبادر من اسم الفاعل الحال، وقوله: وقيل الخ فهو على ظاهره من غير تأويل. قوله: (زكاة المال إن ملكته) في شرح الشفاء عن ابن عطاء الله أنه لا زكاة على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، لأنّ الله تعالى نزههم عن الدنيا فما في أيديهم لله ولذا لا يورثون أو لأنّ الزكاة تطهير وكسبهم طاهر، وفي قوله إن ملكته وما بعده إشارة إليه، وقيل إنه أمر له بإيجاب الزكاة على أمته فتأمل؛ وقوله: وصف به أي مبالغة كرجل عدل، أو بتقدير مضاف أي ذا برّ، وهو معطوف على قوله: مباركاً، وقوله: بفعل دلّ عليه أوصاني أي ألزمني أو كلفني لدلالة الوصية عليه، ويجوز عطفه على محلّ قوله: بالصلاة كما قيل في قراءة وأرجلكم بالنصب مع أن أوصى قد يتعدى للمفعول الثاني بنفسه كما وقع في البخاريّ أوصيناك ديناً واحداً فتأمل؛ وقوله: ويؤيده الخ فإنّ هذه القراءة تدلّ على أنه موصى به ففي قراءة النصب ينبغي توافقهما معنى فينصب بما دلّ عليه الوصية لتعلقها به. قوله: (عند الله من فرط تكبره) عند هنا إن كانت هي الظرفية

أَمْوَتْ وَيَوْمَ أُنَبِّئُ حَيًّا ﴿٣٤﴾ كما هو على يحيى والتعريف للعهد والأظهر أنه للجنس والتعريض باللعن على أعدائه فإنه لما جعل جنس السلام على نفسه عرض بأن ضده عليهم كقوله تعالى: ﴿وَالسَّلَامُ عَلَىٰ مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَىٰ﴾ فإنه تعريض بأن العذاب على من كذب وتولى ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ أي الذي تقدم نعتة هو عيسى ابن مريم لا ما تصفه النصارى، وهو

فالمراد أنه لم يقض له بالشقاوة في علمه الأزلي وعند الله قد يراد به في علمه وقد يراد به في حكمه كما صرحوا به، فالمراد إن عدم جباريته وشقاوته لا تختص بالماضي كما يفهم من ظاهر النظم بل هي مما لا تتغير لأنها مما قضى وقدر، فلا وجه لما قيل إن الأولى عدم التقييد، ولا لما قيل إن هذا القائل حرّف العبارة ولم يقف على مراده يعني أن عند هنا بفتحتين ماض من العناد فإنه خلاف المتبادر من غير ضرورة. قوله: (كما هو على يحيى) يعني فيما مرّ إشارة إلى تفسيره وتوطئة لما بعده من قوله: والتعريف للعهد أي المراد به السلام السابق كما تقول جاءني رجل فأكرمت الرجل أي الذي جاء وجعله غير الأظهر لا لأن المعهود سلام يحيى وعينه لا يكون سلام عيسى عليه الصلاة والسلام لجواز كونه من قبيل هذا الذي رزقنا من قبل أي مثله بل لأن هذا الكلام منقطع عن ذلك وجوداً وسرداً فيكون معهوداً غير سابق لفظاً ومعنى مع أنّ المقام يقتضي التعريض وهو يفوت على ذلك التقدير لأنه إنما نشأ من اختصاص جميع السلام أو جنسه به كذا في الكشف. قوله: (والأظهر أنه للجنس) لما مرّ من أنّ العهد غير ظاهر، ولم يقل والصحيح كما في الكشف لجواز أن يكتفي في العهد به بذكره في الحكاية، والمراد بالجنس ظاهره أو الاستغراق لأنه يحمل عليه إذا تعذر العهد، والتعريض باللعن أي البعد والطرده عن رحمة الله وكرامته لأن السلام دعاء بالسلامة عما يكره واختصاص الجنس به المستلزم لاختصاص جميع الأفراد يفهم منه ذلك بطريق التعريض وأعداؤه اليهود، وكأن القرينة على هذا قوله: بعده ذلك قول الحق الذي فيه يمترون، فيندفع به ما قيل عليه إنا لا نسلم ذلك، وليس في النظم ما يدلّ عليه لأن أول مقام شاهده ولادة عيسى عليه الصلاة والسلام من غير أب فلا يدلّ على منكرة وعناد وليس فيه دليل على أنّ الخطاب لليهود؛ فتأمل. وقوله: فإنه أي عيسى عليه الصلاة والسلام أو الضمير للشأن، وقوله: على نفسه أي أصالة وعلى من اتبعه بالتبعية. قوله: (أي الذي تقدم نعتة هو عيسى ابن مريم الخ) يعني أنّ ذلك إشارة إلى الذات الموصوفة بما تقدم من الصفات وأنّ التركيب يفيد الحصر أي قصر المبتدأ إما بناء على ما ذكره الكرمانى في شرح البخاريّ من أنّ تعريف الطرفين مطلقاً يفيد الحصر وإن خصه أهل المعاني بتعريف المسند بالألف واللام أو بإضافته إلى ما فيه الألف واللام نحو تلك آيات الكتاب على ما في بعض شروح الكشف وأما بناء على أنّ عيسى ابن مريم مؤول به لأنه في تأويل المسمى به، أو أنّ الحصر استفاد من فحوى الكلام حيث كان الوصف إشارة إلى نفي ما ادّعوه فيه بطريق برهانيّ لأنه إذا تحقق وصفه بالعبودية لخالفه لزم أن لا يكون إلهاً وابتناً لله ونحوه وهذا هو الحق لأنّ كل علم مؤول بما ذكر، وما ذكره الكرمانى محل بحث فتأمل.

تكذيب لهم فيما يصفونه على الوجه الأبلغ والطريق البرهاني حيث جعله الموصوف بأضداد ما يصفونه ثم عكس الحكم ﴿قَوْلِكَ الْحَقِّ﴾ خير محذوف أي هو قول الحق الذي لا ريب فيه والإضافة للبيان والضمير للكلام السابق أو لتمام القصة، وقيل: صفة عيسى أو بدله أو خير ثان، ومعناه كلمة الله وقرأ عاصم وابن عامر ويعقوب قول بالنصب على أنه مصدر مؤكد وقرئ قال الحق وهو بمعنى القول ﴿الَّذِي فِيهِ يَمَتُّونَ﴾ في أمره يشكون أو يتنازعون فقالت اليهود: ساحر وقالت النصراري: ابن الله وقرئ بالتاء على الخطاب ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ سِحِّحَةً﴾ تكذيب للنصارى وتنزيهه لله تعالى عما بهتوه ﴿إِذَا قُضِيَ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ تبيكيت لهم فإن من إذا أراد شيئاً أوجده بكن كان منزهاً عن شبه الخلق والحاجة في اتخاذ الولد بإحبال الإناث، وقرأ ابن عامر فيكون بالنصب على الجواب ﴿وَلِئِنْ أَلَّهَ رَبِّي وَرَبِّيكَرُّ فَأَعْبُدُوهُ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾ سبق تفسيره في سورة آل عمران، وقرأ الحجازيان والبصريان وأن بالفتح على ولأن، وقيل إنه معطوف على الصلاة ﴿فَأَخْلَفَ الْأَخْرَابُ مِنْ

قوله: (فيما يصفونه) أي في وصفهم فما مصدرية، ويجوز أن تكون موصولة، وقوله: والطريق البرهاني بيان لما أراده فلا حاجة إلى تكلف الحصر فيه كما قيل، وقوله: ثم عكس الحكم إن كان المراد بالحكم النسبة التامة، والقضية الخبرية فالمراد أنهم حكموا بأن ابن الله أو الإله عيسى عليه الصلاة والسلام أتى بما يدل على خلافه من أنه عبد مخلوق له بنفخ روح منه، وإن كان المراد به المحكوم به والخبر فالمراد أنه كان الظاهر أن يقال: عيسى عبد الله ومخلوقه لأنه المتنازع فيه والمقصود بالإفادة فعكس لادعاء أن ذلك الوصف معلوم مسلم ليكون أبلغ في الرد عليهم، وهو الظاهر كما يدل عليه قوله: حيث جعله الموصوف لأن الأصل أن يجعل ما يدل على الذات موضوعاً، وما يدل على الصفات محمولاً، وقوله: والإضافة أي إضافة قول إلى الحق للبيان وليست من إضافة الموصوف إلى الصفة أي القول الحق والمراد بالضمير هو المقدر، والكلام السابق قوله: قال إني عبد الله الخ، أو قوله: ذلك عيسى ابن مريم لأن الإشارة إلى ما قبله، وقوله: أو لتمام القصة أي لقصة عيسى عليه الصلاة والسلام بتمامها، وقيل: المراد بتمام القصة آخرها وهو قوله ذلك عيسى ابن مريم، وإذا كان صفة أو بدلاً فالمراد بالحق الله وعلى ما قبله بمعنى الصدق، وكلمة الله أطلقت على عيسى عليه الصلاة والسلام بمعنى أنه خلق بقول: كن من غير أب، وقوله: على أنه مصدر مؤكد أي لمضمون الجملة منصوب بأحق محذوفاً وجوباً ويسمى مؤكداً لغيره عند النحاة، وقال: وقول بالفتح والضم كما في الكشف مصدر بمعنى واحد، ويصح نصبه على المدح. قوله: (يشكون) على أنه من المرية وهي الشك أو يتنازعون على أنه من المراء، وهو الجدال والتبيكيت إلزام الخصم بالحجة، وبهتوه بمعنى افتروا عليه وعاندوا فيه، ومعنى إيجاده بكن أن إرادته للشيء يتبعها كونه لا محالة من غير توقف فشيء ذلك بأمر الأمر المطاع إذا ورد على الأمور الممثلة على طريق التمثيل كما مرّ تحقيقه، والنصب على الجواب مرّ تحقيقه في سورة النحل، وقوله: وإن الله

بَيْنَهُمْ ﴿٣٧﴾ اليهود والنصارى أو فرق النصارى نسطورية قالوا: إنه ابن الله ويعقوبية قالوا: هو الله هبط إلى الأرض ثم صعد إلى السماء وملكانية قالوا: هو عبد الله ونبيه ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ مَّشْهَدِ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ من شهود يوم عظيم هولاء وحسابه وجزاؤه وهو يوم القيامة أو من وقت الشهود أو من مكانه أو من شهادة ذلك اليوم عليهم، وهو أن يشهد عليهم الملائكة والأنبياء وألستهم وآرابهم وأرجلهم بالكفر والفسوق أو من وقت الشهادة أو من مكانها، وقيل هو ما

ربي وربكم في قراءة الكسر بتقدير قل يا محمد إن الله ربي وربكم الخ، وعلى تقديره ولأن فهو متعلق باعبده وإذا عطف على الصلاة فهو من مقول عيسى عليه الصلاة والسلام. قوله: (اليهود والنصارى أو فرق النصارى) الأحزاب الفرق مطلقاً، واختلف المفسرون في المراد بهم هنا فقيل: اليهود والنصارى بادعاء بعضهم له البنية ونحوها وبعضهم أنه ساحر كذاب، وقيل: المراد فرق النصارى فإنهم اختلفوا بعد رفعه فيه فقال: نسطور هو ابن الله أظهره ثم رفعه، وقال يعقوب: هو الله هبط ثم صعد وقال ملكاء وهو عظيمهم الذي استولى على الروم هو عبد الله ونبيه فنسبت كل فرقه إلى من اعتقدوا معتقده، وقيل: المراد مطلق الكفار فيشمل اليهود والنصارى، والمشركين الذين كانوا في زمن نبينا ﷺ ورجحه الإمام بأنه لا مخصص للكفار ومشهد يوم الجزاء عام لهم ولم يذكره المصنف لأن ذكر الاختلاف عقيب قصة عيسى عليه الصلاة والسلام يقتضي تخصيصهم بأهل الكتاب لأنهم المختلفون فيه، وما ذكر من مذاهب الفرق الثلاثة ذكره بعض أهل التفسير هنا وحذا حذوهم المصنف رحمه الله وشراح الكشاف وما نقله في الملل والنحل يخالفه، وهو أن الملكانية قالوا: إن الكلمة يعني أقنوم العلم اتحدت بالمسيح عليه الصلاة والسلام وتدرعت بنا سوته والروح عندهم روح القدس وأقنوم الحياة ولا يسمون العلم قبل تدرعه ابنا بل الابن المسيح بعد التدرع، وقال بعضهم إن الكلمة مازجت عيسى عليه الصلاة والسلام كما يمازج الماء اللبن، ثم قالت الملكانية: الجوهر موصوف وهو غير الأقانيم لأنها بمنزلة الصفة له وصرّحوا بالتثليث كما نطق به القرآن، وقالت الملكانية أيضاً المسيح ناسوت كلي لا جزئي وهو قديم، وقد ولدت مريم إلهاً قديماً أزلياً والصلب والقتل وقع على الناسوت واللاهوت معاً وأثبتوا الأبوة والبنوة وهذا مخالف لما ذكره المصنف رحمه الله وغيره هنا بل ما ذكره المصنف هنا مخالف لما قدمه في سورة المائدة وملكاء بالمد علم غير عربي والنسبة إليه ملكائية بهمزة بعد الألف الممدودة والجاري على الألسنة وفي نسخ القاضي ملكانية نسبة إلى ملكاء على غير القياس كصنعاني نسبة إلى صنعاء وكل هذا محتاج إلى تصحيح النقل فيه فانظره. قوله: (من شهود يوم عظيم) حاصله أن فيه ستة أوجه لأنه إما مصدر ميمي أو اسم زمان أو مكان على كل حال فهو إما من الشهود أي الحضور أو من الشهادة، وإذا فسر بشهود يوم فالإضافة إما بمعنى في أو على الاتساع وكذلك الشهادة، وقوله: وهو أن يشهد الخ تفسير لهذا الوجه وفيه إشارة إلى أن نسبة الشهادة إلى اليوم مجازية كنهاره صائم وتذكير الضمير باعتبار الخبر وإذا جعل زماناً فالإضافة بمعنى من أو للملابسة، وقوله: هولاء وحسابه

شهدوا به في عيسى وأمه ﴿أَسْمِعْ يَوْمَ وَأَبْصُرْ﴾ تعجب معناه أن أسمعهم وأبصارهم ﴿يَوْمَ يَأْتُونَنَا﴾ أي يوم القيامة جدير بأن يتعجب منهما بعد ما كانوا صماً عمياً في الدنيا أو التهديد بما سيسمعون، ويبصرون يومئذ، وقيل: أمر بأن يسمعهم ويبصرهم مواعيد ذلك اليوم وما يحق بهم فيه، والجار والمجرور على الأول في موضع الرفع، وعلى الثاني في موضع

إشارة إلى أن إسناد العظمة إلى اليوم مجازية أو بتقدير مضاف فتجري الصفة على غير من هي له، وقوله: أو من وقت الشهود وهو بعض ذلك اليوم فلا يلزم أن يكون للزمان زمان مع أنه لا استحالة فيه بناء على أنه متجدد يقدر به متجدد آخر كما بين في محله، وآرابهم أعضاؤهم جمع أرب كعضو وهو القطعة من الشيء وقوله: ما شهدوا به في عيسى عليه الصلاة والسلام وأمه فعظمه لعظم ما فيه أيضاً، كقوله: كبرت كلمة تخرج من أفواههم. قوله: (معناه) أي معنى التعجب المراد منه، أن أسمعهم جمع سمع بمعنى المصدر أو القوة السامعة وأبصارهم جمع بصر بالمعنيين، وجدير أي حقيق ولائق خبر أن وإنما أول التعجب بما ذكر وأنه مصروف للعباد الذين يصدر منهم التعجب لأن صدوره من الله محال إذ هو كيفية نفسانية تنشأ عن استعظام ما لا يدري سببه، ولذا قيل إذا ظهر السبب بطل العجب، والمعنى تعجبوا من سمعهم وأبصارهم حيث لا ينفعهم ذلك كما يشير إليه قوله اليوم في ضلال مبين لإهمالهم النظر والاستماع فهي كقوله تعالى: ﴿فكشفتنا عنك غطاءك فبصرك اليوم حديد﴾ [سورة ق، الآية: ٢٢]. قوله: (أو التهديد بما سيسمعون ويبصرون يومئذ) فهو على الأول ذكر فيه اللازم وأريد الملزوم وليس بكناية لامتناع إرادة الملزوم والفعالان منزلان منزلة اللازم إذ ليس المراد أنهما متعلقان بالمفعول والتعجب منه بل المراد نفس الأسماع والأبصار، وعلى هذا المراد تعلقهما بالمفعول وهو ما يسوءهم ويصدع قلوبهم وهو على هذا أيضاً مجاز عن أن أسمعهم وأبصارهم جدير أن يتعجب منها لكن لا مطلقاً بل متعلقين بالمفعول المذكور، وفيه معنى التهديد لكنه أخره كما مرضه في الكشاف لأن قوله لكن الظالمون الخ أنسب بالأول فهو معطوف على قوله: إن أسمعهم لأنه للتعجب فيهما وأما عطفه على قوله: تعجب فبعيد ينبو عنه اللفظ وإن صح أيضاً والمعنى أن الأول تعجب مصروف إلى العباد وهذا تعجب مقصود به التهديد والفرق بينهما ما مر، وقيل: إنه على الأول تعجب راجع إلى العباد وعلى الثاني هو كناية عن مجرد التهديد فيكون معطوفاً على قوله: تعجب وفيه نظر، وعلى التعجب المراد أسمع بهم وأبصر بهم. قوله: (وقيل أمر) أي النبي ﷺ بأن يسمعهم الخ فهو أمر حقيقي غير منقول للتعجب والمأمور هو النبي ﷺ والمعنى أسمع الناس وأبصرهم بهم وحذتهم بما يحل بهم من العذاب، وهو منقول عن أبي العالية كما ذكره المعرب فيتعلق الاستدراك بقوله: فويل للذين كفروا، وقوله: والجار والمجرور على الأول في موضع الرفع يعني على أنه للتعجب سواء أريد به التهديد أو لا، وهذا بناء على القول بأن المجرور في باب التعجب فاعل والباء فيه زائدة على ما فصل في كتب النحو واختاره المصنف، وعلى الثاني أي قول أبي العالية يكون في محل

النصب ﴿لَكِنَّ أَظْلِمُونَ أَيَّومَ فِي صَلَاتِي مُبِينٍ﴾ أوقع الظالمين موقع الضمير إشعاراً بأنهم ظلموا أنفسهم حيث أغفلوا الاستماع والنظر حين ينفعهم وسجل على إغفالهم بأنه ضلال مبين ﴿وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ﴾ يوم تتحسر الناس المسيء على إساءته والمحسن على قلة إحسانه ﴿إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ﴾ فرغ من الحساب وتصادر الفريقان إلى الجنة والنار وإذ بدل من اليوم أو ظرف للحسرة ﴿وَمِمَّ فِي غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ حال متعلقة بقوله: في ضلال مبين وما بينهما اعتراض أو بأنذرهم أي أنذرهم غافلين غير مؤمنين فيكون حالاً متضمنة للتعليل ﴿إِنَّا نَحْنُ نَرِيكُمُ الْأَرْضَ

نصب لأنه أمر حقيقي فاعله مستتر وجوباً وهو ضمير النبي ﷺ وقيل في التعجب أيضاً أنه في محل نصب وفاعله ضمير المصدر، وليس مراد المصنف رحمه الله الإشارة إلى هذا القول كما توهم ثم إنه لا يلزمه حذف الفاعل من وأبصر لأن ابن مالك رحمه الله ذهب إلى أن الجاز حذف من وأبصر ثم استتر الضمير في الفعل لدلالة الأول عليه فلا حذف للفاعل، نعم قال سيبويه: إنه لملازمته الجرّ وكون الفعل قبله في صورة ما فاعله مضمّر والجرّ والمجرور بعده مفعوله أشبه الفضلة فجاز حذفه اكتفاء بما تقدّمه، واحترز بقيد الملازمة عن نحو كفى بالله شهيداً، وما جاءني من رجل فلا يجوز حذفه لعدم الملازمة فيه، ومن لا يقول إنه فاعل فهو ظاهر عنده. قوله: (أوقع الظالمين موقع الضمير) إذ مقتضى الظاهر لكنهم وكون الظلم لأنفسهم مأخوذ من السياق لأن الإغفال إنما يعود ضرره عليهم وقال في الكشف: أوقع الظاهر أعني الظالمين موقع الضمير إشعاراً بأنه لا ظلم أشدّ من ظلمهم حيث أغفلوا الاستماع والنظر حين يجدي عليهم ويسعدهم والمراد بالضلال المبين إغفال النظر والاستماع اهـ. قيل: ولم يتعرّض له المصنف رحمه الله لعدم ظهور وجه الإشعار المذكور إلا أن يقال: إطلاق الظالمين المحلى باللام الاستغراقية على الذين كفروا من الأحزاب من بينهم يدل على كمالهم في الظلم وهو ضعيف لا لأنّ أَل هنا موصولة لدخولها على اسم الفاعل إلا على مذهب المازني لأنّ الموصولة تفيد ما تفيد أَل المعرفة كما ذكره النحاة ولا ينافيه العهد الذي في الصلة بل لأنّ ما ذكره ليس مراده إذ مراده أنّ الظلم بمعنى الإغفال نوع من الكفر الموصوفين به أولاً فأفاده بالذكر، كعطف جبريل على الملائكة، والتسجيل به على ضلالهم دون غيره يقتضي أنه أشدها وأقواها، وفي كلام المصنف رحمه الله إشارة إليه فتدبر. قوله: (حيث أغفلوا) أي تركوه وصاروا غافلين عنه، وقوله: بأنه ضلال مبين وقع في نسخة بين وهما بمعنى، وقوله: يوم تتحسر الناس إشارة إلى أنّ إضافته إليها لوقوعها فيه، وقوله: فرغ من الحساب إشارة إلى أنّ تعريف الأمر للعهد وأنه واحد لأمر، وتصادر الفريقان أي صدر كل من موقف الحساب إلى مقرّه، فإمّا إلى الجنة وإمّا إلى النار، وقوله: وما بينهما اعتراض أي جملة معترضة لا محل لها من الإعراب والواو اعتراضية. قوله: (أو بأنذرهم) معطوف على قوله: بقوله في ضلال مبين، وقوله: غافلين غير مؤمنين إشارة إلى أنه حال من المفعول، وقوله: فيكون حالاً متضمنة للتعليل أي أنذرهم لأنهم في حالة يحتاجون فيها للإنذار وهي الغفلة والكفر فاندفع به ما قيل

وَمَنْ عَلَيَّهَا لَا يَبْقَى لِأَحَدٍ غَيْرِنَا عَلَيْهَا وَعَلَيْهِمْ مَلِكٌ وَلَا مَلِكٌ أَوْ نَتُوفَى الْأَرْضَ، وَمَنْ عَلَيْهَا بِالْإِفْنَاءِ وَالْإِهْلَاكِ تُوْفَى الْوَارِثَ لِإِرْثِهِ ﴿وَالَّذِينَ يُرْجُونَ﴾ يَرْدُونَ لِلْجِزَاءِ ﴿وَأَذْكُرُ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ﴾ إِنَّكُمْ كَانُمْ صِدِّيقًا ﴿مَلَاذِمًا لِلصَّدَقِ أَوْ كَثِيرًا لِلصَّدِيقِ لِكثْرَةِ مَا صَدَقَ بِهِ مِنْ غِيُوبِ اللَّهِ تَعَالَى

على هذا الوجه من أنه غير ملائم لقوله: إنما أنت منذر من يخشاها لأنّ قوله: وهم لا يؤمنون نفي عنهم الإيمان في جميع الأزمنة على سبيل التأكيد والمبالغة لأنّ لكل مقام مقالاً فهنا المقام مقام احتياجهم للإنذار وذلك مقام بيان من ينفعه الإنذار بتنزيل من لا ينفعه منزلة العدم، وهو لا يقتضي منعه من إنذار غيره إذ ما على الرسول إلا البلاغ فهذه الآية كقوله: لتندر قوماً ما أنذر أبأؤهم فهم غافلون، ودلالة قوله: وهم لا يؤمنون على الدوام والاستمرار غير مسلمة. قوله: (لا يبقى لأحد غيرنا عليها وعليهم ملك ولا ملك) بالكسر والضم ومعنى الأول اختصاص عين المملوك بالمالك بحيث له التصرف فيه والاستقلال بمنافعه، ومعنى الثاني التصرف في المملكة بالأمر والنهي ومنه الملك بكسر اللام فأرث الأرض ومن عليها معناه استقلاله بتملكها ظاهراً وباطناً دون من سواه وانتقال ذلك إليه انتقال ملك الموروث من المورث إلى الوارث ومعناه حينئذ كمعنى قوله تعالى: ﴿لمن الملك اليوم الله الواحد القهار﴾ [سورة غافر، الآية: ١٦] وقوله: أو نتوفى الأرض أي نستوفيها ونأخذها، ونقبضها بتشبيهه الإفناء بأخذ العين وقبضها وقبض الوارث لما قبضه من مورثه وهو استعارة فيهما، وفي الكشف يحتمل أنه يميتهم ويخرب ديارهم وأنه يفني أجسادهم ويفني الأرض ويذهب بها يعني أنّ الآية تحتمل معنيين أحدهما أن يكون المراد يارث الأرض تخريبها ويارث من عليها إمامتهم، والثاني أن يكون المراد يارث من على الأرض إفناء أجسادهم ويارث الأرض إذهابها، وفي الوجه الأول على الأرض الأحياء والأرض ديارهم لأنّ الإمامة إنما تكون للأحياء والتخريب للديار العامرة فتعريف الأرض للعهد، وفي الثاني من على الأرض شامل للأحياء والأموات والأرض العامرة والخربة جميعاً، وقال الفاضل اليمني: إنّ معناه أنه يحتمل أن يراد بالورثة الخاصة، وأن يراد بها العامة والتعريف في الأرض للعهد ولذا قال: يخرب ديارهم وعلى الثاني للجنس والذي قال: يفني الأرض أو يذهب بها والثاني أولى لأنّ الكلام في شأن القيامة ولأنه في معنى قوله تعالى: ﴿لمن الملك﴾ الخ وعليهما ينزل كلام المصنف رحمه الله، وقوله: يردون للجزاء بيان لمآل إرجاعهم إليه. قوله: (واذكر في الكتاب الآية) قال في الكشف: والمراد بذكر الرسول إياه وقصته في الكتاب أن يتلو ذلك على الناس ويبلغه إياهم كقوله: وائل عليهم نبأ إبراهيم وإلا فالله عز وجل هو ذاكره ومورده في تنزيله، وهذا دقيق جداً فتأمل. قوله: (ملازماً للصدق) يعني أنّ صديقاً مبالغة كضحك ونطيق، والمبالغة إمّا في كيف أو في الكم والصيغة إما من الصدق وإما من التصديق، وقال لراغب الصديق من كثر منه الصدق أو من لا يكذب قط، وقيل: من لا يتأتى منه الكذب لتعوده الصدق وقيل: بل من صدق بقوله: واعتقاده وحقق صدقه بفعله والصديقين في قوله: مع النبيين والصديقين قوم دون الأنبياء عليهم الصلاة

وآياته وكتبه ورسله ﴿نَبِيًّا﴾ استنبأه الله ﴿إِذْ قَالَ﴾ بدل من إبراهيم وما بينهما اعتراض أو متعلق بكان أو بصديقاً نبياً ﴿لَأَيُّهِ يَتَّابِعُ﴾ التاء معوضة من ياء الإضافة ولذلك لا يقال يا أبتى ويقال: يابتا وإنما يذكر للاستعطاف، ولذلك كثرها ﴿لِمَ تَقْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ﴾ فيعرف حالك ويسمع ذكرك ويرى خضوعك ﴿وَلَا يُعْنِي عَنْكَ شَيْئًا﴾ في جلب نفع ودفع ضرر دعاه

والسلام، وفي الكشف الصديق من أبنية المبالغة ونظيره الضحيك والنطيق، والمراد فرط صدقة وكثرة ما صدق به من غيوب الله وآياته وكتبه ورسله وكان الرجحان والغلبة في هذا التصديق للكتب والرسل أي كان مصدقاً بجميع الأنبياء وكتبهم وكان نبياً في نفسه، كقوله تعالى: ﴿بَلْ جَاءَ بِالْحَقِّ وَصَدَقَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [سورة الصافات، الآية: ٣٧] أو كان بليغاً في الصدق لأن ملاك أمر النبوة الصدق ومصدق الله بآياته ومعجزاته حري أن يكون كذلك، وفي الكشف المبالغة فيه تشمل المبالغة كما وكيفاً فحمله أولاً على الأول بقوله: والمراد فرط صدقه وكثرة ما صدق به والعطف تفسيري لأن من صدق كثيراً يكون كثير الصدق في تصديقه، وثانياً على الثاني بقوله: أو كان بليغاً في الصدق ولك أن تجعله جامعاً للقسمين لكونه في مقام المدح والمبالغة وقد أتم به الراغب والأول أعني كونه صديقاً تمهيداً للثاني وإثبات له بدليله وترق ولا تكميل على الأول ولا تتميم على الثاني لا سيما وقد قدر ذلك، في صديقاً وهو تقدم وأما جعله في الأول راجعاً إلى المفعول كما في قطعت الجبال على ما في بعض الحواشي فمن الإغلاط. قوله: (أو كثير) في نسخة وكثير التصديق بالواو بدل أو وفي أخرى كثير التصديق بدون عاطف والأولى ظاهرة لظهور مقابلها باعتبارين لأن الأول من الثلاثي والثاني من المزيد، والأول مبالغة في الكيفية والآخر في الكمية وقد عرفت أن صاحب الكشف لم يرتض التكثر باعتبار المفعول، وأما الثانية فوجهها أيضاً ما مر من أنه يجوز قصد المبالغة في الكم والكيف معاً بمقتضى مقام المدح لا لأنه يكون مأخوذاً من الثلاثي والمزيد معاً لعدم صحته بل لأن أحدهما مدلوله والآخر لازمه لأن من كثر تصديقه كان كثير الصدق في تصديقه ويكون العطف تفسيرياً، وذكر الأول تمهيداً للثاني، كما مر أيضاً والثالثة مثلها في المعنى وأما كون الواو بمعنى أو فخلاف الظاهر وخص ما ذكر بقوله: من غيوب الله الخ لأنه التصديق المعتبر الذي يمدح به الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فهو الحري بالذكر والمصرح به في تلك الآية، وقوله: بدل أي بدل اشتغال كما مر. قوله: (وما بينهما اعتراض) أي جملة أنه كان وقول صاحب الفرائد أن الاعتراض بين المبدل منه، والبديل بدون الواو بعيد عن الطبع لا وجه له وليس الرد والقبول بالتشهي، وقوله: أو بصديقاً نبياً ظاهره أنه معمول لهما معاً وتوارد عاملين على معمول واحد غير جائز عند النحاة، وقوله: في الكشف أي كان جامعاً لخصائص الصديقين والأنبياء حين خاطب أباه تلك المخاطبات كأنه لجعلهما بتأويل اسم واحد كتأويل حلو حامض بمن ليسلم مما ذكر أو ليكون العامل مغناهما ولا يخلو من الكدر، ولو أراد أنه معمول لصديقاً لم يكن لذكر نبياً وجه مع أن الوصف يمنع من العمل عند البصريين، وكذا لو تعلق بنبياً مع أنه يقتضي أنه نبي في وقت هذه

إلى الهدى وبين ضلاله واحتج عليه أبلغ احتجاج، وأرشقه برفق وحسن أدب حيث لم يصرح بضلاله بل طلب العلة التي تدعوه إلى عبادة ما يستخف به العقل الصريح وأبى الركون إليه فضلاً عن عبادته التي هي غاية التعظيم، ولا تحق إلا لمن له الاستغناء التام والإنعام العام وهو الخالق الرازق المحيي المميت المعاقب المثيب. ونبه على أنّ العاقل ينبغي أن يفعل ما يفعل لغرض صحيح والشيء لو كان حياً مميّزاً سمياً بصيراً مقتدرّاً على النفع والضّر، ولكن كان ممكناً لاستنكف العقل القويم عن عبادته وإن كان أشرف الخلق كالملائكة ولنبيين لما يراه مثله في الحاجة والانقياد للقدرة الواجبة فكيف إذا كان جماداً لا يسمع ولا يبصر ثم دعاه إلى أن يتبعه ليهديه إلى الحق القويم والصرط المستقيم لما لم يكن محظوظاً من العلم الإلهي مستقلاً بالنظر السويّ فقال: ﴿يَأْتِيَتْ إِيَّيَ قَدْ جَاءَنِي مِنَ الْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ فَاتَّبَعْنِي أَهْدِكَ صِرَاطًا سَوِيًّا﴾ ولم يسم أباه بالجهل المفرط ولا نفسه بالعلم الفائت بل

المقالة، وأما ما قيل: إنّ مراده أنه متعلق بصديقاً الموصوف بنبيّاً أو أنه متعلق بصديقاً ونبيّاً على البديل فلا يخفى ما فيه من الخلل، وقوله: لا يقال يا أبتى لما فيه من الجمع بين العوض والمعوض وهو لا يجوز إلا شذوذاً كقوله:

يا أبتى أرّقني القذان

ولما ورد عليه شبهة الجمع في يا أبتا وهو جائز دفعه بأنه جمع بين عوضين كما يجمع صاحب الجبيرة بين المسح والتيمم وهما عوضان عن الغسل، وقيل: المجموع فيه عوض وقيل: الألف للإشباع في مثله وهي علل نحوية بعد الوقوع، وقوله: إنما يذكر للاستعفاف أي لطلب العطف والشفقة لا لمحض النداء، وقوله: فيعرف بالنصب في جواب النفي، وشيئاً في النظم يحتمل النصب على المصدر أو المفعولية وعبارة المصنف في تفسيره تحتملها، وقيل إنها ظاهرة في الأوّل. قوله: (دعاه إلى الهدى وبين ضلاله الخ) جعله دعوة لأنّ إنكار عبادة ما لا ينفع في قوّة الأمر بعبادة غيره، وهو إن لم يكن صريحاً فهو أخوه وتبيين الضلالة بعبادة ما لا يسمع ولا يبصر، والاحتجاج عليه إذ العبادة لا تصح لمثل هذه الجمادات وأرشقه بالشين المعجمة والقف بمعنى أطفه، وقوله: حيث الخ تعليل لما قبله من الأبلغية والألفية، وطلب العلة بقوله: لم واستخفاف العقل لعدم إدراكه، وفائدته والركون الميل، وقوله: ولا تحق الخ بيان للواقع لا أنه من النظم وكذا ما بعده، وقوله: ونبه أي بسؤاله المذكور، وقوله: ثم دعاه شروع في تفسير الآية الآتية.

قوله: (ولم يسم أباه) من الوسم وهو العلامة والمراد لم يصفه وهو مجاز مشهور بهذا المعنى، وإنما لم يصفه مع أنه كذلك تأذياً ورفقاً ولم يدع العلم الفائت تواضعاً ولأنه أقرب إلى الإجابة وذلك بقوله: جاءني من العلم أي بعضه، وقوله: بل جعل نفسه كرفيق الخ، يشير إلى

جعل نفسه كرفيق له في مسير يكون أعرف بالطريق ثم ثبطه عما كان عليه بأنه مع خلوه عن النفع مستلزم للضرر فإنه في الحقيقة عبادة للشيطان من حيث إنه الأمر به فقال: ﴿يَتَأْتِيَ لَّا نَعْبُدُ الشَّيْطَانَ﴾ واستهجن ذلك وبين وجه الضر فيه بأن الشيطان مستعص على ربك المولى للنعم كلها بقوله: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلرَّحْمَنِ عَصِيًّا﴾ ومعلوم أن المطاوع للعاصي عاص وكل عاص حقيق بأن تسترد منه النعم وينتقم منه، ولذلك عقبه بتخويفه سوء عاقبته وما يجزّ إليه فقال: ﴿يَتَأْتِيَ إِيَّيْ أَخَافُ أَنْ يَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ الرَّحْمَنِ فَتَكُونَ لِلشَّيْطَانِ وَلِيًّا﴾ قريناً في اللعن أو العذاب تليه ويليك وثابتاً في موالاته فإنه أكبر من العذاب كما أن رضوان الله أكبر من الثواب وذكر الخوف والمس وتنكير العذاب إما للمجاملة أو لخفاء العاقبة.

أن في النظم تشبيهاً تمثيلاً، وقوله: ثم ثبطه الخ توطئة لتفسير ما بعده، وقوله: المولى للنعم كلها مأخوذ من قوله للرحمن، والمطاوع للعاصي عاص يعني إذا طأوعه في المعاصي، وقوله: حقيق الخ بيان لمناسبة ذكر الرحمن هنا فإنه قد يتوهم أن المناسب ما يدل على غضب ونحوه، وقوله: وما يجزّ إليه الضمير المستتر لسوء العاقبة والمجرور للموصول وفي نسخة ما يجره والبارز المنصوب لأبيه أي الذي يجزّ سوء العاقبة أباه إليه ويجوز عود الضمير المستتر لما والمنصوب لسوء العاقبة وعكسه والمجرور لأبيه. قوله: (قرينا) تفسير لقوله: ولياً إشارة إلى أن المفهوم من الآية ترتب الولاية على مس العذاب والأمر بالعكس فأشار إلى دفعه بأن فسر الولاية بالمقارنة فيما ذكر أو بالثبات المذكور وقيل إنه من إطلاق السبب وإرادة المسبب، وقوله: تليه ويليك إشارة إلى وجه دلالته على ذلك لأنه من الولي وهو القرب وكل من المتقاربين قريب من صاحبه فلا تجوز فيه، وقوله: أو ثابتاً في موالاته الثبوت يفهم من المضارع الدال على الاستمرار التجديدي ومن صيغة الصفة المشبهة ولأنه كان ولياً له قبل ذلك وهو إشارة إلى تفسير آخر له على أنه من الموالاتة وهي المتابعة والمصادقة، فإن قلت كيف يتأتى تفسيره بالثبات على موالاته مع أن قوله تعالى: ﴿الإخلاء يومئذ بعضهم لبعض عدوٌ إلا المتقين ينافية﴾ [سورة الزخرف، الآية: ٦٧] قلت قيل إن أريد بالعذاب عذاب الدنيا فلا إشكال وإن أريد عذاب الآخرة فالمراد الثبات على حكم تلك الموالاتة وبقاء آثارها من سخط الله فلا منافاة كما توهم والجواب هو الثاني كما يدل عليه قوله في الكشف دخوله في جملة أشياءه وأوليائه لأن الأول لا مساس له بما نحن فيه ولا يلائم بقية كلام المصنف كما ستعرفه. قوله: (كما أن رضوان الله أكبر من الثواب) وإن عظم في نفسه لقوله تعالى: ﴿وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ومسكن طيبة في جنات عدن ورضوان من الله أكبر﴾ [سورة التوبة، الآية: ٧٢] فلزم بطريق التعكيس أن يكون سخط الله أكبر من العذاب لأنه منشأ عذابه كما أن الرضوان منشأ الفوز بضده، ولذا رتب عليه وبهذا تعلم أن المراد بموالاته ودخوله في أوليائه كونه مغضوباً عليه غير مرضي وأن هذا مبني على التفسير الثاني لا على أي معنى كان للولاية كما قيل. قوله: (وذكر الخوف والمس الخ) أما الأول فلأن الخوف

كما قاله الراغب: توقع المكروه عن أمانة مظنونة أو معلومة فهو غير مقطوع فيه بما يخاف فلم يذكر له أنه جازم بمس العذاب له مجاملة له أي معاملة جميلة في ملاقاته لأن ذلك أجمل من القطع بعذابه أو لإظهار أن عاقبة أمره وخيمة فيجوز أن يعذب وأن لا يعذب وأما الثاني: وهو ذكر المس المشعر بالتقليل فأجمل من ذكر كثرة عذابه ولأن عاقبة أمره منكشفة له فاقصر منها على الأقل لأنه المتيقن فيه فإنه إذا وقع عذاب فإما أن يعذب عذاباً قليلاً أو كثيراً وعلى الثاني فهو متضمن له تضمن جمل الأعداد للأحاد، وكذا تنكير العذاب إذا كان للتقليل، فسقط ما قيل إن خفاء العاقبة لا يصح أن يكون علة لذكر المس وتنكير العذاب، وأما ما قيل من أن قصد التقليل من عبارة المس لا يناسب المقام ولا يساعده الكلام لأن المقام مقام تخويف فلا يناسبه التخفيف ولأن المس مما يقصد به المبالغة في الإصابة كما في قوله: وقد مسني الكبر لأن المس اتصال الشيء بالبشرة بحيث تتأثر به الحاسة مع أنه مرّ ما يخالفه في قوله: لن تمسنا النار في سورة البقرة، فرد بأن المقام مقام إظهار الشفقة ورعاية الأدب وحسن المعاملة فيناسب التقليل والمس منبئ عن قلة الإصابة كما صرح به الأئمة الكثير والإصابة ولا ينافيه قوله: لمسكم فيما أفضتم فيه عذاب عظيم فإن عظم العذاب لا يستلزم شدة الإصابة كما قيل، وقوله: وقد مسني الكبر مع الخطا في التلاوة إذ هي على أن مسني الكبر لا ينافيه إذ الكلام فيما إذا لم يوجد في المقام قرينة حالية أو مقالية تدل على أن المراد به مطلق الإصابة وفي الآية الأولى وصفه بالعظم قرينة مقالية، وفي الثانية كونه في سن الشيخوخة قرينة حالية، ثم إن الاتصال بالبشرة المذكورة لا يقتضي المبالغة في الإصابة لأن القوة اللامسة تتأثر بأدنى إصابة فليس فيه نسيان لما قدمه في آية البقرة لأن دعوى اليهود ثم قلة الإصابة كما وكيفا، والحاصل أن هنا مقامين يمكن اعتبار كل منهما مقام التخويف ومقام إظهار مزيد الشفقة وأدب المعاملة ومقتضى الأول حمل التنكير على التعظيم والمس على مطلق الإصابة ومقتضى الثاني خلافه ولذا قال في المطول مما يحتمل التعظيم والتقليل قوله: إني أخاف أن يمسك عذاب الخ أي عذاب هائل أو أي شيء منه ولا دلالة للفظ المس وإضافة العذاب إلى الرحمن على ترجيح الثاني كما ذكره بعضهم لقوله تعالى: ﴿لمسكم فيما أفضتم فيه عذاب عظيم﴾ [سورة النور، الآية: ١٤] ولأن العقوبة من الكريم الحليم أشدّ انتهى، واعترف في بحث الشرط أن لفظ المس ينبئ عن قلة الإصابة وترجيح المصنف اعتبار المقام الثاني لكون بناء الكلام هنا على مراعاته فتدبر (أقول) كون المس بل الإصابة مشعرة بالقلّة مما لا شبهة فيه لكنها لكونها مقدّمة لما بعدها متقدّمة عليه تقدّم الذوق على الأكل وتقدّم مس النار على إحراقها وإفنائها لما تحرقه تكون غير مقصودة بالذات والمقصود ما بعدها فدل على وقوع أمر عظيم بعدها ودلالاتها على الكثرة والعظمة باعتبار ما يلزمها ويتبعها لا بالنظر إليها في نفسها فيصح وصفها بكل منهما بل بهما باعتبارين كما أشاروا إليه فلا منافاة بين الآيات ولا دلالة في قوله على أن مسني الكبر على

ولعل اقتصاره على عصيان الشيطان من جنائياته لارتقاء همته في الربانية أو لأنه ملاكها أو لأنه من حيث إنه نتيجة معاداته لآدم وذريته منه عليها ﴿قَالَ أَرَأَيْتَ أَنْتَ عَنِ الْهَيْتِ يَكْفُرُهُمْ﴾ قابل استعطافه ولطفه في الإرشاد بالفظاظة وغلظة العناد فناده باسمه ولم يقابل يا أبت بيا بني وأخره وقدم الخبر على المبتدأ وصدده بالهمزة لإنكار نفس الرغبة على ضرب من

أحدهما بل إبقاؤها على ظاهرها أولى لما فيه من التجلد وعدم التضجر وكون المقام مقام التخفيف لا التخويف مع تصديره بقوله: أخاف غير مسلم بل هو مما روعي فيه مقتضى المقامين وهذا هو المناسب لما مرّ في تفسير قوله: فتكون للشيطان ولياً، ثم إن المدقق في الكشف ذكر أنّ الحمل على التفخيم في عذاب كما جوّزه في المفتاح يأباه ظاهر المقام لأنه مقام حسن أدبه معه أو أنه مما قيل من الرحمن لقوله: أولاً، كان للرحمن عصياً وللدلالة على أنه ليس على وجه الانتقام بل ذلك أيضاً رحمة من الله على عباده وتبنيه على سبق الرحمة على الغضب وأنّ الرحمانية لا تنافي العقاب بل الرحيمية على ما عليه الصوفية رضي الله عنهم، وقيل: إنّ ذكره الرحمن للتعسر وأنه على حدّ قول المتنبّي:

وما ينفع الحرمان من كف حازم كما ينفع الحرمان من عند رازق...

قوله: (ولعل اقتصاره) في النظم على عصيان الشيطان في قوله: إنّ الشيطان كان للرحمن عصياً، وقوله: من جنائياته وفي نسخة جنائتيه بالثنية والجنابة الأخرى معاداته لآدم عليه الصلاة والسلام، وذريته وهو تلميح إلى ما في الآيات الأخر ومن تبعيضة أي وهو بعض جنائياته وإنما جمع على ما في النسخة المشهورة مع أنّ جنائته المذكورة عصيان الرحمن بالاستكبار وعدم امتثال الأمر والمتروكة المعادة كما صرح به في الكشاف لاشتغال كل منهما على أنواع من القبائح والمعاصي والوساوس التي لا تنتهي، وقوله: لارتقاء همته في الربانية أي لعلو همته في أمور الألوهية حيث لم ينزل لذكر غيرها ولم يعدّها جنابة معها فلا جرم عنده أعظم من عصيان الله بل لا جرم غيره، وقوله: أو لأنه أي العصيان نتيجة معاداته لآدم عليه الصلاة والسلام أي لأنه لما عاداه لعدم المناسبة الترابية استكبر عن السجود له فكان عاصياً لله كافراً فاقصر على ما ذكره من النتيجة لأنها الأهم ولأنها تنبه على سببها ومقدّماتها فتعرف منها مع أنّ المعادة إنما عدّت جنابة لما فيها من معصية الله والحمل عليها فهي مندرجة أو كالمندرجة فيه فتدبر. قوله: (قابل استعطافه ولطفه في الإرشاد) كما مرّ تفصيله، والفظاظة سوء الخلق وكرهاته، وغلظة العناد أي الغلظة الناشئة من العناد أو العناد الغليظ، وجعل مناداته باسمه دليلاً على ذلك وهو ظاهر، ويا بني بالتصغير، وأخره أي آخر اللفظ الدال عليه وهو أنت لعدم الاعتناء به والالتفات إليه بعدما تلتطف به غاية التلطف وهذا مما يدل على فظاظته وغلظته والقول بأنه لو قدم لكان أشنع وأوقع في الدلالة على ذلك مكابرة. قوله: (وقدم الخبر على المبتدأ الخ) خالف أبا البقاء وابن مالك ممن جعل أنت فاعل الصفة لاعتمادها على حرف الاستفهام وذلك لثلا يلزم الفصل بين راغب ومعموله وهو عن آلهتي بأجنبي وهو المبتدأ لأنه

التعجب كأنها مما لا يرغب عنها عاقل، ثم هدده فقال: ﴿لَئِن لَّمْ تَنْتَهِي عَنِّي فَأَجْزِمَنَّكَ﴾ عن مقالك فيها أو الرغبة عنها ﴿لَأَرْجُمَنَّكَ﴾ بلساني يعني الشتم والذم أو بالحجارة حتى تموت أو تبعد عني ﴿وَأَهْجُرَنِّي﴾ عطف على ما دل عليه لأرجمك أي فاحذرني واهجرني ﴿مَلِيًّا﴾ زماناً طويلاً من الملاوة أو ملياً بالذهاب عني ﴿قَالَ سَلِّمْ عَلَيَّ﴾ توديع ومتاركة ومقابلة للسيئة بالحسنة أي لا أصيبك بمكروه، ولا أقول لك بعد ما يؤذيك ولكن ﴿سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي﴾ لعله يوفقك

غير معمول له أو يحتاج إلى تقدير عامل آخر له وهو خلاف الأصل لأنه قيل عليه أن المبتدأ ليس أجنبياً من كل وجه لا سيما والمفصول ظرف متوسع فيه والمقدم في نية التأخير والبلوغ يلتفت لفت المعنى بعد أن كان لما يرتكبه وجه مساغ، وهذا الأسلوب قريب من ترجيح الاستحسان على القياس لقوة أثره، وإن زيادة الإنكار إنما تنشأ من تقديم الخبر كأنه قيل: أراغب أنت عنها لا طالب لها راغب فيها منبهاً له على الخطأ في ذلك، ولو قيل: أترغب لم يكن من هذا الباب في شيء، فتدبر. قوله: (بللساني يعني) بالرجم الشتم على طريق الاستعارة، أو المراد الرمي بالحجارة فهو حقيقة، وقوله: حتى تموت الخ بيان للمقصود من الرجم، وقوله: عطف الخ يعني أنه لا يصح أو لا يحسن عطفه على ما قبله لتخالفهما خبراً وإنشاء وجواب القسم غير الاستعطافي لا يكون إنشاء، وقوله: لأرجمك تهديد وتقريع فيدل على الأمر بالحدز وليست الفاء في قوله:

فاحذرني عاطفة حتى يعود المحذور

قوله: (زماناً طويلاً) فهذا معناه من الملون الليل والنهار من الملاوة بثلاث الميم الدهر فهو منصوب على الظرفية كقول مهلهل:

فبكت عليه المرسلات ملياً

وهذا أحد الوجوه فيه، وقوله: أو ملياً بالذهاب عني يعني أنه مجاز من قولهم: ملي أي غني، والمراد سالماً أو مطيقاً قادراً على الهجر والبعد، وهذا تفسير ابن عباس وعده بالباء لأنه من تمي بكذا إذ تمتع به كما ذكره الراغب وهو على هذا حال من فاعل اهجرني، وقيل: المعنى هجراً ملياً أي طويلاً فهو منصوب على المصدرية. قوله: (توديع ومتاركة) السلام أصل معناه السلامة من الآفات ويكون للدعاء بذلك عند الملاقة وهو ظاهر، وعند المفارقة كما في قوله:

طرتك صائدة القلوب وليس ذا وقت الزيارة فارجعي بسلام...

ومقابلة السيئة وهي الشقاق والتهديد بالحسنة وهي توديعه له ومتاركة لأن ترك اساءة للمسيء إحسان، وقوله: أو لا أصيبك بمكروه أي بأمر تكرهه لكفه عن لومه بالتعريض له بالجهل وغيره مما يؤذيه وعلى كل من الوجهين فهو من السلامة ولا يختص بالثاني، كما قيل: ولما كان ذلك ليأسه منه وكان حينئذ مشعراً بعدم الدعاء له استدرك ذلك بقوله: ولكن. قوله:

للتوبة والإيمان فإن حقيقة الاستغفار للكافر استدعاء التوفيق لما يوجب مغفرته وقد مر

(فإن حقيقة الاستغفار للكافر الخ) جواب عن أنه كيف جاز له أن يستغفر للكافر أو يعده ذلك، بأنه ليس استغفاراً له مطلقاً حتى يرد ما ذكر بل هو مشروط بإيمانه وتوبته عن كفره على حدّ كون الكفار مأمورين بالفروع الشرعية وإنما فعله لأنه وعده أن يؤمن لقوله: إلا عن موعدة وعدها إياه ولم يرتض هذا في الكشاف وتبعه بعضهم بناء على أنه لا مانع عقلاً من الاستغفار للكفار وإنما منع سمعاً فما فعله قبل ورود السمع وهو مستعين لقوله: إلا قول إبراهيم لأبيه لأستغفرن لك إذ لو كان شارطاً للإيمان لم يكن مستنكراً ومستثنى عما وجبت فيه الأسوة وأما الوعد المذكور فليس من أبيه بل منه، ورد بأن الآية دلت على المنع من التأسّي لا أن ذلك كان منصبه فجاز أن يكون من خواصه قيل: وليس بشيء لأنه لم يذهب إلى أن ما ارتكبه إبراهيم عليه الصلاة والسلام كان منكراً بل أنه منكر علينا لورود السمع وفي التقريب إن نفي اللازم ممنوع لأن الاستثناء عما وجبت فيه الأسوة لقوله: قد كانت لكم الآية ولا دلالة فيها على الوجوب، وأجيب بأن جعله مستنكراً مستثنى يدل على أنه منكر لأن الاستثناء عما وجبت فيه فقط، إنما أتى الاستنكار لأنه مستثنى عن الأسوة الحسنة فلو اتسّى به لكان تقييحاً أما الدلالة على الوجوب فمبيّنة من قوله: آخراً لقد كان لكم فيهم أسوة حسنة لمن كان يرجوا الله واليوم الآخر كما تقرّر في الأصول والحاصل أن فعل إبراهيم عليه الصلاة والسلام يدل على أنه ليس منكراً في نفسه وقوله: ما كان للنبيّ والذين آمنوا أن يستغفروا الخ يدل على أنه الآن منكر سمعاً وأنه كان مستنكراً في زمن إبراهيم عليه الصلاة والسلام أيضاً بعد ما كان غير منكر ولذا تبرأ وأمسك عن الاستغفار، وهو ظاهر إلا أن الزمخشريّ جعل مدرك الجواز قبل النهي العقل على مذهبه، وهو عندنا السمع لدخوله تحت برّ الوالدين والشفقة على أمة الدعوة وتبعه فيما ذكره الفاضل المحشي ثم قال: إن ما ذكره المصنف هنا مخالف لما قاله: هناك فراجع إن شئت وما ذكره ثمة في تفسير قوله تعالى: ﴿قد كانت لكم أسوة حسنة في إبراهيم والذين معه إذ قالوا لقومهم إنا برآء منكم ومما تعبدون من دون الله﴾ إلى أن قال إلا قول إبراهيم لأبيه فإن استغفاره لأبيه ليس مما ينبغي أن يأتسوا به فإنه كان قبل النهي أو لموعدة وعدها إياه وكتب عليه فيه بحث لأن المذكور في النظم هو الوعد بالاستغفار لا الاستغفار نفسه إلا أن يقال: مقصوده الإشارة إلى أنه كناية عن الاستغفار لأن عدة الكريم خصوصاً مثل إبراهيم عليه الصلاة والسلام وخصوصاً إذا كانت بالقسم يلازمها الإنجاز وقوله: فإنه كان الخ مندفع بما قرّناه آنفاً، وبما عسى أن يقال: المذكور في حيز الاستثناء هو العدة نفسها فكيف يستقيم التعليل (أقول) هذا كله من ضيق العطن فإنه لا تعارض بين هذه الأجوبة فإن حصلها أن استغفاره ﷺ إن كان قبل النهي عنه فلا إشكال وإن كان بعده فالنهي والمنع عنه ليس مطلقاً بل يجوز أن يستغفر له بشرط إيمانه لأنه كان في حياته إذ لا منع من أن يقال: اللهم اغفر لهذا الكافر إن آمن وقد قال الفاضل اليمني: إن الإجماع منعقد على جواز الاستغفار للكافر شرط التوبة من الكفر وكذا استغفاره له

تقريره في سورة التوبة. ﴿إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيًّا﴾ بليغاً في البر والألطف ﴿وَأَعْتَرَكُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ﴾ بالمهاجرة بديني ﴿وَأَدْعُوا رَبِّي﴾ وأعبده وحده ﴿عَسَىٰ أَلَّا أَكُونَ بِدُعَاءِ رَبِّي شَيْئًا﴾ خائباً ضائع السعي مثلكم في دعاء آلهتكم وفي تصدير الكلام بعسى التواضع وهضم النفس والتنبيه على أنَّ الإجابة والإثابة تفضل غير واجبتين وأن ملاك الأمر خاتمته وهو غيب ﴿فَلَمَّا أَعْتَرَكُم مَّا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ﴾ بالهجرة إلى الشام ﴿وَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾ بدل من فارقه من الكفرة قيل: إنه لما قصد الشام أتى أولاً حزان وتزوج بسارة وولدت له إسحاق وولد منه يعقوب ولعل تخصيصهما بالذكر لأنهما شجرتا الأنبياء أو لأنه أراد أن يذكر إسماعيل بفضله على الانفراد ﴿وَكُلًّا جَعَلْنَا نَبِيًّا﴾ وكلا منها أو منهم ﴿وَوَهَبْنَا لَهُم مِّن رَّحْمَتِنَا﴾ النبوة والأموال والأولاد ﴿وَجَعَلْنَا لَهُم لِسَانَ صِدْقٍ عَلِيًّا﴾ يفتخر بهم الناس ويشنون عليهم استجابة لدعوته واجعل لي لسان صدق في الآخرين والمراد باللسان ما يوجد به ولسان العرب لغتهم، وإضافته إلى الصدق وتوصيفه بالعلو للدلالة على أنهم أحقاء بما يشنون عليهم وأن محامدهم لا تخفى على تباعد الإعصار وتحول الدول وتبدل الملل ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مُوسَىٰ إِنَّهُ كَانَ مُخْلَصًا﴾ موحداً أخلص عبادته عن الشرك والرياء أو أسلم

إذا وعده الإيمان فإنه في الحقيقة طلب لإيمانه بطريق الاقتضاء إلا أنَّ الاستثناء يخالف الشق الثاني وقد عرفته، وأما كون المذكور في النظم الوعد أو الاستغفار فلا وجه له لأنه إذا امتنع استغفاره امتنع وعده إذ النبي المعصوم لا يعد بما لا يجوز ولذا قال في الكشاف كيف جاز أن يستغفر للكافر أو يعده فلا حاجة إلى ما تكلفه من حديث الكناية، فتأمل. قوله: (بليغاً في البر والألطف) المبالغة من صيغة فعيل والبر من مادته، يقال: حفي به إذا اعتنى بإكرامه كما قاله الراغب والألطف بفتح الهمزة جمع لطف بمعنى الرأفة أو بكسرها مصدر لطف به إذا بره، وقوله: بالمهاجرة بديني الباء فيه تحتل التعدية والسببية والمباعدة بالبدن أو بالقلب والاعتقاد والظاهر الأول، وقوله: وأعبده وحده الوحدة تفهم من اجتناب غيره من المعبودات وفسر الدعاء بالعبادة لقوله: وما تعبدون من دون الله ويجوز أن يراد به الدعاء مطلقاً أو ما حكاه في سورة الشعراء، وهو قوله: رب هب لي حكماً وألحقتني بالصالحين وقوله: مثلكم في دعاء آلهتكم إشارة إلى أنَّ فيه تعريضاً بشقاوتهم وهو النكتة في التعبير به، وقوله: وأن ملاك الأمر خاتمته من السعادة والشقاوة وهي غير معلومة وإن كان الأنبياء عليهم الصلاة والسلام مأموني العاقبة، وغيب بمعنى غائب أو مغيب، وقوله: منه أي من إسحق، والشجرة بمعنى الأصل هنا وقوله: أو لأنه أراد أن يذكر إسماعيل الخ، والنكتة لا يلزم اطرادها فلا يرد عليه أنهما خصصا حيث لم يذكر إسماعيل في العنكبوت كما قيل، وقوله: منهما أي من إسحاق ويعقوب، أو منهم هما وإبراهيم عليهم الصلاة والسلام وفسر الرحمة بما ذكر لأنه المأثور عن ابن عباس رضي الله عنهما والكلبي. قوله: (يفتخر بهم الناس ويشنون عليهم) يعني المراد باللسان كلام

وجهه لله وأخلص نفسه عما سواه وقرأ الكوفيون بالفتح على أن الله أخلصه ﴿وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا﴾ أرسله الله إلى الخلق فأنبأهم عنه، ولذلك قدّم رسولاً مع أنه أخص وأعلى. ﴿وَنَدَيْنَهُ مِنَ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ﴾ من ناحيته اليمنى من اليمين وهي التي تلي يمين موسى، أو من جانبه الميمون من اليمن بأن تمثل له الكلام من تلك الجهة ﴿وَوَقَّيْنَاهُ﴾ تقريب تشريف شبهه بمن

الافتخار والثناء الحسن فأطلق اللسان على ما يوجد به من الكلمات والحروف كما تطلق اليد على العطية بعلاقة السببية، وأحقاء جمع حقيق كأصدقاء وصديق وهو راجع إلى إضافته لأنه لا يكون حقيقاً بذلك إلا إذا كان صادقاً كما أنّ ما بعده راجع إلى توصيفه بالعلو على طريق اللف والنشر وإن احتمل رجوعه للأوّل لأنّ ما كان صادقاً يشيع ويثبت بخلاف الباطل فإنه مضمحل منسيّ، وقوله: لا تخفى الخ إشارة إلى أنّ العلو مستعار لما ذكر لأن ما ارتفع مكانه ظهر كأنه نار على علم، وقوله: أخلص عبادته إشارة إلى مفعوله المقدر بقرينة ما قبله ليفيد معنى التوحيد وكذا في الوجه الآخر وهو مغاير له معنى لتغاير مفعوليهما، ومعنى كون الله أخلصه أنه خلقه خالصاً عما مرّ. قوله: (أرسله الله تعالى) إشارة إلى أنّ الرسول بمعنى المرسل، وقوله: فأنبأهم أي أخبرهم إشارة إلى أنّ النبيّ بمعنى المنبئ عن الله بالتوحيد والشرائع وأن أصله الهمز فأبدلت في النبيّ والنبوة، ولو قيل هنا إنه من النبوة بدليل قوله: مكاناً علياً والمعنى رفيع القدر على غيره من الرسل عليهم الصلاة والسلام ليكون بمعنى آخر أخص هنا كان أظهر كما نقله الطيبي عن بعض العلماء، وقوله: ولذلك أي لكونه بمعنى المنبئ عن الله قدّم الخ على وفق ما في الواقع وإن كان الرسول أخص منه إذ كل نبيّ رسول ولا عكس ولذا كان أعلى لاستلزام الرسالة النبوة وذكر العام بعد الخاص لا يفيد ولذا يقال: عالم تحرير دون العكس، ويحتمل أن يريد أنّ المراد بالرسول والنبيّ هنا معناهما اللغوي، وهو المرسل من الله والمنبئ عن الله وليس كل مرسل نبيّ لأنه قد يرسل بعطية ومكتوب فلذا قدّم وإن كان في موضع آخر يراد به معنى أخص من هذا فينبغي تأخيره فلا يرد عليه أنّ كونه أخص مقتض لتأخيره أو أنه غير تام في التعليل فتأمل. قوله: (من ناحيته اليمنى من اليمين الخ) إشارة إلى أنه إذا كان المراد من اليمين المقابل لليسار فالمراد به يمين موسى عليه الصلاة والسلام إذ الجبل لا ميمنة له ولا ميسرة وأما إذا كان من اليمن وهو البركة فظاهر، وهو صفة الجانب وجوّز فيه الزمخشريّ على الثاني أن يكون صفة الجانب أو الطور، وتركه المصنف رحمه الله ليتوافق الوجهان. قوله: (بأن تمثل له الكلام من تلك الجهة) أي جهة اليمين أو الجهة الميمونة فهو راجع إلى الوجهين وقال: تمثل إشارة إلى أنّ الكلام اللفظي مثال للكلام النفسي فلا يلزم من حدوث المثال حدوث الممثل كما لا يلزم من تمثيل جبريل عليه الصلاة والسلام بصورة دحية رضي الله عنه حدوثه وقت التمثيل، ومن أهل الحق من ذهب إلى أنّ الذي سمعه موسى عليه الصلاة والسلام كان الكلام القديم بلا حرف ولا صوت ولا جهة كما قيل:

إذا ما بدت ليلى فكلي أعين وإن حدّثوا عنها فكلي مسامع ...

قربه الملك لمناجاته ﴿يَحْيَا﴾ مناجياً حال من أحد الضميرين وقيل: مرتفعاً من النجو وهو الارتفاع لما روي أنه رفع فوق السموات حتى سمع صرير القلم ﴿وَهَبْنَا لَكَ مِنْ رَحْمَتِنَا﴾ من أجل رحمتنا أو بعض رحمتنا ﴿أَخَاهُ﴾ معاضدة أخيه وموازرته إجابة لدعوته واجعل لي وزيراً من أهلي فإنه كان أسن من موسى وهو مفعول أو بدل على تقدير أن تكون من للتبعيض ﴿هَرُونَ﴾ عطف بيان له ﴿نَبِيًّا وَادَّكَّرَ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ﴾ ذكره بذلك لأنه المشهور به والموصوف بأشياء في هذا الباب لم تعهد من غيره وناهيك أنه وعد الصبر على

ولذلك خص باسم الكليم وعليه بنى المصنف رحمه الله كلامه الآتي في سورة طه حيث قال إنه لما نودي قال من المتكلم قال إنني أنا الله فوسوس إليه إبليس لعنه الله لعلك تسمع كلام شيطان فقال: أنا عرفت أنه كلام الله بأني أسمع من جميع الجهات وبجميع الأعضاء فلا يرد عليه أن هذا يعين أن كلامه تعالى لا يختص بجهة كما قيل. قوله: (شبهه بمن قربه الملك لمناجاته) يعني أنه شبه قرب موسى عليه الصلاة والسلام في مناجاته ربه بقرب من قرب لمناجاة عظيم من العظماء، ووجه الشبه كونه كلم بغير واسطة قال بعض شراح الكشاف: وهذا لا ينافي أن يكون مقرباً حقيقة، ولهذا قال أبو العالية: قربه حتى سمع صرير الأقلام أو صريف الأقلام بالفاء كما وقع في رواية وهو صوتها في الكتابة، وقوله: مناجياً إشارة إلى أن فعلاً بمعنى مفاعل كجلس لمجالس ونديم لمنادم ورضيع لراضع، والمناجاة المسارة بالكلام قال الراغب وأصله أن يخلو في نجوة من الأرض ثم استعمل مطلقاً، والنجو الارتفاع والنجوة المكان المرتفع وقوله: حتى سمع صرير القلم أي الذي كتبت به التوراة، كما في الكشاف يعني الكتابة الثانية وإلا فقد وقع في الحديث أنها كتبت قبل خلقه بأربعين سنة^(١). قوله: (من أجل رحمتنا أو بعض رحمتنا) يعني من يحتمل أن تكون تعليلية وأن تكون تبعيضية، وقوله: معاضدة أخيه وموازرته، يعني على تقدير مضاف فليس معنى وهبناه أو وجدناه لأنه كان أكبر منه سناً فوجوده سابق على وجوده ولكن معناه وهبنا له معاضدته أي معاونته بأن جعلناه وزيراً له كما صرح به في رواية أخرى، وإجابة تعليل لقوله وهبنا، وقوله: وهو أي أخاه مفعول لوهبنا إن كانت من تعليلية أو بدل بعض من كل أو كل من كل أو اشتمال وهذا إذا كانت تبعيضية بمعنى بعض وهي مفعول وهبنا ولا يخفى ما فيه لأن كون من اسماً لكونها بمعنى بعض خلاف الظاهر، وإبدال الاسم من الحرف لا نظير له، ولذا قال في البحر الظاهر أن أخاه مفعول وهبنا ولا يرادف من بعضاً حتى يبدل منها، وقيل: التقدير وهبنا له شيئاً من رحمتنا فأخاه بدل من شيئاً المقدر، إلا أن يقال إنها اسم وليس موجوداً في كلامهم، وهرون عطف بيان وجوز فيه البدلية. قوله: (ذكره بذلك) أي وصفه بذلك وإن كان موجوداً في غيره من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فجعله كالقلب له تشريفاً وإكراماً ولشهرته بذلك ألا تراه وعد أباه الصبر على الذبح

(١) أخرجه الأجرى في الشريعة ص ١٨١ من حديث أبي هريرة. ورجاله رجال الشيخين.

الذبح فقال: ستجدني إن شاء الله من الصابرين فوقي ﴿وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا﴾ يدل على أن الرسول لا يلزم أن يكون صاحب شريعة فإن أولاد إبراهيم كانوا على شريعته. ﴿وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ﴾ اشتغالا بالأهـم وهو أن يقبل الرجل على نفسه ومن هو أقرب الناس إليه بالتكميل قال الله تعالى: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ وأمر أهلك بالصلاة قوا أنفسكم وأهلكم ناراً وقيل: أهله أمته فإن الأنبياء آباء الأمم ﴿وَكَانَ عِنْدَ رَبِّهِ مَرْضِيًّا﴾ لاستقامة أقواله وأفعاله ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ﴾ وهو سبط شيث وجد أبي نوح عليهم السلام واسمه أخنوخ واشتقاق إدريس من الدرس يرده منع صرفه نعم لا يبعد أن يكون معناه في تلك اللغة قريباً من ذلك فلقب به لكثرة درسه إذ روي أنه تعالى أنزل عليه ثلاثين صحيفة، وأنه أول من خط بالقلم ونظر في علم النجوم والحساب ﴿إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا﴾ ورفقته مكاناً علياً يعني

فصدق وعده ووفى به، وهذا أعظم ما يتصور فيه وناهيك بمعنى يكفيك في صدقه هذا فكيف ومعه أمور أخر. قوله: (يدل على أن الرسول لا يلزم أن يكون صاحب شريعة) أي مستقلة مأموراً بتبليغها لما ذكر وقد اشتهر خلافه بل اشترط بعضهم فيه أن يكون صاحب كتاب أيضاً فهو مبني على الأغلب فيه لا أنه أمر لام، وما قيل إن المراد بكونه صاحب شريعة أن يكون له شريعة بالنسبة إلى المبعوث إليهم وإسماعيل عليه السلام، كذلك لأنه بعث إلى جرهم بشريعة أبيه ولم يبعث إبراهيم عليه الصلاة والسلام إليهم لا يخفى أنه لا يتم به الجواب إلا بضميمة أخرى فتأمل. قوله: (اشتغالا بالأهـم) يعني ذكر الأهل ليس للتخصيص بل لأنه الأهم، وقوله: على نفسه أدرجه في الأهل لاستلزام إصلاح الغير لإصلاح النفس أو المراد بالأهل أمة الإجابة لكون النبي بمنزلة الأب لأمته فلا ينافي هذا قوله أنه ليس من أهلك بل يؤيده، والسبط ولد الولد وأخنوخ بضم الهمزة وفتحها. قوله: (واشتقاق إدريس من الدرس يرده الخ) لأنه لو كان مشتقاً كان عربياً وهو أعجمي لمنع صرفه بالاتفاق وجريان الاشتقاق في غير العربي مما لم يقل به أحد، وقوله: قريباً من ذلك أي من ذلك المعنى لا من إدريس المشتق من الدراسة، وقوله: يعني شرف النبوة فالعلو معنوي قيل: والثاني أقرب لأن الرفعة المقترنة بالمكان لا تكون معنوية، وفيه نظر لأنه ورد مثله بل ما هو أظهر منه كقوله:

وكن في مكان إذا ما سقطت تقوم ورجلك في عافيه...

والرفع إلى الجنة بجسده بناء على أنه حي الآن فيها، وما ذكره من الاختلاف في السماء لاختلاف الرواية في حديث المعراج ورؤية الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لكن كونه في الرابعة في الصحيحين^(١). قوله: (بيان للموصول) وهو الذين أنعم الله عليهم لأن جميع الأنبياء عليهم

(١) حديث الإسراء تقدم تخريجه فيما سبق وهو عند البخاري ٣٢٠٧ و٣٨٨٧ ومسلم ١٦٤ والنسائي ١/

٢١٧، وأحمد ٤/٢٠٨ و٢١٠، والطبراني في الكبير ١٩/٥٩٩ وابن حبان ٤٨ من حديث أنس بن مالك

عن مالك بن صعصعة.

شرف النبوة والزلفى عند الله، وقيل: الجنة، وقيل: السماء السادسة أو الرابعة ﴿أُولَئِكَ﴾ إشارة إلى المذكورين في السورة من زكريا إلى إدريس ﴿الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ بأنواع النعم الدينية والدينية ﴿مِنَ النَّبِيِّينَ﴾ بيان للموصول ﴿مِنَ ذُرِّيَةِ آدَمَ﴾ بدل منه بإعادة الجار، ويجوز أن تكون من فيه للتبويض لأن المنعم عليهم أعم من الأنبياء وأخص من الذرية. ﴿وَمِمَّنْ﴾

الصلاة والسلام منعم عليهم فلو جعلت تبعية لزم أن يكون المنعم عليهم بعض الأنبياء وأن لا يكون البعض الآخر منهم منعماً عليه، فإن قلت المشار إليه بأولئك الأنبياء المذكورين سابقاً عليهم الصلاة والسلام وهم بعض النبيين فالذين أنعم عليهم بعضهم فصح جعل من للتبويض، قلت هذا إذا كان تعريف الذين للعهد والوجه أنه للجنس والعموم على أن المعنى أولئك بعض المنعم عليهم فلا بد من كونها للبيان لئلا يلزم الفساد كذا قيل، وفيه بحث فإن الظاهر أن يقال: الذين أنعم الله عليهم إن أريد به النعم المعهودة المذكورة هنا فالمحمول والموضوع مخصوص بهؤلاء فهم بعض النبيين فتكون من تبعية بدون تقدير كما ذهب إليه البعض ولا يرد عليه أنه تقرّر في الميزان أن المحمول يراد به المفهوم ولا شك في عمومته كما قيل لأن عموم المفهوم في نفسه ومن حيث هو في الذهن لا ينافي أن يقصد به أمر خاص في الخارج، وإلا لزم أن لا يصح وقوع المعرف بأل العهدية خبراً كما إذا قلت جاءني رجل فأكرمته وزيد الجاني فهذا غلط أو مغالطة ولا يكون الخبر مساوياً نحو الزوج الذي ينقسم بمتساويين وأن لا يقع الجزئي الحقيقي خبراً نحو هذا زيد والجمهور على جوازه والمانعون لا يقولون إنه لا يقع في كلام البلغاء بل العقلاء بل يؤولونه بأمر يعم في التصور دون الخارج، ثم إن شراح الكشاف قالوا: إن المشار إليه بأولئك الأنبياء المذكورين لا الكل فوجب أن يحمل التعريف في الخبر على الجنس للمبالغة، كقوله: ذلك الكتاب أو يقدر مضاف أي بعض الذين أنعم الخ ورد الأول بأنه يلزمه جعل غيرهم ومن جملتهم نبينا ﷺ كأنهم لم ينعم عليهم وليسوا بأنبياء وهو باطل، وأورد عليه أن القصر فيه إضافي بالنسبة إلى الدولة الدنيوية لا حقيقي فلا محذور فيه وهو مع ما فيه مناف لتفسير المصنف رحمه الله ولكون من بيانية لأن النعم الدنيوية لا تختص بهم مع أن المبتدأ والخبر إذا تعرّفا يتحدان في الما صدق وفي إفادته للحصر كلام في المعاني فيتعين أحد التأويلين فالحق في الجواب أن يقال على إطلاق النعم: إن الحصر بالنسبة إلى غير الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لأنهم معروفون بكونهم منعماً عليهم فتتزل النعم على غير الأنبياء منزلة العدم ولا يتوهم ما ذكر كما لا يتوهم في ذلك الكتاب عدم كمال غيره من الكتب السماوية أو يقدر بعض، ومن على هذا بيانية فلكل وجهة فتدبر. قوله: (بدل منه بإعادة الجار) يعني ذرية آدم بدل من النبيين بدل بعض من كل لأن المراد ذريته الأنبياء وهي غير شاملة لآدم عليه الصلاة والسلام ومن بيانية أيضاً ولو جعل الجار والمجرور بدلاً من الجار والمجرور لم يكن فيه إعادة، وقوله: من فيه للتبويض أي في من ذرية آدم لأن المنعم عليه أعم من الأنبياء فالمبين بعض المقدر وأخص من الذرية إذ بينهما عموم وخصوص من وجه لشمول المنعم عليه لآدم

حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ ﴿٥٩﴾ أي ومن ذرية من حملنا خصوصاً وهم من عدا إدريس فإن إبراهيم كان من ذرية سام بن نوح ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ إِبرَاهِيمَ﴾ الباقون وإسرائيل عطف على إبراهيم أي ومن ذرية إسرائيل، وكان منهم موسى وهارون وزكريا ويحيى وعيسى وفيه دليل على أن أولاد البنات من الذرية ﴿وَمِمَّنْ هَدَيْنَا﴾ ومن جملة من هديناه إلى الحق ﴿وَأَجَبْتِنَا﴾ للنبوة والكرامة ﴿إِذَا نُنَادِيهِمْ عَلَيْهِمْ أَيُّكُمْ أَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَاتُنَا﴾ خبر لأولئك إن جعلت الموصول صفة واستئناف إن جعلته خبره لبيان خشيتهم من الله وإخباتهم له مع ما لهم من علو الطبقة في شرف النسب، وكمال النفس والزلفى من الله تعالى وعن النبي عليه الصلاة والسلام اتلوا القرآن وابكوا فإن لم تبكوا فتباكوا والبكي جمع باك كالسجود في جمع ساجد وقرىء يتلى بالياء، لأن التأنيث غير حقيقي وقرأ حمزة والكسائي بكيا بكسر الياء ﴿خَلَّفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ﴾ فعقبهم وجاء بعدهم عقب سوء، يقال: خلف صدق بالفتح وخلف سوء بالكسر ﴿أَضَاعُوا الصَّلَاةَ﴾ تركوها

والمملك ومؤمني الجن، وشمول ذرية آدم إذا أريد به ظاهره غير من أنعم عليه فيجوز الحمل على الإبدال والتبعيض باعتبار الوجهين فتأمل. قوله: (من عدا إدريس) عليه الصلاة والسلام لأنه سبط شيث كما مر، وقوله: فإن إبراهيم عليه الصلاة والسلام الخ هذا متفق عليه فذكر من حملنا تذكرياً لهذه النعمة، وقوله: وفيه دليل الخ لدخول عيسى عليه الصلاة والسلام ولا أب له وجعل إطلاق الذرية، عليه بطريق التعليل خلاف الظاهر. قوله: (ومن جملة من هديناه إلى الحق) إشارة إلى أن من تبعضية وأنه معطوف على قوله: من ذرية آدم وأما جعله معطوفاً على قوله من النبيين أي ممن جمعنا له بين النبوة والهداية والاجتباء لعدم التغير فخلاف الظاهر وإن جوزوه، وقوله: لبيان الخ متعلق بالاستئناف، والإخبات الخشوع والتواضع وقوله: وعن النبي ﷺ رواه البزار وغيره^(١)، وقوله: جمع باك وقياسه بكاء كقاض وقضاة لكنه لم يسمع كما قاله المعرب، وهو مخالف لما في القاموس وغيره أو هو مصدر كالقعود والكسر اتباع عليهما، وقوله: لأن التأنيث غير حقيقي ولوجود الفاصل أيضاً. قوله: (وجاء بعدهم) تفسير لعقبهم وأصله من وطئ عقبهم، والفرق بين خلف بالفتح والسكون باستعمال الأوّل في الحسن والذرية الصالحة والثاني في ضده هو المشهور في اللغة وقال أبو حاتم الخلف بسكون اللام الأولاد الواحد والجمع فيه سواء، والخلف البدل ولدأ كان أو غريباً، وقال ابن الأعرابي: الخلف بالفتح الصالح وبالسكون الطالح، وقال النضر بن شميل الخلف بتحرك اللام وإسكانها في القرن السوء أما الطالح فبالتحريك لا غير، وقال ابن جرير: أكثر ما جاء في المدح بفتح اللام

(١) أخرجه القضاعي في مسند الشهاب ١١٩٨، والديملي في الفردوس ٣١٤ كلاهما من حديث سعد بن أبي وقاص. قلت وذكره السيوطي في جمع الجوامع ٣٩٢٨ وعزاه لابن نصر عن سعد بن أبي وقاص. وأخرجه ابن ماجه ٤١٩٦ من حديث سعد بلفظ: ابكوا فإن لم تبكوا فتباكوا قال الحافظ العراقي في تخريج الإحياء ١/ ٢٧٧: إسناده جيد.

أو أخروها عن وقتها ﴿وَاتَّبَعُوا الشَّهْوَاتِ﴾ كشرب الخمر واستحلال نكح الأخت من الأب، والانهماك في المعاصي، وعن علي رضي الله عنه في قوله: واتبعوا الشهوات من بني المشيد وركب المنظور وليس المشهور ﴿فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غِيًّا﴾ شراً كقوله:

فمن يلقى خيراً تحمد الناس أمره... ومن يغو لا يعدم على الغي لائماً...

أو جزاء غي كقوله تعالى: ﴿يَلْقَى أَثَامًا﴾ ما أو غياً عن طريق الجنة وقيل: هو واد في جهنم تستعيد منه أوديتها ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾ يدل على أن الآية في الكفر ﴿فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ﴾ وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر ويعقوب على البناء للمفعول من

وفي الذم بتسكينها وقد يعكس. قوله: (تركوها) بناء على أن المراد الكفار لأنه من شأنهم أو على أنه عام وما بعده على أنه في المسلمين وأخره لما سيأتي واستحلال نكاح الأخت من الأب ذهب إليه اليهود، ومن بني بالموصول والماضي والمشيد العالي، وفي نسخة الشديد أي المحكم، والمنظور هو المركوب الحسن من فرس أو بغل لم يعدد للجهد بل للتكبر لأنه لحسنه ينظر الناس إليه كما قيل:

لا يجمع الطرف المحاسن كلها حتى يكون الطرف من أسرائه...

والمشهور من الثياب الفاخر الزاهي لونه وتسمى الثياب مشتهرة. قوله: (شراً) فسر به لأنه المناسب ولما كان المعروف فيه أنه بمعنى الضلال أثبتته بالبيت المذكور والاستدلال به ظاهر لوقوعه فيه مقابلاً للخير وقال الفاضل اليمني: يحتمل أن يكون التقابل فيه معنوياً كقول المتنبي:

لمن تطلب الدنيا إذا لم ترد بها سرور محب أو إساءة مجرم...

والبيت لمقرش الأصغر^(١) من قصيدة وقبله:

تألي جناب حلفة فأطعته بنفسك ولّ اللوم إن كنت لائماً...

قالوا: والمراد بالغي الشر وبالخير المال، ومن يغو أي يفتقر ولا مانع من حمله على ظاهره، وقوله: كقوله تعالى: ﴿يَلْقَى أَثَامًا﴾ [سورة الفرقان، الآية: ٦٨] أي شراً وعقاباً فأطلق عليه كما أطلق الغي على مجازاته المسيبة عنه مجازاً، وقوله: أو غياً عن طريق الجنة أي ضلالاً فهو يمعناه المشهور واستعادة الأودية منه عبارة عن كونه فظيماً بالنسبة إليها. قوله: (يدل على أن الآية في الكفرة) وهو قول علي رضي الله عنه وقتاده لأن من آمن لا يقال إلا لمن كان كافراً إلا بحسب التغليظ كقوله: لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن لكنه استشكل وجه الدلالة بأنه يجوز أن يكون المعنى إلا من جمع التوبة مع الإيمان فلو قال: يؤديه كما في الكشف كان أولى وهو سهل لأنه لم يرد بالدلالة الدلالة القطعية بل إنها تدل على ذلك بحسب الظاهر وهو

(١) جاء في الصحاح: وهما مرقشان الأكبر والأصغر فأما الأكبر فهو من بني سدوس والأصغر من بني سعد

أدخل ﴿وَلَا يَظْلَمُونَ شَيْئًا﴾ ولا يتقصون شيئاً من جزاء أعمالهم ويجوز أن ينتصب شيئاً على المصدر وفيه تنبيه على أن كفرهم السابق لا يضرهم ولا ينقص أجورهم ﴿جَنَّتِ عَدْنٍ﴾ بدل من الجنة بدل البعض لاشتمالها عليها أو منصوب على المدح، وقرئ بالرفع على أنه خبر محذوف وعدن علم لأنه المضاف إليه في العلم. أو علم للعدن بمعنى الإقامة كبرة ولذلك

كثير إما يريد به ذلك وقال بعض الفضلاء إنما تدل على عمومها لهم لا على خصوصها فيهم مع أنه قد يراد بالإيمان الإيمان الكامل ثم إنه لا دلالة في الآية لمذهب المعتزلة من أن العمل شرط دخول الجنة فإنه بحسب التفضل مع أنه إنما شرط ظاهر العدم نقص شيء من ثواب أعمالهم أو لدخولهم جنة عدن لا مطلق الجنة فتأمل. قوله: (ولا يتقصون شيئاً من جزاء أعمالهم) لأنه في الأصل عند بعض أهل اللغة تنقيص الحق من نقصت الأرض إذا حفرتها ثم أريد به التجاوز مطلقاً، وقوله: ولا ينقص أجورهم لأنها إنما تحبط بالكفر وقوله: لاشتمالها عليها أي اشتمال الكل على الجزء فليس في عبارته إيهام أنه بدل اشتمال، وقوله: على أنه خبر الخ أو مبتدأ خبره محذوف. قوله: (وعدن علم لأنه المضاف إليه في العلم الخ) أقول يريد أنه لما شاع في الاستعمال جنة عدن احتمال ثلاثة وجوه، كون عدن وحده علماً، وكون جنة عدن علماً كعبد الله وكونه نكرة، وعلى الأول يلزم إضافة الأعم مطلقاً إلى الأخص وهو لغو قبيح كإنسان زيد بناء على أن المتبادر من الجنة المكان المعروف لا الأشجار والبستان والسعد رحمه الله يرى أن هذه الإضافة تكون قبيحة كما في المثال المذكور، وحسنة كشجر الآراك ومدينة بغداد إذ لا فارق بينهما إلا الذوق كما ذكره الفاضل الليثي، والمصنف رحمه الله ذهب إلى أنه حينئذ علم للإقامة فيكونان متغايرين كما ذكره النحاة في نحو برة علم للمبرة بمعنى الإحسان علم جنس لأن الذوق غير مضبوط فاندفع المحذور بلا نزاع، ولم يحتج إلى الثالث وإن جوزوه لأمر ما وأما كون مجموعهما علماً فلا إشكال فيه لأنه قطع النظر فيه عن المعنى الإضافي فارتفعت مؤنة التوجيه فإن قيل إن العلم هو جنات عدن فلا غبار عليه وإن قيل جنة عدن بالإنفراد احتجنا إلى القول بأنه حذف فيه المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه بدليل تعرف المضاف إليه وتوصيفه بالمعرفة التي هي الموصول إنما حسن إقامته مقامه لأن المعبر علميته في المنقول الإضافي هو الجزء الثاني حتى كأنه نقل وحده بدليل منعه من الصرف في بنات أو بر وابن داية وإمتناعهم من إدخال اللام عليه في نحو أبي تراب إلا أن يقارن الوضع أو يكون للمح الصفة وهذه القاعدة مقررة في النحو مفصلة في شروح المفصل وقد بينها في الكشف في شهر رمضان فقال: إذا كانت التسمية بالمضاف والمضاف إليه جعلوا المضاف إليه في نحوه مقدر العلمية لأن المعهود في كلامهم في هذا الباب الإضافة إلى الإعلام والكنى فإذا أضافوا إلى غيرها أجروه مجراها كأبي تراب ألا ترى أنهم لا يجوزون إدخال اللام في نحو ابن داية وأبي تراب ويوجبونه في نحو امرئ القيس وماء السماء كل ذلك نظراً إلى أنه لا يغير عن حاله كالعلم، وإن كان لقائل أن يقول إن التغيير لا يوجب تغيير المجموع ولا نزاع في أنه علم إلا

صح وصف ما أضيف إليه بقوله: ﴿أَلَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ بِالْغَيْبِ﴾ أي وعدّها إياهم وهي

أنه لولا العلمية لم امتنعوا من إدخال اللام فإنهم نظروا إلى المعنى لا إلى التعبير بدليل الحسن وحسن وامتناع ذلك في نحو عمرو اه وما فهمه بعضهم من قول المصنف رحمه الله لأنه المضاف إليه في العلم من أنّ المنقول الإضافي يلزم كون المضاف إليه فيه علماً قبل النقل فلما ورد عليه عبد شمس علماً اعتذر بأنه كَلِيّ انحصر في فرد في الخارج فأشبه العلم مما لا وجه له وليت شعري بماذا يعتذر عن أبي تراب وأمثاله، وهو ناشئ من قلة التدبر لأن المراد بالعلمية العلمية التقديرية الاعتبارية بعد النقل كما صرحوا به، وهذا مراد القائل أنّ جنة عدن علم لإحدى الجنان الثمان دون عدن وإلا كانت إضافة جنة إليه كإضافة إنسان زيد لكنه قد يحذف المضاف فيقال: عدن كرمضان الخ يعني وجنات بمعنى بساتين لثلا يقع فيما فرّ منه إلا أنه يفهم من ظاهره أنّ جزء العلم لما قام مقامه أعطى حكمه بخلاف عبد شمس فإنه ليس كذلك وهو تعسف لمخالفته لكلام القوم كما عرفت، وقد جنح بعضهم إلى أنّ جنات عدن علم لأجته عدم حتى يدعي الحذف من غير داع له، فلو قيل من أول الأمر جنات عدن علم كبنات أو بر لم يحتج إلى ما تكلفوه، هذا غاية ما يقال هنا فدع عنك القليل والقال.

تنبيه: واعلم أنّ بعض فضلاء العصر قال: إنّ جنات الجمع المضاف علم لإحدى الجنات الثمان كعلمية بنات أو بر والمضاف فيها يقدر علماً فإنهم لما أجروه بعد العلمية مجرى المضاف قدروا الثاني علماً على قياس المعارف إذ لا يضاف معرفة إلى نكرة ولذا منع صرف قرّة في ابن قرّة، وامتنع في طبق من بنت طبق ونحوه إذ لم يقع على انفراده علماً كما في شروح المفصل وغيرها والفاضل المحشي لغفلته تعسف في الكلام كما رأيت فقال: جنة عدن علم لإحدى الجنان دون عدن وإلا كان كإنسان زيد كما قيل لكنه قد يحذف المضاف ويقام المجموع فيستعمل استعمال الإعلام كما في رمضان وكذا عدن والمعنى جنات جنة عدن فلا يتوجه النقض بمثل عبد شمس، ولا يحتاج إلى الجواب بأن الشمس لانحصارها في فرد بمنزلة العلم اه. ولا يخفى أنه على ما ذكرنا الكلام على ظاهره وليس إضافة جنة إلى عدن كإضافة إنسان زيد ولا نقض بمثل عبد شمس لأنّ لفظ شمس فيه يقدر علماً وإن لم يستعمل على انفراده علماً، ولا حاجة إلى الجواب بما ذكر فتأمل وتدبر. قوله: (أو علم للعدن بمعنى الإقامة) يعني أنه علم جنس للمعاني مفرد وفيما قبله هو علم شخص للذات ومركب وهذا ما اختاره في الكشاف من أنه علم لمعنى العدن بسكون الدال بمعنى الإقامة كسحر وأمس وفيئة وكأنه لما رأى المضاف فيه يجمع ويفرد ويوصف ذهب إلى هذا والمصنف لما رأى الإضافة فيها نوع ركافة خالفه وإنّ ما ذكر يقتضي بناءه كما بين في النحو كما مرّ، وقوله: للعدن يعني أنّ المجرد من اللام علم للمعريف بها، كسحر علم للسحر وأمس للأمس وبرة بفتح الباء ومنع الصرف علم للبرّ والإحسان، وقوله: ولذلك الخ دليل لعلمية عدن لكنه بناء على الظاهر لعدم تعيينه إذ لا نسلم العلمية بل نقول هو بدل ولم يذكر ما

غائب عنهم أو وهم غائبون عنها أو وعدهم بإيمانهم بالغيب ﴿إِنَّهُ﴾ إن الله ﴿كَانَ وَعَدُهُمُ﴾ الذي هو الجنة ﴿مَأْتِيًا﴾ يأتيها أهلها الموعود لهم لا محالة، وقيل: هو من أتى إليه إحساناً أي مفعولاً منجزاً ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لِقَاءً﴾ فضول كلام ﴿إِلَّا سَلَامًا﴾ ولكن يسمعون قولاً يسلمون فيه من العيب والنقيصة أو إلا تسليم الملائكة عليهم أو تسليم بعضهم على بعض على الاستثناء المنقطع أو على معنى أن التسليم إن كان لغواً فلا يسمعون لغواً سواء كقولهم: ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم... بهنّ فلول من قراع الكتائب...

في الكشف من الاستدلال على العلمية بإبداله من الجنة فإن النكرة لا تبدل من المعرفة فإنه غير متفق عليه فقد جوزه كثير من النحاة مطلقاً، وبعضهم إذا كان في إبداله فائدة لا تستفاد من المبدل منه مع أنه لا تتعين البدلية لجواز نصبه على المدح كما ذكره، واعلم أن العلم المنقول من المضاف والمضاف إليه كأبي هريرة تعتبر علميته وأحكامها كمنع الصرف في الجزء الثاني، كما في شروح المفصل والكتاب كما فصلناه في شرح الشفاء وقد غفل عنه بعض علماء المغرب. قوله: (أي وعدها لإياهم الخ) يشير إلى أن عائذ الموصوف محذوف وأن الباء إمّا للملابسة والجار والمجرور إمّا حال من العائد بمعنى غائبة أو من عباده بمعنى غائبين عنها، أو للسببية متعلقة بوعد أي وعدّها بسبب تصديق الغيب والإيمان به والغيب على هذا بمعنى الغائب، وقوله: إنه أي الله ويجوز أن يكون ضمير الشأن. قوله: (كان وعده الذي هو الجنة) فالوعد بمعنى الموعود أو أطلق عليها مبالغة وفسره بها لأن ما قبله يقتضيه، ولأن الإخبار عنه بمأتيا ظاهر لأن الجنة تؤتى كما تؤتى الأمكنة والمسكن، وقوله: لا محالة مأخوذ من التأكيد ومن التعبير عن المستقبل بالماضي المقتضي لتحقيق وقوعه ولا دخل لاسم المفعول فيه. قوله: (وقيل هو من أتى إليه إحساناً) أي فعل به ما يعدّ إحساناً، وجميلاً فمعناه على هذا مفعولاً كما ذكره بقوله: أي مفعولاً، والوعد بالمعنى المصدرية وكون الوعد المصدرية مفعولاً لا طائل تحته إذ كل وعد بل كل فعل كذلك فلذا أشار إلى أن المراد من كونه مفعولاً أنه منجز لأن فعل الوعد بعد صدوره أي إيجاده، إنما هو تنجزه فمنجزاً عطف بيان لمفعولاً مفسر له. قوله: (ولكن يسمعون قولاً يسلمون فيه من العيب والنقيصة) أشار بلكن إلى أنه استثناء منقطع كما في الوجه الثاني، والسلام بمعنى الكلام السالم من العيب والنقص فهو مصدر بمعنى السلامة أريد به ما ذكر إمّا مبالغة أو بالتأويل المعروف فيه، وعلى ما بعده المراد به معناه المعروف وهو إمّا من الملائكة عليهم الصلاة والسلام أو من بعضهم على بعض والاستثناء عليه منقطع أيضاً لأن السلام لا يعدّ لغواً إلا على الوجه الأخير ولكونه خلاف الظاهر استحق التأويل والتأخير. قوله: (أو على معنى إن التسليم الخ) فهو من تأكيد المدح بما يشبه الذم المذكور في البديع وهو يفيد نفي اللغوية بالطريق البرهاني الأقوى إلا أن ظاهر سياقه كالكشاف أن الاستثناء على هذا الوجه متصل، وقد قال المعرب: إنه بعيد وقد صرح بعض النحاة بأنه من قبيل المنفصل لكن ما ذهب إليه الشيخان من الاتصال إنما هو على

أو على أن معناه الدعاء بالسلامة وأهلها أغنياء عنه فهو من باب اللغو ظاهراً وإنما فائدته الإكرام ﴿وَلَمْ يَرْزُقْهُمْ فِيهَا بَكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ على عادة المتنعمين والتوسط بين الزهادة والرغبة، وقيل: المراد دوام الرزق ودروره ﴿تِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي نُورِثُ مِنْ عِبَادِنَا مَنْ كَانَ تَقِيًّا﴾ نبقيا عليهم من ثمرة تقواهم كما يبقى على الوارث مال مورثه، والورثة أقوى لفظ يستعمل في التمليك والاستحقاق من حيث إنها لا تعقب بفسخ ولا استرجاع ولا تبطل برداً وإسقاطاً، وقيل: يورث المتقون من الجنة المساكن التي كانت لأهل النار لو أطاعوا زيادة في كرامتهم، وعن يعقوب نورث بالتشديد ﴿وَمَا نَنْزِلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ﴾ حكاية قول جبريل عليه الصلاة والسلام حين استبطأه رسول الله ﷺ لما سئل عن قصة أصحاب الكهف وذي القرنين والروح ولم يدر ما يجيب ورجا أن يوحى إليه فيه فأبطأ عليه خمسة عشر يوماً

طريق الفرض والتقدير ولولا ذلك لم يقع موقعه من الحسن والمبالغة، والبيت المذكور للناطقة من قصيدته المعروفة وأولها:

كليني لهم يا أميمة ناصب وليل أفسيه بطيء الكواكب . . .

والفلول مصدر أو جمع فل وهو ما يتثلم به حدّ السيف والقراع الضرب. قوله: (أو على أن معناه الدعاء بالسلامة الخ) يعني أن السلام المعروف دعاء بالسلامة من الآفات ولا آفة في الجنة فالدعاء بالسلامة منها لا فائدة فيه فيكون لغواً بحسب الظاهر ويصح فيه الاتصال من هذا الوجه، وإنما قال ظاهراً لأنّ هذا وإن كان معناه بحسب وضعه لكن المقصود منه الإكرام وإظهار التحاب حتى لو ترك عدّ إهانة فلذا كان لائقاً بأهل الجنة. قوله: (على عادة المتنعمين الخ) بيان لوجه تخصيص البكرة والعشية بأنه الوسط المحمود في التنعم فإنّ المرّة الواحدة في اليوم والليلية تسمى الوجبة وأكلها يوجب زهادة وما عداها رغبة في كثرة الأكل أو كناية عن الدوام بذكر الطرفين والدور الدوام ومنه رزق داز أي لا ينقطع. قوله: (نبقيا عليهم من ثمرة تقواهم كما يبقى على الوارث مال مورثه) أشار بقوله: كما إلى أن فيه استعارة تبعية استعير الإيراث للإبقاء ويحتمل التمثيل، وقوله: والورثة أقوى لفظ أي أقوى الألفاظ إشارة إلى اختيارها على غيرها مما يدلّ على بقائها كالبيع والهبة ونحوهما لأنها أقوى في الدلالة على المراد وقوتها بما ذكر كما هو معروف في الكتب الفقهية، وقوله: أقوى لفظ من وصف الدال بصفة مدلوله لأنّ القوّة صفة معنى الورثة كما يدلّ عليه قوله: من حيث الخ وإنما اختاره لأنه لا وراثة هنا وإنما المذكور لفظها المستعار لمعنى آخر فتأمل. قوله: (وقيل يورث المتقون الخ) وهو استعارة أيضاً وإنما مرّضه لأنه يدلّ على أن بعض الجنة موروث والنظم يدلّ على أنها كلها كذلك ولأنّ الإيراث ينسب على ملك سابق لا على فرضه مع أنه لا داعي للفرض هنا. قوله: (حكاية قول جبريل عليه الصلاة والسلام الخ) وهذا من عطف القصة على القصة فلا يقال إنّ العطف فيه حزاة لعدم التناسب، والمناسبة بين القصتين ما قيل إنه لما فرغ من قصص الأنبياء عليهم الصلاة والسلام مثبتاً له وعقبه بما أحدثه الخلف وذكر جزاءهم عقبه بحكاية نزول جبريل

وقيل: أربعين يوماً حتى قال المشركون: ودعه ربه وقلاه ثم نزل ببيان ذلك، والتنزل النزول على مهل لأنه مطاوع نزل وقد يطلق بمعنى النزول مطلقاً كما يطلق نزل بمعنى أنزل والمعنى وما نزل وقتا غب وقت إلا بأمر الله على ما تقتضيه حكمته وقرىء وما يتنزل بالياء والضمير للوحي ﴿لَمْ يَأْتِكُمْ مَعَهُ آيَاتِنَا وَمَا خَلَقْنَا وَمَا يُبَدِّلُ﴾ وهو ما نحن فيه من الأماكن والإحيين لا تنتقل من مكان إلى مكان أو لا تنزل في زمان دون زمان إلا بأمره ومشيئته.

عليه الصلاة والسلام بعدما قاله المشركون تسلياً له ﷺ وأن الأمر ليس على ما زعم هؤلاء الخلف وأدمج ما يناسب حديث التقوى من كون الملائكة عليهم الصلاة والسلام مأمورين مطيعين ولذا قال: فاعبده وعطف عليه مقالة الكفار لتباين المقامين، وأما ما قيل إن التقدير هذا وقال جبريل: وما تنتزل الخ وبه يظهر حسن العطف ووجهه فلا محصل له وفي الآية وجوه أخر تركناها لعدم الحاجة إليها، والحديث المذكور رواه أبو نعيم في الدلائل وغيره^(١) وفيه تخالف، وسبب الإبطاء عنه ﷺ أنه وعدهم بأن يخبرهم لانتظاره الوحي ولم يقل إن شاء الله وقد مر^(٢)، وقوله: ودعه ربه إلى آخره كما سيأتي في سورة والضحي فإن هذا سبب نزولها أيضاً، وقوله: ثم نزل أي جبريل عليه الصلاة والسلام معطوف على أبطأ وبيانه مر في النحل والكهف. قوله: (والتنزل النزول على مهل) بفتح الهاء وتسكن أي وقتاً بعد وقت والتنزل مطاوع نزل يقال نزلته فتنزل، ونزل يكون بمعنى أنزل الدال على عدم التدرج ويكون بمعنى التدرج فمطاوعه كذلك أو التضعيف للتكثير وهو المناسب هنا وقد تقدم الكلام على نزل وأنزل في أول الكتاب، وقوله: مطلقاً أي من غير نظر إلى تدرج وعدمه، وكونه بمعنى أنزل أي دال على عدم التدرج، وقوله: وقتا غب وقت بيان للتدرج وغب بمعنى بعد ومنه قولهم غب السلام وغب ذا ذكره في المصباح وأهمله في القاموس. قوله: (والضمير للوحي) بقرينة الحال وسبب النزول، وقيل: إنه لجبريل عليه الصلاة والسلام، وقوله: ما بين أيدينا بإضمار قائلاً ولا بد منه على الوجهين كما في الدر المصون والقائل جبريل عليه الصلاة والسلام بدليل ما بعده، وهو ما نحن فيه أي من الزمان وهو الحال وهو تفسير لما بين ذلك على أنه من عموم المجاز شامل للزمان والمكان فما بين أيديهم المستقبل وما خلفهم الماضي وأما في المكان فظاهر والأحيين جمع أحيان جمع حين فهو جمع الجمع، وقوله: من الأماكن الخ بيان للمآت كلها، ويحتمل أن يكون بياناً لما فيما نحن فيه وجمعه باعتبار تعدده وتبدله ويعلم منه بيان لما قبله وفيه تفاسير أخر كما في الكشاف وغيره، وقوله: لا تنتقل الخ يريد أنه كناية عما

(١) لم أجده في الدلائل لأبي نعيم بعد بحث ولكني وجدته في أسباب النزول للواحد ص ٣٠١ دون إسناد حيث قال: وقال عكرمة والضحاك ومقاتل والكلبي احتبس جبريل عليه السلام عن النبي ﷺ حين سأله قومه من قصة أصحاب الكهف وذوي القرنين والروح... الخ.

(٢) تقدم تخريجه فيما سبق.

﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ تاركاً لك أي ما كان عدم النزول إلا لعدم الأمر به ولم يكن ذلك عن ترك الله لك وتوديعه إياك، كما زعمت الكفرة، وإنما كان لحكمة رآها فيه، وقيل: أول الآية حكاية قول المتقين: حين يدخلون الجنة والمعنى وما نزل الجنة إلا بأمر الله ولطفه وهو مالك الأمور كلها السالفة والمتروقة والحاضرة فما وجدناه وما نجده من لطفه وفضله، وقوله: وما كان ربك نسياً تقرير من الله لقولهم أي وما كان ربك ناسياً لأعمال العاملين وما وعد لهم من الثواب عليها، وقوله: ﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ بيان لامتناع النسيان عليه وهو خبر محذوف أو بدل من ربك ﴿فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ﴾ خطاب للرسول ﷺ مرتب

ذكر لأنه إذا أحاط ملكه وعلمه بكل شيء لا يمكن إقدامهم على ما لم يكن بأمره مما يوافق حكمه وحكمته.

قوله: (تاركاً الخ) يحتمل أن يبقى النسيان على ظاهره بمعنى أنه تعالى لإحاطة علمه وملكه لا يطرأ عليه الغفلة والنسيان حتى يغفل عنك وعن الإحياء إليك، وأن يكون مجازاً عن الترك واختاره المصنف رحمه الله لأنّ الأول لا يجوز عليه تعالى فلا حاجة إلى نفيه عنه ولأنه هو الموافق لسبب النزول كما أشار إليه ولذا خالف الزمخشري رحمه الله في ترجيح الأول، وذلك إشارة إلى عدم النزول. قوله: (وقيل أول الآية حكاية قول المتقين الخ) القائل له اختاره ليناسب ما قبله ويظهر عطفه عليه، والتنزل هنا من النزول في المكان أي ما نحلها وتتخذها منازل كما أشار إليه بقوله: تنزل الجنة لكنه خلاف الظاهر، وأيضاً مقتضاه بأمر ربنا لأنّ خطاب النبي ﷺ كما في الوجه الأول غير ظاهر إلا أن يكون حكاية الله على المعنى لأنّ ربهم وربهم واحد ولو حكاية على لفظهم لقال ربنا وإنما حكى كذلك ليجعل تمهيداً لما بعده وكذا وما كان ربك نسياً إذ لم يقل ربهم ومرضه لأنه لا يوافق سبب النزول، وأما كون الخطاب من جماعة المتقين لواحد منهم فبعيد، وقوله: ولطفه إشارة إلى أنّ الأمر هنا أمر تكريم ولطف، كقولك: للمسافر انزل هنا. قوله: (وما كان ربك ناسياً لأعمال العاملين) إشارة إلى أنّ المنفي أصل النسيان لا زيادته حتى يقتضي ثبوت أصله وإنما المبالغة باعتبار كثرة من فرض تعلقه به كما في وما ربك بظلام للعبيد في أحد الوجوه، وقوله: بيان لامتناع النسيان لأنّ رب هذه المخلوقات العظيمة المدبر لأمرها والممسك لها في كل حال لا يمكن أن يجري عليه الغفلة والنسيان على ما مرّ في قوله: ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٥٥]. قوله: (وهو خبر محذوف أو بدل من ربك) في قوله: وما كان ربك نسياً وفي الكشف بدل من ربك ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف أي هو ربّ السموات والأرض (فاعبده) كقوله:

وقائله خولان فانكح فتاتهم

وعلى هذا الوجه يجوز أن يكون وما كان ربك نسياً من كلام المتقين وما بعده من كلام رب العزة انتهى وإنما لم يجز على البدل أن يكون من كلامهم لأنه لا يظهر إذ ذاك ترتب قوله:

عليه أي لما عرفت ربك بأنه لا ينبغي له أن ينسأك أو اعمال العمال فأقبل على عبادته واصطبر عليها ولا تتشوش بإبطاء الوحي وهزء الكفرة وإنما عدى باللام لتضمنه معنى الثبات للعبادة فيما يورد عليه من الشدائد والمشاق كقولك للمحارب: اصطبر لقرنك ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَمْ سَمِيًّا﴾ مثلاً يستحق أن يسمى إلهاً أو أحداً يسمى الله فإنَّ المشركين وإن سموا الصنم إلهاً لم يسموه الله قط وذلك لظهور أحديته وتعالى ذاته عن المماثلة بحيث لم يقبل اللبس والمكابرة وهو تقرير للأمر أي إذا صح أن لا أحد مثله ولا يستحق العبادة غيره لم يكن بدّ من التسليم لأمره والاشتغال بعبادته والإصطبار على مشاقها ﴿وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ﴾ المراد به الجنس بأسره فإنَّ القول مقول فيما بينهم وإن لم يقل كلهم كقولك: وفلان قتلوا فلاناً والقاتل واحد منهم، أو بعضهم المعهود وهم الكفر أو أبي بن خلف فإنه أخذ عظاماً بالية

فاعبده الخ عليه لأنه من كلام الله لنبيه ﷺ في الدنيا بلا شك وجعله جواب شرط محذوف على تقدير إذا عرفت أحوال أهل الجنة وأقوالهم فأقبل على العمل لا يلائم فصاحة التنزيل للعدول عن السبب الظاهر إلى الخفي كذا في الكشف ولم يذكره المصنف لما فيه من التكلف بل جعله من كلام الله لنبيه ﷺ كما مر. قوله: (خطاب للرسول الخ) الترتب مأخوذ من الفاء، وقوله: لما الخ إشارة إلى وجه الترتب، وقوله: أو إعمال بالنصب عطف على مفعول ينسأك إشارة إلى تفسيره على كونه حكاية قول المتقين، وقوله: فأقبل لم يقل فاستمر لأنَّ الإقبال كان حاصلًا قبل لثلاثا يتكرر مع ما بعده لأنَّ معناه الثبات والاستمرار فلا يتوهم ما ذكر كما قيل. قوله: (وإنما عدى باللام الخ) أي والمعروف تعديته بعلى لما فيه من معنى الثبوت المتعدي بها كأنه قيل اصبر ثابتاً على طريق التضمين المعروفة وجعل العبادة بمنزلة القرن إشارة إلى قوله: رجعنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر، وقيل إنه استعارة تبعية ملوحة إلى مكنية بجعل العبادة بمنزلة القرن والصبر والمداومة عليها بمنزلة الثبات له ولو كان تضميناً لم يحتج إلى أن العبادة بمنزلة القرن، وفيه نظر. قوله: (مثلاً يستحق أن يسمى إلهاً الخ) يعني أن أصل السمي المشارك في الاسم وذلك يقتضي المماثلة خصوصاً في أسماء الأجناس فأريد بنفي السمي نفي المثل على طريق الكناية ونفي السمي حيثنذ يجوز أن يراد به نفي المشاركة فما يطلق عليه مطلقاً كإله لأنَّ الكفرة وإن سموا أصنامهم آلهة لكنها تسمية باطلة لا اعتداد بها وأن يراد به نفي المشاركة فيما يختص به، كالله والرحمن كما نقل عن ابن عباس رضي الله عنهما وأشار إليه المصنف رحمه الله بقوله: أو أحداً يسمى الله، وقوله: فإنَّ المشركين الخ تعليل للأول أولهما لأنَّ الله أصله الإله كما مر فتأمل؛ وقوله: لظهور أحديته الذاتية المقتضية للتفرد بأسمائه العلية وتعالى بكسر اللام اسم مصدر مضاف، وقوله: وهو تقرير للأمر أي كونه لا يفعل إلا بإذنه وأمره، وقوله: ولا يستحق العبادة التي هي غاية الخضوع أي لا تليق بغيره المتعددة الأمثال وهذا يعلم من ذكره بعد الأمر بعبادته فلا يرد أن التفرد بالتسمية لا يدل على التفرد بالعبادة. قوله: (المراد به الجنس بأسره الخ) لما كان هذا القول لم يصدر إلا من الكفار المنكرين للبعث اختلف في

ففتتها وقال: يزعم محمد أنا نبعت بعدما نموت ﴿أَوَدَا مَا مِثُّ لَسَوْفَ أُخْرَجَ حَيًّا﴾ من الأرض أو من حال الموت وتقديم الظرف وإيلاؤه حرف الإنكار لأن المنكر كون ما بعد الموت

تفسيره فقيل أل فيه للعهد والمراد شخص معين وهو أبي بن خلف لعنه الله أو جماعة معينون وهم هؤلاء الكفرة وقيل إنها للجنس وهو حينئذ مجازاً ما في الظرف بأن أطلق جنس الإنسان وأريد بعض أفراده كما يطلق الكل على أجزائه أو في الإسناد بأن يسند إلى الكل ما صدر عن البعض، كما يقال بنو فلان قتلوا قتيلاً والقاتل واحد منهم ولا تجوز في الظرف على هذا ولا منافاة بين كون التعريف للجنس المفيد للعموم وإرادة البعض كما توهم، وإنما الكلام في أنه هل يشترط في مثله لصحته أو لحسنه رضا الباقيين به أو مطاوعتهم ومساعدتهم حتى يعد كأنه صدر منهم أم لا فإن قلنا بالأول ورد عليه الاعتراض بأن بقية الناس من المؤمنين لم يرضوه وأيضاً صرح المصنف رحمه الله بأشترطه في سورة السجدة فإن لم يقل به هنا تناقض كلامه وإن وفق بينهما بعض أهل العصر بما لا طائل تحته فيحتاج إلى تكلف ما قيل إن الاستغراب مركوز في طبائع الكل قبل النظر في الدليل فالرضا حاصل بالنظر إلى الطبع والجملة لكن كلام المصنف لا يساعده كما ستراه والحق عدم اشتراط ذلك، وإنما يشترط لحسنه نكتة يقتضيها مقام الكلام حتى يعد كأنه صدر عن الجميع فقد تكون الرضا وقد تكون المظاهرة وقد تكون عدم الغوث والمدد ولذا أوجب الشرع القسامة والدية وقد تكون غير ذلك فذكر المصنف رحمه الله وجهاً في محل لا يقتضي تعيينه فكان النكتة هنا أنه لما وقع بينهم إعلان قول لا ينبغي أن يقال مثله، وإذا قيل لا ينبغي أن يترك قائله بدون منع أو قتل جعل ذلك بمنزلة الرضا حثاً لهم على إنكاره قولاً وفعلاً فتأمل؛ واعلم أن ما ذكر لا يختص بالنسبة الإسنادية بل يجري في الإضافة كقوله:

فسيف بني عيس وقد ضربوا به

كما في الكشف، وقوله: على الخبر المراد به ما يقابل الإنشاء الذي منه الاستفهام ولبعض الناس هنا كلام مختل لا حاجة إلى إيراده، وقيل إن المراد بكونه على الخبر بحسب الظاهر وإلا فالهمزة مقدرة فيه وليس بمتعين كما ذكره المعرب، وقوله: من الأرض فالخروج حقيقي أو من حال الموت فهو مجاز عن الانتقال من حال إلى أخرى. قوله: (لأن المنكر كون ما بعد الموت وقت الحياة الخ) يعني أن تقديم الظرف لأن الإخراج إلى الحياة ليس بمنكر مطلقاً وإنما المنكر كونه بعد الموت فقدم الظرف لأنه محل الإنكار والأصل في المنكر أن يلي الهمزة ويحتمل أنه أريد إنكار وقته بعينه مبالغة لأنه يفيد إنكاره بطريق برهاني كما ذكره الطيبي ولما كان وقت إخراجه وخروج الروح ليس وقت إخراجه حياً بل بعده بزمان طويل قال الرضي: إن فيه معطوفاً محذوفاً لقيام القرينة عليه والمعنى أنما ما مت وصرت رميماً أبعث أي مع اجتماع الأمرين كقوله: أنما متنا وكنا عظاماً ما ورفاتا نبعث خلقاً جديداً فمن قال إنه لا حاجة إليه لم يصب، اللهم إلا أن يراد بحال الموت زمان ممتد إلى أول زهوق الروح كما هو

وقت الحياة وانتصابه بفعل دلّ عليه أخرج لا به فإنّ ما بعد اللام لا يعمل فيما قبلها وهي ههنا مخلصه للتوكيد مجردة عن معنى الحال كما خلصت الهمزة واللام في يا الله للتعويض فساغ اقتراناها بحرف الاستقبال وروي عن ابن ذكوان إذا ما مت بهمزة واحدة مكسورة على الخبر ﴿أَوْ لَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ﴾ عطف على يقول وتوسيط همزة الإنكار بينه وبين العاطف مع أنّ الأصل أن تتقدّمهما للدلالة على أنّ المنكر بالذات هو المعطوف وأن المعطوف عليه إنما

المتبادر منه وربما يكون في كلام المصنف رحمه الله إشارة إليه، أو يقال: إنهم إذا أحالوه في تلك الحال علم إحالته إذا كانوا رفاتاً بالطريق الأولى، وفي كلام الفاضل المحشي هنا شيء فتأمل. قوله: (وانتصابه بفعل دل عليه أخرج) سواء كان من لفظه أو معناه كأبعث ونحوه وعدّ المانع اللام وحدها دون سوف لأنها لا تمنع على الصحيح خلافاً لابن عطية، قيل: إن الرضي ذكر أنّ كلمة الشرط تدل على لزوم الجزاء والشرط ولتحصيل هذا الغرض عمل في إذا جزاؤه مع كونه بعد حرف لا يعمل ما بعده فيما قبله كالفاء في فسبح وإنّ في قولك إذا جئتني فإني مكرم ولام الابتداء في قوله: أنذا ما مت لسوف أخرج حياً انتهى، فإن قلت هذا مبناه على أنّ العامل الجواب، والجمهور على أنه الشرط كما في المغني قلت: ذاك في إذ الشرطية وهذه ظرفية انتهى، ولا يخفى أن كلام الرضي ليس بمتفق عليه كما في كتب العربية، وأمّا ما ذكره من السؤال والجواب فإنه لا يصح أن يكون على كلام الرضي فإنه مخالف لصريح كلامه من جعلها شرطية، ولا من قبل المصنف رحمه الله فإنه لا يعارض كلام الرضي فلا حاجة لإيراده برمته وسياقه بأباه فتدبر. قوله: (وهي ههنا مخلصه الخ) هذا بناء على أنّ اللام إذا دخلت على المضارع خلصته للحال، وهو قول للنحاة: ومن قال إنها لا تخلصه يحتج بمثل هذه الآية ولا يحتاج إلى دعوى تجريدها للتوكيد، وقوله: كما خلصت بصيغة المجهول، وهذا أيضاً بناء على أنّ أصله الإله وأل فيه للتعريف والتعويض عن الهمزة المحذوفة فإذا اجتمعت مع حرف النداء جعلت لمحض التعويض لثلاثي يجتمع تعريفان وهذا أحد الأقوال المشهورة فيه أيضاً ولذا قطعت همزته، وقوله: فساغ الخ تعليل لما نحن فيه. قوله: (مع أنّ الأصل أن تتقدّمهما الخ) تبع في هذا الزمخشري حيث قال: ووسطت همزة الإنكار بين المعطوف عليه وحرف العطف يعني يقول ذاك ولا يتذكر حال النشأة الأولى حتى لا ينكر الأخرى، فإنّ تلك أعجب وأغرب الخ، وهو مخالف للمذهبين في مثله بحسب الظاهر من أنها مقدّمة من تأخير فأصله وألا يذكر الخ أو داخله على مقدّر، وأصله يقول كذا ولا الخ وأمّا كونها مؤخّرة من تقديم فلم يقله أحد مع أنه قيل عليه إنّ الهمزة ليست من المعطوف لتقدّمها عليه ولا من المعطوف عليه لتأخرها عنه، وكيف يدخل الإنكار على يقول مع تأخر الهمزة عنه وفيه إبطال صدارتها فالأولى أن يقال لا يذكر معطوف على يقول مقدراً بعد الهمزة لدلالة الأوّل عليه فيرتفع الإشكال، وقيل: لا يخلو إما أن يعطف لا يذكر على يقول المذكور أو على المقدّر، فعلى الأوّل لا يستقيم تقديره المعنى بقوله: يقول ذاك ولاي ذكر لأنّ التقدير حينئذ وألا يذكر وعلى الثاني لا يصح قوله:

نشأ منه فإنه لو تذكر وتأمل ﴿أَنَا خَلَقْتُهُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يَكْ شَيْئًا﴾ بل كان عدماً صرفاً لم يقل ذلك فإنه أعجب من جمع المواد بعد التفريق وإيجاد مثل ما كان فيها من الإعراض، وقرأ نافع وابن عامر وعاصم وقالون عن يعقوب يذكر من الذكر الذي يراد به التفكير، وقرىء بتذكر على الأصل ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ﴾ إقسام باسمه مضافاً إلى نبيه تحقيقاً للأمر وتفخيماً لشأن رسول الله ﷺ ﴿وَالشَّيَاطِينَ﴾ عطف أو مفعول معه لما روي أن الكفر يحشرون مع قرنائهم من الشياطين الذين أغوهم كل مع شيطانه في سلسلة، وهذا وإن كان مخصوصاً بهم ساغ نسبته إلى الجنس بأسره فإنهم إذا حشروا وفيهم الكفرة مقرونين بالشياطين، فقد حشروا جميعاً معهم ﴿ثُمَّ لَنَحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ﴾ ليرى السعداء ما نجاهم الله منه فيزدادوا غبطة وسرورا وينال الأشقياء ما آذخروا لمعادهم عدة ويزدادوا غيظاً من رجوع السعداء عنهم إلى دار الثواب وشماتتهم عليهم ﴿جِئْنَا﴾ على ركبهم لما يدهمهم من هول المطلع أو لأنه من

ووسط همزة الإنكار بين المعطوف عليه وحرف العطف، قيل ويمكن أن يجاب باختيار الأول وقوله: أيقول ذاك ولا يذكر بيان لمحصل المعنى لا لتقدير اللفظ وذلك لأن الهمزة أفادت إنكار الجمع لدخولها على الواو المفيدة له وكأنه قيل: الجمع بين القول وعدم التذكر منكر فصح قوله: أيقول ذاك ولا يذكر وأما السؤال ببطلان صدارة الهمزة فلا وجه له لما ثبت من التوسع فيها خاصة اهـ (أقول) في هذا كله تكلف ما لا حاجة إليه مع خروجه كله عن القانون النحوي، أما الأول فلأن كلامهم غير محتاج لما ذكروه كما ستمعه عن كتب، وأما الثاني فلمخالفته لما ذهب إليه النحاة من المذهبيين لأنه لم يقل أحد أنها مؤخرة من تقديم وأيضاً صدارتها إنما هي بالنسبة إلى جملتها بالاتفاق وتقدمها على الواو أتم فيها كما صرح به في المغني فلا حاجة إلى التوسع المذكور كما أنه لا حاجة إلى ما قيل إن وجوب التصدير إنما هو إذا بقيت على معناها الأصلي الاستفهامي أما إذا تولد منها معنى آخر كالإنكار والتوبيخ فلا يبقى وجوب التصدير، ولذا قال المصنف رحمه الله تعالى: مع أن الأصل الخ إذا عرفت هذا فمعنى كلام الشيخين هنا وهو بيان لمعنى النظم مبني على القول بعدم التقدير وإنه لم أدخل حرف الإنكار على العاطف فتوسط في الكلام مع أن القول المذكور منكر كعدم التذكر فأجابوا بأنه وإن كان أصل المعنى المراد منه هذا ومقتضاه أن يقال أيقول: أئذا الخ إلا أنه عدل عنه للدلالة على أن المنكر بالذات عدم التذكر، والقول إنما نشأ منه، فلا وجه لما قاله المحشي فإنه لو تأمل لم يقله. قوله: (بل كان عدماً صرفاً الخ) بناء على أن الشيء يختص بالموجود وقد تقدم تفصيله، وقوله: فإنه أي الخلق المفهوم من خلقنا وإنما كان أعجب لأنه لم يسبق له مثال يحذي حذوه ولم تجمع له مادة قبل حتى يعاد على أحد المذهبيين المعروفين في المعاد كما أشار إليه المصنف رحمه الله، وقوله: على الأصل أي بدون إدغام فإنه خلافه، والتفخيم لشأنه ﷺ من الإضافة فإنها للتعظيم كبيت الله، وقوله: لما روي الخ تأييد للمعية للتصريح بها في الحديث، وقوله: مخصوصاً بهم أي بالكفرة، وقوله: ساغ بالغيث المعجمة أي جاز ونسبته

توابع التواقف للحساب قبل التواصل إلى الثواب والعقاب وأهل الموقف جاثون لقوله: وترى كل أمة جاثية على المعتاد في مواقف التقاول وإن كان المراد بالإنسان الكفرة فلعلهم يساقون جثاة من الموقف إلى شاطئ جهنم إهانة بهم أو لعجزهم عن القيام لما عراهم من الشدة وقرأ حمزة والكسائي وحفص جثياً بالكسر ﴿ثُمَّ لَنَزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ﴾ من كل أمة شايحت ديناً ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا﴾ من كان أعصى وأعتى منهم فنطرحهم فيها، وفي ذكر الأشد تنبيه على أنه تعالى يعفو كثيراً من أهل العصيان ولو خص ذلك بالكفرة فالمراد أنه يميز طوائفهم أعتاهم ويطرحهم في النار على الترتيب أو يدخل كلا طبقاتها التي

إلى الجنس بأسره نسبة مجازية كما مر، وقوله: فإنهم بيان لوجه التجوز فيه، وقوله: فقد حشروا جميعاً معهم فجاز نسبه مجازاً لهم، وقوله: ليرى بيان لحكمة حشرهم معهم، والغبطة هنا حسن الحال والمسرة وقوله: وشمانتهم عليهم كان الظاهر أن يقول بهم فكأنه علقه بمقدر أي مغتاظين عليهم، وقوله: يدهمهم بالبدال المهملة أي يفجؤهم وهذا بناء على العموم في الإنسان فالمؤمن يجثو إذا قرب منها والكفار مستمرّون على الجثي لعدم استطاعة القيام فلا ينافي جمع ضمير نحشرهم أن يراد بالإنسان واحد كما تقدّم والعدّة بضم العين المهملة ما يعدّ لما بعده. قوله: (أو لأنه من توابع التواقف) أي من لوازمه والتواقف تفاعل من الوقوف، والتقاؤل تفاعل من القول، والمفاعلة فيه حقيقة بخلاف أخواته فإنها فيها للمشاكلة يعني أنّ الجثي وهو جلوس المستوفز على ركبته شأن من يجيء لمجلس لغو في حساب أمر، وقوله: قبل التواصل الخ أي قبل الوصول إلى جزء ما حوسب به، وهذا عام لجميع أهل الموقف كما في الآية المذكورة على أحد تفسيرها لا خاص كما قيل، وإنما الفرق أنّ المؤمنين يقومون بعد تلك الحالة والكفار يجثون على هياتهم الأولى فليس في تقريره سوء ترتيب، وقوله: على المعتاد أي في الحساب حال من ضمير جاثون أو متعلق به، وقوله: وإن كان الظاهر الفاء لأنه لف ونشر، وقوله: فلعلهم عبر به لأنه من المغيبات وقوله يتجاثون أي للهلول كما مر. قوله: (على أنّ جثيا حال مقدرة) بخلافه على ما قبله لأنّ قوله لنحضرنهم حول جهنم جثيا يقتضي أن يكونوا في الإحضار وهو أمر ممتدّ كذلك من أوّله إلى آخره وهو إنما يصح في الأشقياء لأنهم يسحبون كذلك، فإن أريد العموم لا يكون كذلك لأنّ منهم السعداء وهم يمشون على أقدامهم فإذا وصلوا إلى شاطئ النار تجاثوا، فإن قلت جثياً حال مقدرة بالنسبة إلى السعداء وغير مقدرة بالنسبة إلى الأشقياء فكيف يصح التقدير وعدمه في حالة واحدة قلت إذا أريد بالجثي الجثي حول جهنم فهي مقدرة بالنسبة إلى الكل، ويمكن أن يكون من إسناد ما للبعض إلى الكل كما مر، وكل منهما مجاز فتأمل؛ والقراءة بكسر الجيم للاتباع قرأ حمزة والكسائي وحفص جثيا بكسر الجيم اتباعاً والباقون بالضم ووقع في النسخ هنا تحريف. قوله: (من كل أمة شايحت ديناً) أي تبعت ديناً من الأديان وفي نسخة رئيساً فيكون تفسيراً للأشدّ عتياً مقدماً عليه كما سيأتي والأولى هي المشهورة، وهذا بناء على إبقاء الشيعة على معناها المتبادر منها وهي الفرقة

تليق بهم وأيهم مبني على الضم عند سيبويه لأنَّ حقه أن يبنى كسائر الموصولات لكنه أعرب حملاً على كل وبعض للزوم الإضافة فإذا حذف صدر صلته زاد نقصه فعاد إلى حقه منصوب المحل بنزوعن ولذلك قرئ منصوباً ومرفوع عند غيره إما بالابتداء على أنه استفهامي، وخبره أشدّ والجمله محكية وتقدير الكلام لنزوعن من كل شيعة الذين يقال

والفئة مطلقاً فتشمل المؤمنين كما أشار إليه بقوله: ولو خص الخ ويقول تنيبه، ولم يفسره بما في الكشاف بطائفة تبعت غاويًا من الغواة لأنَّ المقام يقتضي التخصيص وإن كان عامًّا للاتباع بحسب الوضع لكنه أورد عليه أن قوله: أشدّ عتياً يقتضي اشتراكهم في المعنى بل في أشديته وهو لا يناسب المؤمنين، وأجيب عنه بأنه يكتفي بالتقدير أو يجعل من نسبة ما للبعض إلى الكل وهذا أظهر ولا بعد فيه من جهة العربية لأن التفضيل على طائفة لا يقتضي مشاركة كل فرد فرد كما إذا قلت هو أشجع العرب لا يلزمه وجود الشجاعة في جميع أفرادهم وقوله أعصى إشارة إلى أن العتو على هذا بمعنى العصيان لأنه كما فسره الراغب النبو عن الطاعة، وبه يهون ما مرّ ووجه التنيبه على هذا أنه خص العذاب بالأشدّ معصية ففيه إيماء إلى التجاوز عن كثير منهم فلا وجه لما قيل إنه لا دلالة له عليه، وقوله: ويطرحهم أو يدخل فيه إشارة إلى أن في النظم حذفًا وإيجازًا وكثيراً منصوب على نزع الخافض وهو عن لا اللام، وقوله: طبقاتها وفي نسخة طبقتها أي النار. قوله: (وأيهم مبني على الضم عند سيبويه) أي المشددة تكون موصولة واستفهامية وشرطية واختلف فيها وفي إعرابها هنا فذهب سيبويه إلى أنها موصولة وكان حقه أن تبنى كسائر الموصولات لشبهها بالحرف بافتقارها لما بعدها من الصلة لكنها لما لزمّت الإضافة إلى المفرد لفظاً نحو أيهم أو تقديراً نحو أيأ وهي من خواص الأسماء بعد الشبه فرجعت إلى الأصل في الأسماء وهو الإعراب ولأنها إذا أضيفت إلى نكرة كانت بمعنى كل نحو أي رجل وإذا أضيفت إلى معرفة كانت بمعنى بعض نحو أي الرجلين كما ذكره النحاة فحملت في الإعراب على ما هي بمعناه كما ذكره المصنف رحمه الله لكنها إذا حذف صدر صلته عنده ازداد نقصها المعنوي وهو الإبهام والافتقار للصلة بنقص الصلة التي هي كجزئها فقوي مشابقتها للحرف فعادت إلى ما هو حق الموصول وهو البناء فهي على هذا منصوبة محلاً والجمله بعدها المحذوفة المبتدأ لا محل لها من الإعراب والقراءة بالنصب عن طلحة بن مصرف تقتضي أنها مفعول نزوعن، وقد خطئ في هذا بأنه لم يسمع مثله وبأنه يقول بإعرابها إذا أفردت عن الإضافة فكيف إذا أضيفت كما في المغني وهو مفصل في محله ومرفوع معطوف على قوله: منصوب المحل. قوله: (والجمله محكية) أي بالقول الذي هو صلة الموصول المحذوف الذي هو مفعول لنزوعن، وأي استفهامية لا موصولة كما بينه وهذا قول الخليل رحمه الله ولما كان لا معنى لجعل النزع لمن يسأل عنه بهذا الاستفهام أوّله بعضهم بأنه مجاز عن تقارب أحوالهم وتشابهها في العتو حتى يستحق أن يسأل عنها أو المراد الذين يجاب بهم عن هذا السؤال وهو مع تكلفه فيه حذف الموصول مع بعض الصلة وهو تكلف على تكلف

فيهم: أيهم أشد أو معلق عنها للنزاع لتضمنه معنى التمييز اللازم للعلم أو مستأنفة والفعل واقع على كل شيعة على زيادة من أو على معنى لنزاع بعض كل شيعة، وأما بشيعة لأنها بمعنى يشيع، وعلى للبيان أو متعلق بأفعل وكذا الباء في قوله: ﴿ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِالَّذِينَ هُمْ أَوْلَىٰ بِهَا صِلِيًّا﴾ أي لنحن أعلم بالذين هم أولى بالصلي أو صليهم أولى بالنار وهم المنتزعون، ويجوز أن يراد بأيهم رؤساء الشيع فإن عذابهم مضاعف لضلالهم وإضلالهم وقرأ حمزة والكسائي وحفص صلياً بكسر الصاد ﴿وَإِنْ مَنكُرٌ﴾ وما منكم التفات إلى الإنسان، ويؤيده أنه قرىء وإن منهم ﴿إِلَّا وَارِدُهَا﴾ إلا واصلها وحاضر دونها يمر بها المؤمنون وهي خادمة وتنهار بغيرهم، وعن جابر أنه عليه السلام سأل عنه فقال إذا دخل أهل الجنة الجنة قال: بعضهم لبعض أليس قد وعدنا ربنا أن نرد النار فيقال لهم: قد وردتموها، وهي خادمة، وأما قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ فالمراد عن عذابها، وقيل ورودها الجواز على

ومثله لا ينقاس، وقوله: أو معلق عنها فالجملة في محل نصب والمعنى لنزاع جواب من يستل عنه بهذا، ولما كان التعليق عند الجمهور يختص بأفعال القلوب أجاب عنه بأن نزع شيء عن شيء يقتضي إفرازه وتمييزه عنه وهو سبب للعلم به فهو لتضمنه معنى يلزمه العلم عومل معاملته، والأولى أن يقال: إنه مستلزم لعلم من يراهم بذلك ومن لا يرى التعليق مختصاً بأفعال القلوب كيونس لا يحتاج إلى التأويل. قوله: (أو مستأنفة) أي استئنافاً نحوياً أو بيانياً إن كانت أي موصولة كأنه قيل من المنزوعون فقيل: هم الذين هم أشد، وأما إذا كانت استفهامية فالظاهر الأول، ويجوز الثاني على التأويل السابق، وجعل من زائدة على مذهب الأخفش الذي يجوز زيادتها في الإنبات وكونها مفعولاً لتأويلها باسم وهو بعض قيل: وهو على تقدير تخصيصه بالكفرة وفيه نظر. قوله: (وأما بشيعة) معطوف على قوله: بالابتداء وهذا منقول عن المبرد في الإعراب، فمن قال إنه لم يقله غير المصنف لم يصب قال أبو البقاء: يعني أن أيهم فاعل لما تضمنه شيعة من معنى الفعل والتقدير لنزاع من كل فريق يشيع أيهم أشد وأي موصولة بمعنى الذي فتأمل؛ وقيل: أي هنا شرطية. قوله: (وعلى للبيان الخ) يعني أن الجار والمجرور متعلق بفعل محذوف أو بمصدر مبين لأن المعنى على من والصلي بماذا كما في سقيا له ورعيا له كأنه قيل على من عتوا فقال: عتوا على الرحمن وبماذا يصلون فقيل: يصلون بالنار لا بالمصدر المذكور لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه، فمن جوزه مطلقاً أو في الجار والمجرور للتوسع فيه جوزه هنا، وكذا من قال: إن عتياً وصلياً جمع عات وصال وهو منصوب على الحالية. قوله: (لنحن أعلم بالذين أولى بالصلي الخ) قيل: هذا على كون صلياً تمييزاً عن النسبة بين أولى والمجرور ما بعده على أنه تمييز عن النسبة التي بين المبتدأ والخبر، وقيل: إن الأول على تقدير كونه للبيان، وما بعده على تعلقه بأفعل فتأمل؛ وقوله: وقرأ حمزة الخ وقع في بعض النسخ وقد قرؤوا به في جثيا كما مر، وهو اتباع وكذا في عتيا فالأولى ذكره أيضاً، وقوله: ويجوز كان المراد أولاً الفرق بأجمعها. قوله: (التفات) أي من الغيبة للحضور

الصراط فإنه ممدود عليها ﴿كَانَ عَلَىٰ رَيْكٍ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾ كان ورودهم واجباً أوجبه الله على نفسه وقضى بأن وعد به وعداً لا يمكن خلفه، وقيل أقسم عليه. ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ فيساقون إلى الجنة وقرأ الكسائي ويعقوب ننجي بالتخفيف وقرىء ثم بفتح الثاء أي هناك

وهو جار على التفسيرين في الإنسان بالعموم والخصوص وعلى الثاني الورود بين ويجوز أن يكون خطاباً للناس دون النفات لما مرّ كما في الكشف، وقوله: إلا وأصلها الخ يعني أن المراد بالورود إما دخولهم في حقيقتها لكنها لا تحرقهم بل تصير عليهم برداً وسلاماً كمنار إبراهيم عليه الصلاة والسلام كما ورد في الحديث^(١) وعليه كثير من سلف المفسرين وأهل السنة أو المراد به الجواز على الصراط أو القرب منها أو الجثو حولها ورجحه الشيخان كغيرهم لأنه يلائم قوله: ثم ننجي الذين الخ لأن الظاهر منه أنه تفصيل وتفريق بعدما اشتركوا فيه ويقدر فيه مضاف أيضاً أي ونذر الظالمين فيما حولها بقربنة قوله: لنحضرنهم حول جهنم والمراد المرور على الصراط بعده، وأما على التفسير الأول فيحتاج إلى تأويله فتأمل؛ وقوله: خادمة بالخاء المعجمة والجيم والأول أولى أي ساكنة، وتتهار أي تسقط وتقع والمراد أنها تحرقهم وتشعل كما يقال: وقع في البلد حريق وقوله: واجباً أي كالواجب في تحتم وقوعه والمقصود المبالغة إذ لا يجب على الله شيء عند أهل السنة وإليه أشار بقوله: وقضى الخ وهو تفسير مقضياً كما أنّ ما قبله تفسير حتماً. قوله: (وقيل أقسم عليه) أي معنى كان حتماً مقضياً كان قسماً لازماً والمقصود منه إنشاء القسم وقد يقال: إنّ على ربك لمقصود منه اليمين كما تقول لله عليّ كذا إذ لا معنى له إلا تأكد اللزوم والقسم لا يذكر إلا لمثله وعلى ورد في كلامهم كثيراً للقسم كقوله:

عليّ إذا ما جئت ليلى أزورها زيارة بيت الله رجلاً حافياً . . .

فإن صيغة النذر قد يراد بها اليمين كما صرحوا به، أو المراد بهذه الجملة القسم كقولهم: عزمت عليك إلا فعلت كذا، وورد في الحديث لا يموت لأحدكم ثلاثة من الولد فتمسه النار إلا تحلة القسم^(٢) فقال أبو عبيد وتبعه جماعة من المفسرين: إنّ المراد بالقسم في الحديث قوله: ﴿وإن منكم إلا واردة﴾ الآية واعترضه الأزهرى في التهذيب بأنه لا قسم فيها فكيف يكون له تحلة، وقيل: إنّ أصل معناه ولكن لما كان ما يتحلل به يكون أمراً قليلاً إن أريد به إيقاع شيء من المحلوف عليه كبر قسمه أو ذكر ما يمنعه من الحنث وهو قوله: إن شاء

(١) أخرجه أحمد ٣/٣٢٩ من حديث جابر بن عبد الله. قال ابن كثير في تفسيره ٣/١٢٥: غريب ولم يخرجوه اهـ.

(٢) أخرجه البخاري ٦٦٥٦-١٢٥١ ومسلم ٢٦٣٢ ح ١٥٠ والترمذي ١٠٦٠ والنسائي ٤/٢٥ وابن ماجه ١٦٠٣ ومالك ١/٢٣٥، وأحمد ٢/٢٣٩، والبيهقي ٤/٦٨٦٧ والبغوي ٤٣١٥ وابن حبان ٢٩٤٢ كلهم من حديث أبي هريرة.

﴿وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾ منهارة بهم كما كانوا وهو دليل على أن المراد بالورود الجثو حوالها وأن المؤمنين يفارقون الفجرة إلى الجنة بعد تجايبهم وتبقى الفجرة فيها منهارة بهم على حياتهم ﴿وَإِذَا نُتِلَّ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ﴾ مرتلات الألفاظ مبيات المعاني بنفسها أو ببيان الرسول ﷺ أو واضحات الإعجاز ﴿قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ لأجلهم أو معهم ﴿أَيُّ

الله فعبر به عن القلة، كقول كعب:

وقعهن الأرض تحليل

قال ابن هشام في شرح بانث سعاد اللهم إلا أن يقال إن قوله تعالى: ﴿وإن منكم إلا واردها﴾ [سورة مريم، الآية: ٧١] معطوف على ما أوجب به القسم في قوله: فوربك لنحشرنهم الخ وهذا مراد من قال: إن الواو للقسم وفيه بعد وقال السبكي: هذا عجيب فإن القسم مقدر في قوله: وإن منكم، ويدل عليه شيان أحدهما قوله: كان على ربك حتماً مقضياً قال الحسن وقتادة قسماً واجباً، وروي عن ابن مسعود رضي الله عنه، والثاني أن النبي ﷺ فهم منه القسم كما مر في الحديث، ولك أن تقول إنه لا تقدير فيه والمعنى ما قررناه كما مر، أو يقال: الجملة معطوفة على جواب القسم أو حال، وحديث البعد غير مسموع لعدم تخلل الفاصل. قوله: (وهو دليل على أن المراد بالورود الجثو الخ) وجه الدلالة أنه لما ذكر أن الجميع واردون لها ثم قسمهم إلى ناج وإلى متروك على حالة في الجثي علم أن مقابله جاث لكنه غير متروك على جثيه فجاء ما ذكر، وهو ظاهر والدليل هو قوله: ونذر الظالمين الخ، وقد بين أيضاً بأن المؤمنين يفارقون الكفرة إلى الجنة بعد نجاتهم وتبقى الكفرة في مكانهم جاثين، والتركيب يدل على إنجاء المتقين من الورطة التي يبقى الظالمون فيها للتقابل بينهما فدل على أن تلك الورطة هي الجثو حولها وأنهما يشتركان فيها وقد كانا اشتركا في الورود فدل هذا على أن المراد بالورود هو الجثي وهذا إنما يتأتى بتقدير مضاف في قوله: فيها أي في حوالها بقربة الجثو كما أشار إليه المصنف رحمه الله فمن قال: إنه لا يجري في كلام المصنف رحمه الله لم يصب لكنه قيل عليه إن الجثو إنما يصلح قرينة إن ثبت أنه لا جثو في النار وهو غير مسلم وأيد بأن الظالمين لا يتركون حولها بل يدخلون النار، ورد بأن الجثو حول جهنم علم من الآية السابقة فرد هذا إليها والتفصيل بالمعلوم أولى، وليس المراد بالدلالة القطعية حتى يخل بها الاحتمال، وقوله: لا يتركون الخ لا دليل فيه، ولا يخفى أن ما ادعاه من الأولوية الظاهر خلافه لأن جثيا نكرة أعيدت فالظاهر أنها غير الأولى لا سيما وقد وقعت فاصلة، وهي كالقافية لا يحسن تكرارها مع ما فيها من التقدير المخالف للظاهر فتأمل. قوله: (أو ببيان الرسول ﷺ الخ) أو هنا لمنع الجمع لأن ما هو بين اللفظ والمعنى بنفسه لا يكون مبنياً ببيان الرسول ﷺ، كالمجمل ونحوه لا سيما ومبينة على الأول بمعنى متبينة بصيغة اسم الفاعل وهذا بمعنى مبينة بصيغة اسم المفعول فلا حاجة إلى القول بأنها لمنع الخلو حتى يقال: إن فيه تغليباً إذا أريد بالآيات جميعها ليخرج المتشابهات، وقوله: واضحات الإعجاز فهو من بأن بمعنى ظهر،

أَلْفَرِيقَيْنِ ﴿المؤمنين والكافرين﴾ ﴿خَيْرٌ مَّقَامًا﴾ موضع قيام أو مكانا، وقرأ ابن كثير بالضم أي موضع إقامة ومنزل ﴿وَأَحْسَنُ نَيْبًا﴾ مجلساً ومجتمعاً والمعنى أنهم لما سمعوا الآيات الواضحات وعجزوا عن معارضتها والدخل عليها أخذوا في الافتخار بمالهم من حظوظ الدنيا والاستدلال بزيادة حظهم فيها على فضلهم وحسن حالهم عند الله تعالى لقصور نظرهم على الحال.

وعلمهم بظاهر من الحياة الدنيا، فردّ عليهم ذلك أيضاً مع التهديد نقضاً بقوله: ﴿وَكَيْفَ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِّن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثْنًا وَرَبَّيًّا﴾ وكم مفعول أهلكتنا، ومن قرن بيانه وإنما سمي أهل كل عصر قرناً لأنه يتقدم من بعده وهم أحسن صفة لكم، وأثناً تمييز عن النسبة، وهو

كالأول فلو قدّمه كان أظهر وعلى هذا فالإسناد لها مجاز أو بتقدير مضاف، وقوله: لأجلهم فاللام للتعليل وقوله أو معهم فاللام صلة القول كقلت له كذا إذا خاطبته به وما وقع في بعض النسخ منهم تحريف. قوله: (موضع قيام أو مكاناً) كان الظاهر أي مكاناً لأن أصل معناه الأول ثم استعمل لمطلق المكان كما في الكشف وما قيل إن أو للتخيير في التعبير والتفسير لا يجدي لأنهما ليسا مترادفين فالظاهر أنه أراد أنّ المقام محل القيام فإن كان القيام بمعنى المعاش كما ذكره الراغب في قوله: قياماً للناس فهو على ظاهره، وإن كان مقابل القعود فهو خاص أريد به عام ففيه زيادة على ما في الكشف وهو على الأول بمعنى المنزل فتتوافق القراءتان ولا يتكرّر مع قوله ندياً، ولذا قدّمه والندي كالنادي مجتمع لندوة القوم ومحادثتهم، ومنزل إن كان بضم الميم بمعنى النزول فهو عطف على إقامة وإن كان بفتحها فهو عطف على موضع وكان الظاهر نصبه حينئذ. قوله: (والمعنى الخ) ناظر إلى ما مرّ في تفسير بينات، وعلمهم معطوف على الحال، وبظاهر متعلق به لا بقصور حتى يكون الظاهر إبدال الباء بعلى كما قيل، وقوله: أيضاً أي كما رد عليهم إنكار الحشر بقوله: أو لا يذكر الخ والتهديد بما فيه من الإشارة لإهلاكهم والنقض هنا لما استدلوا به من حسن حالهم في الدنيا على حسن حالهم في الآخرة لتخلفه فيمن قبلهم من القرون وهو نقض إجمالي كما فصل وبين في آداب البحث، أو هو بمعناه اللغوي وهو الإبطال وكم خبرية أو استفهامية، وهي على كل حال لها الصدر فلذا قدّمت، والقرن أهل كل عصر وقد اختلف في مدّته وهو من قرن الحيوان سمي به لتقدّمه كما أشار إليه، ومنه قرن الشمس لأوّل ما يطلع منها. قوله: (وهم أحسن صفة لكم) بناء على أنه يجوز وصفها كما ذكره الزمخشريّ وتبعه أبو البقاء وردّه أبو حيان بأنّ النحاة صرحوا بأنّ كم سواء كانت خبرية أو استفهامية لا توصف ولا يوصف بها، كالضمير وجعله صفة قرن ولا يرد عليه كم من رجل قام وكم من قرية هلكت بناء على أنّ الجارّ والمجرور يتعين تعلقه بمحذوف هو صفة لكم كما ادعى بعضهم أنّ الرضي أشار إليه لأنه يجوز في الجارّ والمجرور أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف والجملة مفسرة لا محل لها، فما ادعاه غير مسلم عندهم، والخرثي بضم الخاء المعجمة وسكون الراء المهملة وئاء مثلثة ومثناة تحتية مارت أي قدم وبلي، وقيل: ما لبس،

متاع البيت، وقيل هو ما جدّ منه والخرثي ما رث والرعي المنظر فعل من الرؤية لما يرى كالطحن والخبز، وقرأ نافع وابن عامر ربا على قلب الهمزة وإدغامها أو على أنه من الري الذي هو النعمة وقرأ أبو بكر ريثا على القلب، وقرئ ربا بحذف الهمزة وزيا من الزي وهو الجمع فإنه محاسن مجموعة، ثم بين أن تمتيعهم استدراج وليس بإكرام وإنما العيار على الفضل والنقص ما يكون في الآخرة بقوله: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾

وقيل: أردأ المتاع. قوله: (والزي المنظر فعل من الرؤية الخ) يعني أنه على هذا فعل بمعنى مفعول، وأما على القراءة الأخرى فيحتمل أنه منه أيضاً لكن أبدلت همزته ياء وأدغمت، ويحتمل أنه لا إبدال فيه وأنه من روي بالماء يروي رياً ضدّ عطش ولما كان الريّ به النضارة والحسن استعمل فيه كما يقال: هو ريان من النعيم كما قلت:

ريان من ماء النعيم — م يلفه ورق الشباب

وقوله: أو على أنه من الريّ إن كان بفتح الراء فهو ظاهر لأنّ الري اسم مأخوذ من ذلك المصدر وإن كان بالكسر كما ضبط بالقلم في أكثرها فهو مصدر، والنعمة بفتح النون ويجوز كسرهما التنعيم والترفة، فأتى بمن الابتدائية المقترضة لتغيرهما كما في الكشاف مع اتحادهما لفظاً ومعنى لأنّ مدخول من معناه الحقيقي هو الترفة والمراد به على طريق المجاز أو الكناية المنظر الجميل والهيئة الحسنة فما قيل إنه نظر إلى المغايرة باعتبار كونه مذكوراً في النظم ومنقولاً عن أهل اللغة أو إلى أنّ الثاني مصدر وما في النظم اسم فإنه كذلك في القاموس وهذا أولى تكلف بارد، وقوله: على القلب أي القلب المكاني بتقديم اللام على العين فوزنه فلع كما يقال: في رأي راء. قوله: (كالطحن) بكسر الطاء وسكون الحاء المهملتين ونون الحب المطحون، والخبر بكسر الخاء المعجمة وسكون الباء الموحدة وراء مهملة من خبر الأرض إذا زرعها وهو مصدر بمعنى المزارعة وبمعنى ما يزارع عليه أو اسم كالطحن كما ذكره ابن السيد في مثلثاته. قوله: (وقرئ رياً بحذف الهمزة) والقصر وهي قراءة ابن عباس رضي الله عنهما، وقد قرئ أيضاً بالمد ومعناها مرآة بعضهم بعضاً كما في الدر المصون، وأما هذه القراءة فقد خرجت على وجهين أحدهما أن يكون أصلها رياً بتشديد الياء فخففت بحذف إحدى الياءين وهي الثانية لأنها التي حصل بها الثقل ولأنّ الآخر محل التغيير، والثاني أن يكون أصلها ريثاً بياء ساكنة بعدها همزة فنقلت حركة الهمزة إلى الياء ثم حذفنا على القاعدة المعروفة. قوله: (وزيا من الزي الخ) الزي الثاني بالفتح مصدر زواه بمعنى جمعه لأنّ الزي بمعنى الهيئة ويكون بمعنى الأثاث أيضاً كما ذكره المبرد في قول الثقفى:

أشأقتك الطعائن يوم بانوا — بذى الزيّ الجميل من الأثاث . . .

وهو واوي لا يائي، كما في القاموس وقوله: فإنه أي الزيّ بالكسر. قوله: (ثم بين الخ) أي بين بعد النقص والجواب عما تمسكوا به، وإنما العيار هو من قولهم: عايرت بين المكيا والميزان إذا امتحنته، وعدّاه بعلى لتضمنه معنى الدلالة، والفضل هنا بمعنى الزيادة ولذا قابله

فيمدّه ويمهله بطول العمر والتمتع به وإنما أخرجه على لفظ الأمر إيذاناً بأن إمهاله مما ينبغي أن يفعله استدراجاً وقطعاً لمعاذيره، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نَمْلِي لَهُمْ لِيَزَادُوا إِثْمًا﴾ وكقوله أو لم نعلمكم ما يتذكر فيه من تذكر. ﴿حَتَّىٰ إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ﴾ غاية المدّ، وقيل: غاية قول الذين كفروا للذين آمنوا أي الفريقين خير حتى إذا رأوا ما يوعدون ﴿إِنَّا أَلْعَابُ وَإِنَّا السَّاعَةُ﴾ تفصيل للموعود فإنه إما العذاب في الدنيا وهو غلبة المسلمين عليهم وتعذيبهم إياهم قتلاً وأسراً، وإما يوم القيامة، وما ينالهم فيه من الخزي والنكال ﴿فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا﴾ من الفريقين بأن عاينوا الأمر على عكس ما قدره وعاد ما متعوا به خذلاناً ووبالاً عليهم وهو جواب الشرط والجملة محكية بعد حتى ﴿وَأَضَعُفٌ جُنْدًا﴾ أي فئة وأنصاراً قابل به أحسن ندياً من حيث إن حسن النادي باجتماع وجوه القوم وأعيانهم وظهور شوكتهم واستظهارهم ﴿وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ أَحْتَدَوْا هُدًى﴾ عطف على الشرطية المحكية بعد القول، كأنه لما بين أن

بالنقص. قوله: (فيمدّه ويمهله بطول العمر) إشارة إلى أن معنى المد وهو تطويل الجبل ونحوه أريد به تطويل العمر، وقوله: وإنما أخرجه الخ إشارة إلى أن صيغة الأمر مستعارة للخبر كما يستعار الخبر للأمر وقد أشار إليه بقوله: أولاً فيمدّه لأنه لكونه كائناً لا محالة كالمأمور به الممثل لتقطع أعدارهم وتقوم عليهم الحجة، كما في الآيتين المذكورتين أو هو دعاء بإمهالهم وتنفيس مدة حياتهم كما في الكشاف. قوله: (غاية المدّ) فيه تسميح لأن الغاية إما مجموع الشرط وجوابه إن قلنا إن المجموع هو الكلام أو مفهوم الجواب إن قلنا إنه هو الكلام والشرط قيد له، وعلى القول الثاني فما بينهما اعتراض، ومرضه لبعده وصاحب الكشاف اختار هذا وقدمه. قوله: (تفصيل للموعود) التفصيل مستفاد من أنما كما ذكره النحاة ولا كلام فيه وإنما الكلام في قوله: يوم القيامة، فإن قيل إن المدّ والقول ينقطعان حين الموت وعند معاينة العذاب ولذلك يؤمن عنده كل كافر فالمراد بالساعة ما يشمله، ومن مات فقد قامت قيامته، ولا يخفى أن ما ذكره من التأويل لتتصل الغاية بالمغني لا يناسب ما في النظم لأن الساعة لا تطلق عليه كيوم القيامة وأمر الفاصل سهل لأن أمور هذه الدار لزوالها لا تعدّ فاصلة لتفويضها، ألا ترى قوله تعالى: ﴿أَغْرَقُوا فَأَدْخَلُوا نَارًا﴾ والمناسب وعيدهم بما يشاهدونه في الدارين لأنه الدال على الخزي. قوله: (والجملة محكية بعد حتى) فهي مستأنفة وحتى ليست جارة ولا عاطفة وهكذا هي حيث دخلت على إذا الشرطية عند الجمهور وهي منصوبة بالشرط أو الجزاء على الخلاف المشهور، وذهب ابن مالك إلى أنها جارة كما في المغني، وقوله: محكية إشارة إلى أنها غاية للقول بأحد القولين، فهو جار عليهما فليس هذا على أنه غاية للمدّ نعم ما بعده صريح فيه. قوله: (أي فئة وأنصاراً الخ) وجه التقابل فيه ظاهر فالمراد بالندى من فيه كما يقال: المجلس العالي للتعظيم فلذا عبر به وبالمقام ثمة، وعبر هنا بالمكان والجند إشارة إلى أن الأول فيه مسرة وحبور بخلاف هذا فإنه مكان شر ومحاربة فتأمل. قوله: (عطف على الشرطية المحكية بعد القول الخ) في هذه الجملة وجوه فقيل إنها مستأنفة لا محل لها، وقيل إنها

إمهال الكافر وتمتيعه بالحياة الدنيا ليس لفضله أراد أن يبين أن قصور حظ المؤمن منها ليس لنقصه بل لأن الله عز وجل أراد به ما هو خير له وعوضه منه، وقيل: عطف على فليمدد لأنه في معنى الخبر كأنه قيل: من كان في الضلالة يزيد الله في ضلاله ويزيد المقابل له هداية ﴿وَأَلْبَيْتُنَا أَلْبَيْتَ﴾ الطاعات التي تبقى عائدتها أبدا الأباد ويدخل فيها ما قيل من الصلوات الخمس، وقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ﴿خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا﴾ عائدة مما متع به الكفرة من النعم المخدجة الغانية التي يفتخرون بها سيما، ومآلها النعيم المقيم ومآل هذه الحسرة والعذاب الدائم كما أشار إليه بقوله: ﴿وَحَيْرٌ مَرَدًّا﴾ والخير

معطوفة على جواب من وهو قوله: فليمدد الخ، واختاره في الكشاف واعترض بأنه غير مناسب معنى إذ لا يتجه أن يقال: من كان في الضلالة يزيد الله الذين اهتدوا هدى ولا إعراباً سواء كان دعاء أو خبراً في صورة الأمر لأنه في موضع الخبر إن كانت موصولة وفي موضع الجزاء إن كانت شرطية فهو في حكم الجزاء وعلى كلا التقديرين فهي خالية من ضمير يربط الخبر بالمتبدأ والجواب بالشرط، وأجيب بأن المعنى من كان في الضلالة زيد في ضلالته وزيد في هداية أعدائه لأنه مما يغبطه، ومن شرطية لا موصولة واشتراط ضمير يعود من الجزاء على اسم الشرط غير الظرفي ممنوع فإنه غير متفق عليه عند النحاة كما في الدر المصون مع أنه مقدر كما سمعته، وفي كلام المصنف إشارة إليه لكنه لما كان لا يخلو من تكلف لم يختره، والثالث ما اختاره المصنف وهو أنه عطف على مجموع الجملة الشرطية لئتم التقابل فإنه ﷺ أمر أن يجيبهم فليؤت بذكر القسمين أصالة كما في الأول وهذا أولى كما في الكشف. قوله: (أراد أن يبين الخ) إرادة الخير والتعويض من قوله: والباقيات الصالحات الخ فهذا بدل عن قصور حظوظه الدنيوية التي كانت لغيره للاستدراج وقطع المعاذير، وقوله: وقيل قد علمت وجه تمرينه وقوله: كأنه قيل الخ فلا يلزم عطف الخبر على الإنشاء ولا عدم الربط المعنوي واللفظي كما مر، وأنه وضع فيه الظاهر موضع الضمير. قوله: (الطاعات التي تبقى عائدتها) أي فائدتها ببقاؤها ببقاء ثوابها وقوله ويدخل إشارة إلى أن المراد بها ما ذكر وأن ما وقع في بعض التفاسير المأثورة من تفسيرها بما ذكر على سبيل التمثيل لا التخصيص والحصر. قوله: (المخدجة) أي الناقصة وقوله: سيما بحذف لا كما أجازته الرضي وقال أبو حيان: إنه لم يسمع في كلام العرب، وقوله: كما أشار إليه الخ لأن المراد بمعنى ما يرد إليه والمراد به العاقبة وهي بمعنى المآل وقيل إنها بمعنى النفعة من قولهم: ليس لهذا الأمر مرد وهو قريب منه. قوله: (والخير هنا إما لمجرد الزيادة الخ) جواب عما قيل كيف فضلوا عليهم في خيرية الثواب والعاقبة والتفضيل يقتضي المشاركة فيهما وهم لا ثواب لهم وعاقبتهم لا خير فيها وهو ظاهر، وقوله: هاهنا أي في هذه الآية في المحلين كما صرح به بعض أرباب الحواشي لا في قوله: خير مردا فقط لأنه لما فسر الثواب بالعائدة الشاملة للعائدة الدنيوية لا بالثواب المتعارف لم يحتج إلى تأويل الخيرية فيه كما قيل: وتأويلها سترى تفصيله فأجاب أولاً بأن المقصود مجرد

ههنا إما لمجرد الزيادة أو على طريقة قولهم الصيف أحرّ من الشتاء أي أبلغ في حرّه منه في

الزيادة بقطع النظر عن مفضل عليه مخصوص يشاركه في ذلك وتحقيقه كما ذكره بعض علماء العربية أنّ لا فعل أربع حالات، إحداها وهي الأصل أن يدل على ثلاثة أمور اتصاف من هوله بالحدث الذي اشتق منه وبهذا كان وصفاً ومشاركة مصحوبة في تلك الصفة ومزية موصوفة على مصحوبه فيها وبالأخيرين فارق غيره من الصفات، والثانية: أن يخلع عنه ما امتاز به عن الصفات ويتجرّد للمعنى الوصفي، والثالثة: أن تبقى عليه معانيه، الثالثة: ولكن يخلع عنه المعنى الثاني ويخلقه قيد آخر فإنّ الاشتراك مقيد بتلك الصفة التي هي المعنى الأوّل فيصير مقيداً بالثالث وهو الزيادة لكن لا في المشتق منه كقولهم: العسل أحلى من الخل فإنّ للعسل زيادة في حلاوته وهي أكثر من زيادة الخل في حموضته، قال ابن هشام في شرح التسهيل وهو بديع جداً، والرابعة: أن يخلع عنه المعنى الثاني وهو المشاركة وقيد المعنى الثالث وهو كون الزيادة على مصاحبه فيكون للدلالة على الاتصاف بالحدث وعلى الزيادة مطلقاً لا مقيدة، وذلك نحو يوسف أحسن إخوته اه. وهذا الأخير هو الذي أراده المصنف رحمه الله بجوابه الأوّل فالمعنى أنّ ثوابهم ومرّدهم متصف بالزيادة في الخيرية على من اتصف بها بقطع النظر عن هؤلاء المبتخرين بديهاهم فلا يلزم مشاركتهم في الخيرية حتى يرد السؤال. قوله: (أو على طريقة قولهم الصيف أحر من الشتاء أي أبلغ في حرّه منه في برده) ثم اختصر وعبر عنه بذلك على طريقة إيجاز الحذف كما في التبيان، وقد أتى في الكشاف هنا بسؤالين جعلهما المصنف شيئاً واحداً، وذلك أنه قال إنه لا ثواب لمفاخرتهم حتى يجعل ثواب الصالحات خيراً منه وأجاب بأنه جعل النار ثواباً تهكماً كقوله:

تحية بينهم ضرب وجيع

ثم بني عليه خير ثواباً وهو أعظيظ للمتهدّد من أن يقال له عقابك النار، ثم سأل عن وجه التفضيل وأجاب بأنه من وجيز كلامهم كالصيف أحرّ من الشتاء، وحاصله كما قاله الفاضل اليمني إنه سأل عن الاشتراك في الثواب وأجاب بأنه من التهكم فتبين به وجهه، ثم سأل عن وجه التفضيل وأجاب بوجه غير ما لزم من كلامه أولاً أي ثواب المؤمنين أبلغ في بابيه من عقابهم فلا تكرار ولا استدراك، وفي الفرائد هذا بعيد عن الطبع والاستعمال وليس في كلامهم ما يشهد له وإنما المراد أنّ خيرية الأعمال في الآخرة خير لهم مما حصل لهم بزعمهم في الدنيا، وفي التقريب الاعتراض بأن كون ثوابهم في بابيه أبلغ من عقابهم في بابيه غير محقق ولا مناسب للتهديد فالأولى حمله على التهكم، ورد إنكاره له بأنّ الزجاج ذكره في غير هذه الآية وأنّ له نظائر وهو محقق وإن لم يقصد التهكم وهو مناسب للتهديد لاستلزامه لثبوت العقاب وزيادة ثواب أعدائهم فإنه مما يغیظهم ففيه تهديد من جهتين، وقيل الذي يقتضيه النظم أنّ قوله: والباقيات الصالحات خير الخ تتميم لقوله: ويزيد الله الذين اهتدوا هدي المشتمل على تسليّة المؤمنين عما افتخروا به، كما أنّ قوله: من هو شر مكاناً وأضعف جنداً تتميم لوعيد

برده ﴿أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ لَأُوتِيَنَّكَ مَالًا وَّوَلَدًا﴾ نزلت في العاص بن وائل كان لخباب عليه مال فتقاضاه فقال له: لا حتى تكفر بمحمد فقال: لا والله لا أكفر بمحمد حياً ولا ميتاً ولا حين بعثت قال: فإذا بعثت جنتني فيكون لي ثم مال وولد فأعطيك ولما كانت الرؤية أقوى سند الإخبار استعمل رأيت بمعنى الإخبار والفاء على أصلها في التعقيب والمعنى أخبر بقصة هذا الكافر عقيب حديث أولئك وقرأ حمزة والكسائي ولداً وهو جمع ولد كأسد في أسد أو لغة فيه كالعرب والعرب ﴿أَطَّلَعَ الْغَيْبَ﴾ أقد بلغ من عظمة شأنه إلى أن ارتقى إلى علم الغيب الذي توحد به الواحد القهار حتى ادعى أن يؤتى في الآخرة مالاً

الكفار وكلاهما تمة لقوله: فليمدد الخ الواقع جواباً عن قولهم: أي الفريقين خير، وتحقيقه أن الكفار لما ذكروا الخيرية على زعمهم أتى بها في الجواب مشكلة مع ما فيه من الوعيد والتهكم بهم فتحصل منه أن التفضيل إما للزيادة المطلقة أو لزيادة الثواب في بابه على العقاب في بابه أو يعد العقاب خيراً تهكماً بهم أو الخيرية في المفضل عليه خيرية مالهم في الدنيا في نظرهم القاصر أو هو للمشكلة فتنبه له واحفظه لتسلم من الخلط والخط. قوله: (نزلت في العاص بن وائل الخ) هذا هو الصحيح في كتب الحديث، وقيل: إنها نزلت في الوليد بن المغيرة وخباب بخاء معجمة وباءين موحدتين كشداد صحابي معروف ابن الأرت والأرت أفعل من الرتبة براء مهملة وتاء مثناة فوقية وهي ثقل في اللسان علم والعاص بن وائل هو أبو عمرو بن العاص وكان من عظماء قريش ولم يوفق للإسلام، وقوله: ولا حين بعثت التاء خطاباً للعاص أي لا أكفر أبداً لا في حال حياتي ولا في حال مماتي ولا في حال بعثك أيها الكافر وأنت معذب يعني أنه مؤمن بثوابه بعد الموت وعقاب الكفرة بعد البعث ولذا ذكر الموت والبعث وفي نسخة حين تبعث بضم التاء الفوقية. قوله: (ولما كانت الرؤية أقوى إلى آخره) يعني أن رأى هنا بصرية لا علمية كما ذهب إليه بعض النحاة وتجوز بها عن المسبب وهو الإخبار فهو مجاز مرسل والاستفهام مجاز عن الأمر به لأن المقصود من نحو قولك: ما فعلت أخبرني فهو إنشاء تجوز به عن إنشاء آخر، كما حققه النحاة وقد مر تفصيله وأنه قد يراد به التعجب ومن لم يقف على هذا قال: إرادة معنى الأمر من هذا لا تخلو عن بعد فلو جعل لإنشاء التعجب لكان أظهر فإنه شائع فيه وأما عطف الإنشاء على الخبر فجائز لأنه من عطف القصة على القصة وقوله: على أصلها أي للتعقيب كما بينه وقوله: بقصة إشارة إلى ما مر. قوله: (ولذا) بضم الواو وسكون اللام ورد في كلام العرب مفرداً وجمعاً كما ذكره المصنف رحمه الله وكلاهما صحيح هنا، وقرئ بكسر الواو وسكون اللام أيضاً وهو بمعناه. قوله: (أقد بلغ من عظمة الخ) في قوله أقد إشارة إلى أنه بفتح الهمزة الاستفهامية وأصله اطلع فحذفت همزة الوصل تخفيفاً واطلع متعد بنفسه تقول اطلع الجبل قال المعرب وليس متعدياً بعلى كما توهمه بعضهم حتى يكون من الحذف والإيصال لكن في القاموس اطلع عليه فكأنه يتعدى ولا يتعدى، وعظمة الشأن تستفاد من الطلوع لأنه الظهور على وجه العلو والتملك ولذا اختير هذا التعبير كما في الكشاف،

وولداً وتألّى عليه ﴿أَمْ أَخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾ أو اتخذ من عالم الغيب عهداً بذلك فإنه لا يتوصل إلى العلم به إلا بأحد هذين الطريقتين، وقيل: العهد كلمة الشهادة والعمل الصالح فإن وعد الله بالثواب عليهما، كالعهد عليه ﴿وَكَلَّا﴾ ردع وتنبية على أنه مخطيء فيما تصوّره لنفسه ﴿سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ﴾ سنظهر له أننا كتبنا قوله على طريقة قوله:

إذا ما انتسبنا لم تلدني لثيمة . . .

أي تبين أنني لم تلدني لثيمة أو سنتنقم منه انتقام من كتب جريمة العدو وحفظها عليه فإن نفس الكتبة لا تتأخر عن القول لقوله تعالى: ﴿ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد﴾

وقوله: وتألّى أي أتى بألية وهي القسم وهو مستفاد من قوله: لأوتين لأن اللام واقعة في جواب قسم مقدّر وهو يفيد جزمه به، وتحققه ليس من الآلاء بمعنى النعم والمعنى ادّعى أنه ينعم عليه كما قيل. قوله: (أو اتخذ من عالم الغيب النخ) أي كأنّ الله أعطاه عهداً موثوقاً على أن يعطيه ذلك، والعلم بوقوع أمر مغيب له إما بعلم الغيب أو بقول الله له إنه كائن لا محالة ولا يرد عليه أنه يجوز أن يكون بواسطة إخبار ملك أو نبي مرسل لأنه لتعظيمه وكفره لا يزعمه فلا يرد على الحصر شيء، وإطلاق العهد على ما بعده بينه المصنف رحمه الله والمعنى عليه أعلم الغيب أم عمل عملاً يرجو ذلك في مقابلته، وقوله: ردع الخ هو مذهب الجمهور وهو أنها حرف ردع وزجر عن أمر ذكر قبل يفيد ما ذكره من التنبية. قوله: (سنظهر له أننا كتبنا قوله النخ) لما كانت كتابة الأعمال والأقوال لا تتأخر عن وجودها تأخراً يقتضي أن يقرن بالسين أو سوف كما بينه أوله بأن الفعل أطلق وأريد به ظهوره والعلم به اللازم له إما مجازاً أو كناية كما في البيت المذكور فإن لم تلدني جواب إذا وهو مستقبل وعدم الولادة ماض لوقوعه قبل انتسابه أي إذا انتسبنا علمت يا فلانة وتبين أنني لست بابن لثيمة، فقوله: لم تلدني عبارة عن تبين عدم ولادتها له لشهرة نسبه فهو نظير ما نحن فيه كما في شروح الكشاف لا أنه مقدّر فيه تبين أنني حتى يعترض عليه بأنه ليس مما نحن فيه مع أنه لو سلم فهو نظير له في أنه محتاج للتأويل مثله والتأويل إما بالتجوّز أو بالتقدير وتمام البيت المذكور:

ولم تجدي من أن تقرّي به بدأ

وإنما ذكر الأمّ دون الأب لأنه يعلم بالطريق الأولى لأنهم كانوا لا يزوجون غير الإكفاء أو خصه لمكان التعريض بلؤم المخاطبة. قوله: (أو سنتنقم منه النخ) ظاهره أنه مجاز واستعارة للوعيد بالانتقام قيل: ولو قيل إنّ السين للتأكيد والمراد نكتب في الحال كما في المغني كان فيه غنية عن هذا التطويل وفيه نظر لأنّ الذي في المغني منقولاً عن الزمخشري أنها لتأكيد الوعد والوعيد وإفادة أنه كائن لا محالة يعني في المستقبل إذ لا تؤكد علامة الاستقبال ما يراد به الحال فتأمل. قوله: (فإن نفس الكتبة النخ) الكتبة بكسر الكاف الكتابة وبما قرّناه سابقاً علم أنه لا يرد عليه أنّ ما ذكره هنا يعارض ما سيذكره في سورة ق من حديث أنّ كاتب الحسنات أمين

﴿وَنَدُّ لَمْ يَنْ أَلْعَذَابِ مَدًّا﴾ ونطوّل له من العذاب ما يستأمله أو نزيد عذابه ونضاعفه له لكفره فافترائه واستهزائه على الله ولذلك أكده بالمصدر دلالة على فرط غضبه عليه. ﴿وَنَرِيئُهُ﴾ بموته ﴿مَا يَقُولُ﴾ يعني المال والولد ﴿وَيَأْتِينَا﴾ يوم القيامة ﴿فَرْدًا﴾ لا يصحبه مال ولا ولد كان له في الدنيا فضلاً أن يؤتى ثم زائداً، وقيل: فرداً رافضاً لهذا القول منفرداً عنه

على كاتب السيئات فإذا عمل سيئة قال صاحب اليمين لصاحب الشمال دعه سبع ساعات لعله يسبح أو يستغفر لأنّ ما ذكر لقربه في حكم الحال فلا يقال بكلمة السين مع أنه في حق المؤمنين رحمة بهم وما ذكر في الكفرة وسيأتي ثمة بيانه. قوله: (لقوله تعالى الخ) قيل عليه إنه قال في تفسير هذه الآية ولعله يكتب عليه ما فيه ثواب أو عقاب فالتردد فيه ينافي الجزم به هنا فالأولى أن يستشهد بقوله تعالى: ﴿ورسلنا لديهم يكتبون﴾ [سورة الزخرف، الآية: ٨٠] وليس بوارد لأنه ليس بتردد في أصل الكتابة بل في تخصيصها بما فيه ثواب أو عقاب مع أنّ قوله: ما يلفظ عام. قوله: (ونطوّل له من العذاب ما يستأمله الخ) يعني أنّ المراد بالمدّ تطويل مدّة عذابه فالمدّ بمعنى الزيادة لا التطويل، وقيل عليه أنه مخالف لما مرّ في البقرة في تفسير قوله تعالى: ﴿ونمدّهم في طغيانهم يعمهون﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٥] أنه من مدّ الجيش وأمدّه إذا زاده وليس من المدّ في العمر، وهو الإملاء والإمهال لأنه يتعدّى بنفسه لا باللام كاملي له وردّه في الكشف بأنه لا يخالفه لأنّ المدعي هناك أنّ الذي بمعنى الإمهال لا يستعمل إلا باللام لا إنّ الذي من المدد لا يجوز أن يستعمل باللام ومعناه يفعل المدّ ليكون أبلغ من نمّده، وأما كون المدعي غير مسلم لأنّ في القاموس ما يخالفه فلا يدفع السؤال ولا يصح مقابلاً لما قاله.

قوله: (ونريئُهُ) أي نسلبه ما ذكر ونأخذه أخذ الوارث أو نزويه ونمنعه، وله معان أخر ستأتي وفي الكشف فيه وجوه أربعة أحدها: أنّ معناه نزوي ونحجب عنه ما زعم أنه يناله في الآخرة من المال والولد ونعطيه من يستحقه وما يقول: بدل من الضمير أو مفعول والمراد مسماه ومدلوله الثاني أنه تمني مالاً وولداً في الدنيا بأشعبته وتألّي على الله فقال تعالى: ﴿هب أنه أعطيه﴾ أما نريئُهُ ونأخذه منه في العاقبة ويأتينا فرداً مجرداً عنه فما فائدة تمنيه وتألّيه، وثالثها: أنّ هذا القول يقول ما دام حياً فإذا قبضناه حلنا بينه وبين أن يقول ويأتينا فرداً أي رافضاً تاركاً لمقاله ورابعها: أنا لا ننسى ما يقول ولا نلغيه بل نثبته في صحيفته لنضرب به وجهه، ونغيره فيأتي على فقره ومسكنته فرداً من ماله وولده لم يؤت منه غير تبعته وفرداً على الأوّل حال مقدّرة هذا محصله وإنما كانت مقدّرة على الأوّل وهو أن يراد مسمى القول من المال والولد في الآخرة دون غيره كما في الشروح لأنّ المراد بالانفراد الانقطاع عنهما في العاقبة بالكلية بعد البعث لا في حال الإتيان والبعث لأنه لا يختص به لقوله: ولقد جثتمونا فرادى والآية وردت لتهديده ووعيده بأنه ينفرد عما ذكر حيث يجتمع المؤمنون بأهليهم في النعيم المقيم، وقيل: لا حاجة إلى جعل الحال مقدّرة في كلام المصنف فإنّ محل إرضاء الخصوم وأداء الحقوق إنما هو الموقف فإذا أتاه منفرداً عن المال والولد تمّ المقصود، وإنما

﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ إِلَهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا﴾ ليتعزوا بهم حيث يكونون لهم وصلة إلى الله وشفعاء عنده ﴿وَكَلَّا﴾ ردع وإنكار لتعززهم بها ﴿سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ﴾ سيتجحد الآلهة عبادتهم، ويقولون ما عبدتمونا لقوله تعالى: ﴿إِذْ تَبَرَأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا﴾ أو سينكر الكفرة لسوء العاقبة أنهم عبدوها لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتْنَتَهُمْ﴾ إلا أن قالوا: والله ربنا ما كنا مشركين ﴿وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ صِدًّا﴾ يؤيد الأول إلا إذا فسر الضدَّ بضدَّ العز ويكونون عليهم ذلاً أو بضدَّهم على معنى أنها تكون معونة في عذابهم بأن توقد بها نيرانهم

جعلها الزمخشري مقدرة في الأول فقط لأنه على تفسيره بالزوي عنه والصرف لمستحقه الانفراد عليه يقتضي التفاوت بين الضال والمهتدي، وهو إنما يكون بعد الموقف بخلاف الوجوه الباقية لعدم اقتضائها التفاوت بينهما وكفاية فردية الموقف في صحتها وإن كانت مشتركة، وبهذا ظهر اندفاع ما ذكره العلامة في شرحه (أقول) يعني اعتراضه بأن المراد بالفردية في الوجوه المذكورة إما الانفراد عن المال والولد وهو في الوجهين الأولين والرابع، أو الانفراد عن القول وهو الوجه الثالث وأياما كان يجب أن يراد به دوام الانفراد أما على الأول فلما مرر وأما على الثاني، فلأنَّ الحيلولة بينه وبين القول لا تتحقق إلا بنفي القول دائماً والآخرة زمان يأس الكافر وانكشاف السرائر فامتنع طلب المال والولد فالحال مقدرة على جميع الوجوه ولا وجه للتخصيص بالأول اه وفيه بحث لأنَّ المصنف لم يفسر الورثة بالزوي ولا بالأخذ وكلامه الأول محتمل لوجوه ثلاثة فلا قرينة على ما عينه وأما اندفاع كلام العلامة فقد سبقه إليه الشراح فتأمل. قوله: (ليتعزوا) أي يتقوا ويتصروا بهم، وقوله: حيث يكونون الخ للتعليل أي لأنهم يكونون وصلة أي مقرباً بزعمهم، كقوله: ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله، وقوله: ردع أي زجر لهم عما زعموه من التعزز المذكور كما مرر تقريره. قوله: (ستجحد الآلهة الخ) جوز فيه أن يكون الضمير الأول للآلهة والثاني للكفرة وعكسه والمعنى على الأول أن الآلهة تنكر عبادتهم وتبرأ منهم فالكفر هنا بمعناه اللغوي وهو الجحد والمراد بالآلهة من عبد من ذوي العلم لإطلاق ضمير العقلاء عليهم ونطقهم أو الأصنام بأن يخلق الله فيهم قوة النطق فيطلق عليهم ما يطلق على العقلاء أو الأعم منها والمراد بإنكارهم على هذا عدم رضاهم به وإلا فهم قد عبدوهم فيكون كقوله: أنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين من دون الله أو هو على ظاهره كقوله: وإذا رأى الذين أشركوا شركاءهم قالوا ربنا هؤلاء شركاؤنا الذين كنا ندعوا من دونك فألقوا إليهم القول إنكم لكاذبون، وعلى الثاني هو على ظاهره قيل: ومواطن القيامة متعدة فهذا في موطن وقولهم: هؤلاء شركاؤنا في موطن آخر فلا تنافي بينهما، وقوله: لم تكن فتنتهم أي عاقبة فتنتهم، وتفسيرها معلوم في محله. قوله: (يؤيد الأول الخ) أي هذا يؤيد التفسير الأول الذي جعل فيه الضمير الأول للآلهة والثاني للكفرة لأنه في هذه الآية كذلك بحسب الظاهر المتبادر فينبغي أن يجعل على نسق ليتسق المعنى والنظم، وإنما كان هذا هو المتبادر لأنه في مقابلة الكائنين عزا وهم الآلهة فكذا الضدَّ فالتأييد لفظي ومعنوي، ولذا قال: إلا إذا

أو جعل الواو للكفرة أي يكونون كافرين بهم بعد أن كانوا يعبدونها وتوحيده لوحدة المعنى الذي به مضادتهم، فإنهم بذلك كالشيء الواحد، ونظيره قوله عليه الصلاة والسلام: وهم يد على من سواهم وقرئ: كلا بالتثنية على قلب الألف نوناً في الوقف قلب ألف الإطلاق في قوله:

أقلى اللوم عاذل والعتابن...

فسر الضد بضد العز يعني إذا كان ضدّاً بمعناه المتبادر وال ضدّ لوقوعه في مقابلة العز للآلهة فإذا كانوا هم الضدّ يكون الجحد المراد من الكفر صفة لهم، فالضمير عبارة عنهم أمّا إذا كان الضدّ بمعنى ضدّ العز وهو الذل أو ضدّ ما أمْلوه منهم وهو النفع والتقرّب بهم إلى الله لتضّرهم وتعذيبهم كما سيأتي بيانه فلا يكون مؤيداً ولو قيل: إنّ الكفار ينكرون عبادة آلهتهم لكونها ذلاً أو ضرراً لهم انتظم الكلام أحسن انتظام فمن جعل التأييد لاتساق الضمائر فقد قصر ووقع في بعض النسخ إن فسر الضدّ الخ والصحيح هو النسخة الأولى. قوله: (أو جعل الواو للكفرة الخ) أي في قوله: يكونون وهذا معطوف على قوله: فسر وجهه أنه لو لم يحمل على الأول كان تأكيداً وتكريراً والتأسيس خير منه، وقوله: على معنى أنها تكون معونة إشارة إلى أنّ الضدّ قبله ضدّ العز وهو الذل وعلى هذا بمعنى العون فإنه يطلق عليه لأنه يضادهم وينافهم وعبر به على التهكم، وقوله: أي يكونون كافرين فسر به لأنّ كونهم ذلاً للآلهتهم أو عوناً في عذابهم لا يصح في حقهم فتأمل. قوله: (وتوحيده لوحدة المعنى الخ) يعني أنه وحده وحقه أن يجمع لأنه إما عبارة عن الآلهة أو الكفار وهم أضداد لا ضدّ واحد فإنهم لاتحاد معنى الضدية فيهم كأنهم شيء واحد، وفي القاموس أنّ الضد يكون واحداً وجمعاً وفيه نظر، وقيل: إنه إنما يحتاج إلى التأويل إذا لم يكن بمعنى الذلّ فإنه مصدر، وقوله: وهم يد على من سواهم من حديث صحيح رواه النسائي، وأوله المؤمنون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم^(١) أي متفقون في دفع من سواهم وأيديهم كاليد الواحدة وإطلاق اليد على الدافع مجاز إما مرسل أو استعارة وبقية شرحه في كتب الحديث وشروحها وفي الآية مقابلة العز بالذل واللام بعلى. قوله: (وقرئ كلا بالتثنية) هي قراءة شاذة لأبي نهيك ووجهه بوجوه منها أنها حرف وأبدلت ألفها تنويناً لأنه نوى الوقف فصارت الألف كالألف الإطلاق وهي الألف التي تزداد في أواخر القوافي والفواصل المحرّكة وتسمى تلك القافية مطلقة وضدّها مفيدة ولم يجعلها ألف إطلاق بل شبهها بها لأنها مخصوصة بالشعر ولم يمثل له بقوله: قواريراً كما في الكشف لأنه صرف للتناسب فتثنيته تنوين صرف وهذا يسمى التثنية الغالي وهو يلحق الحروف وغيرها ويجتمع مع الألف واللام كقوله:

أقلى اللوم عاذل والعتابن وقولي إن أصبت لقد أصابن...

(١) أخرجه أبو داود ٤٥٣٠، والنسائي ١٩/٨، كلاهما عن علي بن أبي طالب.

أو على معنى كل هذا الرأي كلا، وكلا على إضمار فعل يفسره ما بعده أي سيجحدون كلا سيكفرون بعبادتهم ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ بأن سلطانهم عليهم أو قيضنا لهم قرناء ﴿تَوَزَّهُمْ أَزْوَاجًا﴾ تهزهم وتخزيهم على المعاصي بالتسويات وتحبيب الشهوات، والمراد تعجيب رسول الله ﷺ من أقاويل الكفرة وتماديهم في الغي وتصميمهم على الكفر بعد وضوح الحق على ما نطقت به الآيات المتقدمة ﴿فَلَا تَعْجَلْ عَلَيْهِمْ﴾ بأن يهلكوا حتى تستريح أنت والمؤمنين من شرورهم وتطهر الأرض من فسادهم ﴿إِنَّمَا نَعُدُّ لَهُمْ﴾ أيام آجالهم ﴿عَدًّا﴾ والمعنى لا تعجل بهلاكهم فإنه لم يبق لهم إلا أيام محصورة وأنفاس معدودة. ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ﴾ نجمعهم ﴿إِلَى الرَّحْمَنِ﴾ إلى ربهم الذي غمرهم برحمته ولاختيار هذا الاسم في هذه السورة شأن ولعله لأن مساق هذا الكلام فيها لتعداد نعمه الجسام وشرح حال الشاكرين لها والكافرين بها ﴿وَقَدًّا﴾ وافدين عليه كما يفد الوفاة على الملوك منتظرين لكرامتهم وإنعامهم ﴿وَسَوْفَ الْمَجْرِبِينَ﴾ كما تساق البهائم ﴿إِلَى﴾

قوله: (أو على معنى كل هذا الرأي كلا) فيكون اسماً مصدرًا منوناً بمعنى التعب وهو مجاز عن ضعفه منصوب على المصدرية، وقيل: إنه مفعول به بتقدير حملوا كلا، وقوله: وكلا أي وقرئ كلا بضم الكاف وتشديد اللام وهي منصوبة بفعل يقدر متعدياً على حد زيدا مررت به أي جاوزته فهو من باب الاشتغال كما أشار إليه المصنف بقوله: سيجحدون كلا أي عبادة كل من الآلهة ففيه مضاف مقدر، وقد لا يقدر. قوله: (بأن سلطانهم) فسر به على التجوز أو التضمن لتعديته بعلى والتسليط بأغوائهم والوسوسة لهم، وقوله: أو قيضنا لهم قرناء أي سخرنا وهيأنا لهم قرناء من الشياطين مسلطين عليهم غالبين عليهم، وقوله: نهزهم وتخزيهم تفسير للأز والهز والأز والاستفزاز متقاربة المعاني، وقوله: والمراد تعجيب رسول الله ﷺ الخ يعني أن في النظم المذكور من قوله: ويقول الإنسان أئذا ما مت إلى هنا ذكر أمور عجيبة تقتضي تعجبه منها وهذا كالتذليل لما قبله كما بينه شراح الكشاف وأشار إليه المصنف رحمه الله، وقوله: بأن يهلكوا أي بطلب هلاكهم، وفي قوله: وتطهر الأرض من فسادهم مكنية وتخيلية والأجل في قوله أيام آجالهم بمعنى العمر لأنه يطلق عليه كما يطلق على نهايته وقوله: إلا أيام محصورة وأنفاس معدودة، يعني أن العد كناية عن القلة كما مر تحقيقه في قوله: دراهم معدودة، وقلته لتقصيه وفنائه كما قال المأمون: ما كان ذا عدد... ليس له مدد... فما أسرع ما نفسد ولا ينافي هذا ما مر من أنه يمد لمن كان في الضلالة أي يطول لأنه بالنسبة لظاهر الحال عندهم وهو قليل باعتبار عاقبته وعند الله، والله در القائل:

إن الحبيب من الأحباب مختلس لا يمنع الموت بواب ولا حرس...
وكيف يفرح بالدينا ولذتها فتى يعدّ عليه اللفظ والنفس...

قوله: (ولعله) أي اختيار اسم الرحمن وتكرار التعبير به في هذه السورة الكريمة كما تراه

جَهَنَّمَ وَرَدَا ﴿٨٧﴾ عطاشاً، فإن من يرد الماء لا يرده إلا لعطش أو كالدواب التي ترد الماء ﴿٨٨﴾ لَا يَمْلِكُونَ الشَّفْعَةَ ﴿٨٩﴾ الضمير فيه للعباد المدلول عليها بذكر القسامين وهو الناصب لليوم ﴿٩٠﴾ إِلَّا مَنِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا ﴿٩١﴾ إلا من تحلى بما يستعد به ويستاهل أن يشفع للعصاة من الإيمان والعمل الصالح على ما وعد الله تعالى أو إلا من اتخذ من الله إذناً فيها كقوله تعالى: ﴿٩٢﴾ لَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنْ أذن له الرحمن ﴿٩٣﴾ من قولهم: عهد الأمير إلى فلان بكذا إذا أمره به، ومحلّه الرفع على البدل من الضمير أو النصب على تقدير مضاف أي إلا شفاعته من اتخذ أو

أي لأنه ذكر فيها نعم جناس والرحمن بمعنى المنعم فكأنه قيل: نحشر المتقين إلى ربهم الذي شملهم رحمته ورأفته قال الطيبي: وفي التقابل بين الوفد والرحمن وبين الورد وجهنم إعلام بتبجيل الوافد وظفره بجلال النعم وأعظم بوافد على رب رحمن كريم وإشعار بإهانة الوارد وتهكم كما في عتابه السيف وكفى بعطش يكون ورده أعظم النيران، وقوله: وافدين إشارة إلى أنه حال، وأصل الوفود القدوم على العظماء للعطايا والاسترفاد ففيه إشارة إلى تبجيلهم وتعظيمهم المزور والزائر، وقوله: كما تساق البهائم ففيه إشارة إلى تحقيرهم وإهانتهم، وقوله: عطاشاً فالورد مجاز عنه لأنه لازمه، كما بينه وعلى ما بعده فالمراد مجرد سوقهم بقطع النظر عن العطش فهو تشبيه والورد الذهاب إلى الماء، ويطلق على الداهيين إليه، وقوله: المدلول عليها وفي نسخة عليه والتذكير لتأويله بالذي دلّ عليه وهو سهل، والقسمان هم المتقون والمجرمون المقسم إليهما فجعل عبارة عن جميعهم بقرينة الحشر ويوم القيامة، فإنه يشمل الجميع ولذا قال: وهو الناصب الخ قيل: ولم يجعل الضمير للمتقين والمجرمين المذكورين لأن المجرم لا يشفع ولا يشفع له عند المعتزلة ولا للمتقين لتفكيك النظم ففي كلام المصنف شيء يمكن دفعه. قوله: (إلا من تحلى) أي اتصف وقوله: من الإيمان الخ بيان لما ووعد الله هو ما نطقت به الآيات والأحاديث الناطقة بأنه أكرم صلحاء المؤمنين بإذنه لهم في الشفاعة لغيرهم فالمراد بالعهد الإيمان والعمل الصالح تشبيهاً له به، وقوله: على ما وعد الله حال أي جارية على مقتضى وعده وقيل: متعلق بيستعد، وقوله: إلا من اتخذ الخ فالمراد بالعهد الإذن والأمر، قيل: وفي لفظ الاتخاذ إباء عنه لأنّ الأمور لا يقال له اتخذ الأمر وإن أول بأنه بمعنى قبل وفيه نظر لأنّ الأمر إذن وكما يقال: أخذت الإذن في كذا يقال: اتخذته فلا محذور فيه. قوله: (ومحلّه) أي من الموصول الخ قال المعرب: الضميران عاد على المتقين أو العباد أو الفريقين فالاستثناء متصل ومحلّه إما رفع... أو نصب على وجهي الاستثناء، وإن عاد على المجرمين فقط كان منقطعاً لازم النصب عند الحجازيين جائزاً نصبه وإبداله عند تميم، فإن كان مستثنى من الشفاعة بتقدير مضاف وهو شفاعته فهو متصل جاز فيه اللغتان أيضاً وقيل: المستثنى منه محذوف والتقدير لا يملكون الشفاعة لأحد إلا لمن اتخذ الخ وقال ابن عطية: الاستثناء متصل وإن كان الضمير للمجرمين لشمولهم للكفرة والعصاة، ولا يرد عليه شيء كما قيل والمصنف رحمه الله بعد اختيار عموم الضمير جوز فيه لأنه متصل الرفع على البدلية والنصب

على الاستثناء، وقيل الضمير للمجرمين والمعنى لا يملكون الشفاعة فيهم إلا من اتخذ عند الرحمن عهداً يستعدّ به أن يشفع له بالإسلام ﴿وَقَالُوا أَتُخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا﴾ الضمير يحتمل الوجهين لأنّ هذا لما كان مقولاً فيما بين الناس جاز أن ينسب إليهم ﴿لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِذَا﴾ على الالتفات للمبالغة في الذم والتسجيل عليهم بالجرأة على الله تعالى، والأدّ بالفتح والكسر العظيم المنكر والأداة الشدة وأدني الأمر وأدني أنقلني وعظم عليّ ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ﴾ وقرأ نافع والكسائيّ بالياء ﴿يَنْفَطَّرَنَ مِنْهُ﴾ يتشققن مرّة بعد أخرى، وقرأ أبو عمرو وابن عامر وحمزة وأبو بكر ويعقوب ينفطرن، والأوّل أبلغ لأنّ التفعّل مطاوع فعل والانفعال مطاوع فعل ولأنّ أصل التفعّل للتكلف ﴿وَتَنَشَّقُّ الْأَرْضُ وَغَيْرُ اللَّيَالِ هَذَا﴾ تهذّ هذاً أو مهدودة أو

على الاستثناء إذا استثنى من الضمير وجوّز فيه الاستثناء من الشفاعة وهو حينئذ متعين النصب فذكر ثلاثة وجوه وترك الباقي، وقوله: على تقدير مضاف أي وإقامة المضاف إليه مقامه، وعلى الاستثناء معطوف عليه. قوله: (أي إلا شفاعة الخ) والمصدر مضاف لفاعله أو مفعوله أي لا يملك العباد الشفاعة لغيرهم إلا شفاعة من اتخذ الخ ولا تجوز في إسناد ما يصدر من البعض للكل هنا ويحتمل أنّ المراد شفاعة غيرهم لهم على أنه مصدر المبني للمفعول أي ليس لهم مشفوعية من غيرهم إلا مشفوعية من اتخذ الخ. قوله: (وقيل الضمير للمجرمين الخ) هذا أحد الوجوه السابقة والمراد بالمجرمين ما يشمل العصاة من المؤمنين كما مرّ والشفاعة شفاعة غيرهم فيهم، وقوله: يحتمل الوجهين أي العود على العباد أو المجرمين، وقوله: لأنّ الخ تعليل لكونه للعباد إذ الثاني لا يحتاج لتوجيه وفي الوجه الأوّل أنه لا نكتة في نسبة ما صدر من الكفار إلى الجميع مع أنهم لم يرضوه فتأمله؛ والالتفات من الغيبة للخطاب، والتسجيل بذكره في مقابلة من لا ينكر والجرأة في نسبة الولد إليه، والمفتوح والمكسور بمعنى وقيل: المفتوح مصدر والمكسور اسم. قوله: (يتشققن مرّة بعد أخرى) لأنه من الفطر وهو الشق، وقال الراغب: الشق طولاً، والتفعّل يدل على التكثير في الفعل أو في الفاعل أو المفعول، وقوله: مرّة بعد أخرى إشارة إلى أنّ التكثير في المفعول، لأنها لكونها طبقات يتصوّر وقوع الانفطارات مرتباً ترتباً حقيقياً أو رتبياً كما في غلقت الأبواب يقع في الذهن غلق البراني قبل الجواني وإن كان ذلك قد يقع دفعة واحدة فلا يرد ما قيل إنّ المناسب لعظم هذه الكلمة أن يقال: يتشققن شقوقاً كثيرة بمرة واحدة من هولها، ثم توافق القراءات يقتضي الحمل على تكثير المفعول لا الفعل ولذا اختير الانفعال في تنشق الأرض إذ لا كثرة في المفعول ولذا أوّل ومن الأرض مثلهنّ بالأقاليم ونحوه كما سيأتي، وقوله: فعل أي المشدّد العين وهو دال على المبالغة أي والمطاوع أثره فيكون فيه مبالغة أيضاً، وقوله: مطاوع فعل أي المخفف العين، وقوله: ولأنّ أصل التفعّل للتكلف كتحلّم وهو يقتضي التعمّل والمبالغة فيما يتكلفه لأنه على خلاف مقتضى الطبع فمجرد للمبالغة ولذا وصف الله تعالى بالمتوحد والمتفرد كما حققوه. قوله: (تهذّ هذاً)

لأنها تهتد أي تكسر وهو تقرير لكونه إذًا، والمعنى أن هول هذه الكلمة وعظمتها بحيث لو تصور بصورة محسوسة لم تتحملها هذه الأجرام العظام وتفتت من شدتها أو أن فظاعتها مجلبة لغضب الله بحيث لولا حلمه لخرب العالم، وبدد قوائمه غضباً على من تفوه بها ﴿أن

الهد الهدم وأشار بهذا إلى أنه مفعول مطلق لتهتد مقدراً أو لتخرز لأنه بمعناه، وقوله: أو مهدودة إشارة إلى أنه حال مؤول باسم المفعول من هذ المتعدّي؛ وقوله: أو لأنها الخ إشارة إلى أنه مفعول له من هذ الحائض اللازم بمعنى انهدم لأنه يرد لازماً أيضاً وهو هذ يهد بالكسر بمعنى سقط أثبتة المغرب تبعاً لشيخه أبي حيان وهو إمام اللغة والنحو فلا عبرة بمن أنكره وهو بمعنى المجهول فلذا فسره به لأن كسر العود بمعنى انكسر أي هو إشارة إلى أنه إذا هذ حصل له الهد فصح أن يكون مفعولاً له أو هو مصدر مجهول فيكون فعل الفاعل الفعل المعلن كما في بعض شروح الكشاف، وتهتد في قوله: تهتد هذاً مجهول هذ المتعدّي أو معلوم اللازم والمشهور الأوّل وقول المصنف رحمه الله: مهدودة دون هاذة لأنه الأكثر، وقوله: أو مهدودة إشارة إلى الحالية كما مرّ بتأويله بالوصف، ويصح فيه بتقدير المضاف أي ذات هذ، وقوله: أو لأنها الخ تقدّم بيانه وأما إسناده إلى الجبال على معنى أنها تهتد نفسها من هول هذه الكلمة فتكلف وإن ادعى أنه أنسب بالمقام، وقوله: وهو تقرير الخ أي قوله: تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الأرض الخ لكونه دالاً على أنه منكر عجيب صدوره منهم إلا أنه لكونه أبلغ عطف عليه لادعاء التغاير. قوله: (والمعنى أن هول هذه الكلمة الخ) ذكر الزمخشري في تفسيره وجهين كما ذكره المصنف أيضاً أحدهما أن المعنى كدت أن أفعل هذا غضباً على من تفوه بهذه الكلمة لولا حلمي كقوله: إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده أنه كان حليماً غفوراً، والثاني أنه استعظام لهذه الكلمة وتهويل لفظاعتها وتصوير لأثرها في الدين وهدمها لأركانها وقواعده وإن مثل ذلك لو أصاب هذه الأجرام العظيمة التي هي قوام العالم تهتدت وخربت فعلى الأوّل ليس خراب العالم المجرد هذه الكلمة بل هو كناية عن غضب الله على قائلها، وأنه لولا حلمه لوقع ذلك وهلك القائل وغيره، كما في قوله: ﴿واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة﴾ [سورة الأنفال، الآية: ٢٥] فلا يرد عليه آية ﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾ [سورة الأنعام، الآية: ١٦٤] كما قيل، وعلى الثاني هو تمثيل لفظاعة هذه الكلمة بأخذ الزبدة والنظر إلى المجموع كقوله: والأرض جميعاً قبضته كما قرّر في محله وهو من المبالغة المقبولة، كقوله: يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار، وقيل إنما خلقت هذه الأجرام والموجودات لتدلّ على وجود ذاته وصفاته وعلى تنزهه عن الضدّ والنّد والتوالد فمن اعتقد خلافه أبطل دلالته فكأنه أبطل وجودها واستجاز عدمها بهتد وتخريبها لنفي دلالتها كما قيل:

وفي كل شيء له آية تدل على أنه الواحد...

فهو استعارة واعتراض عليه بأن الموجودات إنما تدل على خالق قادر عالم حكيم لدلالة

دَعْوًا لِلرَّحْمَنِ وَلِذَا ﴿٩١﴾ يحتمل النصب على العلة لتكاد أو لهدأ على حذف اللام وإفشاء الفعل إليه، والجزء بإضماء اللام أو بالإبدال من الهاء في منه، والرفع على أنه خبر محذوف تقديره الموجب لذلك أن دعوا أو فاعل هدأ أي هذها دعاء الولد للرحمن، وهو من دعا بمعنى سمي المتعدّي إلى مفعولين وإنما اقتصر على المفعول الثاني ليحيط بكل ما دعى له ولدأ أو من دعا بمعنى نسب الذي مطاوعه ادعى إلى فلان إذا انتسب إليه ﴿وَمَا يَبْغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ

الأثر على المؤثر والقدرة على المقدور واتقان العمل يدل على العلم والحكمة وأما دلالتها على الوجدانية فلا وجه له ولا يثبت مثله بالشعر والجواب عنه أنها دلت على عظم شأنه وأنه لا يشابهه ولا يدانيه شيء فلزم أن لا يكون له شريك ولا ولد لأنه لو كان كذلك لكان نظيراً له ولذا عبر عن هذه الدلالة بالتسبيح والتزنية فتأمل. قوله: (يحتمل النصب على العلة لتكاد الخ) لأنه علة للسقوط والخروج فيكون علة لقربه أيضاً وقد جوز فيه أن يكون علة لقوله: تخز وهذا فيكون قد علل الخروج بالهدأ والهدأ بدعاء الولد، وقد قيل: عليه إنه قد علل الخروج للهدأ بدعاء الولد قبل بقوله: منه لأن من للتعليل فيفيد أن الانفطار والخروج للهدأ من أجل هذه الكلمة وهي قولهم: اتخذ الرحمن ولدأ فلا وجه للتعليل به ثانياً، والفاضل المحشي ذكر هذا من عنده فاصطاد من المقلاة، ولا يخفى أن المصنف لم يدع أنه جار على الوجهين، وهو على الأول غير مكرر لأن سببته لانهدامها ثقله كما في المحسوسات والإجرام الثقيلة التي لا يتحملها البناء القوي والسببية هنا بوجه آخر كإهلاكهم والغضب عليهم بسببه مع أن التمثيل يدفع التكرار فتأمل؛ ثم إنه قيل عليه إن شرط النصب مفقود هنا، وهو اتحاد الفاعل والمفعول له ورد بأنه على إسقاط الجاز وهو مطرد مع أن وأن ولذا قال المصنف رحمه الله على حذف اللام الخ، والنصب بعد حذف الجار من مثله مذهب سيبويه رحمه الله، وقوله: والجزء الخ معطوف على النصب وهو مذهب الخليل والكسائي وأيد الأول بأن حرف الجزء ضعيف لا يعمل محذوفاً ومثله شاذ كقوله:

أشارت كليب بالأكف الأصابع

وتفصيله في كتب العربية. قوله: (أو بالإبدال من الهاء الخ) قيل هو ضعيف للفصل بينهما، وقوله: والرفع الخ أورد عليه التكرار الماز وقد عرفت جوابه، وقوله: أو فاعل هدأ أي هذها إشارة إلى أنه يقدر مصدرأ مبنياً للفاعل لا مبنياً للمفعول كما مر فإنه لا فاعل له ولا تسامح في كلامه كما قيل والمصدر يعمل إن لم يكن أمراً كضرباً زيداً أو بعد استفهام نحو أضرباً زيداً إذا لم يكن مؤكداً كقوله:

وقوفاً بها صحبي عليّ مطيهم

وإن كان نادراً فلا وجه للاعتراض عليه. قوله: (وهو من دعا بمعنى سمي) وهو يتعدى لمفعولين بنفسه وقد يتعدى للثاني بالباء، كسمي فحذف المفعول الأول للدلالة على العموم

وَلَدًا ﴿ وَلَا يَلِيْقُ بِهِ اتِّخَاذُ الْوَلَدِ، وَلَا يَنْطَلِبُ لَهُ لَوْ طَلِبَ مِثْلًا لِأَنَّهُ مُسْتَحِيلٌ وَلَعَلَّ تَرْتِيبَ الْحَكْمِ بِصِفَةِ الرَّحْمَانِيَةِ لِلإِشْعَارِ بِأَنَّ كُلَّ مَا عَدَاهُ نِعْمَةٌ وَمَنْعَمٌ عَلَيْهِ فَلَا يَجَانِسُ مِنْهُ مَبْدَأُ النِّعْمِ كُلِّهَا وَمَوْلَى أَسْوَلُهَا وَفِرْوَعُهَا فَكَيْفَ يُمْكِنُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا ثُمَّ صَرَخَ بِهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنْ كُنَّ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ أَي مَا مِنْهُمْ ﴿إِلَّا مَا آتَى الرَّحْمَنُ عَبْدًا﴾ إِلَّا وَهُوَ مَمْلُوكٌ لَهُ يَأْوِي إِلَيْهِ بِالْعِبُودِيَةِ وَالإِنْقِيَادِ وَقَرَأَ آتَ الرَّحْمَنِ عَلَى الْأَصْلِ ﴿لَقَدْ أَحْصَيْنَاهُمْ﴾ حَصَرَهُمْ وَأَحَاطَ بِهِمْ بِحَيْثُ لَا يَخْرُجُونَ عَنْ حَوْزَةِ عِلْمِهِ وَقَبْضَةِ قُدْرَتِهِ ﴿وَعَدَّاهُمْ عَدًّا﴾ عَدَّ أَشْخَاصَهُمْ وَأَنْفُسَهُمْ وَأَفْعَالَهُمْ فَإِنَّ كُلَّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمَقْدَارٍ ﴿وَكُلُّهُمْ عِنْدَهُ بِيَوْمٍ أَلْفَيْمَةِ فَرْدًا﴾ مُنْفَرِدًا عَنِ الْإِتْبَاعِ وَالْأَنْصَارِ فَلَا يَجَانِسُهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ لِيَتَّخِذَهُ وَلَدًا وَلَا يَنْسَبُ لِيَشْرِكَ بِهِ ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا﴾ سَيُحَدِّثُ لَهُمْ فِي الْقُلُوبِ مَوَدَّةً مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ مِنْهُمْ لِأَسْبَابِهَا، وَعَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا أَحَبَّ اللَّهُ عَبْدًا يَقُولُ لِجَبْرِئِيلَ أَحْبَبْتَ فَلَانَا فَأَحْبَبَهُ فَيُحِبُّهُ

وَالإِحَاطَةُ، أَوْ هُوَ مُتَعَدِّ لَوَاحِدٍ مِنْ دَعَا بَعْضِي نَسَبٍ وَمِنْهُ الدَّعْيُ وَادَّعَى فِي النِّسْبِ بِمَعْنَى انْتَسَبَ. قَوْلُهُ: (وَلَا يَلِيْقُ بِهِ اتِّخَاذُ الْوَلَدِ الْخ) يَنْبَغِي مُضَارَعُ أَنْبَقَى مَطَاوِعُ بَغِي بِمَعْنَى طَلِبَ وَلِذَا فَسَّرَهُ الْمَصْنِفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ: وَلَا يَنْطَلِبُ الْخ وَأَنْ يَتَّخِذَ فَاعِلُهُ وَعَدَّ ابْنُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ يَنْبَغِي فِي الْأَفْعَالِ الَّتِي لَا تَتَصَرَّفُ وَرَدَّ بِأَنَّهُ سَمِعَ فِيهِ الْمَاضِي قَالُوا: انْبَغِي وَدَفَعَ بِأَنَّ مَرَادَهُ أَنَّهُ لَا يَتَصَرَّفُ تَصَرَّفًا تَامًا كغَيْرِهِ، وَقَوْلُهُ: وَلَا يَنْطَلِبُ انْفِعَالٌ مِنَ الطَّلِبِ أَي لَا يَحْصُلُ، وَقَوْلُهُ: لَوْ طَلِبَ قِيلَ إِنَّهُ مَجْهُولٌ وَسِيَّاتِي مَا فِيهِ، وَقَوْلُهُ: لِأَنَّهُ مُسْتَحِيلُ الضَّمِيرُ لِاتِّخَاذِ الْوَلَدِ وَهُوَ مُسْتَحِيلٌ فِي حَقِّهِ تَعَالَى أَمَّا الْوِلَادَةُ فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا التَّبْنِي فَلِأَنَّهُ لَا يَجَانِسُهُ شَيْءٌ وَأُورِدَ عَلَيْهِ بَعْدَمَا فَسَّرَ يَنْبَغِي بِتَبَاتِي أَنَّ الْمَحَالَّ قَدْ يَسْتَلْزِمُ الْمَحَالَّ فَيَجُوزُ أَنْ يَتَطَلَّبَ عَلَى تَقْدِيرِ تَحَقُّقِ الطَّلِبِ الْمَحَالَّ فَبِالتَّعْلِيلِ الْمَذْكُورِ لَا يَتِمُّ التَّقْرِيرُ وَرَدَّ بِأَنَّهُ ظَنَّ لَفْظَ طَلِبَ مَعْلُومًا إِذِ الْمَحَالَّ طَلِبَ نَفْسَهُ لَا طَلِبَ غَيْرِهِ كَمَا أَبْتَنَى الْكُفْرَةَ وَلَوْ سَلِمَ فإِيرَادُهُ مَنَعٌ لَا يَضُرُّ لِأَنَّ فِيهِ تَسْلِيمَ الْمَطْلُوبِ وَهُوَ اسْتِحَالَةُ الْوَلَدِ وَاسْتِحَالَةُ طَلِبِهِ وَهُوَ تَطْوِيلٌ بِلَا طَائِلٍ. قَوْلُهُ: (وَلَعَلَّ تَرْتِيبَ الْحَكْمِ الْخ) الْحَكْمُ هُوَ عَدَمُ الْإِنْبِغَاءِ الْمَعْلُوقِ بِالْمَشْتَقِّ الْمَقْتَضِي لِأَنَّ مَبْدَأَ اسْتِقْفَاقِهِ عِلَّةٌ لَهُ، فَهُوَ مُتَرْتَبٌ عَلَيْهِ كَمَا مَرَّ تَقْرِيرُهُ وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى اخْتِصَاصِ هَذَا الْاسْمِ بِهِ كَمَا صَرَخَ بِهِ فِي الْكُشَافِ، وَقَوْلُهُ: صَرَخَ بِهِ أَي بِمَا ذَكَرَ وَهُوَ أَنَّ مَا عَدَاهُ كَذَلِكَ لِكُونِهِ عَبْدًا مَنْعَمًا عَلَيْهِ، وَقَوْلُهُ: مَا مِنْهُمْ أَي أَنَّ أَنْ نَافِيَةٌ، وَمِنْ هُنَا مَوْصُولَةٌ أَوْ مَوْصُوفَةٌ وَإِنْ قَصَرَهُ عَلَى الثَّانِيَةِ فِي الْكُشَافِ، وَقَوْلُهُ: عَلَى الْأَصْلِ أَي بِالتَّوْنِينِ وَنَسَبِ الْمَفْعُولِ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْوَالِدَ لَا يَمْلِكُ وَلَدَهُ، وَأَنَّهُ يَعْتَقُ عَلَيْهِ إِذَا مَلَكَهُ وَقَوْلُهُ: يَأْوِي الْخ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْإِتْيَانَ مَعْنَوِيٌّ يَرَادُ بِهِ الذَّهَابُ بِالإِنْقِيَادِ وَالتَّسْلِيمِ، وَحَوْزَةُ بِمَعْنَى الْحَيَازَةِ وَالتَّجْمَعِ وَقَبْضَةِ قُدْرَتِهِ تَخْيِيلِيَّةٌ وَمَكْنِيَّةٌ. قَوْلُهُ: (مُنْفَرِدًا عَنِ الْإِتْبَاعِ وَالْأَنْصَارِ) يَعْنِي أَنَّهُ حَالٌ مِنْ فَاعِلِ آتِيهِ الْمُسْتَرْتَبِ فِيهِ أَي يَنْفَرِدُ الْعَابِدُونَ عَنِ الْأَلْهَةِ الَّتِي زَعَمُوا أَنَّهَا أَنْصَارٌ أَوْ شَفْعَاءُ وَالْمَعْبُودُونَ عَنِ الْإِتْبَاعِ الَّذِينَ عِبَدُوهُمْ وَالتَّفَرُّقَةُ تَقْتَضِي عَدَمَ النِّفْعِ وَمَنْ لَا يَنْفَعُ لَا يَفِيدُ فَكَيْفَ يَشَابَهُ مِنْ بِيَدِهِ الضَّرِّ وَالنِّفْعِ فَفِي هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى الاسْتِدْلَالِ بِهِ عَلَى مَا قَبْلَهُ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْمَصْنِفُ رَحِمَهُ اللَّهُ. قَوْلُهُ: (وَعَنِ النَّبِيِّ

جبريل ثم ينادي في أهل السماء إنَّ الله قد أحب فلاناً فأحبوه فيحبه أهل السماء ثم توضع له المحبة في الأرض» والسين إمَّا لأنَّ السورة مكية وكانوا ممقوتين حينئذ بين الكفرة فوعده ذلك إذا دجا الإسلام أو لأنَّ الموعد في القيامة حين تعرض حسنتهم على رؤوس الإشهاد فينزح ما في صدورهم من الغل ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ﴾ بأن أنزلناه بلغتك والباء بمعنى على أو على أصله لتضمن يسرناه معنى أنزلناه أي أنزلناه بلغتك ﴿إِنشِئْ بِهِ الْمُتَقِينَ﴾ الصائرين إلى التقوى ﴿وَتَذَرِ بِهِ قَوْمًا لُدًّا﴾ أشداء الخصومة آخذين في كل لديد أي شق من المرء لفرط لجاجهم فبشر به وأنذر ﴿وَكَرَّ أَفْئَكَنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ﴾ تخويف للكفرة، وتجسير للرسول ﷺ على إنذارهم ﴿هَلْ نُحِشُّ مِنْهُمْ مِنْ أَهْلِ﴾ هل تشعر بأحد منهم وتراه ﴿أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا﴾ وقرئ تسمع من أسمعت والركز الصوت الخفي وأصل التركيب هو الخفاء ومنه ركز الرمح إذا غيب طرفه في الأرض والركاز المال المدفون، عن رسول الله ﷺ: «من قرأ سورة مريم أعطى عشر حسنات بعدد من كذب زكريا وصدق به ويحيى ومريم وعيسى

ﷺ» حديث متفق عليه رواه أبو هريرة رضي الله عنه وهو مؤيد لتفسيره المذكور والمقت البغض، وقوله: إذا دجا الإسلام أي قوي وكثر وهو بعد الهجرة وهو من قولهم: ثوب داج أي سابغ مغط للجسد كله فأسلم أكثر الكفرة والمنافقين وألف الله بين قلوب المؤمنين، وفي نسخة إذا جاء الإسلام وهو تحريف من الناسخ، وقيل: إنه بدال وحاء مهملتين بمعنى بسط أو هو في يوم القيامة أو في الجنة إذ يكونون إخواناً على سرر متقابلين والكفار يلعن بعضهم بعضاً كما صرح به في غير هذه الآية، وقوله: بلغتك قاللسان بمعنى اللغة وهو مجاز مشهور ونزل كذلك ليتيسر له ولقومه فهمه وحفظه وتبليغه، وقوله: أو على أصله يعني للإلصاق وضمه معنى أنزل مبيناً ميسراً على أحد الطريقتين فيه لأنه يتعدى بالياء، وقوله: الصائرين إلى التقوي فهو من مجاز الأوائل ولو أبقاه على ظاهره صح ولذا جمع الذا كاحمر وحمر وهو الشديد الخصومة كما بينه المصنف رحمه الله، وقوله: آخذين الخ إشارة إلى أنه من اللديد وهو الجانب ومنه اللدود وهو دواء يجعل في أحد جانبي الفم، وقوله: فبشر الخ معلوم من فحوى الكلام لأنه إذا أنزله الله لذلك فقد أمره به، ووجه التجسير أنهم مهلكون بالفتح لا مهلكون بالكسر. قوله: (وأصل التركيب هو الخفاء) يعني معانيه كلها تدور عليه ولو قلبت حروفه وهذا دأب أهل اللغة في مثله قيل وإنما خص الصوت الخفي لأنه الأصل الأكثر ولأنَّ الأثر الخفي إذا زال فزوال غيره بطريق الأولى، وقيل: المعنى لا تسمع لهم ركز الغاية ضعفهم فضلاً عن الجهر. قوله: (عن رسول الله ﷺ)^(١) هو موضوع ووجه التكثير وتعدد حسناته بمن ذكر من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لذكرهم في هذه السورة كما أشار إليه وذكر الدعاء لوقوعه فيها ولوقوعه في مقابلة من

(١) أخرجه الواحدي في الوسيط ٣/ ١٧٤ من حديث أبي بن كعب وهو حديث باطل مصنوع كما نص عليه الاحفاظ. وقد تقدم مراراً.

وسائر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام المذكورين فيها وبعده من دعا الله في الدنيا ومن لم يدع الله».

دعا غير الله، تمت السورة بحمد الله وعونه والصلاة والسلام على أفضل المرسلين، وآله وصحبه أجمعين.

سورة طه

مكية وهي مائة وأربع وثلاثون آية.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿طه﴾ فخمها قالون وابن كثير وابن عامر وحفص ويعقوب على الأصل وفخم الطاء وحده أبو عمرو وورش لاستعلائه وأمالهما الباقون وهما من أسماء الحروف، وقيل: معناه يا رجل على لغة عك، فإن صح فلعل أصله يا هذا فتصرّف فوافيه بالقلب والاختصار

سورة طه

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (سورة طه) قيل اتفاق المصاحف على ذكر سورة هنا يمنع احتمال كون طه اسم السورة لأنه يكون كإنسان زيد، وقد حكموا بقبحه وليس كذلك لأنه قد يكون حسناً وقد يكون قبيحاً قال الليثي: ولا فارق إلا الذوق وقد قلنا بالفرق إذ هي تحسن حيث يكون في ذكر العام فائدة ولو الإيضاح، ومنه مدينة بغداد وما نحن فيه ويقبح في خلافه لأنه لغو ولا يقصد به التأكيد لأن الإضافة مبنية على التغيرات فتغيرات مقام التأكيد كما لا يخفى ألا ترى أنه وقع في القرآن بهيمة الأنعام لأن الأنعام قد يخص بالإبل بذكر بهيمة يفيد أنها عامة هنا، فاحفظه فإنه فرق لطيف، وقوله: مكية في الإتيان إلا آيتين منها وهما فاصبر على ما يقولون الخ، ولا تمدنّ عينيك إلى ما متعنا به أزواجاً منهم فما ذكره باعتبار الأكثر منها. قوله: (وهي مائة الخ) قال الداني رحمه الله: هي مائة وثلاثون واثنان في البصرى وأربع مدنيّ ومكّيّ وخمس كوفيّ وأربعون شاميّ. قوله: (فخمها قالون وابن كثير الخ) التفخيم ضد الإمالة هنا ويكون مقابل التريق أيضاً وليس بمراد هنا وفي نسخة فتحها والفتح يراد به عدم الإمالة أيضاً في اصطلاح القراء، وما ذكر عن قالون هو الرواية المشهورة وعنه فتح الطاء وإمالة الهاء بين وبين وقد سقط ذكر قالون في بعض النسخ كما سقط منها ورش وله وجهان فيها، أحدهما المذكور والآخر فتح الطاء وإمالة الهاء بين وبين والاستعلاء يمنع الإمالة لأنها تسفل، ومن أمال قصد التجانس وحروف الاستعلاء الصادر والطاء والخاء والقاف والغين والضاد والطاء، والباقون من القراء السبعة حمزة والكسائيّ وأبو بكر. قوله: (وفخم الطاء وحده) يعلم منه أن قوله: فخمها قبله بمعنى فخم الكلمة ومجموع الحرفين فلا وجه لما قيل صوابه فخمها كما في الكشف. قوله: (وقيل معناه يا رجل على لغة عك) بفتح العين وتشديد الكاف وهو ابن عدنان أخو معدّ سمي باسمه أولاده وقبيلته وهم سكنوا اليمن، وقيل: إنها لغة عكل وهي قبيلة معروفة، وقيل: معناه يا محمد بالحبشية وقيل: لغة قريش، وقيل: هي نبطية وهو مروّي عن السلف كما في شرح البخاري، وقوله: بالقلب أي قلب الياء طاء والاختصار حذف ذا، والبيت الذي استشهدوا به غير معلوم قائله ولذا شكك في صحة اللغة مع احتمال التأويل المذكور، والسفاهة كالسفة

والاستشهاد بقوله:

إنَّ السفاهة طأها في خلائكم... لا قدس الله أخلاق الملاعين...

ضعيف لجواز أن يكون قسماً كقوله: حم لا ينصرون، وقرئ طه على أنه أمر للرسول ﷺ بأن يطأ الأرض بقدميه فإنه كان يقوم في تهجده على إحدى رجليه وأن أصله طأ فقلبت همزته هاء أو قلبت في يطأ ألفاً كقوله: لا هناك المرتع ثم بني عليه الأمر وضم

الحقد والخلائق جمع خليقة وهي الطبيعة ولا قدس الله جملة دعائية أي لا طهرها ولا زكاها، والملاعين جمع ملعون وقد رد أبو حيان ما خرجه عليه بأنه لا نظير له ولم يقل به أحد من النحاة. قوله: (والاستشهاد اللخ) أي أن السفاهة يا هؤلاء في طبائعكم لا يطهرها الله فإنكم ملاعين وفي الكشاف أنه مصنوع لا شاهد فيه مع بعده، واحتماله لغير ما ذكر. قوله: (أن يكون قسماً) أي بالحروف المقطعة أو اسم السورة على أنه شعر إسلامي، كقوله: حم لا ينصرون وهو حديث رواه النسائي عن النبي ﷺ في غزوة الأحزاب أنه قال إذا بيتكم العدو فليكن شعاركم حم لا ينصرون^(١) أي إذا هجم عليكم العدو ليلاً وخفتم أن لا يعرف بعضكم بعضاً فيقتله، فليكن التلغظ بهذا اللفظ علامة فيما بينكم يعرف بها المسلم دون غيره، وهذا معروف الآن في العساكر إذ يجعل لكل طائفة لفظاً ينادون بها، إذا ضلوا ونحوه، والتشبيه به في القسمية على وجه فيه، وليس في سياق الحديث دليل عليه، وقيل: إنه منصوب بفعل مضمّر أي قولوا حم وقوله: لا ينصرون مستأنف في جواب ماذا يكون، وهذا أنسب بأوله ويشهد له قوله:

يذكرني حاميم والرمح شاجر فهلا تلا حاميم عند التقدّم...

قوله: (وقرئ طه) أي بفتح الطاء وسكون الهاء كبل وهي قراءة عكرمة وورش والحسن وكونه أمراً سيأتي بيانه، وقيل: هو بمعنى يا رجل أيضاً، وقوله: فإنه كان يقوم في تهجده على إحدى رجليه الخ هذا مروى عن ابن عباس رضي الله عنهما كما ذكره البزار وغيره في سبب نزول هذه الآية وفي ألفاظهم اختلاف فروي أنه لما نزل ﴿يا أيها المزمّل قم الليل﴾ [سورة المزمّل، الآية: ٢] كان يقوم حتى تورمت قدماه فكان يبذل الاعتماد على إحدى رجليه، وقيل: كان يقوم على صدور قدميه، وقيل: إنه قام على رجل واحدة فنزلت، وقوله: فقلبت همزته هاء كما قالوا: في أرتق ولأنك هرقت ولهنك ونحوه، وقوله: أو قلبت أي الهمزة في فعله الماضي والمضارع ألفاً كما قالوا في سأل وفي هناك هناك فحذفت في الأمر لكونه معتلاً الآخر كرم وق، وقوله: بني عليه الأمر أي بني على المضارع وأجرى مجراه بجعل آخره ألفاً لأنه مأخوذ منه على المشهور فالهاء أصلية. قوله: (لا هناك المرتع) هو دعاء عليه أي لا هناك الله بمحل أنت تزرع فيه، وأصله مهموز فأبدلت همزته ألفاً وهو مطرد في الساكنة ويكون

(١) يأتي تخريجه في سورة غافر إن شاء الله.

إليه هاء السكت وعلى هذا يحتمل أن يكون أصل طه : طاها والألف مبدلة من الهمزة والهاء كناية الأرض لكن يرد ذلك كتبتهما على صورة الحرف وكذا التفسير بيا رجل أو اكتفى بشطري الكلمتين وعبر عنها باسمهما ﴿مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى﴾ خبر طه إن جعلته مبتدأ

لازماً، وغير لازم ونادر في المتحركة ولذا أتى بدليله، وهو من شعر للفرزدق يهجو به عمرو ابن هبيرة الفزاري وقد ولي العراق بدل عبد الملك بن بشر بن مروان وكان على البصرة وعمرو ابن محمد بن الوليد بن عقبة وكان على الكوفة، وأوله :

نزع ابن بشر وابن عمرو قبله وأخو هراة لمثلها يتوقع ...
راحت بمسلمة البغال عشية فارعى فزارة لا هناك المرتع ...

وأخو هراة أي صاحبها وحاكمها وهو سعد بن عمرو بن الحرث بن الحكم بن أبي العاص، ومسلمة هو ابن عبد الملك وكان على المغرب وهؤلاء ممدوحو الفرزدق بدلوا وعزلوا، وفزارة منادى حذف منه حرف النداء أي يا فزارة وهم حي من غطفان وليس خطاب أرعى لناقته أي اقصدي بني فزارة ومرعاها كما قيل وضّم هاء السكت للأمر إذا كان على حرف واحد خطأ ووقفا لازم ولا تثبت لفظاً في الوصل لكنه أجرى هنا مجرى الوقف كما ذكره المعرب. قوله : (وعلى هذا يحتمل أن يكون أصل طه) أي على تقدير ما روي وتسليمه من أنه أمر للرسول ﷺ بأن يطاء الأرض بقدميه فالقراءة المشهورة يحتمل أن أصلها ما ذكروها حينئذ ضمير مؤنث عائد على الأرض، وهو معنى قوله : كناية الأرض لأن الضمير تسميه النحاة كناية كما فصله الرضي، واعترض عليه بأنه لو كان كذلك لم تسقط منه الألفان وكتابتها في الرسم على خلافه، ورسم المصحف وإن كان لا ينقاس لكن الأصل فيه موافقته للقياس فلا يعدل عنه لغير داع وليست هذه الألف في اسم ولا وسطاً كما في الحرث ونحوه لا سيما وفي حذفها لبس، كما فصل في باب الخط من التسهيل فلا وجه لما قيل من أنه لا يرد الرذ، لأن الرسم على حذف الألفات الواقعة في الوسط، وقوله : وكذا التفسير بيا رجل أي يرد عليه ما ذكر وقد علمت ما أورد عليه ودفعه. قوله : (أو اكتفى بشطري الكلمتين وعبر عنهما باسمهما) معطوف على قوله : والألف مبدلة أو أو بمعنى إلا والفعل بعدها منصوب أي يرد هذا إلا أن يقال الخ وهو توجيه للمشهورة على أن أصلها طاها بما لا يرد عليه ما أورد أولاً وهو أن يكتفي من طأ بطاء متحركة ومن ها الضمير بهاء ثم يعبر عنهما باسمهما فهما ليست ضميراً بل هي كالكاف في قوله :

قلت لها قفي قالت قاف

وهذا تفسير كلامه بما يندفع عنه الأوهام، وكتابة أسماء حروف التهجي بصورة مسماها مخصوص بها كما مر وفيه نظر لأنه لا يدفع الإيراد إذ لو كان كذلك لانفصل الحرفان في الخط هكذا طه فإن رجع إلى أن خط المصحف لا ينقاس لم يكن لنا حاجة إلى هذا الكلام برمته ومن هذا علم وجه آخر لقراءة الحسن السابقة. قوله : (خبر طه الخ) ظاهر قوله : مؤول أنه

على أنه مؤول بالسورة أو القرآن، والقرآن فيه واقع موقع العائد وجوابه إن جعلته مقسماً به، ومنادى له إن جعلته نداء، واستئناف إن كانت جملة فعلية أو اسمية بإضمار مبتدأ أو طائفة من الحروف محكية، والمعنى ما أنزلنا عليك القرآن لتتعب بفرط تأسفك على كفر قريش إذ ما عليك إلا أن تبلغ أو بكثرة الرياضة وكثرة التهجد، والقيام على ساق والشقاء شائع بمعنى التعب ومنه أشقى من راض المهر، وسيد القوم أشقاهم ولعله عدل إليه للإشعار بأنه أنزل عليه ليسعد وقيل: ردّ وتكذيب للكفرة فإنهم لما رأوا كثرة عبادته، قالوا: إنك لتشقى بترك ديننا وإن القرآن أنزل عليك لتشقى به ﴿إِلَّا تَذَكَّرَ﴾ لكن تذكيراً

حروف مقطعة مؤولة بالمتحدّي به من جنس هذه الحروف لا علم وضع ابتداء لها، وإذا كان خبراً على الوجهين ولا بدّ له من عائد فقد أقيم فيه الظاهر مقامه للربط لنكتة وهي أنّ القرآن رحمة يرتاح لها، فكيف يكون نازلاً لتشقى والقرآن حينئذ إن كان خاصاً بهذه السورة على أنّ تعريفه عهدّي حضورّي فظاهر وإن كان عاماً فالربط به لشموله للمبتدأ كما في قوله: نعم الرجل زيد فهو جاره على الوجهين، وقوله: ومنادى له أي لأجل أن يذكر له والجملة مستأنفة أيضاً لكنها مرتبطة بما قبلها. قوله: (واستئناف إن كانت) أي لفظة طه جملة فعلية على أنها أمر كما مرّ وهو استئناف نحويّ أو بياني أي لم أطرها وكذا إذا نصب بمقدّر وهو اتل أو جعل مبتدأ محذوف الخبر كما إذا كان خبراً لكن الاستئناف عليه نحويّ فهو في كلامه عامّ لهما، وقوله: أو طائفة أي غير مؤولة بما مرّ. قوله: (لتتعب بفرط تأسفك) أي لتستمرّ على التعب أو لتتعب بعد نزوله وذكر فيه ثلاثة وجوه لأنّ الشقاء بمعناه المعروف وهو ضدّ السعادة لا يليق بمقامه ﷺ فإذا كان بمعنى التعب فهو إمّا لأمر روحاني كحزنه أو جسماني كرياضته ومجاهدته، وقوله: على ساق هو بالمهملة في أكثر النسخ وفي بعضها بالمعجمة أي المتداومة على أمر شاق والأولى أولى. قوله: (والشقاء الخ) كقوله:

ذو العقل يشقى في النعيم بعقله وأخو الجهالة بالشقاء ينعم...

وقوله: أشقى من راض المهر بضم الميم وسكون الهاء الصغير من الخيل، وروى أتعب قال الميداني وهذا كقولهم: لا يعدم الشقيّ مهراً يعني أنّ رياضة المهارة أي تعليم صغار الخيل شقاوة لما فيها من التعب وقوله: ولعله عدل إليه أي لم يقل لتتعب، والأشعار بطريق الإيهام لأنه نفى عنه الشقاء بمعنى التعب وأوهم نفيه بمعناه المعروف لتبادره منه فيفيد ثبوت ضده، وقوله: وقيل عطف على قوله: والمعنى الخ فهو مشاكلة، وهو في كلام الكفرة يحتمل معناه الحقيقي وهذا هو الوجه الثالث. قوله: (لكن تذكيراً) إشارة إلى انقطاعه، وقوله: بدلاً من محل لتشقى لأنه في محل نصب، وقوله: لاختلاف الجنسين لأنّ الاستثناء من غير الموجب يجوز فيه الإبدال لكنه إذا كان متصلاً بأن يكون من جنسه وهو ردّ على الزجاج في تجويزه البدلية فيه بأنه ليس بعضاً منه ولا كلاً، وقيل: عليه إنّ التذكرة تشتمل على التعب فلم لا يجوز أن يكون بدل اشتمال منه وليس كل بدل من جنس المبدل منه ألا ترى قولهم: سلب زيد ثوبه

وانتصابهما على الاستثناء المنقطع ولا يجوز أن يكون بدلاً من محل لتشقى لاختلاف

وأيضاً لك أن تعتبر التذكرة من جنس الشقاء لاشتمالها عليه فكأنها متحدة معه فتجوز البدلية، وهذا من قلة التدبر فإن اتباع الاستثناء لما قبله كما صرحوا به إنما هو في المتصل بطريق البدلية البغضية، وقيل: إنها بدل كل من كل ولم يقل أحد إنه يكون بدل اشتمال وتقدير الدخول فيه لا يجعله متصلاً فهذا كله من ضيق العطن فتدبر، وليس المراد باختلاف الجنسيتين جنسي الإعراب لأن أحدهما لفظي والآخر محلي كما توهمه أبو حيان فردّ على الزمخشريّ فيه وما ذكره الشيخان هو ما ذهب إليه أبو عليّ الفارسي نعم قيل إنه يصح فيه البدلية من القرآن. قوله: (ولا مفعولاً له لأنزلنا الخ) هو ردّ على الكشاف تبع فيه أبا البقاء حيث جوزّ فيه أن يكون مفعولاً له وقال: كل واحد من لتشقى وتذكرة علة للفعل، إلا أنّ الأول وجب مجيئه مع اللام لأنه ليس لفاعل الفعل المعلل ففاته شريطة الانتصاب على المفعولية والثاني جاز قطع اللام عنه ونصبه لاستجماعه الشرائط، وما علل به الردّ ليس بشيء لأنه يجوز أن يعلل الفعل بعلتين، وإنما الردّ عليه بأنه لا يعمل عامل واحد في معمولين من جنس الفضلات بدون عطف أو بدلية، كما قيل ولك أن تقول أنه مراده وليس في كلامه ما أباه ويدفع بما في الكشف من أنّ المعنى ما أنزلناه عليك لتحتمل مشاقه ومتاعبه إلا ليكون تذكرة، وحاصلة أنه نظير ما ضربتك للتأديب إلا إشفاقاً ويرجع المعنى إلى ما أذبتك بالضرب إلا للإشفاق، كذلك المعنى هنا ما أشقيناك بإنزال القرآن، إلا للتذكرة أو إلا حال كونه مذكراً، وما يتوهم أنّ قوله: لتشقى على هذا ظرف مستقرّ أي ما أنزلنا القرآن الكائن لشقائقك وتعبك إلا للتذكرة مضمحل بما مثلناه، وحاصله حسبك ما حملته من متاعب التبليغ ولا تنهك بدنك ففي ذلك بلاغ اه. والحاصل أنه يجوز تعدّد العلة بدون عطف وإبدال إذا اختلفت جهة العمل فيهما كما هنا فإنّ أحدهما جار ومجرور والآخر مفعول له وإن اقتضى كلام المعرب خلافه فإنه غير مسلم، كما اقتضاه كلامهم في غير هذا المحل، وفي كلام الزمخشريّ هنا إشارة إليه حيث جعله مفعولاً صريحاً لا على إسقاط اللام، وإذا اتحدت وكانت إحداها علة للفعل والأخرى علة له بعد تعليله فيكون تعليلاً لمجموعهما نحو أكرمته لكونه غريباً لرجاء الثواب فإنّ الغريب إكرامه لغرّبته ورجاء الثواب علة لإكرام الغريب، أو لكون العلة الثانية علة للعلة الأولى نحو لا يعذب الله التائب لمغفرته له لإسلامه إذا تعلقا بالفعل المنفيّ إذ لا يلزم تعلقه بالمغفرة وإن صح فالأولى علة لعدم العذاب والثانية للمغفرة وهما يرجعان إلى تغاير المتعلق تقديرأ بالإطلاق والتقييد على القاعدة السابقة في أكلت من بستانك من عنبه، وهذا مراد المدقق فاحفظه فإنه نفيس، وأما ما قيل من أنه ما المانع من جواز تعدّيته إلى أحدهما باعتبار النفي وإلى الآخر باعتبار الإثبات وقد جوزّ تعلق الحرفين المتماثلين بأفعال التفضيل باعتبارين ثم لا يجوز أن يكون التعليل الثاني للعلة الأولى لا لنفس الفعل المعلل بأن يكون الفعل المعلل بالشقاء معللاً بالتذكرة بطريق الحصر بالنفي والاستثناء، والأولى أن يعلل بفقدان المستثنى منه على هذا الاحتمال إذ لا مجال للتفريع لمكان

الجنسين ولا مفعولاً له لأنزلنا فإنّ الفعل الواحد لا يتعدّى إلى علتين وقيل هو مصدر في موقع الحال من الكاف أو القرآن أو مفعول له على أن لتشقى متعلق بمحذوف هو صفة القرآن أي ما أنزلنا عليك القرآن المنزل لتتعب بتبليغه إلا تذكرة ﴿لَمَنْ يَخْشَى﴾ لمن في قلبه خشية ورقة يتأثر بالإنذار أو لمن علم الله منه أنه يخشى بالتخويف منه فإنه المنتفع به ﴿تَنْزِيلًا﴾ نصب بإضمار فعله أو بيخشى أو على المدح أو البدل من تذكرة إن جعل حالاً

لتشقى حتى يندفع الإيراد الأوّل، فلا وجه له لأنه إذا كان مفعولاً له لا يكون منصوباً على الاستثناء لأنه قسيم له فلا بد أن يكون مفرغاً على أن الإنزال تعلق بعلتين إحداهما مثبتة والأخرى عامة منفية استثنى منها أخرى مثبتة وهما الشقاء والتعب وغيره من العلل أي ما أنزلنا عليك القرآن لتحمل مشاق التكليف وتتعب بها لعله من العلل إلا لهذه العلة أو في حال من الأحوال إلا في هذه الحال، وما قيل إنه لا شقاء فيه وإنّ هذا ينافي قوله: فلا يكن في صدرك حرج منه فليس بشيء ألا ترى قوله تعالى: ﴿سنلقي عليك قولاً ثقيلاً﴾ [سورة المزمل، الآية: ٥] والفرق بين المقامين ظاهر، فتأمل. قوله: (وقيل هو مصدر في موقع الحال) فالاستثناء مفرغ والمصدر مؤوّل بالصفة أو قصد به المبالغة ولقلة وقوع المصدر حالاً مرّضه، وقوله: متعلق بمحذوف لدفع ما مرّ من تعدّي الفعل الواحد لعلتين وقد دفعه المعرب بوجه آخر ادّعى أنه المقصود في الكشف وهو أنه معمول لتشقى أي لا تتعب لشيء إلا لكونه تذكرة وما ذكره المصنف رحمه الله من أن الظرف مستقرّ لم يرتضه في الكشف مع أن فيه تقدير متعلقه معرفة، وهو غير معروف وحذف الموصول مع بعض صلته وقد أباه بعض النحاة وكون ال حرف تعريف خلاف الظاهر، وقيل: إنه لو جعل حالاً لم يلزم شيء من ذلك وفيه نظر.

تنبيه: قال الشاطبي: الفعل لا ينصب مصدرين، ولذا قالوا في قول سيبويه رحمه الله: أعلم الله زيداً العلم البين إعلماً إن العلم انتصب بإضمار فعل لا بأعلم لأنّ الفعل لا يعمل في مصدرين ولا ظرفي زمان ولا ظرفي مكان ولا حالين، ولا تمييزين فإن جاء ما يوهمه حمل على البدل أو إضمار فعل وأجاز ابن الطراوة عمله في مصدرين أحدهما مؤكد والآخر مبين ورد بأنّ الفعل إنما يطلب المؤكد وإذا عمل في المبين فقد عمل في المؤكد لأنه بعض ما يعطيه وزيادة فلا يعمل في المبين إلا عند عدم المؤكد أو يؤتى به وأما نحو دكاً دكاً فليس منه. قوله: (فإنه المنتفع به) ذكره لأنّ القرآن تذكير للخاشي وغيره فأشار إلى أن التخصيص به على الوجهين لتنزيل غيره منزلة العدم والجار والمجرور متعلق بتذكرة أو صفة له وليس فيه إشارة إلى أن اللام للعاقبة، كما قيل: بناء على أن يخشى بمعنى يؤول أمره إلى الخشية كما في هدى للمتقين وكذا ليس المراد من شأنه الخشية فإنه لا يلائم كلامه. قوله: (بإضمار فعله) فهو مفعول مطلق أي نزلته تنزيلاً، وقوله: أو بيخشى، والمعنى إلا تذكرة لمن يخشى المنزل الذي هو من قادر قاهر فإن من لم يخش غير مؤمن، فيقدم على الارتباب والتكذيب والنصب على المدح بتقدير أعني والبدل بدل اشتغال، وقوله: أو معنى يعني إذا كان استثناء منقطعاً فإنه يفيد

وإن جعل مفعولاً له لفظاً أو معنى فلا لأن الشيء لا يعلل بنفسه ولا بنوعه ﴿مَمَّنْ خَلَقَ الْأَرْضَ
وَالسَّمَوَاتِ الْفَلَى﴾ مع ما بعده إلى قوله له الأسماء الحسنى تفخيم لشأن المنزل بعرض تعظيم
المنزل بذكر أفعاله وصفاته على الترتيب الذي هو عند العقل فبدأ بخلق الأرض والسموات
التي هي أصول العالم، وقدم الأرض لأنها أقرب إلى الحس وأظهر عنده من السموات
العلی، وهو جمع العلیا تأتيث الأعلى ثم أشار إلى وجه أحداث الكائنات وتدبير أمرها بأن
قصد العرش، فأجرى منه الأحكام والتقاير وأنزل منه الأسباب على ترتيب ومقادير حسب
ما اقتضته حكمته وتعلقت به مشيئته فقال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى * لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ
وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَى﴾ ليدل بذلك على كمال قدرته وإرادته. ولما كانت
القدرة تابعة للإرادة وهي لا تنفك عن العلم عقب ذلك بإحاطة علمه تعالى بجليات الأمور
وخفياتها على سواء فقال: ﴿وَإِنْ تَجَهَّرَ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾ أي وإن تجهر بذكر الله

التعليل. قوله: (لأن الشيء لا يعلل بنفسه) إن كان التنزيل والإنزال، بمعنى بحسب الوضع ولا
بنوعه إن كان الإنزال عاماً والتنزيل بالتدريجى فإنّ البدل هو المقصود فيصير المعنى أنزلناه
لأجل التنزيل وعلى الحالية فهي حال مؤكدة لا موطئة كما في بعض شروح الكشاف وإن وجه
بأن مراد قائله أنها كالموطئة لأنه لو اكتفى بقوله: ممن خلق الخ كفى. قوله: (مع ما بعده) خبر
مبتدأ محذوف أي هذا مع ما بعده، والتفخيم لشأن المنزل وهو الله جل وعلا أي تعظيمه بذكر
مخلوقاته العظيمة ولذا وصف السموات بالعلی؛ وقوله: بعرض الظاهر أنه بضم فسكون بمعنى
التعريض به على طريق الكناية كما في بعض الحواشي والباء فيه للمصاحبة أو السببية ومن فسر
بإظهار تعظيمه جعله بفتح العين وسكون الراء والظاهر الأول، وقوله: الذي هو عند العقل لأنه
يدرك أفعاله أولاً ثم يستدل بها على سائر صفاته ولذا قدم الخلق وثنى بالرحمة التي تنال
الموجودات قبل كل شيء لأن الخلق منها وليس الترتيب بحسب الوجود فإنه بعكسه ولذا قدم
الأرض كما أشار إليه والعلی بضم العين والقصر كالكبرى وقوله: بأن قصد الخ إن كان المعنى
بأن ذكر قصده لذلك فهو متعلق بأشار وإلا فهو خبر مبتدأ محذوف أي وهو بأن قصد الخ
وإجراء الكلام والتقاير بناء على أن قوله: على العرش استوى تمثيل لإجرائه ذلك، كالملك إذا
جلس على سرير ملكه لتنفيذ أوامره ونواهيته، وقيل: إنه من إطلاق العرش على المحيط تشبيهاً
له بسرير ملك يصدر أمره ونهيه عليه. قوله: (ليدل بذلك على كمال قدرته الخ) كمال القدرة
والإرادة مأخوذ من قصد ما ذكر كما مرّ بيانه، وقوله: ولما كانت القدرة الخ قيل عليه إنه لا
مدخل لتبعية القدرة للإرادة في ترتيب الجزاء على الشرط بل يكفي فيه وجود الإرادة المعلوم
مما سبق وكان وجهه أن ما في النظم يدل بصريحه على كمال القدرة كما يدل عليه قوله: أولاً
حسبما اقتضته حكمته وتعلقت به مشيئته فتأمل؛ وقوله: بجليات الأمور وخفياتها إشارة إلى أن
قوله: السرّ وأخفى كناية عما ذكر، وقوله: عقب ذلك أي القول المذكور ببيان إحاطة علمه.
قوله: (أي وإن تجهر بذكر الله ودعائه فاعلم الخ) أشار بقوله: فاعلم إلى أن ما ذكر لا يصلح

ودعائه فأعلم أنه غنيّ، عن جهرك فإنه سبحانه يعلم السرّ وأخفى منه وهو ضمير النفس وفيه تنبيه على أن شرع الذكر والدعاء والجهر فيهما ليس لإعلام الله بل لتصوير النفس بالذكر ورسوخه فيها ومنعها عن الاشتغال بغيره وهضمها بالتضرع، والجوار ثم إنه لما ظهر بذلك أنه المستجمع لصفات الألوهية بين أنه المنفرد بها والمتوحد بمقتضاها فقال: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ ومن في ممن خلق الأرض صلة لتنزيلاً أو صفة له والانتقال من التكلم إلى الغيبة للتفنن في الكلام، وتفخيم المنزل من وجهين إسناد إنزاله إلى ضمير الواحد العظيم الشأن ونسبته إلى المختص بصفات الجلال والإكرام والتنبيه على أنه واجب الإيمان به والانتقاد له من حيث إنه كلام من هذا شأنه، ويجوز أن يكون أنزلنا حكاية كلام جبريل والملائكة النازلين معه، وقرئ الرحمن على الجرّ صفة لمن خلق فيكون على العرش استوى خبر محذوف وكذا إن رفع الرحمن على المدح دون الابتداء، ويجوز أن يكون خبراً ثانياً والثرى الطبقة الترايبية من الأرض، وهي آخر طبقاتها، والحسنى تأنيث الأحسن وفضل

لأن يكون جواباً للشرط لأن علمه للسرّ، وأخفى ثابت قبل جهره وبعده وبدونه فهو يقام مقام الجواب وهو أمر الله له بعلمه لترتبه عليه والمقصود منه ترك ملازمته له لا فائدة الخبر وسيأتي بيانه وتخصيص القول بذكر الله مع إطلاقه لأن التعريف للعهد بقريئة الجواب فإن استواء الجهر والسرّ عنده يقتضي أنّ الجهر المذكور في خطابه، وهو الدعاء كما لا يخفى. قوله: (وأخفى منه وهو ضمير النفس) فالسرّ ما أسر به إلى الغير وأخفى منه ما أضمّره في نفسه ولم يظهره، وقيل: السرّ ما أسرته في نفسك وأخفى منه ما ستره فيها، وأخفى أفعل تفضيل من الخفاء، وقيل: فعل ماض يعني أنه يعلم أسرار العباد وأخفى عنهم ما يعلمه وقد قال الزمخشريّ: إنه ليس بذلك. قوله: (وفيه تنبيه على أنّ شرع الذكر الخ) ذكر في الكشاف بعد تقدير الجواب بما مرّ إنه إمّا نهى عن الجهر كقوله تعالى: ﴿واذكر ربك في نفسك﴾ [سورة الأعراف، الآية: ٢٠٥] وإمّا تعليم للعباد أنّ الجهر ليس لإسماع الله بل لغرض آخر كما ذكره المصنف رحمه الله هنا واختاره لأنّ الجهر ليس بمنهّي عنه بل هو لحكمة، وتصوير النفس إثباتاً صورته ورسوخه فيها، والجواز بضم الجيم وفتح الهمزة والراء المهملة، كالصراخ لفظاً ومعنى.

قوله: (المستجمع لصفات الألوهية) عداه باللام لأنه لازم يقال: استجمع الليل أي اجتمع، وأمّا قول الفقهاء مستجمعاً شرائط الصحة فليس بثبت كما في المغرب وظاهر كلام الجوهري خلافه فإنه ذكر مما سمع من قولهم: استجمع الفرس جرياً واستجمع كل مجمع، وجعل الأوّل تمييزاً والثاني منصوباً على الظرفية غير لازم وكذا في تاج المصادر فما قيل إنّ الصواب أن يقول المصنف الجامع الخ لا وجه له. قوله: (بين أنه المنفرد بها الخ) تفرد به بالألوهية من الحصر وتفرد بمقتضاها هو مدلول له الأسماء الحسنى ولام الاختصاص والتقديم يفيد ذلك، وقوله: صلة أي ظرف لغو متعلق به وإذا كان صفة فهو مستقرّ. قوله: (والانتقال من التكلم الخ) فهو التفات لأنّ الظاهر من قبيل الغيبة فهو مثل ضميره، وقيل: إنه من وضع

أسماء الله تعالى على سائر الأسماء في الحسن لدلالاتها على معان هي أشرف المعاني وأفضلها ﴿وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى﴾ ففي تمهيد نبوته ﷺ بقصة موسى ليأتّم به في تحمل أعباء النبوة وتبليغ الرسالة والصبر على مقاسات الشدائد فإنّ هذه السورة من أوائل ما نزل ﴿إِذْ رَأَى نَارًا﴾ ظرف للحديث لأنه حدث أو مفعول لا ذكر قيل إنه استأذن شعبياً عليهما الصلاة والسلام في الخروج إلى أمة وخرج بأهله فلما وافى وادي طوى وفيه الطور ولد له ابن في ليلة شاتية مظلمة مثلجة وكانت ليلة الجمعة وقد ضل الطريق وتفرقت ماشيته إذ رأى من جانب الطور ناراً ﴿فَقَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا﴾ أقيموا مكانكم وقرأ حمزة لأهله امكثوا هنا وفي

الظاهر موضع المضممر ولذا عبر بالتفنن لأنه أعمّ منه، وفي الوجه الآتي لا تفنن فيه، ونسبته أي الإنزال إلى من وصف بهذه الصفات ولذا وضع الظاهر موضع المضممر لتجري عليه الصفات ووجه التنبيه ظاهر، وما ذكره من الحكاية بعيد جداً وفي قوله: ويجوز إشارة إلى ضعفه، وقوله: صفة لمن قيل الظاهر البدلية فإنّ من وما الموصولة لا توصف، وكأنه أراد الصفة المعنوية، وإن كانت في اللفظ بدلاً وفي بعض الحواشي أنهم يطلقون الصفة على كل تابع وكله قصور فإنّ ما ذكر مذهب الكوفيين ومذهب البصريين أنه يجوز وصفهما كالذي والتي فإنهما يوصفان ويوصف بهما، وكذا ذو الطائفة ذكره أبو حيان رحمه الله، وقوله: خبر محذوف تقديره هو كما أنّ الرحمن إذا رفع على المدح مثله أو هو حينئذ خبر ثان وإفادته المدح لأنه نعت مقطوع لا أنه بتقدير نعم كما توهم وطبقات الأرض سبع طينية وترابية وسيأتي بيانها، قيل: الطبقة الترابية لا تحت لها على القول بكيرية الأرض، فالأحسن تفسيرها بالطينية ويشهد له قول أهل اللغة: الثرى الأرض الندية، ولذا قال الزمخشري: ما تحت الأرضين السبع، ولا يخفى أنه بعد تفسير المصنف لمراده بقوله: وهي آخر طبقاتها لا يرد عليه شيء فإنها متلاصقة لا متداخلة فتأمل؛ وتأييد الحسنى لأنها صفة الجمع وكل جمع مؤنث، وقوله: لدلالات الخ أو لشرف الذات الموصوفة بها. قوله تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ﴾ (الخ) من عطف القصة فلا يضرّ تخالفهما خبراً وإنشاء مع أنها قد تؤوّل بالخبر والاستفهام تقريرياً لا إنكارياً بناء على أنه أوّل إتيانه له، وقوله: ففي أي اتبع والمعنى أتى بها عقبها وتمهيد نبوته بنزول القرآن والوحي عليه كما يدلّ عليه ما قبله وقوله ليأتّم أي ليقندي به ويتسلى بقصصه، والأعباء جمع عبء كحمل لفظاً ومعنى، والمراد بأعباء النبوة مشاق التبليغ فعطفه عليه تفسيري، وقوله: فإنّ هذه السورة الخ تعليل لمقدّر أو لما يفهم مما قبله أي لأنه محتاج إلى التثبيت والإرشاد في أوّل أمره ونزول هذه السورة، كذلك لأنها من أوائل ما نزل عليه. قوله: (لأنه حدث الخ) أي مصدر هنا لأنه يكون اسماً للكلام وهو كالجوامد لا يعمل، ومصدر بمعنى التكلم فيعمل ويتعلق به الظرف حينئذ، وفي شروح الكشاف أنّ القرينة على أنه أريد المعنى المصدرية قوله: فقال لأهله امكثوا بخلاف قوله: هل أتاك حديث الغاشية فإنه بمعنى الخبر، وقيل عليه إنّ الظاهر أنّ المراد القصة بتمامها والظرف يكفي لتعلقه رائحة الفعل ولذا نقل الشريف عن بعضهم أنّ القصة والحديث

القصص بضم الهاء في الوصل والباقون بكسرهما فيه ﴿إِنَّ عَاسَّتْ نَارًا﴾ أبصرتها إبصاراً لا شبهة فيه وقيل الإيناس إبصار ما يؤنس به ﴿أَلَعَلَّ عَلَيْكُمْ مِتْمَنًا يَفْسِسُ﴾ بشعلة من النار وقيل جمرة ﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى﴾ هادياً يدلني على الطريق أو يهديني أبواب الدين فإن أفكار الأبرار مائلة إليها في كل ما يعن لهم، ولما كان حصولهما مترقباً بني الأمر فيهما على الرجاء بخلاف الإيناس فإنه كان محققاً ولذلك حققه لهم بأن ليوطنوا أنفسهم عليه، ومعنى الاستعلاء في على النار أن أهلها مشرفون عليها أو مستعلون المكان القريب منها كما قال سيبويه في مررت بزيد أنه لصوق بمكان يقرب منه ﴿فَلَمَّا أَنهَا﴾ أي النار وجد ناراً بيضاء تتقد في شجرة خضراء ﴿ثَوْدَى يَمْوَسَّى﴾ إِنَّ أَنَا رَبُّكَ ﴿فتحه ابن كثير وأبو عمرو أي بأنني،

والخبر والنبأ يجوز أعمالها في الظروف خاصة وإن لم يرد بها المعنى المصدرى لتضمن معناها الحصول والكون، وحمل عليه بعضهم هنا كلام الشيخين فمعنى لأنه حدث لأنه متضمن معنى حدث وهو الحصول أو التحدث والإخبار ولا يخفى بعده لكن إبقاؤه على ظاهره أظهر لأنه هو المعروف فيه وأن وصف القصة بالإيتان أولى من وصف التحدث به وكونه مفعولاً لا ذكر بتقدير فاذا رأى أي وقته والمراد ما وقع فيه من الأمر الغريب الجدير بأن يذكر، وقوله: وفيه الطور أي عنده، وقوله: شاتية أي باردة برد الشتاء ومثلجة وقع فيها الثلج والتاء فيها للتأنيث لكونها صفة لليلة، ولا حاجة لجعلها للمبالغة ولا إلى ادعاء التجوز في الإسناد على أنها من شتوت بمعنى أقمت شتاء، وقوله: إذ رأى قيل إنه بتقدير فبينما هو كذلك إذ رأى فإذا فيه فجائية بخلاف ما في التنزيل ولك أن تبقىها على ظاهرها وضم هاء الضمير للتابع وهو الأصل فيها عند أهل الحجاز، وهو اتباع لما بعده، وقوله: أقيموا مكانكم أي فيه وفي نسخة بمكانكم. قوله: (أبصرتها) وقد ورد بهذا المعنى في كلام العرب أيضاً في أبيات ومنه إنسان العين، وقيل: الوجدان وقيل الإحساس وقيل غير ذلك وكقوله:

أنست نبأ وقد راعها القـ ناص يوماً وقد دنا الإمساء...

والقبس معناه الشعلة عند أهل اللغة فعل بمعنى مفعول ولذا مرض تفسيره بجمرة ويشهد له قوله تعالى: ﴿بشهاب قبس﴾ [سورة النمل، الآية: ٧] أي شعلة ساطعة تقتبس من نار، وأو في النظم الظاهر أنها لمنع الخلو، وقوله: هادياً إشارة إلى أن المصدر مؤول باسم الفاعل واقتصر على المفرد ولم يقل: قوماً يهدوني كما في الكشاف اكتفاء بما هو المتيقن وأشار إلى أن الهداية تحتل معنيين الدلالة على الطريق لأنه ضل عنها كما قدمه وهو الظاهر وفي تقديمه ما يدل على ترجيحه لمناسبته للمقام، ولذا قال: فإن الخ لكنه قيل إنه لا يدفع البعد عنه ويعن لهم بمعنى يعرض ويطرأ، وقوله: ولذلك حققه لهم بأن إشارة إلى أن التأكيد قد يكون لإفادة أنه أمر محقق وإن لم يكن ثمة تردد أو إنكار، وما ذكر في المعاني بناء على الأغلب كما صرحوا به. قوله: (ومعنى الاستعلاء الخ) لما كان الاستعلاء عليها بحسب الظاهر غير مراد لأنه يقتضي دخولها أوله بأنه بتقدير مشرفين عليها، والإشراف الاطلاع وهو يتعدى بعلی أو هو مجاز

وكسره الباقون بإضمار القول أو إجراء النداء مجراه وتكرير الضمير للتوكيد والتحقيق، قيل: إنه لما نودي قال من المتكلم؟ قال: إني أنا الله فوسوس إليه إبليس لعلك تسمع كلام شيطان، فقال: أنا عرفت أنه كلام الله بأني أسمع من جميع الجهات وبجميع الأعضاء وهو إشارة إلى أنه عليه الصلاة والسلام تلقى من ربه كلامه تلقياً روحانياً ثم تمثل ذلك الكلام

مشهور صار حقيقة عرفية في الاستعلاء على مكان قريب ملاصق لها كما في قوله:

وبات على النار الندى والمحلوق

ونحوه ما نقله عن سيبويه رحمه الله والمراد بأهلها من هو عندها للإصطلاء والانتفاع بها وبياضها بالنور ورؤية النار منها مع خضرتها من أسفلها إلى أعلاها من خوارق العادة، واختلف في تلك الشجرة هل هي من شجر العوسج أو غيره مما لا حاجة إلى تعيينه، وقوله تعالى: ﴿نودي﴾ في الدرّ المصون القائم مقام الفاعل ضمير موسى وقيل: ضمير المصدر أي نودي النداء، وقوله: يا موسى تفسير له وهو ضعيف ومنعوا أن يكون القائم مقامه الجملة لأن الجملة لا تكون فاعلاً ولا قائماً مقامه يعني إلا أن يعتبر تضمينه معنى القول ويقصد بهذا لفظه وحيث فلا يظهر وجه منعه فتأمل. قوله: (أي بأني) يعني بحذف الجار وهو مطرد فيه ونادى يتعدى بالباء وقوله بإضمار القول لأنه لا يعمل في الجمل عند البصريين والكوفيون يجرون ما هو في معناه مجراه وإليه أشار بقوله: أو إجراء الخ، وقوله: وتكرير الضمير يعني أنا سواء كان تأكيداً لاسم إن أو مبتدأ أو الجملة خبرها ويحتمل أنه ضمير فصل. قوله: (قيل إنه لما نودي الخ) اعلم أن المتكلمين بين مثبت للكلام وناف له والمثبتون له فرقتان منهم من قال: إنه كلام نفسي بلا حرف ولا صوت وتحقيق الكلام النفسي، والفرق بينه وبين العلم مفصل مذل في الأصول، ومنهم من قال: إنه لفظي واستلزام اللفظ للحدوث لأنه لا يوجد بعضه إلا بتقضي بعض آخر إنما يلزم من التلفظ بألة وجارحة وهي اللسان أما إذا كان بدونها فيوجد دفعة واحدة، كما يشاهد في الحروف المرسومة بطبع الخاتم دون القلم وهذا ما اختاره الشهرستاني، وموسى كلمه الله تعالى بغير واسطة ولذا اختص باسم الكليم فكلام الله له ﷻ وكونه من جميع الجهات لصدوره عن الذات المنزهة عن الجهة والمكان على مذهب الشهرستاني لا إشكال فيه وإن كنا لا نعرف حقيقته لأن من لم يذق لم يعرف، وأما على مذهب غيره فسماع الكلام النفسي مشكل فلذا حققه المصنف رحمه الله بأنه تلقى روحاني، كما تتلقى الملائكة كلام الله لا من جارحة، ثم أفاضته الروح بواسطة قوّة العقل على القوى النفسية ورسمته في الحس المشترك بصور ألفاظ مخصوصة فصار لقوّة تصوّره كأنه يسمعه من خارج فشاهده في اليقظة كما يرى النائم أنه يكلم ويتكلم ووقوف الشيطان حيثنذ عليه إما أن يكون كذلك أو بالتفرس من كونه على هيئة المصغى المتأمل لما يسمعه، وهذا تحقيق لكلامه بما لا مزيد عليه، فقوله: من جميع الجهات وبجميع الأعضاء نفى لكونه صوتاً كالأصوات كما ورد في الحديث يمين الله، وكلتا يديه يمين لئني الجارحة كما في الانتصاف وإليه أشار العارف بهلول رحمه الله ونفعنا

لبدنه وانتقل إلى الحس المشترك فانتقش به من غير اختصاص بعضو وجهة ﴿فَأَخْلَعَ نَعْلَيْكَ﴾ أمره بذلك لأن الحفوة تواضع وأدب، ولذلك طاف السلف حافين وقيل: لنجاسة نعليه فإنهما كانتا من جلد حمار غير مدبوغ، وقيل: معناه فرغ قلبك من الأهل والمال ﴿إِنَّكَ يَا لُؤَادَ الْمُقَدَّسِ﴾ تعليل للأمر باحترام البقعة، والمقدس يحتمل المعنيين ﴿طُوًى﴾ عطف بيان للوادي ونونه ابن عامر والكوفيون بتأويل المكان وقيل هو كثنى من الطي مصدر لنودي أو المقدس أي نودي نداءين أو قدس مرتين ﴿وَأَنَا أَخْرَجْتُكَ﴾ اصطفتيك للنبوة، وقرأ حمزة وأنا

ببركاته بقوله:

إذا ما بدت ليلى فكلي أعين وإن حدّثوا عنها فكلي سامع . . .

فما وقع في شرح الكشاف للفاضل اليميني وتبعه غيره من أن المسموع هو الحرف والصوت ولا يعقل كون غيره مسموعاً، وأن المراد بسماعه من جميع الجهات أنه يسمع من كل جهة مثل ما يسمع من الأخرى لا أنه واحد بعينه فليس بسديد لمن ألقى السمع وهو شهيد، وما ظن من أنه يعارضه قوله تعالى: ﴿ونادينا من جانب الطور الأيمن﴾ [سورة مريم، الآية: ٥٢] فإنه صريح في سماعه من جهة واحدة فليس بشيء فإن الظرف حال من المفعول وقيد له لا للفعل ولا للفاعل أي حال كونه قريباً من جانب الطور، ويجوز تعلقه به على حدّ رميت الصيد في الحرم، وكذا قوله: نودي من شاطئ الوادي ونحوه، وكذا لا حاجة إلى أن يقال: إنه محمول على ظاهره، وهو تعالى قادر على أن يجعل في كل عضو قوة سامعة مدركة للأصوات فلا يختص إدراكه بجهة وقد صرح به بعض العارفين، وقوله: وانتقل إلى الحس المشترك أي انتقلت صورة منه إليه فلا يرد أنه ياباه كونه كلامه تعالى حقيقة إذ هو غير منتقل عنه تعالى . قوله: (لأن الحفوة) بكسر الحاء وجوز ضمها وهي المشي بدون نعل، وقوله: فرغ قلبك من الأهل والمال وقيل: من الدنيا والآخرة وفيه بعد ووجهه أن يراد بالنعل كل ما يرتفق به وغلب على ما سواه تحقيراً ولذا أطلق على الزوجة نعل كما في كتب اللغة فما قيل: إن وجهه ليس بواضح ليس بواضح، وقوله: باحترام البقعة أي تعظيمها لشرفها، وقوله: يحتمل المعنيين أي يجري على التفسيرين في النعنين لأن المقدس بمعنى المنزه عن الأمور الدنيوية فيناسب التجرد منها أو المطهر عن الدنس الحسي والمعنوي فيقتضي خلع ما فيه نجاسة، وقيل: المراد بالمعنيين كونه اسم مفعول أو مكان ووجه التعليل ظاهر . قوله: (عطف بيان للوادي) أو بدل فهو مجرور على أن معناه المكان وقيل إنه جبل الطور وعلى الوجه الآخر فهو منصوب على المصدر إما بمقدس أو نودي وعلى عدم تنوينه هو ممنوع من الصرف للعلمية، والتأنيث باعتبار البقعة كما في سائر أسماء الأماكن، أو للعدل كعمر، وقيل للعجمة وكذا هو إذا كسرت طاؤه كما قرئ به، وقوله: كثنى أي لفظاً ومعنى وظاهر أنه مصدر وقال ابن السيد أنه ما يطوى من جلد الحية ويقال: فعل الشيء طوي أي مرّتين فيكون موضوعاً موضع المصدر، واخترتك حذف مفعوله الثاني أي من الناس أو من قومك، وقرأ حمزة بفتح همزة أنا عطف على أنني أنا

اخترناك ﴿فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَى﴾ للذي يوحى إليك أو للوحي واللام تحتمل التعلق بكل من الفعلين ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي﴾ بدل مما يوحى دال على أنه مقصور على تقرير التوحيد الذي هو منتهى العلم والأمر بالعبادة التي هي كمال العمل ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ خصها بالذكر وأفردها بالأمر للعلة التي أناط بها إقامتها وهو تذكّر المعبود وشغل القلب واللسان بذكره، وقيل: لذكري لأنني ذكرتها في الكتب وأمرت بها أو لأن أذكرك بالثناء أو لذكري خاصة لا ترائي بها ولا تشوبها بذكر غيري، وقيل لأوقات ذكري وهي مواقيت الصلاة أو لذكر صلاتي لما روي أنه عليه الصلاة والسلام قال: من نام عن صلاة أو نسيها

ربك لأنه قرأه بالفتح أيضاً وجوز أبو البقاء رحمه الله أن يكون على تقدير ولأنا اخترناك فاستمع فعلق باستمع والأول أولى كذا في الدر المصون، وقيل: إنه بتقدير فاعلم أنا الخ وهو معطوف على اخلع ولا يجوز عطفه على إني أنا ربك لأن حمزة رحمه الله لم يقرأه بالفتح. قوله: (للذي الخ) يعني أن ما موصولة أو مصدرية، وقوله: واللام الخ أي إن لم تكن زائدة كما في ردف لكم كما قيل، وتعلقه بكل منهما أي على البدل لا على أنه من التنازع كما فهمه أبو حيان حتى يرد الردّ بأنه لا يجوز تعليقه باخترتك لأنه يجب إعادة الضمير مع الثاني فيقال: فاستمع له لما يوحى فيجواب عنه بأنه أراد التعليق المعنوي من حيث الصلاحية ومراده ما قدمناه وعبارته تحتمله لا تاباه كما توهم مع أن امتناع الحذف فيه ممنوع، وفاء فاستمع سببية. قوله: (دال على أنه مقصور الخ) ضمير أنه للوحي لا لله كما توهم وإفادته القصر من البدلية البعضية لأنك إذا قلت أكلت الرغيف ثلثه أفاد أن المأكول ثلثه لا غير، ولا حاجة إلى القول بأنه من التخصيص بالذكر في مقام الاحتياج إلى البيان، وأشار بقوله: الذي هو منتهى العلم والتي هي كمال العمل إلى أن القصر فيه ادعائي بجعل ما عدا النهاية والكمال لكونه غير مقصود بالذات بل بالتبعية والعرض كأنه ليس بوحى فما قيل إنه لا يصح القصر لأن ما بعده إلى قوله: رب اشرح لي صدري الخ مما يوحى إليه لا وجه له، ويلزم من التوحيد معرفة الصفات والأفعال الإلهية. قوله: (خصها بالذكر) أي مع دخولها في العبادة، كما خص جبريل بالذكر بعد الملائكة، وفي جعل إقامة الصلاة لأجل ذكره الله على أنه مضاف للمفعول ما يدل على أنها مخ العبادة وفصها ولذا قدم هذا الوجه لدلالته على ما ذكر بخلاف ما بعده وهو ظاهر، وقيل: المراد بقوله: خصها بالذكر بلفظه فيكون ما بعده تأسيساً، ويجوز كونه تأكيداً وفيه نظر، وقوله: للعلة أي إظهاراً للعلة الخ، وهو ضمير العلة وذكره لتذكير الخبر وقوله: وشغل القلب واللسان بالذكر شامل للقلبي واللساني. قوله: (وقيل لذكري) أي معنى لذكري فهو مضاف للفاعل والأمر بها يستفاد من كتابتها في الكتب الإلهية، ومعنى لأن أذكرك بالثناء لأثني عليك أي لأثيبك عليها، وقوله: ولا تشوبها أي لا تخالطها وهو مستفاد من التخصيص بالذكر، وقوله: لأوقات ذكري فاللام وقتية بمعنى عند كما في كتبها لخمس خلون، وقوله: لذكر صلاتي اللام فيه وقتية أو تعليلية أي عند تذكرها أو لأجل تذكرها. قوله: (لما روي الخ) هذا

فليقضها إذا ذكرها إن الله تعالى يقول وأقم الصلاة لذكري ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ﴾ كائنة لا محالة ﴿أَكَادُ أَخْفِيَهَا﴾ أريد إخفاء وقتها أو أقرب أن أخفيها فلا أقول إنها آتية ولولا ما في الأخبار

حديث صحيح رواه أصحاب السنن ووقع في البخاري^(١)، ولذا قال التوريشتي: إن الآية تحتل وجوهاً ولكن الواجب المصير إلى وجه يوافق الحديث فالمعنى أقم الصلاة لذكرها لأنه إذا ذكرها فقد ذكر الله أو يقدر فيه مضاف أي لذكر صلاتي، أو وقع ضمير الله موقع ضمير الصلاة لشرفها وخصوصيتها اهـ. وقيل: تبعاً لصاحب الكشف وغيره لا نسلم أن الحديث يقتضي تعيين هذا الوجه لصحة إرادة الوجه الأول منه لأن وضع الصلاة إذا كان لتذكر المعبود وهي محله فإذا ذكرها المكلف تبادرت الحكمة في مشروعيتها إلى ذهنه فيكون حاملاً على إقامتها، ولذا جعل الزمخشري تأويل الحديث تمحلاً وبهذا اندفع ما قيل: إنه لو أريد هذا القيل أقم الصلاة لذكرها كما في الحديث، والجواب بأن ذكر الصلاة سبب لذكر الله فأطلق المسبب على السبب أو المضاف مقدر، أو المراد للذكر الحاصل مني فأضيف الذكر إلى الله لهذه الملابس تكلف ولا يخفى أنه لا يزيل التكلف بل يزيده، ثم إنه لا وجه لتخصيص الوجه الأول كما ستري والأظهر ما في بعض شروح الكشف من أنه لما جعل المقصود الأصلي من الصلاة ذكر الله وهو حاصل مطلوب في كل وقت فإذا فاته الوقت المحدود له ينبغي المبادرة إليه ما أمكنه فهو من إشارة النص لا من منطوقه حتى يحتاج لما ذكر، ولذا قال في أحكام الجصاص هذا لا ينافي كون المعاني الأخر مرادة من الآية فكأنه قال: أقم الصلاة المنسية لتذكرني فيها بالتسبيح والتعظيم أو لأذكرك بالثناء والمدح أو لأنها مكتوبة أو لتخصني بالذكر فيها فتدبر. قوله: (كائنة لا محالة) هذا مستفاد من تأكيدات والجملة الاسمية. قوله: (أريد إخفاء وقتها) لما كان الإخبار بأنها ستأتي تحقيقاً إظهاراً لها في الجملة ينافي إخفاءها أولوه بما ذكر من أن المراد إخفاء وقتها المعين، ولما كان كونه من المغيبات يناسب أن يقال: أخفيها بدون أكاد فسروا أكاد بأريد وهو أحد معانيها كما نقله ابن جني في المحتسب عن الأخفش رحمه الله تعالى واستدلوا عليه بقوله:

كادت وكدت وتلك خير إرادة لو عاد من لهو الصبابة ما مضى . . .

يعني أرادت وأردت لقوله: وتلك خير إرادة، وقيل: أكاد هنا زائدة اهـ. قوله: (أو أقرب أن أخفيها الخ) يعني أنها بمعناها المعروف من أفعال المقاربة فالمراد إخفاء ذكرها الإجمالي، والمعنى أنه تعالى كاد أن لا يذكرها ولو إجمالاً لكونها أخفى المغيبات لكنه ذكرها إجمالاً كما

(١) أخرجه البخاري ٥٩٧ ومسلم ٦٨٤ ح ٣١٤، وأبو داود ٤٤٢ والترمذي ١٧٨ والنسائي ٢٩٣/١ وابن ماجه ٦٩٦، أحمد ٢٦٩/٣ والدارمي ٢٨٠/١، والبيهقي في السنن ٢/٢١٨، والطحاوي في المشكل ١٨٧/١ ابن خزيمة ٩٩٣، وابن حبان ١٥٥٥، والبخاري ٣٩٤ وأبو عوانة ١/٣٨٥ وابن أبي شيبة ٢/٦٣-٦٤ كلهم من حديث أنس بن مالك.

بإتيانها من اللطف وقطع الأعدار لما أخبرت به، أو أكاد أظهرها من أخفاه إذا سلب خفاه ويؤيده القراءة بالفتح من خفاه إذا أظهره ﴿لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا سَعَىٰ﴾ متعلق بآتية أو بأخفيها على المعنى الأخير ﴿فَلَا يَصُدَّنَّكَ عَنْهَا﴾ عن تصديق الساعة أو عن الصلاة ﴿مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهَا﴾

في قوله: إن الساعة آتية لحكمة وهي اللطف بالمؤمنين لحثهم على الأعمال الصالحة وعدم المبالاة بأمور الدنيا وقطع أعدار غيرهم حتى لا يعتذروا بعدم العلم ولما بالتشديد ويجوز تخفيفها وضمير به للإتيان. قوله: (أو أكاد أظهرها) أي أعين وقتها ومتعلق بالإخفاء والإظهار ليس بشيء واحد حتى يتعارض القراءتان، قال أبو علي: المعنى أزيل عنها خفاهها والخفاء بالفتح والمد ما يلف به القربة ونحوها من كساء، وما يجري مجراه وهو الواقع في كلام المصنف أيضاً وهو من ألفاظ السلب يقال: أخفيت إذا أزلت عنه خفاه أي غطاه، وساتره فيظهر لا محالة، ومنه يعلم كلام المصنف، وأما خفاه فمعناه أظهره لا غير فلذا جعل قراءة الهمزة على أنه مضارع الثلاثي مؤيدة لهذا التفسير، وذهب أكثر المفسرين إلى أن تقديره أكاد أخفيها من نفسي وكذلك هو في مصحف أبي وابن مسعود رضي الله عنهما ولم يرتضه الزمخشري، وقال: إنه لا دليل على هذا المحذوف ولا قرينة عليه لأن ما قبله يقتضي أن يقدر أخفى إتيانها، وقيل: إن الدال عليه أنه لا بد له من متعلق، وهو من يخفى منه ولا يجوز أن يكون من الخلق لأنه أخفاه عنهم لقوله: إن الله عنده علم الساعة فيتعين ما ذكر، والمراد المبالغة في الإخفاء كما قالوا: كتمت سري عن نفسي، وإثباته في المصاحف قرينة خارجية عليه إذ لا يلزم وجودها في الكلام، وقيل: إنه محال فلا يناسب دخول كاد عليه وقد مر ما يدفعه لكن عدم صحة تقدير من الخلق ممنوع لجواز إرادة إخفاء تفصيلها وتعيينها منهم مع أنه يجوز أن لا يقدر له متعلق والمعنى أوجد إخفاءها ولا أقول إنها آتية كما في بعض شروح الكشاف: ثم إنه قيل: إنه لا مخالفة بين تفسيره بأكاد أظهرها وما قبله لأن المراد من هذا بيان قرب قيامها، كقوله: اقتربت الساعة ونحوه، كظهور إشراتها والمراد من كيدودة إخفائها وسترها إرادة إخفاء وقتها أو القرب من أن لا يخبر بأنها آتية وفيه أنه لا يناسب تعلق لتجزئ به كما ذكره المصنف رحمه الله. قوله: (متعلق بآتية) وما بينهما اعتراض لا صفة حتى يلزم إعمال اسم الفاعل الموصوف، وقوله: على المعنى الأخير لأنه يصير المعنى أظهرها لأجل الجزاء، وهو صحيح بخلاف أخفيها وأسترها لأجل الجزاء فإنه لا وجه له، وما قيل إنه غير بعيد لأن تعمية وقتها لتنتظر ساعة فساعة فيحترز عن المعصية ويجتهد في الطاعة لا يخفى ما فيه من التكلف الظاهر مع أنه لا صحة له إلا بتقدير لينتظر الجزاء أو لتخاف وتخشى. قوله: (عن تصديق الساعة) أي التصديق بالساعة إذ ليس المراد الصد عنها نفسها، وقوله: أو عن الصلاة فالضمير لها وفيما قبله للساعة وقوله: نهى الكافر الخ إشارة إلى ما في الكشاف من أن المراد نهى موسى عليه الصلاة والسلام عن التكذيب بالبعث أو أمره بالتصديق والعبارة لا تؤديه لأنها نهى من لا يؤمن عن صدّه فلذا أوله بوجهين، أحدهما أنه ذكر السبب وهو الصد وأريد مسبيه

نهى الكافر أن يصدّ موسى عنها والمراد نهيه أن يتصدّ عنها كقوله: لا أرينك هاهنا تنبيهاً على أنّ فطرته السليمة، لو خلّيت بحالها لا اختارها ولم يعرض عنها وأنه ينبغي أن يكون راسخاً في دينه فإن صدّ الكافر إنما يكون بسبب ضعفه فيه ﴿وَاتَّبَعَ هَوْنَهُ﴾ ميل نفسه إلى اللذات المحسوسة المخدجة فقصر نظره عن غيرها ﴿فَرَدَدْنَاهُ﴾ فتهلك بالانصداد بصدّه ﴿وَمَا تِلْكَ﴾ استفهام يتضمن استيقاظاً لما يريه فيها من العجائب ﴿بِإِيمَانِكَ﴾ حال من معنى الإشارة، وقيل: صلة تلك ﴿يَمُوسَى﴾ تكرير لزيادة الاستئناس والتنبيه ﴿قَالَ هِيَ عَصَايَ﴾ وقرئ عصي على لغة هذيل ﴿أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا﴾ أعتمد عليها إذا عييت أو وقفت على رأس القطيع ﴿وَأَهْشُ بِهَا عَلَى عَنِّي﴾ وأخطب الورق بها على رؤوس غنمي وقرئ أهش، وكلاهما من هش الخبز يهش إذا انكسر لهشاشته وقرئ بالسین من الهس وهو زجر الغنم أي أنحي عليها زاجراً لها.

﴿وَلِي فِيهَا مَنَارِبٌ أُخْرَى﴾ حاجات أخر مثل أن كان إذا سار ألقاها على عاتقه فعلق بها إداوته، وعرض الزندين على شعبيتها وألقى عليها الكساء واستظل به، وإذا قصر الرشاء

ولازمه وهو الانصداد أو عدم التصديق مجازاً أو كناية كما في لا أرينك ههنا فإنه نهى عن رؤيته، والمراد النهي عن لازمه وسببه وهو مجيئه وكونه هنا لكنه عكس الأول في السببية والمسببية، وإلى هذا أشار بقوله: والمراد الخ والثاني أنه ذكر المسبب وهو الصدّ وأريد النهي عن سببه وهو لينه لهم وملايمته حتى يتجرؤوا على صدّه فكأنه قيل: كن شديداً عليهم، وإليه أشار بقوله: وأنه ينبغي الخ ولو أخر المثال كما في الكشف لكان أولى ومن ظنهما وجهاً واحداً قال: لا يقال على هذا تكون الآية من ذكر المسبب وإرادة السبب فلا يناسب جعله مما يتفرّع على ذكر الصدّ وإرادة الانصداد لأننا لا نسلمه لظهور أنّ التنبيه على شيء غير إرادته ولا يستلزمه كما في مستتبعات التراكيب ولا يخفى أنه مخالف لما في الكشف وشروحه مع بعده ثم إنّ هذا مبنيّ على إرجاع الضمير إلى الساعة لا إلى الصلاة كما توهم، وقوله: فتردى مرفوع أي فأنت تردى أو منصوب في جواب النهي، والمخدجة بمعنى الناقصة، ووجه التنبيه أنه جعل ذلك بالصدّ لا بالفطرة والسليقة ولذا لم يجعل النهي له بحسب الظاهر. قوله: (استفهام) أي تقرير عن الجنس أو الصفة على ما فصل في شروح الكشف، وقوله: يتضمن استيقاظاً يعني المقصود من السؤال تعديد منافعها ليريه ما فيها من العجائب التي هي أعظم مما عنده فما طالبة للوصف وما تلك بمعنى ما منافع تلك، وقوله: حال من معنى الإشارة فيه تسميح والمقصود أنه حال من اسم الإشارة الواقع خبراً أو مبتدأ على القولين، والعامل في الحال ما فيه من معنى الفعل لأنه فيه معنى أشير وتسمية النحاة عاملاً معنوياً كما في قوله: وهذا بعلى شيخاً. قوله: (وقيل صله تلك) وهذا على مذهب الكوفيين الذين يقولون: إنّ كل اسم إشارة يجوز أن يكون اسماً موصولاً والبصريون لا يقولون به إلا في ذا في ماذا، وما قيل: من أنّ المراد بالصلة أنه متعلق باسم الإشارة لتضمنه معنى الفعل على أنه لغو لا وجه له. قوله: (على لغة هذيل) وهي قلب الألف التي قبل ياء المتكلم ياء للمجانسة كما يكسر ما قبلها في الصحيح، والقطيع الغنم

وصله بها وإذا تعرّضت السباع لغنمه قاتل بها وكأنه ﷺ فهم أنّ المقصود من السؤال أن يتذكر حقيقتها وما يرى من منافعها حتى إذا رآها بعد ذلك على خلاف تلك الحقيقة ووجد منها خصائص أخرى خارقة للعادة مثل أن يشتعل شعبتها بالليل، كالشمع وتصيرا دلوا عدن الاستقاء وتطول بطول البئر وتحارب عنه إذا ظهر عدو وينبع الماء بركزها وينضب بنزعها وتورق وتثمر إذا اشتهى ثمرة فركزها علم أنّ ذلك آيات باهرة ومعجزات قاهرة أحدثها الله فيها لأجله وليست من خواصها فذكر حقيقتها ومنافعها مفصلاً ومجماً على معنى أنها من جنس العصي تنفع منافع أمثالها ليطابق جوابه الغرض الذي فهمه ﴿قَالَ أَلَيْسَ لِيَوْمِي * فَأَلْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ سَتِي﴾ قيل: لما ألقاها انقلبت حية صفراء بغلظ العصا ثم تورمت وعظمت فلذلك سماها جانا تارة نظراً إلى المبدأ وثعباناً مرة باعتبار المنتهى وحية أخرى باعتبار الاسم الذي يعم الحالين وقيل: كانت في ضخامة الثعبان وجلادة الجانّ ولذلك قال: كأنها جانّ ﴿قَالَ حُذَّهَا وَلَا تَخَفْ﴾ فإنه لما رآها حية تسرع وتبتلع الحجر والشجر خاف وهرب منها

المجمعة وقوله: وأخبط الورق يعني أن أهش بفتح الهمزة وضم الهاء بمعنى أخبط ومفعوله محذوف وهو الورق أي اليابس، والمعنى أضربه ليسقط على رؤوس الغنم ويقع عندها فتأكله، وقوله: وقرئ أهش أي بفتح فكسر أو بضم فكسر كما نقل عن النخعيّ وكونه من هش الخبز يلائم الضم، والهشاشة الرخاوة، وزجر الغنم منعها وأنجى عليه بالعصا ونحوها رفعها عليه موهما للضرب، وهو بيان للتعدي بعلی على هذا، وفي كتاب السين والشين لصاحب القاموس يقال: هس الشيء وهشه إذا فتنه وكسره، والهسيس مثل الفتيت فهما بمعنى، وأن في أن كان مخففة أو مصدرية وإدواته بكسر الهمزة والذال المهملة هي المطهرة وفي نسخة إدواته جمع أداة وهي الآلة كالفوس والكنانة وغيرها وعرض بالتخفيف والتشديد، والزندان هما عودان يحك أحدهما بالآخر فتخرج النار والرشاء بالكسر الحبل الذي يستقى به.

قوله: (وكانه ﷺ الخ) إشارة إلى نكتة الأطناب وقد كان يكفي عصاي أو عصي وقال: كأنه لاحتمال أنه للاستئناس وإزالة ما لحقه من الهيبة، وقوله: يشتعل شعبتها بالليل، كالشمع قيل هذا ينافي ما مرّ في تفسير قوله: إذ رأى ناراً، وأجيب بأن النار للاستدفاء لا للاستصباح، وردّ بأن قوله: مظلمة يدفعه فلعل الله طمس نورها إذ ذاك كما أصلد الزند ليضطره للطلب، وينضب بالضاد المعجمة والموحدة يغور ويغيب، وقوله: علم أنّ ذلك آيات باهرة جواب إذا وهو يدل على أنّ هذا بعد الاستثناء وإلا كان إرهاباً أو كرامة، وقوله: فذكر معطوف على فهم وليطابق متعلق به، وحقيقتها إذ قال: هي عصاي، ومنافعها ما بعده، والإجمال في قوله: مآرب أخرى. قوله: (يغلظ العصا ثم تورمت الخ) جواب عما بالخاطر من أنها سميت حية وتارة ثعباناً، وتارة جاناً وهي واحدة والحية وإن عمت أصنافها لكن الثعبان العظيم من الحيات، والجانّ الدقيق منها فبينهما تناف دفعه بأنه باعتبار أطوارها وحالاتها فإنها في ابتداء

﴿سَعِيدُهَا سِيرَتَهَا الْأُولَى﴾ هيئتها وحالتها المتقدمة وهي فعلة من السير تجوز بها للطريقة والهيئة وانتصابها على نزع الخافض أو على أن أعاد منقول من عاده بمعنى عاد إليه أو على الظرف أي سعيدها في طريقته أو على تقدير فعلها أي سعيده العسا بعد ذهابها تسيير

الانقلاب كانت دقيقة ثم تورمت وانتفخت فتزايد جرمها في رأي العين فأريد بالجان أول حالها وبالشبان مآلها، أو أن جرمها جرم ثعبان وهي في خفتها وسرعة حركتها وقدرتها على الحركة والانتصاب كالجان فلذا أتى بأداة التشبيه في آية أخرى فلا تنافي، وقيل: على قوله: سماها جانا أنه لم يقع في التنزيل إلا التشبيه به وهو ليس بتسمية، وأجيب بأن كل تشبيه يصح فيه الاستعارة وهي إطلاق وتسمية ولا يخفى تكلفه، والأولى أن التشبيه قد يكون في الجنسية والنوعية فهو إطلاق في الحقيقة كما يقال: هذا الثوب كذا أي في كونه خزاناً مثلاً كما فصل في محله، وقوله: فإنه تعليل لنهيه عن الخوف المقتضي لوجوده، وقيل لقوله خذها. قوله: (هيئتها) لأن فعلة للهيئة والحالة الواقعة في السير بحسب الوضع، والمتقدمة تفسير للأولى، وقوله: تجوز بها للطريقة والهيئة الهيئة هنا بمعنى الحالة والكيفية وكان معناها الحقيقي هيئة السير فجردت لمطلق الهيئة، والطريق أيضاً بمعناها كما يقال طريقة فلأن كذا أي حاله. قوله: (وانتصابها على نزع الخافض الخ) وأصله إلى سيرتها أو لسيرتها فإنه يتعدى باللام أيضاً، كقوله تعالى: ﴿يعودون لما قالوا﴾ [سورة المجادلة، الآية: ٣] وهو كثير وإن لم يكن مقيساً وجوز فيه أن يكون بدل اشتمال من الضمير، وقوله: أو على إن أعاد منقول الخ هذا معنى قوله: في الكشف ويجوز أن يكون إعاد منقولاً من عادة بمعنى عاد إليه ومنه بيت زهير:

وعادك أن تلاقىها عداً

فيتعدى إلى مفعولين اه وقد قيل على المصنف رحمه الله أنه لم يذكره أهل اللغة وما في بيت زهير من نزع الخافض فيتحد مع الأول ولهذا اقتصر الزمخشري على هذا الوجه ولم يذكر الأول (أقول) كيف يصح تفسير كلام الزمخشري بما ذكر ولو كان كذلك لم يكن فيه نقل لأن الخافض يحذف من هذا من غير نظر إلى ثلاثيه، وقوله: فيتعدى إلى مفعولين صريح فيما ذكره المصنف رحمه الله، وقوله: لم يذكره أهل اللغة غير صحيح فقد نقل الشارح الطيبي عن الأصمعي أن عادك في البيت متعد بمعنى صيرك فيتعدى بالهمزة إلى مفعولين وكذا نقل الفاضل اليمني وفي المغرب العود الصيرورة ابتداء وثانياً ويتعدى بنفسه وبإلى وعلى وفي واللام، وفي مشارق اللغة للقاضي عياش مثله ونقل الحديث أعدت فتاناً يا معاذ. قوله: (أو على الظرف) لأنه بمعنى الطريقة والمذهب فهو مجاز عن الظرف المكاني كما أشار إليه المصنف رحمه الله، واعترض عليه أبو حيان بأن شرط الانتصاب على الظرفية المكانية وهو الإبهام مفقود هنا وتبعه المحشي، وعندي أنه غلط نشأ من تفسيره فإن كون نصب الطريق شاذاً وضرورة كما في قوله:

عسل الطريق الشعلب

سيرتها الأولى فتنفع بها ما كنت تنتفعه قبل، قيل لما قال له ربه ذلك اطمأنت نفسه حتى أدخل يده في فمها وأخذ بلحبيها ﴿وَأَضْمُ يَدَكَ إِلَىٰ جَنَاحِكَ﴾ إلى جنبك تحت العضد يقال لكل ناحيتين جناحان كجناحي العسكر استعارة من جناحي الطائر سميا بذلك لأنه يجنحهما عند الطيران ﴿تَخْرُجُ بَيَّضًا﴾ كأنها مشعة ﴿مِنْ غَيْرِ سُوءٍ﴾ من غير عابة وقبح كني به عن البرص كما كني بالسوأة عن العورة لأن الطباع تعافه، وتنفر عنه ﴿ءَايَةً أُخْرَىٰ﴾ معجزة ثانية وهي حال

مردود كما في شرح الكتاب فإن نحاة المغرب كما في شرح التسهيل قسموا المبهم إلى أقسام، منها المشتق من الفعل كالمذهب، والمصدر الموضوع موضع الظرف نحو قصدك ولم يفرقوا بين المختوم بالتاء وغيره. قوله: (بعد ذهابها) أي ذهاب صورتها وتسير سيرتها إشارة إلى أنه مفعول مطلق والجملة استئنافية أو حالية، وقيل إنها مقدرة وفيه نظر ولحبيها تشنية لحي وهو منبت الأسنان وقالوا: إن لحبيها كانا شعبتها. قوله: (إلى جنبك تحت العضد) وهو من المرفق إلى الإبط، وفي الكشاف إلى جنبك تحت العضد دل على ذلك قوله: تخرج وقيل عليه يرده قوله أدخل يدك في جيبك لأنه صريح في أن المراد الدخول في الجيب والخروج منه يعني أن الدلالة غير مسلمة ولذا تركها المصنف، والجيب ما انفتح من القميص عند النحر وهو بمعناه المعروف صحيح لكنه مولد وتسميه العامة طوقاً، والمراد أدخل يدك اليمنى من طوقك واجعلها تحت عضد اليسرى عند الإبط فلا منافاة بين الآيتين، ومن لم يفهم مراده رده بأنه لا منافاة بين الإدخال تحت العضد بعد الإدخال في الجيب وبين الإخراج من الجيب بعد الإخراج من تحت العضد فتأمل. قوله: (استعارة من جناحي الطائر الخ) قيل هي استعارة لغوية كالمرسن للأنف قيل وليس كذلك، والحق معه لأن تشبيه الجنب بجناح الطائر لا حسن فيه بخلاف ما لو أريد به اليد كما فسره به في سورة القصص فإنه وجه آخر والتشبيه فيه حسن فتأمل. قوله: (بجنحهما عند الطيران) أي يميلهما وقوله: تخرج مجزوم في جواب أمر مقدر كأنه كما قال المعرب: اضمم يدك تنضم وأخرجها تخرج فحذف من الأول والثاني وأبقى ما يدل عليه فهو إيجاز يسمى بالاحتباك، وقوله: مشعة بضم الميم وكسر الشين المعجمة وتشديد العين المهملة المفتوحة وتاء التأنيث، وقيل: إنها للمبالغة يقال: أشعث الشمس إذا أخرجت شعاعها. قوله: (من غير سوء) من تعليلية وهو احتراس وهو متعلق بتخرج أو ببيضاء لأنه في تأويل ابيضت، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير فيها أو صفة لها وقوله: عابه بمعنى عيب، وهو معروف يقال: عابه عيباً وعابه، وعطف القبح عليه تفسيري وقوله: كني به أي لم يصرح به بل أتى بما يشمله وغيره ويصح أن يراد به الكناية المصطلحة، والطباع جمع طبع كما ذكره ابن السيد ويكون مفرداً قيل: البرص غير محتمل في مقام الإعجاز والكرامة فلا وجه للاحتراس عنه فالوجه أن خروج الشيء عن خلقته مما يستقبح فلذا ذكر أنه ليس كذلك، ورد بأن الوهم شيطان فتبادر ذلك إليه يكفي للنكته ولولا هذا لم يكن لما ذكره وجه، وقوله: لأن الخ تعليل لقوله: كني وإذا نفرت عنه الطباع مجته الأسماع، وقوله: معجزة ثانية والأولى هي العصا.

من ضمير تخرج كبيضاء أو من ضميرها أو مفعول بإضمار خذ أو دونك ﴿لِئُرِيكَ مِنْ أَيْنَا
 الْكُبْرَى﴾ متعلق بهذا المضمرة أو بما دل عليه آية أو القصة أي دللنا بها أو فعلنا ذلك لنريك
 والكبرى صفة آياتنا أو مفعول نريك ومن آياتنا حال منها ﴿أَذْهَبَ إِلَيَّ فِرْعَوْنَ﴾ بهاتين الآيتين
 وادعه إلى العبادة ﴿إِنَّهُ طَغَى﴾ عصي وتكبر ﴿قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي * وَسَيِّرْ لِي أَمْرِي﴾ لما
 أمره الله بخطب عظيم وأمر جسيم سأله أن يشرح صدره ويفسح قلبه لتحمل أعبائه والصبر
 على مشاقه والتلقي لما ينزل عليه ويسهل الأمر عليه بإحداث الأسباب ورفع الموانع وفائدة
 لي إبهام المشروح والميسر أولاً ثم رفعه بذكر الصدر والأمر تأكيداً ومبالغة ﴿وَأَحْلَلْ عُقْدَةً مِنْ

قوله: (وهي حال من ضمير تخرج الخ) لجواز تعدد الحال على الصحيح، ويجوز أن تكون
 بدلاً من ببيضاء، وقوله: أو دونك الذي هو اسم فعل بمعنى خذ بناء على جواز عمله محذوفاً
 كما هو ظاهر كلام سيبويه وإن منعه بعض النحاة لأنه نائب عن الفعل ولا يحذف النائب
 والمنوب عنه فإنه منقوض بيا الندائية فإنها تحذف مع أنها نائبة عن أدعو، وقال السفاقي: هو
 تقدير معنى لا إعراب فلا يرد عليه شيء مما قيل، وقوله: بما دل عليه لأنها علامة دالة فتدل
 على معنى دللنا، ولم يعلقه بآية لأنها وصفت، وما دل عليه القصة قوله: فعلنا ذلك ففي كلامه
 لف ونشر، وجوز الحوفي تعلقه باضمم وجوز غيره تعلقه بتخرج وألق وإذا كانت الكبرى صفة
 فمن تبعيضية ومن آياتنا هو المفعول الثاني. قوله: (أو مفعول نريك الخ) قيل: الأول أولى
 لدلالته على أن آياته كلها كبرى بخلاف هذا وعلى الثاني لا تكون الكبرى صفة العصا واليد
 وإلا لقليل الكبر بين مع أن إعجاز العصا أكبر من اليد، إلا أن يقال لاتحاد المقصود جعلاً آية
 واحدة فوصفت بالمفرد كقوله: يكونون عليهم ضدّاً أو أفرد باعتبار كل واحد، أو يقال: لا
 حاجة إلى بيان كون العصا كبرى لظهوره بخلاف اليد لاحتمال ذهاب الوهم إلى أمر آخر، وهو
 مما لا طائل تحته لأنه جوز في المراد بالكبرى أن تكون الأولى والثانية وهما لأن من على هذا
 تحتمل الابتداء والتبعيض والبيان أيضاً بأن يراد الكبرى أو يقدر موصوفها آيات ولا بعد فيه كما
 ذكره شراح الكشاف. قوله: (بهاتين الآيتين وادعه إلى العبادة) كون الذهاب بهاتين الآيتين علم
 من تقديمهما، وذهاب النبي ﷺ بالمعجزة إنما هو للدعوة فلذا قدر المعطوف الدال عليه ما
 بعده لكنه جعل المدعو إليه العبادة دون الطاعة أو الإيمان مع أنه المتبادر لدلالة، قوله: إنه
 طغى المسوق للتعليل عليه، فإن تكبره عن عبادة الله ولقوله: ﴿وما خلقت الجن والإنس إلا
 ليعبدون﴾ [سورة الذاريات، الآية: ٥٦]. قوله: (بخطب عظيم) هو دعوة فرعون الجبار، وقوله:
 ويفسح قلبه إشارة إلى أنه ليس المراد بالشرح هنا الشق بل لازمه وهو الفسحة والتوسيع وأن
 توسيعه عبارة عن عدم الضجر والقلق القلبي لأن القلب هو المدرك، وأعبائه بمعنى مشاقه
 والتلقي معطوف على تحمل أي يفسح قلبه لتلقي الوحي النازل عليه، ويسهل معطوف على
 يشرح ويحدثات متعلق به. قوله: (وفائدة الخ) أي ذكر لي مع أن المعنى تام بدون ذكره فذكره
 أطنا فائدته أنه يحصل بذكره إجمالاً لأنه لما قال اشرح لي لم يعلم ما المشروح إلا إجمالاً

لِسَانِي * يَفْقَهُوا قَوْلِي ﴿ فَإِنَّمَا يَحْسِنُ التَّبْلِيغُ مِنَ الْبَلِيغِ وَكَانَ فِي لِسَانِهِ رِثَةٌ مِنْ جِمْرَةٍ أَدْخَلَهَا فَاهُ ، وَذَلِكَ أَنَّ فِرْعَوْنَ حَمَلَهُ يَوْمًا فَأَخَذَ لِحِيَّتَهُ وَنَفَثَهَا . فَغَضِبَ وَأَمَرَ بِقَتْلِهِ فَقَالَتْ أَسِيَّةُ إِنَّهُ صَبِيٌّ لَا يَفْرُقُ بَيْنَ الْجِمْرَةِ وَالْيَاقُوتِ فَأَحْضَرَا بَيْنَ يَدَيْهِ فَأَخَذَ الْجِمْرَةَ وَوَضَعَهَا فِي فِيهِ وَلَعَلَ تَبْيِضُ يَدُهُ ، كَانَ لِذَلِكَ وَقِيلَ احْتَرَقَتْ يَدُهُ وَاجْتَهَدَ فِرْعَوْنُ فِي عِلَاجِهَا فَلَمْ تَبْرَأْ ثُمَّ لَمَّا دَعَاهُ قَالَ : إِلَى أَيِّ رَبِّ تَدْعُونِي قَالَ : إِلَى الَّذِينَ أُبْرَأُ يَدِي وَقَدْ عَجَزَتْ عَنْهُ ، وَاخْتَلَفَ فِي زَوَالِ الْعَقْدَةِ بِكَمَالِهَا فَمَنْ قَالَ بِهِ تَمَسَّكَ بِقَوْلِهِ قَدْ أُوتِيتَ سَوْكُوكَ يَا مُوسَى ، وَمَنْ لَمْ يَقُلْ احْتَجَّ بِقَوْلِهِ : هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا وَقَوْلِهِ : وَلَا يَكَادُ يَبِينُ وَأَجَابَ عَنِ الْأَوَّلِ بِأَنَّهُ لَمْ يَسْأَلْ حَلَّ عَقْدَةِ لِسَانِهِ

لأنه لا بد له من متعلق، فلما قال صدري علم تعييناً وتفضيلاً وفي الإجمال والتفضيل تأكيد لأنه كذكره مرتين ومبالغة بذكر الصدر مع أنه في الحقيقة للقلب الذي فيه، كما أشار إليه بقوله: ويفسح قلبه وقيل عليه إنه كما أن اشرح لي يدل على أن ثمة مشروحاً كذلك اشرح وحده يدل عليه لما فيه من الإبهام أيضاً، وأجيب بأنه لما كان المطلوب شرح شيء ما له لا على التعيين بخلاف اشرح فإنه لا يدل عليه أتى بذلك وإليه مال في المفتاح، ويمكن أن يقال تقديم الظرف على المفعول به مؤسس عن ذكره فيحصل الإبهام بخلاف اشرح صدري فإنه لا يلتفت الخاطر فيه إلى غيره، وقد يقال: إن هذا هو المراد بالمبالغة وقيل: المبالغة في البيان وهو يرجع إلى التأكيد وقيل: ذكر لي لزيادة الربط كما في قوله: اقترب للناس حسابهم، وفي الانتصاف إن فائدة ذكره الدلالة على أن منفعة شرح الصدر راجعة إليه فإنه تعالى لا يبالي بوجوده وعدمه وقس عليه يسر لي أمري. قوله: (فإنما يحسن التبليغ من التبليغ) أي من يقدر على إبلاغ كلامه من غير اعتقال لسان، وليس المراد به معناه المصطلح، ورتة بضم الراء المهملة وتشديد المثناة الفوقية حبسة ولكنة في اللسان وكذا كانت في الحسين رضي الله عنه، وقال النبي ﷺ فيه إنه ورثها من عمه موسى عليه الصلاة والسلام^(١) وأسية هي امرأة فرعون، وأحضرا مجهول وضمير التثنية للياقوت والجمرة، وقوله: ولعل تبيض تفعل، وفي نسخة تفعيل أي جعل الله لها بياضاً كما مرّ، وقوله: كان لذلك أي كان كرامة في مقابلة ذلك أي أخذه بلحيته أو أخذه النار بيده، وقوله: عنه أي عن إبرائها، وقوله: تمسك الخ لأن إتياء سؤله بإجابة دعائه ومن جملته حلّ العقدة. قوله: (احتج بقوله هو أفصح مني لساناً الخ) فإن المراد بأفصح أبين فيقتضي نقص بيانه وقيل عليه أن الفصاحة اللغوية مقولة بالتشكيك كما يدل عليه صيغة أفعال فيجوز أن تكون فصاحة موسى بزوال الرتة وفصاحة أخيه بقوة القدرة على الكلام مثلاً مع أنه يجوز أن يكون قوله: هو أفصح قبل استجابة دعائه، وقول فرعون بناء على ما عرفه منه قبل ذلك، والاستدلال به وإن كان من كلام عدوه لتقرير الله له، ثم إن خاتمة المفسرين قال: إن قوله أفصح شاهد عليه لا له لأن فيه دلالة على أن موسى عليه الصلاة والسلام كان

(١) لم أجده وهو غريب جداً وقد بحثت عنه في الإصابة في ترجمته الحسين فلم أجده.

مطلقاً بل عقدة تمنع الإفهام ولذلك نكرها وجعل يفقهوا جواب الأمر ومن لساني يحتمل أن يكون صفة عقدة وأن يكون صلة احلل ﴿وَأَجْعَلْ لِي وَزِيْرًا مِّنْ أَهْلِ * هَرُونَ أَخِي﴾ يعينني على ما كلفتنني به واشتقاق الوزير إما من الوزر لأنه يحمل الثقل عن أميره أو من الوزر وهو الملجأ لأن الأمير يعتصم برأيه ويلجأ إليه في أموره ومنه الموازنة وقيل: أصله أوزير من الأزر بمعنى القوّة فعيل بمعنى مفاعل كالعشير والجلسيل قلبت همزته واواً كقلبها في موازر، ومفعولاً اجعل وزيراً، وهرون قدّم ثانيهما للعناية به ولي صلة أو حال أولى وزيراً وهرون عطف بيان للوزير أو وزيراً من أهلي ولي تبين كقوله: ولم يكن له كفواً أحد وأخي على

فصيحاً غايته أن فصاحة أخيه كثر، وبقية اللمنة تنافي الفصاحة اللغوية المرادة هنا بدلالة قوله: لساناً اه. ووجه الدلالة بين قال ابن هلال في كتاب الصناعتين: الفصاحة تمام آلة البيان ولذا لا يقال لله فصيح، وإن قيل لكلامه فصيح ولذلك لا يسمى إلا لثغ والتمتام فصيحين لنقصان آتئهما عن إقامة الحروف، وقيل لزيادة الأعجم لذلك اه. فلا وجه لما قيل إن منافاة رتبة اللسان للفصاحة اللغوية غير بيّنة ولو صح ما ذكره يكون بين قوله: هو أفصح، وقوله: ولا يكاد يبيّن منافاة. قوله: (بل عقدة تمنع الإفهام) فلا يقتضي زوالها بكما لها، وقوله: نكرها تنكير تقليل وتنويح ولم يضيفها مع أنه أخصر، وجعل يفقهوا جواباً لدليل على أنّ المراد ذلك وإذا كان صفة فمن ابتدائية أي عقدة ناشئة من لساني أو بمعنى في أو تبيضية والتقدير من عقد لساني. قوله: (يعينني الخ) بيان لحاصل المعنى المقصود من طلبه ذلك، وقوله: من الوزر بكسر فسكون بمعنى الحمل الثقيل يثقل به فوزير صفة منه بمعنى صاحب وزر أي حامل لا بمعنى ثقيل لأن من يحمل الثقيل يثقل به، والمراد بالأمير السلطان كما يقال: أمير المؤمنين، والوزر بفتحتين أصل معناه الجبل يتحصن به ثم استعمل بمعنى الملجأ مطلقاً وأخذت منه الموازنة بمعنى المعاونة لأن المعين يلجأ إليه فهو فعيل بمعنى مفعول على الحذف والإيصال أي ملجأ إليه أو هو للنسب كما يجوز فيما قبله. قوله: (قلبت همزته واواً كقلبها في موازر) يعني أنّ قلبها في موازر قياسي لانضمام ما قبلها وكذا في هذا قلبت لكونها بمعناه فهو من حمل النظير على النظير وهو كثير في كلامهم فلا يخالف القياس. قوله: (ومفعولاً اجعل الخ) فالمعنى اجعل هرون وزير إلى ولما كانت الوزارة هي المطلوبة قدّمت اهتماماً، وهذا ظاهر ومن أهلي على هذا صفة وزيراً أو متعلق باجعل، وقوله: وهرون عطف بيان ببناء على ما ذهب إليه الزمخشري، وتبعه الرضي من أنه لا يشترط توافقهما تعريفاً وتنكيراً خلافاً لغيره من النحاة فلا يرد عليه اعتراض المعرب وابن هشام، ولم يجعله بدلاً كما ذهب إليه بعض المعربين لأنه يكون هو المقصود بالنسبة وهو غير مناسب للمقام لأن وزارته هي المقصودة بالقصد الأولى هنا ويجوز نصبه بفعل مقدّر في جواب من أجعل أي اجعل هرون. قوله: (أو وزيراً من أهلي) قيل عليه إنّ شرط المفعولين في باب النواسخ صحة انعقاد الجملة الاسمية منهما ولو ابتدأت بوزير أو أخبرت عنه بمن أهلي لم يصح إذ لا مسوغ للابتداء به، وأجيب بأن مراده أنّ من أهلي هو

الوجوه بدل من هرون أو مبتدأ خبره ﴿أَشَدُّ بِهِ أَرَى * وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي﴾ على لفظ الأمر وقرأهما ابن عامر بلفظ الخبر على أنهما جواب الأمر ﴿كَيْ سَعِيكَ كَثِيرًا * وَتَذَكَّرَ كَثِيرًا﴾ فإن التعاون يهيج الرغبات ويؤدّي إلى تكاثر الخير وتزايديه ﴿إِنَّكَ كُنْتَ يَتَا بَصِيرًا﴾ عالماً بأحوالنا وأنّ التعاون مما يصلحنا وأنّ هرون نعم المعين لي فيما أمرتني به ﴿قَالَ قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَمُوسَى﴾ أي مسؤولك فعل بمعنى مفعول كالخبز والأكل بمعنى المخبوز والمأكول، ﴿وَلَقَدْ مَنَّا عَلَيْكَ مَرَّةً أُخْرَى﴾ أي أنعمنا عليك في وقت آخر ﴿إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أُنْكَ﴾ بالهام أو في منام أو على لسان نبيّ في وقتها، أو ملك لا على وجه النبوة كما أوحى إلى مريم ﴿مَا يُوحَى﴾

المفعول الأوّل لتأويله ببعض كأنه قيل اجعل بعض أهلي وزيراً فقدّم للاهتمام به وسداد المعنى يقتضيه ولا يخفى بعده والأحسن أن يقال: إنّ الجملة دعائية والنكرة مبتدأ بها فيها نحو سلام على آل ياسين وويل للمطففين كما صرح به النحاة فكذا بعد دخول التاسخ. قوله: (ولي تبيين) كما في سقيا له أي إرادته لي ويجوز فيه الإعراب السابق كما يجوز هذا فيما قبله لكنهم فرقوا بينهما في إعرابه فتأمل، في وجهه وسيأتي فيه كلام في سورة الإخلاص. قوله: (وأخي على الوجوه بدل من هرون) قيل عليه هو عطف بيان لا بدل لأنّ إبدال الشيء مما هو أقل منه فاسد لا يتصور كما في دلائل الإعجاز، ورد بأنّ مراد الشيخ ردّ بدل الكل من البعض كنظرت إلى القمر فلکه الذي ذهب إليه بعض النحاة والنحاة مثلوا له بجاء زيد أخوك من غير تكبير فتأمله، وكونه عطف بيان حسن، ولا يشترط فيه كون الثاني أشهر كما توهم لأنّ الإيضاح حاصل من المجموع كما حقق في المطول وحواشيه ولا حاجة إلى أنّ المضاف إلى الضمير أعرف من العلم لما فيه، وقوله أو مبتدأ خبره اشدد على التأويل المشهور والجملة استثنائية عليه. قوله: (على لفظ الأمر) إذ المقصود به الدعاء، وقوله: قرأهما أي اشدد وأشرك وليس المراد بالأمر النبوة لأنه ليس في يده بل أمور الدعوة والأمر هو اجعل، وقوله: فإنّ التعاون المستفاد من الوزارة والمعنى أنه لتعاونه يقتضي قدرته على التبليغ وأداء خدمته فيؤدّي لكفايته مهمه إلى تفرّغه للعبادة، ولذا قال في الكشف بعده وبأنّ التعاضد مما يصلحنا، وفيه أيضاً إشارة إلى أنه تعليل للمعلل الأوّل بعد تقييده بالعلة الأولى، وقوله: في وقت إشارة إلى أنّ مرّة ظرف زمان وآخر بمعنى مغاير لهذا الوقت وهو شامل لجميع أوقات النعم وفيه دلالة على أنّ ما قبله منها وإذ بدل منه أو تعليل، وذلك عند ولادته والخوف من فرعون. قوله: (بالهام) قيل إنه بعيد لأنه قال في سورة القصص إنا رآه إليك وجاعلوه من المرسلين ومثله لا يعلم بالإلهام، وليس بشيء لأنها قد تكون شاهدت منه ما يدل على نبوته ﷺ وأنه تعالى لا يضيعه وإلهام الأنفس القدسية مثل ذلك لا بعد فيه فإنه كشف ألا ترى قول عبد المطلب وقد سمي نبينا ﷺ محمداً أنه سيحمد في السماء والأرض مع أنّ كونه داخلاً في الملهم ليس بلازم كما سيأتي في قوله: فرجعناك الخ وقوله أو على لسان نبيّ في وقتها لكثرة أنبياء بني إسرائيل ولا عبرة بقوله: في الكشف أنه خلاف الظاهر المنقول، وقوله: أو ملك بناء على أنه يراه غير الأنبياء عليهم الصلاة

ما لا يعلم إلا بالوحي أو مما ينبغي أن يوحي ولا يخل به لعظم شأنه وفرط الاهتمام به ﴿أَنْ أَقْدِفِيهِ فِي الثَّابُوتِ﴾ بأن اقدفيه أو أي اقدفيه لأنّ الوحي بمعنى القول ﴿فَأَقْدِفِيهِ فِي الْيَمِّ﴾ والقذف يقال: للإلقاء وللوضع كقوله تعالى: ﴿وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ﴾ وكذلك الرمي كقوله:

غلام رماه الله بالحسن يافعا...

﴿فَلْيَلْفِهِ الْيَمُّ بِالسَّاحِلِ﴾ لما كان إلقاء البحر إياه إلى الساحل أمراً واجب الحصول لتعلق الإرادة به جعل البحر كأنه ذو تمييز مطيع أمره بذلك وأخرج الجواب مخرج الأمر والأولى

والسلام وهو الصحيح لكنه قيل إنه حينئذ ينتقض تعريف النبيّ بأنه من أوحى إليه ولو قيل من أوحى إليه على وجه النبوة دار التعريف، ولا ورود له لأن المراد أوحى إليه بأحكام شرعية لكنه لم يؤمر بتبليغها فتأمل وقوله: لا على وجه النبوة لاختصاصها بالذكر عند الجمهور. قوله: (ما لا يعلم إلا بالوحي) فسر به ليفيد فإنّ مفعول الوحي لا يكون إلا بوحي، ويخل بضم الياء وفتح الخاء من أخل الفارس بمركزه إذا ترك موضعه المعين له ولعظم متعلق بينبغي، وقوله: بأن الخ فهي مصدرية قبلها جار مقدّر أو تفسيرية لما يوحي، ويجوز على المصدرية كونه بدلاً من ما أيضاً. قوله: (والقذف يقال للإلقاء وللوضع الخ) أصل القذف والرمي بمعنى الإلقاء ولكنه لاستلزامه للوضع قد يطلق عليه وإن لم يكن الموضوع محسوساً وهو المراد هنا في الموضوعين ويجوز أن يكون بمعنى الوضع في الأوّل والإلقاء في الثاني أي ألقيه في اليم وهو ظاهر. قوله: (غلام الخ) أي وضع فيه الحسن وتمامه:

له سيمياء لا تشق على البصر

ويافعاً حال واليفع واليافع الصغير السنّ وهو القريب من العشرين سنة أو الذي لم يبلغ، وهو من شعر عوف القوافي بن معاوية الفزاري الكوفي يمدح به عبد الرحمن بن محمد بن مروان وكان شاباً في غاية الجمال أنزله عنده وكفاه مؤنته بما أعده عليه، وقد لقيه من غير معرفة بينهما فقال يمدحه:

غلام رماه الله بالحسن يافعاً
كأنّ الشربا علققت في جبينه
ولما رأى لمجد استعيرت ثيابه
إذا قيلت العوراء اغضي كأنه
دعاني فأساني ولو صدّ لم ألم
وسمي عوف القوافي لقوله:

إذا قلت قولاً لا أجيد القوافيا...

والسيمياء بالمدّ والقصر العلامة. قوله: (لما كان إلقاء البحر الخ) إنما قال: لتعلق

أن تجعل الضمائر كلها لموسى مراعاة للنظم والمقذوف في البحر والملقى إلى الساحل وإن كان التابوت بالذات فموسى بالعرض ﴿يَأْخُذُهُ عَدُوٌّ لِي وَعَدُوٌّ لَكَ﴾ جواب فليلقه وتكرير عدو للمبالغة أو لأنّ الأوّل باعتبار الواقع والثاني باعتبار المتوقع قيل إنها جعلت في التابوت قطناً ووضعته فيه ثم قبرته وألقته في اليم وكان يشرع منه إلى بستان فرعون نهر فدفعه الماء إليه فأذاه إلى بركة في البستان وكان فرعون جالساً على رأسها مع امرأته آسية بنت مزاحم فأمر به فأخرج ففتح فإذا هو صبيّ أصبح الناس وجهاً فأحبه حباً شديداً كما قال ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّي﴾ أي محبة كائنة مني قد زرعتها في القلوب بحيث لا يكاد يصبر عنك من رآك فلذلك أحبك فرعون ويجوز أن يتعلق مني بألقيت أي أحببتك ومن أحبه الله أحبته القلوب وظاهر

الإرادة لأنه لا يجب على الله شيء لكن إذا تعلقّت الإرادة بشيء فلا بدّ من وقوعه كالواجب، وقوله: كأنه ذو تمييز إشارة إلى أنه استعارة بالكناية بتشبيه اليم بمأمور منقاد وإثبات الأمر تخييل، وقيل: إن قوله فليلقه استعارة تصريحية تبعية والمراد بالجواب جواب الأمر، وقوله: والأولى أن يجعل الخ إشارة إلى أنّ بعض الضمائر يحتمل أن يعود إلى التابوت لأنه المقذوف والملقى لكن فيه تفكيك للنظم لكنه أشار بقوله: الأولى إلى أنه جائز إذا قامت عليه قرينة أو رجحه مرجح كالتقرب هنا لو لم يعارضه أنّ المقصود بيان أحوال موسى عليه الصلاة والسلام وهذا يحتمل أنه ردّ على الزمخشريّ إذ قال فيه هجته لما يؤدّي إليه من تنافر النظم. قوله: (فموسى عليه الصلاة والسلام بالعرض) إنما كان بالعرض لأنّ التابوت خشب يعلو الماء ويدفعه الموج لكنه بإلقائه يلقي ما فيه، والظاهر أنه حقيقة لا مجاز كما قيل، وقوله: جواب لأنّ القراءة بالجزم ووجه المبالغة في التكرير أنه يدل على أن عداوته كثيرة لا واحدة، ولو قيل: عدو لي وله جاز ولا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز، وإن كان جائزاً عند المصنف رحمه الله لأنه صفة مشبهة دالة على الثبوت الشامل للواقع والمتوقع أو هو عدو لموسى عليه الصلاة والسلام حينئذ في الواقع إذ هو يبغض كل مولود في تلك السنة، وقيل: إنه من عموم المجاز، وقوله: قبرته أي طلته بالقار وهو الزفت لثلا يدخل فيه الماء فيهلك والبركة بكسر الموحدة وسكون الراء المهملة مستنقع الماء من غير بناء، والحوض ما بنى منه في الأكثر وقوله: يشرع أي يدخل فيه، وقوله: فأذاه أي بإخراجه ففيه مضاف مقدّر، وأصبح من الصباحة بالموحدة وهي الجمال، وقوله: فأذاه إلى بركة يخالف قوله: بالساحل فيما أن يكون ألقاه أولاً إلى الساحل ثم بعد ذلك إلى البركة أو يراد بالساحل الطرف والجانب مطلقاً وهو الأولى وإليهما سيشير المصنف رحمه الله. قوله: (أي محبة كائنة مني) فالجار والمجرور صفة لها، وزرعها في القلوب استعارة لإظهارها وإيجادها كما قلت:

أنبتت حبة الفؤاد بقلبي لك حباً ما شأنه تبذير...

وعدم الصبر لانجذاب القلوب له، وقوله: أي أحببتك الخ فالمعنى على هذا أنّ الملقي

اللفظ أنّ اليم ألقاه بساحله وهو شاطئه لأنّ الماء يسحله فالتقط منه لكن لا يبعد أن يؤوّل الساحل بجانب فوهة نهره ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي﴾ ولتربي ويحسن إليك وأنا راعيك وراقبك والعطف على علة مضمرة مثل ليتعطف عليك أو على الجملة السابقة بإضمار فعل معلل

محبة الله تعالى ومحبة العباد له لأنّ من أحبه الله أحبه الناس كما ورد في الحديث، وعلى الأوّل الملقى محبة الناس التي هي من الله لأنه ركزها في القلوب حتى أحبه فرعون وكل من أبصره كذا قروره في الكشف وشروحه واعترض عليه بأنّ وجه التخصيص غير ظاهر، فإنه على تقدير الوصفية يجوز أن يكون معناه أحببتك بأن يراد ألقيت عليك محبة كائنة من محباتي، وعلى التعلق بألقيت يكون المعنى ألقيت عليك محبة الناس إلقاء ناشئاً مني لا سبب له غير تفضلي وإحساني، وما ذكره وإن تراءى في بادئ النظر لكن الظاهر أنه لا وجه له فإنه إذا كان مستقراً يكون المعنى ألقيت عليك محبة كائنة مني والكائن من الله هو ما كان في غيره إذ لا فائدة في جعل صفته كائنة منه، ولذا احتاج هذا القائل إلى تقدير مضاف وهو من محباتي وهو مع ركاكته لا قرينة عليه، فتعين على هذا أنها محبة العباد، وأمّا إذا تعلق بألقيت فيفيد أنّ مبدأ الملقى له اتصال به فيكون صفته وكون الاتصال سبب الاتخاذ لا وجه له، فتعين بحسب الذوق ما ذكر فتدبر.

قوله: (وظاهر اللفظ أنّ اليم) معطوف على مجموع ما قبله من قوله: قيل الخ بيان لتأويل النظم لأنه مخالف لما في تلك الرواية بحسب الظاهر كما مرّ لأنّ فيه أنه ألقى بالبركة وما في النظم بالساحل فبين أنّ المراد بالساحل جنب طرف نهر فرعون مما يليه. قوله: (لأنّ الماء يسحله) أي يقشره ويحفره من سحل الحديد إذا برده فساحل للنسب ومعناه ذو سحل أي مسحول، وقيل: إنه تصوّر منه أنه يسحل الماء أي يفترقه ويضيّعه أو هو من السحيل وهو النهيق لأنه يسمع منه صوت، وقوله فالتقط منه أي من الساحل معطوف على ألقاه ولكون الفاء للسببية لم يحتج إلى رابط أو فيه رابط وهو عوده على ما أضيف إلى ضمير اليم كما مرّ مراراً، وفوهة بضم الفاء وتشديد الواو المفتوحة وهاء مفتوحة بعدها تاء تأنيث كقبرة أعلى النهر والطريق كما في كتب اللغة ويجوز تخفيف واوه ساكنة. قوله: (ولتربي ويحسن إليك وأنا راعيك) لأنّ تصنع معناه يفعل بك الصنعة ومعناها الإحسان والتربية إحسان وأنا راعيك معنى قوله: على عيني وقرنه بالواو للإشارة إلى أنّ الجار والمجرور حال من المستتر في تصنع وليس صلته ومعنى راعيك حافظك وأصله من رعي الحيوان وهو حفظه إمّا بغذائه الحافظ لحياته أو يذب العدو عنه وكذا راقب معناه حافظ أيضاً من المراقبة، وفي نسخة من الكشاف رافيك بالفاء من رفوته إذا سكنت رعيه وعلى عيني هنا استعارة تمثيلية للحفظ والصون لأنّ المصون يجعل بمرأى وقال الواحدي الصحيح أنّ معناه لتربي على محبتي وإرادتي لأنّ جميع الأشياء بمرأى من الله قيل: وليس بذاك لأنه غفوك عن كونه تمثيلاً ولا يرد عليه ما ذكر لأنه مراده فتأمل؛ قيل وعلى بمعنى الباء لأنه بمعنى بمرأى مني في الأصل، وقوله والعطف الخ مثله وقع في مواضع والتأويلان

مثل فعلت ذلك، وقرئ ولتصنع بكسر اللام وسكونها والجزم على أنه أمر ولتصنع بالنصب وفتح التاء أي ويكون عملك على عين مني لثلاث تخالف به عن أمري ﴿إِذْ تَمْشِي أُخْتُكَ﴾ ظرف لألقيت أو لتصنع أو بدل من إذ أوحينا على أن المراد بها وقت متسع ﴿فَقَوْلُ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ مَن يَكْفُلُهُ﴾ وذلك لأنه كان لا يقبل ثدي المراضع فجاءت أخته مريم متفحصة خبره فصادفتهم يطلبون له مرضعة يقبل ثديها فقالت: هل أدلكم فجاءت بأمه فقبل ثديها ﴿فَرَجَعْتَكِ إِلَيْهِ أُنْثَىٰ﴾ وفاء بقولنا إنا رآوه إليك ﴿كَيْ نَفَرَ عَيْنَهَا﴾ بلقائك ﴿وَلَا تَحْزَنْ﴾ هي بفراقك أو أنت بفراقها وفقد إشفاقها ﴿وَقَلَّتْ نَفْسًا﴾ نفس القبطي الذي استغاثه عليه الإسرائيلي ﴿فَنَجَّيْنَاكَ مِنَ الْغَمِّ﴾ غم قتله خوفاً من عقاب الله تعالى واقتصاص فرعون بالمغفرة والأمن منه بالهجرة إلى مدين ﴿وَفَنَّاكَ فُتُونًا﴾ وابتليتك ابتلاء أو أنواعاً من الابتلاء على أنه جمع فتن أو فتنة على ترك الاعتداد بالتاء كحجوز وبدور في حجة وبدرة

مشهوران فيه وقد مرّ تفصيله، وقوله: معلل أي بهذه العلة وهي لتصنع. قوله: (وقرئ ولتصنع الخ) وهو معطوف على قوله: فليلقه كما في اللوامح فلا عطف فيه للإنشاء على الخبر وأمر المخاطب باللام شاذ لكونه مجهولاً هنا وأصله الغيبة نحو ليصنع زيد وعمرو وهو جائز فيه فلما نقل إلى المجهول للاختصار أبقى على حاله كما في لتعن بحاجتي جاز فيه ذلك، ويحتمل أنها لام كي سكنت تخفيفاً ولم يظهر فتح العين للإدغام وهذا حسن جداً وقوله: ولتصنع أي قرئ به وفيه التأويل السابق، وقوله: على عين مني هو تمثيل كما مرّ. قوله: (طرف لألقيت أو لتصنع الخ) في الكشف كونه بدلاً أوفق لمقام الامتنان لما فيه من تعداد المنة على وجه أبلغ ولما في تخصيص الإلقاء والتربية بزمان مشي الأخت من العدول عن الظاهر فقيل: كان محبوباً محفوظاً ثم أولى الوجهين جعله ظرفاً لتصنع وأما إضمار اذكر فضعيف وتبع فيه صاحب الانتصاف لأنّ زمان التربية هو زمان رده إلى أمه وأما إلقاء المحبة قبله، وقد قيل عليه أنّ آل فرعون كانوا يربونه أيضاً بغير الارتضاع من حين الالتقاط فالزمان متسع أيضاً فلا غبار عليه فتأمل. قوله: (المراد بها وقت متسع) فيتحدان وتصح البدلية فلا يكون من إبدال أحد المتغايرين الذي لا يقع في فصيح الكلام ويكفله بمعنى يربيه ومتفحصة أي طالبة للوقوف على خبره وتقرّ عينها بمعنى تسرّ، وقوله: هي إشارة إلى أنّ المستتر ضمير الام وقدمه لظهوره إذ حزن الطفل غير ظاهر ولتعيينه في سورة القصص لقوله: بعده ولتعلم أنّ وعد الله حق وإن كان النظم لا ياباه هنا فلذا ذكره تكثيراً للفائدة فلا غبار عليه كما توهم نعم توافقهما أولى لأنّ القرآن يفسر بعضه بعضاً، وقوله: غمّ قتله أي الغم الناشئ من قتله لما ذكر واقتصاص بالجرّ عطف على عقاب، وبالمغفرة متعلق بنجيناك ومدين قرية شعيب عليه الصلاة والسلام. قوله: (وابتليتك ابتلاء الخ) ففعول مصدر المتعدي وإن كان الأكثر فيه أن يكون مصدر اللزوم، وقوله: على ترك الاعتداد لأنها في حكم الانفصال وإنما ذكره لأنّ فعولاً مطرد في جمع فعل دون فعلة فما سمع منه جار على هذا التقدير كحجزة بضم فسكون وزاي معجمة وهي ما يوضع

فخلصناك مرة بعد أخرى، وهو إجمال لما ناله في سفره من الهجرة عن الوطن ومفارقة الآلاف والمشي راجلاً على حذر وفقد المزاد وأجر نفسه إلى غير ذلك أوله ولما سبق ذكره ﴿فَلَيْتَ سَيْنِينَ فِي أَهْلِ مَدْيَنَ﴾ لبثت فيهم عشر سنين قضاء لا وفي الأجلين ومدين على ثمان مراحل من مصر ﴿ثُمَّ جِئْتَنَا عَلَىٰ قَدَرٍ﴾ قدرته لأن أكلمك وأستنبئك غير مستقدم وقته المعين ولا متأخر أو على مقدار من السن يوحى فيه إلى الأنبياء ﴿يُمُوسَىٰ﴾ كزره عقيب ما هو غاية الحكاية للتنبية على ذلك ﴿وَاصْطَفَيْتَكَ لِنَفْسِي﴾ واصطفيتك لمحبتتي مثله فيما حوَّله من

فيه تكة السراويل ونحوها والبدره مقدار من النقد معروف. قوله: (فخلصناك مرة بعد أخرى) فهو من فتن الذهب بالنار إذا خلصه من غشه بالسبك ولذا يستعمل في الخير والشر كالابتلاء، ولذا يقال: بلاء حسن وإنما فسره به لأن الكلام في ذكر ما أمتن الله به عليه، وقوله: مرة بعد أخرى ظاهر على أنه جمع وعلى غيره من السياق والتفعيل، وقوله: وهو أي قوله فتنناك فتوناً، والآلاف جمع ألف بالمد ككافر وكفار وفي نسخة الألف بمعنى المألوف والمراد الأصحاب الذين ألفهم وعلى حذر أي خوف من فرعون، وقوله: وأجر بالمد فعل ماض معطوف على ما قبله معنى أي هاجر وأجر، ويصح عطفه على ناله ويجوز أن يكون بصيغة المصدر وغير ذلك كضلاله الطريق ونحوه. قوله: (أوله) أي لما ذكر ولما سبق من وضعه في الثابوت والقذف في اليم والقتل ونحوه، قيل إنه يأبى الحمل على هذا عطف فتنناك على نجيناك المرتب بالفاء على قتلت نفساً لتقدم ما سبق ذكره على القتل وإن كان أثر سعيد بن جبير يؤيده وهذا غفلة عن قول المصنف رحمه الله كما في الأثر المروي: خلصناك فإن تقدم تلك الأمور لا ينافي تأخر الخلاص عن بقيتها والأمن منها وكيف يتوهم هذا وهو تفسير ابن عباس كما في الكشاف وهو من أهل اللسان الذين لا يخفى عليهم مثله وكذا ما قيل إنه لا يناسب مقام الامتتان ولولا ما ذكر لم يكن بين قوله: خلصناك، وقوله: وهو إجمال التثام أصلاً، قال الراغب: الفتن إدخال الذهب النار لتظهر جودته من رداءته ثم استعمل في العذاب وما يؤدي إليه وقد يراد به الاختبار كقوله: ولقد فتنناك فتوناً وجعلت الفتنة كالبلاء للخير والشر، وإن كانت في الثاني أظهر اهـ. محصله فأشار بقوله: ابتليناك إلى أنه بمعنى الاختبار بالإيقاع في شدة إذا صبر عليها خلص عنها فالإجمال باعتبار ما في ضمنه من الشدائد المختبر بها والتعقيب باعتبار النحاة والخلاص ولذا قرنه بالفاء فتدبر. قوله: (ليثبت فيهم عشر سنين) وفي أخرى ثمانياً وعشرين قيل: وهو الأوفق بكون سن نبوته على رأس الأربعين، وقوله: على ثمان مراحل هذا هو المعتمد لا ما وقع في بعضها ثلاث مراحل، وقوله: قدرته إشارة إلى أن القدر بمعنى التقدير والمراد به المقدره، والمعنى أنك جئت على وفق الوقت المقدر فيه استنبأوك بلا تقدم ولا تأخر عنه وكونه بمعنى المقدار من الزمان ضعيف، ولذا أخره لأن المعروف فيه القدر بالسكون لا التحريك والمراد به رأس الأربعين كما صرحوا به، وقوله: للتنبية على ذلك أي على ما ذكر أو على الانتهاء. قوله: (واصطفيتك لمحبتتي الخ) الاصطناع افتعال من الصنع بمعنى الصنعة أي

الكرامة بمن قرّبه الملك واستخلصه لنفسه ﴿أَذْهَبَ أَنْتَ وَأُخُوكَ بِقَابِقٍ﴾ بمعجزاتي ﴿وَلَا نَبِيًّا﴾ ولا تفترا ولا تقصرا وقرئ تنيا بكسر التاء ﴿فِي ذِكْرِي﴾ لا تنسياني حيثما تقلبتما وقيل في تبليغ ذكري والدعاء إليّ ﴿أَذْهَبَا إِلَيَّ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى﴾ أمر به أولاً موسى عليه الصلاة والسلام وحده وهاهنا إياه وأخاه، فلا تكرير قيل أوحى إلى هرون أن يتلقى موسى وقيل: سمع بمقبله فاستقبله ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيْسًا﴾ مثل هل لك إلى أن تزكى وأهديك إلى ربك فتخشى فإنه

جعله محلاً لإكرامه باختياره وتقريبه منه بجعله من خواص نفسه وندماته فاستعير استعارة تمثيلية من ذلك المعنى المشبه به إلى المشبه وهو جعله نبياً مكرماً كليماً منعماً عليه بجلائل النعم وخوّل بالخاء المعجمة بمعنى أعطاه، وقوله: بمعجزاتي كالعصا وبياض اليد وحل العقدة مع ما استظهره على يده، ولا داعي لحملها على اليد والعصا والقول بأنّ الجمع أطلق على المشى أو أنّ العصا تشتمل على آيات. قوله: (ولا تفتروا ولا تقصروا الخ) هو مضارع من الونى وهو الفتور والقراءة بكسر التاء لاتباع النون وهو يتعدى بفي وعن، وزعم ابن مالك أنه يكون من أخوات زال وانفك، وقوله: حيثما تقلبتما أي في أيّ مكان تحركتما وثقلتما فيه وهذا يفهم من ذكره بعد الأمر بالذهاب فإنك إذا قلت سر ولا تنس فالمراد في مدة مسيرك ولا وجه لما قيل إنه يفهم من جعل الذكر ظرفاً لهما كما لا يخفى، وقوله وقيل في تبليغ ذكري في الكشف الذكر يطلق مجازاً على العبادة وتبليغ الرسالة من أجلها فلذا أطلق عليه مجازاً قيل: وظاهر كلام المصنف رحمه الله أنه على تقدير مضاف، ومنهم من أرجعه إلى ما في الكشف وهو الظاهر من قوله: والدعاء إليّ وهو المناسب لقوله: وقيل فتدبر. قوله: (أمر به أولاً الخ) قيل عليه أنه خطأ وكان حقه أن يذكر عند قوله: اذهب أنت وأخوك، كقوله: ولا تنيا فإنه لم يؤمر وحده فيهما، وأجيب بأنّ المراد دفع توهم التكرار الناشئ من ذكر من يذهب إليه مع التعليل وإنما هو في قول: ﴿أَذْهَبَ إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى﴾ [سورة طه، الآية: ٢٤] فقوله: أمر به معناه بالذهاب إلى فرعون الطاغى فمحل ذكره هنا لا فيما قبله، ويؤيده قوله: أَوْلَا فَإِنَّ قَوْلَهُ: اذهب أنت وأخوك ثان لا أوّل ولذا قيل إنّ الثاني أمر بالذهاب لعموم أهل دعوته وهذا أمر بالذهاب إلى فرعون خاصة وأما كون قوله: ولا تنيا من قبيل قوله وإذ قتلتم نفساً على أنّ المأمور موسى عليه الصلاة والسلام وحده وذكر هرون لأنه تابع له فجعل الخطاب مع موسى خطاباً معه كما نقل عن القفال رحمه الله فلا يخفى بعده، وكذا كون اذهب أنت وأخوك أمراً بذهاب كل منهما على الانفراد متفرّقين وهذا بخلافه أو أنّ الأوّل يحتمله فدفع الاحتمال بهذا فلا تكرر فيه لأنّ دلالة التثنية على الاجتماع غير مسلمة. قوله: (إلى هرون) الظاهر أنه وحي حقيقي لا إلهام، وقوله بمقبله بضم الميم وفتح الباء مصدر ميميّ بمعنى الإقبال أو اسم مكان وإقباله من الطور إلى مصر، ويحتمل ذهاب هرون للطور والمقصود بيان اجتماعهما حتى يؤمرا بالذهاب. قوله: (مثل هل لك إلى أن تزكى) سيأتي تفسيره وهذا ظاهر غاية والظهور في اللين ولذا خصه بالذكر، وقوله: مثل إشارة إلى عدم انحصاره فيما ذكر فيشمل قوله: فقولا إنا رسولا ربك فلا وجه

دعوة في صورة عرض ومشورة حذراً أن تحمله الحماقة على أن يسطو عليكما أو احتراماً لما له من حق التربية عليك وقيل: كنياه وكان له ثلاث كنى أبو العباس وأبو الوليد وأبو مرّة، وقيل: عداه شاباً لا يهرم بعده وملكاً لا يزول إلا بالموت ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ متعلق باذها أو قولاً أي باشراً الأمر على رجائكما وطمعكما أنه يثمر ولا يخيب سعيكما فإنّ الراجي مجتهد والآيس متكلف والفائدة في إرسالهما والمبالغة عليهما في الاجتهاد مع علمه بأنه لا يؤمن إلزام الحجة وقطع المعذرة وإظهار ما حدث في تضاعيف ذلك من

لما قيل إنه يرده قوله فقولا الخ مع أنه ذكر في تفسير هذه الآية أنها تفصيل لقوله: فقولا له قولاً ليناً الخ. قوله: (في صورة عرض) بسكون الراء أي عرض عليه ذلك من غير أمر ليهتدي، ومشورة بفتح الميم وضم الشين وسكون الواو كمثوبة وهو الأفضح، ويجوز سكون الشين مع فتح الواو، ومعناها المشاورة، وقوله: حذراً لتعليل لقوله: فقولا له قولاً ليناً، أو لكونه في صورة العرض لأنه بمعناه وأن يسطو أي يبطش بهما، وقوله أو احتراماً أي تعظيماً منهما لحقه على موسى بتربيته وعلى هرون بتربية أخيه. قوله: (وقيل كنياه) أي خاطباه بكنيته وهي ما ذكر وزيد فيها أبو الصعب، ومرّضه لأن الكنية تدلّ على التعظيم لا على اللين ولا وجه لتخصيص القول اللين بها، وما قيل إنه لا بدّ من زيادة قول أو لقباه بفرعون مثلاً فإنه لقب كل من ملك مصر أو القبط لأنه المخاطب به في القرآن فيه نظر لأنّ دلالة اللقب على التعظيم غير مسلمة لقوله: ﴿ولا تنابدوا بالألقاب﴾ [سورة الحجرات، الآية: ١١] وقد قيل:

ولا ألقبه والسوأة اللقبا

كما سيأتي وكيف يعظم بدعوته ملكاً من يدعي الربوبية وأمّا عدم حكايته في القرآن فلا تدلّ على عدم وقوعه كما لا يخفى وادّعاء أنه يعلم بطريق الدلالة غير مسلم. قوله: (متعلق باذها) المراد أنه متعلق به مع ما بعده تعلقاً معنوياً إذ بمجرد الذهاب لا يحصل له تذكّر وخشية وكونهما لهما مهابة يقع بها في قلبه ما ذكر ليس بشيء إلا أنه على هذا ليس بينه وبين ما بعده كبير فرق ففعل المراد بالذهاب بالآيات كما يدلّ عليه ما قبله. قوله: (باشراً الأمر على رجائكما وطمعكما الخ) إشارة إلى أنّ الرجاء منهما لا من الله فإنه لا يصح منه، وقد مرّ تحقيقه، وقوله: أنه الضمير إمّا للأمر أو للرجاء أو للشأن ويثمر بمعنى يفيد وقد تنازع هو ويخيب سعيكما وقوله: فإنّ الراجي الخ يعني أنه أمرهما بما ذكر مع الرجاء ليجتهدا ويجدا فيه لأنه شأن الراجي بخلاف من آيس من شيء فإنه لا يجتد فيه ولا يباشره مباشرة تامّة عن صميم قلب. قوله: (والفائدة في إرسالهما الخ) إرسالهما من قوله: اذها الخ والمبالغة من قوله لعله الخ، كما مرّ وهذا ردّ على الإمام رحمه الله في قوله: هذا التكليف لا يعلم سرّه إلا الله لأنه لما علم أنه لا يؤمن قط كان إيمانه ضدّاً لذلك العلم الذي يمنع إيمانه فيكون سبحانه عالماً باستحالة إيمانه فكيف أمر موسى عليه الصلاة والسلام بذلك الرفق وكيف بالغ في الأمر بتلطف دعوته إلى الله مع علمه بامتناع حصول ذلك منه فلا سبيل في أمثال هذا المقام لغير التسليم

الآيات والتذكر للمتحقق والخشية للمتوهم ولذلك قدم الأول أي إن لم يتحقق صدقكما ولم يتذكر فلا أقل من أن يتوهمه فيخشى ﴿قَالَ رَبَّنَا إِنَّا نَخَافُ أَنْ يُفْرَطَ عَلَيْنَا﴾ أي يعجل علينا بالعقوبة ولا يصبر إلى تمام الدعوة وإظهار المعجزة من فرط إذا تقدم ومنه الفارط وفرس فرط يسبق الخيل، وقرئ يفرط من أفرطته إذا حملته على العجلة أي تخاف أن يحمله حامل من استكبار أو خوف على الملك أو شيطان إنسي أو جنّي على المعالجة بالعقاب ويفرط من الإفراط في الأذية ﴿أَوْ أَنْ يَطْفَنِي﴾ أن يزداد طغياناً فيتجرأ إلى أن يقول فيك ما لا ينبغي لجرأته وقساوته وإطلاقه من حسن الأدب ﴿قَالَ لَا نَخَافُكَ إِنِّي مَعَكُمْ﴾ بالحفظ والنصر ﴿أَسْمِعْ وَأَرْئِ﴾ ما يجري بينكما وبينه من قول وفعل فأحدث في كل حال ما يصرف شره

وترك الاعتراض ولا شبهة في أنّ في أفعاله حكماً ومصالح تترتب عليها، وإنّ العقل طالب الوقوف عليها بقدر الإمكان ولا ضير في عدم الوقوف على بعضها، وهذا مما اتفق عليه أهل السنة وغيرهم فلا وجه لما قيل إنه مناسب لمذهب الاعتزال ولا تخصيص لفرعون بهذا حتى يقال: كم من جبار طاع لم يرسل إليه فإنه من الأوهام الواهية. قوله: (والتذكر للمتحقق الخ) حاصله أن التذكر والخوف داعيان إلى الإيمان إلا أنّ الأول للراسخين المتحققين صدق الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ولذا قدم والخشية لمن يتوهمه فالمعنى بإشراه على رجاء تحقق فرعون صدقكما فيتذكر ويتعظ أو يتوهمه فيخشى. قوله: (أن يعجل علينا الخ) قيل إنه يرده قوله تعالى: ﴿ونجعل لكما سلطاناً فلا يصلون إليكما﴾ [سورة القصص، الآية: ٣٥] فإنه مذكور قبل قولها هذا وهو يدل على حفظهما عن عقوبته ورد بأنه تفسير مأثور عن كثير من السلف كمجاهد فلا ينبغي المبادرة لرده ولا تعيين في قوله: فلا يصلون إليكما فيجوز أن يكون معناه فلا يصلون إلى إلزامكما بالحجة مع أن تقدّمه غير معلوم ولو قدّم في الحكاية لا سيما والواو لا تدلّ على ترتيب مع أنه قدم في تفسير قوله: فقولا له قولاً لينا ما ينافيه والفارط المتقدم للمورد والمنزل وفرس فرط بضميتين معناه ما ذكر وفي القاموس أنه بفتحيتين فليحرر وقوله: وقرئ يفرط أي بضم الياء وفتح الراء وفي القراءة الآتية بكسرها، وقوله: أن يزداد طغياناً لأنّ أن للاستقبال والطغيان صفة له قبل ذلك لقوله إنه طغى فلا بدّ من تأويله بما ذكر أو بطغيان مخصوص كما أشار إليه بقوله: فيتجرأ أي يحصل له جرأة وجسارة على الله وفي كلامه إشارة إلى أنّ فاعل يفرط ضمير فرعون، وقيل هو راجع إلى القول المفهوم من السياق. قوله: (وإطلاقه) بالرفع أي إطلاق يطفى إذ لم يقيد بقوله: عليك أو علينا قيل وجوز جرة عطفاً على جرائته أي لكونه غير مقيد بحسن الأدب مع الله أو معنا، ومثله داع إلى التخطي عن حدّه والوجه الأول وهو المذكور في الكشف. قوله: (بالحفظ والنصر) إشارة إلى ما قاله الإمام من أنّ كونه معهما عبارة عن الحراسة والحفظ كما يقال: الله معك على سبيل الدعاء، وأكد ذلك بقوله: ﴿أسمع وأرى﴾ كما أشار إليه المصنف بقوله: فأحدث الخ. قوله: (ما يجري بينكما الخ) عدم ذكر المفعول إمّا بتنزيله منزلة اللازم أو لقصد العموم بتقديره عاماً لعدم قرينة

عنكما ويوجب نصرتي لكما ويجوز أن لا يقدر شيء على معنى أنني حافظكما سامعاً مبصراً والحافظ إذا كان قادراً سمياً بصيراً تمّ الحفظ ﴿فَأَنبَأَهُ فُقُولًا إِنْآ رَسُوْلًا رَبِّكَ فَاَرْسِلْ مَعَنَا بَنِي إِسْرَائِيْلَ﴾ أطلقهم ﴿وَلَا تُعَذِّبَهُمْ﴾ بالتكاليف الصعبة وقتل الولدان فإنهم كانوا في أيدي القبط يستخدمونهم ويتبعونهم في العمل ويقتلون ذكور أولادهم في عام دون عام، وتعقيب الإتيان بذلك دليل على أن تخليص المؤمنين من الكفرة أهم من دعوتهم إلى الإيمان ويجوز أن يكون للتدرّج في الدعوة ﴿قَدْ جِئْنَاكَ بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكَ﴾ جملة مقرّرة لما تضمنه الكلام السابق

الخصوص كما تقول الله خالق أي كل شيء أو بحذفه وهو خاص لدلالة القرينة عليه إيجازاً فقوله: ما يجري الخ إشارة إلى تقدير مفعول خاص بقرينة السياق أو عام بقدر الحاجة لا من كل الوجوه حتى يقال: تخصيصه بما جرى ينافيه. قوله: (ويجوز أن لا يقدر شيء الخ) إشارة إلى الوجه الثالث وتنزيله منزلة اللازم من غير نظر إلى المفعول لأنه تميم لما يستقل به الحفظ وليس من باب أن يرى مبصر ويسمع واع على ما أظنّ فتأمل؛ وقوله: أطلقهم فهو من قولهم: أرسلت الصيد إذا أطلقته. قوله: (وتعقيب الإتيان بذلك الخ) إنما جعله معقّباً على الإتيان دون دعوى الرسالة الدال عليه قوله: إنا رسولا ربك مع أنه الظاهر لأنه من جملة مقول القول المتعقب فيكون متعقباً عليه أيضاً وهو المقصود وقوله: إنا الخ في نية التأخير ولو كان متعقباً على ما قبله لكان لمنع القبط لبني إسرائيل عن اتباعه فتأمل. قوله: (تخليص المؤمنين من الكفرة الخ) قيل: تعقيب دعوى الرسالة بإطلاق بني إسرائيل لما فيه من إزالة المانع عن دعوتهم واتباعهم، وهي أهم من دعوة القبط فلا دلالة فيه على ما ذكر مع أنه تقدّم في سورة يونس أنه ما آمن لموسى عليه الصلاة والسلام إلا ذرية وأولاد من قومه فلا يكون المخلصون مؤمنين، وردّ بأن السياق هنا لدعوة فرعون ودفع طغيانه وكون ما آمن به أولاً إلا الذرية لا ينافي كونهم مؤمنين بغيره من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وقد قال المصنف رحمه الله: هناك أن عدم إجابته له لخوفهم من فرعون وهو يدلّ على إيمانهم في الباطن. قوله: (ويجوز أن يكون للتدرّج في الدعوة) بأن يأمره بما لا يشق عليه من إطلاق الأسرى ثم يأمره بتبديل اعتقاده أو لاتباعه قومه ثم يتبعه فرعون والقبط. قوله: (قد جئناك الخ) أتى بقدر لتحقيقه وتأكيده فإن قيل إنها تدلّ على التوقع مع الماضي كما في قد قامت الصلاة قيل: لا مانع منه ولأنه إذا ذكرت الرسالة توقع ذكر ما يدلّ عليها ويثبتها وفيه كلام في المغني وشروحه، وقوله: جملة مقرّرة الخ أي مؤكدة. ومبينة لما في من الكلام الأوّل من دعوى الرسالة في قوله: إنا رسولا ربك بذكر الدليل المثبت لها وهي جملة مستأنفة استثنافاً بيانياً كأنه قيل بم يعلم ذلك ونحوه والاستئناف لا ينافي ذلك وإنما قال: لما تضمنه لأنها لا تقرّر قوله: أرسل الخ، وقوله: من دعوى الرسالة بيان لما كان بيناه، وأما كونه بياناً للكلام السابق وما تضمنه هو المعجىء بالآية التي لا تنفك عن الرسالة والتضمن هنا بمعنى الدلالة الالتزامية فتكلف ظاهر فإن قلت إذا كان هذا تقريراً لقوله إنا رسولا ربك، كان ينبغي أن يقرن به قلت قد أشار المصنف إلى دفعه في قوله: وتعقيب الإتيان الخ فلا حاجة إلى القول بأنه من تنمة دعوى الرسالة. قوله: (معه آيتان) أي العصا واليد بل

من دعوى الرسالة وإنما وحد الآية وكان معه آيتان لأن المراد إثبات الدعوى ببرهانها لا الإشارة إلى وحدة الحجة وتعددها وكذلك، وقوله: قد جئتكم بينة فأت بآية قال: أو لو جئتكم بشيء مبين ﴿وَالسَّلَامُ عَلَىٰ مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَىٰ﴾ وسلام الملائكة وخزنة الجنة على المهتدين أو السلامة في الدارين لهم ﴿إِنَّا قَدْ أُوحِيَ إِلَيْنَا أَنَّ الْعَذَابَ عَلَىٰ مَنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ﴾ أن عذاب المشركين على المكذبين للرسول ولعل تغيير النظم والتصريح بالوعيد والتوكيد فيه لأن

آيات كما مرّ يعني مقتضى المقام بعد الدعوى أن يذكر أن له حجة وبرهاناً على مدّعه من غير تعرّض لوحده وكثرته فلذا أفرد في هذه الآية ونظائرها ولو ذكر تعدده كان فضولاً. قوله: (وسلام الملائكة الخ) في الكشف يريد وسلام الملائكة عليهم الصلاة والسلام الذين هم خزنة الجنة على المهتدين وتوبيخ خزنة النار والعذاب على المكذبين وتحقيقه كما في بعض الشروح أنه جعل السلام تحية خزنة الجنة للمهتدين المتضمنة لوعدهم بالجنة، وفيه تعريض لغيرهم بتوبيخ خزنة النار المتضمن لوعيدهم بعذابها لأن المقام للترغيب فيما هو حسن العاقبة وهو تصديق الرسل عليهم الصلاة والسلام والتنفير عن خلافه فلو جعل السلام بمعنى السلامة، كما في قول عيسى ﷺ: عليّ يوم ولدت الخ لم يفد أن ذلك في العاقبة وما قيل أن الدليل على أنه ليس بتحية أنه ليس ابتداء إلقاء ليس بشيء لأنه لم يجعل تحية موسى عليه الصلاة والسلام بل تحية الملائكة فما قيل إنه لا إشعار في اللفظ بهذا التخصيص مع مخالفته لما مرّ في قوله: والسلام عليّ يوم ولدت الآية غير مسلم. قوله: (أو السلامة في الدارين لهم) فالسلام مصدر بمعنى السلامة كالرضاع والرضاعة، وقوله: لهم إشارة إلى أنّ على بمعنى اللام على هذا الوجه كما ورد عكسه في قوله لهم: اللعنة والحروف كثيراً ما تتقارض، وقد حسنه هنا مقابلة المشاكلة في قوله: على من كذب فلا وجه لاستبعاده. قوله: (إنّ عذاب المشركين الخ) في عبارته قلق وركاكة وقد اختلفت النسخ وضبطها والمشهور فيها المشركين بشين معجمة وراء مهملة وكاف جمع مشرك والمراد به هنا مطلق الكافر فإنه أحد معنيه ومراده دفع ما يتوهم من حصر العذاب فيهم مع أنّ غيرهم معذب بأنه إنما يفيد إذا كان التعريف للجنس أو الاستغراق أما إذا كان للعهد والمراد به العذاب المعدّ للكفرة وهو المخلد فلا يفيد ولو سلم فلا محذور فيه كما إذا جعلته للاستغراق الادعائي مبالغة وهذا معنى قول الإمام المراد من هذا العذاب العذاب الدائم فكان العذاب المتناهي عنده كلا عذاب وللنظر إلى ظاهرها قال ابن عباس رضي الله عنهما إنها أرجى آية في القرآن، ووقع في بعض النسخ المنزلين بالنون والزاي المعجمة واللام ففي بعض الحواشي بالثنائية وفتح الميم ثنية منزل، والمراد بهما الدنيا والآخرة وجعله مفهوماً من مقام التهديد والإطلاق، وهذا يناسب تفسير السلام الثاني وظاهر كلام بعضهم أنه حينئذ منزل بضم الميم أي منزلي العذاب وهم خزنة النار لوقوعه في مقابلة خزنة الجنة وهو بعيد جداً، والمعول على النسخة الأولى عندهم، وقوله: على المكذبين الخ إشارة إلى أنّ من للعموم ولم يقل والمتولين لدخولهم فيهم. قوله: (ولعل تغيير النظم) إذ كان الظاهر أن ينفي السلام عن غيره،

التهديد في أول الأمر أهم وأنجع وبالواقع أليق ﴿قَالَ فَمَنْ رَبُّكُمَا يُنْمِتُونَ﴾ أي بعدما أتياه وقال له: ما أمرا به ولعله حذف لدلالة الحال عليه فإن المطيع إذا أمر بشيء فعله لا محالة، وإنما خاطب الاثنين وخص موسى عليه الصلاة والسلام بالنداء لأنه الأصل وهرون وزيره وتابعه، أو لأنه عرف أن له رتبة ولأخيه فصاحة فأراد أن يفحمه ويدل عليه قوله: أم أنا خير من هذا الذي هو مهين ولا يكاد يبين ﴿قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ مِنَ الْأَنْوَاعِ ﴿حَلَقَهُ﴾ صورته وشكله الذي يطابق كماله الممكن له، أو أعطى خلقته كل شيء يحتاجون إليه ويرتفقون به وقدّم المفعول الثاني لأنه المقصود بيانه، وقيل أعطى كل حيوان نظيره في الخلق والصورة زوجاً وقرئ خلقه صفة للمضاف إليه أو المضاف على شذوذ فيكون

والوعيد هو العذاب والتوكيد بأنّ وقد، وأول الأمر أي أمر الدعوة أنجع أي أنفع وأوفق وأليق بالواقع لأنه معذب لإصراره على كفره وطغيانه وهذا لا ينافي ما مرّ في قوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيْنًا﴾ [سورة طه، الآية: ٤٤] لأنه لم يوجه بهذا ولم يصرّح بأنه له ولذا قدّم الترغيب فيه على الترهيب. قوله: (أي بعد ما أتياه وقال له الخ) خطابهما وجهه ظاهر لأنّ الكلام معهما وأما كونه لم يقل من ربي فأظهر لأنه لا يعترف بالربوبية في الظاهر، وقوله: لأنه الأصل أي في الدعوة والرسالة ويحتمل أنه لأنه يزعم أنه ربه لتربيته له فهذا أوفق بتليسه على الأسلوب الأحمق، ويجوز أنه لتكبره عن أن يخاطب هرون. قوله: (أو لأنه عرف أن له رتبة) قيل: يرده ما شاهده منه عليه الصلاة والسلام من حيث البيان القاطع لطمعه الفارغ وأما قوله: ولا يكاد يبين فمن غلّوه في الخبث والذعة، وليس بشيء لما مرج من أنها لم تذهب بالكلية عند كثير من المفسرين، وحسن بيانه بقطعية حججه وهو لا ينافي الرتبة، ويفحمه بمعنى يسكته وقوله: ويدل عليه أي على أنّ موسى خص بالخطاب لهذا الوجه وكونه من غلّوه لا ينافيه كما توهم ولا خفاء في وجه الدلالة كما توهم إذ ليس المراد بها الدلالة القطعية بل التأييد له كما هو دأبه.

قوله: (من الأنواع) إشارة إلى أن كل لعموم الأنواع لا لعموم الأفراد لثلا يلزم الخلف ويرد النقض بأن بعض الأفراد لم يكمل لعارض يعرض له، وفسر خلقه بمعنى مخلوقه بالصورة والشكل وهو الهيئة التي بها تشكله لأنّ نفس الخلق المصدرى ليس بمعطي ولأنه لا بدّ من تغاير المعطي وهو ما ذكر والمعطي له وهو المادّة والضمير لشيء لا لكل، والإضافة اختصاصية اتصالية. قوله: (وأعطى خلقته الخ) أي مخلوقاته فالخلق بمعنى المخلوق والضمير للموصول ويرتفقون بمعنى ينتفعون، وقوله: لأنه المقصود الخ إذ المقصود الامتتان به، وقوله: وقيل أعطى كل حيوان نظيره الخ فيختص بالحيوان بخلاف ما قبله ولذا مرّضه لأنه لا يلائم لفظة كل، واعترض عليه بأنّ من الحيوان ما يحصل بالتولد فلا نظير له ورد بأنّ كل للتكثير وهو كثير في كلامهم وبأنّ المصنف لم يرتضه حتى يرد عليه شيء بل هو يؤيد ترميضه وقيل: المراد من الزوج الأثنى لا الإزدواج فالمعنى أنه جعل كل حيوان ذكراً وأثنى والإضافة على هذا من إضافة المشبه للمشبه به. قوله: (وقرئ خلقه الخ) أي بصيغة الماضي المعلوم وكونه صفة

المفعول الثاني محذوفاً أي أعطى كل مخلوق ما يصلحه ﴿ثُمَّ هَدَى﴾ ثم عرّفه كيف يرتفق بما أعطى وكيف يتوصل به إلى بقائه وكماله اختياراً أو طبعاً وهو جواب في غاية البلاغة لاختصاره وإعراجه عن الموجودات بأسرها على مراتبها ودلالته على أنّ الغنيّ القادر بالذات المنعم على الإطلاق هو الله تعالى وأنّ جميع ما عداه مفتقر إليه منعم عليه في حد ذاته وصفاته وأفعاله ولذلك بهت الذي كفر وأفحم عن الدخّل عليه فلم ير إلاّ صرف الكلام عنه ﴿قَالَ فَمَا بَالُ الْقُرُونِ الْأُولَى﴾ فما حالهم بعد موتهم من السعادة والشقاوة ﴿قَالَ عَلِمَهَا عِنْدَ رَبِّي﴾ أي أنه غيب لا يعلمه إلاّ الله وإنما أنا عبد مثلك لا أعلم منه إلاّ ما أخبرني به ﴿فِي كِتَابٍ﴾ مثبت في اللوح المحفوظ ويجوز أن يكون تمثيلاً لتمكّنه في علمه بما استحفظه العالم وقيدته

لأنه شأن الجملة الواقعة بعد النكرات، وقوله: على شذوذ لأنّ الشائع في الاستعمال وصف مدخول كل والمفعول الثاني محذوف لقصد التعميم وهو ما يصلحه وجعله الزمخشريّ من باب يعطي ويمنع والمعنى لم يخله من إعطائه وإنعامه وهذا أبلغ معنى ما ذكره المصنّف أحسن صناعة، وموافقة للمقام. قوله: ﴿ثُمَّ عَرَفَهُ كَيْفَ يَرْتَفِقُ بِمَا أُعْطِيَ﴾ على العموم فيه تجوّز لأنّ كل شيء لا يوصف بالمعرفة وفي جري هذا على الوجه الأوّل تأمل؛ وقوله: في غاية البلاغة أي الحسن والفصاحة لأنها تستعمل بهذا المعنى ويصح أن يراد بها معناها المصطلح لمطابقتها لمقتضى المقام لما فيه من الإلزام والإفحام دفعة واحدة وإعراجه بمعنى إظهاره ودلالته، وقوله: عن الموجودات بأسرها هو مناسب للوجهين الأوّلين، وقوله: على مراتبها يفهم من الإضافة. قوله: ﴿وَدَلَّاهُ عَلَى أَنَّ الْغَنِيَّ الْقَادِرَ الْغَنِيَّ﴾ لأنّ الإنعام على الكل بالكل منه فيلزم أنه غنيّ قادر منعم على الإطلاق، وقيل: إنّ الشيء في الآية بمعنى المشيء فلو لم يكن تعالى غنياً قادراً بالذات لكان شيئاً بهذا المعنى أيضاً ولا شائي إلاّ هو فتكون قدرته مثلاً حادثة بالشيئة وهو باطل لأنّ القدرة صفة تؤثر على وفق تعلق الإرادة فيلزم وجودها حال فرض عدمها وفيه تأمل. قوله: ﴿فِي حَدِّ ذَاتِهِ الْغَنِيَّ﴾ لاندرجها تحت الشيء وصفاته على ما دلّ عليه قوله: خلقه وأفعاله من قوله: هدى وقوله: عن الدخّل عليه من قولهم دخل عليه بالبناء للمجهول إذا غلظ وصرف الكلام عنه بقوله: قال الخ. قوله: ﴿فَمَا حَالَهُمْ﴾ البال الفكر يقال: خطر ببالي كذا ثم أطلق على الحال التي يعتني بها وهو مراده ولا يثنى ولا يجمع إلاّ شذوذاً في قولهم بالات، وقوله: من السعادة والشقاوة يعني أنّ المسؤول عنه حالهم في الآخرة أي تفصيلاً وإلاّ فقد سبق إجماله في قوله والسلام على من اتبع الهدى وأنّ العذاب على من كذب وتولى، ولذا قرنه بالفناء لأنه تفصيل متفرّع على ذلك الإجمال. قوله: ﴿أَيُّهُ غَيْبٌ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ يجوز أن يكون الحصر والدلالة على كونه غيباً مستفاداً من معنى الكلام لأنه إذا كان عند الله فهو من المغيبات وهي لا يعلمها إلاّ الله، وأن يكون الغيب من عند الله لأنّ معناه في حفظه والمحفوظ مصان مغيب والحصر من المصدر المضاف المفيد للعموم، والاستغراق كما قرّره في ضربتي زبداً قائماً فالمعنى جميع علمها تفصيلاً عنده ولو علم شيئاً منه غيره لم يكن كذلك. قوله: ﴿مُثَبَّتٌ فِي﴾

بالكتابة، ويؤيده ﴿لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ والضللال أن تخطيء الشيء في مكانه فلم تهتد إليه، والنسيان أن تذهب عنه بحيث لا يخطر ببالك، وهما محالان على العامل بالذات ويجوز أن يكون سؤاله دخلاً على إحاطة قدرة الله تعالى بالأشياء كلها وتخصيصه أعضائها بالصور والخواص المختلفة بأن ذلك يستدعي علمه بتفاصيل الأشياء وجزئياتها، والقرون الخالية مع كثرتهم وتمادي مدتهم وتباعد أطرافهم كيف أحاط علمه بهم وبأجزائهم أحوالهم فيكون معنى الجواب أن علمه تعالى محيط بذلك كله، وأنه مثبت عنده لا يضل ولا ينسى

اللوح المحفوظ مرفوع تفسير لقوله في كتاب على أنه خبر بعد خبر والمثبت فيه وإن كان النقوش الدالة على الألفاظ الدالة على المعاني بمنزلة إثبات المعاني ولا حاجة إلى جعله حالاً من الضمير المستتر في قوله: عند ربي لإيهامه أن علمه تعالى بها مخصوص بتلك الحال أو ناشئ منه. قوله: (ويجوز أن يكون تمثيلاً) فيشبه علمه تعالى بتفاصيل الأمور علماً ثابتاً لا يتغير بمن علم شيئاً علماً متقناً وكتبه في جريدته حتى لا يذهب أصلاً فيكون قوله لا يضل ربي ولا ينسى ترشيحاً للتمثيل واحتراساً أيضاً لأن من يفعل ذلك إنما يفعله لخوف النسيان، والله تعالى منزّه عنه وإنما تثبت معلوماته في اللوح المحفوظ ليطلع عليها الملائكة فتعلم أن ما فيه معمول معلوم له فالكتاب على هذا بمعناه اللغوي وهو الدفتر لا اللوح المحفوظ فسقط ما قيل إنه إنما يستحسن هذا إذا لم يوجد اللوح فلا مجال للاستعارة أصلاً. قوله: (ويؤيده لا يضل ربي الخ) وجه التأييد ما عرفت من أنه ترشيح مناسب للمستعار منه، وأيضاً عدم الضلال والنسيان يناسب إتيان العلم لا كتابته فإن من يكتب قد يغيب عنه كتابه وينسى ما فيه، وقيل: وجه التأييد أن قوله: لا يضل الخ تذييل لتأكيد الجملة السابقة وعلى الأول هو تكميل لدفع ما يتوهم من أن إثباتها في اللوح لا يحتاجه إليه لاحتمال خطأ أو نسيان تعالى عنه فلا وجه لما قيل إن المصنف رحمه الله لم يتنبه لما قاله فحملة على التمثيل وإنما يظهر عدم تنبيهه لو اقتصر على احتمال التمثيل وليس كذلك ولا تأييد فيما ذكره أصلاً كيف وهو على الأول تأسيس وعلى هذا تأكيد كما اعترف به والتأسيس أولى، نعم ما ذكره من الاعتراض ساقط كما عرفت، وقوله: والضلال الخ محصله فقد الشيء وعدم معرفة مكانه وهو حاضر في الذهن، والنسيان أن يغيب عن الذهن وإن كان يعلم مكانه وأن تذهب وقع في نسخة وأن تذهب بدله، وقوله: على العالم بالذات أي على من علمه صفة ذاتية لا صورة عارضة قد يذهل عنها وليس المراد أن علمه عين ذاته كما هو مذهب المعتزلة. قوله: (ويجوز أن يكون سؤاله الخ) لما قال أولاً ولذلك بهت الذي كفر وأفحم عن الدخل عطف عليه وجهاً آخر يغايره بكونه دخلاً والفاء في محلها أيضاً لتعلقه بجواب موسى عليه الصلاة والسلام وإحاطة القدرة من قوله: أعطى كل شيء كما مر، وتخصيصه معطوف على الأشياء وهو مبني على التفسير الأول، وقوله: بأن ذلك متعلق بقوله دخلاً، واستدعاؤه للعلم ظاهر وتمادي المدة تباعدها، وتباعد أطرافهم بمعنى كثرتهم، وقوله: لا يضل أي عنه ولا ينساه، ويصح قراءة ينسى مجهولاً وهذا ما في الكشاف بعينه إلا أنه أسقط

﴿الَّذِي جَمَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ مَهْدًا﴾ مرفوع صفة لربي أو خبر لمحذوف أو منصوب على المدح وقرأ الكوفيون مهدياً أي كالمهد تتمهدونها وهو مصدر حمى به، والباقون مهاداً وهو اسم ما يمهد كالفراش أو جمع مهد ﴿وَسَلَّكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا﴾ وجعل لكم فيها سبلاً بين الجبال والأودية والبراري تسلكونها من أرض إلى أرض لتبلغوا منافعها ﴿وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ مطراً

منه قوله: ولا يجوز عليه الخطأ والنسيان كما يجوز أن عليك أيها العبد الذليل والبشر الضئيل إشارة إلى أن قوله لا يضل الخ على هذا من تمتة الجواب وفيه تعريض به يستلزم إبطال دعواه الربوبية ولذا أقيم الظاهر مقام المضممر وهو أمر حسن كان ينبغي ذكره، وتخصيص القرون الأولى عليه مع أولوية التعميم لعلم فرعون ببعضها وبذلك يتمكن من معرفة صدق موسى عليه الصلاة والسلام أن بين أحوالها، وقيل إنه لإلزام موسى ﷺ وتبكيته عند قومه في أسرع وقت لزعمه أنه لو عمم ربما اشتغل موسى عليه الصلاة والسلام بتفصيل علمه تعالى بها فتطول المدة ولا يتمشى ما أراد فسقط ما قيل إنه يأبى هذا الوجه تخصيص القرون الأولى من بين الكائنات فإنه لو أخذها بجملتها كان أظهر وأقوى في تمشية مراده. قوله: (مرفوع صفة لربي أو خبر لمحذوف الخ) قال الإمام معيناً لأحد الوجوه لأمر حجا كما قيل يجب الجزم بأنه خير مبتدأ محذوف إذ لو كان وصفاً أو نصباً على المدح لزم أن يكون من كلام موسى عليه الصلاة والسلام، وهو باطل فإن قوله: فأخرجنا حينئذ إماماً من كلام موسى أو من كلامه تعالى، ولا سبيل لهما لأن قوله: بعده كلوا وارعوا الخ لا يليق بموسى عليه الصلاة والسلام، والفاء تتعلق بما بعدها فلا يكون من كلام الله وما قبله من كلام موسى عليه الصلاة والسلام فلم يبق إلا أن كلام موسى ﷺ تم عند قوله: ولا ينسى وابتداء كلام الله من قوله: الذي جعل لكم الأرض الخ ورد بأنه يحتمل وجهين أحدهما ما ذكره الإمام كأنه تعالى لما حكى كلام موسى عليه الصلاة والسلام إلى قوله: لا يضل ربي ولا ينسى سئل ما أراد موسى بقوله: ربي فقال الذي الخ فهو استثناء بياني خير مبتدأ محذوف، والثاني أنه من كلام موسى عليه الصلاة والسلام وأنه لما سمع هذا من الله أدرجه بعينه في كلامه اقتباساً وسيأتي مثله في الزخرف أو يكون موسى عليه الصلاة والسلام وصفه تعالى على سبيل الغيبة فلما حكاه تعالى أسنده إلى نفسه لأن الحاكي هو المحكي عنه أو قوله: أخرجنا كقول خواص الملك أمرنا وفعلنا والمراد الملك ولا يخفى أن وقوع الاقتباس في القرآن لا وجه له مع أنه لا يكون إلا بالوجه الأخير فيتحد معه. قوله: (كالمهد) فهو تشبيه بليغ وتقدم له بسط في سورة البقرة، وقوله: سمي به أي جعل اسم جنس لما يمهد للصبى، وهو مفعول جعل الثاني إن كانت بمعنى صير وهو الظاهر أو حال إن كانت بمعنى خلق وجوز فيه الزمخشري بقاءه على مصدريته ونصبه بفعل مقدر من لفظه أي مهدها مهدياً بمعنى بسطها ووطأها والجملة حال من الفاعل أو المفعول، وإذا كان جمعاً فهو ككعب وكعاب والمشهور في جمعه مهود، وقوله: كالمهد متعلق بقوله: تتمهدونها مقدم عليه، وقيل: تتمهدونها صفة المهد لأنه معنى نكرة، وقوله: كالفراش أي معنى ووزناً. قوله: (لتبلغوا

﴿فَأَخْرَجْنَا بِدُونِهِ﴾ عدل به عن لفظ الغيبة إلى صيغة التكلم على الحكاية لكلام الله تعالى تنبيهاً

منافعها) إشارة إلى وجه ذكرها على سبيل الامتنان ولذا كرر ذكر لكم الدال على الانتفاع المخصوص بالإنسان بخلافه في الأول فإنه ذكر لبيان أن المقصود بالذات منها الإنسان وبه يظهر بلاغة ذكر المهد هنا. قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِ﴾ قال بعض المفسرين: إنزاله تعالى وإخراجه عبارتان من إرادته النزول والخروج لاستحالة مزاولة العمل في شأنه والفاء للتعقيب، فإن ثانية الإرادتين لا تتراخى عن الأولى وإن تراخى ثاني المرادين، وإنما قلنا إنها للتعقيب لأن معنى السببية علم من بانها، وقيل عليه إن الإنزال والإخراج عبارتان عن صفة التكوين عند الحنفية وهو منهم ولا يلزمه المزاولة كما قال مع أن تعقيب الإرادة الأولى للثانية ممنوع إن أريد بها الصفة الأزلية فإنه لا يعقل ذلك في الأزليات وإن أريد تعلقها التجدي فهو متراخ بحسب تراخي المرادين فالقول بالسببية والتأكيد أهون، ويمكن أن يحمل على التأسيس بأن يشبه التراخي بالتعقيب في أنه ترتب لا محالة ويعبر عنه بلفظه (أقول) لا خلاف بين الماتريدي والأشعرية في إثبات صفة قديمة هي مبدأ صفات الأفعال وإنما الخلاف في أنها عين القدرة كما أذعت الأشاعرة أو صفة أخرى مغايرة لغيرها من الصفات كما ذهب إليه الحنفية وعلى كل حال فالمقصود هنا الاستدلال عليه بأفعاله تعالى الواقعة في الخارج لا بالصفات الذاتية لأنه لا يعرف الله حتى يعترف بصفاته فلما لم يصح إرادة ذلك كما لا تصح إرادة المزاولة لأنه تعالى إنما أمره لشيء إذا أَرَادَهُ أَنْ يَقُولَ لَهُ: كُنْ فَيَكُونُ كان إسناد ذلك على معنى أنه تعلقت إرادته بإيجاده، وأما قوله: لا تعقيب بين الإرادتين فليس كذلك لأن لها تعلقات تعلقاً أزلياً بمعنى أنه أراد وقوعه في زمانه ولا تعقيب بين إرادة وإرادة فيه، وتعلقاً قبيل وقوعه بتهيئة أسبابه العادية كالمطر للنبات وبينهما تعقيب كما قيل إذا أراد الله شيئاً هباً أسبابه ولذا تطلق الإرادة على قرب الوقوع كقوله: جداراً يريد أن ينقض، وتعلقاً تنجيزياً مع أن قوله: وإن تراخى ثاني المرادين غير مسلم لأنه تعقيب عرفي إذ إيجاد النبات على أشكال لطيفة في مثل هذه المدة يعد تعقيباً كما ذكروه على أن بين الإرادتين باعتبار المرادين تعقيباً رتيباً مثل ضربته فانكسر ولك أن تقول إن الفاء لسببية الإرادة عن الإنزال والباء لسببية النبات عن الماء فلا تكرر كما في قوله تعالى: ﴿لَنُحْيِي بِهِ﴾ ولعل هذا أقرب. قوله: (عدل به الخ) عدل فعل مجهول وليس معلوماً والضمير لموسى عليه الصلاة والسلام كما قيل وإنما عبر به لأنه يحتمل أن يكون من كلام موسى ومن كلام الله كما مر تحقيقه ولم يذكر أن فيه التفتاتاً وافتناناً لأن فيه تردداً فقيل إنه ليس بالتفتات لأن الالتفات يكون في كلام متكلم واحد، وقيل إنه التفتات، وفي الكشف وجه الالتفات أن المصنف رحمه الله حملة على أن موسى عليه الصلاة والسلام حاك قوله تعالى: ﴿كَمَا هُوَ وَالِدٌ عَلَيْهِ﴾ قوله: الذي جعل لكم دون لنا وحكاه الله لنبينا ﷺ على ما حكاه موسى، وأما أن الله تعالى لما حكى غير العبارة لأن الحاكي هو المحكي فلا يصح لتوجيه الالتفات وإن ظن فتأمل. قوله: (على الحكاية لكلام الله) يحتمل أن المراد حكاية موسى عليه الصلاة والسلام لكلام الله بعينه ثم إن الله حكى ما

على ظهور ما فيه من الدلالة على كمال القدرة والحكمة وإيداناً بأنه مطاع تنقاد الأشياء المختلفة لمشيئته وعلى هذا نظائره كقوله: ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فأخرجنا به ثمرات مختلفاً ألوانها أم من خلق السموات والأرض وأنزل لكم من السماء ماء فأبنتنا به حدائق ﴿أَزْوَاجًا﴾ أصنافاً سميت بذلك لازدواجها واقتران بعضها ببعض ﴿مِنْ تَبَاتٍ﴾ بيان وصفة لأزواجاً وكذلك ﴿شَقَى﴾ ويحتمل أن يكون صفة لتبات فإنه من حيث إنه مصدر في الأصل يستوي فيه الواحد والجمع وهو جمع شتيت كمريض ومرضى أي متفرقات في الصور والأغراض والمنافع يصلح بعضها للناس وبعضها للبهائم فلذلك قال ﴿كُلُوا وَارْعَوْا أَنْفُسَكُمْ﴾ وهو حال من ضمير فأخرجنا على إرادة القول أي فأخرجنا أصناف النبات قائلين كلوا وارعوا والمعنى معدّيها لانتفاعكم بالأكل والعلف آذنين فيه ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَبْصَارِ﴾ لذوي العقول الناهية عن اتباع الباطل وارتكاب القباح جمع نهية ﴿مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ﴾ فَإِنَّ التراب أصل خلقة أول آبائكم وأول مواد أبدانكم ﴿فِيهَا نُعِيدُكُمْ﴾ بالموت وتفكيك الأجزاء

حكاه موسى لنبينا ﷺ فلا يكون فيه التفات عند بعضهم ويكون أدراجاً، وأما جعله اقتباساً فلا وجه له كما مر، ويحتمل أنه حكاية الله لكلام موسى عليه الصلاة والسلام بالمعنى وقد عرفت وجهه. قوله: (تنبيهاً على ظهور ما فيه) وجه التنبيه أنه لما عدل عن ضمير الغيبة إلى ضمير العظمة والتكلم دل على أن ما أسند إليه أمر عظيم وصدور عظام الأمور يدل على كمال القدرة والحكمة وأن حكمه مطاع لا يتخلف شيء عن إرادته فإن مثل هذا التعبير يعبر به الملوك والعظماء النافذ أمرهم ونهيهم، ويقوي هذا الفاء والماضي الدالان على السرعة والتحقق، واختلاف ذلك مع اتحاد المواد والأسباب الفلكية عند المثبتين لها أدل دليل عليه ومن لم يتنبه لهذا قال إن التنبيه يحصل لو قيل أخرج لأن كمال القدرة يتفرع على الإخراج إذ لم يفرق بين كمال القدرة والتنبيه عليه، وقوله: المختلفة من قوله شتى. قوله: (وعلى هذا نظائره الخ) أي ورد على هذا النمط من العدول ما وقع في غير هذه الآية من ذكر الإخراج وما هو بمعناه كالإنبات لهذه النكتة وإن لم يكن فيه حكاية كما هنا فالتشبيه ليس من كل الوجوه، وقوله: سميت أي أطلق عليها هذا اللفظ وقوله: وكذلك أي هو صفة أيضاً كالجازر والمجرور بمن البيانية، والضمير في قوله: فإنه للنبات توجيه لتوصيف المفرد بالجمع بأنه صالح لمعنى الجمعية لما ذكر، وشتى جمع شتيت وألفه للتأنيث، ونقل في شروح الكشاف عن الزمخشري أنه ليس على هذا الوزن إلا حتى ومتى اسم أبي يونس عليه الصلاة والسلام وهو غير ظاهر لأن فعلي كثير إلا أن يكون أراد أنه ليس على وزن فعلي مما عينه ولا مه تاء. قوله: (حال من ضمير الخ) أي من الفاعل وهو أنسب لأنه يدل على بذله المناسب للامتنان، ويصح أن يكون من المفعول أي مقولاً فيها فهي مقول قول هو الحال، وقوله: آذنين إشارة إلى أن الأمر للإباحة فليست وجهاً آخر كما توهم. قوله: (لذوي العقول الناهية) لأن من شأن العقل منع صاحبه عما لا يليق

﴿وَمِنهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى﴾ بتأليف أجزاءكم الممتدة المختلطة بالتراب على الصور السابقة وردّ الأرواح إليها ﴿وَلَقَدْ أَرَيْنَاهُ آيَاتِنَا﴾ بصرناه إياها أو عرّفناه صحتها ﴿كُلَّمَا﴾ تأكيد لشمول الأنواع أو لشمول الأفراد على أنّ المراد بآياتنا آيات معهودة وهي الآيات التسع المختصة

ولذا سمي عقلاً من العقال لمنعه أيضاً وتخصيصهم لأن معرفة كونها آيات دالة على خالقها مخصوص بالعقلاء، ولذا جعل نفعها عائداً إليهم في الحقيقة فقال: وارعوا فتنظروا، والنهاية بضم النون العقل ثم إنه ذكر قوله: منها خلقناكم الخ بعد ذكر النبات وما فيه من الآيات لدلالته على قدرته بإخراج هذه الأجسام اللطيفة من تراب كثيف وإخراجها من صندوق العدم إلى صفة التجلي كما تخرج الأبدان من صناديق القبور إلى سوق النشور فتأمل ما فيه من الحس إن كنت من أولي النهي؛ وقوله: أصل خلقة أول آبائكم تقدّم تقريره، وقوله: بتأليف أجزاءكم على القول بأنه ليس بإعادة للمعدوم كما بين في الأصول. قوله: (وردّ الأرواح إليها) أي ردها من مقرّها إلى الأبدان المخرجة من الأرض فليس فيه ما يدلّ على أنها بعد مفارقة الأبدان في الأرض وأنها مخرجة منها حتى يرد عليه شيء كما توهم مع أنه لا مانع منه عقلاً وشرعاً. قوله: (بصرناه إياها أو عرّفناه صحتها) كذا في الكشف يعني أنه إما من الرؤية بمعنى الأبصار أو بمعنى المعرفة فهو متعدّ إلى مفعولين بالهمزة بعدما كان متعدّياً لواحد ولا يجوز أن يكون بمعنى العلم لما يلزمه من حذف المفعول الثالث من الإعلام وهو غير جائز وقدّر في الوجه الثاني مضافاً وهو الصحة وفي شرح الكشف للعلامة أنه لا حاجة إليه وتبعه بعضهم هنا وإنما قدره ليكون تكذيبه عناداً وهو أوفق في ذمه وقد صرح بمثله في غير هذه السورة كقوله واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلواً كما أشار إليه الزمخشري. قوله: (لشمول الأنواع الخ) لما كان لم يره جميع آيات الله ومعجزاته مطلقاً مما كان في عصره وما قبله وظاهر قوله كلها يقتضي ذلك أوله بما ذكر سواء كانت الرؤية بصرية أو قلبية فالمراد على هذا أنه أراه جميع أنواعها أو أجناسها لأن المعجزات كما قاله السخاوندني ترجع إلى إيجاد معدوم أو إعدام موجود أو تغيير موجود كييجاد الضوء من يده وإعدام حبال السحرة وتغيير العصا إلى الحية وفي انحصارها فيما ذكر وتخصيص البعض ببعض نظر ظاهر. قوله: (أو لشمول الأفراد) على أنّ تعريف الإضافة تجري فيه جميع معاني اللام كما صرح به الزمخشري فالمراد به هنا العهد وهي آيات موسى عليه الصلاة والسلام والمعهودة وكل لشمول الأفراد المعهودة أيضاً فيندفع الأشكال وجوزّ فيه أن يكون أيضاً للاستغراق العرفي كما في جمع الأمير الصاغة وقوله وهي الآيات التسع وفي نسخة السبع والصحيح هي الأولى رواية وهذه أولى دراية وقد عدّها المصنف رحمه الله في سورة النحل وهي العصا واليد وقلق البحر والحجر والجراد والقمل والضفادع والدم وبتق الجبل واعترض عليه بأنّ الحجر وبتق الجبل جاء بهما موسى عليه الصلاة والسلام لبني إسرائيل بعد هلاك فرعون وأنه لم يكذب بعد فلق البحر وردّ بأنه قد كذب إلى أن أدركه الغرق وغرضه من دخوله البحر بعد فلقه أهلاك موسى عليه الصلاة والسلام وأمّا الأوليان فلعل آراءهما بمعنى الاخبار

بموسى أو أنه عليه السلام أراه آياته وعدّد عليه ما أوتي غيره من المعجزات ﴿فَكَذَّبَ﴾ موسى من فرط عناده ﴿وَإِنِّي﴾ الإيمان والطاعة لعتوّه ﴿قَالَ أَجِئْتَنَا لِتُخْرِجَنَا مِنْ أَرْضِنَا﴾ أرض مصر ﴿يَسْحَرِكُ يَمُوسَى﴾ هذا تعلل وتحير ودليل على أنه علم كونه محققاً حتى خاف منه على ملكه فإنّ ساحراً لا يقدر أن يخرج ملكاً مثله من أرضه ﴿فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسَحَرٍ مِّثْلِهِ﴾ مثل سحر ك ﴿فَأَجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا﴾ وعداً لقوله ﴿لَا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ﴾ فإنّ الاخلاف لا يلائم الزمان والمكان وانتصاب ﴿مَكَانًا سُوًى﴾ بفعل دلّ عليه المصدر لا به لأنه موصوف أو بأنه

بأنهما سيقعان وفيه كلام تقدّم. قوله: (أو أنه عليه السلام أراه آياته الخ) فالتعريف للاستغراق والاراءة بالمعنى الثاني، وجوز فيه المعنى الأوّل بجعل تعددها له بمنزلة رؤيتها وهو بعيد وقوله: فكذب موسى عليه الصلاة والسلام إشارة إلى مفعوله المقدر وتكذيب موسى عليه الصلاة والسلام يستلزم تكذيبه في نبوته وآياته فلا وجه لما قيل إلا ظهر تقدير الآيات. قوله: (هذا تعلل وتحير) المراد بالتعلل تكلف علة وحجة لا أصل لها تمويهاً وتلبساً على غيره وقد أشار إليه الفارابي كما في المصباح ونقله المحشي عن تاج المصادر، وقوله: فإنّ ساحراً الخ تعليل لكونه تعللاً وما بعده وذكر إخراجهم من أرضهم إغضاباً لهم لأنه مما يشق، وذكر الإتيان بمثله استدلال على كونه سحراً يمكن معارضته لا معجزة، وقوله وعداً إشارة إلى أنه مصدر لا اسم زمان أو مكان كما سيأتي. قوله: (فإنّ الإخلاف لا يلائم الزمان الخ) بيان لكونه مصدراً يعني موعداً إما أن يكون اسم مكان أو زمان أو مصدراً والأوّلان ممنوعان عند الزمخشري غير مناسبين عند المصنف لأنّ قوله لا نخلفه صفة لموعداً فلزم تعلق الإخلاف بالزمان أو المكان والأخلاف إنما يتعلق بالوعد يقال أخلف وعده لا زمانه ومكانه ولا يجوز عود الضمير إلى الوعد الذي تضمنه على حدّ قوله: من صدق كان خيراً له وكذا عوده عليه بمعنى آخر على طريق الاستخدام لأنّ جملة لا نخلفه صفة لموعداً فلا بدّ فيه من ضمير يعود على الموصوف بعينه ومن جوزه لا يرى أنّ الجملة صفة لجواز كونها معترضة وإن كان خلاف الظاهر فلا وجه للجزم ببطلان قوله: وقد قيل أيضاً أنه يجوز جعل المكان مخلفاً على التوسع كما في قوله: ويوماً شهدناه. قوله: (وانتصاب مكاناً الخ) دفع لإشكال أنّ قوله مكاناً يقتضي أن يكون الموعد اسم مكان لا مصدراً فأوّله بأنه منصوب بفعل مقدر يدلّ عليه الموعد أي عد مكاناً لأنه إنما يدلّ على ما ذكر لو كان بدلاً أو عطف بيان له وليس منصوباً على الظرفية بالمصدر لأنّ المصدر إذا تقدّم وصفه لا يجوز عمله عندهم بخلاف ما إذا تأخر كقولك إنّ هجرك إياي المفرط لمهلك فإنه لا ينعت قبل تمامه فالمانع هو عدم تماميته وهو الصحيح المصرّح به أو فصل الصفة بينه وبين معموله لا الوصفية كما صرح به في شرح التسهيل وذكره بعضهم هنا ردّاً على من علل به كما توهمه عبارة المصنف، نعم هي محمولة على ما ذكر فلا وجه للردّ عليه والقول بأنّ ما ارتضاه عين ما رده وهو ردّ على تجويز الزمخشري له لكنه مجاب بأنه يجوز في الظرف لتوسعهم فيه مع أنّ بعض النحاة جوزه مطلقاً وهو مذهب الزمخشري كما ذكره المعرب، ويجوز أن يضمن لا

بدل من موعداً على تقدير مكان مضاف إليه، وعلى هذا يكون طباق الجواب في قوله ﴿قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ﴾ من حيث المعنى، فإنَّ يوم الزينة يدلّ على مكان مشتهر باجتماع الناس فيه في ذلك اليوم أو بإضمار مثل مكان موعدكم مكان يوم الزينة، كما هو على الأول أو

نخلفه معنى المجيء والإتيان أو يقدر بقريته أي آتين وجائين مكاناً وقد جوز فيه أيضاً أن يكون ظرفاً لغواً لأجعل أي اجعل بيننا وبينك في مكان منتصف زمان وعد لا نختلف فيه ولا يرد عليه أن تعين زمان الوعد إنما هو في مكان التكلم لا في مكان سوى وأنه مفقود فيه شرط النصب على الظرفية، كما قيل لأنه بناء على أنّ الموعد اسم مكان وأنّ معناه زمان يقع فيه ما وعد لا زمان الوعد نفسه فإنه معنى الوعد والميعاد في كلام العرب إذ المكان يكون لمعناه لا للفظه ألا ترى قوله:

قالوا الفراق فقللت مواعده غد

وهذا منشأ غلظه، وأمّا قوله: إنه إذا انتصب فهو مفعول به لا ظرف لأنّ الرضي شرط في عامله أن يكون فيه معنى الاستقرار كقمت وقعدت وتحركت مكانك بخلاف ما ليس كذلك نحو كتبت الكتاب مكانك وقتلته أو شتمته ففيه بحث لأنّ ما ذكره الرضي غير مسلم إذ لا يمانع من قولك: لمن أراد التقرب منك ليكلمك تكلم مكانك فإنّ فيه استقراراً لتبعية، ألا ترى قوله:

حمامة جرعاً حومة الجندل اسجعي

نعم هو لا يطرد حسنه في كل مكان فحرّره. وأمّا قول الشارح العلامة أنّ مكاناً منصوب على أنه مفعول ثانٍ لأجعل فبناه على تقدير المضاف أي مكان وعد فلا يرد عليه أنه من النواسخ وحمل المكان على الموعد غير صحيح إلا بتكلف ما لا يجدي. قوله: (أو بأنه بدل من موعداً) وقع في نسخة أو به بأنه الخ وفيها مسامحة من جهتين: لأنه بدلاً من موعداً بل من مكان مقدّر وليس منصوباً به بل بعامل المبدل منه، وجاز الإبدال المغايرة الثاني للأول بالوصف. وقوله على تقدير مكان مضاف إليه بناء على أنّ الموعد مكان وقوع الموعود به كما تقول رميت الصيد في الحرم فإنه مكان الصيد لا الرمي، كما حققناه، فلا يقال إنه لا بدّ فيه من تقدير مضافين أي مكان إنجاز الوعد، أو جعل الإضافة لأدنى ملابس، أو هي من إضافة الصفة، لموصوفها والوعد بمعنى الموعود فإنّ الوعد في مكان التكلم. قوله: (وعلى هذا) أي على تقدير البدلية ودلالته على المكان التزامية، وهو جواب عن قولهم إنه اسم زمان ليطابق الجواب، وقوله: مشتهر بكسر الهاء ويجوز فتحها. قال المطرزي في شرح المقامات: اشتهر لازم مطاوع، ومتعدّ فيصح في المشتهر فتح الهاء وكسرها اه. وقوله: بإضمار مضاف أو متون وهو معطوف على قوله من حيث المعنى قيل والمعنى مكان إنجاز وعدكم. مكان اجتماع يوم الزينة، كما مرّ في تفصيله. وإلا ظهر تأويل المصدر بالمفعول في الأول وتقدير المضاف في الثاني أي موعودكم مكان يوم الزينة وقد عرفت ما فيه. قوله: (ما هو على الأول) أي كما هو

وعدكم وعد يوم الزينة، وقرئ يوم بالنصب وهو ظاهر في أنّ المراد بهما المصدر، ومعنى سوي منتصفاً يستوي مسافته إلينا وإليك وهو في النعت كقولهم: قوم عدى في الشذوذ، وقرأ ابن عامر وعاصم، وحمزة ويعقوب، بالضم، وقيل في يوم الزينة يوم عاشوراء، أو يوم النيروز، أو يوم عيد كان لهم في كل عام، وإنما عينه ليظهر الحق، ويزهق الباطل على رؤوس الأشهاد، ويشيع ذلك في الأقطار ﴿وَأَنْ يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحًى﴾ عطف على اليوم، أو على الزينة، وقرئ على بناء الفاعل بالتاء على خطاب فرعون، والياء على أنّ فيه ضمير اليوم أو ضمير فرعون على أن الخطاب لقومه ﴿فَتَوَلَّىٰ فِرْعَوْنُ فَجَمَعَ كَيْدَهُ﴾ ما يكاد به يعني السحرة وآلاتهم ﴿ثُمَّ أَنَّىٰ﴾ بالموعد ﴿قَالَ لَهُمُ مُوسَىٰ وَيَلَكُمْ لَا تَقْتُلُوا عَلَىٰ اللَّهِ كَذِبًا﴾ بأن تدعوا آياته سحراً ﴿فَيَسْحَتُكُمْ بِعَدَابٍ﴾ فيهلككم، ويستأصلكم به وقرأ حمزة والكسائي، وحفص، ويعقوب بالضم من الإسحات، وهو لغة نجد وتميم. والسحت لغة الحجاز ﴿وَقَدْ خَابَ مِنِّي الْفَرِيُّ﴾ كما خاب فرعون، فإنه افتري واحتال ليبقى الملك عليه فلم ينفعه ﴿فَنَنْزِعُوا

مطابق على الأول إن كان مصدراً ومكاناً منصوباً بمقدر أو يجعل الموعد هنا مصدراً ويقدر في الثاني مضاف وهو وعد ليصح الحمل وقوله: أو وعدكم، معطوف على قوله كما هو على الأول بحسب المعنى لأنه في معنى يطابقه، بحسب المعنى أو يجعل موعد بمعنى وعدكم الخ، أو هو معطوف على مقدر. قوله: (وهو ظاهر في أنّ المراد بهما المصدر) لأنّ الثاني عين الأول لإعادة النكرة معرفة، والمكان والزمان لا يقعان في زمان بخلاف الحدث أما الأول فلا لأنه لا فائدة فيه، لحصوله في جميع الأزمنة، وأما الثاني فلا لأنّ الزمان لا يكون ظرفاً لزمان ظرفية حقيقية، لأنه يلزم حلول الشيء في نفسه. وأما مثل ضحى اليوم في اليوم فهو من ظرفية الكل لإجزائه، وهي ظرفية مجازية، وما نحن فيه ليس من هذا القبيل، فلا وجه لما قيل إنه لا يدري ما المانع منه. قوله: (ومعنى سوي منتصفاً) أي وسطاً للطريق، واقعاً بين نصفها، وقوله: يستوي الخ بيان لوجه تخصيصه وقوله: وهو في النعت، كقولهم قوم عدى أي بكسر العين والقصر. قال أهل اللغة: إنّ هذا الوزن مختص بالأسماء الجامدة كعنب ولم يأت منه في الصفة إلا عدى بمعنى عدوّ، وزاد هنا الزمخشريّ سوي وزاد غيره روي بمعنى مرو والنيروز فيقول بفتح أوله والنوروز لغة فيه وهو معرّب، اسم لوقت نزول الشمس في أول الحمل والياء أشهر لفقد فوعول في كلام العرب، وقوله: على رؤوس الأشهاد لأنه مجمع عظيم. قوله: (عطف على اليوم الخ) والثاني أظهر لعدم احتياجه إلى التأويل، وإذا جعل الضمير لليوم فالإسناد مجازي، كنهاره صائم، والمراد بالخطاب ما في موعدكم فهو له والتفت وجعل الضمير غائباً تأدباً على عادة الكلام مع الملوك، وجمع ضمير الخطاب لأنّ الخطاب له ولقومه لا له تعظيماً أو الخطاب لقومه، والضمير الغائب له وإن كان حاضراً لما ذكر، وقوله: ما يكاد به يعني أنّ المصدر بمعنى اسم المفعول أو بتقدير مضاف على ما اشتهر في مثله، وقوله: بالموعد إن كانت الباء بمعنى في فهو اسم مكان أو زمان وإلا فهو مصدر بمعنى الموعد، وقوله: بأن

أَمْرُهُمْ بَيِّنُهُمْ ﴿٦٣﴾ أي تنازعت السحرة في أمر موسى حين سمعوا كلامه، فقال بعضهم: ليس هذا من كلام السحرة ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى﴾ بأن موسى إن غلبنا اتبعناه أو تنازعوا واختلفوا فيما يعارضون به موسى وتشاوروا في السر، وقيل: الضمير لفرعون وقومه وقوله: ﴿قَالُوا إِنْ هَذَا لَسِحْرَانٌ﴾ تفسير لأسرُوا النجوى، كأنهم تشاوروا في تليفه حذرا أن يغلبا فيتبعهما الناس وهذا اسم أن على لغة بلحرت بن كعب، فإنهم جعلوا الألف للتثنية وأعربوا المثني تقديراً وقيل: اسمها ضمير الشأن المحذوف وهذا لساحران خبرها، وقيل: إن بمعنى نعم وما بعدها مبتدأ وخبر وفيهما أن اللام لا تدخل خبراً لمبتدأ وقيل: أصله إنه هذان لهما

تدعوا الظاهر أنه من الدعوى، ويصح أن يكون من الدعوة وقوله: ويستأصلكم تفسير ليستحتم ومعناه يهلككم أجمعين، يقال أسحته وسحته بمعنى على اللغتين وقوله: كما خاب فرعون تصديق لقول موسى عليه الصلاة والسلام وقد خاب من افتري لأنه من كلامه لا تفسير له. قوله: (أي تنازعت السحرة الخ) فمرجع الضمير معلوم من قوله كيده، وقوله: في أمر موسى عليه الصلاة والسلام بإضافة الأمر إليه لأدنى ملاسة لوقوعه فيما بينهم واهتمامهم به وعلى هذا نجاوهم ما ذكر، وقوله: أو تنازعوا على أن الضمير للسحرة، ومخالفته لما قبله بتغاير المتنازع فيه، وكون الضمير لفرعون وقومه أظهر لسبق ذكرهم ولذا ذهب إليه الأكثر، وقوله: تفسير لأسرُوا النجوى على القول الأخير أو على الأول، ولا ينافيه قوله: فيه ليس هذا من كلام السحرة لأنه أحد شقي النزاع ولا تفسير النجوى أولاً، بقوله: بأن موسى إن غلبنا الخ لأنه بعض ما ذكروه أو هو عليه كلام مستأنف كأنه قيل: فما قالوا للناس بعد تمام التنازع فقيل: قالوا: إن هذان الخ تنفيراً للناس وتقريباً لفرعون وأما كونه تفسيراً على الوجه الثاني في رجوع الضمير للسحرة، فإنما يصح إذا كانت المعارضة شاملة للمعارضة القولية لا إذا كان المراد بها السحر الذي قابلوه به فتأمل. قوله: (على لغة بلحارت بن كعب) بفتح الباء وسكون اللام وأصله بني الحرث وهم قبيلة معروفة فخففه بحذف النون بعد حذف النون الجمع للإضافة وحرف العلة لالتقاء الساكنين كما قالوا علماء في على الماء وهو مخالف للقياس لكنه مسموع عن العرب فيهما، وقيل إنها لغة كنانة قال في العباب هذا من شواذ التخفيف لأن النون واللام قريباً المخرج فلما لم يمكنهم الإدغام بسكون اللام حذفوا النون كما قالوا: ظلت ومست وكذلك يفعلون بكل قبيلة يظهر فيها لام التعريف نحو بلعنبر فإذا لم تظهر لم يكن ذلك؛ وقوله: فإنهم جعلوا الألف الخ، يعني أن هذه اللام عندهم علامة التثنية لا علامة إعراب حتى تتغير كغيرها فأعربوه بحركات مقدرة، كالمقصود وكون اسمها ضمير الشأن غير مرضي لأن حذفه مع المشددة ضعيف، وقيل: مخصوص بالشعر وكون اللام لا تدخل الخبر لاختصاصها في الفصيح بالمبتدأ ولذا سميت لام الابتداء وتقدير لهما لتدخل على المبتدأ المقدر فيندفع المحذور؛ وقيل: إنها لام زائدة لا لام الابتداء أو هي دخلت بعد إن بمعنى نعم لشبهها بالمؤكدة لفظاً كما زيدت أن بعد ما المصدرية لمشابهتها للنافية ورد الأول بأن زيادتها في الخبر

ساحران فحذف الضمير وفيه أنّ المؤكد باللام لا يليق به الحذف، وقرأ أبو عمرو أنّ هذين وهو ظاهر وابن كثير وحفص أن هذان على أنها هي المخففة، واللام هي الفارقة أو النافية واللام بمعنى إلا ﴿يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكَ مِنْ أَرْضِكُمْ﴾ بالاستيلاء عليها ﴿سِخْرَهُمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ اللَّئِنِ﴾ بمذهبكم الذي هو أفضل المذاهب بإظهار مذهبه وإعلاء دينه، لقوله: إني أخاف أن يبدل دينكم، وقيل: أرادوا أهل طريقتكم وهم بنو إسرائيل فإنهم كانوا أرباب علم فيما بينهم لقول موسى: أرسل معنا بني إسرائيل، وقيل: الطريقة اسم لوجوه القوم وأشرفهم من

خاصة بالشعر. وقول النيسابوري أنّ القراءة حجة عليهم استدلال بمحل النزاع مع احتمال غيره لكن دخول اللام المؤكدة المقتضية للاعتناء بما دخلت عليه وحذفه يشعر بخلافه فيه هجئة وأما أنّ الحذف لا يجوز بدون قرينة ومعها هو مستغن عن التأكيد فليس بشيء لقيام القرينة والاستغناء غير مسلم وهو للنسبة لا للمحذوف، وأما إنكار بعض القدماء له فلا يسمع كما قيل إنه جمع بين متنافيين وهما الإيجاز والإطناب، وقد ضعف كونها بمعنى نعم بأنه لم يثبت أو هو نادر وعلى تقدير ثبوته ليس قبلها ما يقتضي جواباً حتى تقع نعم في جوابه والقول بأنه يفهم من النجوى لأنها تشعر بأنّ منهم من قال: هما ساحران فصدّق وقيل نعم تكلف. قوله: (وقرأ أبو عمرو أنّ هذين وهو ظاهر) لفظاً ومعنى لكن في الدرّ المصون أنها استشكلت بأنها مخالفة لرسم عثمان رضي الله عنه فإنه فيه بدون ألف وياء فإثبات الياء زيادة عليه ولذا قال الزجاج: أنا لا أجزها وليس بشيء لأنه مشترك الإلزام ولو سلم فكم في القراءات ما خالف رسمه القياس مع أنّ حذف الألف ليس على القياس أيضاً. وأما قول عثمان رضي الله عنه إني أرى في المصحف لحناً وستقيمه العرب بألسنتها فكلام مشكل وتفصيله في شرح الرائية للسخاوي، وقراءة ابن كثير وحفص قرأ بها كثير وهي أقوى وأظهر وتشديد النون على خلاف القياس فرقاً بين الأسماء المتمكنة وغيرها. قوله: (الذي هو أفضل المذاهب) لأنّ المثلى تأنيث أمثل بمعنى أفضل كما في قوله ﷺ إلا مثل فالأمثل^(١)؛ وقوله: بإظهار مذهبه متعلق بيذهبا وأفرده لاتحاده فيهما، ولأنه مذهب موسى عليه الصلاة والسلام وغيره تبع له فيه ولموافقة قوله: أخاف أن يبدل دينكم. وقوله: لقوله تعليل لكونه مراداً المفهوم من السياق. قوله: (وقيل أرادوا أهل طريقتكم الخ) فهو على تقدير مضاف ولا ينافيه إضافة طريقتكم الاختصاصية لأن من كان معهم من بني إسرائيل كان على طريقتهم ظاهراً وليس لهم طريقة أخرى وإنما جعلهم أهل طريقتهم لعلمهم بها، وقوله: لقول موسى عليه الصلاة والسلام تعليل لإرادة ما ذكر. قوله: (وقيل الطريقة اسم لوجوه القوم الخ) فلا تقدير فيه وهو مجاز واستعارة لاتباعهم كما يتبع الطريق كما

(١) أخرجه الترمذي ٢٣٩٨، وابن ماجه ٤٠٢٣، والدارمي ٣٢٠/٢، والبيهقي ٣/٣٧٢، وأحمد ١/١٧٢ و١٣-١٧٤-١٨٠-١٨٥، والبخاري ١٤٣٤، وابن حبان ٢٩٠٠-٢٩٠١، والحاكم ١/٤١ كلهم من حديث سعد بن أبي وقاص.

حيث إنهم قدوة لغيرهم ﴿فَأَجْمِعُوا كَيْدَكُمْ﴾ فآزمعوه واجعلوه مجمعا عليه لا يتخلف عنه واحد منكم، وقرأ أبو عمرو فأجمعوا، ويعضده قوله: فجمع كيده والضمير في قالوا: إن كان للسحرة، فهو قول بعضهم لبعض ﴿ثُمَّ أَنتَوْنَا صَفًّا﴾ مصطفين لأنه أهيب في صدور الرائيين قيل: كانوا سبعين ألفاً مع كل واحد منهم حبل وعصا وأقبلوا عليه إقبالة واحدة ﴿وَقَدْ أَفْلَحَ الْيَوْمَ مَنِ اسْتَعْلَى﴾ فاز بالمطلوب من غلب وهو اعتراض ﴿قَالُوا يَمْوِئَةٌ إِمَّا أَنْ تَلْفَى وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَوَّلَ مَنْ لَفَى﴾ أي بعدما أتوا مراعاة للأدب وأن بما بعده منصوب بفعل مضمر أو مرفوع بخبرية محذوف أي اختر إلقاءك أولاً أو إلقاءنا أو الأمر إلقاءك أو إلقاءنا ﴿قَالَ بَلْ

أشار إليه المصنف رحمه الله والوجوه بمعنى الإشراف والأكابر وهم بنو إسرائيل على هذين القولين لأنهم كانوا أكثر منهم عدداً وأموالاً وعلماً؛ كما قيل ولا ينافيه استبعادهم واستخدامهم وقتل أولادهم وسومهم العذاب كما قيل لأنه كم من متبوع مقهور يكون فيه ذلك فتأمل. قوله: (فآزمعوه واجعلوه مجمعا عليه) أي متفقاً عليه يقال: أزمع الأمر وأزمع على الأمر كأجمع الأمر وأجمع عليه إذا عزم عزمًا مصمماً متفقاً عليه من غير اختلاف ولأهل اللغة كلام في الفرق بين جمع وأجمع فصلناه في شرح الدرّة، وقوله: فهو قول بعضهم لبعض هذا على القول الأول والثاني في تفسير تنازعوا لا على الوجه الثاني كما قيل. قوله: (فاز بالمطلوب من غلب) إشارة إلى أنّ المراد بالفلاح الفوز والظفر بالمطلوب، ولما كان الظفر بالمطلوب لا يكون بمجرد طلب العلو المعنوي وهو الغلبة بل بالعلو نفسه فسر به فالسين للتأكيد لأن ما حصل بطلب ومزاولة يكون أتم من غيره، وإذا ثبت الفلاح للغالب أفاد بطريق المفهوم أنّ غيره خائب لكن التعريض لا يتوقف على إرادة الطلب بالسين فمن فسر بظفر وفاز ببغية من طلب العلو في أمره وسعى سعيه، وأيده بأنّ في تفسير غيره إخلالاً بمعنى السين وتقصيراً في حق التعريض لم يصب وقد فسر الجوهري وغيره استعلى بعلا فهذا أتم رواية ودراية. وقوله: مصطفين إشارة إلى أنّ المصدر حال بهذا التأويل وقال أبو عبيدة: إنّ المراد موضع الاجتماع وهو المصلى والظاهر الأول. قوله: (وهو اعتراض) قال الراغب: الاستعلاء قد يكون لطلب العلو المذموم وقد يكون لغيره وهو هنا يحتملها فلذا جاز أن يكون محكياً عن هؤلاء القائلين للتعريض على اجتماعهم واهتمامهم وأن يكون من كلام الله فالمستعلي موسى وهرون ولا تحريض فيه. وقيل: وجه الاعتراض أنه جيء بهذه الجملة أجنبية بين مقولاتهم من كلامه تعالى فهي اعتراض وفيه نظر لأنّ الظاهر أنها من مقولاتهم قالوا: ذلك تحريضاً لقومهم فلا اعتراض اه والظاهر أنه لا مانع من الاعتراض على الوجهين، فتأمل. قوله: (أي بعدما أتوا مراعاة للأدب) حيث قدموه على أنفسهم ومثله ما تقدّم في تفويض جعل الموعد وضربه إليه، وقيل: إنه لإظهار تجلدهم لعلمهم بأنها أعظم من آياته، وقوله: اختر إلقاءك أولاً أو إلقاءنا قدر الاختيار بقرينة أو الدالة على التخيير لكن ما ذكره تفسير معنى لا إعراب، وتقدير إعرابه إمّا أن تختار الإلقاء أو نختاره وعلى تقديره خبراً الغرض منه العرض وهو يفيد التخيير أيضاً، وقال أبو حيان: يجوز أن يكون

أَلْقُوا ﴿٦٦﴾ مقابلة أدب بأدب وعدم مبالاة بسحرهم وإسعافاً إلى ما أوهموا من الميل إلى البدء بذكر الأوّل في شقهم وتغيير النظم إلى وجه أبلغ ولأن يبرزوا ما معهم ويستنفدوا أقصى وسعهم ثم يظهر الله سلطانه، فيقذف بالحق على الباطل فيدمغه ﴿فَإِذَا جَاءَهُمْ وَعَصِيَهُمْ يُخَلِّ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهُ سَتَى﴾ أي فألقوا فإذا حبالهم وهي للمفاجأة، والتحقيق أنها ظرفية تستدعي متعلقاً ينصّبها وجملة تضاف إليها لكنها خصت بأن يكون المتعلق فعل المفاجأة والجملة ابتدائية والمعنى فألقوا ففاجأ موسى عليه الصلاة والسلام وقت تخييل سعي حبالهم وعصيتهم

مبتدأ خبره محذوف أي الإقاؤك أوّل بقرينة قوله: وأما أن نكون أوّل من ألقى وبه تتم المقابلة، ولذا قدر في قوله الأمر للإقاؤك أولاً أو الإقاؤنا مبتدئين. قوله: (مقابلة أدب بأدب وعدم مبالاة بسحرهم) أي لما تأدّبوا معه كما مرّ عاملهم بمقتضاه، وهو تقديم فعلهم فليس وعيداً على لسحر كما قيل، كما تقول للعبد العاصي افعل ما أردت وليس فيه تجويز السحر المنهّي عنه ولا الأمر به بل هو كالأمر بذكر الشبهة لتكشف، وتقديم الباطل ليقذف بالحق عليه فيدمغه بتسليط المعجزة على السحر لتمحيقه كما أشار إليه المصنف رحمه الله، وفي قوله: عدم مبالاة بسحرهم ردّ لما قيل إنّ تقديم إسماع الشبهة على الحجة غير جائز لجواز أن لا يتفرّع لإدراك الحجة بعد ذلك، فتبقى ولا حاجة إلى القول بتقدير شرط وهو ألقوا إن كنتم محقين لأنه يعلم عدم إحقاقهم فيه فلا يجدي التقدير بدون ملاحظة غيره. قوله: (وإسعافاً) أي مساعدة على ما أوهموا أي أتوا بكلام فيه إيهام به واحتمال له دون الجزم بيدهم، وقوله: بذكر متعلق بأوهموا وهو ظاهر، وتغيير النظم إلى وجه أبلغ في شقهم حيث لم يقولوا، وأما أن نلقى أولاً إذ أتى بكان الدالة على كون مطلق، ثم كون مخصوص يفيد الخبر كما بينه الرضي وجعلوا المفضل عليه من الموصولة بماض ليفيد التحقق وعموم تقدّمهم على كل من يتأتى منه الإلقاء سواء هو أو غيره. قوله: (ولأن يبرزوا ما معهم ويستنفدوا الخ) وجه آخر للجواب عن الأمر مآله أنّ الأمر في الحقيقة بإزالته لا بإثباته؛ ويستنفدوا بالدال المهملة أي يستوفوه حتى ينفد ويفنى، وأما النفاذ بالذال المعجمة فهو من نفذ السهم الرمية إذا خرقتها وليس بمناسب هنا. قوله: (فألقوا) إشارة إلى أنّ الفاء عاطفة على مقدّر علم مما تقدّم وإذا الفجائية تدلّ بواسطة نيابتها في الدلالة عن الفعل المقدّر على وقوع ما بعدها بغتة، وقوله: والتحقيق أنها ظرفية أي منصوبة على الظرفية الزمانية لا المكانية كما ذهب إليه بعض النحاة، وظاهره أنّها الآن ظرفية وإليه ذهب بعض النحاة، وقيل إنها كانت كذلك ثم جعلت مفعولاً به لفاجأ فما ذكر باعتبار أصلها، وقوله: خصت بأن يكون المتعلق فعل المفاجأة ولذا أضيفت لها وسميت فجائية، وقوله: والجملة ابتدائية أي اسمية من مبتدأ وخبر، وهذا هو المشهور، وقيل إنه في الأكثر فيجوز إضافتها لفعلية مضرّة بقدر لمشابهتها الاسمية في دخول واو الحال عليها. قوله: (والجملة ابتدائية) ليس فيه حصر حتى يرد عليه قول أبي حيان أنه يليها الجملة الفعلية المصحوبة بقدر كما أورده عليه بعضهم. قوله: (ففاجأ موسى عليه الصلاة والسلام وقت تخييل سعي حبالهم) إيقاع

من سحرهم وذلك بأنهم لطخوها بالزئبق فلما ضربت عليها الشمس اضطربت، فخيّل إليه أنها تتحرّك وقرأ ابن عامر وروح تخيل بالتاء على إسناده إلى ضمير الحبال والعصيّ وإبدال أنها تسعى عنه بدل الاشتمال، وقرئ يخيّل بالياء على إسناده إلى الله تعالى، وتخيّل بمعنى تتخيّل ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّؤَسِّئًا﴾ فأضمر فيها خوفاً من مفاجأته على ما هو مقتضى الجبلة البشرية أو من أن يخالجه الناس شك فلا يتبعوه ﴿فَلَمَّا لَا تَخَفْ﴾ ما توهمت ﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْآخِذُ﴾ تعليل للنهي وتقرير لغلبته مؤكداً بالاستئناف وحرف التحقيق وتكرير الضمير وتعريف الخبر ولفظ العلوّ الدال على الغلبة الظاهرة وصيغة التفضيل ﴿وَأَلْقَ مَا فِي يَمِينِكَ﴾

المفاجأة على الوقت توسع لأنّ المفاجئ إنما هو الحبال والعصيّ مخيلاً أنها تسعى وقيل إنه مجاز لأنّ مفاجأة الوقت تستلزم مفاجأة ما فيه، وكونه استعارة تمثيلية كما في بعض شروح الكشاف بعيد، وقال أبو حيان: هذا مذهب الرياشي إنّ إذا الفجائية ظرف زمان وهو قول مرجوح. وقوله: ضربت عليها الشمس أي استمرت زماناً من ضربت الخيمة إذا نصبتها. قوله: (على إسناده إلى ضمير الحبال والعصيّ) المؤنث وهو الرابط للخبر ولا يضمر الإبدال منه لأنه ليس ساقطاً من كل الوجوه، وقوله: قرئ يخيّل أي بضم الياء التحتية الأولى وكسر الثانية والرابط ما في المفعول من ضمير أنها وتخيّل معطوف على تخيّل أي قرئ تخيّل بالفوقية المفتوحة وفاعله ضمير الحبال والعصيّ وأنها الخ بدل كما مرّ. قوله: (فأضمر فيها خوفاً) الإيجاس هنا الإخفاء في النفس والخيفة الخوف لكن يكون فعله دالاً على الهيئة والحالة اللازمة كما ذكره الراغب، ولذا فسره بعضهم هنا بخوف عظيم لأن صيرورته حالاً له ربما يشعر بذلك ولذا اختير على الخوف في قوله: والملائكة من خيفته فلا وجه لما قيل إنه ياباه صيغة خيفة، والإيجاس فتأمل. قوله: (أو من أن يخالجه الناس شك) أي يعرض لهم ويختلج في خواطرهم شك وشبهة في معجزة العصا لما رأوا من عصيهم وإضمار خوفه من ذلك لثلاث تقوي نفوسهم إذا رأوا خوفه ذلك فيؤدّي إلى عدم اتباعهم فلا وجه لما قيل إنّ الخوف منه ليس مما يحتاط في كتمانها فلا وجه للأطناب بذكر الإيجاس والإضمار اهـ وعلى الأوّل خوفه من مفاجأته لاحتمال عدم إبطاله. قوله: (ما توهمت) من غلبة سحرهم على الأوّل ومخالجة الشك على الثاني ولا تخف بمعنى لا تخف بعد هذا ولا تستمرّ على خوفك الأوّل وليس معناه لا يصدر منك خوف أصلاً كما هو ظاهره لوقوعه بحسب الجبلة كما أشار إليه ولذا قيل: إنّ النهي خرج عن معناه للتشجيع وتقوية القلب لا للنهي عن الخوف المذكور في قوله: خيفة لأنه ليس اختيارياً، ولا يضرنا أنّ الأمور الاضطرارية تدخل تحت الاختيار والكسب باعتبار البقاء ولذا بين في علم الأخلاق دفع الخصال الدميمة، كما قيل لأنه عين ما ادّعاها القائل. قوله: (تعليل للنهي) لأنه في جواب لم لا أخاف والغلبة معنى العلوّ فظهورها يجعلها بمنزلة العلوّ المحسوس والاستئناف بياني وحرف التحقيق أنّ وقوله وصيغة التفضيل إشارة إلى أنه ليس لمجرد الزيادة لأنّ السحرة لهم علوّ بالنسبة للعامة ولذلك استرهبوهم وأوجس منهم خيفة أولاً وقوله تعالى: ﴿وَأَلْقَ مَا فِي

أبهمه ولم يقل عصاك تحقيراً لها أي لا تبال بكثرة حبالهم وعصبيهم وألق العويد الذي في يدك أو تعظيماً لها أي لا تحتفل بكثرة هذه الإجمام وعظمتها فإن في يمينك ما هو أعظم منها أثراً فألقه ﴿تَلَقَّفَ مَا صَنَعُوا﴾ تبتلعه بقدرة الله تعالى وأصله تلتقف فحذف إحدى التاءين وتاء المضارعة تحتل التأنيث والخطاب على إسناد الفعل إلى السبب، وقرأ ابن عامر برواية ابن ذكوان بالرفع على الحال أو الاستئناف، وحفص بالجزم والتخفيف على أنه من لقفته بمعنى تلففته والبزّي بتشديد التاء ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا﴾ إن الذي زوروا وافتعلوا ﴿كَيْدٌ سَحْرٍ﴾ وقرئ بالنصب على أن ما كافة وهو مفعول صنعوا، وقرأ حمزة والكسائي سحر بمعنى ذي سحر

يمينك ﴿سورة طه، الآية : ٦٩﴾ عطف على قوله: لا تخف ولا حاجة إلى تقدير ثبت وألق من غير حاجة إليه وإن ذكره بعضهم. قوله: (أبهمه ولم يقل عصاك) التحقير والتعظيم من ما الدالة على الإبهام المستعمل تارة للتحقير لأن التحقير لا يعتني به فيعرف وللتعظيم لأن العظيم لعظمته قد لا يحيط به نطاق العلم نحو فغشيه من أليم ما غشيهم سواء كانت ما موصولة أو موصوفة، وقيل: التحقير على كونها موصولة والتعظيم على كونها موصوفة، وهذا بناء على المتبادر وإلا فلا وجه للتخصيص، كما قيل وهذا لا ينافي أن يكون له نكتة أخرى وهي ما في اليمين من الإشعار باليمين والبركة كما ذكره أبو حيان ولأنه قال في سورة الأعراف ﴿ألق عصاك﴾ والقصة واحدة لأنه لا مانع من رعاية هذه النكتة فيما وقع وحكاية الأول بالمعنى وإنما لم يذهب للعكس وإن احتمل لأنه تفوت فيه النكتة فلذا آثر هذا، وفيما ذكره نظر لأنه إنما يتم إذا كان الخطاب بلفظ عربي أو مرادف له يجري فيه ما يجري فيه والأول خلاف الواقع والثاني دونه خرق القناد فتأمل. قوله: (تلقف) التلقف هو التناول باليد أو بالفم والمراد هنا الثاني. وقوله: والخطاب أي لموسى عليه الصلاة والسلام لأنه تسبب بإلقائها لتلقفها؛ وقوله: على الحال أي المقدرة من الفاعل بناء على تسببه أو من المفعول وهو ما المراد بها العصا المؤنثة أي متلقفاً أو متلقفة، والاستئناف بياني والجزم في جواب الأمر؛ وقوله: بتشديد التاء أي بإدغام التاء الأولى في الثانية في حالة الوصل لثلاثاً يلزم الابتداء بالساكن على ما بين في علم النحو والقرآآت. قوله: (إن الذي زوروا) إشارة إلى أن ما موصولة وافتعلوا أي كذبوا يقال: افتعل الكذب إذا اختلقه وعلى قراءة الرفع فالعائد محذوف أي صنعوه؛ وقوله: على المبالغة بجعله عين السحر لكثرة مزاولته له. قوله: (للبيان) ظاهره أنه على معنى من البيانية، والمشهور أنها في العموم والخصوص المطلق لامية لا بيانية لكنه قال في شرح الهادي: إن إضافة العام إلى الخاص في نحو إنسان زيد بمعنى اللام؛ وقيل: إنها بمعنى من لأنه يحمل عليه كما يقال في شهر المحرم الشهر المحرم اه. وهو ظاهر كلام الشريف في أول شرح المفتاح في إضافة علم المعاني وشجر الأراك فمن قال: هنا شرط الإضافة البيانية أن يكون المضاف إليه جنساً للمضاف يصح إطلاقه عليه وعلى غيره أي يكون بينهما عموم وخصوص وجهي فقد قصر ولم يصب فيما فسر

أو بتسمية الساحر سحراً على المبالغة أو بإضافة الكيد إلى السحر لأن المراد به الجنس المطلق ولذلك قال ﴿وَلَا يَقْلِحُ السَّاحِرُ﴾ أي هذا الجنس وتنكير الأول لتتكبير المضاف كقول العجاج:

يوم ترى النفوس ما أعدت... في سعي دنيا طالما قد مدت...
 كأنه قيل إنما صنعوا كيد سحري ﴿حَيْثُ أَنْ﴾ حيث كان وأين أقبل ﴿فَأَلْقَى السَّحْرَةَ﴾

ومثله في شرح الكتاب وشرح التسهيل. قوله: (لأن المراد به الجنس المطلق) يعني أن المراد كيد هذا الجنس والطائفة ولذا لم يقل لا يفلح السحرة؛ وقوله: وتنكير الأول لتتكبير المضاف يعني أنه إنه إذا كان المراد الجنس فلم يعرف الأول فأجاب بأنه قصد منه بمقتضى المقام تنكير المضاف فلذا نكر الثاني لأنه لو عرف كان الأول معرفة بالإضافة، فإن قلت فليكن تعريفه الإضافي للجنس وهو كالنكرة معنى وإنما الفرق بينهما حضوره في الذهن، قلت لا حاجة إلى تعيين جنسه فإنه علم مما قبله من قوله: تخيل الخ وإنما الغرض بعد تعيينه أن يذكر أنه أمر ممّوه لا حقيقة له، وهذا مما يعرف بالذوق وأما القصد إلى تحقيره كما قيل فبعد تسليم إفادته من غير تنوين لا يناسب المقام لما عرفت ولأنه يفيد انقسام السحر إلى حقير وعظيم، وليس بمقصود، وأما الاعتراض بأنه ينافي قوله: وجاؤوا بسحر عظيم في آية أخرى وعظم سحره يدل على عظم الساحر وأنه لو قيل: كيد الساحر لدل على أنه ساحر معروف فليس بشيء فإنّ عظمه من وجه لا ينافي حقارته في نفسه والتعريف الجنسي لا يدل على أنه ساحر معين إلا أن يريد أنه يحتمله فتأمل. قوله: (يوم ترى النفوس ما أعدت الخ) هو من قصيدة للعجاج أولها:

الحمد لله الذي استقلت بإذنه السماء واطمأنت
 بإذنه الأرض وما تعنت

الخ ومنها:

يوم ترى النفوس ما أعدت من نزل إذا الأمور رغبت

في سعي دنيا طالما قد مدت

والمراد بيوم ترى الخ يوم القيامة الذي ترى فيه ما أعدته أي جعلته عدّة مما فعلته في سعي دنيوي ومدّت دنياه أمهل فيها وغبت أي صارت إلى آخرها؛ وقوله: في سعي دنيا متعلق بغبت وليس تنكير دنيا ضرورة لأنها تأتي أدنى أفعل تفضيل وهو لا يؤنث إلا إذا عرف بالألف واللام أو بالإضافة لأنها غلبت عليها الاسمى فلذا أثبتت من غير ضرورة كما في حديث البخاري إلى دنيا يصيبها وقول عمر رضي الله عنه: لا في عمل دنيا ولا في عمل آخرة، ولذا قلبت واوها ياء فإنه مخصوص بالأسماء؛ وأما قوله:

وإن دعوت إلى جلبي ومكرمة

فالظاهر أنه ضرورة وتمكنه من أن يقول الجلبي فلا يجدي لأنّ الضرورة ما وقع في الشعر لا ما ليس عنه مندوحة على ما بين في العربية. قوله: (حيث كان وأين أقبل) يعني أنه ظرف

سُجَّدًا﴿ أَي فَأَلْقَى فَتَلَقَفْتَ فَتَحَقَّقَ عِنْدَ السَّحْرَةِ أَنَّهُ لَيْسَ بِسِحْرٍ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَمُعْجَزَةٌ مِنْ مُعْجَزَاتِهِ فَأَلْقَاهُمْ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِهِمْ سَجْدَ اللَّهِ تَوْبَةً عَمَّا صَنَعُوا، وَأَعْتَابًا وَتَعْظِيمًا لِمَا رَأَوْا ﴿قَالُوا ءَأَمَّنَّا بِرَبِّ هُرُونَ وَمُوسَى﴾ قَدَّمَ هُرُونَ لِكَبْرِ سَنِهِ أَوْ لِرُؤْيِ الْآيَةِ أَوْ لِأَنَّ فِرْعَوْنَ رَبِّي مُوسَى فِي صِغَرِهِ فَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى مُوسَى أَوْ قَدَّمَ ذَكَرَهُ لَرُبَّمَا تَوَهَّم أَنَّ الْمُرَادَ فِرْعَوْنَ وَذَكَرَ هُرُونَ عَلَى الْاسْتِتْبَاعِ. رَوَى أَنَّهُمْ رَأَوْا فِي سَجُودِهِمُ الْجَنَّةَ وَمَنَازِلَهُمْ فِيهَا ﴿قَالَ ءَأَمَّنْتُمْ لَكُمْ﴾ أَي لِمُوسَى وَاللَّامُ لِتَضْمِينِ الْفِعْلِ مَعْنَى الْإِتْبَاعِ، وَقَرَأَ قَبْلَ وَحَفْصُ أَمَّنْتُمْ لَهُ عَلَى الْخَبْرِ وَالْبَاقُونَ عَلَى الْاسْتِفْهَامِ ﴿قَبْلَ أَنْ ءَأَدَّذَنَّ لَكُمْ﴾ فِي الْإِيمَانِ لَهُ ﴿إِنَّهُ لِكَبِيرُكُمْ﴾ لِعَظِيمَتِكُمْ فِي فَنَكِمِ وَأَعْلَمْتُمْ بِهِ أَوْ لِأَسْتَاذِكُمْ ﴿الَّذِي عَلَّمَكُمُ الْبَحْرَ﴾ وَأَنْتُمْ تَوَطَّأْتُمْ عَلَى مَا فَعَلْتُمْ ﴿فَلَأَقْطِعَنَّ

مكان أريد به التعميم لا التعيين، وقوله: إنه أي ما صنعه أو التلقف؛ وقوله: فألقاهم ذلك على وجوههم فيه إشارة إلى أن تكرير لفظ الإلقاء والعدول عن فسجدوا فيه مع المشاكلة والتناسب إنهم لم يتمالكوا حتى وقعوا سجداً ونسب الإلقاء إلى ذلك وهو التلقف وما صدر منه إسناد مجازي والفاعل الحقيقي هو الله، وتوبة مفعول له لسجد أو إعتاباً أي رجوعاً عما يعتب فيه من قولهم: أعتبه إذا أزال عتبه والهمزة للسلب كما في المصباح. قوله: (قدم هرون لكبر سنه الخ) لما قدم موسى في الأعراف وهو الظاهر لأنه أشرف من هرون والدعوة والرسالة إنما هي له فتقديمه على الأصل لا يحتاج لنكته وإنما المحتاج إليه تأخيرها كما هنا فلذا أشار إليه بما ذكره، وهذه النكته إنما هي في الحكاية لا في المحكي حتى يحتاج إلى أن يقال إنه كلام فريقين من السحرة أو أنه حكى في أحد الموضوعين بالمعنى ليدفع التعارض فتقديمه لكبر سنه أو لرعاية الفاصلة، أو لأنه لو قدم موسى ربما توهم أن المراد بربه من ربه وذكر هرون بطريق التبعية، وأورد على الأخير أن المقام لا يتحملة لأن سجودهم تعظيماً بأباه، وتقديمه ثمة يدل على أنه ليس في الترتيب نكته لا سيما والواو لا تقتضي ترتيباً وليس بشيء لأن التوهم لا يلزم أن يكون منهم بل من غيرهم، والمعظم غير معين عندهم، وتقديمه ثمة على الأصل فلا يحتاج لوجه وكون الواو لا تفيد الترتيب لا يستلزم أنه ليس لتقديمه نكته إذ مثل الكلام المعجز لا يعدل فيه عن الأصل لتغير داع وقد ذكر هذا القائل في سورة الأعراف ما يعارض ما ذكره هنا وما وقع في شرح المفتاح من أن موسى عليه الصلاة والسلام أكبر من هرون سهو، ورؤية منازلهم في الجنة بطريق الكشف بعد رفع غطاء الكفر مروى عن عكرمة رحمه الله.

قوله: (أي لموسى) عليه الصلاة والسلام لما كان الإيمان في الأصل متعدياً بنفسه ثم شاع تعديته بالباء لما فيه من معنى التصديق حتى صار حقيقة أول تعديته باللام بتضمينه معنى الانقياد لأنه يقال انقاد له لا التسليم لأنه بمعنى الإيصال وأما الذي بمعنى الانقياد فالمعروف فيه أسلم نحو أسلم أمره لله وسلم لغة قليلة، كما في المصباح مع ما فيه من كثرة الحذف وأما ما ذكره فغير ظاهر لأن الإبتاع متعدّ بنفسه يقال: اتبعته ولا يقال اتبعت له، وهذا إذا لم تكن اللام تعليلية فإنه حينئذ يكون على أصله والتقدير والذي آمن بالله لأجل موسى عليه الصلاة والسلام

أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِّنْ خَلْفٍ ﴿٧١﴾ اليد اليمنى والرجل اليسرى، ومن ابتدائية كأنَّ القطع ابتدئ من مخالفة العضو العضو، وهي مع المجرور بها في حيز النصب على الحال أي لأقطعنها مختلفات وقرئ لأقطعن وأصلين بالتخفيف ﴿وَأَصْلِبْنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ شبه تمكن المصلوب بالجذع يتمكن المظروف بالظرف وهو أول من صلب ﴿وَلَعَلَّكُمْ آتِنَا﴾ يريد نفسه وموسى لقوله: آمنتم له، واللام مع الإيمان في كتاب الله لغير الله أراد به توضيح موسى

وما شاهدتم منه ولذا اختاره بعضهم ولا تفكيك فيه كما توهم لكنه معارض لما قدره في الأعراف وهو بموسى لا بالله لأنَّ قوله: في الشعراء إنه لكبيركم الذي علمكم السحر لا ينتظمه وإن كان فيه إبقاؤه على أصله أيضاً وفيه نظر، وقوله: أو لأستاذكم أي معلمكم لأنَّ الأستاذ يستعمل في العرف بهذا المعنى، وهو معرب لأنَّ السين والذال لم تجتمعا في كلمة عربية ومعناه الماهر، ويطلق على الخصي أيضاً في العرف والمقصود مما ذكر التوبيخ لا فائدة الخير أو لازمها. وقوله: إنه لكبيركم استئناف للتعليل، وتواطأتم بمعنى اتفقتم وهذا تلبس منه لتفسير الناس وإلا فهم سحرة قبل قدومه ولم يعرف تعلمهم منه. قوله: (اليد اليمنى النخ) يعني معنى قوله: من خلاف من جهتين مختلفتين وهو تخفيف قصد به التشديد، وقيل: إنَّ في قطعها من وفاق إهلاكاً وتفويتاً للمنفعة فلا يكون القطع مرة أخرى عقوبة وفيه نظر، وقوله: كأنَّ القطع ابتدئ من مخالفة العضو العضو يعني أنَّ مبدأ القطع من الجانب المخالف لا من الخلاف نفسه لكنه جعله مبتدأ على التجوز وكون الخلاف بمعنى الجانب المخالف مجاز أيضاً. قوله: (في حيز النصب على الحال) قيل المناسب لقوله: كأنَّ القطع أن يكون صفة مصدر أي تقطيعاً كأنَّ من خلاف أو قطعاً وفيما اختاره تقليل التقدير. قوله: (شبه تمكن المصلوب النخ) يعني أنه استعارة تبعية بتشبيه شدة حاله بدخول المظروف في ظرفه لشدة تمكنه فيه والياء في قوله: بالجذع بمعنى في أو على والظاهر الثاني كما في مرت به وعليه، أو للإلصاق فلا يرد عليه ما ورد على قول الزمخشري في الجذع بأنَّ الوجه أن يقول على الجذع لأنَّ المشبه لا ظرفية فيه. قوله: (وهو أول من صلب) ظاهره أنه أوقع بهم الوعيد، ولا يقال مثله بالرأي لكن الإمام قال: إنه لم يثبت في الأخبار ولا ينافيه قوله: أنتما ومن اتبعكما الغالبون وهو ظاهر. قوله: (يريد نفسه وموسى) تفسير لضمير المتكلم مع غيره فالمراد بالغير على هذا موسى بقرينة تقدّم ذكره في قوله: آمنتم له ولاحتمال كون الضمير لله أشار إلى دفعه بأنَّ الإيمان إذا تعدى باللام فهو بمعنى الانقياد ومجرورها غير الله كما وقع في آيات كثيرة تعليم بالتبع وقولنا بمعنى الانقياد لم نقل الاتباع لما مرّ، ورأيت في نسخة فيما مرّ بمعنى الاتباع بالياء وحيث لا يرد عليه ما مرّ. قوله: (واللام النخ) قيل الحق أنها للتعليل وليست بصلة للإيمان ولا دلالة في قوله تعالى: ﴿يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة التوبة، الآية: ٦١] عليه إذ معناه ويصدر عنه الإيمان لأجل المؤمنين وموافقتهم ودعوتهم وإلا لقليل يؤمن بالله وللمؤمنين وقوله: وموافقتهم ودعوتهم تفسير لقوله: لأجل المؤمنين إذ ليس المراد من كونه لأجلهم إلا أنَّ إظهاره وقوله: آمنتم بالله لموافقته

والهزة به فإنه لم يكن من التعذيب في شيء، وقيل: رب موسى الذي آمنوا به ﴿أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى﴾ وأدوم عقاباً ﴿قَالُوا لَنْ نُؤْتِرَكَ﴾ لن نختارك ﴿عَلَىٰ مَا جَاءَنَا﴾ موسى به ويجوز أن يكون الضمير فيه لما ﴿مِنَ آيَاتِنَا﴾ المعجزات الواضحات ﴿وَالَّذِي فَطَرَنَا﴾ عطف على ما جاءنا أو قسم ﴿فَأَقْضَ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ ما أنت قاضيه أي صانعه أو حاكم به ﴿إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ إنما تصنع ما تهواه أو تحكم ما تراه في هذه الدنيا والآخرة خير وأبقى فهو كالتعليل لما قبله والتمهيد لما بعده، وقرئ تقضي هذه الحياة الدنيا كقولك: صيم يوم الجمعة ﴿إِنَّمَا ءَمَانًا يَرْبِئْنَا لِنَفَعِرَ لَنَا خَطِيئَاتِنَا﴾ من الكفر والمعاصي ﴿وَمَا أَكْرَهْتَنَا عَلَيْهِ مِنَ السَّحَرِ﴾ في معارضة المعجزة روي أنهم قالوا لفرعون أرنا موسى نائماً فوجدوه تحرسه العصا فقالوا: ما هذا

لهم ودعوتهم إلى التلطف به وإظهاره لا إحداث الإيمان لأجلهم فإنه لا يخطر ببال أحد، فاندفع عنه ما قيل إن ما ذكره في آية التوبة يحتاج إلى الاستغفار والتوبة فإن ضمير يؤمن للنبي ﷺ وكيف يجوز أن يقول: تلك العظيمة في حقه اللهم اغفر له نعم لا مانع من جعلها صلة له بمعنى الانقياد، وقد اعترف به القائل ثمة، وأما قوله: وإلا لقبل الخ فيرد عليه أنه جمع بين معني المشترك أو الحقيقة والمجاز فإنه في الأول بمعنى التصديق وفي الثاني بمعنى الانقياد ولو كانت اللام للتعليل لترك الفعل والعاطف فالحق ما ذكره المصنف إذ لا حاجة إلى ما ارتكبه من التكلف. قوله: (توضيح موسى) أي إهانتة؛ وقوله: لم يكن من التعذيب في شيء أي لم يكن شارعاً في شيء من التعذيب والمراد لا قدرة له عليه حينئذ، وقوله: وقيل رب موسى معطوف على موسى بحسب المعنى أي المراد من الضمير نفسه ورب موسى ووجه ضعفه ما مر من أن التعدي باللام لغير الله. قوله: (وأدوم عقاباً) وفي نسخة عذاباً وهما بمعنى، وأما كونه من البقاء بمعنى العطاء فبعيد وإن جمع فيه بين الثواب والعقاب، كقول نمرود أحيي وأميت، وقوله: ما جاءنا موسى به إشارة إلى تقدير العائد وإنما جعلوا المجيء إليهم وإن عم لأنهم المنتفعون به والعارفون من غير تقليد وقوله: الضمير فيه أي المستتر الذي كان لموسى عليه الصلاة والسلام فلا حاجة لتقدير العائد والمراد الذي جاءنا مع موسى لأنه المراد ولكونه خلاف الظاهر أخره. قوله: (ما أنت قاضيه الخ) إشارة إلى أن ما موصولة عائدها محذوف لا مصدرية كما جوزه أبو البقاء لأن دخولها على الاسم ممتنع أو نادر؛ وقوله: صانعه إشارة إلى أنه يجوز أن يراد بالقضاء الإيجاد الإبداعي كما في قوله: فقضاهن سبع سموات كما ذكره الراغب؛ وقوله: أو حاكم به إشارة إلى معناه الآخر المعروف وإليهما أشار أيضاً في قوله: إنما تصنع ما تهواه أو تحكم ما تراه أي بما تراه لأنه يتعدى بالباء وفيه إشارة إلى أن مفعوله محذوف ويجوز أن ينزل منزلة اللازم، وأن تكون ما مصدرية وهذه الحياة المنسوب محلاً على الظرفية خبره، وقوله: في هذه الدنيا إشارة إلى إعرابها لمذكور على الوجه الأول. وقوله: صيم يوم الجمعة أي على التوسع بجعل الظرف مفعولاً به. وقوله: أكرهتنا أي على تعلمه كما روي

بسحر فإن الساحر إذا نام بطل سحره فأبى إلا أن يعارضوه ﴿وَاللَّهُ خَبِيرٌ وَأَبْقَى﴾ جزاء أو خير ثواباً وأبقى عقاباً ﴿إِنَّهُمْ﴾ أي الأمر ﴿مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا﴾ بأن يموت على كفره وعصيانه ﴿فَإِنَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا﴾ فيستريح ﴿وَلَا يَحْيَى﴾ حياة مهناة ﴿وَمَنْ يَأْتِيهِ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ الصَّالِحَاتِ﴾ في الدنيا ﴿فَأُولَئِكَ لَهُمْ الدَّرَجَاتُ الْعُلَى﴾ المنازل الرفيعة ﴿جَنَّتُ عَدْنٍ﴾ بدل من الدرجات ﴿تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ حال والعامل فيها معنى الإشارة أو الاستقرار ﴿وَذَلِكَ جَزَاءُ مَنْ تَزَكَّى﴾ تطهر من أدناس الكفر والمعاصي والآيات الثلاث يحتمل أن تكون من كلام السحرة وأن تكون ابتداء كلام من الله ﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي﴾ أي من مصر ﴿فَأَضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا﴾ فاجعل لهم من قولهم: ضرب له في ماله سهماً أو فاتخذ من ضرب اللبن إذا عمله ﴿فِي الْبَحْرِ يَبَسًا﴾ يابساً مصدر وصف به يقال يبس يبساً ويبساً كسقم سقماً وسقماً ولذلك وصف به المؤمن فقيل شاة يبس للتي جف لبنها وقرئ يبساً وهو إما مخفف منه أو وصف على فعل كصعب أو جمع يابس كصحب وصف به الواحد مبالغة كقوله:

وفعله كما مرّ. قوله: (فإن الساحر إذا نام بطل سحره) الإضافة عهدية أي السحر الذي يكون بالتسخير والعزائم لا ما يكون شعبة وعملا كالزئبق المار ذكره ولا ينافي هذه الرواية قوله: إنا لنحن الغالبون لاحتمال أن يكون قبل ذلك أو تجلداً كما أنّ قوله: إن لنا لأجراً إن كنا نحن الغالبين قبله؛ وقوله: إلا أن يعارضوه استثناء مفرغ لأن أبي نفى معنى؛ وقوله: وأبقى فيه ما مرّ؛ وقوله: أي الأمر إشارة إلى أنّ الضمير للشأن وهو المراد بالأمر واحد الأمور؛ وقوله: بأن يموت تفسير لإتيان ربه، وقوله: حياة مهناة بالهمز دفع للتناقض وقوله: المنازل الرفيعة تفسير له لأنّ المعروف فيها درجة السلم. قوله: (والعامل فيها معنى الإشارة الخ) أي هو حال من الضمير المستتر في لهم والعامل فيه ما في أولئك من معنى أشير والحال مقدرة ومن لم يفهم المراد منه قال إنه لم يظهر وجهه أو معنى الاستقرار في الظرف والآيات الثلاث. قوله: إنه من يأت ربه مجرمًا الخ، وأن في إن أسر تفسيرية أو مصدرية وإضافة عبادي تشريعية. قوله: (فاجعل لهم من قولهم ضرب له في ماله سهماً) يعني أنّ الضرب إما بمعنى الجعل وحينئذ قيل إنه ينصب مفعولين فلهم المفعول الثاني كما يقال ضرب عليهم الخراج وسهماً بمعنى نصيب أو بمعنى اتخذ وقد ورد في كلام العرب بهذين المعنيين وطريقاً مفعول به وهو ظرف في الأصل، وقال المعرب أنّ الضرب بمعناه المشهور وأصله اضرب البحر ليصير لهم طريقاً فأوقع الضرب على الطريق اتساعاً فهو مجاز عقلي. قوله: (مصدر وصف به) أي جعل وصفاً لقوله: طريقاً مبالغة وهو يستوي فيه الواحد المذكور، وغيره واليبس بالتحريك ما كان فيه رطوبة فذهبت والمكان إذا كان فيه ماء فذهب كذا قال الراغب: وفي القاموس ما أصله البيوسة ولم يعهد رطباً فيبس بالتحريك، وأما طريق موسى عليه الصلاة والسلام في البحر فإنه لم يعهد قط طريقاً لا رطباً ولا يابساً وهو مخالف له، ويبس من باب علم، وقوله: إما مخفف أي حذفته حركته

كأن قتود رحلي حين ضمت... حوالب غرزا ومعني جياعا...
أو لتعدده معنى فإنه جعل لكل سبط منهم طريقاً ﴿لَا تَخَفُ دَرَكًا﴾ حال من المأمور أي
آمنا من أن يدرككم العدو أو صفة ثانية والعائد محذوف، وقرأ حمزة لا تخف على جواب
الأمر ﴿وَلَا تَحْشَى﴾ استئناف أي وأنت لا تخشى أو عطف عليه والألف فيه للإطلاق كقوله:
وتظنون بالله الظنوننا أو حال بالواو والمعنى ولا تخشى الغرق ﴿فَأَتَبَهُمُ فَرَعُونَ بِجُنُودِهِ﴾ وذلك

للتخفيف فهو مصدرأ وهو صفة مشبهة كصعب أو جمع لصاحب وقيل إنه اسم جمع، وهذا
الاحتمال ذكره في الفتح أيضاً فيكون كخادم وخدم لكن لندوره لم يذكره المصنف رحمه الله
وقوله: مبالغة لجعله في السعة كالطرق أو قدر كل جزء منه طريقاً لأنه كان اثني عشر بعدد
الإسباط كما سيأتي. قوله: (كان قتود النخ) القتود جمع قند وهو خشب الرحل ويجمع على
أقتاد والرحل ما يوضع على الناقة والمراد به الناقة هنا، والحوالب بالحاء المهملة جمع حالب،
والحالبان عرفان يكتنفان السرة، وغرزا جمع غارز بالعين المعجمة وتقديم الراء المهملة على
الزاي المعجمة وهي الناقة التي قل لبنها والغرازة ضد الغزارة فعكس اللفظ لعكس المعنى وهو
منصوب على الحال، وقيل: صفة حوالب، ومعى واحد الأمعاء وهي معروفة وجياع جمع
جائع وصف به المفرد، وضمت بفتح الضاد بمعنى جمعت، وحوالب مفعوله وفاعله ضمير
الرحل ولا مضاف فيه مقدر وهو ذات وهو كناية عن هزائها، والبيت من قصيدة للقطامي
أولها:

قفي قبل التفرق يا ضباعا
ولا يك موقف منك الوداعا...
وبعد البيت:

على وحشية خذلت خلوج
وكان لها طلا طفل فضاعا...

قوله: (من المأمور) وهو فاعل أضرب أو أسر بقطع الهمزة، وقوله: يدرككم المراد
موسى وقومه على التغليب والدرك والدرك للحوق، وقوله: على جواب الأمر يعني أسر،
ويحتمل أنه نهى مستأنف كما ذكره الزجاج. قوله: (استئناف) أي على قراءة حمزة وأما على
قراءة غيره فهو معطوف، وأما تقدير المبتدأ فهو دأبهم في الاستئناف وقد مرّ فيه كلام، وقوله:
والألف فيه للإطلاق يعني أنه مجزوم بحذف آخره، وهذه ألف زائدة لوقوعه فاصلة وأما كونه
مجزوماً بحذف الحركة المقدرة كقوله:

ألم يأتيك والأنباء تنمي

فضعيف بل ضرورة فلذا تركه المصنف رحمه الله وإذا كانت حالية فافتراها بالواو للنفي
إذ لو كان مثبتاً لم يقترن بها في الفصح. قوله: (فاتبعهم النخ) اتبع متعد لاثنين في الأكثر
كقوله: أتبعناهم ذرياتهم فلذا قيل إن الثاني مقدر أي عقابه أو رؤساء جيشه وقدره المصنف
نفسه ولا محصل له (قلت) بل هو مفيد لأنه كناية عن أنه تبعهم فلا وجه لما ذكر، وقيل إنه

أَنَّ موسى خرج بهم أَوَّلَ الليل فأخبر فرعون بذلك فقص أثرهم والمعنى فأتبعهم فرعون نفسه ومعه جنوده فحذف المفعول الثاني، وقيل: فأتبعهم بمعنى فاتبعهم، ويؤيده القراءة به والباء للتعدي، وقيل: الباء مزيدة والمعنى فأتبعهم جنوده، وذادهم خلفهم ﴿فَغَشِيَهُمْ مِنْ أَلِيمٍ مَا غَشِيَهُمْ﴾ الضمير لجنوده أوله ولهم وفيه مبالغة ووجازة أي غشيهم ما سمعت قصته ولا يعرف كنهه إلا الله، وقرئ فغشاهم ما غشاهم أي غطاهم ما غطاهم والفاعل هو الله تعالى أو ما غشيهم أو فرعون لأنه الذي ورطهم للهلاك ﴿وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُ وَمَا هَدَى﴾ أي أضلهم في الدين وما هداهم وهو تهكم به في قوله: وما أهديكم إلا سبيل الرشاد أو أضلهم في

جنوده والباء زائدة فيه كما نقل عن الأزهرى، وقص أثرهم أي اتبعه، وقوله: ومعه جنوده إشارة إلى أَنَّ الجار والمجرور حال وَأَنَّ الباء للمصاحبة؛ وقيل: إنه قد يتعدى لواحد بمعنى اتبع كما أشار إليه بقوله: وقيل الخ ورجحه على تفسيره بأدركهم كما فسره به يونس لأن تلك القراءة تناسب ما ذكره، وقوله: لا تخاف دركاً يأباه هنا فمن اعترض عليه غفل عن مراده، والقراءة بهما تؤيد أنهما بمعنى وإن نقل عن يونس أن اتبع بقطع الهمزة معناه أسرع ووجه، ويوصلها معناه اقتضى وتبع وقوله: والباء للتعدي أي على الثاني. قوله: (والمعنى فأتبعهم جنوده وذادهم خلفهم) بالذال المعجمة بمعنى ساقهم وحشهم وهو تفسير لاتبعهم على كونه متعدياً لاثنتين والباء زائدة إشارة إلى أنه كان معهم يحشهم على لحوقهم بهم لأن السائق لا بد من كونه مع المسوق وهذا من منطوقه لأنه معنى الاتباع إذ لم يرد به الإرسال وليس من دليل آخر كما قيل: ولا معارضة بينه وبين قوله: فاتبعهم فرعون وجنوده ولا إيهام فيه لعدم اتباع فرعون بنفسه كما توهم ومن ظنه على الوجه الثاني وأنه بدل من فرعون بدل اشتمال فقدسها، وما وقع في بعض النسخ زادهم بالزاي المعجمة من تحريف الناسخ. قوله: (الضمير لجنوده) لقربه وحينئذ لم يذكر فرعون لأنه ألقى بالساحل ولم يتغط بالبحر لقوله: ننجيك بيدنك فوجهه ملاءمته للسباق والسياق فلا وجه لما قيل إنه لا وجه له وأنه يوهم أمراً باطلاً وأما تفسير ما هدى بما نجا فجواب بما لم يقله مع بعده عن المقام، ووجه المبالغة من الإيهام كما أشار إليه بقوله: ولا يعرف كنهه وإذا كان الفاعل ضميراً لله فما مفعول، وإذا كان ما فاعلاً فترك مفعوله لزيادة الإيهام، وقيل: إنه من أليم أي بعض أليم وإذا كان الفاعل ضمير فرعون فالإسناد مجازي كما أشار إليه. قوله: (أي أضلهم في الدين) لا في الطريق كما يشير إليه ما قبله وفي قوله: هداهم إشارة إلى أَنَّ المفعول حذف للفاصلة وقيام القرينة وهو الظاهر لا تنزيله منزلة اللازم ولا جعله بمعنى اهتدى، وأما توهم تكريره مع أضل وأنه توكيد له فينبغي فيه ترك العاطف فيدفعه أنه قصد التهكم به ففيه فائدة أخرى تقتضي المغايرة فلا وجه لما ذكر، وإذا أريد ما هداهم في وقت ما يفيد ما لم يفده لكنه ليس بلازم لدفع التكرار. قوله: (وهو تهكم به الخ) فإن قلت التهكم أن يؤتى بما قصد به ضده استعارة ونحوها وكونه لم يهد مجرّد إخبار عما هو كذلك في الواقع، قلت قال في الانتصاف وغيره من شروح الكشاف هو كذلك ولكن العرف في مثله يدل

البحر وما نجا ﴿يَبْقَىٰ إِسْرَءِيلَ﴾ خطاب لهم بعد إنجائهم من البحر وإهلاك فرعون على إضمار قلنا أو للذين منهم في عهد النبي عليه الصلاة والسلام بما فعل بابائهم ﴿قَدْ أَجْنَبْنَاكَ مِنَ عَدُوِّكَ﴾ فرعون وقومه ﴿وَوَعَدْنَاكَ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنِ﴾ بمناجاة موسى وإنزال التوراة عليه وإنما عدّ المواعدة إليهم وهي لموسى أوله وللسبعين المختارين للملاسة ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّاءَ وَالسَّلْوَىٰ﴾ يعني في التيه ﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ لذائذه أو حلالاته، وقرأ حمزة والكسائي أنجيتكم وواعدتكم ما رزقتكم على التاء وقرئ وواعدتكم وواعدناكم والأيمن بالجرّ على الجوار مثل حجر ضب خرب ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ﴾ فيما رزقناكم بالإخلاق بشكره، والتعدي لما حدّ الله لكم فيه كالسرف والبطر والمنع عن المستحق ﴿فِيحِلِّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ فيلزكم عذابي ويجب لكم من حل الدين إذا وجب أداؤه ﴿وَمَنْ يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ

على كونه عالماً بطريق الهداية مهتدياً في نفسه لكنه لم يهد وفرعون ليس كذلك فلما ذكر كونه مضلاً تعين كون هذا المعنى سواه وهو التهكم، وهذا معنى لطيف فاحفظه، وقيل: ليس المراد الاستعارة التهكمية بل التهكم اللغوي وهو الاستهزاء وفيه بحث ثم قال: إنه كمن ادعى دعوى وبالغ فيها فلما حان وقتها قيل له: لم لم تأت بما ادعيت تهكماً واستهزاء، ولا يخفى أنّ دلالة على ما ذكر بواسطة التلميح. قوله: (في قوله وما أهديكم الخ) يعني أنه من التلميح لما ذكر مما ادّعه وبما تضمنه من الاستهزاء غاير ما قبله فلا يرد عليه أنّ حقه عدم العطف وقوله: أو أضلهم الخ، فالضلال بمعنى آخر، وقوله بما فعل الخ متعلق بخطاب، وقيل: تقديره امتناناً بما الخ. قوله: (بمناجاة موسى الخ) هو تفسير معنى لا إعراب فإن كان تفسير إعراب فمفعوله مقدّر وهو المناجاة، وجانب الطور منصوب على الظرفية لأنّ جنب وما بمعناه سمع نصبه على الظرفية من العرب كما ذكره الراغب وابن مالك في شرح التسهيل فمن قال إنه محدود لا ينتصب بتقدير في وأن الأولى ما في بعض النسخ لمناجاة باللام وجانب مفعول واعدنا على الاتساع أو بتقدير مضاف أي إتيان جانب الخ لم يصب، والذي غره فيه كلام المعرب، وقوله: للملاسة أي هو مجاز في النسبة بجعلهم كأنهم كلهم مواعدون، وقوله: على التاء أي بضمير المتكلم. قوله: (والأيمن بالجرّ على الجوار) أي قرئ به وهو صفة لجانب بدليل قراءة النصب ولأنّ الموصوف بأنه أيمن جانبه لا هو وما قيل إنّ الجرّ الجواريّ شاذ لا ينبغي تخريج القرآن عليه والصحيح أنه صفة للطور من اليمن أي البركة أو لكونه على يمين من يستقبل الجبل ردّ بأنّ شدوذه على تسليمه لا ينافي تخريج قراءة شاذة عليه وقوله: لكونه على يمين الخ، غير ظاهر. قوله: (والتعدي لما حدّ الله الخ) كان الظاهر عما حدّ الله لأنه يتعدى بعن لما ترك وباللام لما فعل، ولذا قيل: المراد بما حدّه المحرّمات وهو مع إخراجه للمشتبهات عن الطغيان غير مناسب فالأولى أنه من المتعدي بنفسه كقوله: ومن يتعدّ حدود الله واللام زائدة لتقوية المصدر من غير احتياج لما تكلفوه والبطر عدم القيام بحقوق النعمة. قوله: (فيلزكمم)

هَوَىٰ ﴿ فقد تردى وهلك وقيل وقع في الهاوية وقرأ الكسائي يحلّ ويحلل بالضم من حلّ يحلّ إذا نزل ﴿ وَإِنِّي لَنَفَّارٌ لَّيِّنٌ تَابٌ ﴾ عن الشرك ﴿وَأَمَّنَ﴾ بما يجب الإيمان به ﴿وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَىٰ﴾ ثم استقام على الهدى المذكور ﴿ وَمَا أَعْجَلَكَ عَنْ قَوْلِكَ يَتُوسَىٰ ﴾ سؤال عن سبب العجلة يتضمن إنكارها من حيث إنها نقيصة في نفسها، انضم إليها إغفال القوم وإيهام التعظم عليهم، فلذلك أجاب موسى عن الأمرين وقدم جواب الإنكار لأنه أهم ﴿ قَالَ ﴾

أي يتيقن ويتحقق وقوعه وأصله من الحلول وهو في الأجسام فاستعير لغير هائم شاع حتى صار حقيقة فيه، وتردّى هلك من الردا ولذا عطفه عليه للتفسير وأصله كالهوي الوقوع من علو، وقوله: وقع في الهاوية أي النار فيكون بمعناه الأصلي إذا أريد به فرد مخصوص منه لا بخصوصه، وقوله: بالضم الخ إشارة إلى ما في الكشاف من أنّ الذي في معنى الوجوب بالكسر والمضموم في معنى النزول، وفي المصباح حل العذاب يحل ويحلّ حلولاً هذه وحدها بالضم والكسر والباقي بالكسر فقط، وحللت بالبلد من باب قعد إذا نزلت به، وقوله: عن الشرك قيده به لاقضاء المقام، ولذا فسر آمن بمعنى عام ليفيد ذكره بعده. قوله: (ثم استقام الخ) أي استمرّ عليه وهو تفسير لقوله: ثم اهتدى بما ورد التصريح به في آية أخرى ثم إما للتراخي باعتبار الانتهاء لبعده عن أول الاهتداء، أو للدلالة على بعد ما بين المرتبتين فإنّ المداومة أعظم وأعلى من الشروع كما قيل:

لكل إلى شأ والعلا حركات ولكن قليل في الرجال ثبات . . .

وهذا هو المختار في الكشاف وشروحه. قوله: (سؤال عن سبب العجلة) ما الاستفهامية في الأصل للسؤال عن الشيء، وقد تكون للسؤال عن وجهه وسببه، والثاني هو المراد هنا والسؤال يقع من الله تعالى لكنه ليس لاستدعاء المعرفة من علام الغيوب، بل إما لتعريف غيره أو لتبكيته أو تنبيهه، كما صرح به الراغب في مفرداته وظاهره أنه ليس بمجاز كما يقول التلميذ: سألتني الأستاذ عن كذا ليعرف فهمي ونحوه فليس فيه جمع بين الحقيقة والمجاز، حتى يقال الإنكار استفاد من السياق، ولا يرد عليه أنّ حقيقة الاستفهام محال عليه تعالى فلا وجه لبناء الكلام عليه فالمعنى ما أعجلك متباعداً عن قومك والإنكار بالذات للبعد عنهم، فهو منصب على القيد كما عرف في أمثاله، وإنكار العجلة لأنها وسيلة له فاعتذار موسى عليه الصلاة والسلام بخطئه في اجتهاده لظن هذا المقدار من البعد لا يضر كما جرت به العادة لا سيما والحامل عليه طلب مرضاة الله بالمبادرة لامثال أمره، فالجواب ﴿هم أولاء على أثري وعجلت﴾ [سورة طه، الآية: ٨٤] الخ تميم كما قيل، ومحصل كلامه تطبيق الجواب على السؤال لما يرى من عدم مطابقته ظاهراً. قوله: (من حيث إنها نقيصة في نفسها) تعليل للإنكار. وقوله: في نفسها أي بقطع النظر عما يقتضي تحسينها في بعض المواضع كخوف الفوات. وكونه مما ينبغي المبادرة له فلا يرد عليه قوله: وسارعوا إلى مغفرة من ربكم وإغفال القوم تركهم، وقوله: وإيهام التعظم أي ربما يتوهم أنه يعظم عن صحبتهم. قوله: (أجاب موسى

موسى ﴿هُمُ أَوْلَاءُ عَلَىٰ أَثَرِي﴾ ما تقدمتهم إلا بخطا يسيرة لا يعتد بها عادة، وليس بينهم وبينهم إلا مسافة قريبة يتقدم بها الرفقة بعضهم ببعض ﴿وَعَجَلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِارْتَضَىٰ﴾ فإن المسارعة إلى امتثال أمرك والوفاء بعهدك توجب مرضاتك؛ ﴿قَالَ فَإِنَّا قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ مِنْ بَعْدِكَ﴾ ابتليناهم بعبادة العجل بعد خروجك من بينهم، وهم الذين خلفهم مع هرون وكانوا ستمائة ألف وما نجا من عبادة العجل منهم إلا اثنا عشر ألفاً ﴿وَأَضَلَّهُمُ السَّامِرِيُّ﴾ باتخاذ العجل والدعاء إلى عبادته وقرئ وأضلهم أي أشدهم ضلالة، لأنه كان ضالاً مضلاً. فإن صح أنهم أقاموا على الدين بعد ذهابه عشرين ليلة. وحسبوا بأيامها أربعين، وقالوا: قد أكملنا العدة ثم كان أمر العجل، وأن هذا الخطاب كان له عند مقدمه، إذ ليس في الآية ما

عليه الصلاة والسلام عن الأمرين) أي عن السبب والإنكار وقد عرفت ما يرد على السؤال ودفعه، وقوله: وقدّم جواب الإنكار في قوله: هم أولاء على أثري فإن محصله أنهم لم يعدوا عني وإن تقدمي على معتاد الناس وظني أن مثله لا ينكر ويعدّ نقيصة فاندفع ما قيل إنه لا يدفع الإنكار إلا بما بعده وكذا ما قيل إنه على هذا لا وجه للسؤال والإنكار لأنه تعالى أعلم بمرتبة تقدّمه التي هي غير منكورة ولو جعل هذا جواباً عن عدم إغفاله كان أحسن لكنه يفوت وجه التقديم وأهميته لأنّ السؤال سيق له، وترك ما في الكشف بأنه للمهابة ذهل عن الترتيب اللائق بالجواب لأنه إنما يلتجأ لمثله عند عدم غيره لأنه آخر الدواء، وقيل: لما فيه من إساءة الأدب بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وقيل: السؤال في المعنى عن الانفصال الذي يتضمنه أعجلك المتعدي بعن، وقيل: الجواب إنما هو قوله: وعجلت الخ وما قبله تمهيد له فتأمل. وقوله: بخطا يسيرة من قوله: على أثري، والرفقة جمع رفيق وقوله: ببعض لو سقطت الباء كان أولى، وقوله: توجب مرضاتك أي رضاك بحسب وعذك. قوله تعالى: ﴿فإنّا قد فتنا﴾ الآية استئناف كلام وقصة أخرى ولذا أعاد قال: والفاء للتعقيب من غير تعليل أي أقول لك عقب ما ذكر إنا قد فتنا الخ، وقيل إنها تعليل لما سبق أي لا ينبغي البعد عن قومك فإنهم لحدائث عهدهم بمكان يحيق فيه مكر الشيطان ويتمكن من إضلالهم فإن القوم الذين خلفتهم مع أخيك أضلهم السامري فكيف تأمن على هؤلاء، وقوله: ابتليناهم أي أوجدنا وخلقنا فيهم تلك البلية، وقوله: وهم الذين خلفهم إشارة إلى أنّ المراد بقوله: قومك غير المراد بما قبله ولذا لم يأت بضميرهم وقد جوّز في الكشف أن يكون عين الأوّل لإعادة المعرفة بعينها لأنّ المراد بالقوم الجنس في الموضوعين لكن المقصود منه أولاً النقباء وثانياً المتخلفون ومثله كثير فتأمل. وقوله: وقرئ وأضلهم أي بأفعل التفضيل وقوله: أشدهم ضلالاً إشارة إلى أنه من الثلاثي لا من المزيد لكنه يفيد أنه أشدّية ضلاله بالإضلال لأنه ضلال على ضلال. قوله: ﴿فإن صح الخ﴾ وفي نسخة وإن صح يعني إن صح ما ذكر مما يقتضي وقوع قصة السامري بعد عشرين من ذهابه لجانب الطور وما في الآية من التعبير بالماضي يقتضي وقوعه قبيل خطاب الله له وخطابه له كان عند

يدل عليه، كان ذلك إخباراً من الله له عن المترقب بلفظ الواقع على عادته، فإن أصل وقوع الشيء، أن يكون في علمه ومقتضى مشيئته. والسامري: منسوب إلى قبيلة من بني إسرائيل يقال لها السامرة، وقيل كان عدياً من كرمان، وقيل من أهل باجرما. واسمه: موسى بن ظفر، وكان منافقاً ﴿فَرَجَعَ مُوسَىٰ إِلَىٰ قَوْمِهِ﴾ بعدما استوفى الأربعين وأخذ التوراة ﴿غَضِبْنَا عَلَيْهِمْ﴾ ﴿أَسْفَاءُ﴾ حزيناً بما فعلوا ﴿قَالَ يَبْقَوْنَ آلَمَ يَدْعُوكُمْ رَبِّكُمْ وَعَدًّا حَسَنًا﴾ بأن يعطيكم التوراة فيها هدى ونور ﴿أَفَطَالَ عَلَيْكُمُ الْعَهْدُ﴾ أي الزمان يعني زمان مفارقتهم لهم ﴿أَمْ

مقدمه للطور فيتعارض ما ذكر في الرواية وما في النظم فأجاب بأن الخطاب عند مقدمه، وأن ما ذكر وقع بعده لكنه عبر عنه بلفظ الماضي لأنه قريب الوقوع مترقب فهو من مجاز الأوّل لا استعارة، وقوله: إن صح إشارة إلى جواب آخر، وهو إنا لا نسلم صحته وإذا سلم فالجواب ما مرّ، وقوله: أقاموا معناه استمرّوا عليه ولم يتعرّض لكون مقدمه قبل عشرين لظهوره لأن قرب المسافة بينهم معلوم، وقوله: وإن هذا وفي نسخة وهذا الخطاب معطوف على قوله إنهم أقاموا: إشارة إلى التردّد في صحته لأن الجمهور على أنّ المكالمة إنما وقعت بعد الأربعين أو في العشر الأخير ويدل عليه قوله: فرجع موسى إلى قومه غضبان وقوله: كان جواب أن الشرطية. قوله: (بلفظ الواقع) أي الماضي لأنه كالعلم فيه، فلا يتوهم أنّ اسم الفاعل للحال مع أنه لا يضرنا. وذكر في الكشف وجهاً آخر: وهو أنّ السامري عدّ ذهابه فرصة فباشر أسباب إضلالهم، فنزل مباشرة الأسباب منزلة الوقوع من جانبه، والجواب المذكور هنا نظر فيه إلى جانب إيجاد الخالق. قوله: (فإن أصل وقوع الشيء أن يكون في علمه ومقتضى مشيئته) أي مبناه ذلك، لأنّ تعلق العلم والمشيئة يقتضي وقوعه لا محالة فلذلك يعبر عنه بالماضي، وهذا تعليل لجري العادة الإلهية به. قوله: (والسامري الخ) وقيل السامرة اسم موضع والعليج الرجل من كفار العجم، وأصله الحمار الوحشي، وبأجر ما بالقصر قرية قريبة من مصر، أو من الموصل، وظفر بفتح الحاء علم. قوله: (حزيناً بما فعلوا) قال الراغب: الأسف الغضب والحزن معاً، وقد يقال: لكل منهما على الانفراد لتقاربهما كما قال:

وحزن كل أخي حزن أخو الغضب

فلذا فسره هنا بالحزن، لثلا يتكرّر مع قوله غضبان، وفسره بالغضب في الأعراف، ولم يرتض هذا ثمة. قوله: (أفطال) فيه مذهبان مشهوران: فهو إمّا معطوف على مقدر، أي أوعدكم فطال، والإنكار للمعطوف أو هي مقدّمة من تأخير، لصدارتها والمعطوف عليه لم يعدكم لأنه بمعنى قد وعدكم، والزمان تفسير للعهد لأنه يرد بمعناه، وقوله: زمان مفارقتهم إشارة إلى أنّ أُل في العهد للعهد، وقوله: يجب عليكم، مرّ تحقيقه، وما هو مثل في الغباوة البقر كما قيل:

وما عليّ إذا لم تفهم البقر

أَرَدْتُمْ أَنْ يَحِلَّ عَلَيْكُمْ ﴿يَجِبُ عَلَيْكُمْ﴾ وَعَدَكُمْ إِيَّايَ بِالثَّبَاتِ عَلَى الْإِيمَانِ بِاللَّهِ، وَالْقِيَامِ عَلَى مَا أَمَرْتُمْ بِهِ، وَقِيلَ هُوَ مِنْ أَخْلَفْتِ وَعَدَهُ، إِذَا وَجَدْتَ الْخَلْفَ فِيهِ أَيِ فَوَجَدْتُمُ الْخَلْفَ فِي وَعْدِي لَكُمْ بِالْعُودِ بَعْدَ الْأَرْبَعِينَ، وَهُوَ لَا يَنَاسِبُ التَّرْتِيبَ عَلَى التَّرِيدِ، وَلَا عَلَى الشَّقِّ الَّذِي يَلِيهِ، وَلَا جَوَابَهُمْ لَهُ ﴿قَالُوا مَا أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلِكِنَا﴾ بِأَنْ مَلَكْنَا أَمْرَنَا، إِذْ لَوْ خَلِينَا وَأَمْرَنَا وَلَمْ يَسْأَلْ لَنَا السَّامِرِيُّ لِمَا أَخْلَفْنَاهُ. وَقَرَأَ نَافِعٌ وَعَاصِمٌ بِمَلِكِنَا بِالْفَتْحِ وَحَمْزَةَ وَالْكَسَائِيَّ بِالضَّمِّ وَثَلَاثَتَهَا مِنَ الْأَصْلِ لُغَاتٍ فِي مَصْدَرٍ مَلَكَتِ الشَّيْءَ ﴿وَلَكِنَّا جُمَلْنَا أَوْزَارًا مِنْ زِينَةِ الْقُورِ﴾ حَمَلْنَا أَحْمَالًا مِنْ حَلِي الْقَبْطِ الَّتِي اسْتَعْرَنَاهَا مِنْهُمْ حِينَ هَمَمْنَا بِالْخُرُوجِ مِنْ مِصْرَ بِاسْمِ الْعُرْسِ. وَقِيلَ اسْتَعَارَ وَالْعِيدُ كَانَ لَهُمْ، ثُمَّ لَمْ يَرَدُّوا عِنْدَ الْخُرُوجِ مَخَافَةَ أَنْ يَعْلَمُوا بِهِ، وَقِيلَ: هِيَ مَا أَلْقَاهُ الْبَحْرُ عَلَى السَّاحِلِ بَعْدَ إِغْرَاقِهِمْ، فَأَخَذُوهُ وَلَعَلَّهُمْ سَمَوْهَا أَوْزَارًا لِأَنَّهَا أَثَامٌ فَإِنَّ الْغَنَائِمَ لَمْ تَكُنْ

قوله تعالى: ﴿أَمْ أَرَدْتُمْ﴾ (الخ) أي فعلتم ما يقتضي حلوله لأن مباشرة ما يقتضيه بمنزلة إرادته، وهو من بديع الكلام. وقوله: وعَدكم إِيَّاي فالْمَصْدَرُ مضاف لمفعوله؛ وقوله: إِذَا وَجَدْتَ الْخَلْفَ فِيهِ الْخُ فَأَفْعَلٌ لِلْوَجْدَانِ كَمَا يُقَالُ: أَحْمَدْتَهُ إِذَا وَجَدْتَهُ مَحْمُودًا؛ وقوله: وَهُوَ لَا يَنَاسِبُ التَّرْتِيبَ أَيِ بِالْفَاءِ عَلَى التَّرِيدِ أَيِ عَلَى كَلَا شَقِي التَّرِيدِ بِالْهَمْزَةِ وَأَمْ وَلَا عَلَى الْأَخِيرِ لِأَنَّهُ إِمَّا عَلَيْهِمَا أَوْ عَلَى الْأَخِيرِ مِنْهُمَا وَأَمَّا تَرْتِبُهُ عَلَى الْأَوَّلِ وَإِنْ احْتَمَلَ فَلَا يَحْسُنُ مَعَ الْفَاصِلِ بَيْنَهُمَا لِأَنَّ طَوْلَ الْعَهْدِ وَمَبَاشَرَةَ مَا يَقْتَضِي غَضَبَ اللَّهِ لَا يَتَرْتَبُ عَلَيْهِ وَجْدَانُ خَلْفِهِ لِلْعَهْدِ وَكَذَا الْأَخِيرِ وَكَذَا قَوْلُهُمْ فِي الْجَوَابِ بِمَلِكِنَا فَتَأَمَّلْ. قوله: (بأن ملكنا أمرنا) ملك الأمر عبارة عن تخلّيتهم وأنفسهم من غير أمر ورأى آخر وفسره الطيبي بالقدرة ويسأل بمعنى يزين ويحسن؛ وقوله: مَصْدَرٌ مَلَكَتِ الشَّيْءَ هَذَا فِي أَصْلِ الْوَضْعِ وَقَدْ يَفْرُقُ بَيْنَهَا. قوله: (أحمالاً) هذا أصل معناه ولذا سمي به الإثم؛ وقوله: بِاسْمِ الْعُرْسِ الْبَاءُ لِلْسَّبْبِيَّةِ وَاسْمٌ إِمَّا مَقْحَمٌ كَمَا فِي ثَمِ اسْمِ السَّلَامِ عَلَيْهِمَا، أَوْ الْمَرَادُ بِتَسْمِيَةِ الْعُرْسِ بِأَنْ قَالُوا لَهُمْ: إِنَّ لَنَا عُرْسًا أَيِ جَمْعِيَّةً لِلزَّوْجِ فَأَعْيَرُوهَا لِتَنْزِينِ بَهَا فِيهِ وَهَذَا الْاسْتِعْمَالُ مَعْرُوفٌ فِي لِسَانِنَا تَقُولُ أَخَذْتَهُ بِاسْمِ كَذَا، وَقَوْلُهُ مَخَافَةَ أَنْ يَعْلَمُوا بِهِ أَيِ بِالْخُرُوجِ لَوُرُودِهَا لَهُمْ وَكَأَنَّ خُرُوجَهُمْ كَانَ قَبْلَهُ أَوْ فِي أَثْنَائِهِ إِذْ لَوْ كَانَ بَعْدَهُ لَمْ يَعْلَمْ خُرُوجَهُمْ. قوله: (ولعلهم سموها أوزاراً الخ) قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعَصْرِ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَخَالَفٌ لِمَا ذَكَرَهُ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حَلِيمٍ﴾ [سورة الأعراف، الآية: ١٤٨] الخ فِي الْأَعْرَافِ مِنْ أَنْ إِضَافَتَهَا إِلَيْهِمْ لِأَنَّهُمْ مَلَكَوْهَا بَعْدَ هَلَاكِهِمْ كَمَا مَلَكَوْا غَيْرَهَا مِنْ أَمْلَاكِهِمْ لَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ: كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَاتٍ وَعَيْونَ وَكُنُوزٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ كَذَلِكَ وَأَوْرَثْنَاهَا بَنِي إِسْرَائِيلَ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى حُلِّ مَالِ الْغَنِيمَةِ حِينَئِذٍ وَهُوَ مَخَالَفٌ لِمَا فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ أَنَّ الْغَنَائِمَ لَمْ تَحُلْ لِأَحَدٍ قَبْلَ نَبِيِّنا ﷺ^(١) وَلَعَلَّهُ فِي غَيْرِ الْعَقَارِ وَالْأَرْضِي لِمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْآيَةِ

(١) مراد المصنف ما أخرجه البخاري ٣٣٥ و ٣٣٨ و ٣١٢٢ و مسلم ٥٢١ والنسائي ٢٠٩/١ - ٢١١، =

تحل بعداً، ولأنهم كانوا مستأمنين، وليس للمستأمن أن يأخذ مال الحربي ﴿فَقَدَفْنَهَا﴾ أي في النار ﴿مَكَذَلِكَ أَلْقَى السَّامِرِيُّ﴾ أي ما كان معه منها روي أنهم لما حسبوا أن العدة قد كملت، قال لهم السامري إنما أخلف موسى ميعادكم، لما معكم من حلّي القوم وهو حرام عليكم، فالرأي أن نحفر حفيرة ونسجر فيها ناراً، ونقذف كل ما معناه فيها ففعلوا وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي وأبو بكر وروح حملنا بالفتح والتخفيف ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عَجَلًا جَسَدًا﴾ من تلك الحلّي المذابة ﴿لَمْ حَوْرًا﴾ صوت العجل ﴿فَقَالُوا﴾ يعني السامري ومن افتتن به أول ما رآه ﴿هَذَا إِلَهُكُمْ وَإِلَهُ مُوسَى فَنَسِيَ﴾ أي فنسيه موسى، وذهب يطلبه عند الطور، أو فنسي السامري أي ترك ما كان عليه من إظهار الإيمان ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ﴾ أفلا يعلمون ﴿أَلَّا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ أنه لا يرجع إليهم كلاماً ولا يردّ عليهم جواباً، وقرئ يرجع بالنصب وفيه ضعف لأن أن الناصبة لا تقع بعد أفعال اليقين ﴿وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ ولا يقدر على

المذكورة فما ذكره القاضي ثمة محتاج للجواب بتخصيص الغنائم بما أخذ بالقتال ونحوه من المنقولات؛ وقوله: وليس للمستأمن أن يأخذ مال الحربي أي بغير رضاه كما صرح به، وهذا مبني على أن الأوزار أشهر في الأنام وإن كان أصل معناها ما مرّ. قوله: (أو لأنهم كانوا مستأمنين الخ) معطوف على قوله فإن الغنائم الخ والظاهر أنهما راجعان لما تقدّم بجملته؛ وقيل: الأوّل ناظر إلى كون المراد بالأوزار ما ألقاه البحر والثاني إلى كونه ما استعاروه. قوله: (أي ما كان معه منها) أي من الحلّي التي عنده مما أخذه من القبط، وقيل: الذي ألقاه هو تراب أثر فرس جبريل عليه الصلاة والسلام وأيده بعضهم بتغيير الأسلوب إذ لم يعبر بالقذف المتبادر منه أن ما رماه جرم مجتمع وفيه نظر، وقد قيل إنه ألقى الحلّي ومعها ذلك التراب، وكان صنع في الحفرة قالب عجل. وقوله: حسبوا أن العدة أي الوعد بحساب الليالي مع الأيام كما مرّ، ونسجر بالجيم المشدّدة بمعنى نوقد. قوله: (جسداً) بدل من قوله عجلًا لبيتليهم الله به فيميز الخبيث من الطيب وإن كان لا يسأل عما يفعل، وقوله صوت العجل هو معناه لغة وفعلل يكثر فيما يدلّ على صوت: وأوّل ما رآه منصوب على الظرفية بافتتن. وقوله: أي ترك فهو مجاز كما مرّ وليس من مقول القول على هذا بخلافه في الوجه الأوّل. وقوله: من إظهار الإيمان إشارة إلى ما مرّ من أنه كان منافقاً. قوله: (ألا يرجع إليهما الخ) رجوع يكون متعدياً فقولا مفعوله، ومعنى ردّ الكلام مخاطبتهم، ولو ابتداء وجعله ردّاً بناء على الأكثر. وقراءة النصب

= والدارمي ١/ ٣٢٢-٣٢٣، وأحمد ٣/ ٣٠٤ والبيهقي في السنن ١/ ٢١٢ و ٢/ ٣٢٩ وفي الدلائل ٥/ ٤٧٢-٤٧٣ واللالكائي ١٤٣٩ والبغوي ٣٦١٦، وابن حبان ٦٣٩٨ كلهم من حديث جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال: «أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي: نصرت بالرعي مسيرة شهر وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً وأيما رجل من امتي أدركته الصلاة فليصل وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي وأعطيت الشفاعة وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس عامة».

إنفاعهم وإضرارهم ﴿وَلَقَدْ قَالَ لَهُمْ هَارُونُ مِنْ قَبْلُ﴾ من قبل رجوع موسى عليه الصلاة والسلام أو قول السامريّ كأنه أول ما وقع عليه بصره حين طلع من الحفوة، توهم ذلك وبادر تحذيرهم ﴿يَقَوْمِ إِنَّمَا فُتِنْتُمْ بِهِ﴾ بالعجل ﴿وَإِنَّ رَبَّكُمُ الرَّحْمَنُ﴾ لا غير ﴿فَأَلَيْتُمْ وَأَطِيعُوا أَمْرِي﴾ في الثبات على الدين ﴿قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْكَ﴾ على العجل وعبادته ﴿عَاكِفِينَ﴾ مقيمين ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ وهذا الجواب يؤيد الوجه الأول ﴿قَالَ يَهْرُونَ﴾ أي قال له موسى لما رجع ﴿مَا مَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا﴾ بعبادة العجل ﴿أَلَا تَتَّبِعُنَّ﴾ أن تتبعني في الغضب لله، والمقاتلة مع من كفر به، أو أن تأتي عقبي وتلحقني، ولا مزيدة كما في قوله ما منعك أن لا تسجد ﴿أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي﴾ بالصلابة في الدين والمحاماة عليه ﴿قَالَ يَبْنَؤُمْ﴾ خص الأم

مروية عن إبان وغيره، وضعفها المصنف بأن أن الواقعة بعد أفعال القلوب مما يدل على يقين أو ظنّ غالب كما ذكره الرضي وغيره، وهي المخففة من الثقيلة لا لأنها تدخل على المبتدأ والخبر وأنّ المشددة كذلك وإن كنت مؤولة بمصدر والمخففة فرعها ولو دخلت على المصدرية لزم الاقتصار على أحد المفعولين لأنه يشاركها في ذلك ظنّ وأخواتها مطلقاً بل لأنّ أن الناصبة لكونها للاستقبال تدخل على ما ليس بثابت مستقرّ فلا يناسب وقوعها بعد ما يدلّ على يقين ونحوه بخلاف المخففة ولم يجعلها بصرية، كما ذكره المعرب لأنّ رجوع القول ليس بمرئي وقد قيل إنه جعل بمنزلة المرئي المحسوس لظهوره، وقيل إنها تقع بعد رأي البصرية أيضاً لأنها تفيد العلم بواسطة إحساس البصر كما في إيضاح المفصل، وأجاز الفراء وابن الأنباري وقوع الناصبة بعد أفعال العلم؛ وقوله: أفعال اليقين خصها لأنّ الظنّ الغالب بطريق الحمل عليها، والقول بأن القرآن حجة على غيره، هنا مما لا وجه له بعدما سمعت. قوله: (على أنفاعهم وأضرارهم) لم يوجد في كتب اللغة أنفع وقد خطئ فيه المصنف رحمه الله، وكأنه لمشكلة الأضرار هنا، وقوله أو قول السامري هو قوله: هذا إلهكم وإله موسى. وقوله: توهم أي تفرس ولو بالظن للقرائن المشاهدة منهم وإنما يكون هذا قبل قوله، وقوله: وبادر تحذيرهم أي إلى تحذيرهم، وقوله لا غير الحصر من تعريف الطرفين. قوله: (وهذا الجواب يؤيد الوجه الأول) وهو تفسير قوله من قبل بقوله من قبل رجوع موسى، وردّ التأييد بأنّ هذا القول على الوجهين قبل مجيء موسى، فيصح على الوجهين، وأجيب بأنّ قولهم لن نبرح الخ يدلّ على عكوفهم حال قوله والعكوف إنما كان بعد قول السامري، وأما احتمال كون القائلين هم الذين افتتنوا به أول ما رأوه فبعيد فتأمل. قوله: (في الغضب الخ) فإنه كان معروفاً بذلك. وقوله ولا مزيدة الخ؛ لأنّ ما امتنع عنه هو الاتباع لا عدمه، وقيل إنها غير مزيدة، بجعله بمعنى دعاك وحملك بحمل النقيض على النقيض. كما حقق في المفتاح وشروحه ومرّ تفصيله في سورة الأعراف. وقوله إذ الخ متعلق بمنع، ولا حاجة إلى جعله متعلقاً بتبعن، كما قيل إذ ما بعد أن لا يعمل فيما قبلها، وإن تكلف الجواب عنه هنا. وقوله: بالصلابة ستعلق بأمرى. قوله: (استعطافاً وترقيقاً) كان

استعطافاً وترقيقاً وقيل لأنه كان أخاه من الأم، والجمهور على أنهما كانا من أب وأم ﴿لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي﴾ أي بشعر رأسي قبض عليهما يجزه إليه من شدة غيظه وفرط غضبه لله، وكان عليه الصلاة والسلام حديداً خشناً متصلباً في كل شيء فلم يتمالك حين رآهم يعبدون العجل ﴿إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ لو قاتلت أو فارقت بعضهم ببعض ﴿وَلَمْ تَرْفَعْ قَوْلِي﴾ حين قلت أخلفني في قومي وأصلح فإن الإصلاح كان في حفظ الدهماء، والمداراة بهم إلى أن ترجع إليهم فتدارك الأمر برأيك ﴿قَالَ فَمَا خَطْبُكَ يَا سَمِيرِيُّ﴾ أي ثم أقبل عليه وقال له منكرأ ما خطبك أي ما طلبك له وما الذي حملك عليه وهو مصدر خطب الشيء إذا طلبه ﴿قَالَ بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُوا بِهِ﴾ وقرأ حمزة والكسائي بالتاء على الخطاب أي علمت بما لم تعلموه، وفطنت لما لم تفتنوا له، وهو أن الرسول الذي جاءك روحاني محض، لا يمس أثره شيئاً إلا أحياه أو رأيت ما لم تروه، وهو أن جبريل عليه

وجهه أن الأم أشفق وأرق قلباً فنسبته إليها تذكير بالبرقة البشرية ولذا قالت العرب: ويلمه دون أبيه فإذا أرادوا المدح قالوا لله دَرَّ أبيه. وقوله: بشعر الخ أصل وضع اللحية والرأس للعضوين النابت عليهما الشعر، ويطلق على شعرهما للمجاورة، وهو شائع في الأول والأخذ أنسب بالثاني، فلذا قدر شعر. قوله: (من شدة غيظه الخ) لما كان غضوباً، وغضب لله لا اعتقاده تقصيراً في هرون يستحق به التأديب، عنده فعل به ما فعل، وباشر ذلك بنفسه ولا محذور فيه أصلاً ولا مخالفة للشرع، حتى يرد ما توهمه الإمام، فقال: لا يخلو الغضب من أن يزيل عقله، أولاً والأول لا ينبغي اعتقاده، والثاني لا يزيل السؤال، وأجاب بما لا طائل تحته، وقوله: ببعض أي مع بعض منهم، ولم ترقب بمعنى لم تراع والدهماء بالدال المهملة الجماعة الكثيرة وضمن المداراة بمعنى الرفق، ولذا قال بهم، وقوله: فتدارك بالنصب في حذف إحدى التائين وأصله فتدارك. قوله: (ما طلبك له وما الذي حملك عليه) هذا أصل معنى الخطب، ثم شاع في معنى الشأن، والأمر العظيم لأنه يطلب ويرغب فيه، والاستفهام هنا عن السبب الباعث لما صدر عنه على وجه الإنكار البليغ، حيث لم يسأله عما صدر منه، ولا عن سببه بل عن سبب طلبه، ولذا لم يفسره بالشأن وإن كان هو المشهور، وما يكون سؤالاً عن السبب، كما مر في قوله: ﴿مَا أَعْجَلَكَ﴾ فلا وجه لما قيل إن قوله: ما حملك عطف تفسيري للإشارة إلى تقدير مضاف، أي ما سبب خطبك ومن لم يتنبه له قال ما قال. وقوله: بالتاء أي في يبصروا وهو إما على التغليب، أو على أن الخطاب لموسى عليه الصلاة والسلام تعظيماً له وهذا منقول عن قدماء النحاة. وقد صرح به الثعالبي في سر العربية فما ذكره الرضي من أن التعظيم إنما يكون في ضمير المتكلم مع الغير كفعلنا مخالف له فلا يلتفت إليه وإن اتبعه فيه كثير منهم. قوله: (علمت) إشارة إلى أن بصر بمعنى علم وأبصر، بمعنى نظر ورأى، وقيل إنهما بمعنى، وقوله: روحاني، أي ملك، وقوله محض أي ليس بجني، وقوله: لا يمس أثره

الصلاة والسلام جاءك على فرس الحياة. وقيل إنما عرفه لأن أمه ألقته حين ولدته، خوفاً من فرعون، وكان جبريل يغذوه حتى استقل ﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ﴾ من تربة موطنه، والقبضة المرة من القبض فأطلق على المقبوض كضرب الأمير وقرئ بالصاد والأول للأخذ بجميع الكف، والثاني للأخذ بأطراف الأصابع، ونحوهما الخضم، والقضم والرسول جبريل عليه الصلاة والسلام، ولعله لم يسمه لأنه لم يعرف أنه جبريل أو أراد أن ينبه على الوقت، وهو حين أرسل إليه ليذهب به إلى الطور ﴿فَنَبَذْنَاهَا﴾ في الحلي المذاب، أو في جوف العجل، حتى حيى ﴿وَكَذَلِكَ سَوَّلَتْ لِي نَفْسِي﴾ زينته وحسنته لي

شيئاً إلا أحياء، وكون الفرس فرس الحياة، تحيي آثارها، مما لا يدرك بالبحث، فإن كان تمويهاً منه وتدليساً في الحجة فظاهر فلا يقال إنه بعيد لأنه لو كان كذلك لكان الأثر نفسه أولى بالحياة، ألا ترى الإكسیر يجعل ما يلقي عليه ذهباً، ولا يكون هو بنفسه ذهباً، مع أنه قال إنه لم أنها فرس الحياة لأنه رأى ما وطئته من التراب يخضر، أو سمعه من موسى عليه الصلاة والسلام فتدبر. قوله: (جاءك على فرس الحياة) لما أتاه ليذهب للميعاد، وقوله: وقيل إنما عرفه الخ الظاهر أن المراد إنما عرفه السامري لما ذكر، لا موسى عليه الصلاة والسلام، فإنه لا يناسب السياق ولا بعد فيه، فإن بعض أرباب الحواشي، ذكر أن جبريل عليه الصلاة والسلام كان يفعل ذلك بأولاد بني إسرائيل في زمان قتل فرعون لهم، ولا بعد فيه لكن الكلام في صحته، ولذا مرضه المصنف رحمه الله، وقوله: يغذوه أي يأتيه بغذائه وطعامه حتى استقل، أي تم مدة رضاعه واستغنى عن الرضاع. قوله: (من تربة موطنه) إشارة إلى أنه لا حاجة إلى تقدير مضاف، أي من أثر فرس الرسول لأن أثر فرسه أثره. وقيل إن المراد وطئة بنفسه وأنه المناسب للتفسير الأول في قوله: بصرت وعلى الثاني فيه مضاف مقدر، وهو فرس ويؤيده قراءة ابن مسعود رضي الله عنه به وإليه ذهب كثير من المفسرين وموطنه مصدر أي وطئه. قوله: (والقبضة المرة من القبض فأطلق على المقبوض) في الدر المصون النحاة يقولون إن المصدر الواقع كذلك لا يؤنث بالتاء ويقولون هذه حلة نسج اليمن لا نسيجة اليمن ويعترضون بهذه الآية ثم يجيبون بأن الممنوع إنما هو التاء الدالة على التحديد، لا على مجرد التأنيث، وهذه لمجرد التأنيث، وكذلك قوله: ﴿والأرض جميعاً قبضته﴾ [سورة الزمر، الآية: ٦٧] وفيه نظر لأن لفظ المرة فيه بعض نبوة عنه فتأمل. قوله: (والأول للأخذ بجميع الكف الخ) يعني أنه مما غير لفظه لمناسبة معناه فإن الضاد المعجمة لتفسيها واستطالة مخرجها جعلت فيما يدل على الأكثر وهو القبض، بكل الكف والصاد المهملة لضيق محلها، وخفائه جعلت للقليل المأخوذ بأطراف الأصابع، وكذا الخضم وهو الأكل بجميع الفم، والقضم بأطراف الأسنان، وهذا مراد من قال إن دلالة الألفاظ طبيعية، وقد تقدم تفصيله. قوله: (لم يعرف أنه جبريل) عليه الصلاة والسلام وإن عرف أنه ملك فلا ينافي أخذه أثر فرسه، وقوله: على الوقت أي تعين زمان قبضه وهو وقت إرساله له لما ذكر لا بعده، ونبذتها أي ألقيتها، وقوله في الحلي المذاب، أي قبل

﴿كَأَلْ فَأَذْهَبَ فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَوةِ﴾ عقوبة على ما فعلت ﴿أَنْ تَقُولَ لَا مِسَاسٌ﴾ خوفاً من أن يمسك أحد فتأخذك الحمى، ومن مسك فتحامي الناس ويحاموك، وتكون طريداً وحيداً كالوحشي النافر، وقرئ لا مساس كفجار وهو علم للمسمة ﴿وَإِنَّ لَكَ مَوْعِدًا﴾ في الآخرة ﴿أَنْ تَخْلَفَهُ﴾ لن يخلفك الله وينجزه لك في الآخرة بعدما عاقبك في الدنيا. وقرأ ابن كثير والبصريان بكسر اللام أي لن تخلف الواعد إياه، وسيأتيك لا محالة فحذف المفعول الأول لأن المقصود هو الموعد، ويجوز أن يكون من أخلفت الموعد إذا وجدته خلفاً، وقرئ بالنون على حكاية قول الله ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى إِلَهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ ظللت على عبادته مقيماً، فحذف اللام الأولى تخفيفاً، وقرئ بكسر الظاء على نقل حركة اللام إليها

تصويره، وفي الوجه الأخير هو بعده. قوله: (زيتته وحستته لي) أي أنه فعله لهوى نفسه، فهو اعتذار باعترافه بخطئه، وقوله: من مسك بفتح الميم معطوف على الكاف الواقعة مفعولاً وليس خوفه من مجرد أخذ الحمى لغيره، بل له ولنفسه مع أنه لا بعد في خوفه من ضرر غيره منه المورث للفتنة عنه فلا غبار عليه، والسر في عقوبته على جنايته مما ذكر أنه ضد ما قصده، من إظهار ذلك ليجتمع عليه الناس ويعزروه فكان سبباً لبعدهم عنه وتحقيره وهذا أحسن مما قيل إن بينهما مناسبة التضاد فإنه أنشأ الفتنة مما كانت ملاسته سبباً الحياة الجماد فعوقب بضده، وهو الحمى التي هي من أسباب موت الأحياء. وقوله فتحامي بالنصب عطف على تقول. قوله: (وقرئ لا مساس كفجار وهو علم للمسمة) يعني أنه علم جنس للمعاني مبني على الكسر كفجار عالم للفجرة ولا الداخلة عليه ليست ناصبة لاختصاصها بالتركات، والمعنى لا يكن منك مس لنا وعلى قراءة الجمهور هو مصدر ماس كقاتل قتالاً وهو نكرة. قوله تعالى: ﴿لَنْ تَخْلَفَهُ﴾ هو بالتاء الفوقية المضمومة وكسر اللام في قراءة ابن كثير وأبي عمرو كما ذكره المعرب وابن كثير والبصريين كما ذكره المصنف ولا خلاف بينهما، ويفتح اللام على البناء للمفعول في قراءة الباقيين، وعلى الثاني قول المصنف لن يخلفك الله إشارة إلى فاعله المحذوف، والمفعول القائم، مقامه وأن الهزمة للتعدية، وعقوبته في الدنيا بما مرّ وهو ظاهر، وقوله: بكسر اللام على البناء للفاعل، وقوله: لن تخلف الواعد إياه، فالضمير الأوّل للواعد وهو المفعول الأوّل والثاني محذوف، أي لا تقدر أن تجعله مخلفاً لوعده وسيأتيك أي يصل إليك، وفي نسخة ستأتيه: أي ستفعله من أتى إليه إحساناً ومنه كان وعده مأتياً، وقوله: لأن المقصود الخ فلذا خص بالذكر اعتناء به. قوله: (ويجوز أن يكون الخ) كأجبتته وجدته جباناً، وقوله: على عبادته ففيه مضاف مقدر. واختلف في هذا الحذف فقال سيبويه رحمه الله أنه مخالف للقياس وقال غيره أنه مقيس في المضاعف، واختار المعرب أنه مقيس فيما كانت عينه منه مكسورة أو مضمومة ومثله قرن كما سيأتي، وقوله حركة اللام هي الكسرة، ويؤيده قراءة لنحرقنه بالأفعال فإنه لا يستعمل إلا في النار. قوله: (أو بالمبرد الخ) قال ابن السيد يقال

﴿لَتَحْرِقَنَّهُ﴾ أي بالنار ويؤيده قراءة لنحرقنه أو بالمبرد على أنه مبالغة في حرق إذا برد بالمبرد، ويعضده قراءة لنحرقنه ﴿ثُمَّ لَنَسِيفَنَّهُ﴾ ثم لنذرينه رماداً أو مبروداً. وقرئ بضم السين ﴿فِي أَلْيَمٍ سَفَا﴾ فلا يصادق منه شيء والمقصود من ذلك زيادة عقوبته، وإظهار غبوة المفتتين به لمن له أدنى نظر ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ﴾ المستحق لعبادتكم ﴿اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ إذ لا أحد يماثله أو يدانيه في كمال العلم والقدرة ﴿وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ وسع علمه كل ما يصح أن يعلم لا العجل الذي يصاغ ويحرق وإن كان حياً في نفسه كان مثلاً في الغباوة وقرئ وسع فيكون انتصاب علماً على المفعولية لأنه وإن انتصب على التمييز في المشهورة لكنه فاعل في المعنى. فلما عدى الفعل بالتضعيف إلى المفعولين صار مفعولاً ﴿كَذَلِكَ﴾ مثل ذلك الاقتصاص يعني اقتصاص قصة موسى عليه الصلاة والسلام ﴿نَقَضَ عَلَيْكَ مِنْ آبَاءٍ مَا قَدْ سَبَقَ﴾ من أخبار الأمور الماضية والأمم الدارجة تبصرة لك، وزيادة في علمك، وتكثيراً لمعجزاتك، وتنبهاً وتذكيراً للمستبصرين من أمتك ﴿وَقَدْ آتَيْنَكَ مِنْ لَدُنَّا

حرق الحديد حرقاً بفتح الراء إذا بردته لتحرفه، والحرق أيضاً صوت الأنياب إذا حك بعضها على بعض، من شدة الغيظ، وقوله قراءة لنحرقنه، أي بفتح النون وضم الراء فإنه مختص بهذا المعنى، قيل ولا بعد في تحريق العجل، على تقدير كونه حياً بالمبرد، إذ يجوز خلق الحياة في الذهب، مع بقاءه على الذهبية عندنا، وقال النسفي تفرقه بالمبرد، طريق تحريقه بالنار، فإنه لا يفرق الذهب إلا بهذا الطريق، وفيه أن النار تذيبه، وتجمعه لا تحرقه، وتفرقه فلعله بانضمام الجيل الإكسيرية ولا يخفى أن قوله لا بعد الخ مما لا وجه له وأما قول النسفي تفرقه الخ فقد مر عن ابن السيد مثله ووجهه، أنه إذا جعل أجزاء صغيرة دقيقة يكون أقرب إلى إحراقه، وجعله كالرماد، وقوله لنذرينه بالذال المعجمة من التدرية، وهو جعله كالتراب المرتفع بالهواء، وقوله فلا يصادف، بصيغة المجهول أي يوجد فيؤخذ. قوله: (والمقصود من ذلك الخ) زيادة العقوبة ظاهرة لأن الضمير للسامري، لرؤية معبوده هكذا، وإبطال سعيه، والغباوة لعبادة عجل صار هباء بمرأى منهم، وقوله: إذ لا أحد يماثله ليس هذا من المنطوق بل لازم من انحصار الألوهية. قوله: (لا العجل) معطوف على الله في قوله: إنما إلهكم الله، وقوله: وإن كان حياً في نفسه أي هو لا يصلح للألوهية، ولو كان حياً بحياة أصلية، فكيف بالعارضة وهذا معنى قوله في نفسه، ومن غفل عن مراده، قال إنه يشعر بأنه لم يكن فيه حياة، وفيه مخالفة لما أسلفه آنفاً، وقال العلامة: إن إحراقه يدل على أنه صار لحماً ودماً لأن الذهب لا يمكن إحراقه وفيه نظر. قوله: (وقرئ الخ) أي بالتشديد للتعذية، وقوله: في المشهورة أي في القراءة المشهورة وهي قراءة التخفيف. وقوله لكنه فاعل الخ دفع لسؤال وهو أن التعذية لا تنقل التمييز إلى المفعولية، وإنما تنقل الفاعل، كما تقول في خاف زيد خوفاً فاجاب بأنه فاعل في الأصل فلذا صار مفعولاً في هذه القراءة. قوله: (مثل ذلك الاقتصاص) فالمشبه قصص بقية الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، بقصة موسى ﷺ في كونه إخباراً بالغيب معجزاً ويصح أن يكون

ذَكَرًا ﴿ كِتَابًا مُشْتَمَلًا عَلَىٰ هَذِهِ الْأَقَاصِيصِ وَالْأَخْبَارِ حَقِيقًا بِالتَّفَكُّرِ وَالِإِعْتِبَارِ مِنَ التَّكْوِينِ فِيهِ لِلتَّعْظِيمِ وَقِيلَ ذَكَرًا جَمِيلًا وَصِيئًا عَظِيمًا بَيْنَ النَّاسِ ﴿ مَن أَعْرَضَ عَنْهُ ﴾ عَنِ الذِّكْرِ الَّذِي فِيهِ الْقُرْآنُ الْجَامِعُ لَوُجُوهِ السَّعَادَةِ وَالنَّجَاةِ وَقِيلَ عَنِ اللَّهِ ﴿ فَإِنَّهُ يَحْمِلُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وِزْرًا ﴾ عَقُوبَةَ ثَقِيلَةً فَادْحَةً عَلَىٰ كَفْرِهِ وَذَنْبِهِ سَمَاوًا وَزْرًا تُشْبِهُهَا فِي ثِقَلِهَا عَلَىٰ الْمَعَاقِبَةِ وَصِعْوَتِهَا إِحْتِمَالُهَا بِالحَمْلِ الَّذِي يَفْدَحُ الحَامِلَ، وَيَنْقُضُ ظَهْرَهُ، أَوْ إِثْمًا عَظِيمًا ﴿ خَلْدَيْنِ فِيهِ ﴾ فِي الْوِزْرِ أَوْ فِي

نَا رَمَلَتْ تَحْتِهَا

المشار إليه تصدر الفعل، المذكور بعده كما مرّ تحقيقه في سورة البقرة، وكذلك أوج الكافر في محل نصب صفة مصدر مقدر أي اقتصاصاً مثل ذلك، والأمم الدارجة أي السابقة من درج إذا ذهب، وقوله وتكثيراً لمعجزاتك لكثرة الإخبار بالمعجزات لفظاً، ومعنى اختيارها ما الغيب وهو وعد له بذلك. قوله: (كتاباً) فالمراد بالذكر القرآن لأنه يطلق عليه لكونه حقيقاً بالذكور والتفكير فيه، ولأنه يذكر فيه أخبار الأولين ووصفه بالعظمة لدلالة قوله من لدنا وتقديره ونظام العظمة والتكبير عليه. قوله: (وقيل ذكراً جميلاً الخ) فالمراد ذكر النبي ﷺ بنعوته الجميلة وهو مرسل يعلم ملايمته للسياق، ولذا قيل إن ضمير عنه حيثئذ للقرآن المفهوم من السياق ولا يخفى ما فيه، ولذا فسر ما بعده على الوجه الأول دونه، وقوله الجامع لوجوه السعادة والنجاة يفهم من كونه الإعراض عنه مؤدياً للإثم والشقاوة الأبدية، وما قيل إنه لا يبعد أن يستفاد من تنوين ذكره في غاية البعد لأنه إنما غايته الدلالة على تعظيمه. وقوله: وقيل عن الله ففيه الالتفات من التكلم إلى الغيبة ولبعده، وكون المقام لا يقتضي الالتفات مرضه. قوله: (عقوبة ثقيلة فادحة) بالفاء والهمزة والحاء المهملتين بمعنى مثقلة وليس بتكرار لأنه لا يلزم من الثقل أن يكون مثقلاً، وعلى كونه متعلق بعقوبة وذنبه بالجرّ عطف على كفره، وفي الكشف أن الوزر يطلق في اللغة على ما معنيين الحمل الثقيل، والإثم فيجوز أن يقال في وجه تسمية العقوبة بالوزرية شبهة بالعقوبة بالحمل الثقيل، ثم استعارة مصرحة بقريظة ذكر يوم القيامة أو يقال للعقوبة جزاء الإثم فهي لازمة له أو مسببة فأطلق الوزر وهو الإثم على العقوبة مجازاً مرسلاً أي كقولهم قرزوا الشرايح العلامة وغيره ومحصله أنه مجاز عن العقوبة إما من الحمل الثقيل على طريق الاستعارة أو من الإثم على طريق المجاز المرسل، ولا يخفى أن الأول هو المناسب لقولهم واسألوه عنهم يوم القيامة حملاً لأنه ترشيح له، ويؤيده قوله في آية أخرى ﴿ وَلِيَحْمِلْنَ أَثْمَهُمْ ﴾ وأما ما ذكره المصنف رحمه الله فلا يخلو عن الكدر لأن قوله أو إثماً عظيماً المعطوف عليه على قوله يعقوبة لا يناسب السياق. والسباق إلا بتكلف أن يراد بالإثم جزاؤه كما قيل أي يقدر في النظم مضافاً على التفسير به، أي جزاء وزر ويفدح وينقض بمعنى يثقل. قوله: (سماهاً لا ذراً تشبهاً الخ) أي استعارة مصرحة كما قررنا قيل ويجوز أن يكون من ذكر السبب وإرادة المصنف والوزر على الأول بمعنى الحمل، وعلى الثاني بمعنى الإثم، ويجوز أن يكون من حذف المضاف أي عقوبة وزر ففي المضاف استعارة بالكناية ولا يخفى ما فيه كما يعلم مما قررناه من قوله (أو إثماً عظيماً) العظم من التكبير، وقد مرّ ما فيه قيل والمراد حيثئذ بضمير الوزر في قوله خالدين فيه

حملته والجمع فيه والتوحيد في أعرض للحمل على المعنى واللفظ ﴿وَسَاءَ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حِمْلًا﴾ أي بشس لهم ففيه ضمير مبهم يفسره حملاً، والمخصوص بالذم محذوف، أي ساء حملاً وزرهم واللام في لهم للبيان كما في هيت لك ولو جعلت ساء بمعنى أحزن، والضمير الذي فيه للوزر أشكل أمر اللام، ونصب حملاً ولم يفد مزيد معنى ﴿يَوْمَ يُفْعُخُ فِي الصُّورِ﴾ وقرأ أبو عمرو بالنون على إسناد النسخ إلى الأمر به تعظيماً له أو للنافخ وقرئ بالياء المفتوحة على أن فيه ضمير الله، أو ضمير إسرافيل، وإن لم يجز ذكره لأنه المشهور بذلك، وقرئ في الصور وهو جمع صورة، وقد سبق بيان ذلك ﴿وَنَحْشُرُ الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ﴾

العقوبة استخداماً إلا أن يقال إن الأوزار تجسم فلا حاجة إلى الاستخدام، ولا إلى جعله استعارة مكنية، وهو تكلف أنت في غنية عنه بما مر، وقوله: في الوزر أي بمعنى العقوبة، وقوله: والجمع فيه أي في خالدين بعد توحيد ضميراً عرض المستر مراعاة للفظ من ومعناها. قوله: (أي بشس لهم الخ) ساء يكون فعلاً متصرفاً بمعنى أحزن ويكون فعل ذم، بمعنى بشس وحينئذ ففاعله مستر يعود على حملاً التمييز لا على الوزر، لأن فاعل بشس لا يكون إلا ضميراً بهما يفسره التمييز العائد إليه وإن تأخر لأنه من خصائص هذا الباب والمخصوص بالذم محذوف، والتقدير ساء حملهم حملاً وزرهم ولام لهم للبيان كما في سقيا له، وهيت لك متعلقة بمحذوف تقديره يقال لهم كأنه قيل هذا فقيل يقال لهم وفي شأنهم. قوله: (أشكل أمر اللام ونصب حملاً ولم يفد مزيد معنى) يعني أنه لا يساعده اللفظ ولا المعنى لأن ساء بمعنى أحزن متعد بنفسه، وليس المحل محل زيادة اللام ولا داعي للتكلف في توجيهه كما قيل أن التقدير أحزنهم الوزر حال كونه حملاً لهم، وقد رده في الكشف بأنه أي فائدة فيه، والوزر أدل على الثقل من قيده ثم التقييد بلهم وتقديمه وحذف المفعول لا يطابق المقام. وسياق الكلام ولا مبالغة في التوعيد به بعدما تقدمه. وقال الطيبي رحمه الله وتبعه المحشي المعنى أحزنهم حملاً الوزر على أنه تمييز واللام للبيان ورده بأنه مفوت لفخامة المعنى وأن البيان إن كان لا يختص بالحملة بهم ففيه غنية، وإن كان لمحل الأحزان فلا كذلك طريق بيانه، وإن كان على أن هذا التوعيد لهم فليس موقعه قبل يوم القيامة وأن المناسب حينئذ وزراً ساء لهم حملاً على الوصف لا هكذا. وقيل يجوز أن يكون ساء لازماً بمعنى قبح وحملاً تمييز ولهم حال ويوم القيامة متعلق بالظرف أي قبح ذلك الوزر من جهة كونه حملاً لهم في يوم القيامة، وفي ورود ساء بهذا المعنى في كتب اللغة وكلام الفصحاء على أنه معنى حقيقي نظر، وإن ذكره صاحب القاموس فتأمل. وقوله: (إلى الأمر به) وهو الله فإسناده إليه تعظيم للفعل وهو النسخ لأن ما يصدر عن العظيم عظيم، أو هو تعظيم لإسرافيل النافخ بجعل فعله بمنزلة فعله وهو إنما يقال فيمن له مزيد اختصاص وقرب مرتبة، وقيل إنه يجوز أن يكون تعظيماً لليوم الواقع فيه ويشكلى على هذه القراءة التي تليه أيضاً. قوله: (وقرئ في الصور) بضم الصاد وفتح الواو جمع صورة كحرفه وغرف والمراد به الجسم المصور، وبه فسر أيضاً على القراءة المشهورة

وقرى يحشر المجرمون ﴿زُرْقًا﴾ زرق العيون وصفوا بذلك لأن الزرقة أسوأ ألوان العين وأبغضها إلى العرب لأن الروم كانوا أعدى أعدائهم وهم زرق العين ولذلك قالوا في صفة العدو أسود الكبد أصهب السبال أزرق العين أو عمياً فإن حدقه الأعمى تزراق ﴿يَخْفَتُونَ يَنْتَهَمُونَ﴾ يخفضون أصواتهم لما يملأ صدورهم من الرعب والهول والخفت خفض الصوت وإخفاؤه ﴿إِنْ﴾ ما ﴿لَبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا﴾ أي في الدنيا يستقصرون مدة لبثهم فيها لزوالها أو لاستطالتهم مدة الآخرة أو لتأسفهم عليها لما عاينوا الشدائد وعلموا أنهم استحقوها على إضاعتها في قضاء الأوطار واتباع الشهوات أو في القبر لقوله ويوم تقوم الساعة إلى آخر الآيات ﴿تَنْحَنُّ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ﴾ وهو مدة لبثهم ﴿إِذْ يَقُولُ أَفَلَمْ نَكُنْ مِنْكُمْ قَبْلَ نَشْأَتِكُمْ أَعْمَلًا﴾

بسكون الواو وجوز فيها أن تكون بمعنى القرن الذي ينفخ فيه وهو المشهور، وأورد على كونه جمع صورة أن النفخ يتكرر لقوله: ثم نفخ فيه أخرى والنفخ في الصورة إحياء والإحياء غير متكرر بعد الموت وما في القبر ليس بمراد من النفخة الأولى بالاتفاق والجواب أن من يقرأ به، ويفسره به لا يجعل الثانية مثل الأولى في الإحياء ولا يلزم أن يجعلها في كل موضع بمعنى واحد فتأمل.

قوله: (زرق العيون) فهو وصف للشيء بصفة جزئه كما يقال غلام أكحل وأحور والكحل والاحور صفة العين والظاهر أنه مجاز وأسوأ بمعنى أقيح، وقوله: لأن الخ علة لكونها أبغض، وأعدى بمعنى أشد عداوة فأزرق مجاز عن كونه قبيحاً مكروهاً لأنه لازم له عندهم ولذا يقال: العدو الأزرق وعلى الثاني هو كناية عن العمي لأن الزرقة من لوازمه، والكبد بالياء الموحدة عضو باطني معروف وهم يتوهمون أن الحقد والعداوة في الكبد ولذا قالوا للأعداء سود الأكياد كما ذكره أهل اللغة، ومن ضبطه الكتد بالمشناة الفوقية وهو مجمع الكتفين فقدمها وأصهب من الصهبة بالصاد المهملة وهي حمرة أو شقرة في الشعر، والسبال بكسر السين المهملة جمع شبله والمراد بها هنا اللحية أو ما استرسل منها ومن الشارب، وتزراق بتشديد القاف مضارع إزراق كاد لهاً بمعنى تشد زرقتها، وقوله: لما يملأ الخ أي أو لضعفهم والخفت قريب من الخفض لفظاً ومعنى. قوله تعالى: ﴿إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا﴾ بتقدير حال أي قائلين إن الخ. وقوله: أي في الدنيا بيان لمرادهم بالعشر ويستقصرون بمعنى يعدونها قصيرة قليلة إما لتقصيرها كما قاله ابن المعتز كفى بالانتهاه قصراً أو بالنسبة للآخرة أو للتأسف أي الحزن على الشريعة تقصيرها قبل علمهم بما صاروا إليه وتداركهم لما نالهم فيه كما في قولك: لبت الزمان امتدحتى يكون كذا وكذا وهو معنى قوله: وعلموا الخ فلا وجه لما قيل إنه لا مدخل له في استقصار مدة لبثهم في الدنيا وما في الكشف من استقصار أيام السرور أظهر منه. قوله: ﴿أَوْ فِي الْقَبْرِ﴾ (أو في القبر لقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ﴾ إلى آخر الآيات) معطوف على قوله في الدنيا الخ وظاهره أن هذه الآية تعين أن المراد اللبث في القبور ولذا استدلت بها تبعاً للزمخشري، وأوردوا عليه أنه غير متعين كهذه الآية وقد ذكر الحسن في تفسيرها أن المراد لبثهم في الدنيا أو في القبور أو فيما بين فناء

أجزاءها على صف واحد ﴿لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا﴾ اعوجاجاً ولا نتوءاً إن تأملت فيها بالقياس الهندسي، وثلاثتها أحوال مترتبة فالأولان باعتبار الإحساس والثالث باعتبار المقياس ولذلك ذكر العوج بالكسر، وهو يخص بالمعاني والإامت وهو النتوء اليسير وقيل لا ترى استئناف مبين للحالين ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ أي يوم إذ نسفت على إضافة اليوم إلى وقتها النسف ويجوز أن يكون بدلاً ثانياً من يوم القيامة ﴿يَتَّبِعُونَ الدَّاعِيَ﴾ داعياً الله إلى المجتهد

ختمه على ما ناله ما

المستوي من الأرض كما ذكره الراغب وهو يستلزم خلوها عما ذكر فلا وجه للاعتراض على تفسيره بما ذكر، وظاهر كلام القاموس وقوله: والقاع أرض سهلة مطمئنة قد انفرجت عنها الجبال والآكام إن كان الخلو من منطوقه فدلالته عليه على ما ذكره الراغب بطريق الكناية وعلى ما في القاموس ومن تجريده لجزء معناه كالمشفر ليفيد ذكر قوله: صفصفاً بعده على تفسيره من قوله: (اعوجاجاً ولا نتوءاً) الإعوجاج ضد الاستقامة والنتوء الارتفاع اليسير، وقوله: إن تأملت التأمل أصله إطالة النظر ويكون بمعنى التفكير فليس فيه إشارة إلى أن رأي هنا علمية كما قيل وإن كان قوله بالقياس يميل إلى كونها علمية والخطاب هنا عام لكل من يصح منه الرؤية والتأمل، والقياس الهندسي ما يعرف بالمساحة لأنه أحد فروع الهندسة، وقوله: وثلاثتها وهي نسخة وهو ثلاثتها والأولى أولى وهي قاعاً وصفصفاً ولا ترى الخ وهو إشارة إلى دفع ما يتوهم من التكرار فيها وهو يعلم مما فسر به وترتبها لأن استواءها يترتب على خلوها عن الجبال والتضاريس، وكونها لا يعلم اعوجاجها بالمقاييس مترتب على الاستواء. قوله: (ولذلك ذكر العوج بالكسر وهو يخص المعاني) إشارة إلى الفرق بين العوج والعوج المنقول عن أهل اللغة كما في الجمهرة بأنه بالكسر في عدم الاستقامة المعنوية وهو ما لا يدرك بالعين بل بالبصيرة كعوج الدين، وفتح العين فيما يدرك بها كعوج الحائط والعود، ولما كانت الأرض محسوسة واستقامتها واعوجاجها يدرك بالبصر فكان ينبغي فتح عينه بحسب الظاهر وجهه بأنه لما أريد به ما خفي منه حتى احتاج إثباته إلى المساحة الهندسية المدركة بالعقل الحق بما هو عقلي صرف فأطلق عليه ذلك لذلك، وما في القاموس من أن الاسم منه كعنب أو يقال الكل منتصب كالحائط والعصا كفرح وفي غيره كعنب وكذا هو عن ابن السكيت لا يخالف ما هنا كما توهم لأن ذكر القائم المنتصب لأنه في رأي العين أظهر، وليس المراد الحصر لهذا جميع بينهما الراغب في مفرداته، واختار المرزوقي في شرح الفصيح أنه لا فرق بينهما قال أبو عمرو يقال في الكل عوج بالكسر وأما العوج بالفتح فمصدر عوج وصح الواو فيه لأن منقح منه عوج أعوج ولما صح في الفعل صح في المصدر أيضاً. قوله: (وقيل لا ترى استئناف مبين للحالين) قبله كأنه قيل إلى أي حد هي في ذلك فقيل لا ترى الخ ويصح أن تكون صفة لمقبلها وقوله: على إضافة اليوم إلى وقت من إضافة العام إلى الخاص فلا يلزم أنه يكون للزمان نظيره وإن كان لا مانع منه عند من عرفه بمتجدد يقدر به متجدد آخر، وقيل إنه من إضافة المسمى إلى الاسم كشهر رمضان وهذا بناء على ما ارتضاه سيبويه من أن العلم رمضان كما أمر بتحقيقه

قيل هو إسرأفيل يدعو الناس قائماً على صخرة بيت المقدس فيقبلون من كل أوب إلى صوبه ﴿لَا عِوَجَ لَهُ﴾ لا يعوج له مدعو ولا يعدل عنه ﴿وَخَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ﴾ خفصت لمهابته ﴿فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا﴾ صوتاً خفياً ومنه الهميس لصوت أخفاف الإبل، وقد فسر الهمس بخفق أقدامهم ونقلها إلى المحشر ﴿يَوْمَئِذٍ لَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ إِلَّا مَنْ أذنَ لَهُ الرَّحْمَنُ﴾ الاستثناء من الشفاعة أي إلا شفاعة من أذن أو من أعمّ المفاعيل أي الأمن أذن في أن يشفع له فإنّ الشفاعة تنفعه فمن على الأول مرفوع على البدلية وعلى الثاني منصوب على

وعلى هذا فهو متعلق بيتبعون المذكور بعده وقدمه لما في الثاني من الفصل الكثير وفوات ارتباط يتبعون بما قبله وعليه فقوله: ويسألونك الخ استطراد معترض وما بعده استئناف فاندفع ما ذكر عنه، وقوله: بدلاً إشارة إلى أنّ قوله: يوم ينفخ بدل أول والعامل ساء حينئذ. قوله: (من كل أوب إلى صوبه) الأوب الجانب والصوب الناحية، كما في قوله: صوب الصواب وقد أهمله في القاموس حتى خفي على بعضهم فجعله استعارة من المطر وفي نسخة صوته بالتاء الفوقية أي دعائه. قوله: (لا يعوج له مدعو ولا يعدل عنه) بالبناء للمجهول فيهما وفي شروح الكشاف أنّ هذا كما يقال لا عصيان له أي لا يعصى ولا يظلم له أي لا يظلم وأصله أنّ اختصاص الفعل بمتعلقه ثابت، كما هو بالفاعل، وفي بعضها وأصله أنّ المصدر تارة يضاف إلى الفاعل وتارة إلى المفعول يعنون بذلك أنّ دلالة المصدر على الفعل وعلى كونه مبنياً للمجهول باعتبار أنه يستعمل تارة مضافاً إلى فاعله فيدلّ على المبني للفاعل وتارة مضافاً للمفعول فيدلّ على المجهول لا أنّ لنا مصدرين أحدهما معلوم والآخر مجهول، كما وقع في عبارتهم وقد خفي مرادهم على بعض، أرباب الحواشي وما ذكرناه مصرّح به في بعض كتب العربية، وضمير له للداعي، وقيل إنه للمصدر أي لا عوج لذلك الاتباع والعبارة تحتملها، وقيل لا يعدل عنه تفسير لما قبله. قوله: (خفصت لمهابته) تقرير لحاصل المعنى ويحتمل تقدير المضاف، وقيل المراد أصحاب الأصوات ولا حاجة إليه لقريته ما بعده، وقوله: وقد فسر الخ فهو من الهميس، ولذا قدّمه فإن اعتبر فيه الخفاء أيضاً كما في كتب اللغة فهو ظاهر، وتكون الأصوات في النظم شاملة لها فإن لم تشملها فالمراد بخشوعها سكونها وعدم استماعها فيغاير التفسير السابق. قوله: (الاستثناء من الشفاعة) أي مع تقدير مضاف في المستثنى كما أشار إليه ولا يقدر مفعول له لتنزيله منزلة اللازم بخلافه في الثاني وأعمّ المفاعيل أحد المحذوف وفيه إشارة إلى أنّ حذفه لقصد العموم، وله متعلق بمقدّر أي أذن في الشفاعة له كما أشار إليه أو تعليلية والحاصل كما في الدر المصون أنه إما منصوب على المفعولية لتنفع ومن واقعة على المشفوع له أو في محل رفع بدلاً من الشفاعة بتقدير مضاف أو منصوب على الاستثناء من الشفاعة بتقديره أيضاً وهو استثناء متصل ويجوز أن يكون منقطعاً إذا لم يقدر شيء وحينئذ هو إما منصوب أو مرفوع على لغة الحجازيين والتيمييين والإذن الأول بفتحيتين بمعنى الاستماع والمراد به القبول كما في سمع الله لمن حمده واللام تعليلية أي إلا من استمع

المفعولية وأذن يحتمل أن يكون من الأذن أو من الأذن ﴿وَرَضِيَ لَكُمُ قَوْلًا﴾ أي ورضي لمكانه عند الله قوله في الشفاعة أو رضي لأجله قول الشافع في شأنه أو قوله لأجله. وفي شأنه ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾ ما تقدمهم من الأحوال ﴿وَمَا خَلْفَهُمْ﴾ وما بعدهم مما يستقبلونه ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ ولا يحيط علمهم بمعلوماته وقيل بذاته وقيل الضمير لأحد الموصولين أو لمجموعهما فإنهم لم يعلموا جميع ذلك ولا تفصيل ما علموا منه ﴿وَعَنَتِ الْوُجُوهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ﴾ ذلت وخضعت له خضوع العناة وهم الأسارى في يد الملك القهار. وظاهرها يقتضي العموم ويجوز أن يراد بها وجوه المجرمين فتكون اللام بدل الإضافة ويؤيده ﴿وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا﴾ وهو يحتمل الحال والاستئناف لبيان ما لأجله عنت وجوههم ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنْ الصَّالِحَاتِ﴾ بعض الطاعات ﴿وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ لأن الإيمان شرط في صحة الطاعات وقبول الخيرات ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا﴾ منع ثواب مستحق بالوعد ﴿وَلَا هَضْمًا﴾ ولا كسراً منه بفقصان أو جزاء ظلم وهضم لأنه لم يظلم غيره ولم يهضم حقه وقرئ فلا يخف غلى النهي

الرحمن لأجله كلام الشافعين. قوله: (أي ورضي لمكانه عند الله قوله) أي مكان الشافع يعني أن اللام للتعليل لا أنه من قبيل حذف المضاف كما توهم، وقوله: لأجله وفي شأنه أي قول الشافع لأجل المشفوع وفي شأنه والفرق بينه وبين ما تقدم أن قوله له متعلق برضى على الأول ومتعلق بقولاً على الثاني كما قيل، وقيل هو على الثاني حال قدمت على ذبيها ومأل المعنيين واحد وضمير قوله للشافع أيضاً. وذكر الكواشي أن المعنى رضي قولاً كائناً له وهو كلمة التوحيد فالضمير المضاف إليه للمشفوع، وهو في غيره للشافع، فهو غير ما ذكره المصنف رحمه الله لأن اللام ليست للأجل فيه خلافاً لمن توهم أن هو والوجه أنه على الأول اللام تعليلية متعلقة برضي والمراد بقوله: شفاعته وكذا هو على الثاني لكن المراد بقوله قوله في شأن المشفوع له أعم من الشفاعة كالاعتذار وعلى الثالث هو متعلق بلفظ قولاً وهي متقاربة فتدبره. قوله: (ما تقدمهم من الأحوال الخ) قال المصنف في سورة البقرة بعدما ذكر هذا أو بالعكس لأنك مستقبل المستقبل ومستدبر الماضي أو أمور الدنيا وأمور الآخرة أو عكسه أو ما يحسنونه وما يعقلونه أو ما يدركونه وما لا يدركونه، وقد مر ما فيه. قوله: (ولا يحيط علمهم بمعلوماته) إشارة إلى أن علماً تمييز محوّل عن الفاعل وأن في به مضافاً مقدراً وقوله بذاته يقتضي صحة أنه يقال علمت الله إذ المنفّي العلم على طريق الإحاطة وإذا كان الضمير لمجموعهما فهو بتأويل ما ذكر ونحوه. وقوله وهم الأسارى جمع عان بمعنى أسير من العناء والأولى ترك قوله في يد الملك. قوله: (وظاهرها يقتضي العموم) والمراد بالوجوه الذوات لأنها أشرف الأعضاء الظاهرة وعليها يظهر آثار الذل. وقوله وقد خاب الخ ومن يعمل من الصالحات تقسيم له وإذا أريد وجوه المجرمين فهو حقيقة، وقوله: وهو يحتمل الحال الخ ويحتمل الاعتراض أيضاً وعلى الحالية الرابط الواو فمن قال الرابط اتحاد من حمل بالوجوه أو الرابط محذوف على تقدير العموم أي منهم لم يصب، وقوله: ويؤيده الخ فيه نظر خصوصاً في وجه الحالية، وقوله لأن

﴿وَكَذَلِكَ﴾ عطف على كذلك نقص أي مثل ذلك الإنزال أو مثل إنزال هذه الآيات التضييقية للتوحيد ﴿أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ كله على هذه الوتيرة ﴿وَصَرَفْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ﴾ كذا في معنى آيات الوعيد ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ المعاصي فتصير التقوى لهم ملكة ﴿أَوْ يُحَدِّثْ لَهُمْ وَكِرًا﴾ عطفه واعتبار آحين يسمعونها فيشطهم عنها ولهذه النكتة أسند التقوى إليهم والإحداث إلى القرآن ﴿فَتَقَى اللَّهُ﴾ في ذاته وصفاته عن مماثلة المخلوقين لا يماثل كلامه كلامهم كما لا يتماثل له ذلالتهم ﴿الْمَلِكِ﴾ النافذ أمره ونهيه الحقيقي بأن يرجى وعده ويخشى وعيده ﴿الْحَقِّ﴾ في ملكوته يستحقه لذاته أو الثابت في ذاته وصفاته ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُأْمُرَ بِكَ﴾

للإيمان بما فعل على خروجه عنها، وقوله بعض الطاعات إشارة إلى أن من تبعية، وقوله: مثلن في قوله تعالى ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُأْمُرَ بِكَ﴾ إشارة إلى أن تسميته ظلماً مجازاً والهضم في اللغة النقص ومنه هضم الكشحين أي مضامر هلم، ووصف هضم الطعام لتلاشيه في المعدة والظلم والهضم متقاربان، وقيل الظلم منع جميع الحق والهضم منع بعضه، وقوله أو جزء الخ فهو بتقدير مضاف أو المراد بما ذكر جزؤه مضافاً والمراد أن هذا شأنه لصون الله له عنه ولأنه لا يعتد بالعمل الصالح معه فلا يرد ما قبله إنه لا يلزم من الإيمان وبعض العمل أن لا يظلم غيره وبهضم حقه. قوله: (مثل ذلك الإنزال) أي إنزال ما أمر من القصص المشتمل على قصص الأولين والوعد والوعيد، وعلى ما يعينه هو تلميح للكل بالجزء والمراد أنه على نمط واحد والوتيرة الطريقة والمراد طريقته في الإيجاز والإيجاز بالمعنى. قوله: (مكوزين فيه آيات الوعيد) بيان لمعنى التصريف لا إشارة إلى إيجازها، فإن الجملة ليست حالية بقرينة ما سيأتي من المعطوف عليها وفي بعض شروح الكشاف أنه بذلك على أنه جعله حالاً قيماً للإنزال وهو محتاج إلى التكلف في عطف قوله: وتعد عن ذلك الخ عليه. وقوله: المعاصي بيان لمفعوله المحذوف، وقوله: فتصير التقوى لهم ملكة إشارة إلى معنى لعل كما مر تحقيقه في سورة البقرة، وأول التقوى بما ذكر لثلاثا يلغو الكلام إلى الملكة تحصل من التكرار، وقوله: عظة فالذكر بمعنى تذكره للاتعاظ، ويشطهم بمعنى ضيقهم عنها أي عن المعاصي. قوله: (ولهذه النكتة أسند الخ) أي لكون المراد بالتقوى ملكتها وبذلك اللفظ العاطفة من استماعه أسندت التقوى إليهم لأنها ملكة نفسانية تناسب الإسناد لمن قامت به والخطبة أمر لا يتجدد بسبب استماعه فناسب الإسناد إليه ووصفه بالحدث المناسب لعجده الألفاظ المجموعة وليس المراد أنه أسند إليهم تشريفاً لهم ولم يسند الذكر لعدم اشتغالهم بالتشريف بهذا الفعل، ولا مخالفة فيه أيضاً لما مر في قوله: ﴿لعله يتذكر أو يخشى﴾ في هذا العذر وللحقيق والخشية للمتهم كما توهم، وقيل لأن الملكة تحصل بالتكرار لا بالقرآن بخلاف العظة فتأمل. قوله: (في ذاته وصفاته) أخذه من إطلاق التعالي، وأن اسم الذات مستلزم لجميع الصفات، وخص الكلام بالتصريح لذكر القرآن والذكر قبله، ونفوذ الأمر وعده لمن يغفون الملكية لأنه من شأنها. وقوله: يستحقه أي الملكوت وهو مصدر مذكر بمعنى الملك واليسل تاؤه للتأنيث ولذا وقف عليها بالتاء، والتفسير الأول على جعل الحقية

أَنْ يُفَصِّحَ إِلَيْكَ وَحِيَةً ﴿١١٥﴾ نهى عن الاستعجال في تلقي الوحي من جبريل عليه السلام ومساوقته في القراءة حتى يتم وحيه بعد ذكر الإنزال على سبيل الاستطراد، وقيل نهى عن تبليغ ما كان مجملاً قبل أن يأتي بيانه ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ أي سل الله زيادة العلم بدل الاستعجال، فإن ما أوحى إليك تناله لا محالة ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ﴾ ولقد أمرناه يقال تقدم الملك إليه وأوعز إليه وعزم عليه وعهد إليه إذا أمره واللام جواب قسم محذوف وإنما عطف قصة آدم على قوله وصرّفنا فيه من الوعيد للدلالة على أن أساس بني آدم على العصيان وعرقهم راسخ في النسيان ﴿مِنْ قَبْلُ﴾ من قبل هذا الزمان ﴿فَنَسِيَ﴾ العهد ولم يعن به حتى غفل عنه أو ترك ما وصى به من الاحتراز عن الشجرة ﴿وَلَمْ يَجِدْ لَهُ عَزْمًا﴾ تصميم رأي وثبات على الأمر إذ لو كان ذا عزم وتصلب، لم يزله الشيطان ولم يستطع تخريبه ولعل

للملك والثاني على جعلها لله وأيضاً الأول على جعل الحق خلاف الباطل والثاني بمعنى الثابت. قوله: (نهى) وهو مستأنف أو معطوف على تعالى لأنه لإنشاء التعجب ومساوقته بمعنى متابعتة قال الأزهري تساوقت الإبل تابعت كأن بعضها يسوق بعضاً قال في المصباح واستعماله بمعنى المقارنة لم يوجد في كتب اللغة، وقوله: حتى يتم وحيه أي تبليغه للوحي تفسير لقوله من قبل أن يقضي إليك وحيه، وعلى سبيل الاستطراد متعلق بنهي وقوله: وقيل مرضه لعدم ما يدل عليه وزيادة العلم في القرآن أو مطلقاً، وكونه بدل الاستعجال يفهم من السياق، وقوله: فإن ما الخ تعليل لتبديل الاستعجال فإن ما لا بد منه لا حاجة لاستعجاله بخلاف زيادة العلم فإنها مطلوبة، وتقدم بمعنى أمر كناية لأنه قد يقوم ويتقدم، وأوعز بعين مهملة وزاي معجمة بمعنى أمر كوعز. قوله: (وإنما عطف قصة آدم الخ) أي هو من عطف القصة على القصة فلا يضر تخالفهما خبراً، وإنشاء مع أن المقصود بالعطف جواب القسم وجعله معطوفاً على صرّفنا دون أنزلنا وإن كان هو المتبادر لتمام المناسبة بينهما إذ ذكر تكرار الوعد والوعيد للتذكير وهم لم يتذكروا كما لم يتذكر أبوهم إشارة إلى أنها شنشنة أخزمية وتتضمن حكمة التكرير وهو النسيان فكانه قيل: صرّفنا الوعيد لعلهم يتقون أو يحدث لهم ذكراً لكنهم لم يلتفتوا لذلك ونسوه كما نسي آدم عليه الصلاة والسلام، وقد قيل عليه أن فيه غضاضة من مقام آدم ﷺ إذ ضربت قصته مثلاً للجاحدين لآيات الله فهو إما مستأنف أو معطوف على قوله ولا تعجل، وفيه نظر؛ وقوله عرقهم: أي أصلهم وآدم عليه الصلاة والسلام يقال له عرق الثرى، وقيل إنه مستأنف والنكتة تفهم من تعقيبه له. قوله: (ولم يعن به) أي لم يهتم به ويشغل بحفظه وهو بصيغة المجهول أو المعلوم، قال في المصباح يقال عاني كذا شغلني ولتعن بحاجتي أي لتكن حاجتي شاغلة لسرك، وربما قيل عنيت بأمره بالبناء للفاعل فأنا عان، والتعقيب عرفي وليست الفاء فصيحة أي عهدنا فلم يعن فنسي كما قيل، وقوله أو ترك إشارة إلى أن النسيان يجوز أن يكون مجازاً عن الترك. قوله: (تصميم رأي الخ) هذا يناسب تفسير النسيان بالترك وهو المنقول عن ابن عباس رضي الله عنهما. وقوله: ولعل ذلك كان في بدء أمره كأنه يريد أنه قبل النبوة

ذلك كان في بدء أمره، قبل أن يجزّب الأمور ويذوق شربها وأريها، وعن النبي ﷺ: «لو وزنت أحلام بني آدم بحلم آدم لرجح حلمه» وقد قال الله تعالى: ﴿ولم نجد له عزماً﴾ وقيل عزماً على الذنب لأنه أخطأ ولم يتعمده ولم نجد إن كان من الوجود الذي بمعنى العلم فله عزماً مفعولاه وإن كان من الوجود المناقض للعدم فله حال من عزماً أو متعلق بنجد ﴿وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم﴾ مقدر باذكر أي اذكر حاله في ذلك الوقت ليتبين لك أنه نسي ولم يكن من أولي العزيمة والثبات ﴿فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ﴾ قد سبق القول فيه ﴿أَبَى﴾ جملة مستأنفة لبيان ما منعه من السجود وهو الاستكبار، وعلى هذا لا يقدر له مفعول مثل السجود المدلول عليه، بقوله فسجدوا لأنّ المعنى أظهر الإباء عن الطاعة ﴿فَقُلْنَا يَا آدَمُ إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ

فهو اعتذار عما صدر منه، والشرى بفتح المعجمة وسكون الراء المهملة الحنظل والأري العسل وهو إما استعارة تمثيلية لمزاولة الأمور أو الشرى مستعار للصعب، والأري للسهل استعارة تصريحية ويذوق ترشيح، وهو مثل ضرب للمزاولة، والأحلام العقول جمع حلم والمراد بوزنها مقياستها، والرجحان^(١) بمعنى الزيادة هنا يعني أنه مع زيادة عقله قد نسي، ولم يصمم أمره فكيف بغيره. قوله: (وقيل عزماً على الذنب) مرضه لعدم تبادره ومناسبته للمقام ولأنّ محصله أنه نسي فيتكرّر مع ما قبله؛ وقوله: مقدر باذكر قد مرّ تحقيق أمثاله، قيل وهو معطوف حينئذ على مقدر أي اذكر هذا واذكر إذ الخ أو من عطف القصة على القصة وتحقيق الاستثناء واتصاله وانفصاله مرّ تفصيله. قوله: (وهو الاستكبار) أصل معنى الإباء الامتناع أو شدّته وإذا كان لازماً فالمراد منه الإباء عن الطاعة وهو إنما يكون في الأكثر من التكبر فجاز دلالة عليه بطريق الكناية أو المجاز حيث لم يذكر معه الاستكبار كما في قوله: أبى واستكبر فإذا جمع بينهما فهو بمعناه الحقيقي فلذا اقتصر تارة على أبي وتارة على استكبر وجمع بينهما أخرى وإلى هذا أشار القائل: يرشدك إلى هذا قوله في سورة ص استكبر بدل أبى فلا يعارضه قوله: ﴿أبَى أَنْ يَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ﴾ فإنه يدلّ على تقدير المفعول، والتكبر أي يرى الإنسان نفسه أكبر من غيره، والاستكبار طلبه والتشبع به، وقوله: عن الطاعة وقع في نسخة عن المطاوعة. قوله تعالى: ﴿عَدُوٌّ لَكَ وَلِزَوْجِكَ﴾) أعاد اللام لأنه لا يعطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار. وما قيل إنه للدلالة على أنّ عداوته لها أصالة لا تبعاً ردّ بأنه أمر لازم لما مرّ فلا يفيد هذه النكتة نعم لو قال عدو لك وعدو لزوجك اتجه ما ذكره ولم يسبق للزوجة ذكر حتى يقال إنه يمكن أن لا يعاد الجار ويقال لكما فتمم الدلالة نعم كونه أمراً لازماً بحسب القاعدة النحوية لا ينافي قصد إفادة ما يقتضيه المقام، ولذا جعل في المفتاح تنكير التمييز في قوله: اشتعل الرأس شيباً لإفادة المبالغة مع أنّ التنكير لازم للتمييز، وقال الشريف: وكون التنكير لازماً للتمييز لا ينافي قصد التعظيم وإفادة المبالغة، وفيه نظر لأنّ التمييز قد يعرف كما في سفه نفسه

(١) أخرجه الديلمي في الفردوس ٥١٤٧ من حديث أبي أمامة، وإسناده ضعيف جداً.

لَكَ وَرِزْقِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكَ ﴿١١٨﴾ فلا يكونن سبباً لإخراجكما والمراد نهيهما عن أن يكونا بحيث يتسبب الشيطان إلى إخراجهما ﴿مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشَقَّى﴾ أفرده بإسناد الشقاء إليه بعد إشراكهما في الخروج اكتفاء باستلزام شقائه شقاهما من حيث إنه قيم عليها أو محافظة على الفواصل. أو لأن المراد بالشقاء التعب في طلب المعاش وذلك وظيفه الرجال ويؤيده قوله: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى * وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى﴾.

فإنه بيان وتذكير لما له في الجنة من أسباب الكفاية وأقطاب الكفاف التي هي الشبع والرري والكسوة والكن مستغنياً عن اكتسابها، والسعي في تحصيل أغراض ما عسى ينقطع

على قول وهذه مناقشة في المثال لا تضر في المدعي مع أنه نادر كالعطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار كما في تسألون به والأرحام في وجهه. قوله: (فلا يكونن سبباً لإخراجكما) يعني أن الإسناد إلى الشيطان مجازي لأنه سبب والمخرج هو الله، وقوله: والمراد الخ يعني أنه كناية عن نهيهما عن مطاوعتهما له وإتيان ما يقتضي تسببه وتسلفه عليهما على حدّ قوله: ﴿فلا يكن في صدرك خرج﴾ وقوله: بحيث يتسبب الشيطان أي يكونان بمكان وحال يقتضي تسبب الشيطان إلى الإخراج وضمن يتسبب معنى يتوصل فعدها بإلى وفي نسخة ينسب ولا قلب فيها كما توهم. قوله: (فتشقى) منصوب بإضمار أن في جواب النهي وأما رفعه على الاستئناف بتقدير فأنت تشقى فقد استبعده المعرب بأنه ليس المراد الإخبار عنه بالشقاء بل المراد أنه إن وقع الإخراج حصل الشقاء وقوله: قيم عليها أي قائم بأمرها فهي تابعة له في الشقاوة والسعادة وفيه نظر ألا ترى امرأة نوح ولوط وامرأة فرعون، وقوله: محافظة على الفواصل أي رؤوس الآي المناسب فيها كونها على روي واحد متناسبة في الأفراد وغيره فلا يرد أنه لو قيل فتشقى حصلت المحافظة أيضاً، ووجه التأييد بهذه الجملة المستأنفة لبيان بعض ما في الجنة تعقيبه بأصول المعاش وإقطابها الأربعة، وهذا لا يلزم منه ترجيحه وتقديمه على الوجه الأول لعدم ظهور معنى الشقاء فيه إذ المتبادر خلافه فتأمل. قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى﴾ الآية فيها سرّ بديع من أسرار المعاني وهو الوصل الخفي وسماء في الانتصاف قطع النظر عن النظر وهو أنه كان الظاهر أن يقال لا تجوع فيها ولا تظمأ ولا تعرى ولا تضحى وهذا كما قال الكندي في قول امرئ القيس:

كأني لم أركب جواد اللذة ولم أبتطن كاعباً ذات خلخال ...
ولم أسبأ الزق الروي ولم أقل لخليلي كزي كزة بعد إجفال ...

فإنه كان الظاهر عكس صدري البيتين وقد أورد هذا الكندي على المتنبي في مجلس

سيف الدولة في قوله:

وقفت وما في الموت شك لواقف كأنك في جفن الردى وهو نائم ...
تمز بك الأبطال كلمي هزيمة ووجهك وضاح وثرغك باسم ...

ووجهه أنه عدل عن المناسبة المكشوفة إلى مناسبة أتم منها وهي أن الجوع خلّو الباطن

ويزول منها بذكر نقائضها ليطرق سمعه بأصناف الشقوة المحذر منها والعاطف وإن ناب عن أن لكنه ناب من حيث إنه عامل لا من حيث إنه حرف تحقيق فلا يمتنع دخوله على أن امتناع دخول أن عليه وقرأ نافع وأبو بكر وإنك لا تظماً بكسر الهمزة والباقون بفتحها ﴿فَوَسَّوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ﴾ فأنهى إليه وسوسته ﴿قَالَ يَتَكَادَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ﴾ الشجرة التي من أكل منها خلد ولم يمت أصلاً فأضافها إلى الخلد، وهو الخلود لأنها سببه بزعمه ﴿وَمَلِكٍ لَا يَبْلَى﴾ لا يزول ولا يضعف ﴿فَأَكْكَلَا مِنْهَا فَبَدَّتْ لُهُمَا سَوْءَ تَهُمَا وَطُفِقَا يَخْصِفَانِ

والعرى خلوا الظاهر، فكأنه قيل لا يخلو باطنك وظاهرك عما يههما، وجمع بين الظماً المورث حرارة الباطن والبروز للشمس المورث حرارة الظاهر، فكأنه قيل لا يؤلمك حرارة الباطن والظاهر، وهذا مأل ما ذكره المتنبى كما فصله الواحدي وغيره، وقيل إنه عدل عنه تبيهاً على أن الأولين أعني الشيع والكسوة أصلان وأن الأخيرين متممان فالامتنان على هذا أظهر، ولذا فرق بين القريتين فقيل إن لك وإنك وأيضاً روعي مناسبة الشيع والكسوة لأن الأول يكسو العظام لحماً وأما الظماً والضحى، فمن واد واحد وهذا الثاني هو ما أشرنا إليه، وقيل إن الغرض تعديد هذه النعم ولو قرن كل بما يشاكله لتوهم المقرونان، نعمة واحدة مع قصد تناسب الفواصل والأحسن ما قلناه وعدم التناسب غير مسلم، وقوله: فإنه الخ بيان لوجه التأييد والمراد بأقطابها أصولها وما عليه مدارها، وقوله: والكن أي المنزل معنى لا تضجى أي لا يبرز للشمس باكتنانه في ظله، يقال ضحى يضحا إذا برز لها، واكتفى بوقاية الحر عن وقاية البرد وقرن المصنف الشيع بالري، والكسوة بالكن إشارة إلى أنه مقتضى الظاهر وتوجيهه، ما مر والكفاف بفتح الكاف ما أغنى عن الناس، ومستغنياً حال من ضمير له، والاستغناء من قوله إن لك وأغراض في نسخة أعواض جمع عوض ونقائضها مقابلاتها المفهومة من السلب وبذكر متعلق ببيان وتذكير على التنازع، ويطرق سمعه من باب نصر يصل إليه وهو مجاز مشهور كيقرع سمعه. قوله: (والعاطف وإن ناب الخ) جواب سؤال وهو أن الواو نائبة عن العامل وهو أن وإن لا تدخل على أن فلا يقال إن أنك منطلق، فكذا نائبة فأجاب بأنها نائبة عن العامل مطلقاً لا عن أن بخصوصها والمانع هو الثاني وأجيب أيضاً بأنه إنما يمتنع الدخول بدون فاصل، وقد فصل بينهما ألا تراك تقول أن عندي أنك منطلق وعلى قراءة الكسر لا يرد السؤال لأنه معطوف عليها مع معموليها لا على اسمها ونسب الطيبي هذه القراءة إلى ابن كثير، وهو مخالف لما في كتب القراءات المشهورة. قوله: (لا من حيث إنه حرف تحقيق) أي لا أنه ناب عن أن بخصوصها وعبر عنها بما ذكر لأنه أشهر معانيها فلا يرد عليه أنه يفهم منه أنه لو ناب عنها لا من هذه الحيثية لم يمتنع كما توهم وهو أمر سهل وعلته نحوية. قوله: (فأنهى إليه وسوسته) إشارة إلى أن الوسوسة لازمة منقولة من اسم صوت وتعديتها بالي لتضمين معنى الانتهاء وقد تعدى باللام كذا في الكشف وهو ينافي ما في الأساس من ذكر وسوس إليه في قسم الحقيقة فتأمل. قوله: (الشجرة التي الخ) جملة قال الخ بيان للوسوسة وتفصيل لها ووقع

عَلَيْهِمَا مِنْ رِزْقِ الْجَنَّةِ ﴿١٢٢﴾ أخذوا يلزقان الورق على سواتهما للتستر، وهو ورق التبن ﴿وَعَصَى آدَمَ رَبَّهُ﴾ بأكل الشجرة ﴿فَنَوَى﴾ فضل عن المطلوب وخاب حيث طلب الخلد بأكل الشجرة أو عن المأمور به أو عن الرشد، حيث اغتر بقول العدو، وقرئ فغوي من غوى الفصيل إذا اتخم من اللبن وفي النعي عليه بالعصيان والغواية. مع صغر زلته تعظيم للزلة وزجر بليغ لأولاده عنها ﴿فَمَنْ أَبْهَتْهُ رَبُّهُ﴾ اصطفاه وقربه بالحمل على التوبة، والتوفيق له، من جبي إلي كذا فاجتبيته، مثل جلبيت علي العروس فاجتلبتها وأصل معنى الكلمة الجمع ﴿فَنَابَ عَلَيْهِ﴾ فقبل توبته لما تاب ﴿وَهَدَى﴾ إلى الثبات على التوبة والتشبث بأسباب العصمة ﴿قَالَ أَهْطَا مِنْهَا جَمِيعًا﴾ الخطاب لآدم وحواء أو له ولإبليس ولما كانا أصلي الذرية خاطبهما مخاطبتهم فقال: ﴿بَعْضُكُمْ لِعِضِّ عَدُوٍّ﴾ لأمر المعاش كما عليه الناس من التجاذب والتحارب أو لاختلال حال كل من النوعين بواسطة الآخر ويؤيد الأول قوله ﴿فَأَمَّا يَا أَيُّنَّكُمْ﴾

في الأعراف ما نهاكما الخ وقد مرّ تفسيره، ولا دلالة في النظم على تأخر أحدهما عن الآخر، كما قيل ويلى معناه يفني أو يصير بالياً خلقاً، كما أشار إلى الأول بقوله: لا يزول وإلى الثاني بما بعده، وهو من لوازم الخلود فذكره للتأكيد والترغيب. وقوله: أخذنا تفسير لطفقا، لأنها من أفعال الشروع ويلزقان: تفسير يخضعان وكونه ورب التين رواية ذكرها المصنف رحمه الله ممرضة في الأعراف. قوله: (فضل الخ) الضلال معنى الغواية والخيبة من لوازمها، والمطلوب هو الخلد والمأمور به عدم الأكل منها، وقوله وقرئ فغوي أي بفتح الغين وكسر الواو وفتح الياء فالمراد تخمته بأكله وبه فسرت القراءة الأخرى ولم يرتضه الزمخشري لأنه إنما يخرج على لغة من يقول في بقي بقاء والنعي أصل معناه الأخبار بموت شخص ثم أطلق على إشاعة ما لا يرضى، وقوله بالعصيان متعلق به، والمراد بالعصيان ما كان عن تعمد وقصد لمقابلته للزلة، وهي ما لا يكون كذلك وإن كان قد يطلق كل منهما على الآخر فلا غبار عليه كما توهم ووجه الزجر أنه إذا استعظم الصغير من الكبير فكيف بالكبير من الصغير. قوله: (وأصل معنى الكلمة الجمع) فالمجتبي كأنه في الأصل من جمعت فيه المحاسن حتى اختاره غيره وقوله إلى الثبات فسره به ليفيد ذكره. قوله: (أو له ولإبليس) فالأمر بالخروج بعد ما قيل له اخرج منها فإنك رجيم لأنه دخلها ثانياً للوسوسة، أو للدلالة على تأييد طرده، وقوله: ولما كانا الخ دفع لسؤال أن العداوة بين أولادهما لا بينهما، وهذا إنما يرد على الوجه الأول، وفيه توجيه لصيغة الجمع، بعد الثنية أيضاً وهو عكس مخاطبة اليهود لأبائهم من بني إسرائيل، كما مرّ والتجاذب مجاز عن المخاصمة وخص المعاش لأنه الأصل الأغلب. قوله: (أو لاختلال حال كل من النوعين) يعني بني آدم وإبليس وذريته وهذا على التفسير الثاني واختلال بني آدم بوسوسة الشياطين، واختلال أمر الشياطين ببني آدم لأنهم سبب عنائهم ولعنهم وطردهم، وقوله: ويؤيد الأول الخ أي يؤيد أن المراد آدم وحواء وبتفسير النوع الثاني بالشياطين دون الجن اندفع ما قيل إن للجن كتاباً ورسولاً مع ما فيه. قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا يَا أَيُّنَّكُمْ﴾ (الخ) في الكشف عن ابن

مَقَى هُدًى ﴿﴾ كتاب ورسوله ﴿فَمَنْ أَتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ﴾ في الدنيا ﴿وَلَا يَشْفَى﴾ في الآخرة ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي﴾ عن الهدى الذاكِر لي والداعي إلى عبادتي ﴿فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً﴾ ضيقاً مصدر وصف به ولذلك يستوي فيه المذكر والمؤنث وقرئ ضنكي كسكري وذلك لأن مجامع همه ومطامح نظره تكون إلى إعراض الدنيا متهاكماً على ازديادها خائفاً على انتقاصها، بخلاف المؤمن الطالب للآخرة مع أنه تعالى قد يضيق بشؤم الكفر ويوسع ببركة الإيمان، كما قال: ﴿وَضَرَبْتُ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةَ وَالْمَسْكَنَةَ﴾ ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾ ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا﴾ الآيات وقيل هو الضريع والزقوم في النار وقيل عذاب القبر ﴿وَتَحْشُرُهُ﴾ قرئ بسكون الهاء على لفظ الوقف وبالجزم عطفاً على محل فإن له معيشة ضنكاً لأنه جواب الشرط ﴿يَوْمَ أَلْقَيْمَةَ أَعْمَى﴾ أعمى البصر أو القلب ويؤيد الأول ﴿قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيْرًا﴾ وقد أمالهما حمزة والكسائي لأن الألف من الياء وفرق أبو عمرو بأن الأول رأس الآية ومحل الوقف فهو جدير بالتغيير ﴿قَالَ كَذَلِكَ﴾ أي مثل

عباس رضي الله عنهما الهدى القرآن وخصمه به وعممه في سورة البقرة والقصة واحدة لقيام القرينة عليه وهي قوله: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي﴾ [سورة طه، الآية: ١٢٤] وقوله: ﴿وكذلك أتتك آياتنا فنسيتها﴾ [سورة طه، الآية: ١٢٦] ووجه التأييد أن التقسيم لا يستقيم بالنسبة إلى كل من النوعين وإذا أريد به ذرية آدم عليه الصلاة والسلام لا يخدمه دخول النوع الآخر في أحد قسميه مع أن دخوله فيه غير ظاهر لأن قوله من أعرض يقتضي تجدد إعراضه بعد هذه القصة ونوع إبليس ليس كذلك ووصفه بضعك المعيشة غير مراد أيضاً فتأمل. قوله: (فلا يضل في الدنيا الخ) فمره بما ذكر لأنه المتبادر منه مع تقابل القسمين في الترتيب وأما العكس بأن يراد فلا يضل طريق الجنة ولا يشقى أي لا يتعب في معيشته وإن قدم فيه أمر الآخرة لأنه مطمح نظرهم فتكلف وفسر الذكر بالهدى لوقوعه في مقابلة قوله فمن اتبع هداي وبين بقوله الذاكِر كوجه التجوُّز فيه بأن الهدى سبب ذكره، فأطلق المسبب وأريد سببه ثم بين أن المراد بكونه ذاكراً له أنه داع لعبادته، فهو عطف تفسيري مبين لأن المراد بالذكر العبادة فإنه شاع فيها، وقوله ضيقاً إشارة إلى أنه مصدر مؤول بالوصف، ولذا أنث في قراءة والتذكير باعتبار أصله، وقوله وذلك أي ضنك معيشته وضيقها لحرصه ومحبهته للدنيا يغلب عليه الشح، وتضييق المعيشة بخلاف المؤمن فإنه ينفق ما في يده ويسمح به، كما قال تعالى: ﴿فلنحيينه حياة طيبة﴾ [سورة النحل، الآية: ٩٧] وقوله مع أنه الخ توجيه آخر بإبقائه على ظاهره والمسكنة الفقر أو أشده وقوله: ولو أنهم أقاموا الآية تمامها: ﴿لأكلوا من فوقهم ومن تحت أرجلهم﴾ [سورة المائدة، الآية: ٦٦] أي لوسع رزقهم وكذا قوله في الآية التي بعدها: ﴿لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض﴾ [سورة الأعراف، الآية: ٩٦] وقال بعض المشايخ لا يعرض أحد عن ذكر ربه إلا أظلم عليه وقته وتشوش عليه رزقه وإذا فسر بالضريع ونحوه فهو في الآخرة وأخره مع ما بعده لبعدهما. قوله: (بسكون الهاء على لفظ الوقف) أقحم لفظاً إشارة إلى أنه أجرى فيه الوصل

ذلك فعلت ثم فسره فقال ﴿أَنْتَكَ أَيُّهَا﴾ واضحة نيرة ﴿فَسَيِّئًا﴾ فعميت عنها وتركتها غير منظور إليها ﴿وَكَذَلِكَ﴾ ومثل تركك إيها ﴿الْيَوْمَ نُنشِئُ﴾ تترك في العمى والعذاب ﴿وَكَذَلِكَ يَجْرِي مَنْ أَسْرَفَ﴾ بالانهماك في الشهوات والإعراض عن الآيات ﴿وَلَمْ يُؤْمِنُ بِآيَاتِ رَبِّهِ﴾ بل كذبها وخالفها ﴿وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ﴾ وهو الحشر على العمى وقيل عذاب النار أي والنار بعد ذلك ﴿أَشَدُّ وَأَبْقَى﴾ من ضنك العيش أو منه ومن العمى ولعله إذا دخل النار زال عماه ليرى محله وحاله. أو مما فعله من ترك الآيات والكفر بها ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ﴾ مسند إلى الله أو

مجرى الوقف، أو هو على لغة من يسكن هاء الضمير وهي قراءة أبان وتسكين الراء إما لما ذكره أو للتخفيف، وقوله: ويؤيد الأول وجه التأييد ظاهر، واحتمال كنت بصيراً بالحجج والحيل لا يضر لأنه خلاف الظاهر وقوله إما لهما أي أمال لفظ أعمى في الموضوعين، وأبو عمرو أمال ما وقع فاصلة لما ذكر، وقوله من الباء أي متقلبة منها.

تنبيه: تقدّم في سورة الإسراء أنه أمال أعمى في الموضوعين أبو بكر وحمزة والكسائي وخلف لأنهما من ذوات الباء وقرأ ورش فيهما بالفتح وبين اللفظين وقرأ أبو عمرو ويعقوب بإمالة الأول لأنه ليس أفعل تفضيل فألفه متطرّفة لفظاً وتقديراً والأطراف محل التغيير غالباً لأنها تصير ياء في التثنية وفتحا الثاني لأنه للتفضيل ولذا عطف عليه فألفه في حكم المتوسطة لأنّ من الجارة للمفضول، كالملفوظ بها، وهي شديدة الاتصال باسم التفضيل، فكان الألف حشوا فتحصنت عن التغيير كما قرره الفارسي، وأوردوا عليه أنهم أمالوا أدنى من ذلك مع التصريح بمن فلان يمال أعمى مقدراً معه من أولى، وقرأ الباقر فيهما بالفتح على الأصل، وأما أعمى بطة فأماله حمزة والكسائي وخلف وأماله بين أبو عمر وورش والباقر بالفتح ولم يمله أبو بكر هنا وإن أماله هناك جمعا بين الأمرين اتباعاً للأثر وفرق بعضهم بأنّ أعمى في طه من عمي البصر وفي الإسراء من البصيرة، ولذا فسر بالجهل، وأميل ولم يمل هنا للفرق بين المعنيين، قال في الدر والسؤال باق إذ يقال لم خصت هذه بالإمالة وقد قدّمنا ما فيه شفاء للصدور. قوله: (أي مثل ذلك فعلت) ويحتمل أنّ الكاف مقحمة وهو أبلغ كما مرّ تحقيقه، وقيل تقديره الأمر كذلك وقوله: واضحة نيرة كالمكان النير وهو إما بيان للواقع أو لأنّ الإضافة تدل عليه لأنه شأن الآيات الإلهية وقوله فعميت فسره به بمقتضى السياق. وقوله: غير منظور إليها أي بعين العبرة، وقوله تركك لأنّ النسيان يتجوّز به عن الترك إذ معناه الحقيقي لا يصح هنا وقوله بالانهماك تفسير للإسراف وقوله: والنار بعد ذلك أي بعد الحشر على العمى، وقوله: من ضنك العيش ناظر إلى التفسير الأوّل وما بعده ناظر إلى الثاني. قوله: (ولعله إذا دخل النار الخ) جواب عما يقال إنه إذا بقي العمى كيف يكون عذاب الآخرة أبقى مما عداه وهو تأييد للوجه الثاني إذ حينئذ قوله أبقى لا يصح بالنسبة إلى العمى فالمراد النار والتعبير، بلعل تأديبا لعدم الجزم بمراد الله وبالنسبة إلى قوله ليرى الخ لا لعدم الدليل عليه، وأنه يكفي في عدم بقاء الكل عدم بقاء جزئه، فالكل ينتفي بانتفاء جزئه. قوله: (أو مما فعله من ترك الآيات) هذا وجه

الرسول أو ما دل عليه ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ﴾ أي أهلكنا إياهم أو الجملة بمضمونها والفعل على الأولين معلق يجري مجرى اعلم ويدل عليه القراءة بالنون ﴿يَمْشُونَ فِي مَسْجِدِهِمْ﴾ ويشاهدون آثار إهلاكهم ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ لذوي العقول الناهية عن التغافل والتعامي ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ﴾ وهي العدة بتأخير عذاب هذه الأمة إلى الآخرة ﴿لَكَانَ رِزْقًا مَّا نَزَلَ مِنْ سَمَوَاتٍ لَّهُمْ لَأَزَلَّتْ قُرُونُهُمْ فِي الْغَيِّبِ﴾ وهو مصدر وصف به أو اسم آلة سمي به اللازم لفرط لزومه كقولهم لزاز خصم ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى﴾ عطف على كلمة أو ولولا

آخر جار على التفسيرين وقوله من ترك الخ بيان لما فلا وجه بتفسيره بأنه أزيد في الشدة والبقاء من الشدة التي لحقت الرسول ﷺ والمؤمنين في الدنيا وأما عطفه على قوله من العمى فمع مخالفته لما في الكشاف خلاف الظاهر من غير مقتض له. قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ﴾ معناه يبين لهم والمراد ألم يعلموا ومفعوله محذوف أي ألم يبين لهم العير وفعله بمن كذلك أو الجملة بعده كما سيأتي وفي فاعله وجوه أحدها أنه ضمير الله والثاني أنه ضمير الرسول ﷺ لأنه المبين لهم أو هو ضمير الإهلاك المفهوم من قوله كم أهلكنا الخ والجملة مفسرة له ومفعوله محذوف كما مر، وقوله أي إهلاكنا، تفسير لقوله ما دل عليه الخ والإسناد مجازي. قوله: (أو الجملة بمضمونها) بالجر معطوف على الله أي الفاعل هو هذا اللفظ باعتبار دلالة على معناه لا بقطع النظر عنه بناء على وأن الجملة تكون فاعلاً كما تقع مفعولاً إما مطلقاً أو بشرط كون الفعل قلبياً ووجود معلق عن العمل الجمهور على خلافه. قوله: (والفعل على الأولين معلق يجري مجرى أعلم) وفي نسخة يعلم لأن التعليق يكون لأفعال القلوب أو ما تضمن معناها وهذا من الثاني فهي مفعوله أي ألم يبين الله أو الرسول ﷺ لهم إهلاكهم بخلافه على الأخيرين فإنها فاعل أو مفسرة له وقوله: ويدل عليه القراءة بالنون أي نهد فإنها تدل على أنها ليست فاعلاً لفظاً أو معنى فإن نون العظمة تأباه كما لا يخفى والمعلق كم لأن لها المصدر. قوله: (يمشون الخ) الجملة حالية من القرون أو من مفعول أهلكنا والضمير على هذا للقرون المهلكة والمعنى أهلكناهم بغتة وهم متقبلون في أمورهم، أو من الضمير في لهم فالضمير للمشركين في زمن الرسول ﷺ والعامل يهد والمعنى ما ذكره المصنف فالوجه الثاني مراده، أي فينبغي أن يعتبروا فكني بالمشي عن المشاهدة، وبها عن الاعتبار وليس صفة للقرون، كما توهم. قوله: (لذوي العقول الخ) تفسير للنهي جمع نهيته وبيان لوجه التسمية، وقوله التعامي وقع في نسخة المعاصي بدله، وقوله هذه الأمة أي أمة الدعوة الشاملة للكفرة فإنهم يؤخر عنهم عذاب الاستئصال في الدنيا كما وعد الله به في قوله موعدهم الساعة إما إكراماً لنبيه ﷺ أو لأن من نسلهم من يؤمن به أو لحكمة خفية. قوله: (لكان مثل ما نزل بعد وشمود) يعني أن اسم كان ضمير عائد على إهلاك القرون المفهوم مما قبله وما ذكره بيان للمراد منه فلا يقال إنه لو قال لكان الإهلاك كان أظهر وأقصر للمسافة، واللزام إما مصدر لازم كالخصام وصف به مبالغة أو اسم آلة لأنها تبنى عليه كحزام وركاب واسم الآلة يوصف به

العدة بتأخير العذاب وأجل مسمى لأعمارهم أو لعذابهم وهو يوم القيامة أو بدر لكان العذاب لزاماً والفصل للدلالة على استقلال كل منهما بنفي لزوم العذاب ويجوز عطفه على المستكن في كان أي لكان الأخذ العاجل وأجل مسمى لازمين له ﴿فَأَصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ وصلّ وأنت حامد لربك على هدايته وتوفيقه أو نزهه عن الشرك وسائر ما يضيفون إليه من النقائص حامداً له على ما ميزك بالهدى معترفاً بأنه المولى للنعم كلها ﴿قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ﴾ يعني الفجر ﴿وَقَبْلَ غُرُوبِهَا﴾ يعني الظهر والعصر لأنهما من آخر النهار أو

مبالغة أيضاً كقولهم: مسعر حرب ولزاز خصم بمعنى ملح على خصمه من لزم بمعنى ضيق عليه ولزمه وجوّز أبو البقاء فيه كونه جمع لازم كقيام جمع قائم. قوله: (أو لعذابهم الخ) قيل عليه إنه على هذا يتخذ مآله بالكلمة التي سبقت فلا يصح قوله للدلالة على استقلال كل منهما إلا أن يكون هذا إشارة إلى ترجيح الوجه الأوّل ويدفع بأنه لا يلزم من تأخير العذاب عن الدنيا أن يكون لهم وقت معين لا يتأخر عنه ولا يتخلف عنه فلا مانع من استقلال كل منهما. وأمّا ما ذكره من الجواب فليس بشيء. قوله: (أو بدر) هذا لا ينافي كون الكلمة التي سبقت هي العدة بتأخير عذاب هذه الأمة إلى الآخرة كما قيل لأنّ ما سبق هو عذاب الاستئصال ولم يقع يوم بدر. قوله: (ويجوز عطفه على المستكن الخ) أورد عليه أن لزاماً إذا كان مصدراً أو جمعاً فلا إشكال فيه أما إذا كان اسم آلة كان يلزم تثنيته فعلى هذا يتعين ما ذكر ليندفع الإشكال وإليه أشار المصنف بقوله: لازمين والمراد بالأخذ الهلاك والعذاب وهو بصيغة المصدر. قوله: (فاصبر الخ) أي إذا لم نعذبهم عاجلاً فاصبر فالفاء سببية والمراد بالصبر عدم الاضطراب لما صدر منهم، لا ترك القتال حتى تكون الآية منسوخة وقوله: وصلّ تفسير لسبح وقوله: وأنت حامد إشارة إلى أنّ قوله: ﴿بحمد ربك﴾ حال وقوله على هدايته وتوفيقه مأخوذ من السياق. قوله: (أو نزهه عن الشرك الخ) هذا رجحه الإمام على الآخر وقيل عليه لا وجه حينئذ لتخصيص هذه الأوقات بالذكر وأجيب بأنّ المراد بذكرها الدلالة على الدوام كما في قوله: ﴿بالغداة والعشي﴾ مع أنّ لبعض الأوقات مزية لأمر لا يعلمه إلا الله، وردّ بأنه ياباه من التبعية في قوله: ﴿ومن آتاء الليل﴾ [سورة طه، الآية: ١٢٦] على أنّ هذه الدلالة يكفيها أن يقال قبل طلوع الشمس وبعد، لتناوله الليل والنهار فالزيادة تدل على أنّ المراد خصوصية الوقت ولا يخفى أنّ قوله من آتاء الليل له متعلق آخر وهو سبح الثاني فليكن الأوّل للتعميم والثاني لتخصيص بعضه اعتناء به كما أشار إليه المصنف نعم يرد على علاوته أنّ التنزيه عن الشرك لا معنى لتخصيصه إلا إذا أريد به أن يقول سبحانه الله مريداً ما ذكر وقيل: إنه على هذا يكون المراد من الحمد الصلاة والظرف متعلق به فتظهر حكمة التخصيص وهو صلح من غير تراضي الخصمين إذ كلام المصنف رحمه الله صريح في خلافه فتأمل. قوله: (على ما ميزك بالهدى) أي ميزك عن لم يتبع الهدى وهو المحمود عليه وتعيينه نشأ من المقام وقوله: معترفاً الخ هو المحمود به ويدل على عموم الجميل إضافة الحمد إلى الله، وعدم ذكر محمود عليه وقوله: ﴿يعني الفجر﴾ أي

العصر وحده ﴿وَمِنَ آتَايَ الْآيِلِ﴾ ومن ساعاته جمع أنا بالكسر والقصر أو آناء بالفتح والمدّ ﴿فَسَبِّحْ﴾ يعني المغرب والعشاء وإنما قدّم الزمان فيه لاختصاصه بمزيد الفضل فإنّ القلب فيه أجمع والنفس أميل إلى الاستراحة فكانت العبادة فيه أحمز ولذلك قال تعالى: ﴿إِن نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْأً وَأَقْوَمُ قِيلاً﴾ ﴿وَاطْرَافَ النَّهَارِ﴾ تكرير لصلاتي الصبح والمغرب

صلاة الفجر وهذا على التفسير الأوّل والمراد بآخر النهار نصفه الأخير وكون المراد العصر أظهر. قوله: (جمع أي الخ) ذكروا في واحده أنا وآناء بفتح الهمزة وكسرهما وأناي وأنو بالياء والنواو وكسر الهمزة ومثله آلاء بمعنى النعم وفي مفرده هذه اللغات بعينها كما ذكره الواحدي وأما قوله: آناء بالفتح والمدّ فقيل إنه لم يوجد في كتب اللغة. قلت قال في المصباح آنيته بالفتح والمدّ آخرته والاسم إناء بوزن سلام والثاني بمعنى التأخير إلى وقت أت فهو من هذه المادة بعينها. قوله: (وإنما قدّم الزمان فيه) يعني تقديم قوله من آناء الليل على قوله: فسبح الذي تعلق به وقد أخرج متعلق سح السابق للاهتمام به لا للحصر كما توهمه عبارة الاختصاص فإنه لو أريد ذلك ذكر اختصاصه بالتسبيح لا بمزيد الفضل المذكور وأقحم مزيد لما في غيره من الأوقات المذكورة من الفضل وفي هذه الفاء ثلاثة أوجه أنها عاطفة على مقدر أو في جواب شرط مقدر أو متوهم أو زائدة وليس في كلام المصنف رحمه الله تعرض لها أصلاً فمن قال إنّ المصنف رحمه الله يعني أنّ الفاء زائدة فائدتها الدلالة على لزوم ما بعدها لما قبلها لم يأت بشيء إذ لا حاجة إليه، وهذه الفاء لا تمنع عمل ما بعدها فيما قبلها كما صرح به النحاة فلا حاجة لدعوى زيادتها هنا كما لا حاجة إلى تقدير الشرط الذي ذكر بعضهم هنا ومزيد الفضل، أما لنفس الوقت إذ لا مانع منه أو لما وقع فيه من الصلاة والتسبيح وقوله: اجمع أي أكثر جمعيه بمعنى جمعية خواتمه وتوجهه والإسناد مجازي وقوله: والنفس أميل إلى الاستراحة وجه الفضيلة فيه ما بعده وأحمز بالحاء المهملة والزاي المعجمة بمعنى أشق وأقوى، وناشئة الليل الصلاة الناشئة فيه وأشدّ وطأ أي أشق وأثبت، وقيل أي قراءة لعدم الشواغل وسيأتي تفسيرها ودلالتها على ما ذكر ظاهرة. قوله: (تكرير لصلاتي الصبح والمغرب) إن قيل: ليت شعري لم لم يذكر العصر بدل المغرب وقد فسر به هو طرفي النهار في هود والعصر لما فيه من مزيد الفضل لأنه المناسب للتكرير. قلت: الطرف ما ينتهي به الشيء منه وهو أوله وآخره وما ينتهي عنده الشيء مما يلاصقهما وهو حقيقة في الأوّل لكنه شائع في الثاني فهو يحتملها في الآيتين فحملها هنا على الثاني ليكونا على وتيرة واحدة بناء على أنّ ابتداء النهار طلوع الشمس لا الفجر وفسرهما هناك بالصبح والعصر وأشار إلى وقت الظهر كما مرّ وأدخل صلاة الليل في الزلف ليشمل الأوقات وأراد بالطرفين معناهما الأوّل بناء على أنّ أول النهار الفجر فهما على وتيرة واحدة خلافاً لمن توهم خلافه ومزيد فضل العصر لا يستلزم إعادتها لأنه صرح به في آية أخرى ﴿وَاطْرَافَ النَّهَارِ﴾ بالنصب في قراءة الجمهور معطوف على محل قوله: ﴿مِنَ آنَاءِ اللَّيْلِ﴾ وقوله: إرادة الاختصاص قيل إنه للعهد أي لبيان إرادة اختصاصهما بمزيد فضل والظاهر أنّ المراد الاختصاص بالذكر بعد

إرادة الاختصاص ومجيئه بلفظ الجمع لا من الإلباس كقوله:

ظهراهما مثل ظهور الترسين

أو أمر بصلاة الظهر فإنها نهاية النصف الأوّل من النهار وبداية النصف الآخر وجمعه باعتبار النصفين أو لأنّ النهار جنس أو بالتطوّع في أجزاء النهار ﴿لَعَلَّكَ تَرْضَى﴾ متعلق بسبح أي سبح في هذه الأوقات طمعاً أي تنال عند الله ما به ترضى نفسك وقرأ الكسائي وأبو بكر بالبناء للمفعول أي يرضيك ربك ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ﴾ أي نظر عينيك ﴿إِنَّ مَا مَتَّعْنَا بِهِ﴾

التعميم اهتماماً كذكر جبريل بعد الملائكة لضيق وقت المغرب وكون الصبح وقت النوم وبه صرح به الكشاف. قوله: (ومجيئه بلفظ الجمع) مع أنّ المراد اثنان لا من اللبس إذ النهار ليس له إلا طرفان والمرجح مشاكلته لأناء الليل. قوله: (ظهراهما مثل ظهور الترسين) جعله في الكشاف نظيراً والمصنف رحمه الله مثل به بناء على ظاهره إذ جمع في محل الثنية، كما هنا ووجه ما في الكشاف أنّ ذلك الشيء وما نحن فيه شيء آخر فإنه من قبيل ما أضيف فيه مثني لمثنى هو جزؤه أو كالجزم والعرب لما استقلوا فيه جمع تثنيتين جوّزوا فيه الأفراد والجمع عند أمن اللبس كما ذكره النحاة كقوله: ﴿فقد صغت قلوبكما﴾ وهو من أرجوزة للعجاج قبله:

ومهمين فدفدين مرتين

وبعده:

جئتهما بالنعث لا بالنعتين

والمهمة المفازة البعيدة والدفد الأرض المستوية والمرت ما لا نبات ولا ماء فيه وهو المراد بقوله: (ظهراهما) الخ والمراد وصف نفسه بالجرأة على الإسفار وأنه يعرف القفار بوصفها له مرّة واحدة ومهمين مجرور برب مقدرة. قوله: (أو أمر بصلاة الظهر) معطوف على قوله: تكرير أي قوله: ﴿أطراف النهار﴾ باعتبار أنه معمول سبح أتى به للأمر بصلاة الظهر وقوله: فإنه الخ بيان لوجه إطلاقه عليها إطلاق الزمان على ما فيه وجمعه فإنه نهاية النصف الأوّل وبداية الثاني ففيه بهذين الاعتبارين تعدّد فلذا جمع ولا يخفى بعده لأنّ البداية والنهاية فيه ليست على وتيرة واحدة لأنه نهاية باعتبار أنه انتهى عنده وليس منه وبداية باعتبار ابتدائه منه. قوله: (أو لأنّ النهار جنس) أي تعريفه للجنس الشامل لكل نهار فجمع أطراف باعتبار تعدّد النهار وأنّ لكل طرفا وفيه أيضاً أنّ إطلاق الطرف على طرف أحد نصفه تكلف فإنه ليس طرفاً له بل لنصفه فلا وجه لمن قال إنه أوجه وكذا قوله بالتطوّع في أجزاء النهار لما فيه من صرف الأمر عن ظاهره وآخر النهار ليس محل التطوّع لما فيه من وقت الكراهة. قوله: (متعلق بسبح) المراد التعلق المعنوي وقوله: طمعاً إشارة إلى أنّ الترجي من المخاطب لا من الله لاستحالاته في حقه وما به ترضى نفسك هو الشواب وما يتبعه، وإرضاء الله له إعطاؤه ما يجب ويرضى. قوله: (أي نظر عينيك) إشارة إلى تقدير مضاف أو تجوّز في النسبة لأنّ المدّ تطويل النظر

استحساناً له وتمنياً أن يكون لك مثله ﴿أَزْوَاجًا مِّمَّنْهُمْ﴾ أصنافاً من الكفرة ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في به والمفعول منهم أي إلى الذي متعنا به وهو أصناف بعضهم أو ناساً منهم ﴿زَهْرَةَ لِحْيَةِ الدُّنْيَا﴾ منصوب بمحذوف دل عليه متعنا أو به على تضمينه معنى أعطينا أو بالبدل من محل به أو من أزواجاً بتقدير مضاف ودونه أو بالذم وهي الزينة والبهجة وقرأ يعقوب بالفتح وهو لغة كالجهرة في الجهرة أو جمع زاهر وصف لهم بأنهم زاهر والدنيا لتعمهم وبهاء زيهم بخلاف ما عليه المؤمنون الزهاد ﴿لِفَتْنِهِمْ فِيهِ﴾ لنبلوهم ونختبرهم فيه أو لتعذبهم في الآخرة بسببه ﴿وَرِزْقَ رَبِّكَ﴾ وما آذخرك في الآخرة أو ما رزقك من الهدى والنبوة ﴿حَيْرٌ﴾ مما منحهم في الدنيا ﴿وَأَنْقَى﴾ فإنه لا ينقطع ﴿وَأَمْرٌ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾ أمره بأن يأمر أهل بيته أو التابعين له من أمته بالصلاة بعدما أمره بها ليتعاونوا على الاستعانة على

للاستحسان والإعجاب وتمنى مثله فاستحساناً متعلق بلا تمدن أو بالنظر. قوله: (أصنافاً من الكفرة) تفسير لأزواجاً وإشارة إلى أنّ من بيانية، وقوله: أن يكون أي أزواجاً والضمير ما في قوله به وقوله: المفعول منهم أي لفظ منهم على أنّ من تبعية وتأويلها باسم وهو بعض وقوله وهو أصناف تفسير للحال وبعضهم بالنصب هو المفعول وناساً منهم تفسير له وإشارة إلى أنه صفة للمفعول في الأصل وقال: المعرب أزواجاً مفعول به أو حال من ضمير به. قوله: (دل عليه متعنا) كجعلنا أو ملكنا أو آتينا للدلالة التمتع عليه وإذا ضمن معنى أعطينا نصب مفعولين وهما أزواجاً وزهرة وقوله: أو بالبدل من محل به وهو النصب وقد ضعفه ابن الحاجب في أماليه لأنّ إبدال منصوب من محل جار ومجرور ضعيف كمررت بزيد أخاك ولأنّ الإبدال من العائد مختلف فيه وكذا إذا بدل من ما الموصولة وقوله: بتقدير مضاف أي ذا زهرة أو أهل وعدم التقدير يجعلهم نفس الزهرة مبالغة أو على كون أزواجاً حال بمعنى أصناف التمتع والأول ضعيف لأنّ مثله يجري في النعت لا في البدل لمشابهته لبدل الغلط حيثئذ والزهرة النور والبريق منه إلا نجم الزهر وفيه كما قال: المعرب تسعة أوجه منها أنه تمييز وصفة أزواجاً وقد ردّا لتعريف التمييز وتعريف وصف النكرة.

قوله: (أو بالذم) أي أذم زهرة الحياة الدنيا قيل ياباه المقام لأنّ المراد أنّ النفوس مجبولة على النظر إليها والرغبة فيها ولا يلائم تحقيرها وردّ بأنّ في إضافة الزهرة إلى الحياة الدنيا كل ذمّ وما ذكر من الرغبة من شهوة العقول القاصرة التي لم تنظر بعين الهداية ونور التوفيق. قوله: (وهو لغة كالجهرة في الجهرة) قال ابن جني: في المحتسب مذهب أصحابنا في كل حرف حلق ساكن بعد فتحة أنه لا يحرك إلا على أنه لغة كنهز ونهر وشعر وشعر ومذهب الكوفيين أنه يطرد تحريك الثاني لكونه حرفاً حلقياً وإن لم يسمع ما لم يمنع منه مانع كما في لفظ نحو لأنه لو حرّك قلبت الواو ألفاً، وقوله: أو جمع زاهر ككافر وكفرة وقوله: وصف أي نعت لأزواجاً على هذا الوجه أو حال لأنّ إضافته لفظية وفيه تأمل، وزاهر والدنيا أي زاهرون بالدنيا فسقطت نونه للإضافة وزاهرون بمعنى منعمين كما أشار إليه، وبهاء بمعنى حسن وبهجة والزي الهيئة

خصاصتهم ولا يهتموا بأمر المعيشة ولا يلتفتوا لفت أرباب الثروة ﴿وَأَصْطَبِرْ عَلَيَّهَا﴾ ودوام عليها ﴿لَا نَسْتَأْذِنُكَ رِزْقًا﴾ أي أن ترزق نفسك ولا أهلك ﴿نَحْنُ نَرْزُقُكَ﴾ وإياهم ففرغ بالك لأمر الآخرة ﴿وَالْعَاقِبَةُ﴾ المحموده ﴿لِلتَّقْوَى﴾ لذوي التقوى روي أنه عليه الصلاة والسلام كان إذا أصاب أهله ضر أمرهم بالصلاة وتلا هذه الآية ﴿وَقَالُوا لَوْلَا يَا أَبَانَا يَا أَبَا مَن رَّبِّهِ﴾ تدل على صدقه في ادعاء النبوة أو بآية مقترحة إنكاراً لما جاء به من الآيات أو للاعتداد به تعتناً وعناداً فألزمهم بإتيانه بالقرآن الذي هو أم المعجزات وأعظمها وأبقاها لأن حقيقة المعجزة اختصاص مدعي النبوة بنوع من العلم والعمل على وجه خارق للعادة ولا شك أن العلم أصل العمل وأعلى منه قدراً وأبقى أثراً فكذا ما كان عن هذا القبيل ونبههم أيضاً على وجه

وقوله: ﴿لِفَتْهُمْ﴾ متعلق بمتعنا وفسره بنخبهم وهو ظاهر أو بنعذبهم أنه من الفتن وهو إذابة الفضة والذهب كما مرّ وقوله: بسببه أي بسبب ما متعناهم به. قوله: (واصطبر عليها ودوام الخ) فسر الصبر بلازم معناه وفيه إشارة إلى أن العبادة في رعايتها حق رعايتها مشقة على النفس. قوله: (ولا أهلك نحن نرزقك وإياهم) إشارة إلى أن الحكم عام في الموضوعين وإن كان في صورة الخاص لخصوص الخطاب لأن رزقه رزق لأهله واتباعه وكفايته كفاية لهم فلذا ذكرهما في الموضوعين وإن لم يذكر في النظم فلا وجه لما قيل إنه لا وجه له ولا حاجة إليه والمراد بالعموم هنا شمول خطاب النبي ﷺ هنا لأهله كما ذكره المصنف لا لجميع الناس، فمن قال لو كان الحكم عاماً لرخص لكل مسلم المداومة على الصلاة وترك الاكتساب وليس كذلك، فالحكم خاص كالخطاب لم يصب والعاقبة المحموده أعم من الجنة أو هي المراد هنا وقوله: لذوي التقوى قدره لموافقة قوله: في آية أخرى للمتقين ولو لم يقدر صح وقوله: روي الخ رواه البيهقي والطبري، والضّر هنا الفقر وأمرهم بالصلاة لإزالته كما مرّ. قوله: (أو بآية مقترحة) من كل ما اقترحوه لا على التعيين، حتى يقال التنكير ينافيه وإنكاراً علة لقالوا وقوله: للاعتداد معطوف على لما جاء به وتعتناً وعناداً لتعليل للإنكار المعلل به القول وقوله: فألزمهم أي الله توطئة لقوله: ﴿أو لم يأتيهم﴾ الخ وما ذكره من كون القرآن أم المعجزات أي أصلها وأعظمها وأبقاها ظاهر في نفسه، وإنما الكلام فيما نوره المصنف رحمه الله به. قوله: (لأن حقيقة المعجزة اختصاص مدعي الخ) فيه تسميح لأن المعجزة هي الخارق نفسه، والمراد اختصاصه دون من تحداه والمراد بالعلم ما لم يكن بمزاولة الجوارح المعتادة، وكون العلم أصل العمل لأنه ما لم يتصور شيء لم يصنع وهذا وجه كونه أما، وعلو قدره وجه لأعظميته وما بعده لبقائه والمراد ببقاء أثره بقاء ما يدل عليه غالباً وهو الألفاظ وقوله: ما كان من هذا القبيل أي آثار العلم والمراد به القرآن فما قيل إن بقاء القرآن محسوس لا يحتاج لدليل، وسيما وما ذكره لا يفيد لأن بقاء أثر العلم لا يستلزم بقاءه كما نشاهده من الطلسمات الباقية دون علمها، والمدعي بقاء القرآن نفسه وعلوه بضمه إلى الإعجاز أنواع العلوم والمغيبات وهو ظاهر، لكن ليس في كلامه ما يفيد أصالته إلا أن يراد أصالة جنسه وهو مع بعده غير مختص به

أبين من وجوه إعجازه المختصة بهذا الباب فقال ﴿أَوَلَمْ تَأْتِهِم بَيِّنَةٌ مَا فِي الصُّحُفِ الْأُولَى﴾ من التوراة والإنجيل وسائر الكتب السماوية فإنَّ اشتغالها على زيادة ما فيها من العقائد والأحكام الكلية مع أنَّ الآتي بها أُمِّي لم يرها ولم يتعلم ممن علمها إعجاز بين وفيه إشعار بأنه كما يدلُّ على نبوته برهان لما تقدّمه من الكتب من حيث إنه معجز وتلك ليست كذلك بل هي مفتقرة إلى ما يشهد على صحتها، وقرأ نافع وأبو عمرو وحفص عن عاصم أولم تأتهم بالثناء والباقون بالياء، وقرئ الصحف بالتخفيف ﴿وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُمْ بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِ﴾ من قبل محمد عليه الصلاة والسلام أو البينة والتذكير لأنها في معنى البرهان أو المراد بها القرآن ﴿لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ مِن قَبْلِ أَنْ نُنذَلَ﴾ بالقتل والسبي في الدنيا ﴿وَنُخْرَجَ﴾ بدخول النار يوم القيامة وقد قرئ بالبناء للمفعول فيهما ﴿قُلْ كُلُّ﴾ أي كل واحد منا ومنكم ﴿مُتَرَيِّضٌ﴾ منتظر لما يؤول إليه أمرنا وأمركم ﴿فَتَرْتَضُوا﴾ وقرئ فتمتعوا ﴿فَسَتَعْلَمُونَ مَن أَصْحَابُ الصِّرَاطِ السَّوِيِّ﴾ المستقيم وقرئ السواء أي الوسط الجيد والسوأي والسوء أي الشرّ والسويّ وهو تصغيره ﴿وَمَن أَهْتَكُنَّ﴾ من الضلالة ومن في الموضوعين

من قلة التأمل. قوله: (ونبههم الخ) أبين بمعنى أبعد ولذا عداه بعن وفي نسخة من بدلها فهو بمعنى أظهر والمراد بهذا الباب باب الألفاظ الدالة على العلوم أو باب العلم وهو معطوف على قوله: ألزمهم والمراد كونه بينة ومهيمنة على ما تقدّمه من الكتب السماوية فإنه انفرد به عما عداه. وقوله: اشتغالها الضمير للبينّة والمراد بها القرآن لأنَّ آياته مبينة لما ذكر، وضمير فيها للصحف وقيد الأحكام بالكلية والمراد بها النصائح المجملة لمخالفتها لها في الجزئيات ونسخة لأكثرها. وقوله فإنَّ الخ تعليل لكونه أبين وقوله الآتي بها أي بالمعجزة أو البينة على ما هو أبين مما ذكر كونه الآتي بها وحاله في الأمية معلوم، وذكر أنها بينة أي مبينة لما في الكتب مما ذكر وهذا زائد على إعجاز نظمه ومعناه المخبر عن المغيبات. قوله: (وفيه إشعار الخ) أي في جعله بينة ما في الصحف أي مثبتاً لها إثبات البرهان لتصريحه بأنها صادقة وموافقة فيما ذكر مع إعجازه الدال على حقيقته، فيلزم منه حقيقتها أيضاً والمراد بالتخفيف التسيكين، وكونه من قبل محمد ﷺ بقرينة ما بعده من ذكر الرسول، وأمّا الوجه الآخر فهو أظهر لولا تذكير الضمير ووجهه ما ذكر ويجوز عوده على الإتيان المفهوم من الفعل. وقوله بالبناء للمفعول أي في نذَلَ ونخزي كما ذكره المعرب. قوله: (وقرئ السواء) هي قراءة أبي مجلز وعمران وهي شاذة وقوله الجيد تفسير للوسط لأنه متجاوز به عنه كما قيل خير الأمور أوسطها وقد مرَّ تحقيقه والسوأي بالضم والقصر على وزن فعلى باعتبار أنَّ الصراط يذكر ويؤنث وهي قراءة يحيى بن يعمر وغيره وهي شاذة أيضاً والسوء بفتح فسكون، وآخره همزة بمعنى الشرّ قراءة ابن عباس رضي الله عنهما. قوله: (والسويّ وهو تصغيره) أي قرئ بضم السين وفتح الواو وتشديد الياء وهو تصغير سوي بالفتح كما ذكره المصنف رحمه الله. وقيل تصغير سوء بالضم ولا يرد على هذه القراءة أنه لو كان كذلك لثبتت الهمزة فهو تصغير سواء كما قيل في عطاء عطّي لأنَّ إبدال

للاستفهام ومحلها رفع بالابتداء ويجوز أن تكون الثانية موصولة بخلاف الأولى لعدم العائد فتكون معطوفة على محل الجملة الاستفهامية المعلق عنها الفعل على أن العلم بمعنى المعرفة أو على أصحاب أو على الصراط على أن المراد به النبي ﷺ وعنه ﷺ: «من قرأ طه أعطي يوم القيامة ثواب المهاجرين والأنصار رضوان الله عليهم أجمعين».

مثل هذه الهمزة ياء جائز. قوله: (ومن في الموضعين للاستفهام) فهو من عطف الإنشاء على مثله والجملة معلق عنها سادة مسدّ المفعولين وهو من عطف الجمل لا المفردات، كما توهمه عبارة بعضهم وقوله: لعدم العائد أي المذكور لفظاً وحذفه مع عدم طول الصلة في غير أي ممنوع عند أكثر النحاة ومن قال به جوزة وقال: يقدر عائد أي من هم من أصحاب الصراط الخ. قوله: (على أن العلم بمعنى المعرفة) فيتعدى لواحد ولولاه لزم حذف أحد المفعولين اقتصاراً وهو غير جائز ويجوز تعليق كل فعل قلبي، وأجاز بعضهم تعليق أفعال الحواس لكونها طريق العلم وجوز يونس رحمه الله تعليق جميع الأفعال. قوله: (على أن المراد به النبي ﷺ الخ) وليس من عطف الصفات على الصفات لاتحاد الذات كما قيل لأنه ليس المراد بالصراط السوي النبي ﷺ وإن صح. قوله: (وعنه ﷺ الخ)^(١) هو موضوع من حديث أبي بن كعب المشهور وفي تفسير القرطبي عن ابن مسعود رضي الله عنه الكهف ومريم وطه والأنبياء من العتاق الأول وهي من تлады أي من قديم ما حفظته ومن أول ما نزل من القرآن كالمال التلاد أي القديم وخص المهاجرين والأنصار لدخولهم في من اهتدى دخولاً أولاً تمت السورة بحمد الله ومنه وعونه (وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم).

سورة الأنبياء

مكية وهي مائة واثنا عشرة آية.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿أَقْرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾ بالإضافة إلى ما مضى أو عند الله لقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرُونَهُ بَعِيداً وَنَرَاهُ قَرِيباً﴾ وقوله: ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ وَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ وَإِنْ يَوْماً عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ﴾ أو لأن كل ما هو آت قريب وإنما البعيد ما انقضى ومضى.

سورة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام

بسم الله الرحمن الرحيم

سميت سورة الأنبياء لذكر قصصهم فيها. وقوله أنها مكية، استثنى منها في الإتيان ﴿أَفَلَا يَرُونَ أَنَا نَأْتِ الْأَرْضَ نَنْقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا﴾ الخ وقوله: واثنا عشرة آية في التيسير إحدى عشرة آية والأوّل عدّ الكوفي والثاني عدّ الباقرين كما قاله الداني في كتاب العدد وقد ذكروا عدد حروفها وكلماتها وليس بلازم. قوله: (بالإضافة إلى ما مضى) اقترب افتعل من القرب ضدّ البعد ويكون في المكان والزمان كما قاله الراغب ثم استعمل في النسب والحظوة والرعاية كقوله: ﴿عِيناً يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ﴾ والمراد هنا قرب الزمان، ولما كان دون وقوعها زمان طويل جداً أشاروا إلى تأويله بأنه قرب نسبي بالنسبة إلى ما مضى من عمر الدنيا فإنّ الباقي منها كصباية الإناء ودرديّ الوعاء كما ورد في الآثار. قوله: (أو عند الله) توجيه آخر أي المراد قريبها عند الله والدليل عليه قوله عز وجل: ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ وَإِنْ يَوْماً عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ﴾ [سورة الحج، الآية: ٤٧] وعند الله كما عرفت في استعمالهم إمّا بمعنى في علمه الأزلي أو في حكمه وتقديره فالمراد بالقرب تحقّقه في علمه وتقديره ولذا عبر عنه بصيغة الافتعال الماضية من القرب، وأتى بعند الدالة عليه وضعا فما قيل عليه لا عند الله إذ لا نسبة للكائنات إليه بالقرب والبعد غفلة، أو تغافل عن المراد إذ ليس المراد بالعندية الدنو والاقتراب المعروف، بل ما ذكرناه ومن لم يفهم ذلك من أهل العصر قال المراد قرب الحساب للناس فإنه المناسب للمقام وتخويف الناس. وأمّا ما قيل في ردّه بأنه منتقض بقوله: ﴿وَنَرَاهُ قَرِيباً﴾ وأمنأ له وأنه لا يلزم من انتفاء نسبتها إليه بالبعد والقرب لأنه لا يجري عليه زمان أن لا يكون كله حاضراً عنده، وهو المراد بالقرب فلا محصل له وكأنه يريد ما ذكرناه فتأمل. قوله: (أو لأن كل ما هو آت قريب) هذا أيضاً محصله أن المتحقق الوقوع بمنزلة المترقب القريب، لكنه يقطع النظر عن الله والنظر إلى ما في نفس الأمر وعند الناس ولذا قيل:

فلا زال ما تهواه أقرب من غد ولا زال ما تخشاه أبعد من أمس...

وانقضى معناه انقطع والمراد به هنا وقع ومضى. ومن الغريب هنا ما قيل إنّ في إسناد الاقتراب المبني على التوجه نحوهم إلى الحساب مع إمكان العكس، بأن يعتبر التوجه من

واللام صلة لاقترب أو تأكيد للإضافة وأصله اقترب حساب الناس ثم اقترب للناس الحساب

جهتهم نحوه تفخيماً وتهويلاً له لتصويره بصورة مقبل عليهم لا يزال يطلبهم فيصيبهم لا محالة، ومعنى اقترابه دنوه منهم فإنه في كل ساعة أقرب مما قبلها، وأما الاعتذار بما ذكر المصنف رحمه الله فلا تعلق له بما نحن فيه من الاقتراب المستفاد من صيغة الماضي ولا حاجة إليه في تحقيق أصل معناه، نعم قد يفهم منه عرفاً كونه قريباً في نفسه أيضاً فيصير إلى التوجيه بالوجه الأول دون الأخيرين أما الثاني فلا سبيل إلى اعتباره هنا لأن قربه بالنسبة إليه تعالى لا يتصور فيه التجدد والتفاوت حتماً وإنما اعتباره في قوله تعالى: ﴿لعل الساعة قريب﴾ [سورة الشورى، الآية: ١٧] ونحوه مما لا دلالة له فيه على الحدوث وأما الثالث فلا دلالة فيه على القرب حقيقة ولو بالنسبة إلى شيء آخر فليت شعري هل أتى بشيء زائد على ما ذكره الشيخان وهل هو الأبسط لأحد الوجوه مع زيادة نكتة في الإسناد وأما ما ذكره من التجدد فعلى طرف التمام. قوله: (واللام صلة لاقترب الخ) أي الظرف لغو متعلق بهذا الفعل لذكر المقترَب منه بخلافه على الثاني. قال: في الكشف لا تخلو اللام من أن تكون صلة لاقترب على معنى اقترب من الناس لأن معنى الاختصاص وابتداء الغاية كلاهما مستقيم ويحصل به الغرض. وأما إذا جعلت تأكيداً للإضافة فالأصل اقترب حساب الناس، لأن المقترَب منه معلوم واللام مؤكدة للاختصاص الإضافي، فاللام على الأول لتعدية القرب المتعدّي في الأكثر بمن وجعل من فيه للابتداء لأنه أشهر معانيها، ولم يجعلها بمعنى إلى كما في الجني الداني وغيره لأنه لا حاجة إليه وإذا كانت لتأكيد إضافة الحساب إليهم كما في قولهم لا أبأ لك فالظرف مستقر كما في الكشاف والظاهر أن المراد منه معناه المشهور أي اقترب حساب كائن للناس. فالجار والمجرور حال مؤكدة وما قيل من أنه على هذا الوجه لغو أيضاً، لكنه سماه مستقراً باعتبار أنه ظرف متعلق بالعامل، فهو من الخاص الذي أريد به العام واستعمل في موضعه مجازاً، وقد أطلق الزمخشريّ المستقرّ على المعمول وإن لم يكن ظرفاً حيث قال في قوله: ﴿وكان بين ذلك قواماً﴾ أن قواماً مستقرّ بإطلاقه على هذا غير بعيد منه فتكلف بعيد لا أدري ما دعاهم لارتكابه، وجعل اللام مؤكدة للإضافة وإن كان المعروف أن الثاني تكرير فهو المؤكد لأن كل واحد من اللام والإضافة مغن عن الآخر، فإذا جمع بينهما صح أن يقال في كل منهما أنه مؤكد للآخر مع أنه في نية التأخير فهو ثان تقديراً فاندفع ما قيل إن التأكيد يكون متأخراً عن المؤكد. وقيل إنه يجوز أن يكون التقدير اقترب لمجازاة الناس حسابهم على أن للناس مفعولاً له. وبقي هنا كلمات طويلة بلا طائل وقد اكتفينا من القلادة بما أحاط بالعنق. قوله: (وأصله اقترب حساب الناس) يعني أنه كان حق التعبير عنه بطريق المساواة لهذا على ما عليه مدار تراكيب أوساط الناس ثم قدر أنه عدل عنه لما هو أبلغ منه وهو اقترب للناس الحساب لما فيه من الإجمال والتفصيل والإبهام والتفسير إذ ذكر الحساب ثم بين لمن هو وقدم بيانه للاهتمام به أو ذكر أمراً مفترياً ثم عينه بالحساب ثم عدل عن هذا عدولاً تقديرياً إلى ما في النظم لما في قوله: ﴿اقترب

ثم اقترب للناس حسابهم وخص الناس بالكفار لتقييدهم بقوله: ﴿وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ﴾ أي في غفلة عن الحساب ﴿مُعْرِضُونَ﴾ عن التفكير فيه وهما خبران للضمير ويجوز أن يكون الظرف

للناس ﴿من الإجمال ثم البيان للمقرب منهم بأنه الحساب على وجه التأكيد والتصريح بإضافته لضميرهم كما قالوا: أذف للحي رحيلهم. وليس هذا بأمر لازم من جهة العربية ولا من جهة تصحيح المعنى وإنما هو بالقياس إلى تراكيب الأوساط والأعالي. قوله: (وخص الناس بالكفار الخ) قيل إن قوله: ﴿وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ﴾ الخ من قبيل نسبة ما للبعض إلى الكل فلا ينافي كون تعريف الناس للجنس كما في قوله: ﴿ويقول الإنسان أئذا ماتت﴾ الخ واعترض عليه بأنه نسي ما قدمه في سورة مريم من أنه لا يحسن إسناد فعل أو قول صدر من البعض إلى الكل إلا إذا صدر عنهم بمظاهرتهم أو رضا منهم، ووجه التخصيص الذي ذكره المصنف رحمه الله أنه مأثور عن ابن عباس كما في الكشاف وغيره، وحاول بعض فضلاء العصر التوفيق بين كلاميه بالفرق بين المقامين بأن ما مرّ فيما إذا لم يكن من صدر عنه الفعل أو القول كثيراً أو أكثر وما هنا في الكثرة فإنها تعطي حكم الكل بدون شرط إلا أن هذا القائل وقع بين كلاميه في سورة طه وسورة السجدة تدافع حيث قال في تفسير قوله تعالى: ﴿أئذا ضللنا في الأرض﴾ الآية لا حاجة إلى رضاهم بقوله: في الإسناد إليهم بل يكفي وجود القول منه كقوله: ﴿وإذ قتلتم نفساً﴾ [سورة البقرة، الآية: ٧٧] الآية وردّ على المصنف قوله القائل أبي بن خلف وإسناده إلى جميعهم لرضاهم، وأمّا حمله على إرادة التنافي بين كلامي المصنف حيث فهم مما ذكره في طه عدم ذلك فلا يساعده سياقه، ثم إن قياس قوله تعالى: ﴿وقالوا أئذا ضللنا﴾ [سورة السجدة، الآية: ١٠] على قوله: ﴿وإذ قتلتم﴾ غير تام فإن القتل هناك لما وقع بينهم ولم يعلم القاتل حتى احتمله كل واحد منهم أسند إليهم مع رعاية مشاكلة الجميع الواقعة معه ودلالة التقييد بالأوصاف المذكورة على تخصيص الناس إنما هو على تفسيرها بما لا يشمل عصاة المؤمنين وهو محتمل والحق أن اشتراط ما ذكر ليس بلازم، وإنما اللازم وجه ما كتبتزل البعض منزلة الكل حتى يحسن الإسناد له كرضاهم أو كثرتهم أو عدم تعيينهم وشيوعه فيهم إلى غير ذلك من المحسنات. قوله: (في غفلة من الحساب) قيده به لمناسبته لما قبله ولأن من غفل عن مجازاة الله له المرادة من الحساب صدر عنه كل ضلالة وكل جهالة فلا وجه لما قيل إن الحق أن يعممه لكل غفلة عما لا ينبغي الغفلة عنه، ولما بين الغفلة التي هي عدم التنبه والإعراض الذي يكون من المتنبيه من التنافي قال في الكشاف مشيراً لدفعه وصفهم بالغفلة مع الإعراض على معنى أنهم غافلون عن حسابهم ساهون لا يتفكرون في عاقبتهم ولا يتفطنون لما ترجع إليه خاتمة أمرهم مع اقتضاء عقولهم، أنه لا بدّ من جزاء للمحسن والمسيء وإذا قرعت لهم العصا ونهبوا عن سنة الغفلة وفطنوا لذلك بما يتلى عليهم من الآيات والنذر أعرضوا وسدّوا أسماعهم، ونفروا وقرّز إعراضهم عن تنبيه المنبه وإيقاظ الموقظ بأن الله يجدد لهم الذكر الخ. وحاصله أنه يتضمن دفع ذلك بوجهين، أولهما إن غفلتهم عن الحساب وإعراضهم عن التفكير في عاقبتهم،

حالاً من المستكن في معرضون ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِّن ذِكْرٍ﴾ ينبههم عن سنة الغفلة والجهالة ﴿وَمِن زَيْبِهِمْ﴾ صفة لذكر أو صلة ليأتيهم ﴿تُحَدِّثُ﴾ تنزيله ليكرّر على أسماعهم التنبيه كي يتعظوا وقرئ بالرفع حملاً على المحل ﴿إِلَّا أَسْتَمِعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ يستهزؤون به ويستسخرون منه لتناهي غفلتهم وفرط إعراضهم عن النظر في الأمور والتفكر في العواقب وهم يلعبون

وأمر خاتمتهم مع اقتضاء العقل لخلافه وهذا ما أشار إليه في أول كلامه ولما فيه من رائحة الاعتزال بالإيماء إلى الحسن والقبح العقليين غيره المصنف رحمه الله إلى ما ذكره من أنّ الغفلة عن الحساب والإعراض عن التفكير فيه، فلم يتواردا على محل واحد ليحصل التنافي وثانیهما أنّ الغفلة عن الحساب في أول أمرهم والإعراض بعد قرع عصا الإنذار وهو على وفق ترتيب النظم وإليه أشار بقوله وإذا قرعت الخ وهذا لم يذكره المصنف فإن قلت كلامه يدلّ على أنّ حالهم المستمرة الغفلة والإعراض إنما يكون إذا قرعت لهم العصا فكيف هذا وهم معرضون اسمية دالة على الثبوت، قلت لما تكرّر منهم الإعراض حسب تكرار المنبه وقرع العصا جعل كالحال المستمرة، وإليه أشار بقوله: وقرّر إعراضهم، وأمّا تمكّنهم من الغفلة فمن لفظ في غفلتهم الدال على استقرارهم فيها استقرار الظرف في مظهره، وإن كان في إفادة الاسم التي خبرها ظرف للثبوت كلام ووقوعه بعد المنبه من الترتيب وقرينة العقل. وقيل إنّ مراد المصنف رحمه الله أنهم معرضون عن النظر إذا نبهوا عن سنة الغفلة، وذكروا بما يؤول إليه المحسن والمسيء فاندفع توهم التنافي بين الخبرين مع أنّ الغافل عن الشيء المصدّق الجازم بعدمه ربما يتفكر فيه فتحصل الطمأنينة وربما يعرض عن التفكير فلا حاجة إلى هذا إلى التقييد بالقييد المذكور لدفع التوهم، ولا يخفى ما في كلامه وكلام المصنف رحمه الله تعالى لأنّ الغافل عن الشيء كيف يتفكر فيه ولو جزم بعدمه لم يكن غافلاً عنه، وأنه لا يجزم بعدمه إلا بعد تصوّره وقد قال المصنف في تفسيره قوله تعالى: ﴿وَمَا يَتَذَكَّرُ إِلَّا مِنْ يَنْبِئِهِ﴾ [سورة غافر، الآية: ١٣] أي يرجع عن الإنكار بالإقبال عليها فإنّ الجازم بشيء لا ينظر فيما ينافيه، ولذا جعل أكثرهم كلام الزمخشريّ جواباً واحداً وحمل كلام المصنف عليه فقوله: لا حاجة إلى التقييد غفلة عن هذا فإن حملت الغفلة هنا على الجهلة والحماقة أو الإهمال، وكذا إن حمل الإعراض على الاسترسال في الغفلة ونحوه لم يرد ذلك ولكنه شيء آخر لم ينظروا إليه وربما يقال: إنّ في قوله سنة الغفلة والجهالة إشارة إليه فتأمل. قوله: (ويجوز أن يكون الظرف حالاً الخ) في كلامه إشارة إلى ضعفه كما في الكشف أنّ فائدة إيراد الآية جملة ظرفية ما في حرف الظرف من الدلالة على التمكن وإيراد الثاني وصفاً مستقلاً دالاً على نوع تجدد ومنه يظهر ضعف الحمل على أنّ الظرف حال قدّمت. قوله: (تنزيله ليكرّر على أسماعهم) صرف الحدوث إلى نزوله لأنه المناسب للمقام وذكر التنزيل لموافقته للتكرير، وفيه ردّ على المعتزلة إذ استدلوا بهذه الآية على حدوث القرآن وقوله على المحل لأنه فاعل ومن زائدة وقيل إنها تبعية وهو بعيد وقوله: ﴿إِلَّا أَسْتَمِعُوهُ﴾ استثناء مفرغ من مفعول ما يأتيهم محله النصب على أنه حال لا صفة

حال من الواو وكذلك ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾ أي استمعوه جامعين بين الاستهزاء والتلهي والذهول عن التفكير فيه ويجوز أن يكون من واو يلعبون وقرئت بالرفع على أنها خبر آخر للضمير ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى﴾ بالغوا في إخفائها أو جعلوها بحيث خفي تناجيهم بها ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ بدل من واو وأسروا للإيماء بأنهم ظلموا فيما أسروا به أو فاعل له والواو لعلامة الجمع أو مبتدأ والجملة المتقدمة خبره وأصله وهؤلاء أسروا النجوى فوضع الموصول موضعه تسجيلاً على فعلهم بأنه ظلم أو منصوب على الذم ﴿هَلْ هَذَا إِلَّا بَشْرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السَّحَرَ وَالنَّجْوَى﴾ بأسره في موضع النصب بدلاً من النجوى أو مفعولاً لقول مقدر كأنهم استدلوا بكونه بشراً على كذبه في ادعاء الرسالة لاعتقادهم أن الرسول لا يكون إلا ملكاً واستلزموا منه أن ما جاء به من الخوارق كالقرآن سحر فأنكروا حضوره وإنما أسروا به تشاوراً في استنباط ما يهدم أمره ويظهر فسادة للناس عامة ﴿قَالَ رَبِّي يَعْلَمُ الْقَوْلَ فِي

وإضمار قد وعدمها في مثله مختلف فيه. قوله: (وكذلك لاهية) أي هي حال من الواو فهي مترادفة على ما بعده فهي متداخلة وقوله جامع الخ الجمعية تفهم من جعلهما حالين من شيء واحد. والذهول عن التفكير من إسناد اللهو إلى القلوب وأيضاً اللاهية من لها عنه إذا ذهل وغفل، يعني أنهم وإن فطنوا فهم في قلة جدوى فطنتهم كأنهم لم يفتنوا أصلاً كذا في الكشف، وهو دفع لما يتوهم من أن الغفلة المذكورة قد زالت بقرع عصا النذر فهذا ترق لإفادة أن تبهم بمنزلة العدم فتأمل. قوله: (بالغوا في إخفائها) يعني أن النجوى السر وهي ما يسر فلا يفيد ذكر أسروا فأجاب: أولاً على اختيار كونها اسماً بأن معنى أسروا بالغوا في إخفاء الخفي، كما يقال: كتم كتماناً وثانياً على أنها مصدر بمعنى التناجي، فالمعنى أخفوا تناجيهم بأن لم يتناجوا بمرأى من غيرهم. والفرق بينهما ظاهر لأنها على الأول الاسم وعلى الثاني مصدر ومعنى لأنه لا يلزم من مبالغة الإخفاء الخلو عن الناس ولا يلزم من الخلو المبالغة في الإخفاء فلا يتوهم أن أحدهما مغن عن الآخر. قوله: (للإيماء بأنهم ظلموا فيما أسروا به) تقييد الظلم بما ذكر بقرينة السياق وقوله لعلامة الجمع أي حرف دال على الجمعية كواو قائمون وتاء قامت وهذه لغة لبعض العرب، وليست شاذة ولا مستهجنة، وكونه مبتدأ لا ضير فيه ولا ليس بمنع من تأخيره كما في زيد قام. قوله: (وأصله وهؤلاء أسروا النجوى) هكذا في الكشف مع قوله: ووضع الظاهر موضع الضمير وهو يوهم أن هؤلاء ضمير وليس كذلك بل هو اسم إشارة فهو بيان الحاصل المعنى مع تنوع تسميح لمشابهة اسم الإشارة للضمير في تعلقه بما قبله، فعبر به للدلالة على أن القصد إلى الحكم على المذكورين لا أن الموضع موضع اسم الإشارة. وقوله: فوضع الخ يعني أن الموضع موضع الإضمار وعدل عنه لما ذكر وقوله منصوب على الذم أي بفعل مقدر. قوله: (بأسره) أي هذا الكلام بجملته. وقيل إنه منصوب بالنجوى نفسها لأنها في معنى القول وقيل إنه منصوب بمقدر أي قائلين هل هذا الخ وقوله واستلزموا أي عدوه لازماً لعدم ثبوته. وقوله: فأنكروا حضوره أي الحضور عنده وفي محل ظهر منه ذلك وهو

السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴿﴾ جهراً كان أو سراً فضلاً عما أسروا به وهو أكد من قوله: ﴿قُلْ أَنْزَلَهُ الَّذِي يَعْلَمُ السِّرَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ ولذلك اختير هاهنا وليطابق قوله: ﴿وَأَسْرُوا النُّجُومَ﴾ في المبالغة وقرأ حمزة والكسائي وحفص قال بالأخبار عن الرسول ﷺ ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ فلا يخفى عليه ما تسرون ولا ما تضمرون ﴿بَلْ قَالُوا أَضْغَثَتْ أَحْلَامٌ بَلْ أَفْتَرْتَهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ﴾ إضراب لهم عن قولهم هو سحر إلى أنه تخاليط الأحلام ثم إلى أنه كلام افتراه

إشارة إلى أن الهمزة للاستفهام الإنكاري وأن تأتون بمعنى تحضرون. وقوله: ما يهدم أمره وفي نسخة من أمره أي يبطله ويزيله. وقوله: عامة أي كلهم لأنه من ألفاظ العموم، بمعنى كافة ذكره ابن مالك. قوله: (فضلاً عما أسروا به) ذكر الشريف أن فضلاً منصوب بفعل لازم ومتوسط بين أدنى وأعلى للتنبية بنفي الأدنى واستبعاده على نفي الأعلى، واستحالته ولا بد قبله من نفي صريحاً أو ضمناً مقدراً أو ملفوظاً فحينئذ قوله: ﴿جهراً أو سراً﴾ بتقدير لا يخفى عليه قوله: ﴿جهراً أو سراً﴾ وقيل يعلم بمعنى لا يجهل ولا وجه له وفي شرح المفتاح للعلامة أن أكثر استعماله أن يجيء بعد نفي فلا حاجة حينئذ إلى ما ذكر وقال أبو حيان: أنه لم يرد هذا التركيب في كلام العرب وفيه كلام طويل في شرح المفتاح لابن هشام فيه تأليف مستقل.

قوله: (وهو أكد من قوله قل أنزله الخ) وجه كونه أكد أن القول شامل للسر والجهر بل لحديث النفس كما ذكره الراغب فيكون أعم فيدخل فيه السر وغيره، فهو من جهة عمومه أكد من ذكر السر في تلك الآية فكانه قيل السر وما هو أعلى منه وأدنى وقد قيل عليه أنه يلزم من علم السر علم الجهر بطريق الأولى تعويلاً على القرينة العقلية فهو كناية وهي أبلغ من الصريح وأيضاً تسليم العدول عن الأبلغ في الآية الأخرى، يقتضي نسبة القصور إلى بعض القرآن، ويدفع بأنه لا قصور فيه لأن تلك أبلغ من حيث الإثبات بالطريق المذكور، وهذا أبلغ من حيث العموم الصريح ولكل منهما مقام يقتضيه فهم هنا لما أسروا النجوم. قيل كيف يخفى هذا عن عالم السر والخفيات وغيرها ولذا ختمها بالسميع العليم. فالمقام مقام التعميم. وأما تلك فلما تقدم عليها ذكر إنزال القرآن عقبته بأنه من عالم الغيب العالم بكل سر المنزل ما يناسبه مما لا تعلمونه ويخفى عليكم. قوله: (ولذلك اختير ههنا) إشارة إلى ما مر من أنهم لما بالغوا في إخفاء السر ناسبه مقابلته المبالغة في إحاطة علمه بخلاف الآية الأخرى، فإنه ليس فيها ما يقتضي المبالغة المذكورة فاختير فيها مبالغة أخرى وإلى هذا أشار بقوله وليطابق الخ وكذا قوله فلا يخفى عليه الخ فتأمل. قوله: (إضراب لهم الخ) ذكر في الكشاف وجهين أحدهما أن الإضراب إما من الكفرة أو من الله. وزاد المصنف رحمه الله ثالثاً كما ستره وما فيه فأشار إلى الأول بقوله إضراب الخ. يعني أن الإضراب من كلامهم فحكاها الله عنهم وأورد عليه شرح الكشاف أنه إنما يصح لو كان النظم قالوا بل الخ فيفيد حكاية إضرابهم ومع تقديمه على قالوا لا يفيد ما ذكر وإليه أشار المصنف بقوله: والظاهر الخ. وكونه من القلب وأصله قالوا بل لا يخفى ما فيه وقد أوجب أيضاً بأنه إضراب في مقولهم المحكي بقول تضمنه النجوى أولاً أو

ثم إلى أنه قول شاعر والظاهر أن بل الأولى لتمام حكاية والابتداء بأخرى أو للإضراب عن تحاورهم في شأن الرسول ﷺ وما ظهر عليه من الآيات إلى تقاولهم في أمر القرآن والثانية والثالثة لإضرابهم عن كونه أباطيل خيلت إليه وخلطت عليه إلى كونه مفتريات اختلقها من تلقاء نفسه ثم إلى أنه كلام شعري يخيل إلى السامع معاني لا حقيقة لها ويرغبه فيها ويجوز

بالقول المقدر قبل قوله هل هذا الخ وأعيد للفاصل أو لكونه غير مصرح به وهو تكلف أيضاً. وقوله عن قولهم هو سحر يعني المدلول عليه بقوله: ﴿أفتأتون السحر﴾ [سورة الأنبياء، الآية: ٣]. قوله: (والظاهر أن بل الأولى الخ) إشارة إلى ما مرّ وحاصله أنها للابتداء بحكاية ما بعدها فالأولى انتقالية داخلية على جملة القول، ومقوله وهي من كلام الله تعالى. والثانية والثالثة إبطالية من كلامهم لتردهم في أمره وتحيرهم في تزويرهم وهذا ما اختاره الدماميني في شرح التسهيل، وهو أسهل الوجوه وليس فيه إلا اختلاف معنى، بل وكون الأولى من الحكاية والثانية من المحكي ولا مانع منه. قوله: (أو للإضراب عن تحاورهم الخ) بالحاء والراء المهملتين تفاعل من المحاورة وهي مراجعة الكلام يعني أن الأولى للانتقال عن مكالمتهم في شأن الرسول عليه الصلاة والسلام نفسه إلى المكالمة في القرآن الذي جاء به والثانية والثالثة إبطالية أيضاً وهي من كلامهم، المحكي والأولى من كلام الله أيضاً والفرق بين هذا وبين ما قبله باعتبار أن المنتقل عنه ما تقدمه بقطع النظر عن خصوصه، وهذا بالنظر إلى خصوص كونه أمر الرسول عليه الصلاة والسلام فهو على هذا داخل في النجوى بخلافه على الأول. واعلم أن ابن هشام قال في المغني أن بل حرف إضراب فإن تلا جملة كان الإضراب إما للإبطال نحو: ﴿وقالوا اتخذ الرحمن ولدأ سبحانه بل عباد مكرمون﴾ [سورة البقرة، الآية: ١١٦] وإما للانتقال من غرض إلى آخر وهم ابن مالك في شرح الكافية حيث زعم أنها لا تقع في التنزيل للإبطال واستند في توهمه إلى قوله تعالى: ﴿وقالوا اتخذ﴾ الخ وقال الدماميني: فإن قلت الإضراب عن الحكاية لا عن المحكي فلا إبطال حينئذ قلت هذا لا يدفع احتمال الإضراب عن المحكي فيكون للإبطال وبه يتم المراد (قلت) لك أن تقول إنهم لم يقفوا على مراده. فإن الإبطال على قسمين إبطال ما صدر عن الغير، وسماء في التسهيل ردأ وإبطال ما صدر عنه نفسه وهو لا يتصور في حقه تعالى لأنه بدء فمراده القسم الثاني والحمل على الصلاح أصلح. قوله: (لإضرابهم عن كونه أباطيل) جمع باطل على خلاف القياس أو أبطولة أو إبطالة بكسر الهمزة كما قاله أبو حاتم وهذا معنى أضغاث أحلام، وقد مرّ تفصيله في سورة يوسف وتحقيق استعارته لهذا المعنى وقوله: (خيلت إليه) أي وقعت في خياله في المنام فظنها حيا واختلقها بالقف بمعنى اخترعها من عنده وقوله: ثم إلى أنه كلام شعري الخ فالمراد بكونه شاعراً أن ما أتى به شعر أي أمر متخيل لا حقيقة له فإن قلت هذا معنى الشعر عند أهل المعقول والميزان لا معناه لغة وعرفا فلذا أنكروا بعضهم التفسير به كما سيأتي في سورة يس. قلت ليس الأمر كما زعم فإنهم يستعملونه بهذا المعنى أيضاً كما أشار إليه الراغب باعتبار أن ما ذكر من لوازمه ولذا

أن يكون الكل من الله تنزيلاً لأقوالهم في درج الفساد لأنّ كونه شعراً أبعد من كونه مفتري لأنه مشحون بالحقائق والحكم وليس فيه ما يناسب قول الشعراء وهو من كونه أحلاماً لأنه مشتمل على مغيبات كثيرة طبقت الواقع والمفتري لا يكون كذلك بخلاف الأحلام ولأنهم جزيوا رسول الله ﷺ نيفاً وأربعين سنة وما سمعوا منه كذباً قط . وهو أبعد من كونه سحراً لأنه يجانسه من حيث إنهما من الخوارق ﴿فَلْيَأْتِنَا بَيِّنَاتٍ كَمَا أُرْسِلَ الْأَوَّلُونَ﴾ أي كما أرسل به الأوّلون مثل اليد البيضاء والعصا وإبراء الأكمه وإحياء الموتى وصحة التشبيه من حيث إنّ

قيل أعذبه أكذبه . قوله : (ويجوز أن يكون الكل من الله) أي يجوز أن يكون الإضراب كله في المحال الثلاثة من الله على طريق الترقّي من الفاسد إلى الأفسد ثم الأفسد وقوله : تنزيلاً لأقوالهم في درج الفساد أي إنزالاً لكل منها في درجته من الفساد ولم يقل ترقياً مع أنه الظاهر إشارة إلى أنّ الترقّي في القبح تنزل في الحقيقة . وقوله : لأنّ كونه الخ تعليل للترقّي الذي دلّ عليه ما قبله وقوله لأنه الخ تعليل لكونه أبعد . وقوله : ليس الخ فيبينه وبينه بون بعيد وهذا شأن الشعر الغالب عليه لأنه في الأكثر أمر متخيل لا حقيقة له ، ولذا يستعمل الشاعر بمعنى الكاذب وقال تعالى : ﴿وما علمناه الشعر﴾ [سورة يس، الآية : ٦٩] الخ وأما قوله ﷺ إنّ من الشعر لحكمة فلا ينافيه كما توهم لأنه باعتبار ما يندر كما يشهد له التأكيد بأنّ الدالة على التردّد فيه ومن التبعية . وضمير وهو راجع لكونه مفتري ومن كونه متعلق بأبعد مقدّر ولأنه تعليل له وقوله : ولأنهم الخ عطف على قوله لأنه مشتمل وهو يتضمن نفي كونه شعراً أيضاً والنيف بتشديد الياء وتخفيفها الزيادة ، وهذا مقدار ما قبل ظهور نبوته واعلم أنّ هذا الكلام فيه غموض ولذا قال الأستاذ خضر شاه إنّ المصنف رحمه الله يعني أنهم أضربوا والإضراب في كلامهم حكاة الله عنهم كما في الكشف . وفيه إشكال لأنه إنما يصح هذا لو كان قالوا مقدماً على بل فيفيد حكاية إضرابهم ، وأما مع تقديم بل على قالوا فلا ولذا قال المصنف والظاهر والقول بالقلب وأصله قالوا بل بعيد وإن ذهب إليه الطيبي فتأمل . قوله : (لأنه يجانسه) أما كون القرآن من الخوارق فباعتبار إعجازه وأخباره عن المغيبات وصدوره من الأمّي وأما كون السحر خارقاً فباعتبار الظاهر فلا ينافي كونه تمويهاً أو لأسباب خفية كما قيل . قوله : (كما أرسل به الأوّلون) الظاهر أنه إشارة إلى أنّ ما موصولة لذكر العائد ، وهو به وأن الموصول للعهد والمراد به ما ذكر من الآيات وأنّ العدول عن الظاهر وهو فليأتنا بما أتى به الأوّلون أو بمثل ما أتى به الأوّلون لأنّ هذا يدلّ على ما دلّ عليه مع زيادة كونه مرسلأً به من الله لا إتيانه من نفسه والتعبير في حقه بالإتيان والعدول عن الظاهر فيما بعده إيماء إلى أنّ ما أتى به من عنده وما أتى به الأوّلون من الله ، ففيه تعريض مناسب لما قبله من الافتراء وسيأتي بيانه فأقبل إنه إيماء إلى وجه العدول عن أن يقول كما أتى به الأوّلون فإنّ مرادهم اقتراح آية مثل آية موسى وعيسى عليهما الصلاة والسلام لا غيرهما لا وجه له . قوله : (وصحة التشبيه الخ) ترك قوله في الكشف ألا ترى أنه لا فرق بين أن تقول أرسل محمد ﷺ وبين قولك أتى محمد بالمعجزة لما أورد عليه

الإرسال يتضمن الإتيان بالآية ﴿مَا آمَنَتْ قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْيَةٍ﴾ من أهل قرية ﴿أَهْلَكْنَاهَا﴾ باقتراح الآيات لما جاءتهم ﴿أَفْهَمُ يُؤْمِنُونَ﴾ لو جتتهم بها وهم أعتى منهم وفيه تنبيه على أن عدم الإتيان بالمقترح للإبقاء عليهم إذ لو أتى به ولم يؤمنوا استوجبوا عذاب الاستئصال كمن قبلهم ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِي إِلَيْهِمْ فَتَلَوْنَا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ جواب لقولهم هل هذا إلا بشر مثلكم فأمرهم أن يسألوا أهل الكتاب عن حال الرسل المتقدمة ليزول عنهم الشبهة والإحالة إليهم إما للإلزام فإنَّ المشركين كانوا يشاورونهم في أمر النبي عليه الصلاة والسلام ويثقون بقولهم أو لأنَّ أخبار الجَمِّ الغفير يوجب العلم وإن كانوا كفاراً وقرأ حفص نوحى بالنون ﴿وَمَا

من أن الفرق بينهما واضح فإنَّ إرسال الرسول عليه الصلاة والسلام بعثه للمخلق للتبليغ والإتيان بالمعجزة أمر آخر وإن أوجب عنه بأنه لازم له في الواقع فالمراد أنه كناية عنه وهي أبلغ وإن كان مآلهما واحداً. واعترض على المصنف رحمه الله بأنَّ هذا إنما يحتاج إليه إذا لم تكن ما موصولة. وقد اختاره وهذا من عدم الوقوف على مراده وأنه لا مخالفة بينه وبين ما وقع في الكشف وليس مدار ما ذكره على الموصولية والمصدرية بل على تشبيه آياته بآياتهم أو إتيانه بالآية بإتيانهم بآياتهم بلا شبهة لا تشبيه إتيانه بإرسالهم على أحد الوجهين فإنه لا بد له من متعلق مقدر. والمرسل به إما الشرائع وإما الآيات وإما مجموعها وعلى الأول والثالث لا يصح التشبيه لأنه غير مراد فيكون باعتبار ما يستلزمه على الأول وباعتبار جزئه الذي في ضمنه على الثالث. وأما على الثاني فالإرسال فعل الله وليس المقصود التشبيه به بل بلازمه المذكور أيضاً. فإن قلت فليكن مصدراً للمجهول ومعناه حينئذ كونه مرسلأ من الله بالآيات قلت على تسليم وجود المصدر للمجهول هو أيضاً مغاير للإتيان، وإن لم ينفك عنه فلا بد من إرادة ما ذكر. ومن لم يقف على مراده قال إن الواو في قوله وصحة بمعنى أو فبناء الوجه الثاني على المصدرية وهذه عكازة أعمى وتكلف كما لا يخفى. كالقول بأنَّ الأول بيان لحاصل المعنى وقيل إنه بناء على اعتبار التشبيه في الإتيان فتأمل وقوله من أهل قرية قدر فيه مضافاً ولم يجعله مجازاً إيجازاً لأنَّ قوله أهلكتناها يأباه والاستخدام خلاف الظاهر. ومن قال إنه مجاز لقوله أهلكتناها دون أهلكتناهم بناء على أنَّ إهلاكها كناية عن إهلاك أهلها. لم يأت بشيء مع أنه حينئذ لا مانع من حمل كلام المصنف عليه ولا حاجة إلى ترجيح التقدير على التجوز بشيوعه كما قيل. وقيل لما جاءتهم أي ولم يؤمنوا بها. قوله: (أفهم) أي هؤلاء المقترحون عليك وهم أعتى بالمشنة الفوقية أي أشدَّ عتواً وعناداً من أولئك وهذا مأخوذ من العدول عن فهم لا يؤمنون والاستفهام الإنكاري الاستيعادي، إذ يفهم منه بمقتضى السياق أنَّ السابقين لم يؤمنوا لعنادهم فكيف بهؤلاء وهم أرسخ قديماً في العناد منهم لأنهم علموا إهلاك المقترحين، ثم اقترحوا فظهر زيادة عتوهم فلا وجه لما قيل إنه لا دلالة في الكلام على أنهم أعتى فتأمل وقوله للإبقاء عليهم أي للترحم من قولهم أبقى عليه إذا ترحم. قوله: (فأمرهم أن يسألوا أهل الكتاب) هو المراد من أهل الذكر والذكر يطلق على الكتاب وقوله: والإحالة الخ جواب عما يخطر بالبال من أنه

جَعَلْنَهُمْ جَسَدًا لَا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَمَا كَانُوا خَالِدِينَ ﴿٨﴾ نفي لما اعتقدوا أنها من خواص الملك عن الرسل تحقيقاً لأنهم كانوا أبقاراً مثلهم وقيل جواب لقولهم ما لهذا الرسول يأكل الطعام ويمشي في الأسواق وما كانوا خالدين توكيد وتقرير له فإنّ التعيش بالطعام من توابع التحلل المؤدّي إلى الفناء وتوحيد الجسد لإرادة الجنس أو لأنه مصدر في الأصل أو على حذف المضاف أو تأويل الضمير بكل واحد وهو جسم ذو لون ولذلك لا يطلق على الماء والهواء ومنه الجساد للزعران وقيل جسم ذو تركيب لأنّ أصله لجمع الشيء واشتداده ﴿ثُمَّ

ما فائدة السؤال من الكفرة وقوله: الجسم الغفير أي الذي بلغوا حد التواتر واستجمع خبرهم شروطه. قوله: (نفي لما اعتقدوا أنها) أي الرسالة السابق الإشارة إليها في قوله: ﴿هل هذا إلا بشر مثلكم﴾ لا لما والتأنيث باعتبار كونها خاصة كما قيل وإنّ المراد بهذه الخاصة الاستغناء عن الأكل وقوله: عن الرسل متعلق بنفي وتحقيقاً مفعول له أي لا إلزاماً. وأبشاراً بفتح الهمزة جمع بشر. وهو يشمل القليل والكثير والذكر والأنثى وجمعه على إيشار نادر. وقوله وقيل الخ قائله الزمخشري ومرضه لعدم ذكره هنا. قوله: (توكيد وتقرير له) لأنّ الخلود مؤكّد لعدم الأكل ونفيه أو نفي الخلود مؤكّد للأكل لما ذكره. وقوله: توابع التحليل أي لوازمه والتابع والرديف يطلق عليه وكونه مؤدّباً للفناء بحسب الأصل أو المراد به التحليل المعروف في الدنيا فلا يرد عليه أهل الجنة. قوله: (وتوحيد الجسد الخ) يعني أنه كان الظاهر أن يقال أجساداً فتوحده، أمّا لتأويله بجنس الجسد الشامل للقليل والكثير أو لأنه في الأصل مصدر جسد الدم يجسد بمعنى التصق، فأطلق على معناه المعروف لأنه مركب من أجزاء ملتصقة والمصدر يطلق على الواحد المذكور وغيره أو هو بتقدير مضاف أي ذوي جسد. قال في التسهيل يستغني بتثنية المضاف وجمعه عن تثنية المضاف إليه وجمعه في الإعلام وكذا ما ليس فيه التباس من أسماء الأجناس كذوات كذا اهـ. وتحقيق المسألة مفصل في العربية. فمن قال إنه لا يحسم مادة السؤال لأنهم ليسوا بذوي جسد واحد فقد غفل عن هذه المسألة أو بتأويل ضمير جعلناهم بجعلنا كل واحد منهم فهو للاستغراق الإفرادي. قوله: (وهو جسم ذو لون) من الإنس والجن والملائكة كما ذكره أهل اللغة. وأورد عليه أنّ الملائكة على تسليم كونهم أجساداً لطيفة لا أزواجاً لا يوصفون باللون فكيف يكون هذا نفياً لما اعتقدوا من أنها من خواص الملك، وفيه نظر لأنه يجوز أن لا يعتقدوها أجساماً ملوّنة ولو بقبولها للتشكل مع أنّ السالبة لا تستلزم ثبوت الجسدية، أو هذا بحسب أصل وضعه فيجوز تعميمه بعد ذلك وقال الراغب قال الخليل: لا يقال الجسد لغير الإنسان من خلق الأرض ونحوه أيضاً فإنّ الجسد يقال لما له لون، والجسم لما لا يبين له لون كالماء والهواء والماء يتلون بلون إنائه أو ما يقابله لأنه جسم شفاف. وقال الرازي: له لون ولا يحجب ما وراءه وقوله تعالى: ﴿وما جعلناهم جسداً﴾ الخ يشهد لما قاله الخليل وباعتبار اللون قيل للزعران جساد انتهى. قوله: (وقيل جسم ذو تركيب الخ) ظاهره أنه أعمّ من الحيوان ومنهم من خصه به. وقوله لجمع الشيء لكونه بمعنى الإلصاق كما مرّ وقوله:

صَدَقْتَهُمُ الْوَعْدَ أَي فِي الْوَعْدِ ﴿فَأَجْبَنَهُمْ وَمَن شَاءَ﴾ يعني المؤمنين بهم ومن في إبقائه حكمة كمن سيؤمن هو أو أحد من ذريته ولذلك حميت العرب من عذاب الاستئصال ﴿وَأَمَّا كُنَّا الْمُسْرِفِينَ﴾ في الكفر والمعاصي ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ﴾ يا قريش ﴿كُتُبًا﴾ يعني القرآن ﴿فِيهِ ذِكْرُكُمْ﴾ صيتكم كقوله: وإنه لذكر لك ولقومك أو موعظتكم أو ما تطلبون به حسن الذكر من مكارم الأخلاق ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ فتؤمنون ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِن قَرْيَةٍ﴾ واردة عن غضب عظيم لأن القصم كسر يبين تلاؤم الأجزاء بخلاف الفصم ﴿كَانَتْ ظَالِمَةً﴾ صفة لأهلها وصفت بها لما أقيمت مقامه ﴿وَأَنشَأْنَا بَعْدَهَا﴾ بعد إهلاك أهلها ﴿قَوْمًا آخَرِينَ﴾ مكانهم ﴿فَلَمَّا أَحْسَوْا بِأَسَآئِنَا﴾ فلما أدركوا شدة عذابنا إدراك المشاهد المحسوس والضمير

واشتداده بمعنى شد بعضه ببعض. وثم للتراخي الذكري وهو عطف على قوله: أرسلنا أي أرسلنا رسلاً من البشر وصدقناهم فيما وعدناهم فكذا محمد ﷺ فاحذروا تكذيبه ومخالفته فالآيات متضمنة للجواب عما مرّ في قولهم هل هذا إلا بشر مع التهديد وقوله: أي في الوعد إشارة إلى أنه تعدى للمفعول الثاني على نزع الخافض. وقيل إنه قد يتعدى لمفعولين وقوله: المؤمنين بهم أي بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام. وقوله: حميت العرب خصهم لأنهم الذين كذبوا النبي ﷺ وأذوه وإن كان مثلهم في ذلك جميع أمة الإجابة والاستئصال إهلاكهم جميعاً من أصلهم. قوله: (يا قريش) فالخطاب لهم ويجوز أن يكون لسائر العرب. وقوله صيتكم لصيت مخصوص بالذكر الحسن وإن كان في الأصل انتشار الصوت مطلقاً أي فيه ما يوجب الثناء عليكم لكونه بلسانكم نازلاً بين أظهركم على رسول منكم واشتهاره سبب لاشتهاركم، وجعل ذلك فيه مبالغة في سببته له. قوله: (أو موعظتكم) فالذكر بمعنى التذكير مضاف للمفعول وقوله: (أو ما تطلبون) الخ يعني أنه ذكر الذكر والمراد سببه مجازاً وهو مكارم الأخلاق ونحوها. وأما كون المراد به قبائحكم ومثالكم مما عاملتم به الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وما فعل الله بكم لمناسبة الإنكار عليهم في عدم تفكرهم المؤدي إلى التنبه عن سنة الغفلة بقوله: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ فهو مع كونه قريباً مما قبله غير متجه لأن المعروف في مثل هذا ذكر لك ولقومك الذكر الحسن فتأمل. قوله: (واردة عن غضب) وفي نسخة من غضب أي هذه الجملة أو هذه الآية واردة عن غضب شديد أي دالة عليه للتعبير فيها بالقصم وهو كسر يفرق الأجزاء ويذهب التمامها. ولذا أتى فيه بالقاف الشديدة بخلاف الفصم بالفاء الرخوة فإنه لما لا إبانة فيه فأتى بتركيب اللفظ على وفق المعنى كما مرّ. قوله: (صفة لأهلها وصفت بها لما الخ) بكسر اللام وتخفيف الميم، أو بالفتح وتشديدها والمراد أنه على تقدير مضاف لقوله والضمير للأهل المحذوف ولولاه لاحتمل التجوّز في الطرف والإسناد. وذكره هنا دون أن يذكره فيما قبله لأن القرية نفسها توصف بالإهلاك دون الظلم ولأن قصم القرية كناية عن قصم أهلها لأنه يلزم من إهلاكها إهلاكهم دون تجوّز وحذف وقوله: (بعد إهلاك) الخ بتقدير مضافين. قوله: (فلما أدركوا شدة عذابنا) فهو من استعارة المحسوس للمعقول أو من استعمال الإحساس في

للأهل المحذوف ﴿إِذَا هُمْ مِنْهَا يَرْكَبُونَ﴾ يهربون مسرعين راکضين دوابهم أو مشبهين بهم من فرط إسراعهم ﴿لَا تَرْكَبُوا﴾ على إرادة القول أي قيل لهم استهزاء لا تركبوا إنا بلسان الحال أو المقال والقائل ملك أو من ثم من المؤمنين ﴿وَأَرْجِعُوا إِلَيَّ مَا أُنزِلْتُمْ فِيهِ﴾ من التمتع والتلذذ والإتراف إبطار النعمة ﴿وَسَنَكَيْكُمْ﴾ التي كانت لكم ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْتَلُونَ﴾ غداً عن أعمالكم أو تعذبون فإن السؤال من مقدمات العذاب أو تقصدون للسؤال والتشاور في المهام والنوازل ﴿قَالُوا يَوْمَئِذٍ إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾ لما رأوا العذاب ولم يروا وجه النجاة فلذلك لم ينفعهم وقيل إن أهل حضور من قرى اليمن بعث إليهم نبي فقتلوه فسلط الله عليهم بختنصر فوضع السيف فيهم فنادى مناد من السماء يا لثارات الأنبياء فندموا وقالوا ذلك ﴿فَمَا زَالَتْ

مطلق الإدراك. لكن قوله إدراك الخ صريح في الأول. ويجوز أن تكون الاستعارة في البأس وأحسوا قرينة له أو تخييل. وأما ما قيل إنه لا مانع من حمل الكلام على ظاهره فإن شدة العذاب تدرك بالبصر ثانياً وبالعرض فمن أين ثبت أنهم لم يدركوا العذاب ولا شدته ففيه أن إدراك الشدة بالبصر محل نظر. وقوله: والضمير للأهل لا لقوم آخرين إذ لا ذنب لهم يركضون منه. وقوله: إذا هم منها إذا فجائية وضمير منها للقريبة فمن ابتدائية أو للبأس لأنه في معنى النقمة والبأساء فمن تعليلية. قوله: (يهويون) يعني أنه كناية عن الهرب وركض من باب قتل بمعنى ضرب الدابة برجله وهو متعد وقد يرد لازماً كركض الفرس بمعنى جرى كما قاله أبو زيد: ولا عبرة بمن أنكره. وقوله: أو مشبهين بهم أي بمن يركض الدواب فهو استعارة تبعية ويجوز أن يكون كناية كما في الوجه الأول. قوله: (إنا بلسان الحال أو المقال الخ) أو القائل بعض اتباع بختنصر. قيل ولا يظهر للاستهزاء وجه إذا كان بلسان الحال ولا مانع من فرض القول على طريق الاستهزاء بهم فتأمل. والترفة التمتع والإبطار الإيقاع في البطر وهو الفرح وهو مضاف لمفعوله وفي ظرفية ويجوز كونها سببية. قوله: (التي كانت لكم) وقيل المراد بمساكنهم النار فيكون المراد بقوله: ارجعوا إلى مساكنكم ادخلوا النار تهكمًا إذ ما بعده يناسبه فلا يأباه قوله: ارجعوا كما قيل فإن قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَسْأَلُونَ﴾ للتعليل أو ترجيهم يقتضيه وإذا أريد بالسؤال العذاب فهو مجاز مرسل بذكر السبب وإرادة المسبب. وعليه لا بد من تأويل المساكن بما ذكر، وقوله: التشاور في المهام والنوازل تفاعل من الشورى والمهام جمع مهم، والنوازل جمع نازلة وهي الأمر العظيم النازل وما في نسخة من التبادر والمنازل من تحريف الناسخ، وهذا هو المناسب لتفسيره للمساكن فكان ينبغي تقديمه. قوله تعالى: ﴿يَا وَيْلَنَا﴾ نداء الويل كنداء الحسرة في قوله: ﴿يَا حَسْرَتْنَا﴾ وقد تقدّم الكلام فيه. وقوله: وجه النحاة أي أمارتها وهو استعارة تصريحية أو مكنية وقوله: فلذلك أي لتحقق العذاب لم تنفعهم مقاتلهم هذه لأنها ندم من حيث لا ينفع الندم. قوله: (وقيل إن أهل حضور) بالضاد المعجمة وجاء وراء مهملتين بوزن شكور علم محل باليمن والنبي المذكور في الكشف هو موسى بن ميثا. وقوله: يا لثارات الأنبياء اللام مفتوحة فيه للاستغائة والثار أخذ الجاني والانتقام منه ونداؤه مجاز وقيل

تِلْكَ دَعْوَتُهُمْ ﴿فَمَا زَالُوا بَرْدًا دُونَ ذَلِكَ وَإِنَّمَا سَمَاءُ دَعْوَى لِأَنَّ الْمَوْلُولَ كَأَنَّهُ يَدْعُو الْوَيْلَ وَيَقُولُ يَا وَيْلَ تَعَالِ فَهَذَا أَوَانُكَ وَكُلٌّ مِنْ تِلْكَ وَدَعْوَاهُمْ يَحْتَمِلُ الْأَسْمِيَةَ وَالْخَبْرِيَةَ ﴿حَتَّىٰ جَعَلْنَاهُمْ حَصِيدًا﴾ مثل الحصيد وهو النبت المحصود ولذلك لم يجمع ﴿خَدِيدَيْنِ﴾ ميتين من

المراد به التعجب. وقيل إنه على تقدير مضاف أي يا أهل ثاراتهم والطلابين لقتلهم انخضروا لتغيثونا. وقيل إنه نداء للقبيلة وأهل حضور للتوبيخ والتقريع والمراد بالأنبياء الجنس فإنه نأر نبي واحد. قوله: (يرددون ذلك) أي قولهم يا ويلنا والمولول اسم فاعل من الولولة وهي الصياح والويل، وكان قياسه ويئله والدعوى هنا بمعنى الدعوة. قوله: (يحتمل الاسمية والخبرية) لزال لأنها من التواسخ. قال أبو حيان النحاة على أن اسم كان وخبرها مشبه بالفاعل والمفعول فكما لا يجوز في الفاعل والمفعول التقدّم والتأخر إذا أوقع في اللبس لعدم ظهور إعرابه لا يجوز ذلك في باب كان ولم ينازع فيه إلا أحمد بن الحجاج تلميذ الشلوين كما وقع للشيخين (قلت) ما ذكره ابن الحجاج في كتاب المدخل إنه ليس فيه التباس وأنه من عدم الفرق بين الالتباس وهو أن يفهم منه خلاف المراد والإجمال، وهو أن لا يتعين فيه أحد الجانبين ولأجل هذا جوزه وما ذكره محل كلام وتدبر. وفي حواشي الفاضل البهلوان أن هذا في الفاعل والمفعول وفي المبتدأ والخبر إذا انتفى الإعراب والقرينة مسلم مصرّح به وأما في باب كان وأخواتها فغير مسلم. قوله: (مثل الحصيد) يشير إلى أنه تشبيه بليغ مقدّر فيه هذا الضفاف الذي يطلق على الواحد وغيره لأنه مصدر في الأصل فلذا أفرد الحصيد لأنه ليس هو الخبر. في الحقيقة يلزم مطابقته فأفراه دال على هذا التقدير كما قيل. ولا وجه له فإنه هو المحمول في التشبيه البليغ ويلزم مطابقته. فتقول الرجل أسد والرجال أسود بل المراد أنّ فعلياً بمعنى مفعول وهو يستوي فيه الواحد المذكور وغيره فلا حاجة لتأويله بالجنس ونحوه مما سمعته. قوله: (ميتين من خدمت النار) إذ أطفئ لهبها ومنه خدمت الحمى إذا سكنت. وفي شرح المفتاح الشريفي أنّ في هذه الآية استعارتين بالكناية في لفظ واحد أعني لفظة هم في جعلناهم حيث شبهوا بالنار والنار في الهلاك والزوال وأثبت لهم الحصاد المخصوص بالنبات وجاز أن يجعل حصيداً من باب التشبيه، ففي الكشف أي جعلناهم مثل الحصيد، كما تقول جعلناهم رماداً أي مثل الرماد ولا يجوز ذلك في خامدين إذ ليس لنا قوم خامدون حتى يشبههم هؤلاء، لكن جاز أن يجعلناهم من الاستعارة التصريحية التبعية في الصفة بأن يشبه هلاك القوم بحصاد النبت وخمود النار في القطع والاستئصال فقد ذهب المصنف تبعاً للزمخشري إلى أنّ حصيداً تشبيه وخامدين استعارة كما في الكشف. وذهب الطيبي والفاضل اليميني إلى أنهما تشبيه وسيأتي ما فيه وذهب السكاكي إلى أنهما استعارة فإن قلت إذا كان الطرفان المذكورين هنا وذكرهما مخرج عن حدّ الاستعارة ضرورة فكيف جاز للسكاكي جعله استعارة على المذهب الراجح وإلا فلم ارتكبه الشيخان. وما الفرق بين الحصيد أو خامدين هنا. قلت الذهاب إلى الاستعارة يجعل الطرف القوم المهلكين لا مدلول الضمير، وذكر ما يساوي أحد الطرفين أو

خمدت النار وهو مع حصيداً بمنزلة المفعول الثاني كقولك جعلته حلواً حامضاً إذ المعنى جعلناهم جامعين لمماثلة الحصيد والخمود أو صفة له أو حال من ضميره ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَمِينًا﴾ وإنما خلقناها مشحونة بضروب البدائع تبصرة للنظار وتذكرة لذوي الاعتبار وتسبيهاً لما ينتظم به أمور العباد في المعاش والمعاد فينبغي أن يتسلقوا بها إلى تحصيل الكمال ولا يغتروا بزخارفها فإنها سريعة الزوال ﴿لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْوًا﴾ ما يتلهى به ويلعب ﴿لَا تَخَذْتُهُ مِنْ لَدُنَّا﴾ من جهة قدرتنا أو من عندنا مما يليق بحضرتنا من المجردات لا من الأجسام المرفوعة والأجرام المبسوطة كعادتك في رفع السقوف وتزيقها وتسوية الفرش وتزيينها وقيل اللهو الولد بلغة اليمن وقيل الزوجة والمراد به الرد على النصارى ﴿إِنْ

يشمله لا يعد مانعاً كما في سورة يوسف وحينئذ يرد أن المشبه بالنار الخادمة إن كان هو مدلول الضمير ورد المحذور ولا يفيد صيغة جمع العقلاء، وإن كان غيره لزم كون حصيداً استعارة أيضاً ولا يصح جعله تشبيهاً آخر فيه وهو ميتون لمنافاة وجه الإعراب له. وقول الشريف إذ ليس لنا قوم خامدون فيه بحث مع أن مدار ما ذكره من كون خامدين لا يحتمل التشبيه لجمعه جمع العقلاء المانع من أن يكون صفة للنار حتى لو قيل خامدة كان تشبيهاً كما صرح به في حواشيه، لكنه محل تردد لأنه كما صح الحمل في التشبيه ادعاء فلم لا يصح جمعه لذلك ولولاه لما صحت الاستعارة أيضاً فتدبر.

قوله: (وهو مع حصيداً الخ) دفع لما يتوهم من أنه نصب ثلاثة مفاعيل هنا، وهو ناصب لمفعولين بأنهما بمنزلة شيء واحد كحلوا حامض بمعنى مز فحصيداً خامدين بمعنى جامعين لمماثلة الحصيد والخمود في أنهم مستأصلون والخمود معطوف على مماثلة لا على الحصيد لأنه استعارة كما مر. وعليه إن قلنا إنه تشبيه وكونه صفة له أي لحصيداً مع أنه تشبيه أريد به ما لا يعقل بأباه كونه للعقلاء كما مر لا كونه جمعاً، كما توهم لأن فعلاً يطلق على الجمع. قوله: (وإنما خلقناها الخ) يعني أنها ليست كبناء الناس للزينة واللهو. ويتسلقوا بمعنى يتوصلوا وأصل التسلق النزول إلى الدار من حائطها دون باب. قوله: (ما يتلهى به ويلعب) إشارة إلى أنه مصدر المبني للمفعول وتوطئة لما سيأتي. وقوله من جهة قدرتنا ظاهره أن اتخاذ اللهو داخل تحت القدرة وقد قيل إنه ممتنع عليه تعالى متناعاً ذاتياً والله سبحانه وتعالى غير قادر على الممتنعات. وأجيب بأن صدق الشرطية لا يقتضي صدق الطرفين فهو تعليق على امتناع الإرادة. أو يقال الحكمة غير منافية لاتخاذ ما من شأنه أن يتلهى به وإنما تنافي أن يفعل فعلاً يكون هو بنفسه لاهياً به فلا امتناع في اتخاذ بل في وصفه بأنه لاه. كما هو كذلك في الولد والزوجة كما أشار إليه في الكشف وقوله: أو من عندنا فالمراد بالعندية عالم الملكوت والمجردات، وهذا إطلاق ثالث لعند الله والمقصود الرد على ما سيأتي لا أنه يجوز اتخاذه من المجردات بل لأن ذلك أظهر في الاستحالة والتزويق التزيين مأخوذ من الزاوق وهو الزئيق. قوله: (وقيل اللهو الولد الخ) وقيل الزوجة قال الراغب: إنه تخصيص له بما هو من زينة الحياة الدنيا التي

كُنَّا فَعَلِينَ ﴿﴾ ذلك ويدلّ على جوابه الجواب المتقدّم وقيل إن نافية والجملة كالنتيجة للشرطية ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ﴾ إضراب عن اتخاذ اللهو وتنزيه لذاته عن اللعب أي بل من شأننا أن نغلب الحق الذي من جملة الجدّ على الباطل الذي من عداده اللهو ﴿فَيَدْمَغُهُ﴾ فيمحقه وإنما استعار لذلك القذف وهو الرمي البعيد المستلزم لصلابة المرمى والدمغ الذي هو كسر الدماغ بحيث يشق غشاه المؤذي إلى زهوق الروح تصويراً لإبطاله به ومبالغة فيه وقرئ فيدمغه بالنصب كقوله:

جعلت لهواً ولعباً وقوله: والمراد الرد على النصارى في دعوى ما ذكر كما سيصرّح به لكنه غير مناسب هنا كما بينه شراح الكشاف. قوله: (ذلك) أي اللعب وهو بيان لمفعوله المقدر وبيان لأنّ إن شرطية وجوابها مقدر بقرينة جواب لو الشرطية المتقدّم وسياق الآية لإثبات النبوة ونفي المطاعن السابقة لأنه تكثر في القرآن أنّ خلق العالم لعبادة الله ومعرفته ولا يتم ذلك إلا بإزالة الكتب وإرسال الرسل عليهم الصلاة والسلام، فإنكاره يستلزم كونه عبثاً وهو مناف للحكمة فقوله: إن كنا الخ تكرير لتأكيد امتناعه. وإذا حمل على النفي كما عليه الجمهور يكون تصريحاً بنتيجة السابق، واستحسنه في الكشف أي لكنا ما أردنا فما كنا فاعلين لكن أكثر مجيء إن النافية مع اللام الفارقة. قوله: (إضراب عن اتخاذ الخ) يعني أنه إضراب إبطلائي وكان ينبغي اقتضاره على الثاني، أو تأخير الأوّل لأنه مرجوح عندهم، وكونه شأنًا وعادة من المضارع الدال على الاستمرار التجديدي. وقوله: إن نغلب بتشديد اللام تفسير لحاصل المعنى ونص على الجدّ واللهو ليصح ارتباطه بما قبله. وعداد اللهو ما يدخل فيه ويعدّ منه ويمحقه بمعنى يذبه ويفنيه. قوله: (استعار لذلك) أي لتغليب الحق حق يمحق الباطل فهو استعارة تصريحية تبعية ويصح أن يكون تمثيلاً لغلبة الحق على الباطل حتى يذبه برمى جرم صلب على رأس دماغها رخو ليشقه وفيه إيماء إلى علو الحق وتسفل الباطل وأنّ جانب الأوّل باق والثاني فإن ووجه التصوير أنه استعارة محسوس لمعقول بجعله كأنه مشاهد محسوس. ويجوز أن يكون استعارة مكنية بتشبيه الحق بشيء صلب يجيء من مكان عال والباطل بجرم رخو أجوف سافل، والقذف ترشيح أو بشخص والدمغ تخييل، وأصل معنى يدمغه يشق دماغه ويصيبه. قوله: (وهو الرمي البعيد المستلزم لصلابة المرمى) قيل إنه ينافي قوله في سورة طه القذف يقال للإلقاء وللوضع ولا منافاة بينهما لأنّ أحدهما مطلق والآخر مقيد فيحمل عليه، قال الراغب: القذف البعيد ولاعتبار ذلك فيه قيل منزل قذف أي بعيد انتهى، وتصويراً لتعليل لقوله: استعارة. قوله: (وقرئ فيدمغه بالنصب الخ) في غير المواضع الستة لأنه بعد خبر مثبت ولذا استبعده المصنف رحمه الله ووجهه بأنه في جواب المضارع المستقبل وهو يشبه التمني في الترقب وهي قراءة عيسى بن عمر وهي شاذة وهذا مراده بالحمل على المعنى لا أنّ القذف والرمي فيه معنى النفي وهو منصوب بأن مقدرة لا بالفاء خلافاً للكوفيين والمصدر المؤوّل في محل جرّ معطوف على الحق. والمعنى بل نقذف بالحق فدمغه على الباطل أي

سأترك منزلي لبني تميم... وألحق بالحجاز فأستريحاً...
 ووجهه مع بعده الحمل على المعنى والعطف على الحق ﴿فَإِذَا هُوَ رَاهِقٌ﴾ هالك
 والزهوق ذهاب الروح وذكره لترشيح المجاز ﴿وَلَكُمْ أَلْوِيلٌ مِمَّا تَصِفُونَ﴾ مما تصفونه به مما لا
 يجوز عليه وهو في موضع الحال وما مصدرية أو موصولة أو موصوفة ﴿وَلَكُمْ مَن فِي السَّمَوَاتِ
 وَالْأَرْضِ﴾ خلقاً وملكاً ﴿وَمَنْ عِنْدُمْ﴾ يعني الملائكة المنزلين منه لكرامتهم عليه منزلة المقرّبين
 عند الملوك وهو معطوف على من في السموات وإفراده للتعظيم أو لأنه أعمّ منه من وجه أو
 المراد به نوع من الملائكة متعال عن التبوؤ في السماء والأرض أو مبتدأ أخبره ﴿لَا
 يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ﴾ لا يتعظمون عنها ﴿وَلَا يَسْتَحِيرُونَ﴾ ولا يعيون فيها وإنما جيء
 بالاستحسار الذي هو أبلغ من الحسور تنبيهاً على أنّ عبادتهم بثقلها ودوامها حقيقة بأن
 يستحسر منها ولا يستحسرون ﴿يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ﴾ ينزهونه ويعظمونه دائماً ﴿لَا يَفْرُونَ﴾

نرمي بالحق فإبطاله به قيل ولو جعل من قبيل:

علفتها تبنياً وماء بارداً

صح والأظهر أنه عطف على المعنى أي نفع القذف والدمغ. قوله:

(سأترك منزلي لبني تميم وألحق بالحجاز فأستريحاً)

رام بعضهم تخريجه على النصب في جواب النفي المعنويّ المستفاد من قوله سأترك إذ
 معناه لا أقيم به، وردّ بأنّ جواب النفي منفيّ لا ثابت نحو ما جاءني زيد، فأكرمه بالنصب
 ومراد الشاعر إثبات الاستراحة لا نفيها لكن قيل إنّ استريحا ليس منصوباً بل مرفوع مؤكّد
 بالنون لخفيفة موقوفاً عليه بالألف. قوله: (وذكره لترشيح المجاز) لأنّ من رمى فدمغ تزهق
 روحه فهو من لوازمه، وقوله: مما تصفونه به أي تصفون الله وقوله: وهو أي مما تصفون حال
 أمّا من المبتدأ على مذهب بعضهم أو من ضميره المستتر في لكم وقيل إنه متعلق باستقرار
 محذوف، وقيل بمتعلق لكم وعلى المصدرية قوله: مما تصفونه به بيان لحاصل المعنى على
 الوجوه وقوله: خلقاً وملكاً تفصيل لمعنى الاختصاص فليس فيه جمع بين الحقيقة والمجاز.
 قوله: (يعني الملائكة) أي مطلقاً وقوله: المنزلين منه لكرامتهم عليه منزلة المقرّبين الخ إشارة
 إلى أنّ عنده فيه استعارة هنا وقوله: وإفراده أي بالذكر مع دخولهم في من في السموات وكذا
 إعادة من الموصولة لتعظيمهم حتى كأنهم شيء آخر مغاير لهم، وقوله: أو لأنه أعمّ منه من
 وجه في نسخة لوجه والأولى أولى لأنّ من في الأرض يشمل البشر ونحوهم وهذا يشمل
 الحافين بالعرش دونه، وقوله: عن التبوؤ أي التمكن والاستقرار وقوله: لا يستكبرون حال أو
 مستأنف على هذا. قوله: (ولا يعيون فيها) وفي نسخة منها أي لا يتعبون من العبادة وقوله:
 وإنما جيء الخ يعني أنّ السين للطلب ولا طلب هنا فيقصد به المبالغة لأنّ المطلوب يبالغ فيه
 وزيادة البنية تدلّ على زيادة المعنى. وأمّا قول أهل اللغة أنّ الحسور والاستحسان بمعنى

حال من الواو في يسبحون وهو استئناف أو حال من ضمير قبله ﴿أَمْ اتَّخَذُوا إِلَهًا﴾ بل اتخذوا والهمزة لإنكار اتخاذهم ﴿مِنَ الْأَرْضِ﴾ صفة لآلهة أو متعلقة بالفعل على معنى الابتداء وفائدتها التحقير دون التخصيص ﴿هُمْ يُشِيرُونَ﴾ الموتى وهم وإن لم يصرّحوا به لكن لزم ادعاءهم لها الإلهية فإن من لوازمها الاقتدار على جميع الممكنات والمراد به

فالمراد اتحادهما في أصل المعنى كما هو دأبهم فلا وجه لما قيل إنه عليه لا حاجة لما ذكر، وأبلغ أي أكثر مبالغة أي في الإثبات. وقوله: تبييناً الخ محصله أنه لعظم ما حملوه لو وقع منه تعب لكان أعظم لأنه على مقدار ما حمل فلا يرد السؤال بأنه لا يلزم من نفي الأعظم نفي أصله فكان الظاهر أن يقال لا يحسرون على نهج ما قيل في قوله تعالى: ﴿وما ربك بظلام للعبيد﴾ [سورة فصلت، الآية: ٤٦] وقوله: حقيقة بمعنى جديرة ومحصله أنه حقيق بالتعب الشديد وقوله: دائماً إشارة إلى أنّ المراد الدوام لا خصوص الليل والنهار. قوله: (حال من الواو في يسبحون) أي قوله: لا يفترّون وقوله: وهو أي يسبحون أما مستأنف أو حال من ضمير قبله وهو ضمير يستحسرون وفي نسخة أو هو فيكون بياناً لإعراب قوله لا يفترّون بأنه إما حال من فاعل يسبحون أو مستأنف أو حال مترادفة من ضمير لا يستحسرون كقوله: يسبحون الخ فلا سهو فيها كما توهم وإن كانت النسخة الأولى أظهر كما لا يخفى. وقد استشكل كون الملائكة مطلقاً لا يفترّون عن التسيح ومنهم رسل يبلغون الرسالة فكيف يسبحون حال التبليغ ومنهم من يلعن الكفرة كما ورد في آية أخرى وأجيب بما نقل عن كعب الأحمار بأن التسيح كالتنفس لهم فلا يمنع من التكلم بشيء آخر، وفيه بعد وقيل إنّ الله تعالى خلق لهم ألسنة، وقيل لعنهم وتبليغهم تسيح معنى والظاهر أنه إن لم يحمل على بعضهم فالمراد به المبالغة كما تقول فلان لا يفتر عن ثنائك وشكر الآثك. قوله: (بل اتخذوا) بفتح الهمزة المقطوعة، وأصله اتخذوا فحذفت الثانية قياساً وهي المرادة بقوله: والهمزة الخ فلا يتوهم أنّ رسم اتخذوا في النسخ بألف واحدة فأين الهمزة المذكورة وهذا بناء على أنّ أم المنقطعة تقدّر ببل والهمزة ففيها إضراب وإنكار لما بعدها فلا وجه لما قيل إنها هنا للانتقال من أمر إلى آخر، وقوله: صفة لأنّ الظروف بعد النكرات صفات ويجوز كونها مفعولاً ثانياً لاتخذوا. وقوله: متعلقة بالفعل يعني اتخذوا ومن ابتدائية لأنها مبتدأ اتخاذها من أجزاء الأرض ويجوز كونها تبعيضية. قوله: (وفائدتها) أي الصفة أو الكلمة على الوجهين وهي مفعولة من الأرض لتحقيرها بأنها أرضية سفلية لا لتخصيصها حتى تخرج الملائكة لأنّ كل ما عبد من دون الله فهو منكرو وقيل يجوز أن يراد تخصيص الإنكار الشديد بها لأنّ ما هو أرضي مصنوع بأيديهم كيف يدعي ألوهيته. وقوله: الموتى بيان لمفعوله الحذوف. قوله: (وهم وإن لم يصرّحوا الخ) جواب سؤال مقدّر أي هم لم يصرّحوا بأن آلهتهم تحيي الموتى وتشرها ولم يدعوه لها فكيف قيل هذا سواء كانت الجملة صفة آلهة أو مستأنفة مقدّر معها استفهام إنكاري لبيان علة إنكار الاتخاذ وفاعل لزم ضمير الإنشار وادعاءهم مفعوله ولها متعلق به والإلهية مفعول الادعاء. وقوله: فإنّ من لوازمها

تجهيلهم والتهمك بهم وللمبالغة في ذلك زيد الضمير الموهم لاختصاص من الإنشار بهم ﴿لَوْ كَانَ فِيهَا إِلَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ﴾ غير الله وصف بيالا لما تعذر الاستثناء لعدم شمول ما قبلها لما بعدها ودلالته على ملازمة الفساد لكون الآلهة فيهما دونه والمراد ملازمته لكونها مطلقاً أو معه حملا لها على غير كما استثنى بغير حملا عليها ولا يجوز الرفع على البدل لأنه متفرع على الاستثناء ومشروط بأن يكون في كلام غير موجب ﴿لَفَسَدَتَا﴾ لبطلتا لما يكون بينهما

أي الإلهية الاقتدار على جميع الممكنات التي من جملتها الإنشار قيل وهذا يقتضي أن معنى قوله: ينشرون يقدرن على الإنشار فلا يرد أنه لا يلزم من القدرة على شيء إيجاده. قوله: (والمراد به تجهيلهم والتهمك بهم) أي المراد بما ذكر من قولهم: ﴿أَمْ اتَّخَذُوا﴾ الخ بيان جهلهم بالالوهية ولوازمها والتهمك بهم لعجز آلهتهم. قوله: (وللمبالغة في ذلك) أي في التجهيل والتهمك زيد الضمير وهو هم المفيد للتقوى لإيهام الحصر حتى كأنه قيل لا ينشر الأهم وهو أبلغ في التهمك، وقال الموهم: رد القول الزمخشري أن فيه معنى الاختصاص وأنه وجه بأنه بمقتضى المقام لا لأن الضمير للفصل كما ادعاه الطيبي وقوله: الإنشار إشارة إلى أن القراءة المشهورة هنا بضم الياء من المزيد. قوله: (غير الله) إشارة إلى أن إلا هنا اسم، بمعنى غير صفة لما قبلها وإعرابها يظهر على ما بعدها لكونها على صورة الحرف ولها شروط مفصلة في محلها ولا يصح كونها استثناء هنا لفساد المعنى كما سنبينه. وقوله: لما تعذر الاستثناء تعليل لتعين الوصفية. قوله: (لعدم شمول ما قبلها لما بعدها) وعموم ما قبل الاستثناء حتى يدخل فيه ويحتاج لإخراجه شرط لازم عند الجمهور خلافاً للمبرد وأما احتمال كونه استثناء منقطعاً لعدم دخوله كما في الرضي فلا يصح فإنه لا بد فيه من الجزم بعدم الدخول والجمع في الإثبات ليس له عموم وهذا وجه لامتناعه من جهة العربية. وقوله: ودلالته أي الاستثناء على ملازمة الفساد المفهوم من الشرطية. وقوله: دونه أي دون الله وهذا بيان لوجه امتناعه من جهة المعنى كما بينه لأنه يفهم منه أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم يلزم الفساد ولا يخفى ما فيه من الفساد. قوله: (والمراد ملازمته لكونها) أي وجودها مطلقاً يعني المقصود ملازمة الفساد لوجود الآلهة مطلقاً وتعددها بما فوق الواحد سواء كان ذلك مع الله أو لا والاستثناء لا يفيد ذلك. قوله: (حملا لها على غير) يعني أنه من التقارض فاستثنى بغير حملاً لها على إلا ووصف بالآ حملا لها على غير فقوله حملا لتعليل لقوله وصف بالآ. قوله: (ولا يجوز الرفع على البدل) هذا مانع آخر من الاستثناء وهو أنه لو كان استثناء كان منصوباً لأن إبداله فرع عن كونه استثناء وهو إنما يكون في النفي، وأما كون لو الامتناعية في معنى النفي كما ذكره المبرد فلم يرتضوه مع أن المحذور باق وهو فساد المعنى. قوله: (لبطلتا) يعني أن المراد بالفساد ليس مجرد التغيير بل البطلان والاضمحلال وهو يرد بمعناه في اللغة وإن كان الفقهاء فرقوا بينهما، كما هو معروف في محله، وقوله: لما يكون بينهما أي بين الإلهين وهو إشارة إلى أن المراد بالجمع التعدد وإنما اختير لأن لهم آلهة وهو أقوى وأدل على المراد والمراد بالاختلاف تخالفهما ولو بإرادة

من الاختلاف والتمانع فإنها إن توافقت في المراد تطاردت عليه القدر وإن تخالفت فيه تعاقبت عنه .

الاستقلال بالفعل من كل منهما وهو صادق بالتمانع فلذا عطفه بالواو دون أو وفيه احتمالان آخران كما سيأتي، والتمانع تفاعل من المنع وهو منع كل منهما للآخر عما يريده . قوله : (فإنها) أي الآلهة إن توافقت في المراد بأن يريده كل منهما إرادة مستقلة لزم أن تطرد قدرة كل واحد منهما قدرة الآخر بعد عن عمله لعدم المرجح وإن تخالفت بأن أراد أحدهما شيئاً والآخر ضده لزم إما وجود الضدين أو عجز أحدهما، ولا يصح الأول ولا الثاني لمنافاة الألوهية فيلزم التعاقب وهو أن يعوق كل منهما الآخر فلا يقع مقدور أصلاً وهو المراد بالفساد، فإن أريد بالاختلاف التطارد وبالتمانع التعاقب فهو لف ونشر مرتب وإلا فهو مشوش والواو بمعنى أو كما قيل . وقيل المعنى لبطلنا لما يكون بينهما من التمانع إذ لا مجال للتوافق في المراد ولا يلزم أن لا تتطارد عليه القدرة ولا يخفى ما في تقرير المصنف رحمه الله من الخلل فتأمل فقيل عليه إنا تأملنا فوجدنا تقريره خالياً من الخلل بل هو في تقريره حيث أخذ التمانع مقرراً وعلل بامتناع التطارد، مع أنه لا فرق بينهما في الامتناع فليس الأول أقرب إلى الوقوع من الثاني . وقال : بعض علماء العصر لا يخفى أن كلام المتأمل مشعر بعدم التأمّل إذ استحالة التوافق أظهر عند العقل وبهذا توجه العلماء إلى بيان التمانع واشتهرت الحجة ببرهان التمانع وعدم الفرق في أصل الامتناع وانتفاء القرب إلى الإمكان والوقوع لا يوجب انتفاء أظهرته لامتناع ذلك عند العقل لكن يرد على القائل إنه بمجرد كون استحالة التوافق أظهر عند العقل لا يظهر خلل في العبارة غايته أنه أولى . وقيل : إن الحجة المستفادة من الآية إقناعية والملازمة عادية لأنه يرد عليها أنه يجوز أن تتفق الآلهة على أن لا يريد كل منهما إلا ما لا يتعلق بأحد طرفيه إرادة شريكه أو وقع اتفاقهما على إيجاد المراد بالاشتراك لا بالاستقلال، وقد رد بأن الحق أنها قطعية ولا يرد عليه ما ذكر لأنه لا يخلو من أن قدرة كل منهما كافية في حدوث العالم أولاً وعلى الأول يلزم اجتماع علتين على معلول واحد وعلى الثاني يلزم العجز . لا يقال إنما يلزم العجز لو أراد الاستقلال ولم يحصل لكن يمكن أن يتفقا على الإيجاد بالاشتراك مع القدرة على الاستقلال كالقادرين على حمل خشبة بالانفراد فيحملانها معاً . لأننا نقول تعلق إرادة كل واحد إن كان كافياً لزم المحذور الأول والإلزام الثاني والمنع مكابرة والمثال لا يصلح للسندية كما بينوه . وذكر التفتازاني أنه يمكن أن يراد بالفساد عدم التكوّن أي لو تعدّد الإله لم تكوّن السماء والأرض وينتقل إليه الكلام السابق سؤالاً وجواباً . وللعلامة الدواني في تقريره كلام يطلب تفصيله من أهله وقرّر الدليل بعض أهل العصر بوجه . قال : إنه أوجه مما عداه وهو أن الإله المستحق للعبادة لا بد أن يكون واجب الوجود وواجب الوجود وجوده عين ذاته عند أرباب التحقيق إذ لو غايره لكان ممكناً، وهو مبرهن في محله فلو تعدّد لزم أن لا يكون وجوداً، فلا تكون الأشياء موجودة لأنّ موجودية الأشياء بارتباطها بالوجود فظهر فساد السماء والأرض

﴿سَبَّحَنَ اللَّهُ رَبَّ الْعَرْشِ﴾ المحيط بجميع الأجسام الذي هو محل التدابير ومنشأ التقادير ﴿عَمَّا يَصِفُونَ﴾ من اتخاذ الشريك والصاحبة والولد ﴿لَا يَسْتَلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ لعظمته وقوة سلطانه وتفردّه بالألوهية والسلطنة لذاته ﴿وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ لأنهم مملوكون مستعبدون والضمير للآلهة أو للعباد ﴿أَوْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً﴾ كزره استعظاماً لكفرهم واستفظاعاً لأمرهم وبيكيتاً وإظهاراً لجهلهم أو ضمناً لإنكار ما يكون لهم سنداً من النقل إلى إنكار ما يكون لهم دليلاً من العقل على معنى أوجدوا آلهة ينشرون الموتى فاتخذوهم آلهة لما وجدوا فيهم من خواص الألوهية أو وجدوا في الكتب الإلهية الأمر بإشراكهم فاتخذوهم متابعه للأمر وبعض ذلك أنه رتب على الأول ما يدل على فساده عقلاً وعلى الثاني ما يدل على فساده نقلاً ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾ على ذلك أما من العقل أو من النقل فإنه لا يصح القول بما لا دليل عليه كيف وقد تطابقت الحجج على بطلانه عقلاً ونقلاً ﴿هَذَا ذِكْرٌ مَنْ مَعِيَ وَذِكْرٌ مَنْ قَبْلِي﴾ من الكتب السماوية فانظروا أهل تجدون فيها إلا الأمر بالتوحيد والنهي عن الإشراك والتوحيد لما لم يتوقف على صحته بعثة الرسل وإنزال الكتب صح الاستدلال فيه بالنقل ومن معي

بالمعنى الظاهر لا بمعنى عدم التكوّن لأنه تكلف ظاهر وفيه تأمل. قوله: (فسبحان الله الخ) تعجب ممن عبد هذه المعبودات الخسيسة وعدّها شريكاً مع وجود المعبود العظيم الخالق لأعظم الأشياء والأجسام شامل للعلوية والسفلية فلا يقال إن الأظهر أن يقول الإجماع لأنه الشائع في العلويات وكأنه نتيجة لما قبله من الدليل وقوله: محل التدابير الخ فيه تأمل وقوله: لعظمته الخ تعليل لعدم السؤال. وقوله: والسلطنة لذاته في نسخة الذاتية وإذا كان الضمير للآلهة فإمّا أن يراد بها عزيز والمسيح ونحوه أو الأعمّ على تقدير إنطاقهم. قوله: (كزره استعظاماً) الاستعظام عده عظيماً والاستفظاع الاستقباح وهذا بناء على أنهما بمعنى لا على أن الأول مخصوص بالآلهة الأرضية وهذا عام لعموم الدليل السابق وقوله: أو ضمناً لإنكار ما يكون سنداً الخ هذا بناء على تغيّرهما باعتبار تغيّر دليليهما فلذا عطف بأو. وذكر السند في النقل والدليل في العقلي إشارة إليه والسند النقل من قوله: ﴿قل هاتوا برهانكم﴾ لا قوله هذا ذكر الخ والعقلي من قوله: هم ينشرون كما أشار إليه بقوله على معنى أوجدوا آلهة ينشرون لموتى لا قوله لو كان فيهما آلهة كما قيل لأنّ كلامه ناطق بخلافه. وقوله: الأمر بوزن فاعل مفعول وجدوا. وقوله: وبعض ذلك أي ما ذكر من كون أحدهما ناظراً إلى الدليل العقلي والآخر للنقل وما يدل على فساده عقلاً لو كان فيهما آلهة إلا الله. قوله: (إما من العقل أو من النقل الخ) كان الظاهر ترك قوله من العقل إلا أنه وجه بأن بناء على تفسيره الأول وهو قوله كزره استعظاماً الخ وقوله: كيف الخ ترق عن أن قولهم بتعدد الآلهة لا دليل عليه إلى أنه قامت الأدلة على خلافه. قوله: (والتوحيد لما لم يتوقف على صحته) جواب عن سؤال وهو أنه كيف يثبت التوحيد بالنقل مع لزوم الدور له وسيأتي تحقيقه وتفصيله في أواخر هذه السورة. قوله:

أتمه ومن قبلي الأمم المتقدمة وإضافة الذكر إليهم لأنه عظمتهم وقرئ بالتنوين والأعمال وبه وبمن الجارة على أن مع اسم هو ظرف كقبل ويعد وشبههما وبعدهما ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ﴾ ولا يميزون بينه وبين الباطل وقرئ الحق بالرفع على أنه خبر محذوف وسط للتأكيد بين السبب والمسبب ﴿فَهُمْ مُّعْرِضُونَ﴾ عن التوحيد واتباع الرسول من أجل ذلك ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ تعميم بعد تخصيص فإن ذكر من قبلي من حيث إنه خبر لاسم الإشارة مخصوص بالموجود بين أظهرهم وهو الكتب الثلاثة وقرأ حفص وحمزة والكسائي نوحى إليه بالنون وكسر الحاء والباقون بالياء وفتح الحاء ﴿وَقَالُوا أَتُخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا﴾ نزلت في خزاعة حيث قالوا الملائكة بنات الله ﴿سُبْحٰنَهُ﴾ تنزيه له عن ذلك ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّحْسَبُونَ﴾ بل هم عباد من حيث إنهم مخلوقون وليسوا بأولاد ﴿مُكْرَمُونَ﴾ مقربون وفيه تنبيه على مدحض القوم وقرئ

(وإضافة الذكر إليهم الخ) فالذكر المراد به الكتب لاشتمالها على التذكير والعظة وهو في الأصل مصدر مضاف إلى المفعول والتنوين وأعمال المصدر في المفعول كقوله: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغِيَةٍ يَتِيمًا﴾ [سورة البلد، الآية: ١٤] وقوله: وبه أي قرئ بتنوين ذكر ومن بكسر الميم الجارة وإدخالها على مع وإن كان ظرفاً لا يتصرف لأنها هنا بمعنى عند فدخلت عليها كما تقول من عندي. وقيل: من داخله على موصوفها أي من كتاب معي وكتاب من قبلي ودخول من الجارة عليها دال على اسميتها كتنوينها وأن القول بأنها حرف غير صحيح كما أشار إليه المصنف بقوله: على أن مع اسم فهي اسم دال على الصحبة والاجتماع جعلت ظرفاً كقبل وبعد فجاز دخول من عليها كما دخلت عليهما خلافاً لمن أنكره. قوله: (على أنه خبر محذوف) أي هو الحق أي عدم علمهم هو الحق وفي الكشف ويجوز أن يكون المنسوب أيضاً على هذا المعنى كما تقول هذا عبد الله الحق لا الباطل وهذه الجملة مؤكدة معترضة بين السبب وهو الجهل وعدم العلم والمسبب وهو إعراضهم ولم يؤت بالفاء فيه إيماء إلى ظهوره وتفويضاً له إلى العقل وقوله: من أجل ذلك أي عدم العلم بيان للسببية المذكورة. قوله: (تعميم بعد تخصيص) يعني أن الذكر عبارة عن الكتب الثلاثة لما ذكره والوحي شامل لها ولغيرها بل لكل وحي فليس فيه ما يدل على اشتراط الكتاب للرسول كما قيل ومن فسر قوله: هذا ذكر أي وحي وارد على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام كلها فظاهر جعلهما بمعنى مقرر لما قبله ولذا عدل عنه المصنف نعم من فسره به ثم ذكر ما ذكره المصنف هنا لا يخلو كلامه من الخلل. قوله: (نزلت في خزاعة) هي قبيلة معروفة والآية شاملة لكل من نسب له ذلك كالنصاري. وقوله: من حيث إنهم مخلوقون فهو ملك والولد ليس يصح تملكه ففيه إشارة إلى أن الخطأ من طرق. وقوله: على مدحض من الدحض وهو الوقوع بما يزلق يعني على أصل خطئهم جعل كأنه مكان زلتهم وغلطهم وهو توهمهم أنهم لقربهم وكرامتهم أولاد الإله. قوله:

بالتشديد ﴿لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ﴾ لا يقولون شيئاً حتى يقوله ما هو ديدن العيد المؤدبين وأصله لا يسبق قولهم قوله فنسب السبق إليه وإليهم وجعل القول محله وأداته تنبيهاً على استهجان السبق المعرض به للقائلين على الله ما لم يقله وأنيبت اللام عن الإضافة اختصاراً وتجاوياً عن تكرير الضمير وقرئ لا يسبقونه بالضم من سابقته فسبقته أسبقه ﴿وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾ لا يعملون قط ما لم يأمره ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾ لا تخفى عليه خافية مما قدموا وأخروا وهو كالعلة لما قبله والتمهيد لما بعده فإنهم لإحاطتهم بذلك يضبطون

(لا يقولون شيئاً حتى يقوله الخ) الديدن العادة. وقوله: وجعل القول محله أي محل السبق وأداته أي آلتة التي يسبق بها، وفي نسخة إليه وإليهم بجعله فاعلاً ومفعولاً يعني أنه جعل محله بإيقاعه عليه وأداته إذ عدى بالباء لأن المقصود تكلمهم بشيء قبل تكلمه به إذ ليس السبق صفتهم بل صفة قولهم ففي يسبقونه مضاف مقدر أو تجوز في السنة. وقيل إنه إشارة إلى أن الباء تحتل الظرفية والاستعانة ولو كان كذلك لقال أو أداته. قوله: (تنبيهاً على استهجان الخ) يعني أنه تمثيل وتصوير للهجنة والبشاعة فيما نهوا عنه من الإقدام على ما لم يعلموا من الأمور دون اقتداء بكتاب أو سنة كما في شرح الكشاف، وفيه تعريض بالكفار حيث يفعلون ما هو أشد من السبق فيقولون ما لم يقله أصلاً وهذا التعريض مفقود إذا قيل لا يسبق قولهم قوله إذ لا يكون الفاعل حينئذ مقصود إبل السبق، وأما كونه تعريضاً فلعدم دلالة اللفظ عليه. وقوله المعرض صفة الاستهجان. قوله: (وأنيب اللام عن الإضافة) قال المعرب هذا مذهب الكوفيين والضمير محذوف عند البصريين وأصله بقولهم أو بالقول منهم وفيه بحث. والتكرير حينئذ تكرير ضمير الملائكة. وقوله: وقرئ لا يسبقونه الخ أي بضم الباء الموحدة وقراءة العامة بكسرهما وهو من باب المغالبة ويلزم فيه ضم عين المضارع ما لم تكن عينه أو لامة ياء كما تقرّر في علم التصريف. قوله: (لا يعملون قط ما لم يأمره) الضمير لله وأصله ما لم يأمر به كقوله:

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به

وقط بفتح القاف وتشديد الطاء المضمومة ظرف لاستغراق ما مضى من الزمان. قال في القاموس ويختص بالنفي ماضياً والعامة تقول لا أفعله قط وهو لحن يعني استعماله في المستقبل كما في عبارة المصنف رحمه الله خطأ مشهور وفي كلامه إشارة إلى أن تقديم الجار والمجرور للحصر، وقال ابن مالك: أنه ورد استعماله في الإثبات وباب المجاز مضيق واسع. قوله: (لا تخفى عليه خافية) يعني أن المقصود به تعميم علمه بأمرهم وخص ما ذكر لمناسبته للسبق السابق، وقوله: مما قدموا وأخروا لف ونشر وقوله وهو كالعلة بيان لانتظام الكلام وأنه ليس بأجنبي متخلل بين أحوالهم بل هو كالعلة لما قبله، كأنه قيل إنما لم يبدهم بكلام ولم يعملوا بدون أمره لأنه عالم بجميع أمورهم وما يليق بهم ولذلك لم يشفعوا بدون رضاه. وقوله: فإنهم لإحاطتهم الخ بيان لوجه كونه تعليلاً وتمهيداً وذلك إشارة إلى كونه لا تخفى عليه خافية وهو

أنفسهم ويراقبون أحوالهم ﴿وَلَا يَسْتَفْعُونَ إِلَّا لِمَنْ أَرْزَقْنِي﴾ أن يشفع له مهابة منه ﴿وَهُمْ مِّنْ حَشِيَّتِي﴾ عظمته ومهابته ﴿مُشْفِقُونَ﴾ مرتعدون وأصل الخشية خوف مع تعظيم ولذلك خص بها العلماء والإشفاق خوف مع اعتناء فإن عدى بمن فمعنى الخوف فيه أظهر وإن عدى بعلى فبالعكس ﴿وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ﴾ من الملائكة أو من الخلائق ﴿إِنِّي إِلَهُ مِنْ دُونِهِ فَذَلِكَ تَجْزِيهِ جَهَنَّمَ﴾ يريد به نفي البنوة وادعاء ذلك عن الملائكة وتهديد المشركين بتهديد مدعي الربوبية ﴿كَذَلِكَ تَجْزِي الظَّالِمِينَ﴾ من ظلم بالإشراك وادعاء الربوبية ﴿أَوَلَمْ يَرِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ أو لم يعلموا وقرأ ابن كثير بغير واو ﴿أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا﴾ ذاتي رتق أو مرتوقيتين وهو الضم والالتحام أي كانتا شيئاً واحداً وحقيقة متحدة ﴿فَفَقَّنْهُمَا﴾ بالتنويع

معلوم من فحوى ما قبله من كونهم لا يقولون ولا يعملون ما لم يقل أو يأمر لا من دليل آخر ولا تقدير له في النظم كما قيل .

قوله: (أن يشفع له مهابة منه) المهابة معلومة مما بعده وفيه إشارة إلى الرد على تمسك المعتزلة بهذه الآية على أن الشفاعة لا تكون لأصحاب الكبائر فإنها لا تدل على أكثر من أنه لا يشفع لمن لا ترتضي، الشفاعة له مع أن عدم شفاعة الملائكة لا تدل على عدم شفاعة غيرهم. وقوله عظمته ومهابته إشارة إلى قول الراغب أن الخشية خوف مشوب بتعظيم ومهابة فليس المراد أنها مجاز عن سببها كما قيل، وكيف يتأتى هذا مع تصريح المصنف بما ذكر. وقوله: مرتعدون أي شديد والخوف لأنه يكنى به عن ذلك كما يقال: أرعدت فرائضه خوفاً وإلا فالارتعاد لا مناسبة له هنا أصلاً، وقوله: خص بها العلماء إشارة إلى قوله: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [سورة فاطر، الآية: ٢٨] وما ذكره من الفرق مأخوذ من كلام الراغب وتعدى الخوف بمن ظاهر لأنه يقال خاف منه وأما تعدى الاعتناء بعلى فغير ظاهر فكأنه بملاحظة الحنو والعطف فكان الظاهر ذكره كما في الأساس. قوله: (من الملائكة) فسره به لتقدم ذكرهم واقتضاء السياق وكونه أبلغ في الرد والتهديد لكنه على سبيل الفرض إذ لم يقع ذلك بل لا يصح صدوره ولا نسبته لهم، ولو تركه كان أولى وإنما ذكره تشديداً في إنكاره وقوله البنوة بتقديم الباء. والدعاء مجرور معطوف عليه ونفي الادعاء من فحوى الشرط وقوله مدعي الربوبية بصيغة المفعول ليلائم ما قبله كما لا يخفى ويجوز كونه على زنة الفاعل. وجعل رأي علمية لأنهم لم يشاهدوا ذلك ولا داعي للمجاز. قوله: (من ظلم الخ) يجوز أن يكون المعنى مثل جزاء المشركين نجزي الظالمين مطلقاً. قوله: (ذاتي رتق) يعني أن الإخبار به عن المثنى لأنه مصدر والحمل إما بتقدير مضاف أو بتأويله بمشتق أو لقصد المبالغة والمراد ذاتي رتق. والالتحام جعلهما كشيء واحد متداخل أو المراد بالوحدة وحدة الماهية والفتق الفصل بين المتصلين وهو ضد الرتق. فقوله: بالتنويع والتمييز لف ونشر مشوش فإن كان رتقها التحامها ففتقها تمييزها بانفصال أجزائها وإن كان إيجاد حقيقتها ففتقها جعلها أنواعاً متغايرة في الحقيقة فمن جعلهما شيئاً واحداً وفسره بضم الأعراض المنوعة والتعينات المميزة لم يصب. قوله: (أو

والتمييز أو كانت السموات واحدة ففتقت بالتحريكات المختلفة حتى صارت أفلاكاً وكانت الأرضون واحدة فجعلت باختلاف كفياتها وأحوالها طبقات أو أقاليم وقيل كانتا بحيث لا فرجة بينهما ففرج وقيل كانتا رتقاً لا تمطر ولا تنبت ففتقناهما بالمطر والنبات فيكون المراد بالسموات سماء الدنيا وجمعها باعتبار الآفاق أو السموات بأسرها على أن لها مدخلاً ما في الأمطار والكفرة وإن لم يعلموا ذلك فهم متمكنون من العلم به نظراً فإن الفتق عارض مفتقراً إلى مؤثر واجب ابتداء أو بوسط أو استفساراً من العلماء ومطالعة الكتب وإنما قال كانتا ولم

كانت السموات واحدة الخ) التفسير الأول بناء على أن السموات والأرضين طبقات متباعدة متغايرة كما وردت به الآثار وهذا مبني على خلافه، وأن السموات كقشور البصلة المتلاصقة وأن الأرض واحدة وإن كلاً منها متحد الماهية لكنها غير متلاحمة فمعنى رتقها عدم تغايرها هيئة وصفة ومعنى فتقها اختلاف حركاتها وأقاليمها فلا يرد عليه ما قيل إنه كان الظاهر أن يقول بالعوارض المشخصة لأنها جزء من الماهية المختصة بكل فرد منها بخلاف الحركات، وما ذكر في الأرض غير ثابت عندنا والقائل به قائل بكونها رتقاً لكونها قديمة عنده. قوله: (وقيل كانتا بحيث الخ) معنى الفتق والرتق عليه ظاهر وقوله لا تمطر ولا تنبت لف ونشر مرتب والفتق والرتق استعارة على هذا. وقوله: سماء الدنيا الخ إما أن يريد جهة العلو منها أو جعلها شاملة للسحاب على الجمع بين الحقيقة والمجاز وقيل المراد بها السحب فإن السماء يطلق عليها والمطر منها وجمعها على ما ذكره كثوب أخلاق. قوله: (والكفرة وإن لم يعلموا ذلك فهم متمكنون) وفي نسخة يتمكنون جواب سؤال وهو أنه كيف يستفهم منهم على سبيل التقدير وهم أي الكفرة لا يعلمون ذلك ولم يروه على الوجهين في رأي إن جعلت علمية أو بصرية فأجاب أولاً بأنهم لما كانوا عقلاء متمكنين من علم ذلك نزل تمكّنهم، وما هو بالقوة فيهم منزلة ما هو محقق بالفعل فهو قريب من قولهم ضيق فم الركبة وقوله: فإن الفتق عارض على الوجوه السابقة وهو بيان لطريق النظر وقيل: إنه على التفسير الأول للفتق والرتق فتأمل وقوله: مفتقر إلى مؤثر بيان لما يستدل به عليه من إثبات الصانع. وواجب أي واجب الوجود صفة مؤثر. وقوله ابتداء أو بوسط تقسيم للافتقار إلى المؤثر والصانع القديم وإن جميع الأشياء لا بد لها من أن ينتهي إسنادها إليه سواء كان بالذات كمخلوقات الله أو بالواسطة كالأشياء الصادرة منا. وقيل إن الابتداء على مذهب أهل الحق من أنه لا شرطية ولا عليّة والواسطة على مذهب غيرهم. وقد قيل عليه إن أصالة الرتق وعروض الفتق مما لا يستقل به العقل وهو غير معلوم ولا تمكن معرفته بالنظر فلا يناسب قوله أو لم يروا، نعم الفتق لإمكانه مفتقر إلى واجب وهو معلوم بأدنى نظر وأيضاً الفتق بالتحريك غير معلوم لا بالنظر ولا بالاستفسار والمطالعة. قوله: (أو استفساراً من العلماء) أي علماء أهل الكتاب الذين كانوا يخالطونهم. والمراد بالكتب الكتب السماوية قيل ويدخل فيها القرآن وإن لم يقبلوه لكونه معجزة في نفسه. ومطالعة يصح نصبه وجره وقيل الرتق القدر والفتق الإيجاد لأنّ العدم نفي محض فليس فيه ذوات متميزة فإذا وجدت الحقائق

يقول كَنَ لأن المراد جماعة السموات وجماعة الأرض وقرئ رتقاً بالفتح على تقدير شيئاً رتقاً أي مرتوقاً كالرفض بمعنى المرفوض ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا﴾ وخلقنا من الماء كل حيوان كقوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء وذلك لأنه من أعظم مواده ولفرط احتياجه إليه وانتفاعه به بعينه أو صيرنا كل شيء حي بسبب من الماء لا يحيا دونه وقرئ حيا على أنه صفة كل أو مفعول ثان والظرف لغو والشيء مخصوص بالحيوان ﴿أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾ مع

فقد تميزت وهو الفتق، وهو كلام حسن يبنى التجوز فيه على وجه آخر. وبعد كل كلام يبقى في المقام ما يحتاج إلى النظر. قوله: (وإنما قال كاتنا ولم يقل كن الخ) يعني أن مرجعه جمع وهو السموات والأرض سواء كانت واحدة أو بمعنى الأرضين فكيف ثني ضميره فأجاب بأنه وحد كلاً منهما باعتبار أنه نوع وطائفة وثنى ضميره كما يثنى الجمع نحو لقاحين. قوله: (وجماعة الأرض) قيل إنه لم يذكره لتصحيح عود الضمير لأفراد الأرض المستغنى عن التأويل لتصحيح الأخبار بكونها رتقاً في الماضي، يعني أن هذه الجماعة كانت رتقة ففتقتها فتأمل. قوله: (وقرئ رتقاً بالفتح) وقد قيل إنه مصدر أيضاً فلا إشكال في إفراده وإن قيل إنه صفة مشبهة فتوجيهه ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى من أنه صفة شيء مقدر وهو اسم جنس شامل للقليل والكثير فيصح الإخبار به عن المثني كالجمع، ويحسنه أنه في حالة الرتقية لا تعدّ فيه. قوله: (وجعلنا الخ) عطف على أن السموات الخ ولا حاجة إلى تكلف عطفها على فتقنا. وقوله: وخلقنا يعني جعل بمعنى خلق فهو ينصب مفعولاً واحداً وكل شيء بمعنى كل حيوان ومن ابتدائية ويؤيده التصريح به في قوله تعالى: ﴿والله خلق﴾ الخ ولذا ذكرها المصنف رحمه الله وقوله: وذلك الخ توجيه لكونه مبدأ ومادة له وتخصيصه مع أن مواده العناصر الأربعة. وقوله: ولفرط احتياجه إليه يشير به وبعدم عطفه بأو ليظهر التخصيص لأن التراب كذلك ولذا ورد خلقه من تراب وذكره في مقام آخر يقتضيه فلا وجه لما قيل إن الأولى أن يقول أو مع أنه وقع أو في بعض النسخ أيضاً وأيضاً الخلق منه على طريق التشبيه كأنه خلق منه، وهو عدول إلى المعجاز من غير ضرورة. وقوله: بعينه لإخراج التراب فإنه ينتفع بما يحصل منه كالنبات ولفظ بعينه فيه لطف هنا. قوله: (أو صيرنا) وجه ثان بجعل جعل بمعنى صير فينصب مفعولين وهما كل من الماء. وقوله: بسبب من الماء لا يحيا دونه هكذا في الكشاف والباء في قوله بسبب للملاسة والسبب بمعنى الاتصال إذ أصل معناه الحبل، ثم أطلق على كل وصلة ومن في قول المصنف من الماء بيانية والمراد أن من في النظم على هذا اتصالية كما في قوله: أنت مني وأنا منك فالمعنى صيرنا كل شيء حي متصلاً بالماء أي مخالطاً له غير منفك عنه وإليه أشار بقوله لا يحيا دونه وليس بياناً للسببية إذ ليس المراد به معناه المعروف كما توهم. ومن الغريب هنا ما قيل إن العبارة ينبت مضارع نبت. والمراد بالشيء النامي إذ له نوع حياة وهو ناشئ عن قلة التدبير، والحامل لهم على هذا أن الشيء بعد اتصافه بالحياة لا ينشأ من الماء بل قبله فتدبر. قوله: (وقرئ حيا الخ) إذا كان الظرف لغواً فهو متعلق بقوله جعلنا لا بقوله حيا

ظهور الآيات ﴿وَجَعَلْنَا فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ﴾ ثابتات من رسا الشيء إذا ثبت ﴿أَنْ تَمِيدَ بِهِمْ﴾ كراهة أن تميل بهم وتضطرب. وقيل لأن لا تميد فحذف لا لأمن الإلباس ﴿وَجَعَلْنَا فِيهَا﴾ في الأرض أو الرواسي ﴿فَجَاكُمَا سُبُلًا﴾ مسالك واسعة وإنما قَدِمَ فجاءاً وهو وصف له ليصير حالاً فيدل على أنه حين خلقها خلقها كذلك أو ليبدل منها سبلاً فيدل ضمناً على أنه خلقها ووسعها للسابلة مع ما يكون فيه من التوكيد ﴿لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ﴾ إلى مصالحهم ﴿وَجَعَلْنَا

وتخصيصه بالحيوان لأنه الموصوف بالحياة ويجوز تعميمه للنبات لقوله يحيي به الأرض بعد موتها لكنه خلاف الظاهر. وقوله: أفلا يؤمنون متفرع على ما قبله لأن النظر فيه مقتض للإيمان. قوله: (كراهة أن تميل) قال في الكشف أنه بيان للمعنى لا أن هناك إضمار البتة ولذا كان مذهب الكوفيين خليقاً بالرد وما في الانتصاف من أن الأولى أنه من باب أعددت الخشبة أن تميل الحائط أي لإدعامة إذا مال فذكر الميل عناية بشأنه ولأنه أنسب للإدعام فلا يخالفه. وما رده بأن مكروهه الله تعالى محال أن يقع والمشاهدة بخلافه فكم من زلزلة أمادت الأرض فليس بالوجه لأن ميدودة الأرض غير كائنة وليست الزلزلة في شيء منها، وقيل المراد بقوله تضطرب دوامها على الاضطراب فلا ترد الزلازل فتأمل، وقوله لأمن الإلباس أي جاز حذف لا النافية لأمن الإلباس وهو مذهب الكوفيين. قوله: (مسالك) تفسير للسبل وواسعة تفسير للفجاج ولم يقل واسعاً لأنه يختار ضمير المفرد المؤنث مع جمع الكثرة وضمير الجمع مع القلة فتقول الجذوع انكسرت والإجذاع انكسرت كما في شرح المفصل واعتراض على قوله وهو وصف بأنه اسم لا صفة لدلالته على ذات معينة فإنه الطريق الواسع والاسم يوصف ولا يوصف به، ولذا وقع موصوفاً في قوله تعالى: ﴿فَج عميق﴾ [سورة الحج، الآية: ٢٧] والحمل على تجريده عن دلالته على ذات معينة لا قرينة عليه، فالصواب أن سبلاً بدل منه ليدل على أنه مع السعة نافذ مسلوك وفجاءاً في سورة نوح بدل أيضاً ليدل على أنه مع المسلوكية واسع وستأتي نكتة ذلك ثمة (قلت) هذا ليس بشيء لأن معناه مطلق الواسع، ولذا يقال جرح فج وأما تخصيصه بالطريق فعارض وهو لا يمنع الوصفية، ولو سلم فالمراد أنه في معنى الوصف كما صرح به في الكشاف لأن السبيل الطريق والفج الطريق الواسع فللدلالته على معنى زائد كان كالوصف فإذا قَدِمَ يكون ذكر السبيل بعده لغواً، لو لم يكن حالاً كما سنبينه والذي أوقعه فيه قول الفاضل اليميني في المطلع أن سبلاً تفسير للفجاج وبيان أن تلك الفجاج نافذة فقد يكون الفج غير نافذ. فإن قلت لم قَدِمَ هنا وآخر هناك قلت تلك الآية واردة للامتنان على سبيل الإجمال وهذه للاعتبار والحث على إمعان النظر وذلك يقتضي التفصيل ومن ثمة ذكره عقب قوله: كانتا رتقاً الخ انتهى. قوله: (فيدل على أنه حين الخ) يعني أن نكتة تقديمه أن صفة النكرة إذا قَدِمَت صارت حالاً فيدل ذلك على أنه في حال جعلها سبلاً كانت واسعة ولو كانت صفة لم تدل على ذلك. وقيل: إنها حال مقدرة فتدل على أنها حين جعلت كانت مستعدة لذلك ولا وجه له، وقوله فيدل ضمناً الخ وجهه أن المقصود بالنسبة هو البديل فيدل على أن

أَسْمَاءَ سَقَفًا تَحْفُوظًا ﴿٣٢﴾ عن الوقوع بقدرته أو الفساد والانحلال إلى الوقت المعلوم بمشيئته أو استراق السمع بالشهب ﴿وَهُمْ عَنْ آيَاتِهَا﴾ عن أحوالها الدالة على وجود الصانع ووحدته وكجمال قدرته وتناهي حكمته التي يحس ببعضها ويبحث عن بعضها في علمي الطبيعة والهيئة ﴿مُعْرَضُونَ﴾ غير متفكرين ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ﴾ بيان لبعض تلك الآيات ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ﴾ أي كل واحد منهما والتنوين بدل من المضاف إليه والمراد

خلقها وتوسيعها لأجل السابلة فلا شبهة فيه كما توهم والمبدل منه ليس في حكم السقوط مطلقاً حتى يتوهم أنه لا يدل على السعة والتوكيد لأنه كالتكرار أو لأنه على نية تكرير العامل . قوله: (إلى مصالحهم) لا إلى الاستدلال على التوحيد وكمال القدرة والحكمة كما قيل لأنه في غنى عنه بقوله: ﴿وَهُمْ عَنْ آيَاتِهِمْ مُعْرَضُونَ﴾ وخلق السبل لا تظهر دلالة على ما ذكر . قوله: (عن الوقوع بقدرته) متعلق بمحفوظاً وكذا ما بعده باعتبار الوجود وخص الأول بالقدرة لأنه أمر موجود تعلقت به القدرة، وذكر فيما بعده المشيئة لأنه مخصوص بوقت والمشيئة والإرادة من شأنها تخصيص المقدور . وأما الثالث فظاهر إلا أنه قيل عليه إنه يكون ذكر السقف لغواً لا يناسب البلاغة فضلاً عن الإعجاز . وقيل في وجهه أن المراد أن حفظها ليس كحفظ دور الدنيا فإن السراق ربما تسلفت من سقوفها بخلاف هذه ولك أن تقول إنه للدلالة على أن حفظها عن تحتها فتأمل . قوله: (أحوالها الدالة) فالآيات الدلائل والأمارات . وقوله: يبحث عن بعضها الخ كان الظاهر تركه وفي قوله وهو الذي التفات وقوله: كل من فلك مثال لقلوب الكل . قوله: (أي كل واحد منهما) هو ما وقع هنا في الكشف بعينه وهو لا يخلو من خفاء أو خلل وشرّاح الكشف لم يتعرضوا له هنا وتحقيقه أن كلاً إذا أضيفت إلى نكرة . قال النحاة يجب مراعاة معناها وإفراد الضمير مع المفرد نحو كل رجل قائم ولا يجوز قائمون وخالفهم أبو حيان فيه فجوز الوجهين مع ما عليه من قيل وقال وقد أفرده السبكي رحمه الله بتأليف قال في المغني فإن قطعت عن الإضافة قال أبو حيان يجوز مراعاة اللفظ نحو كل يعمل على شاكلته ومراعاة المعنى نحو وكل كانوا ظالمين والصواب أن المقدّر يكون مفرداً نكرة فيجب الإفراد كما لو صرح به، ويكون جمعاً معروفاً فيجب الجمع وإن كان لو ذكر لم يجب ولكن فعل ذلك تنبيهاً على حال المحذوف فيهما فالأول نحو كل يعمل على شاكلته إذ التقدير كل أحد والثاني نحو كل له قانتون كل في فلك يسبحون أي كلهم انتهى وهو مخالف لما ذكره الشيخان إذ قدره نكرة مفردة والخبر جمع نعم هو موافق لكلام أبي حيان رحمه الله، وكفى به سنداً ثم إن هذا الاختلاف في الضمير الراجع لكل لا في الاسم الظاهر المذكور بعدها في نحو فرقت المائة فأعطيت لكل رجل درهماً فلا يصح، أن يقال دراهم لفساد المعنى ولو سلم للإفراد لا يحتاج لتأويل لأن النكرة هنا للعموم البدلي لا الشمولي بلا شبهة وليس هذا مثل كساهم حلة :

بالفلك الجنس كقولهم كساهم الأمير حلة ﴿يُسَبِّحُونَ﴾ يسرعون على سطح الفلك إسراع السابح على سطح الماء وهو خير كل والجملة حال من الشمس والقمر وجازا انفرادهما بها لعدم اللبس والضمير لهما وإنما جمع باعتبار المطالع وجعل واو العقلاء لأن السباحة فعلهم ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِشَرِّ مِّنْ قَبْلِكَ الْخَلْدَ أَفَّا يَن مِّنَ فَهْمِ الْخَالِدُونَ﴾ نزلت حين قالوا تتربص به ريب المنون وفي معناه قوله:

فقل للشامتين بنا أفيقوا... سيلقى الشامتون كما لقينا...

والفاء لتعلق الشرط بما قبله والهمزة لإنكاره بعدما تقرر ذلك ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ

الذي يقتضيه حسن الظن بالسلف أن يقال المراد بقولهم المراد بالفلك الجنس الفرد الشائع لا الكلي المؤول بالجمع ويكون المثل نظيراً له في ذلك مع قطع النظر عما عداه فمن كتب عليه هنا أن قوله والمراد الخ وجه آخر وإن كان حقه أن يقول أو الخ زاد في الطنبور نعمة. وقوله: كساهم الأمير حلة أي كسا كل واحد منهم حلة لا جنس الحلة لأنه لا يكسوهم حلة واحدة. قوله: (منهما) أي من الشمس والقمر وفي نسخة منها وهي غلط من الناسخ فما قيل إنها لليل والنهار والشمس والقمر ويؤيدها قوله يسبحون لا وجه له. قوله: (يسرعون على سطح الفلك الخ) قيل عليه حق التشبيه أن يكون المشبه به أقوى في وجه الشبه وهذا ليس كذلك فلا يليق في أبلغ الكلام وردّ بأنه ليس كذلك فإن سرعة الكواكب بحركتها الخاصة غير مشاهدة حتى أنكرها بعضهم بخلاف حركة السابح. يعني أنه لا بدّ فيه من كونه أقوى أو أعرف وأشهر وهذا من الثاني، لا من الأول وقد قيل إنه استعارة تمثيلية. قوله: (وهو) أي لفظ يسبحون خبر كل وقد عرفت ما فيه فقوله في فلك حال ويجوز العكس وجعل في فلك متعلقاً بيسبحون وجملة كل الخ حالية والرابط الضمير دون واو بناء على جوازه من غير قبح كما مرّ ومن استقبحه جعلها مستأنفة، وعدم اللبس لأن الليل والنهار لا يوصفان بالسبح، وإن جوزه بعضهم وقوله جمع باعتبار المطالع كما قيل الشمس والأقمار وواو العقلاء ضميرهم لأنها مختصة بهم. وقوله: لأن السباحة فعلهم فيكونون عقلاء ادعاء وينزلون منزلتهم، وإذا كنت تمثيلاً لا يحتاج للتأويل. وأورد عليه أن كثيراً من الحيوانات يسبح كما نشاهده وإنما المختص بالعقلاء السبح الصناعي المكتسب وهو المراد ويدلّ عليه قوله السباحة فإن فعالة مخصوصة بالصنائع كما ذكره النحاة. قوله: (فقل الخ) هو من شعر لعروة بن مسيك المرادي الصحابي رضي الله عنه وفي بعض شروح الكشاف عزوه لغيره وقبلة:

إذا ما الدهر جرّ على أناس كلاكه أناخ ياخريتنا...

والكلا كل الصدور يعني أن الدهر لا ينجو أحد من ريبه فقل للشامتين تنبها لهذا وانتهوا عن الشماتة فإنه سيحل بكم ما حل بنا، والشامت الذي يفرح بمصيبة غيره. وأفيقوا بمعنى تنبها استعارة وقوله: إذا ما الدهر الخ فيه استعارة مكنية وتخيلية. قوله: (لتعلق الشرط) وفي نسخة لتعليق الشرط أي لجعل الجملة الشرطية متعلقة بما قبلها مترتبة عليها مسببة عنها فليست

الْمَوْتِ ﴿ذَائِقَةُ مِرَاةٍ مَفَارِقَتِهَا جِسْدُهَا وَهُوَ بَرَهَانٌ عَلَى مَا أَنْكَرَهُ﴾ ﴿وَنِعَامَلِكُمْ مِعَامِلَةَ الْمُخْتَبِرِ﴾ ﴿بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ﴾ بِالْبَلَايَا وَالنِّعَمِ ﴿فِتْنَةٌ﴾ ابتلاء مصدر من غير لفظه ﴿وَالَّذِينَ تَرْجِعُونَ﴾ فنجازيكم حسب ما يوجد منكم من الصبر والشكر وفيه إيماء بأن المقصود من هذه الحياة الابتلاء والتعريض للشواب والعقاب تقريراً لما سبق ﴿وَإِذَا رَأَى الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَتَّخِذُونَكَ﴾ ما يتخذونك ﴿إِلَّا هُزُوًا﴾ إلا مهزواً به ويقولون ﴿أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ﴾ أي بسوء وإنما أطلقه لدلالة الحال فإن ذكر العدو لا يكون إلا بسوء ﴿وَهُمْ يَذْكُرُ الرَّحْمَنَ﴾ بالتوحيد أو بإرشاد الخلق ببعث الرسل وإنزال الكتب رحمة عليهم أو

عاطفة على مقدّر كما في قوله قبله وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد الخ لأنه يلزم من عدم تخليد أحد من البشر إنكار بقائهم، والمراد بالفاء الداخلة على أن لا ما في جواب الشرط قوله لإنكاره أي إنكار مضمون النجملية الشرطية وهي في الحقيقة لإنكار الجزاء وقوله بعدما تقرّر بصيغة الماضي وذلك إشارة لما قبله وهو عدم خلود بشر. قوله: (ذائقة مِرَاةٍ مَفَارِقَتِهَا جِسْدُهَا) إشارة إلى أنّ الموت بمعناه المعروف لا مجاز عن مقدّماته وآلامه فإنه قبل وجوده يتمتع إدراكه وبعده هو ميت لا إدراك له وفي قوله مِرَاةٍ إشارة إلى أنه استعارة مكنية وذائقة تخيلية فتدبر. قوله: (وهو برهان على ما أنكره) أي ما أنكره الله عليهم وهو قوله أفان مت وهو نفي خلودهم وفي نسخة أنكره بصيغة الجمع أي جهلوه حتى تشمتوا بمن مات أو جعل شمتهم كأنها إنكار فلا وجه لما قيل إنه لا وجه لهذه النسخة. قوله: (ونعاملكم الخ) يعني نبلو بمعنى نختبر وهو هنا استعارة تمثيلية، وقدم الشرّ لأنه اللائق بالمنكر عليهم. وقوله: ابتلاء تفسير لفتنة لا مفعول له، وجعله مصدرًا من غير لفظه على أنه مفعول مطلق ومن جعله مفعولاً له أو حالاً لم يفسره بالابتلاء حتى يلزم تعليل الشيء أو تقييده بنفسه. وقوله: فنجازيكم الخ إشارة إلى أنه كناية عما ذكر وقوله: وفيه أي في قوله نبلوكم الخ وقوله: بأن الأولى إلى أنّ وكأنه ضمنه معنى التصريح، وما سبق عدم الخلود وما تضمنه. قوله: (ما يتخذونك) إشارة إلى أنّ إن نافية والظاهر أنّ جملتها جواب إذا، وهي إذا وقعت جواب إذا لا يلزم اقترانها بالفاء كما النافية بخلاف غيرها من الشروط فإنه يلزم فيه الفاء. وقوله: مهزواً به إشارة إلى أنه مفعول ثان لأنخذ مؤوّل بما ذكر ونحوه أو جعلوه عين الهزء مبالغه. وقوله: ويقولون بالواو العاطفة على جملة أن يتخذونك إشارة إلى أنه ليس جواب إذا ولا حالاً بتقدير القول كما قيل وقوله: وإنما أطلقه أي الذكر مع أنّ المراد به الذكر بسوء كما قدره لدلالة الحال عليه كما بينه ودلالة همزة أهذا على الإنكار والتعجب المفيد لما ذكر بالقرينة الحالية أيضاً مع أنّ قرينة الحال قد دلت على ما ذكر بدونه كما في قوله: ﴿سمعنا فني يذكرهم﴾ [سورة الأنبياء، الآية: ٦٠] فالمعول عليها لا طرادها فلا وجه للإنكار على المصنف بما ذكر. قوله: (بالتوحيد) يعني أنه مصدر مضاف لمفعوله وذكرهم توحيداً وعلى كونه بمعنى إرشاد الخلق هو مضاف للفاعل قيل ويجوز أن يكون للمفعول، وقوله: رحمة عليهم إشارة إلى نكتة اختيار لفظ الرحمن وهو تأييد لهذا

بِالْقُرْآنِ ﴿هُمْ كَافِرُونَ﴾ منكرون فهم أحق أن يهزأ بهم، وتكرير الضمير للتأكيد والتخصيص والتحليل، الصلة بينه وبين الخبر ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَجٍ﴾ كأنه خلق منه لفرط استعجاله وقلة ثباته كقولك خلق زيد من الكرم جعل ما طبع عليه بمنزلة المطبوع هو منه مبالغة في لزومه له ولذلك قيل إنه على القلب ومن عجلته مبادرته إلى الكفر واستعجال الوعيد، روي أنها نزلت في النضر بن الحرث حين استعجل العذاب ﴿سَأُورِيكُمْ آيَاتِي﴾ نعماتي في الدنيا كوقعة بدر وفي الآخرة عذاب النار ﴿فَلَا سَتَعْلَمُونَ﴾ بالإتيان بها والنهي عما جبلت عليها نفوسهم ليقعدوها عن مرادها ﴿وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ﴾ وقت وعد العذاب أو القيامة ﴿إِنْ كُنْتُمْ

الوجه . وقوله : أو بالقرآن تفسير لقوله : بذكر الرحمن وليست البناء فيه متعلقة بذكر كما في الوجهين السابقين والإضافة لامية إلى منزله . وجوز تعلق البناء بذكر أيضاً على أنه بمعنى الموعظة ويجوز عطفه على قوله ببعث الرسل . وقيل معناه قولهم ما نعرف رحمن إلا مسليمة وهذه الجملة في موضع الحال من فاعل يتخذونك لا يقولون كما يشير إليه قوله : فهم أحق الخ وقوله : منكرون الإنكار لا يتعدى البناء لكنه عدى بها نظر اللفظ الكفر . قوله : (وتكرير الضمير للتأكيد والتخصيص) التأكيد من تكريره والتخصيص لكونه فاعل كافرون يعني قدم عليه بناء على إفادة هو عارف التخصيص ، والصلة بمعنى المتعلق وهو بذكر المقدم للفاصلة فأعيد للتذكير به فتأمل . قوله : (كأنه خلق منه لفرط استعجاله) يعني أنه استعارة إما مكنية بتشبيه العجل لكونه مطبوعاً عليه بماذته ويجوز أن تكون تصريحية والمراد بالإنسان الجنس أو آدم عليه الصلاة والسلام لسريان ماله لأولاده وقد نظّف فيه بعض المتأخرين فقال :

إنسان عيني بتعجيل السهاد ملي عمري لقد خلق الإنسان من عجل . . .

وقوله ما طبع عليه أي جعل طبعاً وغيرة له والمطبوع عليه بمعنى المخلوق عليه ويجيء المطبوع بمعنى مقبول الطباع وكونه على القلب ضعيف لأنه قلب غير مقبول لكونه محتاجاً للتأويل بأنه جعل من طبائعه وأخلاقه للزومه له والذاهب إليه استدلال بأنه قرئ به في الشواذ وقيل العجل الطين بلغة حمير وأشد عليه أبو عبيدة فقال :

النبع في الصخرة الصماء منبته والنخل منبته في الماء والعجل . . .

قال الزمخشري : والله أعلم بصحته وقوله : حين استعجل العذاب وقال : اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمر علينا حجارة من السماء . قوله : (نعماتي) جمع نعمة بمعنى انتقام وفسرته به لأنه المناسب للمقام وهي آية لكونها تصديقاً لما وعد به ، وقوله : بالإتيان بها أي لا تطلبوا تعجيل الإتيان بها . قوله : (والنهي عما جبلت عليه نفوسهم) وهو الاستعجال كما دل عليه أنه مخلوق من العجل وليقعدوها بمعنى ليمتنعوا عما تريده النفس الأمارة بالسوء وليس هذا من التكليف بما لا يطاق لأن الله أعطاهم من الأسباب ما تستطيع به الكف عن مقتضاها . ومتى في موضع رفع خبر لهذا والوعد صفته . قوله : (وقت وعد العذاب) وقت الوعد هو وقت

صَدِّقِينَ ﴿ يَعْنُونَ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ﴾ ﴿لَوْ يَعْلَمُ الَّذِينَ كَفَرُوا حِينَ لَا يَكْفُرُونَ عَنْ وُجُوهِهِمُ النَّارَ وَلَا عَنْ ظُهُورِهِمْ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ محذوف الجواب وحين مفعول يعلم أي لو يعلمون الوقت الذي يستعجلون منه بقولهم متى هذا الوعد وهو حين تحيط بهم النار من كل جانب بحيث لا يقدرّون على دفعها ولا يجدون ناصراً يمنعها لما استعجلوا ويجوز أن يترك مفعول يعلم ويضمّر لحين فعل بمعنى لو كان لهم علم لما استعجلوا ويعلمون بطلان ما عليهم حين لا يكفون وإنما وضع الظاهر فيه موضع الضمير للدلالة على ما أوجب لهم ذلك ﴿بَلْ تَأْتِيهِمْ﴾ العدة أو النار أو الساعة ﴿بَغْتَةً﴾ فجأة مصدر أو حال وقرئ بفتح الغين ﴿فَتَبْتَهُمْ﴾ فتغلبهم أو تحيرهم وقرئ الفعلان بالياء والضمير للوعد أو الحين وكذا في قوله ﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ رَدَّهَا﴾ لأنّ الوعد بمعنى النار أو العدة والحين بمعنى الساعة ويجوز أن يكون للنار أو للبغته ﴿وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ﴾ يمهلون وفيه تذكير بامهالهم في الدنيا ﴿وَلَقَدْ أَسْتَهْزَيْتَ رَسُولَ رَبِّكَ﴾ تسلية لرسول الله ﷺ ﴿فَخَافَ بِاللَّيْلِ سَخِرُوا مِنْهُمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ وعد له بأنّ ما يفعلونه به يحقّق بهم كما حاق بالمستهزئين بالأنبياء ما فعلوا يعني جزاءه ﴿قُلْ﴾ يا محمد للمستهزئين ﴿مَنْ يَكْفُرْكُمْ﴾

وقوع الموعود به وهذا سائغ في الاستعمال فلا حاجة إلى تقدير مضاف وهو الإيجاز أو جعله من إضافة الصفة إلى الموصوف أي العذاب الموعود به كما قيل . وقوله: عن وجوههم قدمه لأنّ الدفع عنه أهم من غيره . قوله: (محذوف الجواب) أي جواب لو محذوف وهو قوله لما استعجلوا . وقيل: لو للتمي لا جواب لها وقوله من كل جانب يفهم من ذكر الإحاطة . وقوله: يستعجلون منه كان الظاهر يستعجلونه ولكنه نظر إلى معناه وهو يطلبون منه وأما تضمينه معنى الاستعلاء فهو ركيك . وقوله: لا يقدرّون الخ معنى لا يكفون وترك المفعول لتنزيله منزلة اللازم وقوله: يعلمون بطلان ما عليهم بيان للمقدّر كذا في النسخ والظاهر ما هم عليه ولذا قيل إنه قلب وهو استئناف جواب سؤال مقدّر وهو متى يعلمون فقيل يعلمون حين لا ينفعهم علمهم والظاهر هو الذين كفروا فذكره لبيان إنّ الذي أوجب لهم ما ذكر كفرهم فإنّ الوصف يشعر بالعلية وقوله العدة في نسخة العذاب وهو تحريف، وقوله: مصدر أي من غير لفظه وفتح غين بغتة لغة وقيل إنه يجوز في كل ما عينه حرف حلق فإذا كان حالاً فمعناه مفاجأة . وقوله: فتغلبهم معنى كئاني إذ أصل معناه الحيرة والدهشة ويقال للمغلوب مبهوت . وقوله: والضمير الخ جوّز فيه أن يكون للعذاب المعلوم مما مرّ أو للنار لتأويلها به .

قوله: (لأنّ الوعد) أي بمعنى الموعود وهو توجيه لتأنيثه وكونه بمعنى العدة إذا لم يؤوّل والتذكير بامهالهم من فحوى نفيه عنهم في ذلك الحين . وقوله: تسلية فهو راجع إلى قوله: ﴿أَنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلا هُزُوًا﴾ [سورة الأنبياء، الآية: ٣٦] وقوله: يعني جزاءه إشارة إلى أنه مجاز . وقوله من بأسه فهو بتقدير مضاف بقرينة الحفظ لأنه إنما يصابن عما يكره وقوله: إن أراد بكم

يحفظكم ﴿بِأَيِّلٍ وَالنَّهَارِ مِنَ الرَّحْمَنِ﴾ من بأسه إن أراد بكم وفي لفظ الرحمن تنبيه على أن لا كالى غير رحمته العامة وأن اندفاعه بمهلته ﴿بَلْ هُمْ عَنْ ذِكْرِ رَبِّهِمْ مُعْرِضُونَ﴾ لا يخطرونه ببالهم فضلاً أن يخافوا بأسه حتى إذا كلؤوا منه عرفوا الكالى وصلحوا للسؤال عنه ﴿أَمْ لَهُمْ آلِهَةٌ تَمْنَعُهُمْ مِنْ دُونِنَا﴾ بل ألهم آلهة تمنعهم من العذاب تتجاوز معنا أو من عذاب يكون من عندنا والإضرابان عن الأمر بالسؤال على الترتيب، فإنه من المعرض الغافل عن الشيء بعيد وعن المعتقد لنقيضه أبعد ﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَ أَنْفُسِهِمْ وَلَا هُمْ مِنَّا يُصْحَبُونَ﴾ استئناف بإبطال ما اعتقدوه فإن من لا يقدر على نصر نفسه ولا يصحبه نصر من الله فكيف

فلم تستعجلونه. قوله: (وفي لفظ الرحمن) جواب عن أنه غير مناسب للمقام بأنه تنبيه على أنه لا حفظ لهم إلا برحمته وتلقين للجواب. وقيل إنه إيماء إلى شدته كغضب الحليم وتنديم لهم حيث عذبهم من غلبت رحمته ودلالة على شدة خبثهم، وقوله: وإن اندفاعه أي البأس بسبب الرحمة إنما هو إهمال لا إهمال. وحتى غاية لقوله: يخافوا والمراد إذا جاء وقت الكلاءة. قوله تعالى: ﴿بَلْ هُمْ عَنْ ذِكْرِ رَبِّهِمْ مُعْرِضُونَ﴾ قيل إنه إضراب عن مقدر أي أنهم غير غافلين عن الله لتوسلهم بآلهتهم له وإنما إعراضهم عن ذكره ليناسب التذكير ويتأتى السؤال وهذا مع وضوحه غفلوا عنه، ورد بأن السياق لتجهيلهم والتسجيل عليهم بأنهم ذكروا فيما ذكروا بقوله: لا يسمع الصمّ وما ذكر يقتضي عكسه. وقوله: غير غافلين مناف لصريح النظم. قوله: (لا يخطرونه ببالهم) يعني أنهم لتوغلهم في عبادة آلهتهم كأنه تعالى لا يخطر ببالهم فلا يرد عليه أنه لا يبقى حينئذ وجه للسؤال وتضيق عبارة الذكر ويخل ذلك بالمقصود وقد مر أن الأمر بالسؤال للتسجيل والتجهيل ولعدم انتفاعهم بالذكر نزلوا منزلة المعرضين عنه كقوله: ﴿قُلْ أَنْذَرُكُمْ بِالْحَوْحِيِّ وَلَا يَسْمَعُ الصَّمِّ الدُّعَاءَ﴾ [سورة الأنبياء، الآية: ٤٥] كما قرره هو ثمة وفي قوله: وصلحوا للسؤال إشارة إلى ما ذكر. قوله: (بل ألهم آلهة الخ) يعني أن أم منقطعة مقدرة ببل والهمزة على المشهور والاستفهام للإنكار أو للتقرير بما هو في زعمهم تهكماً وليس في كلام المصنف رحمه الله ما يعين هذا كما توهم. وقوله: تتجاوز معنا هو معنى قوله من دوننا فهو صفة بعد صفة أو حال من فاعل تمنعهم، وقوله: وإلا ضربان أي ببل وأم. وقوله: فإنه أي السؤال من المعرض المشار إليه بالإضراب الأول فالمعرض جدير بأن لا يستل منه. وقوله: وعن المعتقد لنقيضه من الإضراب الثاني وهو من قوله أم لهم آلهة تمنعهم من دوننا فإن منع الآلهة بحفظها لهم وهو مناف لكون الحافظ هو الله وهو المسؤول عنه فما قيل إن ميثاه فاسد وأن الثاني فرية بلا مرية لا وجه له ولا يلزم في دفعه تعين كون الاستفهام تقريرياً كما مر لأن إنكاره ليس بمعنى أنه لم يكن منهم زعمه حتى ينافي هذا بل إنه لم كان مثله مما لا حقيقة له، والمراد بالشيء مضمون أن الكالى هو الله والغفلة عن ذكر الله غفلة عن أنه الحافظ لهم. قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ أي لا تستطيع الآلهة نصر أنفسهم فكيف تنصرهم فهذه الضمائر للآلهة بتنزيلهم منزلة العقلاء قيل وفيه تفكيك الضمائر ولو جعل المعنى لا تستطيع الكفار نصر

ينصر غيره ﴿بَلْ مَتَّعْنَا هَؤُلَاءِ وَآبَاءَهُمْ حَتَّى طَالَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ﴾ إضراب عما توهموا ببيان ما هو الداعي إلى حفظهم وهو الاستدراج والتمتع بما قدر لهم من الأعمال أو عن الدلالة على بطلانه ببيان ما أوهمهم ذلك وهو أنه تعالى متعمم بالحياة الدنيا وأمهاتهم حتى طالت أعمالهم فحسبوا أن لا يزالوا كذلك وأنه بسبب ما هم عليه ولذلك عقبه بما يدل على أنه أمل كاذب فقال ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّا نَأْتِي الْأَرْضَ﴾ أرض الكفرة ﴿نَقْضُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا﴾ بتسليط المسلمين عليها وهو تصوير لما يجريه الله تعالى على أيدي المسلمين ﴿أَنَّهُمْ أَغْلِبُونَ﴾ رسول الله والمؤمنين ﴿قُلْ إِنَّمَا أُنذِرُكُمْ بِالْوَحْيِ﴾ بما أوحى إلي ﴿وَلَا يَسْمَعُ الْأَضْرُ الدُّعَاءُ﴾ وقرأ ابن عامر ولا تسمع الصم على خطاب النبي ﷺ وقرئ بالياء على أن فيه ضميره وإنما سماهم الصم ووضعه موضع ضميرهم للدلالة على تصامهم وعدم انتفاعهم بما يسمعون ﴿إِذَا مَا يُنذِرُونَ﴾ منصوب بيسمع أو بالدعاء والتقييد به لأن الكلام في الإنذار

أنفسهم بألتهم ولا يصحبهم نصر منا كان أظهر. وقوله: يعجبون أي يجاوزون يقال صحبتك الله أي أجاارك وسلمك كما في الأساس وقوله: ما اعتقدوه وهو نفع ألتهم وحفظها. وقوله: ولا يصحبه نصر من الله إشارة إلى أن معنى ولاهم منا يصحبون أنهم غير مصحوبين بصاحب مسخر من عنده حفظهم وتأيدهم كما ورد في الحديث اللهم أنت الصاحب في السفر والخليفة في الأهل كما مر وقيل إن الجار والمجرور صفة موصوف محذوف تقديره ولا هم بنصر منا يصحبون. قوله: (إضراب عما توهموا) وهو أن تعميهم وتأخير إهلاكهم نفع من ألتهم فهو في الحقيقة إضراب عن الإضراب الثاني. قوله: (أو عن الدلالة على بطلانه ببيان ما أوهمهم ذلك) أي هو إضراب عما دل على بطلان توهمهم وهو قوله لا يستطيعون فهو إضراب انتقالي عن الإبطال إلى بيان سببه. وقوله: وإنه أي الإمهال لا حسبانهم أنهم لا يزالون كذلك، وما هم عليه عبادة ألتهم وقوله: ولذلك أي للوجه الثاني. قوله: (أرض الكفرة) فالتعريف للعهد. وقوله: تصوير أي لم يقل إنا نقض الأرض من أطرافها وزاد قوله نأتي الأرض لتصوير كيفية نقضها وتخريبها فإنه بإتيان الجيوش ودخولها فأصله تأتي جيوش المؤمنين لكنه أسنده لنفسه تعظيماً لهم وإشارة إلى أنه بقدرته ورضاه وفيه تعظيم للجهاد والمجاهدين، ويجريه إما من الأفعال أو التفعيل وهذه الآية مدنية نازلة بعد فرض الجهاد كما مر فلا يرد أن السورة مكية والجهاد فرض بعدها حتى يقال إنها أخبار عن المستقبل. قوله: (رسول الله والمؤمنين) بيان لمفعوله المقدر وتعريف الغالبين للجنس أو للعهد وهو كناية عن أن الغلبة والعزة للمؤمنين وقوله: بما أوحى إشارة إلى أن التعريف للعهد ويصح أن يكون للجنس، وقوله: بالياء من الأفعال وضمير الغيبة للنبي ﷺ أيضاً ووضعه موضع ضميرهم إذ أصله بسمعهم أو لا يسمعون، والتصام إظهار الصمم بالتكلف وهو من دلالة الحال لا من اللفظ، وقوله: وعدم انتفاعهم إشارة إلى أن عدم سماعهم استعارة له، وقوله: بالدعاء فيه إن أعمال المصدر معرفة قليلة، لكن التوسع في الظرف سهل. قوله: (والتقييد به لأن الكلام في الإنذار الخ) يعني أنهم لا يسمعون

أو للمبالغة في تصاتهم وتجاسرهم ﴿وَلَكِنْ مَسَّتْهُمْ نَفْحَةٌ﴾ أدنى شيء وفيه مبالغات ذكر المس وما في النفحة من معنى القلة فإن أصل النفع هبوب رائحة الشيء والبناء الدال على المرة ﴿مَنْ عَذَابَ رَبِّكَ﴾ من الذي يندرون به ﴿لَقَوْلُنَا يُنُونًا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾ لدعوا على أنفسهم بالويل واعترفوا عليها بالظلم ﴿وَوَضَعَ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ﴾ العدل توزن بها صحائف الأعمال وقيل وضع الموازين تمثيل لإرصاد الحساب السويّ والجزاء على حسب الأعمال بالعدل وأفراد القسط لأنه مصدر وصف به للمبالغة ﴿لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ لجزاء يوم القيامة أو لأهله أو فيه كقولك جئت لخمس خلون من الشهر ﴿فَلَا تَظْلِمُ نَفْسٌ شَيْئًا﴾ من حقها أو من الظالم ﴿وَإِنْ كَانَتْ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ حَرْدَلٍ﴾ أي وإن كان العمل أو الظلم مقدار حبة ورفع

كلامه سواء كان إنذاراً أولاً ووصفهم بالصمم يقتضي أنهم لا يسمعون مطلقاً فالتقييد به إما لأنّ المقام مقام إنذار أو لأنّ من لا يسمع إذا خوّف كي يسمع في غيره فهو أبلغ. وأما أنه إذا أطلق يفيد هذا بطريق برهانيّ فيكون أبلغ لأنه يلزم من عدم سماعهم لشيء ما عدم سماعهم للإنذار كما قيل فلا يفيد التجاسر وعدم الخوف من الانتقام الإلهيّ وإنما يفيد أنه شأنهم فهذا مع أبلغيته من وجه أنسب. قوله: (أدنى شيء) تفسير للنفحة وذكر ما فيه من المبالغات وزاد السكاكي فيها رابعة وهي التنكير واعترض على مبالغة المس بأنّ المس أقوى من الإصابة لما فيه من الدلالة على تأثر حاسة المحسوس، وقد ذكره المصنف في سورة البقرة. وفيما ذكره هنا منافاة له ولا يخفى أنّ المصنف رحمه الله لم يجعل المبالغة فيه بالنسبة للإصابة بل لوقوعه في هذا المقام دون ذكر النزول وغيره مما يلائم العذاب وأنّ المس وإن كان أبلغ من الإصابة من هذا الوجه فهو لا ينافي كونها أبلغ لما فيها من الدلالة على النفوذ ونحوه ولذا كانت أبلغ من الذوق مع تأثر الحاسة فيه مع أنّ تأثر الحاسة هنا ضعيف جداً لا يقاوم الإصابة لكون الماس هبوب الريح فالضعف والقوّة فيه بالنظر للماس فتأمل. قوله: (من الذين يندرون) ذكره للدلالة على شدّة ارتباطه بما قبله. وقوله: توزن الخ، جواب عما يقال الأعمال أعراض لا توزن مع أنه جوّز أن تجسم وقت الوزن وإرصاد الحساب إظهاره وإحضاره، والسويّ بمعنى التأمّ وقوله: وإفراد القسط جواب عن وصف الموازين به ولذا قيل إنه مفعول له حتى يستغني عن ذلك، وجزاء يوم القيامة بمعنى الجزاء الواقع فيه فاللام للتعليل أو بمعنى في ويصح جعلها للاختصاص كما في المثال المذكور. قوله: ﴿فَلَا تَظْلِمُ نَفْسٌ شَيْئًا﴾ من حقها أو من الظلم) الأوّل إشارة إلى أنه منصوب على أنه مفعول به والثاني إلى أنه منصوب على المصدرية وقد فسر الظلم هنا بالنقص من الثواب الموعود أو الزيادة في العذاب المعهود، وقيل عليه إنه إذا تعدّى لمفعولين كان بمعنى المنع أو النقص ولا يمكن اعتبار واحد منهما في زيادة العذاب. ولا وجه له فإنه يصح تفسيره بما ذكره ودلالته على عدم الزيادة بطريق إشارة النص واللزوم المتعارف. وقيل إنّ هذا القائل جعل الظلم بمعناه المشهور وانتصاب شيئاً على الحذف والإيصال أي في شيء من حقه كما في قوله: صدقناهم الوعد فيصح اعتباره في زيادة العذاب بمعنى المنع أو النقص، وإلا فلا

نافع مثقال على كان التامة ﴿أَتَيْنَا بِهَا﴾ أحضرناها وقرئ آتينا بمعنى جازينا بها من الإيتاء فإنه قريب من أعطينا أو من المؤاتاة فإنهم أتوه بالأعمال وأتاهم بالجزاء وأتينا من الثواب وجننا والضمير للمثقال وتأتيه لإضافته إلى الحبة ﴿وَكَفَىٰ بِنَا حَسِيبِينَ﴾ إذ لا مزيد على علمنا وعدلنا ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءَ وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ﴾ أي الكتاب الجامع لكونه فارقاً بين الحق والباطل وضياء يستضاء به في ظلمات الحيرة والجهالة وذكراً يتعظ به المتقون أو ذكر ما يحتاجون إليه من الشرائع وقيل الفرقان النصر وقيل فلق البحر وقرئ ضياء بغير واو على أنه حال من الفرقان ﴿الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ﴾ صفة للمتقين أو مدح لهم

تشمل الفكرة الواقعة في سياق النفي النفوس الفاجرة - حبة خردل كناية عن غاية القلة - وقوله: وإن كان العمل الخ بيان لأن الضمير راجع لشيئاً بتفسيره لكنه عبر عنه بالعمل لأنه المراد من قوله حقها توضيحاً فلا يقال إن الأولى أن يقول وإن كان حقها وإن شرطية جوابها آتينا ويجوز كونها وصلية وجملة آتينا مستأنفة قيل والمراد بالظلم في قوله: أو الظلم ظلم أنفسهم وغيرهم، وقد يحمل على ما يفعل به من النقص أو الزيادة ربط قوله آتينا بها عليه لا يخلو عن تعسف وفيه تأمل. قوله: (أحضرناها) هذا معناه على القصر والباء للتعدي وتفسرها القراءة الآتية جننا بها، وأما على قراءة المدّ فاختلف فيها فقيل هو من الأفعال وأصله آتينا فأبدلت الهمزة الثانية ألفاً قال المعرب كذا توهم بعضهم وهو غلط قال ابن عطية تبعاً لابن جني ولو كان آتينا بمعنى أعطينا لما تعدى بحرف جرّ انتهى. والمصنف رحمه الله لما رأى هذا جعلها مجازاً عن المجازاة وهي تعدى بالياء تقول جازيته بكذا فلذا قال إنه قريب من الإعطاء أي يشبهه فمن غفل عنه فسره بالإعطاء. ورد قوله: قريب منه وكذا من قال إن الباء للسببية أو للمقابلة والمفعول محذوف أي آتيناها بها. قوله: (أو من المؤاتاة الخ) بالهمزة يعني أنه مفاعلة من الإيتان بمعنى المجازاة والمكافأة لأنهم أتوه بالأعمال وأتاهم بالجزاء، فهو مجاز والياء للتعدي أيضاً فقوله: فإنهم الخ تصحيح لمعنى المفاعلة وبيان لأنها مجاز إذ حقيقته تقتضي اتحاد الطرفين في المأتي به وهو قريب من عالج الطبيب المريض كما مرّ تحقيقه في قوله تعالى: ﴿يَخَادِعُونَ اللَّهَ﴾ فمن قال إنه لا يصح إلا أن يراد بيان محصل المعنى لا تعيين المفعول لم يصب. ومعنى إتيان الله بأعمالهم مجازاتهم. قوله: (وجننا) أي قرئ جننا. وقوله: والضمير أي ضمير آتينا بها للمثقال لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه وهذا مشكل على قراءة النصب وجعل الضمير الذي هو اسم كان للظلم فإنه الظلم المنفي فلا يصح معنى أن يجعل مأتياً به، وقد مرّ توجيهه بأنه الظلم الصادر من العباد لأنفسهم أو لغيرهم ولا يخفى بعده ولذا قيل إنه مخصوص بإرجاعه للعمل فتأمل. وقوله: حاسبين تمييز أو حال والإصابة في الحساب تقتضي العلم والعدل. قوله: (أي الكتاب الجامع الخ) يعني أن المتعاطفات متحدة بالذات متغايرة بتغاير ما تضمنته من الصفات وقد يعدّ مثل هذا العطف تجريداً نحو مرت بالرجل الكريم والنسمة المباركة ولا بعد فيه. وقوله: يستضاء الخ أي يهتدى به فهو استعارة تصريحية متضمنة

منصوب أو مرفوع ﴿بِالْفَتْبِيبِ﴾ حال من الفاعل أو المفعول ﴿وَهُمْ مِنَ السَّاعَةِ مُشْفِقُونَ﴾ خائفون وفي تصدير الضمير وبناء الحكم عليه مبالغة وتعريض ﴿وَهَذَا ذِكْرٌ﴾ يعني القرآن ﴿مُبَارَكٌ﴾ كثير خيره ﴿أَنْزَلْنَاهُ﴾ على محمد عليه الصلاة والسلام ﴿أَفَأَنْتُمْ لَمْ تُنْكِرُوهُ﴾ استفهام توبيخ ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رُشْدَهُ﴾ الاهتداء لوجوه الصلاح وإضافته ليدل على أنه رشد مثله وإن له شأنًا وقرئ رشده وهو لغة ﴿مَنْ قَبْلِي﴾ من قبل موسى وهرون أو محمد عليه الصلاة والسلام وقيل من قبل استنبائه أو بلوغه حين قال إني وجهت ﴿وَكُنَّا بِهِ عَالِمِينَ﴾ علمنا أنه أهل لما آتينا أو جامع لمحاسن الأوصاف ومكارم الخصال وفيه إشارة إلى أن فعله تعالى باختيار وحكمة وأنه عالم بالجزئيات ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ﴾ متعلق بآتيناه أو برشده أو

لتشبيه الحيرة والجهل بالظلمة وقوله: يتعظ الخ إشارة إلى أن الذكر إما بمعنى التذكير والعظة أو بمعناه المعروف، ومنهم من فسر الذكر بالشرف كما مرّ وتخصيصه بالمتقين لأنهم المتفعلون به كما في الوجهين الآخرين. وإطلاق الفرقان على النصر لفرقه بين الولي والعدو والضياء حيثئذ أما الشريعة أو التوراة أو اليد البيضاء والذكر التذكير أو الوحي وتفسيره بخلق البحر ظاهر لأن الفرق والفلق أخوان، والعطف واقع بين المتغايرات بالذات على هذا وعدم العطف يؤيد التفسير الأول وقوله صفة للمتقين ويجوز كونه بدلاً. قوله: (حال من الفاعل أو المفعول) أي غائبين عن أعين الناس بقلوبهم أو غائباً عنهم بمعنى غير مرئي في الدنيا وقد مرّ تفصيله في البقرة وقوله: خائفون فسره به لتعديده بمن كما مرّ تحقيقه، والمبالغة من الجملة الاسمية والتعريض إما بعدم خوف غيرهم بناء على أن مثل هذا التقديم يفيد الحصر، وفيه كلام في المعاني ويجوز أن يكون تقديم من الساعة للتعريض بعدم خوف عذابهم والظاهر أن المراد الأول وقوله يعني القرآن بقرينة الحال والإشارة بهذا لقرب زمانه أو سهولة تناوله. قوله: (استفهام توبيخ) لأنهم لا ينبغي لهم إنكاره لأنهم أهل لسان عارفون بمزايا إعجازه، وتقديم له للفاصلة أو للحصر لأنهم معترفون بغيره مما في أيدي أهل الكتاب وقوله وإضافته الخ لأنه رشد مخصوص به وهو عليه الصلاة والسلام نبيّ عظيم فما يختص به من الرشد لذلك خصوصاً وقد أسند الإتياء إليه بضمير العظمة. وكونه من قبل موسى وهرون أو محمد عليهم الصلاة والسلام بقرينة ما قبله ولذا مرض الوجه الأخير وأخره لعدم ما يدلّ عليه لولا معرفة حاله ووروده. قوله: (علمنا أنه أهل لما آتينا الخ) والأهلية من جملة ما أعطيناها أيضاً. وقوله أو جامع لمحاسن الأوصاف يعني متعلق العلم إما أهليته أو ما فيه من الكمالات الوهية التي أعطها له تفضلاً منه لقوله: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رُشْدَهُ﴾ [سورة الأنبياء، الآية: ٥١] على ما فسره به. فسقط ما قيل من أن الحوادث تستند إلى الموجب القديم العالم بالذات بواسطة حصول الشرائط والاستعداد على زعم الفلاسفة وقوله: وقرئ رشده أي بفتحيتين وعلى كل يفيد أنا إنما آتيناها ما ذكر لما فيه من المزية التي علمناها فلولا علمنا لم نؤته فيدلّ على كونه باختيار منه وعلى علمه بأحواله الجزئية فثبت ما ذكر إذ لا قائل بالفرق. وكون علمه بالجزئيات على وجه كلي كما قاله

بمحدوف أي اذكر من أوقات رشده وقت قوله ﴿مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنتَ لَهَا عَاكِفُونَ﴾ تحقير لشأنها وتوبيخ على إجلالها فإن التمثال صورة لا روح فيها لا تضر ولا تنفع واللام للاختصاص لا للتعدية فإن تعديه العكوف بعلى والمعنى أنتم فاعلون العكوف لها ويجوز أن يؤول بعلى أو يضمن العكوف معنى العبادة ﴿قَالُوا وَجَدْنَا آبَاءَنَا لَهَا عَابِدِينَ﴾ فقلدناهم وهو جواب عما لزم الاستفهام من السؤال عما اقتضى عبادتها وحملهم عليها ﴿قَالَ لَقَدْ كُنْتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ منخرطون في سلك ضلال لا يخفى على عاقل لعدم استناد الفريقين إلى دليل والتقليد وإن جاز وإنما يجوز لمن علم في الجملة أنه على حق ﴿قَالُوا أَجِئْنَا بِالْحَقِّ أَمْ أَنْتَ مِنَ اللَّاعِبِينَ﴾ كأنهم لاستبعادهم تضليل آبائهم ظنوا أن ما قاله إنما قاله على وجه الملاعبة فقالوا أبجد تقوله أم تلعب به ﴿قَالَ بَلْ زَكَّيْتُمْ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الَّذِي فَطَرَهُنَّ﴾ إضراب عن كونه لاعباً بإقامة البرهان على ما ادعاه وهنّ للسماوات والأرض أو

الفلاسفة خلاف الظاهر، وأما كون أفعاله مبنية على الحكمة فغني عن البيان. قوله: (متعلق بآيتنا أو يرشده الخ) ويجوز تعلقه بعالمين وهو أظهر في الدلالة على تعلق علمه تعالى بالجزئيات وتعلقه بما ذكر على المفعولية لفساد معنى الظرفية. قوله: (تحقير لشأنها الخ) التحقير من الإشارة بما يشار به للقريب كما بين في المعاني ومن تسميتها تماثيل وهي صورة بلا روح مصنوعة فكيف تعبد والإجلال من العكوف على عبادتها وقوله: لا للتعدية لأنه يتعدى بعلى فهي متعلقة بمحدوف لا للبيان كما في قوله للرؤيا تعبرون أو للتعليل وأما جعلها للاختصاص الملكي على أنها خير وعاكفون خير بعد خير فبعيد ويجوز تعلقه به بتأويله بعلى أو يؤول العكوف بالعبادة فاللام دامة لا معدية لتعديه بنفسه ويرجحه ما بعده وقوله: أنتم فاعلون إشارة إلى أنه منزل منزلة اللازم ويجوز تقدير متعلقه أي عاكفون على عبادتها. قوله: (وهو جواب عما لزم الاستفهام الخ) من بيان لما يعني أنه لما سأل عنها وهي مشاهدة معلومة حملوه على السؤال عن سبب عبادتها بقرينة توصيفها بالتي أنتم لها عاكفون وإلا كان ضائعاً وسماه سؤالاً بناء على ظاهره إذ القصد التوبيخ. قوله: (منخرطون في سلك ضلال لا يخفى) تفسير للخبر وهو في ضلال وإشارة إلى أن في للدلالة على تمكنهم في ضلالهم وأنه ضلال قديم موروث فهو أبلغ من ضالين على ما مرّ تحقيقه في قوله: من القانطين، ولو قال منخرطين كان أظهر وسلك الضلال استعارة أو من قبيل لجين الماء ولا يخفى تفسير لمبين والفريقين هم وآباؤهم. وقوله: والتقليد أي في الأصول لا في الفروع لأنه جائز بالاتفاق ومن علم بصيغة المجهول هو المقلد بالفتح والعالم هو المقلد أو غيره ولذا قال في الجملة. قوله تعالى: ﴿أَمْ أَنْتَ مِنَ اللَّاعِبِينَ﴾ أم متصلة كما أشار إليه المصنف رحمه الله ويحتمل أن تكون منقطعة وقوله على وجه الملاعبة ولغلبة ظنهم أتوا بالجملة الاسمية المؤكدة في المعادلة وقالوا من اللاعبين الذي هو أبلغ من لاعب، والجد بالكسر خلاف اللعب. قوله: (إضراب عن كونه لاعباً) كأنه يقدره بل المعبود أو الإله الحق رب السموات والأرض الخالق لهذه ولغيرها والبرهان ما تضمنه

للتماثيل وهو أدخل في تضليلهم وإلزام الحجة عليهم ﴿وَأَنَا عَلَىٰ ذٰلِكُمْ﴾ المذكور من التوحيد ﴿مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ من المتحققين له والمبرهنين عليه فإنَّ الشاهد من تحقق الشيء وحققه ﴿وَتَاللَّهِ﴾ وقرئ بالباء وهي الأصل والتاء بدل من الواو المبدلة منها وفيها تعجب ﴿لَأَكِيدَنَّ أَصْنَعُكُمْ﴾ لأجتهدنَّ في كسرها ولفظ الكيد وما في التاء من التعجب لصعوبة الأمر وتوقفه على نوع من الحيل ﴿بَعْدَ أَنْ تُولَؤُوا﴾ عنها ﴿مُدْرِينَ﴾ إلى عيدكم ولعله قال ذلك سراً ﴿فَجَعَلَهُمْ جُذَاذًا﴾ قطعاً فعال بمعنى مفعول كالحطام من الجذ وهو القطع وقرأ الكسائي بالكسر وهو لغة أو جمع جذيد كخفاف وخفيف وقرئ بالفتح وجذذا جمع جذيد وجذذا جمع جذة ﴿إِلَّا كَبِيرًا هُمْ﴾ للأصنام كسر غيره واستبقاه وجعل الفأس على عنقه ﴿لَعَلَّهُمْ إِلَيْهِ يَرْجِعُونَ﴾ لأنه غلب على ظنه أنهم لا يرجعون إلا إليه لتفردّه واشتهاره بعداوة آلهتهم فيحاجهم بقوله: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ﴾ فيحجهم أو لأنهم يرجعون إلى الكبير فيسألونه عن

قوله الذي فطرهنَّ على الوجهين وقوله أدخل أي أمكن وأقوى لدلالته صراحة على كونها مخلوقة غير صالحة للالوهية بخلاف الأول. قوله: (المذكور) بيان للمشار إليه والتوحيد مما قبله على التقدير المذكور وقوله: فإنَّ الشاهد الخ تعليل لما قبله. وقوله: والتاء بدل من الواو كما في تجاه والواو بدل عن الباء أي قائمة مقامها لأنها أصل حروف القسم لكن التاء القسمية تستعمل في مقام التعجب من المقسم عليه كما فهموه من الاستعمال إلا أنه ليس بلازم لها كما يلزم اللام في القسم وذهب كثير من النحاة إلى أنّ كلاً من هذه الحروف أصل برأسه والتعجب من إقدامه على أمر فيه مخاطرة، ولا فرق بين كلام الكشاف وما قاله القاضي: خلافاً لمن زعم ذلك. قوله: (لأجتهدنَّ في كسرها) يعني أنّ الكيد في الأصل الاحتيال في إيجاد ما يضمر مع إظهار خلافه وهو يستلزم الاجتهاد فيه فتجوز فيه عنه هنا إما استعارة أو استعمالاً له في لازمه وصعوبته للخوف من عاقبته والحيل في إخفاء آلة الكسر ونسبته لغيره. وقوله: إلى عيدكم بتقدير مضاف أي مجمع عيدكم وكونه سراً لأنه لو أظهره لم يتركوه. قوله: (قطعاً) جمع قطعة ووقع في نسخة قطعاً وهو تحريف وفيه إشارة إلى أنه وإن كان مفرداً إلا أنه يستعمل للواحد والجمع كما ذكره الطيبي، وفاء فجعلهم فصيحة وجذاذاً بالفتح لغة فيه. وقيل مصدر كالحصاد وقال قطرب: هو في لغات كلها مصدر وجذذ بضمين جمع جذيد كسرير وسرر. وجذذ بضم ففتح جمع جذة كقبة وقب. قوله: (للأصنام) وضمير العقلاء على زعمهم وقيل إنّ الضمير للعبدة واختار المصنف رحمه الله هذا لموافقته لقوله فعله كبيرهم وهو الظاهر والكبر إما في العجّة وإما في المنزلة بزعمهم، وكان من ذهب عيناه جوهرتان مضيئتان، وكان الظاهر أن يقول استبقاه وإن كان استبقاؤه مترتباً على كسر غيره في الجملة. قوله: (لأنه غلب الخ) هذا الوجه على أنّ ضمير إليه لإبراهيم عليه الصلاة والسلام وتقديم الجار والمجرور للحصر كما أشار إليه بقوله إلا إليه وجملة لعلهم إليه مستأنفة استئنافاً بيانياً أو نحوياً لبيان وجه الكسر واستبقاء الكبير. وقوله: بعداوة تنازعه التفرد والاشتهار. وقوله: فيحجهم أي يغلبهم ويلزمهم الحجة.

كاسرها إذ من شأن المعبود أن يرجع إليه في حل العقد فيبكتهم بذلك أو إلى الله أي يرجعون إلى توحيدِه عند تحققهم عجز آلهتهم ﴿قَالُوا﴾ حين رجعوا ﴿مَنْ فَعَلَ هَذَا بِآلِهَتِنَا إِنَّهُمْ لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ بجرأته على الآلهة الحقيقة بالإعظام أو بإفراطه في حطمها أو بتوريط نفسه للهلاك ﴿قَالُوا سَمِعْنَا فَتَىٰ يَدْعُهُمْ﴾ يعيبيهم فلعله فعله ويذكر ثاني مفعولي سمع أو صفة

وقوله: إذ تعليل للرجوع إلى الكبير والعقد جمع عقدة وهي مجاز عن الأمر الصعب المشكل، والتعبير بقوله لأنهم إشارة إلى أن لعل للتعليل كما مر. وقوله: من شأن المعبود لدفع ما توهم من أنهم عالمون بأن الأصنام لا تصلح للسؤال والجواب مع أنه غير مسلم عندهم. قوله: (أو إلى الله) وليس قوله إلا كبيراً لهم أجنياً في البين كما توهم لأن استبقاءه حتى يسئل فلا يجيب أظهر في إبطال مدعاهم الداعي إلى الرجوع إلى الله الحق السميع البصير المجيب وإلى توحيدِه، ولا حاجة في هذين الوجهين إلى بيان الحصر لا لأنه يعلم بالقياس على ما قبله ولا لأن التقديم لأداء حق الفاصلة بل لأنه غير متعين ولا يتعلق به غرض هنا بخلافه في الأوّل فتأمل والإعظام والتعظيم بمعنى. قوله: (بجرأته الغ) الظلم في الوجوه بمعنى وضع الشيء في غير موضعه لا بمعنى النقص لكنه في الأخير ظالم لنفسه للآلهة، ومن تحتمل الموصولية والاستهامية. والإفراط يفهم من المبالغة المأخوذة من تعبيره بقوله: من الظالمين دون ظالم كما مرّ أو مما قبله. قوله: (يعيبيهم) إن كان بصيغة المضارع كما في أكثر النسخ فهو تفسير له بتخصيصه بأحد محتلميه بقرينة المقام وإن كان جاراً ومجروراً فهو بيان لمتعلق له خاص بتلك القرينة. وقوله: فلعله فعله إشارة إلى تقدير في النظم بقرينة السؤال عمن فعله فلولا تقديره لم يتمّ الجواب. قوله: (ويذكر ثاني مفعولي سمع) هذا له تفصيل في كتابنا طراز المجالس وحاصله إن سمع حقه أن يتعدى إلى مفعول واحد كما في سائر أفعال الحواس كما فصله الإمام السهيلي وهو يتعدى إلى واحد بنفسه وقد يتعدى بالي أو اللام أو الباء وأما تعديه إلى مفعولين فاختلف فيه فذهب الأخفش وأبو علي في الإيضاح وابن مالك وغيرهم إلى أنه أن وليه ما يسمع تعدى إلى واحد كسمعت الحديث وإن وليه ما لا يسمع تعدى إلى مفعولين ثانيهما جملة متضمنة لمسموع مصححة لتعلق الفعل به كما ذكره المصنف في الوجه الآخر كسمعت زيدا يقول كذا ولذا لم يجز بعض النحاة سمعت زيدا قائلاً كذا لأن قائلاً دال على ذات لا تسمع وأما قوله تعالى: ﴿هل يسمعونكم إذ تدعون﴾ [سورة الشعراء، الآية: ٧٢] فعلى تقدير مضاف أي هل يسمعون دعاءكم. وقيل ما أضيف إليه الظرف مغن عنه وفيه نظر فقول بعضهم إنه ليس بثبت منه وهم، وذهب بعضهم إلى أنه ناصب لواحد بتقدير مضاف مسموع قبل اسم الذات والجملة حالية بعد المعارف صفة بعد النكرات فالتقدير هنا سمعنا كلام فتى ذاك لعيوبهم لأن الجملة لا تكون مفعولاً ثانياً إلا في الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر وليس هذا منها وليس بمسلم لأنها ملحقة برأي العلمية لأن السمع طريق للعلم كما في التسهيل وشروحه فقوله: يصححه بالتحية خبر بعد خبر ليذكر أو بالفوقية صفة أو خبر بعد خبر لتأويل يذكر

لفتى يصححه لأن يتعلق به السمع وهو أبلغ في نسبة الذكر إليه ﴿يُقَالُ لَهُ: إِبْرَاهِيمُ﴾ هو إبراهيم ويجوز أن يرفع بالفعل لأن المراد به الاسم ﴿قَالُوا فَاتُوا بِهِ عَلَىٰ عَيْنِ النَّاسِ﴾ بمرأى منهم بحيث تتمكن صورته في أعينهم تمكن الراكب على المركوب ﴿لَعَلَّهُمْ يَشْهَدُونَ﴾ بفعله أو قوله أو يحضرون عقوبتنا له ﴿قَالُوا: أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا يَا هَلِيتَنَا يَا بَرَاهِيمُ﴾ حين أحضروه

بلفظة. قوله: (أو صفة) هذا قول ثالث في المسألة وهو أن يجعل صفة هنا لوقوعه بعد نكرة ولو كان بعد معرفة كان حالاً كما مرّ وقيل إنه بدل اشتمال بتأويل الفعل بالمصدر. ورجحه بعضهم لاستغنائه عن التجوّز والإضمار إذ هو مسموع وهو المقصود بالنسبة فهو كقوله سلب زيد ثوبه إذ ليس زيد بمسلوب ولم يجعلوه محتاجاً إلى التأويل وإبدال الجملة من المفرد جائز فما مرّ من تأويله بمصدر تصوير للمعنى لا تأويل إعراب حتى يرد عليه أنه سبك بلا سبك كما في شرح المغني ولا تفوت به المبالغة. وتخصيص السماع بمن سمع منه كما توهم لأنه من إيقاعه على الذات. قوله: (وهو أبلغ في نسبة الذكر إليه) الأبلغية من إيقاع الفعل على المسموع منه وجعله بمنزلة المسموع مبالغة في عدم الوساطة فيفيد أنه سمعه بدون واسطة وقد مرّ في سورة آل عمران فما قيل الأبلغية لامتيازها بنسبة الوصفية بعد مشاركته الوجه الأوّل في النسبة إلى الفاعل وفيه تكرير النسبة مع عدم وقوفه على مراده لا طائل تحته وكذا ما قيل يقال سمعت فلاناً يقول وإنما المسموع قوله: فكان أصله سمعت من فلان قوله إلا أنه أريد تخصيص القول بمن سمع منه وأوقع الفعل عليه وحذف المسموع ووصف المتكلم الموقع عليه بما سمع منه أو جعل حالاً فسدّ الحال أو الوصف مسدّه ففيه تجوّز بحيث ذكر المسموع منه في مقام المسموع ونكتة المجاز ما ذكر لا المبالغة فقد خبط خبط عشواء لما عرفت وجملة يقال الخ إما صفة أو مستأنفة.

قوله: (هو إبراهيم) يعني أنه خبر محذوف لأنّ مقول القول أصله أن يكون جملة. وقد جوّز فيه وجوه آخر كتقدير هذا إبراهيم تقدير خبر له أي إبراهيم فاعله وتقدير حرف نداء وقوله لأنّ المراد به الاسم يعني المقصود به لفظه. وقد اختلف في هذه المسألة أعني كون مفعول القول مفرداً لا يؤدّي معنى جملة، كقلت قصيدة وخطبة ولا هو مقتطع من جملة كما في الإعراب الأوّل ولا مصدر له أو صفة مصدره كقلت قولاً أو حقاً أو باطلاً فأجازته جماعة كالزمخشريّ وابن خروف وابن مالك وغيرهم ومنعه آخرون قيل والقرآن حجة عليهم والأصل عدم التقدير وهو كلام واه لأنه كيف يكون حجة وفيه احتمالات ادعوا تعيينها أيضاً هو محل النزاع. قوله: (بمرأى منهم) يقال هو بمرأى منه ومسمع أي يرى ويسمع كلامه فهو اسم مكان من الرؤية ويجوز أن يكون مصدرأ ميمياً والباء للملابسة والجار والمجرور حال من ضمير به والمعنى مشاهدأ معانياً ويجوز أن يكون من الفاعل والمعنى عارضين مشهرين له، وقوله: بحيث تتمكن الخ إشارة إلى أنّ على هنا مستعارة لتمكن الرؤية وانكشافها. وقوله: صورته في أعينهم قيل إنه مبني على أنّ الرؤية بانطباع صورة المرئي في عين الرائي وهو أحد أقوال ثلاثة

﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَشَئَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَظُنُّونَ﴾ أسند الفعل إليه تجوزاً لأن غيظه لما رأى من زيادة تعظيمهم له تسبب لمباشرته إياه أو تقريراً لنفيه مع الاستهزاء والتبكيك على أسلوب تعريضي كما لو قال لك من لا يحسن الخط فيما كتبه بخط رشيق أنت كتبت هذا فقلت بل كتبت أنت أو حكاية لما يلزم من مذهبهم جوازه وقيل إنه في المعنى متعلق بقوله إن كانوا ينطقون وما بينهما اعتراض أو إلى ضمير فتى أو إبراهيم وقوله

ثانيها أنه شعاع يتصل إلى المرثى ومذهب الأشعري إنه بخلق الله لمن قبله. وقوله: بفعله أو قوله بأن يكون أحد منهم رآه أو سمع منه إقراره بكسرها فهو من الشهادة المعروفة والوجه الآخر على أنه من الشهود بمعنى الحضور. وقيل المراد مجموعهما وفيه نظر وقوله: حين أحضروه متعلق بقالوا. قوله: (أسند الفعل إليه تجوزاً) يعني أنّ الفعل لما صدر منه بسبب تعظيمهم له بالعبادة أسنده إسناداً مجازياً عقلياً له وأصله فعلته غضباً من تعظيم هذا وقوله زيادة لأنهم عظموا غيره من الأصنام والمخصوص به هذا زيادة التعظيم ولم يكسره وإن كان مقتضى غيظه منه ذلك ليظهر عجزه وأنّ تعظيمه لا يليق بعاقل. قوله: (أو تقريراً لنفيه) أي لنفي فعل الصنم الكبير للكسر وهذا بناء على أنّ الفعل دائر بين ذلك الصنم وبين إبراهيم عليه الصلاة والسلام وإذا دار فعل بين قادر عليه وعاجز عنه وأثبت للعاجز على طريق التهكم لزم منه انحصاره في الآخر كما في المثال المذكور ولا ثالث لهما لأنهم جزموا بأنّ الكاسر إبراهيم عليه الصلاة والسلام حيث قالوا أنت فعلت هذا تقريراً له فاحتمال الثالث كما قيل مندفع وحاصله أنه إثبات لنفيه على الوجه الأبلغ مضمناً فيه الاستهزاء والتضليل على طريق الكناية التعريضية فالوجه الأول مبني على التجوّز وهذا على الكناية فتأمل ورشيق بمعنى حسن لطيف وأصله في حسن القدّ ولطافته. قوله: (أو حكاية لما يلزم من مذهبهم جوازه) يعني أنهم لما ذهبوا إلى أنه أعظم الآلهة فعظم ألوهيته يقتضي أن لا يعبد غيره معه، ويقتضي إفناء من شاركه في ذلك. والمحكي عنه المقدر إما الكفرة أو أكبر الأصنام فكأنه قيل فعله ذلك الكبير على مقتضى مذهبكم والقضية ممكنة كما أشار إليه بقوله: جوازه ويجوز جعله جواب الشرط في الوجه الآتي وما في ما يلزم موصولة أو مصدرية. قوله: (وقيل إنه في المعنى متعلق بقوله إن كانوا ينطقون) أي قوله فعله كبيرهم جواب، قوله إن كانوا ينطقون معنى وقوله فاسألوهم جملة معترضة مقترنة بالفاء كما في قوله:

فاعلم فعل المرء ينفعه

وقد كان في الوجه السابق جواباً في المعنى ولكونه خلاف الظاهر مرضه، فالمعنى إن كانوا ذوي نطق يصلحون للفعل المذكور فاسألوهم فيكون كونه فاعلاً مشروطاً بكونهم ناطقين ومعلقاً به وهذا محال فكذا ما علق عليه وقد كان إيراد الشرط للتبكيك والإلزام وما بينهما قوله فاسألوهم. قوله: (أو إلى ضمير فتى الخ) معطوف على قوله إليه ولا يخفى بعده لأنّ كلاً من

كبيرهم هذا مبتدأ وخبر ولذلك وقف على فعله . وما روي أنه عليه الصلاة والسلام قال لإبراهيم: «ثلاث كذبات تسمية للمعارض» كذباً لما شابهت صورتها صورته ﴿فَرَجَعُوا إِلَىٰ أَنفُسِهِمْ﴾ وراجعوا عقولهم ﴿فَقَالُوا﴾ فقال بعضهم لبعض ﴿إِنَّكُمْ أَنتُمْ الظَّالِمُونَ﴾ بهذا السؤال أو عبادة من لا ينطق ولا يضر ولا ينفع لا من ظلمتموه بقولكم إنه لمن الظالمين ﴿ثُمَّ نَكَّسُوا عَلَىٰ رُءُوسِهِمْ﴾ انقلبوا إلى المجادلة بعدما استقاموا بالمراجعة شبه عودهم إلى

فتى وإبراهيم مذكور في كلام لم يصدر بمحضر من إبراهيم عليه الصلاة والسلام حتى يعود إليه الضمير والإضراب ليس في محله والمناسب في الجواب نعم ولا مقتضى للدول عن الظاهر هنا كما قيل . وفي الدر المصون إن الكلام تم عند قوله فعله والفاعل محذوف تقديره فعله من فعله . كذا نقله أبو البقاء وعزاه للكسائي وقال إنه بعيد لأن حذف الفاعل لا يسوغ ولا يرد هذا لأن الكسائي يقول بجواز حذفه أو أراد بالحذف الإضمار وقيل أصله والفاء عاطفة وعله بمعنى لعله فخفف بحذف لامة، وهذا يعزي للفراء وهو قول مرغوب عنه ولعل الذهاب إلى هذا مع ما فيه مما مر وتفكيك النظم يراه فيه نظراً إلى أن المقصود من قوله: أنت الخ أهنت معبودات عظاماً ومن قوله فعله الخ إنها أجسام غير ناطقة ولا قادرة على دفع الضر عنها فكيف تنفع أو تضر غيرها فحاصله أهنت الآلهة العظيمة فقال لا بل كسرت الأجرام الحقيرة فجملة كبيرهم هذا إما معترضة أو حالية فتأمل . قوله: (وما روي الخ) هذا حديث صحيح أخرجه أبو داود والترمذي عن أبي هريرة رضي الله عنه^(١) وهو جواب عن سؤال مقدر على الوجه الأول تقديره إنك أولته بما ذكر لثلاث يصدر الكذب عن النبي ﷺ المعصوم وما ورد في الحديث يخالفه . لكنه على هذا كان ينبغي تقديمه على القول الأخير، ويحتمل أنه أخره للإشارة إلى الاعتراض على القول الأخير والمعارض جمع معراض وهو ما لا يكون المقصود به ظاهره ويذكر تورية وإيهاماً، ولذا ورد أن في المعارض لمندوحة عن الكذب وقد مر الكلام فيه . قوله: (وراجعوا عقولهم) مراجعة العقل مجاز عن التفكير والتدبر فالمراد بالنفس النفس الناطقة والرجوع إليها عبارة عما ذكر وقوله: فقال: بعضهم لبعض إشارة إلى أن نسبة القول إلى الجميع مجازية، وقوله: بهذا السؤال أي أنت فعلت والمقصود به التقرير والتوبيخ والإنكار وقوله: لا من ظلمتموه بالتشديد أي نسبتهم للظلم . وفيه إشارة إلى أن أنتم الظالمون يفيد الحصر الإضافي . قوله: (انقلبوا إلى المجادلة الخ) ذكر فيه الكشف أربعة أوجه مفصلة اعترض على بعضها بأنه غير مناسب لقوله أفعددون الخ ولذا اختار المصنف بعضها وترك باقيها وعبارته أي استقاموا حين رجعوا إلى أنفسهم وجاؤوا بالفكرة الصالحة ثم انتكسوا، وانقلبوا عن تلك الحالة فأخذوا

(١) هو بعض حديث أخرجه البخاري ٣٣٥٧ و٣٣٥٨ و٥٠٨٤ ومسلم ٢٣٧١ وأبو داود ٢٢١٢ والترمذي ٣١٦٦ وأحمد ٤٠٣/٢ - ٤٠٤ . والبيهقي ٣٦٦/٧ وابن حبان ٥٧٣٧ كلهم من حديث أبي هريرة .

الباطل بصيرورة أسفل الشيء مستعلياً على أعلاه وقرئ نكسوا بالتشديد ونكسوا أي نكسوا أنفسهم ﴿لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا هَلُّوْا۟ بِنَطْقُو۟نَ﴾ فكيف تأمر بسؤالها وهو على إرادة القول ﴿فَكَأَلُفْتَعْبُدُو۟نَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكُمْ شَيْئًا وَلَا يَضُرُّكُمْ﴾ إنكار لعبادتهم لها بعد اعترافهم بأنها جمادات لا تنفع ولا تضر فإنه ينافي الألوهية ﴿أَفِ لَكُمْ وِلْمًا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ تضرر منه على إصرارهم بالباطل البين وأف صوت المتضرر ومعناه قبحاً ونتاجاً واللام لبيان المتأفف له ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ قبح صنيعكم ﴿قَالُوا﴾ أخذوا في المضارة لما عجزوا عن المحاجة ﴿حِرْقُو۟هُ﴾ فإن النار أهول ما يعاقب به ﴿وَأَنْصُرُو۟ا۟ آلَ الْهَيْكَلِ﴾ بالانتقام لها ﴿إِنْ كُنْتُمْ

في المجادلة بالباطل والمكابرة وأن هؤلاء مع تقاصر حالها عن حال الحيوان الناطق آلهة معبودة مضارة منهم، أو انتكسوا عن كونهم مجادلين لإبراهيم عليه الصلاة والسلام مجادلين عنه حين نفوا عنها القدرة على النطق أو قلبوا على رؤوسهم حقيقة انتهى والتنكيس قلب الشيء بجعل أعلاه أسفله فأما أن يستعار للرجوع عن الفكرة المستقيمة في تظلم أنفسهم إلى الفكرة الفاسدة في تجويز عبادتها مع عجزها فضلاً عن كونها في معرض الألوهية، فقوله: لقد علمت معناه لم يخف علينا وعليك أنها كذلك وإنا اتخذناها آلهة مع العلم به والدليل عليه قوله: أفتعبدون الخ ولذا اختاره المصنف رحمه الله أو أنه الرجوع عن الجدال الباطل إلى الحق في قولهم لقد علمت لأنه نفي لقدرتها واعتراف بأنها لا تصلح للألوهية وسمي نكساً وإن كان حقاً لأنه ما أفادهم مع الإصرار ولكنه نكس بالنسبة لما كانوا عليه من الباطل، أو النكس مبالغة في إطرافهم خجلاً وقولهم لقد علمت لحيرتهم. أتوا بما هو حجة عليهم أو هو مبالغة في الحيرة وانقطاع الحججة واستحسن الأول وهذا أو هو رجوع عن الجدال عنه إلى الجدال معه بالباطل وهو قريب من الثاني. قوله: (شبه عودهم إلى الباطل الخ) قيل عليه أنه يضيع حينئذ قولهم على رؤوسهم. ورد بأنه من التجريد واستعمال اللفظ في جزء معناه أو من التأكيد بذكر بعض مدلوله مع أن النكس يستعمل في مطلق قلب الشيء من حال إلى أخرى لغة فذكره للتصوير والتقييح لما هم عليه وقوله: نكسوا أنفسهم أي ردوها عما كانت عليه والقراءتان شاذتان أولاهما مشددة بصيغة المجهول والثانية مخففة بصيغة المعلوم مفعوله مقدر. قوله: (وهو على إرادة القول) أي قائلين لقد الخ فهو حال من الضمير وقوله فإنه أي هذا الأمر وقوله: إصرارهم بالباطل ضمنه معنى الاعتراف ولذا عداه بالباء. وقوله: صوت المتضرر هذا أصله وهو أن يصوت به إذا تضرر من استقذار شيء كما قاله الراغب: وإليه أشار المصنف رحمه الله بقوله: قبحاً ونتاجاً أي رائحة خبيثة مستقدرة ثم صار اسم فعل بمعنى أتضرر وفيه لغات كثيرة كما في كتب اللغة وقوله المتأفف له أي المتضرر له. وقوله أخذاً أي شروعاً في فعل ما يضره من قولهم أخذ يفعل كذا إذا شرع في فعله وقوله: لما بفتح فتشديد ويجوز الكسر مع التخفيف. قوله: (فإن النار أهول) أي أعظم وأشد فاختاروها لأنه استحق أشد العقاب عندهم وإنما أفاد هذا المعنى اتحاد الشرط والجزاء. كقولهم من أدرك الصمان فقد أدرك أي أدرك مرعى عظيماً عجبياً. قوله: (إن كنتم

فَعَلِينِ ﴿١﴾ إن كنتم ناصرين لها نصرأ مؤزراً والقائل فيهم رجل من أكراد فارس اسمه هينون خسف به الأرض وقيل نمرود ﴿قَلْنَا يَنْأَرُ كُوْفِي بَرْدًا وَسَلْمًا﴾ ذات برد وسلام أي ابردي برداً غير ضار وفيه مبالغات جعل النار المسخرة لقدرته مأمورة مطيعة وإقامة كوني ذات برد مقام ابردي ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وقيل نصب سلاماً بفعله أي وسلمنا سلاماً عليه روي أنهم بنوا حظيرة بكوني وجمعوا فيها ناراً عظيمة ثم وضعوه في المنجنيق مغلولاً فرموا به فيها فقال له جبريل هل لك حاجة فقال أما إليك فلا فقال فسله ريك فقال

ناصرين) يحتمل أن يريد أن مفعوله مقدر أي فاعلين النصر ويحتمل أن الفعل المطلق كني به عن النصر أو أريد به فرد من أفرادها ولو أبقى على عمومه لكان أبلغ والمعنى إن كنتم فاعلين فعلاً ما فافعلوا النصر، والمؤزر القوي الشديد وهو تحريقه لإهانتها وكان الماضية إشارة إلى أنه ينبغي تحقيقه منهم ونسبة القول إلى الجميع، والقائل واحد لرضاهم به كما مرّ وقوله: قلنا مجاز عن أردنا لأن الإرادة سبب القول في الجملة ولأبعد في حملة على حقيقته كما قيل وقوله: ﴿ذات برد وسلام﴾ بيان لحاصل المعنى وابردي بضم الراء من باب نصر وكرم. وقوله: غير ضار لقوله: سلاماً ولذا قال ابن عباس رضي الله عنهما أنه لو لم يقله أهلكه بردها. قوله: (جعل النار المسخرة) أي المتقادة لقدرته وهو إشارة إلى أن الأمر مجاز عن التسخير كما في قوله: ﴿كونوا قردة﴾ فيه استعارة بالكناية بتشبيهها بمأمور مطيع وتخيلها الأمر والنداء والتسخير هنا هو التكوين والمجاز إنما هو في جعلها مأمورة. فما قيل إنه لو حمل القول على ظاهره والأمر على التكويني لم يكن استعارة وهم. قوله: (وإقامة كوني ذات برد مقام ابردي) لما فيه من الإجمال بكان والتفصيل بخبرها كما فصله الرضي وإفادة دوام بردها لجعلها مكوّنة منه. وقوله: حذف بصيغة المجهول أو المصدر والأول أظهر لقوله: أقيم وفي نسخة أقام فيكونان فعلين معلومين أو مصدرين وفيه إشارة إلى أن تقدير المضاف لا يتنافى المبالغة لما فيه من جعله عينه ظاهراً، ونصب سلاماً بفعل معطوف على قلنا خلاف الظاهر ولذا مرضه. والحظيرة بالطاء المعجمة محوطة معروفة. وكوثي بضم الكاف ومثلثة مقصور قرية بالعراق. وقوله: وجمعوا فيها ناراً أي حطباً وسماء ناراً لأنه يؤول إليها أو سببها أو هو بتقدير مضاف أي آلة نار ونحوه والمنجنيق آلة معروفة قيل وهو أول ما صنع منه. قوله: (فسله) أي اسأل مرادك وأمرك فالضمير للحاجة بتأويلها بما ذكر وسأل قد ينصب مفعولين وقوله: حسبي من سؤالي علمه بحالي^(١) أي يكفيني ويغنيني عن السؤال فمن بيانية مقدّمة وهذا أبلغ كما قيل:

علم الكريم بحال السائلين له منه لقاؤهم ملح مبرم الطلب...
فليس يسأل إلا من أساء به ظناً ولم يتدرّع بردة الأدب...

وهذا مقام لا يتنافى دعاء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وسؤالهم لإظهار الاحتياج وتعفير

(١) لا أصل له في المرفوع وقد ورد عن ابن عباس ما يعارضه وتقدم في سورة آل عمران.

حسبي من سؤال علمه بحالي فجعل الله ببركة قوله الحظيرة روضة ولم يحترق منه إلا وثاقه فاطلع عليه نمرود من الصرح فقال إني مقرب إلى إلهك فذبح أربعة آلاف بقرة وكف عن إبراهيم عليه السلام وكان إذ ذاك ابن ستة عشر سنة وانقلاب النار هواء مطيبة ليس ببدع غير أنه هكذا على خلاف المعتاد فهو إذن من معجزاته وقيل كانت النار بحالها لكنه تعالى دفع عنه أذاها كما ترى في السمندل ويشعر به قوله ﴿عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَأَرَادُوا بِهِ كَيْدًا﴾ مكرراً في

جبهة التضرع في تراب المذلة ولذا ورد أن الله يحب الملحدين في الدعاء وللكل مقام مقال . وقوله: ولم يحترق منه إلا وثاقه الذي ربط به تخليصاً له من ضيقه جملة حالية أي بعد دخول النار من غير تأثير فيه سوى ذلك جعلت النار روضة من رياض الجنة، ومن لم يفهم مراده قال: فعلى هذا تكون النار على حالها ولا يناسب المبالغة في تبريدها والوثاق بكسر الواو اسم مفرد ما يشد به كالحزام وليس جمع وثيقة كما توهم، وقوله: من الصرح إشارة إلى أنها عظيمة لا يمكن القرب منها وإنما تنظر من بعيد وقوله: فقال الخ أي فرأه جالساً مع ملك في رياضها فأمر بإخراجه فلما أتاه أكرمه فقال الخ. فالفاء فصيحة: وقوله: ستة عشر الأولى ست عشرة سنة. قوله: (وانقلاب النار الخ) طيبة خال من النار أو صفة هواء لأنه بمعنى الريح وهي مؤنثة وبدع بكسر فسكون بمعنى مستبعد مستغرب لاستحالة بغض العناصر إلى بعض كانقلاب الماء هواء وهو كثير وقوله: هكذا أي روضة أنيقة في أسرع وقت خلاف المعتاد وإن كان غير مستبعد أيضاً بالنسبة للقدرة الإلهية. وجعله معجزة إن كان نبياً حينئذ ظاهر وإلا فهو إرهاب وإطلاق المعجزة عليه كثير شائع لكن الظاهر الأول لأنه ظهر على يديه عليه الصلاة والسلام وقد دعاهم إلى إبطال الكفر وعبادة الأصنام فيقتضي أنه عليه الصلاة والسلام نبى قبل الأربعين. قوله: (وقيل كانت النار الخ) مرضه لمخالفته المروي وظاهر النظم وما فيه من المبالغات السالفة وقوله: ويشعر به الخ لأن تخصيصه بما ذكر يقتضي أنها ليست على غيره كذلك مع تأييده بأنه مخالف للمعتاد ومخالف ما مرّ لما روي أنهم قالوا إنه تخييل سحري فرموا فيها شيخاً فاحترق ولذا قيل إنه متعلق بسلاماً ليندفع الإشعار ظاهراً وذكر الإشعار لأنه مفهوم لقب غير معتبر. وأما قوله: إنه لم ينقل أن البرد أضربه بل النار كما مرّ فغني عن الرد وقد قيل إنه إذا تعلق بسلاماً فالإشعار بحاله لكون مؤذاهما واحداً إذ لم يرد تعميم البرد وتخصيص السلام. وقيل إنه تعالى نزع منها طبيعة الحرّ والإحراق وأبقاها على الإضاءة والإشراق ولا بعد فيه فإنهما خارجان عن حقيقة النار. قوله: (كما ترى في السمندل) وفي نسخة السمندر بالراء وفي أخرى السمند وهي لغات فيه لتلاعبهم فيه لأنه معرب وهو طائر أو ودوية كالفأر لا تحرقها النار ويجعل من ريشها أو وبرها مناديل ولا تحرقها النار ووقع في الشعر الفارسي سمندر بالراء فهي أعجمية وما عداه تعريب، ووقع في بعض نسخ عين الحياة سنندل بدون ميم ولصاحب القاموس رحمه الله تعالى فيه خبط في مواد ليس هذا محل تفصيله. قال ابن خلكان ومثله السرفوت وهي دوية تعيش في فون الزجاج ولابن صابر فيه:

إضراره ﴿فَجَعَلْنَاهُمْ الْأَخْسَرِينَ﴾ أخسر من كل خاسر لما عاد سعيهم برهاناً قاطعاً على أنهم على الباطل وإبراهيم على الحق وموجباً لمزيد درجته واستحقاقهم أشد العذاب ﴿وَجَنَّتْهُ وُلُوطًا إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا لِلْعَالَمِينَ﴾ أي من العراق إلى الشام وبركاته الهامة إن أكثر الأنبياء بعثوا فيه وانتشرت في العالمين شرائعهم التي هي مبادي الكمالات والخيرات الدنيوية والدنيوية وقيل كثرة النعم والنخصب الغالب. روي أنه عليه السلام نزل بفلسطين ولوط عليه السلام بالمؤتفكة وبينهما مسيرة يوم وليلة ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً﴾ عطية فهي حال منهما أو ولد ولد أو زيادة على ما سأل وهو إسحق فتختص يعقوب ولا بأس به للقرينة ﴿وَكُلًّا﴾ يعني الأربعة ﴿جَعَلْنَا صَالِحِينَ﴾ بأن وفقناهم للصلاح وحملناهم عليه فصاروا كاملين ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أئِمَّةً﴾ يقتدى بهم ﴿يَهْدُونَ﴾ الناس إلى الحق ﴿بِأَمْرِنَا﴾ لهم بذلك وإرسالنا إياهم حتى صاروا مكملين ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ﴾ ليحثوهم عليه فيتم كما لهم بانضمام العمل إلى العلم وأصله أن تفعل الخيرات ثم فعلا الخيرات ثم فعل الخيرات وكذا قوله ﴿وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ﴾ وهو من عطف الخاص على العام

نسج داود لم يفد صاحب الفا ر وكان الفخار للعنكبوت...

وبقاء السمند في لهب الننا ر مزيل فضيلة الياقوت...

قوله: (عاد سعيهم الخ) بيان وتفسير لكونهم أخسر من كل خاسر ومزيد درجته رفعته في الدنيا والآخرة وهم لخسرانهم لهم أشد العذاب في الدارين. وقوله تعالى إلى الأرض متعلق بنجينا لتضمنه معنى الإيصال أو الإخراج. وعموم البركات من قوله للعالمين ومرض تفسير البركات بالنعم الدنيوية لأن الأول أظهر وأنسب بحال الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ولم يقل باركانها للمبالغة بجعلها محيطة بها، وفلسطين كورة فيها بيت المقدس ولوط عليه الصلاة والسلام ابن أخي إبراهيم عليه الصلاة والسلام وقيل ابن عمه. قوله: (عطية) لأنه من نقله بمعنى أعطاه وقد قيل إنه مصدر كالعافية منصوب بوهبنا لأنه مصدره معنى ولا لبس للقرينة الحالية المعنوية العقلية لاختصاص معناها به على التفسيرين الأخيرين. قوله: (فصاروا كاملين) يشير إلى أن ذكر الصلاح الذي خلقوا عليه لما يلزمه من الكمال اللائق بهم وإلا فالأنبياء عليهم الصلاة والسلام لا يمدحون بالصلاح ولذا قيل في مثله إنه لمدح الصفة وقوله الناس بيان لمتعلقه المحذوف والضمير في يحثوهم وكمالهم للناس. قوله: (وأصله أن تفعل الخيرات الخ) وإنما كان كذلك لأن كل مصدر ذكر له معمول فهو بتأويل أن والفعل وإذا أول به عمل عمله فينون ويذكر معموله ثم يخفف بحذف التنوين ويضاف لمعموله، وأن تفعل بالبناء للمجهول ورفع الخيرات فالمصدر مصدر المجهول والخيرات في قوله فعلا الخيرات مرفوعة أيضاً على القيام مقام فاعله وكون المصدر يكون مبنياً للمفعول رافعاً لثابته مختلف فيه فأجاز ذلك الأخفش قال المعرب: والصحيح منعه فليس ما اختاره الزمخشري كالمصنف بمختار، والذي ذكره المصنف كما في الكشف بيان لأمر مقرر في النحو والداعي لذكره هنا أن فعل الخيرات

للتفضيل وحذف تاء الإقامة المعوضة من إحدى الألفين لقيام المضاف إليه مقامها ﴿وَكَاثِرًا لَنَا عَدِيدِينَ﴾ موحدين مخلصين في العبادة ولذلك قَدِمَ الصلة ﴿وَلَوْطًا ءَايَنْتَهُ حُكْمًا﴾ حكمة أو نبوة أو فصلاً بين الخصوم ﴿وَعِلْمًا﴾ بما ينبغي علمه للأنبياء ﴿وَنَجِيْنَةً مِنَ الْقَرْيَةِ﴾ قرية سدوم ﴿الَّتِي كَانَتْ تَعْمَلُ الْفَجْرِيَّتْ﴾ يعني اللواطه وصفها بصفة أهلها أو أسندها إليها على

بالمعنى المصدرى ليس موحى إنما الموحى أن تفعل ومصدر المبني للمجهول والحاصل بالمصدر كالمترادفين، وأيضاً الموحى عام للأنبياء عليهم الصلاة والسلام وأمهم فلذا بني للمجهول فما قيل تبعاً لما في البحر في وجهه أنّ فعل الخيرات ليس من الأحكام المختصة بالموحى إليهم بل عام لهم ولأمهم فلذا بني الفعل للمجهول وإنه يرد عليه أنّ فاعل المصدر محذوف فيجوز تقديره عاماً كفعل المكلفين الخيرات فلا حاجة إلى تطويل المسافة إلا أن يقال قدره به لأنّ أوحى يستعمل مع أن والفعل فالموحى لا يكون نفس الفعل الذي هو معنى صادر عن فاعله بل ألفاظ دالة عليه ذهول عما أراد، وإذا ظهر المراد سقط الإيراد وقوله: للتفضيل كعطف جبريل على الملائكة وقد مرّ بيانه.

تنبيه: قال الحلبي: ردّاً على أبي حيان الذي يظهر أنّ الزمخشري لم يقدر ما ذكر لما قاله بل لأنّ الفعل لا يوحى وإنما يوحى قول الله: لهم افعلوا الخيرات (قلت) تأويله لا يؤدّي معنى ما قاله فالظاهر أنّ المصدر هنا للأمر كضرب الرقاب كما أشار إليه المصنف بقوله: ليحسبهم فاعرفه. قوله: (وحذف تاء الإقامة المعوضة النخ) قال النحاة مصدر الأفعال والاستفعال من المعتل العين نحو أقام واستقام إقامة واستقامة. أصلهما أقوام واستقوام فاعل بقلب واوه ألفاً بعد نقل حركتها لما قبلها وحذف أحد ألفيه لالتقاء الساكنين وهل المحذوف الأولى أو الثانية مذهبان وعوض عنها التاء ومذهب الفراء جواز ترك التعويض بشرط الإضافة ليكون المضاف إليه ساداً مسدها كما ذكره المصنف رحمه الله. ومذهب سيبويه الجواز مطلقاً والسماع يشهد له لوروده بدون الإضافة والذي حسنه هنا مشاكلة قوله: إثناء الزكاة. قوله: (وحددين مخلصين النخ) أما الإخلاص في العبادة فيفهم من تقديم معمولها عليها وأما التوحيد فلازم له لأنّ من لا يعبد غير الله موحد له أو على إدخال الإيمان في العبادة لأنها رأسها، ولو طأ منصوب على الاشتغال وجوز فيه نصبه باذكر مقدّر أو جملة أتيناها جملة مستأنفة وفسر الحكم بالحكمة وهي ما يجب فعله كما في الكشاف، أو بالنبوة لأنّ النبي ﷺ حاكم على أمته أو بمعناه المعروف. قوله: (قرية سدوم) هي قرية قوم لوط عليه الصلاة والسلام وقيل قراهم كانت سبعاً فعبّر عنها ببعضها لأنها أشهرها والمشهور عند أهل اللغة أنه بالذال المهملة وقد روي بالذال المعجمة وقيل: إنه اسمها قبل التعريب فعربت بإبدالها دالاً مهملة وذكر أهل الأخبار أنه اسم ملك سميت به القرية لقوله:

لأعظم فجرة من أبي رغال وأجور في الحكومة من سدوم...

قوله: (يعني اللواطه) عينها لأنها أشنع أفعالهم وبها استحقوا الإهلاك ولذا ذهب بعض

حذف المضاف وإقامتها مقامه وبدل عليه ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمَ سَوْءٍ فَسِيقِينَ﴾ فإنه كالتعليل له ﴿وَأَدْخَلْنَاهُ فِي رَحْمَتِنَا﴾ في أهل رحمتنا أو في جنتنا ﴿إِنَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ الذين سبقت لهم منا الحسنى ﴿وَنُوحًا إِذْ نَادَى﴾ إذ دعا الله على قومه بالهلاك ﴿مَنْ قَبْلِي﴾ من قبل المذكورين ﴿فَأَسْتَجِبْنَا لَهُ﴾ دعاه ﴿فَنَجَّيْنَاهُ وَأَهْلَهُ مِنَ الْكَرْبِ الْعَظِيمِ﴾ من الطوفان أو أذى قومه والكراب الغم الشديد ﴿وَنَصْرْنَاهُ﴾ مطاوعه انتصر أي جعلناه منتصراً ﴿مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمَ سَوْءٍ فَأَغْرَقْنَاهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ لاجتماع الأمرين تكذيب الحق والانهماك في الشر فإنهما لم يجتمعا في قوم إلا وأهلكهم الله تعالى ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَخْتَصِمَانِ فِي

الفرعاء إلى رمي اللوطي منكساً من مكان عال وطرح الحجارة عليه كما فعل بهم والجمع باعتبار تعدد المواد وقوله: وصفها أي القرية بصفة أهلها وهو عمل الخباث لأنهم العاملون لا هي يشير إلى أنه نعت سببي. كرجل زنى غلامه ولو جعل الإسناد مجازياً بدون تقدير أو القرية مجازاً عن أهلها جاز أيضاً، ولما قام المضاف وهو ضمير مقام الفاعل ارتفع واستتر وجعل قوله: أنهم الخ دليلاً على التقدير غير مسلم لأنه مشترك بين الوجوه فتأمل. قوله: (كالتعليل له) أي لقوله: تعمل الخباث لا لقوله نجينا كما قيل وقوله في أهل رحمتنا فالإدخال بمعنى جعله في جملتهم وعدادهم فالظرفية مجازية وأما إذا أريد بالرحمة الجنة فالظرفية حقيقية لكن إطلاق الرحمة عليها مجاز كما في حديث الصحيحين قال الله عز وجل: ﴿لِلْجَنَّةِ أَنْتَ رَحْمَتِي أَرْحَمُ بِكَ مِنْ أَشْيَاءِ مِنْ عِبَادِي﴾^(١) قوله: سبقت لهم منا الحسنى أي قدر لهم التوفيق للعمل الصالح، وقوله: ونوحاً أي اذكر قصة نوح عليه الصلاة والسلام وإذ يتعلق بالمضاف المقدر أو بدل من نوح بدل اشتمال إن لم يقدر، ودعاء نوح بالطوفان وقوله لا تذر الخ وطلب خلاصه منهم فلذا قال فنجيناه. قوله: (مطاوعه انتصر) أي جعلناه منتصراً وفي نسخة مطاوع انتصر فهو يفتح الواو وكذا وقع في الكشاف تفسيره بما ذكر فقال الشراح يعني إنه عدى بمن كما عدى انتصر بها وفي الأساس نصره الله على عدوه ومن عدوه وانتصر منه وفي المطلع معناه منعناه وحميناه منهم بإغراقهم، وتخليصه يعنون أنه إذا تعدى كمطاوعة بمن دل على وقوع النصر بجعله منتصراً منهم لعدم تخلف مطاوعه عنه لا على مجرد الإعانة كما إذا تعدى بعلى فما قيل إنه إنما جعل مطاوعه لأنه تعالى أخبر أنه استجاب له دعاه وكان من دعائه عليه الصلاة والسلام طلب الانتصار فناسب أن يكون المراد بالنصر هنا ما يطاوعه الانتصار، وقوله: جعلناه الخ فسر من لاقتضاء معنى المطاوعة ذلك لا لتوجيه تعديه بمن كما ظن فلا محصل له. وما ذكره القائل مما اتفق عليه شراح الكشاف. قوله: (تكذيب الحق) هو معنى قوله كذبوا الخ والانهماك في الشر من قوله قوم سوء والحرث

(١) هو بعض حديث أخرجه البخاري ٤٨٥٠ ومسلم ٢٨٤٦ ح ٣٦، والترمذي ٢٥٦١ وأحمد ٤٥٠/٢ وعبد الرزاق ٢٠٨٩٣ وابن حبان ٧٤٤٧ والطبري ١٧٠/٢٦. ١٧١ كلهم من حديث أبي هريرة.

أَلْحَرْثُ ﴿ فِي الزَّرْعِ وَقِيلَ فِي كَرْمٍ تَدَلَّتْ عُنَاقِيدُهُ ﴾ إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوَرِ ﴿ رَعْتَهُ لَيْلًا وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ﴾ لِحُكْمِ الْحَاكِمِينَ وَالمُتَحَاكِمِينَ إِلَيْهِمَا عَالَمِينَ ﴿ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ ﴾ الضمير للحكومة أو الفتوى وقرئ فأفهمناها روي أن داود أمر بالغنم لصاحب الحرث فقال سليمان وهو ابن إحدى عشرة سنة غير هذا أرفق بهما فأمر بدفع الغنم إلى أهل الحرث فينتفعون بألبانها وأوبارها وأشعارها والحرث إلى أرباب الغنم يقومون عليه حتى يعود إلى ما

الزرع وأما جعله بمعنى الكرم فلعله مجاز على التشبيه بالزرع وقوله رعته ليلاً تفسير للنفس والهمل رعي النهار وقوله: لِحُكْمِ الْحَاكِمِينَ مثنى وكذا المتحاكمين أو جمع لقوله: غنم القوم وهذا توجيه لضمير الجمع في قوله لِحُكْمِهِمْ وصاحب الحرث وإن لم يسبق له ذكر لكنه مفهوم من ذكر الحرث فإن قلت كيف تجوز إضافة المصدر أي الحكم إلى الحاكم والمحكوم له والمحكوم عليه دفعة وإضافة المصدر أما إلى الفاعل أو إلى المفعول، قلت قالوا: إن الإضافة اختصاصية بقطع النظر عن العاملية والمعمولية والمعنى الحكم الواقع بينهم أو الحكم هنا بمعنى القضية وليس مصدراً وإنما يرد السؤال إذا كان مصدراً قصد إضافته إلى معموله. قوله: (الضمير للحكومة أو الفتوى) المفهومين من السياق وقوله أمر وقع في نسخة حكم قيل ولعل قيمتها كانت مساوية لما نقص من الزرع وقوله: وأوبارها وقع في نسخة أولادها. والقيام على الزرع بالسقي ونحوه واعلم أن الجصاص قال في أحكام القرآن من الناس من ذهب إلى أنها إذا أفسدت زرع رجل ليلاً ضمن وإن أفسدته نهاراً لم يضمن وأصحابنا لا يرون الضمان مطلقاً إذا لم يكن صاحب الغنم هو الذي أرسلها واحتج الأولون بهذه القصة لإيجابهما الضمان وبما روي عنه ﷺ من أن ناقة البراء دخلت حائط رجل فأفسدته فقاضى على أهل الأموال أي البساتين بحفظها بالنهار وعلى أهل المواشي بحفظها بالليل^(١) وهو حديث مضطرب. وما في هذه القصة لا يوافق شرعنا فهو منسوخ بحديث

(١) أخرجه أبو داود ٣٥٦٩-٣٥٧٠ وابن ماجه ٢٣٣٢ والدارقطني ١٥٥/٣ والبيهقي ٣٤٢/٨ ومالك ٧٤٧/٢.

٧٤٨ ١٠٧/٢ وابن حبان ٦٠٠٨ والحاكم ٤٧/٢-٤٨ والطحاوي ٢٠٣/٣ كلهم من حديث حرام بن سعد بن محيصة.

قال الحافظ في تلخيص الحبير ٨٦/٤: ومداره على الزهري، واختلف عليه، فقيل هكذا وهذه رواية الموطأ، وكذلك رواية الليث عن الزهري عن ابن محيصة لم يسمه: أن ناقة، ورواه معن بن عيسى عن مالك فزاد فيه عن جده محيصة، ورواه معمر عن الزهري عن حرام عن أبيه ولم يتابع عليه، أخرجه أبو داود وابن حبان، ورواه الأوزاعي، وإسماعيل بن أمية وعبد الله بن عيسى كلهم عن الزهري، عن حرام عن البراء، وحرام لم يسمع من البراء: قاله عبد الحق تبعاً لابن حزم ورواه النسائي من طريق محمد بن أبي حفصة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن البراء ورواه ابن عيينة عن الزهري عن حرام وسعيد بن المسيب أن البراء، ورواه ابن جريج عن الزهري أخبرني أبو أمامة بن سهل: أن ناقة للبراء، ورواه ابن أبي ذئب عن الزهري: قال: بلغني أن ناقة للبراء اهـ.

كان ثم يترادان ولعلهما قالوا اجتهاداً والأول نظير قول أبي حنيفة في العبد الجاني والثاني مثل قول الشافعي بغرم الحيلولة في العبد المغصوب إذا أبق وحكمه في شرعنا عند الشافعي وجوب ضمان المتلف بالليل إذ المعتاد ضبط الدواب ليلاً. وكذلك قضى النبي ﷺ لما دخلت ناقة البراء حائطاً وأفسدته فقال: «على أهل الأموال حفظها بالنهار وعلى أهل الماشية

جرح العجماء جبار^(١) ولا تقييد فيه بليل أو نهار وأسباب الضمان لا تختلف ليلاً أو نهاراً وأما حديث البراء رضي الله عنه فيجوز أن يكون أرسلها كما يجوز في هذه القصة أن يكون كذلك. ومن الناس من قال: حكمها كان نصاً لا اجتهاداً ويكون ما أوحى به لسليمان عليه الصلاة والسلام كان ناسخاً لحكم داود عليه الصلاة والسلام. وقوله: ففهمناها سليمان لا يدل على أنه اجتهاد انتهى محصله. وذكر القرافي في قواعده وابن القيم في المعالم أن هذا موافق لشرعنا وهو ظاهر ما في الكشف وهو حنفي ثقة فلا يرد عليه نقض بما ذكر.

قوله: (اجتهاداً) وفي نسخة بالاجتهاد وهذا عند من يجوز الاجتهاد للأنبياء عليهم الصلاة والسلام كما بين في الأصول وارتضى المصنف رحمه الله لكونه اجتهاداً منهما لأنه لو كان وحياً لما جاز لسليمان عليه الصلاة والسلام مخالفته، وأن الظاهر أن سليمان عليه الصلاة والسلام لم يكن نبياً في ذلك السن لكن صاحب الكشف رده بأن الحمل على أنهما اجتهادا وكان اجتهاد سليمان عليه الصلاة والسلام أشبه بالصواب أو هو الصواب باطل لأنه نقض لحكم داود عليه الصلاة والسلام والاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد فدل على أنهما جميعاً حكما بالوحي، أو كان حكم سليمان عليه الصلاة والسلام بالوحي وحده، وهو غير وارد لأن عدم نقض الاجتهاد بالاجتهاد إن أراد به نقضه باجتهاد غيره حتى يلزم تقليده به فليس ما نحن فيه منه وإن أراد باجتهاد نفسه ثانياً وهو عبارة عن تغير اجتهاده لظهور دليل آخر فهو غير باطل بدليل أن المجتهد قد ينقل عنه في مسألة، قولان كمذهب الشافعي القديم والجديد، ورجوع الصحابة رضي الله عنهم إلى آراء بعضهم وهم مجتهدون. وأما الجواب بأنه وقع في شريعة غيرنا ورده بأنه قص من غير إنكار فهو شرع لنا فتعسف لا حاجة له، وأما الجواب باحتمال نقض داود عليه الصلاة والسلام حكمه الاجتهادي بالوحي ف قريب منه لأن المعترض إنما اعترض على كونهما اجتهادين فكيف يجاب بما ذكر. قوله: (والأول) أي حكم داود عليه الصلاة والسلام بدفع الغنم لصاحب الزرع يشير إلى ما في الكشف من قول أبي حنيفة رحمه الله بأن العبد إذا جنى على النفس فإنه يلزم المولى دفعه له أو فداؤه. وعند الشافعي رحمه الله يبيعه في ذلك أو يفديه ولعل قيمة الغنم كانت بمقدار نقص الحرث. قوله: (والثاني) أي حكم سليمان عليه الصلاة والسلام بما مر نظيره قول الشافعي رحمه الله فيمن غصب عبداً فأبق عنده فإنه يضمن القيمة للغاصب يتنفع بها

(١) هو بعض حديث أخرجه البخاري ٦٩١٢، ومسلم ١٧١٠ ح ٤٥، وأبو داود ٣٠٨٥، والترمذي ١٣٧٧، والنسائي ٤٥/٥-٤٦، وابن ماجه ٢٦٧٣، وأحمد ٢/٢٢٨-٣٨٢، والدارقطني ٣/١٥١، والبيهقي ٤/١٥٥ والشافعي ١/٢٤٨، وابن أبي شيبة ٩/٢٧٢ والطحاوي ٣/٢٠٣ كلهم من حديث أبي هريرة.

حفظها بالليل» وعند أبي حنيفة لا ضمان إلا أن يكون معها حافظ لقوله ﷺ «جرح العجماء جبار» ﴿وَكَلَّأْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ دليل على أن خطأ المجتهد لا يمدح فيه وقيل على أن كل مجتهد مصيب وهو يخالف مفهوم قوله تعالى فهمنها ولو لا النقل لاحتمل توافقهما على أن قوله فهمنها لإظهار ما تفضل عليه في صغره ﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُدَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ﴾ يقدسن الله معه إما بلسان الحال أو بصوت يتمثل له أو بخلق الله فيها وقيل يسرن معه من

لأنه حال بينه وبين الانتفاع بعبده فإذا ظهر ترادا وقوله وحكمه أي حكم ما نحن فيه من إتلاف المواشي ما ذكر. وقد علمت ما فيه مما نقلناه عن الجصاص وما ذكره من الحديث وأن روي في السنن لكنه فيه اضطراب وفي رجال سنده كلام مع أنه محمول على أنه أرسلها كما مر فلا دليل فيه والحائط هنا بمعنى البستان والأموال البستاتين كما مر وقوله: جرح العجماء جبار^(١) رواه الشيخان والعجماء البهيمة سميت به لعدم نطقها وجبار بمعنى هدر غير مضمون وجرحها جنائيتها وبقية الكلام فيه مفصلة في كتب الفقه والحديث. قوله: (دليل على أن خطأ المجتهد لا يمدح فيه) أي في اجتهاده أو في كونه مجتهداً والدلالة بناء على ما مرّ أما إذا كان بوحى والثاني ناسخ للأول فلا دلالة فيه وهذا بناء على أن كل مجتهد ليس بمصيب. قوله: (وقيل على أن كل مجتهد مصيب) أي قيل إن الآية دليل على هذا القيل إذ هي تدل بظاهرها على أنه لا حكم لله في هذه المسألة قبل الاجتهاد وأن الحق ليس بواحد فكذا غيرها إذ لا قائل بالفصل إذ لو كان له فيها حكم تعين وهذا مذهب المعتزلة، كما بين في الأصول وردّه المصنف رحمه الله بأن مفهوم قوله: فهمنها سليمان لتخصيصه بالفهم دون داود عليه الصلاة والسلام يدل على أنه المصيب للحق عند الله ولولاه لما كان لتخصيصه بالفهم معنى، والمستدلون يقولون إن الله لما لم يخطئه دل على أن كلاً منهما مصيب وتخصيصه بالتفهيم لا يدل على خطأ داود عليه الصلاة والسلام لجواز كون كل مصيباً ولكن هذا أرفق وذلك أوفق بالتحريض على التحفظ عن ضرر الغير فلذلك استدل بهذه الآية كل فكلما لم يعلم حكم الله فيها لم يعلم تعين دلالتها، والمصنف ممن يستدل بالمفهوم وأما غيره فيقول إنه قد يستدل به إذا اعتضد بقرائن الأحوال كما هو هنا ولا يرد أنه لا يعمل به إذا عارض المنطوق لأنه ليس في المنطوق تصويب حكم داود عليه الصلاة والسلام، فتأمل. قوله: (ولو لا النقل) السابق في تخالف داود وسليمان لاحتمل أنهما اتفقا على حكم واحد، ويحمل قوله: فهمنها سليمان على أن تخصيصه بالفهم لإظهار ما تفضل الله به عليه في صغر سنه لا لأن داود لم يفهم بل لأنه أجل من أن يمدح بالفهم. وقوله: ما تفضل بالتاء الفوقية وصيغة المجهول أي ما تفضل الله به عليه. ويحتمل قوله: توافقهما أن يكون معناه توافق المنطوق والمفهوم والظاهر الأول. قوله: (يقدسن الله معه) إشارة إلى ترجيح كون الظرف مقدماً من تأخير وكانت معه للتخصيص للإشارة إلى أنه مخصوص به وهو ظاهر على الوجه الأول وكأنه إشارة لمرجوحية الأول لأنه لا وجه لتقييد

السباحة وهو حال أو استئناف لبيان وجه التسخير ومع متعلقة بسخرنا أو يسجن ﴿وَالطَّيْرَ﴾ عطف على الجبال أو مفعول معه وقرئ بالرفع على الابتداء أو العطف على الضمير على ضعف ﴿وَكُنَّا فَاعِلِينَ﴾ لأمثاله فليس بيدع منا وإن كان عجيباً عندكم ﴿وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُؤِينَ﴾ عمل الدرع وهو في الأصل اللباس قال:

البس لكل حالة لبوسها إما نعيمها وإما بوسها...

قيل: كانت صفائح فحلقتها وسردها ﴿لَكُمْ﴾ متعلق بعلم أو صفة لللبوس ﴿لِيُحَصِّنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ﴾ بدل منه بدل الاشتمال بإعادة الجار والضمير لداود عليه السلام أو لللبوس وفي قراءة ابن عامر وحفص بالثاء للصنعة أو لللبوس على تأويل الدرع وفي قراءة أبي بكر ورويس بالنون لله عز وجل ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ﴾ ذكر أمر أخرجه في صورة الاستفهام

تسيح لسان الحال بتلك المعية ولا بقوله: (بالعشي والإسراق في سورة ص) إن لم يرد به العموم ولا يلائمه قوله الآتي وإن كان عجيباً عندكم كما لا يخفى وقوله يتمثل أي يظهر له من جانبها وإن لم يكن منها وعلى ما بعده هو منها. ومرض القول بكونه بمعنى السير لمخالفته للظاهر والمشدد بهذا المعنى لم يذكره أهل اللغة. وقوله على الابتداء أي وحذف الخبر وهو مسخرات والضعف للعطف على الضمير المستتر دون فاصل. قوله: (لأمثاله) يريد أنه تذييل لما قبله كقوله تعالى: إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة وكذلك يفعلون ومتعلقه عام لا خاص، وقوله فليس بيدع أي عجيب لسبق أمثاله. وعمل الدرع تفسيراً صنعه اللبوس بفتح اللام صفة بمعنى الملبوس كركوب بمعنى مركوب. قوله:

(البس لكل حالة لبوسها إما نعيمها وإما بوسها)

هو من شعر لنهيس وله قصة مذكورة في أمثال الميداني يعني استعد لكل أمر بما يشاكلة ويلائمه وقوله كانت أي الدروع. وقوله: فحلقتها بالتشديد أي جعلها حلقاتاً. وسردها إدخال الحلق بعضها في بعض وإذا تعلق لكم بعلم فالمراد أن تعليمها لأجل نفعكم. قوله: (بدل منه بدل الاشتمال) سواء تعلق بعلم أو كان صفة لبوس لكنه إذا لم يكن الضمير لها يحتاج لتقديره أي ليحصنكم به والضمير لداود عليه الصلاة والسلام على قراءته بالياء التحتية وكذا على ما بعده والدرع مؤنث سماعي وأبو بكر هو شعبة أحد رواة القراءات السبعة كرويس بالراء والواو والسين المهملة على صيغة التصغير ووقع في نسخة ورش وهو تحريف من النساخ، والبأس الحرب ويحتمل أن يقدر فيه مضاف أي من آلة بأسكم كالسيف. قوله: (ذلك) هو مفعول شاكرون، وأخرجه بمعنى أتى به، وقوله في صورة الاستفهام لأن المقصود به ما ذكره والاستفهام الحقيقي غير جائز على الله، وكون الاستفهام للتوبيخ والتقريع ظاهر لما فيه من الإيماء إلى التقصير في الشكر، وأما المبالغة فلدلالة الاستفهام بأنه مستحق للوقوع بدون أمر فسأل عنه هل وقع ذلك الأمر اللازم الوقوع أم لا. لا لأنها تدل على طلب الدوام والثبوت بخلاف صيغة الأمر لأن هذا ليس من الاستفهام بل من دخول هل على الاسم مع اقتضائها

للمبالغة والتفريع ﴿وَلُسَيْنَنَّ﴾ وسخرنا له ولعل اللام فيه دون الأول لأن الخارق فيه عائد إلى سليمان نافع له وفي الأول أمر يظهر في الجبال والطير مع داود بالإضافة إليه ﴿الرَّيْحَ عَاصِفَةً﴾ شديدة الهبوب من حيث إنها تبعد بكرسيه في مدة يسيرة كما قال غدوها شهر ورواحها شهر وكانت رخاء في نفسها طيبة وقيل كانت رخاء تارة وعاصفة أخرى حسب إرادته ﴿تَجْرِي بِأَمْرِهِ﴾ بمشيئته حال ثانية أو بدل من الأولى أو حال من ضميرها ﴿إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي بَرَكْنَا فِيهَا﴾ إلى الشام وراحاً بعد ما سار به منه بكرة ﴿وَكُنَّا بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمِينَ﴾ فنجره على ما تقتضيه الحكمة ﴿وَمِنَ الشَّيْطَانِ مَن يَغْوُصُونَ لَوًّا﴾ في البحار ويخرجون نفائسها ومن عطف على الريح أو مبتدأ خبره ما قبله وهي نكرة موصوفة ﴿وَيَعْمَلُونَ عَمَلًا دُونَ ذَلِكَ﴾ ويتجاوزون ذلك إلى أعمال آخر كبناء المدن والقصور واختراع الصنائع الغريبة

للفعل وعبرة المصنف رحمه الله لا تدل عليه لأن ما ذكره نكتة لمطلق الاستفهام، وفي المفتاح هل لطلب الحكم بالثبوت والانتفاء وهما يتوجهان إلى الصفات دون الذوات ولا استدعائه للتخصيص بالاستقبال اقتضى الصفات لأن الذوات لا تختص بزمان لاستواء نسبتها إلى الجميع وإذا كان لهل مزيد اختصاص بالأفعال كان هل أنتم شاكرون أدخل في الأنبياء عن طلب الشكر من أفانتم شاكرون ومن فهل تشكرون لاقتضاء المقام لعدم التجدد وكان دخولها على الاسم التي في حيزها فعل قبيحاً. قوله: (وسخرنا له) يشير إلى أن متعلقه مقدر بما ذكر وهذا على قراءة نصب الريح وأما على رفعه فهو مبتدأ وخبر وقوله: ولعل اللام فيه أي في قوله سليمان عليه الصلاة والسلام دون الأول وهو قوله: مع داود لأن كلاً وإن كان معجزاً خارقاً لكن هذا ونفعه مختص بسليمان عليه الصلاة والسلام فأتى باللام الدالة على النفع والاختصاص وأما تسخير الجبال المسبحة والطير فإنما هو أمر كان مع داود عليه الصلاة والسلام مضافاً إليه وإن لم يكن يختص به ولم يعد عليه نفع ومنه ولا غبار في كلامه كما توهم. قوله: (من حيث إنها الخ) جواب عن أنها وصفت بأنها عاصفة هنا وقد وصفت بأنها رخاء أي طيبة لينة في محل آخر وهما متنافيان فأجاب بأنها رخاء في نفسها عاصفة باعتبار قطعها المسافة كقطع العاصفة فيكون هذا أمراً خارقاً أيضاً. أو أنه باعتبار حالين وهذا مثل ما مر في العصا وسيأتي تفسير رخاء أيضاً بمنقادة وهو جواب آخر ولم يذكره لتكرره مع قوله تجري بأمره. وقوله: بمشيئته أي على وفق إرادته أوله به لأنها لا تؤمر. وقوله ثانية إشارة إلى أن عاصفة حال أيضاً. وقوله: أو بدل لأن الجملة قد تبدل من المفرد. والرواح وقت الزوال وقوله به ذكره باعتبار أن الريح هواء وقوله: فنجزه الخ إشارة إلى أنه كناية عما ذكر لأنه المناسب للتذييل. قوله: (وهي نكرة موصوفة) أي على الوجهين وجمع ما بعدها نظراً للمعنى وحسنه تبيينه بجمع مقدم، ولم يجعلها موصولة لأنه لا عهد هنا وكون الموصولة قد تكون للعهد الذهني خلاف الظاهر. قوله: (ويتجاوزون ذلك إلى أعمال آخر) دون بمعنى غير هنا فهي تفيد أنهم تجاوزوا ذلك إلى غيره وقوله أعمال إشارة إلى أن تنوين عملاً للتكثير.

لقوله تعالى: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِبٍ وَتَمَائِيلٍ﴾ ﴿وَكُنَّا لَهُمْ حَافِظِينَ﴾ أن يزيغوا عن أمره أو يفسدوا على ما هو مقتضى جباتهم ﴿وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الضُّرُّ﴾ بأنني مسني الضر وقرئ بالكسر على إضمار القول أو تضمين النداء معناه والضر بالفتح شائع في كل ضرر وبالضم خاص بما في النفس كمرض وهزال ﴿وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّحِيمِينَ﴾ وصف ربه بغاية الرحمة بعدما ذكر نفسه بما يوجبها واكتفى بذلك عن عرض المطلوب لطفاً في السؤال وكان رومياً من أولاد عيص بن إسحق واستنبأه الله وأكثر أهله وماله وابتلاه الله بهلاك أولاده بهدم بيت عليهم وذهاب أمواله والمرض به بدنه ثماني عشرة سنة أو ثلاث عشرة سنة أو سبعا وسبعة أشهر وسبع ساعات روي أن امرأته ما خير بنت ميثا بن يوسف أو رحمة بنت إفرائيم بن يوسف قالت له يوماً لو دعوت الله فقال: كم كانت مدة الرخاء فقالت ثمانين سنة فقال: استحيي من الله أن أدعوه وما بلغت مدة بلائي مدة رخائي ﴿فَأَسْتَجِبْنَا لَهُمُ فَكَشَفْنَا مَا بِهِمْ مِنْ ضُرِّهِمْ﴾ بالشفاء من مرضه ﴿وَوَاعَيْنَاهُ أَهْلَهُ وَوَعَيْنَاهُمْ مَعَهُمْ﴾ بأن ولد له ضعف ما كان أو أحيى ولده وولد له منهم نوافل ﴿رَحْمَةً مِّنْ عِنْدِنَا وَذَكَرِيَّ لِلْعَالَمِينَ﴾ رحمة على أيوب وتذكرة لغيره من العابدين ليصبروا كما صبر فينا بوا كما أئيب أو لرحمتنا للعبادين فإننا نذكرهم بالإحسان ولا ننساهم ﴿وَإِسْمَاعِيلَ وَإِدْرِيسَ وَذَا الْكِفْلِ﴾ يعني الياس وقيل يوشع

والصنائع الغربية، كالزجاج وغيره من النقوش والتصاوير. قوله: (على ما هو مقتضى جلاتهم) أي خلقتهم وطبيعتهم لأنه سخر له كفرتهم ومردتهم. وقوله: على إضمار القول أي قائلاً أي وهذا مذهب للنحاة شائع في أمثاله والمذهب الآخر أن يعمل فيه النداء لتضمنه معنى القول وإليه أشار بقوله أو تضمين الخ. قوله: (وصف ربه بغاية الرحمة) إشارة إلى ما في أمالي ابن عبد السلام من أنه لا مشاركة بين الله وغيره في صفة الرحمة بحسب الحقيقة لأن رحمة الخلق انعطاف قلبي ورحمة الله إما الأنعام الحقيقي أو إرادته. فوجهه بأن المراد وصفه تعالى بغاية الرحمة وأنه أعظم رحمة من كل من يتصف بها في الجملة وما يوجبها ما به من الضر المقتضي للترحم عليه والمطلوب خلاصه من الضر ولطف السؤال التلطف وعدم الإبرام. قوله: (من أولاد عيص بن إسحق) بن إبراهيم وفي بعض النسخ إسحق بن يعقوب وهو كما قيل سهو والصواب يعقوب بن إسحق وقيل هو أيوب بن أموص بن رازح بن عيص بن إسحق بن إبراهيم وقوله ما خير وقع في النسخ بخاء معجمة وراء مهملة وفي بعضها ما حين بحاء مهملة ونون. قوله: (أو رحمة الخ) ففي قوله تعالى: ﴿رَحْمَةً مِّنْ عِنْدِنَا﴾ على هذا تورية بديعة ولو في لو دعوت شرطية جوابها محذوف أي استجيب لك أو هي للتمني. وقوله: مدة الرخاء المراد به عدم البلاء. وقوله: ما بلغت أي ساوتها وكانت بمقدارها. وقوله: بالشفاء فالكشف مجاز عنه. قوله: (بأن ولد له ضعف ما كان الخ) فأهله بمعنى مثل أهله عدداً مع زيادة مثل آخر وعلى الوجه الثاني هو على ظاهره والنوافل ولد الولد كما مرّ وتذكرة تفسير لقوله ذكرى: وللعابدين متعلق به. قوله: (أو لرحمتنا للعبادين فإننا نذكرهم الخ) إشارة إلى أن

وقيل زكريا سمي به لأنه كان ذا حظ من الله تعالى أو تكفل أيوب منه أو ضعف عمل أنبياء زمانه وثوابهم والكفل يعنى بمعنى النصيب والكفالة والضعف ﴿كُلُّ﴾ كل هؤلاء ﴿مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ على مشاق التكليف وشدائد النوب ﴿وَأَدَخَلْنَاهُمْ فِي رَحْمَتِنَا﴾ يعنى النبوة أو نعمة الآخرة ﴿إِنَّهُمْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ الكاملين في الصلاح وهم الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فإن صلاحهم معصوم عن كدر الفساد ﴿وَذَا النُّونِ﴾ وصاحب الحوت يونس بن متى ﴿إِذْ ذَهَبَ مُغْتَضِبًا﴾ لقومه لما برم بطول دعوتهم وشدّة شكيمتهم وتمادي إصرارهم مهاجراً عنهم قبل أن يؤمر وقيل وعدهم بالعذاب فلم يأتهم لميعادهم بتوبتهم ولم يعرف الحال فظنّ أنه كذبهم وغضب من ذلك وهو من بناء المغالبة للمبالغة أو لأنه أغضبهم

رحمة وذكرى تنازعاً قوله للعابدين لا أنه متعلق بذكري وحده كما في الوجه السابق لكن قوله: فإننا بالفاء في أكثر النسخ وهو في الكشاف وبعض النسخ بالواو وهو الظاهر إذ لا وجه للتعليل كما قيل ووجهه أنّ من ذكره الله عنده بالخير علم أنه يجريه على عوائد بره ورحمته فتأمل. قوله: (وقيل زكريا) وجه بأنه سمي به لكفالاته مريم أو لما ذكره المصنف رحمه الله لكنه وجه عام للوجوه، وقوله: أو تكفل منه كذا في بعض النسخ أي طلب أن يكفل الله له أموره. وفي نسخة تكفل أمته أي التزم ما يصدر عنهم وظاهر كلام بعضهم أنه بتخفيف الميم أي تسري بأمة وله زوجة فلينظر وجهه. والكفل الكفالة والكفيل والنصيب والضعف كما ذكره المصنف رحمه الله. وقوله: من الصابرين يعلم منه ذكر هؤلاء بعد أيوب والنوب جمع نائبة وهي المصيبة. قوله: (يعنى النبوة) لأنها رحمة له ولأتمته فأطلق المسبب وأريد به السبب، ولم يفسرها في قصة لوط عليه الصلاة والسلام لسبق النبوة أو ما يشعر بها ولكل مقام مقال. قوله: (وهم الأنبياء عليهم الصلاة والسلام) ولا يلزم تعليل الشيء بنفسه على التفسير الأوّل كما توهم لأنّ المعلل به كمال الصلاح، وأما كونهم أنبياء فهو بيان لمن هم في الواقع ولو سلم فمن للابتداء وبيان أنهم من ذريتهم فالمعنى جعلناهم أنبياء لأنّ آباءهم كذلك، وقوله: صلاحهم معصوم لا يخفى ما فيه من حسن التعبير والمبالغة في عصمة الصلاح. وقوله: ابن متى الصحيح أنه اسم أبيه وقال ابن الأثير كثيره أنه اسم أمه ولم ينسب أحد من الأنبياء إلى أمه غير يونس وعيسى عليهما الصلاة والسلام. قوله: (لما) بتخفيف الميم وتشديدها ويرم بالموحدة والراء المهملة كفرح بمعنى ضجر وسئم ولما متعلقة بذهب أو بمغاضبا، وطول دعوتهم أي لطول مدة دعوتهم إلى الحق مع شدّة شكيمتهم أي أفتتهم وتأييهم وأصله حديدة تكون في اللجام فاستعير لما ذكر استعارة مشهورة والمهاجرة الرحلة قبل أن يؤمر من الله بالوحي لبغضه لكفرهم وغضبه لأجل الله، وقوله: لميعادهم أي في وقته ولم يعرف الحال وهو توبتهم أو سبب عدم إتيانه. وقوله: فظنّ بالبناء للمجهول أي ظنّ الناس لا هو وقوله وغضب من ذلك أي فعل فعل الغضبان لمفارقة لهم كارهاً لهم، وذلك إشارة إلى الظن أو عدم الإتيان. قوله: (وهو من بناء المغالبة) أي المفاعلة واختاره لمجانسته المبالغة ولأنّ

بالمهاجرة لخوفهم لحوق العذاب عندها وقرئ مغضباً ﴿فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ لن نضيق عليه أو لن نقضي عليه بالعقوبة من القدر وبعضه أنه قرئ مثقلاً أو لن نعمل فيه قدرتنا وقيل هو تمثيل لحاله بحال من ظن أن لن يقدر عليه في مراغمته قومه من غير انتظار لأمرنا أو خطرة شيطانية سبقت إلى وهمه فسمي ظناً للمبالغة وقرئ بالياء وقرأ يعقوب على البناء للمفعول وقرئ به مثقلاً ﴿فَنَكَدَى فِي الظُّلُمَاتِ﴾ في الظلمة الشديدة المتكاثفة أو ظلمات بطن الحوت والبحر والليل ﴿أَنْ لَّا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ﴾ بأنه لا إله إلا أنت ﴿سُبْحَانَكَ﴾ من أن يعجزك شيء ﴿إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ لنفسني بالمبادرة إلى المهاجرة وعن النبي عليه الصلاة والسلام ما من مكروب يدعو بهذا الدعاء إلا استجيب له

التفاعل يكون بين اثنين يجهد كل منهما في غلبة الآخر فيقتضي بذل المقدور والتناهي فاستعمل في لازمه للمبالغة دون قصد مفاعلة. وقوله: أو لأنه الخ فالمفاعلة على ظاهرها إذ هو غضب عليهم لكفرهم وهم غضبوا عليه لما ذكر وفي قوله: لخوف ولحوق جناس خطي، وقراءة مغضباً بصيغة المفعول لأنه أغضبه حالهم. قوله: (لن نضيق عليه الخ) أن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن ولن نقدر الخ خبرها ونقدر بفتح النون وكسر الدال قراءة الأكثر ومعناها لن نضيق عليه في أمره بحبس ونحوه أو هو من القدر بفتح الدال والمعنى ظننا لما لم نقدر، ونقض عليه بعقوبة ونحوها وليس من القدرة إذ لا يظن أحد فضلاً عن النبي ﷺ عدم قدرة الله على شيء ويؤيد هذا التفسير الثاني قراءة نقدر بالتشديد فإنها من التقدير بمعنى القضاء والحكم لا بمعنى التضييق في المشهور وإن وردت بهذا المعنى أيضاً كما ذكره الراغب رحمه الله وقوله: من القدر على الوجه الثاني وقيل على الوجهين. قوله: (أو لن نعمل فيه قدرتنا) هذا تفسير آخر على أنه من القدرة لا من القدر بفتحتين وهو مجاز من ذكر السبب وهو القدرة وإرادة المسبب وهو إعمالها وإظهارها ووقع في نسخة بأي التفسيرية بدل أو وهو من غلط الناسخ. قوله: (وقيل هو تمثيل) على أنه من القدرة أيضاً لكنه استعارة تبعية أو تمثيلية ويؤيده عبارة الحال أي فعل فعل من ظننا لما لا نقدر عليه. وقوله: في مراغمته أي معاداته وبعده عنهم. قوله: (أو خطرة شيطانية) أي هاجس وخاطر ورد عليه لوسوسة الشيطان من غير ثبات ولكونه توهماً لا ظناً قال سمي ظناً لمبالغة لأن مثله يسمى وهماً لا ظناً ومثله لا يلام عليه لكنه تكلف لا يليق بمقام الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وعلى هذا فلا تمثيل فيه. وقوله: وقرئ به أي بالبناء للمفعول أيضاً. قوله: (في الظلمة الشديدة) توجيه للجمع بأن الظلمة لشدها جعلت كأنها ظلمات والمراد أحد المذكورات أو بطن الحوت وعلى الوجه الآخر هو حقيقة وقوله بأنه إشارة إلى أنها مخففة من الثقيلة بتقدير الجار وضمير الشأن وجوز فيها أن تكون تفسيرية لنادي، وقوله: من أن يعجزك شيء أي نزهه عن العجز وقدره لدلالة ما قبله عليه، والمعنى أنت القادر على تخليصي من هذه الورطة وهو اعتراف بذنبه وإظهار لتوبته ليفرج عنه كربته وقوله ما من مكروب أي واقع في كرب وشدة رواه الحاكم والترمذي

﴿فَأَسْتَجِبْنَا لَهُمُ وَيَحْتَسِبُ مِنْ النَّارِ﴾ أن قذفه الحوت إلى الساحل بعد أربع ساعات كان في بطنه وقيل ثلاثة أيام والغم غم اللتقام وقيل غم الخطيئة ﴿وَكَذَلِكَ نُفَصِّحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ من غموم دعوا الله فيها بالإخلاص وفي الإمام نجى ولذلك أخفى الجماعة النون الثانية فإنها تخفى مع حروف الفم وقرأ ابن عامر وأبو بكر بتشديد الجيم على أن أصله ننجي فحذفت النون الثانية كما حذفت التاء الثانية في تظاهرون وهي وإن كانت فاء فحذفها أوقع من حروف المضارعة التي لمعنى ولا يقدح فيه اختلاف حركتي النونين فَإِنَّ الداعي إلى الحذف

وصحاحه. قوله تعالى: ﴿فَأَسْتَجِبْنَا﴾ (الخ) قيل عليه لم يقل فنجينا كما قال في قصة أيوب عليه الصلاة والسلام فكشفنا الخ لأنه دعا بالخلاص من الضرّ فالكشف المذكور يترتب على استجابته ويونس عليه الصلاة والسلام لم يدع فلم يوجد وجه الترتيب في استجابته. ورد بأن الفاء في قصة أيوب عليه الصلاة والسلام تفسيرية والعطف هنا أيضاً تفسيري والتفنن طريقة مسلوكة في علم البلاغة، ثم لا نسلم أن يونس عليه الصلاة والسلام لم يدع بالخلاص كما نبهت عليه، ولو لم يكن دعاء لم تتحقق الاستجابة وهذا لا محصل له وكونه تفسيراً لا يدفع السؤال لأنّ حاصله لم أتى بالفاء ثمة ولم يؤت بها هنا، فالظاهر أن يقال إن الأول دعاء يكشف الضرّ كما مرّ عن المصنف رحمه الله أنه تطف في السؤال فلما أجمل في الاستجابة وكان السؤال بطريق الإيماء ناسب أن يؤتى بالفاء التفصيلية، وأمّا هنا فإنه لما هاجر من غير أمر على خلاف معتاد الأنبياء عليهم الصلاة والسلام كان ذلك ذنباً كما أشار إليه بقوله: من الظالمين فما أوماً إليه هو الدعاء بعدم مؤاخذته بما صدر منه من سيئات الأبرار فالاستجابة عبارة عن قبول توبته وعدم مؤاخذته وليس ما بعده تفسيراً له بل زيادة إحسان على مطلوبه ولذا عطف بالواو هكذا ينبغي أن يفهم النظم فتأمل. وقوله: كان في بطنه قيل إنه صفة أربع ساعات بتقدير العائد أي كان في بطنه فيها. وقوله: في الإمام الإمام اسم للمصحف العثماني ولا يختص بما كان عنده رضي الله عنه وهو شهيد لتعدده كما بينه القراء وقوله نجى أي رسم فيه بنون واحدة. وقوله ولذلك لا يخفى ما في هذا التعليل فإنّ القراءة مبنية على صحة الرواية لا مجرد متابعة للرسم العثماني كما توهمه هذه العبارة فالظاهر أن يؤوّل بأن المراد اختار الجماعة هذا على القراءة بنونين لكونه أوفق بالرسم العثماني فتأمل. قوله: (فإنها) أي النون تخفى بالبناء للمعلوم والمجهول والإخفاء حالة للحرف بين الإظهار والإدغام وحروف الفم هي الحروف التي مخرجها من فضاء الفم وهي ثلاثة الجيم والشين والضاد وتسمى الأحرف الشجرية، قال أبو علي في الحجة: روي عن أبي عمرو نجى مدغمة ساكنة والنون لا تدغم في الجيم وإنما أخفيت لأنها ساكنة تخرج من الخياشيم فحذفت من الكتاب وهي في اللفظ ومن قال: تدغم فهو غلط لأنّ هذه النون تخفى مع حروف الفم وتبينها لحن، فلما أخفى ظنّ السامع أنه مدغم انتهى. قوله: (فحذفت النون الثانية الخ) لتوالي المثليين والأخرى جيء بها لمعنى والثقل إنما حصل بالثانية ولا يضّر كونها أصلية كما أشار إليه المصنف رحمه الله

اجتماع المثلين مع تعذر الإدغام وامتناع الحذف في تتجافى لخوف اللبس وقيل هو ماض مجهول أسند إلى ضمير المصدر وسكن آخره تخفيفاً وردّ بأنه لا يسند إلى المصدر والمفعول مذكور والماضي لا يسكن آخره ﴿وَرَزَكْرِيًّا إِذْ نَادَى رَبُّهُ رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا﴾ وحيداً بلا ولد يرثني ﴿وَأَنْتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ﴾ فإن لم ترزقني من يرثني فلا أبالي به ﴿فَأَسْتَجِبْنَا لَهُمُ وَوَهَبْنَا لَهُمُ يَحْيَىٰ وَأَصْلَحْنَا لَهُمُ زَوْجَهُمْ﴾ أي أصلحناها للولادة بعد عقرها أو لزكريا

وهو ردّ على أبي البقاء رحمه الله وأوقع بمعنى أحسن موقعاً بحسب الصناعة وتظاهرون أصله تتظاهرون وقوله: ولا يقدح فيه أي في الحذف وهو ردّ على أبي البقاء رحمه الله تعالى إذ ظنّ أنه إنما يحذف أحد المثلين مع إيحاد الحركة كما في تتظاهرون، ولا وجه له وتعذر الإدغام لما مرّ. وقوله لخوف اللبس أي بالماضي بخلاف ما نحن فيه لأنه لو كان ماضياً لم يسكن آخره وكونه سكن تخفيفاً خلاف الظاهر كما سيأتي وأما كون تظاهرون ليس فيه لبس بالماضي فظاهر. قوله: (وقيل هو ماض مجهول أسند إلى ضمير المصدر) أي نجى النجاء وسكن آخره تخفيفاً كما قرئ في الشواذ ما بقي من الربا بسكون الياء وقوله وردّ الخ الردّ لأبي عليّ الفارسي في الحجة ولا يمنع النقل فلا يرد عليه أنّ الأخفش وجماعة من النحاة أجازوا قيام المصدر مقام الفاعل ونحوه مع وجود المفعول على أنه يجوز نصب المؤمنين بفعل مقدّر وهي نجى مع أنه قد يقال إنّ مراده أنّ قيام ضمير مصدر الفعل المجهول العائد على ما في ضمنه غير جائز لتكلفه فتأمل، وأما نصب المؤمنين بضمير المصدر فضعيف لضعف عمل الضمير. قوله: (وحيداً بلا ولد يرثني) فسرّه به لمناسبته لقوله وأنت خير الوارثين لأنه لو كان المراد ولداً يصاحبه ويعاونه لا يخلفه بعده كما قيل لجعل قوله: ﴿يرثني ويرث من آل يعقوب﴾ [سورة مريم، الآية: ٦] كناية عن الولد لأنه من شأنه ذلك وذيل بأنّ المعين ونحوه كما لا يخفى إذ المقصود من التناسل بقاء النوع والمعاونة والمصاحبة داخلّة فيه فهذا أتم وأنسب والحامل على الكناية المذكورة ليس ما ذكر، بل أنّ الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لا يرثون ولا يورثون فقوله فرداً لا ينافيه بل يؤيده. قوله: (وإن لم ترزقني من يرثني فلا أبالي به) يعني أنه ﷺ سأل ربه أن لا يدعه وحيداً ويرزقه ولداً يرثه ثم سلم أمره إلى الله تادباً فقال إن لم تجبني فلا أبالي لأنك خير الوارثين. قيل إنّ هذا لا يناسب مقام الدعاء إذ من آداب الداعي أن يدعو بجد واجتهاد وتصميم منه فلا ينبغي أن يقول: اللهم اغفر لي إن شئت لأنه تعالى يفعل ما يشاء بلا مكره له، كما في صحيح مسلم ليعزم المسألة ولتعظم الرغبة فإنه تعالى لا يتعاطمه شيء أعطاه، نص عليه في الحصن الحصين والظاهر أنه ليس من قبيل ما ذكر فتأمل.

قوله: (أي أصلحناها للولادة) هذا بيان لحاصل المعنى وأنّ المعنى إصلاحها له ما ذكره لأنّ الضمير للولادة لتأويلها بأن تلد لما فيه من التكلف وتفكيك الضمائر وإن كان قوله أو لزكريا ربما يوهمه واللام تعليلية، وقدم يحيى عليه الصلاة والسلام لأنه المطلوب الأعظم فالواو لا تقتضي ترتيباً. قوله: (أو لزكريا بتحسين خلقها) فهو معطوف على استجبنا لأنه ليس

بتحسين خلقها وكانت حردة ﴿إِنَّهُمْ﴾ يعني المتوالدين أو المذكورين من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ﴿كَانُوا يُسْرِعُونَ فِي الْحَيَاتِ﴾ يبادرون إلى أبواب الخيرات ﴿وَيَدْعُونَكَ رَغَبًا وَرَهَبًا﴾ ذوي رغب أو راغبين في الثواب راجين الإجابة أو في الطاعة وخائفين العقاب أو المعصية ﴿وَكَانُوا لَنَا خَشِيعِينَ﴾ مخبتين أو دائبين الوجل والمعنى إنهم نالوا

مدعواً به ويجوز عطفه على وهبنا وحينئذ يظهر عطفه بالواو لأنه لما فيه من الزيادة على المطلوب لا يعطف بالفاء التفصيلية وعلى الوجه الأول فلأن المقصود به الامتنان لا التفسير لعدم الاحتياج إليه مع أنه لا يلزم التفسير بالفاء بل قد يكون العطف التفسيري بالواو، وحردة بالحاء والراء والذال المهملات بزنة حذرة بمعنى سيئة الخلق معاندة. قوله: (يعني المتوالدين) بصيغة الجمع من التوالد وهو إن كان بمعنى المتولد وكونه مولوداً ففيه تغليب ليحيى على أمه وأبيه وإن كان بمعنى ذي الولادة سواء أكان مولوداً أو والداً فلا تغليب فيه وقوله إنهم الخ جملة مسوقة لتعليل ما يفهم من الكلام من أن هؤلاء المذكورين حصل لهم القربى والزلفى ونيل المراتب العالية لما ذكر كما أشار إليه المصنف رحمه الله تعالى بقوله: بعد والمعنى أنهم نالوا الخ. لا لاستجابة دعواتهم حتى يقال إنه لا يصح عود الضمير على المتوالدين لأن يحيى عليه الصلاة والسلام ليس منهم هنا ويتكلف دفعه بأن يقال إن الآية استثناء جواب عن سؤال تقديره ما حالهم فتدبر وقوله أو المذكورين الخ. يعني أن الضمير راجع للأنبياء السابقين عليهم الصلاة والسلام لا لذكرها عليه الصلاة والسلام ومن معه وهو على هذا ظاهر من غير تكلف. قوله: (يبادرون إلى أبواب الخيرات) أي إلى أنواع الأعمال الحسنة، وأسرع يتعدى بإلى لما فيه من معنى المبادرة وبفي لما فيه من معنى الجذ والرغبة يقال أسرع في مشيته، وفي الحديث هم مشاريع في الخير ذكره في المصباح وغيره وإليه أشار الزمخشري ولظن بعضهم أنه لا يتعدى إلا بإلى قال: إنه يتضمن معنى الرغبة أو من قبيل تجرح في عراقبيها أو في بمعنى إلى أو للتعليل ولا حاجة إليه. وكذا ما قيل إنه عدل عن إلى إلى في للدلالة على أنهم لا يفترقون بل يظهرون الجذ في تحصيلها. ولا يرد عليه كما توهم أن المسارع إليه غير مذكور وأنه لا دليل على تقديره وله غفلة عما مر. قوله: (ذوي رغب الخ) جعل رغباً ورهباً مصدرين بتقدير مضاف أو مؤولين باسم الفاعل ويجوز إبقاؤهما على معناهما مبالغة وليس بجمع كخدم جمع خادم لأنه مسموع في ألفاظ نادرة وإن جَوَزَ ويجوز كونه مفعولاً له والرغبة ضد الرغبة ولم يقيد في قوله ذوي رغب إشارة إلى جواز تعميمه وشموله للأمر الدنيوية والأخروية وقيد في الثاني بالثواب إشارة إلى جواز كل منهما فإن كان راجعاً لهما فالتقييد به لأنه المناسب للمقام، ومدح الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فلا يرد أنه تخصيص من غير مخصص وأن الظاهر التعميم كما قيل ويجوز تفسير الرغب بالتصرع والابتهاال لكنه خلاف المشهور في اللغة والاستعمال. وقوله خائفين وجهه ما مر ومخبتين بمعنى متذللين. قوله: (دائبين الوجل) وفي نسخة دائمين والوجل منصوب به لتضمينه معنى ملازمين ودائب بمعنى دائم من الدأب وهو العادة المستمرة أو هو

من الله ما نالوا بهذه الخصال ﴿وَالَّتِي أَحْصَيْتَ فَرْجَهَا﴾ من الحلال والحرام يعني مريم ﴿فَنَفَخْنَا فِيهَا﴾ أي في عيسى عليه الصلاة والسلام فيها أي أحييناه في جوفها وقيل فعلنا النفخ فيها ﴿مِنْ رُوحِنَا﴾ من الروح الذي هو بأمرنا وحده أو من جهة روحنا يعني جبريل عليه الصلاة والسلام ﴿وَوَعَلَّمْنَاهَا رَبِّهَا﴾ أي قصتهما أو حالهما ولذلك وحد قوله ﴿آيَةً لِلْعَالَمِينَ﴾ فَإِنَّ مِنْ تَأْمَلِ حَالَهُمَا تَحَقُّقَ كَمَا قَدْرَةَ الصَّانِعِ تَعَالَى ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ﴾ أي أَنْ مِلَّةَ التَّوْحِيدِ أَوْ الْإِسْلَامِ مِلَّتِكُمْ الَّتِي يَجِبُ عَلَيْكُمْ أَنْ تَكُونُوا عَلَيْهَا فَكُونُوا عَلَيْهَا ﴿أُمَّةً

منصوب بنزع الخافض أي في الوجل، وأما كونه بدلاً من الضمير المستتر بدل اشتمال فخلاف الظاهر وفي نسخة دائمى الوجل بالإضافة وهي ظاهرة. وقوله والمعنى الخ مر بيان. قوله: (والتي أحصت فرجها) منصوب لعطفه على ما قبله أو باذكر أو مبتدأ خبره مقدر أي مما يتلى عليكم أو نفخنا والفاء زائدة عند من يجيزه وقوله من الحلال والحرام قيل لا ينبغي ذكر الحلال لأن النكاح سنة في الشرائع القديمة فلا يصح جعله منشأ للفضيلة وليس بشيء لأن التبتل والترهب كان في شريعتهم. ثم نسخ ولداً قال: لا رهبانية في الدين ولو سلم فذكره هنا لازم لتكون ولادتها خارقة للعادة والإحصان بمعناه اللغوي وهو المنع مطلقاً ونفخ لازم وقد يتعدى كما ذكره المعرب وعليه قول الزمخشري نفخنا الروح فلا عبرة بإنكار أبي حيان له ويؤيده أنه قرئ به في الشواذ كما في الانتصاف. قوله: (أي في عيسى عليه الصلاة والسلام فيها) أي كائناً في بطنها دفع لما يتوهم من أن نفخ الروح عبارة عن الأحياء فإذا كان فيها يكون بمعنى أحييناها وليس بمراد لأن ما يكون فيما في الشيء يكون فيه كما يقال نفخت في البيت أي في المزمار في البيت ويجوز أن يكون على تقدير مضاف أي في ابنها. وقوله: فعلنا النفخ فيها ليس على تنزيله منزلة اللازم كما توهم لأنه لازم كما مر بل إشارة إلى دفع آخر وهو أن ابتداء النفخ في جيب درعها ثم وصل إلى جوفها وبواسطته وصل إلى عيسى عليه الصلاة والسلام فأحياه فتأمل. قوله: (من الروح الخ) يعني أن الروح مراد به معناه المعروف وإضافته إليه لأنه بأمره وإيجاده لا بوطء وخلط مني أو واسطة على ما تفرد بعلمه أو من ابتدائية الروح جبريل عليه الصلاة والسلام. وقوله: أو حالهما هي الولادة من غير سبب ظاهر وذكرها بقوله: والتي دون اسمها ليبتدئ بالوصف الدال على المدح لا لأن التنويه بالاسم من شأن الرجال لأنه يخالف قوله: ومريم ابنة عمران في آية أخرى فتأمل. قوله: (ولذلك) أي لتقدير المضاف. وقوله: فإن من تأمل الخ بيان لكونهما آية أي دليلاً على قدرة الصانع الحكيم. قوله: (أي أن ملة التوحيد أو الإسلام الخ) يعني أن الملة هنا بمعنى الدين المجتمع عليه كما في قوله إنا وجدنا آباءنا على أمة أي على دين يجتمع عليه وظاهر كلام الراغب أنه حقيقة في هذا المعنى وإن كان الأشهر فيه أنه الناس المجتمعون على أمر أو في زمان وعلى التفسير الثاني هو شامل للعقائد الحقّة ولولا تفسير ما بعده لجعله للفروع والخطاب لأمة نبينا ﷺ أو للمؤمنين منهم أو لجميع الأنبياء عليهم الصلاة والسلام. والوجوب مفهوم من تعريف الطرفين والإشارة إذ يفهم أنها هي لا غير وقوله

وَكِدَّةٌ ﴿٩٣﴾ غير مختلفة فيما بين الأنبياء عليهم الصلاة والسلام إذ لا مشاركة لغيرها في صحة الاتباع وقري أمتكم بالنصب على البدل وأمة بالرفع على الخبر وقرئنا بالرفع على أنهما خبران ﴿وَأَنَا رِيبُكُمْ﴾ لا إله لكم غيري ﴿فَاعْبُدُونِ﴾ لا غيري ﴿وَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ﴾ صرفه إلى الغيبة التفاتاً لينعي على الدين تفرقوا في الدين وجعلوا أمره قطعاً موزعة تقييح فعلهم إلى غيرهم ﴿كُلُّ﴾ من الفرق المتحزبة ﴿إِلَيْنَا رَجُوعٌ﴾ فنجازيهم ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ بالله ورسله ﴿فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ﴾ فلا تضييع لسعيه استعير لمنع الثواب كما استعير الشكر لإعطائه ونفي نفي الجنس للمبالغة ﴿وَلِئَلَّا لَكُمْ﴾ لسعيه

فكونوا عليها شارة إلى أن المقصود بالجملة الخبرية الأمر بالسكون عليها. وقوله غير مختلفة الخ تفسير لكونها واحدة. قوله: (إذ لا مشاركة لغيرها في صحة الاتباع) يعني وحدتها إما بمعنى اتفاق الأنبياء عليهم الصلاة والسلام عليها فهي كقوله كان الاناس أمة واحدة أو بمعنى عدم مشاركة غيرها لها وهو الشرك في صحة الاتباع وفي نسخة ولا مشاركة لغيرها بالواو وزعم بعضهم أن هذه النسخة أعني إذ لا معنى لها ووجهها بعضهم بأنها تعليل لتفسيرها بالتوحيد والإسلام وقال المراد بغيرها المسائل الفرعية وما يحذو حذوها ولا وجه له بل الظاهر أن المراد بغيرها الشرك والكفر إذ غير التوحيد يصح فيه الاتباع بل هو واقع في الأحكام الفرعية ولا حاجة إلى جعله تعليلاً لكونها غير مختلفة فيما بين الأنبياء عليهم الصلاة والسلام. ولذا ذهب بعضهم إلى عدم صحة هذه النسخة وأما قوله إنه كان الظاهر أن يقول وجوب الاتباع بدل صحة الاتباع لكنه عبر به ليعلم ذلك من طريق الدلالة فلا صحة له فتدبر. قوله: (على أنهما خبران) وقيل الثاني بدل وقيل خبر مبتدأ محذوف وقوله لا إله لكم غيري لم يقل لا رب لكم غيري لأن العباداة إنما ترتب على الألوهية وإنما عدل إلى الرب لإفادة الوجدانية لأن مملوك زيد لا يكون مملوكاً لعمرو فإذا قيل أنا ربكم علم أنه غير مشارك. وقوله: لا غيري أي لا تعبدوا غيري وفي نسخة لا غير وهي صحيحة أيضاً وليس بلحن أي بناء غير على الضم بعدلاً كما زعمه بعض النحاة لسماعه في قوله:

جواباً تنجو اعتمد فورينا لعن عمل أسلفت لا غير تسئل . . .

كما قاله ابن مالك في شرح التسهيل. قوله: (صرفه إلى الغيبة التفاتاً) أي صرف الضمير أو الكلام وهذا بناء على أن الخطاب قبله للكفار أو شامل لهم وينعي من النعي وهو خبر الموت وتجاوز به عن التشهير والإظهار وهو المراد وتقييح مفعوله. وقوله: موزعة أي مفرقة تفسير لقوله قطعاً وإلى متعلقة بينعي أي عدل للغيبة لتشهيرهم فكأنه يحكي لغيرهم وهذا يناسبه الغيبة وفي نسخة بتقييح بزيادة الباء أو تضمينه معنى الأخبار. والمتحزبة بحاء مهمله وباء موحدة أي المجتمعة. وقوله: فنجازيهم جعل الرجوع كناية عنه لما مر. قوله: (فلا تضييع) الظاهر أنه استعارة تصريحية ويجوز كونها تمثيلية واستعارة الشكر في قولهم شكر الله سعيه وهي مشهورة ومنه قيل لله شكور. قال الطيبي حقيقة الشكر الثناء على المحسن بما أعطاه،

﴿كَابُوتٌ﴾ مثبتون في صحيفة عمله لا يضيع بوجه ما ﴿وَحَكْرُمٌ عَلَى قَرِيْبَةٍ﴾ وممتنع على أهلها غير متصوّر منهم ﴿وَقَرَأَ أَبُو بَكْرٍ وَحَمِزَةُ وَالْكَسَائِيُّ وَحَرَمٌ بِكَسْرِ الْحَاءِ وَإِسْكَانِ الرَّاءِ وَقَرَى وَحَرَمٌ﴾ ﴿أَهْلَكْنَاهَا﴾ حكمنا بإهلاكها أو وجدناها هالكة ﴿أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ رجوعهم

وهو في حق الله تعالى محال فشبّه معاملته مع من أطاعه وعمل صالحاً بثناء من أحسن إليه غيره ثم استعمل للمشبّه ما استعمل للمشبّه به . وقوله: وتقى نفي الجنس أي قيل لا كفران دون لا نكفر لأن نفي الجنس مستلزم له وأبلغ لعمومه . قوله: (لا يضيع بوجه ما) هذا مأخوذ من تأكيدان والاسم وتقدير الجار . وبه تظهر فائدة ذكره وارتباطه بما قبله . قوله: (وممتنع على أهلها) يعني أن القرية عبارة عن أهلها أو هو بتقدير مضاف وأنّ الحرام استعير للممتنع وجوده بجامع أن كل واحد منهما غير مرجو الحصول . وقال الراغب: الحرام الممتنع إما بتسخير إلهي وإما بمنع قسري وإما بمنع من جهة العقل أو من جهة الشرع . وقوله: غير متصوّر منهم قيل أي تصوّر مطابقاً للواقع ويحتمل إيقاؤه على ظاهره وبالغته . قوله: (وحرّم بكسر اللّحاء وإسكان الرّاء) هو لغة فيه بمعنى الحرام أيضاً . وقرئ وحرّم لم يضبطه وهو يحتمل أن يكون بالفتح والسكون وحرّم وحرّم بالماضي مخففاً ومشدداً لأنه قرئ بها كما في الكشف إلا أنه صحح الأول . قوله: (حكمنا بإهلاكها الخ) يعني أنهم لكفرهم حكم الله بإهلاكهم أو أراده وقدره في الأزّل وهذا إن كان قبل وقوعه وتأويله بهذا على تفسير لا يرجعون الأول وهو على أحد الوجوه في إعراب حرام وهو كون حرام خبر مبتدأ محذوف كما سيأتي وفسره في الكشف ، بقوله عزمنا على إهلاكها أو قدرنا إهلاكها ، وقوله: أو وجدناها هالكة قيل هذا بناء على أن المراد بالهلال الهلاك المعنوي ، وهو الكفر والمعصية . وقيل إنه أعم من الهلاك الحسي والمعنوي ولا يخفى ما فيه فإنه إذا أريد بالهلاك الحقيقي الواقع فينبغي إيقاؤه على ظاهره ولا حاجة إلى جعله من باب أحمدته أي وجدته محموداً وإن أريد به المعنوي . فالظاهر تفسيره بجعلناها هالكة وهو لا ينافي كونه بخلق الله حتى يقال إنه مبني على مذهب المعتزلة فلا يظهر للعدولة عن الظاهر المتبادر هنا وجه إلا أن بعض معاني الرجوع الآتية تنافي معنى الإهلاك لو حمل على ظاهره كالرجوع للنوبة فلزم تأويله بما يكون به مقدماً عليه كقدرنا وأردنا ونحوه مما عرف في أمثاله ولما كان الحرام بمعنى الممتنع غير المتصوّر حتى كأنه محال وقد وقع في مقابلة العمل الصالح ، اقتضى حمله على الهلاك المعنوي بالكفر والمعاصي ، وعلى الوجهين الأخيرين لا إشكال فيه فلذا لم يصرّح بتأويله إلا أن رجوعهم إلى الحياة دون تلك الغاية غير مخصوص بهم فينبغي حمله على الرجوع إلى حياة يتلافى فيها ما قرّظوا فيه وعلى الأول فليس كل من عصى وكفر يستحيل رجوعه ما لم يحكم الله عليه بالشقاء الأزلي أو يعلم الله أنه كذلك . ووجد الله بمعنى علم حيث وقع كما صرح به الراغب والزمخشري في الأعراف وبهذا تبين أنهما مبناهما واحد وأنه لا يحتمل الهلاك الحسي هنا كما قيل وإنه ليس منشؤه المضي وقد قيل إن الغاية تقتضي امتداداً واستمراراً والهلاك لا يتصوّر فيه ذلك بخلاف ما فسره به

إلى التوبة أو الحياة ولا صلة أو عدم رجوعهم للجزاء وهو مبتدأ خبره حرام أو فاعل له ساد مسدّ خبره أو دليل عليه وتقديره توبتهم أو حياتهم أو عدم بعثهم أو لأنهم لا يرجعون ولا ينيبون وحرام خبر محذوف أي وحرام عليها ذلك وهو المذكور في الآية المتقدمة ويؤيده القراءة بالكسر وقيل حرام عزم وموجب عليهم أنهم لا يرجعون ﴿حَقَّقَ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ﴾

فتدبر. قوله: (رجوعهم إلى التوبة) قيل قدمه لملاءمته للشرطية التي جعلت غاية لكنه أورد عليه أن إيمان ليأس وتوبته مما لا ينكر لثبوته وهو قبل القيامة إلا أن يقال إنه لا يعتد به وليس بشيء لأن توبة اليأس لا تقبل فيجوز أن يقال إنهم لم يتوبوا مع أنه إذا فتحت يأجوج لا يكون اليأس فتأمل. قوله: (أو الحياة) بالجرّ عطف على التوبة قيل عليه الأنسب أن يقول بدله الجزاء لأنه مغيب بقيام الساعة ولا شك في امتناع الجزاء قبله وليس بشيء. قوله: (ولا صلة) أي زائدة وهكذا يعبر به تأدباً فيما زيد في الكلام المجيد وإنما جعلها زائدة لأن المحرّم رجوعهم، كما أشار إليه. وقوله: أو عدم رجوعهم للجزاء على أن لا غير زائدة. وقوله: وهو مبتدأ قال ابن الحاجب: في أماليه إذا جعل أنهم مبتدأ وحرام خبر مقدّم وجب تقديمه لما تقرّر في النحو من أن الخبر عن أن يجب تقديمه. قوله: (أو فاعل له سادّ مسدّ خبره) من باب أقائم أخواك لكنه هنا لم يعتمد على نفي أو استفهام فهو على مذهب الأخفش فإنه لا يشترطه كذا في الحواشي بناء على ظاهر كلام النجاة وذهب ابن مالك إلى أنه جائز بلا خلاف وإنما الخلاف في الاستحسان وعدمه فسيبويه رحمه الله يقول هو ليس بحسن. والأخفش رحمه الله يقول: هو حسن وكذا الكوفيون كما في شرح التسهيل. قوله: (أو دليل عليه) قيل معناه دليل على المبتدأ يعني أن حرام خبر والمبتدأ محذوف يدلّ عليه فاعل الخبر وتقديره توبتهم ورجوعهم إليها حرام. وقيل: ضمير عليه راجع إلى الفاعل أي دليل على الفاعل لا الخبر لأن ما قدره معرفة ولا تكون خبراً عن النكرة ولا يخفى فساده لأنه إن عني أن فاعله محذوف ففساد وكذا إن كان ضميراً مستتراً ساداً مسدّ الخبر لأنه ممنوع كما تقرّر في النحو فالأول أصح وإن كان كلام المصنف غير ظاهر فيه فتأمل. قوله: (أو لأنهم لا يرجعون ولا ينيبون) معطوف على قوله رجوعهم يعني أنه بتقدير اللام وحرام خبر مبتدأ محذوف تقديره ذلك وهو المذكور قبله من العمل الصالح والسعي المشكور ثم علل بأنهم لا يرجعون عن الكفر فكيف لا يمتنع ذلك وكذا المعنى على قراءة الكسر كما بينه الزمخشري والمصنف بقوله ويؤيده القراءة بالكسر لأنها جملة مستأنفة للتعليل. قوله: (عزم وموجب عليهم أنهم لا يرجعون) أي عن الشرك لأنه مطبوع على قلوبهم وهذا ما اختاره في الكشاف وهو على جعل حرام مجازاً عن عزم الله على ما ذكر لأن ما عزم عليه غير متصوّر خلافه فيمتنع وجوده ومآله إلى تفسيره أولاً، لكن الفرق بينهما أن حرام على الأول بمعنى ممتنع وعلى هذا بمعنى ملزم موجب وفيه بعد ما لأنه من استعارة أحد الضدّين للأخر والعزم من الله لأنه ورد استعماله في حقه. قال في التهذيب قال ابن شميل في قوله: عزمة من عزمات الله أي حق من حقوق الله وواجب مما أوجبه الله. قوله: (متعلق

وَمَا جُوعٌ ﴿ متعلق بحرام أو بمحذوف دلّ الكلام عليه أو بلا يرجعون أي يستمرّ الامتناع أو الهلاك أو عدم الرجوع إلى قيام الساعة وظهور أماراتها وهو فتح سد يأجوج ومأجوج وحتى هي التي يحكي الكلام بعدها والمحكي هي الجملة الشرطية وقرأ ابن عامر ويعقوب فتحت بالتشديد ﴿وَهُمْ﴾ يعني يأجوج ومأجوج أو الناس كلهم ﴿مِن كَلِّ حَدَبٍ﴾ نشز من الأرض وقرئ جدث وهو القبر ﴿يَسِيلُونَ﴾ يسرعون من نسلان الذئب وقرئ بضم السين ﴿وَأَقْرَبَ الْوَعْدِ الْحَقُّ﴾ وهو القيامة ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ جواب الشرط وإذا للمفاجأة تسدّ مسدّ الفاء الجزائية كقوله تعالى ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ فإذا جاءت الفاء معها تظاهرت على وصل الجزء بالشرط فيؤكد والضمير للقصة أو مبهم يفسره الأبصار ﴿يَوَلِّئْنَا﴾ مقدر بالقول واقع موقع الحال من الموصول ﴿قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا﴾ لم نعلم أنه حق ﴿بَلْ كُنَّا ظَالِمِينَ﴾ لأنفسنا بالإخلال بالنظر وعدم الاعتداد بالندر ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ﴾ يحتمل الأوثان وإبليس وأعوانه لأنهم بطاعتهم لهم في حكم

بحرام) لمراد التعلق المعنويّ لأنها ابتدائية لا جارة والمحذوف ما أشار إليه بقوله: أو الهلاك ويجوز أن يكون يستمرون على حالهم والامتناع امتناعهم عن التوبة والندم فإذا قامت القيامة ندموا أو الحياة لحياتهم بعد قيامها وإلى متعلقة بيستمز. وقوله: وهو كان الظاهر وهي. وقوله سدّ إشارة إلى تقدير مضاف فيه أو إلى التجوّز في الإسناد وقوله يحكي الكلام بعدها يعني أنها ابتدائية لا جارة كما ذهب إليه بعضهم وجواب الشرط ما سيأتي. ونشز بفتحتين آخره زاي معجمة ما ارتفع من الأرض، وجدت بجيم وئاء مثله هو القبر وهذا يؤيد أنّ المراد الناس كلهم والنسلان بفتحتين الإسراع فإن اختص وصفه بالذئب فهو مجاز هنا. قوله: (تسدّ مسدّ الفاء الجزائية) أي في الربط وليست عوضاً عنها حتى يلزم الجمع بين العوض والمعوض إذا ذكرت وتظاهرت بمعنى تقوت في الربط. وقوله فيؤكد أي يتقوى الوصل بلا محذور وشخص أبصارهم في القيامة والتعقيب عرفيّ أريد به المبالغة هنا. قوله: (والضمير للقصة الخ) إذا كان لضمير للقصة أو الشأن فشاخصة أبصار الذين كفروا مبتداً وخبر لأنّ خبره لا يكون إلا جملة. ويجوز كونه مفرداً على رأي لبعض الكوفيين وقوله أو مبهم يفسره الأبصار فيعود على متأخر لفظاً ومعنى يفسره ما في حيز خبره كقوله:

هو الجذّ حتى تفصل العين أختها

وهذا جائز عند ابن مالك وغيره كما في ضمير الشأن وقد مرّ تفصيله في قوله فسواهنّ سبع سموات وذهب الفراء إلى أنّ هي ضمير فصل وعماد يصلح في موضعه هو ونقل عن الكشاف وهو مردود من وجهين أحدهما أنّ ضمير الفصل لا يجوز تقدّمه ولا يكون خبره نكرة ليس بأفعل تفضيل. قوله: (واقع موقع الحال) وتقديره يقولون أو قائلين وهو على حدّ قوله اتبع ملة إبراهيم حنيفاً ويجوز كونه استثناءً. وقوله لم نعلم أنه حق فالمراد بالغفلة عدم تيقنه مجازاً أو هو بتقدير مضاف وهذا إشارة لليوم أو لما ذكر وقوله: بل كنا ظالمين إضراب عن كونهم في

عبدتهم لما روي أنه عليه الصلاة والسلام لما تلا الآية على المشركين قال له ابن الزبيري قد خصمتك ورب الكعبة أليس اليهود عبداً وعزيراً والنصارى عبدوا المسيح وبنو مليح عبدوا الملائكة فقال ﷺ: «بل هم عبدوا الشياطين التي أمرتهم بذلك» فأنزل الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحَسَنَىٰ﴾ الآية وعلى هذا يعتم الخطاب ويكون ما مؤولاً بمن أو بما يعمه ويدل عليه ما روي أنّ ابن الزبيري قال: هذا شيء لألهتنا خاصة أو لكل من عبد

غفلة إلى ما تعمدوه وبالنظر متعلق بالإخلال والنذر جمع نذير وهو الرسل أو الآيات. وقوله: لأنهم الخ إشارة إلى تصحيح إطلاق ما يعبدون على هؤلاء. قوله: (لما روي^(١) الخ) ذكر ابن حجر في تخريج أحاديث الكشاف أنّ هذا الحديث رواه ابن مردويه والواحدي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وهو حديث طويل ثم قال إنه اشتهر على ألسنة كثير من علماء العجم وفي كتبهم أنه ﷺ قال: في هذه القصة لابن الزبيري ما أجهلك بلغة قومك لأنني قلت وما تعبدون وما لما لا يعقل ولم أقل ومن تعبدون وهو لا أصل له ولم يوجد في شيء من كتب الحديث مسنداً ولا غيره مسند والوضع عليه ظاهر والعجب ممن نقله من المحدثين وقال السهيلي: في الروض اعتراض ابن الزبيري لا يرد لأنّ الخطاب مخصوص بقريش وما يعبدون من الأصنام، ولذلك أتى بما الواقعة على ما لا يعقل وحديث ابن عباس المتقدم ينقض عليه التأويل فإنه صريح في أنّ المراد كل ما يعبدون من دون الله اه. وجوابه إنّ ذلك بناء على ما فهم ابن الزبيري وجوابه ﷺ على التنزل والزبيري بكسر الزاي المعجمة وفتح الباء الموحدة وسكون العين المهملة وفتح الراء المهملة والقصر معناه السيئ الخلق الغليظ وهو لقب والد عبد الله القرشي المذكور وهو شاعر وقد أسلم بعد هذه القصة وصار من كبار الصحابة رضي الله عنهم. وقوله: قد خصمتك أي غلبتك في المخاصمة والمحاجة وبنو مليح بالتصغير قوم من خزاعة. وقوله: بل هم الخ يدل على ما ذكره من التأويل وهو إشارة إلى المرجح بعد الإشارة إلى المصحح وقوله فأنزل الله الخ هذا إن كان مخصصاً لعموم الآية يكون جواباً آخر كما أشار إليه المصنف، ويحتمل أنه منع لكونهم ما عبدوهم في الحقيقة فيكون مرجحاً لما مرّ أيضاً ويكون معنى قوله: وعلى هذا الخ أي على مقتضى هذه الرواية وأن يراد إبليس وأعوانه ويعم الخطاب غير المشركين فتأمل. وقوله لما الخ إن تعلق بمقدّر فظاهر وكذا إن جعل تعليلاً لقوله: في حكم عبدتهم وإن تعلق بيحتمل بعد تعلق قوله لأنهم الخ فهو متعلق به بعد تقييده فلا يلزم تعلق حرفي جر بمعنى بمتعلق واحد كما مرّ وقوله أليس الخ استئناف وقوله: يعم

(١) أخرجه الطبراني في الكبير ١٢٧٣٩ والواحدي في أسباب النزول رقم ٦١٦ وابن جرير ٧٧/١٧ من طريق عطاء بن السائب عن ابن عباس وعطاء قد اختلط وذكره الهيثمي في المجمع ٦٩/٧ وقال: فيه عاصم ابن بهدلة وقد وثق وضعفه جماعة اه.

ويشهد له ما أخرجه الحاكم ٣٨٥/٤ وصححه ووافقه الذهبي، والفرقابي وعبد بن حميد وأبو داود في ناسخه وابن أبي حاتم كما في فتح القدير للشوكاني ٤٣١/٣ عن ابن عباس وإسناده صحيح.

من دون الله فقال ﷺ: «بل لكل من عبد من دون الله» ويكون قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ﴾ بياناً للتجوّز أو التخصيص تأخر عن الخطاب ﴿حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ ما يرمى به إليها وتهيج به من حصبه يحصبه إذا رماه بالحصباء وقرئ بسكون الصاد وصفاً بالمصدر ﴿أَنْشَرُ لَهَا وَرِذْوَتٌ﴾ استئناف أو بدل من حصب جهنم واللام معوضة من على للاختصاص والدلالة على أنّ

الخطاب أي لليهود ومن معهم فإنهم أطاعوا الشياطين في عبادة غيره تعالى. وقوله مؤولاً لأنها لما لا يعقل على المشهور فاستعمالها في غيرهم مجاز خلافاً لمن ذهب إلى أنها تطلق عليه حقيقة مطلقاً أو إذا أريد الوصف كما مرّ وقوله أو بما يعمه معطوف على قوله بمن وهذا على التغليب لا على أنها حقيقة كما قيل. قوله: (بل لكل من عبد الخ) قيل بين هذين الروايتين تدافع إذ المفهوم منه دخول الأنبياء والأوثان ومن الأول عدم دخولها وإرادة المعبود الحكمي وجوابه ظاهر مما بعده. قوله: (ويكون قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ﴾ بياناً للتجوّز الخ) التجوّز في كلامه يحتمل أن يكون بجعل ما بمعنى من كما قيل وينافيه العموم فينبغي أن يحمل على التغليب للعقلاء وغيرهم ويحتمل أن يكون بجعل العبادة بمعنى طاعة الأمر وهم الشياطين فيكون ما تعبدون عبارة عن المطاعين فيخرج الأنبياء والملائكة لأنهم لم يأمرهم ولم يطيعوهم والتجوّز إمّا لغوي إن أريد بالعبادة الطاعة للأمر أو عقليّ إن أريد به إيقاع العبادة على من أمر بها للملابسة، كما في بنى الأمير المدينة ووجه كونها بياناً للتجوّز أنها قرينة على خروجهم منها فيقتضي التأويل أو التخصيص ولا خفاء فيه كما قيل. قوله: (أو التخصيص) لما مرّ وهو مجرور معطوف على التجوّز وهذا على جعل ما عاماً للعقلاء وغيرهم. وقوله: تأخر عن الخطاب إشارة إلى ما استدللّ به الشافعية على جواز تخصيص العام بالمتراخي كما هنا. وقد أوجب عنه بأنّ قوله وما تعبدون لم يتناول عيسى وعزير والملائكة حقيقة لأنّ ما لغير العقلاء ولا حاجة إلى إثباته بما روي من قوله ما أجهلك بلغة قومك لعدم صحته. وأمّا سؤال ابن الزبيري فتعنت منه وجوابه ﷺ تنزل إلزامي فإنه تعالى تولى البيان بجواب شاف بقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سبقت﴾ الخ فهو بيان تقرير يصح تراخيه عندنا لا بيان تفسير كما قالوه وأمّا قوله ﷺ: «بل هم عبدوا الشياطين» الخ إن صح فجواب على طريق التسليم والحاصل إنّ ما تعبدون إمّا محض غير العقلاء على ما هو الحقيقة المتبادرة أو هو عبارة عن الأصنام والشياطين فتأمل. قوله: (ما يرمى به) فهو صفة مشبهة. وقوله: رماه بالحصباء هي صغار الحجارة وهذا إشارة إلى أنه خاص وضعا عام استعمالاً. وقوله: استئناف أي استئناف نحويّ مؤكد لما قبله لا بيانيّ حتى يقال إنه لا يظهر كونه جواب سؤال لم يندفع بما قبله وأنتم تغليب للمخاطبين على معبوداتهم. وقوله: أو بدل أي للجملّة من المفرد ولا يضرّ. كونه في حكم النتيجة. قوله: (واللام معوضة من على الخ) لأنّ الأصل تعدّيه إلى الثاني بها كما أشار إليه في القاموس بتفسيره بالإشراف على الماء وهو في الاستعمال أكثر من أن يحصى، فما قيل إنه متعدّد بنفسه كما في قوله وردوها فاللام للتقوية لاحتياجه لها لكون المعمول مقدّمًا والعامل فرعي غفلة. وقوله: والدلالة عطفه

ورودهم لأجلها ﴿لَوْ كَانَتْ هَتُولاَءَءَ إِلَهَةً مَا وَرَدُوها﴾ لأن المؤاخذ المعذب لا يكون إلهاً ﴿وَكَلا فِيها خَلِيدُونَ﴾ لا خلاص لهم عنها ﴿لَهُمْ فِيها زَفِيرٌ﴾ أنين وتنفس شديد وهو من إضافة فعل البعض إلى الكل للتغليب إن أريد بما تعبدون الأصنام ﴿وَهُمْ فِيها لا يَسْمَعُونَ﴾ من الهول وشدة العذاب وقيل لا يسمعون ما يسرهم ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مَنَّا الْحُسْنَى﴾ أي الخصلة الحسنى وهي السعادة أو التوفيق بالطاعة أو البشرى بالجنة ﴿أُولَئِكَ عَنَّا مُبْعَدُونَ﴾ لأنهم يرفعون إلى أعلى عليين روي أن علياً كرم الله وجهه خطب وقرأ هذه الآية

بالواو والظاهر أو لأنَّ التعليل لا ينافي الاختصاص وليس الاختصاص من التقديم وإن صح كما توهم .

قوله: (لأنَّ المؤاخذة المعذب) المعذب تفسير للمؤاخذ من قولهم آخذه مؤاخذة وأخذه الله إذا أهلكه وأخذه بذنبه عاقبه عليه وجعل الورود بمعنى دخول النار لأنه يطلق عليه كما ذكره أهل اللغة. وقوله: حسب جهنم يعينه فلا يرد عليه ما قيل إنَّ ورود النار لا يلزمه العذاب كما يدلُّ عليه قوله ﴿وإن منكم إلا واردها﴾ وقد مرَّ ما في هذه الآية. وقوله لإخلاص الخ فسر به لأنَّ الأصنام لا توصف بالخلود المعروف ولذا قيل إنه يجوز أن يخلق الله للأصنام إحساساً بالعذاب وزفيراً. وقوله: المؤاخذ المعذب يلائمه إلا أن يراد بالعذاب صورته فيكون المراد أن دخولهم جهنم ينافي الألوهية وإن لم يكن ثمة تعذيب فلا يرد عليه شيء. قوله: (أنين وتنفس شديد) أصل معنى الزفر كما قاله الراغب ترديد النفس حتى تنتفخ منه الضلوع، والبعض هم العابدون والكل هم وما عبده وقوله: للتغليب إن أريد بما تعبدون الأصنام وكذا إن أريد الأعم لكنه خصه لأنَّ التغليب فائدته شمول ما لا يعقل وهم خارجون من العموم أو المراد الحامل لهم على عبادة العقلاء فلا لبس فيه وما قيل عليه من أنه لا تغليب فيه بل هو التفات والضمير يرجع إلى المخاطبين في أنكم خاصة ردَّ بأنه يوجب تنافر النظم ألا ترى قوله أنتم لها واردون، كيف جمع بينهم تغليياً للمخاطبين، فلو خص لهم فيها زفير لزم التفكيك، وقيل إنَّ فيه تجوزاً من جهة نسبة فعل البعض إلى الكل وتغليياً من جهة إطلاق هم على العقلاء وغيرهم ولا تأثير للتغليب، في الأوَّل ورد بأنهم قرروا أنَّ في قوله أو لتعودنَّ في ملتنا تغليين تغليب الأكثر على الأقل إذ نسب إلى الجميع ما هو منسوب للأكثر وتغليب الخطاب على الغيبة وهذا كذلك إذ غلب الأكثر وهم الاتباع على الأقل وهم الأصنام في نسبة الزور إلى الجميع وغلب العقلاء على غيرهم والتجوز لا ينافي التغليب بل التغليب كله مجاز وفيه بحث لأنه يعني أنَّ نسبة فعل البعض إلى الكل. كقولهم: بنو فلان قتلوا قتيلاً ليس من التغليب في شيء وكون التغليب يكون بالتجوز في الطرف والنسبة لا يجدي فتدبر. قوله: (من الهول وشدة العذاب) أو لصراخهم قبل وهو أنسب بما قبله وأما حمله على الصمم حقيقة فبعيد وإن جوزه بعضهم. وقوله: الخصلة الحسنى أي أو المنزلة وهو توجيه لتأنيته. وقوله: بالطاعة أي بسبب الطاعة وكان الظاهر للطاعة وقوله: أو البشرى بالجنة فيكون المراد بالذين الخ العشرة المبشرة بالجنة كما سيأتي عن علي

ثم قال أنا منهم وأبو بكر وعمر وعثمان وطلحة والزبير وسعد وسعيد وعبد الرحمن بن عوف وابن الجراح ثم أقيمت الصلاة فقام يجر رداءه ويقول: ﴿لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا﴾ وهو بدل من مبعدون أو حال من ضميره سيق للمبالغة في إبعادهم عنها والحسيس صوت يحس به ﴿وَهُمْ فِي مَا أَشْتَهَتْ أَنْفُسُهُمْ خَالِدُونَ﴾ دائمون في غاية التنعم وتقديم الظرف للاختصاص والاهتمام به ﴿لَا يَحْزَنُهُمُ الْفَرْعُ الْأَكْبَرُ﴾ النفخة الأخيرة لقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَنْفَخُ فِي الصُّورِ﴾ ففرع من في السموات ومن في الأرض أو الانصراف إلى النار أو حين يطبق على النار أو يذبح الموت ﴿وَنَنْزَلْنَاهُمْ أَلْمَلَكَةَ﴾ تستقبلهم مهتئين لهم ﴿هَذَا يَوْمُكُمْ﴾ يوم ثوابكم وهو مقدر بالقول ﴿الَّذِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ﴾ في الدنيا ﴿يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ﴾ مقدر باذكر أو ظرف لا يحزنهم أو تتلقاهم أو حال مقدره من العائد المحذوف من توعدون

رضي الله عنه . قوله: (لأنهم يرفعون إلى أعلى عليين) فسره في سورة مريم بأن المراد به مبعدون عن عذابها وهو لا ينافي ما ذكره هنا لأن المراد بعليين الجنة على أحد التفاسير فيه وهو المراد لإخفاء في أن البعد عن النار بحيث لا يسمع حسيسها يدل على دخول الجنة فما قيل إنه أشار في الموضوعين إلى وجهين تعسف لا حاجة إليه . وكذا ما قيل إن الرفع إلى أعلى عليين مما لا دليل عليه . قوله: (روي أن علياً رضي الله عنه وكرم الله وجهه الخ) قال ابن حجر رحمه الله رواه ابن أبي حاتم وابن عدي وابن مردويه عن ليث بن أبي سليم عن النعمان بن بشير وكان من سمار عليّ وقوله: كرم الله وجهه جملة دعائية تختص بعليّ على الألسنة وقد قيل في وجه التخصيص إنه لإسلامه صغيراً بحيث لم يسجد لغير الله أو لم يخل عن السجود لله . قوله: (بدل من مبعدون) قيل الظاهر أنها جملة مؤكدة . وقوله: سيق للمبالغة لأنه يدل على شدة البعد وقد قيل إن الأبعاد يكون بعد القرب فيفهم منه أنهم وردوا أولاً ولما كان مظنة التأذي بها دفع بقوله لا يسمعون الخ . وقوله: في غاية التنعم يفهم من قوله فيما اشتهدت أنفسهم كما لا يخفى ولا منافاة بين هذا وبين قوله في تفسير قوله: مبعدون لأنهم يرفعون إلى أعلى عليين كما توهم والظرف فيما اشتهدت الخ وتقديمه للاختصاص لا ينافي الاهتمام ورعاية الفاصلة . قوله: (النفخة الأخيرة) كذا في الكشاف وفي الكشف إنه لم يرد به النفخة الثانية وإنما أراد الأولى لأن الآية المستشهد بها مصرحة بذلك والوصف بالأخيرة لأنها آخر ما يقع في هذه الدار ولا يخفى بعده . وقد أورد عليه أن تمام الآية وهو قوله وتتلقاهم الملائكة الخ يدل على أن الفرع الأكبر من أهوال يوم القيامة وكذا باقي الأقوال في تفسيره يدل على ذلك فلعل الاستشهاد بالآية على أن النفخة أطلق عليها الفرع، وفيه نظر . وقوله: أو الانصراف إلى النار أي انصراف المعذنين فالفرع الذهاب بسرعة لما يهول وهو أحد معانيه . وقوله: يطبق على النار في نسخة تطبق النار أي تغلق على من فيها وقوله أو يذبح الموت إشارة إلى ما ورد في الحديث من أنه بعد استقرار أهل الجنة في الجنة وأهل النار فيها يؤتى بالموت على صورة كبش ويذبح . وقوله: يوم ثوابكم بيان للمراد منه أو لتقدير مضاف وتقدير القول أي قائلين فهو حال . قوله: (أو ظرف لا يحزنهم الخ) لم يذكر احتمال تعلقه بالفرع لأن المصدر الموصوف لا يعمل

والمراد بالطي ضدّ النشر أو المحو من قولك اطو عني هذا الحديث وذلك لأنها نشرت مظلة لبني آدم فإذا انتقلوا قوّضت عنهم وقرئ بالياء والتاء والبناء للمفعول ﴿كَطَيَّ السَّجِلَ لِلْكِتَابِ﴾ طياً كطَي الطومار للكتابة أو لما يكتب أو كتب فيه ويدل عليه قراءة حمزة والكسائي وحفص على الجمع أي للمعاني الكثيرة المكتوبة فيه وقيل السجل ملك يطوي كتب الأعمال إذا رفعت إليه أو كاتب كان لرسول الله ﷺ وقرئ السجل كالدلو والسجل كالعتل وهما لغتان فيه ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُمْ﴾ أي نعيد ما خلقناه مبتدأ إعادة مثل بدئنا إياه في كونهما إيجاداً عن العدم أو جمعاً بين الأجزاء المتبددة والمقصود بيان صحة الإعادة بالقياس على الإبداء لشمول الإمكان الذاتي المصحح للمقدورية وتناول القدرة

على الصحيح وإن كان الظرف يتوسع فيه ومن أجازة هنا بناء على قول مرجوح كما منع أعمال الدعاء في إذا لتعريفه وكلاهما قول ضعيف كما في شرح التسهيل فلا إغراب ولا خطأ فيه كما توهم وتعلقه بتلقاهم لأنها تتلقاهم في مواطن كما تتلقاهم بأبواب الجنة وقوله حال مقدرة لأن يوم الطي بعد الوعد وكونه بدلاً من العائد المحذوف كما قاله أبو البقاء بدل كل من كل لا اشتمال كما توهم. قوله: (أو المحو) إلى الإفناء والإزالة فالتشبيه باعتبار أنه بطيه يخفي ما فيه أو لأنه يرفع بعد الطي فلا يرد أنه لا يصح التشبيه حيثئذ، وقوله: فإذا انتقلوا أي إلى الآخرة، وقوّضت بالتشديد بمعنى أزيلت يقال: قوّضت الخيام إذا رفعت وفي نسخة فوضعت وهي بمعنى أنزلت وأزيلت عن مقرّها من وضعت الحمل عن البعير. قوله: (طياً كطَي الطومار للكتابة) وفي نسخة لأجل الكتابة إشارة إلى أنّ كطَي صفة مصدر مقدّر وإنّ السجل بمعنى الطومار التي يكتب فيه والكتاب بمعنى الكتابة وطَي الطومار من إضافة المصدر لمفعوله أو هو مصدر مبني للمفعول، والمعنى كطَي الطومار المعد للكتابة المسوّى والمهيأ لها فلا يتوهم أنّ الطومار لا يطوي للكتابة بل ينشر. وكذا قوله لما يكتب لكن الكتاب فيه بمعنى المكتوب والفرق بينه وبين ما بعده ظاهر. وقوله: كتب فيه فهو طَي بعد الكتابة والكتاب بمعنى المكتوب لا مصدر كما في الوجه الأوّل ولذا جمع وجعل المعاني مكتوبة توسع لأنّ المكتوب ألفاظها. قوله: (وقيل السجل ملك يطوي كتب الأعمال) مرضه لغرابته وعدم حسن التشبيه فيه إذ ليس المشبه به أقوى ولا أشهر وقوله أو كاتب قول واه جداً لأنه لم يعرف أحد من الصحابة اسمه سجلّ وقيل السجل بلغة الحبشة الرجل فلعله مراده وعلى كل حال فلا حسن للتشبيه لما مرّ. قوله: (أي نعيد ما خلقناه الخ) مبتدأ بصيغة المفعول وضمير نعيده ليس عائداً على أوّل حتى يقال إنّ الإعادة تنافي وصف الأوليّة، بل على المخلوق المفهوم منه مطلقاً ويصح عوده إليه إن كان إيجاداً بعد عدم لا إعادة بعد تفريق وتبديد على ما عرف من القولين فيه قيل والحق أنه إعادة ما انعدم بعينه وتأليف ما تفرّق والقياس على الإبداء مفهوم من التشبيه. قوله: (لشمول الإمكان الذاتي الخ) أي إنما قيل بوقوع الإعادة على ما ذكر لشمول القدرة الإلهية لكل الممكنات وكل من إعادة ما انعدم وتأليف ما تفرّف أمر ممكن. أمّا إمكان تأليف ما تفرّق فظاهر

القديمة لهما على السواء وما كافة أو مصدرية وأول مفعول لبدأنا أو لفعل يفسره ما بعده أو موصولة والكاف متعلقة بمحذوف يفسره نعيده أي نعيد مثل الذي بدأنا وأول خلق ظرف لبدأنا أو حال من ضمير الموصول المحذوف ﴿وَعَدًّا﴾ مقدر بفعله تأكيداً لنعيده أو

وأما إمكان إعادة ما انعدم فلا لأن الإعادة إحداث كالإبداع الأول وغاية طريان العدم على المبدع الأول تصييره كأنه لم يحدث وقد تعلق القدرة الإلهية بإيجاده من عدمه الأصلي فكذا من عدمه الطارئ لا أن الموجود ثانياً مثله بل هو بعد فناء عينه وهذا لأن وجود عينه أولاً إنما كان على وفق تعلق العلم به والغرض أن الموجودات أيضاً بعد طريان العدم عليها ثابتة في العلم متعلقاً بإيجادها فافهم. قوله: (وما كافة) لها عن العمل فتدخل على الجملة وتكون لتشبيه مضمون ما بعدها بمضمون جملة أخرى ولا متعلق للكاف حينئذ وقوله أو مصدرية فتكون صفة مصدر مقدر كما مر. قوله: (وأول مفعول لبدأنا) يعني على الاحتمالين قيل عليه تعلق البداية بأول الشيء المشروع فيه ريك لا يقال بدأت أول كذا وإنما يقال بدأت بكذا وذلك لأن بداية الشيء هي الشروع فيه والشروع يلاقي الأول لا محالة فيكون ذكره تكراراً. وفيه نظر لأن المراد بدأنا ما كان أولاً سابقاً في الوجود وليس المراد بالأول أول الأجزاء حتى يتوهم ما ذكره مع أن التكرار ليس بباطل. ولذا قيل أيضاً أول الخلق هو المعاد حقيقة وإيقاع الخلق عليه فرع عن الإعادة وإلا فلا أولية ودفع بما مر من المصنف من أن المراد بالأولية هو أن يكون لوجوده بداية لأن الحادث عرف بما لوجوده أول لا الأولية المقابلة للثانوية، وقد اعترف به هو نفسه ولو سلم فيكفي في تحقق الفرعية جعل الإعادة عاملاً في ضميره وفيه تأمل. قوله: (أو لفعل يفسره ما بعده) يعني نعيد قبل الظاهر تقديره قبل كما بدأنا فيكون من التنازع وأعمال نعيد حينئذ إنما هو على مذهب الكوفيين وليس من التنازع في شيء كما لا يخفى. وموصولة عطف على كافة. قوله: (والكافة متعلقة بمحذوف يفسره نعيده) فهم بعضهم من ذكر المتعلق هنا إنها إذا كانت كافة فلا متعلق لها كما صرح به الرضي وهو خلاف الظاهر وفي المغني أن الأخفش وابن عصفور ذهبوا إلى أن الكافة الجارة لا متعلق لها لأنها لا تدل على معنى الاستقرار والحق خلافه وكلامه مخالف لقوله الآتي وقوله مثل الذي بدأنا تفسير معنى لا إشارة إلى أنها اسم حتى يرد عليه أنه خلاف الظاهر حتى ذهب بعض النحاة إلى أنه ضرورة وقوله متعلقة بأباه ظاهراً. قوله: (وأول خلق ظرف لبدأنا) لأن ما الموصولة تستدعي عائداً فإذا قدر هنا يكون مفعولاً فيكون أول منصوب على الظرفية لأنه يكون كذلك في كلام العرب فالتقدير في أول زمان خلق وخلق مصدر. أو هو حال من العائد المحذوف والخلق بمعنى المخلوق قيل: والظاهر أن قيد الأولية هنا لإخراج المخلوق ثانياً وهو الروح لأن الكلام في إعادة البدل وهو المخلوق أولاً لقوله ثم أنشأناه خلقاً آخر. ورد بأن الاهتمام بإخراج الروح يوهم أنها لا تعاد ولا وجه له وتقدم خلق البدن على الروح غير مسلم وما ذكره لا يدل عليه بل على تأخر النفخ كما سيجيء ولا شك أن ما ذكره خلاف الظاهر وإن لم يرد عليه ما ذكر لأن ما ذكره هو المعروف وإعادة الروح لم يختلف فيها القائلون بالحشر فلا يلتفت إلى ما ذكره من الإبهام وتكثير خلق للدلالة على

منتصب به لأنه عدة بالإعادة ﴿عَلَيْتَا﴾ أي علينا إنجازه ﴿إِنَّا كُنَّا فَعَلِينَ﴾ ذلك لا محالة ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ﴾ كتاب داود عليه السلام ﴿مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ﴾ أي التوراة وقيل المراد بالزبور جنس الكتب المنزلة وبالذكر اللوح المحفوظ ﴿أَنْتَ الْأَرْضُ﴾ أي أرض الجنة أو الأرض المقدسة ﴿بِرِثْمِهَا عِبَادِي الصَّالِحُونَ﴾ يعني عامة المؤمنين أو الذين كانوا يستضعفون مشارق الأرض ومغاربها أو أمة محمد ﷺ ﴿إِنَّ فِي هَذَا﴾ أي فيما ذكرنا من الأخبار والمواعظ المواعيد ﴿بَلَدًا﴾ لكفاية أو لسبب بلوغ إلى البغية ﴿لِقَوْمٍ عَكِيدٍ﴾ همهمم العبادة دون العادة ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ لأن ما بعثت به سبب لإسعادهم وموجب لصلاح معاشهم ومعادهم وقيل كونه رحمة للكفار أمنهم به من الخسف والمسح

التفصيل كما بين في الكشف وشروحه. قوله: (مقدّر بفعله تأكيداً لنعيدده) فهو مفعول مطلق والجملة مؤكدة لما قبلها أو منصوب بنعيد لأن الوعد هو الإعادة معنى. وقوله: علينا إنجازه تفسير معنى لا إعراب ويحتمل أنه إشارة إلى تقدير مبتدأ خبره الظرف لا أن إنجازه فاعل الظرف لاعتماده لأنه لا يجوز حذف الفاعل ولا بدل من الضمير المستتر في الظرف العائد على الوعد بمعنى الإنجاز استخداماً لتكلفه. قوله: (لا محالة) هو من التأكيد ولم يفسره بقادرين كما في الكشف لما فيه من أنه خلاف الظاهر كما في الانتصاف وإن كان غير مسلم. قوله: (كتاب داود) بالجرّ عطف بيان للزبور أو مرفوع خبر مبتدأ محذوف أي هو أو الزبور المذكور كتاب داود وإطلاق الذكر على اللوح المحفوظ مجاز وقد وقع في حديث البخاري في قوله: (خلق الله السموات والأرض وكتب في الذكر كل شيء) وكون الأرض أرض الجنة بعيد لكن ذكره بعد الإعادة يقربه والتعريف عليهما للعهد ومعنى أرضها كونهم يتولونها. قوله: (يعني عامة المؤمنين) هو ظاهر إن أريد أرض الجنة وأما إذا أريد الأرض المقدسة أو الشام لأنها ليست من الأرض المقدسة فلعله تبشير من الله بأنها لا تستقر في أيدي الكفار أبداً كما شاهدناه. قوله: (أو الذين كانوا يستضعفون) أي يقهرون من بني إسرائيل وهو إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَأورثنا القوم الذين كانوا يستضعفون مشارق الأرض ومغاربها التي باركنا فيها﴾ وقد مرّ في الأعراف أنها أرض الشام وجهاتها الغربية والشرقية ولو ذكره المصنف هنا كان أولى فإنه أحد التفاسير وليست داخلية في الأرض المقدسة، كما علم ومشارق ومغارب مفعول أورثنا. قوله: (لكفاية) تفسير للبلاغ فإنه بمعنى البلوغ وهو بلوغ النهاية ولما كان فيما يبلغ النهاية كفاية أطلقت عليها. وقوله: أو لسبب الخ إشارة إلى أنه مجاز مرسل كما بينه ويجوز أن يكون من الوصف بالمصدر مبالغة. وقوله: همهمم أي ما يهمهم هو عبادة الله لا ما اعتادوه من أمور الدنيا. قوله: (لأنّ ما بعثت الخ) إشارة إلى دفع ما يتوهم من أنه كيف تكون رسالته ﷺ مقصورة على الرحمة مع تعذيب من عصاه في الدارين. بأنّ المقصود من بعثته الرحمة لكونه جاء بما يسعدهم إن اتبعوه ومن خالفه فإنما أتى من قبله كالعين العذبة يسقي بها ويزرع فمن لم ينتفع بها كسلاً منه لا يضر في كونها نافعة فإنّ الكسلان محتته على نفسه، وهذا ظاهر فلا حاجة إلى تفسير كونه رحمة

وعذاب الاستئصال ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحِي إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَحْدَهُ﴾ أي ما يوحى إليّ إلا أنه لا إله لكم إلا إله واحد وذلك لأن المقصود الأصلي من بعثته مقصور على التوحيد فالأولى لقصر الحكم على الشيء والثانية على العكس ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ مخلصون العبادة لله تعالى على مقتضى الوحي المصدق بالحجة وقد عرفت أن التوحيد مما يصح

للكفار بما ذكر ولذا مرضه وفي جعل خاتم الأنبياء عليهم الصلاة والسلام خاتمة لسورة الأنبياء حسن يتضوع منه مسك الختام. قوله: (أي ما يوحى إليّ إلا أنه الخ) يعني أنه وقع فيه حصران الأول لقصر الصفة على الموصوف والثاني لقصر الموصوف على الصفة فالثاني قصر فيه الله على الوجدانية والأول قصر فيه الوحي على الوجدانية والمعنى لا يوحى إليّ إلا اختصاص الله بالوجدانية وقد أورد عليه أمران الأول أنه كيف يقصر الوحي على الوجدانية، وقد أوحى إليه أمور كثيرة غيره كالتكاليف والقصص وغير ذلك، والثاني أنّ أداة القصر إنما المكسورة لا المفتوحة كما صرحوا به ودفع الأول بوجهين الأول أنّ معنى قصره عليه أنه الأصل الأصيل وما عداه راجع إليه أو غير منظور إليه في جنبه فهو قصر ادعائيّ وإليه أشار المصنف رحمه الله بقوله وذلك لأن المقصود الخ والثاني أنه قصر قلب بالنسبة إلى الشرك الصادر من الكفار السابق ذكرهم وكذا الكلام في القصر الثاني إذ له تعالى صفات أخر غير توحيد. ودفع الثاني بأنّ إنما المفتوحة ذهب الزمخشريّ إلى أنها مثل إنما المكسورة في ذلك ويؤيده هنا إنها بمعنى المكسورة لوقوعها بعد الوحي الذي هو في معنى القول ولأنها مقول قل في الحقيقة ولا شك في إفادتها التأكيد فإذا اقتضى المقام القصر كما نحن فيه انضم إلى التأكيد، لكنه ليس بالوضع كما في المكسورة. فقد جاء ما لا يحتمله كقوله وظنّ داود إنما فتناه ولذا فسره الزمخشري بقوله: ابتليناه لا محالة مع تصريحه بالحصر هنا وما كافة تحتل الموصولية فيهما أو أحدهما والحاصل أنه وقع في إنما المفتوحة خلاف فذهب إلى أنها مثله الزمخشريّ والمصنف وأكثر المفسرين وأنكره أبو حيان وذلك لأنها مؤولة بمصدر واسم مفرد وليست كالمكسورة المؤولة بما وإليه أشار في الانتصاف، والمعنى لا ياباه وما تمسك به مردود والحق مع الجماعة. قوله: (مخلصون العبادة) أي المراد من الإسلام هنا لازمة وهو ما ذكر والأولى تفسيره بمنقادون لما يوحى من التوحيد. قوله: (وقد عرفت أن التوحيد مما يصح إثباته بالسمع) كما مرّ التصريح به في هذه السورة أي ليس التوحيد كإثبات الواجب الذي لا يثبت بالأدلة السمعية وإنما يثبت بالأدلة العقلية لأنه لو أثبت بالسمع لزم الدور إذ الدليل السمعي كلام الرسول ﷺ فلو لم يثبت الله لم يثبت كلامه ولا رسوله بخلاف الوحدة فإنها غير موقوف عليها ذلك وهذا مشهور بين المفسرين والمتكلمين لكن صاحب الكشف قال: لأنّ التعدّد يستلزم الإمكان على ما لخص في موضعه وما لم يعرف أنّ الله تعالى واجب الوجود لذاته خارج عن جميع الممكنات لم ينتظم برهان على الرسالة والآية لا تصلح دليلاً لهم لأنه إنما يوحى إليه ذلك مبرهنًا لا على قانون الخطابة فلعل نزولها. كان مصحوباً بالبرهان وتابعه عليه بعض الشراح، وليس بشيء على ما

إثباته بالسمع ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾ عن التوحيد ﴿فَقُلْ أَذَنْتُكُمْ﴾ أعلمتكم ما أمرت به أو حربي لكم ﴿عَلَى سَوَاءٍ﴾ مستويين في الإعلام به أو مستويين أنا وأنتم في العلم بما أعلمتكم به أو في المعادة أو إيداناً على سواء وقيل أعلمتكم أنني على سواء أي عدل واستقامة رأي بالبرهان النير ﴿وَإِنْ أَدْرِي﴾ وما أدري ﴿أَقْرَبُ أَم بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ﴾ من غلبة المسلمين أو

بين في الكلام من أنه لا تلازم بيناً وغير بين وبين وجوب الوجود والوحدة ولو سلم فالعلم بوجوده تعالى لا يتوقف عليه فإنه يثبت بالخروج عن نظام السلسلة لا عن جميع الممكنات لاحتمال تعدد السلسلة كما قيل . وهو مردود بأنه إشارة إلى برهان التمانع وهو قطعي لا إقناعي على الصحيح كما برهن عليه في الكلام وتحقيقه كما في شرح المقاصد أن بعثة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وصدقهم لا يتوقف على الوحدانية فيجوز التمسك بالأدلة السمعية كإجماع الأنبياء عليهم الصلاة والسلام على الدعوة إلى التوحيد ونفي الشرك وكالنصوص القطعية من كتاب الله تعالى على ذلك . وما قيل إن التعدد يستلزم الإمكان لما عرفت من أدلة التوحيد وما لم تعرف أن الله تعالى واجب الوجود خارج عن جميع الممكنات لم يتأت إثبات البعثة والرسالة ليس بشيء لأن غايته استلزام الوجوب الوحدة لا استلزام معرفته معرفتها فضلاً عن التوقف وسبب الغلط عدم التفرقة بين ثبوت الشيء والعلم بثبوتها انتهى . وتفريع الاستفهام الإنكاري هنا صريح في ثبوته بما ذكر لكن في هذا المقام بحث يعلم مما ذكر في برهان التمانع وقوله: إنما يوحى إليه ذلك مبرهنناً الخ للإشارة إليه وقول المصنف على مقتضى الوحي المصدق بالحجة فيه ميل ما إليه لو لم يصرح بعده بما يدل على مراده فتأمل . قوله: (أعلمتكم الخ) فسر به لأنه أفعال من الأذن بمعنى العلم إذ أصله العلم بالإجازة في شيء وترخيصه ثم تجوز به عن مطلق العلم وصيغ منه الأفعال وصار عبارة عن الإنذار كقوله:

أذنتنا بينها أسماء

وهو يتعدى لمفعولين الثاني منهما مقدر وهو ما ذكره المصنف . وقوله مستويين إشارة إلى أن الجار والمجرور وقع حالاً من المفعول الأول ويجوز أن يكون حالاً من المفعول الثاني . وقوله: مستويين إشارة إلى أنه حال من الفاعل والمفعول معاً وقوله في العلم بما أعلمتكم به واستواؤهم في العلم إما بما أمر به لإعلامهم به أو بأنه سيقع بينهم الحروب كذلك وهم يعلمون أنه الصادق الأمين وإن كانوا يحجدون بعض ذلك عناداً، فلا وجه لما قيل كيف يصح دعوى الاستواء والفاعل متيقن بخلاف المفعول فإنهم لا يدعون إلا أن يراد بسبب العلم وهو الخبر الصادق وسائر الدلائل الأنفسية والآفاقية والاستواء فيه من حيث التكليف فإن الكل مكلف بما أعلمه ﷺ . قوله: (إيداناً على سواء) إشارة إلى وجه آخر وهو أنه صفة مصدر مقدر . وقوله: أعلمتكم إني على سواء يعني أن الجار والمجرور خبر أن المقدره وهي مع معموليها سادة مسد المفعول . والنير بمعنى الواضح وفي الكشف إن قوله: أذنتكم استعارة تمثيلية شبه بمن بينه وبين أعدائه هدنة فأحص بغدرهم فنبذ إليهم العهد وشهر التنبذ وأشاعه

الحشر لكنه كائن لا محالة ﴿إِنَّهُ يَعْلَمُ الْجَهْرَ مِنَ الْقَوْلِ﴾ ما تجاهرون به من الطعن في الإسلام ﴿وَيَعْلَمُ مَا نَكْتُمُونَ﴾ من الإحن والأحقاد للمسلمين فيجازيكم عليه ﴿وَأَنْ أَدْرِي لَعَلَّكُمْ فِتْنَةٌ لَكُمْ﴾ وما أدري لعل تأخير جزائكم استدراج لكم وزيادة في افتتانكم أو امتحان لينظر كيف تعملون ﴿وَمَنْعٌ لِّكَ جِبِينٍ﴾ وتمتيع إلى أجل مقدر تقتضيه مشيئته ﴿قَالَ رَبِّ أَحْكُ بِالْحَقِّ﴾ اقض بيننا وبين أهل مكة بالعدل المقتضي لاستعجال العذاب أو التشديد عليهم وقرأ حفص قال على حكاية قول رسول الله ﷺ وقرئ رب بالضم وربي أحكم على بناء التفضيل وأحكم من الأحكام ﴿وَرَبِّنَا الرَّحْمَنُ﴾ كثير الرحمة على خلقه ﴿الْمُسْتَعَانُ﴾ المطلوب منه المعونة ﴿عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾ من الحال بأن الشوكة تكون لهم وأن راية الإسلام تخفق أياماً ثم تسكن وأن الموعد به لو كان حقاً لنزل بهم فأجاب الله تعالى دعوة رسوله ﷺ فخبب أمانيهم ونصر رسوله ﷺ عليهم وقرئ بالياء وعن النبي ﷺ: «من قرأ اقترب حاسبه الله

وآذنه جميعاً بذلك. قوله: (أو الحشر) أو العذاب وقوله: لكنه كائن لا محالة إشارة إلى أنه لا ينافي ترذده في قرب أمور الآخرة قوله: اقترب في أول السورة لأنه عبارة عن تحققه كما مر والقرب هنا على ظاهره المعروف. والأحقاد عطف تفسيري للأحن وهي الضغائن جمع أحنة وقوله فيجازيكم عليه يعني أن العلم بما ذكر كناية عن الوعيد بالجزاء، كما يقول الملك لمن عصاه قد عرفت ما صدر منك. وقوله: لعل تأخير جزائكم يعني به أن ضمير لعله لما علم من الكلام. قوله: (استدراج لكم) لما كان الإمهال فتنة لهم على التحقيق، وقوله: لعل يفهم منه الشك قال ذلك إشارة إلى أنه إما مجاز عن الاستدراج بذكر السبب وإرادة المسبب أو عبارة عن زيادة الفتنة ودوامها أو هو بمعناه الأصلي وهو الامتحان والاختبار من فتن الذهب والفضة بمعنى إذا بهما ليعلم غشهما فهو استعارة مصرحة والتمتيع بمعنى الإبقاء والتأخير. قوله: (اقض بيننا الخ) فالحكم بمعناه المعروف والضمير له ولهم لأنه يعلم من المقام والعدل تفسير للحق والمقتضى صفته لأن العدل يقتضي تعجيل عذابهم فهو دعاء بتعجيله لهم فلا يتوهم اللغوياً لأن كل قضائه عدل وحق وقد استحجبت بوقعة بدر بعده والتشديد إيقاع العذاب الشديد بهم والقراءة بالضم على أنه منادى مفرد وقد قيل إن حذف حرف النداء من اسم الجنس نادر شاذ وقال المعرب إنه ليس منادى مفرد بل هي لغة في المضاف إلى ياء المتكلم حال ندائه فيحذف المضاف إليه ويبني على الضم كقبل وبعد فلا شذوذ فيه. وأحكم أفعل تفضيل أي أنفذ وأعدل حكماً أو أعظم حكمة. وقوله: وأحكم من الأحكام أي قرئ به على صيغة الماضي. قوله: (بأن الشوكة) أي الغلبة والقوة وهو تفسير لما يصفونه، وخفق راية الإسلام كناية عن ظهوره والسكون ضده وأمانيهم بالتشديد والتخفيف جمع أمنية وهي ما يتمنى. قوله: (وعن النبي ﷺ^(١)) الخ هو

(١) أخرجه الواحدي في الوسيط ٢٢٩/٣ من حديث أبي بن كعب وإسناده مظلم وتقدم مراراً، وقد نص الحفاظ على وضعه.

حساباً يسيراً وصافحه وسلم عليه كل نبي ذكر اسمه في القرآن والله تعالى أعلم».

حديث موضوع واقترب علم لهذه السورة تسمية لها بأولها. وقوله: صافحه وسلم عليه هو في الآخرة كما هو الظاهر ووجهه كونه سورة متضمنة لأحوالهم، تمت السورة اللهم إني أتوسل بسيد الأنبياء والمرسلين وبمن ذكر فيها من سائر النبيين أن تيسر لنا أمور الدنيا والآخرة بمنك وكرمك وأطافك المتواترة.

سورة الحج

مكية إلا ست آيات من هذان خصمان إلى صراط الحميد وهي ثمان وسبعون آية .

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ آتِقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ﴾ تحريكها للأشياء على الإسناد المجازي أو تحريك الأشياء فيها فأضيفت إليها إضافة معنوية بتقدير في أو إضافة الصدر إلى الظرف على إجرائه مجرى المفعول به وقيل هي زلزلة تكون قبيل طلوع الشمس من مغربها وإضافتها إلى الساعة لأنها من أشراتها ﴿شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ هائل علل أمرهم بالتقوى بفضاعة

سورة الحج

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (مكية) اختلف فيها فقيل إنها مكية وقيل إنها مدنية وقيل مختلطة بعضها مكّي وبعضها مدني وهو الأصح واختلف في تعيينه على أقوال منها ما ذكره المصنف . قوله: (وهي ثمان وسبعون آية) قال الداني وقيل خمس وقيل ست وقيل سبع . قوله: (تحريكها للأشياء) حقيقة الزلزلة التحريك بعنف وهو المراد هنا فإضافتها للساعة إن كان للفاعل فهو مجاز في النسبة كقوله مكر الليل لأن المحرك هو الله، والمراد بالأشياء الموجودات أو هو من الإضافة إلى الظرف إضافة على معنى في عند من أثبتها كما أشار إليه بقوله: أو تحريك الأشياء فيها الخ لكن في كلامه شيء وهو أن قوله إضافة معنوية يفهم منه أن إضافة المصدر إلى فاعله لفظية . والذي صرح به النحاة أنها معنوية اختصاصية فإن لم يكن هذا على قول ابن برهان الذهاب إلى أنها غير محضة فيكون المختص بهذا الشق مجموع كونها معنوية على معنى في يفهم منه أن تلك معنوية على معنى حرف آخر . وقوله: على إجرائه مجرى المفعول به توسعاً كما في قوله:

يا سارق الليلة أهل الدار

على مذهب من لم يثبت الإضافة بمعنى في . قوله: (وقيل هي زلزلة الخ) فتكون الزلزلة على معناها الحقيقي ومرضه لاحتياج إضافته إلى الساعة إلى التأويل كما أشار إليه ولأنه لا يناسب كونه تعليلاً لأمر جميع الناس بالتقوى كما لا يخفى . وفي الكشف أن هذه الآية وما يليها نزلتا ليلاً في غزوة بني المصطلق وهو صحيح مسند في سنن الترمذي والنسائي والحاكم^(١) كما ذكره ابن حجر رحمه الله فينافي كونهما مكيتين . وإشراط الساعة علاماتها ومقدماتها . قوله: (هائل) هو معنى عظيم النكرة الموصوف به شيء المبهم . والتعليل يستفاد

(١) أخرجه أحمد ٤/٤٣٢، والترمذي ٣١٦٨، والطبري في جامع البيان ١٧/١١١ والحاكم ٤/٥٦٧

عن عمران بن حصين .

قال الترمذي: هذا حديث صحيح . اه وفي الباب أحاديث يرتفع بها إلى درجة الصحة .

الساعة ليتصوروها بعقولهم ويعلموا أنه لا يؤمنهم على أنفسهم ويقوها بملازمة التقوى ﴿يَوْمَ تَرَوُنَّهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾ تصوير لهولها والضمير للزلزلة ويوم منصوب بتذهل وقرىء تذهل وتذهل مجهولاً ومعلوها أي تذهلها الزلزلة والذهول الذهاب عن الأمر بدهشة والمقصود الدلالة على أن هولها بحيث إذا دهشت التي ألقمت الرضيع ثديها نزعته من فيه وذهلت عنه وما موصولة أو مصدرية ﴿وَنَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمَلٍ حَمْلَهَا﴾ جنينها ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَىٰ﴾ كأنهم سكارى ﴿وَمَا هُمْ بِسُكَرَىٰ﴾ على الحقيقة ﴿وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ﴾

من الجملة المصدرة بأن المستأنفة استئنافاً بيانياً على ما قرّر أهل المعاني في نحو إذ ذاك النجاح في التذكير. والتدرج لبس الدرج وهو مجاز عن التحفظ وقوله: فيبقوا يقال أبقى على نفسه إذا حفظها وأبقيت عليه إبقاء إذا رحمته وأشفقت عليه والاسم منه البقية كما في النهاية. قوله: (ويقوها) أي يحفظوها وما في بعض النسخ يتقوها تحريف، وقوله: تصوير لهولها والضمير للزلزلة كذا في بعض النسخ وسقط من بعضها لذكره قبله يعني أن قوله تذهل الخ استعارة تمثيلية لبيان شدة الأمر وتفاقمه ولذا قال وما هم بسكارى ولكن عذاب الله شديد وقوله: منصوب بتذهل أو بتعظيم أو بإضمار اذكر أو بدل من الساعة وفتح لبنائه أو من زلزلة لا منصوب به للفصل بين المصدر ومعموله بالخبر. قوله: (والذهول) وفي نسخة والذهل والذهول وهما بمعنى كما في الصحاح وإن ورد الذهل بمعنى السلو لأنه لا يختص به كما توهم وقوله الذهاب وفي نسخة والإياب. قوله: (والمقصود الدلالة على أن هولها بحيث إذا دهشت الخ) دهش كفرح تحير وذهب عقله لذهل أو وله والعائد محذوف أي دهشت به لمفاجأته لها وكلامه يحتمل وجوهاً لأنه إن كان قبل قيام الساعة فهي مرضعة وملقمة حقيقة وإن كان بعدها وقلنا إن كل أحد يحشر على حاله التي فارق فيها الدنيا فتحشر المرضعة مرضعة والحاملة حاملة كما ورد في بعض الأحاديث فكذلك وإن لم نقل به فهو على طريق الفرض والتمثيل كما مر. والعبارة تحتمله لأن إذا شرطية والشرط يكفي فيه الفرض والتقدير والحيشية ظاهرة فيه فلا وجه لما توهم من أنه مخصوص بالقول الأول وأن المصنف ومن حدا حذوه لم يفرق بين القولين ولا حاجة إلى تكلف الجواب عنه كما قيل. قوله: (التي ألقمت الرضيع ثديها) إشارة إلى ما في الكشف من أن المرضعة التي هي في حال الإرضاع ملقمة ثديها والمرضع بلا تاء هي التي من شأنها أن ترضع وإن لم تبشر الإرضاع في حال وصفها به الخ. قوله: (كأنهم سكارى الخ) يعني أنه تشبيه كما صرح به الزمخشري، وقد قيل عليه ترى بمعنى نظن أي تظن الناس سكارى فهو حقيقة لا تشبيه ورد بأن الرؤيا بصرية وهو الظاهر كما صرحوا به وسكارى حال من المفعول فلا بد من اعتبار التشبيه حتى يصح الكلام وهذا غريب منه فإن أهل المعاني صرحوا بأنه قد يذكر فعل ينبئ عن التشبيه كما في علمت زيدا أسداً إذا قرب التشبيه وحسبت وظننت ونحوه إن بعده. فما ذكروه موافق لكلام القوم وإن كان فيه بحث للسعد المذكور مع جوابه في محله فالتشبيه لا يستلزم كونها بصرية كما زعمه. قوله: (وما هم

شَدِيدٌ ﴿ فَأَرْهَقَهُمْ هَوْلَهُ بِحَيْثُ طِيرَ عَقُولَهُمْ وَأَذْهَبَ تَمَيِّزَهُمْ وَقَرِئَ تَرَى مِنْ أُرَيْتِكَ قَائِماً أَوْ رَأَيْتِكَ بِنَصَبِ النَّاسِ وَرَفَعَهُ عَلَى أَنَّهُ نَائِبُ مَنَابِ الْفَاعِلِ وَتَأْنِيثُهُ عَلَى تَأْوِيلِ الْجَمَاعَةِ وَأَفْرَادِهِ بَعْدَ جَمْعِهِ لِأَنَّ الزَّلْزَلَةَ يَرَاهَا الْجَمِيعُ وَأَثَرَ السُّكْرِ إِنَّمَا يَرَاهُ كُلُّ وَاحِدٍ عَلَى غَيْرِهِ . وَقَرَأَ حَمْزَةً وَالْكَسَائِيَّ سَكْرَى كَعَطَشَى إِجْرَاءً لِلسُّكْرِ مَجْرَى الْعَلَلِ ﴿ وَبَيْنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ يَغْيِرُ عَلَيْهِ ﴾ نَزَلَتْ فِي النَّضْرِ بْنِ الْحَرِثِ وَكَانَ جَدلاً يَقُولُ الْمَلَائِكَةُ بِنَاتِ اللَّهِ وَالْقُرْآنَ أَسَاطِيرَ الْأَوَّلِينَ وَلَا بَعَثَ بَعْدَ الْمَوْتِ وَهِيَ نَعْمَةٌ وَأَضْرَابُهُ ﴿ وَتَتَّبِعُ ﴾ فِي الْمَجَادِلِ أَوْ فِي عَامَةِ أَحْوَالِهِ ﴿ كَلَّ شَيْطَانٍ مَرِيدٍ ﴾ مَتَجَرَّدٌ لِلْفَسَادِ وَأَصْلُهُ الْعَرَبِيُّ ﴿ كُنِبَ عَلَيْهِ ﴾ عَلِيَّ الشَّيْطَانِ ﴿ أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّاهُ ﴾ تَبِعَهُ وَالضَّمِيرُ لِلشَّأْنِ ﴿ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ ﴾ خَبِرَ لِمَنْ أَوْ جَوَابَ لَهُ وَالْمَعْنَى كَتَبَ عَلَيْهِ اضْطِلَالٌ

بسكاري على الحقيقة) قيل: عليه إذا كان معنى قوله ترى الناس سكارى على التشبيه كان قوله وما هم بسكاري على التحقيق مستغنى عنه ولا وجه لجعله تأكيداً لمكان الواو وليس بشيء لأن هذه الجملة حالية والحال المؤكدة تقترب بالواو لا سيما إذا كانت اسمية وخطاب ترى إما عام أو للنبي ﷺ . وقد جوز في سكارى أن يكون استعارة أي خائفين مضطربين كالسكارى وتحقيقه في شرح الكشاف . وقوله: فأرهقهم الخ بيان لالتئام الاستدراك بما قبله . قوله: (وقرى ترى من أريتك الخ) أي هو إما من الثلاثي أو المزيد وعلى التقديرين الرفع والنصب وقوله على أنه نائب مناب الفاعل أي نائب منابه على أن ترى في هذه القراءة بضم التاء مجهول أريتك قائماً فأصله ترى الناس سكارى بفتح التاء ورأى إما ظنية أو بصرية وسكاري حال وقد كان على الأول مفعولاً ثانياً وليس من أريتك كما قيل ففي كلامه لف ونشر مرتب . قوله: (وأفراده) أي أفراد لفظ ترى في ترى الناس بعد جمعه في قوله ترونها . وقوله: كل واحد وفي نسخة أحد إشارة إلى أن الخطاب عام لكل راء وما ذكره المصنف على الوجه الظاهر الأنسب ولو جمع لصح أيضاً . وقوله: إجراء للسكرك مجرى العلل يعني أن الصفة تجمع على فعلى إذا كانت من الآفات والأمراض كقتلى وموتى وحمقى والسكرك ليس منها لكنه أجرى مجراها لما فيه من تعطيل القوى والمشاعر . وقد قرئ بضم السين أيضاً وهي مذكورة في الكشاف وشروحه . قوله: (وكان جدلاً) كفرح أي شديد الجدل والخصومة وقوله: وهي تعمه يعني أن خصوص السبب لا يخرجها من العموم . وقوله في المجادلة تخصيصه بقريته ما قبله وتعميمه بناء على الظاهر وقوله متجرد للفساد معرى من الخير لأنه من قولهم شجرة مرداء لا ورق لها ومنه الأمر لتجرده من الشعر . وقوله العربي بوزن القوي . قوله: (على الشيطان) كتب بمعنى قضي وقدر ويجوز أن يكون على ظاهره وفي الكشاف أنه تمثيل أي كأنما كتب عليه ذلك لظهوره ولزومه وجعل الضمير للشيطان لأنه الظاهر مما بعده . ويجوز أن يكون ضمير تولاه وأنه لمن يجادل وفاعل تولاه ضمير من الثانية أي المجادلة بالباطل إمام في الضلالة يقتدى به من أضله الله . وتولاه بمعنى جعله مولى له يتبعه . قوله: (خبر لمن) إن كانت من موصولة والفاء تدخل خبره على التشبيه بالشرط أو جواب له إن كانت شرطية وقوله فشأنه يعني أنه خبر مبتدأ محذوف ويجوز

من يتولاه لأنه جبل عليه وقرىء بالفتح على تقدير فشأنه أنه يضلّه لا على العطف فإنه يكون بعد تمام الكلام وقرىء بالكسر في الموضوعين على حكاية المكتوب أو إضمار القول أو تضمين الكتب معناه ﴿وَيَهْدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ السَّعِيرِ﴾ بالحمل على ما يؤدى إليه ﴿يَكْتَابُهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَيِّنَاتِ﴾ من إمكانه وكونه مقدور وقرىء من البعث بالتحريك كالجلب ﴿فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ﴾ أي فانظروا في بدء خلقكم فإنه يزيح ريبكم فإننا خلقناكم ﴿مِّن ثُرَابٍ﴾ إذ خلق آدم منه والأغذية التي يتكوّن منها المني ﴿ثُمَّ مِّن نُّطْفَةٍ﴾ مني من النطف وهو الصب ﴿ثُمَّ مِّن

كونه مبتدأ خبره محذوف أي فحق أنه وقوله لا على العطف ردّ على الزمخشري في قوله تبعاً للزجاج إنه قرىء بالفتح والكسر فمن فتح فلأنّ الأوّل فاعل كتب والثاني عطف عليه فإنه إما أن يعطف مع الخبر أو بدونه ويلزم على الأوّل فقد الجزاء والعطف على أنه قبل تمام صلته وعلى الثاني تخلل العطف بين أجزاء الشرطية والعطف قبل التمام فالظاهر ما مرّ من أنه يقدر بعد الفاء الجزائية مبتدأ أو خبر أي فالأمر أنه يضلّه أو فحق أنه يضلّه وقد وجه بأنّ من عليه موصولة أو موصوفة لا جزائية والمعنى يتبع كل شيطان سجل عليه بأنه هو الذي اتخذه بعض الناس ولياً وبأنه مضل من اتخذه ولياً والأوّل كالتوتئة للثاني أي يتبع شيطاناً مختصاً به مكتوباً عليه أنه وليه وأنه مضله فهو لا يألو جهداً في إضلاله وهذا أبلغ من جعلها جزائية. وقيل إنّ المعنى كتب على الشيطان أنّ المجادلة من تولاه. وقوله إنه يضلّه عطف عليه وهو تعسف. وقيل إنه على نهج قوله ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله فإنّ له نار جهنم من تكرر أنّ توكيداً وقد مرّ ما فيه وقيل الجزاء محذوف أي كتب عليه أنه من تولاه يهلكه فإنه يضلّه عن طريق الجنة وثوابها ويهديه إلى طريق السعير وعقابها والفاء تفصيل للإهلاك وكله تعسف مستغنى عنه بما ذكره المصنف. قوله: (وقرىء بالكسر في الموضوعين الخ) والمحتاج للتوجيه هي أنّ الأولى وما ذكره أقوال للنحاة في مثله مبنية على جواز الحكاية بغير القول وقوله: بالحمل الخ إشارة إلى أنّ فيه استعارة تمثيلية تهكمية. قوله: (من إمكانه) لم يقل من وقوعه لأنّ الدليل المذكور إنما يدل على الإمكان وما وقع في بقعة الإمكان وأحاطت به حظيرة القدرة التامة دال على الوقوع ولذا ذكر بعده قوله وأنّ الساعة آتية لا ريب فيها فلا يرد عليه أنّ الظاهر أن يقول من وقوعه فافهم، قلت التحقيق أن يقال إنما ذكر الإمكان هنا لثلاثا يتكرّر مع قوله الآتي وأنّ الله يبعث من في القبور. والبعث بفتح العين لغة إذ هو جائز في كل ما عينه حرف حلق كما مرّ والجلب بالإهمال والإعجام بمعنى المجلوب. قوله: (فانظروا الخ) إشارة إلى أنه وقع جواباً بتأويله بما ذكر لأنه هو المسبب عن الشرط وهو إنما ذكر للنظر فيه بعين الاعتبار فما ذكر دليل الجزاء أو جزاء لتأويله بما ذكر وأما تقديرأ خبركم وأعلمكم فلا يتم إفادته والتثامه بدون ملاحظة ما ذكر ويزيح بزاي معجمة وحاء مهملة بمعنى يزيل ريبكم وفي نسخة عللكم وفي تنكير ريب وإيراد أن إشارة إلى أنه ليس مما ينبغي الريب فيه. قوله: (إذ خلق آدم الخ) فهو مبدأ بعيد وخلق الأغذية منه لأنه أعظم أجزائه. وقوله: مني تفسير لنطفة وهي من النطف بمعنى التقاطر.

عَلَقَ ﴿ قِطْعَةً مِنَ الدَّمِ جَامِدَةً ﴾ ﴿ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ ﴾ قِطْعَةً مِنَ اللَّحْمِ وَهِيَ فِي الْأَصْلِ قَدْرٌ مَا يَمْضَغُ ﴿ مَخْلُقَةٍ وَغَيْرِ مَخْلُقَةٍ ﴾ مَسْوَاةٌ لَا نَقْصَ فِيهَا وَلَا عَيْبَ وَغَيْرَ مَسْوَاةٍ أَوْ تَامَةٍ وَسَاقِطَةٍ أَوْ مَصْوُورَةٍ وَغَيْرَ مَصْوُورَةٍ ﴿ لِنُبَيِّنَ لَكُمْ ﴾ بِهَذَا التَّدْرِيجِ قُدْرَتَنَا وَحِكْمَتَنَا وَأَنَّ مَا قَبْلَ التَّغْيِيرِ وَالْفَسَادِ وَالتَّكْوُنِ مَرَّةً قَبْلَهَا أُخْرَى وَإِنَّ مِنْ قَدْرِ عَلَى تَغْيِيرِهِ وَتَصْوِيرِهِ أَوْلَا قَدْرَ عَلَى ذَلِكَ ثَانِيًا وَحَذْفِ الْمَفْعُولِ إِيْمَاءً إِلَى أَنَّ أَعْمَالَهُ هَذِهِ يَتَّبِعْنَ بِهَا مِنْ قُدْرَتِهِ وَحِكْمَتِهِ مَا لَا يَحِيطُ بِهِ الْعَقْلُ ﴿ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ ﴾ أَنْ نَقْرَهُ ﴿ إِنَّكَ أَجَلِي مُسَمًّى ﴾ هُوَ وَقْتُ الْوَضْعِ وَأَدْنَاهُ بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَأَقْصَاهُ آخِرُ أَرْبَعِ سِنِينَ وَقُرَى وَنَقَرَ بِالنَّصَبِ وَكَذَا قَوْلُهُ: ﴿ ثُمَّ نَخْرِسُكُمْ طِفْلًا ﴾ عَطْفًا عَلَى نَبِيْنٍ كَانَ خَلَقَهُمْ مَدْرَجًا لِمُغْرَضِيْنَ تَبِيْنِ الْقُدْرَةِ وَتَقْرِيرِهِمْ فِي الْأَرْحَامِ حَتَّى يُولَدُوا وَيَنْشُؤُوا وَيَبْلُغُوا حَذَّ التَّكْلِيفِ وَقَرْنَا بِالْيَاءِ رَفْعًا وَنَصَبًا وَيَقَرُّ بِالْيَاءِ وَنَقَرَ مِنْ قَرَرْتُ الْمَاءَ إِذَا صَبَبْتَهُ

وقوله: مسواة بالتشديد وفسرها بقوله: لا نقص فيها ولا عيب أي في ابتداء خلقها إلا باعتبار المال. وقوله: أو تامة المراد تامة مدة حملها وليس تحريفاً عن ثابتة كما قيل وقوله أو مصورة وغير مصورة رجحه بعضهم لأنه المشهور فيه. قال الراغب: الخلق والخلق في الأصل واحد كالشرب والشرب لكن خص الخلق بالهيات والأشكال والصور المدركة بالبصر والخلق بالقوى والسجايا المدركة بالبصيرة فما قيل إنه يباه ظاهر الآية المشعر بالتقسيم ليس بشيء لأنه لا فرق بينه وبين وما قبله مالا فتدبر. قوله: (قدرتنا وحكمتنا) القدرة ثابتة بأصل الخلق والحكمة بالتدرج وقوله: وإن ما قبل التغير أي من طور إلى آخر والفساد وهو زوال الصورة الأولى والتكوّن مع صورة أخرى قبلها مرة أخرى فلا وجه لإنكار البعث والإحياء لما كان رميماً بالياً كما زعموه وإلا لانقلب الإمكان الذاتي إلى الامتناع الذاتي. وقوله: وأن من قدر الخ إشارة إلى عدم التمانع لعدم تناهي القدرة والمفعول المحذوف مفعول نبين وأن نقره مفعول نشاء وأدناه أقله وأقصاه أكثره وهذا على مذهب الشافعية وعندنا أكثره سنتان. وقوله: وقرئ الخ هو على قراءة الرفع مستأنف. وقوله: مدرجاً بصيغة المفعول والفاعل وقوله تبين القدرة لم يذكر الحكمة للدلالة الغرض عليها لأنه عبارة عن الحكم والمصالح المترتبة على أفعاله إذ أفعاله تعالى لا تعلل بالأغراض بالمعنى المعروف لا للاكتفاء ولا لبيان أن المقصود الأصلي هنا بيان القدرة. قوله: (مدرجاً لغرضين الخ) فيه إشارة إلى دفع ما قاله ابن الحاجب من أن فقر يتعذر نصبه إذ لو نصب كان معطوفاً على نبين فيكون داخلاً في تعليل وسببية قوله: خلقناكم الخ وخلقهم من تراب وما تلاه لا يصلح سبباً للإقرار في الأرحام. بأن المعنى خلقناكم مدرجين لغرضين الخ والغرض في الحقيقة الأخير كما سيأتي لكن لما كان الإقرار وما يليه من مقدماته أدخل في التعليل ولذا قيل قراءة الرفع مشكلة وقراءة النصب أوضح منها. قوله: (حتى يولدوا) بيان لحكمة قرارهم فيه على ما جرت به العادة الإلهية. وقوله: ونقر بالضم أي قرئ بضم القاف وهذا مأخوذ في الأصل من القر وهو البرد قال

وطفلاً حال أجريت على تأويل كل واحد أو الدلالة على الجنس أو لأنه في الأصل مصدر ﴿ثُمَّ لَتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ﴾ كما لكم في القوة والعقل جمع شدة كالأنعم جمع نعمة كأنها شدة في الأمور ﴿وَمِنْكُمْ مَّنْ يُوَفِّقُ﴾ عند بلوغ الأشد أو قبله، وقرىء يتوفى أي يتوفاه الله تعالى ﴿وَمِنْكُمْ مَّنْ يَرُدُّ إِلَىٰ أَرْدَلِ الْعُمُرِ﴾ وهو الهرم والخرف، وقرىء بسكون الميم ﴿لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا﴾ ليعوق كهيبته الأولى في أوان الطفولية من سخافة العقل

الراغب: قررت القدر أقرها صببت فيها ماء بارداً واسم ذلك الماء القرارة انتهى. قوله: (أجريت) أي مجرى الجمع لوقوعها موقعه لأنها حال من ضمير المخاطبين الجمع مع أنها مفردة إما بتأويل صاحبها بنخرج كل واحد منكم أو لأن المراد به جنسه الصادق على الكثير أو لأنه مصدر فيستوي فيه الواحد وغيره حقيقة كما قاله المبرد أو لأن المراد به طفلاً طفلاً فاختصر كما نقله في الأشباه النحوية وإن كان الظاهر أن يقال أطفالاً. قوله: (ثم لتبلغوا أشدكم) أعاد فيه اللام وإن صح عطفه على ما قبله على قراءة النصب إشارة إلى أن المقصود الأصلي من خلقهم أطواراً البلوغ إلى حد من التكليف ينالون به المفازة وقال الطيبي إن معلله محذوف أي كان ذلك الإقرار والإخراج لتبلغوا إلى هذه الحال التي هي أشرف الأحوال لأنها المقصودة من الإخراج من ظلمات العدم إلى أنوار الوجود وفيه كلام لطيف في الكشف. وثم للتراخي الزمني أو الزماني وقوله: جمع شدة في القاموس أشده ويضم أوله بمعنى قوة وهو ما بين ثماني عشرة سنة إلى ثلاثين واحد جاء على بناء الجمع كأنك ولا نظير لهما أو جمع لا واحد له من لفظه أو جمع شدة بالكسر مع أن فعلة لا تجمع على أفعل أي قياساً فلا يخالفه قوله: إن أنعم جمع نعمة وقد قيل إنه جمع نعم بالضم أيضاً أو جمع شد ككلب أو شد كذب وما هما بمسموعين بل قياس وإذا كان جمعاً فهو من مقابلة الجمع بالجمع أو لأن ذلك السن في قوة العقل والأعضاء. قوله: (ومنكم من يتوفى عند بلوغ الأشد) استيفاء لبيان أقسام الإخراج من الرحم كما استوفى أقسام الأولى وإفادته مقارنة لحال الأشد وكونها عنده بجعل هذه الجلة حالية ومن صيغة المضارع وأما كونها قبله أو بعده إلى ما دون أزدل العمر فلأن الثاني يدخل في كونه عند الأشد لأنه في حكمه لبقاء أثره من القوة والأول يؤخذ من الفحوى والقرائن الخارجية وأنه مسوق لبيان استيفاء الأقسام وضمير قبله لبلوغ الأشد، وقيل إنه لبلوغ أزدل العمر بقرينة ما بعده فتأمل. قوله: (وقرىء يتوفى) أي بفتح الياء وصيغة المعلوم وفاعله ضمير الله ففيه التفات ومفعوله محذوف على ما ذكره المصنف رحمه الله، ويجوز كون الضمير المستتر لمن والمعنى أنه يستوفى مدة عمره وهو كناية عن الموت كما ذكره السكاكي في توجيه قراءة علي كما مر والأردل الأردأ والأدنى وفسره بما ذكر لأن أردأ العمر ما لا يتم فيه الإدراك من حيث المعنى وما لا يتم فيه القوى وهو صادق بسن الطفولية والهرم والرد يقتضي أن المراد رده إلى الأول أي إلى ما يماثله فيما ذكر كما أشار إليه بقوله ليعود الخ وبه يتأيد الاستدلال والخرف فساد العقل من الكبر وتنكير شيئاً في سياق النفي للاستغراق وإذا

وقلة الفهم فينسى ما علمه وينكر ما عرفه والآية استدلال ثان على إمكان البعث بما يعترى الإنسان في أسنانه من الأمور المختلفة والأحوال المتضادة فإن من قدر على ذلك قدر على نظائره ﴿وَنَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً﴾ ميتة يابسة من همدت النار إذا صارت رمادا ﴿فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ﴾ تحركت بالنبات ﴿وَورَّتْ﴾ وانتفخت وقرىء ربات أي ارتفعت ﴿وَأَنْبَتَتْ مِنْ كُلِّ رَوْحٍ﴾ من كل صنف ﴿بِهَيْجٍ﴾ حسن رائق وهذه دلالة ثالثة كرزها الله تعالى في كتابه لظهورها وكونها مشاهدة ﴿ذَلِكَ﴾ إشارة إلى ما ذكر من خلق الإنسان في أطوار مختلفة وتحويله على أحوال متضادة وإحياء الأرض بعد موتها وهو مبتدأ خبره ﴿يَأْنَّ اللَّهُ هُوَ الْحَقُّ﴾ أي بسبب أنه الثابت في نفسه الذي به تتحقق الأشياء ﴿وَأَنَّهُ يُحْيِي الْمَوْتَى﴾ وأنه يقدر على

أنكر ما عرفه ونسي ما علمه فهم أنه لا يعلم غيره فلا يقال إن الأولى إبقاؤه على ظاهره واللام هنا لام العاقبة. قوله: (استدلال ثان الخ) يعني قوله ثم نخرجكم طفلاً الخ بقرينة قوله: أسنانه جمع سن وهو مقدار مدة العمر بعد الولادة وقوله بعده وتحويله الخ لا من قوله ونقر في الأرحام الخ لأنه توطئة لما بعده فإن الظاهر أنه من الدليل الأول، وقوله فإن الخ بيان لوجه الاستدلال بأمر الآفاق التي تشاهد فإن الإنسان ينظر ما هو خارج عنه غالباً والأولان بأمر الأنفس وقيل إنه للدلالة على امتيازه عنهما فإن الأول غير مشاهد والثاني مشاهد لكنه ليس مثل هذا في الظهور وقوله: وكونها مشاهدة ملائم للأول وهو صريح في أن رأى بصرية لا علمية كما قيل، وقوله: من همدت النار يشير إلى أنه استعارة ويابسة تفسير لقوله ميتة، وقوله: تحركت بالنبات أي تحركت في رأي العين بسبب حركة النبات ولو قال تحرك نباتها لأنه إسناد مجازي كان أظهر، وقيل المراد الحركة في الكيف ولا يخفى بعده، وقوله: وانتفخت بالخاء المعجمة تفسير لربت أي علت لما يتداخلها من الماء ويعلو من نباتها، والزوج هنا بمعنى الصنف لا بمعناه المعروف، وقوله: رائق أي حسن المنظر وقوله إلى ما ذكر توجيه لإفراد ذلك ومن الخ بيان لما، والأطوار من قوله من نطفة الخ والأحوال من قوله طفلاً الخ، وقوله: وهو أي لفظ ذلك. قوله: (أي بسبب أنه الثابت الخ) يعني أن الباء هنا للسببية وأن الحق بمعنى الثابت المتحقق وإنما قال في نفسه بمعنى أنه واجب الوجود لا يستند إلى شيء بل جميع الأشياء مستندة إليه لأن ضمير الفصل يفيد الحصر وهو إنما يتأتى إذا فسر بما ذكر والظاهر ما ذكره بعض شراح الكشاف من أن ذلك إشارة إلى البعث المستدل عليه بما سبق أي البعث الثابت بحقية الله وإحيائه لا ما قيل إن الأنسب بكون المقصود نفي الريب أن يكون التقدير ذلك المذكور مشعر بأن الله هو الحق المحيي للموتى التقدير مطلقاً لتكلفه وبعده، وقوله: الذي به تتحقق الأشياء توطئة لما بعده أو أنه لما حصر الوجود الذاتي فيه تعالى علم منه أن غيره لا يتحقق إلا به. قوله: (وأنه يقدر على إحيائها) كذا وقع في بعض النسخ فما بعده تعليل له وسقط من بعضها فيكون أبقاه على ظاهره ولم يؤوله بالقدرة عليه كما في الكشاف والموت على تفسيره مجاز شامل للإنبات وإخراج الولد من النطفة وإنما عممه

إحيائها وإلا لما أحيا النطفة والأرض الميتة ﴿وَأَنْتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ لأن قدرته لذاته الذي نسبته إلى الكل على سواء فلما دلت المشاهدة على قدرته على إحياء بعض الأموات لزوم اقتداره على إحياء كلها ﴿وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ فإن التغيير من مقدمات الأنصر أم وطلائعه ﴿وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ﴾ بمقتضى وعده الذي لا يقبل الخلف ﴿وَمِنَ النَّاسِ

ليستد الثامه بما قبله، وقوله: لأن قدرته الخ لتعليل لعموم القدرة بأنها ذاتية وذاته نسبة الأشياء إليها على حد سواء فلا تختص قدرته بشيء دون شيء ولما شوهد إحياء بعض الأموات علم قدرته على ما سوى ذلك من الممكنات وإنما خص الأحياء لأن الكلام فيه. قوله: (وأن الساعة آتية الخ) في الكشف بعد ما فسر ذلك بما مرّ تفسيره بأن الله هو الحق أي الثابت الموجود وأنه قادر على إحياء الموتى وعلى كل مقدور وأنه حكيم لا يخلف ميعاده وقد وعد الساعة والبعث فلا بد أن يفي بما وعد اهـ. وإنما أوله بذلك ليوضح التشبيه في هذا، ولذا قيل إن جعل الإشارة إلى المذكور من الخلق وأن حصوله بسبب أن الله هو الحق الثابت الوجود وأنه قادر على إحياء الموتى على كل مقدور فإنه حكيم لا يخلف ميعاده لأن الإتيان بالساعة وبعث من في القبور من روادف الحكمة فأريد به أنه حكيم لما في الكناية من النكتة لا سيما والكلام للدفع في نحو منكري البعث انتهى. وقيل: إن الظاهر من تصدي المصنف لتعليل الجملتين إنه حملهما على ظاهرهما ولم يحتج إلى الكناية لأن معناها الوضعي لا يقصد بنفي ولا إثبات ولا يحتمل الكلام الصدق والكذب باعتباره، إذ القصد إلى لازمه، فحينئذ تعين أن الجملتين غير معطوفتين على ما قبلهما بل خبر مبتدأ مقدر أي والأمر والشأن أن الساعة الخ إلا أن يعمّ السبب السبب الغائي اهـ. ولا يخفى أن ما ذكره من التقدير ليس في النظم مقتض له ولا في كلام المصنف إشارة إليه ولا يكون مثله بسلامة الأمير والغائية تكون باللام دون الباء ولو سلم فالتعميم أمر غير مستقيم لذي ذوق سليم، وقد أشار في الكشف إلى التعليل أيضاً في الجملة مع أنه محمول على الكناية عندهم وما ذكره في الكناية غير مسلم عند بعض علماء المعاني فالحق أنه لا خلاف بين الشيخين هنا وصاحب الكشف أيضاً لم يجعله كناية وإنما ذكر الحكمة لأن أفعاله تعالى كلها لا تنفك عنها ولو كان تغييرهم من حال بعد خلقهم ثم إمامتهم لا يعقبها جزاء ولا إعادة كان ذلك منافياً للحكمة، والداعي إلى هذا التكلف ظن أن ما يذكر في حيز السببية لا بد من كونه سبباً أو جزاء منه فإنه قد يذكره معه ما يلائمه أو يترتب عليه كما إذا قلت عاقبت المسيء بجنايته، وقدرتي عليه وعلمي بما يترتب على ما فعلت فقد أزيل استبعادهم بتذكير ابتداء الفطرة، والتنبيه على كمال قدرته وعلمه كما في شرح المقاصد فتدبر. قوله: (فإن التغيير الخ) الساعة في عرف الشرع يوم القيامة وهي مغايرة للبعث فأشار إلى أن دخله في السببية باعتبار أن تغيير أطوارهم دليل على فنائهم وزوال الدنيا حتى يعقبها القيامة لأن المراد بالساعة هنا فناء العالم بالكلية حتى لا يتكرر مع البعث كما قيل والانصرام الانقطاع والزوال. وقوله: بمقتضى وعده متعلق بالبعث ويحتمل تعليقه بما قبله

مَنْ يُجِدِلْ فِي اللَّهِ يَغْيِرْ عِلْمِهِ ﴿٩﴾ تكرير للتأكيد ولما نيظ به من الدلالة بقوله: ﴿وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٌ مُنِيرٌ﴾ على أنه لا سند له من استدلال أو وحي أو الأول في المقلدين وهذا في المقلدين والمراد بالعلم العلم الفطري ليصح عطف الهدى والكتاب عليه ﴿ثَانِي عِطْفِهِ﴾ متكبراً وثنى العطف كناية عن التكبر كليّ الجيد أو معرضاً عن الحق استخفافاً به وقرىء بفتح العين أي مانع تعطفه ﴿لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ علة للجidal وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ورويس بفتح الياء على أن اعراضه عن الهدى المتمكن منه بالإقبال على الجidal الباطل خروج من الهدى إلى الضلال وأنه من حيث إنه موداه كالغرض له ﴿لَمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ﴾ وهو ما أصابه يوم بدر ﴿وَنُذِيقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾ المحرق وهو النار ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ يَدَاكَ﴾ على الالتفات أو إرادة القول أي يقال له يوم القيامة ذلك الخزي والتعذيب بسبب ما اقترفته من الكفر والمعاصي ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلْمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ وإنما هو مجاز لهم على أعمالهم والمبالغة لكثرة العبيد ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾ على طرف من الدين لإثبات له فيه

أيضاً. قوله: (تكرير للتأكيد) كما كرّر كثير من القصص في القرآن له فالمجادل بغير علم ولا هدى والمجادل المتبع لمن ذكر واحد وكلاهما في النضر كما مرّ في سبب النزول أو أنه لا تكرار وإن كان هذا في حقه أيضاً لتغاير أوصافه فيهما، أو الأول في المقلدين بكسر اللام لقوله: ويتبع الخ فالشيطان شيطان أنسي، وهذا في المقلدين بفتحها لقوله: ليضل الخ قال: في الكشف وهو أظهر وأوفق بالمقام. قوله: (والمراد بالعلم العلم الفطري) أي الطبيعي الناشئ من سلامة الفطرة أو الضروري فيكون ما بعده إشارة إلى الكسبي لثلا يلزم التكرار بحسب المآل، وإن كان هذا مما لا حاجة إليه لظهور التغاير والاستدلال ناظر إلى الهدى والوحي إلى الكتاب. وقوله: أو معرضاً بحسب الظاهر أنه كناية أيضاً لأن المراد عدم القبول والعطف الجانب. قوله: (على أن إعراضه عن الهدى المتمكن منه الخ) جواب عما يخطر بالبال من أنه لم يكن مهتدياً حتى يقال يضل بصيغة المضارع ولم يكن غرضه من الجidal الضلال. فدفع بأنه جعل تمكنه من الهدى كالهدى لكونه هدي بالقوة، ويجوز أن يراه ليستمّر على الضلال أو ليزيد ضلاله أو يجعل ضلاله الأول، كالإضلال وأنه كالغرض له لكونه مآله فاللام للعاقبة فإن قلت هذا السؤال لا يختص بقراءة الفتح قلت هو عليه أظهر وقد قيل: إنه ليس المراد تخصيصه به وقوله الضلال يشمل ضلال نفسه وضلال غيره وفيه نظر، والمتمكن بصيغة الفاعل أو المفعول وما أصابه يوم بدر القتل - وقوله: أو إرادة القول والجملة حالية واقترب بمعنى اكتسب - وقوله: إنما هو مجاز مأخوذ منه بقرينة ما قبله. قوله: (والمبالغة لكثرة العبيد) يعني أن نفي المبالغة لا يقتضي نفي أصل الفعل ومطلق الظلم منفي عنه فدفعه بأنه لكثرة العبيد والمخلوقين وفيه نظر لأنه لا يلزم من نفي ظلم كثير من العباد نفي ظلم بعضهم، وقيل إن الظلم القليل لو صدر منه كان عظيماً كما يقال حسنات الأبرار سيئات المقربين، وقيل: يجوز أن تعتبر المبالغة بعد النفي فيكون مبالغة في النفي لا نفيًا للمبالغة وفيه

كالذي يكون على طرف الجيش فإن أحس بظفر قرّ وإلا قرّ ﴿فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِ﴾ روي أنها نزلت في أعراب قدموا المدينة وكان أحدهم إذا صح بدنه ونتاجت فرسه مهراً سرياً وولدت امرأته غلاماً سوياً وكثر ماله وماشيته، قال: ما أصبت منذ دخلت في ديني هذا إلا خيراً واطمأن وإن كان الأمر بخلافه قال: ما أصبت إلا شراً وانقلب، وعن أبي سعيد أنّ يهودياً أسم فأصابته مصائب فتشاءم بالإسلام فأتى النبي ﷺ فقال أقلني فقال: إنّ الإسلام لا يقال فنزلت ﴿خَيْرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ بذهاب عصمته وحبوط عمله بالارتداد، وقرىء خاسر بالنصب على الحال والرفع على الفاعلية ووضع الظاهر موضع الضمير تنصيماً على خسارته أو على أنه خير محذوف ﴿ذَلِكَ هُوَ

نظر لأنه ليس مثل القيد المنفصل الذي يجوز اعتبار تأخره وتقدمه كما قالوه في القيود الواقعة مع المنفي. وجعله قيداً في التقدير لأنه بمعنى ما هو بذي ظلم عظيم تكلف لا نظير له فتدبر. قوله: (على طرف الخ) ظاهر قوله: كالذي الخ أنه استعارة ولذا قيل إنّ قوله: طرف من الدين بيان للمعنى المجازي وقوله: فإن أصابه الخ بيان لوجه الشبه على طريق التفسير له. وقوله: قرّ بمعنى ثبت على حاله وقوله: لإثبات له فيه أي في الدين تفسير لكونه على طرف دينه وعدم الثبات صادق بالردة والتشكك لأنه مقابل للاطمئنان فلا مخالفة بينه وبين قوله فإن أصابه الخ كما توهم، ونتاجت مجهول بمعنى ولدت، وسويا بمعنى كريماً نفسياً وأعراب جمع إعراب فهو جمع الجمع وسويا بمعنى تام الخلقة واطمأن بمعنى ثبت هو أو قلبه، وقوله: أقلني^(١) أي من بيعة الإسلام واعفني منه وهذا سبب النزول لكن قال ابن حجر: إنه حديث ضعيف، ومعنى انقلب على وجهه رجع سريعاً إلى جهة أخرى فهو مجاز، وقيل: معناه أسرع مستولياً على الجهة التي تواجهه غير ملتفت وهو كناية عن الهزيمة، وقيل هو هنا عبارة عن القلق لأنه في مقابلة اطمأن.

قوله: (خسر الدنيا والآخرة) مستأنف أو بدل من انقلب أو حال مؤكدة من فاعله بتقدير قد، وقوله: بذهاب عصمته وحبوط عمله بيان لخسارته الدنيوي، ولم يفسره بالمصيبة السابقة كما في الكشاف لتبادره من السياق لأن مصائب الدنيا لا تعدّ خسراً لها ما لم تقترن بترك التسليم للقضاء وما ذكره شامل لها لأن ذهاب عصمته في ماله ونفسه. وأهله مع أنه أشدّ خسراً فيها فما قيل إنّ ما في الكشاف هو الأظهر ليس بشيء وما ذكره المصنف رحمه الله هو المتناسب للحصر المستفاد من قوله: ذلك هو الخسران فتأمل. قوله: (بالنصب على الحال)

(١) أخرجه الواحدي في أسباب النزول رقم ٦١٨ عن أبي سعيد الخدري وفي إسناده عطية بن سعد بن جنادة العوفي قال الحافظ في التقریب صدوق يخطيء كثيراً وكان شيعياً مدلساً اهـ.
وللحديث شاهد ضعيف من حديث جابر أخرجه العقيلي في الضعفاء ٣/٣٦٨ والميزان ترجمة رقم ٦٥٠٣.

الْخُسْرَانَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿١٢﴾ إِذْ لَا خُسْرَانَ مِثْلَهُ ﴿يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَمَا لَا يَنْفَعُهُمْ﴾ يعبد جماداً لا يضرّ بنفسه ولا ينفع ﴿ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ﴾ عن المقصد مستعار من ضلال من أبعَد في التيه ضالاً ﴿يَدْعُوا لِمَنْ ضَرُّهُ﴾ بكونه معبوداً لأنه يوجب القتل في الدنيا والعذاب في الآخرة ﴿أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾ الذي يتوقع بعبادته، وهو الشفاعة والتوسل بها إلى الله تعالى واللام معلقة ليدعو من حيث إنه بمعنى يزعم والزعم قول مع اعتقاد أو داخل على الجملة الواقعة مقولاً إجراء له مجرى يقول أي يقول الكافر ذلك بدعاء وصراخ حين يرى استضراره به أو مستأنفة على أن يدعو تكرير للأول ومن مبتدأ خبره ﴿يَتَسَّسَ الْمَوَالِكَ﴾ الناصر ﴿وَلَيْتَسَّ

لأن إضافته لفظية فهو نكرة، وقوله: على الفاعلية أي لا نقلب وفيه وضع الظاهر موضع المضمَر حيثنذ لأن مقتضى الظاهر أن يكون فاعله ضمير من فعدل ليفيد تعليل انقلابه بخسرانه، وقيل إنه من التجريد ففيه مبالغة ولذا قال الزمخشري أنه وجه سن، وقوله: تنصيماً على خسرانه أي على خسران المنقلب، وهو على الفاعلية أظهر فيه وأبلغ فلا يتوهم أنه منصوص عليه مطلقاً، وقوله: خبر مبتدأ أي هو، وقوله: يعيد تفسير ليدعو كما مر، وقوله: بنفسه إشارة إلى أنه في عبادته ضرر وهو ظاهر بخلاف عدم نفعه ولذا أطلقه. قوله: (عن المقصد) إشارة إلى أنه من ضل في الطريق وتوطئة لما بعده وهو قوله: مستعار أي من الضلال بمعنى فقد الطريق الحسي والمستعار منه ضلال من أبعَد في التيه ضالاً فطالت وبعدت مسافة ضلاله فصح وصفه بالبعد لكنه أسند إليه مجازاً، وهذه استعارة تصريحية، وقيل إنها مكنية. قوله: (بكونه معبوداً) أي الضرر المثبت بطريق التسبب والمنفني قدرته على الضرر بنفسه، كما أشار إليه بقوله بنفسه أولاً، وعبر بما إذ نفى الضر والنفع لأنها لا تعقل، وعبر عنها بمن إذ أثبت لها الضر لأنه من شأنه أن يصدر عن العقلاء، وقوله لأنه الخ بيان لما تسبب له. قوله: (الذي يتوقع بعبادته وهو الشفاعة) إشارة إلى توجيه ما في النظم من أنه نفى عنه النفع أولاً وكون ضره أقرب من نفعه يقتضي ثبوت النفع له وهما متنافيان، فدفع التنافي بأن النفي باعتبار ما في نفس الأمر والإثبات باعتبار زعمهم الباطل فلا تنافي. قوله: (واللام معلقة ليدعو الخ) قد ذكر في توجيهه أكثر من عشرة أوجه، منها ما ذكره المصنف والظاهر أنه تسمح في العبارة لأن مراده أنه ضمن معنى يزعم وهي ملحقة بأفعال القلوب لكونها قولاً مع اعتقاد فلذا جاز فيها التعليق وإليه أشار بقوله: والزعم الخ ولا غبار فيه كما توهم، أو أن يدعو لما كان بمعنى يقول حكيت بعدها هذه الجملة، فاللام على الوجهين ابتدائية وقد رد بعضهم هذا بأن الكافر لا يقول هذا ولا يزعمه لأنه لا يعتقد فيها ضرراً في الدنيا ولا نفعاً في الآخرة، ويرده أنه عليه خبر من المبتدأ مقدر وهو إله أو إلهي، والمنكر عليهم قولهم أو زعمهم أنه إله وذكر أن ضره أقرب من نفعه تهكم بهم فلا يأبى كونه بمعنى يقول لفظ أقرب كما قيل، وأما توجيهه بأن المعنى من نفعه الذي كان متوقفاً كما ذكره المصنف رحمه الله فليس بتام لما عرفت، وقوله: بدعاء وصراخ إشارة إلى وجه اختيار الدعاء على القول. قوله: (أو مستأنفة الخ) فيدعو الثانية تأكيد للأولى، وما بينهما

الْعَشِيرُ ﴿الصَّاحِبُ﴾ إِنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ
 إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴿من إثابة الموحّد الصّالح وعقاب المشرك لا دافع له ولا مانع ﴿مَنْ
 كَانَتْ يَظُنُّ أَنَّ لَنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ كلام فيه اختصار والمعنى أنّ الله ناصر رسوله
 في الدنيا والآخرة فمن كان يظنّ خلاف ذلك ويتوقّعه من غيظه وقيل المراد بالنصر الرزق
 والضمير لمن ﴿فَلْيَمْدُدْ سَبَبٌ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لِيَقْطَعْ﴾ فليستقص في إزالة غيظه أو جزعه بأن
 يفعل كل ما يفعله الممتلئ غضباً أو المبالغ جزعاً حتى يمدّ حبلاً إلى سماء بيته فيختنق من
 قطع إذا ختنق فإن الختنق يقطع نفسه بحبس مجاريه وقيل فليمدد حبلاً إلى سماء الدنيا ثم
 ليقطع به المسافة حتى يبلغ عنانه فيجتهد في دفع نصره أو تحصيل رزقه وقرأ ورش وأبو

اعتراض مؤكّد أيضاً لكنه بعيد كما في المغني لوجهين الفصل والتأكيد ولبئس جملة قسمية
 وقعت خيراً لمن الموصولة وهذا على الوجهين الأخيرين وفيه إشارة إلى ما قرره النحاة من أنّ
 الخبر معنى هو الجواب لا المجموع فلا تسمح فيه كما قيل وتفصيله في المغني وشروحه،
 وقوله: مستأنفة بصيغة المفعول وهو إمّا منصوب معطوف على مقولاً أو هو مرفوع خبر مبتدأ
 محذوف أي أو هي جملة مستأنفة، وأمّا عطفه على معلقة وكونه بصيغة الفاعل على الإسناد
 المجازي فتكلف بارد. قوله: ﴿من إثابته الموحّد الخ﴾ ما ذكره معنى الآية بقرينة ذكر هؤلاء
 وإثابتهم بعد ذكر المشركين وخسرانهم. قوله: ﴿كلام فيه اختصار﴾ وإيجاز حذف لأنّ المجادلة
 والكلام معه وهو كعلم لا يخفى. وإذا فسر الرزق بمعنى النصر من قولهم: أرض منصوره
 بمعنى مستقيمة ممطورة فالمعنى من كان يظنّ إنه لم يرزق والغرض الحث على الرضا بما قسم
 الله لا كمن يعبد الله على حرف وهو تحذير المؤمنين عن حال هؤلاء والضمير على الأوّل
 للرسول ﷺ وعلى هذا لمن مرضه لبعده وعدم ملايمته لما بعده. وقوله: من غيظه بقرينة ما
 بعده لأنّ الاحتيال في ذهاب الغيظ يقتضي سبقه ففيه إيجاز أيضاً. قوله: ﴿فليستقص﴾ أي يبالغ
 لأنّ المبالغ في أمر يبلغ أقصاه، والجزع التضجر وعدم الصبر وإزالة الغيظ على المعنى الأوّل
 للنصر والجزع على الثاني. والممتلئ غضباً بمعنى الشديد غضبه فهو استعارة وجزعاً تمييز.
 وقوله: سماء بيته أي سقفه والسماء ما ارتفع. وقوله: فيختنق هو تفسير ابن عباس رضي الله
 عنهما لقوله: يقطع ومفعوله محذوف أي نفسه بفتحيتين أو أجله كما قدره الراغب ثم إنه ترك
 نسياً منسياً فصار بمعنى ختنق وهو أي قطع النفس كناية عن الاختناق. قوله: ﴿إلى
 سماء الدنيا﴾ فالسماء بمعناها المعروف والقطع بمعنى قطع المسافة سيراً أو صعوداً وعنانه بفتح
 العين على المشهور وهو المصرّح به في الصحاح قال كأنه جمع عنن في الأصل وهو وجه
 السماء وطرفها والكسر فيه عامي. وقال: في القاموس إنه بالكسر وفي المصباح عنان كسحاب
 لفظاً ومعنى واحده عنانة وضمير عنانه للسماء ذكره لتأويله بما علا. قوله: ﴿في دفع نصره﴾ لف
 ونشر على تفسيري النصر. وقوله: بكسر اللام أي لام الأمر وتسكن وبه قرأ غير هؤلاء،
 وقوله: فليتصوّر في نفسه أي فليتملّ وأوله لأنه بعد الاختناق لا يتصوّر منه النظر فيكون هذا

عمرو وابن عامر ليقطع بكسر اللام ﴿فَلْيَنْظُرْ﴾ فليتنصّر في نفسه ﴿هَلْ يَدَّبْهَبَ كَيْدُمْ﴾ فعله ذلك وسماه على الأول كيداً لأنه منتهى ما يقدر عليه ﴿مَا يَغِيظُ﴾ غيظه أو الذي يغيظه من نصر الله وقيل نزلت في قوم مسلمين استبطوا نصر الله لاستعجالهم وشدة غيظهم على المشركين ﴿وَكَذَلِكَ﴾ ومثل ذلك الإنزال ﴿أَنْزَلْنَاهُ﴾ أنزلنا القرآن كله ﴿ءَايَاتٍ بَيِّنَاتٍ﴾ واضحات ﴿وَأَنَّ اللَّهَ يَهْدِي﴾ ولأن الله يهدي به أو يثبت على الهدى ﴿مَنْ يُرِيدُ﴾ هدايته أو ثباته أنزله كذلك مبيناً ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّالِينَ وَالصَّرِيحِينَ وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ بالحكومة بينهم وإظهار المحق منهم عن المبطل أو الجزاء فيجازي كلا ما يليق به ويدخله المحل المعد له وإنما دخلت إن على كل واحد من طرفي الجملة لمزيد التأكيد ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ عالم به مراقب لأحواله ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ يتسخر لقدرته ولا يتأبى عن تدبيره

سابقاً على ما قبله فالتعقيب فيه رتبتي كما قيل أو في الأخبار ويجوز أن يكون المأمور غيره ممن يصح منه النظر أو هو على التهكم. قوله: (وسماه على الأول) من تفسيري فاليقطع بالاختناق لأن الكائد إذا كاد أتى بغاية ما يقدر عليه فأطلق على فعله هذا كيداً على التشبيه به أو أنه لما أراد الكيد ولم يقدر عليه وضع هذا موضعه أو على سبيل الاستهزاء والتهكم، وأما على الثاني فلا يظهر وجهه كما في شروح الكشاف وإنما خصه لأنه الراجح عنده لا لأن الكيد فيه حقيقة كما توهم. قوله: (غيظه الخ) يعني ما مصدرية أو موصولة. وقوله: من نصر الله على المعنيين. وقوله: وقيل الخ مرضه لأن مثل هذا الظن لا يليق بالمسلمين ظاهراً ولذا قيل إنه حينئذ استعارة تمثيلية والأمر للتخيير وعلى الأول كناية عن شدة الغيظ والأمر للإهانة والمعنى من استبطاً نصر الله وطلبه عاجلاً فليقتل نفسه لأن له وقتاً له يقع إلا فيه. قوله: (ومثل ذلك الإنزال الخ) الإنزال إما إنزال الآيات السابقة أو هو المذكور بعده كما مرّ تحقيقه وقوله: ولأن الله يهدي الخ إشارة إلى حد الوجوه فيه وهو أنه حذف منه اللام وفي محله القولان ومتعلقه محذوف يقدر مؤخراً. كما أشار إليه التقديم للحصر الإضافي، وقيل إنه معطوف على محل مفعول أنزلناه وقيل إنه في محل رفع خبر مبتدأ مقدر أي الأمر أن الله يهدي من يريد. وقوله: يهدي به أي بالقرآن فمتعلقه مقدر أو المراد يثبت على الهداية كما يفيد استمرار المضارع. وقوله: هدايته أو ثباته على الوجهين. وقوله: المشركين هم عبدة الأوثان وغيرهم كالملائكة ولا وجه لتخصيصه فتأمل. قوله: (وإظهار المحق) عطف تفسيري لأنه لا خصومة بينهم تفصل. وقوله: ما يليق به الظاهر بما يليق لكنه منه معنى يعطي. وقوله: المحل المعد له إشارة إلى أن الفصل بالأمكان. قوله: (وإنما دخلت الخ) يعني أن إن الثانية واسمها وخبرها خبر الأولى أي أن الذين الخ وأدخلت إن على كل واحد من جزأي الجملة لزيادة التأكيد كقوله:

إن الخليفة إن الله سربله سربال ملك به ترجى الخواتيم...

قاله المعرب وفيه وجوه أخر. قوله: (بتسخر لقدرته الخ) يعني أن السجود مستعار من

أو يدلّ بذله على عظمة مدبره ومن يجوز أن يعتم أولي العقل وغيرهم على التغليب فيكون قوله: ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ﴾ إفراداً لها بالذكر لشهرتها واستبعاد ذلك منها وقرئء والدواب بالتخفيف كراهة التضعيف أو الجمع بين الساكنين ﴿وَكَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ﴾ عطف عليها أن جَوَزَ أعمال اللفظ الواحد في كل واحد من مفهوميهِ وإسناده باعتبار أحدهما إلى أمر وباعتبار الآخر إلى آخر فَإِنَّ تخصيص الكثير يدلّ على خصوص المعنى

معناه المتعارف لمطاوعته الأشياء فيما يحدث فيها من أفعاله . ووجه الشبه الحصول على وفق الإرادة من غير امتناع منها فيهما ويجوز أن يكون مجازاً مرسلأً من استعمال المقيد في المطلق والأول أولى وما قيل إن الظاهر من تعلق المجوزين لعموم المشترك بهذه الآية كما ذكره الأصوليون كون لفظ السجود حقيقة في معنى التسخير والانقياد أيضاً وهذا غفلة عما حققه الراغب وغيره من أهل اللغة من أنّ حقيقته في أصل اللغة التظامن والتذلل والانقياد، وهو عام في الإنسان والحيوان والجماد، وهو ضربان سجود باختيار يستحق به الثواب وهو مخصوص بالإنسان وسجود تسخير وهو عام له ولغيره ثم اخص في عرف اللغة والشرع بمعناه المعروف فله حقيقة لغوية وعرفية فما في الأصول باعتبار الأول وغيره باعتبار الثاني والنظر إليه لتبادره . قوله: (أو يدلّ بذله على عظمة مدبره) معطوف على قوله يتسخّر والمراد أنه مجاز عن انقياده له أو عن دلالة لسان حاله بذلة احتياجه وافتقاره على صانعه وعظمته على حدّ قوله: (وإن من شيء إلا يسبح بحمده) كما مرّ. وقوله ومن الخ أي يجوز إبقاؤه على ظاهره فما عطف عليه مغاير ويجوز تعميمه تغليباً ويكون ما بعده على الأول المراد به جميع مخلوقاته وتعبيره بجوز إشارة إلى أنه خلاف الظاهر لما فيه من المجاز وعطف الخاص على العام واستبعاد تسخيرها أو تذللها بحسب الظاهر في بادئ النظر القاصر . قوله: (وقرئ والدواب الخ) قال ابن جني في المحتسب هي قراءة الزهري ولا أعلم من خففها سواه وهو قليل ضعيف قياساً وسماعاً لأنّ التقاء الساكنين على حدّه وعذره كراهة التضعيف ولذا قالوا في ظللت ظلت وقالوا: جان بالتخفيف وذكر له نظائر كثيرة . قوله: (عطف عليها) أي على المذكورات قبله وقوله: إن جَوَزَ أعمال الخ المراد بأعماله جعله دالاً على معنييه الحقيقيين أو الحقيقي والمجازي على القول بجواز استعمال المشترك في معنييه أو استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه كما ذهب إليه بعض أهل الأصول من الشافعية وفي متعلقة بأعمال كما يقال عملت القدم في الخشب فهي ظرفية لا سببية كما قيل وإسناده إلى الأول باعتبار التسخير أو التذلل وإلى كثير باعتبار سجود الطاعة المعروف . قوله: (فإنّ تخصيص الكثير) يعني لو كان السجود المسند إليه بمعنى التسخير وقرينه وهو عام لجميع الناس كان ذكر كثير لا يليق فلا بدّ من حمله على معناه الخاص ليقع من كثير منهم دون غيرهم كما هو الظاهر . وما قيل إنه يجوز أن يجعل التخصيص للدلالة على شرفهم والتنويه بهم واحتمال إرادة الانقياد اللائق بهم كما في التوضيح أو إرادة الطاعة للأوامر التكليفية أو التكوينية كما وردت وهو يختلف في العقلاء وغيرهم قيل إنه لا يوجد في جميع

المسند إليهم أو مبتدأ خبره محذوف دلّ عليه خبر قسميه نحو حق له الثواب أو فاعل فعل مضمّر أي ويسجد له كثير من الناس سجد طاعة ﴿وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ﴾ بكفره وآبائه عن الطاعة ويجوز أن يجعل وكثير تكرير للأول مبالغة في تكثير المحقّقين بالعذاب وأن يعطف به على الساجدين بالمعنى العام موصوفاً بما بعده وقرئ حق بالضم وحقاً بإضمار فعله ﴿وَمَنْ يُنِ اللّٰهُ﴾ بالشقاوة ﴿فَمَا لَهُ مِنْ مُّكْرِمٍ﴾ يكرمه بالسعادة وقرئ بالفتح بمعنى

الجن مع اندراجهم تحت عموم من فكلّام واه لأنه كيف يتأتى التنويه وقد قرن به غير العقلاء كالدواب وأما التخصيص المذكور فلا قرينة عليه، وكون الجن غير مكلفين خلاف القول الأصح. قوله: (دلّ عليه خبر) وهو إشارة إلى كثرة الفريقين فلا يتوهم أنه كان ينبغي مقابله بالقليل. وقوله: سجد طاعة يعني أنّ السجد المقدر غير السجد المذكور فإن قلت هذا يخالف ما في المعنى من أنّ شرط الدليل اللفظي على المحذوف أن يكون طبقه لفظاً ومعنى أو معنى لا لفظاً فقط فلا يجوز زيد ضارب وعمرو على أنّ خبر الثاني محذوف وهو ضارب من الضرب في الأرض أي مسافر والمذكور بمعناه المعروف وهو الإيلام قلت: هذا غير مسلم لما ذكره النحاة من أنّ المقدر يكون لازماً للمذكور نحو زيداً ضربت غلامه، أي أهنت زيداً ولا يكون مشتركاً لمثال المذكور إلا أن يكون بينهما ملائمة فيصح إذا اتحدا لفظاً وكان من المشترك وبينهما ملازمة تدلّ على المقدر، ولذا لم يصح المثال المذكور. قوله: (بكفره وآبائه) قدره للدلالة ما قبله عليه. وقوله تكريراً للأول لا يخفى ما فيه لأنه إن جعل التكبير للتأكيد مع العاطف وحق خبر الأول كما قيل فهو ركيك وإن جعل تكريراً لفظاً لا معنى كان المراد بالثاني غير المراد بالأول ولذا دلّ على كثرة المحقّقين كما قيل فلا تكرر فيه لأنه كقولك أو من قوم وقوم، ويدفع بأنّ التكرير بحسب اللفظ وهو قد يفيد التكرير والمبالغة كقولك عندي ألف وألف أي ألوف كثير قال:

لو عد قبر وقبر كنت أكرمهم

وهو شائع في كلامهم فالخبر عنهما لا عن الأول كما توهم كذا. أفاده المعرب والمحقّقين بمعنى المستحقين. قوله: (وأن يعطف به) كان الظاهر ترك قوله: به وإن أوّل بمعنى يؤتى به معطوفاً أو بالواو أي يجعل معطوفاً على من والسجد بالمعنيين الأولين على ما مرّ وحينئذ ينبغي تقدير وصف للأول بقرينة مقابلة أي حق له الثواب ومن الناس صفة أيضاً للإشارة إلى أنّ ما عداهم ليسوا بمثابين فلا يرد عليه أنه لا وجه لذكر قوله: وكثير من الناس وأما عطفه على قوله وكثير من الناس للإشارة إلى ما ذكر فهو كقوله: ﴿لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير﴾ [سورة الملك، الآية: ١٠] فمع ابتناؤه على قول مرجوح لا يخفى تكلفه. وقوله: بما بعده أي حق الذي كان خبيراً وحق بمعنى تقرّر وثبت. وقوله: وحقاً بإضمار فعله أي حق حقاً على أنه مصدر مؤكّد لمعنى الجملة. قوله: (بالفتح) أي بفتح الراء

الإكرام ﴿إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾ من الإكرام والإهانة ﴿هَذَانِ حَصَمَانِ﴾ أي فوجان مختصمان ولذلك قال ﴿أَخْضَبُوا﴾ حملاً على المعنى ولو عكس جاز والمراد بهما المؤمنون والكافرون ﴿فِي رَيْبِهِمْ﴾ في دينه أو في ذاته وصفاته وقيل: تخاصمت اليهود والمؤمنون فقال اليهود: نحن أحق بالله وأقدم منكم كتاباً ونبينا قبل نبيكم وقال: المؤمنون نحن أحق بالله آمنا بمحمد ونبيكم وبما أنزل الله من كتاب وأنتم تعرفون كتابنا ونبينا ثم كفرتم به حسداً فنزلت ﴿فَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾ فصل لخصومتهم وهو المعنى بقوله تعالى إن الله يفصل بينهم يوم

على أنه مصدر ميمي لا اسم مفعول بمعنى المصدر كما قيل وقيل من الإكرام والإهانة خصهما بمقتضى السياق. وقيل: لأولى تفسيره بمن الأشياء التي من جملتها الإكرام والإهانة لأن ما من ألفاظ العموم ولكل وجهة. قوله: (أي فوجان مختصمان) قيل الخصم في الأصل مصدر ولذا يوحد وينكر غالباً ويستوي فيه الواحد المذكر وغيره كقوله تعالى نبأ الخصم إذ تسوروا المحراب فلما كان كل خصم فريقاً يجمع طائفة قال اختصموا بصيغة الجمع كقوله: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾ [سورة الحجرات، الآية: ٩] فالجمع لمراعاة المعنى وقرأ ابن أبي عبله. اختصما مراعاة للفظ وقال الزمخشري: الخصم صفة وصف بها الفوج أو الفريق فكأنه قيل هذان فوجان أو فريقان مختصمان. وقوله: هذان للفظ واختصموا للمعنى كقوله ومنهم من يستمع إليك حتى إذا خرجوا، ولو قيل اختصما صح، واعترض بأن إن أراد أنه صفة حقيقة فخطأ لتصريحهم بأن التوصيف به كرجل عدل فإن أراد هذا فليس نظير ما ذكره وليس بشيء عند التحقيق وكلام المصنف رحمه الله محتمل للوجهين. فقوله: ولذلك أي لكون الخصمين بمعنى الفوجين من المؤمنين والكافرين. وقوله: ولو عكس أي قيل هؤلاء خصمان اختصما جاز لأنه عبارة عن الفريقين لا لو قيل خصوم أو خصماء. قوله: (وقيل تخاصمت النخ) مرضه لأن الخصام ليس في الله بل في أيهما أقرب من الله وقيل إنه عام وما ذكر من التخصيص لا دليل عليه ولا يخفى أن خصوص السبب لا ينافي العموم مع أن اسم الإشارة يقتضي عدم عمومه فالظاهر أن تمييزه لأنه لم يصح عنده كونه سبب النزول وما بعده من الجواب غير موافق له إلا بتأويل فتأمل. قوله: (وهو المعنى) بصيغة المفعول وكونه جواباً كما تدل عليه الفاء لا ينافي قوله يوم القيامة لأنه ظرف لتحقيقه وظهوره فلا ينافي ذكره في الدنيا كما قيل وفي هذه الآية من البديع الجمع والتقسيم. قوله: (قدّرت لهم على مقادير جثتهم) بالإفراد وهي البدن أو هو جمع جثة بثاءين مثلثتين، وهو أظهر وهذا بيان لحقيقته لأن الشيايب الجدد تقطع وتفصل على مقدار بدن من يلبسها واللباس محيط به والتقطيع مجاز بذكر المسبب وهو التقطيع وإرادة السبب وهو التقدير والتخمين والظاهر أنه بعد ذلك جعل تقطيعها استعارة تمثيلية تهكمية شبه إعداد النار المحيطة بهم بتفصيل ثياب لهم كما قيل:

قوم إذا غسلوا الثياب رأيتهم لبسوا البيوت وزرّوا الأبواب...

القيامة ﴿قُطِعَتْ لَهُمْ﴾ قَدَّرَتْ لَهُمْ عَلَى مَقَادِيرِ جِثْتِهِمْ وَقُرِئَ بِالْتَّخْفِيفِ ﴿ثِيَابٌ مِّنْ نَّارٍ﴾ نِيرَانٍ تَحِيطُ بِهِمْ إِحَاطَةُ الثِّيَابِ ﴿يُصَبُّ مِنْ فَوْقِ رُءُوسِهِمُ الْحَمِيمُ﴾ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي لَهُمْ أَوْ خَبْرِ ثَانٍ وَالْحَمِيمِ الْمَاءُ الْحَارُّ ﴿يُصْهَرُ بِهِ مَا فِي بُطُونِهِمْ وَالْجُلُودُ﴾ أَي يُؤَثِّرُ مِنْ فِرطِ حَرَارَتِهِ فِي بَاطِنِهِمْ تَأْتِيرُهُ فِي ظَاهِرِهِمْ فَيَذَابُ بِهِ أَحْشَاؤُهُمْ كَمَا يَذَابُ بِهِ جُلُودُهُمْ وَالْجُمْلَةُ حَالٌ مِنَ الْحَمِيمِ أَوْ مِنْ ضَمِيرِهِمْ وَقُرِئَ بِالتَّشْدِيدِ لِلتَّكْثِيرِ ﴿وَلَمْ يَمْلِكْ مِنْ حَمِيمٍ﴾ سَيَاطُ مِنْهُ يَجْلُدُونَ بِهَا جَمْعُ مَقْمَعَةٍ وَحَقِيقَتُهَا مَا يَقْمَعُ بِهِ أَي كَيْفَ بَعْنَفِ ﴿كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا﴾ مِنَ النَّارِ ﴿مِنْ غَيْرٍ﴾ مِنْ غَمُومِهَا بَدَلَ مِنَ الْهَاءِ بِإِعَادَةِ الْجَارِ ﴿أَعِيدُوا فِيهَا﴾ أَي فَخَرَجُوا أَعِيدُوا

قوله: (نيران تحيط بهم إحاطة الثياب) ظاهره أنه تشبيه بليغ بجعل النيران كالثياب في الإحاطة والتشبيه على طريق التجريد لكنه ينبغي أن يحمل على الاستعارة كما مرّ وجمع الثياب لأنّ النار لتراكمها عليهم كالثياب الملبوس بعضها فوق بعض وهذا أبلغ من جعله من مقابلة الجمع بالجمع فيكون لكل نار وإن احتملها كلامه. والتعبير بالماضي لأنه بمعنى إعدادها وتهيتها لهم ولذا لم يقل ألبسوا وهو قد وقع بخلاف ما بعده فليس من التعبير بالماضي لتحقيقه كما قيل والحال فيه مقدرة. قوله تعالى: ﴿ما في بطونهم والجلود﴾ هو معطوف على ما قيل وتأخره عنه إمّا لمراعاة الفاصلة أو للإشعار بغاية الحرارة بإيهام أنّ تأثيرها في الباطن أقدم من تأثيرها في الظاهر مع أنه على العكس، وقيل إنّ التأثير في الظاهر ظاهر غنيّ عن البيان وإنما ذكر للإشارة إلى تساويهما ولذا قدّم الباطن لأنه المقصود الأهم فلا يتوهم أنّ حق النظم تقديم الجلود. قوله: (يؤثر من فرط حرارته النخ) التأثير في الظاهر والباطن مأخوذ من البطون والجلود والإذابة معنى الإصهار كما ذكره أهل اللغة لأنه يقال أصهرت الشحم إذا أنبته والجملة حال أو مستأنفة. وقوله: بالتشديد المراد به تشديد الهاء وضمير لهم للكفرة وكونه للزبانية بعيد واللام للاستحقاق أو للفائدة تهكمًا بهم والمقمعة بكسر الميم الأولى اسم آلة من القمع. وقوله: من النار إشارة إلى أنّ كونه للثياب ركيك وإن كان مآلها واحداً. وقوله: من غمومها إشارة إلى عموم النكرة لأنّ التنوين للتكثير وذكر الضمير إشارة إلى أنه مقدر لأنه لا بدّ منه في البديل. ويجوز كون من تعليلية فيتعلق بـيخرجوا وعلى البديلة فهو بدل اشتمال قوله: (فخرجوا أعيديا) كون الإعادة إلى النار يقتضي الخروج منها لا شبهة فيه فلذا قدّره المصنف إذ لا بدّ من التأويل إمّا بالتقدير أو بالتجوّز في أعيديا بجعله بمعنى ابقوا، وقيل الإرادة مجاز هنا للقرب كقوله يريد أن ينقض كما مرّ والإعادة إلى حاق النار ومعظمها إذ لا خروج لهم لقوله تعالى: ﴿وما هم بخارجين منها﴾ ولذا قال فيها دون إليها وإلا لقليل كلما خرجوا أعيديا لثلاث تضيع الإرادة واعتراض بأنّ ما ذكره احتمال ولا وجه للجزم به مع تكلفه وأما قوله: وما هم بخارجين منها فالمراد لا يستمرّون على الخروج كما تدلّ عليه الاسمى بمعونة المقام والعود قد يعدى بفي للدلالة على التمكن والاستقرار وذكر الإرادة للدلالة على رغبتهم في الخروج وطلبهم له ولو لم يلاحظ هذا ضاعت الإرادة فيما اختاره أيضاً مع ما فيه من التعقيد الذي ترى التقدير أوفق منه

لأنّ الإعادة لا تكون إلا بعد الخروج وقيل يضربهم لهب النار فيرفعهم إلى أعلاها فيضربون بالمقامع فيهبون فيها ﴿وَذُوقُوا﴾ أي وقيل لهم ذوقوا ﴿عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾ أي النار البالغة في الإحراق ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ غير الأسلوب فيه وأسند الإدخال إلى الله تعالى وأكده بأنّ احكاماً لحال المؤمنين وتعظيماً لشأنهم ﴿يُكَاوَرُونَ فِيهَا﴾ من حليت المرأة إذا ألبستها الحى وقرىء بالتخفيف والمعنى واحد ﴿مِنْ أَسَاوِرَ﴾ صفة مفعول محذوف وأساور جمع إسورة وهي جمع سوار ﴿مِنْ ذَهَبٍ﴾ بيان له ﴿وَلَوْلُؤُا﴾ عطف عليها إلا على ذهب لأنه لم يعهد السوار منه إلا أن يراد المرصعة به ونصبه نافع وعاصم عطفاً على محلها أو إضماماً لناصب مثل ويؤتون وروى حفص بهمزتين وترك أبو بكر والسوسي عن أبي عمرو الهمزة الأولى وقرىء لؤلؤا بقلب

وأحسن فإن قلت قد ذكر في ألم السجدة أنّ هذا عبارة عن خلودهم فيها فحيثذ لا حاجة إلى ارتكاب تقدير الخروج لتصحيح الإعادة، قلت تقدير الخروج إنما هو لأجل أن الإعادة لا تترتب على مجرّد إزادة خروجهم والكناية إنما هي في المجموع. قوله: (وقيل يضربهم الخ) ولعل ذكر الإرادة حيثذ لأنّ ما أرادوه ليس هو هذا الإخراج إذ هو ليس بمنج ولذا قيل الإرادة بمعنى المشاركة وقيل إنما مرضه لأنه لا يناسب التعليق على الإرادة وتقدير قيل قبل ذوقوا ليحسن عطفه ويتنظم مع ما قبله وقوله: البالغة لأنّ فعلاً بمعنى مفعول صيغة مبالغة. قوله: (غير الأسلوب) إذ صدره بأنّ ولم يعطفه والإحماذ بمعنى تصييرها محمودة وحليت كرضيت مخففة وقراءة التخفيف منه وهي البناء للفاعل أو للمفعول إذ بهما قرئ وهو بمعنى المشدّد ولذا قال والمعنى واحد. وقوله: صفة مفعول محذوف أي حليا من أساور ومن بيانية وقيل إنها زائدة وأساور مفعوله. وقيل: تبعية وما ذكره تبع فيه أبا البقاء وهو يشعر بأنّ حلي المخفف متعدّ لولد والمشدّد لاثنين أحدهما نائب الفاعل، والثاني موصوف من أساور المقدر وقد قال أبو حيان إنّ المخفف لازم والمشدّد متعدّ لواحد لا غير فلا حاجة لتقدير موصوف لأن من ابتدائية متعلقة به إلا أن يضمن معنى الإلباس ويجرّد حتى يتعدّى لاثنين ولا داعي له إلى التضمين والحذف وهذا كله ليس بشيء لأنّ تعديته كذلك صرح بها أبو عليّ الفارسي في كتاب الحجّة فمن تبع أبا حيان فيه فقد أساء كما تكلف إذ جعل من تبعية واقعة موقع المفعول، وأسورة بفتح الهمزة كما بينه. وقوله: بيان له أي لأساور وهو صفة أو حال. قوله: (عطف عليها) أي في قراءة الجرّ وقوله لم يعهد الخ أي جعل ما نظم منه سواراً وهذا بناء على الظاهر وإن جوّز عطفه عليه في فاطر تكثيراً للوجوه على تأويل أنّ الذهب مرصع باللؤلؤ وأما كون المراد به أنّ الذهب في ضياء اللؤلؤ فتكلف وسيأتي ما فيه وأما عطفه على أساور فلا ينافيه كونه في معنى يلبسونها كما قيل لقوله تعالى: ﴿وتستخرجوا منه حلية تلبسونها﴾ [سورة النحل، الآية: ٢٤] وقوله لم يعهد السوار منه غير مسلم لأنه معهود كما رأيناه. وقوله: عطفاً على محلها لأنه صفة للمفعول كما بيناه وقلب الثانية واو الضمّ ما قبلها وروي بالعكس أيضاً وقد قال في الحجّة

الثانية: واواً ولولينا بقلبيهما واوين ثم قلب الثانية ياء وليليا يقلبيهما ياءين ولول كادل ﴿وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴾ غير أسلوب الكلام فيه للدلالة على أنّ التحرير ثيابهم المعتادة أو للمحافظة على هيئة الفواصل ﴿وَهُدُوا إِلَى الطَّيِّبِ مِنَ الْقَوْلِ﴾ وهو قولهم الحمد لله الذي صدقنا وعده أو كلمة التوحيد ﴿وَهُدُوا إِلَى صِرَاطِ الْمَعِيدِ﴾ المحمود نفسه أو عاقبته وهو الجنة أو الحق أو المستحق لذاته الحمد وهو الله تعالى وصراطه الإسلام ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ لا يريد به حالاً ولا استقبالاً وإنما يريد به استمرار الصدود منهم كقولهم فلان يعطى ويمنع ولذلك حسن عطفه على الماضي وقيل هو حال من فاعل كفروا وخبر إن محذوف دل عليه آخر الآية أي معذبون ﴿وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ عطف على اسم الله

أنه غلط رواية وقلب الثانية ياء لأنه ليس في كلام العرب اسم متمكن آخره واو قبلها ضمة ولذا أعل لول كادل في جمع دلوا علال قاض. قوله: (غير أسلوب الكلام الخ) أي لم يقل تلبسون ودلالته على الاعتياد من الاسمية الدالة على الاستمرار والمحافظة على الفواصل الموقوف عليها يكون ما قبلها حرف علة ولم يذكر فاعل هدا والتعينة ولعدم تعلق الغرض به وهو في الآخرة على التفسير الأول وفي الدنيا على الثاني، ويجوز فيه التعميم، والعكس وكثر هدا وتفخيماً للهداية وإشارة إلى استقلال كل منهما.

قوله: (المحمود نفسه أو عاقبته) هو جار على الوجوه لا على التوزيع وإن جاز وقوله وهو الجنة فتأخير قوله وهدوا الخ الثاني على الثاني ظاهر وعلى الأول للفواصل وقيل آخر ليتصل قولهم في الجنات ببيان طرف من أفعالهم فيها وفيه نظر وقوله: أو الحق تفسير آخر للحميد ويجوز كونه اسماً لله وإضافة الصراط إليه إذا أريد به دين الإسلام بيانية. قوله: (لا يريد به حالاً ولا استقبالاً) جعل الفعل المضارع دالاً على الدوام كقولهم فلان يحسن إلى الفقراء، إذ المراد به استمرار وجود الإحسان كما في الكشاف وهذا غير الاستمرار التجديدي وغير دلالة الاسمية الخبرية فعلاً على الثبوت لتصريحه به في قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَكَانُوا لربهم وما يتضرعون﴾ ولا وجه لتعليقه بأن المضارع لما صلح للزمانين جاز أن يستعمل فيهما لعموم المجاز لا لإعمال المشترك في مفهومه إذا اقتضاه المقام كما قيل لأنه لا يلائم قوله ولذلك حسن عطفه على الماضي لاشتمال استمراره على الماضي وقوله استمر الصدود وفي نسخة الصد وهو المناسب لعطف المسجد الحرام، لكن الأول مناسب لتنزيله منزلة اللازم، وجعله حالاً إما بتقدير المبتدأ على ما اشتهر أو بدونه أشبه هذه الجملة بالاسمية معنى. قوله: (وخبر أن محذوف الخ) لم يعين محل تقديره فيحتمل تقديره بعد قوله والباد وقدره الزمخشري بعد قوله المسجد الحرام فلعله جعل الذي جعلناه نعتاً مقطوعاً لثلاثاً يلزم الفصل بين الصفة والموصوف، وقدره في التفسير الكبير نذيقه من عذاب أليم، ولم يرد أنّ جواب الشرط خبراً حتى يلزم توارد عاملين على معمول واحد كما توهم وقوله عطف على اسم الله وقع في نسخة على سبيل الله وكلاهما صحيح. قوله: (وأوله الحنفية الخ) أي فسروه بمكة لأنّ العاكف بمعنى

وأوله الحنفية بمكة واستشهدوا بقوله: ﴿الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَنكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ﴾ أي المقيم والطارئ على عدم جواز بيع دورها وإجارتها وهو مع ضعفه معارض بقوله تعالى:

المقيم لمقابلته بالبادي وهو الطارئ عليه أي غير المقيم فيه والإقامة لا تكون في البيت نفسه بل في منازل مكة، وكذا قوله: ومن يرد فيه الخ فإن المتوعد عليه الظلم في الحرم كله، ومكة منه فقوله واستشهدوا أي بإشارة نصح كما قيل إلا أنه قال: في الكشف أي مدخل لحديث التملك وعدمه في هذا المساق والاستدراك بأن له مدخلاً على سبيل الإدماج وإشارة النص كلام لا طائل تحته وقد فسروا المسجد الحرام بالمطاف والعاكف بالمعتكف للعبادة فيه المعدود ومن أهله لملازمته له والمساواة في إقامة الشعائر وهو أظهر، وأما الاستدلال بأنه أريد بالمسجد الحرام في قوله: ﴿من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى﴾ [سورة الإسراء، الآية: ١] مكة بأن الإسراء كان منها لأنه كان من بيت أم هانئ فغير مسلم عندهم لما روي في الصحيحين وغيرهما في حديث الإسراء من قوله بينما أنا في الحطيم أو في الحجر إذ أتاني أت الحديث كما بيناه^(١) وأما التعارض بين الحديثين فمبين في محله. قوله: (على عدم جواز بيع دورها) أي مكة وإجارتها أي الدور وقد ورد في الأحاديث الصحيحة التصريح به كقوله ﷺ: «مكة حرمها الله لا يحل بيع رباها ولا إجارة بيوتها»^(٢) روي من طرق عديدة. وقد نهى عمر رضي الله عنه أهل مكة أن يغلّفوا أبواب دورهم دون الحاج. وقال ابن عمر رضي الله عنهما من أكل كراء بيوت مكة فإنما أكل ناراً في بطنه لأن الناس في الانتفاع به سواء وهذا في الأرض دون البناء. قال في الهداية: لا بأس ببيع بناء مكة ويكره بيع أرضها وهذا عند أبي حنيفة وقال لا بأس ببيع أرضها وهو رواية عنه أيضاً وهو مذهب الشافعي رضي الله عنه وعليه الفتوى وإلى كل ذهب طائفة من الصحابة كما بين في محله وأما كراهة الإجارة فمحل نظر. قوله: (وهو مع ضعفه) وجه الضعف إن أرضها إذا لم تملك لم يملك بناؤها ولم يقر عليه لأنه بناء غاصب كما لو بنى رجل بيتاً له في جامع لا إن الظاهر أن المراد بالمسجد الحرام البيت نفسه والعاكف بمعنى الملازم له وأن الاستواء في كونه قبله ومتعبداً وأنه يجب تعظيمه كما قيل لأنه غير مسلم، كيف وقد اعتضد بالأحاديث الصحيحة مع أنه تقييد للمطلق بلا دليل. قوله: (معارض الخ) أي حيث أضاف الديار إليهم وظاهر الإضافة الملكية للبناء والأرض لأن الدار اسم لهما كما بين في كتب اللغة. وأما جعل الإضافة لتملك البناء والانتفاع فخلاف الأصل وما اشتراه عمر رضي الله عنه هو البناء والنقض ويعينه أنه مذهبه كما روي في الآثار الصحيحة عنه وكانت دور مكة تسمى

(١) تقدم في أول سورة الإسراء.

(٢) أخرجه البيهقي ٣٥/٦ من حديث عبد الله بن عمرو وقال البيهقي: إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر ضعيف وأبوه غير قوي واختلف عليه فروي عنه هكذا وروي عنه عن أبيه عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو ببعض معناه.

﴿الَّذِينَ أَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ﴾ وشراء عمر دار السجن فيها من غير تكبير وسواء خبر مقدم والجملة مفعول ثان لجعلناه ويكون للناس حالاً من الهاء وإلا فحال من المستكن فيه ونصبه حفص على أنه المفعول أو الحال والعاكف مرتفع به وقرىء العاكف بالجرّ على أنه بدل من الناس ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ﴾ مما ترك مفعوله ليتناول كل متناول وقرىء بالفتح من ورود ﴿بِالْحَكَامِ﴾ عدول عن القصد ﴿يُظَلِمُ﴾ بغير حق وهما حالان مترادفان أو الثاني بدل من الأول بإعادة الجار أو صلة له أي ملحداً بسبب الظلم كالإشراك واقتراف الآثام ﴿تَذِقُهُ مِنْ عَذَابِ آيَاتِنَا﴾ جواب لمن ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَاتَ الْبَيْتِ﴾ أي واذكر إذ عيناه وجعلناه له مباءة وقيل اللام زائدة ومكان ظرف أي وإذ أنزلناه فيه قيل رفع البيت إلى السماء أو انطمس أيام الطوفان فأعلمه الله مكانه بريح أرسله فكنست ما حوله فبناه على اسمه القديم ﴿أَنْ لَا

السوائب في العصر الأول. قوله: (وسواء خبر) أي للمبتدأ وهو العاكف وأما تجويز أن يكون سواء مبتدأ خبره العاكف فضعيف لما فيه من الأخبار عن النكرة بالمعرفة وقوله مفعول ثان والأول الضمير المتصل. قوله: (ويكون للناس حالاً) وفي نسخة فيكون وفي أخرى إن جعل للناس حالاً وهي أظهر لقوله وإلا المقابل له أي وإن لم يكن قوله للناس حالاً بل مفعولاً ثانياً أي جعلناه مباحاً للناس أو معبداً لهم وهو حال كونهم مستويّاً فيه هؤلاء ويجوز أن يكون جملة سواء حينئذ تفسيرية لجعله للناس. وقوله ونصبه أي سواء على المفعولية أو الحالية إن كان للناس مفعولاً والعاكف فاعله لأنه بمعنى مستو وإن كان في الأصل مصدرأ كما سمع في قولهم سواء هو، والعدم والبدلية بدل تفصيل على قراءة النصب في سواء لأنّ النصب في قراءة الجرّ متعين كما صرحوا به. قوله: (مما ترك مفعوله) أي من يرد شيئاً أو مراد إمّا والباء للملابسة. وقيل هي زائدة وإلحاداً مفعوله. وقيل هي للتعدية لتضمينه معنى يتلبس وعلى قراءته بفتح الياء من ورود فالباء للملابسة أو للتعدية. والمعنى من أتى فيه بإلحاد أي عدول عن القصد أي الاستقامة المعنوية وهو الميل عن الحق إلى الباطل وقوله: بظلم على الوجوه مؤكد له وقوله: كالإشراك تفسير للظلم لإطلاقه عليه، واقتراف الإثم المتلبس بالخطيئة والذنب. قوله: (جواب لمن) الشرطية والوعيد على الإرادة المقارنة للفعل لا على مجرد الإرادة لكن في التعبير بها إشارة إلى مضاعفة السيئات فيه والإرادة المصممة مما يؤاخذ عليها أيضاً وإن قيل إنها ليست كبيرة ولذا روي عن مالك رحمه الله كراهة المجاورة بمكة. قوله: (واذكر إذ عيناه) يعني أنّ إذ مفعول اذكر، والمباءة بفتح الميم والمدّ بمعنى المنزل والمرجع وليس التعيين من معناه الوضعي بل هو لازمه لأنه إذا جعله مكانه فقد عينه له، والتعدية باللام لما فيه من معنى الجعل والتعيين ومكان مفعول به على هذا. قوله: (وقيل اللام زائدة) ليس هذا من محال زيادتها ولذا مرضه ومكان ليس مبهماً فلا ينتصب على الظرفية كما قيل وفيه نظر كما يعلم من كتب العربية، وقوله: رفع البيت أي بناؤه الأول إذ ليس إبراهيم عليه الصلاة والسلام أول من بناه وعلى هذا

تَشْرِكُ فِي شَيْئًا وَطَهَّرَ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ ﴿٢٧﴾ أن مفسرة لبؤانا من حيث إنه تضمن معنى تعبدنا لأن التبوئة من أجل العبادة أو مصدرية موصولة بالنهاي أي فعلنا ذلك لثلاث تشرك بعبادتي وطهر بيتي من الأوثان والأقذار لمن يطوف به ويصلي فيه ولعله عبر عن الصلاة بأركانه للدلالة على أن كل واحد منها مستقل باقتضاء ذلك كيف وقد اجتمعت وقرىء يشرك بالياء وقرأ نافع وحفص وهشام بيتي بفتح الياء ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ﴾ ناد فيهم وقرىء وأذن ﴿بِالْحَجِّ﴾ بدعوة الحج والأمر به روي أنه عليه السلام صعد أبا قبيس فقال: يا أيها الناس حجوا بيت ربكم فأسمعه الله من في أصلاب الرجال وأرحام النساء فيما بين المشرق والمغرب ممن سبق في علمه أن يحج وقيل الخطاب لرسول الله ﷺ أمر بذلك في حجة الوداع ﴿يَأْتُوكَ رِجَالًا﴾ مشاة جمع راجل كقائم وقيام وقرىء بضم الراء مخفف الجيم

فبؤاً بمعنى عين وكنست بمعنى أزلت ما عليه من التراب لتظهر آثاره. قوله: (من حيث إنه تضمن الخ) لما كانت إن المفسرة لا بد من اتحاد معنى ما بعدها بما قبلها وأن يتقدمها ما يتضمن معنى القول دون حروفه والتبوئة بالمعنى الماز ليست كذلك جعل مفسراً له باعتبار ما يلزمه وما أريد منه وهو أمرنا بالعبادة كما أشار إليه بقوله لأن التبوئة الخ ولأن العبادة تكليف بالأمر والنهاي أو بؤاناه بمعنى قلنا له تبؤاً. قوله: (أو مصدرية موصولة بالنهاي) ولا يتغير معناه بالسبب كما مرّ قبلها لام مقدرة وهي توصل بالأمر والنهاي فلا تنصب لفظاً لأن ما بعدها مجزوم، وقول أبي حاتم لا بد من نصب الكاف على هذا رده في الدرّ المصون. وقال ابن عطية إنها مخففة من الثقيلة وكأنه لتأويله بؤانا بأعلمنا فلا يرد عليه أنه لا بد أن يتقدمها فعل تحقيق أو ترجيح. قوله: (من الأوثان) فالمراد بالطهارة ما يشمل الحسية والمعنوية. وقوله: عبر عن الصلاة بأركانها وهي القيام والركوع والسجود إن لم يكن القائمين بمعنى المقيمين والطائفين بمعنى الطائرين وقوله باقتضاء ذلك أي التطهير أو التبوئة ولم يعطف السجود لأنه من جنس الركوع في الخضوع. وقيل: الركوع نوع من القيام فالعطف لما بعده في الحقيقة. قوله: (ناد فيهم الخ) هو بالتشديد بمعنى ناد وقرأ الحسن وابن محيصن آذن بالمد والتخفيف بمعنى أعلم قيل وكان ينبغي أن يتعدى بنفسه لا بفي ولذا قيل إنه بمعنى أوقع الإيدان كقوله:

يجرح في عراقيبها نصلي

وقوله: بدعوة الخ متعلق به على التفسيرين وقوله روي^(١) الخ رواه الطبري عن ابن عباس رضي الله عنهما مع اختلاف فيه وإسماع من في الأصلاب والأرحام مجاز تمثيلي لإلهامهم بعد الوجود أو هو على ظاهره وإن لم يعلم كيفيته وأبو قبيس اسم جبل معروف. وقوله: وقيل الخ هو على الأوّل لإبراهيم عليه الصلاة والسلام، ومرض هذا لعدم القرينة عليه وعلى الضم كظوار وهو اسم جمع أو جمع نادر محفوظ في ألفاظ مخصوصة كما مرّ وعجالي بضم العين والقصر جمع عجلان كسكارى فرجالي جمع رجلان أو راجل ويأتوك جواب الأمر

ومثقله ورجالي كعجالي ﴿وَعَلَىٰ كُلِّ صَبَّارٍ﴾ أي وركبانا على كل بغير مهزول أتعبه بعد السفر فهزله ﴿يَأْتِينَك﴾ صفة لضمامر محمولة على معناه وقرىء يأتون صفة للرجال والركبان أو استئناف فيكون الضمير للناس ﴿مِن كُلِّ فِجٍ﴾ طريق ﴿عَمِيقٍ﴾ بعيد وقرىء عميق يقال بئر بعيدة العمق والمعق بمعنى ﴿لِيَشْهَدُوا﴾ ليحضرُوا ﴿مَنْفَعٍ لَهُمْ﴾ دينية ودنيوية وتنكيرها لأن المراد بها نوع من المنافع مخصوص بهذه العبادة ﴿وَيَذَكِّرُوا أَسْمَ اللَّهِ﴾ عند إعداد الهدايا والضحايا وذبحها وقيل كنى بالذكر عن النحر لأن ذبح المسلمين لا ينفك عنه تنبيهاً على أنه المقصود مما يتقرب به إلى الله تعالى ﴿فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ﴾ هي عشر ذي الحجة وقيل أيام

وإيقاعه على ضميره يجوز لكونه بندائه أي يأتوا بيتك . وقوله: ومثقله جمع راجل كعباد وعابد . قوله: (أي وركبانا) جمع راكب قدر المتعلق خاصاً بقرينة مقابله وبغير مهزول تفسير ضامر . وقوله: أتعبه بعد السفر يعلم من صفته فإنه يدل على عليه مبدأ الاشتقاق وعدل عن ركبانا الأخصر للدلالة على كثرة الآتين من الأماكن البعيدة . قوله: (صفة لضمامر) أو لكل كما في الكشف وكل للتكثير لا للإحاطة . وقوله: محمولة على معناه حيث جمع ضميره واللفظ مفرد وما قاله بعض النحاة من أن كلاً إذا أضيف لنكرة لم يراع معناها إلا قليلاً ردوه بهذه الآية ونظائرها وكذا ما قيل إنه يجوز إذا كانا في جملتين لأن هذه جملة واحدة وقول أبي حيان إن الضمير شامل لرجال وكل ضامر كما في قراءة يأتون رد بأنه يلزمه تغليب غير العقلاء عليهم وقد صرحوا بمنعه، وقوله أو استئناف عطف على قوله صفة للرجال لا على قوله صفة لضمامر كما توهم . قوله: (طريق) جرده عن معنى السعة لأنه لا يناسب هنا بل لا يخلو من الخلل وفسر عميق ببعيد لأن معنى العمق المعروف وهو البعد سفلأ لا يناسب هنا لكنه يناسب حقيقته وهو كونه بين جبلين وفاصلته ولذا اختير التجوز وهو مراد من قال ليناسب الغرض المعبر في مفهوم الفج وظنه بعضهم العرض مقابل الطول فأطال بلا طائل . قوله: (دينية ودنيوية) هذا تفسر مجاهد وابن عباس ومنافع الدنيا التجارة لأنها جائزة للحاج من غير كراهة إذا لم تكن هي المقصودة من سفره كما مر في قوله: ﴿ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم﴾ كما في كتاب الأحكام . واعترض بأن نداءهم ودعوتهم لذلك مستبعد وفيه نظر وقوله نوع إشارة إلى أن التنكير للتنوع وإن لم يكن فيه تنوين، وقوله: بهذه العبادة أي بسببها وقوله: وذبحها كان الظاهر الاقتصار عليه لأنه يقتضي سنية الذكر عند الإعداد بخصوصها . قوله: (كني بالذكر عن النحر) هو ما اختاره الزمخشري وظاهره أن ذكر اسم الله وحده كناية لكن شراحة قالوا إن قوله لأن الخ إشارة إلى علاقة الكناية . وهي من الذكر على بهيمة الأنعام لا مطلقاً لأنه إشارة إلى وجه اللزوم العادي فيه وما قيل إنه مرضه لأن المتبادر منه الحقيقة فيه نظر فإن وجهه أنه يقتضي أن ذكر اسم الله ليس بمقصود هنا على ما عرف في الكناية وليس كذلك وقوله تنبيهاً بيان لفائدة إيرادها يعني المقصود مما يتقرب به الإخلاص لله بذكره فتأمل . قوله: (هي عشر ذي الحجة) هو مذهب أبي حنيفة رحمه الله وما بعده مذهب صاحبيه كما بين في الفروع لكن قيل إن الأول

النحر ﴿عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾ علق الفعل بالمرزوق وبينه بالبهيمة تحريضاً على التقرب وتنبهياً على مقتضى الذكر ﴿فَكُلُوا مِنْهَا﴾ من لحومها أمر بذلك إباحة وإزاحة لما عليه أهل الجاهلية من التحرج فيه أو ندباً إلى مواساة الفقراء ومساواتهم وهذا في المتطوع به دون الواجب ﴿وَأَطْعَمُوا الْأَبْيَاسَ﴾ الذي أصابه بؤس أي شدة ﴿الْفَقِيرِ﴾ المحتاج والأمر فيه للوجوب وقد قيل به في الأول ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾ ثم ليزيلوا وسخهم بقص الشارب والأظفار وتنن الإبط والاستحداد عند الإحلال ﴿وَلِيُؤْفُوا نَذْوَهُمْ﴾ ما ينذرون من البر في

لا يناسب قوله عند إعداد الخ. فالأولى أن يضم إليه وسائر النسك وتدخل أيام النحر والتشريق فيه وفيه نظر. قوله: (علق الفعل الخ) أي لم يقل ابتداء على بهيمة الأنعام لما في هذا من الإجمال والتفصيل أو الإبهام المبين بالبهيمة وليكون قرينة على الكناية باذكروا عن اذبحوا إن قيل بها ولا يلزم من هذا ارتضاؤها ولا كون المجموع كناية كما توهم لما مرّ ومن وفي منها تبعيضية والتحريض من كونه رزقاً من الله فينبغي إنفاقه في سبيل الله، والمقتضي بالكسر وهو إعطاء الله. قوله: (وإزاحة الخ) أي إزالة هو بيان لوجه كونه إباحة الأمر بعد المنع يقتضي الإباحة وفيه إشارة لترجيحه. والندب مذهب أبي حنيفة رحمه الله. وقوله: ومساواتهم أي في أصل الأكل منها لا في مقداره حتى يقال لا دلالة فيه على المساواة ويتكلف له بأنه من قوله منها كما توهم وقوله وهذا في المتطوع الخ. هذا مما اختلفوا فيه فذهب الشافعي رحمه الله كغيره إلى أنّ الهدي الواجب كدم التمتع والقران وإفساد الحج وفواته وجزاء الصيد وما أوجبه على نفسه بندر لا يجوز الأكل منه كما ذكره المصنف رحمه الله وقال ابن عمر رضي الله عنهما لا يأكل من جزاء الصيد والنذر ويأكل من غيره. وبه قال أحمد رحمه الله وقال مالك رحمه الله: يأكل من دم التمتع وكل هدي وجب عليه الأقدية أذى وجزاء صيد ومنذور وقال أبو حنيفة رحمه الله وأصحابه: يأكل من دم التمتع والقران ولا يأكل من واجب سواهما والبؤس قال الراغب: البؤس والبأس والبأساء الشدة والمكروه فالظاهر عطفه بالواو. قوله: (والأمر فيه للوجوب الخ) وعند الحنفية للندب فمن تبع المصنف فيه من الحنفية فقد غفل وسيأتي تفصيله والأول هو أكل صاحب الهدي، وقد قيل على قوله: دون الواجب إنه يرد عليه الأضحية فإنها واجبة، والأكل منها جائز بالاتفاق فتأمل. قوله: (ثم ليزيلوا وسخهم) قال الراغب أصل التفت وسخ الظفر ونحوه مما من شأنه أن يزال عن البدن، وقال أعرابي: ما أفتنك وأدرنك وإليه أشار المصنف رحمه الله فتفسيره بإزالة الوسخ ليس بمعتمد وعلى الأول فقضاؤه إزالته كما أشار إليه المصنف رحمه الله لأنّ القضاء في الأصل القطع والفصل فأريد به ذلك مجازاً وقيل إنه عليه لا بدّ فيه من تقدير مضاف كما أشار إليه الزمخشري بقوله أي ليقضوا إزالة تفثهم والتعبير بالقضاء لأنه لمضي زمان إزالته عدّ قضاء لما فات، وقوله وتنن الإبط بالنصب معطوف على وسخهم والاستحداد حلق العانة بالحديد والمراد إزالتها مطلقاً. قوله: (ما ينذرون الخ) عكس ترتيب الزمخشري لأنّ الأول هو المتبادر وقدم الزمخشري الثاني لأنه أنسب بالمقام فهو مجاز على

حجهم وقيل مواجب الحج وقرأ أبو بكر بفتح الواو وتشديد الفاء ﴿وَلِيَطَّوَّفُوا﴾ طواف الركن الذي به تمام التحلل فإنه قرينة قضاء التفت. وقيل طواف الوداع ﴿يَأْبَيْتِ الْعَيْقِ﴾ القديم لأنه أول بيت وضع للناس أو المعتق من تسلط الجبابرة فكم من جبار سار إليه ليهدمه فمنعه الله تعالى وأما الحجاج فإنما قصد إخراج ابن الزبير منه دون التسلط عليه ﴿ذَلِكَ﴾ خبر محذوف أي الأمر ذلك وهو وأمثاله يطلق للفصل بين كلامين ﴿وَمَنْ يُعْظَمْ حُرْمَتِ اللَّهِ﴾ أحكامه وسائر ما لا يحل هتكه أو الحرم وما يتعلق بالحج من التكاليف وقيل الكعبة والمسجد الحرام والبلد الحرام والشهر الحرام والمحرم ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ فالتعظيم خير له عند ربه ثواباً ﴿وَأَحَلَّتْ لَكُمْ الْأَنْعَامَ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾ إلا المتلو عليكم تحريمه وهو ما حرم منها لعارض كالميتة وما أهل به لغير الله فلا تحرموا منها غير ما حرمه الله

القائي في الواجب مطلقاً كما في الأساس، وليطوّفوا أتى بصيغة التفعيل فيه للمبالغة، وقوله: المعتق بصيغة المفعول أي الذي أعتقه الله أي صانه وحماه، وقوله: فكم من جبار كصاحب الفيل. وقوله: التسلط عليه أي على البيت وقصة الحجاج مع ابن الزبير رضي الله عنهما مشهورة وذكر ههنا جواباً عن سؤال تقديره لم أهلك أصحاب الفيل لما أهموا بهدم البيت ولم يهلك الحجاج لما هم برمي المنجنيق. قوله: (وهو وأمثاله) أي من أسماء الإشارة كهذه وتلك والمشهور فيه هذا كقوله: هذا وإن للطاغين لشر مآب. واختيار ذلك هنا لدلالته على تعظيم الأمر وبعد منزلته وهو من الاقتضاب القريب من التخلص لملاءمة ما بعده لما قبله كما هنا فمن قال إنه لا يطرد لم يصب. قوله: (أحكامه الخ) الهتك شق الستارة وتمزيقها ليظهر ما خلفها فالحرمت جمع حرمة وهو ما يحترم شرعاً وتخصيصها ببعض ما ذكر إما لمقتضى لمقام أو غيره فتجوز به هنا عن المخالفة والعصيان كأنه إزالة لستر الشريعة والأحكام ما شرع، والحرم بفتحيتين معروف وتخصيصه على هذا بالحرم وأحكام الحج بمقتضى المقام وهو منصوب لأنه عطف بيان لحرمت وكذا ما عطف عليه، وسائر بمعنى باقي أو جميع فالمراد به ما ليس من جنس الأحكام كالحرم أو ما يشملهما واحترام الشهر الحرام بالتعبد فيه أو عدم القتال إن كان هذا قبل نسخه، وقوله: والمحرم أي احترام الشخص المحرم بالحج حتى يحل. قوله: (فالتعظيم) يعني أنّ الضمير للمصدر المفهوم من يعظم وخير اسم تفضيل حذف متعلقه أي من غيره أو ليس المراد به التفضيل فلا يحتاج لتقدير وقوله: ثواباً إما تقدير أو تفسير لقوله عند ربه وقوله: ﴿وَأَحَلَّتْ لَكُمْ الْأَنْعَامَ﴾ [سورة الحج، الآية: ٣٠] أي أكلها أو ذبحها لأن ذاتها لا توصف بحل ولا حرمة. قوله: (إلا المتلو عليكم تحريمه الخ) يشير إلى أنّ في النظم تقدير مضاف وأن الضمير المجرور بعد حذفه ارتفع واستتر في جعل التحريم متلوّاً تسامح. وقد جوز في هذا الاستثناء الاتصال بأن يراد بالمتلو ما حرم من بهيمة الأنعام بسبب عارض كالموت ونحوه وإليه أشار المصنف بقوله وهو ما حرم منها الخ والانقطاع إن كان إشارة إلى قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الميِّتة﴾ [سورة المائدة، الآية: ٣] الآية لأنه فيها ما ليس من جنس الأنعام. وقوله: كالبحيرة

كالبهيرة والسائبة ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ فاجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان كما تجتنب الأنجاس وهو غاية المبالغة في النهي عن تعظيمها والتنفير عن عبادتها ﴿وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾ تعميم بعد تحضيض فإنَّ عبادة الأوثان رأس الزور كأنه لما حث على تعظيم الحرمات أتبعه ذلك رداً لما كانت الكفرة عليه من تحريم البحائر والسوائب وتعظيم الأوثان والافتراء على الله تعالى بأنه حكم بذلك وقيل: شهادة الزور لما روي أنه عليه الصلاة

تمثيل لغير ما حرّمه الله وقد مرّ بيان السائبة والبهيرة وتفسير الموصول وصلته بالمتلوّ إشارة إلى أنّ الاستقبال ليس بمراد هنا لسبق تحريمه فما قيل إنه أوّله لأنّ نفس المتلوّ لا يستثنى من الأنعام لأنه ليس من جنسها والتعبير بالمضارع الدال على الاستمرار التجديدي لمناسبة المقام واللاقق بالمصنف اتباعه كما في الكشاف غفلة عن مراده. قيل وفي قوله: يتلى إشارة إلى أنّ التحريم لا يكون إلا من جهة الشارع بنص متلو، والتقييد بالنص المتلو لأنّ ما نحن فيه كذلك أو لأنه الأصل الأقوى فلا يرد عليه أنه قد يحرم بالحديث كتحرّيم الشرب في أواني الذهب والفضة. قوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ﴾ الخ الفاء تفرعية مسببة عما سبق فإن تفرّعت على قوله: ﴿ومن يعظم حرمات الله﴾ [سورة الحج، الآية: ٣٠] وهو الظاهر فلما حث على المحافظة على حدوده وترك الشرك وعبادة الأوثان أعظمها تفرّع عنه هذا. وإن تفرّعت على المجموع فلا يضر عدم تفرّعه على قوله: وأحلّت الخ المندرج تحته وعلى الأوّل فقوله: وأحلّت جملة معترضة مقرّرة لما قبلها فلا يرد عليه أنه يكون أجنياً في البين - كما قيل وأما تفرّعه على قوله: ﴿أحلّت لكم﴾ الخ فقط فإنه نعمة عظيمة تستدعي الشكر لله لا الكفر والإشراك - أو أنّ المعنى فاجتنبوا الرجس من أجل الأوثان على أنّ من سببية وهي تخصيص لما أهلّ به لغير الله بالذكر فيتسبب عن قوله إلا ما يتلى ويؤيده قوله: غير مشركين فإنه إذا حمل على ما حملوه كان تكراراً، فمع كونه تكلفاً من غير داع إليه قد ردّ بأنه لم يصب فيه لأنّ إحلال الأنعام وإن كان من النعم العظام إلا أنه من الأمور الشرعية دون الخارجية التي يعرف بها التوحيد وبطلان الإشراك فلا يحسن اعتبار تسبب اجتناب الأوثان على الإحلال المذكور كما لا يخفى. قوله: (الذي هو الأوثان) إشارة إلى أنّ من بيانية لا تبعية أو ابتدائية كما قيل فإنه تكلف وقوله كما تجتنب الأنجاس إشارة إلى أنه تشبيه بليغ على طريق التجريد وغاية المبالغة والتنفير من جعلها نجاسة وتعريف الرجس بلام الجنس حتى كأنها جنس النجاسة مع ما فيه من الإبهام والتبيين وقوله: تعميم لشموله جميع الأكاذيب الباطلة وكون عبادتها زور الادعاء أنها تستحق العبادة فالزور مطلق الكذب وكونها رأسه أي أعظمه ظاهر وضمير أتبعه للحث أو التعظيم، وذلك إشارة إلى قوله أحلت الخ. قوله: (وقيل شهادة الزور) أي المراد بالزور شهادة الزور لأنّ تلاوة النبي ﷺ لهذه الآية بعد التفرّيع على شهادة الزور تدل على أنه المراد منها ويؤيده اشتهاه فيها لكنه مرضه لأنّ هذا الحديث وإن رواه الترمذي وغيره لكنه طعن في سنده وقيل إنه ضعيف مع أنها داخلة فيه فيحتمل أنها تليت لشمولها لها وقوله عدلت شهادة الزور الإشراك أي ساوته

والسلام قال: عدلت شهادة الزور الإشراك بالله تعالى ثلاثاً وتلا هذه الآية والزور من الزور وهو الانحراف كما أن الأفك من الأفك وهو الصرف فإن الكذب منحرف مصروف عن الواقع ﴿حُفَّاءَ لِلَّهِ﴾ مخلصين له ﴿غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِ﴾ وهما حالان من الواو ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا حَرَّمَ مِنَ السَّمَاءِ﴾ لأنه سقط من أوج الإيمان إلى حضيض الكفر ﴿فَتَخَطَّفَهُ الطَّيْرُ﴾ فإن الأهواء الرديئة توزع أفكاره وقرأ نافع بفتح الخاء وتشديد الطاء ﴿أَوْ تَهْوَى بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾ بعيد فإن الشيطان قد طوح به في الضلالة وأو للتخيير كما في قوله أو كصيب من السماء أو للتنويع فإن من المشركين من لا خلاص له أصلاً ومنهم من يمكن خلاصه بالتوبة لكن على بعد ويجوز أن يكون من التشبيهات المركبة فيكون المعنى ومن يشرك بالله فقد هلكت نفسه هلاكاً يشبه أحد الهالكين ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعْطَمْ شَعْرَهُ اللَّهُ﴾ دين الله أو فرائض

في الإثم والقبح لجعلها معه في قرن هذه الآية وهو تشديد وتوبيخ، وثلاثاً متعلق بقال أي كثرها ثلاث مرّات والزور بفتحتين وكذا الإفك، وقوله: الإشراك بالله في نسخة بواو وليس في محله، وقوله حالان من الواو يحتمل الأولى والثانية. قوله: (لأنه سقط من أوج الإيمان الخ) الأوج ضد الهبوط إلا على والمراد به أوج الفلك لمقابلته بالحضيض وهي لفظة هندية معربة كما في بعض كتب الهيئة وأوج الإيمان استعارة وسقوطه منه إن كان في حق المرتد ظاهر وفي حق غيره باعتبار الفطرة وجعل التمكّن والقوة بمنزلة الفعل. قوله: (فإن الأهواء الرديئة الخ) فيه إشارة إلى أنه تشبيه مفرق حيث شبه الإيمان بالسماء لعلوه والكفر بالسقوط منها والإهواء الموزعة المشتتة لأفكاره بطيور جارحة مختطفة والشيطان المضل بريح عاصفة ألقته في مهاو مهلكة. وتوزع مضارع، وزع بمعنى فرق لا ماض أصله تتوزع كما توهم والرديئة وقع في نسخة بدله المردية أي المهلكة وهما تشبيهان على التفريق والتركيب. وطوح فعل مشدّد بمعنى ألقى وفي نسخة طرح والأولى أولى وقوله وأو للتخيير بناء على أنه لا يشترط فيها سبق الأمر وقد مرّ في البقرة والمعنى أنه مشبه بهذا النوع وبهذا النوع أو أنت مخير في تشبيهه بأيهما شئت وقوله فإن الخ إشارة إلى أن التشبيه الأوّل لمن لا خلاص له من الكفر كمن توزع لحمه في بطون الجوارح فإنه بعد هلاكه والثاني لمن يرجى خلاصه فإن من رمته الريح في المهاوي يمكنه الخلاص، وقوله: على بعد من قوله مكان سحيق. قوله: (ويجوز أن يكون الخ) فشبه من أضله الله بالكفر وابتلاه بالأفكار الفاسدة بمن وقع من السماء فتقطع قطعاً اختطفها الطير. أو بمن حملته ريح عاصفة فألقته بمفازة بعيدة ووجه الشبه الهلاك المتيقن أو المظنون. فقوله: تشبيه أحد الهالكين أو الهالكين كما في نسخة بصيغة التثنية بيان لحاصل المعنى المقصود منه واقتصار على أقوى أجزاء التشبيه فلا يرد أنه إذا شبه أحد الهالكين كان مفرداً لأمر كبا لكنه من تشبيه مقيد بمقيد نعم النظم يحتمله أيضاً. قوله: (دين الله الخ) الشعائر إما جمع شعارة وهي العلامة كالشعار فشعائر الله علامات اتباعه وهدايته وهي الدين، أو المراد بها فرائض الحج ونسكه أي ما فيه من المناسك والعبادة والهدايا جمع هدية وهي كالهدي والهدي ما يذبح تقرباً

الحج ومواضع نسكه أو الهدايا لأنها من معالم الحج وهو أوفق لظاهر ما بعده وتعظيمها أن تختار حسناً سماناً غالية الأثمان. روي أنه ﷺ أهدى مائة بدنة فيها جمل لأبي جهل في أنفه برة من ذهب وإن عمر رضي الله عنه أهدى نجبية طلبت منه بثلاثمائة دينار ﴿فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ فإن تعظيمها منه من أفعال ذوي تقوى القلوب فحذفت هذه المصافات

وهذا قول الجمهور. ومعالم الحج أفعاله التي يعلم بها فقلوه لأنها الخ لتعليل لتسميتها شعائر سواء كانت جمع شعيرة أو شعارة لأنها من الشعور بمعنى العلم ومعلم الشيء ما يستدل به عليه.

قوله: (وهو أوفق الخ) أي تفسيره بالهدايا أكثر موافقة ومناسبة لما بعده من قوله لكم فيها الخ، ولا يبعده قوله والبدن جعلناها لكم من شعائر الله لأن الأخبار بعد العلم بها أوصاف حتى يدعي أن البدن غير الهدايا كما قيل لأنها لم تذكر هناك للإفادة حتى يلغو ذكرها بل ليبني على ذكرها ما بعدها كما إذا قلت زيد كريم وإذا كان كريماً غنمت صحبته فاستوص به خيراً وهو ظاهر مع أن القاعدة المذكورة فيها كلام ذكرناه في غير هذا المحل. قوله: (وتعظيمها) أي أخذ العظيم منها ثمناً وجسماً وهيئة. وهذا حديث مسند في كتب الحديث والبرة بضم الباء الموحدة وفتح الراء المهملة المخففة حلقة تجعل في أنف البعير تزييناً له. وإنما اختار جمل أبي جهل لعنه الله ليغليظ المشركين - وقوله: من ذهب روي من فضة أيضاً - وقوله: نجبية هي الناقة الحسنة وقوله: طلبت أي طلب شراؤها منه وقد سأل النبي ﷺ أن يبيعه ويشترى بثمنها بدنا فنهاه عن ذلك وقال بل أهدها^(١). قوله: (فإن تعظيمها الخ) فيه إشارة إلى مضاف مقدر بعد أن أيضاً وتقدير العظمة لا وجه له فإنه صفة البدن فلا يكون تقوى إلا بتكلف وتقدير التعظمة والتعظيمات كما قدره بعضهم ركيك مع أن الضمير الراجع إلى المصدر الذي تضمنه الفعل لا يؤنث إلا إذا اشتهر تأنيثه وهذا ليس كذلك، وفيه نظر وأما أن الجمع يوهم أن التعظمة الواحدة ليست من التقوى فليس بشيء لأنه لا اعتبار بالمفهوم ولو سلم فهو من مقابلة الجمع بالجمع وقد جوز رجوعه إلى الحرمة أو الخصلة أيضاً كقوله ﷺ: فيها ونعمت. قوله: (فحذفت هذه المضافات) وهي تعظيم وأفعال وذوي جمع ذي بمعنى صاحب تبع فيه الزمخشري إذ قال لا يستقيم المعنى بدون هذا إلا أنه لم يقدر منه مع قوله لا بد من عائد من الجزء لمن واعترض عليه أبو حيان وغيره وقال في الكشف إنه على ما قدره عموم ذوي تقوى فإنه بمنزلة الضمير فتقدير المصنف التعظيم منه لتقدير العائد تبعاً لأبي البقاء ليس بالوجه. أما الحاجة إلى إضمار التعظيم فلا يحتاج إلى البيان وأما إضمار أفعال فلأن المعنى أن التعظيم باب من أعظم أبواب التقوى صادر من ذويها ومنه يظهر أن الحمل على أن التعظيم ناشئ من تقوى القلوب

(١) أخرجه أحمد ١/٢٦٩ و٣١٥ والبيهقي ٥/٢٣٠ و٢٤٠ والطبراني ١٢٠٧١ كلهم من حديث ابن عباس.

وفي إسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وهو ضعيف لسوء حفظه.

والعائد إلى من وذكر القلوب لأنها منشأ التقوى والفجور والآمرة بهما ﴿لَكُم فِيهَا مَنَفَعٌ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ مَحْلُوهَا إِلَىٰ الْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ أي لكم فيها منافع درها ونسلها وصوفها وظهرها

والاعتراض بأنه إنما يستقيم ما ذكر إذا حمل على التبعض ليس على ما ينبغي ناشئ من تقوى القلوب والاعتراض بأنه إنما يستقيم ما ذكر إذا حمل على التبعض ليس على ما ينبغي على أنه إن قدر من تقوى قلوبهم على المذهب الكوفي أو تقوى القلوب منهم اتسع الخرق ثم أنّ التقوى إن جعلت شاملة للأفعال والتروك كما في عرف الشرع فالتعظيم بعض البتة وإن خصت بالتروك فنشأة التعظيم منها غير لائحة إلا على التجوّز انتهى. واعترض عليه بأن دعواه أن المعنى على الأول دون الثاني دعوى بلا شاهد ثم إنه لا تظهر الدلالة على أنه من أعظم أبواب التقوى كما ذكره وأنّ قوله إذا كان التعظيم بعضاً من التقوى لا يحتاج إلى الإضمار صلح لا يرضى به الخصم. وأيضاً إذا صح الكلام على التجوّز لا يستقيم قول الزمخشري: لا يستقيم المعنى إلا بتقديرها وهو غير وارد عليه لأن السياق للتحريض على تعظيمها وهو يقتضي عدّه من التقوى بل من أعظمها وكونه ناشئاً من التقوى لا يقتضي كونه منها بل ربما يشعر بخلافه والدلالة على الأعظمية مفهومة من السياق كما إذا قلت هذا من أفعال المتقين والصلح من شيم الكرام والظلم من شيم النفوس كما يشهد به الذوق، وقوله: صلح من غير تراض ليس بسديد لأنه يدعي أنّ من تبعضية والرابط العموم أيضاً وصحة الكلام بدون تقدير على التجوّز لكونه خفياً في قوّة الخطأ لأنه لا قرينة عليه والتبعض متبادر منه فلا غبار عليه غير قصور النظر. قوله: (والعائد إلى من) لأنها إما مبتدأ إن كانت موصولة دخلت الفاء في خبرها أو شرطية وعلى كل حال لا بدّ منه وهو قوله منه المقدر كما أشار إليه على ما في أكثر النسخ وفيه إشارة إلى الاعتراض على ما في الكشاف وقد علمت توجيهه وما فيه من الوجوه كما نقلناه عن الكشاف وقال الدماميني: الذي يظهر أنّ في تقدير الزمخشري إشارة إلى الراجع لا من الجهة التي ذكرها بل من جهة أنّ المصدر من قوله فإن تعظيمها مضاف إلى المفعول ولا بدّ له من فاعل وإن لم يلزم ذكره وليس إلا ضميراً يعود إلى من والتقدير فإنّ تعظيمه إياها فالربط على هذا بالضمير وهو أمر مجمع عليه غايته إنه حذف لفهم المعنى، وأضيف المصدر إلى المفعول فلزم الإتيان به متصلاً وهذا الأخرج فيه ويظهر أيضاً أنّ من الجارة يحتمل أن تكون للتعليل أي أن تعظيمها لأجل التقوى أو لابتداء الغاية أي تعظيمها ناشئ من تقوى القلوب وعليهما فلا يحتاج إلى تقدير المضافين المذكورين انتهى. وقيل الجزء محذوف لدلالة التعليل القائم مقامه عليه وأورد عليه أنّ الحذف خلاف الأصل وما ذكر صالح للجزائية باعتبار الإعلام والأخبار كما عرف في أمثاله وفيه تأمل. قوله: (وذكر القلوب الخ) يعني أنّ الإضافة إليها مع أنها صفة صاحبها لأنّ التقوى وضدّها تنشأ منه. ويحتمل أن يريد أنه من إطلاق الجزء على الكل لما ذكر كما في شرح الكشاف ولذا قال تعالى: ﴿أثم قلبه﴾ (سورة البقرة، الآية: ٢٨٣) وقيل ذكر القلوب لأنّ المنافق يظهر التقوى وقلبه خال منها وجعلها آمرة مجاز وجملة لكم معترضة. قوله:

إلى أن تنحر ثم وقت نحرها منتهية إلى البيت أي ما يليه من الحرم وثم تحتمل التراخي في الوقت والتراخي في الرتبة أي لكم فيها منافع دينوية إلى وقت النحر وبعده منافع دينية أعظم منها وهو على الأولين إما متصل بحديث الأنعام والضمير فيه لها أو المراد على الأول لكم فيها منافع دينية تنتفعون بها إلى أجل مسمى هو الموت ثم محلها منتهية إلى البيت العتيق الذي ترفع إليه الأعمال أو يكون فيه ثوابها وهو البيت المعمور أو الجنة وعلى الثاني لكم فيها منافع التجارات في الأسواق إلى وقت المراجعة ثم وقت الخروج منها منتهية إلى الكعبة بالإحلال بطواف الزيارة ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ﴾ ولكل أهل دين ﴿جَعَلْنَا مَسْكَاً﴾ متعبداً أو قرباناً يتقربون به إلى الله وقرأ حمزة الكسائي بالكسر أي موضع نسك ﴿لِيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ﴾ دون غيره ويجعلوا نسيكتهم لوجهه علل الجعل به تنبيهاً على أن المقصود من المناسك

(درّها) أي لبنها وظهرها بمعنى ركوب ظهرها ونحوه فهو إما مجاز أو فيه مضاف مقدر وترك قول الزمخشري إلى أن تنحر ويتصدق بلحومها ويؤكل منها وما ذكره من الانتفاع بها بعد أن تصير بدنة مذهب الأئمة استدلالاً بظاهر الآية والحديث وهو تفسير ابن عباس رضي الله عنهما وعند أبي حنيفة لا يملك منافعها ولا يركبها بدون ضرورة لأنه لا يؤجرها للركوب فلو ملك منافعها ملك عقد الإجارة عليها كمنافع سائر المملوكات وما وقع في بعض تفاسير الحنفية من ذلك محمول على حال الضرورة. قوله: (ثم وقت نحرها) إشارة إلى أن محل اسم زمان ويجوز أن يكون مصدراً ميمياً بمعنى الوجوب من حل الدين إذا وجب كما في الكشف. وقوله: منتهية إشارة إلى متعلق إلى ويصح تقديره مقربة. وقوله: أي ما يليه إشارة إلى أن البيت مجاز بعلاقة المجاوزة عما قرب منه لأنها لا تنتهي إلى البيت العتيق نفسه والتراخي في الوقت لا ينافي وقوعه عقبه لأنه باعتبار ابتدائه ولذا جعله بعضهم رتبياً. وقوله: وبعده منافع دينية يعني الثواب وهذا لا يستفاد من النظم. قوله: (وهو) أي قوله لكم فيها الخ والأولين أي من تفسير الشعائر بدين الله أو فرائض الحج. وقوله: إما متصل بحديث الإنعام أي متعلق بمعنى بقوله أحلت لكم بهيمة الأنعام والضمير فيه أي قوله فيها. وعلى الأول أي تفسيرها بدين الله والضمائر للشعائر وفسرها بالدينية ليناسبه والمنافع الدينية إقامة الشعائر تعظيم البيت والانتفاع معنى اللام وهو الثواب ومحلها وقت حلولها والموت موت الحاج. وقوله: أو يكون هو وما قبله توجيه لكونه محلها والبيت المعمور معبد الملائكة في السماء كما ورد في الحديث والجنة معطوفة على البيت وفيه لف ونشر فالبيت المعمور إن أريد رفع الأعمال والجنة إن أريد الثواب. وعلى الثاني أي تفسيرها بفرائض الحج، ومواضع نسكه وضمير فيها للشعائر أيضاً والمراجعة الرجوع من السوق. وقوله: وقت الخروج فالمحل من الإحلال وبالإحلال متعلق بالخروج. قوله: (متعبداً أو قرباناً) وفي نسخة وقرباناً فعلى الأول هو اسم مكان من النسك وهو العبادة ويحتمل المصدرية وعلى الثاني هو مصدر باق على أصله أو بمعنى اسم المفعول. وقوله: أي موضع نسك تفسير لقراءة حمزة وقوله: دون غيره التخصيص من السياق والسباق

تذكر المعبود ﴿عَلَىٰ مَا رَزَقْنَهُمْ مِن بَهِيمَةٍ الْأَنْعَامِ﴾ عند ذبحها وفيه تنبيه على أَنَّ القربان يجب أن يكون نعماً ﴿فَالْهَكَرُ إِلَهُهُ وَجَدُّ فَلَهُ أَسْلِمُوا﴾ أخلصوا التقرب أو الذكر ولا تشوبوه بالإشراك ﴿وَبَشِّرِ الْمُخْبِتِينَ﴾ المتواضعين أو المخلصين فَإِنَّ الإخبات صفتهم ﴿الَّذِينَ إِذَا ذَكَرُوا اللَّهَ وَجَلَّتْ قُلُوبُهُمْ﴾ هيبة منه لإشراق أشعة جلاله عليها ﴿وَالصَّابِرِينَ عَلَىٰ مَا أَصَابَهُمْ﴾ من الكلف والمصائب ﴿وَالْمُتَّقِينَ الصَّلَاةَ﴾ في أوقاتها وقرىء والمقيمين الصلاة على الأصل ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَهُمْ يُفْقَرُونَ﴾ في وجوه الخير ﴿وَالَّذِينَ﴾ جمع بدنة كخشب وخشبة وأصله الضم وقد قرىء به وإنما سميت بها الإبل لعظم بدنها مأخوذة من بدن بدانة ولا يلزم من مشاركة

وكونه المقصود من جعله غرضاً. وقوله: عند ذبحها إشارة إلى أَنَّ على متعلقة بذكرها. وقوله: (وفيه تنبيه) أي في إظهاره والنعم بفتحيتين معروف وليس المراد به الإبل فقط والمراد أنه لا يجوز بالخيل وغيرها. وقوله: أخلصوا التقرب فالإسلام الانقياد المراد به التقرب والإخلاص من تقديم لكم وتشوبوه بمعنى تحلطوه. قوله: (المتواضعين) هذا أصل معناه لأنَّ الإخبات نزول الخبت وهو المكان المنخفض وتفسيره بالإخلاص لأنه لازم للتواضع والتذلل وإليه أشار بقوله فَإِنَّ الإخبات صفتهم ولا يخفى حسن موقع المخبتين هنا من حيث أن نزول الخبت مناسب للحاج، وما فيهم من صفات المتضرعين كالتجرد عن اللباس. وكشف الرأس والغربة عن الأوطان ولذا وصفهم بالصبر ووجلت من الوجل، وهو الخوف وإشراق أشعة الجلال بتذكر الله إذا ذكر اسمه والكلف جمع كلفة وهي التكاليف الدينية وذكر إقامة الصلاة لأنَّ السفر مظنة التقصير فيها. وقوله: على الأصل أي إثبات النون ونصب الصلاة. وقوله: في وجوه الخير هو الصدقة ونحوها وخصها لأنه المناسب لمقام المدح. وقوله: فإلهكم الفاء تعليلية لذكر اسمه دون غيره لا سببية كما بعدها. قوله: (وأصله) أي أصل لفظ صيغة الجمع فيه الضم أي ضم عينه وهي الدال هنا وقوله: وإنما سميت الخ إشارة إلى أصلها وأنها من بدن ككرم بدانة أي عظم بدنه وبدانة مصدر كضخامة ولذا كانت في الأصل النجبية السميثة ثم عمت. قوله: (ولا يلزم من مشاركة البقرة الخ) رد على الحنفية في قولهم البدنة الإبل والبقر واستدلالهم عليه بالحديث المذكور قيل وهو ظاهر ورود لأنَّ الحديث لا يدلُّ على أنها تطلق على ذلك لغة أو شرعاً بل على خلافه لأنَّ العطف يقتضي المغايرة لكنه ثبت بغير ذلك إمَّا لغة فلما قاله الأزهري والجوهري وغيرهما من أئمة اللغة إنها تطلق عليها لغة وإن كان صاحب البارع قال إنها لا تطلق على البقر كما قاله الشافعي وأما شرعاً فلما في صحيح مسلم عن جابر رضي الله عنه كنا ننحر البدنة عن سبعة فقيل والبقرة فقال: هل هي إلا من البدن^(١) فقد علمت

(١) أخرجه مسلم ١٣١٨ ح ٣٥٠ وأبو داود ٢٨٠٩، والترمذي ٩٠٤ وابن ماجه ٣١٣٢ والبيهقي ١٦٨/٥ - ١٦٩ - ٢١٦ و ٢٣٤ و ٢٩٤/٩ والموطأ ٤٨٦/٢ والدارمي ٢٨/٢ والبغوي ١١٣٠ وابن حبان ٤٠٠٦ كلهم من حديث جابر بن عبد الله.

البقرة لها في أجزائها عن سبعة بقوله عليه السلام البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة تناول اسم البدنة لها شرعاً بل الحديث يمنع ذلك وانتصابه بفعل يفسره ﴿جَعَلْنَاهَا لَكُم﴾ ومن رفعه جعله مبتدأ ﴿مِنْ شَعْبِ اللَّهِ﴾ من أعلام دينه التي شرعها الله تعالى ﴿لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ﴾ منافع دينية وديوية ﴿فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾ بأن تقولوا عند ذبحها الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر اللهم منك وإليك ﴿صَوَافٍ﴾ قائمات قد صففن أيديهن وأرجلهن وقرىء صوافن من صفن الفرس إذا قام على ثلاث وعلى طرف حفر الرابعة لأن البدنة تعقل إحدى يديها فتقوم على ثلاث وقرىء صوافياً بإبدال التنوين من حرف الإطلاق عند الوقف وصواف أي خوالص لوجه الله وصوافي بسكون الياء على لغة من يسكن الياء مطلقاً كقولهم أعط القوس باريها ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ

أَنَّ فِيهَا خِلافاً لُغَةً لَمَّا سَمِعْتَ وَشَرَعاً لِلِاخْتِلافِ بَيْنَ الحَنِفِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ حَتَّى لَوْ نَذَرَ نَحْرَ بَدَنَةِ هَلْ يَجْزِيهِ نَحْرَ بَقْرَةٍ أَمْ لَا وَهَلْ يَشْتَرِطُ فِيهِ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ فِي الحَرَمِ أَمْ لَا، وَقَوْلُهُ: مِنْ أَعْلَامِ دِينِهِ إِشَارَةٌ إِلَى مَا مَرَّ فِيهِ وَإِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ فِيهِ مِضَافاً مَقْدَراً وَهُوَ دِينَ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَرادُهُ أَنَّ الإِضَافَةَ لِلعَهْدِ فَشَعَائِرُ اللَّهِ دِينُهُ. وَقَوْلُهُ: شَرَعَهَا اللَّهُ إِظْهَارٌ فِي مَقَامِ الإِضْمَارِ وَالدَّيُوبِيَّةِ مَا مَرَّ مِنَ الدَّرِّ وَمَا مَعَهُ وَقَوْلُهُ: مِنْكَ وَإِلَيْكَ أَيُّهُ هُوَ عِطَاءُ مِنْكَ يَتَقَرَّبُ بِهِ إِلَيْكَ. قَوْلُهُ: (قَائِمَاتُ الخ) يَعْنِي أَنَّهُ جَمَعَ صَافَةً وَمَفْعُولَهُ مَقْدَرٌ وَهُوَ أَيْدِيَهُنَّ وَأَرْجُلَهُنَّ وَقَوْلُهُ مِنْ صَفْنِ الفَرَسِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ إِطْلَاقَهُ عَلَى الإِبِلِ المَذْكُورَةِ مِجَازٌ بِطَرِيقِ التَّشْبِيهِ وَقَوْلُهُمْ صَفْنِ الرِّجْلِ إِذَا صَفَّ قَدَمِيهِ مِجَازٌ أَيْضاً لَكِنَّهُ يَجُوزُ أَخْذُهُ مِنْهُ فَيَكُونُ بِمَعْنَى صَوَافٍ وَقَوْلُهُ: حَافِرُ الرَّابِعَةِ أَيُّ الرِّجْلِ الرَّابِعَةِ وَفِي نَسْخَةِ سَنبِكَ الرَّابِعَةِ وَالسَّنْبِكِ طَرَفٌ مَقْدَمُ الحَافِرِ وَإِطْلَاقُهُ عَلَى السَّفِينَةِ الصَّغِيرَةِ مِجَازٌ. وَقَوْلُهُ: تَعْقَلُ إِحْدَى يَدَيْهَا أَيُّ تَرْتِيبُ قَائِمَةٍ عِنْدَ الذَّبْحِ عَلَى مَا عَرَفَ فِيهِ وَصَوَافٍ مَنْصُوبٌ عَلَى الحَالِ. قَوْلُهُ: (وَقَرِئَ صَوَافِيًّا) أَيُّ قَرِئَ صَوَافِيًّا مَنْوَنًا بِيَاءٍ تَحْتِيَّةٍ جَمَعَ صَافِيَّةً - وَقَوْلُهُ: بِإِبْدَالِ التَّنْوِينِ الخ تَوَجِيهُ لِهَذِهِ القِرَاءَةِ فَإِنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ لِأَنَّهُ صَيغَةُ مَنتهى الجُمُوعِ وَقَدْ خَرَجَتْ عَلَى وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ وَقَفَ عَلَيْهِ بِأَلْفٍ الإِطْلَاقُ لِأَنَّهُ مَنْصُوبٌ ثُمَّ نَوْنٌ تَنْوِينِ التَّرْنِيمِ لَا تَنْوِينِ الصَّرْفِ بَدَلاً مِنَ الأَلْفِ أَوْ هُوَ عَلَى لُغَةٍ مِنْ يَصْرَفُ مَا لَا يَنْصَرَفُ وَهِيَ كَثِيرَةٌ فِي الجَمْعِ، وَحَرَفُ الإِطْلَاقِ مَفْعُولٌ إِبْدَالٌ وَعِنْدَ الوَقْفِ مَتَعَلِقٌ بِالإِبْطَالِ أَوْ الإِطْلَاقِ - وَقَوْلُهُ: وَصَوَافٍ أَيُّ قَرِئَ صَوَافٍ بِالكَسْرِ وَالتَّخْفِيفِ وَالتَّنْوِينِ وَهِيَ عَلَى لُغَةٍ مِنْ يَنْصَبُ المَنْقُوصَ بِحَرَكَةِ مَقْدَرَةٍ كَقَوْلِهِ:

وَلَوْ أَنَّ وَاشَ بِالمَدِينَةِ دَارَهُ

وعوض عنها التنوين كما في جوار وغواش كما قرئ صوافي بسكون الياء من غير تنوين إجراءً للوصول مجرى لوقف ولو قيل إنه بدل من ضمير عليها سلم من الشذوذ وقوله: مطلقاً أي في حال الرفع والجر والنصب واللغة المشهورة تخصيصه بالأولين. قوله: (أعط القوس باريها) بسكون الياء والقياس نصبها وهو مثل معناه كما قال الميداني رحمه الله استعن عن عملك بأهل المعرفة والحدق والظاهر أن معناه سلم الأمور لأهلها قال:

﴿جُنُوبًا﴾ سقطت على الأرض وهو كناية عن الموت ﴿فَكُلُّوا مِنْهَا وَأَطِعُوا الْقَانِعَ﴾.

الراضي بما عنده وبما يعطي من غير مسألة ويؤيده قراءة القنع أو السائل من قنعت إليه قنوعاً إذا خضعت له في السؤال ﴿وَالْمُعْتَرِ﴾ والمعترض بالسؤال وقرئ والمعترى يقال عرّه وعراه واعتراه واعتراه ﴿وَكَذَلِكَ﴾ مثل ما وصفنا من نحرها قياماً ﴿سَخَرْنَاهَا لَكُمْ﴾ مع عظمتها وقوتها حتى تأخذوها منقاداً فتعقلوها وتحبسوها صافة قوائمها ثم تطعنون في لباتها ﴿لَمَلَكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ أنعمنا عليكم بالتقرب والإخلاص ﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهُ﴾ لن يصيب رضاه ولن

يا باري القوس برياً ليس يحسنها لا تفسدنها وأعط القوس باريها...

والقوس معروفة وهي مؤنث سماعي والباري من بري القوس والسهم تحته وصنعه وأصل معناه أعطها من صنعها فإنه أعلم بنحتها. قوله تعالى: ﴿فَكُلُّوا مِنْهَا وَأَطِعُوا﴾ (الخ) قال في التيسير أمر كلوا للإباحة ولو لم يأكل جاز وأمر أطعموا للندب ولو صرفه كله لنفسه لم يضمن شيئاً وهذا في كل هدي نسك ليس بكفارة وكذا الأضحية وأما الكفارة فعليه التصدق بجميعها فما أكله أو أهدها لغني ضمنه وفي الهداية يستحب له أن يأكل من هدي التطوع والتمتعة والقران. وكذا يستحب أن يتصدق على الوجه الذي عرف في الضحايا وهو يدل على أنّ كلا الأمرين للندب كذا قيل وفي الأحكام القرآنية إنّ أهل العلم متفقون على أنّ الأكل منها غير واجب وجائز أن يكون مستحباً مندوباً إليه لأكل النبي ﷺ منها فقد عرفت أنّ الندب غير منصوص عليه في المذهب وهو مؤيد لما ذكره النسفي وما في الهداية هو ظاهر الآية والحديث فلا مخالفة فيه بينهما. قوله: (الراضي بما عنده) يقال قنع يقنع كتعب يتعب قنعاً إذا رضي بما عنده من غير سؤال وقنع يقنع كسأل يسأل لفظاً ومعنى قنوعاً قال الشاعر:

العبد حرّ إن قنع والحرّ عبد إن قنع...
فاننع ولا تقنع فما شيء يشين سوى الطمع...

ومن كلام الزمخشري: يا أبا القاسم اقنع من القناعة لا من القنوع تستغن عن كل معطاء ومنوع فليس من الأضداد كما توهم لاختلاف فعليهما - وقوله: ويؤيده قراءة وفي نسخة أن قرئ وفي أخرى أنه قرئ القنع كالحذر صفة مشبهة ووجه التأييد أنّ قنعا لم يرد بمعنى سائل بخلاف قانع فإنه ورد بالمعنيين والأصل توافق القرائت - وقوله: من قنعت أي بالفتح في العين. قوله: (والمعترض بالسؤال) أو المعترض بلا سؤال ومقابلته لما قبله على التفسير الأوّل ظاهرة وعلى الثاني لأنّ الأوّل سؤال مع خضوع وتذلل والثاني سؤال بدونه وعزه وعراه بمعنى اعترض له - وقوله: من نحرها قياماً هو على غير التفسير الأخير، وقوله: سخرناها بمعنى سهلنا انقيادها - ولبات بفتح اللام وتشديد الباء جمع لبة محل النحر من أسفل العنق. وقوله: إنعمنا هو مفعوله المقدر بقرينة المقام وقوله: بالتقرب إشارة إلى الشكر بالجوارح والإخلاص بالقلب. قوله: (لن يصيب) أي يصادف وفاعله لحومها أي لا يرضى ويقبل وينفع عنده ذلك بدون

يقع منه موقع القبول ﴿لِحُومِهَا﴾ المتصدق بها ﴿وَلَا دِمَاقُهَا﴾ المهرقة بالنحر من حيث إنها لحوم ودماء ﴿وَلَكِنَّ بِنَاةٍ النَّفْوَىٰ مِنْكُمْ﴾ ولكن يصيبه ما يصحبه من تقوى قلوبكم التي تدعوكم إلى تعظيم أمره تعالى والتقرب إليه والإخلاص له وقيل كان أهل الجاهلية إذا ذبحوا القرابين لطحوا الكعبة بدمائها قربة إلى الله تعالى فهم به المسلمون فنزلت ﴿كَذَلِكَ سَخَّرَهَا لَكُمْ﴾ كزره تذكيراً للنعمة وتعليلاً له بقوله ﴿إِشْكُرُوا لِلَّهِ﴾ أي لتعرفوا عظمته باقتداره على ما لا يقدر عليه غيره فتوحده بالكبرياء وقيل هو التكبير عند الإحلال أو الذبح ﴿عَلَىٰ مَا هَدَيْتُمْ﴾ أرشدكم إلى طريق تسخيرها. وكيفية التقرب بها وما تحتمل المصدرية والخبرية وعلى متعلقة بتكبروا لتضمنه معنى الشكر ﴿وَبَشِّرِ الْمُحْسِنِينَ﴾ المخلصين فيما يأتونه ويذرونه ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدْفِعُ عَنِ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ غائلة المشركين وقرأ نافع وابن عامر والكوفيون يدافع أي يبالغ في الدفع مبالغة من يغالب فيه ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ﴾ في أمانة الله ﴿كَفُورٍ﴾ لنعتمه كمن يتقرب إلى الأصنام بذبيحته فلا يرتضي فعلهم ولا ينصرهم ﴿أَذِنَ﴾ رخص وقرأ ابن كثير وابن عامر وحمزة والكسائي على البناء للفاعل وهو الله ﴿لِلَّذِينَ يَقْتُلُونَ﴾

خلوص النية وموافقة الشريعة وقوله كزره فهو تأكيد على الوجه الأول وتأسيس على الثاني وقوله: فتوحده بالكبرياء أي تعتقدوا انفراده بها وإذا كان معناه التكبير فهو قولهم الله أكبر مشتق من لفظه وقوله المصدرية فهو بمعنى لهداية والخبرية بمعنى الموصولة أو الموصوفة لما في الصلة والصفة من الجملة الخبرية الغير المؤولة بمفرد. قوله: (وعلى متعلقة بتكبروا لتضمنه معنى الشكر) لأنه يتعدى بعلى بخلاف التكبير وقيل على بمعنى اللام التعليلية وحسن العدول تعدى هدى باللام وفي الكشاف في محل آخر إنه مضمن معنى الحمد وأورد عليه ابن هشام رحمه الله قول الداعي على الصفا الله أكبر على ما هدانا والحمد لله على ما أولانا والأصل عدم التكرار وعلى الثانية ظاهرة في التعليل فكذا الأولى وليس بشيء لأن ثمة مانع بخلاف ما نحن فيه وقوله المخلصين قد ورد تفسيره بها في حديث الإحسان المشهور. قوله: (غائلة المشركين) أي ضررهم قدره لاقتضاء المقام له ولا سيما وقد عقب بالإذن في القتال فما قيل إنه لم يذكر له مفعول تفخيماً لهم ليس بشيء ولا حاجة إلى تأييده بأن أشد الناس بلاء الأمثل فالأمثل كما قيل. وقوله: يبالغ إشارة إلى أن صيغة المفاعلة مستعارة للمبالغة، أو مجاز عن لازمها لأن من يغالب يجتهد كل الاجتهاد، وصيغة خَوَّان وكفور لأنه في حق المشركين وهم كذلك لا للإشعار بمحبة الخائن والكافر ولأن خيانة أمانة الله وكفران نعمته لا يكون حقيراً بل هو أمر عظيم، ولذا قدر المصنف ما قدر وأشار إليه بقوله: كمن الخ وفي تمثيله إشارة إلى مناسبتة لما مر من الشعائر فإنه يقتضي ذمهم على ما كانوا يذبحونه للأصنام في زمن الحج. قوله: (ورخص) قال الراغب الإذن في الشيء الإعلام بإجازته والرخصة فيه ويطلق الإذن الله على إرادة الله وأمره وعلمه والمأذون فيه القتال وهو في قوة المذكور لأن قوله: ﴿لِلَّذِينَ يَقَاتِلُونَ﴾

المشركين والمأذون فيه محذوف لدلالته عليه وقرأ نافع وابن عامر وحفص بفتح التاء أي للذين يقاتلهم المشركون ﴿يَأْتِيهِمْ ظُلُمًا﴾ بسبب أنهم ظلموا وهم أصحاب رسول الله ﷺ كان المشركون يؤذونهم وكانوا يأتونه من بين مضروب ومشجوج يتظلمون إليه فيقول لهم اصبروا فإني لم أومر بالقتال حتى هاجر فأنزلت وهي أول آية نزلت في القتال بعدما نهى عنه في نيف وسبعين آية ﴿وَإِنَّ اللَّهَ عَلَيَّ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾ وعد لهم بالنصر كما وعد بدفع أذى الكفار عنهم ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ﴾ يعني مكة ﴿بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ بغير موجب استحقاقا به ﴿إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾ على طريقة قول النابغة:

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهن فلوك من قراع الكتاب
وقيل منقطع ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾ بتسليط المؤمنين منهم على الكافرين

كالتصريح به لأنك إذا قلت أذنت للضارب علم أن المراد في الضرب. وقوله: بفتح التاء أي بصيغة المجهول وهم تفسير للموصول. قوله: (وهي أول آية نزلت في القتال)^(١) هذه رواية الحاكم في المستدرک عن ابن عباس رضي الله عنهما وأخرج ابن جرير عن أبي العالية أن أول آية نزلت في القتال ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يِقَاتِلُونَكُمْ﴾ وفي الإكليل للحاكم أن أول آية نزلت في القتال ﴿أَنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ﴾. لكن ما ذكره المصنف رحمه الله مخالف لقوله في أول السورة أنها مكية إلا ست آيات إلا أن يقال إنه ترك التنبيه عليه لأن الإذن في القتال لم يكن إلا بعد الهجرة. قوله: (وعد لهم بالنصر) أي على طريق الرمز والكتابة كما هو دأب العظماء ودفع أذى الكفار في قوله: أن الله يدفع الخ والذين أخرجوا في محل جرّ بدل أو صفة للذين قبله ويجوز كونه في محل رفع أو نصب. قوله: (على طريقة قول النابغة الخ) هو من تأكيد المدح بما يشبه الذم وهو لا يختص بهذا بل كل ما يكون فيه إثبات الشيء بضده فهو من هذا القبيل والبيت من قصيدة معروفة والمعنى كما في الكشف أخرجوا لله بغير موجب سوى التوحيد الذي يكون موجب الإقرار والتمكين لا موجب الإخراج والتسيير ومثله هل تنقمون منا إلا أن آمنا بالله والاستثناء إن كان منقطعاً فهو مما اتفق على نصبه نحو ما زاد إلا ما نقص وما نفع إلا ما ضرّ فلو توجه إليه العامل جاز فيه لغتان النصب وهو لغة أهل الحجاز وأن يكون كالم متصل في النصب والبدل نحو ما فيها أحد إلا حمار وإنما كانت الآية من الذي لا يتوجه إليه العامل لأنك لو قلت الذين أخرجوا من ديارهم إلا أن يقولوا ربنا الله لم يصح فتقديره ولكن أخرجوا بقولهم ربنا الله وإليه أشار المصنف بقوله وقيل منقطع وقيل إنه في محل جرّ بدل من حق لما في غير من معنى النفي فيؤول الكلام إلى نفي النفي وهو الإثبات فحاصل المعنى أخرجوا من ديارهم بأن يقولوا ربنا الله كذا قيل في تقريره وهو ردّ على أبي حيان إذ ردّ هذا الوجه بأن البدل لا يجوز إلا من حيث سبقه نفي أو نهي أو استفهام في معنى النفي وضح تسلط

(١) أخرجه الحاكم ٢/٣٩٠ عن ابن عباس موقوفاً وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

﴿هَلَمَّتْ﴾ لخربت باستيلاء المشركين على أهل الملل وقرأ نافع دفاع وقرأ نافع وابن كثير لهدمت بالتخفيف ﴿صَوْمِعُ﴾ صوامع الرهبانة ﴿وَيَبِيعُ﴾ بيع النصارى ﴿وَصَلَوَاتٌ﴾ كنائس اليهود سميت بها لأنها يصلى فيها وقيل أصله صلوتنا بالعبرانية فعرب ﴿وَمَسَاجِدُ﴾ مساجد

العامل عليه. ولو قلت أخرج الناس من ديارهم إلا أن يقولوا لا إله إلا الله لم يكن كلاماً إلا إذا تخيل أنه بدل من غير وأما إذا كان بدلاً من حق فهو في غاية الفساد. لأنه يلي البدل فيه غيرا فيصير التركيب بغير إلا أن يقولوا وهو لا يصح ولو قدر النفي الذي تضمنه الإخراج بغير كما يقدر غيره من النفي لم يصح أيضاً لأنه يصير التركيب بغير غير قولهم ربنا الله بإضافة غير لغير والمخشريّ مثله بغير موجب سوى التوحيد. وهو تمثيل للصفة لا وجه لتفسير إلا بسوى وهو على الصفة صحيح وقد التبس عليه باب الصفة بباب البدل. وما ذكره ليس بوارد على المخشريّ لأن ما ذكره بيان لحاصل المعنى وليس مثله ممن يلتبس عليه باب بباب وهو استثناء لكن ظاهر مقابله بالمنقطع أنه متصل على هذا وهو ظاهر لدخول المستثنى في الحق إذ تقديره في الحقيقة لا موجب لإخراجهم إلا التوحيد وتقديره بغير لا يتعين ولو تعين لم يدخل على الإبل على ما بعدها لأنه هو البدل. فما ذكره مغالطة لا طائل تحتها مع ما فيه من الاختلال وإن تبعه بعضهم (وههنا بحث) وهو أن التوحيد داخل في الحق فليست الآية كبيت النابغة فلذا أوله المخشري والمصنف بغير موجب مع أنه لا يخلو من الكدر فإن التوحيد والطعن في آلهتهم موجب للإخراج عندهم فلا بدّ من ملاحظة كونه موجِباً في نفس الأمر. ومن جعل إلا بمعنى غير هنا صفة عند المصنف وقال: وعندي أنّ البدل يصح من المضاف وفي أخرجا معنى النفي أي لم يقرأوا في ديارهم إلا بأن يقولوا ربنا الله فيصح التسليط. فقد أخطأ فيهما لأن المصنف رحمه الله أراد الاستثناء كما في بيت النابغة وإذا جعل استثناء من غير فسد المعنى كما لا يخفى فتأمل. قوله: (هل أهل الملل) أي في كل عصر وهو إشارة إلى عمومه فالمراد بالمؤمنين مؤمنو كل أمة وأما تخصيصه وجعل حفظ البيع ونحوها لحماية أهل الذمة فيأباه مع بعده ما بعده ودفاع قراءة نافع على أنه مصدر فاعل. والرهبانة جمع رهبان وهو مخصوص بالنصارى القسيسين المختلين بالصوامع خاصة بهؤلاء والبيع عامة فيهم وقوله: كنائس اليهود الكنيسة غير مختصة باليهود على قول لأهل اللغة كما يشعر به كلام المصنف رحمه الله. قوله: (سميت بها الخ) وفي نسخة وسميت فهي جمع صلاة سمي بها محلها مجازاً فتوينه كمسلمات وقيل هي بمعناها الحقيقي وهدمت بمعنى عطلت أو فيه مضاف مقدّر وهي مما ألحق بجمع المؤنث من العلم كأذرعات ولا وجه له لأنه جمع لا علم ولذا فسره بالجمع وقوله: صلوتنا بفتح الصاد والثا المثناة والقصر وبه قرئ في الشواذ ومعناه في لغتهم المصلى فلا يكون مجازاً والظاهر أنه اسم جنس لا علم قبل التعريب، وبعده لكن ما روي عن أبي عمرو من عدم تنوينه ومنع صرفه للعلمية والعجمة يقتضي أنه علم جنس إذ كونه اسم موضع بعينه كما قيل بعيد فعليه كان ينبغي منع صرفه وعدم تنوينه على القراءة المشهورة فلذا قيل إنه صرف لمشابهته للجمع لفظاً فيكون

المسلمين ﴿يُذَكِّرُ فِيهَا أَسْمَ اللَّهِ كَثِيرًا﴾ صفة للأربع أو لمساجد خصت بها تفضيلاً ﴿وَلْيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنْصُرُهُ﴾ من ينصر دينه وقد أنجز وعده بأن سلب المهاجرين والأنصار على صنائيد العرب وأكاسرة العجم وقياصرتهم وأورثهم أرضهم وديارهم ﴿إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ﴾ على نصرهم ﴿عَزِيزٌ﴾ لا يمانعه شيء ﴿الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ وصف للذين أخرجوا وهو ثناء قبل بلاء وفيه دليل على صحة أمر الخلفاء الراشدين إذ لم يستجمع ذلك غيرهم من المهاجرين وقيل بدل ممن ينصره ﴿وَاللَّهُ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾ فإن مرجعها إلى حكمه وفيه تأكيد لما وعده ﴿وَإِن

كعرفات والظاهر أنه نكر إذ جعل عاماً لما عَرَبَ، وأما القول بأن القائل به لا يتونه فتكلف.

قوله: (مساجد المسلمين) قيل خصت معابد المسلمين باسم المساجد لاختصاص السجدة في الصلاة بهم وهو مع أنه لا حاجة إليه رد بقوله: ﴿يا مريم اقتني لربك واسجدي واركعي مع الراكعين﴾ [سورة آل عمران، الآية: ٤٣] وأخر ذكرها وإن كان الظاهر تقديمها لشرفها قيل إما لأن الترتيب الوجودي كذلك أو ليقع في جوار الصفة المادحة أو للتباعد عن قرب التهديم، وتأخير صلوات عن معابد النصارى مع مخالفة الترتيب الوجودي له للمناسبة بين الصلاة والمساجد ولا يخفى أن الظاهر التوجيه بالتباعد عن التهديم والاتصال بما بعده من صفات أهلها لأن الترتيب الوجودي غير مطرد والصفة المادحة ليست مخصوصة بها، كما فسره المصنف والمناسبة المذكورة لفظية لا معنوية وإن كان مثله يتساهل فيه. قوله: (صفة للأربع الخ) وكون الذكر بعد نسخ الشريعة مما لا يقتضيه المقام ليس بشيء لأن النسخ لا ينافي بقاءها ببركة ذكر الله فيها مع أن معنى الآية عام لما قبل النسخ كما مرّ وبه صرح المفسرون. وقوله: من ينصر دينه إما بيان للمعنى أو لتقدير مضاف فيه وقياصرتهم جمع قيصر والضمير للكفرة المفهوم من السياق لأنه لا يكون للعجم إلا بتسمح لا حاجة إليه. قوله: (وصف) لأن الموصول يوصف ويوصف به وقوله ثناء قبل بلاء يعني أن الله أثني عليهم قبل أن يحدثوا من الخير ما أحدثوا وهذا مروى عن عثمان رضي الله عنه هنا. وقوله: وفيه دليل الخ عزاه في الكشف إلى من قبله من المفسرين لأن دلالة لا تخلو من الخفاء لأنها إنما تتم إذا كان الذين هنا صفة أو بدلاً من الذين الأول وكانت إن الشرطية الدالة على الفرض والتقدير هنا للوقوع كلعل وعسى من العظماء والمراد بالإخراج الهجرة وحقيقة الجمع على ظاهرها فلا وجه للتخصيص بعلي رضي الله عنه، وقوله: فإن مرجعها الخ بيان لحاصل المعنى أو لتقدير في النظم، وقوله: كذبت بالتأنيث لأن القوم اسم جمع يجوز تذكيره وتأنيثه لحاصل المعنى أو لتقدير في النظم، وقوله: كذبت بالتأنيث لأن القوم اسم جمع يجوز تذكيره وتأنيثه ولا حاجة لتأويله بالأمّة أو تشبيههم بالنساء في قلة العقل واستغنى في عاد وثمود عن ذكره لاشتهارهم بهذا الاسم الأخضر والأصل في التعبير العلم فلذا لم يقل قوم صالح وقوم هود ولا علم لغير

يَكْذِبُونَ فَقَدْ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَثَمُودٌ * وَقَوْمُ إِبْرَاهِيمَ وَقَوْمُ لُوطٍ * وَأَصْحَابُ مَدْيَنَ * تسلية له ﷺ بأن قومه إن كذبوه فهو ليس بأوحد في التكذيب فإن هؤلاء قد كذبوا رسلهم قبل قومه ﴿وَكَذَّبَ مُوسَى﴾ غير فيه النظم وبنى الفعل للمفعول لأن قومه بنو إسرائيل ولم يكذبوه وإنما كذبه القبط ولأن تكذبيه كان أشنع وآياته كانت أعظم وأشيع ﴿فَأَمَلَيْتُ لِلْكَافِرِينَ﴾ فأمهلتهم حتى انصرفت آجالهم المقدرة ﴿ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾ أي إنكاري عليهم بتغيير النعمة محنة والحياة هلاكاً والعمارة خراباً ﴿فَكَانَ مِنَ قَرِيْبَةِ أَهْلِكُنْهَا﴾ بإهلاك أهلها وقرأ البصريان بغير لفظ التعظيم ﴿وَهُوَ ظَالِمٌ﴾ أي أهلها ﴿فَهِيَ

هؤلاء. قوله: (وأصحاب مدين) لم يقل وقوم شعيب عليه الصلاة والسلام قيل لأن المكذبين له من قومه أصحاب مدين خاصة وكونه مبعوثاً إلى أصحاب مدين وأصحاب الأيكة كما يأتي في الشعراء وقومه أصحاب مدين وأصحاب الأيكة أجنبيون وكلاهما كذبوه لا بأباه كما قيل لأن مراده أن قومه المكذبين له هم هؤلاء لا غيرهم لأنهم وإن كذبوه أجنبيون وتكذيب هؤلاء أسبق وأشد والتخصيص لأنه لتسلية النبي ﷺ عن تكذيب قومه فلا غبار عليه. قوله: (تسلية له الخ) قيل وتعيين لكيفية نصره الموعود به والإذن في الجهاد فليس فيه تصريح بالقتل وبكيفية الاتحاد في القتل والهلاك فيهما فلا يضر تغاير الهالكين كما توهم وأوحدني بمعنى منفرد وباء النسبة للمبالغة. وقوله: قد كذبوا رسلهم إشارة إلى المفعول المحذوف اختصاراً لظهوره لا لتنزيله منزلة اللازم. قوله: (غير فيه النظم الخ) بترك القوم وبنائه للمجهول وتكرير الفعل فيه فقوله لأن قومه توجيه لترك لفظ القوم. وقوله: وكان تكذبه الخ توجيه لبنائه للمجهول والتكرير بأن قبحه في تكذبه كائناً من كان المكذب فلذا لم يقل كذبه القبط وقوله: وآياته الخ جملة حالية فإن قلت قوم موسى عليه الصلاة والسلام كذبوه وخالفوه فعبدوا العجل كما ورد في آيات كقوله: ﴿لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [سورة البقرة، الآية: ٥٥] وغيره قلت رده في الكشف بأنهم لم يكذبوه بأسرهم كالقبط وأقوام غيره فعذ تكذبيهم كلا تكذيب مع أن أكثرهم تاب وإنما ذكر في محل آخر لبيان أذيتهم له وما قاساه منهم فلا يرد هذا على المصنف كما توهم. قوله: (إنكاري) إشارة إلى أن النكير مصدر كالنذير بمعنى الإنذار وأن باء الضمير المضاف إليها محذوفة في الفاصلة وأثبتها بعض القراء وقوله بتغيير إشارة إلى أن الإنكار بمعنى تغيير ما هم عليه من النعمة والحياة وعمارة البلاد وتبديله لضده وهو من نكرت وأنكرت عليه إذا فعلت فعلاً يردعه كما قاله الراغب لا بمعنى الإنكار اللساني أو القلبي وفي الأساس نكرته غيرته فلا مخالفة بينه وبين الزمخشري كما قيل إن الباء للملابسة وأنه لرد ما في الكشف من تفسيره بالتغيير لأن التغيير ليس عين الإنكار بل أثره. قوله: (فكأين) بمعنى كم التكثرية والكلام فيها مبسوط في النحو. وقوله بإهلاك أهلها يعني أن نسبة الهلاك إليها مجازية أو فيها مضاف مقدر وقيل الإهلاك استعارة لعدم الانتفاع بها بإهلاك أهلها وأنه مراد المصنف لأن

خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا ﴿ساقطة حيطانها على سقوفها بأن تعطل بنيانها فخرت سقوفها ثم تهدمت حيطانها. فسقطت فوق السقوف أو خالية. مع بقاء عروشها وسلامتها فيكون الجار متعلقاً بخاوية ويجوز أن يكون خبراً بعد خبر أي هي خالية وهي على عروشها أي مطلة عليها بأن سقطت وبقيت الحيطان مائلة مشرفة عليها والجملة معطوفة على أهلكتها لا على وهي ظالمة فإنها حال والإهلاك ليس حال خوائها فلا محل لها إن نصبت كأني بمقدّر يفسره أهلكتها وإن رفعته بالابتداء فمحلها الرفع ﴿وَيَبْرُ مُعَطَّلَةٌ﴾ عطف على قرية أي وكم بئر عامرة في البوادي تركت لا يستقي منها لهلاك أهلها وقرئ بالتخفيف من أعطله بمعنى عطله ﴿وَقَصْرٍ مَّشِيدٍ﴾ مرفوع أو مجصص أخليناه عن ساكنيه وذلك يقوي أن معنى خاوية على

الظلم صفة أهلها. وقوله بغير لفظ التعظيم أي أهلكتها. قوله: (ساقطة حيطانها الخ) يعني الخاوي إما بمعنى الساقط من خوي النجم إذا سقط والجار والمجرور لغو متعلق به ولما كان الظاهر ساقطة عليها عروشها أوله بقوله بأن تعطل الخ. والسقوف تفسير للعروش هنا وأما بمعنى خالية وعلى بمعنى مع كقوله: وآتي المال على حبه وإليه أشار بقوله: أو خالية الخ. وقوله: فيكون الجار الخ أي على الوجهين. وما قيل إن تعلقه على الثاني معنوي لأن الظرف حال خروج عن الظاهر بلا سبب وإن صح. وقوله ويجوز أي على كونها بمعنى خالية ومطلّة بالطاء المهملة وتشديد اللام بمعنى مشرفة عليها بسبب ميلها بعد سقوط سقوفها إن كان مائلة من الميل. وقيل إنه بالثاء المثناة من المثول وهو الانتصاب من مثل بين يديه إذا قام ومطلّ يتعدى بعلى ومطلّة بالمعجمة يكون بمعناه لكنه يتعدى بنفسه. قوله: (والجملة معطوفة على أهلكتها الخ) ولما كان المراد بأهلاكتها إهلاك أهلها صح ترتبه عليه ولولاه لكان عينه فلا يصح عطفه وأما عطفه على الجملة الحالية فلم يرتضه لأن خواها ليس في حال إهلاك أهلها بل بعده وأما جعلها حالاً مقدرة معطوفة على الحال المقارنة وإن ادعى بعضهم صحته وكذا ادعاء مقارنتها بأن يكون هلاكهم بسقوطها عليهم فكلاهما خلاف الظاهر ويجوز عطفه على جملة وكأين الاسمية لترتب الخوا على الهلاك. وقوله: فلا محل لها لأنها جملة مفسرة ولا محل لها كما في المغني وقوله: فمحلها الرفع لعطفها على الخبر. قوله: (وكم بئر عامرة في البوادي) العمارة تفهم من التعطيل لأنه يكون بعدها وكونها في البوادي جمع بادية يفهم من عطفها على القرية وأعطله وعطله بمعنى كما في الكشاف. وقوله: مرفوع تفسير لمشيد من أشاد البناء إذا رفعه أو معناه مبني بالشيء بالكسر يعني وهو الجص وهو يبنى به. وقوله: أخليناه عن ساكنيه صفة مقدرة بقرينة السياق وقوله: معطلة. قوله: (وذلك يقوي الخ) التقوية بحسب المعنى لا بمجرد المناسبة بين خلو القصر وخلو القرية في الخلو عن الانتفاع مع البقاء كما توهم لأنه لو كان كذلك لكان تأكيداً والتأسيس أولى. فلذلك اعترض عليه من لم يتنبه لمراده ووجهه أن القصر في القرية فلو سقط ما فيها من البناء لم يكن القصر مشيداً إلا إذا ادعى أنه خارج عنها

عروشها خالية مع بقاء عروشها وقيل المراد ببثر بثر في سفح جبل بحضرموت وبقصر قصر مشرف على قلته كانا لقوم حنظلة بن صفوان من بقايا قوم صالح فلما قتلوه أهلكهم الله تعالى وعظلهما ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ حث لهم على أن يسافروا ليروا مصارع المهلكين فيعتبروا وهم وإن كانوا قد سافروا لم يسافروا لذلك ﴿فَتَكُونُ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا﴾ ما يجب أن يعقل من التوحيد بما حصل لهم من الاستبصار والاستدلال ﴿أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا﴾ ما يجب أن يسمع من الوحي والتذكير بحال من شاهدوا آثارهم ﴿فَإِنَّهَا﴾ الضمير للقصة أو مبهم يفسره الأبصار وفي تعمي راجع إليه والظاهر أقيم مقامه ﴿لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى

وأن كونه مشيداً باعتبار ما كان وكلاهما خلاف الظاهر. قوله: (وقيل المراد الخ) وجه ترميظه أن التنكير والتكثير ظاهر في خلافه وأما كون ذلك مراداً بطريق التعريض حتى لا ينافي ذلك فبعيد. وحضرموت بلدة شرقي عدن وهي بفتح الراء والميم يوضمان ويبنى ويضاف وفي الكشف وإنما سميت بذلك لأن صالحاً عليه الصلاة والسلام حين حضرها مات وهذه رواية وقيل إن قبره بالشأم بعكا وأما كونه مات ثمة ونقل إلى عكا فخلاف الظاهر ومثله يحتاج إلى النقل وسفح الجبل أسفله أو ما قرب منه وهو المشهور وقلة الجبل أعلاه وحنظلة بن صفوان نبي كما ذكره الزمخشري. قوله: (من بقايا قوم صالح) عليه الصلاة والسلام لم يقل أنه نبي لأنه لم يتبين له حاله ولم يصف قومه بالإيمان كما في الكشف لأن المشهور عدم إيمانهم ولهذا قال المتنبّي:

أنا في أمة تداركها الله غريباً كصالح في ثمود . . .

قوله: (حث لهم على أن يسافروا الخ) يعني أن الاستفهام ليس على حقيقته بل المقصود به الحث على سفرهم للنظر والاعتبار كما تقول لتارك الصلاة ألم تعلم وجوبها فتصلي هذا إن كانوا لم يسافروا وإن كانوا سافروا فهو حث على النظر وذكر السفر لتوقفه عليه لا للحث عليه فما قيل إن المقصود هو الاعتبار والاتعاظ فإذا ترتب ذلك على سفرهم لا تمس الحاجة إلى أن يكون سفرهم لهذا الغرض وينبغي أن يقول: بدله لم لا ترتب على سفرهم ذلك إلا أن تكون اللام في قوله لذلك للعاقبة كلام ناشئ من قلة التدبر ويجوز أن يكون الاستفهام للإنكار أو التقرير فتأمل. قوله: (فتكون) منصوب في جواب الاستفهام أو النفي وقوله ما يجب الخ هو مفعول يعقلون المحذوف لدلالة المقام عليه اختصاراً ومن التوحيد بيان لما وبما متعلق بيعقلون والاستدلال عطف تفسير للاستبصار وما يجب أن يسمع مفعول يسمعون وبحال متعلق بالتذكير ولم يذكر الأعين لأنها لا عبرة بها مع عمي القلب. قوله: (الضمير للقصة) يعني أنه ضمير شأن مفسر بالجملة بعده وأنت باعتبار القصة فإنه يجوز تذكيره وتأنينه بدليل أنه قرئ فإنه في الشواذ أو هو ضمير مبهم يفسره الأبصار وكان أصله فإنها الأبصار لا تعمي على أنه خير بعد خبر فلما ترك الخبر الأول أقيم الظاهر مقام الضمير لعدم ما يرجع إليه ظاهراً فصار فاعلاً مفسراً

الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴿٤٦﴾ عن الاعتبار أي ليس الخلل في مشاعرهم وإنما إيفت عقولهم باتباع الهوى والانهماك في التقليد وذكر الصدور للتأكيد ونفي التجوز وفضل التنبيه على أن العمى الحقيقي ليس المتعارف الذي يخص البصر قيل لما نزل ومن كان في هذه أعمى قال ابن أم مكتوم يا رسول الله أنا في الدنيا أعمى أفأكون في الآخرة أعمى فنزلت ﴿فإنها لا تعمي

للضمير . واعترض عليه أبو حيان بأنه لا يجوز لأنّ الضمير المفسر بما بعده محصور في أمور ليس هذا منها وهي باب رب ونعم الأعمال والبدل والخبر وضمير الشأن كما صرح به النحاة . فما قيل إنه ليس بمحصور وإنه يلزم تأخير المفسر للضرورة وحقه التقديم وهم وردّ بأنه من باب المبتدأ والخبر نحو وإن هي إلا حياتنا الدنيا ولا يضره دخول الناسخ عليه فهو غفلة كما قيل وفيه نظر . قوله : (عن الاعتبار) متعلق بتعمي والمشاعر الحواس الظاهرة وإيفت بكسر الهمزة والياء التحتية والفاء مجهول آفه إذا أصابه بأفة فهو مؤف وإيف كقيل فعلة المبني للمفعول . قوله : (وذكر الصدور للتأكيد الخ) فهو مثل يقولون بأفواههم وطائر يطير بجناحيه كذا قال الزجاج : وقال الزمخشريّ إنه لزيادة التصوير والتعريف ليتقرر أنّ مكان العمى هو القلوب لا الإبصار كما نقول ليس المضاء للسيف ولكنه للسنانك الذي بين فكيك فقولك الذي بين فكيك تقرير لما ادعيته للسنانك وتثبيت لأنّ محل المضاء هو هو لا غير وكأنك قلت ما نفيت المضاء عن السيف وأثبتته للسنانك فلتة ولا سهواً مني ، ولكن تعمدت به إياه بعينه تعمداً فقال : بعض شراحه التوكيد في يطير بجناحيه لتقرير معنى الحقيقة وأن المراد بالطير المتعارف وفي تعمي القلوب التي في الصدور لتقرير معنى المجاز وأن العمى مكانه القلب البتة . وإليه أشار المصنف وظاهره ينافي قول المصنف نفي التجوز الموافق لكلام الزجاج ولا منافاة بينهما عند التحقيق فإنّ توصيف القلوب واللسان بما ذكر يدل على أنّ المراد بها ظاهرها لكن ما وصفت به كالعمى والمضاء ليس حقيقة إلا بطريق الادعاء فهو لنفي التجوز عن القلوب وتقرير التجوز في الصفة المثبتة له وإليه أشار المصنف رحمه الله بقوله وفضل التنبيه الخ ومنه يعلم ما في كلام الشارح فتدبر . قوله : (قيل لما نزل الخ) لعل تمرضه لعدم ثبوته عنده لأنّ ابن أم مكتوم رضي الله عنه لا يخفى عليه مثله لا لأن التخصيص يأباه المقام والسياق لأنّ خصوص السبب لا يخصص لكنه قيل عليه إنه يقتضي أن يكون المعنى لا تعمي الأبصار في الآخرة . ولكن تعمي القلوب ويرده قوله : ﴿قال رب لم حشرني أعمى وقد كنت بصيراً﴾ [سورة طه، الآية : ١٢٥] وأجيب بأن كون المعنى ما ذكر يأباه قوله : فإنها الخ ولا يقتضيه ما ذكر من سبب النزول بل هو يقتضي كون المعنى لا تعمي الأبصار في الدنيا فإنّ عماها ليس بعمى في الحقيقة في جنب عمى القلب فلا اعتبار به ، ولكن تعمي القلوب وابن أم مكتوم رضي الله عنه ليس أعمى القلب فلا يدخل تحته ومن كان في هذه أعمى أي أعمى القلب فهو في الآخرة أعمى أي أعمى البصر لأن فيها تبلى السرائر . وهذا المعنى لا يأباه قوله لم حشرني أعمى بل يوافقه ومن لم يتنبه له أجاب عنه بأنه لا يتعين قوله أعمى لإرادة أعمى البصر لما سبق من تفسيره بعمى القلب . وابن أم مكتوم رضي الله عنه صحابيّ معروف . قوله : (ويستعملونك) هو خبر لفظاً واستفهام

الْأَبْصَارِ ﴿وَسْتَعْجِلُونَا بِالْعَذَابِ﴾ المتوعد به ﴿وَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾ لامتناع الخلف في خبره فيصيبهم ما أوعدهم به ولو بعد حين لكنه صبور لا يعجل بالعقوبة ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ﴾ بيان لتناهي صبره وتأنيه حتى استقصر المدد الطوال أو لتمادي عذابه وطول أيامه حقيقة أو من حيث إن أيام لشدائد مستطالة وقرأ ابن كثير وحمرزة والكسائيّ بالياء ﴿وَكَايُنَ مِنْ قَرِيْبَةٍ﴾ وكم من أهل قرية فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه في الإعراب ورجع الضمائر والأحكام مبالغة في التعميم والتهويل وإنما عطف الأولى بالفاء وهذه بالواو لأن الأولى بدل من قوله فكيف كان نكير وهذه في حكم ما تقدمها من لجملتين لبيان أن المتوعد به يحيق بهم لا محالة وأن تأخيرها لعادته تعالى ﴿أَمَلَيْتُ لَهَا﴾ كما

وإنشاء معنى وقوله لامتناع الخلف في خبره بناء على أن الوعيد والوعد خبر فلو أخلف لزم الكذب عليه تعالى وهو محال وأما وقوعه في حق العصاة مع قوله لا يبذل القول لديّ فلأن المراد بمثله الأخبار عن استحقاقه لا عن إيقاعه أو هو مشروط بعدم العفو لقوله: ﴿ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء﴾ [سورة طه، الآية: ٤٨] فإن قيل إنه إنشاء فلا إشكال وقوله: فيصيبهم الفاء فيه سببية وقوله لكنه صبور فليس التأخير للعجز ولا للإهمال. قوله: (بيان لتناهي صبره) يعني أنه لما ذكر استعجالهم وبين أنه لا يتخلف ما استعجلوه وإنما أخر حتماً وصبراً منه إشارة إلى تناهي صبره أي بلوغه النهاية لا انتهاؤه ونفاذه وهو يرد بهذا المعنى أيضاً لأن اليوم ألف سنة عنده فما استطالوه ليس بطويل بالنسبة إليه بل هو أقصر من يوم. فلا يقال إن المناسب حينئذ أن ألف سنة كيوم والقلب لا وجه له هنا والتأني التمهل وعدم العجلة والاسم منه الأناة وههنا فائدة في شروح الكشاف في قوله وهو سبحانه حلیم لا يعجل ومن حلمه ووقاره واستقصاره المدد فقال: في الانتصاف الوقار المقرون بالحلم يفهم منه لغة قال: سكنون الأعضاء وطمانينتها فلا يجوز اطلاقه على الله كالتؤدة والتأني والأناة وكذا في الانصاف قال: وأما قوله ما لكم لا ترجون الله وقاراً فهو بالعظمة ولذا أسقطه المصنف لكنه غفل عن التأني فيلزمه تركه فافهم. قوله: (أيام الشدائد مستطالة) أي تعدّ طويلة كما قيل:

تمتّع أيام السرور فإنها قصار وأيام الهموم طوال...

وقوله بالياء أي في قوله: تعدون لموافقة قوله يستعجلونك وعلى المشهورة فيه التفات. قوله: (وأقيم المضاف إليه الخ) أما قيامه مقامه في الإعراب فظاهر وأما في إرجاع الضمائر ففيه نظر لأن الظاهر أنها راجعة للمضاف المقدر وكذا الأحكام فهو يقتضي أن يكون مجازاً إلا أن يقال إنه بناء على الظاهر وأما التعميم فلأن نسبته إلى المحل يقتضي شمول جميع ما فيه والتهويل من جهة لحوق ما ذكر بسبب من فيه لمحله. وأنه يعذب بما نزل بهم الجماد فضلاً عنهم. قوله: (وإنما عطف الأولى بالفاء الخ) يعني أن الأولى أبدلت من جملة مقرونة بها فأعيدت معها لتحقيق البدلية وهذه ليست كذلك بل هي جمل متناسفة ولم يقصد ترتب بعضها

أمهلتكم ﴿وَهِيَ ظَالِمَةٌ﴾ مثلكم ﴿ثُمَّ أَخَذَتْهَا﴾ بالعذاب ﴿وَالِىَّ الْمَصِيدُ﴾ وإلى حكمي مرجع الجميع ﴿قُلْ يَتَّيَبُ النَّاسُ إِنَّمَا أَنَا لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ أوضح لكم ما أنذركم به والاقتصار على الإنذار مع عموم الخطاب وذكر الفريقين لأن صدر الكلام ومساقه للمشركين وإنما ذكر المؤمنين وثوابهم زيادة في غيظهم ﴿فَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ﴾ لما ندر منهم ﴿وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ هي الجنة والكريم من كل نوع ما يجمع فضائله ﴿وَالَّذِينَ سَعَوْا فِي ءَايَاتِنَا﴾

على بعض فناسب عطفها بالواو وقيل الواو فيها وفيما قبلها اعتراضية والاعتراض لا يخلو من الاعتراض وقيل الجملة الأولى مرتبة على ما قبلها بخلاف هذه وقوله: لعادته وهي الاستدراج والصبر وقوله: كما أمهلتكم ومثلكم إشارة لأنه وعيد بأن يحل بهم ما حصل بهم. قوله: (وإلى حكمي مرجع الجميع) فيه إشارة لمضاف مقدر في إليّ وأن الألف واللام في المصير عوض عن المضاف إليه أو استغرافية. ويحتمل أنه بيان لحاصل المعنى والجميع إما جميع الناس أو جميع أهل القرية وتقديم إلى للحصر والفاصلة. قوله: (أوضح لكم ما أنذركم به) الإيضاح معنى قوله مبين والحصر ليفيد أنه ليس بيده إيقاع ما استعجلوه بل الإنذار به ولذا اقتصر عليه وعموم الخطاب في يا أيها الناس لشموله للكافرين والمؤمنين. وقوله: لأن الخ تعليل للاقتصار؛ وقوله وإنما ذكر المؤمنين توطئة لما بعده، وقد جوّز تخصيصه بالمشركين والمراد بالمؤمنين من آمن منهم ورجع عن كفره أو ذكرهم استطرادي ويجوز حمل كلام المصنف عليه ولا مانع منه، وقوله زيادة في غيظهم يشير إلى أنه بحسب المآل إنذار وقيل الآية واردة لبيان ما يترتب على الإنذار من انتفاع من قبله وهلاك من رده كأنه قيل أنذر يا محمد هؤلاء الكفرة وبالغ فيه فمن قبل وآمن فله ثواب عظيم ومن دام على كفره فقد أدت حقا فقاتلهم ليعذبهم الله في الدنيا بالقتل وفي الآخرة بالعذاب. وذكر القتل وإن لم يكن له ذكر هنا إشارة إلى أن الآيات مرتبطة بقوله: أذن للذين يقاتلون الخ. وإن بعد ذكره فلا يرد عليه أنه لا دلالة عليه في النظم مع أن عدم ذكر المنذر به للتعميم فيه فيشمل عذاب الدارين. وقيل المنذر به قيام الساعة لأن بعثته من المنذرات كما قال ﷺ: «أنا النذير العريان»^(١) والخطاب عام للمؤمن والكافر ولا مانع منه ما توهم وكون المؤمنين لا يندرون لا سيما وفيهم الصالح والاطالح مما لا وجه له والاشتغال بمثله من الفضول. وقوله: ندر بالنون ودال مهملة أي ظهر وصدر منهم من قولهم ندر فلان من بلده إذا خرج أو المراد صدر على طريق الدور بيان لا غلب حال المؤمنين وهو غلبة حسناتهم على سيئاتهم وإنما ذكره لثلا ينافي قوله عملوا الصالحات لأن من ان عمله كذلك لا ذنب له يغفر. قوله: (هي الجنة) فسره بها لوقوعه بعد المغفرة وتسميتها رزقاً لأنه

(١) لم أجدّه بهذا اللفظ وإنما أخرج أبو يعلى ٢٨١/١ والقضاعي ٣٣٣ عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال: يا بني هاشم يا بني مضي، أنا النذير والموت المغير والساعة الموعد.

وإسناده ضعيف وزاد العراقي في تخريج الإحياء ٤٥٩/٤ نسبته إلى ابن أبي الدنيا في قصر الأمل وأبو القاسم البغوي وقال: في إسناده لين.

بالردّ والإبطال ﴿مُعْجِزِينَ﴾ مسابقين مشاقين للساعين فيها بالقبول والتحقيق من عاجزه فأعجزه وعجزه إذا سبقه فسبقه لأنّ كلاً من المتسابقين يطلب إعجاز الآخر عن اللحوق به وقرأ ابن كثير وأبو عمرو معجزين على أنه حال مقدّرة ﴿أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾ النار الموقدة وقيل اسم دركة ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ الرسول من بعثه الله بشريعة مجدّدة يدعو الناس إليها والنبيّ يعمه ومن بعثه لتقرير شرع سابق كأنبيا بني إسرائيل الذين كانوا بين موسى وعيسى عليهم السلام ولذلك شبه النبيّ ﷺ علماء أمته بهم فالنبيّ

بمعنى عطاء والكريم بمعنى الفائت في صفات غير الآدميين كما أشار إليه وقوله بالردّ والإبطال لأنه يقال سعى في أمر فلان إذا أصلحه أو أفسده بسعيه فيه . قوله: (مسابقين مشاقين) يعني أنه حال من الضمير والمعاجزة بمعنى المسابقة مع المؤمنين على طريق الاستعارة للمشاققة لهم ومعارضتهم فكلما طلبوا إظهار الحق طلب هؤلاء إبطاله كما يقال جراه في كذا قال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ أَنْ يَسْبِقُونَا﴾ [سورة العنكبوت، الآية: ٤] وقوله: فأعجزه وعجزه فهو مطاوعه وقوله: لأنّ الخ توجيه لتسمية المسابقة معاجزة لا بيان لأنه مجاز فيها كما يعرف من اللغة وقراءة أبي عمرو معجزين بالتشديد والباقون قرؤوا معاجزين، وقوله: على أنه حال مقدّرة أي على قراءة معجزين لأنّ التعجيز المطاوع بمعنى السبق وهو لم يحصل لهم وإنما قدروه كذا قيل . وردّ بأنّ الحال المقدّرة فسرها النحاة كما في المغني بالمستقبله كادخلوها خالدين والتعجيز لم يقع في المستقبل غايته أنهم قدروه وزعموه ومثله لا يسمى حالاً مقدّرة ودفعه يعرف بالتأمّل فيه وكذا ما قيل إنه يجوز أن يكون حالاً مبيّنة بناء على زعمهم ولا يخفى أنه لا يناسب لأنّ السبق إنما يكون بعد السعي كما قيل:

والسبق يعرف آخر الميدان

نعم إذا كان بمعنى التثبيط أو النسبة إلى العجز وهو المناسب لقوله: ﴿يستعجلونك بالعذاب﴾ لم تكن مقدّرة ومن في من قبلك ابتدائية وما بعدها زائدة . قوله: (الرسول من بعثه الله بشريعة مجدّدة الخ) في الفرق بين الرسول والنبيّ أقوال منها ما ذكره المصنف رحمه الله وهي ظاهرة وإنما الكلام فيما أورد هنا من الاعتراضات والنقوض منها ما أورد على المصنف رحمه الله أنه قال في سورة مريم أنّ الرسول لا يلزم أن يكون صاحب شريعة فإنّ أولاد إبراهيم عليه الصلاة والسلام كانوا على شريعته ومنهم رسل . وردّ بأنه مشى على قول المرضيّ هنا وذكر ما ذكر ثمة تبعاً لغيره مع إشارة ما إلى توجيهه، فإنه يجوز أن يراد برسولاً ثمة معناه العام ونبياً بيان له على وجه التأكيد كما أنه مؤكد له إذا أريد به معناه الحاصل أيضاً . وقيل الرسول من بعث إلى قوم بشريعة جديدة بالنسبة إليهم وإن كانت الشريعة غير جديدة في نفسها كما سمعيل عليه الصلاة والسلام إذ بعث لجرهم أولاً لكن حمل كلام المصنف رحمه الله عليه بعيد . وقيل الرسول من له تبليغ في الجملة وإن كان بياناً وتفصيلاً لشريعة سابقة والنبيّ من لا

أعمّ من الرسول ويدلّ عليه أنه عليه الصلاة والسلام سئل عن الأنبياء فقال: «مائة ألف وأربعة وعشرون ألفاً» قيل فكم الرسل منهم قال: «ثلثمائة وثلاثة عشر جمّاً غفيراً» وقيل الرسول من جمع إلى المعجزة كتاباً منزلاً عليه والنبّي غير الرسول من لا كتاب له وقيل الرسول من يأتيه الملك بالوحي والنبّي يقال له ولمن يوحى إليه في المنام ﴿إِلَّا إِذَا تَمَنَّى﴾

تبليغ له أصلاً وهو قول مشهور وارتضاه كثير من العلماء، وفي هذا المقام كلمات كثيرة أكثرها مضطرب. وقوله: ولذلك شبه الخ أي لكون علماء هذه الأمة مقررّين للشرع كانوا كأنبيا بني إسرائيل^(١). قوله: (ويدلّ عليه) أي على أنّ النبيّ عامّ لا على عمومه بالوجه المذكور فإنّ قوله الرسل منهم صريح فيه والحديث المذكور قال ابن الجوزي رحمه الله أنه موضوع وليس كما قال فإنه رواه ابن حبان والحاكم كما قاله ابن حجر وفي سنده ضعف جبرّ بالمتابعة، وجمّاً بالمدّ والقصر بمعنى كثيراً وتفصيله في باب المصدر من النحو. قوله: (وقيل الرسول من جمع الخ) هو ما ذهب إليه الزمخشريّ وضعفه لأنّ بينهما تبايناً على هذا وصريح الحديث السابق ينافيه وكذا قوله رسولاً نبياً وأيضاً عدد الكتب وهو مائة وأربعة كما روي في الحديث عن أبي ذر^(٢) رضي الله عنه ياباه وتكرار النزول بعيد وأبعد منه الاكتفاء بكونه معه وإن لم ينزل عليه وأقرب منه ما قيل من له كتاب أو نسخ في الجملة وعدم نسخ إسماعيل عليه الصلاة والسلام ممنوع. قوله: (وقيل الرسول يأتيه الملك) يقظة بالوحي قائله الرازي ووجه ضعفه أنه يقتضي التباين كما مرّ. وكون بعض الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لم يوح إليه إلا مناماً بعيد ومثله لا يقال بالرأي وإنما إنّ المنامات واقعة لازمة لنبينا ﷺ فليس بشيء كما توهم وفي الإنصاف للعراقي إنّ حديث سئل عن الأنبياء رواه ابن حبان والحاكم في مستدرّكه من حديث أبي ذر رضي الله عنه بلفظ أربعة وعشرون ألفاً وذكره ابن الجوزي ورواه أحمد وإسحق وابن راهويه في مسنديهما من حديث أبي أمامة رضي الله عنه بلفظ أربعة وعشرون ألفاً وقال الرسل ثلثمائة وخمسة عشر^(٣). قوله: (إلا إذا تمنى) جملة شرطية وهي إمّا حال أو صفة أو الاستثناء كقوله: ﴿إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ فَيُعَذِّبُهُ﴾ [سورة الليل، الآية: ١٦] الخ وأفرد الضمير بتأويل كل واحد منهما أو بتقدير كما في قوله والله ورسوله أحقّ أن يرضوه كما مرّ وقوله زور في نفسه أي هياه وقدره

(١) قال العجلوني في كشف الخفاء رقم ١٧٤٤ «علماء أمّتي كأنبيا بني إسرائيل» قال السيوطي في الدرر لا أصل له وقال في المقاصد: قال: شيخنا يعني ابن حجر: لا أصل له، وقبله الدميري والزركشي، وزاد بعضهم ولا يعرف في كتاب معتبر اهـ.

وقال الحوت البيروتي في أسنى المطالب ص ١٤٠: موضوع لا أصل له كما قال غير واحد من الحفاظ اهـ.

(٢) تقدم مراراً وهو موضوع.

(٣) أخرجه أحمد ٢٦٥/٥ من حديث أبي أمامة وإسناده ضعيف جداً لأجل علي بن يزيد الألهماني الشامي، وشيخه القاسم ضعيف أيضاً.

إذا زور في نفسه ما يهواه ﴿أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ﴾ في تشبيهه ما يوجب اشتغاله بالدنيا كما قال عليه الصلاة والسلام أنه ليغان على قلبي فأستغفر الله في اليوم سبعين مرة ﴿فَيَسْخُ اللَّهُ مَا يَلْقَى الشَّيْطَانُ﴾ فيبطله ويذهب به بعصمته من الركون إليه والإرشاد إلى ما يزيحه ﴿ثُمَّ يُتَّكِمُ اللَّهُ أَيْتِيَّتِهِ﴾ ثم يثبت آياته الداعية إلى الاستغراق في أمر الآخرة ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ﴾ بأحوال الناس ﴿حَكِيمٌ﴾ فيما يفعله بهم قيل حدث نفسه بزوال المسكنة فنزلت وقيل تمنى لحرصه على إيمان قومه أن ينزل عليه ما يقربهم إليه واستمر به ذلك. حتى كان في ناديهم فنزلت عليه سورة والنجم فأخذ يقرؤها فلما بلغ ومئات الثالثة الأخرى وسوس إليه الشيطان حتى سبق لسانه سهواً أن قال تلك الغرائق العلى وإن شفاعتهن لترتجى ففرح به المشركون

وليس من الزور بمعناه المعروف كما لا يخفى ووقع في نسخة أزور أي خبيء وهو تحريف وروز بتقديم الراء وهو بمعناه الأول وقد ورد في حديث عمر رضي الله عنه المعروف وما يهواه ما يحبه وتشتهيه نفسه وقوله: في تشبيه ظاهره أنها مصدر وقال الراغب الأمنية الصورة الحاصلة في النفس من تمنى الشيء وما مفعول ألقى مقدر ويجوز أن يكون مفعول تشبيهه ويجوز أن يكون المعنى إذا تمنى إيمان قومه وهدايتهم ألقى الشيطان إلى أولياته شبيهاً فينسخ الله تلك الشبه ويحكم الآيات الدالة على الحقيقة ودفع الشبه.

قوله: (إنه ليغان على قلبي^(١) الخ) حديث صحيح وللمشايع والشرح فيه كلام طويل والغين قريب من الغيم لفظاً ومعنى أن يعرض لقلبي ويغشاه بعض أمور من أمور الدنيا والخواطر البشرية مما يلزمه للتبليغ لكنها لإشغالها عن ذكر الله يعدها كالذنوب فيفرع إلى الاستغفار منها وسبعين للتكثير لا للتخصيص. قوله: (ثم يحكم الله الخ) أتى بضم لأن الأحكام أعلى رتبة من النسخ وفسر النسخ بإزالة ما وقع في نفسه بسبب أن يعصمه ويرشده والأحكام بتثبيت أمور الآخرة وإزالة غيرها وقوله: حدث نفسه بزوال المسكنة ضعفه لأنه لا يلائم قوله: فتنة للذين في قلوبهم مرض. قوله: (وقيل تمنى لحرصه الخ) النادي بمعنى المجلس والمراد مجلس اجتمع فيه المسلمون والمشركون. وقوله: سبق لسانه سهواً هذا غير صحيح لأنه ﷺ محفوظ عن السهو بما يخالف الدين والشرع لأن التكلم بما هو كفر سهواً أو نسياناً لا يجوز على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام بالإجماع وإذا سها ﷺ في صلاة ونحوها كان تشريعاً حتى قال بعض المشايخ أن سجدة السهو في حقه ﷺ سجدة شكر. وأيضاً السهو بمثل هذا من كلام مسجع مناسب لسباقه ولحاقه بعيد جداً، وكونه ﷺ أفصح الناس فلا يقال حاله بغيره لا وجه له هنا، وقوله: ألقى الشيطان في أمنيته بأياه ظاهر الآية ولو كان كذلك قال على لسانه، وقوله: أن قال: تقديره إلى أن قال. قوله: (الغرائيق) جمع غرنوق كزنبور أو فردوس طائر مائي

(١) أخرجه مسلم ٢٧٠٢ ح ٤١، وأحمد ٤/٢٦٠، وأبو داود ١٥١٥ والنسائي في اليوم والليلة ٤٤٢، والبخاري ١٢٨٧، والطبراني ٨٨٨ - ٨٨٩، وابن حبان ٩٣١ كلهم من حديث الأغر المزني.

حتى شايعوه بالسجود لما سجد في آخرها بحيث لم يبق في المسجد مؤمن ولا مشرك إلا سجد ثم نبهه جبريل عليه السلام فاغتم لذلك فعزاه الله بهذه الآية وهو مردود عند المحققين وإن صح فابتلاء يتميز به الثابت على الإيمان من المتزلزل فيه وقيل: تمنى قرأ كقوله:

تمنى كتاب الله أول ليله . . . تمنى داود الزبور على رسل . . .

وأمنيته قراءته وإلقاء الشيطان فيها إن تكلم بذلك رافعاً صوته بحيث ظن السامعون أنه

معروف أبيض وقيل أسود كالكركي وقيل إنه الكركي ويتجوز به عن الشاب الناعم والمراد بها هنا الأصنام لأنها لزعمهم أنها تقرب إلى الله وتشفع شبهت بالطيور التي تعلق في السماء وترتفع، وشايعوه بمعنى تابعوه ووافقوه فيه. وقوله: في آخرها الضمير السورة النجم، وقوله: فاغتم لذلك أي بسبب ما وقع منه وعزاه بمعنى سلاه. قوله: (وهو مردود عند المحققين وإن صح^(١)) إشارة إلى عدم صحته رواية ودراية أما الأول فلما قال القاضي عياض إنه لم يوجد في شيء من كتب الحديث المعتمدة بسند صحيح معتمد عليه وبالغ بعضهم فقال: إنه من وضع الزنادقة وأكثر المحدثين على عدم صحته إلا ابن حجر في تخريج أحاديث الكشاف فإنه رد على القاضي عياض وقال إنه صحيح روى من طرق عديدة. وأما الثاني فلما مرّ فعلى تقدير صحته يكون خرج مخرج الكلام الوارد على زعمهم أو على الإنكار لا غير أو المراد بالغرانيق الملائكة، وإجماله للابتلاء به، وأما كونه ابتلاء من الله ليختبر به الناس كما ذكره المصنف رحمه الله فلا يليق لأنه إن كان سهو فقد علمت أنه محفوظ عن مثله وإن كان بتكلم الشيطان وإسماعه لهم فكذلك لما يلزمه من عدم الوثوق بالوحي. قوله: (وقيل تمنى قرأ) والظاهر أنه مجاز قال الراغب التمني يكون عن ظن وتخمين وقد يكون عن روية وبناء على أصل ولما كان النبي ﷺ كثيراً ما يبادر إلى ما ينزل به الروح الأمين على قلبه حتى قيل لا تعجل بالقرآن سميت تلاوته على ذلك تمناً. ونبه أن للشيطان تسليطاً على مثله في أمنيته وذلك من حيث بين أن العجلة من الشيطان والشعر لحسان رضي الله عنه، والرسل والترسل في القراءة والترتيل والقراءة بتؤدة وسكينة من غير سرعة. وضمير تمنى لعثمان رضي الله عنه. قوله: (وإلقاء الشيطان فيها)

(١) حديث الغرانيق: أخرجه ابن جرير ١٧/١٣٣ والواحدي في أسباب النزول ٦٢٤ من طريق عثمان عن سعيد به، وهو مرسل فهو ضعيف. وأخرجه الطبراني في الكبير ١٢٤٥ عن ابن عباس نحوه وصححه الهيثمي وليس كما قال فإنه مكذوب مفترى. في المجمع ٧/١١٥.

وأخرجه ابن جرير ١٧/١٣٢ عن أبي العالية مرسلأ بإسناد صحيح نحوه وأخرجه الطبراني في الكبير ٨٣١٦ عن عروة بن الزبير مرسلأ بمعناه وضعفه الهيثمي في المجمع ٧/٧٠-٧٢. وأخرجه ابن جرير ١٧/١٣١ عن محمد بن كعب مرسلأ مطولاً بمعناه وإسناد ضعيف.

قال الحافظ ابن كثير في تفسيره ٣/٢٢٩: ولم أرها مسندة من وجه صحيح وكذا قال الشوكاني في فتح القدير ٣/٤٦٢ وانظر نصب المجانين للألباني. والإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير ص ٣١٤.

من قراءة النبي ﷺ وقد رد أيضاً بأنه يخل بالوثوق على القرآن ولا يندفع بقوله: فينسخ الله ما يلقي الشيطان ثم يحكم الله آياته لأنه أيضاً يحتمله والآية تدل على جواز السهو على الأنبياء وتطرق الوسوسة إليهم ﴿لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ﴾ علة لتمكين الشيطان منه وذلك يدل على أن الملقى أمر ظاهر عرفه المحقق والمبطل ﴿فِتْنَةً لِلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ شك ونفاق ﴿وَالْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمُ﴾ المشركين ﴿وَإِنَّ الظَّالِمِينَ﴾ يعني الفريقيين فوضع الظاهر موضع

أي في قراءة النبي ﷺ بناء على تفسير تمني بقرأ وهو بيان لوجه ضعف هذا القول لأن إلقاء الشيطان إن كان بتكلمه كما ذكره يرتفع الوثوق بالقرآن وضمن الوثوق معنى الاعتماد فلذا عده بعلى كما أن وقوع السهو بمثله مخل به أيضاً لأن من يسمعه قد لا يستمر على صحبته. حتى يقال إن استمراره على قراءته يدفع أن يكون ما صدر منه سهواً لو جوز عليه السهو في الموحى به. وقيل معنى إلقاء الشيطان فيها إلقاء الشبه والتخييلات فيما يقرؤه على أوليائه ليجادلوه بالباطل وهو المناسب للمقام. ولا يخفى نبوّ ظاهر النظم عنه. قوله: (ولا يندفع بقوله فينسخ الله ما يلقي الشيطان الخ) جواب عما قيل من أنه لا يختل الوثوق بما يلقيه الشيطان لأنه ينبه عليه فينسخ ويزال بأنه إذا لم يوثق بالوحي لا يوثق بقوله فينسخ الله ما يلقي الشيطان فالتوهم باق كما كان. وقوله لأنه أيضاً يحتمله أي كما يحتمل غيره مما يتلوه لو جوز تكلم الشيطان على لسانه. فما قيل إن قوله أيضاً تشبيه لهذا القول في المردودية عند أهل الحديث بالقول السابق وإلا لم يصح التشبيه غفلة عن مراده، وكذا ما قيل إن إعجازه إذا انضم إلى مقدار أقصر سورة يدل على أنه من الله فإنه يحتمل أن يكون الإعجاز للمجموع أو لما انضم إليه. فلا وجه لما قيل إنه ظاهر الورود ولا لقول إن مواظبته ﷺ على قراءته وتلقى الصحابة عنه يدفع هذا الاحتمال لما مرّ. وقوله: والآية الخ يعني على القولين الأوّلين وفيه نظر لأنك قد عرفت أنّ مثل هذا السهو لا يجوز على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وأيضاً هو غير متعين حتى يكون دليلاً فتأمل. قوله: (ما يلقي الشيطان) ما مصدرية أو موصولة. وقوله: علة لتمكين الشيطان إشارة إلى أنه متعلق باللقى لا بمحذوف دلّ عليه ألقى لأنه إذا ألقاه فقد تمكن منه، وضمير منه للإلقاء وقيل للرسول ﷺ لا يقال إذا لم يقدر تمكن من إلقائه على نبينا ﷺ يكون الجعل والعلم المذكوران سببين للإلقاء في أمانة الرسول والأنبياء عليهم الصلاة والسلام والعلم بأن القرآن حق وليس كذلك لأنه بالنسبة للأنبياء يكفي لصحة التعليق عموم العلة الأولى وكون الثانية لبعض ما تضمنته. وقوله: أمر ظاهر كما يتعلق به سهواً أو ما يشتهيه باعتبار ما يظهر منه من اشتغاله بأمر الدنيا إذ هو بهذا الاعتبار ظاهر كما أشار إليه لا مجرد الخواطر وحديث النفس كما مرّ فإنه لا يفتن بما لم يطلع عليه؛ وقيل إنه إشارة إلى ضعف ما اختاره في تفسير ألقى الشيطان في أمنيته وأنّ الأولى التفسير بإلقاء الشبه كما مرّ. قوله: (شك ونفاق) قيل هذا هو المناسب لقوله تعالى في المنافقين: ﴿في قلوبهم مرض﴾ وتخصيص المرض بالقلب دليل عليه لعدم إظهار كفرهم بخلاف الكافر المجاهر. فقول بعضهم من زعم أنّ المراد بهذا المنافق فكأنه غافل عن أنه ألقى

ضميرهم قضاء عليهم بالظلم ﴿لَقِيَ شِقَاقَ بَعِيرٍ﴾ عن الحق أو عن الرسول والمؤمنين ﴿وَلْيَعْلَمَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾ إِنَّ الْقُرْآنَ هُوَ الْحَقُّ النَّازِلُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ أَوْ تَمَكِينِ الشَّيْطَانِ مِنَ الْإِلْقَاءِ هُوَ الْحَقُّ الصَّادِرُ مِنَ اللَّهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْرَتْ بِهِ عَادَتُهُ فِي جِنْسِ الْإِنْسِ مِنْ لَدُنْ آدَمَ ﴿فَيُؤْمِنُوا بِهِ﴾ بِالْقُرْآنِ أَوْ بِاللَّهِ ﴿فَتُخَبِتُ لَهُ قُلُوبُهُمْ﴾ بِالْإِنْقِيَادِ وَالْخَشْيَةِ ﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَهُدَاةٌ لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ فِيمَا أَشْكَلَ عَلَيْهِمْ ﴿إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ هُوَ نَظَرٌ صَحِيحٌ يُوصلُهُمْ إِلَى مَا هُوَ الْحَقُّ فِيهِ ﴿وَلَا يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي مِرْيَةٍ﴾ فِي شَكِّ ﴿وَمِنَهُ﴾ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ الرَّسُولِ أَوْ مِمَّا أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أَمْنِيَّتِهِ يَقُولُونَ: مَا بِهِ ذَكَرْهَا بِخَيْرٍ ثُمَّ ارْتَدَّ عَنْهُ ﴿حَتَّى تَأْتِيَهُمُ السَّاعَةُ﴾ الْقِيَامَةُ أَوْ الْمَوْتُ أَوْ أَشْرَاطُهَا ﴿بَغْتَةً﴾ فَجَاءَتْ ﴿أَوْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ يَوْمَ عَقِيرٍ﴾ يَوْمَ حَرْبِ

قلباً من الكافر المجاهر يرده أنه لو سلم فليس في كلام المصنف رحمه الله ما يمنعه إذ مرضه لا يورث رقة قلب. واعترض عليه بأن عدم انجلاء صدا قلبه بصيقل المخالطة للمؤمنين يرشد إلى أنه أفسى قلباً فاندراج من دونه في القسوة دونه يبابه الذوق السليم وهذا كله من ضيق العطن فإن في مرتبة الشك ليس مثل من هو في مرتبة الجحد وإن كان أشد منه من وجه آخر ولذا قدم هنا كما مر في سورة البقرة وقوله: موضع ضميرهم بضم الهاء على أن المراد لفظه وكسرهما على أنه ضمير الفريقين وقوله: قضاء عليهم بالظلم أي حكماً عليهم بأنهم ظالمون أو بالفتنة بسبب ظلمهم. قوله: (عن الحق أو عن الرسول الخ) متعلق ببعيد والبعيد صاحبه فإسناده إليه مجاز كما في ضلال بعيد والشقاق والمشاقة المنافرة والعداوة كأن كلاً في شق غير شق الآخر. قوله: (إن القرآن هو الحق النازل) قدمه لأنه المناسب لقوله ولا يزال الذين كفروا الخ وكونه علة لتمكين الشيطان من الرسل باعتبار اندراجهم فيهم فلا يرد عليه أن التخصيص يبابه قوله: من رسوله ولا نبي الدال على الاستغراق. وقوله: بالقرآن أو بالله لف ونشر على التفسيرين. وقوله: يوصلهم هو وجه الشبه بين الصراط المستقيم والنظر الصحيح. قوله: (من القرآن) فمن ابتدائية ومما ألقى من فيه ابتدائية أو تعليلية. وقوله: يقولون بيان لافتراءهم فيه والمراد بذكرها أي الأصنام بخير قوله تلك الغرائق العلا. قوله: (حتى تأتيتهم الساعة بغتة) هو مع ما بعده غاية لامتراء الكفار كلهم أو جنسهم على التوزيع. وقوله: القيامة هو على ظاهره لأنه يتبين فيه زوال المرية لكل أحد ويؤيده قوله الملك يومئذ الحق كقوله: ﴿لَمَنْ الْمَلِكُ الْيَوْمَ اللَّهُ﴾ [سورة غافر، الآية: ١٦] وإذا أريد بها الموت فالتعريف للعهد في الساعة واختصاص الملك بالله حينئذ لنفاذ حكمه فيه دون غيره والتقسيم حينئذ باعتبار حالهم من الإيمان أو الكفر وقيل المراد بالساعة الموت فإنه من طلائعها ضرورة أن منهم من لا يبقى إلى قيام الساعة بل تزول مريته بالموت وقيل إذا أريد بها القيامة أو أشراطها فالمراد بالذين كفروا الجنس والآية تتضمن الأخبار عن بقاء الجنس إلى القيامة لكن لا يصح مقابله قوله: ﴿أَوْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ﴾ الخ فإنه ليس غاية لزوال مرية الجنس إلا أن يعود الضمير استخداماً للكفرة المعهودين كما إذا أريد بها الموت ولا يخفى ما فيه من التكلف. وأما إذا أريد الإشراف فهو مجاز أو بتقدير مضاف وقد عرفت ما فيه. قوله:

يقتلون فيه كيوم بدر سمي به لأنّ أولاد النساء يقتلون فيه فيصرن كالعقم أو لأنّ المقاتلين أبناء الحرب فإذا قتلوا صارت عقيماً فوصف اليوم بوصفها اتساعاً أو لأنه لا خير لهم فيه ومنه الريح العقيم لما لم تنشئ مطراً ولم تلقح شجراً أو لأنه لا مثل له لقتال الملائكة فيه أو يوم القيامة على أنّ المراد بالساعة غيره أو على وضعه موضع ضميرها للتهويل ﴿الْمَلَكُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ﴾ التنوين فيه ينوب عن الجملة التي دلت عليها الغاية أي يوم نزول مريتهم ﴿يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ بالمجازة والضمير يعتم المؤمنين والكافرين لتفصيله بقوله: ﴿كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَأُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ

(سمي به الخ) يعني أنّ حقيقة العقم عدم الولادة لمن هو من شأنه واليوم ليس كذلك فجعله عقيماً مجازاً ما في الطرف أو الإسناد بأن يراد بالعقم الشكل استعارة وعليه اقتصر المصنف أو مجازاً مرسلأ بإرادة عدم الولد مطلقاً وإسناده إلى اليوم مجاز لأنه صفة من هو فيه من النساء وهذا سماه أهل المعاني المجاز الموجه من قولهم: ثوب موجه له وجهان. قوله: (أو لأنّ المقاتلين أبناء الحرب) أي عرف تسميتهم بأبناء الحرب لملازمتهم لها كما يقال ابن السبيل وأبناء الزمان والعقم مجاز عن الشكل أيضاً لكنه شبه فيه يوم الحرب بالنساء الثكالي والمقاتلون بأبنائها تشبيهاً مضمراً في النفس فيه استعارة مكنية وتخيلية والإسناد مجازي أيضاً والتجوز لا يمنع التخيل لأنه على حدّ قوله ينقضون عهد الله. قوله: (أو لأنه لا خير لهم فيه) فالاستعارة تبعية في عقيم متفرعة على مكنية شبه ما لا خير فيه من الزمان بالنساء العقم كما شبهت الريح التي لا تحمل السحاب ولا تنفع الأشجار ببردها حتى تثمر بها بتلك. قوله: (أو لأنه لا مثل له الخ) فالاستعارة تبعية أيضاً جعل اليوم لتفرده عن سائر الأيام كالعقيم كأنّ كل يوم يلد مثله فما لا مثل له عقيم وعلى هذا يصح أن يراد به يوم بدر وتفرده بقتال الملائكة عليهم الصلاة والسلام فيه أو يوم القيامة كما أشار إليه المصنف وتفرده ظاهر ولا يلزم إفحام الكاف في قوله كيوم بدر أو لأنه كما قال الجوهري قيل: ليوم القيامة عقيم لأنه لا يوم بعده كما قال:

إنّ النساء بمثله لعقيم

قوله: (أو يوم القيامة) عطف على قوله يوم حرب وهو مجاز كما في الوجه الثالث والرابع وإنما قال على أنّ المراد بالساعة غيره للعطف بأو والظاهر أنّ غيره الموت أو الإشراف فالمعنى مريتهم مغياً بأحد الأمرين والأوّل بالنسبة لمن يموت قبل يوم القيامة، والثاني بالنسبة لمن بقي له ولو على الفرض إذ المراد عدم زوال شكهم فلا حاجة إلى أن يقال أو لمنع الخلو حتى يتكلف له ما لا داعي له ولا يرد أنّ عذاب يوم القيامة ليس غاية للمرية. قوله: (أو على وضعه موضع ضميرها للتهويل) أي يجوز أن يراد بالساعة يوم القيامة ويوم عقيم وضع موضع الضمير للتهويل والتخويف منه لأنه بمعنى شديد لا مثل له في شدّته وأو في محلها التغير اليوم وعذابه وهي لمنع الخلو ولا محذور فيه. قوله: (أي يوم نزول مريتهم) تفسير للجملة التي دلت عليها الغاية وقدره الزمخشريّ يوم يؤمنون لأنه لازم لزوال المرية واختصاص الملك به إن أريد

﴿مُهِيتٌ﴾ وإدخال الفاء في خبر الثاني دون الأول تنبيه على أن إثابة المؤمنين بالجنات تفضل من الله تعالى وأن عقاب الكافرين مسبب عن أعمالهم ولذلك قال لهم عذاب ولم يقل هم في عذاب ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ قُتِلُوا﴾ في الجهاد ﴿أَوْ مَاتُوا لَيَرْزُقَنَّهُمُ اللَّهُ رِزْقًا حَسَنًا﴾ الجنة ونعيمها وإنما سوى بين من قتل في الجهاد ومن مات حتف أنفه في الوعد لاستوائهما في القصد وأصل العمل روي أن بعض الصحابة رضي الله تعالى عنهم قالوا: يا نبي الله هؤلاء الذين قتلوا قد علمنا ما أعطاهم الله تعالى من الخير ونحن نجاهد معك كما جاهدوا فما لنا إن متنا فنزلت ﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَهُمْ خَيْرٌ الرَّزُقِينَ﴾ فإنه يرزق بغير حساب ﴿يُدْخِلُهُمْ مُدْخَلَ رِزْوَانِهِ﴾ هو الجنة فيها ما يحبونه ﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَعَلِيمٌ﴾

به يوم القيامة ظاهر وكذا أشرطها لأنها في حكمه وكذا إن أريد الموت كما مر لكن قوله يحكم بينهم ظاهر في الأول لأنه يوم الجزاء وكذا ما بعده وقوله يعم المؤمنين والكافرين لذكرهما أولاً وإن كان ذكر الكافرين قبله ربما يوهم تخصيصه بالكافرين وهذه الجملة إما حال أو مستأنفة. قوله: (وإدخال الفاء في خبر الثاني الخ) فالثواب محض إحسان وفضل ولا ينافيه قوله: ﴿فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ وقوله: ﴿بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ لأنها بمقتضى وعده على الإثابة عليها قد تجعل سبباً فلا حاجة إلى جعل الباء في الثاني للمقابلة لمخالفته للظاهر وقوله مسبب عن أعمالهم المستوجبة لعقابهم ولذلك جيء بأولئك للإشارة إلى المتصفين بتلك الصفات وقيل لهم بلام الاستحقاق وكان الظاهر في عذاب مهين كما قيل في جنات النعيم. وقول المصنف هم في عذاب كان الظاهر حذف هم. وقوله: في الجهاد قيده به لأنه هو الممدوح مع أن المقام يقتضيه. قوله: (الجنة ونعيمها الخ) ليرزقنهم جواب قسم والقسم وجوابه خير أو مقول قول هو الخبر على خلاف بين النحاة والأصح الأول. وفسر الرزق الحسن بالجنة ونعيمها ولا يضره تكرره مع ما بعده إن لم نقل إنه يدل على ما لا يدل عليه من كونها مدخلاً مرضياً لأن الرضا غير معلوم فيما سبق لأنه بدل منه مقصود به تأكيده أو استئناف مقرر لمضمونه. وأما ما قيل من أن المراد بالرزق الحسن ما لهم في البرزخ قبل دخول الجنة لأن الرزق الحسن فيها لا اختصاص له بمن هاجر أي خرج من وطنه مجاهداً في سبيل الله من المؤمنين. فقد رد بأنه لو صح ما ذكره لم يصح أن يراد بالمدخل الجنة إذ لا اختصاص فيه أيضاً مع أنه ممنوع فإن تنكير رزقاً ومدخلاً يجوز أن يكون للتنوع وذلك النوع مختص بهم وهو مما لا وجه له فإن وعد من لا يخلف الميعاد المقترن بالتأكيد المسمى بالجنة ونعيمها ودخولهم على ما يحبون ويرضون فيه من التشريف لهم والتبشير ما لا يخفى. والاختصاص وعدمه مما لا حاجة إلى التعرض له. ولذا قال ﷺ: «حولها نندن»^(١) والتنوع وادعاء أن المدخل درجاتهم المخصوصة بهم مما لا حاجة إليه كما يشهد به تفضيل المبشرين من الصحابة رضي الله عنهم فافهم. قوله: (سوى بين

(١) تقدم تخريجه فيما سبق.

بأحوالهم وأحوال معادهم ﴿حَلِيمٌ﴾ لا يعاجل في العقوبة ﴿ذَلِكَ﴾ الأمر ذلك ﴿وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ﴾ ولم يزد في الاقتصاص وإنما سمي الابتداء بالعقاب الذي هو الجزء للازدواج أو لأنه سببه ﴿ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ﴾ بالمعاودة إلى العقوبة ﴿لِيَنْصُرَهُ اللَّهُ﴾ لا محالة ﴿إِنَّ اللَّهَ لَعَفُوفٌ غَفُورٌ﴾ للمنتصر حيث اتبع هواه في الانتقام وأعرض عما ندب الله إليه بقوله ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور وفيه تعريض بالحث على العفو والمغفرة فإنه تعالى مع كمال قدرته وتعالى شأنه لما كان يعفو ويغفر بغير ذلك أولى وتنبه على أنه تعالى قادر على العقوبة إذ لا يوصف بالعفو إلا القادر على ضده ﴿ذَلِكَ﴾ أي ذلك النصر

من قتل) أي في أجر الجهاد وإن كانت رتبة الشهادة رتبة عليّة. وقوله: لاستوائهما في القصد هو نية إعلاء كلمة الله بالجهاد في سبيله وأصل العمل هو الجهاد المذكور المقصود بالمهاجرة. والمدخل اسم مكان أو مصدر ميمي. وقوله: بأحوالهم وأحوال معادهم وفي نسخة معاديبهم وهي مناسبة لذكر الحليم بعده وهذا مناسب لما قبله. وأما حليم فذكره هنا ليأخذ بحجزته ما بعده وما قبله إذ لم يعاقب عاجلاً قتلة المجاهدين في سبيله فتأمل. وقوله: ذلك أتى به للاقتضاب كما مرّ وأشار المصنف إلى أنه خبر مبتدأ محذوف وأنّ الله إظهار في مقام الإضمار للإشارة إلى أنه من مقتضى الألوهية. قوله: (ولم يزد في الاقتصاص) إشارة إلى أنه ابتداء لا تعلق له بما قبله سوى تضمن كل منهما للقتل ولذلك أتى بذلك ومن موصولة أو شرطية مد جواب القسم مسدّ جوابها وباء بمثل آية لا سببية لثلاث يتكرر مع قوله به وقوله وإنما سمي الابتداء بالعقاب وهو في الأصل شيء يأتي عقب شيء ولذا اختص بالجزاء بإطلاقه على ما وقع ابتداء للمشاكلة وهي المرادة بالازدواج أو لأنّ الابتداء لما كان سبباً للجزاء أطلق عليه مجازاً مرسلًا بعلاقة السببية. وقوله: لا محالة من تأكيد القسم. قوله: (للمنتصر) إشارة إلى أنّ لينصره في معنى الجزاء والجواب لمن وقوله حيث اتبع هواه إشارة إلى بيان مناسبته لما قبله فإنّ الظاهر أن يقال فإنّ الله ينصر المظلومين. ونحوه لأنه لم يذنب حين اقتص حتى يغفر الله له لأنّ العفو ممدوح مندوب إليه فترك الأولى كأنه ذهب مغفور وقيل إنّ المماثلة من كل الوجوه متعسرة فيعفى ما وقع فيها وقيل إنها نزلت في قوم قاتلهم المشركون في المحرّم فقاتلهم وقيل: إنّ فيه تقدماً وتأخيراً أي من عاقب بمثل ما عوقب به إنّ الله لعفو غفور فلا يكون على ترك الأفضل ثم إذا بغى على المظلوم ثانياً لينصره على من ظلمه ولا حاجة إليه. قوله: (وفيه تعريض بالحث الخ) يعني أنه كناية تعريضية لأنّ الله إذا عفا مع أنه منتقم قدير كان اللائق بعباده ذلك وتعالى بصيغة المصدر وملازمة القدرة وعلو الشأن للانتقام ظاهرة فإنّ العاجز لا يقدر على الانتقام والسافل لعدم غيرته قد لا ينتقم ومثل هذه الملازمة تكفي في عرف البلاغة وعادة التخاطب فلا يرد أنه ملازمة وإنّ الظاهر أن يقال إنه تعالى يعفو عن خلقه ورزقه ورباه وإن عصاه بغيره أولى وللحث جعل ترك العفو المندوب كالذنب العظيم كما تلوح إليه صيغة المبالغة في قوله عفو غفور فمن قال إنها لا تناسب كونه مندوباً لم يصب. قوله: (أي ذلك النصر) يعني أنّ الإشارة

﴿يَأْتِ اللَّهُ يُؤَلِّجُ أَيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُؤَلِّجُ أَيْلَ فِي اللَّيْلِ﴾ بسبب أن الله تعالى قادر على تغليب الأمور بعضها على بعض جار عاداته على المداولة بين الأشياء المتعاددة ومن ذلك إيلاج أحد الملويين في الآخر بأن يزيد فيه ما ينقص منه أو بتحصيل ظلمة الليل في مكان ضوء النهار بتغيب الشمس وعكس ذلك باطلاعها ﴿وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ﴾ يسمع قول المعاقب والمعاقب ﴿بَصِيرٌ﴾ يرى أفعالهما فلا يهملهما ﴿ذَلِكَ﴾ الوصف بكمال القدرة والعلم ﴿يَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾ الثابت في نفسه الواجب لذاته وحده فإنَّ وجوب وجوده ووحدته يقتضيان بأن

إلى المصدر الدال عليه قوله لننصرنه والباء في قوله بأن الله سببية وأنَّ السبب ما دلَّ عليه قوله تعالى: ﴿يُولِجُ اللَّيْلَ﴾ الخ بطريق اللزوم من القدرة على تغليب الأحوال وتغليب بعض على بعض في العادة الإلهية وأما كون النصر بتعاقب الليل والنهار وتناوب الأزمان والأدوار إلى أن يجيء الوقت المقدر للانتصار فلا محصل له ما لم يلاحظ قدرة الفاعل لذلك وفي الكشف أو بسبب أنه خالق الليل والنهار ومصرفهما فلا يخفى عليه ما يجري فيهما على أيدي عباده من الخير والشر. ومآله إلى أنه تعالى عليم خبير وقد أفاده قوله وإنَّ الله سميع بصير ولذا تركه المصنف رحمه الله وكذا جعل الإشارة للعفو والمغفرة والسبب أنه لم يؤاخذ الناس بذنوبهم فيجعل الليل والنهار سرمداً فيتعطل المصالح فإنه مع كونه لا يناسب السياق وقوله: وإنَّ الله سميع بصير قد قيل عليه إنَّ المؤاخذة بالذنوب لا تنحصر في الجعل المذكور فلا يلزم من انتفائه انتفاؤها وأنه كان المناسب أن يقول بدله جعل الليل الخ كقوله أرايتم إن جعل الله عليكم الليل سرمداً وفيه نظر والمداولة تعاقبهما والملوان الليل والنهار مثني ملا بالقصر وقوله: بأن تفسير للإيلاج فإنه ليس المراد به ظاهره والمراد مقدار ما ينقص منه لا عينه فهو على طريق الاستعارة لأنه بإيلاج شيء في شيء يزيد المولج فيه وينقص الآخر أو يذهب في رأي العين أو بحصول أحدهما في مكان الآخر وقد مرَّ تفصيله وتخصيص السمع والبصر بما ذكر بمقتضى المقام ولو أبقى على عمومه صحح والمبالغة في الكم والكيف لكثرة متعلقهما وعدم تفاوتهما بالسَّر والجهر والنور والظلمة وعدل عن إيلاج أحد الملويين في الآخر وهو أخصر للدلالة على استقلال كل منهما في الدلالة على كمال القدرة. قوله: (الوصف بكمال القدرة والعلم) يعني الإشارة إلى ما دلَّ عليه الكلام السابق من كمال القدرة الدال عليه قوله: يولج الليل في النهار وكمال العلم الدال عليه قوله: سميع بصير وقوله: الثابت في نفسه أي لا كالممكن الثابت بغيره. وقوله: الواجب لذاته إما تفسير له أو تعليل له فإنَّ الواجب يلزم أن يكون وجوده من ذاته. قوله: (وحده) مأخوذ من ضمير الفصل مع تعريف الطرفين وقوله: فإنَّ وجوب وجوده الخ بيان لكون كمال قدرته وعلمه ثبت بوجوده الذاتي ووحدانيته لأنهما يستلزمان أن يكون هو الموجد لسائر المصنوعات فيدلُّ على القدرة التامة وأما كونه بالإيجاب فقد أبطل في الأصول ومن صدرت عنه جميع المصنوعات البديعة لا بدَّ من علمه بسائر الموجودات على ما بين في الكلام. ووجوب الوجود لا يدلُّ على الوحدة ولا يستلزمها وإن كان لا يكون إلا كذلك بالدلائل العقلية والسمعية كما مرَّ

يكون مبدأ لكل ما يوجد سواه عالماً بذاته وبما عده أو الثابت الإلهية ولا يصلح لها إلا من كان قادراً عالماً ﴿وَأَنْتَ مَا يَكْفُرُونَ مِنْ دُونِهِ﴾ إلهاً وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وأبو بكر بالتاء على مخاطبة المشركين وقرئ بالبناء للمفعول فتكون الواو لما فإنه في معنى الآلهة ﴿هُوَ الْبَاطِلُ﴾ المعدوم في حد ذاته أو باطل الألوهية ﴿وَأَنْتَ اللَّهُ هُوَ الْعَلِيُّ﴾ على الأشياء ﴿الْكَبِيرُ﴾ عن أن يكون له شريك لا شيء أعلى منه شأنًا وأكبر منه سلطاناً ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ استفهام تقرير ولذلك رفع ﴿فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ عطف على أنزل إذ لو نصب جواباً لدلّ على نفي الاخضرار كما في قولك ألم تر أني جئتكم فكرمني والمقصود إثباته وإنما عدل به عن صيغة الماضي للدلالة على بقاء أثر المطر زماناً

وقوله: سواه ليس فيه إشارة إلى أن وجوده عينه لثلا يكون مبدأ لنفسه إذ يجوز أن يكون لا عيناً ولا غيراً أو أن يكون غير موجود. قوله: (أو الثابت الإلهية) معطوف على قوله الثابت في نفسه فهو تفسير آخر لقوله هو الحق وقوله: ولا يصلح الخ بيان لإثباته لكمال القدرة والعلم واستلزامه للعلم لما مرّ وقوله: عالماً في نسخة بذاته وقوله: يدعون إما من الدعاء أو بمعنى يسمون والها مفعوله المقدر. قوله: (على مخاطبة المشركين) وخطاب ذلك لمن يلقي له الكلام أو لكل واحد وقوله: فتكون الواو أي ضمير العقلاء باعتبار معنى ما وأنها آلهة منزلة منزلة العقلاء على زعمهم. وقوله: المعدوم في حد ذاته لأن ذاته لحدوثها تقتضي العدم لقوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾. أو المراد بطلان ألوهيته فهو مقابل للحق بتفسيره والحصر ليس بمراد هنا أو هو باعتبار كمال بطلانه فتأمل. قوله: (لا شيء أعلى منه شأنًا) إشارة إلى أن الكبير ليس جسمانياً والعلو ليس مكانياً ثم إنه على تفسيره يكون المعنى على نفي الأعلى والأكبر والمساوي فإنه يدل على ذلك في العرف كما في قولهم: ليس في البلد أفقه من زيد مثلاً. وقد مرّ تحقيقه فلا وجه لتغيير عبارة المصنف بعن أن يساويه شيء فضلاً عن أن يكون أعلى شأنًا وأكبر سلطاناً. ولما كان العليّ والكبير صيغة مبالغة فسرهما بما يناسبها ولم ينف العلو والكبر عن غيره مطلقاً لوجود من له ذلك من مخلوقاته كالأنبياء عليهم الصلاة والسلام وإن كان كل علو وكبر عنده كالعدم لأنه الموافق لمنطوقه ولنفس الأمر فلا يرد أن كلام المصنف يوهم أصل العلو والكبر فيما سواه ومدلول الآية حصرهما في الذات الجليلة فالمناسب أن يقول فكل شيء سواه تحت أمره وقهره سافل حقير كما توهم. قوله: (استفهام تقرير ولذلك رفع) إذ لو نصب أعطي ما هو عكس الغرض لأنّ معناه إثبات الاخضرار فينقلب بالنصب إلى نفي الاخضرار كما تقول لصاحبك: ألم تر أني أنعمت عليك فتشكر إن نصبت فأنت ناف لشكره شك تفريطه وإن رفعته فأنت مثبت للشكر. قال أبو حيان: لم يبينوا كيف يكون النصف نافعاً للإخضرار ولا كون المعنى فاسداً وقال سيبويه: سألت الخليل عنه فقال: هذا واجب كأنك قلت: أسمع إنزال الله من السماء ماء فكان كذا وكذا قال ابن خروف قوله: هذا واجب وقوله: فكان كذا وكذا يريد أنهما ماضيان وفسر الكلام بأسمع يريد أنه لا يحصل بالاستفهام لضعف حكم الاستفهام فيه. وفي نسخة الكتاب

بعد زمان ﴿إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ﴾ يصل علمه أو لطفه إلى كل ما جل ودق ﴿خَيْرٌ﴾ بالتدابير الظاهرة والباطنة ﴿لَمْ يَأْتِ فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ خلقاً وملكاً ﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْعَزِيزُ﴾ في ذاته عن كل شيء ﴿الْحَمِيدُ﴾ المستوجب للحمد بصفاته وأفعاله ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ﴾ جعلها مذلة لكم معدة لمنافعكم ﴿وَأَلْفَاكٌ﴾ عطف على ما أو على اسم أن وقرئ بالرفع على الابتداء ﴿تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ﴾ حال منها أو خبر ﴿وَيُسَبِّحُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَّ

المشرقية عوض أسمع أنشيت وفي بعض شروح الكتاب فتصبح لا يمكن نصبه لأن الكلام واجب، ألا ترى أن المعنى إن الله أنزل بأرض هذه حالها. وقال الفراء ألم تر خبر كما تقول في الكلام إن الله يفعل كذا فيكون كذا وقال أبو حيان إنما امتنع النصب جواباً للاستفهام هنا لأن النفي إذا دخل عليه الاستفهام وإن كان يقتضي تقريراً في بعض الكلام هو معاملة النفي المحض في الجواب ألا ترى قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾ [سورة الأعراف، الآية: 1٧٢] وكذلك الجواب بالفاء إذا أجبت النفي كان على معنيين في كل منهما ينتفي الجواب فإذا قلت ما تأتينا فتحدثنا بالنصب فالمعنى ما تأتينا محدثاً إنما تأتينا ولا تحدث ويجوز أن يكون المعنى إنك لا تأتي فكيف تحدثنا فالحديث منتف في الحالتين والتقريب بأداة الاستفهام كالنفي المحض في الجواب يثبت ما دخلته همزة الاستفهام وينتفي الجواب فيلزم من هذا الذي قرناه إثبات الرؤية وانتفاء الاخضرار وهو خلاف المقصود وأيضاً فإن جواب الاستفهام ينعقد منه مع الاستفهام السابق شرط وجزاء وهنا لا يقدر أن تر انزال المطر تصبح الأرض مخضرة لأن اخضرارها ليس مترتباً على علمك أو رؤيتك إنما هو مترتب على الإنزال. وقال الحلبي: قوله فإن جواب الخ متفرع من قول أي البقاء إنما رفع الفعل هنا وإن كان قبله استفهام لأمرين أحدهما أنه بمعنى الخبر فلا يكون له جواب الثاني أن ما بعد الفاء ينصب إذا كان المستفهم عنه سبباً له ورؤيته لا توجب الاخضرار إنما يجب من الماء هذا زبدة ما في الكتاب والبحر ومنه علم أن الرؤية يجوز كونها بصرية وعلمية نظراً للماء المنزل خلافاً لمن منع الأول لأن إنزال الله لا يرى فمن جوز النصب بتقدير إن لم يصب وما قيل من أن الاستفهام الداخل على النفي نفي فهو إثبات رد باقتضائه الاستقبال وهو غير صحيح كما مرّ وكونه مسبباً عن النفي أو مكتفى فيه بما يشبه السبب فما مرّ في الكتاب ياباه. وإذا عطف على أنزل فالعائد مقدر أي بإنزاله أو يقال الفاء سببية لا عاطفة فلا يحتاج إلى العائد كما في أمالي ابن الحاجب لكن هذا لا يصلح توجيهاً للكلام المصنف فالصواب أنها عاطفة مغنية عن الرابط كما صرح به ابن هشام في المغني والتعقيب فيها حقيقي أو عرفي أو هي لمحض السبب فلا تعقيب فيها.

قوله: (يصل علمه) إشارة إلى ما قاله الراغب من أن اللطيف ضدّ الكثيف وقد يراد به ما لا تدركه الحاسة فيصح أن يكون وصفه تعالى به على هذا الوجه. وأن يكون لمعرفته بدقائق الأمور وأن يكون لرفقه بالعباد في هدايتهم وفي غير ذلك. قوله: (بالتدابير الخ) هذا بناء على أنه من الخبرة وهي معرفة بواطن الأمور ويلزمه معرفة ظواهرها وقوله خلقاً وملكاً إشارة إلى أن

عَلَى الْأَرْضِ ﴿٦٦﴾ من أن تقع أو كراهة أن تقع بأن خلقها على صورة متداعية إلى الاستمساك ﴿إِلَّا بِإِذْنِي﴾ إلا بمشيئته وذلك يوم القيامة وفيه رد لاستمساكها بذاتها فإنها مساوية لسائر الأجسام في الجسمية فتكون قابلة للميل الهابط قبول غيرها ﴿إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرُؤُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ حيث هيا لهم أسباب الاستدلال وفتح عليهم أبواب المنافع ودفع عنهم أنواع المضار ﴿وَهُوَ الَّذِي أَحْيَاكُمْ﴾ بعد أن كنتم جماداً عناصر ونظفا ﴿ثُمَّ يُمِيتُكُمْ﴾ إذا جاء أجلكم ﴿ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ في الآخرة ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَكَفُورٌ﴾ لوجود نعم الله مع ظهورها ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ﴾

اللام للاختصاص التام فيشملهما فليس فيه جميع بين الحقيقة والمجاز كما يتوهم. وقوله في ذاته إشارة إلى أن الحصر باعتبار الغنى الذاتي. وقوله: عطف على ما فجملة تجري حال وإذا عطف على اسم إن فهو خبر والواو عطف الاسم على الاسم والخبر على الخبر وإذا رفع فهو مبتدأ خبره ما بعده والجملة مستأنفة أو حالية وإليه أشار بقوله حال منها أو خبر أي على الاحتمالين الأخيرين. قوله: (من أن تقع أو كراهة أن تقع) إشارة إلى أن تقع على حذف حرف الجز وهو من فهو في محل نصب أو جز على القولين أو في محل نصب على أنه مفعول له والبصريون يقدرون في مثله كراهة أن تقع والكوفيون لثلاث تقع وجوز فيه أن يكون في محل نصب على أنه بدل اشتمال من السماء أي ويمنع وقوع السماء ورد بأن الإمساك بمعنى اللزوم يتعدى بالباء وبمعنى الكف بعن وكذا بمعنى الحفظ والبخل كما في التاج، وأما بمعنى المنع فهو غير مشهور وليس بشيء لأنه مشهور مصرح به في كتب اللغة. قال الراغب: يقال أمسكت عنه كذا أي منعته قال تعالى: ﴿هَلْ هُنَّ مَسْكَاةٌ رَحْمَتُهُ﴾ وكني عن البخل بالإمساك انتهى. وبه صرح المصنف رحمه الله والزمخشري في تفسير قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا﴾ [سورة فاطر، الآية: ٤١] فلا وجه لما ذكره. وقوله متداعية أي مقتضية له مجاز من التداعي بمعناه المشهور وهو إشارة إلى أنه ليس بألة تحس. قوله: (إلا بإذنه) الإذن الاعلام بالإجازة وهو في حقه تعالى يكون بمعنى التيسير أو الإرادة كما هنا والاستثناء مفرغ من أعم الأحوال والأوقات في الموجب لصحة إرادة العموم أو لكون يمسك فيه معنى النفي وذلك إشارة إلى وقوعها أو إذنه في وقوعها وقوله: وفيه الخ أي رد على من قال إن استمساكها لأمر ذاتي فيها لا بالاستناد إلى فاعل وممسك وهو قول من ذهب إلى قدم العالم لأن ما كان بالذات لا يزول. قوله: (فإنها الخ) بيان للرد بما برهن عليه في الكلام من أنها مشاركة لسائر الأجسام في الجسمية فتقبل ما تقبلها من الهبوط والوقوع ما لم يمنع منه مانع ولا مانع لما أراد. وقوله: لرؤوف رحيم قيل الرؤوف أبلغ من الرحيم. وقدم للفاصلة كتقديم بالناس واعتراض عليه بأنه ينافي ما في التوبة من أن الرحمة أعم وما ذكر في تقديم بالناس أيضاً مدخول لأنه يحصل بتوسطه وإن كان خلاف الظاهر فالظاهر أنه للاهتمام به لأنه المقصود لا بيان رحمته وقد أشبعنا الكلام عليه في محل آخر فراجع. وقوله: حيث هيا الخ إشارة إلى أن العقل والنظر به من النعم والرحمة العامة وأسباب الاستدلال إنزال المطر، وفرش بساط الخضر، وتسخير

أهل دين ﴿جَعَلْنَا مَسْكَاً﴾ متعبداً أو شريعة تعبدوا بها وقيل عيداً ﴿هُم نَاسِكُوهُ﴾ ينسكونه ﴿فَلَا يَنْزِعُ عَنْكَ﴾ سائر أرباب الملل ﴿فِي الْأَمْرِ﴾ في أمر الدين أو النسائك لأنهم بين جهال وأهل عناد أو لأن أمر دينك أظهر من أن يقبل النزاع وقيل المراد نهى الرسول ﷺ عن الالتفات إلى قولهم وتمكينهم من المناظرة المؤدية إلى نزاعهم فإنها إنما تنفع طالب الحق وهؤلاء أهل مرء أو عن منازعتهم كقولك لا يضاربنك زيد وهذا إنما يجوز في أفعال المغالبة للتلازم وقيل نزلت في كفار خزاعة قالوا: للمسلمين ما لكم تأكلون ما قتلتم ولا

المخلوقات، والفلك الجاريات، وإمساك السموات. وعناصر ونظفا عطف بيان لجمادا وقوله: لحدود إشارة إلى أنه من الكفر أن لأنه المناسب للسياق. قوله: (متعبداً) يحتمل المصدر والزمان والمكان وعلى الأخيرين فالتقدير ما يكون فيه، وإذا كان بمعنى الشريعة فتقديره به وأتى بأحيا ماضياً لسبق الحياة الأولى للمخاطبين بخلاف ما بعده. وقوله: أهل دين تخصيص للأمة بمن لهم ملة وشرع وإن نسخ دون المشركين لقوله: جعلنا وإنما ذكر هذا وإن مرّ توطئة لما بعده. وقوله: ينسكونه إشارة إلى أنّ المراد به الحال أو الاستمرار. وقوله: سائر أرباب الملل إشارة إلى خروج أهل ملته عنهم بقرينة الحال وقوله: في أمر الدين إشارة إلى أنّ تعريفه للعهد والنسائك جمع نسيكة وهي ما يتعبد به. قوله: (لأنهم بين جهال وأهل عناد) بين هنا للتقسيم كما يقال هم ما بين كذا وكذا وهذا تعليل للنهي بأنهم إما جهلة لا يليق بهم النزاع أو معاندون فيحرم عليهم المنازعة إن قلنا إنهم مخاطبون بالأحكام ولو في حق المؤاخذة أو لأنه أظهر من أن يقبل النزاع إن لم نقل به. قوله: (وقيل الماد نهى الرسول الخ) قيل إنه بطريق الكناية فهو كالوجه الذي بعده فإنّ عدم الالتفات والتمكين وعدم منازعته يستلزم عدم منازعتهم فالفرق بينهما يسير وهو أنسب بقوله: وادع فلا يظهر وجه تمييزه ووجه ظاهر لأنه خلاف ولا يظهر تعليق قوله في الأمر به والمغايرة بين الكنايتين تكفي لذكرهما إذ الأوّل نهى عن الكينونة على وصف يكون وصلة لمنازعتهم وهذا نهى عن المنازعة بعينها. قوله: (أو عن منازعتهم كقولك لا يضاربنك الخ) هذا أيضاً كناية عن أحد الطرفين في باب المفاعلة بذكرهما الاستلزام الكل لجزئه. وقوله: وهذا إنما يجوز في أفعال المغالبة الخ هذا ما ذكره الزجاج في تفسيره بمعنى أنه لا يجوز في مثل لا يضربنك أن تريد لا تضربنه أما لو قلت لا تضاربنه جاز بأن يكون نهى أحد الفاعلين عن فعل كناية عن نهى فاعل آخر عن مثله فلا يرد على الحصر ما مرّ في سورة طه في قوله تعالى: ﴿فَلَا يَصُدُّكَ عَنْهَا﴾ [سورة طه، الآية: ١٦] أنه نهى الكافر عن الصد والمراد نهيه عن أن يصدّ إذ الانصداد مسبب عن الصد فتأمل. قوله: (وقيل نزلت في كفار خزاعة الخ) ما قتله الله هو المينة فالنزاع قولهم المذكور في النسائك؛ وما قيل عليه من أنه لا سبيل إليه لاستدعائه أن يكون أكل الميتة وما يدينونه من الأباطيل من المناسك التي جعلها الله تعالى لبعض الأمم لا يرتاب عاقل في بطلانه إذ معناه على هذا لا ينازعنك بعض أهل الكتاب أو من بين أظهرهم من المشركين في أمر النسائك فإنّ لكل ملة شريعة شرعناها وأعلمناك بها فكيف

تأكلون ما قتله الله وقرئ فلا ينزعك على تهيج الرسول والمبالغة في تشبيته على دينه على أنه من نازعته فنزعته إذا غلبته ﴿وَادْعُ إِلَىٰ رَبِّكَ﴾ إلى توحيدته وعبادته ﴿إِنَّكَ لَمَلَكٌ هُدًى مُّسْتَقِيمٌ﴾ طريق إلى الحق سوي ﴿وَإِنْ جَدَلُواكَ﴾ وقد ظهر الحق ولزمت الحجة ﴿فَقُلِ اللَّهُ أَظْلَمُ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ من المجادلة الباطلة وغيرها فيجازيكم عليها وهو وعيد فيه رفق ﴿اللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ﴾ يفصل بين المؤمنين منكم والكافرين بالثواب والعقاب ﴿يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ كما يفصل في الدنيا بالحجج والآيات ﴿فِيمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ من أمر الدين ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ فلا يخفى عليه شيء ﴿إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ﴾ هو اللوح كتبه فيه قبل حدوثه فلا يهمنك أمرهم مع علمنا به وحفظنا له ﴿إِنَّ ذَلِكَ﴾ إن الإحاطة به وإثباته

ينازعون بما ليس له عين ولا أثر منها وهو ظاهر. قوله: (وقرئ فلا ينزعك الخ) أي بكسر عينه وهي الزاي على أنه من باب المغالبة وهي تقال في كل فعل فاعلته ففعلته أفعله بضم العين ولا تكسر إلا شذوذاً كما في هذا وعن الكسائي أن ما كان عينه أو لامة حرف حلق لا يضم بل يترك على ما كان عليه والجمهور على خلافه. وقيل إنهم استغنوا بغلبته عن نزعته في هذه المادة وعلى هذا يكون كناية عن لازمه وهو لا تقصر في منازعتهم حتى يغلبوك فيها فلذا كان فيه تهيج ومبالغة في تشبيته كما عرفت في مثل لا يغلبك فلان في كذا وهو ظاهر فليس نهياً له عن فعل غيره وكونه مطاوعاً لا يدفعه كما توهم وعبر بالتشبيث لمناسبته لأصل معنى النزع وهو القلع وهو مغالبة من منازعة الجدال كما صرح به الزمخشري ومن لم يقف على مراده قال إن المبالغة في التشبيث على الدين تناسب معنى القلع وهو المعنى المشهور للنزع لا معنى الغلبة، وقولهم استغنوا بغلبته يعنون في الأشهر كما لا يخفى وقوله: إلى توحيدته بيان للمراد منه أو لتقدير مضاف فيه وقوله: طريق الخ إشارة إلى أن فيه مكنية وهي تشبيه الهدى بالطريق المستقيم وتخيليتها على ومستقيم أو أحدهما تخييل والآخر ترشيح. قوله: (وقد ظهر الحق ولزمت الحجة) وفي نسخة لزمته بالضمير للمجادل وهو مفهوم من كونه على هدي مستقيم لقوة دلائله وظهور معجزاته وقوله أعلم بما تعملون كالصريح فيه وهو أن أريد به الكف عنهم فهو منسوخ بآية القتال وذكر المجازاة مرّ وجهه مراراً وقوله: بين المؤمنين الخ يعني أن الخطاب عام للفريقين وليس مخصوصاً بالكفار كالذي قبله وليس من مقول القول ويصح أن يكون منه على التغليب. وقوله: بالثواب والعقاب لأنهم لانكشاف الحق ملزمون. وقوله: بالحجج أي ثبوت حجج المحق دون المبطل والاختلاف ذهاب كل إلى خلاف ما ذهب إليه الآخر وقوله ألم تعلم مرّ تحقيقه وذلك إشارة إلى ما في السماء والأرض وكذا ضمير كتبه وقوله: فلا يهمنك يشير إلى أن المقصود من ذكره هنا مع تقدمه تسليته ﷺ. قوله: (أن الإحاطة الخ) يعني أن الإشارة إلى ما قبله وإن تعدد لتأويله بما ذكر ولم يفسره بالإحاطة فقط حتى يقال إن الأولى أن يقول حصره تحت علمه لثلا يحتاج إلى تأويل الإحاطة بمذكر لتذكير اسم الإشارة مع أن تأنيثها غير حقيقي والإشارة إلى معناها وهو ما ذكره بعينه ولو قال والحكم بالواو كان أولى. قوله: (لأن

في اللوح المحفوظ أو الحكم بينكم ﴿عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ لأن علمه مقتضى ذاته المتعلق بكل المعلومات على سواء ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَمْ يَنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا﴾ حجة تدل على جواز عبادته ﴿وَمَا لَيْسَ لَهُمْ بِهِ عِلْمٌ﴾ حصل لهم من ضرورة العقل أو استدلاله ﴿وَمَا لِلظَّالِمِينَ﴾ وما للذين ارتكبوا مثل هذا الظلم ﴿مِنْ نَصِيرٍ﴾ يقرّر مذهبهم أو يدفع العذاب عنهم ﴿وَإِذَا نُنزِلُ عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا﴾ من القرآن ﴿يَنْتَبِهُوا﴾ واطّحات الدلالة على العقائد الحقّة والأحكام الإلهية ﴿تَعْرِفُ فِي وُجُوهِ الَّذِينَ كَفَرُوا الْمُنْكَرَ﴾ الإنكار لفرط نكيرهم للحق وغيظهم لأباطيل أخذوها تقليداً وهذا منتهى الجهالة وللإشعار بذلك وضع الذين كفروا موضع الضمير أو ما يقصدونه من الشر ﴿يَكَادُونَ بِكَادُونَ يَسْطُونَ بِالَّذِينَ يَتَلَوْنَ عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا﴾ يشون ويطشون بهم ﴿قُلْ أَفَأَنْتُمْ بِشِرِّ مِنَ ذَٰلِكُمْ﴾ من غيظكم على التالين وسطوتكم عليهم أو مما أصابكم من الضجر بسبب ما تلوا عليكم ﴿النَّارُ﴾ أي هو النار كأنه جواب سائل قال ما هو ويجوز أن يكون مبتدأ خبره ﴿وَعَدَّهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ وقرئ بالنصب على الاختصاص وبالجر بدلاً

علمه مقتضى ذاته) فإذا كان كذلك لزمه تيسير إثباته وحكمه المترتب عليه لأنه الأصل فيهما فلا يرد أنه يفيد تيسير الإحاطة دون الإثبات في اللوح أو الحكم بينهم إذ لا تعرّض في التعليل لهما كما قيل ولا وجه لما قيل: إنه تعليل للتفسير الأول لرجحانه. وعدل عن قول الزمخشري لأنّ العالم الذات لا يتعذر عليه ولا يمتنع تعلق بمعلوم لأنه مع قصوره مبني على الاعتزال. وقوله: المتعلق بكل المعلومات إن كان صفة الذات فالمعنى أنّ نسبة الكل إلى ذاته مستوية وعلمه ذاتي فيستوي فيه المعلومات أيضاً وإن كان صفة علمه فكذلك. وفيه إشارة إلى أن علمه حضوري وأنّ الإثبات في اللوح ليس لحاجته إليه وتنكير سلطاناً للتقليل وتقديم الدليل النقلي إشارة إلى أنه الأصل في الدين وأعاد النفي للدلالة على استقلال كل منهما في الذم وضمير استدلاله للعقل وقال للظالمين دون لهم تسجيلاً عليهم بالظلم. قوله: (يقرّر مذهبهم الخ) يعني المراد نصير في الدنيا والآخرة ففي الدنيا بتقرير مذهبهم ويلزمه دفع ما يخالفها وفي الآخرة بدفع العذاب عنهم فمن فسره بمعنى بدفع العذاب عنهم لأنّ معنى الدفع معتبر فيه رداً لما ذكره المصنف رحمه الله لم يأت بطائل إذ ليس في كلامه ما يخالفه. وقوله: الإنكار إشارة إلى أنه مصدر ميمي، ولا يخفى ما في المنكر بعد تعرف من حسن التورية وقوله لفرط تعليل. لظهور أثره في وجوههم أو دليل لحدوث المنكر وآثاره. والأباطيل تعليل للنكير والغيظ وقوله وللإشعار بذلك أي بأنّ الإنكار لفرط نكيرهم أو بأنه منتهى الجهالة لأنّ الكفر أشدّ المفسد فيشعر بما ذكر على قاعدة التعليق بالمشتق. قوله: (أو ما يقصدونه) عطف على الإنكار فالمنكر بمعنى ما يستقبح بمعناه المعروف. والمراد علاماته لأنها التي تعرف في الوجوه كما أشار إليه في الكشف وقوله يشون إشارة إلى أنه معتبر فيه بحسب الأصل ثم استعمل للبطش مطلقاً وأنبئكم بمعنى أخبركم وقوله: من غيظكم إشارة إلى أنّ الشرّ إما للتالين وما يحصل للكفرة أشدّ منه أو للشياطين وما يحصل بعده أعظم منه. قوله: (كأنه الخ) أي هو استئناف بياني

من شر فتكون الجملة استثنافاً كما إذا وقعت خبراً أو حالاً منها ﴿وَيْسَ الْمَصِيرُ﴾ النار ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٍ﴾ بين لكم حال مستغربة أو قصة رائعة ولذلك سماها مثلاً أو جعل الله مثل أي مثل في استحقاق العبادة ﴿فَأَسْتَمِعُوا لَهُمْ﴾ للمثل أو لبيانه استماع تدبر وتفكر ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ يعني الأصنام وقرأ يعقوب بالياء وقرئ به مبنياً للمفعول والراجع إلى الموصول محذوف على الأولين ﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾ لا يقدرون على خلقه مع صغره لأن لن بما فيها من تأكيد النفي دالة على منافاة ما بين المنفي والمنفي عنه والذباب من الذب لأنه يذب وجمعه أذبة وذبان ﴿وَلَوْ أَجْتَمَعُوا لَهُمْ﴾ أي للخلق هو بجوابه

والنصب على الاختصاص بتقدير أخص أو أعني أو هو من باب الاشتغال. وقوله: فتكون الخ أي في وجهي النصب والجر والجملة جملة وعدها الله وقوله: كما إذا وقعت. وفي نسخة رفعت أي حال كونها خبر المبتدأ مقدر إذا قد رأى هي النار وهو الوجه الأول وإذا كانت حالاً قدر معها قد. وقوله: النار هو المخصوص بالذم المحذوف وضمير وعدها الظاهر أنه المفعول الثاني أي وعد الذين كفروا بها ويجوز أن يكون الأول كأنها وعدت بهم لتأكلهم. قوله: (بين) بصيغة المجهول يشير إلى ما مر من أن المثل في الأصل بمعنى المثل ثم خص بما شبه بمورده من الكلام السائر فصار حقيقة فيه ثم استعير لكل حال غريبة أو قصة وجملة من الكلام فصيحة غريبة بديعة متلقة بالقبول لمشابتهتها له في ذلك وهو المراد هنا فضرب بمعنى بين وإليه أشار المصنف رحمه الله، ورائعة من راعه أعجبه فهو رائع معجب. وقوله: أو جعل الله مثل هذا وجه آخر بحمل المثل على الممثل به فيكون بمعناه الحقيقي وضرب بمعنى جعل أي أن ما ذكر جعل مثلاً لاستحقاق الله دون غيره للعبادة، ولا بعد في كون ضرب بمعنى جعل كما قيل لأنه ثابت في العربية فتأمل. قوله: (للمثل) إن كان بمعنى الحال أو القصة أو لبيانه إن كان المراد بيان استحقاقه للعبادة وقوله استماع تدبر لأنه ليس مجرد استماعه مقصوداً، وقوله على الأولين بخلاف الأخير فإنه ضمير العقلاء على زعمهم. قوله: (لا يقدرون الخ) يعني أن منطوقه وإن كان نفي الخلق عنهم في المستقبل لكنها لكونها مفيدة لنفي مؤكد دلت على نفي القدرة عنهم واستحالة صدوره عنهم بقرينة السياق فلا يقال إن النفي المؤكد لا يدل على الامتناع ودالاتها على التأكيد والتأييد مذهب الزمخشري، وبعض النحاة وإن خالفه غيره والكلام عليه مفصل في شروح المغني وليس هذا محله ولذا قال لا يستنقذوه دون لن يستنقذوه لأن الاستنقاذ ممكن ليس كالخلق فلا يتوهم أنه لو صح ما ذكر من المنافاة قيل لن يستنقذوه. قوله: (دالة) أي لن لإفادتها النفي المؤكد على منافاة المنفي وهو الخلق والمنفي عنه الأصنام فيفيد عدم قدرتها عليه ولا ينقص بقوله فلن أكلم اليوم أنسياً لأن الصوم لمنافاته التكلم في شرعهم جعل كأنه محال أو هي دالة ثمة على امتناع مؤكد وهنا على امتناع محال بمقتضى المقام إذ لو أمكن لم يتم الاستبعاد والمبالغة في التجهيل ولكل مقام مقال. قوله: (والذباب من الذب) أي مأخوذ منه والذب الطرد والدفع ولا حاجة إلى جعل المصدر المأخوذ منه مصدر المبنى للمفعول وأما

المقدّر في موضع حال جيء به للمبالغة أي لا يقدرّون على خلقه مجتمعين له متعاونين عليه فكيف إذا كانوا منفردين ﴿وَأَنْ يَسْأَلَهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَّا يَسْتَفِيدُونَ مِنْهُ﴾ جهلهم غاية التجهيل بأن أشركوا إلهاً قدر على المقدرات كلها وتفرد بإيجاد الموجودات بأسرها تماثيل هي أعجز الأشياء وبين ذلك بأنها لا تقدر على خلق أقل الأحياء وأذلها ولو اجتمعوا له بل لا تقوى على مقاومة هذا الأقل الأذل وتعجز عن ذبه عن نفسها واستنقاذ ما يختطفه من عندها قيل كانوا يطلونها بالطيب والعسل ويغلقون عليها الأبواب فيدخل الذباب من الكوي فيأكله ﴿ضَعُفَكَ الطَّلَبُ وَالْمَطْلُوبُ﴾ عابد الصنم ومعبوده أو الذباب يطلب ما يسلب عن

كونه بمعنى الاختلاف أي الذهب والعود فقول آخر حتى قيل إنه منحوت من ذب آب أي طرد فرجع وإذبة وذبان بكسر الذال فيهما كما في القاموس . قوله: (هو بجوابه المقدّر في موضع الحال) هذا بناء على أن الواو الداخلة على لو وإن الوصلية حالية وهو قول لبعض النحاة وقيل إنها عاطفة على مقدّر وكون جوابها مقدراً قول أيضاً، وقيل إنها لا تحتاج إلى تقدير أصلاً لأنها انسلخت عن معنى الشرطية وتمحضت للدلالة على الفرض والتقدير والمعنى مفروضاً اجتماعهم كما أشار إليه المصنف رحمه الله ولا منافاة بينهما لأنّ التقدير باعتبار أصل الوضع إذ لا بد لكل شرط من جواب وعدمه بعد استعماله لما ذكر فتدبر، وقوله: فكيف الخ بيان لأنّ الوصلة تدل على خلافه بالطريق الأولى . قوله: (جهلهم) أي نسبهم إلى الجهل وشهرهم به وهذا بيان لمعنى الآية كلها وباء بأن سببية وعدى الإشراك لمفعولين لأنه بمعنى جعله شريكاً وكان الظاهر أشركوا التماثيل والأصنام للإله لكنه عكسه لأنه وإن استلزم أحدهما الآخر لا وجه للعدول عن الظاهر فلذا قيل إنّ إلها مفعول ثان لا أول حتى برد عليه ما ذكر وإنما قدّم مسارعة إلى وصفه بما ذكر وتقديماً للمعبود بحق على ضده ولأنه يثبت بما وصفه به ما بعده . قوله: (وبين ذلك) أي كونها أعجز الأشياء ودلالة ما ذكر بتمامه على الأعجزية ظاهرة لأنه لا أعجز مما لا يقدر مع التجمع على دفع الذباب الذي يقدر عليه أضعف المخلوقات فلا وجه لما قيل إنّ الثابت بذلك العجز لا الأعجزية فكل ما سوى الله كذلك ولا لتأويله بسلب أسباب القدرة كالحياة والإرادة وقوله تعجز الخ هو مأخوذ من سلبه لها فإنها لو ذبت لم تسلب فلا يرد أنه لا دلالة في النظم عليه وإن كان كذلك في الواقع ويتكلف أنّ الاستنقاذ عطف تفسير للذب . قوله: (قيل كانوا يطلونها) أي الأصنام والطيب المراد به الزعفران ونحوه وهذا مروى عن ابن عباس رضي الله عنهما والكوي بكسر الكاف جمع كوة بفتحها وضمها وهي ما يفتح في الحائط . قوله: (عابد الصنم ومعبوده) هذا تفسير السدي والضحاك وضمير معبوده للعابد والمعبود الصنم وكونه طالباً لدعائه لها واعتقاده نفعها وكونها مطلوبة ظاهر . قوله: (أو الذباب) هذا هو الوجه الثاني وهو إلى قوله أو يحتمل أن يكون وجهاً واحداً الطالب فيه الذباب والمطلوب الصنم، وقوله: والصنم الخ إشارة إلى أنّ المطلوب في هذا الوجه بمعنى منه على الحذف والإيصال ويحتمل وجهين هذا وإليه أشار بقوله والصنم الخ وآخر وهو أن يكون

الصنم من الطيب والصنم يطلب الذباب منه السلب أو الصنم والذباب كأنه يطلبه ليستنقذ منه ما سلبه ولو حققت وجدت الصنم أضعف بدرجات ﴿مَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ ما عرفوه حق معرفته حيث أشركوا به وسماوا باسمه ما هو أبعد الأشياء عنه مناسبة ﴿إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ﴾ على خلق الممكنات بأسرها ﴿عَزِيزٌ﴾ لا يغلبه شيء وآلهتهم التي يدعونها عاجزة عن أقلها مقهورة من أذلها ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مَنِ الْمَلَائِكَةَ رُسُلًا﴾ يتوسطون بينه وبين الأنبياء بالوحي ﴿وَمِنَ النَّاسِ﴾ يدعون سائرهم إلى الحق ويبلغون إليهم ما نزل عليهم كأنه لما قرّر وحدانيته في الألوهية ونفى أن يشاركه غيره في صفاتها بين أن له عبادة مصطفين للرسالة ويتوسل بإجابتهم والافتداء بهم إلى عبادة الله سبحانه وتعالى وهو أعلى المراتب ومنتهى الدرجات لمن سواه من الموجودات تقريراً للنبوة وتزييفاً لقولهم ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى والملائكة بنات الله تعالى ونحو ذلك ﴿إِنَّ اللَّهَ سَكِيمٌ بَصِيرٌ﴾ مدرك للأشياء كلها ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾ عالم بواقعها مترقبها ﴿وَاللَّهُ تَرْجِعُ الْأُمُورَ﴾ وإليه مرجع الأمور كلها لأنه مالكها بالذات لا يستل عما يفعل من الاصطفاء وغيره وهم يسألون

المطلوب ما يسلبه الذباب ليأكله وعطف عليه بالواو لتقاربهما وهذا مبني على القيل قبله. قوله: (أو الصنم) فهو الطالب وجعله طالباً على الفرض تهكماً والمطلوب الذباب وهو الوجه الثالث أو الرابع وهذا مروى عن ابن عباس رضي الله عنهما واختاره الزمخشري لما فيه من التهكم وجعل الصنم أضعف من الذباب لأنه مسلوب وجماد وذاك حيوان بخلاف وأخره المصنف لأن الأول أنسب بالسياق إذ هو لتجهيلهم وتحقير معبوداتهم فناسب إرادتهم والأصنام من هذا التذليل وهذه الجملة التذييلية أخبار أو تعجب. قوله: (ما عرفوه حق معرفته) يعني أنه مجاز عن هذا فإن المعرفة تكون بتقدير المقدار وأبعد الأشياء الإضافة ولا حاجة إلى جعلها من الأبعد كما قيل وقوله عن أقلها أي الممكنات والمراد بالأقل الذباب وهو أذلها أيضاً ومقهوريتها لأنه مسلوب منها فكيف تعدّ شريكاً له، والاصطفاء الاختيار للصفوة وهي الخيار. وقوله: ومن الناس مقدّم تقديراً أي من الملائكة ومن الناس رسلاً فلا حاجة للتقدير فيه، وقوله: يتوسطون إشارة إلى وجه تقديم رسل الملائكة عليهم الصلاة والسلام. قوله: (كأنه لما قرّر وحدانيته الخ) شروع في بيان ارتباط هذه الآية بما قبلها وهو ظاهر وقوله ويتوسل في نسخة بغير واو وهو مستفاد من الاصطفاء. وضمير هوله وقوله: لمن سواه وفي نسخة عداه والضمير لله وتقريراً مفعول له لتعليل بين والتزييف استعارة للإبطال وهو من التخصيص المستفاد من السياق. قوله: (مدرك الخ) يعني أن السمع والبصر كناية عما ذكر بقريته قوله يعلم الخ لأنه كالتفسير له فسقط ما قيل من أنهما لا يعلمان فكيف يكونان كناية عنه وإنه حيثئذ يكون ما بعده تأكيداً والحمل على التعميم بعد التخصيص أولى وقيل سمع لأقوال الرسل عليهم الصلاة والسلام بصير بأحوال الأمم وقوله عالم بواقعها ومترقبها مما لم يقع لف ونشر لما بين أيديهم وما خلفهم مرتب أو مشوش وقوله بالذات يعني بخلاف غيره فإنه يملك بتمليكه تعالى لها وقوله: لا يسأل الخ

﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ في صلاتكم أمرهم بهما لأنهم ما كانوا يفعلونها أول الإسلام أو صلوا وعبر عن الصلاة بهما لأنهما أعظم أركانها أو اخضعوا لله وخزوا له سجداً ﴿وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾ بسائر ما تعبدكم به ﴿وَأَقْعُلُوا الْخَيْرَ﴾ وتحزوا ما هو خير وأصلح فيما تأتون وتذرون كنوافل الطاعات وصلة الأرحام ومكارم الأخلاق.

﴿لَمَلَكُكُمْ تَقْلِحُونَ﴾ أي افعلوا هذه كلها وأنتم راجون الفلاح غير متيقنين له واثقين على أعمالكم والآية آية سجدة عندنا لظاهر ما فيها من الأمر بالسجود ولقوله عليه الصلاة والسلام فضلت سورة الحج بسجديتين من لم يسجدهما فلا يقرأهما ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ﴾ أي

إشارة إلى ارتباطه بما قبله لدخوله في عمومه واتصاله. قوله: (في صلاتكم) وفي نسخة صلواتكم بالجمع فالأمر بالركوع والسجود حقيقة على ظاهره وما ذكره من أنه كان في أول الإسلام ركوع بلا سجود وتارة سجود بلا ركوع ذكره في البحر أيضاً ولم نره في أثر يعتمد عليه وتوقف فيه صاحب المواهب وذكره الفراء رحمه الله بلا سند. قوله: (أو صلوا الخ) يعني أنه مجاز مرسل مركب بعلاقة الجزئية والكلية وقوله: لأنهما أعظم أركانها الأعظمية إما بمعنى الأكثرية أو من جهة الثواب وكون مجموعهما أفضل مما سواهما لا ينافي تفضيل أحدهما على الآخر كما توهم وفي الأذكار ذهب الشافعي إلى أن القيام أفضل من السجود لقوله ﷺ: «أفضل الصلاة طول القنوت»^(١) أي القيام ولأن ذكر القيام القرآن وذكر السجود التسبيح والقرآن أفضل، وذهب بعضهم إلى أن السجود أفضل لحديث أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وقال الطيبي رحمه الله: الركوع مجاز عن الصلاة لاختصاصه بها والسجود على حقيقته لعموم الفائدة. قوله: (أو اخضعوا لله وخزوا له سجداً) فهذا مطلق وما قبله بالنظر إلى الصلاة والركوع حقيقة لغوية لأنه بمعنى الانخفاض أو مجاز والسجود باق على حقيقته. وقوله: بسائر ما تعبدكم به العموم من ترك المتعلق وقيل إنه مخصوص بالفرائض وما بعده تعميم بعد تخصيص أو مخصوص بالنوافل وفي كلام المصنف رحمه الله إشعار به. قوله: (وتحزوا ما هو خير وأصلح) أي اقصدوه يقال تحريت الشيء إذا قصدته وتحريت في الأمر أي طلبت أخرى الأمرين وهو أولاهما. ولما كان الفعل يعم ما كان بقصد وغير قصد والمعتبر منه ما كان بنية وقصد وقوله افعلوا الخير معناه افعلوا ما فيه خير لكم دل على التحزّي بطريق الالتزام لأنه لا يعلمه خيراً له إلا إذا تحزّي فيه.

قوله: (وأنتم راجون الخ) إشارة إلى أنها جملة حالية وأن الرجاء من العباد لاستحالاته على الله وقوله: واثقين عطف بيان المتيقنين وفي نسخة بالعطف عليه. قوله: (والآية آية سجدة عندنا) أي في مذهب الشافعي رضي الله عنه والأمر للندب باعتبار سجدة التلاوة لأنها سنة عنده وخالف في السجدة هنا أبو حنيفة ومالك واستدل لمذهبه بظاهر الآية والحديث ولنا كما في شرح الهداية

(١) أخرجه مسلم ٧٥٦ والترمذي ٣٨٧ وابن ماجه ١٤٢١ والبيهقي ٨/٣ وأحمد ٣/٣٠٢ و٣١٤، والطيالسي ١٧٧٧ كلهم عن جابر بن عبد الله.

لله ومن أجله أعداء دينه الظاهرة كأهل الزيغ والباطنة كالهوى والنفس وعنه عليه الصلاة والسلام أنه رجع من غزوة تبوك فقال: رجعنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر ﴿حَقَّ جِهَادِي﴾ أي جهاداً فيه حقاً خالصاً لوجهه فعكس وأضيف الحق إلى الجهاد مبالغة كقولك

لابن الهمام أنها مقرونة بالأمر بالركوع والمعهود في مثله من القرآن كونه أمراً بما هو ركن للصلاة بالاستقراء نحو اسجدي واركعي. وإذا جاء الاحتمال سقط الاستدلال. وما روي من الحديث المذكور قال: الترمذي رحمه الله إسناده ليس بالقوي وكذا قال أبو داود وغيره لكن يرد عليه ما في الكشاف أن الحق أن السجود حيث ثبت ليس من مقتضى خصوص في تلك الآية لأن دلالة الآية غير مقيدة بحال التلاوة البتة بل إنما ذلك بفعل رسول الله ﷺ أو قوله: فلا مانع من كون الآية دالة على فرضية سجود الصلاة ومع ذلك يشرع السجود عند تلاوتها لما ثبت من الرواية فيه وفيه بحث. قوله: (لله ومن أجله أعداء دينه) يعني أن في مستعارة للتعليل والسببية كما في الحديث أن امرأة دخلت النار في هرة ويجوز حملها على ظاهرها بتقدير في سبيل الله وقيل عليه أن حمل الجهاد على ظاهره يأباه ما مر من أن السورة مكية إلا ست آيات فإن الجهاد إنما أمر به بعد الهجرة إلا أن يؤول بالأمر بالثبات على مصابرة الكفار وتحمل مشاق الدعوة وفيه أنه مع كونه خلاف الظاهر يرجع إلى الجهاد الأكبر الآتي ولذا قيل إن ما ذكر من كونها مكية إلا ست آيات ليس في أكثر النسخ. ومذهب الجمهور أنها مختلطة من غير تعيين وعليه اعتمد المصنف رحمه الله هنا. وقوله الظاهر صفة أعداء والباطنة معطوفة عليها وظاهر كلام المصنف رحمه الله أنه حمل الجهاد على ما يعمهما وليس من الجمع بين الحقيقة والمجاز وإن كان جائزاً عند المصنف رحمه الله لأن حقيقته كما قال الراغب استفراغ الوسع والجهد في دفع ما لا يرتضي قال وهو ثلاثة أضرب مجاهدة العدو الظاهر ومجاهدة الشيطان ومجاهدة النفس وتدخل ثلاثها في قوله تعالى ﴿وجاهدوا في الله حق جهاده﴾ انتهى فمن قصره على بعضها فقد قصر. قوله: (وعنه عليه الصلاة والسلام الخ) هذا الحديث أخرجه البيهقي وغيره عن جابر رضي الله عنه قال: قدم على رسول الله ﷺ قوم غزاة فقال: وقدمتم خير مقدم من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر^(١) وفي سنده ضعف مغتفر في مثله وتبوك علم لأرض بين الشام والمدينة ممنوع من الصرف وقعت فيها غزوة للنبي ﷺ. قوله: (أي جهاداً فيه حقاً) أي في الله في الدر المصون أنه منصوب على المصدرية وعند أبي البقاء أنه نعت لمصدر محذوف أي جهاداً حق جهاده وفيه أنه معرفة فكيف توصف به النكرة. وقال الزمخشري إن إضافته لأدنى ملابسة واختصاص فلما كان الجهاد مختصاً بالله من حيث إنه مفعول من أجله ولوجهه صحت إضافته إليه ويجوز أن يتسع في الظرف كقوله ويوم شهدناه والمراد بالظرف الجار والمجرور لأنه كان في الأصل حق جهاد فيه. أو جهادكم فيه انتهى وقوله: جهاد إشارة إلى نصبه على

(١) قال العراقي في تخريج الإحياء ٧/٣: أخرجه البيهقي في الزهد من حديث جابر وقال: هذا إسناد فيه

هو حق عالم وأضيف الجهاد إلى الضمير اتساعاً أو لأنه مختص بالله من حيث إنه مفعول لوجه الله تعالى ومن أجله ﴿هُوَ أَجْتَبَنَكُمْ﴾ اختاركم لدينه ولنصرته وفيه تنبيه على المقتضي للجهاد والداعي إليه وفي قوله ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ أي ضيق بتكليف ما يشتد القيم به عليكم إشارة إلى أنه لا مانع لهم عنه ولا عذر لهم في تركه أو إلى الرخصة في إغفال بعض ما أمرهم به حيث شق عليهم لقوله عليه الصلاة والسلام: «إذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم» وقيل ذلك بأن جعل لهم من كل ذنب مخرجاً بأن رخص لهم

المصدر وأنه من إضافة الموصوف لصفته كجرد قطيفة. وقوله: خالصاً لوجهه تفسير لقوله: حقاً وهو خلاف الباطل وقد فسر بواجباً أيضاً وفيه شيء وقوله فعكس أي غير الترتيب بالتقديم والتأخير فصار حق جهاد بعدما كان جهاداً حقاً. قوله: (مبالغة) كما في قوله اتقوا الله حق تقاته فلما عكس وجعل التابع متبوعاً وأضيف لله لإفادة اختصاصه به وقد كان يفيد أن هنا جهاداً واجباً مطلوباً منهم دل بعد الإضافة على إثبات جهاد مختص بالله وأن المطلوب القيام بمواجهه وشرائطه على وجه التمام والكمال بقدر الطاقة فانقلب التابع أصلاً وفيه من المبالغة في شأن النبع ما لا يخفى كما قيل والذي ذكره النحاة كما صرح به الرضي وغيره أن كلَّ وجدٍ وحقٍ إذا وقعت تابعة لاسم جنس مضافة لمثل متبوعها لفظاً ومعنى نحو أنت عالم كل عالم أو جدّ عالم أو حق عالم أفادت أنه تجمع فيه من الخلال ما تفرّق في الكل وأن ما سواه هزل أو باطل وأنه من باب جرد قطيفة. وقيل في وجهه أن الأمر بالصفة أمر بالموصوف إذ لا غنى لها عنه بخلاف العكس ولا وجه له فتأمل. قوله: (وأضيف الجهاد إلى الضمير) الراجع لله اتساعاً قالوا الاتساع لأنه كان أصله حق جهاد فيه فحذف لفظ في وأضيف إليه اتساعاً على حدّ قوله:

ويوماً شهدناه سليماً وعامراً

وأورد عليه أنه لا يناسب تفسيره في الله بقوله: الله ومن أجله الخ ودفعه يعرف بالتأمل. قوله: (أو لأنه مختص بالله) فالإضافة لامية وقد كانت في الأوّل على معنى في نظراً للظاهر. قوله: (اختاركم) هو معنى اجتباكم وكون اختيارهم لما ذكر لأنّ هذه جملة مستأنفة لبيان علة الأمر بالجهاد لأنّ المختار إنما يختار من يقوم بخدمته وهي بما ذكر ولأنّ من قربه العظيم يلزمه دفع أعدائه ومجاهدة نفسه بترك ما لا يرضاه. قوله: (في الدين) أي في جميع أموره فالتعريف فيه للاستغراق ولذا لم يلزم الجهاد الأعمى والحج فاقده الاستطاعة ولم يرد عليه التضييق في بعض أموره لحكمة. وقوله لا مانع لهم عنه أي عن الجهاد يعني أنه بين المقتضي بقوله: هو اجتباكم وأشار بعده بما ذكر إلى رفع المانع وحيث وجد المقتضي وارتفع المانع زال العذر ولم يقل فلا عذر وإن كان كالنتيجة لما قبله لإيهامه أنه ليس من إشارة النص. قوله: (أو إلى الرخصة في إغفال) أي ترك ما أمرهم به مما في مشقة وحرج والأوّل يقتضي انتفاء الحرج ابتداء وهذا يقتضي انتفاءه بعد ثبوته بالترخيص في تركه بمقتضى الشرع أيضاً فلذا عطفه بأو الفاصلة. قوله: (وقيل ذلك الخ) الإشارة إلى عدم الحرج وهذا ما اختاره الزمخشري والظاهر إن وجه

في المضايق وفتح عليهم باب التوبة وشرع لهم الكفارات في حقوقه والأروش والديات في حقوق العباد ﴿تِلْكَ آيَاتُكُمُ الْإِبْرَاهِيمَ﴾ منتصبة على المصدر بفعل دلّ عليه مضمون ما قبلها بحذف المضاف أي وسع دينكم توسعة ملة أبيكم أو على الإغراء أو على الاختصاص وإنما جعله أباهم لأنه أبو رسول الله ﷺ وهو كالأب لأمته من حيث إنه سبب لحياتهم الأبدية ووجودهم على الوجه المعتد به في الآخرة ولأن أكثر العرب كانوا من ذريته فغلبوا على غيرهم ﴿هُوَ سَمَنُكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ﴾ من قبل القرآن في الكتب المتقدمة ﴿وَفِي هَذَا﴾ وفي القرآن والضمير لله تعالى ويدلّ عليه أنه قرى الله سماكم أو لإبراهيم وتسميتهم بمسلمين في القرآن وإن لم يكن منه كان بسبب تسميته من قبل في قوله ومن ذريتنا أمة مسلمة لك وقيل

ضعفه تعميمه للتوبة والمكفرات والكفارات وإن كان ما قبله عاماً فيما عداها أيضاً لعدم تبادره من اللفظ ومناسبته للسياق إذ الأمر بالطاعة والجهاد قبله وبالصلاة والزكاة بعده وما قارنه لا يشعر بذلك أصلاً بل بخلافه فما قيل من أنه المناسب لعموم من حرج ويدخل فيه الجهاد دخولاً أولاً فلا يظهر وجه ضعفه ضعيف جداً لأن ما قبله عام أيضاً مع أنّ الحرج لا ينتفي بوجود المخرج في الجملة لأنه عبارة عن الضيق لا عن عدم المخلص وكون ما هو على شرف الزوال في حكم ما لم يكن تعسف لأنّ كون الذنوب في شرف الزوال بالتوبة مع أنّ قبولها غير متيقن ممنوع وكون تنوين حرج للتعظيم والحرج العظيم إنما يكون إذا انتفى المخرج تكلف لا حاجة إليه والمضايق كالسفر والمرض والاضطرار والظاهر أنّ حق جهاده لما كان متعسراً ذيله بهذا اليبين أنّ المراد ما هو بحسب قدرتهم لا ما يليق به تعالى من كل الوجوه. قوله: (ملة أبيكم الخ) في نصبه وجوه منها ما ذكره المصنف رحمه الله من أنه منصوب على المصدرية بفعل دلّ عليه ما قبله من نفي الحرج بعد حذف مضاف أي وسع دينكم توسيع ملة أبيكم إبراهيم عليه الصلاة والسلام أو النصب على الإغراء بتقدير اتبعوا أو الزموا أو نحوه أو الاختصاص بتقدير أعني بالدين ونحوه ولم يرد ما اصطلاح عليه النحاة وقيل إنه منصوب بنزع الخافض أي كملة أبيكم وإبراهيم منصوب بمقدر أيضاً أو هو بدل أو عطف بيان مما قبله فيكون مجروراً بالفتح. قوله: (كالأب لأمته) فيه إشارة إلى جواز إطلاق الأب عليه ﷺ كما أطلقت الأمهات على زوجاته. وقوله: من حيث تعليل له وبيان لوجه الشبه. وقوله: أو لأن أكثر العرب إشارة إلى ردّ ما قيل إنهم جميعهم من ذريته عليه الصلاة والسلام وأنّ أول من تكلم بالعربية إسماعيل عليه الصلاة والسلام لضعفه كما بينه المؤرخون. وقوله: فغلبوا الخ أي غلب أكثر العرب على جميع أهل ملته من العرب وغيرهم. قوله: (هو سماكم) جملة مستأنفة وقيل إنها كالبديل من قوله: هو اجتباكم ولذا لم يعطف وقوله: من قبل القرآن أي من قبل نزوله وقراءة الله سماكم قراءة أبي رضي الله عنه وفي قوله: وتسميتهم بمسلمين إشارة إلى أنّ التسمية تتعدى بنفسها وبالباء وإلى ردّ ما أورد على جعل ضمير هو لإبراهيم عليه الصلاة والسلام من أنّ قوله: وفي هذا أي القرآن ياباه لأنه لا يلزم أنّ إبراهيم عليه الصلاة والسلام سماهم مسلمين في القرآن النازل بعده بمدد طوال كما سنيته. قوله: (كان بسبب تسميته الخ) يعني أنّ قول

وفي هذا تقديره وفي هذا بيان تسميته إياكم مسلمين ﴿لِيَكُونَ الرَّسُولُ﴾ يوم القيامة متعلق بسماكم ﴿شَهِيدًا عَلَيْكُمْ﴾ بأنه بلغكم فبدل على قبول شهادته لنفسه اعتماداً على عصمته أو بطاعة من أطاع وعصيان من عصى ﴿وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ بتبليغ الرسل إليهم ﴿فَأَقِمْ وَ الصَّلَاةَ وَآتِ الزَّكَاةَ﴾ فتقربوا إلى الله تعالى بأنواع الطاعات لما خصكم بأنواع الفضل والشرف ﴿وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ﴾ وثقوا به في مجامع أموركم ولا تطلبوا الإعانة والنصرة إلا منه ﴿هُوَ مَوْلَاكُمْ﴾ ناصركم ومتولي أموركم ﴿فَنِعْمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾ هو إذ لا مثل له سبحانه

إبراهيم عليه الصلاة والسلام ومن ذريتنا أمة مسلمة لك كان سبباً لتسميتهم بمسلمين في القرآن لدخول أكثرهم في الذرية فجعل مسمى لهم مجازاً. وقد قيل عليه إن فيه جمعاً بين الحقيقة والمجاز ونحن لا نقول به وإن في كون التسمية به في القرآن بسبب تسميته شبهة. وكونه مروياً عن الحسن كما في الكشف يدفع الشبهة وأما الجمع بين الحقيقة والمجاز عند من لا يجوزه فيدفع بالتقدير أي وسميتكم في هذا القرآن المسلمين كما قال ابن عطية رحمه الله وقال أبو البقاء إنه على هذا المعنى وفي هذا القرآن سبب تسميتهم وإليه أشار المصنف رحمه الله بقوله وقيل الخ وضعفه لتكلفه كما في الكشف.

تنبيه: قال السيوطي رحمه الله التسمية بالمسلمين مخصوص بهذه الأمة، وفي فتاوى ابن الصلاح أنه غير مختص بهم كما تشهد به الآيات والأحاديث وهو الظاهر فكأنه لم يقف عليه. قوله: (متعلق بسماكم) على الوجهين في الضمير واللام للعاقبة لأن التعليل غير ظاهر هنا كما قيل والظاهر أنه لا مانع منه فإن تسمية الله أو إبراهيم عليه الصلاة والسلام لهم به حكم بإسلامهم وعدالتهم وهو سبب لقبول شهادة الرسول عليه الصلاة والسلام الداخل فيهم دخولاً أولاً وقبول شهادتهم على الأمم. قوله: (فيدل) أي هذا القول من الله وقوله: أو بطاعة الخ فالشهادة على ظاهرها وقيل المراد بشهادته بها لهم تزكيته لهم إذ شهدوا على الأمم فأنكروا كما فصل في قوله: ﴿لتكونوا شهداء﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٤٣] الآية ثم العلة والمعلول علة للحكم بإقامة الصلاة وما بعدها وإليه أشار بقوله: لما خصكم والفضل الاجتباء وما بعده. وقوله: فتقربوا إلى الله تعالى بأنواع الطاعات إشارة إلى أن ما ذكر عبارة عن الجميع لجمع العبادة البدنية والمالية. قوله: (في مجامع أموركم) أي في جميعها وفيه إشارة إلى العموم الذي يفيد حذف المتعلق للاختصار. وقوله: ولا تطلبوا الخ مأخوذ من الجملة الثانية بعده لبيان علته مع تعريف طرفيها وهي قوله: هو مولاكم وهو هو المخصوص بالمدح. قوله: (إذ لا مثل له الخ) فإن من تولاه لم يضع ومن نصره لم يخذل. وقوله: عن النبي ﷺ (١) الخ هو حديث موضوع كما ذكره العراقي رحمه الله وركاكة لفظه شاهدة لوضعه وتخصيص أجره بأجر الحج

(١) موضوع كما ذكر العراقي في تخريج البيضاوي فيما نقله عنه المصنف.

في الولاية والنصرة بل لا مولى ولا ناصر سواه في الحقيقة عن النبي عليه الصلاة والسلام: «من قرأ سورة الحج أعطي من الأجر كحجة حجها وعمرة اعتمرها بعدد من حج واعتمر فيما مضى وفيما بقي».

لذكره في هذه السورة. وقوله: كحجة تقديره أجوراً بعدد الخ كل أجر منها كأجر حجة ففيه تقديم وتأخير وتقدير. تمت السورة فالحمد لله والصلاة والسلام على أفضل أنبيائه وعلى آله وصحبه وخلص أوليائه وأصفيائه.

سورة المؤمنين

مكية وهي مائة وتسع عشرة آية عند البصريين وثمانية عشرة عند الكوفيين .

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ قد فازوا بأمانهم وقد تثبت المتوقع كما أن لما تنفيه وتدلّ على

سورة المؤمنين

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (مكية بالاتفاق) واستثنى في الإتيان قوله: ﴿حتى إذا أخذنا مترفيهم بالعذاب﴾ إلى قوله ﴿مبلسون﴾ وكلام المصنف رحمه الله ثم شاهد عليه وأما ذكر الزكاة فيها وهي إنما فرضت بالمدينة فبعد تسليم أن ما ذكر فيها يدلّ على فرضيتها فقد قيل إنها كانت واجبة بمكة والمفروض بالمدينة ذات النصب وستسمع ما فيه عن قريب والاختلاف في عدد آيها للاختلاف في قوله ﴿ثم أرسلنا موسى وأخاه هرون﴾ والمناسبة بين خاتمة الحج وفاتها ظاهرة. قوله: (وهي مائة الخ) الذي في كتاب العدد للداني إنها ثمانية عشرة في الكوفي وسبع عشرة آية عند الباقي. قوله: (بأمانهم) بالتخفيف والتشديد يعني أن الفلاح معناه الفوز والظفر بالأمني وهي ما يحب ويتمنى. قوله: (وقد ثبت المتوقع) أي تدلّ على تحقق أمر متوقع وثبوته سواء أكان ماضياً أم مستقبلاً وهو القول المشهور، وأنكر بعضهم كونها للتوقع في الماضي لأن التوقع انتظار الوقوع وهو قد وقع وردّه ابن هشام رحمه الله بأن المراد أنها تدلّ على أن الماضي كان قيل الأخبار متوقفاً لا أنه الآن متوقع. وقوله: كما أن لما تنفيه أي تنفي ما يتوقع ثبوته. كقوله: بل لما يذوقوا عذاب أي هم لم يذوقوه إلى الآن وأن ذوقهم له متوقع فيما بعده. فإن قلت قال ابن هشام في المغني الصحيح أنها لا تفيد التوقع أصلاً أما في المضارع فلأن قولك يقدم الغائب يفيد التوقع بدون قد إذ الظاهر من حال المخبر عن مستقبل أنه متوقع له. وأما في الماضي فلأنه لو صح دلالتها على التوقع لدخولها على متوقع لصح أن يقال في لا رجل في الدار أن لا للاستفهام لأنها تدخل في جواب من قال هل من رجل فيها فما بعدها مستفهم عنه ولذا قال ابن مالك إنها تدخل على ماض متوقع ولم يقل إنها تفيد (قلت) أما الملازمة فغير صحيحة كما في شرحه إذ الفرق بين ما نحن فيه وبين ما أورده ظاهر. وما أنكره قد صرح به الثقات من أهل النحو واللغة ولو لم يكونوا فهموه من كلام العرب لم يذكروه والعجب منه أنه سلمه في لما النافية مع أن ما ذكره جار فيها بالطريق الأولى ومحصله أنها تكون حرف جواب للمخاطب عما هو متوقع منتظر له في نفسه كبقية أحرف الجواب وهو مراد ابن مالك من عبارته المذكورة أيضاً إذ لو لم يردّه يكون لا معنى لها فيه ولم يقل أحد أنها من الزوائد فما ذكره مكابرة ومنع للنقل ومثله لا يسمع. قوله: (وتدلّ على ثباته) أي ثبات المتوقع في الماضي كما أنها إذا دخلت على المضارع دلت على ثبات أمر متوقع في المستقبل وليس المراد بالثبات

ثباته إذا دخلت على الماضي ولذلك تقربه من الحال ولما كان المؤمنون المتوقعين ذلك من فضل الله صدرت بها بشارتهم. وقرأ ورش عن نافع قد أفلح بإلقاء حركة الهمزة على الدال وحذفها وقرئ أفلحوا على لغة أكلوني البراغيث أو على الإبهام والتفسير وأفلح اجتزاء بالضممة عن الواو وأفلح على البناء للمفعول ﴿الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ خائفون من الله

الدوام والاستمرار بل الثبوت فلا يرد عليه أنه لم يقل أحد من أهل العربية بدالاتها على الدوام فإنه من التزام ما لا يلزم فتأمل. قوله: (ولذلك تقربه من الحال) أي من أجل دلالتها على ثبات أمر ماضٍ متوقع قربت الماضي من الحال أي دلت على أنّ زمانه ليس ببعيد العهد بل هو قريب من هذا الزمان الذي نحن فيه لأنّ العلم بتوقعه إنما يكون فيما قرب العهد به لأنّ ما بعد ينسى ويترك غالباً وهذا بناء على أنّ التوقع والتقريب من الحال لا يفترقان وقيل إنه قد ينفك أحدهما عن الآخر وعلى القول بعدم الانفكاك اختلف في أيهما الأصل والآخر التبع على قولين وهل هو حقيقة إذا اقتصر على أحدهما أو مجاز احتمال. قوله: (ولما كان المؤمنون المتوقعين النخ) المتوقعين خبر كان وذلك إشارة إلى الفلاح والفوز بالأمني ولما كان الفلاح فلاح الدارين وهم وإن فازوا بالهدى عاجلاً لكن الفوز الحقيقي لا يثبت إلا في الآخرة فالأخبار به منه تعالى بشارة كما صرح به في شروح الكشاف قال المصنف صدرت بها بشارتهم فلا يقال إنّ المتوقع الفلاح لا البشارة به وحيثذ فقوله: قد أفلح مجاز لكنه محل تأمل. قوله: (بالقاء حركة الهمزة النخ) فتحذف لالتقاء الساكنين الهمزة الساكنة بعد نقل حركتها والدال الساكنة بحسب الأصل لأنه لا يعتد بحركتها العارضة كما قاله أبو البقاء وحذفها لفظاً لا خطأ ولغة أكلوني البراغيث تجمع الضمير والفاعل الظاهر سميت بها لاشتهار تمثيلها بهذا المثال وتوجيهها مفصل في النحو والواو فيها حرف علامة للجمع وإذا كان على الإبهام والتفسير فهي ضمير والظاهر بدل منها. قوله: (وأفلح اجتزاء) بالجيم والزاي المعجمة أي اكتفاء بما يجزي في الدلالة على الواو وهي الضمة ولم يذكر ما في الكشاف من تشبيهه بقول الشاعر:

ولو أنّ الأطباء كان حولي وكان مع الأطباء الإسائة...

بضم نون كان على أنّ أصله كانوا لأنه اعترض عليه بأنّ الواو في أفلحوا هنا حذف لالتقاء الساكنين على القياس وفي البيت ليس كذلك. وهو ضرورة عند بعض النحاة. والجواب عنه بأنّ التشبيه في مجزء الحذف للاكتفاء بالضممة الدالة عليها لا في سبب الحذف ياباه سياقه ثم إنه معطوف على نائب فاعل قرئ ولا تغاير بين القراءتين لحذف الواو فيها لفظاً لالتقاء الساكنين كما في قوله: سندع الزبانية اللهم إلا أن يقال إنه أثبت الواو لفظاً في القراءة الأولى ولذا قال المعرب إنه ذم في هذه القراءة فما قيل إنّ المراد بحذفها خطأ لا لفظاً لاشتراكهما فيه وأنه يكفي ظهور الفرق بينهما في حال الوقف سهو لأنّ من قرأ بها أثبتتها في الرسم كما نقله المعرب عن ابن خالويه وأنه إذا وقف عليه ردّت الواو فيه لأنه لا يوقف على متحرك فلا يحصل الفرق بينهما فتدبر. قوله: (وأفلح) أي قرئ به على أنه من أفلحه لأنه سمع متعدياً على

متذللون له ملزمون أبصارهم مساجدهم روي أنه ﷺ كان يصلي رافعاً بصره إلى السماء فلما نزلت رمى ببصره نحو مسجده وأنه رأى رجلاً يعبث بلحيته فقال لو خشع قلب هذا لخشعت جوارحه ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ اللَّغْوِ﴾ عما لا يعينهم من قول وفعل ﴿مُعْرِضُونَ﴾ لما بهم من الجد ما يشغلهم عنه وهو أبلغ من الذين لا يلهون من وجوه جعل الجملة اسمية وبناء الحكم على الضمير والتعبير عنه بالاسم وتقديم الصلة عليه وإقامة الإعراض مقام الترك ليدل على بعدهم عنه رأساً مباشرة وتسبباً وميلاً وحضوراً فإن أصله أن يكون في عرض غير عرضه وكذلك قوله: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ﴾ وصفهم بذلك بعد وصفهم بالخشوع في

أن همزته للتصيير ولازماً. وقوله: المؤمنون الخ إشارة إلى سبب الفلاح. قوله: (خائفون من الله متذللون) لأن الخشوع التذلل مع خوف وسكون للجوارح والمسجد بفتح الميم موضع السجود ومساجد جمعه ورمي^(١) البصر مجاز عن توجهه. وقوله: خشع قلب هذا^(٢) في نسخة بدله خشى وقوله لما بهم من الجد بكسر الجيم وهو ضدّ الهزل. وأورد عليه أن اللغو أعم من الهزل لتناوله الفعل فالأولى أن يقول لما هو فيه مما يعينهم وبهم جار ومجرور وقع صلة لما. وما ذكره هو ما في الكشف بعينه وإنما فسره بالأخص لعلم غيره بالطريق الأولى ومثله سهل وقوله أبلغ من المبالغة لإفادته أنه مع عدم لهوهم لا ينظرون إلى جانب اللهو فضلاً عن الاتصاف به مع ما ذكره من الاسم الدالة على الثبات وتقديم الضمير المفيد لتقوي الحكم بتكرره وتقديم الصلة المفيد للحصر. وقوله: ليدل متعلق بإقامة وعرض بضم فسكون بمعنى ناحية. قوله: (وكذلك قوله الخ) أي هو مثل ما قبله في العدول لما ذكر لأنه أبلغ من الذين

(١) أخرجه الحاكم ٣٩٣/٢/٢، والواحد في أسباب النزول رقم ٦٢٦ كلاهما من حديث أبي هريرة. قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين لولا خلاف فيه على محمد فقد قيل عنه مرسلًا ولم يخرجاه. وقال الذهبي الصحيح مرسل اه وعزاه السيوطي في الدر ٣/٥ لابن مردويه والحاكم. وأخرجه ابن جرير ٣/١٨ عن ابن سيرين مرسلًا وإسناده صحيح.

(٢) قال الألباني في الإرواء رقم ٣٧٣: موضوع أورده السيوطي في الجامع الصغير من رواية الحكيم عن أبي هريرة، وصرح الشيخ زكريا الأنصاري في تعليقه على البيضاوي (ق ٢٠٢) بأن إسناده ضعيف. قال المناوي في فيض القدير رواه الحكيم في النوادر عن صالح بن محمد بن عمرو بن عجلان عن المقبري عن أبي هريرة... الحديث. قال الزين العراقي في شرح الترمذي: وسليمان بن عمر وهو أبو داود النخعي متفق على ضعفه وإنما يعرف هذا عن ابن المسيب وقال في المغني سنده ضعيف والمعروف أنه من قول سعيد ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه وفيه رجل لم يسم. وقال ولده: فيه سليمان بن عمرو مجمع على ضعفه وقال الزيلعي: قال ابن عدي: أجمعوا على أنه يضع الحديث. ورواه موقفاً ابن المبارك في الزهد (ق ٢١٣/١) أنا معمر بن رجل عن سعيد به ومن هذا الوجه رواه ابن أبي شيبة (١/٥١/٢).

فهو لا يصح لا مرفوعاً ولا موقفاً والمرفوع أشد ضعفاً بل هو موضوع. ولذلك لم يروه البيهقي في سننه الكبرى على سعتها وإنما أورده ٢٨٩/٢ موقفاً معلقاً اه.

الصلاة ليدلّ على أنهم بلغوا الغاية في القيام على الطاعات البدنية والمالية والتجنب عن المحرّمات وسائر ما توجب المروءة اجتنابه والزكاة تقع على المعنى والعين والمراد الأول لأنّ الفاعل يفعل الحدث لا المحل الذي هو موقعه أو الثاني على تقدير مضاف ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِزُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ﴾ لا يبذلونها ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ زوجاتهم أو سرياتهم وعلى صلة لحافظين من قولك احفظ عليّ عنان فرسي أو حال أي حفظوها في كافة

يزكون حيث جعلت الجملة اسمية وبني الحكم على الضمير، وعبر عنه بالاسم هكذا قيل فاقصر من الوجوه الخمسة على الثلاثة الأول قيل لأنّ الأخيرين لا يجريان هنا لأنه إعراض هنا فلا إقامة ولأنّ التخصيص لا يعتبر هنا مع أنّ المقدّم هنا ليس بصلة كيف واللام زائدة لتقوية العمل من وجهين تقديم المعمول وكون العامل اسماً ولا يخفى عليك جريان مثلها حيث قدم مع ضعف عامله لا للتخصيص بل لكونه مصب الفائدة ويجوز فيه اعتبار التخصيص الإضافي أيضاً بالنسبة إلى الإنفاق فيما لا يليق ولو قال المصنف وتقديم المعمول لكان أظهر وأقيم الفعل مقام الإيتاء المذكور في مثله في مواضع من التنزيل مبالغة لدلالته على المداومة لأنه يقال هذا فعله أي شأنه ودأبه المداومة عليه، وذلك في قوله وصفهم بذلك إشارة إلى قوله: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِلْفُجُورِ﴾ الخ من الإعراض عن اللغو وفعل الزكاة وما بعد والطاعات البدنية معلومة من الصلاة والمالية من الزكاة. والتجنب المذكور من الأعراض عن اللغو دلالة ومن قوله: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ﴾ [سورة المؤمنون، الآية: ٥] صراحة ولم يقرن المحرّمات بالطاعات البدنية لتأخر ما يدلّ عليها فما قيل أنّ حقه التقديم على المالية إلا أنه أخره لاحتياجه إلى نوع تفصيل ولتقع المالية في جواز البدنية فإنهما كثيراً ما يذكران معاً لا وجه له. والمروءة معروفة وأصل معناها الرجولية. قوله: (والزكاة الخ) المراد بالعين ما يعطي وفيه إيهام لطيف والمضاف أداء ونحوه ووجه العدول عن الأخصر الأظهر ما مرّ. وفاعلون مفعوله الزكاة واللام للتقوية ولم يلتفت إلى ما آثره الراغب من أنّ المعنى الذين يفعلون ما يفعلون من العبادة ليزكيهم الله أو ليزكوا أنفسهم على أنه لازم واللام للتعليل قيل لأنّ اقتترانه بالصلاة ينادي عليه وسيأتي نظيره في سورة المعارج وقد يقال الفصل بينهما يشعر بما جنح إليه الراغب بخلافه ثمة وأيضاً كون السورة مكية والزكاة فرضت بالمدينة يؤيده لثلا يحتاج إلى التأويل بما مرّ فتدبر. قوله: (زوجاتهم أو سرياتهم) لف ونشر وخص ما ملكت بالإناث بقرينة الإجماع وإن عمّ لفظه وجعل الزمخشري إطلاق ما قرينة على إرادتهنّ لإجرائهنّ مجرى غير العقلاء لقلّة عقل النساء ولم يذكره المصنف رحمه الله لخفائه. بل ولأنه غير مسلم عنده فلا يغني عن التخصيص كما توهم لا لمعارضة قوله: ﴿مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [سورة النور، الآية: ٣٣] فكاتبوهم لتناوله العبيد ثمة لأنه قد يقال الضمير المذكور ثمة قرينة على العموم ونكتة الإجراء المملوكية لا الأثوثة كما سيصرّح به المصنف رحمه الله ولا مانع من تعدّد النكت. قوله: (من قولك احفظ عليّ عنان فرسي) ظاهره أنه متعدّ بعلی دون تضمين كما في الكشاف وحفظ العنان بمعنى إرساله كما في

الأحوال إلا في حال التزوّج أو التسري أو بفعل دلّ عليه غير ملومين وإنما قال ما إجراء للمماليك مجرى غير العقلاء إذ الملك أصل شائع فيه وإفراد ذلك بعد تعميم قوله والذين هم عن اللغو معرضون لأنّ المباشرة أشهى الملاهي إلى النفس وأعظمها خطراً ﴿فَأَنَّهُمْ عَتِرُوا﴾

حواشيه. فما قيل إنه غير متعارف لا يسمع في مقابلة نقل الثقة. وقيل أيضاً الوجه أن يقال إنه من قبيل حفظت على الصبيّ ماله إذا ضبطته مقصوراً عليه لا يتعدّاه والأصل حافظون فروجهم على الأزواج لا تتعدّاهنّ ثم قيل غير حافظين إلا على الأزواج تأكيداً على تأكيد وقول الزمخشريّ: أنه متضمن معنى النفي من السياق واستدعاء المفرغ ذلك. ولم يؤخذ مما في الحفظ من معنى المنع والإمساك لأنّ حرف الاستعلاء يمنعه ولا يخفى أنه تكلف وتعسف إذ لا حاجة إلى التضمنين كما مرّ وكون تضمينه ليس بتأويله بما يفيد بل بتقدير مضاف يفيد وهو غير مما يبابه أسلوب العربية. كما قاله أبو حيان رحمه الله: والتأويل المذكور أسهل منه وإليه أشار المصنف رحمه الله بقوله: لا يبدلونها ومن لم يقف على المراد قال: إنّ المصنف ساكت عن تضمينه معنى النفي لكن لا بدّ منه ليصح الاستثناء مع أنّ ادعاء اللزوم غير مسلم لصحة العموم هنا فيصح التفرّيع في الإيجاب لأنها محفوظة عن جميع النساء إلا من ذكر والإمساك يتعدّى بعلى كقوله: ﴿أمسك عليك زوجك﴾ كما ذكره المعرب فعّد حرف الاستعلاء مانعاً غير متوجه. واعلم أنّ الفاضل العلاتيّ قال: في تذكرته عدى حفظ بعلى وإنما يتعدّى بعن فقيل على بمعنى عن. وقيل تقديره دالين وهو حال. وقيل فيه حذف دلّ عليه قوله: غير ملومين أي يلامون الأعلى أزواجهم أو هو متعلق بحافظون من قولهم احفظ عليه عنان فرسه وهو مضمن معنى النفي أي لا تفلته ولا تسلمه لغيرك وفيه خفاء. وقيل من مختص بالعقلاء وما يعم الفريقين فإن قيل إنه مختص بغير العقلاء فإطلاقه على السراري لأنهنّ يشبهن السلع بيعاً وشراء انتهى من خطه.

قوله: (أو حال) أي هو استثناء مفرغ من أعمّ الأحوال والظرف مستقر أي الأوّلين أو قوامين عليهنّ من قولهم كان فلان على فلانة فمات عنها ولذا قيل للزوجة أنها تحته وفرادى له. وقوله في كافة الأحوال استعمل كافة مجرورة مضافة كما وقع للزمخشريّ هنا وفي خطبة المفصل وقد ورد مثله فلا عبرة بمن لحنهم فيه لأنها تلزم النصب على الظرفية كما فصلناه في شرح الدرّة. قوله: (أو بفعل دلّ عليه غير ملومين) كأنه قيل يلامون على كل مباشرة إلا على ما أبيع لهم من هذا فإنهم غير ملامين عليه وقد سقط هذا من بعض النسخ لأنه أورد عليه أنّ إثبات اللوم لهم في أثناء المدح غير مناسب مع أنه لا يختص بهم ولا شبهة في عدم مناسبته للسياق ولذا أخرج وكونه على فرض عصيانهم وهو مثل قوله: ﴿فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون﴾ [سورة المؤمنون، الآية: ٧، المعارج، الآية: ٣١] لا يدفعه كما توهم. وقوله: إجراء للمماليك لا للإناث كما في الكشاف. وقوله شائع فيه أي في غير العقلاء. وقوله: وإفراد ذلك أي حفظ الفروج وقوله أشهى الملاهي بيان لوجه دخول المباشرة في اللغو بناء على أنّ المراد

﴿مُؤْمِنِينَ﴾ الضمير لحافظون أو لمن دلّ عليه الاستثناء أي فإن بذلوا لأزواجهم أو إمامتهم فإنهم غير ملومين على ذلك ﴿فَمَنْ أَتَبَعَنِي وَرَأَىٰ ذَٰلِكَ﴾ المستثنى ﴿فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾ الكاملون في العدوان ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمْتِنَتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ﴾ لما يؤتمنون عليه ويعاهدون من جهة الحق أو الخلق ﴿رُغُونَ﴾ قائمون بحفظها وإصلاحها وقرأ ابن كثير هنا وفي المعارج لأمانتهم على الأفراد لأمن الإلباس أو لأنها في الأصل مصدر ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾ يواظبون عليها ويؤدونها في أوقاتها ولفظ الفعل فيه لما في الصلاة من التجدد والتكرّر ولذلك جمعه غير حمزة والكسائيّ وليس ذلك تكريراً لما وصفهم به أولاً فإنّ الخشوع في الصلاة غير المحافظة عليها وفي تصدير الأوصاف وختمها بأمر الصلاة تعظيم لشأنها ﴿فَأُولَٰئِكَ﴾ الجامعون لهذه الصفات ﴿هُمُ الْوَارِثُونَ﴾ الأحقاء بأن يسموا ورثاً دون غيرهم ﴿الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ﴾ بيان لما يرثونه وتقييد للورثة بعد إطلاقها تفخيماً لها وتأكيذاً

به الملاهي واللذات وتوجيه لإفراده بالذكر والخطر بمعنى الوقع في النفوس أو الضرر وقد استدلل القاسم بن محمد بهذه الآية على تحريم نكاح المتعة. وردّه في الكشاف وفي الكشف فيه كلام دقيق كفاً مؤنثه ترك المصنف رحمه الله له وبسط الكلام فيه في التحقيق. قوله: (أو لمن دلّ عليه الاستثناء) وهم الباذلوا لأزواجهم وإمامهم. وقوله: (فإن الخ) إشارة إلى أنّ الفاء في جواب شرط مقدر والمستثنى الزوجات الأربع والسرايري مطلقاً. وقوله: الكاملون في العدوان الكمال من الإشارة والتعريف وتوسيط الضمير المفيد لجعلهم جنس العادين أو جميعهم كما مرّ تقريره في أولئك هم المفلحون. قوله: (لما يؤتمنون عليه) يعني أنّ الإمانة والعهد وإن كانا مصدرين في الأصل فالمراد العين هنا ولذا جمعت الأمانة فإن أفردت نظر للأصل لأنّ الحفظ والإصلاح للعين لا للمعنى. وأمن الإلباس لإضافته للجمع. وأمانة الحق شرائعه وتكليفه كما سيأتي في قوله: ﴿إنا عرضنا الأمانة على السموات﴾ [سورة الأحزاب، الآية: ٧٢] الآية وأمانة الخلق ظاهرة. قوله: (ولفظ الفعل فيه) أي في النظم أو في هذا المقام أو في يحافظون على أنه من ظرفية الخاص للعام لكونه في ضمنه وقد يعكس أيضاً وتقديم الخشوع اهتماماً به حتى كأنّ الصلاة لا يعتدّ بها بدونه أو لعموم هذا له. وقوله: بأمر الصلاة أي بحالها وهو الخشوع والمواظبة. وقوله: ولذلك جمعه لمناسبة الجمع للتكرّر كما لا يخفى. قوله: (الجامعون لهذه الصفات) هو مأخوذ من كون الإشارة إلى من وصف بالصفات السابقة المتعاطفة بالواو الجامعة. وقوله: الأحقاء الخ الاستحقاق لأنّ أولئك يوجب أنّ ما بعده جدير بما يدلّ عليه لاتصافه بتلك الصفات السنية وبه اندفع أنّ من لم يجمعها بل من لم يعمل أصلاً يرث الجنة أيضاً عندنا فلا يتمّ الحصر وأما القول بأنه لعظم شأن ما ورثه بخلاف متاع الدنيا فلا يدفعه ودون الخ إشارة إلى دلالة على الحصر لتعريف الخبر وتوسط ضمير الفصل. قوله: (بيان لما يرثونه) يحتمل البيان اللغوي وهو التفسير بعد الإبهام فيجوز كونه بدلاً أو صفة كاشفة وهو الأظهر أو عطف بيان. والاصطلاح فيكون عطف بيان وبيانه لما يرثونه أغنى عن ذكر

وهي مستعارة لاستحقاقهم الفردوس وإن كان بمقتضى وعده مبالغة وقيل إنهم يرثون من الكفار منازلهم فيها حيث فوّتوها على أنفسهم لأنه تعالى خلق لكل إنسان منزلاً في الجنة ومنزلاً في النار ﴿هُم فِيهَا خَالِدُونَ﴾ أنت الضمير لأنه اسم للجنة أو لطبقتها الأعلى ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ بَيْنِ الْكُدُرِ﴾ متعلق

مفعوله . وقوله : وتقييد للوراثة بالتنوين قبل اللام الجارة وفي نسخة ترك اللام فهو مضاف . وتنوينه ونصب الوراثة على المفعولية خلاف الظاهر وإن صح وهو معطوف على قوله : بيان . قوله : (تفخيماً لها) الظاهر أنه تعليل للإطلاق لأن ترك المعمول لإشعاره بعدم إحاطة نطاق البيان به يفيد فيكون قوله تأكيداً لتعليلاً للتقييد على اللف والنشر المشوش . وقيل إنه تعليل للمعطوف عليه وتأكيداً لتعليل للمعطوف . والتأكيد بتكرير ذكر وراثتهم وقيل إنه مفعول للتقييد والتفخيم فيه من حيث كونه وراثة الفردوس لا من مجرد البيان . قوله : (وهي مستعارة) يعني أنّ الوراثة مستعارة لما ذكر كاستعارة فعلها استعارة تبعية للمبالغة في الاستحقاق لأنها أقوى أسباب الملك ، كما مرّ تحقيقه في سورة مريم في قوله تلك الجنة التي نورث من عبادنا من كان تقياً ولظهور قوله يرثني ويرث من آل يعقوب بل قوله : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ الْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا﴾ [سورة مريم، الآیة: ۴۰] في الاستعارة إذ الإرث في الآیة الأولى غير مراد وفي الثانية غير متصور استشهد به الشارح الطيبي فلا غرابة فيه لعدم ذكر المؤمنین والجنة كما توهم . قوله : (وقيل إنهم يرثون الخ) هذا ورد في حديث مسند^(۱) صححه القرطبي وذكر فيه أنه ﷺ فسر به هذه الآیة فلا وجه لتمريره ولا معنى للقول بأنه لا يناسب المقام فتأمل . وقوله : للجنة فالتأنيث باعتبارها وعلى ما بعده باعتبار الطبقة والأولى أن يقول العليا بدل الأعلى . قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ﴾ الخ) مناسبتها لما قبلها أنه تعالى لما ذكر أولاً أحوال السعداء عقبه بذكر مبدئهم ومآل أمرهم أو لما ذكر إرث الجنة عقبه بذكر البعث لتوقفه عليه أو لما حث على الصفات الحميدة عقبه بما يعث عليه أو لما حث على عبادته وامثال أوامره عقبه بما يدل على ألوهيته لتوقف العبادة عليه . وقوله : من خلاصة سلمت من بين الكدر بوزن الحذر أي المختلط أو هو بالفتح مبالغة في إطلاقه على المتكدر وهو إشارة إلى أنّ السلالة ما سلّ واستخرج وصيغة فعالة كما في الديوان لما بقي بعد المصدر فالسلالة لما بقي بعد السل كالقلامة والبراية ولذا قال الزمخشري : إنها تدلّ على القلة . وقوله : متعلق بمحذوف ومن تبعضية أو ابتدائية ولم يصرح

(۱) أخرجه ابن ماجه ۴۳۴۱ وابن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير ۳/ ۲۵۰ كلاهما من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : «ما منكم من أحد إلا وله منزلان منزل في الجنة ومنزل في النار فإذا مات فدخل النار ورث أهل الجنة منزله فذلك قوله تعالى : ﴿أولئك هم الوارثون﴾ .

قال البوصيري في الزوائد : إسناده صحيح على شرط الشيخين وهو كما قال وقد صححه القرطبي في تفسيره ۱۲/ ۱۰۸ .

بمحذوف لأنه صفة لسلالة أو من بيانية أو بمعنى سلالة لأنها في معنى مسلوقة فتكون ابتدائية كالأولى والإنسان آدم خلق من صفوة سلت من الطين أو الجنس فإنهم خلقوا من سلالات جعلت نطفاً بعد أدوار. وقيل المراد بالطين آدم لأنه خلق منه والسلالة نطفته ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاهُ﴾ ثم جعلنا نسله فحذف المضاف ﴿نُطْفَةً﴾ بأن خلقناه منها أو ثم جعلنا السلالة نطفة وتذكير الضمير على تأويل الجوهر أو المسلول أو الماء ﴿فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ﴾ مستقر حصين يعني الرحم وهو في الأصل صفة للمستقر وصف به المحل مبالغة كما عبر عنه بالقرار ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النَّطْفَةَ عَلَاقَةً﴾ بأن أحلنا النطفة البيضاء علقه حمراء ﴿فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً﴾ قصيرناها قطعة

به لظهوره ولمقابلته بقوله: أو بيانية وإن كان فيه ركابة فلا يرد أن من البيانية لا تنافي الوصفية إذ لا مانع منها وإن احتمل البدلية أو البيانية. ولا يتوهم أن المراد بالصفة المخصصة لأن السلالة أعم من الطين فهي على البيان كذلك. وكون أو بمعنى الواو والبيان لغوي تعسف بارد وسيأتي تنمة له. وقيل إنه عطف على اسم إن وخبره وإنه بيان لتعلقها بمحذوف بوجه آخر لأن البيانية لا بد من حذف متعلقها وهو تعسف. قوله: (أو بمعنى سلالة) معطوف على قوله بمحذوف فهو متعلق به بلا تقدير. وقوله: كالأولى الظاهر أن المراد به من في قوله: من سلالة. وقد جوز فيه أن يكون المراد به من الثانية في الوجه الأول وهو كونها صفة أو بتقدير الطريقة الأولى وأخر ذكرها للاختصار وهو بعيد. قوله: (أو الجنس) أي المراد الجنس كله. وقوله: فإنهم الخ بيان له بأنه مبدأ بعيد فإنهم من النطفة الحاصلة من الغذاء الذي هو سلالة الطين وصفوته، وآدم عليه الصلاة والسلام ليس كذلك فإما أن يترك بيان حاله لأنه معلوم وتبين حال أولاده أو يكون وصفاً للجنس بوصف أكثر أفراده. وقيل إنه جعل الجنس كذلك لأن أول أفراد الذي هو أصله كذلك وهذا غير ما ذكره المصنف رحمه الله ولكل وجهة. وقوله بعد أدوار أي بعد سنين لأن السنة مقدار دور الفلك. قوله: (وقيل المراد بالطين آدم) عليه الصلاة والسلام فهو من مجاز الكون ولعدم القرينة عليه وعدم تبادل النطفة من السلالة مرضه والمراد بالإنسان حيثئذ الجنس ووصفه بما ذكر باعتبار أكثر أفراده فلا يعد في خروج آدم نفسه منه كما توهم لذكره بعد. وقوله: فحذف المضاف وهو نسل إن لم يحمل على الاستخدام لكنه خلاف الظاهر ولذا لم يلتفتوا له هنا وإن كان من المحسنات وقد جوز تقديره قبل الإنسان أي أصل الإنسان. قوله: (بأن خلقناه منها) إشارة إلى أن جعل بمعنى خلق ونطفة منصوب بنزع الخافض وأما كونه بمعنى التصيير والإنسان ما سيصير إنساناً على أنه من مجاز الأول فقليل الجدوى مع تكلفه. قوله: (أو ثم جعلنا السلالة الخ) فالجعل بمعنى التصيير والإنسان الجنس أو آدم عليه الصلاة والسلام والسلالة ما يخلق ويصور منه كما سيشير إليه وتأويله بالجوهر لا يخلو من كدر. لأنه بهذا المعنى غير معروف عند العرب وفي اللغة حتى يأتي به القرآن وإنما هو اصطلاح للمتكلمين كما صرحوا به. قوله: (مستقر حصين) أصل القرار مصدر قر يقر قراراً بمعنى ثبت ثبوتاً ثم أطلق على المستقر بالفتح وهو محله مبالغة كقوله: ﴿جعل لكم الأرض

لحم ﴿فَحَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْمًا﴾ بأن صلبناها ﴿فَكَسَوْنَا الْعَظْمَ لَحْمًا﴾ مما بقي من المضغفة أو مما أثبتنا عليها مما يصل إليها واختلاف العواطف لتفاوت الاستحالات والجمع لاختلافها في الهيئة والصلابة وقرأ ابن عامر وأبو بكر على التوحيد فيهما اكتفاء باسم الجنس عن

قراراً ﴿ ولذا فسره المصنف رحمه الله به والمراد به هنا الرحم والمكين المتمكن ولذا قيل لذي القدرة والمنزلة فهو وصف لذي المكان وهو النطفة هنا فوصف به محلها على أنه مجاز أو كناية عن حصين أو إسناد مجازي أي مكين صاحبه فحصين بيان لحاصل معناه فقوله: يعني الرحم تفسير المستقر بالفتح. وقوله: وهو يعني به المكين وللمستقر بكسر القاف وهو المتمكن. وقوله مبالغة على الإسناد المجازي كطريق سائر وفي الكشف وجه آخر وهو أن الرحم نفسها متمكنة فلا تنفصل لثقل حملها أو لا تمتزج ما فيها فهو كناية عن جعل النطفة محرزة مصونة. وقوله: كما عبر عنه بالقرار التشبيه في مجرد المبالغة إذ جعل عين القرار كرجل عدل لا في وصف المحل بوصف المستقر كما قيل لأن القرار من الأمور النسبية. وقوله: علقه حمراء أي قطعة دم متجمدة. قوله: (بأن صلبناها) الخلق هنا بمعنى الإحالة لا الإيجاد المتعارف أو إيجاد صورة أخرى وتغيير التعبير ليس مجرد تفنن كما قيل لأن إحالة الأولى ظاهرة لتغيير ماهيته ولونه وفي الثاني هو باق على لونه وإنما ازداد تماسكاً واكتنازاً فلذا عبر بالتصيير وفي الثالث جعل بعضه صلباً يابساً كبقية العظام. قوله: (فكسونا العظام لحماً) أي جعلناه محيطاً بها ساتراً لها كاللباس وذلك اللحم يحتمل أن يكون من لحم المضغفة بأن لم تجعل كلها عظماً بل بعضها، وهو الظاهر ولذلك قدمه بقوله: مما بقي الخ ويحتمل أن يكون خلقه الله عليها من دم في الرحم وإليه أشار بقوله أو مما أثبتنا الخ. قوله: (واختلاف العواطف الخ) يعني عطف بعضها بشم الدالة على التراخي وبعضها بالفاء التعقيبية مع أن الوارد في الحديث من أن مدة كل استحالة أربعين يوماً يقتضي أن يعطف الجميع بشم إن نظر لتمام المدة أو لأولها. أو بالفاء إن نظر لآخرها كما قال النحاة إن إفادة الفاء الترتيب بلا مهلة لا ينافي كون الثاني المترتب يحصل بتمامه في زمان طويل إذا كان أول أجزائه متعقباً لآخر ما قبله وهذا يصحح عطف بعضها على بعض بشم وبعضها بالفاء لكنه لا يتم به الجواب كما توهم إذ لا بد من المرجح للتخصيص وإليه أشار المصنف بقوله لتفاوت الاستحالات يعني أن بعضها مستبعد حصوله مما قبله وهو المعطوف بشم فجعل الاستبعاد عقلاً أو رتبة بمنزلة التراخي والبعد الحسي لأن حصول النطفة من أجزاء ترابية غريب جداً. وكذا جعل تلك النطفة البيضاء دماً أحمر بخلاف جعل الدم لحماً مشابهاً له في اللون والصورة وكذا تثبيتها وتصليبها حتى تصير عظماً لأنه قد يحصل ذلك بالمكث فيما يشاهد وكذا مد لحم المضغفة عليه ليستره وهذا ما عناه المصنف فافهم. قوله: (والجمع لاختلافها) أي جمع العظام دون غيرها مما في الأطوار لأن العظام متغايرة هيئة وصلابة بخلاف غيرها ألا ترى عظم الساق وعظم الأصابع وأطراف الأضلاع. وقوله: اكتفاء باسم الجنس الصادق على القليل والكثير مع عدم اللبس هنا كما في نحو قوله:

الجمع وقرئ بأفراد أحدهما وجمع الآخر ﴿ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ﴾ هو صورة البدن أو الروح أو القوى بنفخه فيه أو المجموع وثم لما بين الخلقين من التفاوت واحتج به أبو حنيفة على أن من غصب بيضة فأفرخت عنده لزمه ضمان البيضة لا الفرخ لأنه خلق آخر ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ﴾ فتعالى شأنه في قدرته وحكمته ﴿أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ المقدرين تقديراً فحذف المميز لدلالة الخالقين عليه ﴿ثُمَّ إِنَّكَ بَعْدَ ذَلِكَ لَمِتَّوْنٌ﴾ لصائرون إلى الموت لا محالة ولذلك ذكر النعت

كلوا في بعض بطنكم تعفوا

وفيه مشاكلة لما قبله كما ذكره ابن جني وأفراد أحدهما صادق بأفراد الأول وجمع الثاني وعكسه وبهما قرئ. قوله: (هو صورة البدن) أي المراد بهذا الخلق تمييز أعضائه وتصويره وجعله في أحسن تقويم وهو المناسب لقوله: فتبارك أو المراد بالخلق الآخر الروح لأنه مغاير للأول وأعظم ورتبته أعلى فلذا عطف بثم ووصف بآخر فمعنى أنشأناه أنشأنا له أو فيه وكذا إذا أريد به القوى الحساسة ونحوها. وقوله: بنفخه فيه ضمير نفخه للروح وذكر لتأويله بمخلوف ونحوه وضمير فيه للبدن أو للإنسان المفهوم منه والجار والمجرور إما متعلق بأنشأنا أو بمقدر وهو إما ناظر إلى القوى أو إليها وإلى الروح يعني أن إنشاء الروح نفخها في البدن وإنشاء القوى بسبب نفخ الروح فمن قصر فقد قصر ومن قال: يعني نفخ الله الروح أو القوى في البدن فقد تساهل فتدبر. وقوله لما بين الخلقين من التفاوت أي الرتبي أو الزماني. وقيل: المراد الرتبي لا الزماني لتحقيقه في الجميع بخلاف الرتبي كما مر. قوله: (واحتج به أبو حنيفة الخ) أفرخت بمعنى أخرجت فرخها وقد قيل إن في احتجاج الحنفية بهذا نظراً لأن مبايئته للأول لا تخرجه عن ملكه. ورد بأن بالمباينة يزول الاسم وبزواله يزول الملك عنده كما تقرّر في الفروع. وقيل تضمينه الفرخ لكونه جزءاً من المغصوب لا لكونه عينه أو مسمى باسمه وفيه بحث. قوله: (فتبارك الله أحسن الخالقين) بدل لكنه يقل في المشتقات أو خبر مبتدأ مقدر ولكن الأصل عدم الإضمار أو صفة قيل وهو الأولى لأن إضافة أفعل من محضة على الأصح وقيل إنها غير محضة وارتضاه أبو البقاء والخلق بمعنى التقدير كما في قوله:

ولأنت تفري ما خلقت وبعـ ض القوم يخلق ثم لا يفري...

لا بمعنى الإيجاد إذ لا خالق غيره إلا أن يكون على الفرض والتقدير وإليه أشار المصنف والمميز المحذوف قوله تقديراً وفي الكشاف وروي أن عبد الله بن سعد بن أبي سرح كان يكتب لرسول الله ﷺ فنطق بذلك قبل إملائه فقال له رسول الله ﷺ: «اكتب هكذا نزلت» فقال عبد الله: إن كان محمد نبياً يوحى إليه فأنأ نبى يوحى إليّ فلحق بمكة كافراً ثم أسلم يوم الفتح. وقد أورد عليه أنه مخالف لما قدمه في الأنعام من أنه رجع مسلماً قبل الفتح إلا أن يكون فيه روايتان وأما القول بأن الرواية غير صحيحة لأن السورة مكية وارتداده بالمدينة كما اعترف به الراوي فجراءة على الحديث بالرد وكونها مكية باعتبار أكثرها وقد مر ما يشير له ولهذا تفصيل في محله. قوله: (لصائرون إلى الموت) هذا من قوله بعد ذلك. وقوله: لا

الذي للشبوت دون اسم الفاعل وقد قرئ به ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ﴾ للمحاسبة والمجازاة ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعَ طَرَائِقَ﴾ سبع سموات لأنها طورق بعضها فوق بعض مطارقة النعل وكل ما فوقه مثله فهو طريقه أو لأنها طرق الملائكة أو الكواكب فيها مسيرها ﴿وَمَا كُنَّا عَنِ الْخَلْقِ﴾ عن ذلك المخلوق الذي هو السموات أو جميع المخلوقات ﴿غَافِلِينَ﴾ مهملين أمرها بل نحفظها عن الزوال والاختلال وندير أمرها حتى تبلغ منتهى ما قدر لها من الكمال حسبما اقتضته الحكمة وتعلقت به المشيئة ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ﴾ بتقدير يكثر نفعه ويقل ضرره أو بمقدار ما علمنا من صلاحهم ﴿فَأَسْكَنَهُ﴾ فجعلناه ثابتاً مستقراً ﴿فِي﴾

محالة من الاسمية وإن واللام وصيغة الشبوت. وقوله: ولذلك أي ولدلالته على أنه لا محالة أي لا بد منه واسم الفاعل ماثت الدال على الحدوث وبه قرئ. وزيد تأكيد الجملة الدالة على الموت مع أنه غير منكر دون ما ذكر فيه البعث المتردد فيه وكان الظاهر العكس لأن تأكيد الموت في المعنى عائد إلى توكيد ما هو متوقف عليه من الجزاء ومن ثمة كرر إنكم ونقل من الغيبة إلى الخطاب ولأن الموت كالمقدمة للبعث فكان توكيده توكيداً له. وقيل إنه بولغ في القرينة الأولى لتمادي المخاطبين في الغفلة فنزلوا منزلة المنكرين وأخليت الثانية لسطوع براهينها وتكرير حرف التراخي للإيدان بتفاوت المراتب. قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعَ طَرَائِقَ﴾ (الخ) ارتباطه بما قبله إما لأنه استدلال على البعث أو بيان لما يحتاجون إليه في البقاء بعد خلقهم. وقوله: لأنها طورق الخ يعني أنها جمع طريقة بمعنى مطروقة من طرق النعل والحوافر إذا وضع طاقاتها بعضها فوق بعض قيل فعلى هذا لا تكون السماء الدنيا من الطرائق إذ لا سماء تحتها فجعلها منها من باب التغليب ولا يخفى أن المعنى وضع طاق فوق طاق مساو له فيندرج ما تحت الكل لكونه مطارقاً أي له نسبة وتعلق بالمطارقة فلا حاجة إلى التغليب. وقوله وكل ما فوقه مثله فهو طريقه قيل: وعلى هذا كل من السبع طريقة فإن فوق السابعة الكرسي، وهو فلك الثوابت وظاهر أنه مثل ما تحته في أكثر الوجوه فجعله وجهاً آخر للإطلاق المذكور. وقد قيل: إنه من تنمة قوله لأنها طورق الخ لبيان أن مدار إطلاق الطريقة على السماء فوقية مثلها عليها لا فوقيتها على مثلها فهو لتعيين أحد محتملي هذا القول وهذا مع ظهوره خفي على هذا القائل فتأمل.. قوله: (أو لأنها) أي السموات طرق الملائكة فالطريقة بمعناها المعروف ولا ياباه كون المقام لبيان ما قاض على المخاطبين من النعم الجسيمة لأنه غير مسلم مع أن الملائكة منها ما هو وسائط لما يصل إليهم مع أن قوله وما كنا الخ قيل: إن معناه أنا خلقنا السماء لأجل منافعهم ولسنا غافلين عن مصالحهم. وقوله: الكواكب معطوف على الملائكة. وقوله: فيها مسيرها بيان لكونها طرقاً للكواكب والمسير مصدر ميمي بمعنى السير. وقوله: عن ذلك المخلوق إشارة إلى أن الخلق بمعنى المخلوق وأفرد لأنه مصدر في الأصل أو لأنها في حكم شيء واحد فالتعريف على هذا عهدي وعلى ما بعده استغراقي وأفراده لما ذكر أولاً والإظهار في مقام الإضمار للاعتناء بشأنها. قوله: (مهملين أمرها) هذا جار على

الْأَرْضِ وَإِنَّا عَلَىٰ ذَهَابٍ بِهِنَّ ﴿١٩﴾ على إزالته بالإفساد أو التصعيد أو التعميق بحيث يتعذر استنباطه ﴿لَقَادِرُونَ﴾ كما كنا قادرين على إنزاله وفي تنكير ذهاب إيماء إلى كثرة طرقه ومبالغة في الإبعاد به ولذلك جعل أبلغ من قوله قل أرأيتم إن أصبح ماؤكم غوراً فمن يأتيكم بماء معين ﴿فَأَنشَأْنَا لَكُمْ بِهِم مِّنَ الْجَنَّتِ مِمَّنْ قَبْلِهَا وَاعْتَبِرْ لَكُمْ فِيهَا ﴿٢٠﴾ في الجنات ﴿فَوَاكِهُ كَثِيرَةٌ﴾ تتفكهون بها ﴿وَمِنْهَا﴾ ومن الجنات ثمارها وزروعها ﴿تَأْكُلُونَ﴾ تغدياً أو ترتزقون وتحصلون معاشكم من قولهم فلان يأكل من حرفته ويجوز أن يكون الضميران للنخيل والأعناب أي لكم في ثمرتها أنواع من الفواكه الرطب والعنب والتمر والزبيب والعصير واللبس وغير ذلك وطعام تأكلونه ﴿وَشَجَرَةً﴾ عطف على جنات وقرئت بالرفع على الابتداء أي ومما أنشأنا

الوجهين وإن كان أوله ظاهراً في الأول. وقوله: من السماء إما على ظاهره على ما ورد في الحديث أنّ بعض الأنهار من الجنة^(١) أو بمعنى السحاب أو المطر أو جهة العلو. وقوله: بتقدير تفسير لقدر بوجهين متقاربين وهما التقدير والمقدار لكنه على هذا صفة ماء أو حال من الضمير وعلى الثاني صلة أنزلنا. وقوله: يكثر نفعه ويقل ضرره بيان لحكمة تقديره وفي الكشف يسلمون معه من المضرة وعدل المصنف عنه لأنه قد يضّر لكن الضرر القليل مع الخير الكثير كلا ضرر فمآلهما عند التحقيق متحد ولذا اقتصر على الصلاح في الثاني واستقرارها شامل لما في ظاهرها كالأنهار وما في باطنها كالأبار. قوله: (بالإفساد) أي إخراجها عن المائية أو رفعه إلى محل آخر والاستنباط الاستخراج. وقوله: كما كنا قادرين الخ إشارة إلى أنّ هذه الجملة حالية. قوله: (إيماء إلى كثرة طرقه) لعموم النكرة وإن كانت في الإنبات. والمبالغة في الإبعاد ناشئة من كثرة الذهاب فلذا كان أبلغ أي أكثر مبالغة من تلك الآية لأنّ فيها ذهاباً واحداً وهو التغوير المشعر ببقائه غائراً ولذا عقب بقوله: ﴿فمن يأتيكم بماء معين﴾ [سورة الملك، الآية: ٣٠] وذكر في التقريب للأبلغية ثمانية عشر وجهاً لكنها ليست كلها من التنكير واختيرت المبالغة هنا لأنّ المقام يقتضيها إذ هو لتعداد آيات الآفاق والأنفس على وجه يتضمن الدلالة على القدرة والرحمة مع كمال عظمة المتصف بهما ولذا ابتدئ بضمير العظمة مع التأكيد بخلاف مائة فإنه تتميم للحث على العبادة والترغيب عما هو فإن فلا يتوهم أنه عدل عن الأبلغ ثمة لأنه أبلغ في مقامه كما فصله في الكشف. قوله: (من نخيل وأعناب) قدّمهما لكثرتهما وكثرة الانتفاع بهما والمراد بالفواكه ما عداهما وثمارها وزروعها بدل من الجنات إشارة إلى أنّ من ابتدائية لأنّ الزروع ليست بعضاً منها وإنما هي في خلالها وقيل إنها تبعيضية ومضمونها مفعول تأكلون وتغدياً تمييز أو منصوب بنزع الخافض. قوله: (أو ترتزقون) يعني أنّ الأكل مجاز أو كناية عن التعيش مطلقاً فيشمل غيره ومن ابتدائية أو تبعيضية والأول متعين للمثال.

(١) مراد المصنف ما أخرجه مسلم ٢٨٣٩ من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «سيحان وجيحان والقرات والنيل: كلٌّ من أنهار الجنة».

لكم به شجرة ﴿تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ﴾ جبل موسى عليه السلام بين مصر وأيلة وقيل بفلسطين وقد يقال له طور سنين ولا يخلو من أن يكون الطور للجبل وسيناء اسم بقعة أضيف إليها أو المركب منهما علم له كامرئ القيس ومنع صرفه للتعريف والعجمة أو التأنيث على تأويل البقعة لا للألف لأنه فيعال كديماس من السناء بالمدّ وهو الرفعة أو بالقصر وهو النور أو ملحق بفعال كعلباء من السين إذ لا فعلاء بألف التأنيث بخلاف سيناء على قراءة الكوفيين والشامي ويعقوب فإنه فيعال ككيسان أو فعلاء كصحراء لافعال إذ ليس في كلامهم وقرئ

وقوله: أنواع توجيه لجمع الفاكهتين باعتبار تعدّد أنواعهما وما يحصل منهما. وطعام معطوف على قوله: أنواع يعني أنّ ثمرتها جامعة للتفكه والغذاء بخلاف بقية الفواكه والذبس بكسر وكسرتين عسل النخل، والعامّة تطلقه على عسل الزبيب وكلام المصنف ظاهر فيه وقال المعري العرب تسمي عسل النخل ديبساً والحرفة الصنعة. وقوله: في ثمرتها إشارة إلى تقدير مضاف أو إلى أنّ الضمير للثمرة المفهومة منها. قوله: (ومما أنشأنا لكم به شجرة) إشارة إلى الخبر المقدّر وقدره مقدماً وإن كانت النكرة موصوفة لأنه الأولى كما مرّ. والشجرة شجرة الزيتون نسبت إلى الطور لأنه مبدؤها أو لكثرتها فيه وجبل موسى عليه الصلاة والسلام أي جبل عرف به لمناجاته عليه. وأيلة بالفتح محل معروف يسمى اليوم العقبة وهو على مراحل من مصر وفلسطين بكسر الفاء وفتحها بلدة بالشأم. وقوله: الطور للجبل أي اسم للجبل المخصوص أو لكل جبل وهو عربيّ وقيل معرّب. وقوله: كامرئ القيس أي هو مركب إضافيّ جعل علماً وفي نسخة وبعلبك أي فيمن أضافه كما في الكشف وهو لغة فيه وقوله: ومنع صرفه أي صرف سيناء سواء كان اسم البقعة أو جزء العلم الأخير لأنه يعامل معاملة العلم كما مرّ في جنات عدن فما قيل إنّ هذا على الثاني وأما على الأول فمنع الصرف للعلمية والتركيب إن لم يكن فيه إضافة وإلا فكالثاني لا يخفى ما فيه. قوله: (لا للألف) أي ألف التأنيث الممدودة لما سيذكره من أنه ليس في كلام العرب فعلاء بكسر الفاء والمدّ وآخره ألف تأنيث كما أشار إليه بقوله إذ لا فعلاء الخ قال المعرب رحمه الله هذا قول البصريين وأما الكوفيون فلا يسلمونه ويقولون ألفه للتأنيث وكسر السين لغة كنانة وقوله في نسخة كديماس بالبدال والسين المهملتين هو الحمام ووقع في بعض النسخ ديماء وهو تحريف وبقوله فيعال سقط ما أورد على قوله: من السناء بالمدّ من أنه ليس بعربيّ كما نصوا عليه ولو سلم فالمادّتان مختلفتان لأنّ عين السناء نون وعين سيناء ياء لأنّ عجمته غير متفق عليها وعين سيناء أيضاً نون وياؤها مزيدة وهزمتها منقلبة عن واو ووزنه فيعال وهو موجود في كلامهم كقيتال في المصدر ويؤيده ما في بعض النسخ من قوله كديماس. قوله: (أو ملحق بفعال) فهزمته ليست للتأنيث بل للإلحاق بشمراخ وقرطاس فهو كعلباء بالعين المهملة والباء الموحدة وهي عصبه في العنق وهزمته منقلبة عن واو أو ياء لتطرفها بعد ألف زائدة كرداء وكساء لأنّ الإلحاق يكون بهما. وقال أبو البقاء: إنها أصلية. وقوله: من السين أي من هذه المادّة. قوله: (بخلاف سيناء) أي في القراءة بفتح السين فيجوز

بالكسر والقصر ﴿تَنْبُتُ بِالذَّهْنِ﴾ أي تنبت ملتبساً بالدهن ومصطحباً له ويجوز أن تكون الباء صلة معدية لتنبت كما في قولك ذهبت بزيد وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب في رواية تنبت وهو إما من أنبت بمعنى نبت كقول زهير:

رأيت ذوي الحاجات عند بيوتهم قطينا لهم حتى إذا أنبت البقل . . .

أو على تقدير تنبت زيتونها ملتبساً بالدهن وقرئ على البناء للمفعول وهو كالأول وتثمر بالدهن وتخرج بالدهن وتخرج الدهن وتنبت بالدهان ﴿وَصَبِغَ لِلْأَكْلِينَ﴾ معطوف على الدهن جار على إعرابه عطف أحد وصفي الشيء على الآخر أي تنبت بالشيء الجامع بين

كون منع صرفه للألف الممدودة أو للعلمية والتأنيث أو العجمة وكيسان علم للشخص أو لمعنى الغدر. وقوله: إذ ليس في كلامهم يعني فعال بالفتح لا يوجد في كلام العرب إلا نادراً كخزعال لطلع الإبل لكن المراد في غير المضاعف فإنه فيه كثير كزلزال وصلصال ووسواس كما صرح به النحاة ولا يختص بالمصادر كما قيل: وعلى قراءة القصر فألفه للتأنيث كذكري إن لم يكن أعجباً.

قوله: (أي تنبت ملتبساً بالدهن الخ) يعني أنه على القراءة بفتح التاء وضم الباء من الثلاثي اللازم تكون الباء للملاسة والمصاحبة كجاء بثياب سفره والجار والمجرور حال وكان الظاهر أن يقدره ملتبسة لكنه في النسخة التي عندنا ملتبساً فكأنه أول بملتبساً ثمها. لأنه الملابس للدهن في الحقيقة. وقوله: معدية تفسير لقوله: صلة لأن الصلة تكون بمعنى الزائدة، ومن توهم أنه المراد هنا اعتراض عليه بأن المعدية لا تكون صلة وبالعكس فالأولى الاكتفاء بكونها معدية فإن المراد أنها متعلقة بالمذكور وأخره لأن إنبات الدهن غير معروف في الاستعمال وإنما يضاف الإنبات للثمر ونحوه. قوله: (وهو إما من أنبت بمعنى نبت) والهمزة فيه ليست للتعدي عند من أثبت أنبت بمعنى نبت واستشهد عليه بيت زهير المذكور وأنكره الأصمعي وقال: إن الرواية في البيت نبت لا أنبت مع أنه يحتمل التعدي بتقدير مفعول له. ورأيت بفتح تاء الخطاب بتصحيح الصاغاني وذوي الحاجات الفقراء وقطينا جمع قاطن بمعنى مقيم والقطين الخدم والاتباع أيضاً والمعنى رأيت ذوي الحاجات مقيمين حول بيوتهم لقضاء أوطارهم لأنها معاهد الكرم وموارد النعم حتى إذا ظهر الخصب انفضوا من حولها للانتجاع والتعيش وعلى تقدير زيتونها الجاز والمجرور حال من المفعول المحذوف أو من الضمير المستتر وقيل الباء زائدة كقوله ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ويحتمل أيضاً تعدي أنبت بالباء لمفعول ثان وإسناد الإنبات إلى الشجرة بل وإلى الدهن مجازي. قوله: (وقرئ على البناء للمفعول) على أنه مجهول أنبت وهو كالأول معنى وإعراباً يجعل الباء للملاسة لا غير وتثمر معطوف على نائب فاعل قرئ وكذا ما بعده وقيل إنه تفسير ظن قراءة قرئ تنت من الثلاثي بالدهان بكسر الدال وهو جمع دهن كرماح أو مصدر كالدباغ. والدهن بالضم ما يعصر من الدسم وبالفتح مصدر بمعنى العصر. قوله: (عطف أحد وصفي الشيء) منصوب بمعطوف على

كونه دهنًا يدهن به ويسرج منه وكونه إذا ما يصبغ فيه الخبز أي يغمس فيه للائتمام وقرئ وصياغ كدباغ قي دبع ﴿وَأَنَّ لَكَ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبَةً﴾ تعتبرون بحالهم وتستدلون بها ﴿شَقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهَا﴾ من الألبان أو من العلف فإن اللبن يتكوّن منه فمن للتبويض أو للابتداء وقرأ نافع وابن عامر وأبو بكر ويعقوب نسقيكم بفتح النون ﴿وَلَكُمْ فِيهَا مَنَفَعٌ كَثِيرٌ﴾ في ظهورها وأصوافها وشعورها ﴿وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ فتنتفعون بأعيانها ﴿وَعَلَيْهَا﴾ وعلى الأنعام فإن منها ما يحمل عليه كالإبل والبقر وقيل المراد الإبل لأنها هي المحمولة عليها عندهم والمناسب للفلك فإنها سفائن البرّ قال ذو الرمة:

سفيينة برّ تحت خدي زمامها...

أنه مفعول مطلق له وهو إشارة إلى أنّ الصبغ هو الإدام من المائعات على الاستعارة لأنه إذا غمس فيه تلون بلونه وإن كان المراد به الدهن أيضاً لكن لكونهما وصفين نزل تغاير مفهوميهما منزلة تغاير ذاتيهما فعطف أحدهما على الآخر كقوله:

إلى الملك القرم وابن الهمام

كما مرّ. وقوله: الجامع هو معنى الواو العاطفة ودبغ بكسر الدال هنا ما يدبغ به وبالفتح مصدر. قوله: (وتستدلون بها) أي بالأنعام أي بحالها وهو عطف تفسيريّ وضمير بطونها للأنعام باعتبار نسبة ما للبعض إلى الكل لا للإينات منها على الاستخدام لأنّ عموم ما بعده بأباه وقوله: أو من العلف وهو ما تأكله الدواب وهذا ما يحتمله النظم لأنه المناسب لكونه في بطونها إذ اللبن في الضرع لا في البطن ولأنه أليق بالعبارة ولذا جوزه المصنف وإن كان لا يحتمله ما في سورة النحل. قوله: (في ظهورها وأصوافها وشعورها) إشارة إلى أنّ الأنعام شامل للأزواج الثمانية لا مخصوص بالإبل ولذا لم يذكر الوبر وأدخله في الشعر لأنه يطلق عليه ودخوله فيه غير محتاج للبيان مع الشعور وما ذكر إرشاد لبقية المتافع كالنسل اعتماداً على ما مرّ من تفصيله وقوله فتنتفعون بأعيانها إشارة إلى أنّ ما قبله انتفاع بمراقفها وتقديم الظرف للفاصلة أو للحصر الإضافي بالنسبة للحمير ونحوها كما في الكشف أو الحصر باعتبار ما في تأكلون من الدلالة على العادة المستمرة ومن تبعضية لأنّ منها ما لا يؤكل وقوله وعلى الأنعام أي الأزواج الثمانية كما بينه ما بعده وهذا أيضاً من نسبة ما للبعض إلى الكل كما أشار إليه بقوله: منها. وقوله: وقيل: قائله الزمخشريّ لكن كلامه محتمل لتخصيص الأنعام وتخصيص ضميره بالاستخدام والمصنف رحمه الله حمّله على الثاني لقوله: فيكون الضمير الخ لأنّ الأوّل بعيد وقيل الأولى عدم تمييزه لأنّ الحمل على البقر ليس بمعتمد عند المخاطبين كما يشير إليه التعبير بالمضارع الدال على الاعتقاد والاستمرار وقوله لأنها هي المحمول عليها أي دون البقر. قوله: (والمناسب للفلك) الظاهر المناسبة والأمر فيه سهل ولم يستدل به الزمخشريّ لكنه يفهم من سياقه فلذا ذكره المصنف رحمه الله والشعر لذي الرمة من قصيدة مشهورة له وقبلة:

فيكون الضمير فيه كالضمير في ويعولتهن أحق بردهن ﴿وَعَلَى الْفَلَكَ تَحْمُلُونَ﴾ في البر والبحر ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ إلى آخر القصص مسوق لبيان كفران الناس ما عدّد عليهم من النعم المتلاحقة وما حاquem من زوالها ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ استئناف لتعليل الأمر بالعبادة وقرأ الكسائي غيره بالجرّ على اللفظ ﴿أَفَلَا نُنْفِقُونَ﴾ أفلا تخافون أن يزيل عنكم نعمه فيهلككم ويعذبكم برفضكم عبادته إلى عبادة غيره وكفرانكم نعمه التي لا تحسونها ﴿فَقَالَ الْمَلَأُ﴾ الإشراف ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ﴾ لعوامهم ﴿مَا هَذَا إِلَّا بَشْرٌ مِثْلُكُمْ

ألا خيلت مني وقد نام صحبتي فما نقر التهويم إلا سلامها...

طروفاً وجلب الرحل مشدودة به سفينة برّ تحت خدي زمامها...

وجعل الإبل سفائن البر معروف مشهور وهي استعارة لطيفة وقد تصرّفوا فيها تصرّفات بديعة كقول بعض المتأخرين:

لمن شجر قد أنقلتها ثمارها سفائن برّ والسراب بحارها...

قوله: (فيكون الضمير فيه الخ) أي هو مما رجع الضمير فيه إلى بعض أفراد عام مذكور قبله باعتبار بعضه فإنّ المذكور في هذه الآية أولاً مطلق المطلقات والضمير من يعولتهن راجع إلى بعضهنّ وهي المطلقات الرجعية لكنه هنا أظهر لأنّ الأنعام بحسب الأصل مخصوص بالإبل فالاستخدام فيه ظاهر قيل وهو اعتراض على الزمخشريّ حيث خص الأنعام بالإبل وهو لا يناسب مقام الامتنان ولا سياق الكلام وما جنح إليه من اقتضاء الحمل إنما يقتضي تخصيص الضمير وله نظائر في القرآن مع اشتماله على نوع من البديع فتأمل. قوله تعالى: ﴿تحمّلون﴾ أي بأنفسكم وأثقالكم وليس مما حذف فيه المضاف فأقيم المضاف إليه مقامه كما قيل وقوله في البرّ والبحر لف ونشر مرتب وللجمع بينها وبين الفلك في هذه الخاصة الدال على المبالغة في تحملها أخرجت في الذكر ولكونها غير عامة أيضاً كما مرّ. قوله: (مسوق الخ) بيان لارتباطه بما قبله وهو ظاهر. وقوله حاquem ضمنه معنى أصابهم فعده بنفسه وأصله أن يتعدّى بالباء وناداهم وأضافهم له استعطافاً وشفقة. وقوله استئناف أي قوله ما لكم من إله جملة مستأنفة استئنافاً بيانياً بتقدير سؤال هو لم أمرتنا بعبادته فكانه قيل لأنكم لا إله لكم غيره وهي تفيد تخصيصه بالعبادة وما كان علة لتخصيص العبادة كان علة لها أو هو بيان لوجه اختصاص الله بالعبادة لأنّ عبادة الله لا تصح مع التخليط فالعلة تدلّ على الاختصاص كالمعلل فلا حاجة إلى أن يقال المراد بعبادة الله وحده وقوله: على اللفظ إشارة إلى أنّ قراءة الرفع على المحل. قوله: (أفلا تخافون) أصل معنى التقوى الوقاية مما يخاف ثم استعملت في الخوف نفسه كما هنا. وقوله: أن يزيل الخ هو مفعوله المقدر بقرينة المقام وقدّره الزمخشريّ أن ترفضوا عبادة الله الذي هو خالقكم ورازقكم أي عاقبة ذلك وهو مآلاً متحد مع ما ذكره المصنف رحمه الله وفسر الملاء بالإشراف لأنّ معناه كما قال الراغب جماعة مجتمعون على رأي فيملؤون العيون رواء. والقلوب جلاله وبهاء فيختص بأشراف القوم وإن استعمل بمعنى الجماعة مطلقاً. قوله: ﴿الذين كفروا﴾ (الظاهر أنّ

يُرِيدُ أَنْ يَنْفَضِّلَ عَلَيْكُمْ ﴿٢٥﴾ أَنْ يَطْلُبَ الْفَضْلَ عَلَيْكُمْ وَيَسُودَكُمْ ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ﴾ أَنْ يَرْسِلَ رَسُولًا ﴿لَأَنْزَلَ مَلَائِكَةً﴾ رِسَالًا ﴿مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي آبَائِنَا الْأُولِينَ﴾ يَعْنُونَ نُوحًا عَلَيْهِ السَّلَامُ أَيْ مَا سَمِعْنَا بِهِ أَنَّهُ نَبِيٌّ أَوْ مَا كَلَّمَهُمْ بِهِ مِنَ الْحَثِّ عَلَى عِبَادَةِ اللَّهِ وَنَفْيِ إِلَهٍ غَيْرِهِ أَوْ مِنْ دَعْوَى النَّبُوَّةِ وَذَلِكَ إِذَا مِنْ فُرْطِ عِنَادِهِمْ أَوْ لِأَنَّهُمْ كَانُوا فِي فِتْرَةٍ مَتَطَوَّلَةٍ ﴿إِنَّ هُوَ إِلَّا رَجُلٌ بِهِ جِنَّةٌ﴾ أَيْ جَنُونٌ وَلِأَجَلِهِ يَقُولُ ذَلِكَ ﴿فَتَرَى صُورًا مِنْهُ﴾ فَاحْتَمَلُوهُ وَانْتَظَرُوا ﴿حَتَّىٰ جِئَ لَعَلَّهُ يَفِيقُ مِنْ

الوصف ذكر للذم لأنَّ قائل هذه المقالة لا يكون مؤمناً ولأنَّ أشرافهم لم يتبعوه لقوله ما نراك اتبعك إلا الذين هم أراذلنا ويصح أن تكون للتمييز وإن لم يؤمن بعض أشرافهم وقت التكلم بهذا الكلام لأنَّ من أهله المتبعين له أشرافاً وأما تلك الآية فعلى زعمهم أو لقلّة المتبعين منهم . قوله: (أن يطلب الفضل عليكم ويسودكم) جعل طلب الفضل الدال عليه صيغة التفعّل كناية عن السيادة ولذا عطفه عليه عطفاً تفسيرياً فلا يرد عليه أنَّ الإرادة عين الطلب فيكون التقدير يطلب أن يطلب الفضل عليكم والمطلوب هو الفضل لا طلبه حتى يقال إنَّ صيغة التفعّل مستعارة للكمال فإنَّ ما يتكلف له يكون على أكمل وجه مع أنَّ الطلب ينبعث عن الإرادة لا عينها فتأمل . قوله: (أن يرسل رسولاً) هو مفعول المشيئة المقدّر المفهوم من السياق وأما القول بأنّه إنما يحذف إذا لم يكن أمراً غريباً وكان مضمون الجزء كما قرّر في المعاني فليس بلازم وإن أوهمه كلامهم لأنَّ ما ذكره ضابطة للحذف المطرد في فعل المشيئة لا مطلقاً فإنه كسائر المفاعيل يحذف ويقدر بحسب القرائن مع أنه هنا غير مخالف لكلامهم كما توهم ولذا فسر ملائكة برسلاً وقد مرّ تفصيله . قوله: (ما سمعنا به أنه نبي) بدل من الضمير المجرور ليتعلق السماع به فإنه لا يكون متعلقه جثة فيكون معنى السماع به السماع بخبر نبوته وقد جوزوا فيه أن يكون هذا إشارة إلى الاسم وهو لفظ نوح عليه الصلاة والسلام والمعنى لو كان نبياً لكان له ذكر في آياتنا الأولين وهذا الوجه وما قبله إنما يتأتى من متأخري قومه المولودين بعد بعثته بمدة طويلة فيكون المراد بآبائهم من مضى قبلهم في زمنه ﷺ وهذا القول صدر منهم بعد مضيه ولا يلزم أن يكون في آخر أمره فالفاء فيه للسببية لا للتعقيب كما أثبتته النحاة . وقوله: ما كلمهم به معطوف على نوحاً وعلى هذا لا يحتاج إلى تأويل . وفي الكشاف أي ما سمعنا بمثل هذا الكلام أو بمثل هذا الذي يدعي وهو بشر أنه رسول الله وما أعجب شأن الضلال لم يرضوا للنبوّة ببشر، وقد رضوا للإلهية بحجر . وقد قيل إنه قدر المثل إشارة إلى أنه لا بدّ من تقديره لأنَّ عدم السماع بنوح عليه الصلاة والسلام أو بكلامه المذكور لا يصلح للردّ لأنَّ السماع بمثله كاف للقبول كما أفاده بعض المحققين من شراحه ومن لم يقف على مراده قال إنه لا حاجة إلى تقديره فإنَّ الإشارة إلى نفس هذا الكلام مع قطع النظر عن الشخصيات وفي قوله من الحث دون حثه إيماء إليه . نعم هو وجه آخر لا غبار عليه والظاهر أنه ليس إشارة إلى التقدير بل هو تقرير للمعنى فيتحّد كلامهما فتدبر . قوله: (وذلك) أي كلامهم المذكور على الوجهين الأخيرين من أنه لم يحث أحد على عبادة الله أو لم يدع بشر النبوّة مع وقوعه إمّا إنكار للواقع عناداً أو

جنونه ﴿قَالَ﴾ بعدما أيس من إيمانهم ﴿رَبِّ أَنْصُرْنِي﴾ بإهلاكهم أو بإنجاز ما وعدتهم من العذاب ﴿بِمَا كَذَّبُون﴾ بدل تكذيبهم إياي أو بسببه ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعِ الْفُلَ﴾ بِأَعْيُنِنَا ﴿يَحْفَظُنَا نَحْفَظُهُ أَنْ تَخْطِئَ فِيهِ أَوْ يَفْسُدَ عَلَيْكَ مَفْسُدٌ﴾ وَوَجَّيْنَا ﴿وَأَمَرْنَا وَتَعَلَّمْنَا كَيْفَ تَصْنَعُ﴾ فَإِذَا جَاءَ أَمْرُنَا ﴿بِالرُّكُوبِ أَوْ نَزُولِ الْعَذَابِ﴾ وَفَكَرَّ الْكُفُورُ ﴿رَوَى أَنَّهُ قِيلَ لَنُوحٍ إِذَا فَرَغَ مِنَ التَّنْوِيرِ أَرْكَبْ أَرَكْبَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ فَلَمَّا نَبَحَ الْمَاءَ مِنْهُ أَخْبِرْتَهُ أَمْرَاتُهُ فَرَكِبَ وَمَحَلَّهُ فِي مَسْجِدِ الْكُوفَةِ عَنْ يَمِينِ الدَّخْلِ مِمَّا يَلِي بَابَ كِنْدَةَ وَقِيلَ عَيْنٌ وَرَدَّةٌ مِنَ الشَّامِ وَفِيهِ وَجْهٌ أُخْرَى ذَكَرْتَهَا فِي هُودٍ ﴿فَأَسْلَفَ فِيهَا﴾ فَأَدْخَلَ فِيهَا يَقَالُ سَلَكَ فِيهِ وَسَلَكَ غَيْرُهُ قَالَ تَعَالَى: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ﴾ ﴿مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ آتَيْنِ﴾ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ زَوْجَيْنِ وَآتَيْنِ تَأْكِيدٌ ﴿وَأَهْلَكَ﴾ وَأَهْلَ بَيْتِكَ أَوْ وَمَنْ آمَنَ مَعَكَ ﴿إِلَّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ مِنْهُمْ﴾ أَيُّ الْقَوْلِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى بِإِهْلَاكِهِ لِلْكَفَرَةِ

لكونهم في زمان فترة فلم يسمعهوا قبله وما قيل إنه على جميع الوجوه لا وجه له. والترصص التوقف وياؤه للتعدي أو السببية فتفيد الاحتمال أو الانتظار وفاعل قال ضمير نوح عليه الصلاة والسلام. قوله: (بإهلاكهم) لا شك أن إهلاك العدو مستلزم لنصرته وسبب له لا عينه وهو معنى قول الزمخشري: في نصرته إهلاكهم فكأنه قال أهلكتهم. ولو كانا مترادفين لم يقل كأنه فما قيل إن الزمخشري جعل النصرة عين إهلاكهم ولا وجه لعدول المصنف عنه سهواً. قوله: (أو بإنجاز ما وعدتهم) بقوله: ﴿إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [سورة الأعراف، الآية: ٢٦] والإهلاك الأول غير ما توعدوا به فمن قال الواو أحسن لعدم التنافي بينهما لم يصب والزمخشري جعل هذا معنى قوله: بما كذبون فالباء فيه آية وعلى ما ذكره المصنف لا يلزم تعلق حر في جرّ بمتعلق واحد لتغايرهما وترك هذا أولى فتدبر. وقوله: بدل تكذيبهم فما مصدرية والباء للبدل كخذ هذا بذلك فنصرته بدل تكذيبهم لأنه جزاء لصبره أو بدل عن تكذيبهم. قوله: (يحفظنا) مرّ في سورة هود أن المعنى ملتبساً بأعيننا عبر بكثرة آلة الحس التي بها يحفظ الشيء ويراعى من الاختلال والزيغ عن المبالغة في الحفظ، والرعاية على طريق التمثيل وقد سبق تحقيقه. ونزول العذاب مرفوع معطوف على أمرنا أو مجرور معطوف على الركوب في السفينة. والتنور كانون الخبز ووجه الأرض ومنبع الماء وقوله: ومحله أي محل التنور وباب كندة باب لذلك المسجد معروف وكندة علم لقبيلة. وعين وردة علم بقعة بالشام. وقيل: بالجزيرة كما مرّ في هود وفسر عليّ كرم الله وجهه فار التنور بطلع الفجر فقيل معناه إن فوران التنور كان عند طلوع الفجر وفيه بعد وقيل هو مثل كحى الوطيس. قوله: (فأدخل) بهمزة قطع وسلك متعدي هنا وأمّتي الذكر والأنثى بمعنى طائفتيهما والإضافة بيانية. وقوله: واثنين تأكيد أي على هذه القراءة. وواحدين مزدوجين تفسير لزوجين إشارة إلى أن المراد فردان لا صنفان. قوله: (وأهل بيتك أو ومن آمن معك) من قومك لا من آمن من أهلك والتفسير هو الثاني لذكرهم معهم في سورة هود والقرآن يفسر بعضه بعضاً والأهل كما يطلق

وإنما جيء بـ «بعلی» لأنّ السابق صار كما جيء باللام حيث كان نافعاً في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَ الْحَسَنَىٰ﴾ ﴿وَلَا تُخَلِّطِي فِي الْدِّينِ ظُلْمًا﴾ بالدعاء لهم بالإنجاء ﴿إِنَّهُمْ مُّغْرَقُونَ﴾ لا محالة لظلمهم بالإشراك والمعاصي ومن هذا شأنه لا يشفع له ولا يشفع فيه كيف وقد أمره بالحمد على النجاة منهم بهلاكهم بقوله ﴿فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفَلَاحِ فَقُلْ ثَمَرَةٌ لِلَّهِ الَّذِي يَنْجُنَا مِنَ الْقَوَرِ الظَّالِمِينَ﴾ كقوله فقطع دابر القوم الذين ظلموا والحمد لله رب العالمين ﴿وَقُلْ رَبِّ أُنزِلْنِي﴾ في السفينة أو في الأرض ﴿مُنزلاً مباركاً﴾ يتسبب لمزيد الخير في الدارين. وقرأ غير أبي بكر منزلاً بمعنى إنزالاً أو موضع إنزال ﴿وَأَنْتَ خَيْرُ الْمُنزِلِينَ﴾ ثناء

على العشيّة يطلق على أمة الإجابة وهو المراد بالثاني والاستثناء منقطع وإنما ذكر الثاني هنا ولم يذكره في سورة هود للزوم ترك المؤمنین هنا بخلافه ثمة للتصريح بهم فكان ينبغي الاقتصار عليه كما فعله بعض المتأخرين ولا يلزمه الجمع بين معني المشترك كما توهم وكونه تفسيراً بما لا يحتمله اللفظ لا يجدي نفعاً فلعله أدخل من آمن به في أهله وفي أهل بيته تغليباً بقرينة ما بعده ولعلمه من التصريح به ثمة، وضمير منهم لأهله بمعنييه لا لقومه كما قيل إذ هو تكلف بلا فائدة فتدبر. قوله: ﴿بإهلاكه للكفرة﴾ وفي نسخة الكفرة. وقوله: الذين ظلموا أقامه مقام الضمير للتنبية على علة النهي كما أشار إليه بقوله لظلمهم بالإشراك. وقوله: بالدعاء لهم بالإنجاء قدره بقرينة ما بعده ولو عمم لصح ودخل فيه هذا بالطريق الأولى. وقوله لا محالة من التأكيدات. وقوله: إنهم مغرقون استئناف بياني لتعليل ما قبله. وقوله: لا يشفع له أي لا ينبغي أن يشفع له. وقوله: ولا يشفع فيه بالتشديد. والتشفيح قبول الشفاعة كما ورد الشفيح المشفع في المحشر وقوله: كيف أي كيف يليق أن يشفع له أو يشفع فيه وهلاكه من النعم التي أمره بالحمد عليها. وفي أمره بالحمد على نجاة اتباعه إشارة إلى أنه نعمة عليه، والحمد هنا رديف الشكر ولما كان وقوعه في مقابلة الإهلاك غير متبادر أورد الآية الأخرى تنظيراً له. قوله: ﴿وهي نكتة﴾ وهي أنّ في هذه الآية إشارة إلى أنه لا ينبغي المسرة بمصيبة أحد ولو عدواً من حيث كونها مصيبة له بل لما تضمنه من السلامة من ضرره أو تطهير الأرض من وسخ شركه وإضلاله ولذا قال: نجانا دون أهلكتهم لأمره بالحمد هنا وصرح بقطع دابرهم ثمة فافهم. قوله: ﴿في السفينة﴾ إن كان قبل دخولها أو المراد آدم بركة منزلي فيها أو فقني للنزول في أبرك منازلها لأنها واسعة إن كان بعده. فلا يقال كان حقه أن يقول اجعل منزلي. وقوله: أو في الأرض إن كان الدعاء بعد قراره في السفينة. وأعاد قل لتتعدّد الدعاء. والأول بدفع ضرر ولذا قدّمه وهذا لجلب منفعة. قوله: ﴿يتسبب لمزيد الخير في الدارين﴾ بيان لكونه مباركاً في الدنيا بالسلامة وإهلاك العدو وفي الآخرة لنصرة دينه وإبطال الشرك الذي لم يغسل درنه غير الطوفان وقال: يتسبب للدلالة على قوته في السببية حتى كأنه بدون مسبب مع أنّ قوله ربّ نداء بمسببه فلا يتوهم أنّ الأولى بسبب. وقوله: وقرأ غير أبي بكر منزلاً أي بضم الميم وفتح الزاي والباقون بفتح فكسر وإنما خالف عاداته في جعل ما عليه أكثر القراء أصلاً مع أنه المناسب

مطابق لدعائه أمره بأن يشفعه به مبالغة فيه وتوسلاً به إلى الإجابة وإنما أفردته بالأمر والمعلق به أن يستوي هو ومن معه إظهاراً لفضله وإشعاراً بأن في دعائه مندوحة عن دعائهم فإنه محيط بهم ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ﴾ فيما فعل بنوح وقومه ﴿لَايْتِي﴾ يستدل بها ويعتبر أولو الاستبصار والاعتبار ﴿وَأَنَّ كُنَّا لَمُبْتَلِينَ﴾ لمصيبين قوم نوح ببلاء عظيم أو ممتحنين عبادنا بهذه الآيات وإن هي المخففة واللام هي الفارقة ﴿فَرَأَى أَهْلَ الْبَيْتِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ هم عاد أو ثمود ﴿فَأَرْسَلْنَا فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ﴾ هو هود أو صالح وإنما جعل القرن موضع الإرسال ليدل على أنه لم يأتهم من مكان غير مكانهم وإنما أوحى إليه وهو بين أظهرهم ﴿أَلَمْ نَعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهِ غَيْرُهُ﴾ تفسير لأرسلنا أي قلنا لهم على لسان الرسول اعبدوا الله ﴿أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ عذاب الله ﴿وَقَالَ

لأنزلي أيضاً لأن المنزل بالفتح أكثر في الاستعمال فيبادر إليه القارئ والتخريج المذكور جار فيهما. وفي الكشف خص المشهورة بالذكر على خلاف العادة ليفسرهما. قوله: (ثناء مطابق الخ) لأن خبر المنزلي لا ينزل إلا منزلاً مباركاً. وقوله: أمره بأن يشفعه به أي يقرب الدعاء بالثناء أو الثناء بالدعاء. وأشار إلى أنه من مقول قل. وقوله: مبالغة فيه أي في الأمر لأن الطلب للخير من المنازل ممن هو خير منزل يقتضي أنه ينزله وإن لم يطلب حتى كأنه محقق قبل الطلب وأما التوسل فلأن الثناء على المحسن يكون مستدعياً لإحسانه وقد قالوا إن الثناء على الكريم يعني عن سؤاله. وقوله: أفردته أي نوحاً عليه الصلاة والسلام بالأمر بقوله قل والمعلق به أي الشرط المعلق به الأمر الذي هو جوابه وهو قوله إذا استويت أنت ومن معك. وقوله: إظهاراً لفضله وعلو مرتبته بأنه لا يليق غيره منهم للقرب من الله والفوز بعز الحضور في مقام الإحسان، وفيه أيضاً الدلالة على كبريائه إذ لا يخاطب كل أحد من عباده. وقوله: مندوحة أي غنى وأصل معناه السعة والغنى لأن المنزل ليس مخصوصاً به ولأن ما يصل إليه من البركة يصل لاتباعه. وقوله: فإنه أي دعاءه محيط بهم أي يشملهم لما ذكرناه. قوله: (فيما فعل بنوح) عليه الصلاة والسلام يعني الإشارة إلى ما ذكر من أول قصة نوح عليه الصلاة والسلام إلى هنا. وقوله: لمصيبين إشارة إلى أن الابتلاء إما من البلية بمعنى المصيبة أو بمعنى الاختبار وإن مخففة على الأصح. وقيل نافية واللام بمعنى إلا والجملة حالية. قوله: (هم عاد) أي قوم هود وليس في الآية تعيين لهؤلاء لكن هذا مأثور عن ابن عباس رضي الله عنهما وأيده في الكشف بمجيء قصتهم بعد قصة نوح في سورة الأعراف وهود وغيرهما وعليه أكثر المفسرين ولذا قدمه المصنف رحمه الله ومن ذهب إلى أنهم ثمود قوم صالح استدلل بذكر الصيحة لأنهم المهلكون بها كما صرح به في هذه السورة. قوله: (وإنما جعل القرن موضع الإرسال) جواب عن سؤال وهو أن أرسل وما بمعناه كبعث يتعدى بإلى فلم ذكر في هنا فأجاب بأنها ظرفية لبيان ما ذكر وجعله في الكشف من قبيل قوله:

تجرح في عراقيبها نصلي

وفيه نظر. قوله: (تفسير لأرسلنا) يعني أن أن فيه تفسيرية بمعنى أي وشرطها تقدم ما فيه

أَمَلًا مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴿٣٤﴾ لعله ذكر بالواو لأن كلامهم لم يتصل بكلام الرسول ﷺ بخلاف قول قوم نوح وحيث استؤنف به فعلى تقدير سؤال ﴿وَكَذَّبُوا بِإِلَاقَةِ الْآخِرَةِ﴾ بلقاء ما فيها من الثواب والعقاب أو بمعادهم إلى الحياة الثانية بالبعث ﴿وَأَتْرَفْنَاهُمْ﴾ ونعمناهم ﴿فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ بكثرة الأموال والأولاد ﴿مَا هَذَا إِلَّا بَشْرٌ مِثْلُكُمْ﴾ في الصفة والحالة ﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ تقرير للمماثلة وما خبرية والعائد إلى الثاني منصوب محذوف أو مجرور حذف مع الجار لدلالة ما قبله عليه ﴿وَلَيْنَ أَطَعْتُمْ بَشْرًا مِثْلُكُمْ﴾ فيما يأمركم به ﴿إِنْ كُنْتُمْ إِذًا لَخَيْرِينَ﴾ حيث أذلتكم أنفسكم وإذا جزاء للشرط وجواب للذين قالوهم من قومهم ﴿أَبِعَدُوِّكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا﴾ مجردة عن اللحوم والأعصاب ﴿أَنْتُمْ تُخْرَجُونَ﴾ من

معنى القول دون حروفه وإرسال الرسل لما كان للتبليغ كان كذلك. وإليه أشار بقوله: أي قلنا الخ ويجوز كونها مصدرية وقبلها جار مقدر أي بأن الخ ثم إنه قيل إنه قدم من قومه ليتصل البيان بالمبين ويدفع توهم تعلقه بالذين كفروا لو أخر عن تمام الصلة. وهذه النكتة إنما تتأتى إذا لم يكن الذين صفة قومه بل صفة الملا ولا حاجة إلى ارتكابه. قوله: (لعله ذكر بالواو الخ) إشارة إلى نكتة ذكر الفاء في قصة نوح عليه الصلاة والسلام والواو في قصة هود عليه الصلاة والسلام هنا وتركها في هذه القصة في محل آخر وإن كان التفنن كافياً في مثله لكن اللائق بشأن التنزيل أن يكون له نكتة خاصة. وفي الكشف أنه قيل إنما الإشكال في اختصاص كل بموقعه ولم يحم الزمخشري حوله. والجواب أنه بين الفرق على وجه يتضمن دفعه وأشار إليه بقوله: وشتان ما هما كأنه قال هناك يحق الاستئناف لأنه في حكاية المقابلة بين المرسل والمرسل إليه واستدعاء مقام المخاطبة ذلك بين وما نحن فيه حكاية لتفاوت ما بين المقالتين لأن المرسل إليهم قالوه بعضهم لبعض. وظاهراً باؤه على الاستئناف فالجواب من الأسلوب الحكيم اهـ. وما ذكره المصنف من عدم الاتصال يفهم من العدول من الفاء إلى الواو مع ما فيه من نكتة التضاد. وكونه جواب سؤال يقتضي عدم العطف لكن اختياره ثمة يحتاج إلى مخصص فالجواب غير تام إلا بملاحظة ما في الكشف وهو لا يخلو من الإشكال فتدبر وقوله على تقدير سؤال هو ما قاله قومه في جوابه. قوله: (بلقاء ما فيها) يعني أنه مضاف إلى الظرف وترك ما يلقونه كجوار مكة أي جوار الله في مكة أو إلى المفعول على أن الآخرة عبارة عما فيها كما إذا أريد بالآخرة المعاد أو المراد بالآخرة الحياة الثانية وجملة أترفنا معطوفة أو حالية بتقدير قد وهو أبلغ معنى لإفادته الإشارة إلى من أحسن وهو أقوى في الذم وقوله: والعائد إلى الثاني منصوب محذوف والفاصلة ترجحه. قوله: (وإذا جزاء للشرط) كذا في الكشاف ورده أبو حيان بأنه ليس واقعاً في الجزاء بل بين أن وخبرها وجملتها جواب القسم على القاعدة المشهورة ولو كان جوابه صدر بالفاء عند من أجازها. وغاية ما يعتذر له بأنه تسمح في العبارة لظهور المراد فأراد أنه ساذ مسدّ جواب الشرط كما تسمح في جعل إذا جواباً وإنما الجواب جملة إنكم الخ. وهذا عنابة القاضي وسلامة الأمير لكن يوضحه أن القسم غير مذكور وتقديره إنما هو للتأكيد. وقوله

الأحداث أو من العدم تارة أخرى إلى الوجود وأنكم تكرير للأوّل أكد به لما طال الفصل بينه وبين خبره أو أنكم مخرجون مبتدأ خبره الظرف المقدم أو فاعل للفعل المقدر جواباً للشرط والجملة خبر الأوّل أي أنكم إخراجكم إذا متم أو أنكم إذا متم وقع إخراجكم ويجوز أن يكون خبر الأوّل محذوفاً لدلالة خبر الثاني عليه لا أن يكون الظرف لأنّ اسمه جثة ﴿هَيَاتَ هَيَاتَ﴾ بعد التصديق أو الصحة ﴿لِمَا تُوعَدُونَ﴾ أو بعدما تواعدون واللام للبيان كما في هيت لك كأنهم لما صوّتوا بكلمة الاستبعاد قل فما له هذا الاستبعاد قالوا لما تواعدون وقيل هيات بمعنى البعد وهو مبتدأ خبره لما تواعدن وقرئ بالفتح منوّناً للتكثير وبالضم منوّناً على أنه جمع هية وغير منون تشبيهاً بقبل وبالكسر على الوجهين وبالسكون

أيعدكم أنكم أي بأنكم، ويجوز أن لا يقدر فيه حرف كوعده خيراً وقوله: مجزدة الخ ما ذكره يفهم من فحوى الكلام. قوله: (وأنكم تكرير للأوّل) للتذكير والتأكيد ولما بالفتح والتشديد أو الكسر والتخفيف وخبره مخرجون وإذا متعلقة به وإذا كان مبتدأ خبره الظرف فالجملة خبر أنّ الأوّل والفعل المقدر وقع. وقوله: جواباً للشرط هو إذا وفي الوجه المتقدم هي ظرفية وهو جار في هذا الوجه أيضاً والجملة يعني إذا مع شرطها وجوابها وقوله أي أنكم الخ بيان لما قبله على اللف والنشر المرتب. وقوله: ويجوز الخ وتقديره إنكم تبعثون وإذا متعلقة به وهو اختيار سيبويه وقوله لا أن يكون أي خبر أنكم الظرف لأنّ ظرف الزمان لا يخبر به عن الجثة إلا بتأويل كان يقدر أنّ بعثكم وإخراجكم وهو خلاف الظاهر. قوله: (بعد التصديق أو الصحة) يعني أنّ فاعله ضمير مستتر عائد لما ذكر لفهمه من السياق. ولما تواعدون بيان له فهو متعلق بمقدر كسقياً لك أي البعد المذكور كائن لما تواعدون وليس متعلقاً بالمستتر لأنه لا يصح تعلق الجازّ به على الصحيح وكلامه بعده مصرح بخلافه فلا يصح حمله عليه تشبهاً بتجويز بعض النحاة له كما في المغني ولما كان المبين مفسراً للضمير المستتر فسرّه بقوله أي بعدما تواعدون لأنه مآل معناه لا أنه فاعل واللام فيه زائدة لأنّ سياقه وسياقه ياباه لكنه ذهب إليه بعض المعربين وردّ بأنّ اللام لم يعهد زيادتها في الفاعل. قوله: (كأنهم لما صوّتوا الخ) إشارة إلى ما قاله الزجاج وغيره من النحاة من أنه في الأصل اسم صوت كاف للتضجر وليست مشتقة. وقوله: فما له هذا الاستبعاد أي أي شيء له هذا الاستبعاد كقوله تعالى ﴿مَا جِئْتُمْ﴾ به وهو أمر تقديري وما قيل إنّ أصله ما الذي فحذف منه الموصول لا وجه له لارتكابه الحذف من غير ضرورة فيه. قوله: (وقيل هيات بمعنى البعد) هذا قول الزجاج رحمه الله وهو على القول بأنّ أسماء الأفعال لها محل من الإعراب. وقيل: إنّ ما ذكره الزجاج بيان لحاصل المعنى - وفيها أكثر من أربعين لغة - منها ما ذكره المصنف من القراءات. وقوله: منوّناً للتكثير كما في غيره من أسماء الأفعال فإنّ ما نون منها نكرة وما لم ينون معرفة. وقوله: وبالضم منوّناً على أنه جمع هية كبيضة وبيضات وقد قيل: إنه مرفوع على الفاعلية أي وقع بعد وليس بشيء كالقول بنصبه على المصدرية وهذا منقول عن سيبويه وما وقع في بعض النسخ هية بياء بعد الهاء الثانية من

على لفظ الوقف وبإبدال التاء هاء ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ أصله أن الحياة إلا حياتنا الدنيا فأقيم الضمير مقام الأولى للدلالة الثانية عليها حذراً عن التكرير وإشعاراً بأن تعينها مغن عن التصريح بها كقوله:

هي النفس ما حملتها تتحمل

ومعناه لا حياة إلا هذه الحياة لأن إن نافية دخلت على هي التي في معنى الحياة الدالة على الجنس فكانت مثل لا التي تنفي ما بعدها نفي الجنس ﴿نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ يموت بعضنا

غلط الناسخ. وقوله: تشبيهاً بقبل أي في مجرد البناء على الضم. وقوله على الوجهين أي التنوين وعدمه وقوله: بالسكون الخ إشارة إلى ما للقراء من الطريقتين فيها الوقوف بالتاء كمسلمات وبالهاء تشبيهاً بتاء التأنيث لا اتباعاً للرسم كما قيل. قوله: (أصله أن الحياة إلا حياتنا الدنيا) يعني أن الضمير ليس للشأن بل للحياة والضمير يعود على متأخر في صور فصلها النحاة منها ذا فسر بالخير كما هنا قال الزمخشري هذا ضمير لا يعلم ما يعني به إلا بما يتلوه من بيانه وأصله أن الحياة إلا حياتنا الدنيا ثم وضع هي موضع الحياة لأن الخبر يدل عليها وبينها ومنه:

هي النفس تحمل ما حملت وهي العرب تقول ما شاءت

قال ابن مالك وهو من جيد كلامهم لكن في تمثله ضعف لإمكان جعل النفس والعرب بدلين وتحمل وتقول خبرين. وفي المغني أن في كلامه أيضاً ضعفاً لإمكان جعله ضمير القصة وأورد على كونه مفسراً بالخبر أن الخبر إذا كان مضافاً أو موصوفاً عاد عليه الضمير باعتبار قيده فيصير التقديران حياتنا الدنيا إلا حياتنا الدنيا فليس مراد الزمخشري إنه عائد على الخبر بل على ما دل عليه السياق وليس بشيء لأنه في المحكي ابتداء كلام ليس فيه ما يدل عليه غير الخبر ولذا لم يجعل عائداً على ما قبله من قوله: وأترفناهم في الحياة الدنيا والضمير قد يعود على الموصوف بدون صفته وقوله: تعينها لحضورها عندهم إذ لا هم لهم غيرهم. قوله: (كقوله هي النفس ما حملتها تتحمل) تمامه:

وللدهر أيام تجور وتعديل

قيل عليه إنه يحتمل أن يكون النفس بدلاً من الضمير والجملة خبر أو هو ضمير الشأن وأما على هذا فالخبر مفسر للضمير كما في التسهيل وليس من قبيل شعري شعري كما توهم لأن المراد أن هذا شأنها كقوله:

فقلت لها يا عز كل مصيبة إذا وطنت يوماً لها النفس ذلت...

وهذا معنى قوله: في الكشف ليس المعنى النفس النفس لأنه لا يصلح الثاني حينئذ تفسيراً والجملة بعدها بيان بل الضمير راجع إلى معهود ذهني أشير إليه ثم أخبر بما بعده كما في نحو هذا أخوك فتأمل. قوله: (ومعناه لا حياة إلا هذه الحياة) يعني الضمير عائد إلى ما

ويولد بعضنا ﴿وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ بعد الموت ﴿إِنْ هُوَ﴾ ما هو ﴿إِلَّا رَجُلٌ أَفْتَرَىٰ عَلَىٰ اللَّهِ كَذِبًا﴾ فيما يدعيه من إرساله له أو فيما بعدنا من البعث ﴿وَمَا نَحْنُ لَهُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ بمصدقين ﴿قَالَ رَبِّ انصُرْنِي﴾ عليهم وانتقم لي منهم ﴿يَمَا كَذَّبُونَ﴾ بسبب تكذيبهم إياي ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ﴾ عن زمان قليل وما صلة لتوكيد معنى القلة أو نكرة موصوفة ﴿يَلْبِصِحُنَّ نَارِينَ﴾ على التكذيب إذا عينوا العذاب ﴿فَأَخَذْتَهُمُ الصَّيْحَةَ﴾ صيحة جبريل صاح عليهم صيحة هائلة تصدعت منها قلوبهم فماتوا واستدل به على أن القرن قوم صالح ﴿بِالْحَقِّ﴾ بالوجه الثابت الذي لا دافع له أو بالعدل من الله كقولك فلأن يقضي بالحق أو بالوعد الصدق ﴿فَجَعَلْنَاهُمْ غُثَاءً﴾ شبههم في دمارهم بغشاء السيل وهو حميله كقول العرب سال به الوادي لمن هلك

يفهم منها من جنس الحياة ليفيد الحمل ما قصده من نفي البعث. ومنه تعلم خطأ من قال إنه كشرعي شعري. وقوله ويولد بعضنا يعني المراد بالحياة ما ذكر لا حياة أخرى بعد الموت لقوله وما نحن بمبعوثين ولم يجعل الضميرين للجميع على أن المراد بالموت بالعدم قبل الوجود أو الحياة بقاء الأولاد أو على أنهم قائلون بالتناسخ كما سيأتي في الجاثية بعده وقوله: بمصدقين لأنه معنى الإيمان بالنبي ﷺ والمتعدي بالباء. قوله: (بسبب تكذيبهم) يعني ما مصدرية والباء سببية. ويصح أن تكون بدلية أو آلية كما مر. وقوله: عن زمان قليل يعني أن قليلاً وكثيراً يقع صفة للزمان ويحذف ويستغنى عنه كقريب وقديم وحديث وعن للمجازاة بمعنى بعد هنا وصلة بمعنى زائدة لأن الزائد لما كان بمعنى الحشو المهمل وهو لا يقع في كلامه تعالى إذ الزائد فيه لا يخلو عن فائدة كالتأكيد وتحسين اللفظ منعوا من إطلاقه عليه إجلالاً لكلامه تعالى عنه وإن كان زائداً بالنسبة لأصل المعنى المراد ولهذا ذهب بعضهم إلى أنه لا زائد فيه أصلاً ففسروه بوجوه آخر كما جعلت ما هنا تامة وقليل بدل منه أو موصوفة به والجار والمجرور متعلق بيصبح وإن كانت اللام للابتداء لتوسعهم في الظروف أو بمقدر دل عليه الكلام كتنصر أو نصبح ويصبح بمعنى يدخل في وقت الصباح ويكون بمعنى يصير وهو المراد هنا. قوله: (واستدل به) أي بذكر الصيحة لأن المهلك بها قوم صالح لا قوم هود فإنهم أهلكوا بريح عاتية كما صرح به غير هذه السورة ومن فسره بهم قال إن جبريل عليه الصلاة والسلام صاح بهم مع الريح كما روي في بعض الأحاديث أو المراد بالصيحة العقوبة الهائلة كما في قوله:

صاح الزمان بأهل برمك صيحة خروا لشذتها على الأذقان . . .

قوله: (بالوجه الثابت) يعني الحق بمعنى الثابت المحقق والمعنى أنه لا دافع له وإذا كان بمعنى الوعد الصدق فهو ضد الباطل ويصح أن يراد الوجوب بمقتضى وعيده إذ لا وجوب على الله عندنا. قوله: (شبههم في دمارهم بغشاء السيل) السيل معروف وغشاؤه حميله أي ما يحمله من الورق والعيدان البالية وغشاء القدر زبده. ويستعار لما يذهب غير معتد به وإليه أشار المصنف رحمه الله ويجوز أن يكون تشبيهاً بليغاً وسال به الوادي إذا هلك استعارة تمثيلية

﴿فَبَعْدًا لِلْقَوْرِ الظَّالِمِينَ﴾ يحتمل الأخبار والدعاء وبعدا مصدر يعد إذا هلك وهو من المصادر التي تنصب بأفعال لا يستعمل إظهارها واللام لبيان من دعى عليه بالبعد ووضع الظاهر موضع ضميرهم للتعليل ﴿ثُمَّ أَنشَأْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ قَوْمًا آخَرِينَ﴾ يعني قوم صالح ولوظ وشعيب وغيرهم ﴿مَا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجْلَهَا﴾ الوقت الذي حد لها كلها ومن مزيدة للاستغراق ﴿وَمَا يَسْتَحْزِرُونَ﴾ الأجل ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا تَرَاهُمْ﴾ متواترين واحداً بعد واحد من الوتر وهو الفرد والتاء بدل من الواو كتولج وتيقور والألف للتأنيث لأن الرسل جماعة وقرأ أبو عمرو وابن كثير بالتنوين على أنه مصدر بمعنى المتواترة وقع حالاً ﴿كُلَّ مَا جَاءَ أُمَّةً رَسُولًا كَذَّبُوهُ﴾ أضاف

كطارت به العنقاء والدمار بالمهملة كالهلاك لفظاً ومعنى. قوله: (يحتمل الإخبار والدعاء) البعد ضد القرب والهلاك وفعلهما ككرم وفرح والمتعارف الأول في الأول والثاني في الثاني والمصدر يكون بعداً وبعداً كرشد ورشد وهو منصوب بمقدر أي بعدوا بعداً والإخبار ببعدهم من رحمة الله من كل خير أو النجاة والدعاء بذلك والمراد أنهم مستوجبون للعذاب فقوله: بعد بضم العين أو كسرهما لكن في قوله لا يستعمل إظهارها نظر لأن وجوب حذف عامله عند سيبويه إنما ذكره فيما إذا كان دعائياً كما صرح به في الدر المصون ففي كلامه إطلاق في محل التقييد وقوله: إظهارها من إضافة الصفة للموصوف أي لا تستعمل مظهرة. قوله: (لبيان من دعى عليه) أو من أخبر ببعده وفي الإقتصار على الدعاء إشارة إلى ترجيحه فهي متعلقة بمحذوف كما في سقيا لك والتعليل بأن إبعادهم لظلمهم كما تقرّر في التعليق بالمشتق وقوله يعني قوم صالح عليه الصلاة والسلام فيه إشارة إلى أن الدليل على أن القرن السابق قوم صالح غير صالح للتعويل وقوله: ومن مزيدة للاستغراق يعني أنها زيدت في الفاعل لتأكيد الاستغراق المستفاد من النكرة الواقعة في سياق النفي وضمير يستأخرون لأنه باعتبار معناه. قوله: (متواترين) أي متتابعين فرداً فرداً واختلف أهل اللغة في معناه بعد الاختلاف في لفظه هل هو مصدر أو جمع أو اسم جمع فقيل إنه التتابع والتوالي مطلقاً وقيل تتابع مع فصل ومهلة كما اختاره الحريري في الدرّة وانتصابه على الحال كما أشار إليه بقوله متواترين وقيل إنه صفة مصدر مقدر أي إرسالاً تترى وقيل مصدر لأرسلنا لأنه بمعنى واترنا وقوله والتاء أي الأولى بدل من الواو كما في تجاه وتجيء وهو كثير والدليل عليه الاشتقاق وكثرة فعلى في الأسماء ومفعول كديجور دون تفعل وتفعول كما في تولج المقرّ الوحش وكناسه لأنه يلج فيه. وتيقور بمعنى الوقار وقوله على أنه مصدر ظاهره أنه في القراءة الأولى ليس بمصدر مع أنه قيل به كما مرّ ونظيره دعوى وألف التأنيث في المصادر كثيرة فتعليله غير تام فالظاهر أن يقول على أن ألفه للإلحاق كارطي لكن ألف الإلحاق في المصادر نادرة وقيل إنها لا توجد فيه وقيل إنه عليه تتر بوزن فعل وردّ بأنه لم يسمع إجراء حركات الإعراب على رائه وهي قراءة أبي عمرو وابن كثير وقوله بمعنى المتواترة إن أراد أنه حال من ضمير أرسلنا فهو على ظاهره وإن كان حالاً من المفعول ففيه مسامحة ولذا وقع في بعض النسخ المتواترة أي الرسل المتواترة وهي أظهر.

الرسول مع الارسال المرسل ومع المجيء إلى المرسل إليهم لأن الإرسال الذي هو مبدأ الأمر منه والمجيء الذي هو منتهاها إليهم ﴿فَأَتَمْنَا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾ في الإهلاك ﴿وَحَمَلْنَاهُمْ أَحَادِيثٌ﴾ لم يبق منهم إلا حكايات يسمر بها وهو اسم جمع للحديث أو جمع أحداثه وهي ما يتحدث به تلهياً ﴿فَعِدَّا لِقَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ * ثُمَّ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ وَأَخَاهُ هَارُونَ بِآيَاتِنَا ﴿بِالآيَاتِ التَّسْعِ﴾ وَسُلْطَنٍ مُّبِينٍ ﴿وحجة واضحة ملزمة للخصم ويجوز أن يراد به العصا وإفرادها لأنها أول المعجزات وأتمها تعلقت بها معجزات شتى كإنقلابها حية وتلقفها ما أفكته السحرة وانفلاق البحر وانفجار العيون من الحجر بضر بهما بها وحراستها ومصيرها شمعة وشجرة خضراء مثمرة ورشاء ودلواً وأن يراد به المعجزات وبالآيات الحجج وأن يراد بهما المعجزات فإنها آيات للنبوة وحجة بينة على ما يدعيه النبي ﷺ ﴿إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ﴾

قوله: (أضاف الرسول) أي في قوله رسلنا ورسولها لما ذكر ولأن الإضافة للملابسة والرسول ملابس المرسل والمرسل إليه وقوله لم يبق منهم إلا حكايات يسمر بها بالبناء للمجهول مخفف من السمر وهو حديث الليل يعني أنهم فنوا ولم يبق إلا خبرهم إن خيراً وإن شراً:

وإنما المرء حديث بعده فكن حديثاً حسناً لمن وعى...

قيل وهو ردّ على الزمخشري في دعوى تعيين المعنى الثاني أي كونه جمع أحداثه للإرادة هنا فإن الأول صحيح كما لا يخفى ولعله إنما اختاره لأنه أنسب وأقيس كما لا يخفى. قوله: (وهو اسم جمع للحديث) تبع فيه الزمخشري وقد مرّ أنّ اصطلاحه أن يطلق اسم الجمع على الجمع الذي ليس بقياسي كاسم المصدر للمصدر غير القياسي لا على ما اصطلاح عليه النحاة من أنه ما دلّ على الجمعية ولم يكن على شيء من أوزانها وليس اسم جنس جمعي فلا يرد عليه ما قاله أبو حيان من تخطئته بأنّ أفاعيل ليس من أبنية اسم الجمع فالصواب أنه جمع حديث على غير القياس وأنّ كون الأحداث أمراً مستغرباً يحدث به للتلهي والإضحاك هو الأكثر وقد ذكر بعض أئمة اللغة أنه ورد بمعنى الحديث كقوله:

فيا حبذا أحداثه لو تعيدها

فتذكر وقوله بالآيات التسع مرّ تفصيلها والكلام عليها في سورة بني إسرائيل وهرون بدل أو عطف بيان وتعرض لإخوته للإشارة إلى تبعيته له في الرسالة. قوله: (وحجة واضحة ملزمة للخصم) لأنّ السلطان يطلق عليها فعطفه حينئذ ظاهر وقوله واضحة على أنه من أبان اللازم لأنه يكون لازماً ومتعدياً فقوله ملزمة لأنه شأن الواضح ولازمه وفيه إيماء إلى جواز كونه من المتعدّي فإن أريد به العصا يكون من ذكر بعض الأفراد بعدما يشملته لتفرّده بالمزايا كأنه شيء آخر وإليه أشار بقوله وإفرادها وقوله ما أفكته السحرة أي ما لبسته من الخيال وهو من قولهم أفكه عن رأيه إذا صرفه عنه كما في الأساس والمراد بحراستها حراستها لموسى عليه الصلاة والسلام أو غنمه كما مرّ والرشاء بالكسر جبل الدلو وقوله وأن يراد بها المعجزات هو عكس

فَأَسْتَكْبِرُوا ﴿٤٧﴾ عن الإيمان والمتابعة ﴿وَكَانُوا قَوْمًا عَالِينَ﴾ متكبرين ﴿فَقَالُوا أَتُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِكَ﴾ ثنى البشر لأنه يطلق للواحد كقوله بشراً سوياً كما يطلق للجمع كقوله فأما ترى من البشر أحداً ولم يشن المثل لأنه في حكم المصدر وهذه القصص كما ترى تشهد بأن قصارى شبه المنكرين للنبوّة قياس حال الأنبياء على أحوالهم لما بينهم من المماثلة في الحقيقة وفساده يظهر للمستبصر بأدنى تأمل فإنّ النفوس البشرية وإن تشاركت في أصل القوى والإدراك لكنها متباينة الأقدام فيهما وكما ترى في جانب النقصان أغنياء لا يعود عليهم الفكر برادة يمكن أن يكون في طرف الزيادة أغنياء عن التعلم والتفكر في أكثر الأشياء وأغلب الأحوال فيدركون ما لا يدرك غيرهم ويعلمون ما لا ينتهي إليه عملهم وإليه أشار بقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ إِنَّمَا الْهَكْمَ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ ﴿وَقَوْمُهُمْ﴾ يعني بني إسرائيل ﴿لَنَا﴾

تفسيره الأوّل وإذا أريد بها المعجزات فهو من تعاطف المتحدّين في الما صدق لتغاير مدلوليهما كعطف الصفة على الصفة مع اتحاد الذات أو هو من باب قولك مررت بالرجل والنسمة المباركة حيث جرّد من نفس الآيات سلطان مبین وعطف عليه مبالغة وأفراده حينئذ لأنه مصدر في الأصل أو لاتحادهما في المراد وقوله فإنها بيان لإطلاقهما عليها. قوله: (عن الإيمان والمتابعة) لأنهما دعوا فرعون وملأه إلى ذلك كما صرّح به في آيات آخر كقوله فقل هل لك إلى أن تزكي وأهديك إلى ربك فتخشى ولا ينافيه أنهما طلبا منه خلاص بني إسرائيل ليذهبوا معه إلى الشام لأنهما ذكراه تدريجاً في الدعوة واهتماماً بخلاصهم من الأسر فدعوى أنه هو المراد لا ما ذكره المصنّف رحمه الله مكابرة كيف لا والإرسال بالمعجزات لم يكن لذلك. وقوله بعده فكذبوهما تفسير هنا وعدم إجابة سؤاله لا يناسبه الاستكبار ظاهراً. وقوله متكبرين أو متطاولين بالبغي والظلم فالعلو معنوي. قوله: (البشر) يطلق على الواحد وغيره لأنه اسم جنس والمثل في الأصل مصدر وقد ثنيا وجمعا كقوله لبشرين هنا وعباد أمثالكم فلذا ثنى بشر وأفرد مثل وهذا هو المصحح وإنما الكلام في المرجح لثنية الأوّل وإفراد الثاني وهو الإشارة بالأوّل إلى قتلتهما وانفردهما عن قومهما مع كثرة ملتهم واجتماعهم وشدة تماثلهم حتى كأنهم شيء واحد وهو أدل على ما عناه. قوله: (بأن قصارى شبه المنكرين) أي غايتها وأعظمها لتكرّره منهم كما سمعته في الآيات المسابقة والحقيقة البشرية والإنسانية وقوله متباينة بمعنى متباعدة والأقدام جمع قدم وهي معروفة وتباين الأقدام كناية عن التفاوت فيما بينها والمراد تفاوتها بجعل الله لا بأمر ذاتي كما تدعيه الحكماء كما مرّ وكما ترى متعلق بقوله يمكن وقدّم لأنه دليل لما بعده وأغنياء بالموحدة جمع غني وبينه وبين أغنياء تجنيس وعاد عليه بمعنى أفاده والراة كالمردة الفائزة كالعائدة وقوله أغنياء عن التعلم لكونها أنفساً قدسية ملهمة محدثة وهذه مرتبة من مراتب النبوّة يعلم من إثباتها إثبات غيرها كتخصيصهم بالوحي فلا يتوهم أنّ ما ذكره لا يثبت المدعي وإليه أشار بقوله فيدركون الخ. قوله: (وإليه أشار بقوله الخ) لأنه كما قال الراغب تنبيه على أنّ الناس متساوون في البشرية وإنما يتفاضلون بما يختصون به من المعارف

عَبِيدُونَ ﴿ خَادِمُونَ مُنْقَادُونَ كَالْعِبَادِ ﴿ فَكَذَّبُوهُمَا فَكَانُوا مِنَ الْمُهْلَكِينَ ﴾ بالغرق في بحر قلزم ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ ﴾ التوراة ﴿ لَعَلَّهُمْ ﴾ لعل بني إسرائيل ولا يجوز عود الضمير إلى فرعون وقومه لأن التوراة نزلت بعد إغراقهم ﴿ يَهْتَدُونَ ﴾ إلى المعارف والأحكام ﴿ وَجَعَلْنَا ابْنَ

الجليلة والأعمال الجميلة ولذا قال بعده يوحى إليّ تنبيهاً على أنّي بذلك تميزت عنكم . قوله : (خادمون متقادون كالعباد) قيل ففي عابدون استعارة تبعية بناء على أنه مجاز فيه في متعارف اللغة وإن صرح الراغب أنّ العابد بمعنى الخادم حقيقة وفي الكشف أنه كان يدعي الإلهية فأدعى للناس العبادة وأنّ طاعتهم له عبادة على الحقيقة . واعترض عليه بأنّ الإسناد إلى ملته يأباه والتغليب خلاف الظاهر ولذا لم يعرّج المصنف رحمه الله على هذا الاحتمال مع كونه حقيقة ومنهم من وجهه بأنه لم يثبت عند المصنف وقوله أنا ربكم إلا على ليس بقطعي فيه وقد ذكر المصنف رحمه الله أنّ بني إسرائيل كانوا مؤمنين والقول بأنه ليس بموجه إذ ادّعاء الإلهية صرح به المصنف وكون بني إسرائيل مؤمنين لا ينافي ادّعاء أنّ طاعتهم له عبادة لا يخفى ضعفه فإنّ هذا القائل لا ينكر ادّعاء الألوهية وإنما ينكر عبادة بني إسرائيل له أو كونه يعتقد أو يدعي عبادتهم له . وكونه ليس بثبت مما لا شبهة فيه . قوله : (فكانوا من المهلكين بالغرق في بحر قلزم) التعقيب أمّا لأنّ المراد محكوم عليهم بالإهلاك أو الفناء لمحض السببية أو هم لما استمرّوا على التكذيب صح التعقيب باعتبار آخره وهذا أولى لعدم التجوّز فيه وقلزم كقنغد بلد بين مصر ومكة بقرب الطور وإليه يضاف بحر القلزم والمعروف فيه التعريف بأل . قوله : (لعل بني إسرائيل الخ) لم يذكر هرون عليه الصلاة والسلام لأنها نزلت بالطور وهو غائب لكونه خليفة في قومه والرجاء بالنسبة لموسى عليه الصلاة والسلام وفي الكلام مضاف مقدر أي قوم موسى وضمير لعلهم عائد عليه بقرينة الجمعية وانفهامهم من ذكر موسى ولذا فسره المصنف بلعل بني إسرائيل وأمّا كونه أريد بموسى قومه كما يقال تميم وثقيف فيرد عليه أنّ المعروف في مثله إطلاق أبي القبيلة عليهم وإطلاق موسى على قومه وفرعون على ملته ليس من هذا القبيل وإن كان لا مانع منه ثم إنّ ما ذكره المصنف هنا مخالف لما مرّ في سورة هود في قوله تعالى : ﴿ ولقد أرسلنا ﴾ الآية إذ جوّز فيها إرادة التوراة والقول بأنّ تمام الإرسال ودوامه إرسال فيصح ملابسته للتوراة ولو بعد غرق فرعون وقوله لعلهم يهتدون هنا مانع منه . تكلف وتعسف وأقرب منه أن يقال إن كونه كذلك وجه لهم والمصنف ليس على يقين منه لأنه استشهد في الكشف على أنّ نزلها بعد غرقه بقوله تعالى : ﴿ ولقد آتينا موسى الكتاب من بعد ما أهلكنا القرون الأولى ﴾ وردّ بأنه لا سبيل إليه ضرورة أنه ليس المراد بالقرون الأولى ما يتناول قوم فرعون بل هم من قبلهم من المهلكين خاصة كقوم نوح وهود وصالح ولوط كما سيأتي في القصص ولا يخفى أنّ تقييد الأخبار بإتيان التوراة بأنه بعد إهلاك من قبله من الأمم معلوم فلو لم يدخل هؤلاء فيهم لم يكن فيه فائدة . وأمّا ما ذكر ثمة من النكتة فيه فسيأتي الكلام عليه في محله إن شاء الله تعالى . قوله : (إلى المعارف والأحكام) قيل الاهتداء بالعمل بشرائعها ومواعظها لأنّ

مَرِيَمَ وَأَمَّتْ آيَةَ ﴿ بولادتها إياه من غير مسيس فالآية أمر واحد مضاف إليهما أو جعلنا ابن مريم آية بأن تكلم في المهد وظهر منه معجزات أخر وأمه آية بأن ولدت من غير مسيس فحذفت الأولى للدلالة الثانية عليها ﴿وَأَوَّيْنَهُمَا إِنْ كَرِهُوا﴾ أرض بيت المقدس فإنها مرتفعة أو دمشق أو وملة فلسطين أو مصر فإن قراها على الربا وقرأ ابن عامر وعاصم بفتح الراء وقرىء رباوة بالضم والكسر ﴿ذَاتِ قُرَارٍ﴾ مستقر من الأرض منبسطة وقيل ذات ثمار وزروع فإن ساكنيها يستقرون فيها لأجلها ﴿وَمَعِينٍ﴾ وماء معين ظاهر جار فعيل من معن الماء إذا

الاهتداء بالكتب الإلهية إنما يحصل بالعمل بما فيها لا بعلمها ورد بأن المراد بالأحكام الأحكام العملية فتفسيره شامل للعلم والعمل وهو أفيد. وقوله لا بعلمها مما لا وجه له فإن فيها ما هو محض اعتقاد وإذعان كالعقائد وما هو عملي كالفروع. وكونه من الاقتصار على ما هو الأصل والعمدة وإن جاز لا داعي له مع تحمل عبارته للتعميم وهو أولى. قوله: (بولادتها إياه) يعني أنه كان المتبادر آيتين فجعلهما آية واحدة لأن الخارق للعادة أمر واحد مشترك بينهما وهو ولادتها من غير زوج هو أب له فأفرده لأنه مفرد في الواقع متعدد باعتبار أنه أمر نسبي متعدد باعتبار طرفيه أو هو على تقدير مضاف أي حالهما أو ذوي آية أو هو على حذف آية من الأول لدلالة الثاني عليه ولم يجعل الحذف من الثاني لما فيه من عدم الفصل على هذا وفي الآخر الفصل بين المفعولين وليس هذا من التنازع كما توهم ولك أن تقول إن إفراده لأن الآية إذا كانت بمعنى المعجزة أو الإرهاص فإنما هي لعيسى عليه الصلاة والسلام لنبوته دون مريم والسؤال إنما يتأني إذا أريد أنها آية على قدرة الله وقوله بأن تكلم في المهد الخ قيل عليه إنه يدلي على أن تكلمه ﷺ في المهد معجزة له وهو مخالف لجعله قوله في المهد وجعلني نبياً من التعبير بالماضي عما يستقبل الخ وليس بشيء لأنه في المهد لا يتصور دعوته ﷺ للخلق حتى يكون نبياً بالفعل وما صدر منه إرهاص وتسميته معجزة تجوز كما لا يخفى فلا غبار عليه. قوله: (وأويئناهما إلى ربوة) لأن الملك هم بقتله ففرّت به والربوة ما ارتفع من الأرض دون الجبل ودمشق علم لولد لنمرود سميت به المدينة كما قاله أبو عبيدة وقرى مصر كل واحدة منها على ربوة مرتفعة لعموم النيل في زيادته لجميع أرضها كما هو مشاهد، ورباوة بمعنى ربوة وبيت المقدس قيل إنه أرفع بقعة في الأرض ولذا كان المعراج ورفع عيسى عليه الصلاة والسلام منه وقوله: مستقر من الأرض منبسطة يعني به أن القرار بمعنى الثبات ويكون بمعنى مستقر كما مرّ وكون الربا الهضبات قارة ثابتة معلوم لا فائدة في التوصيف به فالمراد أنها ربوة في واد فسيح تنبسط به نفس من يأوي إليه أو المراد أنها محل صالح لقرار الناس لما فيه من الزروع والثمار وهو المناسب لقوله ومعين فقوله مستقر تفسير للمضاف أو المضاف إليه ومنبسطة بمعنى مستوية، ويجوز أن يريد سارة فإنه يستعمل بهذا المعنى. قوله: (وماء معين) إشارة إلى أنه صفة موصوف مقدّر وقوله ظاهر جار تفسير له على الوجوه الآتية واختلف في وزنه فقيل الميم أصلية ووزنه فعيل من معن بمعنى جرى ويلزمه الظهور لأن الماء الجاري

جری وأصله الإبعاد في الشيء أو من الماعون وهو المنفعة لأنه نفاع أو مفعول من عانه إذا أدركه بعينه لأنه لظهوره مدرك بالعيون وصف ماؤها بذلك لأنه الجامع لأسباب التنزه وطيب المكان ﴿يَتَأْتِيهَا الرُّسُلُ كُلُّوْا مِنْ الطَّيِّبَاتِ﴾ نداء وخطاب لجميع الأنبياء لا على أنهم خطوبوا بذلك دفعةً لأنهم أرسلوا في أزمنة مختلفة بل على معنى أن كلاً منهم خطب به في زمانه فيدخل تحته عيسى دخولاً أولاً أو يكون ابتداء كلام ذكر تنبيهاً على أن تهيته أسباب التنعم لم تكن له خاصة وأن إباحة الطيبات للأنبياء شرع قديم واحتجاجاً على الرهبانية في رفض الطيبات أو حكاية لما ذكر لعيسى وأمه عند إيوائهما إلى الربوة ليقنّديا بالرسول في تناول ما

يكون ظاهر أو المراد اللزوم العرفي الأغلب فلا يرد عليه إن من الماء ما يجري تحت الأرض وأصل معناه الإبعاد ومنه أمعن النظر وقوله أو من الماعون وهو المنفعة أي أو هو مأخوذ من الماعون ومشتق منه بالاشتقاق الكبير وهو المنفعة وله معان أخر فإطلاقه على الماء الجاري لنفعه وإليه أشار بقوله لأنه الخ. قوله: (أو مفعول) أي وزنه في الأصل مفعول فاعل إعلال معيب وبابه فالميم زائدة وهو من عانه بمعنى أبصره بعينه كراسه بمعنى أصاب رأسه وركبه ضربه بركبته. قوله: (وصف ماؤها) أي الربوة بذلك أي بالمعين والتنزه المسرة وانسراح الصدر من الزهة وأصل معناه التباعد ثم استعمل في العرف للخروج للبياتين ونحوها وقيل مكان نزه لما فيه من الرياض والرياحين لأنه يكون غالباً متباعداً عن العمران وليس بخطا كما زعمه الحريري وصاحب القاموس كما فصلناه في شرح الدرّة. قوله: (نداء) يعني أن النداء والخطاب ليس وضعهما فيه على ظاهرهما لاختلاف أزمتهن وهو كذلك سواء جوز خطاب المعدوم أو لا لأنّ تعلق التخيير بالاتفاق لا يجوز فليس نفحة اعتزالية وقد غفل عنها المصنف كما توهم. قوله: (فيدخل تحته عيسى عليه الصلاة والسلام دخولاً أولاً الخ) فالمعنى وكنا نقول لهؤلاء يا أيها الخ وإضمار القول كثير وإنما صرح بدخول عيسى عليه الصلاة والسلام دخولاً أولاً ليظهر اتصاله بما قبله بخلافه على الحكاية فإنه لا يدخل في منطوقه وإنما يدخل التزاماً لاقتدائه بهم. قوله: (أو يكون ابتداء كلام الخ) بالعطف بأو الفاصلة أي من غير تقدير فهو استئناف نحوي أو بياني بتقدير هل هذه التهية مخصوصة بعيسى عليه الصلاة والسلام أولاً وهو معطوف على ما قبله في الوجه الأول وقوله لم تكن له خاصة أي لعيسى عليه الصلاة والسلام خاصة، وكونها له من قوله أويناها الخ وقوله: واحتجاجاً على الرهبانية أي احتجاجاً على تركها أو خلافها والرفض كالترك لفظاً ومعنى. وقوله: إباحة الطيبات إشارة إلى أن الأمر للإباحة والترفيه على أن المراد بالطيبات ما ذكره المصنف واعترض عليه بأنه يحتمل أن يراد بالطيب ما حل والأمر تكليفي فلا يتم الاحتجاج وردّه بأن السياق يقتضي الأول ويؤيده تعقيب لقله وأويناها كما في الكشف يعارضه قوله واعملوا صالحاً فإنه يرجح ما ذكره المعترض وفي نسخة ويكون بالواو على أنه ابتداء كلام مع النبي ﷺ أي وقلنا يا محمد إنا قلنا للرسول الخ فهو معطوف على ما قبله وهو مع ما قبله كلام واحد أو هو جواب سؤال مقدر كما مرّ قيل وهو الوجه فتأمل. قوله: (أو

رزقا وقيل النداء له ولفظ الجمع للتعظيم والطيبات ما يستلذ به من المباحات وقيل الحلال الصافي القوام فالحلال ما لا يعصي الله فيه والصافي ما لا ينسى الله فيه والقوام ما يمسك النفس ويحفظ العقل ﴿وَأَعْمَلُوا صَالِحًا﴾ فإنه المقصود منكم والنافع عند ربكم ﴿إِنِّي يَمَّا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ فأجازيكم عليه ﴿وَلَأَنَّ هَذِهِ﴾ أي ولأن هذه والمعلل به فاتقون أو واعلموا أن

حكاية الخ) معطوف على قوله ابتداء كلام وقيل على قوله نداء وفي نسخة بدون أو فهو تسميم لقوله احتجاجاً على الرهبانية التي ابتدعتها النصارى والصحيح في النسخ الأولى وهو متصل حينئذ بما قبله لا ابتداء كلام والتقدير آويناها وقلنا لهما هذا أي أعلمناهما أن الرسل عليهم الصلاة والسلام كلهم خوطبوا بهذا فكلا واعملا اقتداء بهم هذا على تقدير وجود العاطف ويحتمل أن يكون حالاً أي يوحى إليهما أو قائلين لهما. وقوله: لما ذكر اللام فيه زائدة للتقوية وهو متعلق بقوله حكاية ولعيسى أيضاً متعلق به ولا يلزم تعلق حرفي جز بمعنى بمتعلق واحد كما توهم حتى يقال إن الجاز الثاني متعلق بذكر مع أنه أورد عليه أن الحكاية لهما لا لمحمد بأن يكون حكاية ما أوحى إليهما ودخول عيسى عليه الصلاة والسلام أولى بطريق الوحي لا الاقتداء فظهر أن قوله لعيسى ليس متعلقاً بذكر ليكون المعنى حكاية لمحمد ما ذكر لعيسى كما توهم وليقتديا متعلق به أيضاً. قوله: (وقيل النداء له) أي لعيسى عليه الصلاة والسلام وهو معطوف على قوله نداء وخطاب لجميع الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وقد قيل إن ضمير الجمع أيضاً لنبينا ﷺ تعظيماً بما شرفه الله به وما وقع في شرح التلخيص تبعاً للرضي من أن قصد التعظيم بصيغة الجمع في غير ضمير المتكلم لم يقع في الكلام القديم خطأ لكثرة في كلام العرب مطلقاً بل في جميع الألسنة وقد صرح به الثعالبي في فقه اللغة وكان فيه شبهة عندي لكونه من الأبناء حتى رأيت في كثير من كلام المتقدمين ولولا خوف الملل لأوردت لك من النقول ما لا يحصى. فحسبك من القلادة ما أحاط بالعنق. قوله: (والطيبات ما يستلذ به) فالأمر للإباحة والترفيه وإذا كان الحلال فهو تكليفي كما مرّ وقوله الحلال الخ في الكشف الرزق حلال وصاف وقوام فالحلال الذي لا يعصى الله فيه والصافي الذي لا ينسى الله فيه والقوام ما يمسك النفس ويحفظ العقل انتهى لأن فعلاً اسم آلة فالمراد ما به قوام الإنسانية وهذا تقسيم للرزق أما القسم الأول منه فظاهر وأما الثاني فأخص من الأول لأنه حلال لا يمنع عن حقوق العبودية وأما الثالث فمقدار الكفاية وهو أخص من الثاني فقوله الصافي القوام صفتان للحلال وقوله فأجازيكم عليه لأن علم الله يذكر ويراد به الجزاء كما مرّ تحقيقه. قوله: (والمعلل به فاتقون الخ) يعني أنه على قراءة الفتح والتشديد قبله لام تحليل جارة مقدرة فلما حذفت جرى فيه الخلاف المشهور وهذه اللام متعلقة باتقون والكلام في الفاء كالكلام في فاء قوله تعالى ﴿فإياي فارهبون﴾ وهي للسببية أو للعطف على ما قبله وهو اعملوا والمعنى اتقوني لأن العقول متفقة على ربوبيتي والعقائد الحقة الموجبة للتقوى. وقوله أو واعلموا معطوف على قوله ولأن أو هو مفعول لأعلموا مقدّر معطوف على اعملوا.

هذه وقيل إنه معطوف على ما تعملون وقرأ ابن عامر بالتخفيف والكوفيون بالكسر على الاستئناف ﴿أَمْتَكِرُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ ملتكم ملة واحدة أي متحدة في الاعتقاد وأصول الشرائع أو جماعتكم جماعة واحدة متفقة على الإيمان والتوحيد في العبادة ونصب أمة على الحال ﴿وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ في شق العصار ومخالفة الكلمة ﴿فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ﴾ فتقطعوا أمر دينهم وجعلوه أدياناً مختلفة أو فترقوا وتحزبوا وأمرهم منصوب بنزع الخافض أو التمييز الضمير لما دل عليه الأمة من أربابها أولها ﴿زُبُرًا﴾ قطعاً جمع زبور الذي بمعنى الفرقة ويؤيده السراة بفتح الباء فإنه جمع زبرة وهو حال من أمرهم أو من الواو أو مفعول ثان

قوله : (معطوف على ما تعملون) والمعنى إني عليم بما تعملون وبأن هذه أمتكم أمة واحدة الخ فهو داخل في حيز المعلوم قيل إنه مرضه لعدم جزالة معناه وقوله على الاستئناف لأنه معطوف على جملة إني المستأنفة والمعطوف على المستأنف مستأنف لا لأن الواو ليست بعاطفة كما قيل وهذه إشارة إلى ما بعده أو إلى الملة وقوله بالتخفيف أي بفتح الهمزة وسكون النون مخففة من أن الثقيلة . قوله : (ملتكم الخ) أصل معنى الأمة جماعة تجتمع على أمر ديني أو غيره ثم أطلقت على ما يجتمعون عليه كما أشار إليه الزجاج بتفسيره بالطريقة وإلى المعنيين أشار المصنف رحمه الله والحال المذكورة مبينة لا مؤكدة وهي من الخبر والعامل معنى الإشارة وخطاب أمتكم للرسول عليهم الصلاة والسلام أو عام وقوله فاتقون قيل إنه اختيار على قوله فاعبدون الواقع في سورة الأنبياء لأنه أبلغ في التخويف لذكره بعد إهلاك الأمم بخلاف ما ثمة وهذا بناء على أنه تذييل للقصص السابقة أو لقصة عيسى عليه الصلاة والسلام لا ابتداء كلام فإنه حينئذ لا يفيد إلا أن يراد أنه وقع في الحكاية لهذه المناسبة كما قيل . قوله : (في شق العصا ومخالفة الكلمة) شق العصا العصيان ومخالفة الكلمة مفارقة الدين والجماعة أو هو عطف تفسيري واتحاد الملة سبب لإبقائه وكذا علم الله به فلا ركافة فيه معنى . قوله : (فتقطعوا أمرهم) يعني أن تقطع بمعنى قطع كتقدم بمعنى قدم متعدي وفي نسخة فتقطعوا أي تقسموا وقوله جعلوه أدياناً تفسير له والمراد بأمرهم أمر دينهم أما على تقدير مضاف أو على جعل الإضافة عهدية فالأمر هو الديني وهذا جار على تفسيري الأمة وليس ناظراً إلى تفسير الأمة بالملة كما قيل وقوله فترقوا على طريق المجاز وجعل الفعل لازماً وليس ناظراً إلى تفسير الأمة بالجماعة وعلى هذا أمرهم منصوب بنزع الخافض أي في أمرهم أو التمييز عند من أجاز تعريفه وهم الكوفيون . قوله : (والضمير لما دل عليه الأمة) إن كانت بمعنى الملة أولها إن كانت بمعنى جماعة الناس أو بمعنى الملة على الاستخدام ولا يتعين هذا على الثاني كما توهم فتأمل ولم يجعله للمخاطبين التفاتاً لأنهم أنبياء ولا يصح إسناد التقطع إليهم بالمعنى المذكور بخلاف ما في سورة الأنبياء ولا إلى الناس كما قيل . قوله : (قطعاً جمع زبور الذي بمعنى الفرقة) بضمين بمعنى قطعاً جمع زبور بمعنى فرقة قال الراغب قوله فتقطعوا أمرهم بينهم زبوراً أي صاروا فيه أحزاباً وهو مروى عن الحسن وذكره في القاموس وقوله ويؤيده أي كونه بمعنى قطعاً وفرقا

لتقطعوا فإنه مضمن معنى جعل وقيل كتباً من زبرت الكتاب فيكون مفعولاً ثانياً أو حال من أمرهم على تقدير مثل كتب وقرىء بتخفيف الباء كرسل في رسل ﴿كُلُّ جَزِيٍّ﴾ من المتحزبين ﴿بِمَا لَدَيْهِمْ﴾ من الدين ﴿فَرِحُونَ﴾ معجبون معتقدون أنهم على الحق ﴿فَدَرَاهُ فِي عَمْرِيَّتِهِمْ﴾ في جهالتهم شبهها بالماء الذي يغمر القامة لأنهم مغمورون فيها أو لاعبون بها وقرىء في غمراتهم ﴿حَقَّقْ حِينٍ﴾ إلى أن يقبلوا أو يموتوا ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُضْمِرُ بِهِ﴾ أن ما نعطيهم ونجعله مدداً لهم ﴿مِن مَّالٍ وَبَيْنَ﴾ بيان لا وليس خيراً له فإنه غير معاب عليه وإنما المعاب عليه اعتقادهم أن ذلك خير لهم فخبيره ﴿سَارِعٌ لَّهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ﴾ والراجع محذوف والمعنى أليحسبون أن الذي نمدهم به تسارع به لهم فيما فيه خيرهم وإكرامهم ﴿بَلْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ بل هم كالبهائم لا فطنة لهم ولا شعور ليتأملوا فيه فيعلموا أن ذلك الإمداد استدراج لا مسارعة في الخير وقرىء يمدهم على الغيبة وكذلك يسارع ويسرع ويحتمل أن يكون

القراءة بضم الزاي وفتح الباء فإنه مشهور ثابت في جمع زبرة بمعنى قطعة وإنما غير المشهور فيه زبور فما قيل إنه رد للزمخشري في جزمه بكون زبراً بضمين جمع زبور بمعنى الكتاب لا غير إلا أن هذا إنما يتم إذا ثبت ما ذكره عن أئمة اللغة لا وجه لما سمعته وقوله حال من أمرهم أو من الواو أو مفعول ثان على التفسيرين . قوله: (وقيل كتباً) جمع زبور وزبرت بمعنى كتبت وزبور فعول بمعنى مفعول كرسول وقوله مفعولاً ثانياً لتقطعوا المتعدي بمعنى الجعل أو حال على لزومه وقيل إنها حال مقدرة أو بنزع الخافض أي في كتب ومرضه لما فيه من الخفاء لاحتياجه إلى التأويل بأن يراد فرقوها في كتب كتبها أو يراد بالكتب الأديان أو يقدر مضاف أي مثل الكتب السماوية عندهم أو في اختلافهما فتأمل وقوله من المتحزبين أي المجتمعين لا المنقطعين وقوله معجبون بيان للمراد منه وأصل معناه السرور وانشرح الصدر . قوله: (شبهها بالماء الذي يغمر النخ) لما ذكر توزعهم واقتسامهم ما كان يجب الاتفاق عليه وفرحهم بباطلهم قال لنبية ﷺ دعهم في جهلهم تخلية وخذلاناً لعدم فائدة القول لهم وسلاة بالغاية وعلى الثاني لما ذكر فرحهم بالغفلة والغرور جعلهم لاعبين والأول أظهر وعلى الوجهين هو استعارة تمثيلية مبنية على التشبيه لكن وجه الشبه مختلف فيهما كذا قرره شراح الكشاف ويصح أن يكون استعارة تصريحية أو مكنية والنجام الغلبة والاستهلاك فيه وقوله إن ما نعطيهم إشارة إلى أن ما موصولة لا كافة وقد جوز فيها أن تكون مصدرية . قوله: (بيان لما) فهو حال وقوله وليس خيراً له أي لما التي هي اسم وإن وليس خيراً لها لأن الله أمدهم بالمال والبنين فلا يعاب ولا ينكر عليهم اعتقاد المدد بهما كما يفيد الاستفهام الإنكاري وقد قيل عليه إنه لا يبعد أن يكون المراد ما يجعله مدداً نافعاً لهم في الآخرة ليس المال والبنين بل الاعتقاد والعمل الصالح كقوله يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم ورد بأنه خلاف الظاهر فلا يحمل عليه بدون قرينة وأنه يبعد تعلق الإمداد بهم فإن المناسب أن لا يذكر المفعول على معنى نمذ من نمده أو نفع الإمداد وفيه نظر وقوله فإنه أي الحسابان المتعلق به . قوله: (والراجع محذوف) أي العائد من الخبر وهو قوله به بقرينة ذكره في

فيهما ضمير الممدّ به ويسارع مبنياً للمفعول ﴿إِنَّ الَّذِينَ هُمْ مِنْ خَشْيَةِ رَبِّهِمْ﴾ من خوف عذابه ﴿مُشْفِقُونَ﴾ حذرون ﴿وَالَّذِينَ هُمْ يَرْجُونَ﴾ المنصوبة والمنزلة ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ بتصديق مدلولها ﴿وَالَّذِينَ هُمْ يَرْجُونَ﴾ شركاً جلياً ولا خفياً ﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَاؤُا﴾ يعطون ما أعطوه من الصدقات وقرىء يأتون ما أتوا أي يفعلون ما فعلوا من الطاعات ﴿وَقَالُوا هُمْ وَجِلَةٌ﴾ خائفة أن لا يقبل منهم وأن لا يقع على الوجه اللائق فيؤاخذ به ﴿أَنْتُمْ إِيَّاهُمْ رَجِعُونَ﴾ لأن مرجعهم إليه أو من أن مرجعهم إليه وهو يعلم ما يخفى عليهم ﴿أُولَئِكَ يُسْرِعُونَ فِي الْفَعْرِتِ﴾

الصلة إلا أن حذف مثله قليل وقيل الرابط الاسم الظاهر وهو الخيرات وهو مذهب الأخفش وإكرامهم مهم عطف تفسير للخير وقوله بل هم كالبهائم حمل قوله لا يشعرون على أنه ليس من شأنهم الشعور لأنه أبلغ والمسارة في الخير المبادرة إلى ما هو خير لهم وقوله وكذلك أي قرئ وقوله فيهما أي في يسرع ويسارع والممدّ به المال والبنون وقوله ويسارع أي قرئ يسارع. قوله: (من خوف عذابه) إما إشارة لتقدير مضاف أو بيان للمراد من خشية الله ومن في المفسر والمفسر تعليلية أو صلة لمشفقون كما ذهب إليه المعرب لكنه لا يلائم تفسير المصنف لأن الحذر والخوف ليس من نفس الخوف بل من المخوف إلا أن تجعل إضافة الخوف إلى العذاب والخشية إليه على تقديره من إضافة الصفة إلى الموصوف أي العذاب المخشى والمخوف وقد تقدّم في سورة الأنبياء الفرق بين الشفقة والخشية وذكرنا ما فيه ثمة وقول ابن عطية هنا أن من خشية لبيان جنس الإشفاق يريد أنها صلة له مبينة للمشفق منه فلا قلاقة فيه كما زعمه المعرب. قوله: (بآيات ربهم) أي بعلامات ربوبيته وإليه أشار بقوله المنصوبة أو بكلامه وإليه أشار بقوله المنزلة وهو متعلق بقوله يؤمنون والباء للملابسة وقوله بتصديق مدلولها بدل منه أو عطف بيان لتفسير الملابس فيه فلا حاجة إلى جعله متعلقاً به بعد اعتبار تعلق الأول لدفع المحذور كما توهم. قوله: (شركاً ملياً ولا خفياً) كالنفاق وقوله يعطون ما أعطوه تفسير على قراءة الأكثر من الإيتاء فيهما بمعنى الإعطاء للمصدقات وقراءة غيرهم من الإيتان فيهما وهو الفعل للطاعات وهو المروي عن عائشة وابن عباس رضي الله عنهم كما أسنده المحدثون متصلاً وإن قيل إن في سنده ضعفاً واقتصر أبو البقاء على الخلاف في أتوا وليس بجيد قالوا وهي قراءة رسول الله ﷺ يعنون أن المحدثين نقلوها عنه ولم يدونها القراء من طرقهم وإلا فجميع القراءات قراءة رسول الله ﷺ وهو اصطلاح للمفسرين كما في التوشيح. قوله: (خائفة) وهو معنى قوله في غير هذه السورة الوجمل اضطراب النفس لتوقع ما يكره وهذا التفسير جار على الوجهين وقوله فيؤاخذ به بصيغة المجهول وبه قائم مقام الفاعل أو المعلوم والضمير لله فليس الأظهر أن يقال فيؤاخذوا بالجمع كما قيل وخص الخوف بما ذكر لمناسبته ولو عممه صح. قوله: (لأن مرجعهم) أي رجوعهم إلى الله فهو على تقدير اللام التعليلية أو على تقدير من الابتدائية التي يتعدى بها الخوف في نحو خاف من الله وليست من السببية حتى يقال أو للتخيير في التعبير والتقدير فإنه خلاف الظاهر وقوله وهو يعلم ما يخفى عليهم أي من عدم القبول أو وقوعه على ما لا يليق فيؤاخذهم به وهو بيان لوجه التعليل فيه

يرغبون في الطاعات أشدَّ الرغبة فيبادرونها أو يسارعون في نيل الخيرات الدنيوية الموعودة على صالح الأعمال بالمبادرة إليه كقوله تعالى ﴿فَاتَاهُمُ اللَّهُ ثَوَابَ الدُّنْيَا﴾ فيكون إثباتاً لهم ما نفي عن أصدادهم ﴿وَهُمْ لَهَا سَاقِبُونَ﴾ لأجلها فاعلون السبق أو سابقون الناس إلى الطاعة أو الثواب أو الجنة أو سابقونها أي ينالونها قبل الآخرة حيث عجلت لهم في الدنيا كقوله تعالى ﴿هُمْ لَهَا عَامِلُونَ﴾ ﴿وَلَا تُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ قدر طاقتها يريد به التحريض على ما وصف

وليس هذا ناظراً إلى قوله أن لا يقع على الوجه اللائق فقط كما توهم. قوله: (يرغبون في الطاعات الخ) إشارة إلى أنه ضمن معنى الرغبة أو هو كناية عنها فلذا عدى بفي دون إلى والمبادرة العجلة وهي تتعدى بيالى وبنفسها كما في القاموس ولذا استعمله المصنف بهما والنيل بمعنى الوصول أو الأخذ وبالمبادرة متعلق به أو يسارعون ولو عمم لهما صح وقوله فيكون إثباتاً لهم الخ ففيه مقابلة وطباق للآية المتقدمة ولذا قال في الكشف إنه أحسن مما قبله وجملة أولئك خبر أن. قوله: (لأجلها فاعلون السبق) بمعنى أن سبق المتعدّي نزل هنا منزلة اللازم واللام تعليلية لا مقوية وقوله لأجلها أي الخيرات الدنيوية لأنها هي المتصفة بأنهم فاعلون لها فكونه ناظراً إليهما كما قيل خلاف الظاهر فتأمل وفيه إشارة إلى ترجيح الثاني كما مر. قوله: (أو سابقون الناس إلى الطاعة) فهو متعدّ لمفعولين أحدهما مفعول وهو ما تعدى إليه بنفسه والثاني بواسطة لأنه يتعدى بيالى واللام وقوله أو الثواب بمعناه المعروف وهو أعم من الجنة لا الدنيوي. قيل المراد بالخيرات المعنى الأوّل وهو الطاعات والمفعول غاية متأخرة وقد يتوهم أن إلى الطاعة وما بعده تفسير ولذا قيل الأظهر المثوبة لتأنيثه فتأمل وقوله أو الجنة فسبهم في القيامة وليس وجهاً آخر كما توهم. قوله: (أو سابقونها) يعني أنه متعدّ للضمير بنفسه واللام مزيدة حسن زيادتها كون العامل فرعياً وتقديم المعمول المضمّر واعتراض عليه في البحر بأنه غير صحيح لأنّ سبق الشيء الشيء يدلّ على تقدّم السابق على المسبوق فكيف يقال هم يسبقون الخيرات وهذا معنى قول بعض شراح الكشف فيه أن الخيرات على هذا مسبوق إليها لا مسبوقه وفي الدر المصون كلام في ردّه لا طائل تحته وهذا كله غفلة عن قوله ينالونها فإنه أراد به أن المراد به حينئذ لازم معناه وهو النيل فلا يتوجه عليه شيء لكنه لا يخلو عن تكلف لما فيه من دعوى التجوّز والزيادة من غير ضرورة وقوله هم لها عاملون أي إياها عاملون كما فيما نحن فيه وفي الكشف ويجوز أن يكون لها سابقون خبراً بعد خبر ومعنى وهم لها كعنى قوله:

أنت لها أحمد من بين البشر

يقال لمن يطلب منه أمر لا يرجى من غيره أنت لها أي أنت معدّ لفعل مثلها من الأمور العظيمة وهي من بليغ كلامهم وهو معنى الآية على إعرابه خبراً بعد خبر كقوله:
مشكلات أعضلت ودهت يا رسول الله أنت لها...
قوله: (قدر طاقتها) تفسير للوسع والتحريض لأنّ الأعمال الصالحة إذا كانت مقدورة

به الصالحين وتسهيله على النفوس ﴿وَلَدَيْنَا كِتَابٌ﴾ يريد به اللوح أو صحيفة الأعمال ﴿يَطَّلِقُ بِالْحَقِّ﴾ بالصدق لا يوجد فيه ما يخالف الواقع ﴿وَهُمْ لَا يظَلْمُونَ﴾ بزيادة عقاب أو نقصان ثواب ﴿بَلْ قُلُوبُهُمْ﴾ قلوب الكفرة ﴿فِي غَمْرَةٍ﴾ في غفلة غامرة لها ﴿مِنْ هَذَا﴾ من الذي وصف به هؤلاء أو من كتاب الحفظة ﴿وَلَهُمْ أَعْتَلٌ﴾ خبيثة ﴿مِنْ دُونِ ذَلِكَ﴾ متجاوزة لما وصفوا به أو متخطية عما هم عليه من الشرك ﴿هُمْ لَهَا عَمَلُونَ﴾ معتادون فعلها ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَخَذْنَا مُتْرَفِيهِمْ﴾ متنعيمهم ﴿بِالْعَذَابِ﴾ يعني القتل يوم بدر أو الجوع حين دعا عليهم الرسول ﷺ فقال اللهم اشدد وطأتك على مضر واجعلها عليهم سنين كسني يوسف فقحطوا حتى أكلوا الجيف والكلاب والعظام المحرقة ﴿إِذَا هُمْ يَجْتَرُونَ﴾ فاجزوا الصراخ بالاستغاثة وهو جواب الشرط والجملة مبتدأة بعد حتى ويجوز أن يكون الجواب ﴿لَا تَجْتَرُوا أَيُّومٌ﴾ فإنه مقدر بالقول أي

فتركها من قصور الهمم والمراد بصحيفة الأعمال جنسها وقوله لا يوجد فيه الخ إشارة إلى أن النطق استعارة هنا وقوله في غفلة إشارة إلى ما مرّ وهؤلاء إشارة إلى الصالحين أو إلى الجميع . قوله: (متجاوزة لما وصفوا الخ) وصفوا بصيغة المجهول والمتجاوز عنه من الصفات إماء صفات الكفار بأن يكون لهم صفات أخبث مما وصفوا به أو حقائق المؤمنين فهم متجاوزون عما يحمد إلى ما يذم وقوله متخطية بالباء من التخطية للرقاب والصفوف بمعنى التجاوز وفي بعض التفاسير وقيل متخطية لما وصف به المؤمنون من الأعمال الصالحة المذكورة وفيه أنه لا مزية في وصف أعمالهم الخبيثة بالتخطي لأعمال المؤمنين الحسنة وقيل متخطية عما هم عليه من الشرك ولا يخفى بعده لعدم جريان ذكره ولا يخفى سقوطه لأن ما وصف به المؤمنون ما في حيز الصلوات من عدم الشرك والخوف من الله والطاعة والصدقة وتجاوزهم عنها اتصافهم بأضدادها وأيّ مزية أتّم من هذا والشرك مستفاد من قوله في غمرة من هذا وهو غني عن البيان . قوله: (معتادون فعلها) هو من جعلها عملاً كما هو في المتعارف ومن التعبير بالاسم الدال على الثبوت والغاية الدالة على امتداده وقوله: أو الجوع الخ هو وارد في الحديث الصحيح عن ابن مسعود رضي الله عنه^(١) كما سيأتي تفسيره في سورة الدخان والوطأة المشي بشدة وهي مجاز عن الوقعة المزلّة وسني يوسف جمع سنة والمراد بها القحط وهي معروفة بالقحط وقوله فاجزوا إشارة إلى أن إذا فجائية والجوار الصراخ وخصه بالاستغاثة بقرينة المقام والشرط إذا وقوله والجملة مبتدأة يعني أن حتى هنا حرف ابتداء لا عاطفة ولا جازة وقد مرّ تفصيله في سورة الأنعام . قوله: (ويجوز أن يكون الجواب الخ) وقدره بالقول لأن النهي لا يكون جواباً بدون الفاء وحينئذ يكون إذا هم يجأرون قيداً للشرط أو بدلاً من إذا الأولى وعلى

(١) أخرجه البخاري ١٠٢٠ - ٤٦٩٣ - ٤٧٧٤ - ٤٨٢٤ ومسلم ٢٧٩٨ ح ٤٠ والترمذي ٣٢٥٤ وأحمد ١/٣٨٠ - ٣٨١ و٨٣١ والحميدي ١١٦ والبيهقي في الدلائل ٢/٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ ، والطبري ١١٢/٢٥ ، والبغوي في التفسير ٤/١٥٠ ، والطبراني ٩٠٤٨ كلهم من حديث عبد الله بن مسعود .

قيل لهم لا تجاروا اليوم ﴿إِنَّكُمْ مِتَّآ لَا تُصْرُونَ﴾ تعليل للنهي أي لا تجاروا فإنه لا ينفعكم إذ لا تمنعون منا أو لا يلحقكم نصرة ومعونة من جهتنا ﴿فَدَّ كَانَتْ ءَايَتِي تُنَلِّ عَلَيْكُمْ﴾ يعني القرآن ﴿فَكُنْتُمْ عَلَيَّ أَعْقَابِكُمْ نَنكُحُونَ﴾ تعرضون مدبرين عن سماعها وتصديقها والعمل بها والنكوص الرجوع قهقري ﴿مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ﴾ الضمير للبيت وشهرة استكبارهم وافتخارهم بأنهم قوامه أغنت عن سبق ذكره أو لآياتي فإنها بمعنى كتابي والباء متعلقة بمستكبرين لأنه بمعنى مكذبين أو لأن استكبارهم على المسلمين حدث بسبب استماعه أو بقوله ﴿سَمِرًا﴾ أي تسمرون بذكر القرآن والطعن فيه وهو في الأصل مصدر جاء على لفظ الفاعل كالعاقبة وقرىء سمرا جمع سامر وسمار ﴿تَهْجُرُونَ﴾ من الهجر بالفتح أما بمعنى القطيعة أو الهذيان

الأول المعنى أخذنا مترفيهم وقت جوارهم أو حال مفاجأتهم الجوار لجواز كون إذا ظرفية أو فجائية حيثئذ. قوله: (تعليل للنهي الخ) يعني أن النصر ضمن معنى المنع أو تجوز به عنه فمن صلته أو هو بمعناه ومن ابتدائية وقيل إنه سمع نصره الله منه أي جعله منتصراً منه بلا تضمين وقوله تعرضون مدبرين يعني أن النكوص الرجوع فاستعير للإعراض والأدبار والإعقاب جمع عقب وهو مؤخر الرجل والرجوع على عقبه الرجوع في طريقه الأولى كما يقال رجع عوده على يده قاله الراغب وقيل إنه للتأكيد كأبصرته بعيني. قوله: (الضمير للبيت) أي الكعبة وقرب منه أنه للحرم ولما لم يجر له ذكر هنا اعتذر عنه بأنه معلوم بقريظة ذكر المشركين وأن استكبارهم وافتخارهم به أشهر من أن يذكر وإليه أشار بقوله وشهرة الخ وقوام بالتشديد جمع قائم على الأمر أي معتنون بخدمته وسدائنه والباء فيه سببية وكون لضمير للنكوص كما في البحر ليس فيه كبير فائدة ومستكبرين حال كذا قيل وفيه أنه لا يلزم من النكوص التكذيب به فالتضمين يدفع اللغوية فتأمل. قوله: (أو لآياتي الخ) والتضمين على هذا فالباء للتعدية أو سببية أو للتالي المعلوم منه وقوله بمعنى مكذبين أي على التضمين والتجوز ركيك وقوله بذكر القرآن أي الضمير على هذا للقرآن المفهوم من الآيات أو المؤولة هي به ولم يذكر تعلقه بتهجرون لبعده لفظاً ومعنى لما فيه من الإيهام وقوله تسمرون عبر به دون سامرين لإفادة استمرارهم عليه ولذا قدّم متعلقه. قوله: (وهو في الأصل مصدر الخ) لما أريد به الجمع وهو بوزن المفرد هنا وقد ورد كذلك اختلف في توجيهه فذهب بعضهم إلى أنه اسم جمع لأنهم يقولون السامر للجماعة الذين يسمرون فهو كالحاج والحاضر والجمال والباقر وهذا أحسن الوجوه والسمر الحديث بالليل وقيل إنه واحد أقيم مقام الجمع وقيل إنه مصدر في الأصل فيشمل القليل والكثير باعتبار أصله لكن مجيء المصدر على وزن فاعل نادر وقرئ سمرا بضم وتشديد وسمأ بزيادة ألف. قوله: (من الهجرة بالفتح) إما بمعنى القطيعة أو الهذيان وهو التكلم بما لا يعقل لمرض ونحوه وفيه أنه قال في الدرّ المصون إن الهجر بمعنى القطع والصد بفتح الهاء وسكون الجيم وبمعنى الهذيان بفتح الهاء والجيم وفعله أهجر فليس مصدرهما واحداً كما ذكره المصنف رحمه الله وأما قوله في الكشاف والهجر بالفتح الهذيان فمحتمل لفتح الهاء والجيم إلا

أي تعرضون عن القرآن أو تهذون في شأنه والهجر بالضم الفحش ويؤيد الثاني قراءة نافع تهجرون من أهجر وقرى تهجرون على المبالغة ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ﴾ أي القرآن ليعلموا أنه الحق من ربهم بإعجاز لفظه ووضوح مدلوله ﴿أَمْ جَاءَهُمْ مَا لَمْ يَأْتِ آبَاءَهُمُ الْأَوَّلِينَ﴾ من الرسول والكتاب أو من الأمن من عذاب الله تعالى فلم يخافوا كما خاف آباؤهم الأقدمون

أن ما ذكره المصنف بعينيه في الصحاح فليحزر. قوله: (أي تعرضون عن القرآن) هذا على معنى الهجر الأول وما بعده على الثاني والفحش التكلم بالقبيح أو نفس الكلام القبيح وقوله ويؤيد الثاني وهو الهذيان تأييده له لما عرفت أن فعله مزيد دون الأول وسيأتي تحريره وقراءة التشديد تحتمل المعاني الثلاثة وقوله والهجر بالضم لم يعطفه بأو وإن كان هو الظاهر كما قيل لقربه من الهذيان وقد ورد بمعناه في اللغة كما في لسان العرب وبينهما مغايرة على الأول هذا على تقدير جرّه عطفاً على الهجر بالفتح وأما على كونه مرفوعاً مبتدأ خبره الفحش وذكر إشارة إلى فائدة التقييد بالفتح يعني أن الفعل من الهجر المفتوح بمعنييه لا من المضموم الذي هو اسم لقبيح الكلام ولا مصدر فلا يرد عليه شيء لكن هذا إنما يتمشى إذا كان لم يسمع منه هجر بل أهجر كما مرّ وهو الظاهر من كلام المصنف كذا قيل ويرد عليه ما في القاموس حيث قال هجره هجراً بالفتح وهجراناً بالكسر صرمه والشيء تركه كأهجره انتهى وقوله في المصباح هجرته هجراً من باب قتل قطعته وهجر المريض في كلامه هذي والهجر بالضم اسم ومصدر بمعنى الفحش من هجر كقتل وفيه لغة أخرى أهجر بالألف انتهى فلا وجه لما ذكر وقوله ويؤيد الثاني أي كونه بمعنى الهذيان لا كونه بمعنى الفحش كما قيل لأنه ثالث إلا أن يعداً وجهاً واحداً ووجه التأييد غير تام إلا أن ينبني على الأكثر الأوضح وما ذكره هذا القائل يقتضي أن الفعل المذكور في النظم لا يصح أن يكون من الهجر بالضم مع أنه فسر به أيضاً في كتب اللغة وغيرها فتأمل. قوله: (أفلم يدبّروا القول) الاستفهام إنكاري لعدم تدبرهم ويجوز أن يكون تقريرياً انضم لمن تدبر وأورد عليه أن دلالة الإعجاز على كونه كلام الله ظاهرة وأما دلالة الوضوح فغير واضحة فكم للعرب من كلام واضح ويدفع بأنه على تقدير تسليم دخله في الدلالة فإنه ذكر لتسليم دلالة الإعجاز فإنّ المعجز بما يتوهم لكونه غير معهود لهم صعوبة فهمه لا سيما إذا نصب وضوح على أنه مفعول معه والمراد بالوضوح وضوح خاص وهو كونه على نهج من الفصاحة بحيث يفهمه كل من خوطب به من العرب لعدم تعقيده وكونه على أحسن الوجوه من أوله إلى آخره على نسق نير سالكاً طريقاً سهلاً محمياً عن سلوك أحد فيه وهو الذي يقول له الأدباء السهل الممتنع فلا حاجة إلى أن يقال المراد وضوح دلالتة على كونه ليس من كلام البشر فإنه مصادرة فتأمل وقوله ليعلموا أي فيصدقوا به وبمن جاء به. قوله: (من الرسول والكتاب) فاستبعده فهو كقوله لتندر قوماً ما أنذر آباؤهم لا مخالفة بينهما حتى يقال الآباء هنا الأولون وثمة الأقربون لعدم توصيفهم فيها فالمراد بالآباء على هذا الكفرة والاستفهام تقريرى لا إنكاري كما توهم. قوله: (أو من الأمن من عذاب الله) أي لهم من الأمن من عذاب الله وخوفه

كإسماعيل وأعقابه فآمنوا به وبكتبه ورسله وأطاعوه ﴿أَمْ لَمْ يَعْرِفُوا رَسُولَهُمْ﴾ بالأمانة والصدق وحسن الخلق وكمال العلم مع عدم التعلم إلى غير ذلك مما هو صفة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ﴿فَهُمْ لَمْ يُنْكِرُوا﴾ دعواه لأحد هذه الوجوه إذ لا وجه له غيرها فإن إنكار الشيء قطعاً أو ظناً إنما يتجه إذا ظهر امتناعه بحسب النوع أو الشخص أو بحث عما يدل عليه أقصى ما يمكن فلم يوجد ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ حِجَّةٌ﴾ فلا يبالون بقوله وكانوا يعلمون أنه ﷺ أرجحهم عقلاً وأثقبهم نظراً ﴿بَلْ جَاءَهُمُ بِالْحَقِّ وَأَكْثَرُهُمُ لِلْحَقِّ كِرْهُونٌ﴾ لأنه يخالف شهوراتهم

ما ليس لأبائهم الأولين والمراد المؤمنون منهم كما صرح به المصنف وفي الآية المتلوة أنفأ الكفرة وتوصيفهم بالأوليين لإخراجهم لا للتأكيد كما في الوجه السابق والاستفهام إما إنكاري أو تقريري فتأمل وأعقابه من بعده من أولاده كعدنان ومضر فإن الكفر حدث بعدهم كما يعلم من كتب الآثار وأخره لأن إسناد المجيء إليه غير ظاهر ظهوره في الأول. قوله: (بالأمانة والصدق) إشارة إلى أن الاستفهام إنكاري لأنهم عرفوه بما ذكر فأم للإضراب عما قبله مع الإنكار. قوله: (فهم له منكرون) الفاء فيه سببية لتسبب الإنكار عن عدم المعرفة فهو داخل في حيز الإنكار ومآل المعنى هم عرفوه بما ذكر فكيف ينكرونه والضمير للرسول ﷺ واللام فيه للتقوية وتقديمه للتخصيص أو الفاصلة وهو على تقدير مضاف أي منكرون لدعواه وهي الرسالة من الله مع قيام البرهان الشاهد على خلافه مما ذكر وإليه أشار بقوله دعواه لأنه لا يمكن إنكار ذاته وهو فيهم. قوله: (لأحد هذه الوجوه) المذكورة لتعليل للإنكار بوجوه مذكورة في قوله أفلم يدبروا إلى هنا فإنها وجوه للإنكار ترتب عليها لا وجه له أي للإنكار غيرها إذ إنكار ما جاء به القرآن الدال على مدعي الرسالة من الله إما من عدم تدبره والنظر في مدلوله ووجوه إعجازه أو لكونه لم يسبق مثله حتى سمعوه هم وآباؤهم أو لكون من أتى به معروفاً بصفات تنافي مدعاه كعدم علمه وصدقه وقد بين هذا بقوله فإن إنكار الشيء الخ وقوله بحسب النوع ناظر إلى قوله أم جاءهم ما لم يأت آباءهم الأولين وقوله أو الشخص ناظر إلى قوله أفلم يدبروا القول وأقصى ما يمكن فاعل يدل وهو إشارة إلى التدبر لأنه النظر في أدبار الأمور وعواقبها وغاياتها وقوله: قطعاً راجع إلى الامتناع بحسب النوع أو الشخص وظناً راجع للبحث وقوله فلم يوجد أي ما يدل على امتناعه فلا وجه لإنكاره هذا تحقيق كلامه وتوضيح مرامه ولأرباب الحواشي هنا كلام يتعجب منه أفلم يدبروا القول ولولا خوف الإطالة لأوردناه مع بيان ماله وعليه. قوله: (أم يقولون به جنة) إضراب انتقالي عما قبله فلذا قال فلا يبالون لأن ما قبله ناشئ من التقليد والمبالاة وقوله وكانوا الخ إشارة إلى أنه ناشئ من حيرتهم في عنادهم لا عن سبب وأثقب استعارة من الثقب بمعنى التنفيذ أو التنوير والمراد أشدهم وأسدهم نظراً. قوله تعالى: ﴿وَأَكْثَرُهُمُ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ﴾ ظاهر كلام المصنف رحمه الله أنه عين الحق الأول على قاعدة إعادة المعرفة وأظهر في مقام الإضمار لأنه أظهر في الذم والضمير ربما يتوهم عوده للرسول، وقيل: اللام في الأول للعهد وفي الثاني للاستغراق أو للجنس أي أكثرهم للحق أي حق كان لا لهذا الحق فقط

وأهواءهم فلذلك أنكروه وإنما قيد الحكم بالأكثر لأنه كان منهم من ترك الإيمان استنكافاً من توبيخ قومه أو لقلّة فطنته وعدم فكرته لا كراهة للحق ﴿وَلَوْ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ﴾ بأن كان في الواقع آلهة شتى ﴿لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ﴾ كما سبق تقريره في قوله تعالى ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ وقيل لو اتبع الحق أهواءهم وانقلب باطلاً لذهب ما قام به العلم فلا يبقى أو لو اتبع الحق الذي جاء به محمد ﷺ أهواءهم وانقلب شركاً لجاء الله بالقيامة وأهلك العالم من فرط غضبه أو لو اتبع الله أهواءهم بأن أنزل ما يشتهونه من الشرك والمعاصي لخرج عن الألوهية ولم يقدر أن يمسك السموات والأرض وهو على أصل المعتزلة ﴿بَلْ أَيْتَنَّهُمْ بِلَدِّهِمْ﴾ بالكتاب الذي هو ذكرهم أي وعظهم أو وصيتهم أو الذكر الذي تمنوه بقولهم لو أنّ عندنا ذكراً من الأولين وقرىء بذكرهم ﴿فَهُمْ عَنْ ذِكْرِهِمْ مُعْرِضُونَ﴾ لا

كما ينبئ عنه الإظهار وتخصيص أكثرهم بهذا لا يقتضي إلا عدم كراهة الباقين لكل حق وهو لا ينافي كراهتهم لهذا الحق والتعرض لعدم كراهة بعضهم للحق مع اتفاق الكل على الكفر به لا يساعده المقام وهو وجه آخر مناسب للتذليل لكن ما ردّ به على المصنف غير متجه كيف وهو المناسب للواقع بخلاف ما ذكره فإنه ليس أكثرهم يكره الحق مطلقاً وعدم الكراهة من وجه لا ينافي الكفر كما مرّ. قوله: (لأنه يخالف شهواتهم) بيان لسبب كراهته وقوله فلذلك أي لمخالفة طبائعهم الفاسدة أو لكراهته وقوله: وإنما قيد الحكم بالأكثر الخ ويجوز أن يكون الضمير للناس لا لقريش كقوله وما أكثر النار ولو حرصت بمؤمنين ومن المستنكفين أبو طالب ومن قلت فطنته البله منهم والرعاع وقوله لا كراهة للحق من حيث هو حق فلا وجه لما قيل إن من أحب شيئاً كره ضده فإذا أحبوا البقاء على الكفر فقد كرهوا الانتقال إلى الإيمان ضرورة وحمل الأكثر على الكل بعيد. قوله: (بأن كان في الواقع آلهة شتى) فالمراد بالحق ما يطابق الواقع خلاف الباطل لا الله تعالى لمخالفته وإن صح واتباعه موافقته لأهوائهم وعقائدهم الفاسدة فليس بحقيقته كما توهم إذ ليس حقيقة الاتباع الموافقة وإن لزمته كما لا يخفى وقوله وقيل لو اتبع الخ فالمراد بالحقي أيضاً ما مرّ والفرق بينه وبين ما قبله أنّ المعنى فيه لو كان الواقع مطابقاً لأهوائهم ابتداء وفي هذا لو كان موافقاً بعد مخالفته كما أشار إليه بقوله وانقلب والحق في الأوّل مخصوص بالألوهية وكذا في هذا لكن فيه إيماء للعموم وفي الكشف إنه يدلّ على عظم شأن الحق وأنّ السموات والأرض ما قامت ولا من فيهنّ إلا به وفي قوله العالم إيماء إلى أنّ المراد بالسموات والأرض الموجودات بأسرها. قوله: (أو لو اتبع الحق الخ) فتعريف الحق بالمعنى السابق للعهد والإسناد مجازي والاتباع حقيقي أي لو اتبع النبي ﷺ أهواءهم فجاءهم بالشرك بدل ما أرسل به لخزب الله العالم وأقام القيامة لفرط غضبه، وهو فرض محال من تبديله ما أرسل به من عنده.

قوله: (أو لو اتبع الله) فالمراد بالحق الله تعالى، وقوله: لخرج عن الألوهية أي لم يكن إلهاً لأنه لا يأمر بالفحشاء فالأمر بها ليس بإله وهذا في الكشف منقول عن قتادة وقال الطيبي:

يلتفتون إليه ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ قيل إنه قسيم قوله أم جنة ﴿حَرَجًا﴾ أجزاً على أداء الرسالة ﴿فَخَرَجَ رَزَقًا﴾ رزقه في الدنيا أو ثوابه في العقبى ﴿خَيْرٌ﴾ لسعته ودوامه ففيه مندوحة لك عن عطائهم والخرج بإزاء الدخل يقال لكل ما تخرجه إلى غيرك والخراج غالب في الضريبة على الأرض ففيه إشعار بالكثرة واللزوم فيكون أبلغ ولذلك عبر به عن عطاء الله إياه وقرأ ابن عامر خرجاً فخرج وحمزة والكسائي خراجاً فخراج للمزاوجة ﴿وَهُوَ خَيْرُ الرَّزِقِينَ﴾ تقرير لخيرية خراجه تعالى ﴿وَأِنَّكَ لَتَدْعُوهُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ تشهد العقول السليمة على استقامته لا عوج فيه يوجب اتهامهم له واعلم أنه سبحانه ألزمهم الحجة وأزاح العلة في هذه الآيات بأن حصر أقسام ما يؤدي إلى الإنكار والإتهام وبين انتفاءها ما عدا كراهة الحق وقلة الفطنة

إنه لا يليق نسبته له لما فيه من سوء الأدب ولذا غير المصنف رحمه الله عبارته؛ وقوله: ولم يقدر الخ لأنه ليس بإله ولا يمسكهما غيره وقوله وهو أي هذا التفسير مبني على أصل المعتزلة المراد بأصلهم هنا إن الله لا يوجد الكفر والمعاصي ويخلقها إذ هو ظلم ونقص تعالى الله عنه وأهل السنة لا يقولون بهذا، وفرق بين إنزاله كإنزال الشرائع وإيجاده كما تقرّر في الكلام وأشار إليه بعض الفضلاء هنا فما ذكره الزمخشري هنا حق أريد به باطل وليس مراد المصنف رحمه الله أنه مبني على إيجاب الأصلح وقاعدة الحسن والقبح كما قيل لأنّ عدم جواز هذا استفاد من الشرع كهذه الآية ونظائرها وقد قام عليه الدليل العقلي لأنّ إنزال الشرك والمعاصي نقص مخالف للواقع يجب تنزيه الله عنه بلا خلاف. قوله: (بل أتيناهم الخ) إضراب عن كراهته أي ليس ما جاءهم به مكروهاً بل هو عظة لهم لو اتعظوا أو فخرهم أو متمناهم، وفسر الذكر بالوعظ والصيت هو الذكر الجميل والفخر وفي نسخة ووصيتهم والأولى أولى وأصح. وقوله: تمنوه إشارة إلى أنّ لو للتمني لأنه الأنسب هنا وإن جاز كونها شرطية، وذكرنا بمعنى كتاباً. وقوله: عن ذكرهم أعاده تفخيماً وإضافة لهم لسبقه وفي سورة الأنبياء ذكر ربهم لاقتضاء ما قبله له، وقوله: قسيم أي مقابله وغير للخطاب لمناسبة ما بعده وقوله أو ثوابه أو لمنع الخلو لأنه يعلم من خيرية كل منهما خيرية المجموع. وقوله ففيه مندوحة لك عن عطائهم إشارة إلى المفضل عليه. وقوله: بإزاء الدخل أي يستعمل في مقابلته، والضريبة ما يوظف على الأرض، وإشعاره بالكثرة لأنه معتاد في الخراج، واللزوم لأنه يكون في كل سنة ومن جانب الله بفضل وعده وقوله: فيكون أبلغ أي من الخراج، وقوله: عبر به عن عطاء الله أي دون الأجر في هذه القراءة لأنّ زيادة اللفظ تدلّ على زيادة المعنى والمزاوجة بمعنى المشاكلة لا ما ذكر في البديع والمشاكلة في القراءتين وإلا فالمناسب ما يدلّ على القلة في جانبه والكثرة في جانب الله لا تساويهما ولا معنى لتعليله بأنّ طلب الأجر منتف من قليلاً أو كثيراً. قوله: (تقرير لخيرية خراجه) أي تأكيد له لأنّ من كان خير الرازقين يكون رزقه خيراً من رزق غيره، وقوله: يوجب اتهامهم له اللام صلة الاتهام أو تعليلية والضمير للصرط أو للنبي بسببه. وقوله: أزاح العلة أي أزال ما يتعللون به في عدم القبول له. قوله: (بأن حصر الخ) أي في قوله: أفلم يدبروا القول

﴿وَلِئَلَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ عَنِ الصِّرَاطِ﴾ السوي ﴿لَنَنكِحَنَّ﴾ لعادلون عنه فإن خوف الآخرة أقوى البواعث على طلب الحق وسلوك طريقه ﴿وَلَوْ رَحِمْنَاهُمْ وَكَشَفْنَا مَا بِهِمْ مِنْ ضُرِّ﴾ يعني القحط ﴿لَلَّحْنَا﴾ لثبتوا واللجاج التمادي في الشيء ﴿فِي طُغْيَانِهِمْ﴾ إفراطهم في الكفر والاستكبار عن الحق وعداوة الرسول والمؤمنين ﴿يَعْمَهُونَ﴾ عن الهدى روي أنهم قحطوا حتى أكلوا العلهز فجاء أبو سفيان إلى رسول الله ﷺ فقال أنشدك الله والرحم ألسنت تزعم أنك بعثت رحمة للعالمين قتلت الآباء بالسيف والأبناء بالجوع فنزلت ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَاهُمْ بِالْأَعْدَابِ﴾ يعني القتل يوم بدر ﴿فَمَا اسْتَكَاثَرُوا لِلرَّيْبِ وَمَا يَضُرُّعُونَ﴾ بل أقاموا على عتوهم

إلى قوله فهم له منكرون، كما تشهد له الفاء وقد مرّ تقريره لأن الإنكار منهم والانتهاج إما لعدم معرفة ما أتى به لعدم فهمه أو لعدم مثله أو لعدم معرفة من أتى به وتبيين انتفائها بالاستفهام الإنكاري الذي في معنى النفي، وكراهة الحق من قوله: أكثرهم للحق كارهون، وعدم الفطنة من نفي التدبر ولا وجه لما قيل إنه اكتفى بذكرهما عن ذكر الاستنكاف إذ لا ذكر له في النظم ولم يذكر أمر الجنة وطلب الأجر لأنه داخل في معرفته بكمال العلم وحسن الخلق الشامل للكرم وعلو الهمة بحيث لا يرجو من غير مولاه الكريم. وقوله الصراط السوي أي المستقيم إشارة إلى أن تعريفه للعهد إلا أنه يفهم من ذكره هنا أنها تمت هنا لأن منها الجنة والخرج فينافي قوله: لا وجه له غيرها ودفعه بما مرّ من أنها داخله في الثلاثة الأول لكنها ذكرت للبسط والتصريح بما صرحوا به. قوله: (فإن خوف الآخرة الخ) إشارة إلى أن الصلة علة لما في الخبر من الحكم كما تقرّر في المعاني. وقوله: لثبتوا هذا تفسير للججاج لأن التمادي تفاعل من المدى وهو يفيد الاستمرار والثبات، ويحتمل أنه تأويل له لأن لججاجهم ثابت قبل الكشف ولذا قيل إن معناه لعادوا إلى اللجاج وقوله في الكفر مأخوذ مما سبق والعمه الحيرة وعمى البصيرة. قوله: (العهز) بكسر العين والهاء وبينهما لام ساكنة وفي الفائق هو دم كان يخلط بوبر ويعالج بالنار وقيل كان فيه قراد والقراد الضخم يقال له علهز وقيل هو شيء كأصل البردى أي القصب وقيل دم القراد مع الصوف كأنهم ركبوه من العل وهو القراد واللهز وهو الدق. قوله: (أنشدك الله والرحم)^(١) مضارع نشد ينشد بمعنى سأل أي أسألك بالله والله منصوب بنزع الخافض وهو قسم استعطافي وقوله تزعم لغلوه في الكفر قبل إسلامه وقوله قتلت الخ يعني فكيف تكون رحمة فنزلت هذه الآية جواباً له بأنه يكتب رحمته لن يستحقها وهم لعنادهم لا يرحمون وقوله: فما

(١) أخرجه النسائي في التفسير ٣٧٢/٢ والحاكم ٣٩٤/٢ وصححه ووافقه الذهبي والطبراني في الكبير ١١/٣٧٠ والطبري ٣٤/١٨، والبيهقي في الدلائل ٨١/٤ والواحدي في أسباب النزول رقم ٦٢٨ كلهم من حديث ابن عباس. وذكره الهيثمي في المجمع ٧٣/٧ وقال: رواه الطبراني وفيه علي بن الحسين بن واقد وثقه النسائي وغيره وضعفه أبو حاتم وذكره السيوطي في الدر ١٣/٥ وزاد نسبه لابن أبي حاتم وابن مردويه والبيهقي في الدلائل.

واستكبارهم واستكان استفعل من الكون لأنّ المفتقر انتقل من كون إلى كون أو افتعل من السكون أشبعت فتحته وليس من عاداتهم التضرع.

وهو استشهاد على ما قبله ﴿حَقَّ إِذَا فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا ذَا عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ يعني الجوع فإنه

استكانوا الخ أي ما خضعوا ولا تضرعوا بعده وقوله أقاموا ليس فيه ترجيح لكونه من الكون كما قيل وقوله: يعني القتل يوم بدر يدلّ على أنّ هذه الآيات من قوله حتى إذا أخذنا مترفيهم مدينة وأما كونه إخباراً عن المستقبل بالماضي فبعيد. قوله: (واستكان) هو بمعنى ذل وخضع بلا خلاف فمعنى استكانوا انتقلوا من كون العمه والتحير إلى كون الخضوع وإنما الخلاف في وزنه هل هو استفعل من الكون أي انتقل من كون إلى كون كاستحال إذا انتقل من حال إلى حال كما في الكشاف وأورد عليه أنه كان عليه أن يمثل باستحجر الطين واستنوق الجمل وأما تمثيله باستحال للدلالة على التحوّل فوهم لأنه ليس إفادته للتحوّل من صيغة الاستفعال بل من مادته كما في تحوّل وحال فاستفعل فيه بمعنى فعل وهو أحد أسامه وإن استكان وإن أفاد انتقاله من كون إلى كون فليس حمله على أنه انتقال من كبر إلى خضوع بأولى من عكسه فلو كان من الكون كان مجملاً وأجيب بأنها بحسب الوضع لكن العرف والاستعمال خصها بأحد الاحتمالين بالغلبة فيه وقال جدي إنها من قول العرب كنت لك إذا خضعت وهي لغة هذيلية كما ذكره أبو عبيد في الغريبين وهو أحسن الوجوه وأسلمها فاستفعل فيه بمعنى فعل كقرّ واستقرّ ولا يجوز كون استفعل فيه للمبالغة لأنّ نفي الأبلغ لا يقتضي نفي أصله وهو المراد وقيل إنه من الكين أي لحمه الفرج لذته وردّ ما أورده أولاً في الكشف بأنّ الحول والاستحالة وإن اتحدا في التغير إلا أنّ بينهما فرقاً معنى واشتاقاً فالأول يلاحظ فيه معنى الانتقال وسبق حالة أخرى وإنما التغير فيه بمرور الحول المبلى لكل جذّة أو بالحول بمعنى الحركة والاستحالة تبدل من حال إلى حال البتة وما قيل من أنه يدلّ لما في الانتصاف قول الأساس حال الشيء واستحال تغير وحال عن مكانه تحوّل إلا أنه يرد عليه أنه لا مانع من اعتبار كون استفعل من الحول للتحوّل والانتقال فيصح ذكره بهذا الاعتبار للمثال وعلى هذا ينبغي حمل كلام الكشف فلا يمنع قوله يلاحظ فيه معنى الانتقال كلام ناشئ من عدم الفهم. واعلم أنّ قوله في الانتصاف جدي المراد به ابن فارس كما صرح به وكان رحمه الله دخل بغداد في زمن الناصر فجمعه بالعلماء وسأله عما ذكر. قوله: (أو افتعل من السكون الخ) اعترض عليه بأمرين أحدهما أنّ الإشباع كمنتزاح في منتزح مخصوص بضرورة الشعر وبأنه لم يعهد أنه يكون في جميع تصاريف الكلمة واستكان كذلك جميع تصاريفه فهو يدلّ على أنه ليس كذلك. قوله: (وليس من عاداتهم) معطوف على أقاموا على عتوهم والأوّل تفسير لاستكانوا وهذا تفسير لقوله وما يتضرعون والمعنى إنا محناهم بالعذاب الواقع بهم فلم يفد وضمنه الإشارة إلى وجه التعبير في الاستكانة بالماضي وفي التضرع بالمضارع وأشار بقوله أقاموا الخ إلى أنه يفيد دوام النفي أيضاً لأنه إذا لم يعقب المحنة استكانة لم تقع منهم أبداً فأريد به الإقامة على العتو بطريق الكناية فليس فيه إشارة إلى ترجيح

أشد من القتل والأسر ﴿إِنَّا هُمْ فِيهِ مُبْلِِسُونَ﴾ متحيرون آيسون من كل خير حتى جاءك أعتاهم يستعطفك ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ﴾ لتحسوا بها ما نصب من الآيات ﴿وَالْأَفْئِدَةَ﴾ لتتفكروا فيها وتستدلوا بها إلى غير ذلك من المنافع الدينية والدينيوية ﴿قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾ تشكرونها شكراً قليلاً لأن العمدة في شكرها استعمالها فيما خلقت لأجله والإذعان لمانحها من غير إشراك وما صلة للتأكيد ﴿وَهُوَ الَّذِي ذَرَأَكُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ خلقكم وبثكم فيها بالتناسل ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾ تجمعون يوم القيامة بعد تفرقكم ﴿وَهُوَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ وَلَهُ اخْتَلَفَ اللَّيْلُ

كونه من الكون كما توهم وقوله وليس من عادتهم التضرع إشارة إلى أن العدول إلى المضارع للدلالة على الاستمرار وإذا نفى تضرعهم المستمر ربما يتوهم ثبوته أحياناً فجعله لاستمرار النفي لا لنفي الاستمرار ولو حمل على ظاهره لقوله إذا هم يجأرون سابقاً كان له وجه لكن التضرع يستعمل فيما إذا كان عن صميم القلب لا باللسان فقط ولذا عبر عن استغاثتهم أولاً بالجوار الذي هو من أصوات الحيوان فلا منافاة بينهما كما توهم أو المراد نفيه بعده وذاك في أثناءه فسقط السؤال وما قيل إنه لبيان حال المقتولين وهذا لبيان حال الباقيين أو الجوار من ألم القتل والعذاب لا يستلزم الاستكانة والتضرع لله فمع مخالفته لكلام المصنف رحمه الله سابقاً في أحد تفسيريه تكلف غير متوجه وقد جوز فيه تأخر النفي فيدل على استمراره وقوله وهو استشهاد الخ إثبات للثبات على الطغيان والعمه وما قبله ولو رحمتاهم الخ. قوله: (فإنه أشد من القتل والأسر) لو أبقاه على ظاهره من الدلالة على شدته في نفسه صح لكن ما ذكره يدل على ترتيب الحيرة عليه دون ما قبله وأشديته لعمومه واستمراره وفسر الإبلاس بالحيرة واليأس وقيل إنه الحزن الناشئ عن اليأس وهو قريب منه. قوله: (حتى جاءك أعتاهم) أي أشدهم عتواً وهو أبو سفيان قبل إسلامه رضي الله عنه والاستعطف ليزول بأسهم بدعائه وهو لا ينافي اليأس أو لأن المراد اليأس من غيره ولولاه لما أتوه وهو لا ينافي قوله للجوا وإن فسر بالثبات ولو فسر العذاب بعذاب الآخرة لم يرد شيء ولذا رجحه بعضهم. قوله: (لتحسوا بها الخ) يعني المقصود من خلقها ذلك وقدم السمع لكثرة منفعه وإفراده لأنه مصدر في الأصل ولم يجمعه الفصحاء في الأكثر وأشار بذكرهما وذكر الأفئدة إلى الدليل الحسي والعقلي ولذا قدم الأول لتقدمه وقوله فيها أي في الآيات. قوله: (تشكرونها شكراً قليلاً) أي تشكرون نعم الحواس قال في القاموس يقال شكرت نعم الله وبها فالشكر يضاف حقيقة إلى الله وإلى نعمه فلا حاجة إلى جعله من الحذف والإيصال أو التجوز في النسبة وقوله شكراً قليلاً إشارة إلى أنه صفة مصدر مقدر وقوله لأن العمدة أي الأقوى فيه إشارة إلى أنه ليس شكراً لسانياً وأن القلة على ظاهرها لا بمعنى النفي بناء على أن الخطاب للمشركين التفاتاً لا للناس بتغليب المؤمنين كما اختاره المصنف رحمه الله وما خلقت لأجله إدراك:

وفي كل شيء له آية تدل على أنه الواحد...

وَالنَّهَارِ ﴿ وَيَخْتَصُّ بِهِ تَعَابِقَهُمَا لَا يَقْدَرُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ فَيَكُونُ رَدًّا لِنَسْبَتِهِ إِلَى الشَّمْسِ حَقِيقَةً أَوْ لِأَمْرِهِ وَقَضَائِهِ تَعَابِقَهُمَا أَوْ انْتِقَاصِ أَحَدُهُمَا وَازْدِيَادِ الْآخَرِ ﴿ أَفَلَا تَتَّقُلُونَ ﴾ بِالنَّظَرِ وَالتَّأَمُّلِ أَنَّ الْكُلَّ مِنَّا وَأَنَّ قُدْرَتَنَا تَعْمُ الْمَمَكِنَاتِ كُلَّهَا وَأَنَّ الْبَعْثَ مِنْ جَمَلَتِهَا وَقَرِئَءَ بِالْيَأِءِ عَلَى أَنَّ الْخَطَابَ السَّابِقَ لِتَغْلِيْبِ الْمُؤْمِنِينَ ﴿ بَلْ قَالُوا ﴾ أَي كَفَارِ مَكَّةَ ﴿ وَشَبَّ مَا قَالَ الْأَوَّلُونَ ﴾ أَبَاؤُهُمْ وَمَنْ دَانَ بِدِينِهِمْ ﴿ قَالُوا أَوَّحَا وَنَنَا وَكُنَّا تَرَابًا وَعَظْمًا أَوَّحَا لَمَبْعُوثُونَ ﴾ اسْتِبْعَادًا وَلَمْ يَتَأَمَّلُوا إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ أَيْضًا تَرَابًا فَخَلَقُوا ﴿ لَقَدْ وَعَدْنَا نَحْنُ وَرَبُّنَا هَذَا مِنْ قَبْلُ إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴾ إِلَّا أَكَاذِبِهِمُ الَّتِي كَتَبُوهَا جَمْعُ أُسْطُورَةٍ لِأَنَّهُ يَسْتَعْمَلُ فِيهَا يَتْلَهُ بِه كَالْأَعَاجِيبِ وَالْأَضْحَاكِ وَقِيلَ جَمْعُ أُسْطَارٍ جَمْعُ سَطْرٍ ﴿ قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ إِنْ كُنْتُمْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَوْ مِنَ الْعَالَمِينَ بِذَلِكَ فَيَكُونُ اسْتِهَانَةٌ بِهِمْ وَتَقْرِيرُ الْفَرْطِ جَهَالَتِهِمْ حَتَّى

والإذعان لمانحها الانقياد لمعطيها وقوله تجمعون الخ إشارة إلى أن فيه مع الذرة طباقاً. قوله: (ويختص به) هو معنى اللام أو تقديم الجار والمجرور أو هما والضمير لله. واختلافهما تعاقبهما أي مجيء أحدهما عقب الآخر من قولهم فلان يختلف إلى فلان أي يتردد عليه بالمجيء والذهاب ولا يقدر عليه غيره تفسير للمراد بالاختصاص ونسبته إلى الشمس أي النهار بطلوعها والليل بذهابها. قوله: (لأمره وقضائه تعاقبهما) هو قريب من الأول والاختلاف والضمير فيهما سواء إلا أن فيه تقدير مضاف لا أن الضمير راجع للأمر وقيل اللام في هذا للتعليل وقوله أو انتقاص الخ فالاختلاف تخالفهما زيادة ونقصاً وقوله بالتأمل أي الاستدلال بما ذكر على البعث وقد مرّ تقريره. قوله: (على أن الخطاب السابق لتغليب المؤمنين) أي على الكافرين والغيبية في هذا لكونه للكفار فقط ولو كان الخطاب للكفرة كان التفاتاً ومن دان بدينهم الذين كفروا وأنكروا البعث من أقوام غيرهم. وقوله: استبعاداً أي لإعادتهم بعد الفناء ولذا أعادوا الاستفهام مؤكداً بأن واللام والإسمية وهو أهون من البدء كما مرّ وهذا إشارة إلى البعث. قوله: (إلا أكاذيبهم) فسر الأساطير بالأكاذيب وبينه بأنه جمع أسطورة ووزن أفعولة لا جمعه كما توهم يختص بما يتلوه ويلعب به قولاً كان أو فعلاً ولذا لم يجوز في أحاديث النبي ﷺ أن يكون جمع أهدونة كما صرحوا به. والأعاجيب جمع أعجوبة والأضحاك جمع أضحوكة وقوله جمع سطر أي بفتح الطاء كفرس وأفراس وسطر المفتوح كالمسكن بمعنى الصف فهو جمع الجمع ولذا مرضه لقلته ولأنه لا يدلّ حينئذ على كذبها وهو المقصود. قوله: (إن كنتم من أهل العلم) ومن العقلاء فهو منزل منزلة اللازم وما بعده إشارة لمفعوله المقدر وقوله فيكون استهانة على الوجهين للشك في الأول في كونهم عقلاء وفي الثاني في علمهم بالضروريات وهذا لا ينافي كون السؤال عن البديهي استهانة أيضاً إن سلم لأن أصل وضعه للاستعلام حتى يقال إن الأولى أن يقول زيادة استهانة مع أنه أشار إليه بقوله وتقريباً الخ وزيادة الاستهانة والاستهانة بالمسكة بالضم القليل من مسكة الطعام والشراب وهو ما

جهلوا مثل هذا الجلي الواضح وإلزاماً بما لا يمكن لمن له مسكة من العلم إنكاره ولذلك أخبر عن جوابهم قبل أن يجيبوا فقال: ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ لأن العقل الصريح قد اضطّرهم بأدنى نظر إلى الإقرار بأنه خالقها ﴿قُلْ﴾ أي بعدما قالوه ﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ فتعلموا أن من فطر الأرض ومن فيها ابتداء قادر على إيجادها ثانياً فإنه بدء الخلق ليس أهون من إعادته وقرىء تتذكرون على الأصل ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَكَاتِ السَّجِيعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ فإنها أعظم من ذلك ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ قرأ أبو عمرو ويعقوب بغير لام فيه وفيما بعده على ما يقتضيه لفظ السؤال ﴿قُلْ أَفَلَا نُنْقِطُ﴾ عقابه فلا تشركوا به بعض مخلوقاته ولا تنكروا قدرته على بعض مقدوراته ﴿قُلْ مَنْ يَمْلِكُ مِنْ بَيْنِهِ مَلَكُوتٌ كُلُّ شَيْءٍ﴾ ملكه غاية ما يمكن وقيل خزائنه ﴿وَهُوَ يُحْيِيهِ﴾ يغيث من يشاء ويحرسه ﴿وَلَا يُكَاذِبُ عَلَيْهِ﴾ ولا يغاث أحد ولا يمنع منه وتعديته بعلى لتضمين معنى النصره ﴿إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ﴾ فمن أين تخدعون فتصرفون عن الرشد مع ظهور الأمر وتظاهر الأدلة ﴿بَلْ أَنْتُمْ بِالْحَقِّ﴾ من التوحيد والوعد بالنشور ﴿وَأَنَّهُمْ لَكَذِبُونَ﴾ حيث أنكروا ذلك ﴿مَا أَخَذَ اللَّهُ مِنْ

يمسك الرmq وقوله: جهلوا مثل هذا الجلي أي عدواً جاهلين به على التنزيل وهذا ناظر إلى حذف مفعوله وقوله: إلزاماً جار على الوجهين وقوله: ولذلك أي لقوله لا يمكن الخ وقوله: لأن الخ تعليل لقولهم في الجواب وقوله: خالقها إشارة إلى أن لام الله للملك بالخلق وهو لا ينافي جهلهم السابق لأنه إلزامي فرضي كما مرّ وقوله ليس أهون أي الأمر بالعكس لسبق مثله ووجود مادته. وقوله: أعظم من ذلك أي الأرض ومن فيها فهو ترق. وقوله: (بغير لام) أي سيقولون الله وكذا في الآية الآتية وأما في الأولى فلم يقرأ بها أحد وقد وهم فيه أبو حيان في عدم الفرق كما قاله الفاضل المحشي والقراءة بترك اللام على الظاهر وباللام على المعنى لأن قولك من رب الدار بمعنى لمن هي وقد وردا في كلامهم كما قال الشاعر:

إذا قيل من رب المزالف والقرى ورب الجياد الجرد قيل لخالد

وقال الآخر في عكسه:

وقال السائلون لمن حضرتم فقال المخبرون لهم وزير...

قوله: (فلا تشركوا به بعض مخلوقاته) كالأصنام وهو مترتب على الاتقاء وللتلقي في عظم المخلوقات ترق في التذليل لأن هذا أبلغ في الوعيد مما قبله وقوله: ولا يمنع منه قيل إنه جار على عادة عظماء العرب حيث كانوا لا يجير أحدهم جار أحدهم ولو أجاره لم يفد. وقوله: معنى النصره أو الاستعلاء. قوله: (ملكه غاية ما يمكن) يعني أن صيغة الملكوت للمبالغة في الملك فهي ملك أقصى ما يمكن ملكه أو الملكوت بمعنى الخزينة وقيل هي المالكية والمدبرية وقوله: إن كنتم تعلمون تكرير لاستهانتهم وتجهيلهم لكمال ظهوره وقوله فمن أين تخدعون كون أي بمعنى من أين تقدّم في آل عمران وأشار بقوله: تخدعون إلى أن

وَلَوْ لَتَقَدَّمَهُ عَنِ مِمَاتِلَةِ أَحَدٍ ﴿وَمَا كَانَتْ مَعَهُ مِنَ الْإِلَهِ﴾ يساهمه في الألوهية ﴿إِنَّا لَذَهَبَ كُلُّ
إِلَهِ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ جواب محاجتهم وجزاء شرط حذف لدلالة ما قبله عليه
أي لو كان معه آلهة كما تقولون لذهب كل واحد منهم بما خلقه واستبد به وامتاز ملكه عن
ملك الآخرين وظهر بينهم التحارب والتغالب كما هو حال ملوك الدنيا فلم يكن بيده وحده
ملكوت كل شيء واللازم باطل بالإجماع والاستقراء وقيام البرهان على استناد جميع
الممكنات إلى واجب الوجود ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ﴾ من الولد والشريك لما سبق من

السحر هنا مستعار للخديعة. قوله: (من التوحيد والوعد بالنشور) هو إضراب عن قولهم
أساطير الأولين فكان الظاهر اقتصار على الثاني لكنه لا حظ فيه معنى ما بعده من التوحيد بنفي
الولد أو ما فهم من سياق ما قبله لكون الكلام مع المشركين وهو أولى وقوله حيث أنكروا ذلك
وقالوا إنه أساطير الأولين وهو تفسير لحاصل المعنى لا أن الكذب مجاز عن الإنكار فإنه لا
حاجة إليه وقوله: لتقدسه الخ لأنه لو كان له ولدات تآله ولزم مشاركته في الألوهية وهو معنى
قوله يساهمه أي يقاسمه وفي نسخة يشابهه. قوله: (جواب محاجتهم وجزاء الخ) هذا على
مذهب الفراء من أن إذن جواب وجزاء دائماً لشرط ملفوظ أو مقدر وقد مر تحقيقه والمقدر هنا
لو كما أشار إليه المصنف رحمه الله بقوله أي لو كان معه آلهة الخ قال الفراء حيث وقعت اللام
بعد إذن قبلها لو مقدر إن لم تكن ظاهرة والمحاجة على زعمهم وإلا فلا حجة لهم ولا دليل
على زعمهم الفاسد. قوله: (واستبد به الخ) أي استقل به تصرفاً وملكاً وهو تفسير لقوله ذهب
وقوله: وظهر بينهم التحارب وفي نسخة وقع وهو تفسير لقوله لعلا وقوله: كما هو حال ملوك
الدنيا يعني أنه أمر عادي لا إلزامي قطعي ولذا قيل إنه دليل إقناعي لا قطعي وقوله وقيام البرهان
صريح فيه لكن صاحب الكشف قدس سره خالف في هذا وقال لاح لي أنه برهان غير قطعي
كما في قوله لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا وأطال فيه هنا وقد مر تحقيقه وقوله فلم يكن الخ
متفرع على قوله لظهر بينهم التحارب أو على جميع ما قبله لأنه نتيجته فلا وجه لما قيل إن
الظاهر عطفه بالواو على ظهر فإنه يترتب على ما يترتب عليه وقوله: وحده قيل الأولى تركه
وهو تأكيد لا ضرر فيه. قوله: (واللازم باطل بالإجماع والاستقراء) المراد بالإجماع إجماع
المسلمين ومشركي العرب لأن المراد إلزامهم فلا يرد إنه إن أراد إجماع المسلمين لم يقد وإن
أراد إجماع جميع أهل الملل ورد عليه الثبوت والاستقراء لأنه لم يوجد ملكان في مملكة إلا
وبينهما ذلك وإذا ان هذا الكلام خطابياً إقناعياً لا يرد عليه ما قيل إن الإجماع والاستقراء لا
يناسب المقام لأنهما ليسا حجة عقلية مع أنهما غير تامين والبرهان إنما قام على انتهاء سلسلة
الموجودات إلى واجب الوجود بالذات ولا يلزم منه عدم تعدده مع تعدد السلاسل وما ذكره
إنما يرد على برهان التمانع والبرهان ليس منحصراً فيه وإليه أشار المصنف رحمه الله البرهان لا
ما زعمه المعترض فإن برهان الوحدة مقرّر منور في الكلام بطرق متعددة فلا وجه لما ذكره
أصلاً إلا أن العرب لا يدعون لآلهتهم الخلق والدليل المذكور لا يدل على نفيها إلا بضم مقدمة

الدليل على فساده ﴿عَلِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ خبر مبتدأ محذوف وقد جرّه ابن كثير وابن عامر وأبو عمرو ويعقوب وحفص على الصفة وهو دليل آخر على نفي الشريك بناء على توافقه في أنه المنفرد بذلك ولهذا رتب عليه ﴿فَتَعَلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ بالفاء ﴿قُلْ رَبِّ إِمَّا تُرِيدُ﴾ إن كان لا بدّ من أن تريني لأنّ ما والنون للتأكيد ﴿مَا يُوعَدُونَ﴾ من العذاب في الدنيا والآخرة ﴿رَبِّ فَلَا تَجْعَلْنِي فِي الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ قريناً لهم في العذاب وهو إمّا لهضم النفس أو لأنّ شؤم الظلمة قد يحيق بمن وراءهم كقوله تعالى ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُ الَّذِينَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ﴾ خاصة عن الحسن أنه تعالى أخبر نبيه عليه السلام أنّ له في أمته نقمة ولم يطلعه على وقتها فأمره بهذا الدعاء وتكرير النداء وتصدير كل واحد من الشرط والجزاء به فضل تضرع وجوار ﴿وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَدْيَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَعَلَّكُمْ أَتَمْتَمُونَ﴾ لكننا نؤخره علماً بأن بعضهم أو بعض أعقابهم يؤمنون أو لأننا لا نعذبهم وأنت فيهم ولعله ردّ لإنكارهم الموعود واستعجالهم له استهزاء به وقيل قد أراه وهو قتل بدر أو فتح مكة ﴿أَدْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ السَّبِيحَةِ﴾ وهو الصفح عنها والإحسان في مقابلتها لكن بحيث لم يؤدّ إلى وهن في الدين وقيل هل كلمة التوحيد

أخرى تثبت لزوم الخلق لمن كان إلهاً فتأمل وقوله إلى واجب الوجود في نسخة واجب واحد بدله. قوله: (من الولد والشريك) إشارة إلى أنّ ما موصولة ويجوز كونها مصدرية وضمير فساده لما وسبحان للتزييه وقد مرّ تفسيره وقوله على الصفة لأنه أريد به الثبوت والاستمرار فيتعرّف بالإضافة وقوله وهو دليل آخر أي بضم مقدّمة وهي أنّ الإله لا بدّ أن يعلم كل شيء وليس غيره كذلك وقوله على توافقه أي المشركين والمسلمين وقوله بالفاء أي التفرّيعية التي تدخل على النتيجة وقوله ولهذا أي لكونه دليلاً. قوله: (إن كان لا بدّ من أن تريني) نزول ما وعدتهم من العذاب العاجل والآجل وكونه لا بدّ منه من زيادة التأكيد وقوله: قريناً لهم إشارة إلى معنى الظرفية وأنه من وضع الظاهر موضع المضمّر لبيان سبب استحقاقهم للعذاب وهضم النفس التواضع بمقتضى مقام العبودية والمراد بمن وراءهم سواهم مجازاً والمراد بأمته أمة الدعوة لا أمة الإجابة وقيل هو مطلق وقوله لم يطلعه الخ أي أهو في حياته أم بعدها وقوله وتصدير الخ الظاهر أنه تكرار كتكرير جوار فتركه أولى خصوصاً ما في لفظ الجوار من الهجنة وما توعدون من الإيعاد ويصح أن يكون من الوعد العام. قوله: (لكننا نؤخره) يعلم من التعبير بقادرون دون فاعلون وقوله لا نعذبهم وأنت فيهم اعترض عليه بأنه لا يلزم ما سبق لأنّ خبره تعالى لا يتخلف فليس العذاب المذكور ما في هذه الآية وإذا كان غيره يكفي لعدم تخلفه وقوعه بعده فتأمل. قوله: (ولعله) أي ما ذكر في هذه الآية واستعجالهم بالجرّ معطوف على إنكارهم وضمير له للموعود والاستهزاء في قوله إنا لقادرون كما إذا قلت لمن توعدته بالضرب أنا قادر على ضربك وقوله قد أراه مفعوله مقدّر أي ذلك وليس هذا وجهاً آخر بل تقرير لما ذكره. قوله: (وهو الصفح عنها والإحسان) الضمائر الثلاثة للتي وتذكير الأول والثالث باعتبار الخبر أو

والسيئة المنكر وهو أبلغ من ادفع بالحسنة السيئة لما فيه من التنصيص على التفضيل ﴿تَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَصِفُونَ﴾ بما يصفونك به أو بوصفهم إياك على خلاف حالك وأقدر على جزائهم فكل إلينا أمرهم ﴿وَقُلْ رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيْطَانِ﴾ وسأوسهم وأصل الهمز النخس ومنه مهماز الرائض شبه حثهم الناس على المعاصي بهمز الراضة الدواب على المشي والجمع للممّرات أو للتنوع الوسواس أو لتعدد المضاف إليه ﴿وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَنْ يَحْضُرُونِ﴾ يحوموا حولي في شيء من الأحوال وتخصيص حال الصلاة وقراءة القرآن وحلول الأجل لأنها أحرى الأحوال بأن يخاف عليه ﴿حَقَّ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ﴾ متعلق بيصفون وما بينهما

لكونها عين الأحسن وتأنيث الثاني لمطابقتها المرجع والخبر أو هما باعتبار لفظ أحسن ومعناه وتخصيص الثاني بالثاني لمناسبة الخبر. قوله: (لم يؤد) لو قال لا يؤدي كان أحسن فعلى هذا هي غير منسوخة والوهن الضعف وقوله كلمة التوحيد الخ فالمعنى اذهب شركهم بإعلاء دعوة الدين وإعلاء كلمة الله وقوله: هو الأمر بالمعروف هذا هو المشهور وفي تقديم التي هي أحسن من الحسن ما لا يخفى. قوله: (من التنصيص على التفضيل) أي بقوله أحسن فإن دفع السيئة يكون بالصفح فإذا زيد معه الإحسان إلى المسيء كان دفعا بالأحسن وتقريراً بالإحسان كما هو عادة الكرام وإليه أشار المصنف بتفسيره أولاً وفي التعبير بالموصول وما فيه من الإبهام بلاغة أخرى كقوله يهدي للتي هي أقوم والتفضيل في هذا الوجه المختار على ظاهره لأن الصفع مع الإحسان أحسن من الصفع وحده وقيل المفاضلة بين الحسنة والسيئة والمراد أن الحسنة في بابها أزيد من السيئة في بابها وهذا شأن كل مفاضلة بين ضدّين كالغسل أحلى من الخل أي هو في الأصناف الحلوة أميز من الخل في الأصناف الحامضة لا أن بينهما اشتراكاً خاصاً ومن هذا القبيل ما حكى عن أشعث الماجن أنه قال نشأت أنا والأعمش في حجر فلان فما زلنا يعلو وأسفل حتى استوينا يعني أنهما استويا في بلوغ كل منهما الغاية لكن أحدهما في غاية التعلّي والآخر في غاية التدني وهذه فائدة بديعة يعلم منها أن هذا لا يختص بباب التفضيل فاحفظه فإنه نفيس. قوله: (بما يصفونك به) فهو وعيد لهم وتسليّة له ﷺ ولم يحمله على ما وصفوا الله به لسبقه والنخس بالنون والحاء المعجمة والسين المهملة الطعن والمهماز حديدة تربط على مؤخر رجل الفارس وتسمى مهموز الحث الدابة بنخسها ولذا قيل إن الهمزة بمعنى الحرفة لا تعرفها العرب قديماً والراضة كالسادة جمع رائض وهو من يروض الخيل على الجري وذكر نكتة الجمع لدفع ما يقال لم لم يتعوذ من الهمزة الواحدة وهو أبلغ بأنه في الواقع كذلك فيلزم التعوذ من كل واحدة منها فتأمل. قوله: (يحوموا حولي) أي يقربوا مني للوسوسة وتخصيص حال الصلاة يعني أنه ورد في بعض الآثار والتفاسير كما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما تخصيصها بهذه فلم جعلتها عامّة أجاب بأنهم ليس قصدهم التخصيص بل ذكر محال يشتد فيها الخوف ويكثر حضور الشياطين فيها ولذا قيل اللهم إني أعوذ بك من النزغ عند النزغ وأحرى بالمهملة بمعنى أحق.

اعتراض لتأكيد الإغضاء بالاستعاذة بالله من الشيطان أن يزله عن الحلم وبغيره على الانتقام أو بقوله إنهم لكاذبون ﴿قَالَ﴾ تحسراً على ما فرط فيه من الإيمان والطاعة لما اطلع على لأمر ﴿رَبِّي أَرْجِعُونِ﴾ ردوني إلى الدنيا والواو لتعظيم المخاطب وقيل لتكرير قوله أرجعني كما قيل في قفا وأطرقا ﴿لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾ في الإيمان الذي تركته أي لعلي آتي بالإيمان وأعمل فيه وقيل في المال أو في الدنيا وعنه عليه الصلاة والسلام قال إذا عاين المؤمن الملائكة قالوا: أنرجعك إلى الدنيا فيقول إلى دار الهموم والأحزان بل قدوماً إلى

قوله: (متعلق بيصفون) أي الثانية كما في الكشف أو الأولى كما جوزه بعضهم وهي ابتدائية كما مر والمعنى لا يزالون على سوء الذكر إلى هذا الوقت وما بينهما اعتراض أو بقوله إنهم لكاذبون أو بمقدّر يدلّ عليه ما قبله أي فلا أكون كالكفار الذين تهمزهم الشياطين وتحضرهم حتى إذا الخ وهذا أقرب عندي وقوله الإغضاء أي الصفح في قوله ادفع بالتي هي أحسن وأصله غض الجفن فجعله كناية عنه وهي مشهورة وما في نسخة من الاعتناء تحريف للنسخ وبالإستعاذة متعلق بالتأكيد وقوله أو بقوله معطوف على قوله بيصفون وما بينهما اعتراض أيضاً تحقيقاً لكذبهم أيضاً. قوله: (تحسراً على ما فرط فيه) الضمير المجرور لما وقوله على الأمر أي في نفس الأمر أو حقيقة الأمر أو الأمر الحق وقوله والواو لتعظيم المخاطب وهو الله عز وجلّ وقد عرفت أنه يكون في ضمير المتكلم والمخاطب بل والغائب والاسم الظاهر ولا عبرة بمن أنكره اغتراراً بكلام الرضي ومن فرّ منه فجعله خطاباً للملائكة بعد الاستغاثة بالله فقد تعسف وأقرب منه تقدير المضاف أي ملائكة ربي وأما اعتراض ابن مالك بأنه لا يعرف أحداً يقول ربّ ارحمون ونحوه لما فيه من إيهام التعدّد فمدفوع بأنه لا يلزم من عدم صدوره عنا كذلك أن لا يطلقه الله تعالى على نفسه كما في ضمير المتكلم فتأمل. قوله: (وقيل لتكرير قوله أرجعني الخ) هذا منقول عن المازني في قفا نيك وأطرقا ونحوه فأصله قف قف على التأكيد وبه فسر قوله تعالى: ﴿الْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾ لكنه مشكل جداً لأنه إذا كان أصل قفا قف مثلاً لم يكن ضمير التثنية بل تركيبه الذي منه حقيقة فإذا كان مجازاً فمن أي أنواعه وكيف دلّته على المراد وما علاقته وإلا فهو مما لا وجه له. ومن غريبه أن ضميره كان مفرداً واجب الاستتار فصار غير مفرد واجب الإظهار ولم تزل هذه الشبهة قديماً في خاطري والذي خطر لي أنّ لنا استعارة أخرى غير ما ذكر في المعاني ولكونها لا علاقة لها بالمعنى لم تذكر وهي استعارة لفظ مكان لفظ آخر لنكتة بقطع النظر عن معناه وهو كثير في الضمائر كاستعمال الضمير المجرور الظاهر مكان المرفوع المستتر في كفي به حتى لزم انتقاله عن صفة إلى صفة أخرى ومن لفظ إلى آخر وما نحن فيه من هذا القبيل فإنه غير الضميران المستتران إلى ضمير مثنى ظاهر فلزم الاكتفاء بأحد لفظي الفعل وجعل دلالة الضمير المثنى على تكرير الفعل قائماً مقامه في التأكيد من غير تجوّز فيه ولا بن جنني في الخصائص كلام يدلّ على ما ذكرناه فتأمل. قوله: (في الإيمان الذي تركته) جعل الإيمان طرفاً للعمل الصالح لعدم انفكاكه عنه والترجيح إما لهما لعلمه

الله تعالى وأما الكافر فيقول رب ارجعون ﴿كَلَّا﴾ ردع عن طلب الرجعة واستبعاد لها ﴿إِنَّهَا كَلِمَةٌ﴾ يعني قوله رب ارجعون الخ والكلمة الطائفة من الكلام المنتظم بعضها مع بعض ﴿هُوَ قَائِلُهَا﴾ لا محالة لتسلط الحسرة عليه ﴿وَمِنْ وَرَائِهِمْ﴾ أمامهم والضمير للجماعة ﴿بَرَزَخٌ﴾ حائل بينهم وبين الرجعة ﴿إِلَى يَوْمٍ يُمْتَوْنَ﴾ يوم القيامة وهو إقناط كلي عن الرجوع إلى الدنيا لما علم أنه لا رجعة يوم البعث إلى الدنيا وإنما الرجوع فيه إلى حياة تكون في الآخرة ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ﴾ لقيام الساعة والقراءة بفتح الواو وبكسر الصاد يؤيد أن الصور أيضاً جمع الصورة ﴿فَلَا أَشَابَ بَيْنَهُمْ﴾ تنفعمهم لزوال التعاطف والتراحم من فرط

بعدم الرجوع أو للعمل فقط لتحقيق إيمانه إن أعيد فهو إما كقولك لعلي أربح في هذا المال أو كقولك لعلي أبي علي أس أي أسس ثم أبي والمراد بالمال ما تركه وعلى الأخير جعل مفارقة الدنيا تركاً لها وقوله: أنرجعك من رجعه أو أرجعه وقوله: إلى دار الهموم تقديره أراجع إلى دار الخ وهو إنكار وقدماً بتقدير أختار قدوماً وقوله للملائكة ارجعوني يدل على الوجه المرجوح في النظم. قوله: (والكلمة) يعني ليس المراد بها معناها المشهور لغة واصطلاحاً بل هي هنا بمعنى الكلام كما يقال كلمة الشهادة وهي في هذا المعنى مجاز عند النحاة وأما عند أهل اللغة فقليل إنه حقيقة وقيل مجاز مشهور. قوله: (لا محالة الخ) يشير إلى التأكيد بالاسمية والتقوية بتقديم الضمير وترك ما في الكشاف من قوله هو قائلها لا محالة لا يخلوها ولا يسكت عنها الاستيلاء الحسرة عليه وتسلط الندم أو هو قائلها وحده لا يجاب إليها ولا تسمع منه. وقوله أو هو قائلها وحده يعني به أنّ التقديم إما للتقوى أو للاختصاص وقوله: لإيجاب الخ توجيه للقصر المستفاد منه فإنّ الظاهر منه أنّ المنفي قول غيره لهذه الكلمة وليس بمراد فأشار إلى أنه نزل فيه الإجابة والاعتداد والاستماع منزلة قولها حتى كان المعتدّ بها شريك لقائلها وأفاد الشارح الطيبي أنه متداول مثله فمن قال إنه تركه لعدم صحة القصر فيه إلا بتكلف جعل ضمير قائلها لجنس الكلمة المتعلقة بالرجعة لم يصب. قوله: (إمامهم) يعني وراء هنا بمعنى إمام لأنه كل ما وارك أو من الأضداد والمراد بالجماعة الكفار وقوله وهو إقناط كلي الخ ليس مراده أنّ الغاية داخله في المغيا لأنه خلاف الاستعمال حتى أنّ بعض الأصوليين جعلها من المنطوق وإنما المراد إنه علق رجعتهم بالمحال كما في قوله حتى يلج الجمل في سمّ الخياط وحتى يشيب الغراب فسقط ما قيل إنه لا يصلح غاية لعدم الرجوع المذكور والعلم بأنه لا رجعة يوم البعث إلى الدنيا يفيد الإقناط ولكنه لا يصحح أمر الغاية. قوله: (لقيام الساعة) أي لوقت قيامها أو لأجله فاللام وقتية أو تعليلية وقيل إنها اختصاصية وقوله والقراءة بفتح الواو الخ يعني أنّ قراءة العامة بضم الصاد وسكون الواو وابن عباس والحسن بفتح الواو جمع صورة أيضاً وهو شاذ عكس لحي بضم اللام جمع لحية بكسرها وهاتان القراءتان تدلان على أنّ القراءة المشهورة جمع صورة أيضاً حقيقة أو جمع اصطلاحياً كتمر وتمرة لأنّ الأصل توافق معاني القراءات فالمعنى إذا نفخت الأرواح في الأبدان لكن هذا التأييد ينافيه وصريح آيات أخر كنقر

الحيرة واستيلاء الدهشة بحيث يفتر المرء من أخيه وأمه وأبيه وصاحبه وبنيه أو يفتخرون بها ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ كما يفعلون اليوم ﴿وَلَا يَسْأَلُونَ﴾ ولا يسأل بعضهم بعضاً لاشتغاله بنفسه وهو لا يناقض قوله وأقبل بعضهم على بعض يتساءلون لأنه عنه النفخة وذلك بعد المحاسبة أو دخول أهل الجنة الجنة والنار النار ﴿فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ﴾ موزونات عقائده وأعماله أي فمن

في الناقد وسيأتي توفيقه. قوله: (تنفعهم الخ) يعني أنّ الأنساب بينهم محققة ففيها لأنها لعدم نفعها نزلت منزلة العدم أو لأنّ افتخارهم بها في الدنيا فإذا لم يفتخروا بها ثمة فكأنها لم تكن كما قال:

لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقع ...

فهو استعارة وقيل تشبيه بليغ ويجوز أن يكون فيه صفة مقدرة أي لا أنساب نافعة أو يفتخر بها لأنّ الفخر بالدين والنجاة وقوله: من فرط الحيرة إشارة إلى أنه أمر طبيعي وإنما الحيرة أذهلتهم عنه وقوله لزوال التعاطف والتراحم علة لعدم النفع إما على ظنهم لقياسهم على أحوال الدنيا أو لأنّ المراد بالنفع ما يشمل التسلية ولو بالتألم كما قيل:

ولا بدّ من شكوى إلى ذي مروءة يواسيك أو يسليك أو يتوجع ...

فلا يرد عليه ما قيل إنه يشعر بأنّ التعاطف لو وقع نفعهم وليس كذلك لأنّ النفع حينئذ ليس بغير الأعمال فالظاهر تعليقه به وما قيل من أن التراحم واقع بين الأطفال وأصولهم كما ورد وزواله لا يستلزم عدم النفع والفرار المذكور حذراً من المطالبة ردّ بأن رحمة الأطفال عند دخول الجنة لا عقب النفخة الثانية وبأن انتفاعهم بالأنساب ليس بسبب التراحم كما في الدنيا فانتفاؤه ويستلزم المراد وكون الفرار مما ذكر غير متعين كما سيأتي وأورد عليه أن قوله بحيث الخ ظرف لزوال التعاطف لا لفرط الحيرة فلا ينافي الحذر مما ذكر وأما عدم التعيين فلا يفيد لأن السوق مقتض للجزم به وأما حديث الأطفال فغير وارد لأنهم أطفال المؤمنین وهذا في شأن الكفار بدليل سياقه وما ذكر تخصيص من غير مخصص. قوله: (أو يفتخرون بها) معطوف على تنفعهم وفي الكشاف يحتمل أن التقاطع يقع بينهم حتى يتفرّقون مثابين ومعاقبين ولم يذكره المصنف لأنه مبني على عمومه وهو في شأن الكفرة وأما الفاء فلا تأباه إما لأنها سببية أو لأنّ التعقيب عرفي. قوله: (وهو لا يناقض قوله الخ) قيل إنّ قوله لاشتغاله بنفسه يدل على أن المراد بالسؤال سؤال التعارف فلا تناقض لأنّ الواقع للتوبيخ والخصومة وجوابه لا يناسبه قوله يومئذ لإطلاقه وكذا ما في الكشاف من أنه في النفخة الأولى إذ السياق والسباق يأباه يعني أنّ تقديم قوله يومئذ عليه يقتضي إطلاقه وفيه نظر وقوله لأنه عند النفخة قيل عليه ليس هذا عقيب نفخة البعث بل بعده لقوله من بعثنا من مرقدنا لصراحتة في التساؤل وقوله وأقبل الخ عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه عند النفخة الثانية وفاء الجزاء لا تفيد تعقيماً وقيل عليه إن ما ذكره المصنف رحمه الله أقرب لتعاضد الأخبار على استيلاء الدهشة واشتغال كل بشأنه في بعث

كانت له عقائد وأعمال صالحة يكون لها وزن عند الله تعالى وقدر ﴿فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ الفائزون بالنجاة والدرجات ﴿وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ﴾ ومن لم يكن له وزن وهم الكفار لقوله تعالى ﴿فَلَا نَقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا﴾ ﴿فَأُولَٰئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ﴾ غبنوها حيث ضيفوا زمان استكمالها وأبطلوا استعدادها لنيل كمالها ﴿فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ﴾ بدل من الصلة أو خبر ثان لأولئك ﴿تَلْفَحُ وُجُوهَهُمُ النَّارُ﴾ تحرقها واللفح كالنضح لا أنه أشد تأثيراً ﴿وَهُمْ فِيهَا

القبور، وعن ابن مسعود رضي الله عنه أنه عند القيام من القبور وهو المطلع شغل كل بنفسه ومن بعثنا من مرقدنا ولو سلم أنه عقب النسخة الثانية لا يدل على أنه بطريق التساؤل ثم المختار دلالة الفاء الجزائية على التعقيب وقال الإمام أن قوله لا يتساءلون في الكفار وقوله: فأقبل الآية في المؤمنين بعد دخول الجنة ورد بأن النقص ليس بقوله فأقبل بالفاء بل بالواو وهي في الكفار بلا شبهة وكلاهما في الصافات ثم إن يوم القيامة ممتد وفيه مشاهد ومواقف فيقع في بعضها تساؤل وفي بعض دهشة تمنع منه هذا خلاصة ما هنا فاختر لنفسك ما يحلو. قوله: (موزونات عقائده الخ) فالموازين جمع موزون وقد مر في الأعراف جواز كونه جمع ميزان مع وحدته جمعه لتعدد الوزن وقوله لها وزن عند الله تعالى وقدر إشارة إلى التفسيرين والمذهبين كما فصل في الكلام. قوله: (ومن لم يكن له وزن وهم الكفار) قد مر في الأعراف تفصيله أيضاً قال بعض المفسرين أي موازين أعماله أو أعماله التي لا وزن لها ولا اعتداد بها وهي أعمال السيئة انتهى يعني أن موازين أعماله الحسنة خفت بناء على أن أعمال الكفرة توزن لحكم الهية ولم يقيده بكونها حسنة لعلمه من تقييد الثاني المقابل له وبالجملة الحالية وهي قوله وهي أعماله السيئة وقوله أو أعماله الخ هذا هو القول الثاني وهو أن أعمال الكفار لا توزن بخلاف المسلمين لقوله لا نقيم لهم يوم القيامة وزناً وجعلناه هنا منشوراً ونحوه وليس هذا مذهب المعتزلة لأن مذهبهم إنكار الوزن مطلقاً وإنما بينا مراده مع وضوحه لأن بعض علماء العصر تردّد فيه واستشكله وأتى بما يتعجب منه حتى أن بعض الجهلة قال إن عبارته ليست السيئة بل السنية أي الحسنة وهذا ليس إلا لجهله وخفة ميزان عقله:

وما آفة الأخبار إلا روايتها

قوله: (غبنوها) يعني الخسارة والغبن وهو بيع متاعه بدون قيمته المراد به هنا على طريق الاستعارة التمثيلية تضييع زمانه في الضلال وترك ما أعطاه الله له من رأس المال وهو الاستعداد لأن يربح في تجارة الكمال بفطرة الإيمان وصالح الأعمال والله در القائل كما تقدّم مراراً. إذا كان رأس المال عمرك فاحترس عليه من الإنفاق في غير واجب . . .

قوله: (بدل من الصلة) ظاهره أن مجموعته بدل قال أبو حيان هذا بدل غريب وحقيقته أن يكون البديل الذي يتعلق به في جهنم أي استقرّوا وكأنه من بدل الشيء من الشيء وهما لمسمى واحد على سبيل المجاز لأن من خسر نفسه استقرّ في جهنم قال الحلبي فجعل الجار والمجرور

كَلِحُونَ ﴿ من شدة الاحتراق والكلوح تقلص الشفتين عن الأسنان وقرىء كَلِحُونَ ﴿ أَلَمْ تَكُنْ مَأْيَتِي تَنْلَى عَلَيْكُمْ ﴿ على إضمار القول أي يقال لهم ألم تكن ﴿ فَكُنْتُمْ بِهَا تُكْذِبُونَ ﴿ تأنيب وتذكير لهم بما استحقوا هذا العذاب لأجله ﴿ قَالُوا رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا ﴿ ملكتنا بحيث صارت أحوالنا مؤذية إلى سوء العاقبة وقرأ حمزة والكسائي شقاوتنا بالفتح كالسعادة وقرىء بالكسر كالكتابة ﴿ وَكُنَّا قَوْمًا ضَالِّينَ ﴿ عن الحق ﴿ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْهَا ﴿ من النار ﴿ فَإِنَّا عُدْنَا ﴿ إلى التكذيب ﴿ فَإِنَّا ظَالِمُونَ ﴿ لأنفسنا ﴿ قَالَ أَخَشُّوا فِيهَا ﴿ اسكتوا سكوت هوان فإنها ليست مقام سؤال من خسأت الكلب إذا زجرته فحسأ ﴿ وَلَا تُكَلِّمُونِ ﴿ في رفع العذاب أو لا تكلمون رأساً قيل إن أهل النار يقولون ألف سنة ربنا أبصرنا وسمعنا فيجابون حق القول مني فيقولون ألفاً ربنا أمتنا اثنتين فيجابون ذلكم بأنه إذا دعى الله وحده فيقولون ألفاً يا مالك ليقض علينا ربك فيجابون إنكم ماكنون فيقولون ألفاً ربنا أخزنا إلى أجل قريب فيجابون أو لم تكونوا أقسمتم من قبل فيقولون ألفاً ربنا أخرجنا نعمل صالحاً فيجابون أو لم نعملكم

بدلاً دون خالدون والزمخشري جعل جميعه بدلاً بدليل قوله أو خيراً بعد خبر لأولئك أو خبر مبتدأ محذوف وهذان إنما يليقان بخالدون وأما في جهنم فمتعلق به فيحتاج كلام الزمخشري إلى جواب وأيضاً يصير خالدون مفلتاً انتهى (أقول) ما قاله أبو حيان أن لا وجه له فإن خلودهم في النار يشتمل على خسرانهم فهو بدل اشتغال لا غرابة فيه ولا تجوز وجعل جميعه بدلاً نظراً لأنه بمعنى يخلدون فيها بلا تقدير لوقوعه صلة فهو جملة ميبلاً مع المعنى على عادته كما أشار إليه بعض شراحه . قوله: (تحرقها) بيان لحاصل المعنى واللفح والنفح مس لهب النار ولكون النفح أشد استعمل في الريح الطيبة نفحة دون لفحة وهذه الجملة حال أو مستأنفة والتقلص التباعد من شبه الشيخ وكلحون جمع كلح كحذر وقوله تأنيب بالنون والباء الموحدة بمعنى اللوم والتوبيخ والاستفهام إنكارياً . قوله: (ملكنا الخ) يعني أنه من غلب فلان على كذا إذا أخذه وتملكه فهو إما تمثيل أو شبهت المشقوة كالظئنة وهي كالشقاوة بالفتح والكسر مصدر بمعنى سوء العاقبة بمتغلب جائر وأسند الملك إليها تخيلاً والمراد أن جميع أحوالهم مؤذية إليها وأنه غلب علينا ما قدر من الشقاء فأطعناه فليس فيه جبر وقوله إلى التكذيب كأنه جعل العود إلى التكذيب عوداً إلى النار فتأمل . قوله: (اسكتوا سكوت هوان) يعني أنه استعير من خسأت الكلب إذا طردته لهذا وفيه تشبيه لهم بالكلاب في الدال والهوان باعتبار أنها مكنية قرينتها تصريرية كما في ينقضون عهد الله وضمير فإنها للنار وقوله: فحسأ إشارة إلى أنه يكون لازماً متعدياً وما في الآية من اللازم وعطفه بالفاء إشارة إلى أن الثاني مطاوع للأول وأنه قد يكون ثلاثياً مثل جبرته فجبره ورجعته فرجع كما في شرح الإيضاح لأبي علي وغيره وقوله في رفع العذاب تقديره بقريئة السياق وقوله: رأساً أي أبداً وأصلاً وهو مجاز مشهور . قوله: (قيل إن أهل النار الخ) هذا تأييد للتفسير الثاني وقولهم أبصرنا وسمعنا يعني أننا يرجون به انقطاع العذاب وقوله حق القول أي بالخلود وأنه لا يفيد إيمانكم اليوم وعواء بضم ومد صياح الكلب

فيقولون أَلْفَا رَبِّ أَرْجِعُونَ فيجابون خسؤوا فيها ثم لا يكون لهم فيها إلا زفير وشهيق وعواء ﴿إِنَّهُمْ﴾ إن الشأن وقرىء بالفتح أي لأنه ﴿كَانَ فَرِيْقٌ مِّنْ عِبَادِي﴾ يعني المؤمنين وقيل: الصحابة وقيل: أهل الصفة ﴿يَقُولُونَ رَبَّنَا ءَأَمْنَا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّاحِمِينَ﴾ * فَأَتَّخَذْتُمُوهُمْ سَخِرَاتًا ﴿هزؤوا وقرأ نافع وحمزة والكسائي هنا وفي ص بالضم وهما مصدران سخر زيدت فيهما ياء النسب للمبالغة وعند الكوفيين المكسور بمعنى الهزاء والمضموم من السخرة بمعنى الانقياد والعبودية ﴿حَتَّىٰ أَشْؤَكُمُ ذِكْرِي﴾ من فرط تشاغلكم بالاستهزاء بهم فلم تخافوني في أوليائي ﴿وَكُنْتُمْ مِّنْهُمْ نَضْحَكُونَ﴾ استهزاء بهم ﴿إِنِّي جَزَيْتُهُمُ الْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوا﴾ على أذاكم ﴿أَنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ فوزهم بمجامع مراداتهم مخصوصين به وهو ثاني مفعولي جزيتهم وقرأ حمزة والكسائي بالكسر استئنافاً ﴿قَالَ﴾ أي الله أو الملك المأمور بسؤالهم وقرأ ابن كثير وحمزة والكسائي على الأمر للملك أو لبعض رؤساء أهل النار ﴿كَمْ لَبِئْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ أحياء أو أمواتاً في القبور ﴿عَدَدَ سِينِينَ﴾ تمييز لكم ﴿قَالُوا لَيْتَنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ استقصار

ونباحه فالمراد التشبيه به . قوله: (أي لأنه) وهو تعليل على القراءتين لجزهم باتخاذهم من ذكر سخرة وسخرى مفعول ثان لاتخذ وجعل عين السخرة مبالغة وقرىء بالضم والكسر واختلف أهل اللغة هل هما بمعنى واحد أو بينهما فرق بالمباينة أو الأعمية وأصله من التسخير وهو الإحضار قهراً فإن كان للهزؤ به فهو السخرية بالكسر ومنه المسخرة وإن كان لعمل واستخدام من غير أجرة فبالضم وقيل غير ذلك وهو مصدر زيدت فيه ياء النسبة للمبالغة كالخصوص والخصوصية كما زيدت في أحمرى . قوله: (من فرط) من تعليلية والفرط الزيادة والتجاوز يعني أنكم لم تخافوا الله فيهم فذكر الله كناية عن خوفه لأن من خافه ذكره ونسيان ذكره لعدم المبالاة والخوف وإسناد الإنساء إليهم لأنهم سببه إذ بسبب التشاغل بهم نسوه كما أشار إليه المصنف رحمه الله وقوله في أوليائي أي في شأنهم والاستهزاء بهم . قوله: (فوزهم بمجامع مراداتهم الخ) بنصب فوزهم على أنه تفسير لأنهم هم الفائزون على قراءة الفتح وأنه مفعول ثان لجزى وهو متعد له بنفسه وبالباء يقال جزيته كذا وبكذا كما قاله الراغب وقوله: بمجامع مراداتهم أي بجمعها إشارة إلى أن مفعول فائزين حذف للعموم وقوله مخصوصين حال أي حال كونهم مخصوصين بذلك الفوز وفي نسخة مخصوصون أي وهم مخصوصون وهو بيان للاختصاص المفهوم من ضمير الفصل وقيل إنه على هذا بتقدير لام التعليل قال المعرب وهو الأظهر لموافقته القراءة الأخرى فإن الاستئناف يعلل به أيضاً وتبعه القائل المعنى لأنهم هم الفائزون بالمراد من خلقهم وهو توحيد تعالي بالعبادة كقوله ﴿وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون﴾ وعدل عن المضى مع سبق ما ذكره لاستحضار صورة فوزهم أو لأنهم الذين يحق لهم الفوز لدلالة الاسم على أنه ثبت لهم ذلك فالمفعول الثاني محذوف على القراءتين وقيل إنه بعيد لاحتياجه إلى التقدير والتعليل على قراءة الكسر ليس بظاهر لأنه لا وجه للسؤال عن السبب المطلق وهو مذكور بقوله بما صبروا ولا عن السبب الخاص لفوزهم لأن السائلين هم القائلون ربنا أخرجنا الخ

لمدة لبثهم فيها بالنسبة إلى خلودهم في النار أو لأنها كانت أيام سرورهم وأيام السرور قصار أو لأنها منقضية والمنقضي في حكم المعدوم ﴿فَسَتَلَى الْمَعَادِينَ﴾ الذين يتمكنون من عدّ أيامها إن أردت تحقيقها فإنما نحن فيه من العذاب مشغولون عن تذكرها وإحصائها أو الملائكة الذين يعدّون أعمار الناس ويحصون أعمالهم وقرىء العادين بالتخفيف أي الظلمة فإنهم يقولون ما نقول والعاديين أي القدماء المعمرين فإنهم أيضاً يستقصرون ﴿فَكَلَّ﴾ وفي قراءة الكوفيين قل ﴿إِنْ لَيْسَتْ إِلَّا قَلِيلًا لَوْ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ تصديق لهم في مقالهم ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا﴾ توبيخ على تغافلهم وعبثاً حال بمعنى عابثين أو مفعول له أي لم نخلقكم تلهياً بكم وإنما خلقناكم لتعبدكم ونجازيكم على أعمالكم وهو كالل دليل على البعث ﴿وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ معطوف على أنما خلقناكم أو عبثاً وقرأ حمزة والكسائي

وهم عارفون به فالظاهر أن السؤال عن كيفية الجزاء المبهم أي كيف جزاؤهم فأجيب بالفوز بجميع ما يريدون ثم أورد على قوله بالمراد من خلقهم الخ أنه مراد الله والفوز الظفر بمراد نفسه لا مراد الله وليس بشيء لأن التقدير إذا أريد العموم كثير بليغ لا ينكر وهو متعين في القراءة الثانية وكون توافق القراءات أحسن مما لا شبهة فيه وأما أمر التعليل فعدم وروده ظاهر لأن العلل والأسباب تتعدّد لأنها ليست علة تامة فإذا ذكر أنهم جزوا بسبب صبرهم على المكاره فلا منع من أن يقال لم اختص الجزاء على الصبر بهم فيقال لأنهم فازوا بالتوحيد المؤدي إلى كل سعادة نعم ما ذكره وجه آخر ولكل وجهة هو موليها فافهم. قوله: (قال الخ) جملة مستأنفة وقوله على الأمر الخ في الدر المصون الفعلان مرسومان بغير ألف في مصاحف الكوفة وبألف في مصاحف مكة والمدينة والشام والبصرة فحمزة والكسائي وافقا مصاحف الكوفة وخالفهما عاصم أو وافقهما على تقدير حذف الألف من الرسم الخ ومنه يعلم أن الرسم بدون ألف يحتمل حذفها من الماضي على خلاف القياس فلا وجه لما قيل إن مخالفة القراءات السبعة لما ثبت في رسم المصحف من الغرائب وكون الخطاب لبعض رؤساء أهل النار بعيد وهو جار في القراءة الأخرى والاستفهام إنكاري لتوبيخهم بإنكار الآخرة. قوله: (استقصار الخ) تقدّم تحقيقه وقوله أو لأنها أي أيام الدنيا وقصر أيام السرور لسرعة مرورها وعلى هذا فالسؤال عن لبثهم في الدنيا. وقوله والمنقضي في حكم المعدوم أي فلا يدري مقداره طويلاً وقصراً فيظن أنه كان قصيراً فلا يقال إن هذا يقتضي نفيه لا تقليده والعاديين بالتشديد جمع عادي نسبة إلى قوم عاد لأنهم كانوا يعمرن كثيراً. قوله: (لو أنكم كنتم تعلمون الخ) ليست لو وصلية لأنها بدون الواو نادرة أو غير موجودة فجوابها محذوف تقديره لو كنتم تعلمون قلة لبثكم في الأرض بالنسبة للآخرة ما اغتررتم بالدنيا وعصيتم لا لما أجبتم بهذه المدة كما قدره أبو البقاء لأنه لا يلائم ما ذكره المصنف رحمه الله من كونه تصديقاً لهم فعله يجعله رداً عليهم لا تصديقاً فيصح ما قدره ويجوز أن تكون للتمني فلا تحتاج لجواب. قوله: (توبيخ على تغافلهم) كما أن تقليد مدّتهم كذلك. وقوله حال أي من الفاعل وجمع لمشاكلة الضمير وقوله تلهياً بكم لا لتلهوا وتلعبوا

ويعقوب بفتح التاء وكسر الجيم ﴿فَعَلَى اللَّهِ الْمَلِكُ الْحَقُّ﴾ الذي يحق له الملك مطلقاً فإن من عده مملوك بالذات مالك بالعرض من وجه دون وجه وفي حال دون حال ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ فإن ما عده عبید ﴿رَبُّ الْمَرْشِ الْكَبِيرِ﴾ الذي يحيط بالإجرام وينزل منه محكمات الأفضية والأحكام ولذلك وصفه بالكرم أو لنسبته إلى أكرم الأكرمين وقرىء بالرفع على أنه صفة لرب ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ يعبده أفراداً أو إشراكاً ﴿لَا بُرْهَانَ لَكُمْ بِهِ﴾ صفة أخرى لا له لأمة له فإن الباطل لا برهان به جيء بها للتأكيد وبناء الحكم عليه تنبيهاً على أن

أنتم كما قيل لأنه يختلف فيه الفاعل فلا يكون مفعولاً بدون لام إلا على قول ضعيف وقوله كالدليل على البعث فهو توطئة لما بعده والبعث كاللعب ما خلا عن الفائدة مطلقاً أو عن الفائدة المعتد بها أو عما يقاوم الفعل كما ذكره الأصوليون والظاهر أن المراد الأول. قوله: (أو عبثاً) أي أو معطوف على قوله عبثاً والظاهر أنه على تقدير كونه مفعولاً له وأما على تقدير الحالية فيحتاج إلى تأويل أي مقدّرين أنكم لا ترجعون فهي حال مقدّرة وقوله وقرأ الخ وغيرهم قرأه مبنياً للمفعول وقد تقدّم أن رجوع يكون متعدياً لازماً. وفي قوله فتعالى الله التفات للتفخيم والتوصيف بما بعده. قوله: (الذي يحق له الملك مطلقاً) فالحق بمعنى الحقيق بالمالكية كما يقال هو السلطان حقاً وبحق أو الثابت الذي لا يزول ولا يزول ملكه ورجح بعضهم هذا لشهرته ولأن معنى الأول يفهم من الملك وفيه نظر وقوله مملوك أي لله بالذات لأنه مخلوق له أوجده بيده جميع أموره قادر على التصرف فيه بكل ما يريد وفي كل حال مطلقاً وهذا معنى المالكية الحقيقية وأما مالكية غيره فبالعرض لأنها بتملك الله له ولو شاء لم يعطه ومتى شاء أخذ ما أعطاه منه فليس تملكه ذاتياً ولا يقدر على التصرف فيما يملكه بكل وجه أراد حساً أو شرعاً كما هو شأن المملوك فإسناد المالكية له بحسب الظاهر المتعارف حقيقة لا مجازاً لتصرفه وكسبه في الجملة كالعبد المأذون فلا حاجة إلى حمله على المبالغة أو التشبيه لأن ما ذكره بالنظر لنفس الأمر لا للعرف والشرع فإنهما ناظران للظاهر فقوله من وجه كالوجه الشرعي مثلاً وقوله وفي حال كالحياة مثلاً فلا غبار عليه كما توهم. قوله: (الذي يحيط بالإجرام الخ) هذا على قراءة الجرّ على أنه صفة العرش أو الرفع على أنه نعت له مقطوع لا صفة الرب والمعنى أنه لإحاطته بالموجودات وكون جميع الأمور والرحمة والبركة تنزل منه وصف بأنه كريم على لاستعارة المكنية والتخييلية أو التصريحية وقوله أو لنسبته يعني أنه كريم ربه فالإسناد إليه مجازي أو هو كناية عن كرم مالكة ونسبته هنا لفظة صادفت محزها وقوله يعبده تفسير ليدعو. قوله: (أفراداً أو إشراكاً) سقط من بعض النسخ والصحيح إثباته واعتراض على قوله أفراداً بأنه لا يتأتى ذكره هنا مع المعية الواقعة في النظم في قوله مع الله فالوجه الاقتصار على الإشراك وقد دفع بوجوه منها أنهم ولو عبدوا إلهاً آخر أفراداً فإنهم يعبدونه مع المعبود بحق وهو تعسف وقيل أراد بالإفراد أن يكون الإله الأول مفرداً مستقلاً ومن الإشراك الإشراك في خلق الأشياء بأن يكون شريكاً لله في الخلق والإيجاد وهو لا محصل له وقيل إن قوله أفراداً داخل في النص

التدين بما لا دليل عليه ممنوع فضلاً عما دلّ الدليل على خلافه أو اعتراض بين الشرط والجزاء لذلك ﴿فَاتِمًا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ﴾ فهو مجاز له مقدار ما يستحقه ﴿إِنَّكُمْ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ إنَّ الشَّانَ وقرئ بالفتح على التعليل أو الخبر أي حسابه عدم الفلاح بدأ السورة بتقرير فلاح المؤمنين وحثمها بنفي الفلاح عن الكافرين ثم أمر رسوله بأن يستغفره ويسترحمه فقال: ﴿وَقُلْ رَبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّاحِمِينَ﴾ عن النبي ﷺ: «من قرأ سورة

دلالة لا عبارة وهذا كله من ضيق العطن فإنَّ الأفراد والإشراك في العبادة ومعنى مع الله مع وجوده وتحققه ولا خفاء في القول بأنه مع وجود الله من الكفرة من يعبد غيره وحده ومنهم من يعبد مع عبادة الله وهذا لا غبار عليه فإن لم يقدر هذا فالمشرك إذا أفرد معبوده بالعبادة تارة وأشركه مع الله أخرى صدق عليه أنه عبد مع الله غيره وذكر آخر قيل إنه للتصريح بألوهيته تعالى وللدلالة على الشريك فيها وهو المقصود فليس ذكره مع المعية مستدركاً فتأمل. قوله: (لازمة له) أي لا مقيدة ومخصصة بل مؤكدة وقوله وبناء الحكم عليه بالجزء معطوف على التأكيد والحكم هو ما يستفاد من جزاء الشرط من الوعيد له بأنه مجازي بما يستحقه وهو وإن بني على الشرط وما يفيد من الإشراك لكن ليس فيه التنبيه على ما ذكر فقوله تنبيهاً لتعليل لبناء الحكم عليه فإنَّ القيود والصفات مقصودة بالذات ويجوز أن يكون تعليلاً له وللتأكيد معاً وقوله أو اعتراض معطوف على قوله صفة. وقوله لذلك أي للتأكيد لا للبناء تنبيهاً كما قيل لأنَّ الاعتراض لا يفيد غير التوكيد. قوله: (مجاز له الخ) فالحساب كناية عما ذكر لأنه المقصود منه وقوله أو الخبر يعني عن قوله حسابه وقوله حسابه عدم الفلاح يعني أنه على هذا التقدير من باب:

تحية بينهم ضرب وجيع

وهذا أبلغ مع عدم احتياجه إلى مقدّر من تقدير اللام ولذا اقتصر عليه الزمخشري وموافقته للقراءة الأخرى تكفي باعتبار حاصل المعنى وكون إحداهما عين الأخرى مرجحة لا لازمة ولذا قدّم الوجه الأوّل والكافرون من وضع الظاهر موضع المضمّر وجمع نظر المعنى من. قوله: (بدأ السورة بتقرير فلاح المؤمنين) يشير إلى ما مرّ فيها من قد وصيغة الماضي الدالين على التقرير والتحقيق وقوله وختمها الخ يعني أنّ فيه حسن المبدأ والختام لما بينهما من التناسب التام. قوله: (ثم أمر رسوله ﷺ بأن يستغفره الخ) ليس فيه تقييد الطلب بأنه له فيبقى على عمومه ولا حاجة إلى التأويل بالدوام على ذلك والمراد تعظيم أمته والحديث الأوّل موضوع^(١) والثاني وارد مروّي في السنن^(٢) لكنهم اختلفوا في صحته وضعفه

(١) أخرجه الواحدي في الوسيط ٣/ ٢٨٣ من حديث أبي بن كعب وإسناده مظلم وهو موضوع تقدم مراراً.

(٢) أخرجه الترمذي ٣١٧٣ والحاكم ١/ ٥٣٥ وصححه ووافقه الذهبي وأخرجه في موضع آخر ٢/ ٣٩٢ وقال

الذهبي: سئل عبد الرزاق عن شيخه فقال: لا أظنه شيء وأخرجه البيهقي في الدلائل ٥٥/٥ مختصراً. =

المؤمنين بشرته الملائكة بالروح والريحان وما تقرّ به عينه عند نزول ملك الموت وعنه عليه الصلاة والسلام أنه قال لقد أنزلت عليّ عشر آيات من أقامهنّ دخل الجنة ثم قرأ قد أفلح المؤمنون حتى ختم العشر» وروي أنّ أولها وآخرها من كنوز الجنة من عمل بثلاث آيات من أولها واتعظ بأربع من آخرها فقد نجا وأفلح.

والثالث^(١) قال العراقي وابن حجر أنه لم يوجد في كتب الحديث.

تم الجزء السادس، ويليه الجزء السابع
وأوله: تفسير سورة النور

= وأخرجه أحمد ٣٤/١ والواحدي في أسباب النزول ٦٢٥ كلهم من حديث عمر بن الخطاب. وصححه الشيخ أحمد شاکر في تعليقه على المسند وفي تصحيحه نظر والله أعلم وزاد السيوطي نسبته في الدر ٢/٥ لعبد الرزاق وعبد بن حميد وابن المنذر والعقيلي والضياء في المختارة. وأخرجه ابن جرير ٣/١٨ عن ابن سيرين مرسلًا وإسناده صحيح.

(١) لا يوجد في كتب الحديث كما قال العراقي في تخريج البيضاوي وابن حجر في تخريج الكشاف كما نقل المصنف عنهما ذلك. فهو غريب.

فهرس محتويات
الجزء السادس
من
كتاب حاشية الشهاب

الفهرس

		تفسیر سورة الإسراء	
٤٦ الآيتان : ٣٠ و ٣١	٣ الآية : ١
٤٧ الآية : ٣٢	١٣ الآية : ٢
٤٨ الآية : ٣٣	١٤ الآية : ٣
٥٠ الآية : ٣٤	١٥ الآية : ٤
٥١ الآيتان : ٣٥ و ٣٦	١٦ الآية : ٥
٥٥ الآية : ٣٧	١٧ الآية : ٦
٥٦ الآية : ٣٨	١٨ الآية : ٧
٥٧ الآية : ٣٩	٢٠ الآية : ٨
٥٨ الآيتان : ٤٠ و ٤١	٢١ الآيات : ٩ - ١١
٥٩ الآية : ٤٢	٢٢ الآية : ١٢
٦٠ الآيتان : ٤٣ و ٤٤	٢٥ الآية : ١٣
٦١ الآية : ٤٥	٢٧ الآيتان : ١٤ و ١٥
٦٣ الآية : ٤٦	٢٨ الآية : ١٦
٦٤ الآيتان : ٤٧ و ٤٨	٣٢ الآيتان : ١٧ و ١٨
٦٥ الآية : ٤٩	٣٣ الآيتان : ١٩ و ٢٠
٦٦ الآيتان : ٥٠ و ٥١	٣٤ الآيتان : ٢١ و ٢٢
٦٧ الآية : ٥٢	٣٦ الآية : ٢٣
٦٨ الآيتان : ٥٣ و ٥٤	٣٨ الآية : ٢٤
٦٩ الآية : ٥٥	٤١ الآية : ٢٥
٧١ الآيتان : ٥٦ و ٥٧	٤٢ الآية : ٢٦
٧٢ الآيتان : ٥٨ و ٥٩	٤٣ الآيتان : ٢٧ و ٢٨
٧٤ الآية : ٦٠	٤٥ الآية : ٢٩
٧٦ الآية : ٦١		

١١٧	الآية: ١٠٥	٧٧	الآية: ٦٢
١١٨	الآية: ١٠٦	٧٨	الآية: ٦٣
١١٩	الآيات: ١٠٧ - ١٠٩	٧٩	الآية: ٦٤
١٢٠	الآية: ١١٠	٨١	الآيات: ٦٥ - ٦٧
١٢٣	الآية: ١١١	٨٢	الآيتان: ٦٨ و ٦٩
تفسير سورة الكهف		٨٣	الآية: ٧٠
١٢٦	الآية: ١	٨٥	الآية: ٧١
١٢٧	الآية: ٢	٨٧	الآية: ٧٢
١٣٠	الآيات: ٣ - ٥	٨٨	الآية: ٧٣
١٣٢	الآية: ٦	٨٩	الآيتان: ٧٤ و ٧٥
١٣٣	الآية: ٧	٩٠	الآية: ٧٦
١٣٤	الآيتان: ٨ و ٩	٩١	الآيتان: ٧٧ و ٧٨
١٣٦	الآية: ١٠	٩٤	الآية: ٧٩
١٣٧	الآيتان: ١١ و ١٢	٩٦	الآية: ٨٠
١٤٠	الآيات: ١٣ - ١٥	٩٧	الآية: ٨١
١٤١	الآية: ١٦	٩٨	الآيتان: ٨٢ و ٨٣
١٤٢	الآية: ١٧	٩٩	الآية: ٨٤
١٤٤	الآية: ١٨	١٠٠	الآية: ٨٥
١٤٦	الآية: ١٩	١٠٢	الآيتان: ٨٦ و ٨٧
١٤٩	الآية: ٢٠	١٠٣	الآية: ٨٨
١٥٠	الآية: ٢١	١٠٤	الآية: ٨٩
١٥٣	الآية: ٢٢	١٠٥	الآيات: ٩٠ - ٩٢
١٥٧	الآيتان: ٢٣ و ٢٤	١٠٦	الآية: ٩٣
١٦١	الآية: ٢٥	١٠٧	الآيتان: ٩٤ و ٩٥
١٦٢	الآية: ٢٦	١٠٨	الآية: ٩٦
١٦٥	الآيتان: ٢٧ و ٢٨	١٠٩	الآية: ٩٧
١٦٨	الآية: ٢٩	١١٠	الآيتان: ٩٨ و ٩٩
١٧١	الآية: ٣٠	١١١	الآية: ١٠٠
١٧٢	الآية: ٣١	١١٢	الآية: ١٠١
١٧٣	الآية: ٣٢	١١٥	الآية: ١٠٢
		١١٦	الآيتان: ١٠٣ و ١٠٤

٢١٨ الآية : ٧٨	١٧٤ الآيتان : ٣٣ و ٣٤
٢١٩ الآية : ٧٩	١٧٥ الآيتان : ٣٥ و ٣٦
٢٢٠ الآية : ٨٠	١٧٦ الآية : ٣٧
٢٢١ الآية : ٨١	١٧٧ الآيتان : ٣٨ و ٣٩
٢٢٢ الآية : ٨٢	١٧٨ الآية : ٤٠
٢٢٦ الآيتان : ٨٣ و ٨٤	١٧٩ الآيتان : ٤١ و ٤٢
٢٢٧ الآيتان : ٨٥ و ٨٦	١٨١ الآيتان : ٤٣ و ٤٤
٢٢٨ الآية : ٨٧	١٨٢ الآية : ٤٥
٢٢٩ الآيات : ٨٨ - ٩٠	١٨٤ الآيتان : ٤٦ و ٤٧
٢٣٠ الآية : ٩١	١٨٦ الآية : ٤٨
٢٣١ الآيتان : ٩٢ و ٩٣	١٨٧ الآية : ٤٩
٢٣٢ الآية : ٩٤	١٨٩ الآية : ٥٠
٢٣٣ الآية : ٩٥	١٩١ الآية : ٥١
٢٣٤ الآية : ٩٦	١٩٢ الآية : ٥٢
٢٣٥ الآيتان : ٩٧ و ٩٨	١٩٣ الآية : ٥٣
٢٣٦ الآيات : ٩٩ - ١٠١	١٩٤ الآيتان : ٥٤ و ٥٥
٢٣٧ الآية : ١٠٢	١٩٥ الآية : ٥٦
٢٣٨ الآيتان : ١٠٣ و ١٠٤	١٩٦ الآية : ٥٧
٢٣٩ الآيتان : ١٠٥ و ١٠٦	١٩٧ الآية : ٥٨
٢٤٠ الآيتان : ١٠٧ و ١٠٨	١٩٨ الآية : ٥٩
٢٤١ الآية : ١٠٩	١٩٩ الآية : ٦٠
٢٤٢ الآية : ١١٠	٢٠١ الآية : ٦١
		٢٠٣ الآيتان : ٦٢ و ٦٣
		٢٠٥ الآيتان : ٦٤ و ٦٥
		٢٠٦ الآية : ٦٦
		٢٠٧ الآيات : ٦٧ - ٦٩
		٢٠٨ الآية : ٧٠
		٢٠٩ الآيات : ٧١ - ٧٣
		٢١٠ الآية : ٧٤
		٢١٣ الآية : ٧٥
		٢١٤ الآيتان : ٧٦ و ٧٧
٢٤٥ الآيتان : ١ و ٢		
٢٤٦ الآية : ٣		
٢٤٧ الآية : ٤		
٢٤٩ الآية : ٥		
٢٥٠ الآية : ٦		
٢٥١ الآية : ٧		
٢٥٢ الآية : ٨		

تفسير سورة مريم

٣٧١ الآية: ٧٠	٣٣٠ الآيتان: ٩ و ١٠
٣٧٢ الآية: ٧١	٣٣١ الآيتان: ١١ و ١٢
٣٧٤ الآيتان: ٧٢ و ٧٣	٣٣٣ الآية: ١٣
٣٧٥ الآيات: ٧٤ - ٧٧	٣٣٤ الآية: ١٤
٣٧٦ الآية: ٧٨	٣٣٥ الآية: ١٥
٣٧٧ الآية: ٧٩	٣٣٦ الآية: ١٦
٣٧٨ الآيتان: ٨٠ و ٨١	٣٣٧ الآيتان: ١٧ و ١٨
٣٧٩ الآيات: ٨٢ - ٨٤	٣٣٨ الآيات: ١٩ - ٢١
٣٨٠ الآية: ٨٥	٣٤٠ الآية: ٢٢
٣٨١ الآية: ٨٦	٣٤١ الآيات: ٢٣ - ٢٧
٣٨٢ الآية: ٨٧	٣٤٢ الآية: ٢٨
٣٨٣ الآيتان: ٨٨ و ٨٩	٣٤٣ الآيتان: ٢٩ و ٣٠
٣٨٤ الآيات: ٩٠ - ٩٤	٣٤٤ الآيات: ٣١ - ٣٨
٣٨٥ الآيتان: ٩٥ و ٩٦	٣٤٥ الآية: ٣٩
٣٨٧ الآية: ٩٧	٣٤٨ الآية: ٤٠
٣٨٨ الآيتان: ٩٨ و ٩٩	٣٤٩ الآية: ٤١
٣٨٩ الآيتان: ١٠٠ و ١٠١	٣٥٠ الآيات: ٤٢ - ٤٤
٣٩٠ الآية: ١٠٢	٣٥٢ الآيتان: ٤٥ و ٤٦
٣٩١ الآيتان: ١٠٣ و ١٠٤	٣٥٣ الآية: ٤٧
٣٩٢ الآيتان: ١٠٥ و ١٠٦	٣٥٤ الآية: ٤٨
٣٩٣ الآيتان: ١٠٧ و ١٠٨	٣٥٥ الآيتان: ٤٩ و ٥٠
٣٩٤ الآية: ١٠٩	٣٥٦ الآيتان: ٥١ و ٥٢
٣٩٥ الآيات: ١١٠ - ١١٢	٣٥٨ الآية: ٥٣
٣٩٦ الآيتان: ١١٣ و ١١٤	٣٦٠ الآيتان: ٥٤ و ٥٥
٣٩٧ الآية: ١١٥	٣٦١ الآية: ٥٦
٣٩٨ الآيتان: ١١٦ و ١١٧	٣٦٢ الآيتان: ٥٧ و ٥٨
٣٩٩ الآيتان: ١١٨ و ١١٩	٣٦٣ الآية: ٥٩
٤٠٠ الآيتان: ١٢٠ و ١٢١	٣٦٤ الآيات: ٦٠ - ٦٢
٤٠١ الآيتان: ١٢٢ و ١٢٣	٣٦٥ الآية: ٦٣
٤٠٢ الآيات: ١٢٤ - ١٢٦	٣٦٧ الآيات: ٦٤ - ٦٦
٤٠٣ الآيتان: ١٢٧ و ١٢٨	٣٦٩ الآيات: ٦٧ - ٦٩

٥٢٣	الآية: ٤١	٤٨٢	الآيات: ١٠٧ - ١٠٥
٥٢٤	الآيات: ٤٢ - ٤٥	٤٨٣	الآية: ١٠٨
٥٢٦	الآية: ٤٦	٤٨٤	الآية: ١٠٩
٥٢٨	الآيتان: ٤٧ و ٤٨	٤٨٥	الآيات: ١١٠ - ١١٢
٥٢٩	الآيات: ٤٩ - ٥١	تفسير سورة الحج	
٥٣٠	الآية: ٥٢	٤٨٧	الآية: ١
٥٣٤	الآية: ٥٣	٤٨٨	الآية: ٢
٥٣٥	الآية: ٥٤ و ٥٥	٤٨٩	الآيتان: ٣ و ٤
٥٣٦	الآيتان: ٥٦ و ٥٧	٤٩٠	الآية: ٥
٥٣٧	الآيتان: ٥٨ و ٥٩	٤٩٣	الآية: ٦
٥٣٨	الآيتان: ٦٠ و ٦١	٤٩٤	الآيتان: ٧ و ٨
٥٣٩	الآية: ٦٢	٤٩٥	الآيات: ٩ - ١١
٥٤٠	الآية: ٦٣	٤٩٧	الآيات: ١٢ - ١٤
٥٤١	الآيتان: ٦٤ و ٦٥	٤٩٨	الآية: ١٥
٥٤٢	الآيتان: ٦٦ و ٦٧	٤٩٩	الآيات: ١٦ - ١٨
٥٤٤	الآيات: ٦٨ - ٧٠	٥٠٢	الآية: ١٩
٥٤٥	الآيتان: ٧١ و ٧٢	٥٠٣	الآيات: ٢٠ - ٢٢
٥٤٦	الآية: ٧٣	٥٠٤	الآية: ٢٣
٥٤٨	الآيات: ٧٤ - ٧٦	٥٠٥	الآيتان: ٢٤ و ٢٥
٥٤٩	الآيتان: ٧٧ و ٧٨	٥٠٧	الآية: ٢٦
تفسير سورة المؤمنين		٥٠٨	الآية: ٢٧
٥٥٥	الآية: ١	٥٠٩	الآية: ٢٨
٥٥٦	الآية: ٢	٥١٠	الآية: ٢٩
٥٥٧	الآيتان: ٣ و ٤	٥١١	الآية: ٣٠
٥٥٨	الآيتان: ٥ و ٦	٥١٣	الآيتان: ٣١ و ٣٢
٥٦٠	الآيات: ٧ - ١١	٥١٥	الآية: ٣٣
٥٦١	الآية: ١٢	٥١٦	الآية: ٣٤
٥٦٢	الآيتان: ١٣ و ١٤	٥١٧	الآيتان: ٣٥ و ٣٦
٥٦٤	الآية: ١٥	٥١٩	الآية: ٣٧
٥٦٥	الآيات: ١٦ - ١٨	٥٢٠	الآيتان: ٣٨ و ٣٩
		٥٢١	الآية: ٤٠

٥٩١	الآيتان: ٦٦ و ٦٧	٥٦٦	الآيتان: ١٩ و ٢٠
٥٩٢	الآية: ٦٨	٥٦٩	الآيتان: ٢١ و ٢٢
٥٩٣	الآيتان: ٦٩ و ٧٠	٥٧٠	الآيتان: ٢٣ و ٢٤
٥٩٤	الآية: ٧١	٥٧١	الآية: ٢٥
٥٩٥	الآيتان: ٧٢ و ٧٣	٥٧٢	الآيتان: ٢٦ و ٢٧
٥٩٦	الآيات: ٧٤ - ٧٦	٥٧٣	الآيتان: ٢٨ و ٢٩
٥٩٧	الآية: ٧٧	٥٧٤	الآيات: ٣٠ - ٣٣
٥٩٨	الآيات: ٧٨ - ٨٠	٥٧٥	الآيتان: ٣٤ و ٣٥
٥٩٩	الآيات: ٨١ - ٨٤	٥٧٦	الآية: ٣٦
٦٠٠	الآيات: ٨٥ - ٩٠	٥٧٧	الآية: ٣٧
٦٠١	الآية: ٩١	٥٧٨	الآيات: ٣٨ - ٤١
٦٠٢	الآيات: ٩٢ - ٩٦	٥٧٩	الآيات: ٤٢ - ٤٤
٦٠٣	الآيات: ٩٧ - ٩٩	٥٨٠	الآيتان: ٤٥ و ٤٦
٦٠٤	الآية: ١٠٠	٥٨١	الآية: ٤٧
٦٠٥	الآية: ١٠١	٥٨٢	الآيات: ٤٨ - ٥٠
٦٠٧	الآيتان: ١٠٢ و ١٠٣	٥٨٤	الآية: ٥١
٦٠٨	الآيات: ١٠٤ - ١٠٨	٥٨٥	الآية: ٥٢
٦٠٩	الآيات: ١٠٩ - ١١٢	٥٨٦	الآية: ٥٣
٦١٠	الآيات: ١١٣ - ١١٥	٥٨٧	الآيات: ٥٤ - ٥٦
٦١١	الآيتان: ١١٦ و ١١٧	٥٨٨	الآيات: ٥٧ - ٦٤
٦١٢	الآية: ١١٨	٥٨٩	الآية: ٦٢
		٥٩٠	الآيات: ٦٣ - ٦٥